

# حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء التاسع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَبَةِ التَّجَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَتَاءِ رَجَبٍ مُجَدِّدٍ عَلَى مَصْنُوعٍ

لصاحبها مصطفى محمد

مطبعة مصطفى محمد  
صاحب المكتبة التجارية الكبرى

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ﴿ باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة ﴾

( قوله غير مامر ) في البابين قبله مما يوجب الدية ابتداء كقتل الوالد وله و كصور الخطا وشبه العمد زيادي ومعنى ( قوله يصح عطفه على كل ) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية سم على حجج اى من ان المعاطيف المكررة يعطف كلها على الاول ما لم يكن بحرف مرتب اه ع ش ( قوله وجناية القن الخ ) عطف على موجبات معنى ( قوله ومر ان الزيادة الخ ) اى فلا يرد على المتن انه لم يذكر جنابة الرقيق والغرة في الترجمة مع انه ذكرهما في الباب اه ع ش ( قوله بنفسه ) الى قوله تنبيها في النهاية ( قوله او بالة ) ومنها نائبة الذى يعتقد وجوب طاعته مثلا اه ع ش ( قول المتن على صي الخ ) اى وان تعدى بدخوله ذلك المحل اه نهاية ( قول المتن لا يميز ) اى اصلا او ضعيف التمييز اه معنى ( قوله او مجنون الخ ) اى بالغ مجنون الخ اه معنى ( قوله او معتوه ) نوع من الجنون اه ع ش ( قوله او ضعيف عقل ) عبارة للمغنى والنهاية او امرأة ضعيفة العقل اه ( قوله ولم يحتج الخ ) اى المصنف ( قوله مثلهم ) الاولى الافراد ( قوله وهو الخ ) اى كل من ذكر اه معنى ( قوله او شفير بئر الخ ) اى او نحو ذلك اه اسنى ومعنى ( قوله وحذف تقييد اصله الخ ) وفي سم ما حاصله ان المصنف لم يحذف من اصله شيئا اذ لا يفهم من قوله بذلك الا بسبب الصباح بل عبارة المصنف اصرح من عبارة اصله اه رشيدى ( قوله تنبيها على الخ ) عبارة النهاية ا كتفاء بقوله بعد ولو صاح على صيد فاضطرب صى لانه شرط لا بد منه لكونه ذا الاعلى الاحالة على السبب اذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر اه و عبارة المغنى فوقع بذلك الصباح بان ارتعده فمات منه كفى الروضة ولو بعد مدة مع وجود الالم اه وفي شرح المنهج

### ﴿ باب موجبات الدية ﴾

( قوله يصح عطفه على كل ) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد صحته في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية ( قوله وحذف تقييد اصله بالارتعاد الخ ) اقول يمكن ان يكون

﴿ باب موجبات الدية ﴾  
غير مامر ( والعاقلة )  
عطف على موجبات  
( والكفارة ) للقتل يصح  
عطفه على كل وجناية القن  
والغرة ومر ان الزيادة على  
ما في الترجمة غير معيب اذا  
( صاح ) بنفسه او بالة معه  
( على صي لا يميز ) او مجنون  
او معتوه او نائم او ضعيف  
عقل ولم يحتج لذكرهم  
لانهم في معنى غير المميز بل  
المميز غير المتيقظ مثلهم كما  
افهمه قوله لا تى ومر اه  
متيقظ كبالغ وهو واقف  
او جالس او مضطجع او  
مستلق ( على طرف سطح )  
او شفير بئر او نهر صحيحة  
منكرة ( فوق ) عقبها  
( بذلك ) الصباح وحذف  
تقييد اصله بالارتعاد تنبيها



على أن ذكره لكونه يغلب

وجوده عقب هذه الحالة  
لا لكونه شرطاً إذا مدار على  
ما يغلب على الظن كون  
السقوط بالصباح (فوات)  
منها وحذفها لدلالة فاء  
السببية عليها لكن الفورية  
التي اشترت بها غير شرط أن  
بقى الالم إلى الموت (فدية  
مغلظة على العاقلة) لأنه  
شبه عمد لا قود لا تنفاه غلبة  
افضاء ذلك إلى الموت لكنه  
لما أكثر افضاؤه إليه احلنا  
الهلاك عليه وجعلناه شبه  
عمد ولو لم يمت بل ذهب مشيه  
أو بصره أو عقله مثلاً ضمنته  
العاقلة كذلك أيضاً بارشه  
المار فيه وخرج بقوله على  
صبي صياحه على غيره الا في  
وبطرف سطح نحو وسطه  
إلا أن يكون الطرف اخفض  
منه بحيث يتدحرج الواقع  
به اليه فيما يظهر (وفي قول  
قصاص) فإن عني عنه فدية  
مغلظة على الجاني لغلبة  
تأثيره واجيب بمنع ذلك  
(ولو كان) غير المميز ونحوه  
(بارض) ولو غير مستوية  
فصاح عليه فوات (أو صاح  
على بالغ) متماسك في نحو  
وقوفه على ما يحتمل الملقني  
وهو محتمل ويحتمل الاخذ  
باطلاقهم لأن التقصير منه  
حينئذ لا بمن صاح (بطرف  
سطح) أو نحوه فسقط ومات  
(فلادية في الاصح) لندرة  
الموت بذلك حينئذ فتكون  
موافقة قدر وافاد سياقه

والروض ما يوافقها قال الرشدي قوله لا كتنفاه فيه الخ فيه توقف اه وقال ع ش قوله لا ذلولاً لذلك الخ وعليه  
لو اختلفا في الارتعاد وعدمه صدق الجاني لأن الأصل عدم الارتعاد وبراءة الذمة كما سيأتي اه (قوله على أن  
ذكره لكونه الخ) أي الارتعاد (قوله لا لكونه شرطاً) خلافاً للهاية والمعنى وشرحي المنهج والروض كما مر  
انفاذاً لنهاية مانصه ولو ادعى الولي الارتعاد والصائح عدمه صدق الصائح بيمينه اه أي فلا شيء عليه ع ش  
(قوله منها) إلى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله منها) أي الصحيحة (قوله وحذفها) أي لفظة منها (قوله  
لدلالة فاء السببية) أي المتبادر في السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوق وقع بذلك أو يقال وقوعه  
جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية سم على حج اه ع ش (قوله أن بقي الخ) قيد  
لعدم اشتراط الفورية عبارة الاسنى اما الموت بعد ما ذكره بلا تألم أو عقبه بلا سقوط أو بسقوط بلا  
ارتعاد فلا ضمان اه (قول المتن فدية مغلظة الخ) سواء اغافسه من ورائه ام واجبه اسنى زاد المعنى  
وسواء اكان في ملك الصائح ام لا اه (قول المتن مغلظة) أي بالثلث السابق في كتاب الديات معنى وع ش  
(قوله ولو لم يمت) إلى قوله إلا لأن يكون الطرف في المعنى (قوله بل ذهب مشيه أو بصره الخ) الظاهر أن هذا  
غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه رشدي عبارة ع ش قوله ضمنته العاقلة ذكر هذه فيما لو صاح  
عليه بطرف سطح يقتضى أنه لو صاح عليه بالارض أو على بالغ متيقظ فزال عقله لم يضمن وقد يقال الصياح  
وإن لم يؤثر الموت لكنه قد يؤثر زوال العقل فانه كثير اما يحصل منه الانزعاج المفضى إلى زوال العقل ويأتي  
عن سم والمعنى التقييد بالصبي (قوله وخرج بقوله على صبي الخ) عبارة المعنى بالصياح عليه مالمو صاح  
على غيره فوقع من الصياح فهل يكون هذراً أو كما لو صاح على صيد قال الأذرى والاقرب الثاني اه (قوله  
الاتى) أي بقول المتن أو صاح على بالغ الخ ولو صاح على صيد الخ (قوله اخفض منه) أي من الوسط (قوله  
بحيث يتدحرج الخ) أي يتدحرج بالفعل كما هو ظاهر اه رشدي (قوله به اليه) أي بالوسط إلى  
الطرف (قوله يمنع ذلك) أي الغلبة وقوله فوات أي من الصحيحة اه معنى (قول المتن على بالغ الخ)  
أي متيقظ اه ع ش (قوله باطلاقهم) أي سواء كان متماسكاً أو غير متماسك اه كرى (قوله  
منه) أي من البالغ (قول المتن فلادية الخ) ثم إن فعل ذلك بقصد أذية غيره عزروا فلا اه ع ش (قوله  
فيكون) أي موتهما اه نهاية (قوله موافقة قدر) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الصائح ع ش (قوله إذا  
مات) خبر أن اه سم (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ أيضاً وإن احتمل قوله فاشترط الخ  
خلافه عبارة الانوار ولو صاح على صغير فزال عقله وجبت الدية مغلظة على عاقلة اه عبارة كثر الاستاذ  
ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله وجبت دية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو  
أوجه وإن يفرق بأن تأثير الصياح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو انتهت اه سم عبارة

ذلك الارتعاد في عبارة الأصل لبيان أن السقوط تسبب عن الصياح إذ عبارته مع تركوه هي فارتعد وسقط  
عنه لا تفيد ذلك بناء على أن الهاء في منه للطرف كما هو المتبادر من العبارة واما جعلها للصياح ومن للتعليل  
فبعيد لا يتبادر منها بل يتبادر خلافه كما تقرروا اما عبارة المصنف فهي ظاهرة أو صريحة في أن السقوط  
تسبب عن الصياح إذ لا يفهم من قوله فوق وقع بذلك أي الصياح إلا معنى تسبب الصياح فلذا حذف ذلك القيد  
لاستغنائه عنه ولذلك احتاج فيها إلى أنفاً ذكر الاضطراب الذي هو بمعنى الارتعاد لعدم ذكر ما يغنى  
عنه فتأمل (قوله لدلالة فاء السببية عليها) فيه أنه لا دليل هنا على أن هذه للسببية حتى يدل عليها إلا أن  
يقال تتبادر السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوق وقع بذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى  
تقديره دليل كونه للسببية (قوله إذامات) خبر أن (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ  
أيضاً وإن احتمل قوله فاشترط الخ خلافه (قوله أيضاً فلو ذهب عقله) عبارة الانوار ولو صاح على صغير  
فزال عقله وجبت دية مغلظة على عاقلة اه وعبارة كثر الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله  
وجبت الدية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو أوجه وإن يفرق بأن تأثير الصياح

كما قرره فيه أن سلب الضمان فيه إذا مات فلو ذهب عقله

وجبت ديته كما قاله جمع متقدمون لأن تأثير العدة في زواله أشد منه في الهلاك فاشترط فيه نحو سطح (وشهر سلاح) على بصير آه (كصباح) في تفصيله المذكور (ومراهم متيقظ كبالغ) فيما ذكر فيه واستفيد من متيقظان المدار على قوة التمييز دون المراهقة (ولوصاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد) (٤) فاضطرب صبي غير قوى التمييز ونحوه ممن مر وهو على طرف سطح لا أرض (وسقط) ومات منه

(فدية مخففة على العاقلة) لأن فعله حينئذ خطأ ولو زال عقله وجبت ديته على العاقلة وإن كان بارض نظير ما مر وافهم تأثير الصباح فيما ذكر تأثيره في غيره ومن ثم جزم في الأنوار ومن تبعه بأنه لو صاح بدابة إنسان أو هيجها بشو به فسقطت في ماء أو وحدة فهلكت ضمنها في ماله وإن كان على ظهرها إنسان فسقط ومات فعلى عاقلة آه ولم يبينوا أنه خطأ أو شبه عمد والوجه أنه شبه عمد ثم ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين كون الدابة تنفر بطبعها من الصباح وإن لا لكن يشكل عليه قولهم في اتلاف الدواب لو كانت الدابة وحدها فنفسها إنسان فالتلف شيئا متصلا بالنخس وطبعها الاتلاف فهل يضمن وجهان آه ومنحس كالصباح بل أولى كإياقي فالقائل بالضمان به يشترط أن يكون الاتلاف متصلا بالنخس وإن يكون طبعها فاعليه يشترط كل من هذين هنا بالاولى لما هو واضح أن النخس يبلغ في آثارهما من الصباح والقائل بعدمه مع هذين يقول هنا بعدمه أولى فاطلاق الأنوار

المغنى ولو صاح على صغير فالعقل وجبت الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الام وإن كان بالغاً فلا آه (قوله نحو سطح) أي طرفه (قول المتن وشهر سلاح الخ) وكذا تهديد شديد آه مغنى (قوله على بصير آه) قد يقال أو على أعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب آه سم على حج آه ع (قوله كصباح في تفصيله الخ) أي وإن كان بارض كما سيصرح به آه سم أي في شرح ولو تبع سيف الخ (قوله فيما ذكر فيه) أي من أنه لا شيء فيه ع (قوله واستفيد) إلى قول المتن فدية مخففة في النهاية والمغنى (قوله دون المراهقة) في استفادة الدونية نظر آه سم (قول المتن ولو صاح على صيد) أي لو لم يقصد الصبي ونحوه من ذكر بل صاح شخص على نحو صيد الخ آه مغنى (قوله لو صاح بدابة) إلى قوله وإن كان على ظهرها الخ نقله المغنى وعش عن فتاوى البغوى وأقره (قوله بدابة إنسان) بالاضافة (قوله انتهى) أي كلام الأنوار ومن تبعه (قوله ثم ظاهر كلامهم أي الأصحاب هنا) أي في صياح الدابة (قوله لكن يشكل عليه قولهم الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راكبها المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لأمر زائد بخلاف اتلافها غير راكبها ليس لازم لنخسها ولا لتفارها بواسطته فجاز أن يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعاً ويعتبر ذلك هنا آه سم (قوله متصلاً الخ) أي اتلافاً متصلاً الخ (قوله وطبعها الاتلاف الخ) جملة حالية (قوله كإياقي) أي انفاء (قوله به) أي للنخس (قوله وإن يكون الخ) أي الاتلاف (قوله هنا) أي في الصباح (قوله والقائل بعدمه) أي بعدم الضمان في مسئلة النخس (قوله بل لا يصح الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر آه سم (قوله بأولى كما تقرر) فيه توقف (قوله بما في الأنوار) أي من الضمان (قوله إنما هو حيث الخ) محل تأمل (قوله أو نحوه) إلى قوله كالأول فزعها في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو لاحتضار نحو ولد آه قوله واعتراضه إلى المتن (قوله أو نحوه الخ) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد آه ع (قوله بنفسه الخ) متعلق بطلب الخ (قوله أو برسوله) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذباً مهدياً وحصل الاجهاض بزيادته فقط تعلق الضمان به كالأول بطلبها السلطان أصلاً فلو جهل الحال بأن لم يعلم تأثير الزيادة في الاجهاض أو كلام السلطان فيه نظر والاقرب أن الضمان على عاقلة الرسول لتعديه بالخالفة ولو جهل هل زاد أو لا فالظاهر الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة آه ع (قوله أو كاذب عليه) عطف على سلطان آه كردى عبارة المغنى بل لو كذب شخص وأمرها بالحضور

زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو آه (قوله على بصير) قد يقال أو على أعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب (قوله في المتن كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بارض كما يصرح به (قوله واستفيد من متيقظ) كذا شرح مر (قوله دون المراهقة) في استفادة الرؤية نظر (قوله لكن يشكل عليه الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط راكبها ليس لازم لنخسها ولا لتفارها بواسطته فجاز أن يعتبر في مسئلة النخس كون الاتلاف طبعاً ولا يعتبر ذلك هنا وعبارة الأنوار ولو صاح على صغير فالعقل وجبت ديته مغلفة على عالمته آه وعبارة كنز الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فالعقل وجبت الدية ولم يقيدوه بأنه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو الوجه وأنه يفرق بأن تأثير الصباح في زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو آه (قوله بل لا يصح

ومن تبعه فيه نظر بل لا يصح لأنه إن قال بالضمان في مسئلة النخس لزمه القول به بشرطها هنا بالاولى كما تقرر أو بعدمه مهما لم يصرح به القول بعدمه هنا بالاولى والعجب ممن جزم هنا بما في الأنوار وحكى ذنبك الوجهين ثم من غير ترجيح وكأنه غفل في كل عن استحضار الآخر والام يسعه ذلك فإن قلت فمالذي يعتمد في ذلك قلت الذي يتجه ثم الضمان بقيد به فكذا هنا وكون النخس يبلغ من الصباح إنما هو حيث وجد قيدا لا مطلقاً فتأمل (ولو طلب سلطان) أو نحوه ممن يخشى سطوته ولو قاضياً بنفسه أو برسوله أو كاذب عليه

كذلك (من ذكرت) عنده (بسوء) هو للعالم فلا يرد عليه أن مثله ما لو تذكر به كان طلبت بدین قال الباقی وھی مخدرة مطلقا أو غیرها و هو من یحشی سطوته أو لاجتياز نحو ولدها أو طلب من هو عندها (فاجهضت) أى ألت جنینا فزعامته (هـ) واعتراضه بان الاجهاض یختص

بالابل لغة یرد بأن عرف الفقهاء بخلافه فلا ینظر الیه (ضمن) بضم أوله (الجنین) بالغة المغلظة أى ضمنها عاقلته کما لو فرعها لإنسان بشهر نحو سیف ولأن عمر فعله فامرءه على رضى الله عنهما بذلك ففعل وأقروه أخرجه البیهق وخرج بأجهضت موتها فرعا فلا یضمنها ولا ولدها الشارب لبنها بعد الفرع لانه لا یفرض الیه عادة نعم إن ماتت بالاجهاض ضمن عاقلته دیتها كالفرة لان الاجهاض قد یفرض للموت ولو قذفت فاجهضت فعلى عاقلة القاذف أو ماتت فلا لذلك ولوجا آها برسول الحاكم لتدلهما على أخيها فاخذها فاجهضت من غیر أن یوجد من واحد منهما نحو إفزاع مما یقتضى الاجهاض عادة فهدر ويتعين حمله على من لا یتأثر بمجرد رؤية الرسول أما من هی كذلك لاسیما والفرض أنهما أخذها فتضمن الفرة عاقلتهما كما هو واضح وینبغی لحاكم تطلب منه امرأة أن یسال عن حملها ثم یتلطف فی

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تهديدها بلا طلب اه (قوله كذلك) أى بنفسه أو برسوله یبغى لو طلب رجل من لسان الامام كاذبا بنفسه أو برسوله ان الامام یامر باحضارها فان اجهضت فاضمان على عاقلة الكاذب اه كرى (قوله هو) أى قوله بسوء معنى ويحتمل قوله ذكرت بسوء (قوله هو) وهی مخدرة الخ) أى من طلبت بدین (قوله مطلقا) أى تحشی سطوته ام لا امعش (قوله او غیرها الخ) عبارة المغنى او غیر مخدرة لكنها تخاف من سطوته فان لم تخف من سطوته وهی غیر مخدرة فلا ضمان اه (قوله هو) أى غیر المخدرة بمن یحشی ببناء الفاعل سطوته أى نحو السلطان (قوله یحشی) عبارة النهاية تحشی اه بالمشاة الفوقية (قوله او لاجتياز الخ) عطف على قوله بدین (قوله او طلب الخ) عطف على قوله طلبت الخ عبارة المغنى وطلبها ایضاً لیس بقید بل لو طلب سلطان رجلا عندها فاجهضت كان الحكم كذلك على النص اه (قوله أى ضمنها عاقلته) أى عاقلة السلطان او عاقلة الرسول إن كان الرسول كاذبا على السلطان عبارة سم على المنهج واعتمد مر فیما لو طلبها الرسل كذبا ان الضمان على الرسل وقال او طلبها رسل السلطان بامرءه مع علیهم بظلمه ضمنوا إلا أن یکرههم فکما فی الجلا دیکما هو ظاهر اه عش (قوله کما لو فرعها الخ) من باب التفعیل (قوله وخرج) إلى قوله ولو قذفت فی المغنى وإلى المتن فی النهاية (قوله فلا یضمنها الخ) أى کما لو فرع انسانا فافسدها فحدث فی ثیابه معنى ونهاية (قوله ولا ولدها) أى ولا یضمن ولدها اه عش (قوله بعد الفرع) لعله متعلق بمقدر أى ومات بعد الفرع لفقد غیر لبنها ويحتمل انه متعلق بالشارب یعنى الشارب لبنها الفاسد بالفرع (قوله الیه) أى الموت (قوله عادة) أى ولا نظر الیها بخصوصها إن اطردت عادت بها بذلك اه عش (قوله بالاجهاض) أى بسببه اه عش (قوله فعلى عاقلة القاذف) أى ضمن عاقلة القاذف ضمان شبه عمد اه عش (قوله ولو جأها برسول الحاكم الخ) أى بلا إرسال من الحاكم قوله الاق فتضمن الفرة عاقلتهما اما إذا كان بارسالة فقد تقدم فی قوله بنفسه او برسوله اه عش (قوله لتدلهما) أى الرسول ومن جاء به (قوله على أخيها) أى مثلا اه نهاية (قوله ويتعين حمله على من الخ) یؤخذ منه حکم حادثة سئل عنها وهی ان شخصا تصور بصورة سبع ودخل فی غفلة على نسوة هبته مفرعة عادة فاجهضت امرأة منهن وهو ان عاقلته تضمن الفرة بل وتضمن دية المرأة ان ماتت بالاجهاض بخلاف ما اذا ماتت بدونه اه عش (قوله وینبغی لحاكم) إلى قوله وقول بعضهم فی النهاية (قوله وینبغی لحاكم الخ) أى یجب اه عش (قوله فسكون) أى ففتح وجوز فی المحکم ضم الميم وكسر الموحدة اه معنى (قوله غاب عنها) سیدكر محترزه (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى بخلاف ما لو وضع الصبی او البالغ فی زیة السبع وهو فیها او التی السبع على احدهما او القاءه على السبع فی مضیق او حبسه معه فی بیت او بئر او حذفه له حتى اضطر الى قتله والسبع مما یقتل غالبا کاسد ونمر وذئب فقتله فی الحال او جرحه جرحا یقتل غالبا فعليه القود لانه الجا السبع الى قتله فان جرحه لا یقتل غالبا شبه عمد وهذا بخلاف ما لو القاه على حية او القاه عليه او قیده وطرحه فی مکان فی حیات ولو ضیقا فانه لا یضمنه لانها

الخ) فی نفي الصحة عنه نظر ظاهر لا یخفى (قوله فلا یرد علیه الخ) اقول الا یراد یندفع ایضا بان الضمان بغير ماله نحو ذکرها بسوء نظرا لظهور عذره فی طلبها حیث ینفذ التقید هنا ینستحسن لذلك (قول المتن ولو وضع صیبا فی مسبعة الخ) قال الزركشی تخصیص الحكم بالصبی یقتضى انه لو وضع بالغالم یجب الضمان قطعاً وبه صرح فی الروضة هنا لكن الرافعی انما ذکره عن كلام الغزالی ثم اشار الى مخالفته فقال ویشبه ان یرد الحكم منوط بالقوة والضعف لا بالصغر والكبر وهذا الذى یبحثه یرشد الیه قول الماوردى والرويانى والشیخ فی المذهب لو ربط یدى رجل ورجلیه والقاه فی مسبعة فهو شبه عمد فاعتبرواضعفه بالشد ولم یعتبروا کبره اه (قوله فی المتن فاكثر سبع فلا ضمان الخ) نعم لو كتفه وقیده ووضع فی المسبعة ضمنه كما قاله

طلبها (ولو وضع) جان (صیبا) والتقیید به لجریان الوجه الآتی حرا (فی مسبعة) بفتح فسكون أى محل السباع ولو زیة سبع غاب عنها (فاكثر سبع فلا ضمان) علیه لان الوضع لیس باهلاک ولم یلجئ السبع الیه ومن ثم لو التی أحدهما على الاخر فی زیة مثلا ضمنه

(7)

فيه لانه باشر اهلاك نفسه  
عمدا فقطع سبيبة تابعة ولا نه  
اوقع بنفسه ما خشيه منه  
فهو كما لو اكرهه على قتل  
نفسه ففعل اما غير المميز  
فيضمنه تابعه لان عمده  
خطا (فلو وقع) بشيء مما  
ذكر (جاهلا) به (لعمى او  
ظلمة) مثلا او وقع في نحو  
بشر مغطاة (ضمنه) تابعه  
لا لجأته له الى الهرب المفضى  
لهلاكه من ثم لزم عاقبته  
دية شبه العمد (وكذا لو  
انخسف به سقف) لم يرم  
نفسه عليه (في هر به) لضعف  
السقف وقد جهله الهارب  
فهلك فان تابعه يضمنه (في  
الاصح) لما ذكر (ولو سلم  
صبي) ولو مر اهما من وليه  
او اجنبى وبجحت الزر كشي  
مشاركته للسباح مردود  
بان السباح مباشر ومسئله  
متسبب (الى سباح ليعلمه)  
السباحة اى العوم فتسليه  
بنفسه لا بئائه او اخذه من  
غير أن يسليه له أحد كما هو  
ظاهر فعله او عليه الولي  
بنفسه (فغرق وجبت  
ديته) دية شبه عمد على عاقبته  
لتنقصيره باهماله له حتى  
غرق مع كون الما من شأنه

بطبعها تنفر من الآدمي بخلاف السبع فانه يثب عليه في المضيق دون المتسع والمجنون الضاري كالسبع المغربي في المضيق ولو القاه مكتوفاً بين يدي سبع في مكان متسع فقتله فلا ضمان ولو السع حية مثلاً فقتلته فان كانت بما يقتل غالباً فعمد وإلا فشبّهه اهـ (قوله بالقود) أي ان لم يعف عنه وقوله أو الدية بان كان خطأ أو عفى عنه اهـ (قوله من محله) انظر أي حاجة اليه مع قوله عن المملك اهـ رشيدى أي فالأولى إسقاطه كما فعله المغنى (قوله أو كان) أي الموضوع في مسبعة (قوله هدر قطعاً) نعم لو كتفه أي الحروق قيده ووضع في المسبعة ضمنه كما قاله الماوردى لانه أحدث فيه فعلاً شرح مر اهـ سم قال عش قوله عن ضمنه أي ضمان شبه عمد اهـ (قوله أما القن الخ) محترز قوله حر اهـ عش (قوله ميمزاً) عبارة المغنى مكلفاً بصيراً أو ميمزاً اهـ (قول المتن بماء أو نار) أو نحوه من المهلكات كبر اهـ مغنى (قول المتن أو من سطح) أي أو شاطئ جبل اهـ مغنى (قوله ومات) أي أو لقيه لص في طريقه فقتله أو سبع فافترسه ولم يلجئه اليه مضيق سواء كان المطلوب بصيراً أو أعمى اهـ مغنى (قوله كالواكره الخ) تبع فيه الرافعى هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ تبعاً لاصله في أوائل كتاب الجنائيات انه عليه أي المسكره بكسر الراء ونصف الدية اهـ نهاية أي دية عمد اهـ عش (قوله أما غير المميز) إلى قول المتن ولو سلم في المغنى (قوله لان عمده) أي غير المميز صدياً أو مجنوناً اهـ مغنى (قوله بشئ مما ذكر) إلى قول المتن ويضمن في النهاية (قول المتن أو ظلمة) في نهار أو ليل اهـ مغنى (قوله أو وقع الخ) أو الجاه إلى السبع بمضيق اهـ نهاية أي وهو عالم به كما يقتضيه الصنيع والفرق بينه وبين ما مر ظاهر رشيدى (قوله لالجائنه الخ) أي ولم يقصد المتبع اهـ لالك نفسه نهاية ومغنى (قول المتن به) أي بالهارب صيماً كان أو بالغاً اهـ مغنى (قوله وقد جهله) أي ضعف السقف اهـ عش (قوله مشاركته) أي الاجنبى اهـ عش (قوله مردود) وفاقاً للنهية وخلافاً للمغنى (قوله أي العوم) إلى قوله وبحث في المغنى (قوله لا بنائيه) أي بخلاف ما إذا تسلمه بنائيه أي وعلمه النائب كما لا يخفى اهـ رشيدى (قوله أو علمه الولي) عطف على قول المتن سلم صبي (قوله على عاقلته) أي عاقلة المعلم من الولي أو غير رشيدى وعش (قوله ولو امره) إلى المتن في المغنى (قوله ولو امره السباح) أي أو الولي اخذاً من التعليل (قوله ضمنه) أي بدية شبه العمد اهـ عش (قوله عند العرايين) عبارة النهاية كما قاله العراقيون اهـ (قوله لا لزامه الحفظ) قال الشهاب ابن قاسم هذا لا يظفر في تسليم الاجنبى ولا من غير تسليم احد انتهى وقد يقال انه يتسلبه له من الاجنبى او بنفسه ملتزم للحفظ شرعاً وان لم يكن هناك تسليم معتبر اهـ (قوله مختاراً الخ) فان اختلف السباح والوارث في ذلك فالمصدق السباح لان الاصل عدم الضمان اهـ عش أي يتسلبه

الماوردی لانه أحدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف وقيل إن لم يمكنه انتقال ضمنه اذ هو مفروض فيمن عجز لضعفه اصغر او نحوه بل اربط ونحوه ولا قول الشيخ في شرح منهجه ولا مكتوف اى لم يمكنه من الهرب وكلامنا في مكتوف مقيد شمر (قوله او كان بالغاً) نعم ان كفنه وقيد ضمنه لانه أحدث فيه العجز شمر فليراجع (قوله فهو كالواكره الخ) وقول بعضهم فاشبهه مالواكره انسانا على ان يقتل نفسه قتلها لاضمان على المكره تبع فيه الرافعى هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ تبعاً لاصله في اوائل كتاب الجنائيات انه عليه نصف الدية شمر (قوله وبحث الزر كشي مشار كته للسباح مردود) كذا شمر (قوله بل الوجه خلافه) كذا شمر (قوله لا لتزامه الحفظ) هذا لا يظهر في تسليم الاجنبى ولا من غير تسليم احد

الاهلاك وبه فارق الوضع في مسبعة لانها ليس من شأنها الاهلاك وبحث أن الولي إذا سلمه يكون كعاقلة طريقا  
 في الضمان وفيه نظر بل الوجه خلافه إذا فعل ذلك لمصلحته وكذا لغيرها على ما مر في الاجنبى على ان جمعه مع عاقلة لا وجه له لان الجنابة في هذا  
 الباب كله على العاقلة ولو امره السباح بدخول الماء فدخل مختارا فغرق ضمنه ايضا عند العراقيين لانترامه الحفظ ولو رفع مختارا يده  
 من تحته ولو بالغ لا يحسن السباحة فغرق لزمه القود وخرج بالصبي البالغ فلا يضمه مطلقا الا في رفع يده من تحته كما تقرر



اياه اه ع ش قوله لزمه القود أى ان قصد برفع يده اغرافه فان قصد اختبار معرفته أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية حلبى اه بجيرى (قوله لان عليه الاحتياط لنفسه) اى البالغ ولا يفتر بقول السباح اه معنى (قول المتن ويضمن) اى الشخص اه معنى (قول المتن عدوان) هو بالجر صفة حفر ويجوز النصب على الحال اه معنى (قوله كانت) الاولى حفر كما فى النهاية والمعنى (قوله بان كانت) الى قوله ولو اذن له المالك فى النهاية والى قوله كذا قيد فى المعنى الا قوله ويضمن القن الى ولو عرض (قوله بملك غيره الخ) أى او فى مشترك بغير اذن شريكه اه معنى (قوله او بشارع ضيق) اى وان اذنه الامام وكان لمصلحة المسلمين اه نهاية (قوله او واسع الخ) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز عبارة الروض وله حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين بلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له انتهت وقوله وكذا الى له حفرها كما صرح به شرحه اه سم (قوله ما تلف الخ) معمول لقول المتن ويضمن الخ اه ع ش (قوله من مال) بيان لما تلف (قوله بقيد الاق) اى انفاقيل المتن الاق (قوله وكذا) راجع الى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقلته) كقوله عليه متعلق يضمن فى المتن وضميرهما للحافر وعبرة المغنى فيضمن ما تلف بها من آدمى او غيره لكن الآدمى يضمن بالدية وان كان حرا بالقيمة ان كان رقيقا على عاقلة الحافر حيا او ميتا وان غير الآدمى كبهيمة او مال اخر فيضمن بالغرم فى مال الحافر الحر وكذا القول فى الضمان فى جميع المسائل الآتية اه (قوله لتعديه) المراد به ما يشمل الاقيسات على الامام بالنسبة الى قوله او واسع الخ لما مر عن سم انفا (قوله ويشترط ان لا يعتمد الخ) اى والا يوجد هناك مباشرة بان رداه فى البر غير حافر هاو الا فالضمان على المردى لا الحافر اه معنى (قوله وعلى) اى تعمد الوقوع (قوله ما يحته الغز الى) عبارة النهاية ما فى الانوار اه الخ (قوله ودوام التعدى) اى ويشترط دوام العدوان الى السقوط اه معنى (قوله كان رضى المالك ببقائها) اى ومنعه من طمها اه نهاية (قوله او ملك البقعة) يعنى منفعتها وان لم يحز الحفر لملك المنفعة كما سياتى اه سم اى فى الشارح (قوله نعم لا يقبل قول المالك الخ) اى ويحتاج الحافر الى بينة باذنه اسنى ومعنى ونهاية (قوله بعد التردى) اى اما قبله فيسقط الضمان لانه ان كان اذن له قبل فظاهر وان لم يكن اذن عد هذا اذا نفاذ وقع التردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر اه ع ش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) اشارة الى تنقيذ ضمان الحافر عدوا نانا لما اذم يتعدى الواقع بالدخول اه ع ش (قوله ولو اذن له) اى للواقع فى الدخول (قوله ولم يعرفه) اى المالك الواقع بها اى بالبشر فى ملكه ضمن هو اى المالك (قوله لتقصيره) اى بعدم اعلامه اسنى ومعنى

(قوله او واسع لمصلحة نفسه) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز وعبارة الروض ولو حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين فلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له اه وقوله وكذا الى له حفرها كما صرح به فى شرحه (قوله او ملك المنفعة<sup>(١)</sup>) اى وان لم يكن الحفر لملك المنفعة كما سياتى (قوله ايضا المنفعة) فيه نظر لان مجرد ملك المنفعة لا يبيح الحفر الا ان تكون المنفعة شاملة للحفر ثم رايت ما ياتى (قوله نعم لا يقبل قول المالك بعد التردى حفر باذن) ويحتاج الحافر الى بينة باذنه شرح الروض (قوله كان مهذرا الخ) هذا واحد وجهين فى الروض صححه البلقينى وغيره وعبارة مع شرحه فلو تعدى بدخوله ملك غيره فوقع فى بشر حفرت عدوا نانا فهل يضمنه الحافر لتعديه او لا لتعدى الواقع فيها بالدخول وجهان صحح منهما البلقينى وغيره الثانى اه (قوله ولو اذن له المالك) ويحتاج الحال الى بينة اذنه شرح روض (قوله ولم يعرفه بها ضمن هو لا الحافر) عبارة شرح الروض فان اذن له المالك فى دخوله فان عرفه بالبشر فلا ضمان ولا فهل يضمن الحافر او المالك وجهان فى تعليق القاضى قال البلقينى والاوجه انه على المالك لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه وقوله وجهان فى تعليق القاضى اوجههما انه على الحافر خلافا للبلقينى مر ويفرق بين كونه على الحافر وما ياتى فى قوله

لان عليه الاحتياط لنفسه  
(ويضمن بحفر برعدوان)  
بان كانت بملك غيره بغير  
اذنه او بشارع ضيق او  
واسع لمصلحة نفسه بغير  
اذن الامام ما تلف بها ليللا  
ونهار امن مال عليه وحر  
او قن بقيد الاق على عاقلته  
وكذا فى جميع المسائل  
الآتية والسابقة لتعديه  
ويشترط أن لا يعتمد  
الوقوع فيها ولا أهدر  
وعليه يحمل ما يحته الغز الى  
واعتمده الزركشى أنه اذا  
كان بصيرا نهرا والبئر  
مفتوحة لا يضمن ودوام  
التعدى فلوزال كان رضى  
المالك ببقائها أو ملك البقعة  
فلا ضمان لزوال التعدى  
نعم لا يقبل قول المالك  
بعد التردى حفر باذن ولو  
تعدى الواقع بالدخول كان  
مهذرا ولو أذن له المالك  
ولم يعرفه بها ضمن هو  
لا الحافر لتقصيره

(١) قول المحشى ابن قاسم  
قوله المنفعة نسخ الشرح  
التي بايدنا البقعة اه من  
هامش الاصل

مالم ينسها الخ) عبارة الاسنى والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كما يأتى) أى قبيل قولى المتن أو بملك غيره  
 (قوله ويضمن القن) الى قوله قال الامام فى النهاية (قوله ذلك) أى ما تالف بالحفر عدو انا دميأ او غيره  
 (قوله فمن حين العتق الخ) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته اه سم ولعله مختص بما اذا كان  
 الواقع بعد العتق آدميا وما اذا كان غير الادى كبهيمة او مال آخر فضما نه على ماله أخذ اماما عن المغنى  
 (قوله ولو عرض للواقع بها من حق) أى كحجة نهشته او حجروا وقع عليه مثلا او ضاق نفسه من امر عرض له  
 فيها ولو بواسطة ضيقها اه ع ش (قوله ولم يؤثر فيه الخ) فلو تردت بهيمة فى بئر ولم تتأثر بالصدمة وبقيت  
 فيها اياها ثم ماتت جو عا او عطشا فلا ضمان على الحافر اه مغنى (قوله لا محفورة) الاولى ولا يضمن بحفر  
 بئر كما فى المغنى (قول المتن لا فى ملكه) عبارة الروض مع شرحه وان حفر فى ملكه ودخل رجل داره بالاذن  
 واعلم ان هناك بئر او كانت مكشوفة والتحرز منها يمكن فهلك بهام يضمن اما اذا لم يعرفه بها والداخل اعنى  
 او وضع مظلما أى او البئر مغطاة فى التهمة انه كالمودعاه الى طعام مشوم فأكله فيضمن فلو حفر بئر فى  
 دهايزه الخ اه وسياقى عن المغنى مثله (قوله وما استحق منفعة الخ) مفهوما ان المستعير يضمن ما تالف  
 بالحفر فيما استعاره اه ع ش (قوله او وصية مؤبدة الخ) عبارة النهاية او وصية وان لم تكن مؤبدة فيما  
 يظهر كما هو مقتضى كلامهم اه (قوله كذا قيد به شارح) وكذا قيد المغنى الوصية بالماؤبدة (قوله انها) أى  
 الوصية (قوله يصدق عليه) أى على الموصى له (قوله لا استعماله الخ) دلة للتعدى وقوله اذا الانتفاع الخ علة  
 لقوله لا استعماله الخ وقوله لا يشمل الحفر أى وان توقف تمام الانتفاع عليه اه ع ش قال سم قوله اذا الانتفاع  
 الخ قضيته امتناع الحفر فى المؤبدة ايضا اه (قوله وكذا يقال) الى قوله بمحل التعدى فى المغنى (قوله وكذا  
 يقال الخ) أى من انه لو حفر بئرا فباع الاستاجر لا يضمن ما تالف بها وان تعدى بالحفر اه ع ش (قوله لا عبثا  
 الخ) عبارة النهاية او عبثا فيما يظهر اه وعبارة المغنى فان حفر فى الموات ولم يخطر بباله تملك ولا ارتفاق فهو  
 كمن لو حفرها للارتفاق كما قاله الامام اه (قوله فيها) أى فى بئر محفورة فى ملكه او الموات (قوله لعدم تعديه)  
 عبارة المغنى ولا يضمن بحفر بئر فى ملكه لعدم تعديه ومحل ادعاءه المالك ان هناك بئر او كانت مكشوفة  
 والداخل أى بالاذن متمكن من التحرز فاما اذا لم يعرفه والداخل اعنى فانه يضمن كما قاله فى التهمة واقره اه  
 (قوله جبار) أى غير مضمون اه معنى عبارة ع ش الجبار بالضم والتخفيف المذر الذى لا طلب فيه ولا قود  
 ولادية اه (قوله ولو تعدى الخ) عبارة المغنى والروض فان وسعه أى الحفر على خلاف العادة او قربها من  
 جدار جاره خلاف العادة او وضع فى اصل جدار غيره سر جينا ولم يبطو بئر ومثل ارضها ينهار اذا لم يبطو  
 ضمن فى الجميع ما هلك بذلك لتقصيره اه (قوله وسعه) عبارة النهاية وضعه اه (قوله ضمن ما وقع الخ) أى  
 مالم يتعد الواقع بالدخول اخذ اماما تقدم اه سم (قوله بمحل التعدى) وهو ما حفره زيادة على الحفر المعتاد  
 اه ع ش (قوله واطلق) أى البلقينى (قوله وخالفه غيره الخ) لم يصرح به فى النهاية نعم اشار الى رده بما  
 أفاده الشارح بقوله ويرد الخ اه سيد عمر (قوله وخالفه غيره الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتعدى مع ان حاصل  
 ما فى الروض وشرحه ان من حفر فى ملكه ولو تعدى كان حفر فيه وهو مؤجر او مرهون بغير اذن المكسرى

ولو حفر بدله الخ بان هنا متعديا غير المالك يصلح لاحالة الضمان عليه (قوله فعلى الحافر كما يأتى) انظره  
 مع ان الآتى ما قبل مالم الخ فقط (قوله فمن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته (قوله اذا  
 الانتفاع لا يشمل الحفر) قضيته امتناع الحفر فى الربط ايضا (قوله ضمن ما وقع الخ) أى مالم يتعد  
 الواقع بالدخول اخذ اماما تقدم (قوله واطلق الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتعدى مع ان حاصل ما فى الروض  
 وشرحه ان من حفر فى ملكه ولو تعدى ان اعلم الداخل بالاذن او كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والا  
 ضمن (قوله واطلق ان الحفر بملكه المرهون الخ) فى شرح الروض وان حفر فى ملكه ولو متعديا كان  
 حفر فيه وهو مؤجر او مرهون بغير اذن المكسرى او المرتن ودخل رجل داره بالاذن واعلم الخ (قوله ويرد  
 بان التعدى هنا ليس لذات الحفر الخ) ولو حفر بئرا قربة العمق متعديا فعقمة غيره تعلق الضمان بهما

بملك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع بئر حفرها بملكه في الحرم قال الامام اجماعا (ولو حفر بدليله) بكسر الدال (بئرا) أو كان به بمحل من الدار غيره بئر لم يتعد حافرها (ودعار جلا) أو صيما يميز إلى داره أو إليه فدخل باختياره وكان الغالب أنه يمر عليها (فسقط) فيها جأها لأنها لنحو ظلمة أو تغطية لها فهلك (فلا ظهر ضمانه) أي أنه بدية شبه العمدة لا نه غره ولم يقصده أو هلاك نفسه فلم يكن فعله قطعاً ما غير المميز فيقتله كالمكره كذا أطلقه البلقيني ويتعين حمله على ما إذا كان الوقوع بها مهلكاً أو علم بنحو الظلمة (٩) وإن المار حينئذ يقع فيها غالباً أو إذا لم يدعه فهو مهدر مطلقاً وكذا إن دعاه وأعلمه بها وإن كانت مغطاة وخرج بالبئر نحو

كلب عقور بدليله فلا يضمن من دعاه فالتفقه لأنه يفترس باختياره مع كونه ظاهراً يمكن دفعه (تنبيه) لا يتم هذا الإخراج إلا مع التعبير بالدليل لأنه يشبه البئر حينئذ ما على ما جمعوا به بين قولهما في الجنايات لا ضمان وفي اتلاف البهائم بال ضمان من أن الأول في مربوط يبايه لأنه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيما إذا كان في داره فلا يتم الإخراج إلا أن يحمل الدليل على أوله الملاصق للباب لأنه حينئذ بمنزلة المربوط يبايه وبقوله حفر ما حفر عدواناً فإن دعاه المالك فهل يضمنه المالك أو الحافر وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني لأنه المقصر بعدم إعلامه ومن ثم لم ينسب له على الحافر وإن لم يدعه بان تعدى بدخوله فهل يضمنه الحافر لتعديده أو لا لتعدي

أو المرتين أن أعلم الداخل بالاذن أو كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والاضمن اه سم (قوله بملك الحافر) لعلمه من تحريف الكتبة وأصله الموافقة لسابق كلام الشارح بملك الجبار (قوله بملكه في الحرم) أي أو بموت فيه اه معني (قوله بكسر الدال) إلى التنبيه في النهاية (قوله به) أي في الدليل وكذا ضمير غيره (قوله لم يتعد حافرها) أي فإن تعدى فقد مروى يأتي حكمه (قوله أو إليه) أي محل البئر من الدليل أو غيره (قوله باختياره) فلما أكرهه على الدخول فظاهر أنه يضمن اه معني (قوله لنحو ظلمة الخ) أي أو كان اعنى اه معني (قوله حمله) أي إطلاق البلقيني (قوله وعلم) أي الداعي (قوله وكذا إن ادعاه وأعلمه الخ) ولو اختلفا فقال المستحق لم تعلمه وقال المالك أعلمته فالذي يظهر تصديق المستحق لأن الأصل عدم الإعلام اه ع ش (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا لم يدعه بالطريق الأولى اه ع ش (قوله مع التعبير) أي في مسألة الكلب وقوله بالدليل أي لا بالباب (قوله لأنه) أي الكلب (قوله حينئذ) أي حين كون الكلب بالدليل (قوله من أن الأول) أي عدم الضمان (قوله التعليل المذكور) أي قوله مع كونه ظاهراً الخ (قوله والثاني) أي الضمان (قوله فيما إذا كان) أي الكلب (قوله إلا أن يحمل الدليل) أي في المتن (قوله لأنه) أي الكلب حينئذ أي كونه باول الدليل (قوله وبقوله الخ) عطف على قوله بالبئر الخ (قوله فان دعاه الخ) خرج ما لو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهدر اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن هو لا الحافر الخ اه سم فان دعاه المالك أي ولم يعرفه بالبئر وقوله صحيح منهما البلقيني الخ وفاقه المعنى كما مروى وخالفه النهاية فقال ولا يضمن البئر يعرفه بالبئر ضمن الحافر في أوجه الوجهين خلافاً للبلقيني اه (قوله الثاني) أي ضمان المالك (قوله لأنه المقصر الخ) أي فلو أعلمه البئر فلا ضمان اه نهاية (قوله) وإن لم يدعه إلى قول المتن ومسجد في النهاية إلا قوله وقول شارح إلى المتن (قوله الثاني) أي عدم الضمان (قوله عنه) أي البلقيني (قوله الأول) ضمان الحافر (قوله أو أن كلامه) أي البلقيني (قوله فعليه) أي حيث كان التالف غير آدمي وعلى عاقلته أي حيث كان آدمياً ولو رقيقاً اه ع ش (قوله وهذا) أي الضمان في المستثنين (قوله وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه أيضاً على قوله أو بطريق ضيق الخ ويحجب أيضاً بأنه مبداً للتقسيم اه سم (قوله فقد ذكره الخ) ولو ذكره عقب قوله سابقاً ويضمن بحفر بئر عدواناً كان أولى لأنه مثال له اه معني (قوله من هذه) أي من عبارته هنا (قوله ولو تعدى الخ) عبارة النهاية ولو حفر بئر أقرية العمق متعدياً فعمقها غيره تعاقب الضمان بهما بالسوية كالجرأحات اه أي تعميماً له دخل في الإهلاك وإن قل بالنسبة للتعميق الأول ع ش (قوله وغيره) أي غير الحافر عطف على الضمير المستتر في تعدى (قول المتن يضر المارة) وليس مما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للإصلاح لأن مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه ع ش وسياق قبيل قول المتن من جناح ما يوافق

بالسوية كالجرأحات مر (قوله فان دعاه المالك) خروج ما لو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهدر اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن لا الحافر (قوله صحيح منهما البلقيني الثاني أيضاً) الأوجه الأول مر قال في شرح الروض عنه لأنه مقصر بعدم إعلامه فإن كان ناسياً فعلى الحافر اه (قوله وهذا وإن علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه أيضاً على قوله أو بطريق ضيق الخ ويحجب

(٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) الواقع وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني أيضاً وقول شارح عنه الأول أما سبق قلم أو أن كلامه اختلف (أو) حفر بئر (أو) بملك غيره (أو) في (مشارك) بينه وبين آخر (بلاذن) من الغير أو من شريكه في الحفر (فمضمون) ذلك الحفر فعليه أو على عاقلته بدل ما تلف به من قيمة أو دية شبه عمد وهذا وإن علم بما قبله فقد ذكره للإيضاح على أن التفصيل بين الأذن وعدمه لم يعلم صريحاً إلا من هذه فاندفع ما قيل لا حاجة لذكر هذه أصلاً ولو تعدى بحفر وغيره بتوسعة فالضمان عليهما نصفين لا بحسب الحفر (أو) حفر (بطريق ضيق يضر المارة

فكذا) هو مضمون وان  
أذن فيه الإمام لتعديهما  
(أو) حفر بطريق (لا يضر)  
المارة استعماً أو لا تحراف  
البئر عن الجادة (وأذن) له  
(الإمام) في الحفر (فلا  
ضمان) عليه ولا على عاقلة  
للتألف بها وإن كان الحفر  
لمصلحة نفسه (والا) ياذن  
له وهي غير ضارة (فإن حفر  
لمصلحة فالضمان) عليه أو  
على عاقلة لا قتياته على  
الإمام (أو مصلحة عامة)  
كالاستقاء أو جمع ماء المطر  
ولم ينه الإمام (فلا) ضمان  
(في الاظهر) لما فيه من  
المصلحة العامة وقد تعسر  
مراجعة الإمام وقيد  
المأوردى واعتمده  
الزركشى بما إذا أحكم  
رأساً فإن لم يحكمها وتركها  
مفتوحة ضمن مطلقاً لتقصيره  
وتقرر بالإمام بعد الحفر  
بغير أذنه برفع الضمان  
كتقرير المالك السابق  
والحق العبادى والهروى  
القاضى بالإمام حيث قال له  
الاذن في بناء مسجد واتخاذ  
سقاية بالطريق حيث  
لا تضر بالمارة وإنما يتجه أن  
لم يخص الإمام بالنظر في  
الطريق غيره (ومسجد  
كطريق) أى الحفر فيه  
كهو فيها فيجوز لمصلحة  
نفسه إن لم يضر بالمسجد  
ولا بمن فيه

(قوله هو مضمون) إلى قوله وبه يرد في المغنى لإلا قوله وإنما يتجه إلى المتن (قوله لتعديهما) أى الحافر والإمام  
أه ع ش أقول الأولى أى الحافر في ملك غيره كالأبوعضا بلا إذن والحافر بطريق ضيق يضر المارة (قول المتن  
وأذن الإمام) أى وأقره بعدم الحفر كما يأتى (قوله وهي غير ضارة) يعنى عنه العطف (قول المتن فإن حفر  
لمصلحة فالضمان الخ) يؤخذ من هذا التفصيل أن ما يقع لأهل القرى من حفر آبار في زمن الصيف للاستقاء  
منها في المواضع التي جرت عاداتهم بالمرور فيها والانتفاع بها إن كان في محل ضيق يضر المارة ضمن عاقلة  
الحافر ولو باذن الإمام وإن كان بمحل واسع لا يضر بهم فإن فعل لمصلحة نفسه كسقى دوابه منها وأذن له  
الإمام أو لمصلحة عامة كسقى دواب أهل القرية وإن لم ياذن له الإمام فلا ضمان وإن كان لمصلحة نفسه ولم ياذن  
له الإمام ضمن وإن انتفع غيره تبعاً والمراد بالإمام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر أن منه ملزم البلد أنه  
مستاجر للأرض فله ولاية التصرف فيها أه ع ش (قول المتن لمصلحة) أى فقط أه مغنى أى ولو اتفق أن  
غيره انتفع بها ع ش (قوله أو جمع ماء المطر) أى اجتماعه (قوله ولم ينه الإمام) أفهم أنه لو نهاه الإمام  
امتنع عليه الفعل وضمن أه ع ش عبارة المغنى ومحل إذالم ينه عنه الإمام ولم يقصر فإنها فحفر ضمن  
كما قاله أبو الفرج الزاز لا قتياته على الإمام حيث إذا قصر كان الحفر في أرض خورارة ولم يطوها ومثلها  
ينهار إذا لم يطوها وخالف العادة في سعتها ضمن وإن أذن له الإمام به عليه الرافعى في الكلام على التصرف  
في الأملاك أه (قوله وقيد المأوردى الخ) أى الخلاف أه مغنى (قوله بما إذا أحكم رأساً) هل من  
أحكامه أعلاؤه مقداراً يمنع الوقوع عادة (قوله وتركها مفتوحة) لعله فيما إذا لم يعمل فيها بحيث يمنع  
الوقوع العادى الخ (قوله ضمن مطلقاً) فلو أحكم رأساً محتسب ثم جاء ثالث وفتحته تعلق الضمان به أه  
نهاية أى الثالث ع ش (قوله له) أى للقاضى (قوله حيث لا يضر) أى ما ذكر من المسجد والسقاية  
(قوله وإنما يتجه) أى ما قاله العبادى والهروى (قوله بالنظر الخ) أى بسببه فالحاء داخل على  
المقصود (قوله غيره) أى غير القاضى مفعول يخص الخ (قوله فيجوز لمصلحة نفسه إن لم يضر الخ) وفاقاً  
للمغنى والاسنى وخلافاً للنهاية عبارته بعد كلام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع مطلقاً فالتشبيه من حيث  
الجملة أه (قوله إن لم يضر بالمسجد الخ) عبارة المغنى وإذا قلنا يجوز له لم يضمن ما تلف به وإن بحث الزركشى  
الضمان لعدم تعديده ومعلوم إذا قلنا يجوز له أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ملك البقعة أما السعة

أيضاً بأنه مبدأ للتقسيم (قوله فكذا هو مضمون وإن أذن فيه الإمام) قال الزركشى وقضيته أنه لا فرق بين  
أن يكون فيه مصلحة للمسلمين وأن لا يكون وفيه نظر شرح روض (قول المصنف وإلا فإن حفر لمصلحة  
فالضمان عليه) قضية الروض وشرحه جواز الحفر في هذه الحالة حيث قالوا وكذلك حفرها في ذلك أى  
الشارع الواسع وإن لم ياذن فيه الإمام ولكن يضمن أه لكن قال في الروض بعد ذلك فرع بناء المسجد  
في الشارع وحفر بئر في المسجد وسقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضر الناس أى  
وإن لم ياذن الإمام كما في شرحه ثم قال لأنه فعلة لمصلحة المسلمين ثم قال فإن بنى أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه  
فعدوا وإن أضر بالناس أو لم ياذن له الإمام أه فقولوا لم ياذن فيه الإمام يقتضى امتناع بناء المسجد لنفسه  
وإن لم يضر إذا لم ياذن الإمام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر  
البئر وبناء المسجد لنفسه إلا أن يريد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان (قوله ولم ينه الإمام) كما نقل عن  
الود شرح الروض (قول المتن ومسجد كطريق) ويجب أن يكون في حفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة  
المسلمين والمصلين كما اقتضاه كلام البغوى والمتولى وغيرهما فإن فعله لمصلحة نفسه فعدوا وإن أضر بالناس  
وإن أذن فيه الإمام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه ممتنع مطلقاً فالتشبيه من حيث الجملة لعدم لبنى مسجد فى موات  
فهالك به إنسان لم يضمنه وإن لم ياذن الإمام قاله المأوردى ش م ر (فيجوز لمصلحة نفسه) خولف م ر  
(قوله فيجوز لمصلحة نفسه) هذا التفرع بعد التشبيه بالطريق يقتضى توقف جواز الحفر في الطريق  
لمصلحة نفسه إذ لا ضرر لا تساعه على إذن الإمام وقد تبين بالهامش هنا وفيما سبق عن شرح الروض خلافه



وَأَذْن فِيهِ الْإِمَامُ وَالْمَصْلَحَةُ  
 الْعَامَّةُ أَنْ لَمْ يَضُرَّ كَمَا ذَكَرَ  
 وَأَنْ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ الْإِمَامُ  
 وَيَمْتَنِعُ أَنْ ضَرَّ مَطَاقًا أَوْ  
 لَمْ يَضُرَّ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ بَلَا  
 أَذْنَهُ وَيُؤَافِقُ هَذَا طَلَاقُ  
 الرُّوضَةِ عَنِ الصِّمْرِى فِي  
 أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَرَاهَةِ  
 حَفْرِهَا فِيهِ وَبِهِ يَرُدُّ قَوْلَ  
 الْبَلْقِينِ وَأَنْ اخْذَ الزُّرْكَشَى  
 بِقَضِيَّتِهِ الْجَوَازِ فِي الْأَوَّلَى  
 لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَنَزَاعُهُ فِي الثَّانِيَةِ  
 وَيَصِحُّ حَمْلُ الْمَتْنِ بِتَكْلِيفٍ  
 عَلَى أَنْ وَضَعَ الْمَسْجِدَ وَمِثْلَهُ  
 سَقَايَةُ بِطَرِيقٍ كَالْحَفْرِ فِيهَا  
 فَيَأْتِي هُنَا تَفْصِيلُهُ فِي الرُّوضَةِ  
 وَأَصْلُهَا فِي مَسْجِدِ بَنِي بَشَّارٍ  
 لَا يَضُرُّ الْمَارَّةَ ضَمَانٌ لِمَنْ  
 يَعْتَرِبُهُ أَنْ يَأْذَنَ الْإِمَامُ وَالْأَوَّلَى  
 فَعَلَى مَا مَرَّ (فَرْعٌ)  
 اسْتَأْجَرَهُ لِحُذَّازٍ أَوْ حَفَرَ  
 نَحْوَهُ بَثْرًا أَوْ مَعْدَنَ فَسَقَطَ  
 أَوْ أَنْهَارَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ  
 وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ  
 الْمُسْتَأْجِرُ فَقَطُّ أَنَّهَا تَهْتَارُ  
 بِالْحَفْرِ ضَمَّنَهُ وَيَرُدُّ بَأَنَّهُ  
 لَا تَغْيِيرُ وَلَا الْجَاءُ فَلَمَقْصَرُ  
 هُوَ الْأَجِيرُ وَأَنْ جَهَلَ  
 الْأَنْهَارَ (وَمَا تَوَلَّدَ) مِنْ  
 فَعْلِهِ فِي مَلِكَةِ الْعَادَةِ  
 لَا يَضْمَنْهُ كَجَرَّةٍ سَقَطَتْ  
 بِالرِّيحِ أَوْ بِيْلٍ مَحْلَاهَا وَحَطَبٌ  
 كَسَرَهُ بِمَلِكَةٍ فَطَارَ بَعْضُهُ  
 فَاتْلَفَ شَيْئًا وَدَابَّةٌ رُبَطَهَا  
 فِيهِ فَرَسَتْ أَنْسَانًا خَارِجَةً  
 وَأَنْ لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ  
 لَا نَظَرَ لَهُ فِي الْمَلِكِ أَوْ لَا

المسجد أو نحوها وان لا يتشوش الداخلون الى المسجد بسبب الاستقاء وان لا يحصل للمسجد ضرر اه (قوله كما ذكر) اي بالمسجد والابن فيه (قوله وان لم ياذن فيه الخ) اي اذ لم يفته عنه (قوله ويمتنع الخ) ولو بني سقف المسجد ونصب فيه عمودا او طين جداره او عاق في قنديل او فسقط على انسان او مال فاهلكه او فرس فيه حصيرا او حشيشا فارتق به انسان فهلك او دخلت شوكة منه في عينه فذهب بها بصره لم يضمنه وان لم ياذن له الامام لان فعله لمصلحة المسلمين ولو بني مسجد في ملكه او موات فهلك به انسان او بهيمة او سقط جداره على انسان او مال فلا ضمان ان كان ياذن الامام ولا فعلى الخلاف السابق أى في الحفر في الطريق اه معنى وفي النهاية والروض وشرحه ما يوافق (قوله ان ضر الخ) اي او نهى عنه الامام كامر (قوله ويوافق هذا) اي التفصيل المذكور بقوله فيجوز الى قوله ويمتنع (قوله اطلاق الروضة الخ) عبارة المغنى ما في زوائد الروضة في آخر باب شروط الصلاة نقلا عن الصيمري انه لا يكره حفر البئر في المسجد ولم يفرق بين ان يكون للمصلحة العامة او لمصلحة نفسه على التفصيل السابق اه (قوله وبه يرد) اي باطلاق الروضة الخ ولا يخفى ما في الرد بذلك نعم يظهر الرد بما مر عن المغنى (قوله قول البلقيني الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله بقضيته) وهي ضمان ما تلحق بالحفر (قوله الجواز الخ) مقول القول وقوله في الاولى وهي الحفر في المسجد لمصلحة نفسه الخ (قوله ونزاعه الخ) اي البلقيني عطف على قول البلقيني الخ (قوله في الثانية) وهي الحفر في المسجد للمصلحة العامة الخ (قوله تفصيله) اي الحفر في الطريق (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع بناء المسجد في الشارع وحفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن الهلاك بشئ منها وان لم ياذن الامام ان لم يضر بالناس لانه فعله لمصلحة المسلمين فان بني او حفر ما ذكر لمصلحة نفسه فعذر وان اضر بالناس او لم ياذن فيه الامام اه فقوله اولم ياذن الامام يقتضي امتناع بناء المسجد لنفسه وان لم يضر لاذن الامام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر البئر وبناء المسجد لنفسه الا ان يريد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان اه سم (قوله بنى بشار الخ) ظاهر اطلاقه سواء لمصلحته او لمصلحة عامة (قوله والا) اي ان لم ياذن الامام فعلى ما مر أى من التفصيل في الحفر في الشارع (قوله فرع) الى قول المتن ويحل في النهاية (قوله استاجر الخ) اجارة صحيحة او فاسدة او ادعاه ليجذو او يبني له بئر عابلا لو اكرهه على العمل فيه فانهارت لم يضمن لانه باكرهه لم يدخل تحت يده ولا حدث فيه فعلا اه ع (قوله لجذاز الخ) اي ونحوه اه نهاية (قوله كالعادة) اي فعلا موافقا للعادة (قوله فيه) اي ملكه وكذا ضمير خارج (قوله فيه) اي فعله في ملكه (قوله او لا كالعادة) عطف على كالعادة اي او فعلا مخالفا للعادة (قوله وقت هبوب الريح) لان هبت بعد الايقاد وان امكنه اطفالا وها فلم يفعل فيما يظهر وان نظر فيه الاذرعى اه قال الرشيدى قوله وقت هبوب الريح اي في مهب الريح اه وقال ع (قوله لان هبت الخ) ويقال بمثل هذا التفصيل فيما لو اوقد نار في غير ملكه لكن بمحل جرت العادة بالايقاد فيه كما يقع لارباب الارياف من انهم يوقدون النار في

(وَأَذْن فِيهِ الْإِمَامُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ لَمْ يَضُرَّ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ بَلَا إِذْنَهُ صَرِيحٌ فِي تَوْقُفِ جَوَازِ الْحَفْرِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى إِذْنِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ الْحَفْرُ لِمَصْلَحَةِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَضُرَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضِ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفَرَ بَثْرًا فِي الْمَسْجِدِ وَوَضَعَ سَقَايَةَ عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنْ أَنْ لَمْ يَضُرَّ النَّاسَ أَوْ مَا نَصَفَ فَإِنْ بَنَى أَوْ حَفَرَ مَا ذَكَرَ فَعَدَّ أَنْ أَضَرَ بِالنَّاسِ أَوْ لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ الْإِمَامُ أَوْ لَمْ يَضُرَّ لَكِنَّهُ صَرَحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِجَوَازِ حَفْرِ الْبَثْرِ فِي الشَّارِعِ الْوَاسِعِ وَأَنْ لَمْ يَأْذَنَ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ يَضْمَنْهُ خ وَقد يحمل قوله فعذر وان على معنى التضمن فقط فلا يخالف هذا وقد يفرق بين الشارع والمسجد (قوله ان اذن الامام) بهذا مع قوله السابق في الحفر وان لم ياذن فيه الامام ومع ما تقدم في المتن آخر الصفحة السابقة عن شرح الروض يعلم الفرق بين الحفر وبناء المسجد وقد يقال قوله والافعلى ما مر يفيد جواز بناءه وعدم الضمان وإن لم ياذن الامام إذا كان لمصلحة عامة فهو على طريق ما في الحفر فليتأمل (وقت هبوب الريح) بخلافه مالو

كالعادة كالتولد من نار أو قد هب بملكه وقت هبوب الريح أو جاوز في ايقادها العادة

او من سقى ارضه وقد اسرف او كان بهاشق (١٢) عليه ولم يحط بسده او من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقا او للمسلمين وجاوز العادة

غيطانهم لمصالح تتعلق بهم وجرت العادة بها ويدل لذلك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان فيما لو كسر حطبا بشارع ضيق وقوله وإن امكنه الخ أى او نهى من يريد الفعل اه (قوله او من سقى الخ) عطف على قوله من نار وقوله ارضه أى ارضائك منفعتها (قوله شق الخ) أى يخرج منه الماء اه عش (قوله او من رشه الخ) استطرادى فانه ليس من الموضوع (قوله مطلقا) أى ان لم يجاوز العادة اه عش (قوله او للمسلمين الخ) والضمان المباشر للرش فاذا قال للسقاء رش هذه الارض حمل على العادة فحيث تجاوز العادة تعلق الضمان به فان امر السقاء بمجاوزة العادة في الرش تعلق الضمان بالامر ولو جهل الحال هل نشأت الزيادة على العادة من السقاء والامر وتنازعنا فالقرب ان الضمان على السقاء لا الامر اذا اصل عدم اسره بالمجاوزة كالأمر انكر اصل الامر اه عش وقوله فان امر السقاء ظاهر اطلاقه وإن لم يعتد وجوب امتثال الامر وفيه توقف فليراجع (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وإن لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وإن نقل الزركشى عن الاصحاب وجوب الضمان إذا لم ياذن الامام اه نهاية ومال المغنى إلى ما نقله الزركشى عن الاصحاب من وجوب الضمان إذا لم ياذن الامام وإن لم يجاوز العادة (قوله) إن قصد به مصلحة المسلمين الخ أى وذلك لا يعلم الا منه فيصدق في دعواه ومفهوم انه إذا قصد مصلحة نفسه او اطلق ضمنه والظاهر خلافه في الاطلاق لان هذا الفعل ما ور به فيحمل فعله على امتثال امر الشارع بفعله ما فيه مصلحة عامة اه عش (قوله ولو ياذن الامام) أى وبلا ضرر مغنى ونهاية (قوله في شارع ضيق) افهم انه لا ضمان لما تلف بتكسيده بشارع واسع لا تنفاه تعديه بفعله ما جرت به العادة اه عش (قوله) بلا قائد) مفهومه انه إذا كان بقائد لا ضمان لكن نقل عن الشيخ حمدان في ملتقى البحرين انه مع القائد يضمن بالاولى ويؤيده ما فى سم على منبهج في انلاف الدواب انه لو ركب دابة قاتلت شيئا ان الضمان عليه اعنى او غيره دون مسيرها كما جزم به رانتهى اه عش (قوله لكنه في الجناح) إلى المتن في المغنى الا قوله اما إذا لم يسقط إلى لو سقط (قوله من ضمان الكل) أى كل ما تلف بالخارج أى من الجناح والنصف أى ضمان نصف التالف بالكل أى كل الجناح (قوله لان الارتفاق الخ) يؤخذ منه ان ما يقع من ربط جرة وادلا نهاى هو اء الشارع او في دار جاره حكمه حكم ما سقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة اه عش (قوله) وبه) أى بذلك التعليل (قوله لو تنهى الخ) أى بالغ فيه وقوله فلست ارى الخ أى بل اقول بعدم الضمان إذا لا تقصير منه اه عش (قوله وفارق الخ) عبارة المغنى فان قيل لو حفر بئر المصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن فهلا كان هنا كذلك اجيب بان للامام الولاية على الشارع فكان اذ نه معتبر حيث لا ضرر بخلاف الهواء لا ولاية له عليه فلم يؤثر اذ نه في عدم الضمان اه (قوله بان الحاجة الخ) أى ان الاحتياج إلى انتزاع المياه ونحوه يكثر في الشوارع فقلبا يخلو عنه بيت فلو اهدر لاضر بالمارة بكثرة الجنابات الغير المضمونة بخلاف البئر إذا حفره لنفسه باذن الامام ولم تضر فلا يضمن الواقع فيها لان حفر البئر نادر في الشوارع كما هو مشاهد اه سيد عمر (قوله فلا يضمن) خلافا للمغنى (قوله ما انصدم به) أى تلف به اه عش (قوله وان سبل الخ) غاية أى سبله بعد الاشراع وقوله او إلى ما سبله الخ أى قبل الاشراع (قوله سكة غير نافذة الخ) أى وليس

طراهو به نعم ان امكنه حيث اطفأوا فتركه قال الاذرى ومرفى عدم تضمينه نظر (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه اطلاق الشيخين وغيرهما وان نقل الزركشى عن الاصحاب انه لا بد من انه كالحفر بالطريق ويفرق على الاول بدوام الحفر وتولد المفساد منه فتوقف على اذنه بخلافه هنا شمر واقول انظر قوله عن الزركشى كالحفر بالطريق وقوله ويفرق الخ مقتضى انه لا بد في الحفر لمصلحة المسلمين من اذن الامام مع قول المتن السابق او لمصلحة عامة فلا في الاظهر فلعل هذا بالنسبة للحفر والرش لمصلحة نفسه (قوله وجاوز العادة) قضيت عدم الضمان ان لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام وهو قضية كلام الشيخين قال في شرح الروض قال الزركشى لكن الذى صرح به الاصحاب وجوب الضمان إذا لم ياذن الامام فيه وكان الحفر مع الاتساع لمصلحة المسلمين (قوله وفارق ما مر) تقدم

ولم يتعمد المشى عليه مع عليه به يضمنه ويؤخذ من تفصيلهم المذكور في الرش ان تنحية اذى الطريق كحجر فيها ان قصده مصلحة المسلمين لم يضمن ما تولد منه وهو ظاهر والا لترك الناس هذه السنة المتأكدة او (من جناح) أى خشب خارج من ملكه (الى شارع) ولو ياذن الامام فسقط وتلف شيئا او من تكسير حطب في شارع ضيق او من مشى اعنى بلا قائد وان احسن المشى بالعصا كما اقتضاه اطلاقهم او من عجن طين فيه وقد جاوز العادة او من حط متاعه به لا على باب حانوته كالعادة (فمضمون) لكنه في الجناح على ما يأتى في الميزاب من ضمان الكل بالخارج والنصف بالكل وان جاز اشراعه بان لم يضر المارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وبه يعلم رد قول الامام لو تنهى في الاحتياط فجرت حادثه لا تتوقع او صاعقة فسقط بها وتلف شيئا فلست ارى اطلاق القول بالضمان انتهى وفارق ما مر في البئر بان الحاجة هنا اغلب واكثر فلا يحتمل اهداره اما إذا لم يسقط فلا يضمن ما انصدم به ونحوه كالألوسقط وهو خارج الى ملكه وإن سبل ماتحتة شارعا

بأذن جميع الملاك والاضمن (ويحمل) للسلم دون الذي بالنسبة لثوارنا (أخراج الميازيب) (١٣) العالية التي لا تضر المارة (إلى شارع)

وإن لم ياذن الامام لعموم الحاجة اليها وصح أن عمر قلع ميزابا للعباس رضى الله عنهما قطر عليه فقال له انقلع ميزابا نصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والله لا ينصبه إلا من يرقى على ظهري وانحنى للعباس حتى رقى عليه وأعاد له محله (والتلف بها) وبما قطر منها (مضمون في الجديد) للمام في الجناح وكما لو وضع نرا بابا بالطريق ليطين به سطحه مثلا فان واضعه يضمن من يزلق به أى أن خالف العادة ليوافق مامر ودعوى أن الميزاب ضرورى بنوعه بأنه يمكن اتخاذ بئر أو أخذود في الجدار لماء السطح (فان كان بعضه) أى ماذكر من الجناح والميزاب (في الجدار فسقط الخارج) أو بعضه فالتلف شيئا (فكل الضمان) على واضعه أو عاقلته لوقوع التلف بما هو مضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه بان سمره فيه فيضمن الكل بسقوط بعضه أو كله وما لو كان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار (وان سقط كله) أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالتلف شيئا بأكله أو باحد طرفيه

فيها مسجد أو نحوه أما إذا كان فيه مسجد أو نحوه فهو كالشارع كانه عليه الاذرى وغيره معنى وروض (قوله باذن جميع الملاك) أى إذا لم يكن الشارع من أهلها ولا يباذن من باب بعده أو مقابله كما مر في باب الصلح (قوله للسلم) إلى قوله أو شك في المعنى إلا قوله أى إلى ودعوى وكذا في النهاية إلا قوله وصح أن عمر إلى المتن (قول المتن إخراج الميازيب) جرى المصنف في جمع الميازيب على لغة ترك الهمة في مفردة وهو ميزاب وهي لغة قليلة والأصح في جمعه مازب بهمة ومجمع مزاب بهمة ساكنة ويقال فيه مرزاب بتقديم الراء على الزاى وعكسه فلغاته حيث ذابح اه معنى (قول المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا أى يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو فكشارع أو ملك غيره بلا اذن وان كان عاليا اه وقال في شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه سم على حجج اه عش (قوله وإن لم ياذن الامام) لكن إذا لم ينه اخذنا ما سبق اه عش (قوله وصح الخ) عبارة المعنى أى ولما روى الحاكم في مستدركه ان عمر الخ (قوله ان عمر قلع الخ) امر بقلعه فقلع اه معنى (قوله فقال) أى العباس له أى لعمر رضى الله تعالى عنهما (قوله فقال والله الخ) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناحة البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر سم على حجج اه عش (قوله ليطين به سطحه الخ) أى وليجمعه ثم ينقله إلى المذيلة مثلا اه عش (قوله لماسر) أى من أن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه معنى (قوله مامر) أى في شرح وماتولد الخ (قوله ودعوى الخ) رد لدليل القديم (قوله اتخاذ بئر) أى في الدار اه معنى (قوله لماء السطح) متعلق بالاتخاذ (قول المتن فان كان بعضه في الجدار) أى الجدار الداخل في هواء الملك كالألحني بخلاف الجدار المركب على الرأس في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغي ضمان التالف بهذا الميزاب مطلقا إذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن مالتف به لكونه في هواء الشارع كما مر فليقتبه له اه رشيدى (قوله أى ماذكر الخ) عبارة المعنى أى الميزاب ويصح رجوعه إلى الجناح أيضا بتأويل ماذكر اه (قوله من الجناح والميزاب) ذكر الجناح هنا خلاف الظاهر من السياق مع أنه يتألف من قوله السابق لكنه في الجناح على ما يأتي في الميزاب الصريح في أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميزاب اه رشيدى (قول المتن فسقط الخارج) أى من الجدار (قوله أو بعضه) أى بعض الخارج اه معنى (قوله على واضعه) أى إن وضعه المالك بنفسه والأفضل الأمر بالوضع اه عش (قوله منه) أى الميزاب وقوله فيه أى الجدار اه عش (قوله أو عكسه) أى الداخل وبعض الخارج وقد يشكل تصويره سم وقد يصور بما إذا كان المتطرف من الخارج مسمر في خشبتين مركزتين في الجدار مثلا اه سيد عمر عبارة عش وقد يمكن تصويره بما لو انفصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلا بالجدار فانكسر وسقط بعضه مع جميع الداخل اه (قوله أيضا) أى كالخارج وقوله وهو أى التلف الحاصل بالداخل وقوله عليهما أى الداخل والخارج (قوله كله) أى الميزاب أو الجناح وقوله وانكسر أى نصفين اه معنى (قوله الخارج) أى أو بعضه (قوله ضمن الخ) أى الكل ولو نام أى شخص ولو طفلا على طرف سطحه فانقلب إلى الطريق على ما قال الماوردى إن كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن أى لعذره وان كان لتقلبه في نومه ضمن أى بدية الخطأ لانه سقط بفعله اه نهاية بزيادة من عش

انه لا ضمان في حفر البئر لمصلحة نفسه حيث أذن الامام ولا ضرر (قوله في المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا أى وكذا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو فكشارع أو ملك غيره بلا اذن وان كان عاليا اه قال في شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناحة البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر (قوله أو عكسه) أى الداخل

(فنصفه) أى الضمان على من ذكر (في الاصح) لان التلف حصل بالداخل أيضا وهو غير مضمون فوزع عليهما نصفين من غير نظر لوزن ولا مساحة ولو سقط كله وانكسر في الهواء فان أصابه الخارج ضمن أو الداخل فلا كما قاله البغوى

أوشك فلا أيضا فيما يظهر لان الاصل (١٤) براءة الذمة ولو ألتف ماؤه شيئا ضمن نصفه ان كان بعضه في الجدار وبعضه خارجه ولو اتصل

(قوله أوشك) ولو اختلفا فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لان الاصل عدم الضمان اه عش (قوله ولو ألتف) إلى قوله وقياس ذلك في المغنى إلى قوله نعم ان كان ملكه في النهاية لا قوله وان نازع فيه البلقيني (قوله ولو ألتف ماؤه) أي ماء الميزاب عش ورشيدى عبارة المغنى ولو اصاب الماء النازل من الميزاب شيئا فالتلف الخ (ولو اتصل ماؤه بالارض) أي ثم تلف به انسان نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أي قول البغوى ولو ألتف ماؤه شيئا الخ (قوله ان ماء ماليس منه) أي ماء ميزاب ليس الخ (قوله والذي في الروضة الخ) معتمد فيضمن التالف بماء الميزاب سواء خرج منه شيء عن ملكه أم لا عش (قوله ويوجه) أي ما في الروضة من اطلاق الضمان (قوله تميز خارجه الخ) أي خارج محل الماء (قوله بينه) أي ماء ماليس منه الخ (قوله كسره بملكه) أي حيث لا ضمان مع ان كلا تصرف في ملكه اه عش (قوله ولا يبرأ) إلى قوله نعم ان كان في المغنى لا قوله والمراد إلى نعم ان كانت (قوله ما مثلا) أي كلا وبعضا (قوله بانتقاله عن ملكه) فلو تلف بها انسان ضمنته عاقلة البائع كإتقلاه عن البغوى وأقر اه وقال البلقيني الاصح عندى لزومه للبالك أو لعاقلته حال التلف اه معنى (قوله وباعه منه) يعني انتقل إلى ملكه بطريق شرعى (قوله وسله) أي عن البيع اه عش (قوله برىء) أي وان لم يتعرض للبرائة منه لانه بدخوله في ملكه صار يستحق بقاءه ولا يكلف هدمه لما فيه من إزالة ملكه عن ملكه اه عش (قوله المالك الأمر) ينبغى ان المراد بالمالك اعم من مالك العين والمنفعة حيث ساع له اخراج الميزاب اه عش (قوله نعم الخ) انظر ما وقع هذا الاستدراك اه رشيدى أي فكان ينبغى ان يذكر ما قدمناه عن المغنى آنفا حتى يظهر الاستدراك (قوله اختص الضمان به) أي بالباقي مثلا اه رشيدى عبارة عش أي الأمر وظاهره انه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة اه (قول المتن وان بنى جداره) أي بعضه اخذ من كلام الشارح الآتى آنفا وعكس المغنى فقد رهنالفة كله ثم قال فان بنى بعض الجدار ما مثلا والبعض الآخر مستويا فسقط المائل فقط ضمن الكل أو سقط الكل ضمن النصف اه (قول المتن إلى شارح) أي أو مسجد اه نهاية (قوله أو ملك غيره) ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقصه أو اصلاحه كاغصان شجرة انتشرت إلى هواه ملكه فله طلب إزالة التالكن لا ضمان فيما تلف بها اه نهاية زاد المغنى والاسنى لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه اه قال عش قوله فله طلب إزالة التالكن أي فلو لم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يغرمه على النقص ثم رأت الدميرى صرح بذلك اه وفي النهاية ايضا ولو بناء ما مثلا إلى الطريق اجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل أي الحاكم فللمارين نقضه كما قاله في الانوار اه أي بخلاف ما لو بناء مستويا ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم عن سم اه عش أقول انما ذكره سم على سبيل التردد بلا ترجيح شيء كما سترد عبارته عند قول الشارح ولو استهدم الجدار الخ كلامه وعن المغنى ترجيح عدم المطالبة (قوله ومنه) أي ملك الغير (قوله ومنه) أي ملك الغير السكة غير النافذة أي إذا لم يكن فيها مسجد أو بشر مسبل والافكال شارح معنى وأسنى (قوله كما مر) أي قيل قول المتن ويحل الخ (قوله فيضمن) أي وان اذن فيه الامام أسنى ومعنى (قوله بالمائل) أي بسقوط المائل فقط وقوله بالكل أي بسقوط الكل اه معنى (قوله ويؤخذ منه) أي من المتن (قوله لو بناء) أي الجدار كله (قوله مطلقا) أي سواء ألتف ب كله أو بعضه اه عش (قوله فيه) أي كل من ملكه والموات (قوله ضمن) وفاقالاسنى وخلافا للنهاية والمغنى

وبعض الخارج وقد يشكك في تصويره (قول المتن وإن بنى جداره ما مثلا الخ) قال في الروض ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بالنقص كاغصان الشجرة تنتهى إلى ملكه اه قال في شرحه لكن لو تالف بها شيء لم يضمن مالها لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوى في تعليقه عن الاصحاح اه وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارح بنقصه على ما يفيد قول الشارح الآتى ولو استهدم الجدار الخ ان كان قوله فيه وان مال راجعا أيضا لقوله لم يطالب بنقصه لكن

ماؤه بالارض فالقياس الضمان قاله البغوى وقياس ذلك ان ماء ماليس منه شيء خارج لا ضمان فيه هذا والذي في الروضة وغيرهما اطلاق الضمان بماء الميزاب ويوجه به انه لا يلزم من التفصيل السابق في محل الماء جريانه في الماء تميز خارجه ودخلة بخلاف الماء ومجرد مروره بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لا سيما مع مروره بعد على المضمون وهو الخارج وبهذا اعنى مروره على مضمون يفرق بينه وبين ما تطاير من حطب كسره بملكه ولا يبرأ واضح جناح وميزاب وباني جدار ما مثلا بانتقاله عن ملكه وان نازع فيه البلقيني نعم ان بناء ما مثلا لملك الغير عدوانا وباعه منه وسله له برىء والمراد بالواضع والباقي المالك الأمر لا الصانع نعم ان كانت عاقلته يوم التلف غير هايوم الوضع أو البناء اختص الضمان به (وان بنى جداره ما مثلا إلى شارح) أو ملك غيره بغير اذنه ومنه كما مر السكة غير النافذة (فكجناح) فيضمن الكل ان وقع التلف بالمائل والنصف ان وقع بالكل ويؤخذ منه انه لو بناء ما مثلا من اصله ضمن كل التالف مطلقا وهو ظاهر او إلى ملكه او موات فلا ضمان لان له التصرف فيه كيف



لانه استعمال الهواء المستحق للغير وبه يفرق بينه وبين الحفر بملكه المستاجر مثلاً على ما مر فيه لان الحفر اتلاف لاستعمال مضمّن (أو) بناءه (مستويًا قال) إلى ما مر (وسقط) وأتلف شيئاً حال سقوطه (فلا ضمان) لان الميل لم يحصل (١٥) بفعله (وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه

ضمن) لتقصيره بترك الهدم والإصلاح وانتصر له كثيرون وعليه فيظهر أنه لا فرق بين أن يطالب بهدمه أو رفعه وإن لا (ولو سقط) ما بناه مستويًا ومال (بالطريق فعثر به شخص أو أتلف) به (مال فلا ضمان) وإن امرأة الوالي برفعه (في الأصح) لان السقوط لم يحصل بفعله نظير ما مر نعم إن قصر في رفعه ضمن كما قاله جمع متقدمون واعتمدوا الأذرعى وغيره لتعديده بالتأخير ويفرق بينه وبين ما مر فيما يمكنه هدمه بأن ذلك لم يحصل فيه انتفاع بالطريق بخلاف هذا فاشتراط فيه عدم تقصيره به ولو استهدم الجدار لم يطالب بنقضه ولم يضمن ما تولد منه وإن مال كامر ويوجه بأن الميل نشأ من غير فعله ولم يباس من إصلاحه غالباً وبه يفرق بينه وبين ما ذكر فيمن قصر بالرفع وفي وجه قوى مدركاً للجار والمال المطالبة به (ولو طرح قنات) بضم القاف أى كناسات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمال (بطريق) أى شارع (فمضمون)

والشهاب الرملى (قوله لانه استعمال الهواء الخ) قد يقال إن ما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر أه سم (قوله وبه يفرق الخ) يتأمل أه سم (قوله أو بناءه مستويًا) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى لا قوله وانتصر له كثيرون (قول المتن قال) الأولى ومال بالو (قوله إلى ما مر) أى شارع أو ملك غيره بغير إذنه (قول المتن فلا ضمان) (تنبيه) لو اختل جداره فظلع السطح فدقه للإصلاح فسقط على انسان فمات قال البغوى في فتاويه أن سقط وقت الدق فعلى عاقلة الديه أه مغنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم على المنهج ما نصه 'و ما بعده فان كان السقوط مترتباً على الدق السابق لحصول الخلل به ضمن والا فلا أه (قوله ما بناه مستويًا الخ) أى بخلاف ما بناه مائلاً إلى نحو شارع فان ما أتلف به مضمون كالجناح أه شرح المبعج (قول المتن فعثر) بتثليث المثلثة في الماضي والمضارع أه رشيدى (قوله ضمن) وفاقاً لاسنى وخلافاً لنهاية والمغنى (قوله كما قاله جمع الخ) والصحيح خلافه م راهم سم (قوله واعتمده الأذرعى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى على عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين ابقاء آلات البناء زيادة على العادة بأنها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان سم وقد يقال يتعين الاحتمال الثانى لانه شغل الشارع بملكه وأن لم يكن له فيه صنع أه سيد عمر (قوله ولو استهدم الخ) هذا يفيد أنه ليس للحاكم مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقضه إن كان قوله الاقوى وان مال راجعاً أيضاً لقوله لم يطالب بنقضه لكن قد يمنع هذا قوله كما مر إذ عدم المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة أه سم عبارة المغنى ولو استهدم الجدار ولم يمل لم يلزمه نقضه كما فى اصل الروضة ولا ضمان ما تولد منه لانه لم يجاوز ملكه وقضية هذا أنه إذا مال لم يمل ذلك وليس مراده أه (قوله ولو استهدم الجدار) أى قرب إلى الهدم الجدار الذى بناه مستويًا أه كردى (قوله وبه يفرق) أى بقوله ولم يباس الخ (قوله بالرفع) كذا فى اصله رحمه الله تعالى قاله معنى فى أه سيد عمر (قوله المطالبة به) أى بالنقض أه كردى (قول المتن ولو طرح) أى شخص أه مغنى (قوله بضم القاف) إلى قوله بل لا يصح فى النهاية الا قوله ما لم يقصر الى وفى الاحياء (قول المتن بطيخ) بكسر الموحدة مغنى وحلى (قوله بالنسبة للجاهل) أى فان مشى عليها قصد فلا ضمان قطعاً مغنى ونهاية (قول المتن على الصحيح) محل الخلاف كافى الروضة واصلها طرحها فى غير المزايل والمواضع المعدة لذلك والا فيشبهه أن يقطع بنى الضمان أه مغنى (قوله لما مر الخ) أى من أن الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولان فى ذلك حذر على المسلمين كوضع الحجر والسكين أه مغنى (قوله لان هذا) أى المنعطف المذكور وقوله منه أى الشارع (قوله فالتقصير من المار الخ) أى بعدوله إليه أه نهاية قضيته أنه لو لم يعدل إليه اختياراً بل لعروض رحمة الجائته إليه ضمن وقضية اطلاق قوله لا نعم إن كانت فى منعطف الخ خلافه فليراجع والظاهر عدم الضمان مطلقاً أه ع ش وقوله وقضية اطلاق الخ محل تأمل (قوله ملكه والموات) أى والمزايل والمواضع المعدة لذلك أه مغنى (قوله مطلقاً) أى جاهلاً كان أو عالماً وواظراً هو ظاهره ولو دعاه وهو ظاهر لانه ظاهر يمكن التحرز عنه كالكلب

قد منع هذا كما مر إذ عدم المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة (قوله لانه استعمال الهواء المستحق للغير الخ) قد يقال إن ما حرم استعمال الهواء لتفويته حق الغير وهو موجود فى الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر (قوله وبه يفرق بينه الخ) يتأمل (قوله نعم إن قصر فى رفعه ضمن كما قاله جمع متقدمون الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى على عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر على رفعه فيفرق بينه وبين ابقاء آلات البناء فى الطريق زيادة على العادة بأنها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان (قوله ضمن كما قاله جمع متقدمون) الصحيح خلافه م (قوله بنقضه) أى فلا ضمان وإن قصر فى رفعها م ر ش ولو بناه مائلاً إلى الطريق أجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل فللمارين نقضه ش م ر

بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما مر فى الجناح نعم إن كانت فى منعطف عن الشارع لاحتياج إليه المارة أصلاً فلا ضمان على الأوجه لان هذا وإن فرض عده منه فالتقصير من المار فقط فاندفع ما للبلقينى هنا وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضمان فيها مطلقاً وبطرحها

مالو وقعت بنفسها بريح او نحوه فلا ضمان مالم يقصر في رفعها أخذاء امر وفي الاحياء ان ما يترك بارض الحمام من نحو سدر يكون ضمان ما تلف به على واضعه في أول يوم وعلى الحامي (١٦) في ثانيه لاعتقاد تنظيفه كل يوم وخالفه في فتاويه فقال ان نهي الحامي عنه ضمن الواضع وكذا ان

العقور اه عش (قوله مالو وقعت بنفسها الخ) او يصدق في ذلك المالك مالم تدل قرينة على خلافه اه عش (قوله مالم يقصر في رفعها) قال شيخنا في شرح الروض ويظهر لي ان هذا بحث والاوجه عدم الضمان ايضا كما لو مال جداره وسقط وامكنه رفعه فانه لا يضمن اه معنى عبارة النهاية فلا ضمان وإن قصر في رفعها بعد ذلك اخذا بما قدمناه اه (قوله وفي الاحياء الخ) عبارة المغنى ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون والسدر المزلقين بارضه او رمى فيها نخامة فزلق بذلك إنسان فمات او انكسر قال الرافعي فان التقي النخامة على الممر ضمن ولا فلا ويقاس بالنخامة ما ذكر معها وهذا كما قال الزركشي ظاهر وقال الغزالي في الاحياء انه ان كان بموضع لا يظهر بحيث يتعذر الاحتراز عنه فالضمان متردد بين تاركه والحامي والوجه ان يحاسبه على تاركه في اليوم الاول وعلى الحامي الخ (قوله من نحو سدر الخ) اي كالصابون والنخامة اه عش (قوله وخالفه في فتاويه الخ) قد يقال لا مخالفه لا مكان ان يكون ما في الفتاوى تقييدا لما في الاحياء في إطلاقه ضمان الواضع في اليوم الاول اه رشيدى (قوله ضمنه الواضع) اي ولو في اليوم الثاني اه عش (قوله لكن جاوز في استكثاره العادة) اي بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يلزم الحامي حينئذ والظاهر لا وسكت عما إذا ذه الحامي فانظر حكمه اه رشيدى اقول ولعل حكمه التفصيل بين كونه ظاهرا يمكن التحرز عنه فلا يضمن وعدمه فيضمن من ياذنه في الدخول بعده فليراجع (قول المتن سببا هلاك) بحيث لو انفرد كل منهما كان مهلكا اه معنى وقال عش المراد بالسبب ماله مدخل إذا حفر شرط اه (قوله اي هو) اي ان كان التالف مالا وقوله او عاقلته اي ان كان التالف نفسا اه عش (قوله راجع لهذا ايضا) قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالمنقول تضمن الحافرا سم (قوله اهلا للضمان) إلى قوله وبهذا يعلم في المغنى (قول المتن ووقع العاشر) اي بغير قصد بها اي البئر فلوراي العاشر الحجر فلا ضمان كما في حفر البئر ذكره الرافعي بعد هذا الموضع اه معنى قوله الملاقي بفتح القاف (قوله الضمان) مبتدا مؤخر (قوله فسياتي) اي انفا (قوله وفارق) اي ما في المتن وقد يشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلعة في الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به اه نهاية اي فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتمد عش (قوله فان الحافر الخ) بيان للحجوج الى الفرق وقوله بأن الواضع الخ متعلق بفارق الخ (قوله ووضع آخر) اي ولو تعديا كما يأتي اه عش (قوله فيها سكين) اي وتردى بها شخص ومات وقوله فانه لا ضمان الخ اي ويكون الواقع هدرا اه عش (قوله واما الواضع فلان السقوط الخ) وفي سم بعد ان ناقش في ذلك مانصه فالوجه صحة الحمل وان له وجها حسنا اه (قوله وبهذا الخ) اي بقوله اما المالك فظاهر الخ (قوله انه لا يحتاج الى الجواب الخ) هذا الجواب للشيخ في شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على احد بما ذكره الشارح بقوله اما المالك فظاهر الخ اه سم اقول ووافقه اي الشيخ المغنى (قوله بحمل ما هنا) اي مسألة السكين (قوله

لم ياذن ولا نهى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو اوجه (ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الاول) اي هو أو عاقلته الضمان لانه المهلك بنفسه او بواسطة الثاني (بأن حفر) واحد بئرا عدوانا أولا لكن قوله الآتي فان لم يتعد الخ يدل على ان قوله عدوانا راجع لهذا ايضا وهو ما في اصله ولا محذور فيه لان غير العدوان يفهم بالاولى (ووضع آخر) اهلا للضمان قبل الحفر أو بعده (حجرا) وضعا (عدوانا) نعت لمصدر محذوف كما قدرته او حال بتاويله بمتعديا (فعرش به) بضم أوله (ووقع) العاشر (بها) فهلك (فعلى الواضع) الذي هو السبب الاول لان المراد به الملاقي او لا للتالف لا للمفعول او لا الضمان لان التعثر هو الذي اوقعه فكان واضعه أخذه ورداه فيها اما اذا لم يكن الواضع اهلا فسياتي (فان لم يتعد الواضع) الاهل بان وضعه بملكه وحفر اخر عدوانا قبله او بعده فعشر رجل ووقع بها فالمنقول تضمن الحافر) لانه المتعدى وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل او سبع او جري

(قوله مالم يقصر في رفعها) جزم بهذا القيد في شرح الروض (قوله عدوانا راجع لهذا ايضا) قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالمنقول تضمن الحافر (قوله وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل الخ) قد تشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردى لو برزت بقلعة في الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به او بان البقلعة كانت بعيدة التأثير في القتل زال أثرها بخلاف الحجر شمر (قوله واما الواضع فلان السقوط في البئر الخ) قد يناقش في تأثير هذا فان التعثر بالحجر في مسألة المتن هو الذي افضى الى الوقوع فيها المهلك ومع ذلك فلم يمنع تضمن الحافر فكذا ما نحن فيه فالوجه صحة الحمل المشار اليه وان له وجها حسنا (قوله وبهذا يعلم انه

فان الحافر المتعدى لا يضمن هنا بأن الواضع ثم اهل للضمان في الجملة فصح تضمين شريكه بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافي المتن مالو حفر بئرا بملكه ووضع آخر فيها سكين فانه لا ضمان على أحد اما المالك فظاهر واما الواضع فلان السقوط في البئر هو الذي افضى الى السقوط على السكين فكان الحافر كالباشر والآخر كالمسبب وبهذا يعلم انه لا يحتاج الى الجواب بحمل ما هنا على ما اذا تعدى الواقع بمروره

أو كان الناصب غير متعد بل لا يصح ذلك (ولو وضع حجرا) عدوا نا بطريق مثلا (و) وضع (اخران حجرا) كذلك بجنبه (فمتر به) ما فالضمان  
أثلاث) وان تفاوت فعلهم نظرا الى رؤسهم كالو اختلفت الجراحات (وقيل) هو (انصفان) نصف على الواحد ونصف على الآخر نظرا  
للحجرين لانهما المهلكان وانتصره البلقيني (ولو وضع حجرا) عدوا نا (فمتر به) رجل فدرجته (١٧) (فمتر به) (اخر) فهلك (ضمنه المذحرج)  
الذي هو العاشر الاول لان

أو كان الناصب) أي للسكين (فروع) لو كان بيد شخص سكين فالتى رجل رجل اعلا عليها فهلك ضمنه هو أى  
جذب معه الدافع فسقطا وماتا الملقى لا صاحب السكين الا ان يلقاهما ولو وقف اثنان على بشر فدفع احدهما  
الآخر قال الصيمرى فان جذبه طمعافى التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهو مضمون ولا ضمان عليه  
ولن جذبه لا لذلك بل لا تلافى المجذوب ولا طريق لخلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما ضامن للآخر كما  
لو تجارحا وماتا معنى وروض مع شرحه وكذا فى النهاية لا لانه اعتمد فى الجذب طمعافى التخلص الخ انها  
ضامان خلافا للصيمرى (قول المتن حجرا) أى مثلاه معنى (قوله عدوا نا بطريق) الى قوله ومرفى الاحياء  
فى المعنى لا قوله هو او كذا فى النهاية لا قوله وانتصره البلقيني (قوله عدوا نا) عبارة المعنى سواء كان متعدبا  
اولاه وعبارة الاسنى وقوله اى الروض عدوا نا من زيادته ولو تركه كان اولى وإن كان حكم الوضع بلا  
عدوا نا مفهوم ما بالاولى اه (قوله الى رؤسهم) اى رؤس الجناة (قوله لان انتقاله انما هو الخ) قد يخرج مالمو  
تدحرج الحجر الى محل ثم رجع الى موضعه الاول وينبغى ان يقال فيه ان كان رجوعه للمحل الاول ناشئا من  
الدرجة كان دفعه الى محل مرتفع فرجع منه فالضمان على المذحرج وإن لم يكن ناشئا منه كان رجوعه بنحو هرة  
او ريح فلا ضمان على احدهما ع ش (قول المتن وماتا) اى العاثر والمعثور اه معنى (قوله او كان) اى  
الطريق عطف على قوله لم تنضر الخ (قوله فيضمن هو الخ) اسقط النهاية لفظه هو عبارة المعنى وتضمن  
واضع القامة والحجر والحافر والمذحرج والعاثر وغيرهم المراد به وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية وبعضها  
لا وجوب الضمان عليهم كما نص عليه الشافعى والاصحاب اه فينبغى ان يحمل كلام الشارح هنا وفى شرح  
لا عاثر بهما على ما يعم كون المعثور به بهيمة (قوله والا يتسع الطريق كذلك) اى بأن كانت تنضر المارة  
بنحو النوم فيه ولم تكن بموات (قوله لغرض فاسد) عبارة المعنى والقائم فى طريق واسع او ضيق لغرض  
فاسد كسركة او اذى كقاع فى ضيق اه (قوله وبه) اى بما مر وقوله مع ما هنا اى فى المتن (قوله وانه  
يجب الخ) عطف على قوله ان المراد الخ (قول المتن فالذهب اهدار قاعدونائهم) ومحل اهدار القاعد ونحوه  
كما قاله الاذرى اذا كان فى متن الطريق أى وسطه أما لو كان بمنعطف ونحوه بحيث لا ينسب الى تعد ولا  
تقصير فلا اه نهاية اى ويهدر الماشى ع ش (قول المتن اهدار قاعدونائهم) اى وواقف لغرض فاسد وكان  
الاولى ذكره اه ع ش (قوله لان الطريق) الى الفصل فى النهاية والمعنى (قوله بل عليهما) اى فيما اذا  
كان العاثر نحو عبد او بهيمة اه رشيدى وقوله نحو عبد فيه تأمل (قوله يحتاج للوقوف الخ) لتعب او  
سماع كلام او انتظار رفيق او نحو ذلك اه معنى (قوله فاصابه فى انحرافه الخ) بخلاف ما اذا انحرف  
عنه فاصابه فى انحرافه او انحرف الى فاصابه بعد تمام انحرافه فحكمه كالمو كان واقفا لا يتحرك  
(فرع) لو وقع عبد فى بشر فارس لرجل حبل افشده العبد فى وسطه وجره الرجل فسقط العبد ومات ضمنه كما  
قاله البغوى فى فتاويه اه معنى (قوله وماتا) أى ومات احدهما أخذا بما بعده (قوله لما لا ينزه المسجد الخ)  
اى لا يصان عنه كاعتكاف ونحوه اه ع ش (قوله وهدر) اى العاثر سواء كان اعشى او بصيرا

الخ) الجواب للشيخ فى شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على أحد بما ذكره الشارح بقوله أما المالك  
فظاهر الخ (قوله فلا ضمان) عبارة المنهج وهدر عاثر قال فى شرحه بخلاف المعثور به لا يهدر وهذا مافى  
الروضة كالشرحين ووقع فى الاصل انه يهدر فلم يفرق بينهما اه اى لان قول الاصل فلا ضمان مع التفصيل  
فيما بعده فيعدم الضمان هنا لكل من العاثر والمعثور به فقد دل على اهدار المعثور به فلذا اوله الشارح  
بقوله يعنى على المعثور به الخ ويجوز ان يؤول على معنى فلا ضمان للعاثر اى لا يضمنه المعثور به (قوله  
عاقلتها بدله) (وضمان واقف) لان المار يحتاج للوقوف كثيرا  
(٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع)  
فهو من مرافق الطريق (لا عاثر به) لانه لا حركة منه فاهلاك حصل بحركة الماشى نعم ان وجد من الواقف فعل بان انحرف للماشى  
لما قرب منه فاصابه فى انحرافه وماتا فهما كاشيين اصطدا وسياق ولوعثر بجالس بمسجد لما لا ينزه المسجد عنه ضمنه العاثر وهدر

اه ع ش (قوله بملكه) أى أو بمستحق منفعة اه معنى (قوله من دخله) أى دخل ملكه (قوله بغير إذنه) أى فان دخل باذنه لم يهدر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه فان اراد نفي الاهدار مطلقا اشكل بان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه وان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر اه (قوله معتكفا) ينبغى ان يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الا منه ويقوم وارثه مقامه اه ع ش (تنبيه) لو وقع فى بئر ونحوه فوقع عليه اخر عمدا بغير جذب فقتله اقتص منه ان قتل مثله مثله غالبا لضخامته أو عمق البئر أو نحو ذلك كما لو رماه بحجر فقتله فان مات الآخر فالضمان فى ماله وان لم يقتل مثله غالبا فشبه عمد وان سقط عليه خطأ بان لم يختار الوقوع اولم يعلم وقوع الاول ومات بقتله عليه ار بائصدامه بالبئر فنصب الدية على عاقلة لورثة الاول والنصف الاخر على عاقلة الحافر إن كان الحفر عدوانا لانه مات بوقوعه فى البئر وبوقوع الثانى عليه وان لم يكن الحفر عدوانا هدر النصف الاخر ولما ذاعر عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدوانا رجعا باغرموه على عاقلة الحافر لان الثانى غير مختار فى وقوعه عليه بل ألجأه الحافر اليه فهو كالسكره له مع السكره على إتلاف مال بل اولى لا تنفاء قصده هنا بالكلية ولو نزل الاول فى البئر ولم ينصدم ووقع عليه اخر فقتله فبكل دية على عاقلة الثانى فان مات الثانى فضمانه على عاقلة الحافر للتعدى بخبره لان التى نفسه فى البئر عمدا فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه معنى وروض مع شرحه

(فصل فى الاصطدام ونحوه) (قوله فى الاصطدام) الى قول المتن ولو أركبهما أجنبي فى النهاية لا قوله لا يأتى هنا الى المتن وقوله فهو كقول أى حنيفة الى أما المملوكة وكذا فى المعنى لا قوله مال كل الى المتن وقوله وهو مبالغة الى وأما المملوكة وقوله ذهب الى لومشى (قوله ونحوه) أى كحجر المتجنين اه ع ش (قوله وما يذكّر مع ذلك) أى كإشراف السفينة على الفرق اه ع ش (قوله أى كاملان) أى بان كانا بالغين عاقلين حرين اخذ من قول المصنف الاق وصيان الخ اه ع ش عبارة المعنى أى حران كاملان الخ واستفيد تقييد الاصطدام بالحرين من قوله فعلى عاقلة كل الخ اه (قوله او مدبران) أى بان كانا ماشيين القهقرى كما لا يخفى اه رشيدى (قوله او مختلفان) راجع لكل من التعميمين كما هو صريح المعنى أى أو أحدهما راكب والاخر ماش أو مقبل والاخر مدبر (قول المتن بلا قصد) قيد به ليشمل ما إذا غلبتها الدابتان وسياتى مختزله فى كلامه اه معنى عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها أى الدابة وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها اه أى وهو كذلك فى الكل ع ش (قوله لنحو ظلمة) أى من عمى وغفلة اه معنى (قول المتن فعلى عاقلة كل الخ) ولا فرق فى ذلك بين ان يقع منكبين او مستلقين او احدهما منكبا والاخر مستلقيا اتفق المركوبان جنسا وقوة كفرسين ام لا كفرس وبغير اتفاق سيرهما أو اختلف كأن كان أحدهما يمدو والاخر يمشى على هيئته معنى وروض مع شرحه (قول المتن مغلظة) أى بالتثليث اه ع ش (قوله على عاقلة كل) أى لورثة الاخر اه معنى (قوله لعدم افضاء الاصطدام الخ) ولذلك لا يتعلق به القصاص إذ اقامات احدهما دون الاخر اه معنى (قوله ولو ضعف الخ) ينبغى رجوعه لكل من القصد وعدمه لكنه فى القصد شبه عمد وفى

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه ونأثم به معتكفا كجالس وجالس لما ينزه عنه ونأثم بغير معتكف كقائم بطريق فيفصل فيه بين الواسع والضيق (فرع) تجارحا خطأ أو شبه عمد فعلى عاقلة كل دية الآخر ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (فصل) فى الاصطدام ونحوه بما يوجب الاشتراك فى الضمان وما يذكّر مع ذلك إذا (اصطداما) أى كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مدبران أو مختلفان (بلا قصد) لنحو ظلمة فانما (فعلى عاقلة كل نصف دية خفيفة) لو ارث الآخر لأن كلا منهما ملك بفعله وفعل صاحبه فيهدر النصف المقابل لفعله كالو جرح نفسه وجرحه آخر فمات بهما ووجب خفيفة على العاقلة لانه خطأ محض (وان قصدا) الاصطدام (فنصفها مغلظة) على عاقلة كل لانه شبه عمد لا عمد لعدم افضاء الاصطدام للبوت غالبا ولو ضعف أحد الماشيين بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلة دية الضعيف

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه) قال فى شرح الروض فان دخل باذنه لم يهدر اه فان اراد نفي الاهدار مطلقا اشكل فان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه فان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر (قوله ايضا كما لو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه الخ) عبارة الروض وان عثر الماشى بواقف او قاعد او نأثم فى ملكه بالماشى ضامن ومهدر دونهم إن دخل بلا إذنه اه قال فى شرحه فان دخل باذنه لم يهدر اه واطلاق عدم الاهدار يشك مع الاتساع وكذا مع الضيق فى القيام لكن الملك بالنسبة للمعشور به لا ينقص عن الشارع ان لم يزد والعائرفه لا يزيد عن الشارع فان أجرى تفصيل الشارع فيه قرب (فصل فى الاصطدام)



نظير ما يأتي (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطدام (فلعل حكمه) فعلى عاقلة القاصد نصف دية مغالطة وغيره نصفها مخففة (والصحيح أن على كل كفارتين) كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه إذا لا يصح أن الكفارة لا تتجزأ أو أنها تجب على قاتل نفسه (وإن ما نافع مراكوبيهما فكذلك) الحكم في الدية والكفارة (وفي) مال كل إن عاشا وإلا ففي (تركة كل منهما) إن كانا مملكين (١٩) للراكيين (نصف قيمة) لا ياتي هنا ماسر

في الصداق في قيمة النصف

لا يملعنى لا ياتي هنا (دابة الآخر) أي مراكوبه وإن غلباها والباقي هدر لا اشترا كهما في إتلاف الدابتين فوزع البدل عليهما وإن كانت احداهما فيلا والآخرى كبشا كافي الام ويتعين حمله على كبس لحركته تأثير مافي القتل وإلا لم يتعلق بحركته حكم كغزارة بمجلة عقب مع جرح عظيم أو هو مبالغة في التمثيل إذ الكبش لا يركب فهو كقول أبي حنيفة تمثيلا للشقل لو قتله بابو قيس لم يقتل به أما المملوكة لغير الرأكب ولو مستاجرة فلا يهدر منها شيء وكذا يضمن كل نصف ماعلى الدابة من مال الاجنبي نظير ما يأتي في السفينة ولو تجاوزا حبلا فانقطع فسقطا وماتا فعلى عاقلة كل نصف دية الآخر نعم إن كان الحبل لاحدهما هدر الآخر لانه ظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو ارخاه احد المتجاوزين فسقط الآخر ومات فعلى عاقلة نصف دية الميت ولو وقطعه غيرهما فعلى عاقلة

غيره خطأ اه عش (قوله نظير ما يأتي) لعل في قوله نعم إن كان الحبل الخ (قوله وغيره الخ) أى وعلى عاقلة غير القاصد نصف دية وقوله مخففة حال من الضمير المضاف اليه (قول المتن والصحيح ان على كل الخ) أى سواء قصد الاصطدام أم لا اه عش (قوله لا تتجزأ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والقياس تتجزأ اه سيد عمر (قول المتن وفي تركة كل نصف قيمة الخ) وقد يجي التقاص في ذلك ولا يجزى في الدية إلا ان يكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمت الابل اه أسنى ومغنى (قول المتن والشارح وفي مال كل إن عاشا الخ) هذا يقتضى حمل الواو في وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن ماتنا الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأق ما زاده مع فرض موتها مع مراكوبيهما إلا ان يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله وإن غلباها) كان الاولى تانيث الفعل (قوله وإن كانت الخ) غاية للدين عبارة النهاية والمغنى وحمل ذلك كله إذالم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بانه لا أثر لحركتها مع قوة الآخر فان كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كغزارة الخ (قوله حمله) أى الكبش في كلام الام (قوله أو هو) أى كلام الام (قوله أما المملوكة الخ) عبارة المغنى والنهاية هذا إذا كانت الدابتان لهما فان كانتا لغيرهما كالمعارتين والمستاجرتين لم يهدر منهما شيء لان المعار ونحوه مضمون وكذا المستاجر ونحوه إذا تلف ذو اليد او فرط فيه اه (قوله يضمن كل) أى من الراكيين (قوله نصف ماعلى الدابة الخ) كان المراد ماعلى كل دابة وحيد يتجه التقيد بالاجنبي اه سم (قوله من مال الاجنبي) (فرع) لو كان مع كل من المصطدمين بيضة وهى ما يجعل على الراس فكسرت ففي البحران الشافعى رضى الله عنه قال على كل منهما نصف قيمة بيضة الآخر اه مغنى (قوله حبلا) أى لهما أو لغيرهما نهاية ومغنى (قوله نصف دية الآخر) أى دية شبه عمد وكذا في المواضع الثلاثة الآتية اه عش (قوله وإن كان الحبل لاحدهما) أى والآخر ظالم اه مغنى (قوله وعلى عاقلة) أى الظالم اه عش (قول المتن وصبيان الخ) قال في العباب ولو اركبه الاجنبي فاصطدم هو وبالغ وماتا فنصف دية الصبي على عاقلة الفضولى ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد لحكم دية البالغ ذكر او يظهر لى ان نصفها على عاقلة الفضولى ونصفها هدر انتهى اه سم (قوله اوصي) الى قوله وهو هنا في النهاية والمغنى (قول المتن ككاملين) هذا ان ركباً بانفسهما وكذا ان اركبهما وليهما لمصلحةتهما وكانا بمن يضبط المراكوب اه مغنى (قوله لان الاصح ان عمدها الخ) هذا لا يتأق ان الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله اه سم (قوله لغير ضرورة) عبارة المغنى محل الخلاف كما نقله عن الامام وقرأه ما إذا اركبهما الزينة والحاجة غير مهمة فان ارهقت الى اركبهما حاجة

(قول المتن والشرح وفي مال كل إن عاشا) هذا يقتضى حمل الواو في وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن ماتنا الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأق ما زاده مع فرض موتها مع مراكوبيهما إلا ان يريد به بيان فائدة زائدة بدون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله في المتن وفي تركة كل منهما نصف قيمة دابة الآخر) قال في شرح الروض قد يجي التقاص في ذلك ولا يجزى في الدية إلا ان تكون عاقلة كل منهما ورثته وعدمت الابل اه (قوله وكذا يضمن كل نصف ماعلى الدابة من مال الاجنبي) كان المراد ماعلى كل دابة وحيد يتضح التقيد بالاجنبي (قوله لان الاصح ان عمدها حينئذ عمد) هذا لا يتأق ان الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله (قول المتن وقيل ان اركبهما الولي الخ) قال في العباب ولو اركبه الاجنبي فاصطدم هو وبالغ وماتا فنصف دية الصبي على عاقلة الفضولى ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد

دية كل منهما ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بشو به ليقعد فتمزق بفعلها الزمه نصف قيمته وكذا الومشى على نعل ماش فانقطع بفعلها كما ياتي (وصبيان او مجنونان) اوصي ومجنون (ككاملين) في تفصيلهما المذكور ومنه وجوب الدية مغالطة ان كان لهما نوع تمييز لان الاصح ان عمدهما حينئذ عمد (وقيل ان اركبهما الولي) لغير ضرورة (تعلق به) او بعاقلة (الضمان) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة والا صح المنع ان اركبهما لمصلحةتهما والا لا تمتنع الاولياء عن تعاطي مصالح المولى

نعم ان أركبهما يعجز عن ضبطها عادة (٢٠) لكونها جوحاً ولو لكونه ابن سنة مثلاً ضمنه وهو هنا ولي الحضنة الذي لا ولي المال على ما بحثه

البلقيني وخالفه تليذه  
الزركشي في شرح المنهاج  
فقال يشبه أنه من له ولاية  
تأديبه من أب وغيره حاض  
وغيره وفي الخادم فقال  
ظاهر كلامهم أنه ولي المال  
أه وهو الأوجه (ولو  
أركبهما أجنبي) بغير إذن  
الولي ولو لمصلحةتهما (ضمنهما  
ودأبتهما) إجماعاً لتعديبه  
فتضمنهما عاقلته ويضمن  
هو دأبتهما في ماله وهذا  
ظاهر فثله لا يعترض به نعم  
أن تعمد الاصطدام وهما  
مميزان ومثلهما يضبط الدابة  
أحيل الهلاك عليهما لأن  
عمدهما عمد (أو) اصطدم  
(حاملان واسقطنا) وماتتا  
(فالدية كما سبق) من أن على  
عاقلة كل نصف دية الأخرى  
(وعلى كل أربع كفارات  
على الصحيح) واحدة لنفسها  
وأخرى لجنينها وأخريان  
لنفس الأخرى وجنينها  
لأنهما اشتركا في إهلاك  
أربعة أنفس (وعلى عاقلة  
كل نصف غرتي جنينيهما)  
لأن الحامل إذا جنت على  
نفسها فاجهضت لزم عاقلتها  
الغرة كما لو جنت على أخرى  
ولأنما لم يهدر من الغرة شيء  
لأن الجنين أجنبي عنهما  
ومن ثم لو كانتا مستولدتين  
والجنينان من سيديهما  
سقط عن كل منهما نصف

كنقلهما من مكان إلى مكان فلا ضمان عليه قطعاً أه (قوله نعم ان أركبهما ما يعجز الخ) قال البلقيني  
وينبغي أن يضاف إلى ما ذكر أن لا ينسب الولي إلى تقصير في ترك من يكون معهما من جرت العادة بارساله  
معهما أه معنى (قوله مثلاً) أي أو سنتين أه معنى (قوله ضمنه) أي ولزمه كفارتان مر أه ع  
(قوله على ما بحثه البلقيني) وهو الأوجه أه معنى (قوله أنه من له ولاية تأديبه) اعتمده النهاية أه سيد  
عمر وعش (قوله من أب وغيره) ومنه الأم حيث فعلت ذلك لمصلحة عند غيبة الولي والمعلم والفقهاء أه ع  
(قول المتن ولو أركبهما أجنبي الخ) قال في الروض وأجنبيان كل واحد فاعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى  
كل نصف قيمة الدابتين وما أتلفته دابة من أركبه أه وينبغي أن يكون كالأجنبيين في هذا التفصيل  
الولي أن حيث أركبهما لا لمصلحةتهما أه سم (قول المتن أجنبي) ومنه الولي إذا أركبهما الغير مصلحة كما هو  
ظاهر بما مر أه رشیدی عبارة ع وش ولو كان أي الأجنبي صياً أه (قوله بغير إذن الولي) إلى قوله  
وهذا ظاهر في المعنى وكذلك في النهاية الأقوله إجماعاً (قوله ولو لمصلحةتهما) عبارة المعنى وأن وقع الصبي  
فمات ضمنه المركب كما قاله الشيخان وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون أركبه لغرض من فروسية ونحوها أو لا  
وهو كذلك في الأجنبي بخلاف الولي فإنه إذا أركبه لهذا الغرض وكان ممن يستسك على الدابة لا يضمنه أه  
(قوله وهذا) أي استعمال ضمنهما ودأبتهما في التفصيل والتوزيع المذكور (قوله أحيل الهلاك  
عليهما) خالفه المعنى والنهاية فقالوا وشمل إطلاقه أي المتن تضمنين الأجنبي مالمو تعمد الصبيان الاصطدام  
وهو كذلك وإن قال في الوسيط يحتمل إحالة الهلاك عليهما بناء على أن عمدهما عمد واستحسنه الشيخان لأن  
هذه المباشرة ضعيفة فلا يعول عليها كما قاله شيخنا وقضية كلام الجمهور أن ضمان المركب بذلك ثابت وإن  
كان الصبيان ممن يضبطان المركب هو كذلك وإن كان قضية نص الأم أنهما إن كانا كذلك لهما فهما كالأ  
ركباً بانفسهما وجزم به البلقيني أه (قوله وما تاتاً) إلى قوله ومن ثم في المعنى وإلى قوله فإن أثر في النهاية إلا  
قوله وارتد ولا يرث معه غيرها (قوله من أن عاقلة الخ) أي وإنه يهدر النصف الآخر لأن الهلاك منسوب  
اليهما أه معنى (قوله وإنما يهدر من الغرة شيء) أي بخلاف الدية فإنه يجب نصفها ويهدر نصفها كما مر  
أه معنى (قوله عنهما) أي الحاملين (قوله ومن ثم لو كانتا مستولدتين الخ) فإن جنايتهما على سيدهما أه  
سم (قوله عن كل منهما) أي السيدين أه ع (قوله وارثة) صفة جدة (قوله ولا يرث معه غيرها) أي  
لا يتصور ارث غيرها أه رشیدی (قوله معه) أي السيد (قوله قيمة كل) أي من المستولدتين (قوله تحتمل  
نصف غرة) أي فإن لم تحتمل ذلك لم يلزمه إلا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجدة أقل من سدس الغرة وما على  
سيد بنتها منه أقل من نصف السدس سم ورشیدی (قوله أرش جنايتهما) أي على نفسها (قوله

لحكم دية البالغ ذكرنا ويظهر لي أن نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر أه (قوله وخالفه تليذه  
الزركشي في شرح المنهاج الخ) عبارة مر قال الزركشي في شرح المنهاج يشبه أنه من له ولاية تأديبه  
من أب وغيره حاض وغيره وفي الخادم ظاهر كلامهم أنه ولي المال والثاني أوجه أه (قول المتن ولو  
أركبهما أجنبي الخ) قال في الروض وأجنبيان كل واحد فاعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى كل نصف  
قيمة الدابتين وما أتلفته دابة من أركبه أه وينبغي أن يكون كالأجنبيين في هذا التفصيل الوليان  
حيث أركبهما لا لمصلحةتهما (قوله أحيل الهلاك عليهما الخ) كافي الوسيط واستحسنه الشيخان قال في  
شرح الروض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور أن ضمان المركب كذلك ثابت وإن كان الصبيان ممن  
يضبطان المركب وقضية نص الأم أنهما إن كانا كذلك فهما كالأركباً بانفسهما وبه جزم البلقيني أخذاً  
من النص المشار إليه أه وقضية كلام المصنف هنا كغيره خلاف ما في الوسيط وخلاف ما جزم به البلقيني  
(قوله ومن ثم لو كانتا مستولدتين) فإن جنايتهما على سيدهما (قوله غرة الخ) أي فإن لم تحتمل ذلك لم  
يلزمه إلا قدر قيمتها فيكون ما يخص الحرة أقل من سدس الغرة وما على سيد بنتها أقل من نصف السدس

غرة جنين مستولدتها لأنه حقة إلا إذا كان للجنين جدة لام وارثة ولا يرث معه غيرها وكانت قيمة كل تحتمل نصف غرة فأكثر فيتم  
أذ السيد لا يلزمه الفداء بالأقل كما يأتي فلها السدس وقد أهدر النصف لأجل عدم استحقاق سيد بنتها أرش جنايتها

فيتمم لها السدس من ماله قيل او هم الماتن تعين وجوب قن نصفه لهذا ونصف غرة لهذا ونصف غرة لهذا لا فاد جواز تسليم نصف عن هذا ونصف عن هذا اهـ ولك أن تقول ان تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما والام يصدق النصف حقيقة الاعلى نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت (٢١) قيمتهما أم لا وماتا (فهدر) لان جناية

الفن تتعلق برقبته وقد فانت نعم ان امتنع بيعهما كستولدتين او موقوفتين أو مندور عتقهما فعلى سيد كل الاقل من نصف قيمة كل وارث جنائته على الآخر لانه بنحو الايلاد منع من البيع او كان ثم موصى به او موقوف على ارش ما يجنيه الفن اعطى سيد كل نصف قيمة قه او كانا مغصوبين فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما بأقل الامر من اموالومات احدهما فقط فيجب نصف قيمته متعلقا برقبة الحى فان اثر فعلى الميت فيه نقصا تعلق غرمه بذلك النصف وتقاصفه ولو اصطدم حر وقن وماتا وجب في تركه الحر نصف قيمة الفن كذا عبر به شارح ولا ينافيه تعبير غيره بوجوب على العاقلة لما ياتي ان الجاني يلاقه الوجوب أولا ثم تتحمله العاقلة ويتعلق به نصف دية الحر لانه بدل الرقبة التي هي محل التعلق فيأخذ السيد من العاقلة نصف القيمة ويدفع منه أو من غيره للورثة نصف الدية ولا تقاص الا ان كان الورثة هم العاقلة وعدمت

فيتمم لها السدس) أى لان جنائتها انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليها شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيدا الأخرى ونصف السدس على سيد بنتها سم ورشيدى وعش (قوله قيل او هم الماتن الخ) وافقه المغنى (قوله تعين وجوب قن) اى على عاقلة كل اه سم (قوله ولك أن تقول الخ) نازع فيه ابن قاسم اهرشيدى (قوله ان تساوت الغرتان) اى بان اتفق دين امهما اه عش (قوله صدق نصفهما الخ) أقول هذا الصدق ان لم يؤكد الايهام مادفعه اه سم (قوله على كل منهما) اى من الصورتين (قوله فلا إيهام الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله اتفقت قيمتهما) الى قول المتن اوسفيتان فى المغنى إلا قوله ولا تقاص الى أو الفن (قوله وماتا) أى معا أو أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه اه معنى (قوله كستولدتين) استثناء هذه إنما ياتي على رأى ابن حزم ان لفظ العبد يشمل الامة اه معنى (قوله كستولدتين الخ) عبارة النهاية والمغنى كائنى مستولدتين او موقوفتين او مندور عتقهما اه (قوله او موقوفين الخ) انظر مالهو كان الواقف ميتا ولا تركه له اه سم على المنهج أقول والظاهر انه هدر اه عش (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المغنى مع كل هذه فكان الاولى إسقاطها والتعبير بقوله من نصف قيمته فتأمل اه سم (قوله لانه) اى السيد (قوله او كان الخ) وقوله او كانا الخ عطفان على قوله امتنع الخ (قوله مغصوبين) اى مع غاصبين اثنين كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فداء كل نصف منهما) راجع اه سم أقول ومثله فى المغنى ويوافقه تعبير النهاية فداؤهما اه قال الرشيدى وظاهر انه يلزمه أيضا تمام قيمة كل منهما السيدة اه (قوله ولو اصطدم حروقن) الى المتن فى النهاية الاما سانه عليه والاقوله ولا تقاص الى أو القوه (قوله وجب في تركه الحر) الى قوله ويتعلق به عبارة النهاية والمغنى فنصف قيمة العبد على عاقلة الحر اه (قوله ويتعلق به) اى بنصف قيمة العبد اه رشيدى (قوله نصف دية الحر) ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوثق بها اه نهاية (قوله منه) اى النصف (قوله للورثة) اى ورثة الحر اه عش (قوله فنصف قيمته الخ) اى ويهدر الباقي نهاية ومعنى (قوله وهما المجريان الخ) سمي بذلك لاجرائه السفينة على الماء المالح اه معنى (قول الماتن كرا كيين) ولو كان الملاحان صبيين واقامهما الولي او اجنبى فالظاهر كما قال الزركشى انه لا يتعلق به اى الولي او الاجنبى ضمان

(قوله فيتمم لها السدس) لان جنائتها انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليها شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها نصف السدس من النصف الذى لزم سيدا الأخرى ونصف السدس على سيد بنتها (قوله تعين وجوب قن) اى على عاقلة كل (قوله صدق نصفهما الخ) أقول هذا الصدق ان لم يؤكد الايهام المذكور مادفعه (قوله صدق نصفهما على كل منهما) أقول لا يخفى عدم اندفاع الايهام المذكور على هذا التقدير سواء اراد ضمير الثانية فى قوله على كل منهما الغرتين أو الصورتين اعنى قنا نصفه لهذا ونصفه لهذا وتسليم نصفه عن هذا ونصفه عن هذا اذن لازم صدقه نفس لهذا نصفه وللآخر نصفه احتمال ارادته فقط ولا معنى للايهام الا ذلك وقوله والام يصدق النصف حقيقة الخ لا يخفى منعه اذا خفاء ان اعلى الغرتين يصدق عليها حقيقة أدنى الغرتين اذا الزيادة على أقل ما يجب لا تمتنع الاجزاء ولا صدق الواجب وحيثنذ فيصدق على أعلى القنين الذى جعل نصفه عن هذا ونصفه عن هذا انه نصف غرتى الجنيتين فيحتمل ارادته فقط وهذا معنى الايهام فانظر مع ذلك قوله ولا إيهام ولا اعتراض (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى اشكال المغنى مع ذكر كل هذه فتأمل وكان الاولى إسقاطها والتعبير بقوله من نصف قيمته فتأمل (قوله فعلى الغاصب فداء كل نصف منهما الخ) يراجع (قول الماتن والملاحان كرا كيين) قال فى شرح الروض واستثنى الزركشى من

الابل وحل ما عليهم قبل الطلب أو للفن فقط فنصف قيمته على عاقلة الحر أو الحر فقط فنصف دية فى رقبة الفن (أو) اصطدم (سفيتان) وغرقتا (فكدا بتين والملاحان) فيهما وهما المجريان لهما اتحدا أو تعددا والمراد بالمجرى لهما من له دخل فى سيرها ولو بامساك نحو حبل أخذها بمامر فى صلاة المسافر (كرا كيين) فيما مر (ان كاتتا) أى السفيتان وما فيهما (لهما) فنصف قيمة كل سفينة ونصف متاعها مهدر

والنصف الآخر على صاحب الآخر إن بقي وإلا ففي تركته ونصف دية كل مهرد وما بقي على عاقلة الآخر بتفصيله السابق ( فان كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) من الملاحين (نصف ٢٢) ضمانه) وإن كان يدهما لملك الذي بالسفينة لتعديهما ويعلم بما يأتي أنه مخير بين أخذ جميع

لأن الوضع في السفينة ليس بشرط ولأن العمد من الصيين هنا هو المهلك اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى ما نصه وقضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارجح عنده عدم الاستثناء لأن الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قوله ان الارجح الخ اي وفاقا للنهاية والشهاب الرملي عبارة الاول وما استثناء البلقيني والركشي من التشبيه المذكور من انه لو كان الملاحان صيين واقامهما الولي او اجني فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لأن الوضع في السفينة الخ مردود اذ الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قال الرشيدى قوله واقامهما الولي اي لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر اه وقال ع ش قوله مردود أى فيضمن الولي والاجني اه (قوله والنصف الآخر على صاحب الاخرى) اي موزعا على ملاحيهما ان كانوا متعددين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ونصف دية كل الخ) ولزم كلا منهما كفار تان نهاية ومعنى (قوله وما بقي) اي وهو نصف دية كل (قوله بتفصيله السابق) كانه اشارة للتقاص اه سم (قول المتن فيهما) اي في السفينتين وهما لهما اه معنى (قوله من الملاحين) الى قول المتن ولو اشرفت في المعنى (قوله ويعلم) الى قوله ولما قررت المتن في النهاية لا قوله فان كان لا يهلك الى المتن وقوله أى للمالك الى تقديم الاخص (قوله ويعلم بما يأتي) أقول في العلم بما يأتي نظر ظاهر لأن الآتى أخذ كل من ملاحه الجميع وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا من احد الملاحين اللهم إلا ان يراد باحد الملاحين ملاحه فليتامل سم على حجج اه رشيدى (قوله انه مخير) كذا في شرح المنهج اي والنهاية والمعنى فانظر ما وجه ذلك فان كلام يستقل بالاتلاف وليس المال في يده امانة وقد فرط فيه فلم طول بالنصف الآخر إلا ان يراد باحد الملاحين ملاحه سم على حجج اه رشيدى (قوله وهما) اي الملاحان فيهما اه معنى (قوله ولما لك كل) عبارة المعنى وتخير كل من المالكين بين أن يأخذ الخ (قوله أو لم يكمل) أى أو لم يعد لهما عن صوب الاصطدام مع امكانه اه نهاية (قوله عديتهما) اي من الرجال والآلات اه نهاية (قوله ويصدقان الخ) اي عند التنازع في انهما غالبا اه معنى (قوله ولا لزم الخ) ولان تعمد احدهما او فرط دون الآخر فلكل حكمه وإن كانت احدهما مربوطة فالضمان على مجرى السارية (فرع) لو خرق شخص سفينة عامدا خرقا يهلك غالبا كالخرق الواسع الذى لا مدفع له فغرق به إنسان فالتقصاص او الدية المغلظة على الخارق فان خرقها لا صلاحها أو لغير إصلاحها لكن لا يهلك غالبا فنبه عمد وإن سقط من يده حجر او غيره فخرقها أو أصاب بالآلة غير موضع الاصلاح خطأ محض ولو نقلت سفينة بتسعة أعدل فأتى فيها انسان عاشر اعدوا فغرق فبهم يضمن الكل ويضمن العشر على الاصح لا النصف معنى ونهاية وروى مع شرحه (قوله ولا لزم كلا الخ) الاولى اسقاط كلا كإي المعنى ثم رايت في هاهنا نسخة مصححة على اصل الشارح ما نصه قوله كلا ساقطة في اصل الشارح اه (إن لم يترتبوا) اي بان ماتوا معا او جهل الحال شرح الروض اه ع ش (قوله ووجب في مال كل) وضمان الاموال والكفارات بعدد من اهلكها من الاحرار والعبيد في مالهما نهاية ومعنى (قول المتن طرح متاعها) اي ولو مصحفوا كتب علم اه ع ش (قوله حفظا) الى قوله ولما

بدل ماله من أحد الملاحين ثم هو يرجع بنصفه على الآخر بين أخذ نصفه منه ونصفه من الآخر ( وإن كانتا لاجني) وهما اجيرا المالك أو أميناه (لزم كلا نصف قيمتهما) لأن مال الاجني لا يهدر منه شيء ولما لك كل أن يأخذ جميع قيمة سفينته من ملاحه ثم يرجع هو بنصفها على الملاح الآخر او نصفها من هذا ونصفها من هذا ولو كانا قننين تعلق الضمان برقيتهما هذا كله إذا اصطدمتا بفعلهما أو تقصيرهما كان قصراني الضبط مع امكانه او سيرا في ربح شديدة لا تسير في مثلها السفن او لم يكمل عديتهما والا بان غلبتهما الريح ويصدقان فيه يمينتهما لم يضمنتا لتعذر الضبط هنا لا في الدابة لا مكان ضبطها للجام ومحل كونهما كالرا كين مالم يقصدا الاصطدام بما بعده الخبراء مفضيا للهلك غالبا والالزم كلا نصف دية كل دية عمد في مال الاخر ومن ثم لم يبق احدهما قتل بالميت او بقيا وغرق راكب قتلا به او ركاب قتلا به او احد بقرة ان لم يترتبوا والا فبالاول ووجب في مال كل نصف دية الباقي فان كان لا يهلك

غالبا فدية شبه عمده على عاقلتهما (ولو اشرفت سفينة) بهما متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جاز) قررت عند توهم النجاة بان اشتد الامر وقرب اليأس ولم يفد الالقاء الاعلى ندورا وعند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح الا نوع خوف غير قوى (طرح متاعها) حفظا للروح يعنى ما يدفع به الضرر في ظنه من الكل او البعض كما اشارت اليه عبارة اصله

(ويجب) طرح ذلك (لرجاء نجاته) (الراكب) أي لظنهم مع قوة الخوف ولم يطرح وينبغي أي للمالك فإنه إذا تولى الالتقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملح باذنه العام له فاندفع ما للبقيني هنا تقديم الاخف قيمة ان امكن ويجب القاء حيوان ايضا لظن نجاته آدمي اي محترم فالمدرك كحربي وزان محصن لا يلحق لاجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلحق هو لاجل المال ويؤيده بحث الاذرعى أنه لو كان ثم أسرى وظهر للامام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال ولما قررت المتن بما حملت عليه حالة الجواز وحالة الوجوب بناء على فرضه أن فيها (٢٣) ذاروح ولا لاخل الجواز على القاء

متاعها كله لرجاء سلامتها او بعضه لرجاء سلامة باقيه ظاهر رايه من اعترضه بما يندفع بما ذكرته وحاصله ان قوله لرجاء لا يصلح تعليلا لحالة الجواز والوجوب معا كما هو واضح فان جسل تعليلا للوجوب فكيف يستقيم الجواز بدونه فالقياس الوجوب لرجاء نجاته الراكب مطلقا لان كل ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب اه وال قاعدة اغلبية على ان اتلاف المال لغرض صحيح كما هنا غير ممنوع فليس مانع فيه من هذه القاعدة ثم رايه البلقيني صرح ببعض ما ذكرته فقال ان حصل منه هول خيف منه الهلاك مع غلبة السلامة جاز الالتقاء لرجاء النجاة وإن غلب الهلاك مع ظن السلامة بالطرح وجب ثم رجح الاحتياج لاذن المالك ككل من له بالعين تعلق حق كالمرتتهن وغرماء المفلس في حالة الجواز فيمتنع حينئذ القاء مال محجور الا اذا القى الولي بعض امتته لسلامة باقيها اخذا بما مر انه لو خاف ظالم على ماله جاز له بذل ما يندفع به عنه

قررت في المعنى الا قوله أي للمالك إلى تقديم الاخف (قول المتن ويجب لرجاء الخ) فان لم يلحق من لزمه الالتقاء حتى حصل الغرق وهلك به شيء اثم ولا ضمان نهاية ومعنى (قول المتن لرجاء نجاته الراكب) اقول وينبغي ان يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طلع اصوص على سفينة وهو يقع كثيرا فتنبه له اه عش وقوله على سفينة او نحو عراية في البر (قوله وينبغي الخ) اي يجب وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكر بما إذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالاخص دون غيره فغاية الامر انه اتلف الاشرف اغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اه سم على المنهج اه عش (قوله او تولاه غيره الخ) حتى العبارة وغيره كالملاح إذا تولاها باذنه (قوله تقديم الاخف الخ) فاعل وينبغي (قوله ويجب القاء حيوان الخ) اي ولو محترما وان لم ياذن مالكة اي مع الضمان عند عدم الاذن عش (قوله ايضا) اي كغير الحيوان ولا يجوز القاء الارقاء لسلامة الاحرار معنى ونهاية اي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وان انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك للملك وإن كان عادلا لا يثبت الاحتياج في ان كلا آدمي محترم عش (قوله كحربي الخ) اي ومرتد (قوله لظن نجاته الخ) اي ان لم يمكن دفع الغرق بغير القائه وإن امكن لم يجوز الالتقاء معنى ونهاية (قوله مطلقا) اي حيوانا ولا (قوله بحث الاذرعى الخ) اقره النهاية واستظهره المعنى (قوله وظهر للامام الخ) اي ولم يظهر له شيء اه عش (قوله على فرضه) اي المتن (قوله ولا) اي وإن لم يكن في السفينة ذوروح (قوله فحمل الجواز) فعل ونائب فاعله (قوله متاعها) اي السفينة (قوله او بعضه) اي المتاع وكذا ضمير باقيه (قوله رايه الخ) جواب لما (قوله من اعترضه) اي المتن وافقه المعنى (قوله وحاصله) اي الاعتراض (قوله بدونه) اي رجاء السلامة (قوله فالقياس الوجوب الخ) قد يقال على سبيل التنزل لا محذور في كلام المصنف على هذا التقدير ايضا لان تصريحه بالوجوب بعد التعيير بالجواز من قبيل التصريح بما علم التزاما ولا محذور فيه اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي اشتد الخوف او لا اذن مالكة او لا قوى الرجاء او لا (قوله اه) اي حاصل الاعتراض (قوله والقاعدة الخ) اي كل ما كان ممنوعا (الخ) (قوله فقال) الى المتن في المعنى (قوله ان حصل منه) الاولى اسقاط لفظة منه كإفعله المعنى (قوله خيف منه) اي من الهول (قوله ثم رجح) الى المتن في النهاية (قوله ثم رجح الخ) عبارة المعنى ثم قال انه يحتاج الى اذن المالك في حال الجواز دون الوجوب فلو كانت محجور لم يجوز لم يجز القاء في محل الجواز ويجب في محل الوجوب قال ولو كانت مرهونة او محجور عليه بفلس او لم كاتب او لعبد ما ذون عليه ديون وجب القاء في محل الوجوب وامتنع في محل الجواز الا باجتماع الراهن والمرتهن او السيد والمكاتب او السيد والمأذون والغرماء في الصور المذكورة اه وفي النهاية نحوها قال الرشيدى قوله لا باجتماع الراهن الخ اي ولا فيضمن وانظر لو ضمنه حينئذ ثم انفك الراهن باده او ابراءه الظاهر انه ينفك الضمان وليس للراهن اخذ شيء منه لاذنه حتى لو اخذ منه شيئا رده اليه فليراجع اه (قوله في حالة الخ) متعلق برجح (قوله فلا فرق) اي في عدم الاحتياج الى الاذن (قوله فيها) اي حالة الوجوب (قوله ملاح) الى قوله والاضمنه في النهاية (قوله ما مر انفا) اي من عدم الاحتياج الى الاذن في حالة الوجوب (قوله وعدمه) هو المقصود هنا (قوله كما مر) اي انفا (قوله المستدعي)

المنهج فانظر ما وجه ذلك فان كلامه يستقل بالاتلاف وليس المال في يده أمانة وقد فرط فيه فلم طوب بالنصف الاخر إلا ان يريد بالاخذ ملاحه ويفرض ان المال في يده او يخص بما إذا قصر فليراجع

دون حالة الوجوب فلا فرق فيها بين مال المحجور وغيره (فان طرح) ملاح أو غيره (مال غيره) ولو في حالة الوجوب ولا ينافيه ما مر آنفا لان الاثم وعدمه يتسامح فيها ما لا يتسامح في الضمان لانه من باب خطاب الوضع (بلا اذن) منه له فيه (ضمنه) كما كل مضطر طعام غيره بغير اذنه (ولا) بان طرحه باذن مالكة المعبر الاذن (فلا) يعظمه ولو تعلق به حق للغير كمرتتهن اشترط اذنه ايضا كما مر (ولو قال) لغيره عند الاشراف على الفرق او القرب منه (الق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه او على اني ضامن) اه او على اني اضمنه ونحو ذلك فالقاء وتلف (ضمنه) المستدعي



وان لم تحصل النجاة لانه التماس اغرض (٢٤) صحيح بوضوئه كاعتق عبدك عنى بكذا أو طلق زوجك بكذا أو اطلق الاسير أو

اعف عن فلان أو اطعمه  
وعلى كذا فلم أنه ليس  
المراد بالضمان هنا حقيقة  
السابقة في باب ثم ان سمي  
المتمس عوضا حالا أو  
مؤجلا لزمه والاضمنه  
بالقيمة قبل هيجان الموج  
مطلقا كما رجحه البلقيني  
لتعذر ضمانه بالمثل اذا  
لا مثل اشرف على الهلاك  
الا مشرف عليه وذلك بعيد  
ولو قال لعمرى اتق متاع  
زيد وعلى ضمانه فאלقاء  
ضمن الملقى لانه المباشر  
للا تلاف نعم ان كان المأمور  
أعجميا يعتد وجوب طاعة  
آمره ضمن الأمر لان ذاك  
آله ونقل الشيخان عن  
الامام وأقره أن المتمس  
لا يملك الملقى فلو لفظه البحر  
فهو لما لم يرد ما أخذه  
بعينه ان بقي والا فبدله  
ويظهر أن محله ان لم ينقصه  
البحر والاضمن المتمس  
نقصه لانه السبب فيه ثم  
رأيت الاسنوى وغيره  
صرحوا به وقال الماوردى  
انه تملكه قال البلقيني ولا بد  
في الضمان من الاشارة لما  
يلقيه فيقول هذا أو يكون  
المتاع معلوما للمتمس والا  
لم يضمن الا ما القاه بمحضه  
ومن أن يلقى المتاع صاحبه  
فلو القاه غيره بلا اذنه أو

الى قوله ثم ان سمي في المغنى (قوله وان لم تحصل الخ) أى ولم يكن المتمس فيها شىء اهـ مغنى (قوله أو ادفع  
عن فلان) كذا اطلقه الذى صور به غيره العفو عن القصاص فاطلاق الشارح اى والنهاية صادق بالعفو  
عن حد القذف او التزير او غيرهما من بقية الحق فليتأمل وايراجع اهـ سيد عمر (قوله عن فلان) عبارة  
المغنى عن القصاص اهـ (قوله وعلى كذا) اى وعلى ان اعطيك كذا مغنى واسنى ولو اقتصر على اتق  
متاعك في البحر ونحوه واسقط نحو قوله وعلى الخ لم يضمته منهج واسنى وعش وياتى في الشارح مثله  
(قوله ليس المراد بالضمان) اى والالم يصح لانه ضمان للشىء قبل وجوبه ولانما حقيقة الاقتداء من الهلاك  
مغنى وسيد عمر (قوله حقيقة الخ) وهى ضمان ما وجب في ذمة الغير اهـ عش (قوله والاضمنه بالقيمة  
الخ) اعتمد المغنى والنهاية وفاقا للشهاب الرملى وجوب المثل في المثل والقيمة في المتقوم (قوله قبل هيجان  
الموج) لاذلا مقابل له بعده ولا تجعل قيمته في البحر كقيمته في البر فالمعتبر في ضمانه ما يقابل قبل هيجان البحر  
نهاية اى في ذلك المحل الذى وقع فيه اشرف السفينة كالوفرض انه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثمن  
كذا عش (قوله مطلقا) اى مثليا كان او متقوما ما اهـ عش (قوله ولو قال لعمرى) الى قوله ثم رايت في المغنى  
والى المتن في النهاية لا قوله وقال الماوردى انه يملكه وكذا قوله فان لم يعلم الى وفى قوله انا (قوله ان محله)  
اى محل كونه يرد جميع ما اخذ او جميع بدله اى فلا يلزمه في صورة التمس الاراد ما عدا قدر النقص اهـ  
رشيدى (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية ولا بد كما قال البلقيني من ان يشير الخ (قوله قال البلقيني) الى  
قوله بمحضه هذا مردود لان هذه الحالة حالة ضرورة فلا يشترط فيها شىء من ذلك اهـ مغنى (قوله او  
يكون الخ) عطف على الاشارة (قوله والا) اى وإن اتنى كل من الاشارة ومعلومية المتاع (قوله بمحضه)  
اى المتمس اهـ عش (قوله ومن ان يلقى) الى قوله فان لم يعلم في المغنى (قوله ومن ان يلقى الخ) وقوله ومن  
استمراره عطف على قوله من الاشارة (قوله فلو القاه غيره) اى بعد الضمان اهـ مغنى (قوله بلا اذنه)  
اى صاحب المتاع (قوله لم يلزمه شىء) اى مما القاه بعد الرجوع وقوله او فى اثنائه الخ كان اذن له فى رعى  
احمال عينها فالتى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذلك الواحد دون ما زاد عليه وقوله فينبغى ان يلقى فيه الخ  
ولو اختلفا في الرجوع او في وقته صدق الملقى لان الاصل عدم وجوع المتمس اهـ عش (قوله ما مر في  
رجوع الضرة) اى من ان ما قات قبل علم الزوج برجوعها لا يقضى (قوله وفى قوله انا والركاب الخ) عبارة  
المغنى والروض مع الاسنى ولو قال شخص لآخر اتق متاعك في البحر وانا ضامن له وركاب السفينة او على  
انى اضمنه انا وركابها او انا ضامن له وهم ضامنون او انا وركاب السفينة ضامنون له كل مناعلى السكال او على  
انى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه التزمه او قال انا وركاب السفينة ضامنون له لزمه قسطه وان لم  
يقبل معه كل مناضامن بالحصة وان اراد به الاخبار عن ضمان سبق منهم وصدقوه فيه لزمهم وان انكروا  
صدقوا وإن صدقه بعضهم فلكل حكمه وان قال انشأت عنهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وان رضوا  
لان العقود لا توقف وان قال انا وهم ضامنون وضمنت عنهم باذنهم طوبى بالجميع فان انكروا الاذن فهم  
المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال انا وهم ضامنون له واصححه واخصه من ما لم او من مالى لزمه الجميع  
وان قال انا وهم ضامنون له ثم باشر الالقاء باذن المالك ضمن الجميع فى احدى وجهين حكاه الراعى عن القاضى  
ابى حامد وقال الاذرى انه نص الامام اهـ وفى النهاية ما يوافقها الا فى المسئلة الاخيرة فقال فيها ضمن القسط  
لا الجميع فى اوجه الوجهين اهـ (قوله عليه حصته) اى لانه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا اذن من الغير  
فلزمه ما التزم دون غيره وفيما بعدها جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به والغنى ما نسب له لغيره اهـ عش (قوله

(قوله كما رجحه البلقيني) وقال الاذرى يجب المثل في المثل فان قلت يشكل عليه أن الاخذ ان كان للحيلولة  
فالقياض وجوب القيمة مطلقا او للفيصولة يتنافى ما يأتى ان البحر لو لفظه كان لما لسكر دما اخذ قلت يجاب  
بانه للفيصولة لان العرف يعده اتلا فاولذا انفسخ البيع بوقوع المبيع قبل القبض في البحر لكن اذا لفظه

سقط بنحو رجح لم يضمته المتمس ومن استمراره على الضمان فلورجع عنه قبل الالقاء لم يلزمه شىء أو فى اثنائه ضمن ما قبله فان لم وكذا  
يعلم بالرجوع فينبغى ان يلقى فيه ما مر في رجوع الضرة ومبيح الثمرة ونظائرهما السابقة وفى قوله انا والركاب ضامنون أو ضمنا عليه حصته

وكذا عليهم ان رضوا بقره ولو قد تصد الاخبار عنها فان اراد انشاء لم يؤثر رضاهم لان العود لا توفى وحيث لزمته الحصة قط فباشر الالقاء بالاذن لزمه الكل نص عليه في الام او اناضامن له والركاب او على اني اضمنه انا والركاب وانا ضامن له وهم ضامنون يلزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (ألق) متاعك ولم يقل وعلى ضمانه أو على أني ضامن (فلا) يضمنه (على المذهب) لهدم الالتزام وفارق الرجوع بمجرد اقتض ديني بانه بالقضاء ثم برى مقطعا والالقاء هنا قد لا ينفعه (ولما يضمن ملتصق لخوف غرق) فلو قال في الامن القهوه على ضمانه لم يضمنه اذ لا غرض ويظهر أن خوف القتل عن يقصدهم اذا غلب كخوف الغرق (ولم يختص نفع الالقاء (٢٥) بالملقى) بان يختص بالملتصق أو به وبالملك

أو بغيرهما أو بالمالك واجنبي أو بالملتصق واجنبي أو عم الثلاثة بخلاف ما لو اختص بالمالك وحده بان أشرقت سفينته وبها متاعه على الغرق فقال له من بالسط أو سفينة أخرى ألق متاعك وعلى ضمانه فلا يضمنه لانه وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو عاد حجر من جنين) بفتح الميم والجيم في الاظهر يذكر ويؤث وهو فارسي معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد رماته) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من دية الخطأ لانه مات بفعله وفعلهم فسقط ما يقابل فعله ولو تعمدوا اصابته بامر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عمدا في أموالهم ولا قود لانهم شركاء مخطيء قاله البلقيني (أو) قتل (غيرهم ولم يقصدوه خطأ) قتلهم له

وكذا عليهم) أي على الركاب (قوله وقد قصد الخ) جملة حاله (قوله بالاذن) أي اذن المالك اه سم (قوله) لزمه الكل الخ) وفاقا للمعنى والاسنى وخلافا للنهاية كما مر انفا (قوله متاعك) إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله ويظهر الى الماتن وقوله لان الجيم الى الماتن وقوله ومنه يؤخذ الى الماتن (قوله وفارق الخ) أي عدم الضمان هنا وهذا دليل مقابل المذهب (قوله لم يضمنه) أي كالمالك اهدم دارك او احرق متاعك ففعل ولو يو جد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي ينبغي ترجيح خلاف فيه من تنزيل المتوقع كالواقع اه والظاهر عدم الضمان اه معنى (قوله ان خوف القتل الخ) وينبغي ولو في البر في نحو عراية (قوله) اذا غلب) أي القتل الى عرش ويظهر ان الضمير لخوف القتل (قوله لانه وقع الخ) أي في الضرر عبارة المعنى لانه يجب عليه الالقاء لحفظ نفسه فلا يستحق به عوضا كالمالك قال للمصطر كل طعامك وانا ضامن له فاكله فلا شيء له على الماتمس اه (قوله في الاظهر) وحكي كسر الميم التي يرمى بها الحجارة اه معنى (قول الماتن الباقي) وهو تسعة اعشارها على كل منهم عشرها اه معنى (قوله وغلبت اصابته) وان لم تغلب فشبه عمد كما هو ظاهر اه سم (قول الماتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لورموا غيرهم كما لا يخفى اه رشيدى (قوله بعينه) ولو قصدوا غير معين كاحد الجماعة عن شبه عمد اه معنى (قوله) فان عني عنه) أي على مال (قوله فان لم يغلب) بان غلب عدمها او استوى الامر ان نهاية ومعنى (قوله دون واضعه) أي الحجر (قوله اذ لا دخل لهم الخ) الجمع هنا وفيما ياتي نظرا لجانب المعنى والا فالظاهر الثنية

(فصل في العاقلة) (قوله في العاقلة) الى قوله واستشكل في النهاية الا قوله اجماعا الى لما كانت الجاهلية (قوله) وكيفية تحملهم) أي وما يتبع ذلك كحكم من مات في اثناء سنة اه عرش (قوله لعلمهم) أي ربطهم اه كردى (قول الماتن دية الخطا وشبه العمد) أي في الاطراف ونحوها وكذا في نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكومات والغرة اما اذا قتل نفسه فاشهور انه لا يجب على القاتلة شيء اه معنى (قوله ثم العاقلة تحملا) أي حيث ثبت القتل بالبينة او باقرار الجاني وصدقه العاقلة لما ياتي اه عرش (قوله في الثاني) أي شبه العمد اه كردى (قوله وهذا خارج) الى قوله وتضرب على الغائب في المعنى (قوله) وهذا) أي تغريم غير الجاني اه معنى (قوله لما كانت الجاهلية الخ) أي لما كانت القبائل في الجاهلية يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون اولياء الدم اخذ حقهم منه ابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطا وشبه العمد لانهما ما يكتر لاسما في متاعا في الاسلحة فحسنت اعانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه واجلت الدية رفقا بهم اه نهاية (قوله بتلك الخ) فيه ادخال الباء في حيز الابدال بالمتروك

تبيين عدم التلف فربنا عليه حكمه (قوله فباشر بالاذن) أي اذن المالك (قوله لزمه الكل) نص عليه في الام (قوله) او اناضامن له وهم ضامنون) ثم باشر الالقاء باذن المالك ضمن القسط لا الجميع في اوجه الوجهين ش م ر (قوله وغلبت اصابته) فان لم تغلب فشبه عمد كما هو ظاهر (فصل في العاقلة)

(٤ - شرواني وابن قاسم - تاسع) فقيه دية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الاصح) ان غلبت الاصابة فقيه القود فان عني عنه فدية عمد في ما لهم فان لم يغلب فشبه عمد ثم الضمان يختص بمن مد الحبال ورمى الحجر لانهم المباشر دون واضعه وماسك الخشب اذ لا دخل لهم في الرمي أصلا ومنه يؤخذ أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر (فصل) في العاقلة وكيفية تحملهم سموا بذلك لعلمهم الا بل بفناء دار المستحق أو لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية أو لمنعهم عنه والعقل المنع (دية الخطأ وشبه العمد تلزم) الجاني أولا على الاصح ثم (العاقلة) تحملا اجماعا ولا عبرة بمن شذ في الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تمنع أخذ النار بالمثلثة أبدلهم الشارع بتلك النصرة الباطلة المال رفقا بالجاني

في ذنك فقط لكثرة تهما  
من متعاطى الاسلحة مع  
عذره في الخطا ولو اقر  
باجدهما فكذبته عاقلته  
وحلفوا على نفى العلم  
لزمته وحده وهذا وإن  
قدمه لكنه وطابه لقوله  
(وهم عصيته) الذين يرثونه  
بنسب او ولاء إذا كانوا  
ذكور امكلفين بشروطهم  
الآتية فلا شيء على غير  
هؤلاء وإن ايسروا  
واتضرب على الغائب  
الاهل حصته فاذا حضر  
اخذت منه وشرط تحمل  
العاقلة ان تكون صالحة  
لولاية النكاح اى ولو  
بالقوة فدخل الفاسق  
لتمكنه من ازالة مانعه  
حالا من حين الفعل إلى  
الفوات فلو تخال بين الرمي  
والاصابة ردة او اسلام  
وجبت الدية في ماله ولو حفر  
قن او ذمى بتراعدوانا  
فعتق هو او ابوه وانجر  
ولاؤه لموالى ابيه او اسلم  
ثم تردى رجل في البئر  
ضمنه الحافر في ماله ولو  
جرح خطأ فارتدت فوات  
الجرح فالأقل من ارش  
الجرح والدية على عاقلته  
المسلمين فان بقى شيء ففى ماله  
فان اسلم قبل موت الجريح

وهو خلاف المعروف في اللغة (قوله في ذنك) اى في الخطا وشبه العمد (قوله ولو اقر الخ) عبارة المعنى  
وانما يلزمهم ذلك إذا كانت بينة بالخطا او شبه العمد او اعترف به فصدقه وان كذبوا لم يقبل اقراره عليهم  
لكن يحلفون على نفى العلم فاذا حلفوا وجب على المقر وهذا حيث تستثنى من كلام المصنف ولا يقبل اقراره  
على بيت المال اه (قوله وهذا) اى ما في المتن وقوله وإن قدمه اى في اول كتاب الديات لكنه وطابه  
اى ذكره هنا توطئة اه معنى (قول المتن وهم عصيته) اى وقت الجنابة وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس  
ومات وكانت عاقلته يوم الجرح غير ها يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجنابة فليراجع اه ع ش (قوله  
بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الا اني ثم معتق الخ ترك او ولاء اه سم عبارة الرشيدى ذكر قوله او ولاء  
هنا غير مناسب لسياق المتن او لا و اخرا كما يعلم بتبعه فيما ياتى ومن ثم اقتصر الجلال على قوله بنسب  
اه (قوله الآتية) اى في المتن (قوله وتضرب على الغائب) اى حيث ثبتت الجنابة بالبينة او صدقت العاقلة  
ومنهم الغائب فلم يعلم حال الغائب من تصديق او تكذيب وقف ما يخصه إلى حضوره اه ع ش (قوله فدخل  
الفاسق) اى بقوله ولو بالقوة اه ع ش (قوله لتتمكن الخ) قد يقال المر تدممكن كذلك سم على حج اقول وقد  
يقال خلفه امر اخر وهو انه ليس من اهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين اه ع ش (قوله من حين الفعل)  
متعلق بقوله ان تكون صالحة اه ع ش (قوله الى القوات) اى فوات الروح والطرف او المعنى (قوله  
وجبت الدية في ماله) اى الجاني لا تتفاء الاهلية قبل الاصابة اه ع ش (قوله ولو حفر الخ) لعله عطف  
على لو تخال الخ فهو من متفرعات الشرط المذكور (قوله فعتق هو او ابوه) اى فعتق هو او ابوه عتيق او فعتق  
هو وعتق ايضا ابوه اه ك ر دى (قوله فعتق هو او ابوه) قال الشهاب ابن قاسم هذا الصنيع قد يوهم تصوير  
المسئلة الثانية اى قوله او عتق ابوه بما اذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من او فى قوله فعتق او عتق  
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه وانه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى  
وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين عتيقة ورقيق ثم عتيق ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة اه  
ملخصا اه رشيدى وسياق في شرح فكله على الجاني في الاظهر ما يوافق الروضة مع بسط (قوله وانجر ولاؤه)  
اى الابن يعتق ابيه (قوله ضمنه الحافر) اى من القن والذى لعدم صلاحية عاقلتهما لولاية النكاح وقت  
الفعل اه ع ش وفيه بالنسبة للقن تامل اذا عاقلة له وقت الفعل اصلا كما مر انفا الا ان يرجع النفي للمقيد  
ايضا (قوله ولو جرح) وان جرح قن رجلا خطأ فاعتقه سيده فهو اختيار للفداء فيلزمه اى السيدان مات  
الاقل من ارش جراحتهم وقيمتهم على العتيق باقى الدية اهنائية (قوله فالأقل الخ) سكت عمالو تساويا لعدم  
التفاوت فان الواجب قدر احدهما سم على حج ع ش (قوله فان بقى شيء ففى ماله) اى الباقي من الدية فيما  
(قوله يرثونه بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الا اني ثم معتق الخ فو ولاء (قوله فدخل الفاسق لتتمكن  
الخ) قد يقال المر تدممكن كذلك (قوله فعتق هو او ابوه وانجر ولاؤه لموالى ابيه) هذا الصنيع في الروض  
فقال فعتق او عتق ابوه وانجر ولاؤه الى موالى ابيه اه وقد يتوهم من هذا الصنيع تصوير المسئلة  
الثانية اى قوله او عتق ابوه بما إذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من او فى قوله فعتق او عتق  
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه حتى يصح قوله وانجر ولاؤه لموالى ابيه وانه لا علة فلا حاجة  
لذكره هنا في سياق محترز اشترط ان تكون صالحة لولاية النكاح من حين الفعل إلى الفوات ولا نه لا مال له  
حتى يصح قوله ضمنه الحافر في ماله فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى وتصويرها بما إذا كان الحافر  
متولدا من عتيقة ورقيق ثم اعتق ابوه ثم حصل الهلاك كما صنع في الروضة فانه ذكر المسئلتين متفاصلتين  
وقدم الثانية هنا وصورها بما ذكر حيث قال منها اى النظائر متولدة من عتيقة ورقيق حفر بئرا عدوانا  
واشرع جناحا او ميزابا فأت به رجل فالدية على موالى الام فان اعتق ابوه ثم حصل الهلاك فالدية في ماله  
ولو حفر العبد بئرا ثم تردى فيها شخص او رمى الصيد فعتق ثم اصاب السهم شخصا فالدية في ماله  
اه (قوله فالأقل) سكت عمالو تساويا لعدم التفاوت فان الواجب قدر احدهما (قوله فان بقى شيء) اى

لزم عاقلة أرش الجرح  
والزائد في ماله على المعتمد  
(إلا الاصل) للجاني وإن  
علا (والفرع) له وإن  
سفل لانهم ابعاضه فاعطوا  
حكمه وصح انه <sup>صلى الله</sup>  
برأ زوج القاتلة وولدها  
وانه برا الوالد (وقيل  
يعقل ابن هو ابن ابن عمها)  
أو معتقها كما يلي نكاحها  
وردوه بان النبوة هنا مائة  
لما تقرر انه بعضه والمانع لا  
أثر لوجود المقتضى معه  
وتم غير مقتضيه لان  
الملاحظ تم دفع العار وهي  
لا تقتضيه ولا تمنعه فاذا  
وجد مقتضى آخر اثر  
(ويقدم الاقرب) منهم على  
الابعد في التحمل كالارث  
وولاية النكاح فينظر  
في الاقربين آخر الحول  
والواجب (فان) وفوا به  
لقلته أولكثرتهم فذاك  
وإن (بقي) منه شيء فمن  
عليه ذلك الباقي (و) تقدم  
الاخوة فقروعهم  
فالاعمام فقروعهم فالاعمام  
الاب فقروعهم وهكذا  
كالارث (مدل بابوين)  
على مدل باب في الجدبد  
كالارث (والقديم التسوية)  
لان الانوثة لا تدخل لها في  
التحمل ويجب منع ذلك  
الا ترى انها مرجحة في  
ولاية النكاح مع انه لا دخل  
لهافيه ولا يتحمل ذوو

إذا كانت أكثر في مال المرتد أم الباقى من أرش الجرح علة فيمالو كان أكثر فانه لا يلزمه وعبرة الروضة  
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني أرش رشيدي عبارة سقم قوله فان بقي شيء من الدية بان كان الاقل أرش  
الجرح عبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية والباقي في ماله  
قطع يديه ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه (قوله لزم عاقلة أرش الجرح) لم يعبر هنا بالاقل كما في التي  
قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وعبرة العباب تقتضى التسوية بين المسلمين وكذا قول الشارح  
والزائد الخ فانه يفيد ان الارش اقل من الدية وإلا لم يكن ثم زائد وحينئذ هذه مساوية لما قبلها في وجوب  
الاقل سقم وعش ورشيدي (قوله في ماله الخ) اى لحصول بعض السراية في حال الردة فيصير شبهة دارنة  
للتحمل ومقابل المعتمد ان على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين سقم على حجة اه ع (قول المتن إلا الاصل)  
أى من الاب وإن علا وقوله والفرع أى من ابن وإن سفل اه معنى (قوله لانهم) أى آباء الجاني وأبناءه  
(قوله برا زوج القاتلة الخ) اى من العقل اه معنى (قول المتن يعقل) اى عن المرأة القاتلة اه معنى  
(قوله أو معتقها) إلى قوله واستشكل في المعنى لا قوله ويجب إلى ولا يتحمل (قوله أو معتقها) اى  
أو هو ابن معتقها اه معنى (قوله هنا) أى في تحمل الدية (قوله أنه) أى الابن بعضه أى الجاني  
(قوله لوجود المقتضى الخ) صلة لا اثر (قوله وثم) اى في النكاح عطف على قوله هنا (قوله وهي) اى  
النبوة لا تقتضيه اى دفع العار (قوله آخر) لاحاجة اليه (قوله منهم) اى العصة (قوله آخر الحول)  
متعلق بالاقر بين وقوله والواجب عطف على الاقربين (قوله وفوا به) اى الاقربون بالواجب (قول المتن  
فمن يليه) اى ثم من يليه وهكذا اه معنى (قوله يوزع الخ) خبر فمن يليه (قوله ويقدم الاخوة) عبارة المعنى  
والاقرب الاخوة ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاعمام ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاعمام ثم بنوهم وإن نزلوا اثم الاعمام  
الجد ثم بنوهم وإن نزلوا اه هكذا اه (قوله في الجديد) معتمد (قوله ويجب منع ذلك الخ) المفهوم من العبارة  
ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ من تسليم ان لها دخلا فلعلة كان  
الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ سقم ورشيدي اقول وقد يدعى ان المشار اليه  
لازم ما عاقل به الشارح القديم واكتفى عن ذكره بذكر ملزومه عبارة المعنى لان الانوثة لا تدخل لها في تحمل  
العاقلة فلا تصلح للترجيح اه (قوله إلا اذا ورثناهم) اى بان لم ينظم امر بيت المال كما مر في الفرائض

من الدية وعبرة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلة نصف الدية  
والباقي في ماله ولو قطع يديه ورجليه فعليهم الدية ولا شيء عليه اه وفي الروضة فأرش الجرح على عاقلة المسلمين  
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فان كان الارش كالدية أو أكثر بان قطع يديه ورجليه فقدر الدية  
وهو الواجب يلزم العاقلة اه (قوله فان بقي شيء) كان كان الاقل أرش الجرح (قوله لزم عاقلة أرش  
الجرح) لم يعبر بالاقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وعبرة العباب تقتضى التسوية  
بين المسلمين فانه عبر بقوله ولو جرح مسلم إنسانا خطأ ثم ارتد ثم مات الجريح فعلى عاقلة المسلمين أرش  
الجرح إن كان كالدية أو أكثر وإلا فباقي الدية في مال الجاني ولو أسلم الجراح ثم مات الجريح اه لكن  
ينظر قوله أو أكثر فان الذي في الروضة هو الموافق لما في الحاشية الاخرى عن الروض وشرحه ولا يتأتى  
انه محرف عن او اقل لانه يصير معنى قوله وإلا ان يكون أكثر فلا يتأتى قوله فباقي الدية فليتأمل فانه مع السراية  
للفس لا يجب زيادة على الدية (قوله أرش الجرح) هو قد يكون اقل من الدية او قدرها ولا كلام فقد يكون  
أكثر ولا يلزم الا قدر الدية فهلا عبر بالاقل كما في التي قبلها لكن قوله والزائد في ماله يقتضى فرض الارش  
اقل من الدية (قوله والزائد في ماله على المعتمد) لحصول بعض السراية في حالة الردة فيصير شبهة دارنة  
للتحمل ومقابل المعتمد أن على عاقلة جميع الدية اعتبارا بالطرفين (قوله ويجب منع ذلك) المفهوم من  
العبارة ان المشار اليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ من تسليم انه لا دخل لها  
فلعلة كان الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ فليتأمل (قوله فيحمل ذكر منهم

الارحام الا اذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم



لم يدل باصل ولا فرع عند عدم العصبه أو عدم وفاتهم بالواجب ويقدم عليهم إلا الاخ لام للاجماع على ارثه (ثم) بعد عصبه النسب لفقدهم أو عدم وفاتهم (معتق) للجاني (ثم عصبته) من النسب ولو في حياته على المعتمد خلا أصوله وفروعه واستشكل بانهم إن لم يحملوا ثم تغزلا لهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهنا المعتق يحمل فلم لم يحملوا وقد يجاب بان ذلك غير مطرد لان الجاني يحمل عند فقد بيت المال دون اصوله وفروعه حيث قد لا يتيحه في معنى ذلك ان الحمل مواساة في النسب للجاني وفي الولاء من المعتق للجاني ومن عصبته للمعتق لانه الواسطة وهي في الاصول والفروع من أوجه عديدة كالانفاق وغيره بخلاف بقية الاقارب فان تلك الاوجه مفقودة في حقهم فخصوا بهذه المواساة وهذا معنى ظاهر منضبط مطرد يصلح مناطا للحكم (٢٨) وبه يتضح استواء ابعاض الجاني والمعتق وغيرهما من يأتي وايضا فخير الولاء لجهة كل حمة

النسب صريح في ان الابوة والبنوة في عدم التحمل بالولاء كما في عدم التحمل بالنسب (ثم معتقه) اي المعتق (ثم عصبته) الامن ذكر ثم معتق معتقه ثم عصبته وهكذا (والا) يوجد من له وللاء على الجاني ولا عصبته (فمعتق اي الجاني ثم عصبته) الامن ذكر (ثم معتق معتق الاب وعصبته) الامن ذكر والواو هنا بمعنى ثم التي باصله (وكذا) المذكور يكون الحكم فيمن بعده (أبدا) فاذا لم يوجد من له وللاء على ابى الجاني فمعتق جده فصعبته وهكذا فان لم يوجد معتق من جهة الآباء فمعتق الام فصعبته الامن ذكر ثم معتق الجدات للام والجدات للاب ومعتق ذكر ادلى بانثى كاي الام ونحوه (وعتيقها) اي المرأة (يعقل عاقلها) كما يزوج عتيقها من يزوجها لاهي لان المرأة لا تعقل اجماعا (ومعتقون كمعتق) لا شترا كم في الولاء فعليهم

وليس المراد ان قلنا بارثهم ع وش ومغنى (قوله لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فانه مدل باصل وعبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر غير اصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصبه اي من النسب والولاء اه رشيدى (قوله خلاصوله وفروعه) اي كما في اصول الجاني وفروعه اه مغنى (قوله واستشكل) اي استثناء اصول وفروع المعتق قياسا على اصول وفروع الجاني عبارة المغنى وصحيح البلقيني انهما يدخلان قال لان المعتق يتحمل فهما كالمعتق لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصلية ولا فرعية واجاب شيخى عن كلام البلقيني بان اعتاق المعتق منزل منزلة الجنائية ويكفي هذا اسنادا للمعتق فان المنقول مشكل اه وكذا اجاب النهاية بهذا الجواب وقال ع ش قوله منزلة الجنائية اي جنائية المعتق وهم اي اصوله وفروعه لا يتحملون عنه اذا جنى اه (قوله ثم) اي في عصبه النسب وقوله وهما اي في عصبه المعتق (قوله بان ذلك) اي التنزيل المذكور (قوله حينئذ) اي حين فقد بيت المال (قوله في معنى ذلك) اي في حكمة استثناء الاصول والفروع مطلقا (قوله لانه) اي المعتق وهي اي المواساة اه سم (قوله) من يأتي) اي في قول المتن ثم معتقه الخ وقول الشارح فان لم يوجد معتق من جهة الآباء الخ (قوله كما) اي كالأبوة والبنوة (قوله اي المعتق) الى قوله فان لم يوجد في المغنى والى التنبيه في النهاية (قوله الامن ذكر) اي اصوله وفروعه (قوله ثم عصبته) اي الاصول وفروعه (قوله الامن ذكر) اي غير اصله وفروعه (قوله المذكور) بالجر نعت لاسم الاشارة وقوله يكون الخ خبر كذا (قوله بعده) اي المذكور في المتن (قوله فاذا لم يوجد الخ) الفاء تفصيلية (قوله من له وللاء الخ) اي ولا عصبه اه مغنى (قوله فان لم يوجد) الاولى التعبير بالواو (قوله ثم معتق الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك سم على حج اه ع ش (قوله ونحوه) اي كاي ام الاب (قوله لاهي) عطف على قول المتن عاقلها اي لا يعقله معتقه لان الخ (قول المتن ومعتقون) اي في تحملهم جنائية عتيقهم كمعتق اي واحد فيما عليه كل سنة من نصف دينار اوربعه اه مغنى (قوله لا شترا كم الخ) عبارة المغنى لان الولاء لجميعهم لا لكل منهم اه (قول المتن ذلك المعتق) اي في حياته اه مغنى (قوله فان اتحد) اي المعتق (قوله والفرق) اي بين المعتق وعصبته عبارة المغنى فان قيل هلا وزع عليهم ما كان الميت يحمله أجب بان الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء ولا يرثون الولاء من الميت بل الخ (قوله لانهم) اي العصبه (قوله انتقل له الولاء كاملا) اي فيما اذا كان المعتق واحدا والا فجميع حصص مورثه اه رشيدى (قوله لعين ربع او نصف) اي او الحصة منهما (قوله النصف) اي اذا اتحد العتق ولا فحصة مورثه من النصف على فرض غناه (قوله ولم ار من الخ) عبارة النهاية كما هو

لم يدل باصل ولا فرع الخ عبارة شرح الروض وظاهر ان محله اذا كان ذكر غير اصل ولا فرع اه (قوله) وهي في الاصول اي المساواة (قوله الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك (قول المتن) فان فقد العاقل المراد اعلم من فقده مطلقا وقد الموصوف بشرط التحمل بان لم يوجد الا الفقراء او عبارة

ربع دينار او نصفه فان اختلفوا غنى وتوسطا فعلى الغنى حصته من النصف لو فرض الكل أغنياء والمتوسط حصته من الربع ظاهر لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر الملك لا الرؤس (وكل شخص من عصبه كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر لخصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبه لانهم لا يرثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلام كالأصله ومعلوم ان النظر في الربع والنصف الى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله اي من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع او نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبته أغنياء ضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان مثلهم وعكسه ولم أر من نه على هذا الكنه واضح (ولا يعقل عتيق في الاظهر) كالا يرث ولا

عصبته قطعاً ولا عتيقه وإطال البلقيني في الانتصار المقابل الاظهر (فان فقد العاقل) ممن ذكر (اولم يف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الكل او ما بقي للخبر الصحيح انا وارث من لا وارث له اعقل عنه ووارثه دون غير المسلم بل يجب في ماله ان كان غير حر في لان ماله ينتقل لبيت المال فينالا ارثا والمر تد لا عاقلة له فواجب بجنايته خطأ أو شبه عمد في ماله ولو قتل لقيط خطأ أو شبه عمد أخذ بيت المال دية من عاقلة قاتله فان فقدوا لم يعقل عنه اذ لا فائدة لاخذها منه ثم رد هاليه (فان فقد) بيت المال او منع (٢٩) متولى جورا فيا يظهر ثم رايت البلقيني

صريح به (فكله) أى المال الواجب بالجناية وكذا بعضه ان لم تف العاقلة ولا بيت المال به (على الجاني) لا بعضه (في الاظهر) بناء على ما مر انها تلزمه ابتداء (تنبيه) هل يعود التحمل لغيره يعود صلاحيته له لان المانع نحو فقره وقد زال او لا لان الجاني هو الاصل فحق خوطب به من حيث الاداء استقر عليه ولم ينتقل عنه لانقطاع النظر لنياية غيره عنه حينئذ كل محتمل والثاني اقرب ثم رايت في كلام الزركشي ما يقتضى تحريج هذا على ما مر في الفطرة وهو غير صحيح لان الحره الغنية لا يلزمها فطرة عند اعسار زوجها لان التحمل اما حوالة او ضمان وكل يقتضى الاستقرار على المتحمل بخلافه هنا فانه محض مواساة فاشبه النياية بدليل وجوبه على الاصل اذا لم يصلحوا للنياية وحينئذ اتجه عدم عود تحملهم واستقرار الوجوب على الجاني مطلقا ثم رأيتني بحث في شرح

ظاهر اه (قوله ولا عتيقه) أى عتيق العتيق وانظر ما فائدة وهل فيه خلاف وقضية صديعه عدمه (قوله لمقابل الاظهر) عبارة المغنى والثاني يعقل ورجحه البلقيني لان العقل للنصرة والاعانة والعتيق اولى بها اه (قول المتن فقد العاقل) او عدم اهلية تحملهم لفقر او صغر او جنون نهاية وروض وسهم (قول المتن عقل الخ) عبارة المغنى عقل ذوو الارحام اذ لم ينتظم امر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان ذكر اغير اصل وفرع فان انتظم عقل بيت المال الخ (قول المتن عقل بيت المال) أى يؤخذ من سهم المصالح منه سم على المنهج اه عرش (قوله الكل) إلى التنبيه في المغنى (قوله دون غير المسلم) عبارة النهاية والمغنى لا عن ذى ومرتد ومعاهد ومؤمن اه (قوله بل يجب) عبارة النهاية فتجب مال الكافر الخ وعبارة المغنى بل يجب الدية في مالهم مؤجلة فان ماتوا حلت كسائر الديون اه فتد كير الشارح الفعل باعتبار المال الواجب بالجناية (قوله ان كان) أى غير المسلم (قوله غير حر) أى ذميا او مرتدا او معاهدا اه مغنى (قوله لان ماله) أى غير الحر (قوله بجنايته) أى في زمن الردة اه عرش (قوله ولو قتل) ببناء المفعول (قوله لقيط خطأ الخ) ومعلوم ان من لا وارث له لا بيت المال كذلك اه مغنى (قوله منه) أى من بيت المال (قوله فان فقد بيت المال) بان لم يوجد فيه شيء او لم يف اه مغنى زاد النهاية او كان ثم مصرف اه (قوله ثم رايت البلقيني الخ) عبارة النهاية كما صرح به البلقيني فان تعذر ذلك لعدم انتظام بيت المال اخذ من ذوى الارحام قبل الجاني كما مر اه أى لانهم وارثون حينئذ عرش (قوله لا بعضه) أى لا على اصول الجاني وفروعه (قوله لغيره) أى غير الجاني من العاقلة وبيت المال وذوى الارحام (قوله يعود صلاحيته له) أى صلاحية التغير للتحمل (قوله نحو فقره) خبر ان (قوله مثلا) انظر ما فائدة بعد ذكر النحو (قوله اولا) أى اولا يعود (قوله حينئذ) أى حين اذ خوطب الجاني باداء المال الواجب بجنايته (قوله والثاني) أى عدم العود (قوله لا يلزمها الخ) اذ على ما صححه النووي خلافا للرافعي (قوله ثم) أى فى الفطرة (قوله هنا) أى فى الدية وقوله فانه أى التحمل هنا (قوله بدليل وجوبه) أى العقل (قوله على الاصل) وهو الجاني (قوله وحينئذ) أى حين كون التحمل هنا محض مواساة (قوله مطلقا) أى عادت صلاحيتهم اولا (قوله من اهل التحمل) خبر ان (قوله وهذا) أى بحشه المذكور (قوله لما رجحته الخ) أى من عدم العود (قوله بينه وبينهم) أى بين الجاني وبين العاقلة (قوله بما ذكرته) أى من عدم العود (قوله علم الخ) إلى المتن فى النهاية (قوله علم بمقدمته) أى من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون سالحة لولاية النكاح الخ اه عرش أى مع قوله فان لم يوجد معتق من جهة الاباء فمعتق الام (قوله لو جرح) إلى المتن فى المغنى (قوله ابن عتيقة) فاعل جرح أى وهو حر وجملة ابوه فنعت لان عتيقة وقوله اخر مفعول جرح (قوله خطأ) أى او شبه عمد اه مغنى (قوله وانجر) أى يعق الاب وولاه أى الابن لموا اليه أى الاب (قوله ثم مات الجريح الخ) أى بعد العتق (قوله ارش الجرح) أى فقط اه عرش (قوله فان بقى شيء الخ) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني انتهت اه سم وفى المعنى بعد ذكر مثل ما فى الشرح الخ ما نصه فان لم يبق شيء بان ساوى ارش

الروض فان فقدت العاقلة أو اعسروا وكذا لو لم يفوا بواجب الحول عقل بيت المال (قوله فان بقى شيء فعلى الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني اه

الارشاد انه لو عدم ما فى بيت المال فاخذ من الجاني ثم غنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكرها الجناية فاخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من اهل التحمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجحته هنا اذ الفرض انه عاد اليه التحمل لعدم صلاح غيره له فلا يعود للغير يعود صلاحه وياتى فى الموت فى الاثناء الفرق بينه وبينهم بما يصرح بما ذكرته (فرع) علم بمقدمته انه لو جرح ابن عتيقة ابوه فن آخر خطأ فعتق ابوه وانجر ولاؤه لموا اليه ثم مات الجريح بالسراية لزم موالى الام ارش الجرح لان الولاء حين الجرح لهم فان بقى شيء فعلى الجاني دون موالى امه لا تتقال الولاء عنهم قبل وجوبه موالى ابيه لتقدم سبيه على الانجرار وبيت المال

لوجود جهة الولاء بكل حال (وتوكل) يعني تثبت مؤجلة من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) بإسلام وحرية وذكورة ثلاث سنين (٣٠) في آخر (كل سنة ثلث) من الدية لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما قاله الشافعي رضي الله عنه

الجرح الدية كان قطع يديه ثم عتق الاب ثم مات الجريح فعلى موالى الام دية كاملة لان الجرح حين كان الولاء لهم يوجب هذا العذر ولو جرحه هذا الجارح ثانيا خطأ بعد عتق ابيه ومات الجريح سراية عن الجرح احتين لزم موالى الام ارش الجرح الاول ولزم موالى الاب باقى الدية اه (قوله لوجود جهة الولاء) يفيد ان وجود تلك الجهة مانع من التعلق ببيت المال وان لم يلزمها التحمل لانتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال واعساره غير مانع مع انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحرم رسم على حج اه ع ش (قوله يعني تثبت) الى قول المتن وعلى الغنى في النهاية الا قوله ولو مضت سنة الى به يعلم وكذا في المغنى الا قوله او نحو مجوسى وقوله او مستامن وقوله للروح الى لانه مال وقوله وبه فارت الى يصح كونه وقوله وان معتق بعضه الى المتن (قوله يعني تثبت) اى ولو من غير ضرب القاضى خلا فالما يقتضيه قوله وتوكل انه لا بد من تأجيل الحاكم وليس مرادا اه معنى (قوله لقضائه الخ) عبارة المغنى اما كونها في ثلاث فلبارواه البيهقي من قضاء الخ واما كونها في كل سنة ثلث فتوزعها على السنين الثلاث واما كونها في آخر السنة فقال الرافعى كان سببه ان الفوائد كالزروع والثمار تتكرر كل سنة فاعتبر مضيتها ليجتمع عندهم ما يتوقعونه فيواسون عن تمسك اه (قوله بذلك) اى بانها في ثلاث سنين اه رشيدى (قوله في ذلك) اى تأجيلها في ثلاث سنين اه معنى (قوله كونه) الاولى التانيث كما في المغنى (قوله على الاول) اى الاصح (قوله كما ياتى) اى في المتن آتفا (قوله واذا وجبت الخ) عبارة المغنى ولا يخالفهم اى الجاني العاقلة الا في امرين احدهما انه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطالب الا بنصف دينار او ربع ثانيهما انه لو مات في اثناء الحول الخ (قوله سقط) اى الاجل مغنى وع ش (قوله لانها) اى تحمل الدية على حذف المضاف (قوله او نحو مجوسى) عبارة النهاية او مجوسى او معاهد او مؤمن اه قال الرشيدى قوله او مجوسى ينبغي حذفه اه اى لانه داخل في الذمى (قوله او اقل منه) اى من الثلث (قوله بدل نفس) اى محترمة اه معنى (قوله والباقي الخ) وهو السدس اه ع ش (قول المتن العبد) اى الخناية عليه من الحر (تنبيه) لو اختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بايمانهم لكونهم غارمين اه معنى (قوله من غير وضع يده الخ) احتراز به عما لو وضع يده عليه ثم تلف في يده او اتلفه فالضمان حينئذ عليه لا على عاقلته اه ع ش (قوله زادت) اى المدة على الثلاث اى من السنين (قوله فان وجب دون ثلث الخ) عبارة المغنى وان كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فاقل ضربت في سنة اه (قوله ايضا) الاولى تركه (قوله وقيل يجب) اى جميع القيمة (قوله نقصت الخ) اى القيمة اه ع ش (قول المتن رجلين) اى مثلا اه معنى (قوله مسلمين) عبارة المغنى كاملين معا او مرتبا اه (قوله لاختلاف المستحق) فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالديون المختلفة اذا اتفق انتفاء آجالها اه (قوله وما يؤخذ الخ) راجع لكل من الاصح ومقابله (قوله وعكس ذلك) مبتدأ وخبره قوله لو قتل الخ ويحتمل ان الاول جملة فعلية جواب لما بعده عبارة المغنى وفي عكس مسئلة الكتاب وهى ما لو قتل اثنان واحدا وجهان احدهما على عاقلة كل منهما نصف دية مؤجلة في سنتين نظر الى اتحاد المستحق والثاني وهو الصحيح على عاقلة كل منهما كل سنة ثلث ما يخصه كجميع الدية عند الانفراد لو قتل شخص امرأتين اجلت ديتهما على عاقلته في سنتين اه (قوله تؤجل عليه) الاولى عليها اه ع ش (قول المتن في كل سنة الخ) اى تؤجل في كل الخ

(قوله لوجود الخ) يفيد ان وجود ذلك التحمل مانع من التعلق ببيت المال وان لم يلزمهما التحمل لانتفاء سبب لزوم التحمل مع ان العاقل لو اعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعا من تحمل بيت المال واعساره غير مانع مع انه قد يقال انتفاء سبب التحمل اولى من الاعسار لعدم المنع فليحرم

والاصح أن المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدل نفس محترمة فدية الذمى والمرأة لا تكون في ثلاث على الاول كما ياتى واذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات اثناء الحول سقط واخذ الكل من تركته لانه واجب عليه اصالة وانما لم تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لانها مواساة (و) تؤجل عليهم دية (ذمى) او نحو مجوسى (سنة) لانها ثلث او أقل منه (وقيل) تؤجل (ثلاثا) لانها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخنثى مسلم (سنتين في) السنة (الاولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) تؤجل (ثلاثا) لانها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) اى قيمته اذا اتلفه من غير وضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به ما يشمل الامه (في الاظهر) لانها بدل نفس (ففي كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فان وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضا (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية

أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (ففي ثلاث) من السنين تجب ديتهما لاختلاف المستحق (وقيل) تجب في (ست) اه من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحدا فعلى عاقلة كل واحد ثلث دية تؤجل عليه في ثلاث سنين نظر الاتحاد المستحق وقيل في سنة (والاطراف) والمعاني والاروش والحكومات (في كل سنة

ثلث دية) فان كانت نصف دية في الاولى ثلث وفي الثانية سدس او ثلاثة ارباعها في الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس او ديتين فقي ست سنين (وقيل) تجب (كلها في سنة) بالغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس او ربع دية فقي سنة قطعاً (و) اجل واجب (النفس من) وقت (الزوق) للروح بمذقة او سرية جرح لانه مال يحل بانقضاء الاجل فكان ابتداء اجله من وقت وجوبه كسائر الديون المؤجلة (و) اجل واجب (غيرها من) حين (الجناية) لانها حالة الوجوب وان توقفت المطالبة على (٣١) الاندماج ومحل ذلك ان لم تسر لعضو

آخر والا كان قطع أصبعه فسرت لكفه كان ابتداء اجل الاصبع من القطع والكف من السقوط (ومن مات) من العاقلة بعد سنة وهو موسر او متوسط استقر عليه واجبها واخذ من تركته مقدماً على الوصايا والارث (او) ببعض سنة سقط عنه واجبها وواجب ما بعدها لما مر أنها مواساة كالزكاة وبه فارت الجزية لانها اجرة لا يقال في سقط حذف الفاعل بالكلية لادل عليه السياق على انه يصح كونه ضمير من ومعنى سقوطه عدم حسابه فيمن وجبت عليهم (ولا يعقل فقير) ولو كسوا لانه ليس من اهل المواساة (ورق) لذلك وملك المكاتب ضعيف لا يحتمل المواساة ويظهر ان المبعوض كذلك ثم رايت البلقيني ذكر ذلك وان معتق بعصه يعقل عنه وامرأة وخشي كما علم من قوله السابق وهم عصيته نعم ان بان ذكر ا غرم للمستحق حصته التي اداها غيره ولو قبل رجوع غيره على المستحق فيما يظهر (وصي وبنون) ولو متقطعا وان قل لانهم ليسوا من اهل

اه معنى (قول المتن ثلث دية) وفي نسخة المحلى والنهاية والمغني من المتن قدر ثلث دية (قوله فان كانت الخ) اي الاطراف وما عطف عليه اي واجبها عبارة المغني فان كان الواجب اكثر من ثلث دية ولم يزد على ثلثها ضرب في سنتين واخذ قدر الثلث في اخر السنة الاولى والباقي في اخر الثانية وان زاد اي الواجب على الثلثين ولم يزد على دية نفس ضرب في ثلاث سنين وان زاد على دية نفس كقطع اليدين والرجلين فقي ست سنين اه (قوله او ربع دية الخ) عطف على قوله نصف دية (قوله قطعاً) عبارة المغني محل الخلاف اذا كان الارش زائداً على الثلث فان كان قدره او دونه ضرب في سنة قطعاً اه (قوله او سرية جرح) اي او غيره كضرب ورم البدن وادى للبوت سم على حج اه ع (قوله لانها) اي حالة الجناية (قوله ومحل ذلك) اي كون ابتداء أجل الغير من حين الجناية (قوله استقر عليه الخ) اي وسقط عنه واجب ما بعدها (قوله واجبها) اي تلك السنة (قول المتن ببعض سنة) الباء بمعنى في معنى وعش (قوله لما مر) اي انفا (قوله انها الخ) اي تحمل الدية (قوله وبه) اي بسكونها مواساة (قوله لا يقال في سقط حذف فاعل الخ) الفاعل لا يحذف وان دل عليه السياق الا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ويكفي في اضمار الفاعل دلالة السياق و الفرق بين الاضمار والحذف فكانه لم يفرق بينهما سم على حج اه رشدي (قوله لانه دل عليه السياق) اي وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالمفوض اه ع (قوله على انه يصح كونه الخ) انصر عليه المغني وقال الرشدي قديقال ان هذا هو الاولى مع انه ظاهر المتن فلم قدم ذلك واتى بهذه العلوة اه (قوله لذلك الخ) عبارة النهاية لان غير المكاتب لملك له والمكاتب ليس اهل للمواساة اه (قوله كذلك) اي كالرقيق اه نهاية عبارة المغني والحق البلقيني البعض بالمكاتب لنقصه بالرق اه وهي الموافقة لصنيع الشارح (قوله وان معتق بعصه الخ) عطف على ان البعض الخ وظاهر انه استطرادى (قوله يعقل عنه) يعني حيث لم تكن له عصبة من النسب والا فبهي مقدمة على المعتق كما يصرح به كلام سم على منبج اه ع (قوله وامرأة الخ) عطف على رقيق (قوله وامرأة وخشي) اي لا يعقلان اه ع (قوله ان بان) اي الخشي (قوله حصته التي اداها) مفعول غرم (قوله غيره) اي غير الخشي (قوله وان قل) هذا ظاهر اطلاقهم ويحتمل كما قال الاذرعى الوجوب فيما اذا كان يحسن في العام يوماً واحداً ليس هو اخر السنة فان هذا لا عبرة به اه معنى (قوله نحو زمن) كالشيخ الهرم والاعمى اه معنى (قوله رايًا وقولا) اي نصرة بالراي والقول اه معنى (قوله تحمل من واجبها) لعل مراد حصته من واجب تلك السنة وعليه كان الاولى واجبه فيها (قوله وبه يعلم الخ) اي بقوله ولو مضت الخ ولكن في علم التوافق في الدين والحرية المذكورين من ذلك تامل (قوله او معاهد) معدوف على ذمي وكان ينبغي تاخير ذمي عن يهودي ليظهر العطف اه رشدي (قوله زادت مدة عهده الخ) بخلاف ما اذا انقضت عنها وهو ظاهر وما ساوتها تقديماً للبايع على المقتضى اسنى ومعنى (قوله ولم تنقطع) اي مدة عهده او امانته (قوله او معاهد الخ)

(قوله او سرية جرح) كان ينبغي أن يقول مثلاً أو غيره إذ السرية لا تنحصر في الجرح بل تحصل من غيره كضرب ورم البدن وادى للبوت (قوله لا يقال في سقط حذف الفاعل الخ) لا يحذف وان دل عليه السياق لا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق و الفرق بين الاضمار والحذف فكانه لم يفرق بينهما (قوله زادت مدة عهده الخ) عبارة الرض بقى عهده مدة لاجل قال في شرحه واعتبر

النصرة بوجه بخلاف نحو زمن لأن له رأياً وقولا ولو مضت سنة ولم يحسن فيها تحمل من واجبها كما بحثه الاذرعى وبه يعلم انه يعتبر السكال بالتكليف والتوافق في الدين والحرية في المتحمل من الفعل الى مضى اجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه) إذ لا مناصرة كالارث (ويعقل) ذمي (يهودي) امعاهد او مستامن زادت مدة عهده على اجل الدية ولم تنقطع قبل مضى الاجل نعم يكفي في تحمل كل حول على انفراد زيادة مدة العهد عليه (عن) ذمي (نصراني) او معاهد او مستامن (وعكسه في الاظهر) كالارث

ومن ثم اختص ذلك بما إذا ( ٣٢ ) كانوا بدارنا لانهم حينئذ تحت حكمنا اما الحربى فلا يعقل عن نحو ذى وعكسه

لا نقطاع النصرة بينهما باختلاف الدار (وعلى الغنى نصف دينار) اى مثقال ذهب خالص لانه اقل ما يجب فى الزكاة وممر ان التحمل مواساة مثلها ( والمتوسط ربيع ) منه لانه واسطة بين الفقير الذى لا شئ عليه والغنى الذى عليه نصف فالخاقه باحدهما تفرط او لافراط والناقص عن الربع تافه ومن ثم لم يقطع به سارقه ولا يتعين الذهب ولا الدراهم بل يكفى مقدار احدهما لان الواجب هو الابل ان وجدت عند الاداء بالنسبة لواجب كل نجم ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يؤخذ يصرف اليها ولو زاد عددهم وقد استوتوا فى القرب على قدر واجب السنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع وضبط البغوى الغنى والمتوسط بالعادة ويختلف بالحمل والزمن وضبطهما الامام والغزالي ومال اليه الرافعى واستنبطه ابن الرفعة من كلام الاصحاب بالزكاة فن

فيه نظير ما مر آ نفاعن الرشيدى (قول المتن وعكسه الخ) صورته أن يتزوج نصرانية ويهودية أو عكسه ويحصل بينهما اولاد فيختار بعضهم بعد بلوغ اليهودية والاخر النصرانية اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل القياس على الارث (قوله اختص ذلك) اى تحمل الذمى ونحوه سم ومغنى (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد يتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى عما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اختص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب سم على حج اه ع ش (قول المتن وعلى الغنى) اى من العاقلة نهاية معنى (قول المتن نصف دينار) اى على اهل الذهب او قدره دراهم على اهل الفضة وهو ستة منها اه مغنى عبارة ع ش والدينار يساوى بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة او اكثر ومضى زاد سعره ونقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه وان صار يساوى مائتي نصف فاكثر (قوله اى مثقال) الى قوله وضبط البغوى فى النهاية (قوله اى مثقال ذهب خالص) تفسير للدينار (قوله لانه) الى قوله وضبط البغوى فى المغنى (قوله لانه الخ) اى نصف الدينار (قوله اقل ما يجب فى الزكاة) اى اول درجة المواساة فى زكاة النقد والزيادة عليه لا ضابط لها اه مغنى (قول المتن والمتوسط) اى من العاقلة (قوله ربيع) اى او ثلاثة دراهم اه مغنى (قوله منه) اى من الدينار (قوله نصف) اى من دينار (قوله تفرط) اى تساهل وقوله اول فراط اى تجاوز عن الحد اه ع ش (قوله ومن ثم) اى لكونه تافها (قوله به) اى بالناقص عن الربع (قوله ان وجدت الخ) فان فقدت ثم وجدت قبل الاداء لمال تعينت وان لم توجد قبل الاداء ولا عنده فالمعتبر قيمتها بنقد البلد وان وجدت بعده لم يؤثر اهروض مع شرحه (قوله بالنسبة) متعلق بوجوب وكان الاولى حذفه كما فى النهاية وهو حينئذ كما قال الرشيدى متعلق بالاداء عبارة الكردى قوله بالنسبة لو اوجب كل نجم الباء صلة وجدت ونسبة كل نجم الى نجم الدية بالثلث فان وجد من الابل قدر ثلث الدية عند كل نجم فيجب ان يشترى ذلك بما اخذ من العاقلة وان لم توجد الابل عند الاداء فالمعتبر قيمتها بنقد البلد فان بلغ نجم بالنسبة الى قيمة الابل مائة لا يعتبر النجم الاخر الا بالنسبة الى قيمة الابل فى وقت ادائه اه وقوله لواجب الخ متعلق بالنسبة (قوله ولا يعتبر بعض النجوم الخ) عبارة الاسنى فان حل نجم والابل بالبلد قومت يؤمئذوا خذ قيمتها ولا يعتبر الخ (قوله وما يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ بعد تمام الحول من نصف او ربع يصرف اليها وللمستحق ان لا ياخذ غير هالمامر والدعوى بالدية الماخوذة من العاقلة لا توجه عليهم بل على الجاني نفسه ثم هم يدفعونها بعد ثبوتها اه (قوله اليها) اى الابل (قوله على قدر الخ) متعلق بزيادة اه ع ش (قوله ويختلف) اى كل من الغنى والمتوسط ويحتمل ان الضمير للعادة (قوله وضبطهما الامام الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله بالزكاة) اى بما فيها والجار متعلق بضبطهما (قوله فن ملك قدر عشرين الخ) فالتشبيه بالزكاة لانها وفى مطلق الفضل ولا فالزكاة لا يعتبر فى غنيا افضل عشرين دينارا والمراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل عليه التشبيه ونه عليه سم فى حواشى شرح المنهج رشيدى وع ش (قوله عن كل ما لا يكلف فى الكفارة) عبارة النهاية عن حاجته اه (قوله لثلاثا يصير فقيرا الخ) فان قيل ينبغى ان يقاس به الغنى لثلاث بق متوسطا اجيب بان المتوسط من اهل التحمل بخلاف الفقير اه مغنى (قوله لحد ههنا) كان المراد حدا مستقلا

الاصل زيادة مدة العهد على الاجل فخرج به ما اذا انقضت عنه وهو ظاهر وما اذا ساوته تقدما للبايع على المقتضى اه (قوله ومن ثم اختص ذلك) اى تحمل الذمى ونحوه (قوله) ومن ثم اختص ذلك بما اذا كانوا بدارنا الخ) يوقف على ما فيه فى الفرائض (قوله باختلاف الدار) كانه لان الفرض ان الذمى فى دار نادون الحربى لاذ لو كان الذمى فى دار الحرب ايضا لم يعقل احدهما عن الاخر (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد تتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى مما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اختص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله فلا يحتاج لحد ههنا) كان المراد حده مستقلا لا مفصلا ولا فقوله ومن عداهما فقير حده لاذ لحد عند



موثماً إلا ان يريد من لا يملك ما يفضل عن كفاية كل يوم بحيث لا يصل لحد المتوسط (كل سنة من الثلاث) لأنها مواساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرره ولم تتجاوز الثلاث للنص كما مر فجميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على (٣٣) المتوسط نصف وربع (وقيل هو) أى

النصف والربع (واجب الثلاث) فيؤدى الغنى آخر كل سنة سدساً والمتوسط نصف سدس (ويعتبر ان) أى الغنى والمتوسط (آخر الحول) كالزكاة فالمعسر آخره لا شيء عليه وان كان اوله او بعده غنيا وعكسه عليه واجبه وقضية كلامه ان غيرهما من الشروط لا يعتبر باخروه وهو كذلك

فالكافر والقن والصبي والمجنون أول الاجل لا شيء عليهم مطلقاً وان كلوا قبل آخر السنة الاولى وفارقوا المعسر بانهم ليسوا اهلاً للنصرة ابتداء فلا يكفونها في الاثناء بخلافه (ومن أعسر فيه) أى في آخر الحول (سقط) عنه واجب ذلك الحول وان أيسر بعده ولو طرأ جنون اثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرق بان حارب الذمي ثم استرق (فصل) في جناية الرقيق (مال جناية العبد) أى الرقيق الخطأ وشبه العمد والعمد اذا عفى عنه على مال وان فدى من جنایات سابقة (يتعلق برقبته) اجماعاً ولانه العدل اذا السيد لم يحسن والتأخير الى عتقه فيه تفويت على

مفصلاً ولا فوله ومن عداها فقير حدله إذا الحد عند الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقاً وهذا كذلك اه سم (قوله موهم) ان كان وجه الالهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور في احوال الالدية فقط او في بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله لا الخ كذلك اه سم (قوله لأنها مواساة) الى قوله ولو طرأ جنون في المغنى وإلى الفصل في النهاية (قوله كما مر) أى في شرح ثلاث سنين في كل سنة ثلث (قوله أى النصف الخ) عبارة المغنى أى ما ذكر من نصف او ربع اه (قوله وعكسه الى الخ) فلو أيسر آخره ولم يؤد ثم اعسر ثبت نصف دينار في ذمته اه مغنى (قوله ان غيرهما) أى غير الغنى والمتوسط (قوله مطلقاً) أى لا في ذلك الحول ولا فيما بعده اه مغنى (قوله وإن كلوا الخ) أى كما علم بما مر اه رشیدی أى في شرح وصبي ومجنون (قوله للنصرة) أى بالبدن اه مغنى (قوله فلا يكفونها في الاثناء) عبارة المغنى فلا يكفون النصره بالمال في الاثناء اه (قوله بخلافه) أى المعسر فانه كامل اهل للنصرة وإنما يعتبر المال ليتمكن من الاداء فيعتبر وقته اه مغنى (قوله فقط) أى دون ما قبله اه ع ش أى إذا طرأ في اثناء الحول الاخير واما إذا طرأ ثم زال في اثناء الحول الاول فدون ما بعده اه فى اثناء الحول المتوسط فدونهما معا

(فصل في جناية الرقيق) (قوله في جناية الرقيق) الى قوله ومغنى يتعلق في النهاية لا فوله أو عاقلته وإلى قوله وهو مشكل في المغنى لا فوله وإن فدى إلى المثلن وقوله أو عاقلته وقوله واستشكل إلى بخلاف امر السيد (قوله في جناية الرقيق) أى غير المكاتب اما جنایته فستاقى في باب الكتابة اه سم (قوله الخطأ الخ) صفة الجنایة (قوله والعمد) الواو بمعنى او كما عبر بها النهاية والمغنى قال ع ش قوله أو عمداً وعفى على مال أى أو عمداً الا فصاص فيه أو لا فالا فال مال غير سيده اه (قوله وان فدى الخ) هذه الغاية تعلم من قول المصنف ولو فدها ثم جنى الخ اه ع ش (قوله فدى) ببناء المفعول (قول المثلن يتعلق برقبته) ولا يجب على عاقلة سيده لانها وردت في الحر على خلاف الاصل (فرع) حمل الجنایة غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء كان موجوداً يوم الجنایة ام حدث بعدها فلا تباع حتى تضع اذا لا يمكن اجبار السيد على بيع الحمل ولا يمكن استثنائه فان لم يفدها بعد وضعها ببيعها و اخذ السيد ثمن الولد أى حصته واخذ المجنى عليه حصته اه مغنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه وكان وجه اطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد اذا لا يمكن تقويمه قبل الوضع ليوزع الثمن (قوله اذا السيد الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج اذا لا يمكن الزامه لسيد له لانه اضار به مع براءته ولا ان يقال ببقائه في ذمته الى عتقه لانه تفويت للضمان او تأخير الى مجهول وفيه ضرر ظاهر اه قال الحلبي قوله لانه تفويت الخ أى فيما اذا مات ولم يعقب وقوله أو تأخير الخ أى ان أعتق اه (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل يتعلق (قوله له) أى للرقيق وقوله لرضاه أى الغير (قوله وانما ضمن مالك البهيمه) أى اذا قصر اه مغنى وكالمالك كل من كانت في يده اه ع ش (قوله جنایتها) أى على ادمى كما هو ظاهر لان جنایتها على المال لا تلزم العاقلة سم وسultan (قوله لانه لا اختيار لها الخ) أى وجنایة العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن ثم) أى ومن اجل

الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقاً وهو كذلك (قوله موهم) ان كان وجه الالهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور في احوال الالدية فقط او في بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله لا الخ كذلك (فصل في جناية الرقيق) (قول المثلن يتعلق برقبته) سياقى في باب الكتابة قول المصنف ولو قتل أى المكاتب سيده فلو ارثه فصاص فان عفى على دية أو قتل خطأ اخذها مما معه فان لم يكن فله تعجيزه في الاصح أو قطع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل أجنبياً أو قطعته فعفى على مال أو كان خطأ أخذ مما معه أو بما سيكسبه الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه شيء وسال المستحق تعجيزه عجزه القاضي وبيع بقدر الارش فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابة الخ اه فلم ان المكاتب ليس كغيره فليتامل (قوله جنایتها) على ادمى كما

بالجناية لزمه او عاقلته  
ارشها بالغاما بلع ولم تتعلق  
بالرقبة وكذا لو امره  
اجنبى يلزم الاجنبى ايضا  
واستشكل بان امره بالسرقة  
لا يقطع ورد بان الاكثرين  
على قطعه لانه آله بخلاف  
امر السيد او غيره للمميز  
فانه لا يمنع التعلق برقبته  
لانه المباشر ومن ثم لم تتعلق  
الجناية بغير الرقبة من مال  
الامر ولو لم يامر غير المميز  
احد تعلقت برقبته فقط  
لانه من جنس ذوى الاختيار  
بخلاف البيمة ومعنى  
التعلق بها انه يباع ويصرف  
ثمنه للجنى عليه الا يملكه  
هو ولا وارثه لئلا يبطل  
حق السيد من الفداء  
ويتعلق بجميعها وان كان  
الواجب حبة وقيمتها ألفا  
ولو ابر المستحق من بعضها  
أى الثمن انفق منه بقسطها  
كذا صححناه فى الوصايا  
وهو مشكل فان تعلق  
الرهن دونها لتقدمها عليه  
ولو ابر المثلثين من البعض  
لم ينفك منه شئ فقياسه انه  
لا ينفك منه شئ وهذا قد  
يفرق بان التعلق ثم انما  
هو بالذمة اصالة واما  
بالرهن فهو لكونه كالتائب  
عنها اعطى حكمها من  
شغله كله مادامت مشغولة  
كلها اذ لا يتصور فيها  
التجزى واما التعلق هنا فهو  
بالرقبة وهو موجود  
محسوس يمكن تجزئته فعملوا  
بقضية كل فى بابه (وليسده)

الفرق بين العبد وفى البيمة بالاختيار وعدمه (قوله وجوب الطاعة) أى طاعة امره (قوله فامر الخ) أى  
غير المميز أو الاعجمى وكذا ضمير لو أمره (قوله يلزم الاجنبى) أى او عاقلته (قوله واستشكل) أى لزوم  
أرش جناية القن الغير المميز أو الاعجمى على أمره بها (قوله بان امره) أى القن الغير المميز أو الاعجمى  
(قوله بان الاكثرين الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله لانه) أى القن المذكور آله أى الامر (قوله  
بخلاف امر السيد الخ) راجع لما قبل وكذا الخ وما بعده (قوله بخلاف امر السيد) او غيره للمميز ثم قوله  
قريباً وان اذن له فى الجناية حاصله أنه لا اثر لامر به بالجناية ولا لاذنه فيها وسيأتى قريباً انه لو لم ينزع لقطة  
عليها بيده فتلقت ولو بغير فعله ضمنها فى سائر أمواله أيضاً فاقترع مجرد عدم النزع فقد يستشكل ذلك بان كلا  
من الامر بالجناية والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك اه  
سم اقول وقد يمنع بان كلاهما لا يؤدي الى الاتلاف اذ الفرض انه يميز يختار وان عدم النزع يؤدي الى  
التلف بيده كما هو ظاهر ثم رأيت أن الشارح ذكر ما يقرب منه ثم رأيت قال السيد عمر البصرى بعد ذكر  
كلام سم مانصه اقول كان رقم الفاضل المحشى لهذه القولة قبل الاطلاع على التنبيه الآتى أو لعل التنبيه  
ساقط من نسخته فانه من الملحقات باصل الشارح رحمه الله تعالى اه (قوله لانه المباشر) أى وله اختيار  
اه ع ش (قوله فلا يملكه) أى القن الجانى (قوله هو الخ) أى المجنى عليه (قوله ويتعلق) أى مال  
الجناية (قوله وان كان الواجب حبة) من قبيل المبالغة والا فالحبة ليست بمتمول (قوله من بعضها)  
أى مال الجناية والتائيت باعتبار المضاف اليه ويحتمل ابقاؤه على ظاهره بلا تأويل لكن يؤيد الاول  
قول المغنى والاسنى من بعض الواجب اه (قوله منه) أى العبد اه معنى (قوله بقسطها) عبارة المغنى  
بقسطه اه أى البعض (قوله وهو) أى الاتفكك هنا أو تصحيحه (قوله دونها) أى دون الجناية اه  
سم عبارة المغنى دون تعلق المجنى عليه برقبة العبد اه (قوله ولو ابراً المرتن الخ) جملة حاله (قوله من  
البعض) أى بعض الرهن (قوله لم ينفك منه) أى من الرهن (قوله لا ينفك منه) أى من العبد (قوله بان  
التعلق الخ) عبارة المغنى بان التعلق يجعل اقوى من الشرعى وعبارة سم ويفارق المرهون بان الراهن  
حجر على نفسه فيه مر ع ش اه (قوله واما بالرهن) أى التعلق بالرهن وكان الاولى حذف الباء أو زيادة  
الفاء فى قوله الآتى اعطى الخ فهو لكونه ناهى بالرهن كالتائب عنها أى الذمة اعطى ان الرهن حكمها أى الذمة  
(قوله من شغله) بيان للحكم والضمير للرهن (قوله مادامت الخ) أى الذمة (قوله وهى) أى الرقبة (قوله  
موجود الخ) وكان الظاهر المناسب التائيت ولعل التذكير نظر الكون اثناء بمنزلة حرف البناء كالمعرفة  
والنسكرة (قوله بقضية كل) أى من الرهن والجناية (قوله بنفسه) أى قول المتن بالاقل فى النهاية وإلى قوله  
وهذه ان كان فى المغنى الا قوله ولا مانع وقولة السيد وسم مانع الى العبد (قول المتن وليسده يبعه) ظاهر  
اطلاقه أنه يباع ويصرف ثمنه للمستحق حالاً بلا تاجيل فى ثلاث سنين ويؤيده انهم لم يفرقوا هنا بين العمد وغيره  
ع ش (قوله بنسبة حريته) يتامل سم لم يظهر وجهه فليتامل سيد عمر اقول لعل وجه التامل الاحتياج الى التأويل  
بان المراد مقدار نسبته الى مجموع القيمة على فرض رقبة الكل كنسبة حرية المبعوض الى مجموعه (قوله  
هو ظاهر لان جانيها على المال لا تلزم العاقلة (قوله فامر سیده الخ) بقى ما لوجنى بلا امر وهو الذى هو  
نظير جناية البيمة ثم رأيت ذكره (قوله بخلاف امر السيد او غيره للمميز) ثم قوله قريباً وان اذن له فى  
الجناية حاصله انه لا اثر لامر به بالجناية ولا لاذنه فيها وسيأتى قريباً انه لو لم ينزع لقطة عليها بيده فتلقت ولو  
بغير فعله ضمنها فى سائر أمواله أيضاً فانه مجرد عدم النزع فقد يستشكل ذلك بان كلام من الامر بالجناية  
والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك (قوله  
ولو ابراً المستحق من بعضها الخ) عبارة شرح الروض فان حصلت البراءة من بعض الواجب  
انفك عنه بقسطه الخ (قوله وهو مشكل فان تعلق الرهن الخ) ويفارقه المرهون بان الراهن  
حجر على نفسه فيه مر ع ش (قوله دونها) أى دون الجناية (قوله بنسبة حريته) يتامل

بنفسه او نائبه (يبعه) او بيع ما يملكه منه اذا كان مبعوضاً اذ الواجب عليه من واجب جنايته بنسبة حريته وما فيه من الرقبة يتعلق

يتعلق به باقى واجب الجناية (ها) اى لاجلها باذن المستحق وتسليمه لبياع فيها (٣٥) (وفداؤه) كالمزهر ون يقتصر فى البيع على

قدر الحاجة ما لم يختر السيد  
بيع الجميع أو يتعذر وجود  
راغب فى البعض وإذا  
اختار فداءه لم يلزمه إلا  
(بالأقل من قيمته) يوم  
الفداء لأن الموت قبل  
اختياره لا يلزم السيد به شيء  
فالو نقص نعم أن منع  
من بيعه ثم نقصت قيمته عن  
وقت الجناية اعتبرت قيمته  
وقتها (وارشها) لأن  
الارش إن كان أقل فلا  
واجب غيره وإلا لم يلزم  
السيد غير الرقبة فقبل منه  
قيمتها (وفى القديم بارشها)  
بالغا ما بلغ (ولا يتعلق)  
مال الجناية الثابتة بالينة  
أو اقرار السيد ولا مانع  
(بذمة) ولا بكسبه وحدهما  
ولا (مع رقبته فى الاظهر)  
وان أذن له سيده فى الجناية  
فباقى عن الرقبة يضيع على  
الجنى عليه لأنه لو تعلق بالذمة  
لما تعلق بالرقبة كدبون  
المعاملات أما لو أقر بها  
السيد وشم مانع كرهن  
فانكر المهرن وحلف فانه  
يباع فى الدين ولا شيء على  
السيد أو العبد وكذب السيد  
ولا يثبت فتنعلق بذمة فقط  
كما مر فى الاقرار ولا يزد  
على المتن ما لو أقر السيد بان  
الذى جنى عليه فنه قيمته الف  
وقال القن بل الفان فانه  
وان تعلق الف بالرقبة

يتعلق به باقى واجب الجناية) فيفديه السيد باقل الأمرين من حصتي واجبها والقيمة نهاية ومعنى وأسنى  
قال سم وفى العباب فى بحث العاقلة فان تبعض فقسط حريته على عاقلة اه (قوله اى لاجلها) اى الجناية  
(قوله باذن المستحق) عبارة الزركشى وإلا فاذا الجنى عليه شرط اه سم (قوله وتسليمه) مرفوع  
عطف على بيعه فى المتن وقد يغنى عنه قوله المار أو بنائه ثم رايت أن المحلى اقتصر على ما هنا وشرح المنهج  
على ما مر (قول المتن وفداؤه) قال فى الروضة لو لم يفسد السيد الجانى ولا سلمه باعه القاضى وصرف الثمن  
للمجنى عليه ولو باعه بالارش جاز إن كان نقدا وكذا ابلا وقلنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض  
وإنما يبيع الجانى بالارش النقدا لا بال ولو من الجنى عليه اه سم (قوله ويقتصر) اى البائع اه ع ش  
(قوله على قدر الحاجة) اى قدر ارش الجناية اه معنى (قوله إلا بالأقل الخ) استثناء من الضمير المستتر  
فى لم يلزمه الرجوع لفداء بشيء (قوله يوم الفداء) وفاقا للأسنى والمعنى ورجح النهاية اعتبار وقت الجناية  
مطلقا وقال ع ش هو المعتمد (قوله نعم أن منع من بيعه الخ) ينبغى أن يزداد وقت الجناية حتى يتجه اعتبار  
قيمة وقتها وإلا فالمتجه اعتبار قيمة وقت المنع والله اعلم ثم رأيت الفاضل المحشى نبه على ذلك فقال قوله عن  
وقت الجناية هلا اعتبر وقت المنع اه وهل لو مات بعد المنع يلزمه قيمته ويكون منعه اختيارا أولا محل  
تأمل والظاهر الأول إذ لا يظهر فرق بين نقص القيمة وسقوطها اه سيد عمر اقول وقول المصنف الا ترى  
إلا إذا طلب فتمنع صريح فيما استظهره (قوله وإلا) اى بان كانت القيمة أقل (قوله منها) اى بدل الرقبة  
(قوله بالغاما بلغ) اى لأنه لو سلمه ربما يبيع بأكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قول  
المتن ولا يتعلق الخ) مستأنف اه ع ش (قوله مال الجناية) اى إلى قوله وهذه إن كان فى النهاية (قوله ولا  
مانع) سيد كرهه (قوله وان أذن له الخ) غاية فى نفي التعلق بكسبه اه رشيدى (قوله عن الرقبة) لعل  
صوابه عن الارش (قوله يضيع على الجنى عليه) اى ولا يتبع العبد به بعد عتقه اه معنى (قوله لأنه  
الخ) تعليل للتمن (قوله املوا أقر بها الخ) اى الجناية محترز قوله ولا مانع اه ع ش (قوله فانكر  
المهرن) اى الجناية وحلف يظهر على نفي العلم (قوله فانه يبيع الخ) اى ويتعلق مال الجناية بذمة قطعاً  
اه معنى (قوله أو العبد) اى أو أقر بها العبد (قوله فانه الخ) الفاء بمعنى اللام اه ع ش (قوله والف  
بالذمة) معتمداه ع ش (قوله جهة التعلق) اى فالف السيد لتصديقه على تعلقها بالرقبة والف العبد  
لانكار السيد لها واعتراف القن بها اه ع ش (قوله ولو لم ينزع الخ) مثل ذلك فى شرح المنهج هنا وقال

(قوله يتعلق به باقى واجب الجناية) قال فى شرح الروض فيفديه السيد باقل الأمرين من حصتي واجبها  
والقيمة اه وفى العباب فى بحث العاقلة فان تبعض فقسط حريته على عاقلة اه (قوله اى لاجلها  
باذن المستحق الخ) قال فى الروض وشرحه وحمل الجناية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء  
كان موجوداً يوم الجناية أم حدث بعدها فلا تباع حتى تضع إذ لا يمكنه اجبار السيد على بيع الحمل ولا  
يمكن استثنائه فان لم يفدها بعد وضعها يبيعها معاً واخذ السيد ثمن الولد اى حصته واخذ الجنى عليه حصته  
اه وكان وجه اطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد إذ لا يمكن تقديمه قبل الوضع ليوزع  
القن (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشى وإلا فاذا الجنى عليه شرط اه (قول المتن وفداؤه الخ)  
قال فى الروضة لو لم يفد السيد الجانى ولا سلمه للبيع باعه القاضى وصرف الثمن للجنى عليه ولو باعه بالارش  
جاز إن كان نقداً وكذا ابلا وقلنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض وإنما يبيع الجانى بالارش النقداً  
لا الا بل ولو من الجنى عليه اه (قوله يوم الفداء) كذا اعتبره القفال وحمل النص على اعتبار يوم الجناية  
على ما إذا منع من بيعه يوم الجناية ثم نقصت القيمة (قوله عن وقت الجناية) هلا اعتبر وقت المنع (قوله ولو  
لم ينزع لفظة عليها بيده الخ) ذكر مثل ذلك فى شرح المنهج هنا وقال فى باب اللقطة ولو أقرها فى يده سيده  
واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن أميناً فهو متعبد بالاقرار فكانه اخذها منه ثم ردها اليه  
اه فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الأمين الذى استحفظه عليها ليعرفها (قوله ولو لم ينزع لفظة عليها الخ)

والف بالذمة كما فى الام لكن اختلفت جهة التعلق ولو لم ينزع لفظة عليها بيده فتلقت ولو بغير فعله تطلعت وسائر اموال السيد

وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه (تنبيه) من المشكل جدا على ما هنا ان واجب جنابة القن المميز لا يتعلق بمال السيد وان امره بها هذه المسئلة وقولهم لو رأى عبده يتلف مالا لغيره ولم يمنعه ضمن مع العبد لتعديهما فضمنوا السيد فيهما بمجرد السكوت ولم يضمنوه هنا بالامر وقد يتمحل للفرق بأن الامر بالجنابة لا يستلزم (٣٦) الوقوع فلم تتحقق حقيقة التعدي فيه بخلاف ترك لقطة يده وعدم دفعه عن مال الغير فانه

لكونه أكل من القن إنما تنسب حقيقة التعدي اليه فساوت بقية أمواله رقبة العبد في التعلق بها فان قلت يلزم على ذلك انه لو رآه هنا يجنى فسكت ضمن ومثم لو أمره فالتلف في غيبته لا يضمن قلت ظاهر كلامهم في الباين ذلك وله وجه علم بما قرره حاصله ان مجرد الامر دون مشاهدة التلف واقرار اللقطة يده فجاز ان يؤثر هذان مالا يؤثر الاول فتأمله (ولو فدهاه ثم جنى سلبه للبيع) اى لبيع أو باعه كما مر (أو فدهاه) مرة أخرى وان تكرر ذلك مرارا لانه الآن لم يتعلق به غير هذه الجنابة (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلبه لبيع (فيهما) ووزع الثمن على أرش الجنائيتين وإنما يتجه ذلك حيث لم تكن إحدى الجنائيتين موجبة للقود أو عفا مستحقة على مال وإلا فهو محل نظر لانه لا يمكن الاشتراك حينئذ وتقديم البيع لذى المال يفوت القود والقود يفوت البيع ولو قيل حينئذ بتقديم ذى المال

في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها ليعرفها وهو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكانه اخذها منه ثم ردّها اليه اه فيمكن حمل ما ذكره هنا على غير الامين الذى استحفظه عليها ليعرفها اه سم (قوله وهذه) اى مسئلة اللقطة (قوله ان كان التلف فيها بفعله ترد الخ) قديقال كلامه في الجنابة على الادى بقرينة السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله بفعله) اى العبد (قوله عليه) اى المتن (قوله من المشكل) خبر مقدم لقوله هذه المسئلة اه كردى (قوله ان واجب جنابة القن الخ) بيان لما هنا (قوله بمال السيد) اى غير الرقبة (قوله هذه المسئلة) اى مسئلة ترك اللقطة بيد القن (قوله وقولهم الخ) عطف على هذه المسئلة اه كردى (قوله ضمن) اى السيد فيتعلق برقبة العبد وبقية أمواله وقوله مع العبد اى فيتبع به بعد العتق ان لم يف بذلك مال السيد وامتنع من ادائه هذا ما يظهر لى والله اعلم (قوله فضمنوا) اى اصحابنا (قوله بان الامر الخ) متعلق يتحمل (قوله الوقوع) اى وقوع الجنابة (قوله فيه) اى الامر (قوله تركه) اى السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله يده) اى القن وكذا ضمير دفعه (قوله على ذلك) اى الفرق المذكور (قوله انه) اى السيد (قوله هنا) اى في مسئلة الجنابة (قوله ضمن) اى بماله مطلقا (قوله ومثم) اى في مسئلة الاتلاف ذلك اى الضمان فى الاولى وعدمه فى الثانية (قوله لا يضمن) اى بغير الرقبة (قوله فى الباين) اى فى باب الجنابة وباب الاتلاف (قوله حاصله) اى الوجه (قوله دون مشاهدة الخ) خبر ان (قوله واقرار اللقطة) عطف على مشاهدة الخ (قوله هذان) اى المشاهدة والاقرار وقوله الاول اى مجرد الامر (قوله اى لبيع) الى قوله وإنما يتجه فى النهاية والمغنى (قوله أو باعه) عطف على سلبه (قوله كما مر) اى فى شرح ولسيده (قوله الان) اى حين جنابته بعد الفداء (قول المتن فيهما) اى الجنائيتين اه مغنى (قوله ذلك) اى البيع فى الجنائيتين (قوله على مال) الاولى إسقاطه كفى المغنى (قوله وإلا) اى بان كانت إحدى الجنائيتين موجبة للقود ولم يعف مستحقة (قوله الاشتراك) اى اشتراك المستحقين (قوله والقود) اى وتقدمه (قوله حينئذ) اى حين إذ كانت إحدى الجنائيتين موجبة للقود ولم يعف مستحقة (قوله ولم يوجد الخ) عطف على استمر الخ (قوله مع تعلق القود به) اى فيستوفيه ذو القود متى شاء ولو قبل عتقه بدون رضا المشتري (قوله وحينئذ) اى حين التعميم المذكور وقوله لا ينافيه اى تقديم ذى المال اه كردى (قوله إنما شرطناه) اى عدم وجود من يشترى الخ (قوله ليقدم) ببناء المفعول من الاقدام (قوله ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله قديخالف ذلك) عبارة المغنى وما جزم به المصنف من البيع فى الجنائيتين محله ان تحدا فلو جنى خطا ثم قتل عمدا ولم يفده السيد ولا عفا صاحب العمد ففي فروع ابن القطان انه يباع فى الخطا وحده ولصاحب العمد القود كمن جنى خطا ثم ارتد فاننا نبيعه ثم نقتله بالردة ان لم يتب قال المعلق عنه فلو لم نجد من يشترى به لتعلق القود به فعبدى ان القود يسيقط لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطا قد سبقك فلو قدمناك لا بطننا حقه فاعدل الامور ان يشترى كافي ولا سبيل اليه إلا بترك القود كذا نقله الزركشى وأقره وفيه كما قاله ابن شبة نظرا اه اقول وكذا ذكره الزياى وأقره (قوله ما مر)

عبارة شرح المنهج او اطلع سيده على لقطة في يده واقرها عنده أو أهمله وأعرض عنه فألتفها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته وبسائر اموال السيد كانه عليه البلقينى انتهى (قوله وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه) قديقال كلامه فى الجنابة على الادى بقرينة السياق فلا قود عليه (قوله ليقدم على شرائه) يتأمل فلا يخفى ما فيه (قوله لكنه لا يستوفيه إلا برضا المشتري) قياس ما تقدم فى شرح قوله فى البيع ولو قتله بردة سابقة اى او قتل سابق كما قاله هناك ان له القود بغير رضا المشتري ثم ان جهله رجع بالثمن وإلا فلا

أى حيث استمر ذلك القود على طلبه ولم يوجد من يشترى به مع تعلق القود به لم يبعد لان القود يتدارك ولو بعده حقه وحينئذ لا ينافيه قولنا ولم يوجد الخ لانا إنما شرطناه ليقدم على شرائه فيستمر ذو القود على حقه لكنه لا يستوفيه إلا برضا المشتري أو بعده عتقه ثم رأيت عن ابن القطان والمعلق عنه ما قديخالف ذلك والوجه ما ذكرته فتأمله فان قلت قياس ما مر

ان ذا القود اذا تقدمت الجناية عليه قتلها وان فات حق من بعده كمن قتل جمعاً من تبا يقتل باولهم قلت يفرق بان قتلهم لا يفوت حق من بعده لبقاء المال متعلقاً بتركته وذمته بخلافه هنا لا يتعلق إلا بالرقبة فيفوت حق الثاني بالسكية (٣٧) فكان الاعدل عفو ذى القود ليشتركا

والا قدم حق غيره لتقصيره

(أو فداءه بالاقل من قيمته

والارشين) على الجديد

(وفي القديم) يفديه

(بالارشين) ومحل الخلاف

ان لم يمنع من بيعه مختاراً

للفداء والا لزمه فداء كل

منهما بالاقل من أرشها

وقيمته (ولو أعتقه أو باعه

وصحناها) بان أعتقه

موسراً أو باعه بعد اختيار

الفداء (أو قتله فداء)

وجوباً لانه فوت محل

التعلق فان تعذر الفداء

لنحو افلاسه أو غيبته أو

صبره على الحبس فسخ

البيع وبيع في الجناية وفداؤه

هنا (بالاقل) من قيمته

والارش جزماً لتعذر

البيع (وقيل) يجرى هنا ايضاً

(القولان) السابقان (ولو

هرب) العبد الجاني (أو

مات) قبل اختيار سيده

الفداء (بريء سيده) من

علقته لفوات الرقبة (الا

اذا طلب) منه لبيع (ففعه)

لتعديه بالمنع ويصير بذلك

مختاراً للفداء بخلاف ماله

لم يطلب منه أو طلب فلم يمنعه

فانه لا يلزم به وان علم محله

وقدر عليه فيما يظهر خلافاً

للزركشى وقوله لا يلزمه

أى فى أوائل باب الجراح (قوله ان ذا القود) أى مستحقه بيان لما مرو وقوله اذا تقدمت الجناية عليه أى على مورثه على الجناية على غيره (قوله له) أى لذى القود قتله أى الجاني (قوله كمن قتل جمعاً الخ) فيه ان هذا داخل فيما مر فامعنى التشبيه (قوله لبقاء المال) أى الواجب بالجناية (قوله بتركته) أى الجاني المقتول وقوله وذمته المناسب حذفه أو قلب العطف (قوله على الجديد) إلى قوله وإن علم محله فى المغنى وإلى قول المتن ويفدى أم ولده فى النهاية (قول المتن وفى القديم بالارشين) لما مر من انه لو سلبه ربما بيع باكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قوله ان لم يمنع من بيعه) أى للجناية الاولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله منهما) أى الجنيتين (قوله من ارشها) أى كل من الجنيتين فكان الاولى التذكير (قول المتن ولو أعتقه) أى العبد الجاني اه معنى (قوله بان أعتقه موسراً) أى على الراجح اه معنى (قوله أو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المرجوح معنى وعش (قوله لنحو افلاسه) أى السيد اه عش (قوله فسخ البيع) أى بخلاف الاعناق رشيدى وسم وعش (قوله السابقان) أى الجديد والقديم (قوله ويصير الخ) فلو ادعى المستحق منعه وانكر السيد صدق يمينه لان الاصل عدم المنع وعدم طلب المستحق البيع اه عش (قوله بذلك) أى بالمنع (قوله لا يلزم) ببناء المفعول من الالتزام (قوله محله) أى العبد الهارب وقوله عليه أى رده وتسليمه (قوله خلافاً للزركشى) كذا فى النهاية كما مر ولكن اقر المغنى قول الزركشى (قوله وقوله) أى الزركشى (قوله يلزمه) أى السيد (قوله بالقول) إلى الفصل فى المغنى إلى قوله ويفرق إلى ومن الارش (قوله بالقول الخ) أى لا بالفعل إذ الخ اه معنى (قول المتن وتسليمه) منصوب عطفاً على اسم ان والمغنى وان عليه تسليمه ولا يصح رفعه عطفاً على ضمير خبر ان لان التسليم عليه لاله اه معنى ولك ان تمنعه بان الهية نظر المجموع الامر من لالكل منهما (قوله لا يلزم) أى الوفاء به (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم حصول الياس من بيعه اه معنى (قوله لومات) أى الرقيق الجاني وقوله أو قتل ببناء المفعول (قوله لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء اه عش (قوله وكذا الخ) أى لا يرجع جزماً انتهى معنى (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لزمه أى الفداء وقوله وامتنع رجوعه أى بان

(قوله والا لزمه فداء كل منهما بالاقل من ارشها وقيمته) عبارة شرح البهجة وإن منع بيعه واختار الفداء لجنى ثانياً ففعل به مثل ذلك لزمه فداء كل جنانية بالاقل من ارشها وقيمته ذكره فى الروضة واصلها وقضيته انه لو تكرر منع البيع مع الجنانية ولم يختار الفداء لم يلزمه فداء كل جنانية الخ لعل محله مادام مصر على اختيار الفداء فيما إذا كان اختيار الفداء وعلى منع البيع فيما إذا لم يكن اختياره بناء على الظاهر المذكور فان رجوع عن ذلك وسلبه للبيع مع غرم نقص القيمة إن نقصت كان كذلك اخذاً بما ساقى فى قوله فالاصح ان له الرجوع وتسليمه فلو اختار بعد ذلك ايضاً الفداء فهل يلزمه فداء كل جنانية بالاقل من ارشها وقيمته او لا يلزمه إلا الفداء بالاقل من قيمته والارشين لسقوط امر المنع والاختيار الاول بالرجوع عن ذلك فيه نظر فليتأمل فى كل ذلك (قوله أو قتله) قال فى الروض وشرحه وإن قتل الجاني خطأ أو شبه عمد تعلقت جنايته بقيمته لانها بدله فاذا اخذت سلبها السيد او بدلها من سائر امواله او عمد او اقصد السيد وهو حائز له لزمه الفداء للجنى عليه اه وقد يستشكل لزوم الفداء إذا اقتصد السيد لانه لا يمنع له فى قتله والواجب ابتداء انما هو القود فلم يفوت العين ولا قيمتها لعدم وجوبها فلم لزمه الفداء (قوله فسخ البيع) ظاهره ان العتق يستمر (قول المتن والشرح الا اذا طلب منه ففعه ويصير بذلك مختاراً للفداء) عبارة الروض الا ان كان منع منه فهذا اختيار للفداء فيفديه او يحضره لان له الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو صريح فى جواز الرجوع عن اختيار الفداء وان منع من بيعه قبل ذلك والظاهر جريان ذلك وان تكررت الجنانية مع

تسليمه يرد بان لا يلزمه الا ان كانت تحت يده نعم يلزمه الاعلام به لكن هذا لا يختص به بل كل من علم به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول الا يحصل بفعل كوطه الامه (فالاصح ان له الرجوع وتسليمه) لبيع لان اختياره مجرد وعد لا يلزم ولم يحصل الياس من بيعه ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جزماً وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره الا ان غرم ذلك النقص ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء



لزمه وامتنع رجوعه وكذا امتنع لو كان البيع تاخر تاخر ايضاً المجنى عليه وللسيد أموال غيره فيلزم بالفداء حذراً من ضرر المجنى عليه ذكر ذلك  
البلقيني (ويفدى أم ولده) حتماً لمنعه بيعها (٣٨) ومن ثم لم تتعلق الجناية بدمتها خلافاً للزركشي بل بدمته (بالاقل) من قيمتها يوم الجناية

يفسخ العقد ويسلمه لبياع وقوله وكذا امتنع أي الرجوع اه عش (قوله لو كان البيع) أي بعد الرجوع  
(قوله يتاخر الخ) أي لعدم من يرغب في شرائه اه عش (قوله وللسيد الخ) الواو حالية (قوله فيلزم)  
ببناء المفعول من الإلزام (قوله من ضرر المجنى عليه) أي بتأخير البيع (قوله ذكر ذلك البلقيني) عبارة الهابة  
والمغنى كما ذكره البلقيني اه وقضية صنيع الثاني أن المشار إليه بذلك قوله وكذا لو نقصت إلى هنا  
(قول المتن ويفدى) بفتح أوله اه مغنى عبارة عش عن سم على المنهج والبيجيرمي عن الشوبري يقال فداءه  
إذا دفع مالاً واخذ رجلاً وافدى إذا دفع رجلاً واخذ مالاً وفادى إذا دفع رجلاً واخذ رجلاً اه (قوله  
حتماً) أي وإن ماتت عقب الجناية نهاية ومعنى (قوله عنها) أي الجناية (قوله كما اقتضاه إطلاقهم) اعتمده  
النهاية (قوله ومحل) أي اعتبار وقت الجناية عند تأخر الاحبال (قوله فليعتبر الخ) أي وقت الاحبال  
(قوله كما بحث) أي في شرح البهجة مغنى وسم (قوله بينه) أي الاحبال المتأخر (قوله وبين المنع من بيعها)  
أي حيث اعتبر فيه وقت الجناية لا المنع وقوله فيما مر أي في شرح وفادى وبالاقول من قيمته وتقدم  
هناك عن السيد عمر ما يفيد أنه لا فرق بين الاحبال والمنع (قوله فلم يعتبر) أي وقت المنع (قوله ومن  
الارش) عطف على قوله من قيمتها الخ (قوله السابقان) إلى الفصل في النهاية (قوله ومن ثم لو جاز الخ) عبارة  
المغنى وعميرة ومحل وجوب فدائها على السيد إذا امتنع بيعها كما اقتضاه التعليل السابق فلو كانت تباع لكونه  
استولدها الخ (قوله ومثلها الخ) أي أم الولد وكان الانسب تأخير مذكره في شرح وجنبايتها الخ كافي المغنى  
(قوله الموقوف الخ) (فرع) لو مات الواقف وله تركة فقيل يلزم الوارث فداءه وترد فيه صاحب العباب  
اه عش ومرعته أي عش اعتماد الأول وعبارة البيجيرمي فان كان الواقف ميتاً وله تركة ففي الجرجانيات  
أن الفداء على الوارث زيادي فان لم يكن تركة ففي كسبه أو على بيت المال إن لم يكن كسب حرر حلي اه (قوله  
والمندور عتقه) وأما المكتاب فذكر المصنف جنايته في باب الكتابة اه مغنى (قوله أن نحو الإيلاد)  
أي كالواقف أي والنذر اه عش (قوله وهو) أي السيد لو قتل الجاني أي جناية متعددة (قوله فهي  
كذلك) استثنى البلقيني من ذلك أم الولد التي تباع بان استولدها وهي مرهونة وهو معسر إذا جنت جناية  
تتعلق برقبته فان حق المجنى عليه يقدم فلا يكون جناياتها كواحده لأنه يمكن بيعها بل هي كالقن يجنى جناية  
بعد أخرى فيأتي فيها التفصيل المار اه مغنى (قوله استرد الخ) أي المستحق الثاني (قوله وثلاث الخمسة  
الخ) أي ليصير معه ثلثاً الألف ومع الأول ثلثة نهاية ومعنى (قوله الباقية عند السيد) أي بعد أخذ الأول  
ارش جنايته الذي هو خمسة

هـ (فصل) في الغرة (قوله الحر المعصوم) إلى قول المتن وكذا أن ظهر في المغنى لإقوله أو مسلماً وإلى قول  
المتن ولو القت جنينين في النهاية لإقوله أو أخرج راسه إلى المتن (قوله الحر) أما الجنين الرقيق والكافر  
فذكرهما المصنف آخر الفصل اه مغنى (قوله المعصوم) أي المضمون على الجاني فخرج جنين أمته الآتي  
(قوله وإن لم تكن أمه معصومة) كان ارتدت وهي حامل أو وطئ مسلم حربية بشبهة اه عش (قوله

تكرر المنع واختيار الفداء حتى يجوز له الرجوع عنه مع ذلك (قوله لزمه وامتنع رجوعه) ظاهره وإن  
فسخ البيع أو انفسخ ويحتمل جواز الرجوع حينئذ (قوله لو كان البيع يتاخر الخ) أي بان اختار الفداء فعرض  
ما يقتضي تأخر البيع كما ذكره فليس له الرجوع (قوله ويفدى أم ولده) قال في شرح الروض وإن ماتت عقب  
الجناية لمنعه بيعها بالإيلاد كما لو قتلها بخلاف موت العبد لتعلق الارش برقبته فإذا ماتت بلا تقصير فلا ارش  
ولا فداء اه (قوله وإن تأخر الاحبال) كتب مرش (قوله كما بحث) أي في شرح البهجة (قوله بل  
يقدم حق المجنى عليه) كما قاله البلقيني م ر ش هـ (فصل في الجنين غرة الخ)

وإن تأخر الاحبال عنها  
كما اقتضاه إطلاقهم ومحل  
أن منع بيعها يوم الجناية  
والا فالتفويت إنما وقع  
بالاحبال المتأخر فليعتبر  
دون ما قبله كما بحث ويفرق  
بينه وبين المنع من بيعها فيما  
مر بان المنع ليس مفوتاً للبيع  
فلم يعتبر من الارش قطعاً  
لا امتناع بيعها (وقيل) فيها  
(القولان) السابقان في  
القن لجواز بيعها في صور  
ومن ثم لو جاز لكونه  
استولدها مرهونة وهو  
معسر لم يجب فداؤها بل  
يقدم حق المجنى عليه على  
حق المرتين ومثلها فيما  
ذكر الموقوف والمندور  
عتقه ومر أن نحو الإيلاد  
بعد الجناية إنما ينفذ من  
الموسر دون المعسر  
(وجنباياتها كواحده في  
الاطهر) فيلزمه للكل فداء  
واحد لأن الاستيلاد بمنزلة  
الاتلاف وهو لو قتل الجاني  
لم يلزمه الأقيمة واحدة  
يقتسمها جميع المستحقين  
فهو كذلك بالاولى فيشترك  
المستحقون فيها بقدر  
جناياتهم ومن قبض ارشاً  
حوصص فيه كفر ماء المفلس  
إذا اقتسموا ثم ظهر غيرهم  
وكلما تجددت جناية تجدد  
الاسترداد فإذا كانت  
قيمتها ألفاً وارش الجناية

ألف أخذها المستحق فإذا جنت ثانياً والارش ألف استرد خمساً ثم يأخذها المستحق فإذا جنت ثالثاً والارش ألف استرد من كل  
ثلث ما معه وهكذا والارش الجناية الاولى خمساً ثم يأخذها ثم جنت والارش ألف استرد الخمسة الباقية عند السيد وثلاث الخمسة التي  
أخذها الاول هـ (فصل) في الغرة (في الجنين) الحر المعصوم عند الجناية وإن لم تكن أمه معصومة عندها ذكر كان أو نسيباً أو تام الخلقة

أو مسلماً أو ضدك ولكون الحمل مستترا والاجتنان الاستتار ومنه الجن سمي جنينا (غرة) (٣٩) اجماعا وهي الخيار وأصلها يياض في

وجه الفرس وأخذ بعض العلماء منها اشتراط يياض الرقيق الاتي وهو شاذ وإنما يجب (أن انفصل ميتا بجناية) على أمه الحية تؤثر فيه عادة ولو نحو تهديد أو طلب ذى شوكة لها أو لمن عندها كما مر أو تجويع اثر اسقاطا بقول خيرين لا نحو لطمة خفيفة (في حياتها أو) بعد (موتها) متعلق بانفصال لا بجناية إلا على ما قاله جمع من انه لو ضرب ميتة فاجهضت ميتا لزمته غرة لكن قال اخرون لا غرة فيه وادعى الماوردي فيه الاجماع ورجحه البلقيني وغيره لان الاصل عدم الحياة وبفرضا فالظاهر موته بموتها ولا تألم تختلف الغرة بذكوره وانوته لا طلاق خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة ولعدم انضباطه فهو كاللبن في المصراة قدره الشارع بصاع لذلك وخرج بتقييد الجنين بالعصمة ما لو جنى على حرة حامل من حربي أو مرتدة حملت بولد في حال ردها فاسلت ثم اجهضت أو على أمه الحامل من غيره فعتقت ثم اجهضت والحمل ملكة فانه لا شيء فيه لا هداره

أو مسلماً) الأولى حذفه لما مر انفا عن المعنى (قوله أو ضدك) افاد ان في الكافر غرة وهو كذلك غاية ان الغرة في المسلم تساوى نصف عشر الدية وفي الكافر ثلث غرة المسلم كما ياتي اه ع ش (قوله والاجتنان الاستتار ومنه الجن) اعترض بين الجار ومتعلقه (قول المتن غرة) (فرع) من معه طعام ذور رائحة يؤثر الاجهاض إذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمنه بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع مجانا بخلاف ما إذا لم يعلم حال الطعام أو لم يعلم بوجود الحامل أو بتاثرها بتلك الرائحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليها الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكألو اشرفت السفينة على الغرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان اه سم (قوله وهي الخيار) اى في الاصل وقوله وأصلها الخ اى قبل هذا الاصل اه رشدي (قوله يياض الخ) اى فوق الدرهم اه ع ش (قوله واخذ بعض العلماء الخ) هو عمرو بن العلاء وحكاة الفاكاني في شرح الرسالة عن ابن عبد البر يياض اه معنى (قوله فيه) اى الانفصال (قوله ولو نحو تهديد الخ) كان يضربها أو يوجرها أو يهدأها أو غيره فتلقي جنينا اه معنى (قوله كافر) اى في أو اثل باب موجبات الدية (قوله أو تجويع الخ) عبارة المغنى كان يمنعها الطعام أو الشراب حتى سقط الجنين وكانت الاجنة تسقط بذلك اه (قوله اثر اسقاطا الخ) اى ولو بتجويعها نفسها أو كان في صوم واجب وقوله خيرين اى رجلين عدلين فلم يوجد أو وجدوا اختلافا فيبغى عدم الضمان لان الاصل برائة الذمة فلا يكتفى اخبار النساء ولا خبر غير العدل وقوله لا نحو لطمة محترز قوله تؤثر فيه عادة اه ع ش (قوله جمع) عبارة المغنى القاضي ابو الطيب والرويانى اه (قوله لكن قال اخرون الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد ما رجحه البلقيني وغيره وادعى الماوردي الخ وعبارة المغنى وقال البغوى لا شيء عليه وبه قال الماوردي وادعى فيه الاجماع ورجحه البلقيني ولم يرجح الشيخان شيئا اه (قوله وبفرضا) اى حياة الجنين (قوله بموتها) اى بموت أمه قبل ضربها (قوله بذكوره الخ) اى الجنين (قوله انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به نظر لما تقرر في الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار غير الشريك بانه لا عموم له سم على حجج وقديجاب بان الاستدلال هنا ليس بمجرد الحديث بل به مع ما فهمه الصحابة من وروده في جواب سؤال علي وجه يفهم العموم اه ع ش (قوله بصاع) اى من التمر (قوله لذلك) اى لعدم انضباطه (قوله حملت بولد الخ) اى من مرتد أو غيره لكن يزنا ولم يكن في اصوله مسلم من الجانبين في الأولى ومن جانب الام في الثانية اه رشدي (قوله والحمل ملكة) اى السيد الجاني (قوله لا شيء فيه الخ) اى الجنين في كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) اى العصمة وقوله لها اى للام (قوله جنينها الخ) اى الجنين عليها (قوله في الاولين) هما قوله حرية أو مرتدة اه ع ش (قوله او لغيره) عطف على مسلم والضمير للسيد الجاني على ملوكته (قوله في الاخيرة) هي قوله أو ملوكة اه ع ش (قوله لا شيء فيه) اى

(قوله غرة) فرع من معه طعام ذور رائحة يؤثر الاجهاض إذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبته وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمن بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع مجانا بخلاف ما إذا لم يعلم حال الطعام أو لم يعلم بوجود الحامل أو بتاثرها بتلك الرائحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليها الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكألو اشرفت السفينة على الغرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان (قوله لكن قال اخرون لا غرة فيه) كتب عليه مر (قوله لا طلاق خبر الصحيحين) انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ في الاستدلال به نظر لما تقرر في الاصول ان نحو فعل كذا لا عموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار

وجعل غير واحد من الشراح ذلك قيد الها مردودا لياها انه لو جنى على حرة أو مرتدة أو ملوكة جنينها مسلم في الاولين او لغيره في الاخيرة

لا شيء فيه وليس كذلك لعصته فلا نظر لاهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موتها على مامر (بلا انفصال) كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه (ع) فجنى عليها ومات ولم ينفصل (في الاصح) لتحقيق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فحز آخر

رقبه قبل انفصاله قتل به على المعتمد لتيقن استقرار حياته (ولا) ينفصل ولا ظهر بعضه (فلا غرة) وإن زالت حركة البطن وكبرها لعدم تيقن وجوده ولا إيجاب مع الشك (أو) انفصل (حيا) بالجناية على أمه (وبقي زمانا بلا الم ثم مات فلا ضمان) لأن الظاهر موته بسبب آخر (وإن مات حين خرج) أي تم خروجه (أو دام الم) وإن لم يكن به وورم (فمات فدية نفس) فيه إجماعا لتيقن حياته وإن لم يستهل لأن الفرض أنه وجد فيه أماراة الحياة كنفس وامتصاص ثدى وقبض بدو بسطها وحيث لا فرق بين انتهائه لحركة المذبوح حين وعده له لأن حياته لما علمت كان الظاهر موته بالجناية ومن ثم لم يؤثر انفصاله لدون ستة أشهر وإن علم أنه لا يبعش فن قتلته وقد انفصل بلا جناية قتل به كقتل مريض مشرف على الموت فإن انفصل بجناية وحياته مستقرة فكذلك والاعزر الثاني فقط ولا عبرة بمجرد اختلاج ويصدق الجاني يمينه في عدم الحياة لأنه الأصل وعلى المستحق البينة (ولو ألفت) المرأة بالجناية عليها (جنينين) ميتين (ففرتان) أو ثلاثا ثلاث

الجنين جواب لو (قوله لعصته) أي الجنين في كل من الثلاث (قوله لاهدارها) أي الام (قوله على مامر) أي في متعلق الجار (قوله فخرج رأسه) أي ميتااه مغنى (قوله ومات) قال في الروض ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكأن انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء مات الأم أم لا لتحقيق وجوده وذكر الأصل موت الأم تصوير لا تقييد اه سم (قوله لتحقيق وجوده) إلى الفرع في المغنى لإلا قوله وحكي عن النص أنه كعدد الرأس وقوله أي أربع منهن (قوله ولو أخرج رأسه الخ) أي بعد أن ضرب أمه كما يأتي عن العباب وقد يفيد قوله آخر (قوله قتل به) ظاهره ولو كان دون ستة أشهر لكن قد ينافيه قوله لتيقن استقرار حياته وكذا ينافيه قوله الاتي فن قتلته وقد انفصل بلا جناية قتل به الخ فإن مفهومه أن من قتلته وقد انفصل بجناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتام اه ع ش (قول المتن فلا ضمان) أي على الجاني سواء أزال الم الجناية عن أمه قبل القائه أم لا نهاية ومغنى (قوله أي ثم خروجه) أخرج مالومات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه سم على حج ولينظر الفرق بين مالومات قبل تمام خروجه حيث وجبت الغرة وبين مالومات أخرج رأسه ثم صاح فحز آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص مع كون جنايته قبل انفصاله ولعله أن الجناية لما وقعت على ماتتحقق حياته بالصباح نزلت منزلة الجناية على المنفصل تغليظا على الجاني بأقدامه على الجناية على النفس بخلاف هذا فإن الجناية ليست عليه بل على أمه فالجنين ليس مقصودا بها تخفيف امره اه ع ش (قوله وإن لم يستهل لأن) هذا راجع للعطوف عليه فقط كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وحيث) أي حين تيقن حياته (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفرق (قوله لم يؤثر انفصاله الخ) أي وجوب الدية فلم يسقط بذلك ع ش ورشيدى (قوله فن قتلته) أي الجنين المنفصل حيا بدون ستة أشهر (قوله فكذلك) أي قتل به اه ع ش (قوله والا) أي وإن لم يكن حياته مستقرة عبارة المغنى وإن كان أي الانفصال بجناية وحياته غير مستقرة فالقاتل له هو الجاني على أمه ولا شيء على الجاني إلا التعزير اه (قوله ولا عبرة) راجع إلى قوله لأن الفرض الخ فكان الأنسب تقديمه على قوله وحيث الخ (قوله ويصدق الجاني يمينه الخ) ولو أقر بجناية وأنكر الاجهاض أو خروجه حيا صدق المنكر يمينه وتقدم بينة الوارث ويقبل هنا أي في الاجهاض وفي أنه انفصل حيا النساء على أصل الجناية رجل وامرأتان كما قاله الماوردي وإن ادعى أن الاجهاض أو موت من خرج حيا بسبب آخر فإن كان الغالب بقاء الأم إليه صدق الوارث وإلا فلا ويقبل رجل وامرأتان نظير مامر اه نهاية ويأتي عن المغنى والاسنى ما يتعلق بالمقام (قول المتن ولو ألفت جنينين الخ) ولو اشترك جماعة في الاجهاض اشتركوا في الغرة كافي الدية مغنى وروض (قوله ميتين) إلى قوله فإن القته ميتا في النهاية لإلا قوله وحكي عن النص أنه كتعدد

غير الشريك بأنه لا عموم له (قوله كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات ولم ينفصل) قال في الروض ولو علم موته بخروج رأس ونحوه فكأن انفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء مات الأم أم لا لتحقيق وجوده وذكر الأصل موت الأم تصوير لا تقييد اه (قوله أي تم خروجه) خرج مالومات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية اه (قوله أيضا أي تم خروجه) أخرج مالومات حين أخرج رأسه فقط أو دام أمه فمات (قوله أو متعددا من ذلك) قال في شرح الروض وظاهر أنه يجب للعضو الثالث فأكثر حكومة اه وخالفه شيخنا الشهاب الرملي فقال لا يجب غير الغرة اه ووجهه ظاهره فإن الغرة بمنزلة الدية فكأن لا يجب للجلمة غير الدية وإن كثر ما فيها من الأيدي والأرجل وإن تلفت أو لا بجنايته ثم الجلمة لا يجب للجلمة غير الغرة وإن كثر ما فيها

وهكذا تعلق الغرة باسم الجنين أو ميتا وحيا

الرأس

فمات فغرة في الميت ودية في الحي (أو) ألفت (يدا) أو رجلا أو راسا أو متعددا من ذلك وإن كثر ولو لم ينفصل الجنين

ومات الام (فقرة) واحدة العلم بوجود الجنين والظاهر ان نحو اليد بان بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد نعم أو ألفت أكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد (٤١) لا يكون له بدنان بحال وحكي عن النص انه كتعدد الرأس أما اذا عاشت ولم تلق جنينا فلا يجب في اليد أو الرجل الا نصف غرة كما ان يد الحى لا يجب فيها الا نصف ديتة ولا يضمن باقية لانالم تتحقق تلفه بهذه الجناية فان ألفت ميتا كامل الاطراف وجبت حكومة في اليد لا غير لاحتمال انها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق أثرها هذا ان كان بعد الاندمال والا فقرة ولا شيء في اليد لهذا الاحتمال وحكي شارح عن الماوردي ما يخالف ذلك والمعتمد ما تقرّر (وكذا لحم قال القوابل) أى أربع منهن (فيه صورة) ولولنجوعين أويد (خفية) لا يعرفها غيرهن فتجب الغرة لوجوده (قيل أو قلن) ليس فيه صورة ظاهرة ولا خفية ولكنه أصل آدمى ولو بقى لتصور) والاصح انه لا أثر لذلك كما لا أثر له في أمية الولد وانما انقضت العدة به لدلالته على براءة الرحم (فرع) أفتى أبو اسحق المروزي بحل سقيه أمته دواء لتسقط ولدها مادام علقه أو مضغة وبالغ الخفية فقالوا يجوز مطلقا وكلام

الرأس (قوله ومات الام) عطف على ألفت بدا الخ وسيد كر محترزه بقوله أما اذا عاشت الخ (قول المتن فقرة) وظاهر انه يجب للعضو الزائد حكومة اهمغنى وفي سم بعدد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وخالفه شيخنا الشهاب الرملى فقال لا يجب غير الغرة ووجه ظاهر فان الغرة بمنزلة اليد فكما لا يجب للجمله غير اليد وان كثر ما فيها من الايدى والارجل وان تلفت أو لا بجنايته ثم الجمله كذلك لا يجب للجمله غير الغرة وان كثر ما فيها مما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو اليدين وحكومة للثالث فأكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل اها قول وظاهر صنيع الشارح والنهاية موافقة للشهاب الرملى في عدم وجوب الحكومة للعضو الزائد (قوله بان) أى انقطع اها ع ش (قوله تعدده) أى البدن (قوله فقد وجد رأسان) وروى ان الشافعى رضى الله تعالى عنه اخبر بامرأة هارأسان فنكحها بمائة دينار ونظر اليها وطلقها اهمغنى زاد ع ش عن الدميرى على ذلك وان امرأة ولدت ولدا له رأسان فكان اذا بكى بكى بهما واذا سكنت سكنت بهما (قوله ان ألفت أكثر من بدن) أى ولو بالتصاق اهمغنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلم يكن الرأس فالحجوع بدن واحد حقيقة فلا يجب إلا غرة واحدة اهمغنى (قوله تعددت) أى الغرة وقوله بعده أى البدن اها ع ش (قوله لا يكون له بدنان الخ) أى بحسب الاستقراء وهو المعمول به حتى يتحقق خلافه اه رشيدى (قوله كتعدد الرأس) أى لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الا غرة واحدة (قوله فان ألفت الخ) أى بعد القاء اليد والاندمال اهمغنى (قوله ميتا) اما اذا ألفت حيا فكحه مفصل في الروض والمغنى فليراجع (قوله لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا في الجنين شيء سم ومغنى (قوله وانمحق أثرها) كان المراد بانمحق أثرها عدم تأثيرها في اهلاك الجنين اها سم (قوله هذا) أى وجوب الحكومة لا غير (قوله ان كان) أى القاء ميت كامل الاطراف بعد القاء اليد (قوله والا) أى بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فقرة) أى لان الظاهر ان اليد بمائة منه اهمغنى (قوله لهذا الاحتمال) أى ان اليد التى ألفتها كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق أثرها اهمغنى (قوله أى أربع) الى الفرع في النهاية (قوله أى أربع منهن) وحضورهن منوط بالجئى عليه ولو احضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له والا فلا والقول قول الجاني يمينه اها ع ش (قول المتن فيه صورة الخ) (فائدة) تظهر الصورة الخفية بوضعه في الماء الحار اهمغنى (قوله ولولنجوعين الخ) أى او اصبح او ظفر اهمغنى (قوله لذلك) أى لوجود مجرد اصل آدمى (قوله يجوز مطلقا) أى ولو بعد نفخ الروح (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع اها سم (قوله في الكامل) الى قول المتن والاصح في النهاية الا ما سأنبه عليه (قوله في الكامل) أى بالحرية والاسلام والذكور (قوله كما نطق) الى قوله وبه فارق في المغنى (قوله الخبر) أى خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا وامة اهمغنى (قوله بخيرة الغارم الخ) أى والخيرة في ذلك الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من أى نوع كانت اهمغنى (قوله وبحث الزركشى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ومن تبعه)

مما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو اليدين وحكومة للثالث فأكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل (قوله ومات الام) بخلاف ما لو عاشت وسيأتى (قوله وجبت حكومة في اليد لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا يجب في الجنين شيء (قوله وانمحق أثرها) كان المراد بانمحق أثرها عدم تأثيرها في اهلاك الجنين وقوله الآتى لهذا الاحتمال أى مع احتمال ان موته قبل اندمال تلك اليد اذ موته بعده يقتضى عدم دخول واجب اليد في الغرة كالمات الكبير بعد اندماله قطع طرف لا يدخل واجبه في ديتة فليتامل (قوله وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال

(٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مر والفرق بينه وبين العزل واضح (وهى) أى الغرة في الكامل وغيره (عبدا وامة) كما نطق به الخبر بخيرة الغارم لا المستحق وبحث الزركشى ومن تبعه أخذوا من المتن عدم اجزاء الخنثى وعلوه بانه ليس ذكرا ولا انثى أى باعتبار الظاهر لا باطن الامر

ومع ذلك الوجه التعليل بان الخنثوة عيب كما في البيع (ميزن) بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الامم واعتمده البلقيني فلا يلزم قبول غيره لانه لاحتياجه لكافل غير خيار ولا جابر (٢٣) لخلل والغرة الخيار ومقصودها جبر الخلل فاستنبط من النص معنى خصصه وبه فارق اجزاء

الصغير مطلقا في الكفارة لان الوارد ثم لفظ الرقة فاكتفى فيها بما ترقب فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كامة حامل وخصي وكافر بمحل تقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانهما حق آدمي لو حظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيها شائبة المالية فاثرت فيها كل ما يؤثر في المال وبهذا فارقا الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يعجز) عن شيء من منافقه (بهرم) لانه من الخيار بخلاف ما اذا عجز به بان صار كالطفل وافاد المتن ما صرح به غيره من إطلاق عدم اجزاء الهرم نظر الى أن من شأن الهرم العجز (ويشترط بلوغها) أي قيمة الغرة (نصف عشر الدية) أي دية أب الجنين إن كان والا كولد الزنا فعشر دية الام والتعبير به أولى في الكامل ولو حال الاجهاض بأن أسلمت أمه الذمية أو أبوه قبيله وكذا متولد بين كتابية ومسلم للقاعدة ان الاب إذا فضل الام في الدين فرضت مثله فيه رقيق

عبارة النهاية والدميري (قوله ومع ذلك) أي التفسير المذكور (قوله بلغ سبع سنين) وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية عبارته وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبع للنص جرى على الغالب اه (قوله على ما نص عليه الخ) أي اعتبار بلوغ سبع سنين (قوله قبول غيره) أي غير المميز اه عش (قوله لانه) أي غير المميز ومقصودها أي المقصود بالغرة اه معنى (قوله معنى) هو الخيار اه عش (قوله وبه) أي بالمقصود المذكور (قوله مطلقا) أي يميز أولا اه عش (قوله فلا يجبر) أي المستحق (قوله وكافر) أي او مرتد او كافرة يتمتع وطؤها لتمجس ونحوه اه معنى (قوله نقل الرغبة) أي للكافر فيه أي في ذلك المحل اه معنى (قوله لانه) أي المعيب (قوله حق آدمي) أي وحقوق الله مبنية على المساهلة فان رضى المستحق بالمعيب جاز لان الحق له اه معنى (قوله وبهذا) أي كونها حقا آدميا (قول المتن لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر سم على حج وقيد دفع النظر بانه إذا عجز بغير الهرم كان معيبا بما نشأ العجز عنه وقد صرح المصنف بعدم اجزاء المعيب اه عش (قوله بخلاف ما إذا عجز الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج بخلاف الكفارة اه قال عش قوله بخلاف الكفارة المعتمد عدم اجزاء الهرم هنا وثم اه وقال الرشدي قوله بخلاف الكفارة كذا في التحفة كشرح المنهج لكن كتب الزياي على شرح المنهج انه سبق قلم إذا الغرة والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة اه وقوله كذا في التحفة سبق قلم (بأن صار كالطفل) أي الذي لا يستقل بنفسه اه معنى (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم اه سم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قد يمنع ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزاء الهرم فان المفهوم منه ضرر بعجز سببه الهرم لان الهرم نفسه عجز اه سم (قوله أي قيمة الغرة) إلى قوله ومن ثم لم يجب في النهاية إلا لقوله واعتبر الكمال إلى المتن وما سابه عليه (قوله أي دية أب الجنين) كذا في اصله بدون ياء وانه على اللغة القليلة اه سيد عمر (قوله ان كان) أي وجد الاب اه عش (قوله فعشر دية الام) وتقرض مسلبة إذا كان الاب مسلما وهي كافرة اه عش (قوله والتعبير به) أي بعشر دية الام وقوله أولى أي لشموله لولد الزنا اه رشدي (قوله في الكامل) أي بالحرية والاسلام نهاية ومعنى (قوله الذمية) لعلها ليس بقيد (قوله قبيله) أي الاجهاض وظاهره ولو بعد الجنانية وهو ظاهر لانه معصوم في حالتي الجنانية والاجهاض وما كان معصوما في الحالتين فالعبرة في قدر ضمانه بالانتهاء اه عش (قوله فرضت مثله) يتأمل فان الظاهر فرض اه سيد عمر اقول وتعبير المنهج والنهاية كتعبير الشارح وبوجه بان الاولى كما مر انفا اعتبار دية الام فيفرض ديتها دون الولد (قوله فيه) أي الدين متعلق بالمثل وقوله رقيق الخ مبتدأ خبره قوله السابق في الكامل (قوله عن جماعة الخ) أي عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ولا يخالف لهم أي فكان اجماعا اه معنى (قوله دون العصمة) أي حيث اعتبرت حين الجنانية كما مر أي في اول الفصل (قوله حسا) إلى قوله ومن ثم لم يجب في المعنى إلا لقوله وبه يفرق إلى المتن (قوله حسا) لم يبين الشارح المحل الذي فقدت منه هل هو مسافة القصر او غيرها وقياس ما مر في فقد بل الدية انه هنا مسافة القصر اه عش (قوله الا باكثر الخ) أي او الا ما يساوي دون نصف عشر الدية وقوله ولو بما قل أي ولو غير متمول اه عش (قوله عشر دية الام)

على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع (قوله بلغ سبع سنين الخ) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبع للنص جرى على الغالب م (قوله لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قد يمنع ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه حصول عجز سببه الهرم لا أن الهرم نفسه عجز (قوله والتعبير به أولى) لشموله ذا الاب وغيره

تبلغ قيمته خمسة أبعرة كما روى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا يخالف لهم عبارة وتعتبر قيمة الابل المغلظة اذا كانت الجنانية شبه عمد واعتبر الكمال حال الاجهاض دون العصمة كما مر لان العبرة في قدر الضمان بالمآل نظير ما مر أول الباب (فان فقدت) حسا أو شرعا بان لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قل وجب نصف عشر دية الاب فان كان



كاملا (خمسة أبعرة) تجب فيه لأن الابل هي الاصل (وقيل لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية لاطلاق الخبر (هـ) عليه (للفقد) تجب (قيمتها) بالغة ما بلغت وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت في الخمس تؤخذ حقة ونصف وجدة (٤٣) ونصف وخلفان فان فقدت الابل

فكما مر في الدية لأنها الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد المنصوص عليه وبه يفرق بين ما هنا وفقد بدل الدية في كفارة جماع النسك لان البدل ثم لا اصالة له بخلافه هنا (وهي) اي الغرة (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانها فداء نفسه ولو نسبته الام لا جهاض نفسها كان صامت او شرب دواء لم ترث منها شيئا لانها قاتلة (و) الغرة (على عاقلة الجاني) للخبر (وقيل ان تعمد) الجناية بان قصدها بما يحض غالبا (فعليه) الغرة دون عاقلة بناء على تصور العمد فيه والمذهب عدم تصوره لتوقفه على علم وجوده وحياته ومن ثم لم يجب فيه قود وان خرج حيوات (والجنين) المعصوم (اليهودي او النصراني) او المتولدين كثنائي ونحو ثنائي (وقيل كسلم) لعدم الخبر (وقيل هدر) لتعذر التسوية والتجزئة ونازع الاذرعى في وجود هذا الوجه وتحرير ما قبله بما يطول بسطه (والاصح) انه يجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) قياسا على الدية وفي المجوسى ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم (و) الجنين (الرقيق) بالجر عطا على الجنين اول الفصل

عارة النهاية نصف عشر دية الابل وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله ثم أصلح إلى ما ترى اه سيد عمر اي لما مر ان التعبير بعشر دية الام اولي (قوله كاملا) اي بالحري والاسلام (قوله لا يشترط بلوغها نصف عشر الدية) اي بل متى وجدت سليمة مميزة وجب قبولها وان قلت قيمتها لاطلاق الخبر اي اطلاق العبد والامة في الخبر اه معنى (قوله فعليه) اي على هذا الوجه اه معنى (قول المتن قيمتها) اي الغرة (قوله بالغة ما بلغت) اي كما لو غصب عبدا فمات (تنبيه) الاعتياض عن الغرة لا يصح كالا عتياض عن الدية اه معنى (قوله وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت) هذا غير مكرمع قوله قبل وتعتبر قيمة الابل المغلظة الخ لان ذاك في اعتبار قيمتها مغلظة وهذا في اعتبارها نفسها مغلظة كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فكما مر في الدية) اي فتجب قيمتها سم ورشيدى وعش عبارة المغنى فان فقدت الابل وجب قيمتها كما في فقد ابل الدية فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود تنبيه الاعتياض عن الغرة لا يصح كالا عتياض عن الدية اه (قوله لانها الاصل) اي الابل (قوله عند فقد المنصوص عليه) اي العبد والامة اه سم (قوله وبه يفرق) اي باصالة الابل في الدية (قوله وفقد بدل الدية الخ) اي حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه سم على حج اه عش اي في الحج من انه ان عجز عن البدنة فبقرة فان عجز فسيب من الغنم فان عجز قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاما فان عجز صام بعدد الامداد اياما (قوله كان صامت) اي ولو صوما واجبا اه عش عبارة المغنى ولو دعتا ضرورة الى شرب دواء فينبغي كما قال الزركشى انها لا تضمن بسببه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان اذا خشيت منه الاجهاض فاذا فعلته فاجمضت تضمن كما قاله الماوردى لانها قاتلة اه (قوله والغرة على عاقلة الجاني) وكذا دية الجنين عليهم اذا انفصل حيا ثم مات اه عش (قول المتن على عاقلة الخ) اقتصاره على العاقلة يقتضى تحمل عصبته من النسب ثم الولاء ثم بيت المال على مامر وبه صرح الامام فان لم يكن بيت المال ضربت على الجاني فان لم تف العاقلة بالواجب وجب على الجاني الباقي اه معنى (قوله بان قصدها) اي الحامل (قوله فيه) اي الجنين والجناية عليه (قوله والمذهب عدم تصوره) اي العمد في الجناية على الجنين وإنما تكون خطأ او شبه عمد لتوقفه على العمد على علم وجوده وحياته حتى يقصد بل قيل انه لا يتصور فيه شبه العمد ومن ثم اي من اجل عدم تصور العمد في الجنين لم يجب فيه اي الجنين قود الخ لانه انما يجب في العمد اه معنى (قوله ومات) الانسب فمات بالفاء (قول المتن اليهودي او النصراني) اي بالتبع لا بويه واما الجنين الحربي والجنين المرتد بالتبع لا بويهما فدران اه معنى (قوله في وجود هذا الوجه) اي وقيل هدر وتحرير ما قبله اي قيل كسلم (قوله انه يجب فيه) اي في الجنين المذكور (قول المتن كثلث غرة مسلم) وهو بعير وثلثا بعير اه معنى (قوله وفي المجوسى الخ) عطف على قوله فيه (قوله ونحوه) اي كما بدوثن ونحو شمس وزنديق وغيرهم من له امان منا (قوله ثلثا عشر الدية الخ) عبارة المغنى ثلث خمس غرة مسلم كافي ديته وهو ثلث بعير اه (قوله بالجر) الى قوله ويدخل في النهاية (قوله بالجر عطا على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسبه العطف على وصفه اي الحر فتامله اه سم (قوله والتقدير فيه عشر قيمة امه) اي على انه خبر والرقيق قوله قياسا الى قول المتن وتحمله في المغنى (قوله وسواء فيه الخ) اي الجنين (قوله والاثنى) عبارة المغنى وغيره اه (قوله وفيها) اي الام عطف على فيه (قوله وغيرهما) اي كالمذبذبة اه معنى (قوله ان كانت هي) اي الام (قوله لم يجب فيه) اي فيما اذا كانت هي الجانية الخ (قوله له) اي السيد

(قوله فكما مر في الدية) اي فتجب قيمتها (قوله عند فقد المنصوص) اي العبد أو الامة (قوله وفقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك) حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه (قوله بالجر عطا على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسب العطف على وصفه اي وصف الجنين بالحرمة اي الحر فتامله

والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة امه) قياسا على الجنين الحر فان غرته عشر دية امه وسواء فيه الذكر والانثى وفيها المكاتب والمستولدة وغيرهما نعم ان كانت هي الجانية على نفسها لم يجب فيه له شيء اذ لا شيء للسيد على قته وتعتبر قيمتها (يوم الجناية)

عليه لانه وقت الوجوب  
(وقيل) يوم (الاجهاض)  
لانه وقت الاستقرار  
والاصح كما في أصل  
الروضة اعتباراً أكثر القيم  
من يوم الجناية إلى  
الاجهاض مع تقدير اسلام  
الكافرة وسلامة المعية  
ورق الحرة بأن يعتقها  
مالكها والجنين لآخر بنحو  
وصية وذلك تغليظا عليه  
كالغاصب مالم ينفصل حياته  
يموت من أثر الجناية والا  
ففيه قيمة يوم الانفصال  
قطعا والقيمة في القن  
(لسيدها) ذكر لان الغالب  
أن من ملك حملا ملك أمه  
فالمراد لملكه سواء أكان  
مالكها أم غيره (فان كانت)  
الام القنة (مقطوعة)  
أطرافها يعني زائلتها ولو  
خلقة وهذا مثال والا فالمدار  
على كونها ناقصة (والجنين  
سليم) أو هي سليمة والجنين  
ناقص (قومت سليمة في  
الاصح) لسلامته أو  
سلامتها وكالو كانت كافرة  
وهو مسلم تقوم مسئلة  
ولان نقصه قد يكون من أثر  
الجنابة والاتق الاحتياط  
والتغليظ (وتحملة) أي بدل  
الجنين القن (العاقلة في  
الظاهر) لما مر أنها تحمل  
العبد ويدخل أرش الام  
للاثنين في الغرة

(قوله عليه) أي الجنين (قوله وقت الاستقرار) أي استقرار الجناية (قوله والاصح كما الخ) أي خلافا  
لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجناية مطلقا سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الاجهاض أم  
أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اه مغنى (قوله بأن يعتقها) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها  
رقيقا اه سم (قوله لآخر) أي لغير مالك الام (قوله وذلك) أي اعتبار أكثر القيم (قوله مالم ينفصل  
الخ) راجع لقول المصنف والرفيق عشر قيمة اه الخ وقول الشارح والاصح اه عش عبارة المغنى هذا كله  
إذا انفصل ميتا كما علم من التعليل السابق فان انفصل حيا ومات من أثر الجناية فان فيه قيمة يوم الانفصال  
قطعا وان نقصت عن عشر قيمة اه اه (قوله ثم يموت) لعل الصواب إسقاط الواو (قوله والا ففيه قيمة  
الخ) أي تمام قيمته أي الجنين يوم الانفصال ع ش ومغنى (قوله قيمة يوم الانفصال) أي تمام قيمة الجنين  
يوم الانفصال اه ع ش (قوله ان من الخ) بيان للغالب (قوله سواء أكان) أي مالك الحمل (قوله وهذا)  
أي كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أي ولو بيعت في غير الاطراف أصلا اه رشدي (قوله او  
هي سليمة والجنين ناقص) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حيثن سليمة لفقد علة تقدير  
السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منهما وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال أن هذا  
ما خوذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح  
أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال  
الشارح وهذا هو الاوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معينين فنفرض  
الام سليمة أيضا وان اقتضى قوله كلام خلافه انتهى اه سم وبهذا يدفع تردد السيد عمر في حكم مالوكا نا  
معينين (قوله لما مر الخ) أي في الفصل الثاني من هذا الباب (تممة) سقط جنين ميت فادعى وارثه على  
انسان انه سقط بجنائته وانكر الجنابة صدق يمينه وعلى المدعى البينة ولا يقبل لإشهاد رجلين فان  
أقر بالجنابة وانكر الاسقاط وقال السقط ملتقط فهو المصدق أيضا وعلى المدعى البينة ويقبل فيها شهادة  
النساء لان الاسقاط ولادة وان أقر بالجنابة والاسقاط وانكر كون الاسقاط بجنائته نظر ان  
اسقطت عقب الجنابة او بعد مدة يغلب بقاء الام إلى الاسقاط صدق الوارث يمينه لان الظاهر معه  
والاصدق الجاني يمينه إلا ان تقوم بينة بأنهم بزل متألمة حتى أسقطت ولا يقبل هنا إلا رجلان وضبط  
المثولى المدة المختللة بما يزول فيها الم الجنابة وأثرها غالبا وإن اتفقا على سقوطه بجنابة وقال الجاني  
سقط ميتا فالواجب الغرة وقال الوارث بل حيا ثم مات فالواجب الدية فعلى الوارث البينة بما يدعيه  
من استهلال وغيره ويقبل فيه شهادة النساء لان الاستهلال لا يطلع عليه غالبا إلا النساء ولو أقام كل  
بينة بما يدعيه فينة الوارث اولى لان معها زيادة علم اه مغنى وروض مع شرحه

(قوله بأن يعتقها الخ) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقا (قوله أيضا بأن يعتقها مالكها والجنين  
لاخر الخ) قال في شرح الارشاد واعتراض المصنف على الحاوى بأن عبارته توهم فرضها كافرة إذا كان  
الجنين كافرا وهي مسئلة وحرة إذا كانت رقيقة والغرة لا عشر القيمة فمثل هذين لا رد دشرعا والثاني لا يتأتى  
لان الواجب في الحراى وان كانت امه رقيقة الغرة لا عشر القيمة فمثل هذين لا رد دشرعا والثاني لا يتأتى  
البهجة بمضمون هذين الحكمين (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص قومت سليمة في الاصح) قال في الارشاد  
لان نقص انتهى أي فلا تقدر حيثن سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منها وبين  
الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال ان هذا مأخوذ من كلام الحاوى الموافق لمقتضى كلام  
الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء كان  
الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح في شرحه وهذا هو الاوجه انتهى وجزم شيخ  
الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معينين فنفرض الام سليمة أيضا وان اقتضى قوله كلام خلافه اه

(فصل في الكفارة والقصد بها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطأ الذي لا اثم فيه ترك الثبوت مع خطر النفس) (يجب بالقتل كفارة) على القاتل غير الحربى الذى لا امان له والجلاد الذى لم يعلم خطأ الامام اجماعا للآية ويجب الفور فى العمد وشبهه كما هو ظاهر تداركا لاثمها بخلاف الخطا وخرج بالقتل ما عداه فلا يجب فيه لانه لم يرد (وان كان القاتل) المذكور (صيا ٥٤) او مجنونا لان غاية فعلهما انه خطأ

وهي تجب فيه ولا تملك تلزمها كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة بالتكليف وليس امن اهله وهنا بالازهاق احتياطا للحياة فيعتق الولي عنها من مالها فان فقد فصاما وهما عيزان اجزا هما وكذا من ماله ان كان ابا او جدا وكذا وصي وقيم وقد قبل لها القاضى التملك (وعبدا) فيكفر بالصوم (وذميا) قتل مسلما او غيره نقض العهد اولا ومعاهدا ومستامنا ومردا ويتصور اعتاق الكافر للمسلم بان يرثه او يستدعى عتقه ببيع ضئى وسفيا ولا يجوز ثمة غير عتق الولي عنه ان اسر (وعامدا) كالخطيئة بل اولى لانه احوج الى الجبر ولما في الخبر الصحيح من ايجابها في قتل استوجب صاحبه النار وهو لا يكون الا عمدا او شبهه (ومخطئا) اجماعا ولم يتعرض لشبه العمد لانه معلوم بما ذكره لا اخذه شبها منها وما ذونا له من المقتول (ومتسبيا) كسكره وامره لغير عيز وشاهد زور وحافر عدوانا وان حصل التردى بعد موت الحافر فالمراد بالتسبب ما يشمل صاحب الشرط اما

(فصل في الكفارة) (قوله والقصد بها) الى قول المتن وصائل في النهاية لا قوله اجماعا وقوله وشبهه وقوله ولما في الخبر الى المتن وما سانه عليه (قوله وهو) اى التقصير (قوله غير الحربى الخ) صفة القاتل (قوله والجلاد) عطف على الحربى (قوله للآية) لعله على حذف العاطف (قوله ما عداه) اى من الاطراف والجروح اه معنى (قوله فيه) اى فيما عد القتل (قوله لانه) اى ما عداه اى الكفارة فيه (قول المتن صيا) اى وان لم يكن عيزا او تقدم ان غير المميز لو قتل بامر غيره ضمن امره ودفوع قضيته ان الكفارة كذلك كانه عليه الاذرعى اه نهاية قال عرش قوله كانه عليه الخ معتمدا (قوله وانما لم تلزمها كفارة وقاع الخ) انظر ما صورته في المجنون وغير المميز اهرشيدى عبارة عرش قوله لانها مرتبطة بالتكليف الخ قد يقال لاحاجة للجواب بالنسبة للمجنون لانه ليس في صوم فلا يتوهم وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج للجواب عنه اه (قوله لانها) اى هناك وقوله وهنا عطف على هذا المقدر عبارة النهاية والمقدار هنا على الازهاق اه (قوله فيعتق الولي) الى قوله وعكسه في المغنى لا قوله ومعاهدا ومستامنا ومردا وقوله ولا يجوز ثمة الى المتن وقوله أو شبهه وقوله نعم الى المتن وقوله ويرده الى المتن (قوله فيعتق الولي الخ) اى سواء كانت الكفارة على الفور ام على التراخي وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشى شرح الروض وعليه فاذا ذكره الشيخ في باب الصداق ضعيف اهرشيدى (قوله فان فقد) اى مالها (قوله فصاما الخ) عبارة النهاية وصام الصبي المميز اجزاء اه وزاد المغنى والحق الشيخان به المجنون في هذا وهو محمول على ان صومه لا يبطل بطريان جنونه ولا لم يتصور المسئلة اه (قوله وكذا من ماله) اى يعتق عنهما من مال نفسه فكانه ملكهما ثم ناب عنها في الاعتاق اه معنى (قوله وكذا وصي وقيم الخ) اى يعتقان عن الصبي والمجنون اذا قبل القاضى تملكهما عن الصبي والمجنون فيدخل في ملكهما ويصير من جملة اموالهما فيعتقان عنها بولايتهما عليهما (قوله وقد قبل الخ) اى فلا ينفذ اعتاقهما عن موليها لان تولى الطرفين خاص بالاب والجد اه عرش (قوله لها) اى للصبي والمجنون وقوله التملك اى تملك الوصى والقيم (قوله قتل مسلما او غيره الخ) عبارة المغنى ولا فرق بين ان يقتل مسلما وقتلنا بنقض عهده بقتل المسلم اولا وذميا ويتصور إعاقته مسلما في صور منها أن يسلم في ملكه أو يرتد أو يقول لمسلم أعتق عبدك عن كفارتى اه (قوله وسفيا) عطف على صيا (قوله وهو الخ) اى استحباب النار (قوله لانه الخ) اى ولان الخطا يطلق على شبه العمد كما يأتى (قوله بما ذكره) وهو قول المصنف وعامدا ومخطئا (قوله وما ذونا) اى في القتل فهو عطف على صيا (فالمراد بالتسبب الخ) وتقدم اوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والمباشرة اه معنى (قوله لعدم التزام الاول) اى الحربى وقوله ولان الثانى اى الجلاد وقوله وآلة سياسته عطف تفسير اه عرش (قوله معصوم عليه) اى على القاتل (قوله اول الباب) اى كتاب الجراح اه سم (كمعاهدا الخ) مثال لنحو الذى (قوله بالنسبة لمثله) اى فى الاهدار وان لم يكن بصفته كالزنى المحصن إذا قتله تارك الصلاة وعكسه فعله الكفارة اه عرش (قوله بالنسبة لغير مثلهم) فلا تجب الكفارة عليه اه معنى (قوله لا بد فيه من اذن

(فصل يجب بالقتل كفارة الخ) (قوله وان كان القاتل صيا الخ) وما ذكره الشيخان في الصداق من عدم جواز إعاقته عن الصبي حمله بعضهم على ما اذا كانت على التراضى وما هنا على ما اذا كانت على الفور او على ما اذا كان العتق تبرعا والجواز على الواجب هر (قوله اول الباب) اى كتاب الجراح (قوله لا بد فيه

الحربى الذى لا امان له والجلاد القاتل بامر الامام ظله وهو جاهل بالحال فلا كفارة عليها لعدم التزام الاول ولان الثانى سيف الامام وآلة سياسته (بقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وان لم يجب فيه قود ولا دية في صورته السابقة اول الباب لقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم الآية أى فيهم وذمى كمعاهدا مستامن كفى آخر الآية يكرر تدبانا قتلته مر تدمله لانه معصوم عليه يقاس به نحوزان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لمثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لاهدارهم نعم قاطع الطريق لا بد فيه

من اذن الامام والاوجب كالدية (وجنين) مضمون لانه ادعى معصوم (وعبد نفسه) لذلك ولان الكفارة حق لله تعالى (و نفسه) فتخرج من تركته لذلك أيضا ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه على ما استظهره شارح وإن أثم بقتل نفسه كالمقتول غيره افتيا تاعلى الامام (وفي) قتل (نفسه وجه) أنها لا تجب فيها كالأضمان ويرده وضوح الفرق وهو ان الكفارة حق الله تعالى فلم تسقط بفعله بخلاف الضمان (لا) في قتل (امرأة وصبي حريين) وان حرم لانه ليس لعصمتها بل لتفويت اراقمهم على المسلمين وكالصبي الحربي المجنون الحربي (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لا هدارهما بالنسبة لثقلهما حينئذ (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لا نه مهدر بالنسبة اليه وان أثم بتفويته تشفى غيره ولا تجب على عائن (٤٦) وإن كانت العين حقا لانها لا تعدم لكعادة على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر

وقيل تنبعث منها جواهر لطيفة غير مرئية تتخلل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن ادويتها المجربة التي امر بها ﷺ أن يتوضأ العائن أى يغسل وجهه ويديه ومرفقيه واطراف رجله ودخل ازاره أى ما يلي جسده من الازار وقيل وركبه وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المعيون واوجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفي شرح مسلم عن العلماء اذا طلب من العائن فعل ذلك لومه لخبر واذا استغسلتم فاغسلوا وعلى السلطان منع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويرزقه من بيت المال ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجذوم الذى منعه عمر رضى الله عنه من مخالطة الناس وان يدعو العائن له وان يقول المعيون ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنت نفسى بالحى القيوم الذى لا يموت ابد ودفعت

الامام) أى قبل القتل سمى اه عش (قوله ولا اوجب كالدية) قال فى شرح الروض بناء على ما ياتى من ان المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه سمى (قوله لذلك) أى لانه ادعى معصوم (قوله لم تجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غيره مثله لا منزلة قتل مثله لئلا يوجب فليتا مل وجهه التنزيل سمى على حجب وجهه التامل الذى اشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب الكفارة عليه فعدمها مخالف لما قدمه فى التيمم من ان الزانى المحصن معصوم على نفسه فيشرب الماء لعطشه ويتيمم اه عش (قوله على ما استظهره شارح) عبارة النهاية كما استظهره بعض الشراح اه وعبارة المغنى كما قال الزركشى اه (قوله لو قتله غيره افتيا تاعلى الامام) أى فانه لا كفارة على القاتل اه عش (قوله لانه) أى المنع من قتلها اه معنى (قوله قتله من صال) الى قوله على ان التأثير فى المغنى الا قوله وان اثم الى ولا تجب الى قوله واوجب ذلك بعض العلماء فى الهاية الا قوله وقيل وركبه وقيل هذا كبره (قوله من صال عليه) وكان ينبغى ابراز الضمير اه رشيدى أى لجريان الصلة على غير من هى له (قوله لا هدارهما) أى الباغى والصائل اه عش (قوله ولو بعض القود) كان انفراد بعض الاولاد بقتل قاتل أبيهم قاله المتولى وخالفه ابن الرفعة وقال الزركشى انه المتجه ويمكن الجمع بينهما بان كلام المتولى عند اذن الباقيين وكلام ابن الرفعة عند عدمه اه معنى وصريح صنيع الشارح كانه ياه حمل كلام المتولى على اطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون اذن الباقيين (قوله ولا تجب على عائن) أى الكفارة كما لا يجب قتل قود ولا دية عليه ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله فلا شىء عليه معنى وعش (قوله وقيل تنبعث) عبارة النهاية ومن ثم قيل الخ وكذا كان فى أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم اصلاح الى ما ترى اه سيد عمر (قوله ويديه) أى كفيه فقط دون الساعد وقوله ودخل ازاره أى ما بين السرة والركبة اه عش (قوله أى ما يلي جسده) كذا فى الروضة وعبارة ابن المقرئ وان يغسل جلده بما يلي ازاره بقاء اه (قوله واذا طلب الخ) عبارة عش وهل يجب فعل ذلك اذا وجد التأثير فى المعيوب وطلب منه ام لا فيه نظر والا قرب الثانى لعدم تحقق نفع ذلك اه وفيه ما فيه اذ لا يقبل كلامه فى مخالفة النووي والشارح لاسيما عند استدلالهما بالحديث (قوله وعلى السلطان) الى قوله وقد يجب فى المغنى (قوله وعلى السلطان الخ) عطف على قوله واوجب ذلك الخ (قوله وان يدعو الخ) عطف على قوله ان يتوضأ الخ (قوله له) أى للبعين بفتح الميم بالماء وهو اللهم بارك فيه ولا تضره اه معنى (قوله قال القاضى ويسن الخ) وكان القاضى يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم اه معنى (قوله لانها حق) الى الكتاب فى النهاية والمغنى (قوله كالمقتصص الخ) فان قيل هلا تبعضت كالدية اجيب بان الدية بدل عن النفس

من اذن) أى فى قتله (قوله والاوجب كالدية) قال فى شرح الارشاد بناء على ما ياتى من المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه (قوله لم تجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتل نفسه منزلة

عنها السوء بالف لاحول ولا قوة الا بالله قال القاضى ويسن لمن رأى نفسه سليمة واحواله معتدلة ان يقول ذلك قال الرازى وهى والعين لا تؤثر من له نفس شريفة لانه استعظام للشىء واعتراض بما رواه القاضى أن نيبا استكثر قومه فمات منهم فى ليلة مائة الف نشك ذلك الى الله تعالى فقال انك استكثرتهم فعتنتهم فهلا حصنتهم اذا استكثرتهم فقال يارب كيف أحصنتهم قال تعالى تقول حصنتكم بالحى القيوم الخ وقد يجب بان ما ذكره الرازى هو الاغلب بل يتعين تاويل هذا ان صح بان ذلك النبى ﷺ لما غفل عن الذكر عند الاستكثار عوقب فيه لم يسأل فيعلم فهو كالأصا به بالعين لانه ان حقيقة (وعلى كل من الشركاء كفارة فى الاصح) لانها حق يتعلق بالقتل فلا يتبعص كالقصاص وبه فارقت الدية ولا نها وجبت لهتك الحرمة لا بدلا وبه فارقت جزاء الصيد (وهى ك) كفارة (ظهار) فى جميع ما مر فيها فيعتق من يجزى ثم يصوم شهرين متتابعين كما مر ثم ايضا للاية (لكن لا اطعم فيها) عند العجز عن الصوم (فى الاظهر) اذ لانص فيه والمتبع فى الكفارات

لأل قياس والمطلق انما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقة لا الأشخاص كالإطعام (٤٧) هنا وعلم بامر في الصوم انه لو مات

قبله اطعم عنه

(كتاب دعوى الدم) عبر به عن القتل للزومه له غالباً (والقسامة) بفتح القاف وهي لغة اسم لآولياء الدم ولا يمانهم واصطلاحاً اسم لا يمانهم وقد تطلق على الايمان مطلقاً اذا قسم اليمين ولاستتباع الدعوى للشهادة بالدم لم يذكرها في الترجمة وان ذكرها فيما يأتي (يشترط) لصحة دعوى الدم كغيره وخص الاول بقرينة ما يأتي لان الكلام فيه ستة شروط الاول (ان) تعلم غالباً بان (يفصل) المدعى ما يدعيه بما يختلف به الغرض في فصل هنا مدعى القتل (ما يدعيه من عمد وخطا) وشبه عمد ويصف كلامها بما يناسبه ما لم يكن فقيهاً موافقاً للمذهب القاضي على ما يأتي بما فيه او اخر الشهادات وحذف الاخير لان الخطا يطلق عليه (وانفراد وشركة) بين من يمكن اجتماعهم وعدد الشركاء ان وجبت الدية ولو بان يقول اعلم انهم لا يزيدون على عشرة مثلاً فتسمع ويطلب بحصة المدعى عليه فان كان واحداً طالبه بعشر الدية لاختلاف الاحكام بذلك ومن ثم لم يجب ذكر عدد الشركاء في القود لانه لا يختلف واستثنى ابن الرفعة كالماوردى السحر فلا يشترط تفصيله لخفائه واعترض بانه مخالف لا إطلاقهم اى لكنه

وهي واحدة والكفارة لتكفير القتل وكل واحد قاتل ولان فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تتبع اى معنى (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه اى القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات اى سم (قوله لو مات قبله) وبقي هنا قيد اخر وهو بعد التمكن والحاصل انه لو مات قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم مد طعام من تركته اى كرى (قوله اطعم عنه) اى بدلا عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اى حش عبارة سم اى جاز الاطعام عنه اى وقضية قول المغنى والاسنى اطعم من تركته كفائت صوم رمضان اى الوجوب فينا في كلام سم الا ان يحمل كلامه على عدم التركة او يقال انه جواز بعد المنع فيشمل الوجوب مع وجود التركة فلا منافاة والله اعلم (كتاب دعوى الدم)

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لانه لا شتماله على شروط الدعوى وبيان الايمان المتبعة وما يتعلق بها شبه بالدعوى والبيانات وليس من الجنابة اى ع ش (قوله عبر به) الى قوله واعترض في النهاية (قوله للزومه له) اى لزوم الدم للقتل (قوله وهى) اى لفظ القسامة (قوله ولا يمانهم) اى الايمان التى تقسم على اولياء الدم اى معنى (قوله وقد تطلق) اى القسامة اصطلاحاً وقوله مطلقاً اى للدم اى لا اى ع ش (قوله ولاستتباع الدعوى الخ) اشار به الى ان الزيادة على الترجمة ولو قلنا هى عيب فحلها اذ لم يوجد ثم ما يستتبعها اى ع ش (قوله لم يذكرها) اى الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) اى القتل اى سم (قوله كغيره) اى كدعوى غير الدم كغصب وسرقه وانلاف اى معنى (قوله وخص الاول) اى فى الترجمة وقوله بقرينة ما يأتي اى من قوله من عمد الخ اى ع ش (ان يعلم) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير المدعى به وكان الاولى التانيث كفى النهاية والمغنى (قوله غالباً) اخرج مسائل في المطولات منها اذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشىء من مورثه فتسمع دعواه وان لم يعين الموصى به او على اخر صدور اقرار منه بشىء سم على المنهيج ومنه دعوى المتعة والنفقة والحكومة والرضخ اى ع ش (قوله وحذف الاخير) اى شبه العمد (قوله يمكن اجتماعهم) فان ذكر مع الخصم شركاء لا يمكن اجتماعهم عليه اغتدوا به اى ع ش وسيأتى فى الشرح مثله (قوله وعدد الشركاء) الى قوله واعترض في المغنى (قوله وعدد الشركاء) عطف على شركة (قوله فتسمع) اى دعواه (قوله ويطلب) ببناء الفاعل والضمير للدعى (قوله لا اختلاف الاحكام) تعليل للذين وما زاده الشارح (قوله لم يجب ذكر عدد الشركاء الخ) اى ولا ذكر اصل الشركة والانفراد كما ذكره سم على المنهيج عن مر اى ع ش (قوله لانه لا يختلف) اى حكم القود بالانفراد والشركة (قوله واستثنى ابن الرفعة الخ) اى من وجوب التفصيل السحر فلا يشترط الخ وهو ظاهر نهاية من معنى (قوله فلا يشترط تفصيله) بل يسال الساحر ويعمل بمقتضى بيانه اى معنى وسيأتى ما يتعلق به فى اخر الباب (قوله اى لكنه الخ) اى الاستثناء (قوله فان اطلق المدعى) اى ما يدعيه كقوله هذا قتل اى (قوله ندبا) الى قوله وجهان فى النهاية (قوله بما ذكر) فيقول له اقله عمدا او خطأ او شبه عمد فان بين واحد منها استقصاه عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تعرفه فان وصفه قال اكان وحده ام مع غيره فان قال مع غيره قال اتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكره وحينئذ يطلب المدعى

قتل غير مثله له لا منزلة قتل مثله له والاوجب فليتأمل وجه التنزيل (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه اى القياس ابو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى ان الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات (قوله انه لو مات قبله اطعم عنه) اى جواز الاطعام عنه

(كتاب دعوى الدم والقسامة)

(قوله لصحة دعوى الدم) اى القتل (قوله ان وجبت الدية الخ) لا يقال القسامة لا يجب معها الا الدية

ظاهر المعنى (فان اطلق) المدعى (استقصاه القاضي) ندبا بما ذكر لتصح دعواه لو ان يعرض عنه (وقيل يعرض عنه) وجوباً لانه نوع من



التلفين وردوه بان التلفين ان يقول له قل قتله عمدا مثلاً لا كيف قتله عمدا ام غيره والحاصل ان الاستفصال عن وصف اطلقه سائغ وعن شرط اغفله تمتع وفي الاكتفاء بكتابة رقعة بالدعوى وقوله ادعى بما فيها وجهاً والذي يتجه منهما انه لا يكتفى إلا بعد معرفة القاضي والخصم ما فيها ثم رأت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشي الاكتفاء بذلك إذا قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضرة الخصم قبل الدعوى وعليه فيفرق بين هذا ونظيره في الشهادة على (٤٨) على رقعة بخطه انه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكتفى قوله اشهدوا على بما فيها وان عرفوه بان

الشهادة محتاط لها أكثر على ان اشهدوا على بكذا ليس صيغة اقرار على مامر فيه الثاني ان تكون ملزمة ففي دعوى هبة شيء لا بد من واقبضه او قبضته باذنه وبيع او اقرار لا بد من ويلزمه التسليم الى او الى ولي (و) الثالث (ان يعين المدعى عليه فلو قال في دعواه على حاضر بن (قتله احدهم) او قتله هذا او هذا او هذا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي في الاصح) لانهم المدعى عليه وفهم شارح المتن على ظاهره من سماع دعواه عليهم ثم ان انكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم وليس كذلك بل لا تسمع دعواه اصلاً كما يصرح به فرض غير المتن الخلاف في اصل سماع الدعوى واستحسنه لان التحليف فرع الدعوى بل صرحوا به بقولهم ان قول الروضة واصلمها لو قال القاتل احدهم ولا اعرفه فله تحليفهم فان نكل احدهم كان لو ثاني حقه فيقسم عليه مبنى على سماع الدعوى وهو وجه ضعيف ويلزم من عدم سماعها عدم التحليف لانه فرعها نعم ان كان هناك

عليه بالجواب زيادى اه بجيرى (قوله وله) أى للقاضى أن يعرض عنه أى عن المدعى ولا يسأل الجواب عن المدعى عليه اه معنى (قوله لا كيف قتله الخ) أى لان يقول كيف الخ (قوله عن وصف اطلقه الخ) قد يقال قد تقرر ان التفصيل شرط مستقل لا وصف لشرط اه سيد عمر (قوله الا بعد معرفة القاضي الخ) أى ولو بمجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحاله اه ع ش (قوله قال الظاهر منهما الخ) اعتمده النهاية (قوله أى بحضرة الخصم) أى او غيبته الغيبة المسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله من قراءتها) أى بنفسه عليهم أى الشهود (قوله الثانى) إلى قوله وفهم فى النهاية والمعنى (قوله إلى) أى إذا كان رشيداً وقوله أو إلى ولي أى إذا كان سفيهاً (قوله وفهم شارح) أى حل (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد يمتنع ان هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التعيين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى اه سم (قوله فرع الدعوى) أى صحتها (قوله لو قال) أى المدعى (قوله مبنى الخ) خبر ان (قوله لانه) أى التحليف فرعها أى الدعوى وسماعها (قوله نعم إن كان هناك لو ش سمعت) وحلفهم اه نهاية عبارة المغنى والروض مع شرحه وعلى هذا فان نكل واحدهم عن البين فذلك لو ش فى حقه لان تكوله يشعر بانه القاتل فلولى ان يقسم عليه فلونكوا كلهم عن البين او قال عرفته فله تعيينه ويقسم عليه لان اللوث حاصل فى حقهم جميعاً وقد يظهر له بعد الاشتباه ان القاتل هو الذى عينه اه (قوله كذا قيل) اعتمده النهاية والمعنى والشهاب الرملى (قوله لان تحليفهم انما ينشأ الخ) هذا القائل يقول بسماعها فى هذه الحالة اه سم (قوله أى الاصح) إلى قوله والشرط السادس فى النهاية والمعنى (قوله نحو غضب الخ) يغنى عن النحو قوله وغيرها الخ (قوله من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه) أى عن المدعى يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد الخ أى بالسبب الذى ادعى لاصله كالغضب اه رشيدى (قوله لانه الخ) عبارة الدميرى أى والمعنى لان المباشر لهذه الامور يقصد كتمها اه رشيدى عبارة المغنى إذ السبب ليس لصاحب الحق فيه اختيار والمباشر له يقصد الكتمان فاشبهه الدم (نتيجه) ضابط محل الخلاف ان يكون سبب الدعوى ينفرده المدعى عليه فيعسر تعيينه بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات لانها تنشأ الخ (قوله حيثئذ) أى حين مباشرته (قوله فيعسر) أى على المدعى وقوله التعيين أى تعيين المدعى عليه (قوله بخلاف نحو البيع) أى والقرض وسائر المعاملات اه معنى (قوله لانه ينشأ عن اختيار العاقدين الخ) (فرع) لو نشأت الدعوى عن معاملة وكيله او عهده المأذون وما تانا وصورت عن مورثه قال البلقينى احتمال اجراء الخلاف للمعنى واحتمل ان لا يجزى لان اصلها معلوم قال ولم ار من تعرض لذلك اه واجراء الخلاف اوجه اه معنى (قوله والرابع والخامس الخ) عبارة المغنى ورابعها ما تضمنه قوله انما تسمع الخ ثم قال وخامسها ان

لان الكلام فى الدعوى الاعم بما معه قسامة (قوله ثم رأيت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشى الخ) كتب عليه مر (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد يمتنع ان الفهم ظاهر المتن مع جعل اليقين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى (قوله نعم ان كان هناك لو ش سمعت كذا قيل) فان كان أى هناك لو ش سمعت وحلفهم مر ش (قوله لان تحليفهم انما ينشأ عن دعوى مسموعة الخ) هذا القائل يقول بسماعها فى هذه الحالة

لو ش سمعت كذا قيل وليس فى محله لانه يلزم من سماعها تحليف المدعى عليه وهو على مبهم محال ولا يقال فائدة تحليف الكل لان تحليفهم انما ينشأ عن دعوى مسموعة وقد تقرر انها لا تسمع (وبجريان) أى الاصح ومقابله (فى دعوى) نحو (غضب وسرقة واتلاف) وغيرهما من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم وقيل تسمع لانه حيثئذ يقصد كتمه فيعسر فيه التعيين بخلاف نحو البيع لانه ينشأ عن اختيار العاقدين فيضبط كل صاحبه (و) الرابع والخامس اهلية كل من المتداعين للخطاب ورد

الجواب فحيث (إنما تسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ما تزم) ولو لبعض الأحكام كالعهود والمستامن (على مثله) ولو محجورا عليه بسفه أو فلس أو ورق لكن لا يقول الأول استحق تسليم المال وإنما يقول ويستحقه ولي ولا تسمع على الأخير هنا إلا لقود أو أقسام بخلاف صبي أو مجنون عند الدعوى لا لغناء عبارتها تسمع من الولي أو عليه وحري لا أمان (٤٩) له مدعى كان أو مدعى عليه إلا

في صور تعلم بما يأتي في السير وذلك لعدم التزامه لشيء من الأحكام ومرد قبول أقرار سفيه بموجب قود ومثله نكوله وحلف المدعى لا مال لكن تسمع الدعوى عليه لاقامة البينة لا غير لا لحلف مدعو لو نكل لأن النكول مع البين كالأقرار وأقراره به لغو كما تقرر (و) الشرط السادس أن لا يناقضها دعوى أخرى فحيث (لو ادعى) على شخص (أفراده) بالقتل ثم ادعى على آخر) أفراد أو شركة (لم تسمع الثانية) لتكذيب الأولى لها نعم أن صدقة الثاني أو أخذ أيضا لأن الحق لا يعدو هما ويحتمل كذبه في الأولى وصدقة في الثانية وخرج بالثانية الأولى فإن ادعى ذلك قبل الحكم له يأخذ المال لم يأخذه لبطان الأولى أو بعده مكن من العود إليها فإن قال إن الأولى ليس بقاتل رد عليه ما أخذه منه أو أنه شريك فيه فيه تردد للبقي قال وقياس الباب أنه لا يرد القسط فقط بل يرتفع ذلك من أصله وينشئ مقسمة على الاشتراك الذي ادعاه آخر انتهى وفيه ما فيه وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ

يكون الدعوى على مدعى عليه مثله أي المدعى (قول المتن من مكلف) أي بالغ عاقل حالة الدعوى ولا يضر كونه صديقا أو مجنونا أو جنيئا حالة القتل إذا كان بصحة الكمال عند الدعوى لأنه قد يعلم الحال بالتسامع ويمكنه أن يحلف في مظنة الحلف إذا عرف بالخطأ عليه بأقرار الجاني أو سماع كلام من يثق به كما لو اشترى عينا وقبضها فادعى رجل ملكها فله أن يحلف أنه لا يلزمه التسليم إليه اعتمادا على قول البائع اه معنى (قوله أو سكران) أي متعده اه معنى (قول المتن على مثله) أي المدعى في كونه مكلفا ملتزما اه معنى (قوله الأول) أي المحجور عليه بسفه (قوله تسليم المال الخ) الأولى تسلّم المال (قوله على الأخير) أي المحجور عليه بالرق (قوله أو عليه) أي الولي بل أن توجه على الصبي أو المجنون حق مالي ادعى مستحقته على وليهما فإن لم يكن ولي حاضر فالدعوى عليهما كالدعى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينة ويحتاج معها إلى بين الاستظهار اه معنى (قوله ومرد قبول أقرار سفيه الخ) عبارة المغنى تنبيه دخل في المكلف المحجور عليه بالسفه والفلس والرق فيسمع الدعوى عليهم فيما يصح أقرارهم به فيسمع الدعوى على المحجور عليه بالسفه بالقتل ثم إن كان هناك لوث سمعت مطلعا سواء كان عمدا أم خطأ لم يشبه عمدا وإن لم يكن لوث فإن ادعى بما يوجب القصاص سمعت لأن أقراره به مقبول وكذلك بخلاف القذف فإن أقر اضنى حكمه وإن نكل حلف المدعى وأقنع وإن ادعى خطأ أو شبه عمدا لم تسمع إلا إذا قبل أقراره بالاتلاف اه ع ش (قوله لكن تسمع الدعوى عليه) أي بالمال كان ادعى عليه أنه قتل عبده أو أتلف ماله اه ع ش (قوله والشرط السادس) إلى قوله لأن الحق في النهاية وإلى قوله بأن صرح في المغنى لا قوله ويحتمل إلى وخرج (قوله أفراد أو شركة) أي أنه منفرد بالقتل أو شريك الأول فيه اه معنى (قول المتن لم تسمع الثانية) أي سواء أقسم على الأولى ومضى الحكم فيه أم لا اه معنى (قوله نعم أن صدقة الثاني الخ) ظاهره سواء كان تصديقه قبل الحكم بالأولى أم بعده كما هو قضية صنيع المغنى والروض أيضا (قوله أو أخذ الخ) عبارة النهاية فهو مؤاخذ بأقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى اه لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه ع ش (قوله أيضا) الأولى استقاطه كإفعله النهاية والمغنى (قوله لا يعدو هما) أي المدعى والمدعى عليه الثاني (قوله فإن ادعى ذلك) أي أن الآخر منفرد أو شريك الأول وقوله اه أي للدعى وقوله بأخذ المال أي من الأول (قوله لبطان الأولى) أي بالثانية (قوله مكن من العود الخ) لعله فمما إذا لم يصدقه الثاني كما هو قضية صنيع المغنى والروض ويفيده كلام البجيرمي (قوله إليها) أي الدعوى الأولى عبارة الأسنى إلى الأول اه (قوله أنه ليس) أي الأول (قوله بانه) أي الثاني (قوله أنه لا يرد) أي المدعى (قوله ذلك) أي الحكم ويحتمل ما ادعاه أو لا (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن قال بعد دعواه القتل وأخذ المال أخذت المال باطلا أو ما أخذه حرام على أو نحوه سئل فإن قال ليس بقاتل وكذبت في الدعوى استرد المال منه أو قال قضى لي عليه يميني وأنا حنفى لا اعتقد أخذ المال يمين المدعى لم يسترد إليه لأن النظر إلى رأي الحاكم لا إلى اعتقاد الخصمين اه (قوله وقال غيره بل يسأل الوارث) اعتمده الأسنى (قوله من شبهه) إلى قوله على ما أطال في النهاية لا قوله ويكتفى فيها علم القاضي (قول المتن أصل الدعوى)

(قوله بخلاف صبي أو مجنون) أي لا يصح دعواهما ولا الدعوى عليهما أي إن لم يمكن ثم بينة فيما يظهر أخذنا بما ذكره في الرقيق وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار مر ش (قوله أو بعده مكن من العود) عبارة مخرج الروض فيمكن من العود إلى الأول اه (قوله وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ الخ) عبارة الروضة فرع ادعى قتلا فآخذ المال ثم قال ظلمته بالأخذ وأخذته باطلا أو ما

(٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) بين أنه لكذبه رد أو لا اعتقاده أن المال لا يؤخذ يمين المدعى فلا لأن العبرة بعقيدة الحاكم وبحث البقيني أنه لو مات ولم يسأل رد وارثه أي لأن المتبادر من الظلم الأول وقال غيره بل يسأل الوارث فإن امتنع الجواب رد المال (أو) ادعى (عمدا أو وصفه بغيره) من شبهة أو خطأ أو عكسه (لم يبطل أصل الدعوى) وإن لم يذكر تاويلا (في الأظهر)

بل يعتمد تفسيره لأنه قد يظن ما ليس بعدم عمدا وقضيته ان الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يبطل منه ذلك للتناقض لكنهم علوه ايضا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق (٥٠) في الاصل وعليه فلا فرق (و) إنما (ثبت القسامة في القتل) دون غيره كما يأتي وقوامع النص

وهو دعوى القتل اه معنى (قوله بل يعتمد تفسيره الخ) فيمضى حكمه اه أسنى وعبرة المغنى وظاهر كلام المصنف عدم احتياجه إلى تجديد دعوى لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله علوه) اي الاظهر (قوله في الوصف) يعني في العمدة اه رشيدى (قوله في الاصل) وهو القتل (قوله وعليه) اي التعليل الثاني (قوله لا فرق) معتمداه ع (قوله القسامة) وهى بفتح القاف اسم للإيمان التي تقسم على اولياء الدم اه معنى (قوله دون غيره) اي من جرح واثلاف مال اه معنى (قول المتن بمحل لوث) اي يعتبر كون القتل بمكان لوث اه معنى (قوله لان الايمان حجة ضعيفة) اي وهو سبب لها فكان ضعيفا اه ع (قوله وشرطه) أى شرط العمل بمقتضى اللوث اه ع (قوله أو علم قاض) أى حيث ساغ له الحكم به اه نهاية اي بان رآه مثلاً وكان مجتهدا ع (قوله ظاهر إطلاق الشارح ولو قاضى ضرورة كما يأتي في فصل اداب القضاء (قول المتن قرينة) اي حالية او مقالية نهاية ومعنى (قوله ويشترط ثبوت هذه القرينة) اي لان اليمين بسببها تنتقل إلى جانب المدعى فيحتاجها لها سم على المنهج اه ع (قوله ويكفى فيها) اي فى القرينة (قوله علم القاضى) ولا يخرج على الخلاف فى قضائه بعلمه لانه يقضى بالايمان اه أسنى (قوله عما يحل اللوث) اي لما يحل الخ وقوله من الاحوال الخ بيان لما (قوله او بعضه) اي كراسه (فرع) وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتيل ولو كانت ملطخة بالدم اه ع (قوله وتحقق موته) قيد فى البعض اه ع (قوله لمن لا يطرقها الخ) راجع لكل من المحلة والقرية (قوله فان طرقها) اي المحلة او القرية برماوى اه بجيرى (قوله فان طرقها غيرهم) اي بان كانت المحلة او القرية على قارة الطريق وكان يطرقها المارون (قوله لاعدائه او اعداء قبيلته) اي حيث كانت العدو تحمّل على الانتقام بالقتل نهاية ومعنى (قوله ولم يخالطهم غيرهم) اي فلو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه ع (قوله على ما اطل به الاسنوى الخ) عبارة المغنى وهل يشترط ان لا يخالطهم غيرهم حتى لو كانت القرية على قارة الطريق وكان يطرقها المارون والمجتازون فلا لوث ولا يشترط وجهاً اصحهما فى الشرح والروضة الثانى لكن المصنف فى شرح مسلم حكى الاول عن الشافعى وصوبه فى المهمات وقال البلقينى انه المذهب المعتمد اه (قوله فى الانتصار له) اي لا شترط ان لا يخالطهم غيرهم (قوله ورد قولها) اي الشيخين عطف على الانتصار (قوله وهو) اي قولها المعتمد خلافاً لشيخ الاسلام وظاهر النهاية والمغنى (قوله بنسبته) اي القتل اليهم اي اهل المحلة والقرية (قوله وبه) اي قوله من غير معارض قوى (قوله فارق) اي مالو خالطهم غيرهم (قوله الى الكل) اي كل من الاعداء وغيرهم الساكنين معهم (قوله والمراد) الى قوله ووجوده فى النهاية ولما لم يرد قوله وخرج فى المغنى والروض مع شرحه لا قوله اي الى والا (قوله على كلا القولين) اي القول باشترط عدم مخالطة الغير المار جرح عند الشارح والقول بعدم اشترطه اراجع عنده (قوله بينهما) اي بين القتيل او اهله وبين الغير (قوله والا) اي بان ساكنهم من علمت صداقته للقتيل او علم كونه من اهله ولا عداوة بينهما اه ع (قوله فاللوث موجود) اي فى حق الاعداء ذوى المحلة او القرية اه سم (قوله ووجوده) اي القتيل وقوله بقرها اي المحلة او القرية المذكورتين اه رشيدى (قوله الذى ليس به

(بمحل لوث) بالمثلثة من اللوث بمعنى القوة لقوته يتحويلة اليمين لجانب المدعى او الضعف لان الايمان حجة ضعيفة وشرطه ان لا يعلم القاتل ببينة او اقرار او علم قاض (وهو) اي اللوث (قرينة) مؤيدة (تصدق المدعى) بان توقع فى القلب صدقه فى دعواه ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكفى فيها علم القاضى (تنبيه) التعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقته لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الالية فالتعبير به اما للغالب او مجازا عما يحل اللوث من الاحوال التى توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (بان) بمعنى كان اذ لا تنحصر القرائن فيما ذكره (وجد قتيل) او بعضه وتحقق موته (فى محلة) منفصلة عن بلد كبير (او) فى (قرية صغيرة) لمن لا يطرقها غيرهم وان كان اهلها اصدقاء لان كلامهما حينئذ كدار او مسجد تفرق فيه جمع عن قتيل فان طرقها غيرهم اشترط كونها (لاعدائه) أو اعداء قبيلته دينا او دنيا ولم يخالطهم غيرهم على ما اطل به الاسنوى وغيره فى الانتصار له ورد قولهما

أخذته حرام على سئل الخ (قوله بل يعتمد تفسيره) لانه قد يظن ما ليس بعدم عمدا قال فى شرح الروض فتبين بتفسيره انه مخطىء فى اعتقاده اه (قوله بمحل لوث) اي بحال (قوله او علم قاض) حيث ساغ له الحكم به مرش (قوله اي ولا عداوة بينهما) اي بين الغير العدو والقتيل وهذا الحاجة اليه على طريق الشيخين لانه اذا فرض ان مساكنهم عدو فهو من جملتهم ودخل فيهم وقد فرضت عداوتهم فلا حاجة لافراده بالذكر (قوله والا فاللوث موجود) اي فى حق الاعداء اي ذوى المحلة او القرية

هو لوث وان خالطهم غيرهم وهو المعتمد لان قرينة عداوتهم قاضية بنسبته اليهم من غير معارض قوى وبه فارق مالو ساكنهم مبرهم فانه غير لوث لان المساكنة أقوى من المخالطة فكانت النسبة الى الكل متقاربة والمراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صداقته للقتيل ولا كونه من اهله أى ولا عداوة بينهما كما هو ظاهر والا فاللوث موجود ووجوده بقرها الذى ليس به

عمارة ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطروق كثر فيها ولو تفرق في ثلاثين مثلاً عن الولي احداً وكلهم ما واقعهم وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا  
لوث ان وجد فيها قاتل فيما يظهر لان المراد به امن اهله غير محصورين وعند عدم حصرهم لا تتحقق عدوانهم فلم توجد قرينة فان عين احدا  
منهم وادعى عليه حاتم المدعى عليه ويفرق بين هؤلاء وتفرق الجمع الاتي بان اولئك علم قتل احدهم له فقويت امارة اللوث فيهم بخلاف هؤلاء  
واصل ذلك ما في خبر الصحيحين ان بعض الانصار قتل بخبروهي صلاح ليس بها غير اليهود (٥١) وبعض اولياء القاتل فقال صلى الله

عليه وسلم لاوليائه اتخلفون  
وتستحقون دم صاحبكم  
أو قاتلكم قالوا كيف  
تخلف ولم تشهد ولم نر قال  
فتبرئتم يهود بخمسين  
يميناً قالوا كيف نأخذ بآيمان  
قوم كفار فعقله صلى الله  
عليه وسلم من عنده اي  
درء اللقطة وقولهم كيف  
استنطق لبيان الحكمة في  
قبول أيمانهم مع كفرهم  
المؤيد لتكذيبهم ولم يبينها  
صلى الله عليه وسلم لهم  
اتكالا على وضوح الامر  
فيها (أو تفرق عنه جمع)  
ولو غير أعدائه في نحو دار  
أو ازدحموا على الكعبة  
أو بر و يشترط تصور  
اجتماعهم عليه والالم  
تسمع دعواه ولم يجب  
لاحضارهم حتى يعين  
محصورين منهم ويدعى  
عليهم وحيث يمكن من  
القسمه كالمثبت لوث على  
محصورين فخصص بعضهم  
وشرط وجود أثر قتل وإن  
قتل والافلاقسامه وكذا  
في سائر الصور واطال  
الاسنوي في خلافه وعلى

أي القرب عمارة الخ) أي فلو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه ع ش (قوله ولو تفرق)  
عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو وجد بعض القاتل في محلة أعدائه وبعضه في أخرى لاعداءه الآخرين  
فللولى ان يعين احداً ما يدعى عليها ويقسم وله ان يدعى عليهم ما يقسم ولو وجد قاتل بين قريتين وقبيلتين  
ولم يعرف بينهما وبين احدهما عداوة لم يجعل قربه من احدهما لوثاً لان العادة جرت بان يبعد القاتل  
القاتل عن فئانه وينقله إلى بقعة أخرى دفماً للثمة عن نفسه اه (قوله وخرج) إلى قوله فان عين في النهاية  
(قوله فيها) أي الكبيرة (قوله من اهله) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية اه سم (قوله غير  
محصورين الخ) والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة بهم اذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر  
وبغير المحصورين من يعثر عدوهم كذلك اه ع ش (قوله حلف المدعى عليه) أي على الاصل اه سم (قوله  
يفرق الخ) جواب سؤال منشؤه قوله فان عين احدا منهم الخ (قوله بين هؤلاء) أي غير المحصورين  
هنا حيث لو عين محصورين منهم وادعى عليهم لم يمكن من القسمات (قوله الاتي) أي آنفاً في المتن (قوله  
علم قتل الخ) من اين ذلك اه سم و- يقال المراد بالعلم الظن القوي كما عبر به المغنى (قوله واصل ذلك)  
أي مشروعية القسمات (قوله قتل بخبر) قد يقال خبر قرية كبيرة اه سم (قوله وبعض اولياء  
القاتل) عبارة النهاية واخوة القاتل اه (قوله أو قاتلكم) شك من الراوى (قوله استنطق) أي سؤال وهو  
خير وقولهم كيف (قوله ولم يبينها) أي الحكمة (قوله ولو غير أعدائه) إلى قوله وعلى الاول في النهاية  
والمغنى (قوله في نحو دار الخ) عبارة المغنى كان ازدحموا على بر أو باب الكعبة ثم تفرقوا عن قاتل اه (قوله  
أو ازدحموا) عبارة النهاية أو ازدحموا على الكعبة أو بر (قوله تصور اجتماعهم الخ) أي ان يكونوا محصورين  
بحيث يتصور اجتماعهم على القاتل مغنى ونهاية (قوله لم يجب) بناء المفعول من الاجابة (قوله وشرط الخ)  
عبارة المغنى تنبيه لا يشترط في اللوث والقسمات ظهور دم ولا جرح اصلاً ان القاتل يحصل  
بالخنق وعصر البيضة ونحوهما اذا ظهر اثره قام مقام الدم فلو لم يوجد اثر اصلاً فلا قسمات على الصحيح  
في الروضة واصلها وان قال في المهمات ان المذهب المنصوص وقول الجمهور بثبوت القسمات اه (قوله  
في سائر الصور) أي التي يقسم فيها اه ع ش (قوله واطال الاسنوي الخ) عبارة النهاية خلافاً للاسنوي  
اه (قوله وعلى الاول) أي قول الشيخين المعتمد (بموحدة) إلى قوله وقيد الماوردي في  
النهاية الا قوله لكن كان إلى المن (قوله لكن بتكلف) أي كان يقال المراد بالتكافؤ شرعهم فيه ولا يلزم  
منه الاتهام اه ع ش (قوله لا ياتي قوله والا الخ) أي ولا قوله لثمت اه رشيدى (قوله بتفرق الجمع)  
أي المار آنفاً (قول المن عن قاتل) أي من احدهما طرى كما قاله بعض المتأخرين اه مغنى (قوله بان وصل  
سلاح احدهما الخ) شامل ارسايس البندق والمدفع (قول المن فلو في حق الصف الخ) سواء وجد بين  
الصفين أو في صف نفسه أو في صف خصمه اه مغنى (قوله ان ضمنوا) عبارة المغنى ان كان كل منهما  
يلزمه ضمان ما اتلفه على الآخر كما قاله الفارقي اه (قوله لا كاهل عدل مع بغاة) أي وعكسه لما ياتي في

(قوله من اهله) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية (قوله غير محصورين) هل المراد الحصر  
المذكور في نحو النكاح (قوله حاتم المدعى عليه) على الاصل (قوله علم) من اين ذلك (قوله قتل بخبر)

الاول فقول الدارمى لو اضافه اعداؤه وخرج من عندهم ومات قبل ترده كان لوثاً لان الظاهر انهم سموه ضعيفاً لما تقرر انه لا بد من وجود اثر  
فعل ومن ثم لو تهرى مثلاً انجه ما قاله الدارمى (ولو تقابل) بموحدة قبل اللام (صفان) لغتال ويصح بفوقية لكن بتكلف اذ مع التقابل بالفوقية  
لا ياتي قوله والا إلى آخره ولا جمل هذا ضبط شيخنا عبارة متجهة بالفوقية وحذف الا وما بعدها لكن كان ينبغي له ذكره مستقلاً الا ان يقال انه  
استغنى عنه بتفرق الجمع لان اهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان لوثاً في حقهم فقط (وانكشفوا عن قاتل فان التحم قتال) ولو بان  
وصل سلاح احدهما للآخر (فلوث في حق الصف الآخر) ان ضمنوا لا كاهل عدل مع بغاة لان الظاهر ان اهل صفه لا يقتلونه (والا)

يصل السلاح (فلوث في حق صفه) لأن الظاهر حينئذ أنهم الذين قتلوه ومن اللوث إشاعة قتل فلان له وقوله أمرضته بسحري واستمر تأله حتى مات ورؤية من يحرك يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشش دم أو أثر قدم في غير جهة ذي السلاح وفيما لو كان هناك (٥٢) رجل آخر ينبغي أنه لو ثبت في حقهما مالم يكن الملطخ بالدم عدوه وحده في حقه فقط وظاهر

كلهم هنا أنه لا أثر لوجود رجل عنده لا سلاح معه ولا تلطخ وإن كان به أثر قتل وذلك عدوه وحينئذ فيشكل بتفرق الجمع عنه إلا أن يفرق بأن التفرق عنه يقتضي وجود تأثير منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرقوا فيه بين اصدقائه وأعدائه وبمجرد وجوده عند لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر إليه (وشهادة العدل) الواحد أي إخباره ولو قبل الدعوى بأن فلانا قتله (لوث) لإفادته غلبة ظن الصدق وقيد المأوردى بالعمد الموجب للقوط في غيره يخلف معه يمينا واحدة ويستحق المال وفيه نظر بل الأوجه ما اقتضاه إطلاقهم الاتي أن اليمين التي مع الشاهد الواحد خمسون وكلام البلقيني الآتي صريح في ذلك وشهادته بأن أحد هذين قتله لوث في حقهما كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله فله أن يدعى عليهما وله أن يعين أحدهما ويدعى عليه مع كونهما لم يفرعا إلا الثاني وعبر غيره

كلام المصنف من أن الباغي لا يضمن ما تلفه في القتال على العادل على الراجح اه ع ش (قوله لأن الظاهر الخ) تعليل للتميز (قوله يصل السلاح) عبارة المغنى والنهاية بأن لا يلزم قتال ولا وصل سلاح أحدهما الآخر اه (قوله ومن اللوث إشاعة الخ) لا قول المجروح جرحي فلان أو قتلي أو دمي عنده أو نحوه فليس بلوث لأنه مدع فلا يعتمد قوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقتصد اه لا كما سئى ومغنى قال ع ش ومثل ذلك ما لو رأى الوارث في منامه أن فلانا قتل مورثه ولو باخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الحلف اعتماداً على ذلك بمجرد مواعظ بالاولى عدم جواز قتله قصاصاً ولو ظفر به خفية لأنه لم يتحقق قتله بل ولا ظنه لأنه بتقدير صحة رؤية المعصوم في المنام فالرائي لا يضبط ما رآه في منامه اه (قوله إشاعة قتل فلان له) أي على السنة الخاص والعام نهاية ومغنى (قوله وقوله أمرضته بسحري) أي وإن عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخذه له بأفاره مع احتمال أنه علم ذلك ولم يطع عليه اه ع ش (قوله واستمر تأله الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع اه رشيدى (قوله ورؤية الخ) أي من بعد مغنى وروض (قوله عنده) كان الاولى تقديمه على قوله من يحرك الخ ليظهر اعتباره في المعطوف أيضاً عبارة المغنى أو رؤى في موضعه رجل من بعد يحرك يده كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه ملطخ بدم أو على ثوبه أو بدنه أثره مالم تكن قرينة تعارضه كان وجد بقر به سبع أو رجل آخر مول ظهروه أو غير مول كما في الانوار اه (قوله مالم يكن الخ) راجع إلى قوله ورؤية الخ كما هو ظاهر اه رشيدى وظاهر صنيع الروض والمغنى أنه راجع إلى قوله أو من سلاحه الخ (قوله ثم) أي بقرب القتل روض ومغنى (قوله نحو سبع أو رجل آخر الخ) أي فلو وجد بقر به سبع أو رجل آخر فليس بلوث في حقه أن لم تدل قرينة على أنه لوث في حقه كان وجد به جراحات لا يكون مثلها من غيره بمن وجد ثم اه روض مع شرحه (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أي الرجل الآخر أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح اه سم ومما انفى عن الروض وشرحه صريح في اعتبار ما ذكره ولعلمه لم يراجع هنا (قوله في غير جهة ذي السلاح) راجع لترشش وما بعده اه رشيدى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والأقرب كما هو ظاهر كلامهم الخ (قوله وإن كان به) أي بالقتل وقوله وذلك أي الرجل الذي وجد عنده بلا سلاح ولا تلطخ (قوله أي إخباره الخ) عبارة الاسنى والمغنى وتعبير المصنف بالشهادة يومه أنه يتعين لفظ ما أنه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفي الإخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقديظن ما ليس بلوث لو تأذره في المطلب (قول المتن لوث) أي حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان أدى بغير لفظها فلا ينافي ما يأتى من أن الحق يثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث اه ع ش (قوله لإفادته) أي إخبار العدل (قوله وقيد المأوردى الخ) لم يتعرض النهاية لتقييد المأوردى بالكلية اه سيد عمر بلى كلامه في شرح لوظهر لوث الخ صريح في عدم التقييد وقال للشارح وخلافاً للمغنى عبارة تنبيهه أنما يكون شهادة العدل لو ثا في القتل الممدد الموجب للقصاص فإن كان في خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا بل يخلف معه يمينا وأحله ويستحق المال كما صرح به المأوردى وإن كان عمداً لا يوجب قصاصاً كقتل المسلم الذي حكمه حكم قتل الخطأ في أصل المال لا في صفته اه (قوله يخلف) أي الولي (قوله وشهادته) إلى قوله مع كونهما الخ في النهاية الا قوله كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله والى المتن في المغنى الا ما مر وقوله مع كونهما الخ بخلاف قوله (قوله فله) أي الولي (قوله إلا الثاني) أي قوله وله أن يعين أحدهما الخ (قوله وعبر غيره) أي غير شيخ الاسلام قديقال خبير قرية كبيرة (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أن يكون معه سلاح مع أن الأثر الذي بالقتل

يقسم بدل يدعى ولا تخالف لأن من ذكر الدعوى  
ذكر الوسيلة ومن ذكر الاقسام ذكر الغاية وقد يستشكل الاقسام عليهما بأنه غير مطابق للشهادة اذ مفادها قتل أحدهما  
مبهما لا كليهما الا أن يجاب بأن هذا الإبهام لما قوى الظن في حق كل على انفراده أنه قاتل كان سببا للاقسام عليهما لعدم المرجح

(قوله)



بمخلاف قوله قتل احد هذين لتعدد الولي هنا فلا مجال لتعيينه ولا لكونه لو ثافي حق كل ومن ثم لو اتجدد الولي كان لو ثا كالاول (وكذا عيسى ونساء) يعني اخبار اثنين فاكثر ان فلا ناقله لان ذلك يفيد غلبة الظن ايضا لان الفرض عدالتهما (وقيل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطؤ ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسقة وصبيان وكفار) ولو غير ذميين فيما يظهر ثلاثة فاكثر وفارقوا اولئك بان عدالة الرواية فيهم جارية (لوث في الاصح) لان اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه (٥٣) (و) للوث مسقطات منها (لو ظهر لوث) في

قتيل (فقال أحدا بنية مثلا قتلته (فلان وكذبه) الابن (الآخر) صريحا) بطل اللوث) فلا يحلف المستحق لانحرام ظن الصدق بالتكذيب الدال على انه لم يقتله لان جبلة الوارث التشفى فنفية اقوى من إثبات الآخر بمخلاف ما إذا لم يكذبه كذلك بان صدقه اوسكت او قال لا اعلم انه قتله وبحث الباقين انه لو شهد عدل بعد دعوى احدهما خطأ او شبه عمد لم يطل اللوث بتكذيب الآخر قطعاً واعتراض بما مران شهادة العدل إنما تكون لو ثا في قتل العمد ويحجب بان هذا التقيد ضعيف كما مرو بان مراده لم تبطل شهادته بتكذيب الآخر فلن لم يكذب ان يحلف معه خمسين ويستحق (وفي قول لا) يطل كسائر الدعاوى ويحجب عنه بما مر من الجبلة هنا (وقيل لا يطل بتكذيب فاسق) ويرده مأمراً إذ الجبلة لا فرق فيها بين الفاسق

(قوله بمخلاف قوله) أى الشاهد (قوله أحد هذين) مفعول قتل (قوله لتعيينه) أى القاتل (قوله كالاول) وهو شهادة العدل بان احد هذين قتله (قوله) يعني اخبار اثنين (الخ) وفي الوجيز ان القياس ان قول واحد منهم لوث وجرى عليه في الحاوى الصغير فقال وقول راو وجزم به في الانوار وهو المعتمد نهاية ومعنى وزياى (قوله ثلاثة فاكثر) يقتضى عدم الاكتفاء باثنين كما في العباب وقال ابن عبد الحق يكفى باثنين وهو الاقرب لحصول الظن باخبارهما اه عش (قوله) منهما لو ظهر لوث (الخ) عبارة المغنى ذكر منها ثلاثة أمور الاول تكاذب الورثة كما ذكر ذلك نقول ولو ظهر (الخ) (قوله في قتيل) الى قوله ويجاب في المغنى الى قوله وبما تقرر اندفع في النهاية الا قوله فلا يحلف المستحق وقوله واعترض الى فلن لم يكذب (قوله صريحا) سيد كر محترزه (قوله فلا يحلف المستحق) وله تحليف من عينه على الاصل اه اسنى (قوله كذلك) اى صريحا (قوله خطأ او شبه عمد) انظر لم يقيد به اه رشيدى عبارة عش ينبغي او عمدا اه (قوله واعترض (الخ) اقره المغنى (قوله بمأمر) اى فى شرح وشهادة العدل لوث (قوله فلن لم يكذب) اى للوارث الذى لم يكذب العدل (قوله ويستحق) اى المقسم نصف الدية اه عش (قوله) الماتن وفي قول لا) قال البلقيني محل الخلاف فى الماتن لا فى ادل حلة ونحوهم ثبت فى حقهم لوث فعين احد الوارثين واحدا منهم وكذبه الاخر ودين غيره ولم يكذبه اخوه فيما قاله فلا يبطل حق الذى كذب من الذى عينه قطعاً بقاء اصل اللوث وانحرامه لانما هو فى ذلك الماتن الذى تكاذب فيه اه مغنى (قوله من غير تعرض) اى صريحا (قوله اقسام كل الخسنيين (الخ) عبارة الروض مع شرحه ولذا تكاذب الوارثان فى متهمين وعين كل منهما غير من يراه الاخر انه القاتل بكل اللوث فلا يحلف المدعى ولكل من الوارثين تحليف من عينه على الاصل من ان البين فى جانب المدعى عليه اه وهذه كما ترى مخالفة لما قاله الشارح ولعل هذا عدل النهاية عن قول الشارح على من عينه الى على ما عينه وقال عش قوله على ما عينه اى من عمد او خطأ او شبه عمد اه (قوله لاحتمال ان مبهم (الخ) عبارة غيره اذ لا تكاذب منهما لاحتمال الخ (قول الماتن وله) اى كل منهما ربع الدية ولو رجع كل منهما بعد ان قسم على من عينه وقال بانى ان الذى اهتمه هو الذى عينه اثنى فلكل ان يقسم على من عينه الاخر وياخذ ربع الدية وهل يحلف كل منهما فى المرة الثانية خمسين مينا او نصفها فيه خلاف ويؤخذ مما سياتى ترجيح الثانى ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول غير من عينه اخى رد كل منهما ما اخذه لتكاذبهما ولكل منهما تحليف من عينه ولو قال احدهما قتله زيد وعمرو وقال الاخر بل زيد وحده اقسما على زيد لا نفاهما عليه وطالباه بالنصف ولا يقسم الاول على عمرو ولا ن اخاه كذبه فى الشر كذا الاول تحليف عمرو فيما بطلت فيه القسامة والثانى تحليف زيد فيه معنى وروض مع شرحه (قوله لا اعترافه) الى قوله ويؤخذ منه فى المغنى (قوله وحصته) اى كل منهما (قوله منه) اى من النصف اه عش (قول الماتن فقال) اى قبل ان يقسم المدعى اه مغنى (قوله او كنت غائبا (الخ) ودعوى وجود الحبس او المرض يوم القتل كدعوى الغيبة اه اسنى (قوله على راسه) اى وافق على راسه (قوله فعلى المدعى عدلان) وان اقام كل بينة تقدم بينة الغيبة لزيادة عملها كما فى التهذيب قال فى قد لا يتصور وجوده من غير سلاح

وغیره ولو عين كل غیر معین الاخر من غیر تعرض لتكذيب صاحبه اقسام كل الخسنيين على من عينه واخذ حصته (ولو قال أحدهما) وقد ظهر اللوث (قتله زيد ومجهول) عندى (وقال الاخر) قتله (عمرو ومجهول) عندى لم يبطل اللوث بذلك وحينئذ (حلف كل) خمسين (على من عينه) لاحتمال ان مبهم كل هو معین الاخر (وله ربع الدية) لاعترافه بان واجب معينه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوث فى حقه فقال لم اكن مع المتفرقين عنه) اى القاتل او كنت غائبا عند القتل او لست الذى روى معه سكين ملطخ على راسه او نحو ذلك مأمراً (صدق يمينه) لان الاصل عدم حضوره وبرائة ذمته فعلى المدعى عدلان بالامارة التى ادعاها فان لم يوجد

أب المدعى عليه على نفيها وسقط اللوث ونفي أصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخط) كان أخبر عدل بأصله بهد دعوى مفصلة (فلاقسامة في الأصح) لأنها حينئذ (ع) لا تفيد مطالبة القاتل ولا عاقلة وخذ منه أنه ليس له الحلف مع شاهده لأن المطالبة قد دواها وبما تقر

اندفع قول غير واحد  
تصور بهذا الخلاف مشكل  
فإن الدعوى لا تسمع الا  
مفصلة ومن ثم اجاب عنه  
الرافعي بان صورته ان  
يدعى الولي ويفصل ثم تظهر  
الامارة في اصل القتل دون  
صفته وساق شارح قول  
الرافعي وهذا يدل على ان  
القسامة على قتل موصوف  
تستدعي ظهور اللوث في  
قتل موصوف وقد يفهم  
من إطلاق الاصحاب انه اذا  
ظهر اللوث في اصل القتل  
كفى في تمسك الولي من القسامة  
على القتل الموصوف وليس  
يبعد إذ لو ثبت اللوث في  
حق جمع جازله الدعوى على  
بعضهم واقسم فكل لا يعتبر  
ظهور اللوث فيما يرجع إلى  
الانفراد والأشتراك لا  
يعتبر في صفتي العمد والخطا  
ثم تأييد البلقيني له وقوله فتى  
ظهر لوث وفصل الولي  
سمعت الدعوى وأقسم بلا  
خلاف ومتى لم يفصل لم  
تسمع على الأصح ثم قال  
ومن هذا يعلم أن قول المصنف  
فلاقسامة في الأصح غير  
مستقيم اه وليس في محله  
لأن المعتمد كلام الاصحاب  
الموافق له المتن المحمول على  
وقوع دعوى مفصلة ويفرق  
بين الانفراد والشركة  
والعمد وضده بان الاول  
لا يقتضى جهلا في المدعى

الروضة كاصلها هذا عند افتائها على حضوره من قبل ولم يبين الحكم عند عدم الاتفاق وحكمه التعارض  
مغنى واسنى (قوله حذف على المدعى عليه) أي خمسين يمينا على ما قاله بعضهم ويمينا واحدة على ما اعتده  
الزيادى كذا بها مش ونقل في الدرس عن الزيادى انها خمسون وعن العباب الاكتفاء بيمين واحدة وهو  
الاقرب لان يمينه ليست على قتل ولا على جراحة بل على عدم الحضور فلا وإن اسلم ذلك سقط الدم اه  
عش وقوله على ما قاله بعضهم وله الشارح كما تقدم في شرح وشهادة العدل لوث ونقل الجبري عن  
الشوبري مثل ما استقر به عش من الاكتفاء بيمين واحدة وعن سم ما يؤيده (قول المتن وخطا) أي  
وشبه عمد اه معنى (قوله بأصله) أي بمطلق قتل (قوله لأنها حينئذ) أي لان القسامة حين ظهور اللوث  
بمطلق القتل عبارة المغنى لان نطاق القتل لا يفيد مطالبة القاتل بل لا بد من ثبوت العمد ولا مطالبة العاقلة  
بل لا بد ان يثبت كونه خطأ او شبه عمد اه (قوله منه) أي من التعليل (قوله لانه) أي شاهده (قوله  
وبما تقر) أي من قوله كان أخبر إلى المتن (قوله تصور بهذا الخلاف) إلى قوله ومن ثم مقول القول  
(قوله ومن ثم) أي من اجل اندفاعه بما تقر لا تسمع الخ (قوله عنه) أي الاشكال (قوله بان صورته)  
أي الخلاف (قوله دون صفته) أي من عمد وغيره (قوله وساق شارح الخ) كلام مستأنف (قوله وهذا  
يدل) إلى قوله ثم تأييد الخ مقول الرافعي كردى وسيد عمر اى واسم الاشارة راجع إلى تصحيح عدم  
القسامة في دعوى مفصلة مع ظهور اللوث في اصل القتل دون صفته (قوله تستدعي ظهور اللوث الخ)  
أي ولا يكفي ظهوره في اصل القتل (قوله وقد يفهم الخ) إلى المتن في النهاية عبارة تهود دعوى أن المفهوم من  
إطلاق الاصحاب الخ غير مسلمة لان المعتمد الخ (قوله وقد يفهم الخ) هذه جملة خالية من فاعل يدل (قوله  
جازله) أي للولي (قوله ثم تأييد البلقيني الخ) عطف على قول الرافعي اه كردى (قوله له) أي قول  
الرافعي وليس يبعد وقوله فتى الخ عطف تفسير على تأييد الخ وقوله ثم قال أي ذلك الشرح وقوله  
ومن هذا أي من تأييد البلقيني بقوله فتى ظهر الخ اه كردى ويظهر أن اسم الاشارة راجع إلى كل من قول  
الرافعي وقول البلقيني (قوله انتهى) أي ما ساقه الشارح اه كردى (قوله وليس الخ) أي ما ذكر من  
قول الرافعي وقد يفهم الخ وتأييد البلقيني له بما ذكره وقول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ (قوله لان  
المعتمد كلام الاصحاب الخ) قد يعارض كون هذا كلام المصنف قول الرافعي وقد يفهم من إطلاق  
الاصحاب الخ فليتام اه سم (قوله المحمول) صفة المتن (قوله ويفرق الخ) جواب عن قول الرافعي فكلما  
يعتبر الخ (قوله بخلاف هذا) أي فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسياق أن الواجب بالقسامة الدية ولو في  
العمد فان اراد أن هذا يقتضى الجهل باعتبار أن الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره على العاقلة فبعد تسام  
أن هذا جهل في المدعى به يتوجه أن نظيره ثابت في الاول إذ الدية في الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه  
وعلى شركائه إن اراد باقتضاء الجهل شيئا آخر فليصور اه سم (قول المتن في طرف) أي في قطعه ولو بلغ  
دية نفس اه معنى (قوله وجرح) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله لكنها إلى المتن وإلى قوله وانما استؤنفت  
في النهاية لا قوله بل جاء إلى ولقوة جانب (قوله ولحرمة النفس) عبارة المغنى لان النص ورد في النفس  
لحرمتها اه (قول المتن الا في عبد) استثناء من عدم القسامة في المال اه معنى (قوله ولو مدبرا الخ) هو

(قوله لأن المعتمد كلام الاصحاب الموافق له المتن) قد يعارض كون هذا كلام الاصحاب قول الرافعي وقد  
يفهم من إطلاق الاصحاب الخ فليتام (قوله بخلاف) أي فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسياق أن الواجب  
بالقسامة الدية ولو في العمد فان اراد أن هذا يقتضى الجهل باعتبار أن الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره  
على العاقلة فيبعد تسام أن هذه جهل في المدعى به فيتوجه أن نظيره ثابت في الاول أن الدية في  
الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه وعلى شركائه وان اراد باقتضاء الجهل شيئا آخر فليصور (قوله

به بخلاف هذا) (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال) وقوفامع النص ولحرمة النفس فيصدق المدعى  
يمينه ولو مع اللوث لكنها في الاولين تكون خمسين (الا في عبد) ولو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد (في الاظهر) فاذا قتل عبداً وجد لوث

أقسم فيه بناء على الأصح أن قيمته تحملها العاقلة (وهي) أي القسامة (أي يحلف المدعى) غالبا (٥٥) ابتداء (على قتل ادعاه) ولولحنو امرأة

وكافر وجنين لان منعه  
تهية للحياة في معنى قتله  
(خمسین يمينا) للخبر السابق  
في قصة خبير وهو مخصص  
لعوم خبر البيعة على المدعى  
واليمين على المدعى عليه بل  
جاء هذا الاستثناء مصرحا  
به في خبر لكن في استناده لين  
ولقوة جانب المدعى باللوث  
وافهم قوله على قتل ادعاه  
انه لا قسامة في قد الملقوف  
لان الحلف على حياته كإمراء  
فايراده سهو وانه يجب  
التعرض في كل ميم إلى عين  
المدعى عليه بالاشارة إن  
حضر وإلا فيذكر اسمه  
ونسبه وإلى ما يجب يانه في  
الدعوى وهو المعتمد لتوجه  
الحلف إلى الصيغة التي حلفه  
الحاكم عليها اما الاجمال  
فيجب في كل ميم اتفاقا فلا  
يكفي تكرير والله خمسین  
مرة ثم يقول لقد قتلتها اما  
حلف المدعى عليه ابتداء  
او لنكول المدعى او حلف  
المدعى لنكول المدعى عليه  
او الحلف على غير القتل فلا  
يسمى قسامة ومرة في اللعان  
بعض ما يتعلق بتغليظ  
اليمين وياتي في الدعوى  
بقية وكان حكمة الخمسين  
ان الدية مقومة بالف دينار  
غالبا ومن ثم اوجبها القديم  
كإمراء والقصد من تعدد  
الايمان التغليظ وهو إنما  
يكون في عشرين دينارا  
فاقتضى الاحتياط للنفس  
ان يقابل كل عشرين يمين  
منفرة عما يقتضيه التغليظ

غاية في جريان الخلاف اه رشیدی (قوله اقسام) أي السيد وبعد الاقسام ان اتفقا على قدر القيمة  
او ثبت ببينة فذاك والا فيبغى تصديق الجاني يمينه وإن كان الغرم على العاقلة لان القيمة تجب عليه اولاً ثم  
يتحملها العاقلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه اه ع ش (قوله بناء على الأصح الخ) والثاني لا قسامة  
فيه بناء على ان بدله لا يحمله العاقلة فهو ملحق بالهاثم اه معنى (قوله غالبا) احتراز عن نحو مسألة المستولدة  
الآتية فان الخالف فيها غير المدعى اه سيد عمر أي قبيل الفصل الآتي (قوله ابتداء) احتراز عن  
قوله الآتي او حلف المدعى لنكول المدعى عليه اه سم (قول المتن على قتل ادعاه) أي مع وجود اللوث  
اه معنى (قوله وجنين) أي وعبد لما مر انه يقسم في دعوى قتله اه ع ش (قوله لان منعه تهية للحياة  
الخ) والجنين قد يحصل قتله حقيقة اه سم (قوله وهو مخصص الخ) وذلك لانه طلب اليمين من ورثة  
القتيل ابتداء وما اكتفى بهما من المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى اه ع ش (قوله على المدعى عليه) عبارة  
النهاية على من انكر اه ولعلها روايتان (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر  
اه معنى (قوله لين) أي ضعف (قوله انه لا قسامة) أي بل إنما يحلف الولي يمينا واحدة فقط ووجه  
ايراده انه وإن لم يدع القتل صرحا لكنه لازم لدعواه اه ع ش (قوله انه لا قسامة في قد الملقوف) خلافا  
للمعنى عبارة تهو اورده عليه قد الملقوف فانه لا يقسم فيه مع انه لا يتحقق فيه حالة القتل حياة مستقرة واجيب  
بان المراد تحقق الحياة المستقرة في الجملة وقد تحققت قبل ذلك اه (قوله لان الخالف على حياته) لعل  
حق العبارة المدعى به فيه الحياة لا القتل اه سم (قوله فايراده) على منع المتن (قوله سهو) كان المورد  
نظر إلى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان القاد قتله بقده لانه كان حيا فلا يلزم السهو وإنما يجاب بان المدعى  
به في الظاهر الحياة اه سم (قوله وانه الخ) عطف على انه لا قسامة الخ (قوله إلى عين المدعى عليه) أي  
واحد كان واكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل ميم انهم قتلوا مورثه اه ع ش (قوله فيذكر  
اسمه ونسبه) أي او غيرهما كقبيلته وحرثته ولقبه اه معنى (قوله وإلى ما يجب يانه) أي من عبد  
اوشبه عمدر وض وع ش (قوله وهو المعتمد) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى عبارة تهو هل يشترط ان  
يقول في اليمين قتله وحده او مع زيد وعبد او خطأ وشبه عمدا ولا وجهان اوجههما الثاني بل هو مستحب اه  
(قوله لتوجه الحلف الخ) في تفرقه نظر (قوله اما الاجمال الخ) محتزم ما يجب يانه مفصلا من عمداو  
خطا او غيرهما اه ع ش (قوله اما حلف المدعى عليه) محتزم قول المتن المدعى (قوله ابتداء) أي حيث  
لالوث وقوله او لنكول المدعى أي مع اللوث اه معنى (قوله او حلف المدعى الخ) أي وجدلوث او لا (قوله  
او الحلف على غير القتل) محتزم قول المتن على قتل قال ع ش اقتصاره على ما ذكر يقتضى ان اليمين مع  
الشاهد تسمى قسامة ويوجه بانها حلف على قتل ادعاه اه (قوله على غير القتل) أي من الطرف والجرح  
واتلاف مال غير الرقيق (قوله فلا يسمى الخ) كل من الثلاثة (قوله وياتي في الدعوى الخ) أي فيأتي جميعه  
هنا اه ع ش (قوله غالبا) احتراز به عن دية المرأة فانها على النصف من ذلك وعن دية الكافر فانها على  
الثلث من ذلك اقل والحاصل ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرادها (قوله كل عشرين) أي  
من الالف دينار اه ع ش (قوله عما يقتضيه التغليظ) متعلق بمنفردة أي ميم مجردة عن الاشياء التي يقتضيها  
التغليظ وهي التي مرت في اللعان اه كردى ويظهر ان مراد الشرح من الانفراد عما ذكر الزيادة عليه

غالبا) خرج ميم الرد الآتية (قوله أيضا غالبا) اشارة الى انه قد يكون الحالف غير المدعى كإمراء أو صي  
لمستولدة بقيمة عبد قتل وهناك لوث ومات السيد فلها الدعوى وليس لها ان تقسم وإنما يقسم الوارث  
كما بين ذلك في المبسوطات كالروض وشرحه ثم رايت الشارح ذكر ذلك قبيل الفصل (قوله لان منعه تهية  
للحياة كما في معنى قتله) أي الجنين وقد حصل قتله حقيقة (قوله لان الحلف على حياته الخ) لعل حق العبارة  
المدعى به فيه الحياة لا القتل (قوله فايراده سهو) كان المورد نظر الى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان انفاذ  
قتله بعده لانه كان حيا فلا يلزم السهو وإنما يجاب بان المدعى به في الظاهر الحياة

(ولا يشترط والائتماء) أي الايمان (على المذهب) له وللمتعة ودفع نفريتها كاشهادة بخلاف اللعان لأنه احتيط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واخلاق النسب (٥٦) وشيوخ الفاشية وذلك العرض (فلو تلما جنون أو غم أو عزل قاض وعادته بخلاف

اعادة غيره (بنى) اذا افاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر وانما استؤنفت لتولي قاض ثان لانها على الاثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجدد بعضها عند الاول بخلاف ايمان المدعى عليه (ولومات) الولي المقسم في اثناء الايمان (لم يبن وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لانها كحجة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها بخلاف موته بعد اقامة شاهد لانه مستقل فلوارثه صم آخر اليه وموت المدعى عليه فيبن وارثه لما مر (ولو كان للقتل ورثة وزعت) الخمسون عليهم (بحسب الارث) غالبا لانهم يقتسمون ماوجب بها بحسب ارثهم فوجب كونها كذلك وتحلفون السابق في قصة خير انما وقع خطأ بالاخيه وابن عمه تجملا في الخطاب والا فالمراد اخوه فقط وخرج يغالبا زوجة مثلا وبيت المال فانها تحلف الخمسين مع انها لا تأخذ الا الربع كما لو نكل بعض الورثة او غاب وزوجة وبنت فتحلف الزوجة عشرة والباقي توزيعا على ساهمها فقط

بالتعدد كما يفيد كلام المغني وسياق الشرح (قول الماتن ولا يشترط والائتماء) ولو حلفه القاضى خمسين يمينا في خمسين يوما صح معنى ونهاية أي فتلها ما زاد عليها وان طال ما بينهما معاش (قوله أي الايمان) إلى قول الماتن والمذهب في المغني لا لقوله ولا يحلفون إلى وخرج وقوله ولا نعلم يكف إلى ولومات (قوله) او عزل قاض وعادته أي بناء على ان الحاكم يحكم بعلمه اه معنى (قوله) لما تقرر أي من قوله له وللمتعة ودفع عبارة المغني اما على عدم اشتراط الموالاته فظاهر واما على اشتراطها فلقيام العذراء (قوله لانها) أي ايمان المدعى (قوله) بخلاف ايمان المدعى عليه عبارة الاسنى والمغني وخرج بالمدعى المدعى عليه فله البناء فيما لو تخلف ايمانه عزل القاضى او موته ثم ولى غيره والفرق ان يمينه للنفى فتنفذ بنفسها وبين المدعى للاثبات فتوقف على حكم القاضى والقاضى الثاني لا يحكم بحجة قيمت عند الاول اه (قوله الولي المقسم) إلى قول الماتن ويجب بالقسامة في النهاية (قوله الولي) أي ولى الدم وهو المستحق اه عش (قوله في اثناء الايمان) اما اذا تمت ايمانه قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم له كالأول اقام يمينه ثم مات اه معنى (قوله) فاذا بطل بعضها بطل كلها عبارة المغني وشيخ الاسلام ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا بيمين غيره اه ويرد عليها مسألة المستولدة الآتية (قوله لانه مستقل) يعنى ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة بدليل انها اذا انضمت اليه بين البها قد يحكم بهما بخلاف ايمان القسامة لاستقلال بعضها بدليل انه لو انضم اليه شهادة شاهد لا يحكم بهما اسنى ومعنى (قوله) وموت المدعى عليه أي وبخلاف موت المدعى عليه في اثناء ايمانه اه كرى (قوله) لما مر أي من قوله وانما استؤنفت الخ اه عش (قوله غالبا) سيد كمرتززه (قوله) ماوجب الخ وهو المال اه عش (قوله) كالأول نكل بعض الورثة او غاب أي فيحلف الباقي والحاضر خمسين (قوله) وزوجة وبنت عطف على قوله زوجة الخ اه كرى (قوله) فتحلف الزوجة الخ هذا واضح اذا انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما اذا لم ينتظم فظاهر انه يرد الباقي على البنت فقط اذ لا رد على الزوجة وتقسيم الايمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة ايمان بجبر المنكسر اذ ثمن الخمسين ستة وربع ويخص البنت اربعة واربعون كذلك اذ الباقي وهو سبعة اثمان الخمسين ثلاثة واربعون وثلاثة ارباع يمين فيكمل وقس على ذلك نظائرها سم وفي البجيرى عن الشورى عن الطبرائى ومثله قول عشرة أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت سبعة اه سم (قوله) وهى خمسة من ثمانية فان المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنات النصف اربعة فمجموع ما لها خمسة فتكون الايمان بينهما الخماسين وعش (قوله) يمين من معه وهو الزوجة في المثال الاول وحدها ومع البنت في الثاني اه عش (قوله) بل ينصب بيناء المفحول (قوله) مدع عليه أي من يدعى على المتهم بالقتل اه رشيدى (قوله) فيحلف الزوج خمسة عشر وذلك لان حصته ثلاثة من عشرة وهى خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الخمسين وهو ما ذكره وحصة الاختين للاب خمسان والاختين

(قوله) بخلاف ايمان أي فقيها البناء وان عزل القاضى وولى غيره لانه للنفى فتنفذ بنفسها وإيمان المدعى للاثبات فتوقف على حكم القاضى (قوله) فتحلف الزوجة عشرة الخ هذا واضح ان انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما اذا لم ينتظم فظاهر انه يرد الباقي على البنت فقط اذ لا رد على الزوجة وتقسيم الايمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة اثمان بجبر المنكسر اذ ثمن الخمسين ستة اثمان وربع والبنت اربعة واربعون كذلك اذ الباقي ثلاثة واربعون يمينا وثلاثة ارباع يمين وهى سبعة اثمان الخمسين وقس على ذلك نظائرها (أيضا) فتحلف الزوجة عشرة أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت اقله أي سبعة (قوله) وهى خمسة من ثمانية فان

للام

وهى خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه

بل ينصب مدعى عليه ويفعل ما يأتى قبيل الفصل ولو كان ثم عول اعتبر فى زوج وأم وأختين لاب وأختين لام أصلها من ستة وتعمل لعشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من الاختين لاب عشرة ولا م خمسة والام خمسة (وجبر الكسر) لأن البين الواحدة لا تتبع بعض فلو خلف

تسعة واربعين ابنا حاف كل ابن يمين وفي ابن وخنى ملايوزع بحسب الارث المحتمل لالناجر فيحاف الابن ثلثيم او ياخذ نصف والحنى نصفها وياخذ الثلث ووقوف السدس احتياطاً للحاف والاخذ (وقول يحاف كل) من الورثة (خمين) لان العدد هنا كمين واحدة واجاب الاول بامكان القسم هنا (ولو نكل احدهما) اى الوارثين حاف الاخر خمسة (او غاب) احدهما او كان صغيراً او

مجنونا (حلف الآخر خمسين واخذ حصته) لان شيئاً من الدية لا يستحق باقل من الخمسين واحتمال تكذيب الغائب المبطل للوث على خلاف الاصل فلم ينظروا اليه (والا) يحلف (صير للغائب) ليحلف كل حصته ولا يبطل حقه بنكوله عن الكل فعلم انهم لو كانوا ثلاثة اخوة حضر احدهم واراد الحلف حلف خمسين فاذا حضر ثان حلف خمسة وعشرين فاذا حضر الثالث حلف سبعة عشر ولا يتم يكتم بالايان من بعضهم مع انها كالبينة لصحة النيابة في إقامتها بخلاف البين ولومات نحو الغائب أو الصبي بعد حلف الاخر وورثته حلف حصته او بان انه عند حلقه كان ميتاً فلا كالموابع مال ابيه يظن حياته فبان ميتاً (والمذهب ان يمين المدعى عليه) القتل (بلا لوث) وان تعدد (خمسون) كالموابع لوث لان التعدد ليس للوث بل لحرمة الدم والوث إنما يفيد البداة بالمدعى وفارق التعدد هنا التعدد في المدعى بان كلا منهم هنا ينفى عن نفسه القتل كما ينفى المنفرد

للام خمس وحصاة الام نصف خمس اه عش (قوله تسعة وأربعين الخ) أو ثلاثة بين حاف كل منهم سبعة عشر اه معنى (قوله بوزع) الظاهر التانيث (قوله ثلثيم) وهو اربع وثلاثون مع جبر الكسر وقوله نصفها ووخس وعشرون (قول ووقوف السدس) اى الى الصالح او البيان اه حابى (قول للحاف) اى بالاكثر وقوله والاخذ اى بالانثى (قوله هنا) اى فى القسامة وقوله كمين واحدة اى فى غيرها (قوله هنا) اى فى القسامة اى لافى غيرها (قول الماتن واخذ حصته) اى فى الحال اه معنى (قوله لان شيئاً من الدية) اى وما سبق من توزيع الايمان مفيد بضرورة الوارثين وكما لهم اه معنى (قول واحتمال تكذيب الغائب) اى والناقص بعد الكمال اه معنى (قوله المبطل) اى تكذيب الغائب (قوله على خلاف الاصل الخ) اى فان وجد اى التكذيب على مقتضاه اه معنى (قول الماتن والا) اى وان لم يحلف الحاضر أو الاصل صبر الغائب اى حتى يحضر والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفق اه معنى (قوله ولا يبطل حقه) اى الخاص اه عش (قوله بنكوله عن الكل) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر عن الزائد على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل معه اه سم (قوله فى إقامتها) اى البينة اه عش (قوله نحو الغائب الخ) اى المجنون (قوله وورثته) اى الاخر اه عش (قوله حاف حصته) اى ولا يحسب ما مضى لانه لم يكن مستحقاً له حينئذ اه معنى (قوله او بان الخ) عطف على جملة مات الخ (قوله القتل) اى والطرف او الجرح كما تقدم فى شرح ولا يسم فى طرف الخ اه عش عبارة الروض مع شرحه والاشبه ان يمين الجراحات كالنفس فتكون خمسين سواء انقصت ابدالها عن الدية كالحكومة وبذل اليد او زادت كبذل اليدين والرجلين اه (قوله وان تعدد) الى قول الماتن وفى القديم فى المغنى لا قوله وبه يتجه الى ولو نكل المدعى (قوله وان تعدد) اى المدعى عليه خمسون ولورد احد المدعى عليهم حاف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية إذا وزعت عليهم اه عش (قوله وفارق التعدد هنا) اى حيث طالب من كل خمسون يميناً التعدد فى المدعى اى حيث وزعت الايمان على عدد المدعين بحسب ارثهم اه عش (قوله لا يثبت لنفسه ما يشته الخ) اى بل يثبت بعض الارش فيحلف بقدر حصته اه معنى (قوله من المدعى عليه) بان لم يكن لوث او كان ونكل المدعى عن القسامة فردت على المدعى عليه فكل فردت على المدعى مرة ثانية اه معنى (قوله لانها اللازمة للراد) فيه فيما إذا كان رد البين من بعض المدعين فقط نظر (قوله ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم الخ) لا موقع له هنا فكان حقه ان يسقط كفى النهاية والمغنى أو يقدم على قوله أو المردودة من المدعى كالاختي (قول الماتن واليمين مع شاهد خمسون) انظر بماذا انفصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث ويحاج بانه أن وجد شرط الشهادة كان اتى بلفظ الشهادة بعد تقدم الدعوى كان من باب الشهادة وإن اتى بغير لفظ الشهادة وقبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه عش (قول الماتن خمسون) راجع للجميع كما تقرر والاحسن فى المردودة واليمين نصيبهما عطفاً على اسم ان قبل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائى الرفع اه معنى (قوله وبه يتجه الخ) عبارة النهاية والوجه كما اقتضاه اطلاعهما عدم الفرق الخ (قوله انه لا فرق

المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد والبنث النصف أربعة فجمع ما لها خمسة فتكون الايمان بينهما خماساً (قوله ولا يبطل حقه بنكوله) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر من الزائد على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل معه اه

(٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشته المنفرد فوزعت عليهم بحسب ارثهم (و) ان اليمين (المردودة) من المدعى عليه القتل (على المدعى) خمسون لانها اللازمة للراد (او) المردودة من المدعى (على المدعى مع لوث) خمسون لانها اللازمة للراد ومن ثم لو تعدد المدعى عليهم حلف كل الخمسين كاملة (و) ان (اليمين مع شاهد) بالقتل (خمسون) احتياطاً للدم وبه يتجه ما اطلقاه المقتضى انه لا فرق بين العمد وغيره كما مر ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو اليمين مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه



ردت على المدعى وان نكل لان يمين الرد غير يمين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمدية على العاقلة) لقيام الحجة (٥٨) بذلك ولا يغني عن هذا ما مر في بحث العاقلة خلافا لمن زعمه لان القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف

القياس فيحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقسم عليه) لا قود للخبر الصحيح اما ان تدوا صاحبكم أو تاذنوا بحرب من الله وهو لما فيه من التقسيم المقتضى للحصر فيهما وعدم ثالث غيرهما ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لظاهر ما مر وتستحقون دم صاحبكم وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قتل رجلا في القسامة وفي الصحيحين يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته أى بضم اوله وكسره بحبله وقد تطلق على الجملة واجابوا بان المراد بدل دمه جمعا بين الدليلين والقسامة تشمل لغة يمين المدعى بعد نكول المدعى عليه وهى يثبت بها القود والدفع بالحبل قد يكون لاخذ الدية منه (ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر احدهم اقسام عليه خمسين واخذ ثلث الدية) لتعذر الاخذ بها قبل تمامها (فان حضر آخر) أى الثانى ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (اقسم عليه خمسين) لان الايمان السابقة لم تتناول

(الخ) خلافا للنفى عبارته واطلق الشيخان تعدد اليمين مع الشاهد وينبغي ان يقيد بالعمد اما قتل الخطأ وشبه العمد فتخاف مع الشاهد يميننا واحدة كما مر عن أصريح الماوردى في الكلام على ان شهادة العدل لوث اه (قوله) ردت على المدعى وان نكل (وليس لنا يمين ردت لانهما بحيرى (قوله) لان سبب تلك) أى يمين الرد وقوله وهذه أى يمين القسامة اه ع (قول المتن بالقسامة) أى من المدعى واحترز بالقسامة عمالو - ملف المدعى عند نكول المدعى عليه وكان القتل عمدا فانه يثبت بها القود لانهما كالا يمينه والقود يثبت بكل منهما معنى وزيادى وأتى في شرح وفي القديم قصاص ما يوافق (قول المتن على العاقلة) أى مخففة في الاول مغلفة في الثانى اه معنى (قوله) لقيام الحجة) إلى قوله وروى أبو داود في النهاية لا قوله وهو لما فيه إلى المتن (قوله) فيحتاج إلى النص (الخ) أى لثلاثتهم ان القسامة ليست كاليمين في ذلك كما انها ليست كاليمين في العمد اه معنى (قوله) دية) أى حاله اه معنى (قوله) امان تدوا (الخ) أى تطوا وقوله او تاذنوا (الخ) أى تلبوا بحرب من الله لمخالفتكم له فيما امركم به اه ع (قوله) وهو) أى هذا الخبر (قوله) ظاهر (الخ) خبر وهو (قوله) وتستحقون دم (الخ) بدل من ما مر سم ورشيدى (قوله) دم صاحبكم) أى دم قاتل صاحبكم اه معنى (قوله) فيدفع) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير رجل منهم (قوله) أى بضم (الخ) الاولى اسقاط (قوله) واجابوا) عبارة للمغنى والنهاية واجاب الجديد اه (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر وقوله والقسامة (الخ) هذا جواب خبر أبي داود وقوله والدفع بالحبل (الخ) هذا جواب خبر الصحيحين اه سم (قوله) بان المراد بدل دمه) أى وعبر بالدم عن الدية لانهم يأخذونها بسبب الدم اه معنى (قوله) لاخذ الدية (الخ) أى كما يكون للاقتصاص منه (قول المتن ولو ادعى عمدا بلوث) عبارة الروض أو ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين يمينان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه سم ع (قول المتن بلوث) أى معاه معنى (قول المتن اقسام عليه (الخ) والمتعدد في هذه المدعى عليه وفيما مر من قول الشارح فلوانهم لو كانوا ثلاثة اخوة (الخ) المتعدد المدعى اه ع (قوله) لتعذر الاخذ) إلى قوله بعدد عواها في المغنى لا قوله ويجيب إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلا ذلك وقوله قال جمع (قوله) ثم الثالث) ذكره المغنى في شرح وهو الاصح بما نصه وسكت عن حكم الثالث إذا حضر وهو كالثاني فيما مر اه وقال ع (قوله) بعد ذكر مثله عن المحلى مانصه أى فيحلف المدعى بعد حضوره خمسين يميناً ان لم يكن ذكره في حلفه ولا ولا فلا يحتاج إلى حلف اصلا اه (قوله) فأنكر) أى وان اعترف اقتص منه اه معنى (قول المتن اقسام عليه (الخ) عبارة للمغنى فان اعترف بالقتل اقتص منه وان أنكر اقسام (الخ) (قوله) كالأحضر امعا) يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين سم على حج اه ع (قوله) ومحل احتياجه (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف ان لم يكن الخ قيد لا قسم لا للقول المرجوح كأيومه صنيع المصنف (قوله) أى الثانى) عبارة للمغنى أى الغائب اه (قوله) بجمته الرافعى) أى في المحررا معنى (قوله) وعجيب (الخ) قديقول ذلك الشارح لا عجيب فان ينبغي تستعمل

(قوله) وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر (قوله) والقسامة تشمل يمين المدعى) هذا جواب خبر أبي داود (قوله) والدفع بالحبل) هذا جواب خبر الصحيحين (قوله) ولو ادعى عمدا بلوث على ثلاثة حضر احدهم) عبارة الروض أى او ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمدا وهم حضور حلف لهم خمسين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه (قوله) كالأحضر امعا) يتأمل هذا فان المتبادر ان الخمسين عند حضورهما لهما لان لكل خمسة وعشرين (قوله) وعجيب (الخ) قديقول ذلك الشارح لا يجب فان ينبغي تستعمل للبندوب كفى قوله في الوصية ينبغي ان لا يوصى باكثر من ثلث ماله

للمنقول

وأخذ ثلث الدية (وفي قول) يقسم عليه (خمسا وعشرين)

كألو حضرا معا ومحل احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أى الثانى (في الايمان) السابقة (ولألا) بان ذكره فيها (فينبغي) وفاقأما بجمته الرافعى (الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى عليه وهو الاصح) قياسا على سماع البينة في غيبته وعجيب مع قوله ينبغي

اعتراض شارح له بأنه يقتضي ان هذا قول (وهو استحق بدل الدم اقسام) ولو كافر اعجزوا (٥٩) عليه وسيد في قتله بخلاف مجروح

ارتد ومات لا يقسم قريبه  
لان ماله فيه نعم لو اوصى  
لمستولدة بقيمة قته بعد قتله  
ومات قبل الاقسام والتكول  
قسم الورثة بعد دعواها  
أو دعواهم إن شاؤا لانهم  
الذين يخلفونه والقيمة لما

عملابوصيته فان نكحوا سمعت  
دعواها التحليف الخصم ولا  
تحلف هي ويقسم مستحق  
البذل (ولو) هو (مكاتب  
لقتل عبده) لانه المستحق  
فان عجز قبل نكحها اقسام السيد

أو بعده فلا كالوارث وبهذا  
كمسئلة المستولدة المذكورة  
آتفا يعلم ان قوله اقسام جرى  
على الغالب إذا الخالف فيها  
غير المدعي وظاهر أن ذكر  
المستولدة مثال وان له لو

اوصى بذلك لآخر اقسام  
الوارث أيضا واخذ  
الموصى له الوصية بل قال  
جمع لو اوصى لآخر بعين  
فادعاهما الآخر حلف الوارث  
كافي مسئلة المستولدة وقيل

يفرق بان القسامة على خلاف  
القياس احتياطا للدماء  
قال ابن الرفعة هذا إن كانت  
العين بيد الوارث فان كانت  
بيد الموصى له حلف جزما  
(ومن ارتد) بعد موت  
مورثه (فالا فضل تاخير

اقسامه ليسلم) ثم يقسم لانه  
لا يتورع عن اليمين الكاذبة  
(فان اقسام في الردة صح على  
المذهب) وأخذ الدية لانه  
عليه السلام اعتد بايمان اليهود

للمنقول كافي قوله في الوصية ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله اه سم (قوله اعتراض شارح الخ) واقفه  
المغني (قوله بانه) أي كلام المصنف وقوله ان هذا أي قوله إن لم يكن ذكره في الايمان والا فينبغي الخ (قوله  
منقول) أي عن الاصحاب اه مغني (قوله بخلاف مجروح ارتد) عبارة المغني احتراز عن استحق الخ عمالو  
جرح شخص مسلما فارتد الخ (قوله ولو اوصى) أي السيد (قوله بعد قتله) متعلق بأوصى اهرشيدى ويجوز  
تعلقه بقيمة قته عبارة الروض فان اوصى لمستولدة بعد قتل حاف السيد وبطلت الوصية او بقيمة عبده  
إن قتل صحت الوصية والقسامة للسيد أو ورثته اه ويوافق الاول فقط قول المغني بقيمة عبده المقتول اه  
(قوله ومات) عبارة المغني فالوصية صحيحة فاذا مات السيد قبل القسامة فان المستولدة تستحق القيمة ومع  
ذلك لا تقسم بل الوارث لان العبد يوم القتل كان للسيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فيرثها كسائر  
الحقوق وإذا ثبتت القيمة صرفها إلى المستولدة بموجب وصيته وتحقق مراده كانه يقتضى دينه اه (قوله  
اقسم الورثة) فهنا اقسام غير مستحق بدل الدم اه سم (قوله بعد دعواها) أي المستولدة وقوله اودعواهم  
أي الورثة (قوله إن شاؤا) فيدل قوله اقسام الورثة عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمهم القسامة وإن تيقنوا  
الحال لانه سعى في تحصيل غرض الغير فان نكحوا عن القسامة لم تقسم المستولدة لان القسامة لا تثاب القيمة  
وهي للسيد فتختص بخليفته بل لها الدعوى على الخصم بالقيمة والتحليف له لان الملك لها فيها ظاهر أو لا تحتاج  
في دعواها والتحليف إلى إثبات جهة الاستحقاق ولا إلى اعراض الورثة عن الدعوى فلو نكل الخصم حلفت  
اليمين حلفت بين الرداه (قوله ولا تحلف هي) أي لانها ليست خليفة المورث فلو نكل الخصم حلفت  
اليمين المرودة اه ع ش (قوله ويقسم الخ) دخول في المتن (قوله لانه المستحق) أي لبدله ولا يقسم سيده  
بخلاف العبد المأذون له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت يده فان السيد يقسم لبدله دون المأذون له لانه  
لاحق له مغني واسن (قوله فان عجز) أي المكاتب عن اداء النجوم (قوله قبل نكحها الخ) أي وقبل اقسامه  
وامالو عجز بعدما اقسام اخذ السيد القيمة كالومات الولي بعدما اقسام اه مغني واسن (قوله او بعده فلا)  
أي فلا يحلف لبطان الحق بالنكول لكن للسيد تحليف المدعي عليه اه اسن (قوله كالوارث) أي كما  
لا يقسم الوارث إذا نكل مورثه اه اسن (قوله وبهذا) أي مسالة عجز المكاتب (قوله إذا الخالف فيهما الخ)  
انما يتجه هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا لما يخرج  
منه مسئلة المستولدة دون مسئلة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعي في مسئلة المستولدة  
لا يجامع قوله اودعواهم اه سم (قوله غير المدعي) عبارة النهاية غير المستحق حالة الوجوب اه (قوله  
هذا) أي الخلاف (قوله حلف جزما) أي الموصى له (قوله بعد موت مورثه) عبارة المغني بعد استحقاقه  
البذل بان يموت المجروح ثم يرد عليه قبل ان يقسم اما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو مرن تدفلا يقسم  
لانه لا يرث بخلاف ما إذا قتل العبد وارثه سيده فانه لا فرق بين أن يرث قبل موت العبد او بعده لان استحقاقه  
بالمالك لا بالارث اه (ثم يقسم) إلى الفصل في المغني (قول المتن صح) أي اقسامه (واخذ الدية) يقتضى ان  
الاخذ لا ينافي وقف ملك المرء تدسم على حج اه ع ش (قوله اعتد بايمان اليهود) أي فدل على ان يمين الكافر  
صحيحة اه مغني (قوله اعتد بها) أي بايمان حال الردة (قوله لتعذر بيت المال) لان دية لعامة المسلمين  
وتحليفهم غير ممكن اه مغني (قوله والاحبس) أي وان طال الحبس اه ع ش

(قوله اقسام الورثة) فيها اقسام غير مستحق بدل الدم (قوله إذا الخالف فيهما غير المدعي) انما يتجه  
هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا لما يخرج من مسئلة  
المستولدة دون مسئلة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعي في مسئلة المستولدة لا يجامع قوله  
أو دعواهم (قوله بل قال جمع لو اوصى لآخر بعين) كتب عليهم ر (قوله واخذ الدية) يقتضى ان الاخذ

في القصة السابقة والقسامة نوع اكتساب للمال كالا حطاب ولو أسلم اعتد بها قطعا (ومن لا وارث له) خاصا (لاقسامة فيه)  
م لو مع لو تلتذر حلف بيت المال بل ينصب الامام مدعيا فان حلف المدعي عليه فواضح ولا احبس حتى يقرأ ويحلف

(فصل فيما ثبت به وجوب القود والمال بسبب الجناية واكثره ياتي في الشهادات والدعاوى وقدم هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه (لأنه ثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) (٦٠) في نفس او غيرهما من قتل او جرح او ازالة (باقرار) صحيح من الجاني (او) شهادة (عدلين) او يعلم القاضى أو يتكول المدعى عليه مع حلف المدعى كايعدان مما سيذكره على ان الاخير كالاقرار وما قبله كاليمين وسياق ان السحر لا يثبت الا بالاقرار فلا يرد عليه (و) انما ثبت موجب (المال) مما مر (بذلك) اى الاقرار او شهادة العدلين وما في معناهما (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويعين) مفردة او متعددة كما مر انفاً او بالقسامة كما علم مما قدمه وشرط ثبوته بالحجة الناقصة أن يدعى به لا بالقود ولا لم يثبت المال بها وانما وجب في السرقة بها وان ادعى القطع لانهما توجبهما والعمد لا يوجب الا القود فلو اوجبنا المال أو جينا غير المدعى (ولو عفا) المستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والشهادة على مال (ليقبل للمال رجل وامرأتان) او شاهد (ويعين) لم يقبل في الاصح اذ لا يثبت المال إلا بعد ثبوت القود اما بعدهما وقبل الثبوت فلا يقبل قطعاً لان الشهادة غير مقبولة حين اقيمت (ولو شهد هو وهما) اى رجل وامرأتان وفي معناهما رجل معه يمين (بهاشمة قبلها ايضاح لم يجب ارشها على المذهب) لاتحاد الجناية فاذا اشتملت

(فصل فيما ثبت به وجوب القود) (قوله فيما ثبت) الى قول المتن ولا يصرح في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله مفردة او متعددة (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كاليبيع مثلاً لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن ونحو ذلك اهـ رشيدى (قوله واكثره) اى اكثر ما في هذا الفصل (قوله وقدم) اى المصنف هذا الفصل (قوله من قتل الخ) بيان لموجب القصاص (قوله او جرح) بفتح الجيم مصدر واما بالضم فهو الاثر الحاصل به وقوله او ازالة اى لمعنى من المعانى كالسمع والبصر ادعش (قوله صحيح) احترز به عن اقرار الصبي والمجنون اهـ عرش (قوله او يعلم القاضى) اى حيث ساغ له القضاء به لانه كان يجتهد ادعش هذا على مختار النهاية وياتى في الشارح خلافة (قوله كايعدان الخ) جواب عن مير ادعش القاضى وبين الرد على حصر المصنف وحاصله انه سكت عنهما هنا اتكالا على علمهما بما سيذكره (قوله على ان الاخير) اى اليمين المردودة وقوله وما قبله الخ اى علم القاضى اى فلا يردان على حصر المصنف (قوله فلا يرد عليه) وجه وروده انه ذكر ان موجب القصاص يثبت بالاقرار أو البينة مع أن السحر لا يثبت إلا بالاقرار خاصة وحاصل الجواب انه لما لم يتعرض له هنا لانه سيذكره اهـ رشيدى (قوله مما مر اى من قتل او جرح او ازالة (قوله وما في معناهما) وهو علم القاضى واليمين المردودة ادعش (قوله كما مر انفاً) انظر ان مر ذلك في النسبة المفردة والذي مر به انه ان جميع ايمان الدم متعددة رشيدى وبهم وساطان (قوله تأتده) اى فى قوله ويجب بالقسامة الخ (قوله وشرط ثبوته) اى المال وقوله بالحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او رجل ويمين ادعش (قوله به) اى المال (قوله ولا) اى بأن ادعى القود وأقام الحجة الناقصة (قوله لم يثبت المال الخ) بل لا يصح دعوى القود اصلاً كما هو الموجود في كلامهم وكما لم يزل قول المصنف به ولو عفا عن القصاص الخ خلافاً لما يروى من كلام الشارح قال الرشيدى وفيه تاويل (قوله بها) اى بالحجة الناقصة لكنها تثبت بها للوثوق ولانما وجب اى المال وقوله بها اى بالحجة الناقصة ادعش (قوله لانها) اى المرفة يعنى إقامة الحجة الناقصة فيها (قوله توجبهما) اى المال والقطع واجيب عن ذلك ايضا بان المال هنا بدل عن القود واما المال والقطع فكل منهما حق متأصل لا يدل كافيده قوله لانها توجبهما اهـ عرش (قوله غير المدعى) بفتح العين اى غير المدعى به (قوله المستحق) اى مستحق قصاص في جناية توجبها اهـ مغنى (قوله قبل الدعوى الخ) وقوله على مال متعلقان بعفا (قوله ويعين) اى خسون اهـ عرش (قوله المتن لم يزل الخ) اى لم يحكم بذلك لما اقام بينه بعد دفعه بالجناية المذكورة دل يثبت القصاص لان العفو وغير معتبر الا لانه انة اسطة طحتم ارم من تعرض له والظاهر الاول اهـ مغنى (قوله لا بد ثبوت القود) اى ولم يثبت (قوله اما بعدهما الخ) اى بعد الدعوى والشهادة عبارة المغنى أما لو ادعى العمد وأقام رجلاً وامرأتين ثم عفا عن القصاص على مال وقصد الحكم له بذلك الشهادة لم يحكم له بها قطعاً اهـ (قوله فاذا اشتملت) عبارة المغنى واذا اشتملت الجناية اهـ بالواو (قوله لم يثبت) الاولى التانيث كفى المغنى (قوله وبه) اى باتحاد الجناية هنا (قوله مرق منه) اى من السهم من زيد (قوله فان الثانى) اى الخطا الوارد على غير زيد (قوله لانها) اى رضى زيد بسهمه ومرورها منه الى غيره (قوله فى الاولى) اى هاشمة قبلها ايضاح وهو راجع لمعطوف والمعطوف عليه معا (قوله بها) اى بالحجة لانها فى وقف ملك المرتد

(فصل انما يثبت موجب القصاص باقرار او عدلين الخ) (قوله مفردة او متعددة كما مر) راجع أين مر ذلك بالنسبة للمفردة وعبرة الزركشى وقوله او يمين صوابه او يمين بزيادة او الا ان يريد المال في غير القسامة فانه يثبت باليمين المفردة وهو بعيد من سياقه لكن يرد عليه ان اليمين في الجراح كلها متعددة على الاظهر ولا توزع على مقدار الدية اهـ (قوله وانما وجب في السرقة بها) اى بالناقصة (قوله الناقصة

ثبت بالناقصة لانها جنايتان مستقلتان ومن ثم لو اختلف الثانى او الضربة فى الاولى ثبت الهشيم بها لانفراده حيثئذ (وليصرح)

وجواباً (الشاهد بالمعنى) الذى مر اضافة التائب للموت (وقال) اشهد انه (خبر به) ينفى خبره فمات لم يثبت (المعنى به) هو الموت الباشى  
عن فؤله (حتى يقول فمات منه) اى من جرحه او قتلته او فوات مكانه لا نهما الاحتمال من به بسبب آخر غير جرحه او فوات مكانه فماتت اضافة الموت اليها  
فذلك الاحتمال لا ينفى اشهد انه قتلته وان لم يذكر ضربا ولا جرحا خلا لما لا يدنوهم من العبارة (ولو قال ضرب راسه فادماه او فأسال  
دمه ثبتت دامية) لنزوح كلامه بها بخلاف فمات دمه لا احتمال حمل السيلان بسبب آخر (٦١) (ويشترط لوضحة) اى لانه اضافة بها

قول الشاهد (ضربه فوضح  
عظم راسه) اذ لا احتمال  
حينئذ (وقيل يكفى فوضح  
راسه) وهو المعتمد لفهم  
المقصود منه عرفا وما قيل  
ان الموضحة من الايضاح  
ولا تختص بالعظم فلا بد  
من التعرض له ولان تنزيل  
لفظ الشاهد الغير الفقيه على  
اصطلاح الفقهاء لا وجه له  
رده البلقينى بان الشارع  
اناط بذلك الاحكام فهو  
كصرائح الطلاق يقضى  
بها مع الاحتمال فاذا شهد انه  
سرحم اقضى بطلاقها وان  
احتمل تسريح راسها  
فكذا اذا شهد بالايضاح  
قضى به وان احتمل انه لم  
يوضح العظم لانه احتمال  
بعيد جدا وفيه ما فيه في  
شاهد عامى لا يعرف مدلول  
نحو الايضاح شرعا فلا وجه  
هنا وفيما قاس عليه انه  
لا بد من الاستفصال فان  
تعذر وقف الامر هنا الى  
البيان او الصلح (ويجب  
بيان محلها) اى الموضحة  
الموجبة للقود (وقدرها)  
فيما اذا كان على راسه  
موضحا وتعيينها بالاشارة اليها  
سواء اكان على راسه موضحة

الباينة (قوله رجرها) الى قوله ما قيل فى المعنى الاول (وقال) اشهد انه (خبر به) ينفى خبره فمات لم يثبت (المعنى به) هو الموت الباشى  
الى المتن (قول المتن بالمعنى) بفتح الميم اى المعنى به معنى ونهاية قوله فمات مكانه (اول وجه الاكتفاء  
بذلك ان المتبادر منه ان موته بسبب الجناية لا يخلو مع ذلك ان موته بسبب آخر كسقوط جدار ومثل  
ذلك ما قال فمات حالا عرش (قوله) لم يذكر ضربا ولا جرحا (قوله) لا فمات على فمات ما ذكر انه ذكر  
شروط الدعوى كقوله قتلته عمدا او خطأ الى غير ذلك على ما مر فى دعوى الدم والنفقة اه عرش (قوله  
بخلاف فمات دمه) وقيل ما قال فمات مكانه او حالا او فمات دمه مكانه او حالا او فمات اه عرش  
(قول المتن فوضح عظم راسه) ولو اقتصر على قوله اوضحه لم يسمع لصدقه باغير الراس والوجه مع ان  
الواجب فيه الحكم بمرادى اه عرش (قوله من الايضاح) اى هو انه لا يكشف البيان وليس فيه تخصيص  
بعظم اه بجرى (قوله) اى للعظم (قوله) على اصطلاح الفقهاء اى من اختصاصه بالعظم (قوله) رده  
البلقيني الخ) خبر وما قيل الخ (قوله بذلك) اى بالايضاح (قوله وفيه) اى فى كلام البلقيني (قوله هنا) اى  
فى نحو الايضاح من الشاهد العامى وقوله فيما قاس عليه اى من نحو التسريح من العامى (قوله الموجبة  
للقود) سيدكر محترزه باختلاف قدرها الخ اى جراحة باقى البدن (قوله فيما اذا كان على راسه موضحا)  
توقف ابن قاسم فى هذا التعميد ثم نقل عبارة شرح المنهج الصريحة فى عدم اعتباره وانه لا بد من بيان الموضحة  
محلها ومساحة وان كان براسه موضحة واحدة اه رشيدى اقول وكذا عبارة المعنى صريحة فى اشتراط بيان  
الموضحة محلها ومساحة او الاشارة اليها وان كان براسه موضحة واحدة (قوله متى لم يبينوا ذلك) اى ولم  
يعينوها بالاشارة اليها (قوله بل تعين الارش) عبارة المعنى افهم قوله لانه يمكن قصاص انه بالنسبة الى وجوب  
المال لا يحتاج الى بيان وهو الاصح المنصوص اه (قوله لا يختلف) اى باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها  
اه عرش (قوله ومنه) اى من قوله لانه لا يختلف الخ (قوله لا بد) اى فى وجوبها (قوله من تعيينها) اى تعيين  
موجبها على حذف المضاف ويجوز ارجاع الضمير الى الباقي بتاويل البقية وفى بعض نسخ النهاية من  
تعيينها اه بالثنية اى المحل والقدر (قوله لا اختلافها) اى الحكومة (قوله حقيقة) الى التنبيه فى المعنى  
(قوله وهو يقتل غالبا) من مقول الساحر (قوله تابا) يعنى كانا ساحرين ثم تابا اه معنى (قوله او نادرا)  
راجع لكل من المثالين (قوله) اى لاسمه (قوله وهما) اى دية شبه العمود الخطا على حذف المضاف (قوله  
فعليه) اى الساحر (قوله ولم يمت) اى به اه عرش عبارة المعنى وان قال امرضت به عزرفان مرض به  
وتالم حتى مات كان لو ثاب قائم بينة انه تالم حتى مات ثم يحال الولي انه مات بسحره وياخذ الدية فان ادعى  
الساحر براه من ذلك المرض واحتمل برؤه بان مضت مدة يحتمل برؤه فيها صدق بيمينته اه (قوله وكنكوله  
الخ) هذا هو الافرار الحكيم اه رشيدى اى فهو عطف على قوله كفتلته الخ عبارة المعنى ويثبت السحر

فيما اذا كان على راسه موضحا (لعل هذا القيد لاجل قوله بيان محلها لا لاجل قوله وقد رها ايضا بدليل قوله  
وان لم يكن براسه الا موضحة واحدة لا احتمال انها وسعت اه وقد يقال بيان محلها لا بد منه وان لم يكن براسه  
الا واحد اذ قد تكون موضحة بعضها يختلف محلها ثم رأت قول شرح المنهج ويجب لقوده الموضحة ببيانها  
محلها ومساحة وان كان براسه موضحة واحدة لجواز انها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني اه (قوله بل  
يتعين الارش الخ) عبارة الروض فلو شهد بالايضاح بلا تعيين وجب المال اه وكان تعذر القود لعدم

او موضحا (ليمكن قصاص) لانهم متى لم يبينوا ذلك فلا قود وان لم يكن براسه الا موضحة واحدة لا احتمال انها وسعت بل يتعين الارش  
لانه لا يختلف ومنه يؤخذ ان الحكومة باقى البدن لا بد من تعيينها ولو بالنسبة للمال والالم تجب حكومتها لاختلفا باختلاف قدرها ومحلها  
(ويثبت القتل بالسحر باقراره) به حقيقة او حكما كفتلته بسحرى وهو يقتل غالبا او بنوع كذا وشهد عدلان تابا بانه يقتل غالبا فعمد فيه القود  
او نادر افسه عمدا وخطا من اسم غيره لخطا وهما على العاقلة ان صدقوه والافعله او مرض بسحرى ولم يمت اقسام الولي لانه لو شئ وكنكوله

مع يمين المدعى (لابينة) لتعذر مشاهدته (٦٢) قصد الساحر وتأثير سحره (تنبيه) تعلم السحر وتعليمه حرامان مطلقا على

أيضا باليمين الردودة كان يدعى عليه القتل بالسحر فينكر وينكل عن اليمين فترد على المدعى بناء على  
الاصح من اهما كالاقرار اه (قوله مع يمين المدعى) اي يمين واحد اه ع ش (قوله وتأثير سحره) اي في  
الشخص المعين فلا ينافي قوله السابق واشهد عدلان الخ لانه كان في النوع مع قيد الغالب (قوله تعلم السحر)  
الى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقا على الاصح) اي خلافا لابن ابي هريرة في قوله ويجوز تعليمه وتعليمه  
للقوف عليه لا للعمل به اه مغنى (قوله ولا اعتقاده) فان احتيج فيهما الى تقديم اعتقاد مكفر كقراه مغنى  
(قوله ويحرم فعله) وهل من السحر ما يقع من الاقسام وتلاوة آيات قرآنية يتولد منها الهلاك فيعطى حكمه  
المذكور ام لا فيه نظر والاقرب الاول فليراجع اه ع ش عبارة السيد عمر ولا بأس بحل السحر بشيء  
من القرآن والذكر والكلام المباح وان كان بشيء من السحر فقد توقف فيه احدى المذهب جوازه ضرورة  
اه اقناع في فقه الحنابلة اه (قوله ويفسق به) اي بفعل السحر مطلقا ايضا اي كتعليمه وتعليمه (قوله فيهما)  
اي في قوله ويحرم فعله ويفسق به وقوله ولا يظهر الخ وقوم نعم الخ استدراك على دعوى الاجماع  
في الاول فقط اي قوله ويحرم فعله ويفسق به عبارة المغنى قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الاعلى  
فاسق ولا تظهر الكرامة على فاسق وليس بمقتضى العقل بل مستفاد من اجماع الامة انتهى (قوله يطلق  
السحر) اي يحله (قوله منه) اي من جواب احد (قوله لهذا الغرض) اي الحل (قوله وفيه نظر) اي  
في الاخذ (قوله اذ ابطاله الخ) وقد يقال ان اطلاق الامام احمد ظاهر في العموم وهذا القدر كاف في  
صحته الاخذ (قوله وفي حديث الخ) تايد للنظر (قوله وذكروها) اي للنشرة المباحة (قوله لانه) اي  
السحر حيثئذ اي حين حل به السحر عن الغير (قوله وهو الحق) اي ما قاله الحسن البصري وغيره  
من عدم جوازه مطلقا (قوله لانه داء الخ) لا يخفى انه يفيد عدم جواز التعلم لا عدم جواز فعل العالم به  
حلّه عن الغير (قوله وبهذا رد الخ) يعني بقوله لانه داء الخ ومرفاهيه (قوله قال) اي من اختار حله الخ  
(قوله وله حقيقة الخ) (تنبيه) السحر لغة صرف الشيء عن وجهه يقال ماسحرك عن كذا اي  
ما صرفك عنه واصطلاحا حاز اوله النفوس الخبيثة لافعال واقوال يترتب عليها امور خارقة للعادة  
واختلف فيه هل هو تخيل او حقيقة قال بالاول المعتزلة واستدلوا بقوله تعالى تخيل اليه من سحرهم انها  
تسمى وقال بالثاني اهل السنة ويدل لذلك الكتاب والسنة الصحيحة والساحر قديا يفتعل او قول يتغير به  
حال المسحور فيمرض ويموت منه وقد يكون ذلك بوصول شيء الى بدنه من دخان او غيره وقد يكون بدونه  
ويفرق به بين الزوجين ويكفر معتقدا باحته (فائدة) لم يبلغ احد من السحر الى الغاية التي وصل اليها القبط  
ايام دلو كامله مصر بعد فرعون فانهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا  
والبرابي بالباء الموحدة احجار تنحت وتجعل فيها الصور المذكورة وهي مشهورة في بلاد الصعيد فأي عسكر  
قصد هم اتوا الى ذلك العسكر المصور فافعلوه به من قلع الاغين وقطع الاعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد  
لهم فتخاف منهم العساكر واماواستمانه سنة والنساء من الملوك والامراء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده  
فهاهم الملوك والامراء قال الدميري حكاه القرافي وغيره وذهب قوم الى ان الساحر قد يقلب بسحره الاعيان  
ويجعل الانسان حمارا بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر ان يرد نفسه الى الشباب  
بعد الهرم وان يمنع نفسه من الموت ومن جملة انواعه السيمياء واما الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والحصى  
والشعير والشعيرة فحرام تعليمها وتعليمها فعلا وكذا اعطاء العوض واخذها عنها بالنص الصحيح في النهي  
عن حلوان الكاهن والباقي بمعناه مغنى وع ش (قوله ويحرم تعلم تعليم كهانة) والكاهن من تخبر بواسطة  
النجم عن المغيبات في المستقبل بخلاف العراف فانه الذي يخبر عن المغيبات الواقعة كعين السارق  
ومكان المسروق والضالة ومغنى (قوله وضرب الخ) عطف على تعلم الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عبارة  
المغنى واما الحديث الصحيح كان نبي من الانبياء يخط فمن وافق خطه فذاك معناه من علم موافقته له  
فلا بأس ونحن لا نعلم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك اه وفي ع ش عن الدميري مثله (قوله علق حله) اي

الاصح ومحل الخلاف  
حيث لم يكن فعل مكفرو ولا  
اعتقاده ويحرم فعله ويفسق  
به ايضا ولا يظهر الا على  
فاسق اجماعا فيهما نعم سئل  
الامام احمد عن يطلق  
السحر عن المسحور فقال  
لا بأس به وأخذ منه حل  
فعله لهذا الغرض وفيه نظر  
بل لا يصح اذ ابطاله لا يتوقف  
على فعله بل يكون بالرقى  
الجائزة ونحوها مما ليس  
بسحر وفي حديث حسن  
النشرة من عمل الشيطان  
قال ابن الجوزي هي حل  
السحر ولا يكاد يقدر عليه  
إلا من عرف السحر اه  
أى فالنشرة التي هي من  
السحر محرمة وإن كانت  
لفصد حله بخلاف النشرة  
التي ليست من السحر فانها  
مباحة كما بينها الائمة وذكرها  
لها كيفيات وظاهر المنقول  
عن ابن المسيب جواز حله  
عن الغير ولو بسحر قال لانه  
حيثئذ صلاح لا ضرر لكن  
خالقه الحسن وغيره وهو  
الحق لانه داء خبيث من  
شان العالم به الطبع على  
الافساد والاضرار به ففطم  
الناس عنه راسا وبهذا يرد  
على من اختار حله اذ تعين  
لرد قوم يخشى منهم قال كما  
يجوز تعلم الفلسفة المحرمة  
وله حقيقة عند أهل السنة

ويؤثر نحو مرض وبغضاء وفرقة ويحرم تعلم وتعليم كهانة وضرب رمل وخبر مسلم دال على حظره لانه علق حله بمعرفة موافقة الضرب



ما يفعله منه لما كان يفعله النبي الذي علمه راني يظن ذلك فضلا عن علمه وشيرو وحى وشوبذة والنفرج على فاعل شيء من ذلك كما هو ظاهر لانه  
إعانة على معصية ثم رايت في فتاوى المصنف ما يصرح بذلك والخبر الصحيح من اتي عرفا لم تقبل له محلاة اربعين وما يشمله رني القبول فيه نفي  
للثواب وللصحة ومقبيل هذا الكتاب أنه لا ضمان على القاتل بالعين وإن نعمده ونقل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه أفتى بأن لولى الدم  
قتل ولى قتل مورثه بالحال لان فيه اختيارا كالساحر وحيد فينبغي ان يأتى فيه تفصيله اه وفيه نظر بل الذى يتجه خلافه لان غايته انه  
كعائن تعمد وقد اعتيد منه دائما قتل من تعمد النظر اليه على أن القتل بالحال حقيقة إنما يكون (٦٣) لمهدر اعدم نفوذ حاله في محرم إجماعا

(ولو شهد لمورثه) غير أصل  
وفرع (بجرح) يمكن  
افضاؤه للهلاك (قبل  
الاندمال لم يقبل) وان كان  
عليه دين مستغرق لثمته  
اذ لومات كان الارش له  
فكانه شهد لنفسه ولا نظر  
لوجود الدين لانه لا يمنع  
الارث وقد يرى الدائن  
او يصلح وكونه لمن لا  
يتصور ابرائه كزكاة نادر  
لا يلتفت اليه والعبرة بكونه  
مورثه حال الشهادة فان  
كان عندها محجوبا ثم زال  
المانع فان كان قبل الحكم  
بالشهادة بطلت او بعده  
فلا (وبعده يقبل) اذ لا  
تهمه (وكذا قبل) شهادته  
لمورثه (بمال في مرض  
موته في الاصح) لانه لم  
يشهد بالسبب الناقل  
للشاهد بتقدير الموت بخلاف  
الجرح ولأن المال يجب  
هنا حالا ويتصرف فيه  
المريض كيف أراد وشم  
لا يجب الا بالموت فيكون  
للوارث (ولا تقبل شهادة  
العاقلة بفسق شهود قتل)

الضرب برمل وكذا ضمير منه وضمير عليه (قوله ما يفعل) ببناء المفعول (قوله علمه) ببناء المفعول من التعليم  
(قوله ذلك) اى الموافقة نائب فاعل يظن (قوله وشعير الخ) بالجر عطا على رمل (قوله وشعبذة) عطف  
على كهاة (قوله والنفرج الخ) عطف على تعلم الخ عبارة عش عن الدميرى ويحرم المشى الى اهل هذه  
الانواع وتصديقهم وكذلك تحرم القيافة والطير والطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه (قوله بذلك)  
اى محرمة النفرج (قوله عرافا) مر تفسيره انفا (قوله ويشمله) اى المنفرج (قوله ونقل الزركشى) الى  
قوله لان غايته الخ فى المغنى (قوله لان له) اى الولي فيه اى فى الحال او القتل بها (قوله وفيه نظر الخ) اى فى  
فتوى البعض عبارة المغنى والصواب انه لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كانه قتل ذلك عن جماعة من السلف اه  
(قوله لان غايته الخ) اى الولي المذكور (قوله منه) اى العائن (قوله غير اصل وفرع) اى كما يعلم من باب  
الشهادات لان شهادتهما لا تقبل مطلقا للبعضية اه معنى (قوله يمكن افضاؤه) الى قوله كذا قيل فى المغنى  
لا قوله فى المحاسن او بعده الى قوله ولا ينافى مراجعة الاولى فى النهاية الا قوله ولا نظر الى اما قتل لا يحملونه  
(قوله يمكن افضاؤه للهلاك) اى ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه ان يسرى لانه قد يسرى سم على المنتج  
اه عش (قوله وان كان عليه) اى على مورثه وكذا ضمير مات (قوله وقد يرى الدائن) يؤخذ منه ان مثل  
ذلك مالوا وصى بارش الجنابة عليه لاخر فان الموصى له قد لا يقبل فيثبت الموصى به للوارث اه عش  
(قوله من لا يتصور الخ) اى أو المحجور عليه بصبا وجنون معنى وعش (قوله كزكاة) اى وقف عام اه  
معنى (قوله لا يلتفت اليه) لان التهمة موجودة لاحتمال ظهور مال لمورثه كان مخفيا قال الرافعى وشهادتهم  
بتركية الشهود كشهادتهم بالجرح اه معنى (قوله فان كان) اى الزوال (قول المتن وبعده) اى الاندمال  
(قوله لانه لم يشهد الخ) عبارة الجلال فى تعليل مقابل الاصح نصا ورفق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل  
للحق اليه بخلاف المال اه رشيدى زاد المغنى عقب مثل ما مر عن الجلال فاذا شهد بالجرح فكانه شهد  
بالسبب الذى يثبت به الحق وهما بخلافه اه (قوله او نحوه) اى كقطع طرف خطأ او شبه عمد اه معنى  
ويحتمل ان الضمير للفسق (قوله وكذا ان لم يحملوه لفقرهم) اى لا تقبل اه عش (قوله بخلاف الموت)  
اى موت القريب (قوله كينة باقراره) اى كشهادة العاقلة بفسق بينة اقراره بالقتل العمدها معنى (قوله)  
اذ لا تهمه) اى اذ لا تحمل فيه (قول المتن ولو شهد اثنان الخ) عبارة المغنى واعلم انه يشترط فى الشهادة  
السلامة من التكاذب وحينئذ لو شهد الخ (قول المتن بقتله) اى شخص اه معنى (قوله اى المدعى به)  
تفسير لقتله (قوله على الاولين) او على غيرهما معنى واسنى (قوله لان طلبه) اى المدعى اه عش (قوله)  
ان ساله) اى الحاكم (قوله فيه) اى الحكم وعبارة المغنى لان دعواه القتل على المشهود عليهما وطلبه  
الشهادة كاف الخ (قوله فالمراد سكت عن التصديق) اى مراد القيل بسكوت الولي سكوته عن

التعيين فى معنى العفو عنه فلا يشكل بان الواجب القودعينا (قوله وكذا ان لم يحملوه لفقرهم) لا لكون  
الاقرين الخ) بقى ما لو كان الابعدون اغنياء والاقر بون فقراء فهل ترد شهادة الابعدين لانهم المتحملون

أو بتركية شهود الفسق لدفعهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا ان لم يحملوه لفقرهم لا لكون الاقرين يفون بالواجب  
لان الغنى قريب فى الفقير بخلاف الموت ولا نظر الى تحمل البعيد لفقر غيره لان الانسان كثيرا يقرب غنى نفسه ويعرض عن امر غيره  
غنى وفقر فالتهمة المبينة على تقدير غنى نفسه أظهر من التهمة المبينة على فقر غيره الغنى اما قتل لا يحملونه كينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل  
شهادتهم بنحو فسقهم اذ لا تهمه (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) اى المدعى به (فشهدا على الاولين بقتله) مبادرين فى المجلس او بعده  
(فان صدق الولي) المدعى (الاولين) يعنى استمر على تصديقهما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لان طلبه منهما الشهادة كاف فى جواز  
الحكم بها كذا قيل ويرده ماصرحوا به فى القضاء انه لا يجوز له الحكم بما ثبت عنده الا ان سال المدعى فيه فالمراد سكت عن التصديق

(حكمهما) لا تنفاه التهمة عنهم وتحققهما في الآخرين لانهما اصدرا عدوين الاولين بشهادة الاولين عليهم اولاً لانهم ايدفعا بها عن أنفسهما والتمليل الاول مشكل إذ المؤثر العداوة الدنيوية وليست الشهادة منها فالذي يتجه هو التعليل الثاني (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع) أو كذب (الجميع بطلاناً) أي الشهادة تان اما في تكذيب الكل فواضح واما في تصديق الكل فلان تصديق كل فريق يستلزم تكذيب الآخر لا قضاء كل من الشهادتين ان لا قائل غير المشهود عليهم واما في تصديق الآخرين فلا تستلزمه تكذيب الاولين وشهادة الآخرين مردودة لما مر ولا ينافي مراجعة الولي التي (٦٤) افهمها المتن وجوب تقديم الدعوى وتعيين القاتل فيها لان تلك المبادرة لما وقعت اورثت

التصديق لا سكوته عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحينئذ فنوله لان طلبه منهما الشهادة كاف اي عن التصديق ثانياً رشيدي وعش (قول المتن حكمهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل متى ادعى على احدهم قال غيره بمبادرة بل انا الذي فعلته جاء فيه ما ذكر من التفصيل اه عش (قوله) او لانهما يدفعا (الخ) عطف على قوله لانهما صار الخ (قوله منها) اي من العداوة الدنيوية اه عش (قوله) فالذي يتجه هو التعليل الثاني (ولذا اقتصر عليه المغنى) (قوله اي الشهادتان) الى قوله كذا قاله جمع في المغنى (قوله لما مر) اي من التعليل (قوله مراجعة الولي) اي مراجعة الحاكم للولي (قوله) لان تلك المبادرة الخ (علة لعدم المناقاة) (قوله اورثت رية) اي للحاكم وقوله فراجع اي فليراجع الولي ويسال احتياطاً انتهى مغنى (قوله لينظر) اي الحاكم ايستمر اي الولي (قوله) او لا اي او يعود الى تصديق الآخرين او الجميع او يكذب الجميع انتهى مغنى (قوله وهو الاصح) اي النذب (قوله تجوز الخ) خبر ان (قوله) وان الولي الخ (عطف على قوله ان تسمية الخ) (قوله سؤاله) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ان بادراً) اي المشهود عليهم (قوله وبما تقرر) اي من الجوابين عن استشكل تصوير مشكلة المتن (قوله صورة ذلك) الى قوله وظاهر الخ مقول البعض والمشار اليه ما افهمه المتن من مراجعة الولي (قوله فانه لا يحتاج الخ) اي الولي (قوله على الاولين) اي الشاهدين الاولين في دعوى الوكيل (قوله المدعى عليهما) اي المشهود عليهما في دعوى الوكيل (قوله فينزل) اي الوكيل بسبب من اسباب العزل المارة في الوكالة وهو عطف على قوله ان يوكل الخ (قوله وظاهر قوله) الى قوله وقال احدهما قتل في النهاية ولى الكتاب في المغنى (قوله لكن عبارة الجمهور الخ) معتمد وقوله بطل حقه اي فليس له ان يدعى مرة اخرى ويقم البينة اه عش (قوله ولو مبهما) اي سواء اعين العاقي ام لا (قوله فكانه اقر بسقوط حقه الخ) اي فيسقط حق الباقي (قوله منه) اي القصاص (قوله اما المال الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واحترز بسقوط القصاص عن الدية فانه لا تسقط بل ان لم يعين العاقي فللورثة كلهم الدية وان عينه فانكر فكذلك ويصدق يمينه انه لم يعف فان نكل حلف المدعى وثبت العفو يمين الردوان اقر بالعفو مجانا او مطلقاً سقط حقه من الدية والباقي حصته منها اه (قوله ولا يقبل قوله الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويشترط لاثبات العفو من بعض الورثة عن القصاص لان حصته من الدية شاهدان لان القصاص ليس بمال ومالا ثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطه بها اما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت بالحجة الناقصة من رجل وامرأتين او رجل ويمين لان المال يثبت بذلك فكذا اسقاطه وخرج بقوله اقر ما لو شهد فانه ان كان فاسقاً او لم يعين العاقي فكالاقرار وان كان عدلاً وعين العاقي وشهد بان عفا عن القصاص والدية جميعاً بعد دعوى

باعتبار وقت الشهادة او لا لاحتمال غنى الاقربين بعده وقضية عبارة المصنف الاول (قوله اما المال فيجب له كالبقية) عبارة شرح المنهج وللجميع الدية سواء اعين العاقي ام لا نعم ان اطلق العاقي العفو او عفا مجانا فلا حق له فيها اه (قوله ايضا اما المال فيجب له كالبقية) عبارة الروض وشرحه فلجميع الدية ان لم يعين العاقي وكذا ان عينه فانكر فان اقر سقطت حصته من الدية فان عين المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص

رية فراجع لينظر ايستمر على تصديق الاولين فيحكم له او لا فتردد دعواه كذا قاله جمع يجيبين عن اعتراض تصوير المسئلة بان الشهادة بالقتل يشترط لسماعها تقدم الدعوى وتعيين القاتل فيها فكيف يشهدان ثم يراجع الولي واقول إنما يتوجه هذا الاعتراض حتى يحتاج للجواب عنه بما ذكر اذا قلنا ان الحاكم يراجع الولي وجوباً وندباً وهو الاصح اما اذا قلنا بما مر ان معنى تصديقه للاولين استمراره على تصديقهما فلا اعتراض اصلاً غاية الامر ان تسمية ما وقع من المشهود عليهما شهادة تجوز لان المبادرة بالشهادة تبطلها وان الولي وان لم يجب سؤاله لكنه قد يتعرض لما يطل حقه وظاهر كلام بعضهم ان ندب سؤاله محله ان بادراً في مجلس الدعوى لاني مجلس بعده اي لان مبادرتهم بمجلس الدعوى قد تقرب ظن صدقهما بخلافها بعده وبما تقرر علم انه لا يحتاج لقول بعضهم صورة ذلك ان يوكل الولي

الجاني

في المطالبة بدم مورثه فانه لا يحتاج لبيان المدعى عليه فيدعى الوكيل على اثنين به

ويقم عليهما شاهدين فيشهد المشهود عليهما على الاولين ويصدق الوكيل الكل او البعض اي الآخرين فينزل فيدعى الولي على الاولين فيشهد عليهما المدعى عليهما فلا يقبلان للتهمة وظاهر قوله بطلاناً بقاء حقه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض) عن الفود ولو مبهما (سقط القصاص) لنعذر تبعضه فـ كانه اقر بسقوط حقه منه اما المال فيجب له كالبقية ولا يقبل قوله على العاقي إلا ان عينه وشهد وضم له مكمل الحجة (ولو اختلف شاهدان في زمان او مكان أو آلة أو هيئة) للفعل كقتله بكرة

أو بمحل كذا أو بسيف أو  
 حز رقبته وخالفه الآخر  
 (لغت) شهادتهما للتناقض  
 (وقيل) هي (لوث)  
 لاتفاقهما على أصل القتل  
 ويرد بان التناقض ظاهر في  
 الكذب فلا قرينة يثبت  
 بها اللوث وخرج بالفعل  
 الاقرار فلو قال احدهما  
 اقربه يوم السبت وقال  
 الآخر يوم الاحد فلا  
 تناقض لاحتمال انه اقربه  
 في كل من اليومين نعم ان  
 عينان منافي مكانين يستحيل  
 عادة الوصول من احدهما  
 للآخر فيه كان شهدا احدهما  
 انه اقرب بقتله بمكة يوم كذا  
 والآخر بانه اقربه بمصر  
 ذلك اليوم لغت شهادتهما  
 وقال احدهما قتل وقال  
 الآخر اقر بقتله لغت  
 لعدم اتفاقهما وهو لوث  
 حيثند

### (كتاب البغاة)

جمع باغ من بغى ظلم وجاوز  
 الحد لكن ليس البغى اسم  
 ذم على الاصح عندنا  
 لانهم لما خالفوا بتاويل  
 جائز في اعتقادهم لكنهم  
 مخطئون فيه فلم يلهما  
 فيهم من اهلية الاجتهاد  
 نوع عذر وما ورد من  
 ذمهم وما وقع في كلام  
 الفقهاء في بعض المواضع  
 من عصيانهم او فسقهم  
 محمولان على من لا اهلية  
 فيه للاجتهاد اولا تاويل

له اوله تاويل قطعي البطان

الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني مع الشاهد ان العافي عفا عن الدية فقط لا عنها وعن الفصاص  
 لان الفصاص سقط بالاقرار فيسقط من الدية حصه العافي وان شهد بالعفو عن الدية فقط لم يسقط قصاص  
 الشاهد اه (قوله بمحل كذا) اي كالمسجد وقوله وخالفه الآخر اي كان قال قتله في العشي او في الدار  
 او برح او بشقه نصفين اه مغنى (قوله لغت شهادتهما الخ) اي ولا لوث بها اه مغنى (قوله)  
 لاتفاقهما على أصل القتل) اي والاختلاف في الصفة ربما يكون غلطاً او نسياناً اه مغنى (قوله فلو  
 قال احدهما اقربه الخ) يعني لا يضر اختلافهما في الزمان وكذا لا يضر اختلافهما في المكان او فيهما معا  
 كان شهدا احدهما بانه اقر بالقتل يوم السبت بمكة والآخر بانه اقربه يوم الاحد بمصر لانه لا اختلاف في  
 القتل وصفته بل في الاقرار مغنى وروض مع شرحه (قوله زمنا في مكانين) عبارة المغنى يوما وانحوه في  
 مكانين متباعين اه (قوله ذلك اليوم) ومثل اليوم ما لو عينا اياما تحيل العادة بجيئه فيها وقوله لغت  
 شهادتهما ظاهره وان كانا وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ويوجه بان الامور الخارقة  
 لا معمول عليها في الشرع اه ع ش (قوله او قال احدهما قتل الخ) عبارة المغنى مع شرحه ولو شهد  
 احدهما على المدعى عليه بالقتل والآخر بالاقرار به فلو ثبت به القسامة دون القتل لانها لم يتفقا على  
 شيء واحد فان ادعى عليه الوارث قتيلا عمدا اقسم وان ادعى خطأ أو شبه عمد حلف مع احد الشاهدين فان  
 حلف مع شاهد القتل فالدية على العاقلة او مع شاهد الاقرار فعلى الجاني وإن ادعى عليه عمد افشدهما  
 باقراره بقتل عمد والآخر باقراره بقتل مطلق او شهدا احدهما بقتل عمد والآخر بقتل مطلق ثبت أصل القتل  
 لاتفاقهما عليه حتى لا يقبل من المدعى عليه انكاره وطواب بالبيان لصفة القتل فان امتنع منه جعل  
 ناكلا وحلف المدعى بمين الرد انه قتل عمد او اقتص منه وان بين فقال قتلته عمد اقتص منه او عفى على مال  
 او قتله خطأ فللمدعى تخليفه على نفى العمدية ان كذبه فاذا حلف لزمه دية خطأ باقراره فان نكل عن اليمين  
 حلف المدعى واقتص منه ولو شهد رجل على آخر انه قتل زيدا وآخر انه قتل عمرا اقسم ولياهما للحصول  
 اللوث في حقهما جميعا اه (قوله وهو لوث) اي شهادتهما والتدكير لرعاية الخبر (كتاب البغاة)

اي وما يذكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام اه بجري قال ع ش ولعل  
 الحسنة في جعله عقب ما تقدم انه كالا ستثناء من كون القتل مضمنا اه (قوله جمع باغ الخ) سمو بذلك  
 لظلمهم ومجاوزتهم الحدود الاصل فيه آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا وليس فيهما ذكرا الخروج على  
 الامام صريحاً لكنهما تشمله لعمومها او تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فلبغى على الامام  
 اولى وقد اخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتال المرتدين من الصديق رضي الله تعالى عنه  
 وقتال البغاة من على رضي الله تعالى عنه نهاية ومغنى (قوله ليس البغى) الى قوله او ظنية في النهاية لا قوله  
 على الاصح عندنا (قوله ليس البغى اسم ذم) اي على الاطلاق ولا تفديكون مذموما اه ع ش (قوله)  
 لما فيهم من اهلية الاجتهاد الخ) قد يشعر بانهم لو لم يكونوا اهلا للاجتهاد لا يحكم ببيعهم والظاهر انه ليس  
 بمراد لما ياتي ان المدار على شبهة لا يقطع بطلانها فعل المراد بالااجتهاد في عبارة الاجتهاد اللغوي او جرى  
 على الغالب اه ع ش (قوله وما ورد من ذمهم) كحديث من حمل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق  
 الجماعة قيد شبر فقد خلع ربة الاسلام من عنقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فيئته جاهلية  
 اه مغنى (قوله محمولان على من لا اهلية له الخ) ينبغي ولم يذمر بجمله سم وع ش (قوله على من لا اهلية فيه  
 الخ) قد يقال ان اعتقد جواز الخروج على الامام باجتهاد او تقليد صحيح او جهل حرمة الخروج وعذر في

والدية جميعا بعد دعوى الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني معه اي مع الشاهد ان العافي عفا من  
 الدية لا عنها وعن الفصاص لان الفصاص سقط بالاقرار فسقط من الدية حصه العافي اه

### (كتاب البغاة)

(قوله محمولان على من لا اهلية فيه) ينبغي ولم يذمر بجمله (قوله ايضا محمولان على من لا اهلية فيه) قد

أى وقد عز مواعلي قتالنا اخذا بما يأتى فى الخوارج او ظنية لاهليته للاجتهاد لكن خروجه لاجل جور الامام بعد استقرار الامر لما يأتى فيه المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد انما تمتع (٦٦) العصيان فى الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق

إلى الان وهم مصرحون باقطاعه من نحو ستمائة سنة فعلم ان الاحكام الالوية انما تثبت للبيعة الذين (هم) مسلمون فالمرتدون إذا خرجوا لا تثبت لهم تلك الاحكام بل يقتلون من غير استتابة كما يعلم بما يأتى فى الردة (مخالفة الامام) ولو جائر الحرمة الخروج عليه أى لا مطلقا بل بعد استقرار الامر المتأخر عن زمن الصحابة والسلف رضى الله عنهم فلا يرد خروج الحسين بن على وابن الزبير رضى الله عنهما ومعهما كثير من السلف على يزيد وعبد الملك ودعوى المصنف الاجماع على حرمة الخروج على الجائر انما اراد الاجماع بعد انقضاء زمن الصحابة واستقرار الامور أى وحينئذ فلا فرق فى الحرمة بين المجتهد الذى له تأويل وغيره (مخرج عليه وترك) عطف تفسير (الانقياد) له بعد الانقياد كذا وقع فى عبارة بعضهم وظاهر انه غير شرط (أو منع حق) طلبه منهم وقد (توجه عليهم) الخروج منه كركاة او حداوقود (بشرط شوكة لهم) بحيث يمكن بها مقاومة

ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتأمل سيد عمر وس (قوله أى وقد عز موالخ) راجع لكل من المحامل الثلاثة (قوله اخذ الخ) راجع لقوله أى وقد عز موالخ (قوله بما يأتى الخ) أى فى شرح ولو اظهر قوم رأى الخوارج الخ (قوله لما يأتى) أى انفايه أى الخروج على الامام لجوره (قوله ان اهلية الاجتهاد الخ) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يجاب بانه اثر لاجتهاد خالف الاجماع الا فى نقله اه سم (قوله فاندفع الخ) نظر وجه الاندفاع بما ذكر اه سم وقد يقال وجهه ما افاده كلامه من ان البنى قسبان مذموم وغير مذموم وإن التأويل انما هو شرط فى القسم الثانى فقط او قوله أى وقد عز موالخ من ان اشتراط التأويل انما هو فيما اذا لم يقاتلوا بخلاف ما اذا قاتلوا فلا يشترط فيهم (قوله ما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر عن ع ش (قوله يشترطون التأويل) أى الغير قطعى البطلان (قوله إلى الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فعلم الخ) لعله من قوله لكن ليس إلى قوله وما ورد (قوله ولو جائرا) وفاقا للنهاية وشرح المنهج والروض والمغنى عبارة ولو جائر او هم عدول كما قاله القفال وحكاها ابن القشيري عن معظم الاصحاب وما فى الشرح والروضة من التقييد بالامام العادل وكذا فى الام والمختصر مرادهم امام اهل العدل فلا ينافى ذلك اه (قوله عليه) أى الامام ولو جائر (قوله المتأخر) أى استقرار الامر (قوله فلا يرد) أى على التعليل المذكور (قوله ومعهما كثير الخ) جملة حالية (قوله على يزيد وعبد الملك) نشر على ترتيب اللف (قوله ودعوى المصنف) دفع به امرين الاول منافاة قوله أى لا مطلقا لقول المصنف فى شرح مسلم ان الخروج على الائمة وقتالهم حرام باجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين والثانى النزاع فى قول المصنف المذكور بخروج الحسين بن على وابن الزبير (قوله انما اراد) أى المصنف بالاجماع المذكور (قوله وحينئذ) أى بعد اجماع الطبقة المتأخرة عن الصحابة من التابعين فمن بعدهم على حرمة الخروج على الامام الجائر (قوله بين المجتهد الخ) أى خروجه على حذف المضاف (قوله وغيره) أى غير المجتهد الذى الخ (قوله كذا وقع) أى التقييد بعد الانقياد له (وظاهر انه غير شرط) وفاقا للمغنى والنهاية عبارة ته سواء اسبق منهم انقيادام لا كما هو ظاهر اطلاقهم اه (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة للمغنى والروض مع الاسنى بكثرة او قوة ولو بحسن يمكن معها مقاومة الامام فيحتاج فى رد دم إلى الطاعة لسكفة من بذل مال وتحصيل رجال اه (قوله ويؤيده) أى قول بعضهم (قوله انهم بغاة باتفاق) مقول الامام (قوله بما ذكر) أى من الشوكة المقيدة بالحيشة المذكورة (قوله او بتحصنهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة النهاية ولو حصلت لهم القوة بتحصنهم بحصن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا بغاة ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك الانوار اه قال ع ش قوله بحافة الطريق ليس بقيد ومن ثم اقتصر الزيادة على قوله ولو بحصن استولوا بسببه على ناحية اه اقول وكذا اقتصر عليه الشارح والروض والمغنى كما مر (قوله بدليل حكاية ابن القطان) محل تأمل اه سيد عمر (قوله غير قطعى البطلان) إلى قوله اما اذا خرجوا فى المغنى الا قوله كذا قيل إلى وتأويل وإلى قول المتن قيل فى النهاية (قوله غير قطعى البطلان)

يقال ان اعتقد جواز الخروج وعذرى ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتأمل (قوله المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد انما تمتع العصيان فى الصدر الاول فقط) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يجاب بانه لا اثر لاجتهاد خالف الاجماع الا فى نقله (قوله فاندفع ما يقال الخ) انظر وجه الاندفاع بما ذكر (قوله بشرط شركة) لو حصلت لهم القوة بتحصنهم بحصن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا بغاة ولا

الامام كذا قيل وفيه نظر وأحسن منه قول بعضهم بحيث لا يسهل الظفر بهم وبعضهم بحيث لا يندفعون الا بجمع جيش ويؤيده قول أى الامام فى قليلين لهم فضل قوة انهم بغاة بالاتفاق ولا يمتنع تحقق فضل قوتهم بما ذكر أو بتحصنهم بحصن استولوا بسببه على ناحية وكان المراد بالقليلين الذين هم محل الاتفاق أحد عشر فاكثير بدليل حكاية ابن القطان وجهين فيما لو كانوا نحو خمسة أو ستة (وتأويل) غير قطعى البطلان

يجوزون به الخروج عليه كتاويل أهل الجمل وصفين خروجهم على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان ويقدر على قتلهم ويمنعهم منهم لمواطاة أياهم كذا قيل والوجه أخذ من سيرهم في ذلك أن رمية بالمواطاة الممنوعة لم يصدر من يعتد به لأنه برى من ذلك حاشاء الله منه وتاويل بعض مانعي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بأنهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته سكن لهم وهو (٦٧) النبي صلى الله عليه وسلم أما إذا

خرجوا بلا تاويل كانعي حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتاويل يقطع بطلانه كتاويل المرتدين أولم يكن لهم شوكة فليس لهم حكم البغاة كما يأتي بتفصيله (ومطاع فيهم) يصدر عن رأيهم وإن لم يكن منصوبا إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم فهو شرط لحصولها لا أنه شرط آخر غيرهما (قيل و) المطاع وإن كان شرطا لكن لا يكتفي في قيام شوكتهم بكل مطاع بل لا توجد شوكتهم إلا إن وجد المطاع وهو (امام) لهم (منصوب) منهم عليهم للحكم بينهم وردوا هذا الوجه بأن عليا كرم الله وجهه قاتل أهل الجمل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الأصح جعلهم لأنفسهم حكما غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنحو بلد (ولو أظهر قوم رأي الخوارج) وهم صنف من المبتدعة (كترك الجماعات) لأن الائمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (وتكفير ذي كبيرة) أي فاعلها فيحبط عمله ويحذف

أي بل ظنية عندنا ولا فهو صحيح عندهم اه حلي (قوله يجوز به الخروج عليه) عبارة المغني يعتقدون به جواز الخروج عليه او منع الحق المتوجه عليهم اه (قوله ويمنعهم) أي أهل الجمل وصفين منهم أي قتلة عثمان عبارة النهاية والمغني ولا يقتصر منهم اه وهي انساب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التاويل اه بجبري (قوله بالمواطاة الممنوعة) أي التي نقول بمنعها عبارة ع ش أي التي علمناها وقلنا بمنعها وعليه فبتقدير أن ثم مواطاة صدرت غير هذه لا ترد اه (قوله لم يصدر من يعتد به) أي من الخارجين عليه وقوله لانه برى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المواطاة لأن هذا تاويل باطل قطعيا ويشترط في التاويل أن لا يكون قطعي البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت عثمان والله الذي لا اله إلا هو ما قتلت ولا مالات واقدنيت فعصوني حلي وشيخنا (قوله صلاته) أي دعاؤه اه شيخنا (قوله سكن لهم) أي تسكن لها نفوسهم وتطمئن بها قلوبهم اه يضاوي (فائدة) قال في العباب يحرم الطعن في معاوية ولعن ولده يزيد ورواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فانها تبعث على ذمهم وهم اعلام الدين فالطاعين فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدول ولما جرى بينهم محامل سم على المنهج اه ع ش (قوله كتاويل المرتدين) أي بان اظهروا شبهة لهم في الردة فان ذلك باطل قطعيا لوضوح ادلة الاسلام اه ع ش (قوله يصدر عن) أي تصدر افعا لهم اه ع ش (قوله وإن لم يكن منصوبا) أي قوله ولا انفرادهم في المغني لا قوله المطاع إلى المتن (قوله فهو) أي المطاع وقوله لحصولها أي الشوكة (قوله وإن كان شرطا) أي لحصول الشوكة (قوله المطاع وهو) الأول الاخير مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق بمنصوب (قوله ولا يشترط) أي في كونهم بغاة اه ع ش (قوله ولا انفرادهم) خلافا للغني عبارة سكنت المصنف عن شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة او قرية او موضع من الصحراء كما نقله في الروضة واصلمها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه اه واعتمده شيخنا (قول المتن رأى الخوارج) أي ونحوهم من أهل البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الآتي ويؤخذ من قولهم الخ (قوله وهو صنف) إلى قوله ويؤخذ في المغني وإلى قول المتن وتقبل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله فلا تتعرض لهم) سواء كانوا ايننا ام امتازوا بموضع عنالكن لم يخرجوا عن طاعة الامام كما قاله الاذرعى مغني ونهاية (قوله ما لم يقاتلوا) أي فان قاتلوا ففسقوا واهل وجهه انهم لا شبهة لهم في القتال وبتقديرها فهي باطلة قطعيا اه ع ش (قوله نعم ان تضررنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو يقتلهم اه ع ش (قوله ان صرحوا الخ) أي لان اعرضوا في الاصح لان عليا رضي الله تعالى عنه سمع رجلا من الخوارج يقول لاحكم الله ورسوله ويعرض بتخطئته في التحكيم فقال كلمة حق اريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكره فيها ولا يمنعكم النى مما دامت ايديكم معنا ولا نبذوكم بقتال مغني واسنى وكذا في النهاية لا قوله لكم علينا الخ قال ع ش قوله في التحكيم أي بينه وبين معاوية اه ميري اه (قوله بعض اهل العدل) أي اماما وغيره اه مغني (قوله ولا يفسقون) مقول

يبالي بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الانوار م ر ش (قوله ولم يقاتلوا) أي انهم لم يقاتلوا (قوله فلا تتعرض لهم الخ) عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم يقاتلوا اقال في شرحه اما اذا قاتلوا ولم يكونوا في قبضة الامام فيقاتلون ولا يتحكم قتل القاتل منهم كما سيأتي قال في الاصل مع هذا واطلق البغوى انهم ان قاتلوا فهم فسقة واصحاب نهب لحكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم في المنهج واصله ومحلّه اذا قصدوا اخافة الطريق اه (قوله كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض اهل العدل) أي بخلاف ما اذا عرضوا بالسب فلا يعزرون م

في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا تتعرض لهم إذ لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا وكما تركهم على كرم الله وجهه وجعل حكمهم حكم أهل العدل نعم ان تضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أنا لا نفسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم



ويؤيده ما يأتي من قبول شهادتهم ولا (٦٨) يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب اهل النار الحكم بقسقمهم لانهم لم يفعلوا

محرمًا في اعتقادهم وإن أخطأوا وأثموا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعًا كما عليه أهل السنة وإن مخالفه آثم غير معذور فإن قلت أكثر تعاريف الكبيرة يقتضي فسقمهم لو عيدهم الشديد وقلة أكثر آثمتهم بالدين قلت هو كذلك بالنسبة لأحكام الآخرة دون الدنيا لما تقرر أنهم لم يفعلوا محرما عندهم كما أن الحنفى يحد بالنيذ لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل محرما عنده نعم هو لا يعاقب لأن تقليده صحيح بخلافهم كما علم بما تقرر (والا) بأن قاتلوا أو كانوا في غير قبضتنا (هـ) هم (قطاع طريق) في حكمهم الآتي بابهم لا بغاة وإن أطال البلقيني في الانتصار له نعم لو قتلوا لم يتحتم قتلهم لانهم لم يقصدوا أخافة الطريق ومن ثم لو قصدوها تحتم (وتقبل شهادة البغاة) لعدم فسقمهم كما مر نعم الخطائية منهم ومن غيرهم لا تقبل شهادتهم لموافقهم كما يأتي ولا ينفذ قضاؤهم (و) يقبل أيضا (قضاء قاضيه) لذلك لكن (فيما يقبل فيه قضاء قاضينا) لا في غيره كخالف النص أو الإجماع

قولهم وقوله أننا لا نفسق نائب فاعل يؤخذ (قوله ويؤيده) أي المأخوذ المذكور (قوله لانهم لم يفعلوا محرما الخ) قال سم قد يقال لا أثر لهذا التعليل مع قوله وأثموا به من حيث الخ مع أنه آثم غير معذور اه رشدي (قوله وإن أخطأوا وأثموا به الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لانه عن تأويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتامل اه سم (قوله كما عليه الخ) عبارة النهاية هو ما عليه أهل السنة اه (قوله لما تقرر انهم الخ) تقدم ما فيه (قوله بأن قاتلوا) إلى قوله ومن ثم في المعنى لا أقوله وإن أطال البلقيني في الانتصار له (قوله في حكمهم الخ) عبارة المعنى أي حكمهم كحكم قطاع طريق فإن قتلوا أحدا ممن يكافؤهم اقتص منهم كغيرهم لانهم قطاع طريق كما يفهمه كلام المصنف فلا يتحتم قتلهم وإن كانوا كقطاع طريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا الخ (قوله وإن أطال البلقيني في الانتصار له) عبارة النهاية خلا للبلقيني اه (قوله لعدم فسقمهم) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى وإلى قوله ثم رايت في النهاية لا أقوله بأن لم ندر إلى المتن وقوله ورد إلى ويحتمل (قوله لعدم فسقمهم الخ) أي لنا وأولهم (قوله كامر) أي آثما (قوله في الخطائية) وهم صنف من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون به لموافقهم بتصديقهم أسنى ومعنى (قوله منهم) أي البغاة (قوله كما يأتي) أي في الشهادات وسياق فيها أنهم ان يبنوا في شهادتهم السبب قبلات لا تتفاء التهمة حينئذ أسنى ومعنى وعش (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) أي لموافقهم نهاية وأسنى ومعنى (قوله ويقبل ايضا قضاء قاضيه) أي بعد اعتبار صفات القاضي فيه اه معنى (قوله لذلك) أي لعدم فسقمهم (قوله هنا) احتراز عما يأتي في التنفيذ (قوله قبول ذلك) أي قضاء قاضيه (قوله ما يأتي في التنفيذ) أي من نذب عدمه اه عش (قوله لأن هذا كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية لشدة الضرر بترك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ اه وكتب الرشدي عليه مانصه عبارة التحفة صريحة في أن الحكم في المحين واحد غاية الأمر أن كلامهم هنا في الحكم الذي يتصل أثره به وهناك في الحكم الذي لم يتصل أثره به وعبارة الشارح صريحة في أن المراد بالتنفيذ المعنى الاصطلاحي وهو أن يقول القاضي نفذته فهذا غير واجب بخلاف قبول الحكم والتزام مقتضاه فانه واجب وحاول الشهاب ابن قاسم رد كلام التحفة إلى كلام الشارح فانه قال قوله بأن الإلغاء أي رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم أي ترك مجرد التنفيذ اه (قوله لأن هذا الخ) يظهر أن هذا للتنفيذ بمعنى عدم النقص والتعرض له والآتى للتنفيذ بمعنى الامضاء والاعانة عليه والفرق واضح ولا يلزم في الأول اتصال الأثر اه سيد عمر

ش (قوله لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم) أي أثر لهذا التعليل مع ما بعده (قوله وإن أخطأوا وأثموا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد الخ) يتجه أن ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الإمام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لانه عن تأويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتامل (قوله لم يفعلوا محرما عندهم) قد يقال لا أثر لهذا مع قوله وأثموا به من حيث إلى قوله آثم غير معذور فتأمل فانه إذا آثم ولم يعذر لم يؤثر اعتقاده عدم الحرمة (قوله أو كانوا في غير قبضتنا) أي وقتلتناهم فقاتلوا كما يفهم من عبارة شرح الروض السابقة في الها مش ولا فلا معنى للحكم بانهم قطاع بمجرد أنهم في غير قبضتنا فليتامل (قوله ومن ثم لو قصدوها تحتم) هذا يقتضي أنهم قطاع وإن لم يقصدوها فليتامل مع ما في الها مش عن شرح الروض من قوله وحله إذا قصدوا الخ (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) لم يقيد ذلك بقوله لموافقهم وقضية عبارة الروض وشرحه التقييد حيث قال الروض فيجيز شهادة البغاة وينفذ قضاؤهم فيما ينفذ فيه قضاؤنا ان علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا وما يكونون خاطيية اه وقال في شرحه وما إذا كانوا خطاية فيمتنع من ذلك ايضا وإن علمنا أنهم لا يستحلون ما ذكر لكن محله إذا فعلوا ذلك مع موافقتهم كما سيأتي في الشهادات نعم لو يبنوا في شهادتهم السبب قبلات لا تتفاء التهمة حينئذ كما سيأتي فليتامل (قوله فلا ينافيه ما يأتي) قريبا (قوله ويفرق بأن الإلغاء) أي رد الحكم (قوله بخلافه) أي ثم ترك مجرد التنفيذ (قوله

قوله) أو القياس الجلي وظاهر كلامهم هنا وجوب قبول ذلك وعليه فلا ينافيه ما يأتي في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر (قوله) فيما وقع اتصال أثر الحكم به من نحو أخذ ورد ذلك فيما لم يتصل به أثره ويفرق بأن الإلغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم (الا) راجع

للامرين قبله (أن يستحل) ولو على احتمال بان لم يدركه من يستحل أولا (دما) أو أوموالا فقد عدلته حينئذ يؤخذ منه أن المراد استحلال خارج الحرب وإلا فشكل البغاة يستحلونها حالة الحرب واعترض هذا بقول الروضة في الشهادات تقبل شهادة المستحل للدم والمال من أهل الأهل أو القاضي كالشاهد ورد بان المعتمد ما هنا ويحتمل الجمع بحمل ما هنا على غير المؤول (٦٩) تأويل احتملا وما هنا على المؤول

كذلك ثم رأيت التصريح بذلك (وينفذ) بالتشديد (كتابه بالحكم) إلينا جواز الصلحة بشرطه (ويحكم) جواز أيضا (بكتابه) إلينا (بسماع البينة في الاصح) لصحته أيضا ويندب عدم تنفيذه والحكم به استخفافا بهم وينبغي تخصيصه بما إذا لم يترتب عليه ضرر المحكوم له بان انحصر تخلص حقه في ذلك بل لا يبعد حينئذ الوجوب ثم رأيت الاذرعى بحقه فيما إذا كان الحق لواحد من أعلى واحد منهم والذي يتجه أن عكسه مثله بعبه المذكور كما اقتضاه عموم ما قرره (ولو أقاموا حدا) أو تعزيرا (واخذوا زكاة وجزية وخرجا وفرقا) سهم المرتبة على جندهم (صح) فننفذه إذا عاد إلينا استولوا عليه وفعلوا فيه ذلك تاسيا بعلى كرم الله وجهه لئلا يضرب بالرية ولان جندهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائم بهم وبحث البلقيني ان محله إذا كان فاعل ذلك هو مطاعهم لا أحادهم ولا

(قوله للامرين الخ) أى الشهادة والقضاء اه ع ش (قول المتن إلا ان يستحل الخ) أى شاهد البغاة أو قاضيه وينبغي كما قاله الزركشى ان يكون سائر الاسباب للفسق في معنى استحلال الدم والمال اه مغنى (قوله ولو على احتمال) إلى المتن في المغنى (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله واعترض هذا) أى ما جزم به المصنف هنا من عدم صحة شهادته ونفوذ قضائه إذا استحل دما أو أوموالا اه مغنى (قوله ويحتمل الجمع بحمل ما هنا الخ) جزم به النهاية والمغنى والاسنى (قوله محتملا) أى إذا احتمال وكان احتراز عن قطعى البطلان اه سيد عمر (قول المتن وينفذ) أى قاضينا كتابه أى قاضى البغاة اه مغنى (قوله جواز أيضا) إلى قوله وينبغي في المغنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله عدم تنفيذه) أى الكتاب بالحكم والحكم به أى بالكتاب بالسماح (قوله تخصيصه) أى ندب ما ذكر (قوله عليه) أى عدم التنفيذ والحكم (قوله) فى ذلك) أى فى التنفيذ والحكم (قوله الوجوب) أى وجوب التنفيذ والحكم (قوله أو تعزيرا) إلى قوله وبحث البلقيني فى النهاية إلا قوله تاسيا إلى ثلاثين (قول المتن وأخذوا) فى النهاية والمغنى أو بدل الواو (قوله فننفذه) إلى المتن فى المغنى إلا قوله ولا فرقة إلى وفى زكاة (قوله ثلاثين) الأولى وثلاث الخ بالعطف كما فى المغنى (قوله وبحث البلقيني ان محله الخ) عبارة المغنى اما إذا أقام الحد وغيره ولا تهم فانه لا يعتد به ومحل الاعتداد به فى الزكاة كما قال البلقيني إذا كانت غير معجلة أو معجلة لكن استمرت الخ (قوله ولا فرقة) منعته الخ) قديقال هو لا يسو ابغاة فهم خارجون من اصل المسئلة اه سيد عمر وفيه نظري يظهر بمراجعة تعريف البغاة وتقسيمها فيه إلى قسمين (قوله وفى زكاة غير معجلة الخ) خلاف النهاية وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني اه (قوله وهو تفرقتهم) إلى التنبيه فى النهاية (قوله بل فيما عدا الحد) يمكن على بعدان تحمل عليه عبارة المنهاج بان يراد بالآخر ما عدا الأول اه سيد عمر (قوله عدا الحد) أى والتعزير (قوله لم يكن من ضرورته) عبارة المغنى لضرورته بان كان فى غير القتال أو فيه لالضرورته اه (قوله نفسا) إلى قوله وبه يعلم فى المغنى (قوله وقيد الماوردى) أى الضمان فى صورة العكس وهى اتلاف العادل على الباغي اه ع ش (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى وإلا فلا ضمان سم ومغنى (قوله وبه يعلم) أى يقول الماوردى لا اضعافهم وهز يمتهم (قوله ضعف الخ) عبارة النهاية جواز عقود ائهم إذا قاتلوا الخ قال سم لوجه لتضعيفه لانه يمكن حمله على ما إذا لم يؤثر التفرق اضعافهم اه أو يقال قوله إذا قاتلوا اصفه الدواب لا ظرف لتعقر أى الدواب التى يقاتلون عليها ومنه يعلم حكم غيرها بالاولى ثم يقيد بان محله إذا لم يكن بقصد اضعافهم أى والغرض ان الاتلاف خارج الحرب اه سيد عمر (ضعف قوله) وقوله إذا جوازى الماوردى

لفقد عدلته حينئذ) فيه نظرى صورة كون الاستحلال على الاحتمال (قوله ويحتمل الجمع) بحمل ما هنا على غير المؤول تأويل احتملا وما هنا على المؤول كذلك ثم رأيت التصريح بذلك وعبارة شرح الروض لكن محله فى الاولى إذا استحلوا ذلك بالباطل عدوا ناليتوصلوا إلى ارافة دما ثنا واتلاف اموالنا وما ذكره كاصله فى الشهادات من التسوية فى تنفيذ ما ذكر بين من يستحل الدما و الاموال وغيره محله فى غير ذلك فلا تناقض اه (قوله وفى زكاة غير معجلة) وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم الى وجوبها ام لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على اهل العدل ممنوع خلافا للبلقيني مر (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى وإلا فلا ضمان (قوله وبه يعلم ضعف قوله الخ) قد يقال لا حاجة لتضعيفه لانه يمكن حمله على

فرقة منعت واجبا عليها من غير خروج وفى زكاة غير معجلة ومعجلة استمرت شوكتهم لدخول وقتها والام يعتد بقبضهم لها لانهم عند الوجوب غير متأهلين للاخذ (وفى الاخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فيما عدا الحد (وجه) انه لا يعتد به لئلا يتقوا به علينا (وما أتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن فى قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) نفسا وما لا وقيد الماوردى بما إذا قصد أهل العدل التشنى والانتقام لا اضعافهم وهز يمتهم وبه يعلم ضعف قوله لا تعقر دوابهم إذا قاتلوا عليها لانه إذا جزا اتلاف أموالهم خارج الحرب لاجل اضعافهم

فهذا يجوز لأن الضرورة إليه كدوا الاضعا في اشد (والا) بان كان في قتال حاجته او خارجه وهو من ضرورته (فلا) ضمان لامر العادل بقتالهم ولأن الصحابة رضوان الله (٧٠) عليهم لم يطالب بعضهم ببعض شيء نظر التأويل (تنبيه) ذكر الدميري أن من قتل في الحرب

(قوله بان كان) ولو اختلف المتلف وغيره في ان التلف وقع في القتال او في غيره صدق المتلف لأن الاصل عدم الضمان اه ع ش (قوله لحاجته) عبارة المغنى محل الخلاف فيما اتلف في القتال بسبب القتال فان اتلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الامام واقراه اه (قوله او خارجه الخ) كما اذا ترسو ابشيه فيجوز لانه قبل الحرب اه زيادى (قوله من ضرورته) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف اتلاف اهل البغى باباحة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الحرب فانه حرام غير مضمون مغنى وزيادى وع ش (قوله لامر العادل) اى اهل العدل عبارة المغنى وشرح المنهج والروض لا ناما ورون بالقتال فلا نضمن ما يتولد منه وهم انما ألتفوا بتأويل اه (قوله ولأن الصحابة الخ) علة اكل من الاصل وعكسه والاول علة للاصل فقط (قوله ولو وطى) الى قوله امامر تدون في النهاية ولى قوله وكذا من في حكمهم في المغنى (قوله ان اكرهها) اى او ظنت جواز التمكن اه ع ش (قوله وهو مسلم له شوكة الخ) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدرون عليه من الاموال بل هم قطاع طريق اه ع ش (قوله لوجود معناه) اى حكمة عدم ضمان الباغى عبارة المغنى لان سوط الضمان في الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا اه (قوله لافى تنفيذ قضاء الخ) اى فلا يعتد بها منهم لانتفاء شرطهم مغنى واسنى (قوله واستيفاء حق أوحد) سكت عن قبول الشهادة وعدمه اه سم (قوله فهم كقطاع الخ) وفاقا للمغنى وشيخ الاسلام وخلافاً لانه عبارة فهم كالبغاة على الاصح كما اقبل به الوالد رحمه الله تعالى اه اى في عدم الضمان خاصة رشيدى (قوله مطلقاً) اى في الضمان وغيره (قوله ويجب على الامام الخ) اى وعلى المسلمين دعائهم عن قرب منهم حتى تبطل شوكتهم اه ع ش (قوله في حكمهم) اى البغاة (قوله اى لا يجوز) الى قوله وسياسة الناس في النهاية (قوله اى عدلاً) وينبغى الاكتفاء بفاسق ولو كافرا حيث غلب على ظن الامام انه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم يثقون به فيقولون ما يقول اه ع ش (قوله والحروب الخ) فائدة معرفتها انه ينهمهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من انواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم فينقادوا للحكم الاسلام اه ع ش (قوله ما ينقمونه) بكسر القاف من باب ضرب (قوله اى يكرهونه) الى قول المتن واشبهة في المغنى (قوله تاسياً الخ) علة وجوب البعث (قوله بالنهروان) بفتح نون وسكون الهاء بلد بقرب بغداد اه ع ش (قوله فرجع بعضهم الخ) اى وابتعضهم

ما لاذم يؤثر العقراضا فاهم (قوله فهذا يجوز) كتب عليه مر (قوله وكذا المهران اكرهها) شرح مر (قوله لافى تنفيذ قضاء) سكت عن قبول الشهادة وعدمه (قوله امامر تدون لهم شوكة الخ) اقى الشهاب الرملى في مرتدين لهم شوكة بان الاصح انهم كالبغاة لان القصد اتلافهم على العود الى الاسلام مر ش (قوله ايضا امامر تدون لهم شوكة فهم كقطاع الخ) قال في شرح الروض بخلاف ما لو اردت طائفة لهم شوكة فالتفوا امالا او نفسا في القتال ثم تابوا واسلموا فانهم يضمنون لجنايتهم على الاسلام كما نقله الماوردى عن النص في اكثر كتبه وابن الرفعة عن الجمهور وقال الاسنوى انه الصحيح ونقله عن صحيح جماعات وقطع آخرين وقال الاذرى انه الوجه وحكى الاصل في ذلك وجهين بلاترجيح اه واعتمده شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان كالبغاة بل اولى للاحتياج الى تالفهم للاسلام كالا احتياج الى تالف البغاة للطاعة والضمان منفرد عن ذلك وما اعتمده يوافقه قول الروض في باب الردة مانصه فصل امتنع مرتدون بنحو حصن بدار نابتالهم واتباعا مدبرهم وذفقنا جريحهم واستتبنا أسيرهم وضمنهم كالبغاة اه وان قال شيخ الاسلام في شرحه قضيتهم انهم لا يضمنون ما اتلفوه في الحرب لكن تقدم في قتال البغاة ان الصحيح خلافه اه بل الظاهر ان

ولم يعلم قتاله لم يرته قريبه الذى فى الطائفة الاخرى لاحتمال انه قتله وفيه نظر واضح وان نقله غيره واقره لان المانع لا يثبت بالاحتمال فالوجه خلافه (وفى قول يضمن الباغى) لتقصيره ولو وطى احدهما أمة الآخر بلا شبهة يعتد بها لزمه الحد وكذا المهران اكرهها والولد رقيق (و) المسلم (المتاوول بلا شوكة) يثبت له شيء من احكام البغاة حينئذ (يضمن) ما اتلفه ولو فى القتال كقطاع الطريق ولئلا يحدث كل مفسد تاويلا وتبطل السياسات (وعكسه) وهو مسلم له شوكة لا تاويل (كباغ) فى عدم الضمان لما ألتفه فى الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة فى الطاعة ليجتمع الشمل ويقل الفساد لافى تنفيذ قضاء واستيفاء حق أوحد امامر تدون لهم شوكة فهم كقطاع مطلقاً وان تابوا واسلموا لجنايتهم على الاسلام ويجب على الامام قتال البغاة لاجماع الصحابة عليه وكذا من فى حكمهم (و) لكن لا يقاتل البغاة (أى لا يجوز له ذلك حتى يبعث اليهم أمينا)

أى عدلاً (فظناً) أى ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم نعم ان علم ما ينقمونه اعتبر كونه اه فظنا فيه فقط فيما يظهر (ناصحا) لاهل العدل (يسألهم ما ينقمونه) على الامام اى يكرهونه منه تاسياً بعلى في بعثه ابن عباس رضى الله عنهم الى الخوارج بالنهروان فرجع بعضهم الى الطاعة وكون المبعوث عارفاً فظناً واجب ان يث للناظرة وإلا فندوب (فان ذكروا

مظلة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم إلا من بنفسه في الشبهة وبمراجعة الإمام في المظلة ويصح عود الضمير على الإمام فزالته للشبهة بتسببه فيه إن لم يكن عارفاً أو ظاهراً بغيرها (وإن أصرروا) على بغيرهم بعد إزالته ذلك (نصحهم) ندباً كما هو ظاهر بوعاظ ترغيباً وترهيباً وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شتم الكافرين (ثم) إن أصرروا دعاهم للمناظرة فإن امتنعوا أو انقطعوا وكابروا (آذنيهم) بالمدأى أعلمهم (بالقتال) لأنه تعالى أمر بالصلاح ثم القتال هذا إن كان بعسكره قوة ولا انتظرها (٧١) وينبغي له أن لا يظهر لهم ذلك بل يرمهم ويورى وعند القوة قال

المأوردى يجب القتال إن تعرضوا للحريم أو أخذ مال بيت المال أو تعطل جهاد الكفار بسببهم أو منعوا واجبا أو تظاهروا على خلع إمام انقضت بيعته أي أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر فإن اختلف ذلك كله جاز قتالهم انتهى وظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقاً لأن بقاءهم وإن لم يوجد شيء مما ذكر تولد مفسد قد لا تتدارك (فإن استمهلوا) في القتال (اجتهد) في الإمهال (وفعل ما رآه صواباً) فإن ظهر له أن غرضهم إيضاح الحق إهمالهم ما يراه ولا يتقيد بمدة أو احتياهم لنحو جمع عسكر بأدرهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالأذى فالأذى قاله الإمام وظاهره وجوب هرب

أه معنى (قول المتن مظلة) هي سبب امتناعهم من الطاعة أه معنى (قوله بكسر اللام) إلى التنبيه في النهاية الإقوله أي أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر وقوله واقتهاء إلى نعم (قوله بكسر اللام وفتحها) أي إن كان مصدراً ميمياً لكن الفتح هو القياس فالكسر شاذ فإن كان اسمها المالم يظلم به فالكسر فقط معنى وزبادى زاد الرشيدى المراد هنا هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال أه (قوله وبمراجعة الإمام الخ) لعل محله مالم يفوض له ذلك ابتداء أه سيد عمر (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فتأمله سم أقول هو كذلك لكن من الواضح أن مراد الشارح من التسبب استنابة الغير ولو نظرنا إلى الحقيقة فهو في المظلة متسبب لا دافع أه سيد عمر (قول المتن فإن أصرروا) أي ولم يذكروا شيئاً أه معنى (قوله بعد إزالة) إلى قوله وينبغي في المعنى (قوله بعد إزالته ذلك) لعله في ظنه لا مع اعترافهم بالزوال والالم يظهر قوله الاتي ثم إن أصرروا الخ المعترف بزوال شبهته أي يناظر قاله السيد عمر أقول وينبغي عنه حمل الإزالة على ذكر ما هي شأنه (قوله فإن امتنعوا) عبارة المعنى فإن لم يجيبوا أو اجابوا وغلبوا في المناظرة وأصرروا (قول المتن آذنيهم) أي وجوباً أه شيخنا (قوله أمر) أي في قوله وإن طائفتان الآية (قوله بالصلاح ثم القتال) أي فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى نهاية ومعنى (قوله هذا) أي إعلامهم بالقتال (قوله انتظرها) أي وجوباً أه ع (قوله أو أخذ مال بيت المال) أي من حق بيت المال وليس لهم أه معنى (قوله أي أو ثبتت) إمامته (قوله فإن اختلف ذلك كله) أي إن لم يوجد واحد من الأمور الخمسة المذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمده المعنى (قوله وظاهر كلامهم الخ عبارة النهاية) والأوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب الخ (قول المتن فإن استمهلوا الخ) وإن سألوا ترك القتال أبداً لم يجبههم أه معنى (قوله في الإمهال) أي وعدمه أه معنى (قوله فإن ظهر) إلى قوله وظاهره في المعنى (قوله إن غرضهم إيضاح الحق) عبارة غير أن استمهلهم للتأمل في إزالة الشبهة أه (قوله إهمالهم) أي وجوباً أه يجزى (قوله إهمالهم ما يراه) أي ليتضح لهم الحق أه معنى (قوله بأدرهم) أي ولم يهملهم وإن بذلوا أمالاً وهو أذرأ ريبهم فإن سألوا الكف عنهم حال الحرب ليطلقوا أسراؤنا وبذلوا بذلك رهائن قبلنا هاهنا فقتلوا الأسارى لم تقتل الرهائن بل نطقهم كإسارهم بعد انقضاء الحرب وإن أطلقوهم أطلقناهم أه روض مع شرحه (قوله كدفع الصائل) خبر يكون وقوله سبيله الخ بدل مبهو ويجوز أن الثاني هو الخبر والأول متعلق به (قوله فيها) أي البعيدة وكذا ضميرها (قوله نظير ذلك) أي المراد المذكور (قوله لأن المدار ثم الخ) أي وهنأما تحصل به المناصرة للغة في ذلك الحرب ومالا تحصل أه ع (قوله على كونه) أي المتحين (قوله بعد) بصيغة المضارع المبني للفعول من العد وهو في بعض النسخ بصيغة الماضي المبني للفاعل من البعد (قوله ولا من ألقى سلاحه) أي تاركاً للقتال روض ومعنى (قوله أو أغلق باباً) أي أعراضاً عن القتال أه ع (قول المتن وأسيرهم) أي إذا كان الإمام يرى رأينا فيهم أما إذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه أه معنى (قوله عن علي يوم الجمل) أي من أنه أمر مناديه فنأدى لا يتبع مدبر ولا يدفع على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق باباً فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن أه معنى (قوله له نعم) إلى قوله ويسن في المعنى (قوله زعيمهم) أي مطاعهم (قوله اتبعوا الخ) أي وجوباً أه ع (قوله شيخنا إنما أخذنا عتداه من هذا المذكور في باب الردة) (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فتأمله (قوله وظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الوجه م

التي يؤمن عادة مجيئها اليهم قبل انقضاء القتال أما إذا لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن مجيئها اليهم والحرب قائمة فينبغي أن يقاتل حينئذ وانما بشرط نظير ذلك فيما يأتي في الجهاد لأن المدار ثم على كونه يعدم الجيش أو لا (ولا) يقتل تارك القتال منهم وإن لم يلحق سلاحه ولا (مخنهم) بفتح الحاء من أمتخته الجراحة أضعفته ولا من ألقى سلاحه أو أغلق باباً (و) لا (أسيرهم) الخبر الحاكم واليهي بذلك واقتهاء بما جاء في ذلك كله بسند حسن عن علي يوم الجمل نعم لو ولو اجتمعين تحت راية زعيمهم اتبعوا حتى يتفرقوا

ولا فود بقتل اجد هؤلاء لشبهة اى حنية رضى الله عنه ويسر ان يتجنب قتل رحمه ما يمكنه فيكره ما لم يقصد قتله ( تنبيه ) استعمل يقابل مراد به حقيقة المفاعلة فيمن يتأق منه كالمذبذب واصل الفعل فيمن لا يتأق منه كالمتحيز ولا محذور فيه بل فيه نوع بلاغة فلا اعتراض عليه ( ولا يطلق ) أسيرهم إن كان فيه منعة ( وإن كان ( ٧٢ ) صدياً أو امرأة ) وقنا ( حتى تنقض الحرب ويتفرق جمعهم ) تفرقا لا يتوقع جمعهم بعد

وهذا في رجل حرو كذا في  
مراهق وامرأة وقتلوا  
والاطلاق بمجرّد انقضائه  
الحرب ( إلا ان يطبع )  
الحرك الكامل الامام بمناقبته  
له ( باختياره ) اى وتقوم  
قرينة على صدقه فيما يظهر  
فيطلق وان بقيت الحرب  
لا من ضرره ( ويرد )  
وجوباً لهم و ( سلاحهم )  
وخيلهم اليهم اذا انقضت  
الحرب وامنت غائلتهم  
اى شرهم بعودهم للطاعة  
او تفرق شملهم تفرقا لا  
يلتئم نظير ما مر في اطلاقهم  
( ولا يستعمل ) ما اخذ منهم  
من نحو سلاح وخيل ( في )  
قتال ( او غيره ) اى لا يجوز  
ذلك ( الا لضرورة )  
كخوف انهم اهل العدل  
أو نحو قتلهم لو لم يستعملوا  
ذلك نعم تلزمهم اجرة  
ذلك ما اقتضاه كلام الروضة  
كضطر اكل طعام غيره  
يلزمه قيمته وقضية كلام  
الانوار انها لا تلزم ولا يرد  
عليه المضطر لان الضرورة  
لم تنشأ من المالك بخلاف  
ما هنا ومع ذلك فالذى يتجه  
ان استعمالها ان كان في  
القتال او لضرورته لم  
يضمنها ولا منفعتها كاعلم  
بما مر ولا ضمنها ( ولا  
يقالتون بعظيم ) يعم

( قوله ولا فود الخ ) اى بل فيه دية عمد اه ع ش ( قوله لشبهة اى حنية ) اى فانه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم  
ومشترطهم اه بجبرى ( قوله ما لم يقصد قتله ) اى فيباح قتله اه ع ش ( قوله استعمل ) اى المصنف ( قوله )  
مريد الخ ( حال من فاعل استعمل ) ( قوله فيمن يتأق الخ ) اى القتال ( قوله واصل الفعل الخ ) اى القتل  
عطف على حقيقة المفاعلة الخ ( قوله ولا محذور فيه ) اى في الجمع بين الحقيقة والمجاز ( قوله فلا اعتراض )  
جرى عليه اى الاعتراض المغنى عبارة عبر في المحرر في المدبر بالقتال والاخيرين بالقتل وهو اولى من تعبير  
المصنف لان الخنث والاسير لا يقتلان اه ( قوله أسيرهم ) الى قوله نعم في المغنى الا قوله اى وتقوم قرينة على  
صدقه فيما يظهر الى قول المتن الا لضرورة في النهاية الا قوله المذكور ( قوله منعة ) بفتحين وقد تسكن  
النون اه ع ش ( قول المتن وإن كان الخ ) غاية اه ع ش ( قول ) وهذا اى استمرار حبس أسيرهم اه غنى  
( قوله في رجل حر ) اى مناهل للقتال اه غنى ( قوله وكذا في مراهق الخ ) اى وشيخ فان اه غنى ( قوله )  
والاطلاق الخ ) اى وان خفنا عودهم غنى واسنى ( قوله الحر الكامل ) اى اما الصبيان والنساء والعبيد فلا  
بيعة لهم اه غنى واسنى ( قول المتن ويرد سلاحهم وخيلهم الخ ) وهؤنة خيلهم وحفظ سلاحهم وغيره بما اخذ  
منهم على بيت المال ما استولى عليها يد عادية بقصد اقتنائها تعدياً فؤنتها عليه مادامت تحت يده وكذا  
عليه اجرة استعمالها وان لم يستعملها اه ع ش ( قوله اى لا يجوز ذلك ) اى استعمله ( قوله نعم يلزمهم )  
اجرة ذلك الخ ) وعليه فهل الاجرة لازمة على المستعمل وتخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة  
المسلمين فيه نظر والا قرب الاول اخذ من قوله كضطر اكل طعام غيره اه ع ش ولعل الاقرب هو الثاني  
نعم لو استعمله لغير ضرورة القتال يتبين الاول ( قوله على ما اقتضاه كلام الروضة الخ ) اعتمده النهاية  
والزبادى خلافاً للشرح والمغنى والاسنى كما يأتى ( قوله وقضية كلام الانوار انها لا تلزم ) اعتمده الاسنى  
والمغنى وسيد كر الشارح ما يوافقه ( قوله ولا يرد عليه ) اى ما يقتضيه كلام الانوار وقوله المضطر اى اذا  
اكل طعام غيره فانه يلزمه بدله ( قوله لان الضرورة ) اى في مسألة المضطر ( بخلاف ما هنا ) اى فان الضرورة  
نشأت في مسئلتنا من جهة المالك ( قوله ومع ذلك ) اى مع الفرق بين المسئلتين ( قوله بما مر ) اى من انه  
لا ضمان لما يتلف في القتال اه غنى ( قوله ولا يقالتون بعظيم ) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب  
مغنى ونهاية ( قوله نعم ) الى قوله وظاهره في المغنى الا قوله قال البغوي الى قال المتولى الى قوله قال الماوردى  
في النهاية الا قوله او اسراء والتذفيف على جريهم وقوله اى لا يجوز الى قوله نعم ( قول المتن ومنجنيق ) هو  
آلة رمى الحجارة ( قوله والقاء حيات ) وارسال اسود ونحوها من المملكات اه غنى ( قوله ولم يندفعوا )  
راجع لكل من المعطوفين ( قوله الابه ) فان امكن دفعهم بغيره كانتنا لموضع اخر لم نقالتهم به ( تنبيه )  
لو تحصنوا ببلد او قلعة ولم يتأت الاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجز قتلهم به لما مر ولا يجوز قطع اشجارهم  
وزروعهم ودار البغى دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة حد اقامه الامام اذا استولى عليها ولو  
سبى المشركون طائفة من البغاة وقدر اهل العدل على استنقاذهم لزمتهم ذلك اه غنى ( قوله بقصد الخلاص )  
ينبنى او لا بقصد اه ع ش ( قوله ويظهر ) عبارة النهاية ويتجه ( قوله ان هذا ) اى قصد الخلاص منهم  
( قوله قال المتولى ويلزم ) عبارة النهاية والمغنى ويلزم الواحد منا كما قال المتولى مصابرة الخ ( قوله وظاهره )  
اى ما قاله المتولى ( قول المتن ولا يستعان الخ ) اى يحرم ذلك اه سم عبارة المغنى والنهاية تنبيه

( قوله ولا يستعان عليهم )

( كنار ومنجنيق ) وتعريق والقاء حيات لان القصد ردهم للطاعة وقدير جعون فلا يجدون للتجاسة سبيلا ( الا لضرورة ) ظاهر  
بان قتلوا به أو أحاطوا بنا ولم يندفعوا إلا به قال البغوي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر أن هذا مندوب لا واجب قال المتولى  
ويلزم الواحد منا مصابرة اثنين منهم ولا يولى إلا متحرفاً أو متحيزاً وظاهره جريان الاحكام الآتية في مصابرة الكفار هنا ( ولا يستعان عليهم )

بكافر) ذمى او غيره الا ان اضطررنا لذلك (ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) او اسراء او التذفيف على جريحهم اعداوة او اعتقاد كالحنفى اى لا يجوز لنحو شافعى الاستعانة باولئك لان القصد ردھم للطاعة واولئك يتدينون بقتلهم نعم ان (٧٣) احتجنا لذلك جاز ان كان لهم نحو

جرامة وحسن اقدام وامكناد دفعهم لو ارادوا قتل واحد من ذكر قال الماوردى ويشترط ان يشترط عليهم الامتناع من ذلك ويثق بوفائهم به انتهى ويظهر ان ذلك ياتى فى الاستعانة بالكافر ايضا الا ان الجات الضرورة اليهم مطلقا ولا يخالف ما هنا جواز استخلاف الشافعى للحنفى مثلا لان الخليفة مستبد براه واجتهاده وهؤلاء تحت راية الامام ففعلهم منسوب له فوجب كونهم على اعتقاده (ولو استعانوا علينا باهل الحرب وآمنوهم) بالمداى عقدوا لهم امانا ليقا تلونا معهم (لم ينفذ امانهم علينا) للضرر فنعاملهم معاملة الحريين (ونفذ) الامان (عليهم فى الاصح) لانهم آمنوهم من انفسهم ولو قالوا وقد اعانوا وهم ظننا انه يجوز اعانة بعضكم على بعض او انهم المحقون ولنا اعانة المحق او انهم استعانوا بنا على كفار وامكن صدقهم بلغناهم المامان واجرىنا عليهم فيما صدر منهم احكام البغاة هذه هى العبارة الصحيحة وامان عبر بقوله بلغناهم المامان وقا تلناهم كبغاة فقد تجوز والافضى الجمع بين تبليغ المامان ومقاتلتهم كبغاة تناف

ظاهر كلامهم ان ذلك لا يجوز ولو دعت الضرورة اليه لكنه فى التهمة صرح بجواز الاستعانة به اى الكافر عند الضرورة وقال الا ذرعى وغيره انه المتجه اه (قول المتن بكافر) اى لانه يحرم تسليطه على المسلم نهاية ومنهج زاد المغنى ولذا لا يجوز لمستحق القصاص من مسلم ان يוכל كافرا فى استيفائه ولا للامان ان يتخذ جلادا كافرا لاقامة الحدود على المسلمين اه وقال ع ش بعد نقل ما ذكر عن الزياى اقول وكذا يحرم نصبه فى شى من امور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة توليته فى شى لا يقوم به غيره من المسلمين او ظهر فيمن يقوم به من المسلمين خيانة وامنت فى ذمى ولو لحوفه من الحاكم مثلا فلا يبعد جواز توليته فيه لضرورة القيام بمصاحبة ماولى فيه ومع ذلك يجب على من نصبه مراقبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين اه (قوله ذمى) الى المتن فى المغنى الا قوله اى لا يجوز لى نعم وقوله ويظهر لى ولا يخالف (قول المتن مدبرين) اى حال كونهم مدبرين اه معنى (قوله اى لا يجوز لنحو شافعى الخ) راجع للمعطوف والمعطوف عليه وقوله نعم الخ راجع للمعطوف فقط (قوله واولئك يتدينون بقتلهم) هذا لما يناسب قوله او اعتقاد الخ دون قوله لعداوة (قوله لذلك) اى الاستعانة بمن يرى قتل واحد من ذكر (قوله جاز ان كان لهم الخ) عبارة المغنى قال الشيخان يجوز بشرطين احدهما ان يكون لهم حسن اقدام وجرأة والثانى ان يمكن دفعهم عنهم الخ زاد الماوردى شرط ثالثا وهو ان يشترط الخ (قوله قال الماوردى) ويشترط ان يشترط الخ والاوجه انه ليس بشرط اذ فى قدر تناعى دفعهم غنية عن ذلك اه نهاية قال السيد عمر بعد ذكر مثله عن سم مانصه يتوقف فى ذلك لانه قد يغفل عنه وان امكن دفعه لو شعر به اه (قوله ان ذلك) اى ما قاله الماوردى (قوله الا ان الجات الخ) راجع الى كل من قوله نعم الخ وقوله ويظهر الخ (قوله اليهم) اى الكافرون من يرى قتل واحد من ذكر (قوله مطلقا) اى فيجوز الاستعانة بهم بدون وجود شى من تلك الشروط الثلاثة (قوله ما هنا) اى قوله لا يجوز لشافعى الخ (قوله لان الخليفة) علة لعدم المخالفة (قوله مستبد) اى مستقل (قوله وهؤلاء) اى المستعان بهم (قوله بالمداى) الى قوله هذه هى العبارة فى النهاية والمغنى (قوله بالمداى) اى بهمة ممدودة وقصرها مع التشديد الميم لحن كقوله ابن مكى اه معنى عبارة ع ش قوله بالمداى وبالقصر مع التشديد كما يؤخذ من قوله الا فى تامينا مطلقا ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره لكونه الاكثر لكن فى الشيخ عميرة مانصه فى كلامه المتولى ضبط آمنتهم بالمداى كافى قوله تعالى وامنهم من خوف وحكى ابن مكى من اللحن قصر الهمزة والتشديد اه (قوله ليقا تلونا معهم) اى ليعينوهم علينا (قوله فنعاملهم الخ) اى وحيتذ فلنا غنم امواهم واسترقاقهم وقتل اسيرهم ومدبرهم وتذفيف جريحهم اه معنى (قوله انه يجوز) اى لنا (قوله اعانة بعضكم) من اضافة المصدر الى مفعوله وقوله على بعض اى منكم (قوله انهم الخ) اى الباغون (قوله وامكن صدقهم) راجع لكل من المعاطيف (قوله واجرىنا عليهم) اى قبل تبليغهم المامان اه ع ش (قوله فيما صدر منهم) اى قبل تبليغ المامان اه رشيدى (قوله احكام البغاة) اى فلا نستبيحهم للامان مع عذرهم اه معنى (قوله هذه هى العبارة الصحيحة الخ) عبارة شيخنا م ر وهذا مراد من عبر بقوله وقا تلناهم كالبغاة اه اى فليس قوله وقا تلناهم كالبغاة مر تباعلى تبليغهم المامان لانه قبله فالعبارة مقلوبة وبه يرد ما اطال به فى التحفة شو برى وقال سم وقا تلناهم قبل تبليغهم المامان فى حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فمن ظفر نابه منهم ببلغه المامان فيكون

بكافر) اى يحرم ذلك (قوله ولا بمن يرى قتلهم مدبرين) قال فى الروض الا ان احتجناهم ولهم اقدام وجرأة وامكن دفعهم اى لو اتبعوهم بعد انهم اذ لمهم قال فى شرحه زاد الماوردى وشرطنا عليهم ان لا يتبعوا مدبروا ولا يقتلوا جريحا ويثق بوفائهم بذلك اه ما فى شرح الروض وقد يقال لا حاجة لهذا الزيادة مع قولهم وامكن دفعهم فليتامل (قوله ونفذ الامان عليهم) قاله فى الكفاية واذا حاربوا معهم لم يبطل امنهم فى حقهم

(١٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع) لان قتلهم كبغاة ان كان بعد تبليغ المامان فغير صحيح لانهم

بعد بلوغ المامان حريون فليقاتلوا كالحريين وقبل بلوغه لا يقاتلون اصلا قالوا لجهانهم لعذرهم يبلغون المامان وبعبده يقاتلون كحريين



أمالو امنوهم تامينا مطلقا فينفع علينا (٧٤) أيضا فان قاتلوهم انتقض الامان في حقنا وحقهم (ولو أعانهم أهل الذمة) أو معاهدون

في كلام الشارح أي شيخ الاسلام تقديم وتأخير وقال شيخنا العزيزي وقائلناهم كالبلغاة التشبيه في أصل القتال لامن كل وجه اه بجيرمي (قوله امالو امنوهم) إلى قوله ويقتلون ان قتلوا في النهاية إلا قوله قيل وإلى الفصل في المعنى إلا قوله قيل وقوله مع عدم انتقاض عهدهم (قوله امالو امنوهم الخ) محترز ليقاتلونا معهم اه سم (قوله امنوهم تامينا) تذكر مامر عن ابن مكي (قوله مطلقا) أي بدون شرط قاتلنا اه معنى (قوله فان قاتلونا الخ) عبارة المعنى فان استعانوا بهم بعد ذلك وقاتلونا انتقض امنهم حينئذ في حقنا كما نص عليه اه (قوله وحقهم) عبارة النهاية والمعنى وكذا في حقهم كما هو القياس اه (قوله يقتلون) ببناء المفعول (قوله بالنسبة لأهل الذمة الخ) يعني ان الاكتفاء بقولهم انهم مكروهون في أهل الذمة واما غيرهم فلا تقبل دعواهم الا كراه إلا بيئته اه معنى (قوله لغيرهم) أي من المعاهدين والمستامين اه عش (قول المتن وكذا قالوا الخ) محترز قوله عالمين الخ اه معنى (قوله وامكن جعلهم الخ) راجع إلى ما بعد وكذا (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمعنى (قوله وليس الخ) من مقول القيل عبارة المعنى وليس مراد الخ (قوله بل فيه) أي في الاكراه (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما موقعه اه رشيدى اقول ولعله من تصرف الكتبة وكان في الاصل مؤخر اعن المتن عبارة المعنى ويقاتلون أي حيث قلنا بعدم انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث كبلغاة أي كقاتلهم اما إذا انتقض عهدهم خضعه مذكور في الجزية اه (قوله لحقن دماهم) أي بالامان (قوله ولا يلحقون بهم الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج وخرج بقتالهم الضمان فلوا تلفوا علينا نفسا او مالا ضمنوه اه قال عش أي بغير القصاص اه وقال الحلبي المعتمد وجوبه اه (قوله ما يتلف) أي ما يتلفونه (قوله ويقتلون الخ) وفاقا للمعنى عبارة وهل يجب عليهم القصاص وجهان في الروضة كاصلا بلاتر جميعا ارجحها كما قال البلقيني الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي اه (قوله لانه) أي عدم الضمان ثم أي في البغاة (قوله غير موجود في نحو الذميين) أي لانهم في قبضة الامام (فرع) لو اقتتل طائفتان باغيتان منعهما الامام فلا يعين احدهما على الاخرى وان عجز عن منعهما قاتل اشدهما بالاخرى التي هي اقرب الى الحق وان رجعت من قتلها الى الطاعة لم يفاجيء الاخرى بالقتال حتى يدعوها الى الطاعة لانهما صارت باستعانتها به في امانه فان استوتا قال الماوردي ضم اليه أقلهما جمعائهم اقربهم ادارتهم يجتهد فيهما وقاتل بالمضمومة اليه منهما الاخرى غير قاصد اعانتها بل قاصد ادفع الاخرى ولو غزت البغاة مع الامام مشركين فكاهل العدل في حكم الغنائم فيعطى القاتل منهم السلب كغيره من أهل العدل ولو عاهد البغاة مشركا اجتنبناه بان لا نقصده بما يقصد به الحربى الغير المعاهد ولو قتل عادل عادلا في القتال وقال ظننته باغيا حلف ووجبت الدية دون القصاص للعذر ولو تعمد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبدا أو امرأة اقتص منه وان كان جاهلا بامانة لزمه الدية معنى وروض مع شرحه

(فصل في شروط الامام الاعظم) (قوله في شروط الامام) الى قول المتن يجتهد في المعنى الا قوله وياق الى وعقب وقوله ومن ثم الى المتن وقوله وللبلغاة فقط وقوله لضعف عقل الانثى وقوله ومرالى وفي التتمة والى قول وتنعد في النهاية الا قوله لكون الكتاب الى لان البغى وقوله اسناده الى فكنا في وقوله ومرالى فعجمى وقوله قال الاذرى الى وسلموا وقوله وتمكن فيه من اموره (قوله وبيان طرق الامامة) أي وما يتبع ذلك مما لو ادعى دفع الزكاة الى البغاة أه عش (قوله هي فرض كفاية) اذ لا بد للامة من امام يقيم الدين وينصر السنة وينصف المظلوم من الظالم ويستوفي الحقوق ويضعها موضعها معنى واسنى (قوله وعقب البغاة) أي هذا اه نهاية ومعنى وقد ما في الشارح والروضة الكلام على الامامة على احكام البغاة وما في الكتاب اولى لان الاول

أو مستأمنون مختارين (عالمين بتحرير قتلنا انتقض عهدهم) حتى بالنسبة للبلغاة كالأقارب والقتال فيصرون حربيين يقتلون ولو مع نحو الاثخان والادبار (أو مكروهين) ولو بقولهم بالنسبة لأهل الذمة وبيئته بالنسبة لغيرهم (فلا) ينتقض عهدهم لشبهة الاكراه (وكذا) لا ينتقض عهدهم (لو) حاربوا البغاة لانهم حاربوا من على الامام محاربه او (قالوا) اظننا جوازها أي ما فعلوه من اعانة بعض المسلمين على بعض (أو) ظننا (انهم) استعانوا بنا على كفار او انهم (محقوقون) وان لنا اعانة المحق وامكن جعلهم بذلك (على المذهب) لانهم معذورون قيل وقضية كذا أنه لا خلاف في الاكراه وليس كذلك بل فيه الطريقتان مع عدم انتقاض عهدهم (ويقاتلون كبلغاة) لا كحربيين لحقن دماهم ولا يلحقون بهم في عدم ضمان ما يتلف في الحرب فيضمنون المال ويقتلون ان قتلوا لانه ثم لردهم للطاعة لثلاثين فرم الضمان وهذا غير موجود في نحو الذميين (فصل في شروط الامام الاعظم وبيان طرق الامامة) هي فرض كفاية كالقضاء فيأتي فيها أقسامه الآتية من الطلب والقبول وعقب

بخلاف مالو امن شخص مشركا فقصده مسلما أو ماله فانه يلزم بعد ابلاغه ما منه مجاهدته لان تامينه للكف عن المسلمين فانتقض بقتال أحدهم بخلاف الحربى مع البغاة شرح الروض (قوله تامينا مطلقا) محترز ليقاتلون معهم (فصل في شروط الامام الاعظم)

البغاة لكون الكتاب عقد لهم والامامة لم تذكر الا تبعا

بهذا لان البغي خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة (٧٥) الدنيا ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي

وزيادة كما قال (شرط الامام  
كونه مسلما) ليراعى مصلحة  
الاسلام والمسلمين (مكفا)  
لان غيره في ولاية غيره  
وحججه فكيف يلي امر الامة  
وروى احمد خبر نعوذ بالله من  
امارة الصبيان (حرا) لان من  
فيه رقل لا هاب وخبر اسمعوا  
واطيعوا وان ولي عليكم عبد  
حبشي يحول على غير الامة  
العظمى او للبغاة فقط  
(ذكرنا) لضعف عقل الاشئ  
وعدم مخالفتها للرجال  
وصح خبر ان يفلح قوم ولوا  
امرهم امرأة والحق بها  
الخنثى احتياطا فلا تصح  
ولايته وان بان ذكرها  
كالقاضي بل اولى (قرشيا)  
لخبر الائمة من قريش اسناده  
جيد لا هاشميا اتفاقا فان  
فقد قرشي جامع للشروط  
فكناني فرجل من ولد  
اسماعيل صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم ومرفى ذلك كلام  
في النية والكفاءة فعجمي  
كذافي التهذيب وفي التتمة  
بعد ولد اسمعيل فجرهمى لان  
جرهما اصل العرب ومنهم  
تزوج اسمعيل فن ولد  
اسحاق صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم (مجتهدا)  
كالقاضي بل اولى بل حكى  
فيه الاجماع ولا ينافيه قول  
القاضي عدل جاهل اولى  
من فاسق عالم لان الاول  
يمكنه التفويض للعلماء فيما  
يفتقر للاجتهد لان محله  
عند فقد المجتهدين

هو المقصود بالذات اه (قوله بهذا) اى بالكلام على البغاة اه نهاية (قوله لان البغي الخ) علة للتبعية  
(قوله القائم بخلافة النبوة) يشعر التعبير بخلافة النبوة انه انما يقال للامام خليفة رسول الله اوانبيه وهو  
موافق لما في الديمري انه قيل لابي بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلافة في الارض اه والاصح عدم الجواز  
كافي العباب وسم على المنهج اه عش عبارة المغنى والروض مع شرحه ويجوز تسمية الامام خليفة وخليفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين قال البغوى وان كان فاسقا واول من سمي به عمر بن الخطاب رضى  
الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لانه انما يستخلف من يغيب ويموت والله تعالى منه عن ذلك  
قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى احد خليفة الله بعد ادم وداود عليهما السلام وعن ابي مالك ان رجلا  
قال لابي بكر رضى الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال انا خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وان اراض بذلك اه (قول  
المتن شرط الامام) وهو مفرد مضاف فيعم كل شرط اى شرطه حال عدا الامة او العهد بها امور احدها  
(كونه مسلما) فلا تصح تولية كافر ولو على كفار ثانیهما كونه مكفا فلا تصح امامة صبي ومجنون بالاجماع  
مغنى عبارة المصنف في شرح مسلم قال القاضي عياض اجمع العلماء على ان الامة لا تنعقد لكافر وعلى انه  
لو طرأ عليه الكفر ان عزل وكذا لو ترك اقامة الصلوات والاداء اليها قال وكذلك عند جمهورهم البدعة قال وقال  
بعض البصريين تنعقد له وتستدام له لانه متاويل قال القاضي فلوطر اعياه كفو وتغير للشرع او بدعة خرج  
عن حكم الولاية سقط طاعته وجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب امام عادل ان امكنهم ذلك فان  
لم يقع ذلك الا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر ولا يجب في المبتدع الا اذا طؤ القدرة عليه فان تحفة وا  
العجز لم يجب القيام ويهاجر المسلم عن ارضه الى غير ها ويفر بدينه اه (قوله خبر نعوذ بالله الخ) من اضافة  
الاعم الى الاخص (قوله او للبغاة) اى في وجوب بذل الطاعة للامام قال عث والبجيرمي او محمول  
على المتغلب الاقوى اه (قوله وان بان ذكرنا) هل هذا على اطلاقه او محله اذا تولى وهو خنثى ثم اتضح  
ذكر اهل تامل فليراجع والظاهر ان الثانى هو المراد اه سيد عمر اقول ويصرح بالثانى قول  
الرشيدى اى فيحتاج الى توليته بعد التبين كما هو ظاهر اه (قوله لا هاشميا اتفاقا) فان الصديق وعمر وعثمان  
رضى الله تعالى عنهم لم يكونوا من بنى هاشم اه مغنى (قوله فان فقد الخ) اى بان لم يوجد وان بعدت مسافته  
جدا اه عث (قوله فرجل من ولد اسمعيل الخ) شمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة اه  
عش (قوله من ولد اسمعيل) وهم العرب كما في الروض اه رشيدى (قوله فعجمي كذا الخ) عبارة المغنى  
فان عدم فرجل جرهمى كافي التتمة وجرهم اصل العرب الخ وان عدم فرجل من ولد اسحق صلى الله عليه وسلم  
ثم غيرهم اه (قوله وفي التتمة الخ) وهذا هو الراجح لان جرهما من العرب في الجملة اه عث (قول المتن  
مجتهدا) اى ولو فاسقا اخذا من قول الشارح لان محله الخ اه عث (قوله ولا ينافيه) اى قول المتن بمجتهدا  
(قوله لان محله) قد يقال ينافى هذا الحمل قوله اى القاضي فيما يفتر للاجتهد فليتأمل ثم رابت الفاضل  
المحشى به على ذلك اه سيد عمر ثم قال اى المحشى الا ان يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط

(قوله شرط الامام كونه مسلما مكفا) و (قوله وفي التتمة بعد ولد اسمعيل الخ) جزم في الروض بما في التتمة  
قال في شرحه والترجيح من زيادته قال الرافعى ولك ان تقول قريش من ولد النضر بن كنانة بن خزيمه  
ابن مدركة فكما قالوا اذا فقد قرشي ولى كنانى هلا قالوا اذا فقد كنانى ولى خزيمى وهكذا يرتقى الى اباب بعد  
حتى ينتهى الى اسمعيل قال ابن الرفعة وهو قضية كلام القاضي فاذا ذكره مثال يقاس عليه قال الاذرعى  
وفي كلام الرافعى الاخير وقفة ظاهرة اذ من المعلوم ان من فوق عدنان لا يصح فيه شئ مولا يمكن حفظ النسب  
فيه منه الى اسمعيل اه كلام شرح الروض (قوله لان محله الخ) فيه حرازة لان اولوية احد الامرين على  
الاخر تقتضى وجودهما اذ مفعول احدهما لا معنى لاولية الاخر الا ان يقال المراد بالعالم غير المجتهد  
لكن قوله لان الاول الى فيما يفتر للاجتهد يقتضى وجود المجتهدين فينا في قوله لان محله الخ الا ان يقال

وكون أكثر من ولى أمر الامة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتغلبهم فلا يرد (شجاعا) ليغزو بنفسه ويدبر الجيوش ويفتح الحصون ويقرر الأعداء (ذاري) يسوس به الرعية ويدبر مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروي وأدناه أن يعرف اقدار الناس (وسمع) وإن نقل (وبصر) وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز بين الأشخاص (٧٦) أو كان أعورا أو أعشى (ولفق) يفهم وإن فقد الذوق والشم وذلك ليتاقى منه فضل

الامور وعدلا كالقاضي بل أولى فلو اضطر لولاية فاسق جاز ومن ثم قال ابن عبد السلام لو تعذرت العدالة في الائمة والحكام قد منّا أقلمهم فسفا قال الأذري وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضى ويلحق بها الشهود فاذا تعذرت العدالة في أهل قطر قدم أقلمهم فسقا على ما يأتي وسليمان نقص منع استيفاء الحركة وسرعة النهوض وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضا إلا العدالة فقد مر في الوصايا أنه لا ينزل بالفسق والالجنون إذا كان زمن الافاق أكثر وتمكن فيه من أموره والا قطع يد أو رجل فيعتقد دوا لا ابتداء بخلاف قطع البدن أو الرجلين لا يفتر مطلقا (وتعتقد الامامة) بطرق أحدها (بالبیعة) كما بايع الصحابة بأب بكر رضي الله تعالى عنهم (والاصح) أن المعتبر هو (بیعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم) حالة البيعة بأن لم يكن فيه كلفة عرفا فيما يظهر لأن الامر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس ويكفي

الامامة اه (قوله) وكون أكثر من ولى الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله) فلا يرد أى على اشتراط الاجتهاد (قول المتن شجاعا) بتثليث المعجزة والشجاعة قوة القلب عند الباس معنى (قوله) يسوس على وزن يصون أى يحكم به اه كرى (قوله) ان يعرف اقدار الناس) أى بان يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويعاملهم بذلك إذا وردوا عليه اه عش (قوله) يفهم) ببناء الفاعل ويجوز كونه للفعول (قوله) وإن فقد الذوق الخ) عبارة المغنى وفهم من اقتصره على ما ذكر أنه لا يؤثر فقد شم وذوق وهو كذلك كما جزم به في زوائد الروضة ولا يشترط كونه معصوما لان العصمة للانباء ولا يضر قطع ذكر واثنيين اه (قوله) وذلك) أى اشتراط سمع وما بعده (قوله) وعدلا) عطف على مسلماني المتن (قوله) لو تعذرت العدالة في الائمة) يعنى بأن لم يوجد رجل عدل اه رشيدى (قوله) ويلحق بها الشهود) ضعيف اه عش عبارة النهاية والحق بهم الشهود اه (قوله) من نقص يمنع الخ) كالنقص في اليد والرجل اه مغنى (قوله) أنه لا ينزل بالفسق) أى فى الاصح اه مغنى (قوله) والالجنون الخ) أى عدمه (قوله) وتمكن فيه من اموره) أى فلا ينزل به اه عش (قوله) ولا يقطع يد أو رجل الخ) وعلم من ذلك أنه ينزل بالعمى والصمم والخرس والمرض الذى ينسبه العلوم اه مغنى (قوله) فيعتقد دوا) أى فلا ينزل به اه عش (قوله) مطلقا) أى لا ابتداء ولا دوا (قوله) بطرق) أى ثلاثة ولا يصير الشخص اماما بتفرده بشروط الامامة بل لا بد من أحد الطرق كاحكامه المأوردى عن الجمهور وقيل يصير اماما من غير عقد حكاه القمولى قال ومن الفقهاء من الحق القاضي بالامام في ذلك وقال الامام لو خلا الزمان عن الامام انتقلت احكامه إلى اعلم اهل ذلك الزمان اه مغنى (قوله) احدها بالبيعة) لاحسن في هذا المزج كالا يخفى (قول المتن بالبيعة) بفتح الموحدة اه مغنى (قول المتن ووجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء وهم بامارة أو علم أو غيرهما اه عش (قوله) حالة البيعة) إلى قوله بما يأتى في النهاية (قوله) فيما يظهر) عبارة النهاية كما هو المتجه اه ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد من سائر الاقطار بل إذا وصل الخبر إلى الاقطار البعيدة لزوم الموافقة والمتابعة اسنى ومغنى (قوله) ويكفي بيعة واحد الخ) عبارة المغنى ولا يشترط عدد كما هو كلامه بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته اه (قوله) ويشترط قبوله الخ) عبارة النهاية والاقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اه (قوله) من العدالة) إلى قوله ويشترط فى المغنى (قوله) قال وكونه الخ) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد وهو كذلك وما فى الروضة كاصلها من أنه يشترط أن يكون المبايع مجتهدا أن اتحاد وان يكون فيه مجتهدان تعدد مفرع على اشتراط العدد والمراد بالمجتهد هنا المجتهد بشروط الامامة لا أن يكون مجتهدا مطلقا كما صرح به الزنجاني فى شرح الوجيز اه (قوله) وكونه) أى المبايع وكذا ضمير اتحاد (قوله) ولا فمجتهد فيهم) أى وإن تعدد المبايع فيشترط وجود مجتهد فيهم (قوله) ورد) أى قولها المذكور وكذا ضمير بانه (قوله) على ضعيف) وهو اشتراط تعدد المبايع انتهى نهاية (قوله) وإنما يتجه) أى الرد انتهى رشيدى (قوله) اما إذا اريد الخ) أقول أن كلامها صريح فى تفريع ما حكاه الشارح عنهما بقوله قالوا وكونه الخ على

المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط الامامة (قوله) ويتبعهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد فى سائر البلاد والاضاع بل إذا وصل الخبر إلى أهل البلاد البعيدة لزوم الموافقة والمتابعة شرح الروض (قوله) ورد بانه مفرع على ضعيف) كتب عليه مر

بيعة واحد انحصر الحل والعقد فيه أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها ويشترط قبوله لبيعتهم كذا قيل ولو قيل الاوجه الشرط عدم الرد لم يبعد فان امتنع لم يجبر إلا ان لم يصلح غيره (وشرطهم) أى المبايعين (صفة الشهود) من العدالة وغيرهما يأتى أول الشهادات قالوا وكونه مجتهدا أن اتحاد ولا فمجتهد فيهم ورد بانه مفرع على ضعيف وإنما يتجه أن أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو رأى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم لا عبرة لبيعة العوام ثم رأيت عن الزنجاني أنه صرح

بذلك في شرح الوجيز ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع أي لأنه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام فيه لأن تعدد أي لقبول شهادتهم بما حينئذ فلا محذور وشهادة الإنسان بفعل نفسه مقبولة حيث لا تهمة (٧٧) كرايت الهلال أو أرضعت هذا وبهذا الذي

يتعين حمل كلامهم عليه لوضوحه يندفع اعتراض التفصيل الذي صححه في الروضة (و) ثانيها (باستخلاف الامام) واحدا بعده ولو فرعه أو أصله ويعبر عنه بعده اليه كما عهد أبو بكر إلى عمر رضى الله عنهما وانعقد الاجماع على الاعتداد بذلك وصورة أن يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو وإن كان خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته فقيه شبه بوكالة تجزئ وعلق تصرفها بشرط وبهذا يندفع ما هنا من الترددات وما يؤيد ما ذكرناه أنه خليفة حالا وإنما المنتظر تصرفه وأنه غير وصاية قولهم وقت قبول المعين الذي هو شرط من العهد إلى الموت وقضيته أنه لو أخره إلى ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لأن ذلك خلاف قضيه العهد وبثبنيهم له بالوكالة اندفع قول البلقيني ينبغي أن يجب الفور في القبول وقولهم لا بد من وجود شروط شروط الامامة فيه وقت العهد فإن لم توجد الاعتد موت العاهد احتاج للبيعة (نتيجه) ظاهر كلامهم هنا أنه لا بد من القبول لفظا وقضية تشبيهه

الاول وجه الضعيفة وحينئذ فلا محل لقوله وإنما يتجه إلخ لأن حاصله تأويل هذا الكلام الذي يصرح عبارتهما ببنائه على الضعيف من غير حاجة اليه ولا حاجة للنقل عن الزنجاني اه سيد عمر (قوله بذلك) أي المراد الثاني (قوله ويشترط) إلى قوله وشهادة الإنسان في النهاية (قوله عقد إلخ) نائب فاعل ادعى (قوله بها) أي بالامامة أو المبايع (قوله وبهذا) أي باشرط شاهدين عند اتحاد المبايع وعدمه عند تعدده (قوله اعتراض التفصيل) أي المذكور اه سم أي بقوله ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع لأن تعدد (قول المتن باستخلاف الامام) خرج بالامام غيره من بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون اميرا بعدهم لأنهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اه ع ش (قوله واحدا بعده) إلى قوله وصورته في المعنى وإلى قوله وبهذا يندفع في النهاية (قوله واحدا بعده) عبارة المعنى شخص معين في حياته ليكون خليفة بعده اه (قوله ويعبر عنه) أي عن الاستخلاف (قوله كما عهد أبو بكر إلى عمر) بقوله الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله ﷺ عند آخر عهده بالدنيا وأول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافر ويتقي فيها الفاجر أني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدك فذاك على ورأي فيه وإن جار وبدل فلا علم لي بالغيب والخير اردت ولكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون معنى وع ش (قوله في حياته) متعلق بالخلافة اه رشيدى (قوله وبهذا) أي التصوير المذكور (قوله أنه خليفة) بيان للوصول (قوله قولهم) فاعل يؤيد (قوله من العهد إلخ) خبر وقت قبول المعين (قوله وقضيته) إلى قوله وقولهم في النهاية (قوله وقضيته أنه إلخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولا بد أن يقبل الخليفة في حياة الامام وإن تراخى عن الاستخلاف كما اقتضاه كلام الروضة وإن بحث البلقيني اشتراط الفور فإن أخره عن الحياة رجع ذلك إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه (قوله لو أخره) أي عقد الخلافة ع ش ورشيدى اقول هذا ظاهر صنيع النهاية لكن صنيع الشارح ومامر انفا عن المعنى والاسنى صريحان في أن مرجع الضمير القبول كانه عليه سم فيما يأتي عنه (قوله لو أخره إلخ) الذي في شرح الروض مانصه فان أخره أي القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه (قوله وهو متجه) كذا في النهاية وظاهره أنه بلغوا العهد بالكلية وهو ايضا ظاهر قول شرح المنهج ويشترط القبول في حياته اه لكن مرانفا عن المعنى والاسنى أنه يرجع إلى الإيصاء ثم رايت به عليه سم بما نصه قوله اندفع إلى قول البلقيني ينبغي إلخ يومهم اشتراط اصل القبول وقدم خلافه رشيدى وع ش اقول ما مر إنما هو في الطريق الاول والكلام هنا في الطريق الثاني ولذا فرق الشارح بينهما بما يأتي (قوله وقولهم إلخ) عطف على قوله وقت إلخ (قوله فيه) أي في المعمود إليه (قوله هنا) أي في الاستخلاف (قوله أن يفرق) أي بين الامامة والوكالة (قوله وعلى الاول) أي اشتراط القبول لفظا (قوله بينه) أي الاستخلاف (قوله ما قدمته إلخ) أي من استقر أب عدم اشتراط القبول وإنما الشرط هو عدم الرد (قوله ويجوز العهد) أي قوله وظاهر كلامه في النهاية (قوله ويجوز العهد إلخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وعليه أن يتحرى الأصلح للامامة بأن يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولاه ولاه جعل الخلافة لزيد ثم بعده لعمر ثم بعده لبكر وتنتقل على ما رتب كارنب ﷺ أمراء جيش مؤتة فان مات الاول في حياته أي المعاهد فالخلافة للثاني وإن مات الثاني أيضا فهي للثالث وإن مات وبقي الثلاثة أحياء وانتصب الاول للخلافة كان له أن يعهد بها

(قوله يندفع اعتراض التفصيل) أي المذكور (قوله وقضيته أنه لو أخره إلخ) الذي في شرح الروض مانصه فان أخره أي القبول عن جنائيه رجع ذلك فيما يظهر إلى الإيصاء وسيأتي حكمه اه (قوله وهو متجه) كذا شرح مر (قوله لجمع مترتين) قال في شرح الروض وتنتقل اليهم على ما رتب اه (قوله نعم الاول) مثلا بعد موت العاهد العهد بها إلى غيرهم (عبارة الروض) وله تبديل عهد غيره لآعده اه (قوله

بالوكالة أن الشرط عدم الرد الآن يفرق بالاحتياط للامامة وعلى الاول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بانه ثم لم ينب عن أحد حتى يقبل عنه بخلافه هنا ويجوز العهد لجمع مترتين نعم للاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها إلى غيرهم لأنه لما استقل صار امك بها

ولو أوصى به الواحد جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه انما يعتبر ان بعد موت الموصى (فلو جعل) الامام (الامر شورى بين جمع فكاستخلاف) في الاعتداده ووجوب (٧٨) العمل بقضيته (فيرضون) بعد موته او في حياته باذنه (احدهم) لان عمر جعل الامر

الى غير الاخيرين لانها لما انتهت اليه صار أم ملك بها بخلاف ما اذا مات ولم يعهد الى أحد فليس لاهل البيعة أن يبايعوا غير الثاني ويقدم عهد الاول على اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا اهل الحل والعقد في حياته او بعد موته بل اذا ظهر له واحد جاز استخلافه من غير حضور غيره ولا مشاورة أحد اه (قوله ولو أوصى الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو أوصى بها جاز كالواستخلف لكن قبول الموصى له انما يكون بعد موت الموصى وقيل لا يجوز لانه بالموت يخرج عن الولاية ويتعين من اختياره للخلافة بالاستخلاف او الوصية مع قبول فليس لغيره ان يعين غيره فان استعفى الخليفة او الموصى له بعد القبول لم ينزع حتى يعنى ويوجد غيره فان وجد غيره جاز استخلافه واعفاؤه وخرج من العهد باستجاءهم والامتنع وبقي العهد لازما اه (قول المتن شورى) مصدر بمعنى التشاور اه مغنى (قول المتن فيرضون احدهم) اى فليس لهم العدول الى غيرهم ثم ما ذكر من انهم يختارون واحدا منهم ظاهر ان فوض لهم ليختاروا واحدا منهم فلو فوض لجمع ليختاروا واحدا من غيرهم أى ومطلقا هل الحكم كذلك فيختاروا ومن شأوا أولا وكان لا عهد فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش (قوله بعد موته) الى قوله وقد يشكل في المغنى (قوله بين ستة الخ) اعلم انما خصهم لعله بانها لا تصلح لغيرهم بكري اه ع ش والاولى لعله بانهم اصلح للامامة من غيرهم (قوله ولو امتنعوا) اى اهل الشورى وقوله لم يجبروا اى على الاختيار ظاهره وان لم يصلح غيرهم ولا غير الممهور داليه اه سم اقول قد يقال يناق في عدم الجبر في الثاني قول الروض مع شرحه والمغنى فان لم يصلح للامامة الا واحدا لم يطلبها وأجبر عليها ان امتنع من قبولها اه (قوله وكان) يظهر انها مخففة من المثقلة حذف اسمها وقوله لا عهد ولا جعل الخ بصيغة المضى المبني للفاعل خبره ا عبارة المغنى وكأنه لم يعهد الخ وعبارة الاسنى بل يكون الامر كما لو لم يجعلها شورى اه (قوله يختص بالامام الجامع الخ) فلا عبرة باستخلاف الجاهل والفاسق اسنى ومغنى (قوله وقد يشكل عليه) اى على الاختصاص المذكور (قوله بل هذا) اى كون التنفيذ المذكور للشوكة لا للعهد (قوله بالشوكة) الى الفرع في النهاية والى قوله وان استحسنته في المغنى (قوله هذا ان مات الامام الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه بعد موت الامام اما الاستيلاء على الخى فان كان الخى متغلبا انعقدت امامة المتغلب عليه وان كان اما ببيعة او عهد لم تنعقد امامة المتغلب عليه اه (قوله او كان متغلبا) اى الامام الذى اخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط اه ع ش (قوله اى ولم يجمع الخ) انظره هل يخالف هذا الاطلاق ما قدمنا عن المغنى والروض مع شرحه (قوله وغيرهما الخ) ظاهره ولو كافر او عبارة الخطيب نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على اقليم فولو للقسام رجلا مسلما فالذى يظهر انعقاده ليس بظاهر اهو الا قرب ما قاله الخطيب اه ع ش (قوله كلها) اى الا الاسلام اما لو استولى كافر على الامامة فلا تنعقد امامته اه حلى وتقدم عن شرح مسلم ان المبتدع كالنكاح عند الجمهور (قوله لا يجوز عقدها لاثنتين الخ) اى فاكثر ولو باقائهم ولو تباعدت مغنى وروض مع شرحه (قوله والابطال الخ) عبارة المغنى فان جهل سبق او علم لكن جهل سابق فكما في نظيره من الجمعة والنكاح فيبطل العقدان وان علم السابق ثم نسي وقف الامر رجاء الانكشاف فان اضر الوقف بالمسلمين عقد لاحدها لا لغيرهما والحق في الامامة للمسلمين لاهلها فلا تسمع دعوى أحدهما السابق وان اقرب به احدهما الاخر بطل حقه ولا يثبت الحق للاخر الا ببينة اه (قوله لم يجبروا) ظاهرة وان لم يصلح غيرهم ولا غير الممهور داليه (قوله او كان متغلبا الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا تنعقد لمن قهره اى قهر ذا الشوكة عليها فينزع له بخلاف ما لو قهر عليها من انعقدت امامته ببيعة او عهد فلا تنعقد له ولا ينزع له المقهور اه

شورى بين ستة على عثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطلحة فانفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنهم ولو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا كالواستخلاف الممهور اليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شورى وظاهر كلامه ان الاستخلاف بقسميه يختص بالامام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمده الاذرعى وقد يشكل عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم لعهد خلفاء بنى العباس مع عدم استجاءهم الشروط بل نفذ السلف عهد بنى امية مع انهم كذلك الا ان يقال هذه وقائع محتملة انهم انما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا هو الظاهر (و) ثالثها (باستيلاء جامع الشروط) بالشوكة لا بنظام الشمول به هذا ان مات الامام او كان متغلبا اى ولم يجمع الشروط كما هو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وان اختلفت فيه الشروط كلها (في الاصح) وان عصى بما فعل حذرا من تشئت الامر وثوران الفتنة (فرع) لا يجوز عقدها لاثنتين في وقت واحد ثم ان تربايقنا تعين الاول والابطلا ولا

نزاع البلقيني فيه وإن استحسن ووقع اختلاف تاليفين لبعض مشايخنا في بقاء خلافة المتولي من بني العباس يطريق العهد المتسلسل فهم إلى الآن قليل نعم لما اجتمعت عليه الأعصار المتأخرة بعد زوال شوكة الخلافة من أنه لا يولي السلطان من الأكراد والأتراك إلا هو مشترطاً عليه ابتداء أنه نائبه في العام الخاص وقليل لا زال شوكته من أصلها حتى أن بعض السلاطين أهانوه وحسبه وأخذوا كثر أقطاعه وما زال متقهراً إلى الآن حتى انعدم بالكلية وقد قدمت ما يبطل الأول من أنه لا عبرة به بعد غير مستجمع الشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لأن عروضهما إن صحت ولايته لا يبطلها بل لا تصح تولية غيره حتى يخلع نفسه مطلقاً ويخلع لسبب (٧٩) ولا ينزل بأسر كفار له إلا إن أيس من خلاصه

ومثلهم بغاة لهم إمام ولا لم ينزل وإن أيس من خلاصه لأنه نادر (قلت لو ادعى من لزمته زكاة ممن استولى عليهم بغاة) (دفع الزكاة إلى البغاة) أي إمامهم أو منصوبه (صدق) بلا يمين على المعتمد وإن أتهم لبنائها على التخفيف ويسن أن يستظهر على صدقه إذا أتهم (ييمينه) خروجاً من الخلاف في وجوبها (أو ادعى) (دفع جزية فلا يصدق) (على الصحيح) لأنها كالاجرة أذهى عوض عن سكنى دارنا وبه فارت الزكاة (وكذا خراج في الأصح) لأنه اجرة أو ثمن ولا يقبل ذلك من الذي جزما (ويصدق في إقامة الحد) أو تعزير عليه قال الماوردي بلا يمين لأن الحدود تدرا بالشبهات (إلا أن يثبت بيينة ولا أثر له في البدن) أي وقد قرب الزمن بحيث لو كان لو جد أثره فيما يظهر فلا يصدق (والله أعلم) وفارق المقر بأنه لا يقبل رجوعه بخلاف المقر

نزاع البلقيني فيه) أي حيث قال بل الأصح جواز عقدها لغيرهما إذ هو مقتضى بطلان عقدهما اه أسنى (قوله وإن استحسن) أي نزاع البلقيني ومن استحسنه شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله السلطان) مفعول لا يولي وقوله إلا هو أي المتولي من بني العباس فاعله (قوله مشترطاً عليه) أي المتولي على السلطان (قوله حتى انعدم) أي شوكته (قوله وقد قدمت) أي أنفاً في شرح فيرتضون أحدهم (قوله من أنه الخ) بيان لما يبطل الخ (قوله بعد غير الخ) بالإضافة (قوله ولا نظر للضعف الخ) رد لدليل الثاني مع قبوله نفسه (قوله لأن عروضهما) إلى المتن في الروض والمغني (قوله مطلقاً) أي لسبب ودونه (قوله إلا إن أيس من خلاصه) أي فينزل فحينئذ لا يؤثر عهده لغيره بالأمامة وتعد لغيره بخلاف ما لو عهده لغيره قبل الياست لبقائه على إمامته وإن خلس بعد الياست من خلاصه لم يعد إلى إمامته بل يستقر فيها ولي عهده مغني وروض مع شرحه (قوله ولا) أي وإن لم يكن للبغاة إمام (قوله لم ينزل الخ) ويستنبط عن نفسه إن قدر على الاستئابة والاستئيب عنه فلو خلع الإمام نفسه أو مات لم يصير المستئيب إماماً مغني وروض مع شرحه (قوله من لزمته) إلى قوله وأخر هذه الأحكام في المغني إلا قوله أو ثمن وقوله أي وقد قرب إلى فلا يصدق وإلى قوله فائدة في النهاية (قوله إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهم لأن الكلام فيما يتعلق بالإمام والأفلاو ادعى الدفع إلى فقراء البغاة أو مساكينهم صدق أيضاً اه عش (قول المتن يمينه) متعلق بـ يستظهر (قوله أو ادعى) أي ذمى اه معنى (قوله وبه) أي يكون الجزية كالاجرة (قوله وكذا خراج الخ) أي لأرض خراجية ادعى مسلم دفعه لقاضي البغاة اه مغني (قوله أو ثمن) يتأمل اه رشیدی عبارة عـش يتأمل كون الخراج ثمناً ولعل صورته أن يصالحهم على أن الأرض لهم بعد استيلائها عليها ويقدر عليهم خراجاً معيناً في كل سنة فكانه باعها لهم بثمن مؤجل بمجهول واغتفر للحاجة ولا يسقط ذلك بإسلامهم والاقرب تصوير ذلك بما لو ضرب عليهم خراجاً مقدراً في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا بدله للمتولي بيت المال فإن ما يقبضه منهم عوض لما قدر عليهم من الخراج اه (قول المتن ولا أثر الخ) جملة حالية اه مغني (قوله لو كان) أي وجد الحد أي اقيم عليه (قوله وفارق) أي من ثبت الحد عليه بالبيينة عـش ورشیدی (قوله بخلاف المقر) أي فانه يقبل رجوعه اه عـش (قوله وانكار بقاء الحد الخ) جواب سؤال غني عن البيان (قوله هذه الأحكام) أي التي زاداها اه (قوله تأخيرها) أي نحو قتال البغاة إليها أي هذه الأحكام المزيدة (قوله هذه) أي الأحكام المزيدة (قوله بانه) أي ما نقله الدميري عن شرح للسلم وقوله فيه أي في شرح مسلم (قوله تقديم ذلك) أي المصالح الكلية على هذه أي الجزئية الواصلة إليه

(كتاب الردة)

إنما ذكرها هنا لاجتناباً على الدين وما قبلها على النفس وأخرها مع كونها أهم لكثرة وقوع ما قبلها اه

(كتاب الردة)

وانكار بقاء الحد عليه في معنى الرجوع وأخر هذه الأحكام إلى هنا لتعلقها بالإمام فان قلت وقاتل البغاة ونحوه متعلق به أيضاً فكان الأنسب تأخيرها إليها أو تقديمها معه قلت هذه تتعلق به مع وجود البغي وعدمه فكانت أنسب به من غيرها (فائدة) عن أبي حنيفة أنه ليس للسلطان أن يقضي بين خصمين وإنما ذلك لثأبه الخاص قال الدميري وهو مذهبنا كما نقله في شرح مسلم واعتراض بأنه ليس فيه في مظانه ويعترض أيضاً بأن ثبوت ذلك لثأبه ودونه بعيد لا يوافقه قياس إلا أن يرد به نقل صريح لا يقال قد يشتغل عن وظيفته من النظر في المصالح الكلية لا نأمنع ذلك بأن وصول جزئية إليه لطلب حكمه فيها نادر لا يشتغل عن ذلك وبفرض عدم ندوره يلزمه تقديم تلك على هذه (كتاب الردة) أعاذنا الله تعالى منها (هي)



لغة الرجوع وقد تطاق على الامتناع (٨٠) من اداء الحق كما نعى الزكاة في زمن الصديق رضي الله عنه وشرعا (قطع) من يصح طلاقه دوام

عش (قوله لغة) الى قوله وزعم الامام في النهاية (قوله الرجوع) أى عن الشيء الى غيره اه معنى (قوله) وقد تطلق) اى مجازا لغويا وقوله كما نعى الزكاة الخ اى فانهم لم يرتدوا حقيقة وإنما منعوا الزكاة بتأويل وان كان باطلا اه عش (قوله من يصح طلاقه) اى بقرض الاثنى ذكر اقاله الرشيدى وقال البجيرمى بان يكون مكلفا مختارا او تدخل فيه المرأة لانه يصح طلاقها بنفسها بتفويضه اليها وطلاق غيرها بوكالاتها اه (قوله دوام الاسلام) دفع به ما قيل ان الاسلام معنى من المعاني فما معنى قطعه وايضا اتى به لا بقاء اعراب المتن وان قال ابن قاسم انه غير ضرورى اهرشيدى (قوله ومن ثم) الى قوله وزعم الامام فى المغنى لا قوله وكذا آية المائدة الى فلا تجب (قوله ومن ثم كانت الخ) انظر ما وجه التفريع عبارة المغنى وهى الخشخاش (قوله افحش انواع الكفر الخ) لا يقال ان مقتضاه ان كل مرتد اقبح من ابى جهل وابى لهب واضراهما من الذين عاندوا الحق وذآوه عليه السلام واصحابه بانواع الاذية وصدوا عن الاسلام من اراد الدخول فيه وعذبوا من اسلم بانواع تعذيب الى غير ذلك من القبائح لان اقبحية نوع من نوع لا تقتضى ان كل فرد للاول اقبح من كل فرد للثاني كما تقرر فى محله اه عش (قوله واغظها حكما) أى لان من احكام الردة بطلان التصرف فى امواله بخلاف الكافر الاصلى ولا يقر بالجزية ولا يصح تامينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتل اه عش (قوله فلا تجب اعادته الخ) اى فلو خالف واعاد لم تنعقد اه عش (قوله قبل الردة) اى الواقعة قبل الردة اه عش (قوله ان هذا) اى احباط الثواب وقوله به اى بالتنافى (قوله عند الجمهور) اى واما عند غيرهم ففيها ثواب والعقاب بغير حرمان الثواب اه عش (قوله مع محنتها) اى واسقاطها للقضاء اه معنى (قوله وزعم الامام الخ) مبتدأ خبره قوله غريب (قوله وان فعل) اى العمل (قوله لان شرطه) اى عدم العقاب (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام اه سم (قوله وخارج) الى المتن فى النهاية لا قوله اذا قطع الى ولا يشمل الحد (قوله بقطع) اى بقطع الاسلام كما عبر به النهاية ويشير اليه قول الشارح الا ترى ومن حيث اضافته للاسلام الخ فى كلام الغزالي تسمح (قوله الكفر الاصلى) اى فليس ردة اه عش (قوله ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار) وذلك اذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه بل وكذا اذا لم يكن واريدا بالاخراج عدم الدخول وهذا الثانى اولى كما هو معلوم من محله اه عش (قوله باعتبار) ومنه اخرج بعض المناطقة بالحيوان فى قولهم الانسان حيوان ناطق الملائكة والجن اه نهاية (قوله لان فيه قطع موالاة الله الخ) فيه ان قطع الموالاة الذى هو ازالته بعد وجودها غير متحقق فى الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك موالاة ثم ازيلت فحقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل اه سم (قوله وهذا) اى كون الاخراج بحقيقة الاضافة (قوله والكلام قبله) مبتدأ وخبر واستشكله سم بما نصه ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي اخرجها من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى (قوله دوام الاسلام) قد لا يحتاج لتقدير دوام (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام (قوله يشمل الكفر الاصلى) فيه نظر اذ المفهوم من قطع الاسلام ازالته حقيقة فلا يشمل الكفر الاصلى الذى لم يتحقق قبله اسلام قط فان اريدا بالاخراج بقطع فالخراج به فرع الدخول فى غيره ولا دخول للكفر الاصلى او بقيد الاسلام او الاضافة اليه فليس الاخراج بقطع اللهم الا ان يكون الغزالي تسمح كما يشير اليه كلام الشارح وكان يكفي فى الجواب عن الغزالي انه اراد ان خروج الاصلى بالقطع باعتبار عدم شموله له فتأمل (قوله قطع موالاة الله ورسوله) فيه ان قطع الموالاة الذى هو ازالته بعد وجودها غير متحقق فى الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك موالاة ثم ازيلت فحقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل (قوله واخراج الخ) فيه ما لا يخفى فان المراد بخروجه بنفس الردة انه خارج بحملة تعريفها لعدم صدقه عليه واما قوله والكلام قبله فشى مغرب فتأمل (قوله والكلام قبله) ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي انما اخرجها من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى خارج بنفس الردة فالما اولاهو ايضا ممنوع واما ثانيا فاسلمنا لكن قوله وهى حينئذ الخ ممنوع اذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر

(الاسلام) ومن ثم كانت افحش انواع الكفر واغظها حكما وانما تحبط العمل عندنا ان اتصلت بالموت لآية البقرة وكذا آية المائدة اذ لا يكون خاسرا فى الآخرة الا ان مات كافرا فلا تجب اعادته قبل الردة وقال ابو حنيفة رضى الله عنه تجب اما احباط ثواب الاعمال بمجرد الردة فمحل وفاق وظن الاسنوى ان هذا ينافى عدم احباطها للعمل فاعترض به وليس ظن اذ احباط العمل الموجب للاعادة غير احباط مجرد ثوابه اذ الصلاة فى المغصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع محنتها وزعم الامام عدم احباطها للعمل وان مات كافرا بمعنى انه لا يعاقب عليه فى الآخرة غريب بل الصواب احباطه وان فعل حال الاسلام لان شرطه موت الفاعل مسلما والاصار كانه لم يفعل فيعاقب عليه وخارج بقطع الكفر الاصلى قاله الغزالي واعترضه ابن الرفعة بان الاخراج انما يكون بالفصل والكفر الاصلى خارج بنفس الردة ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار اذ القطع الاعم يشمل الكفر الاصلى لان فيه قطع موالاة الله ورسوله فهو من حيث ذاته شامل له ومن حيث اضافته للاسلام مخرج له وهذا هو مراد

خارج بنفس الردة أو لافهوا أيضا ممنوع وأما ثانيا فاسلنا لكن قوله وهي حينئذ الخ ممنوع إذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره اه (قوله وهي) أي الرد حينئذ أي قبل تعريفها (قوله والحاقه) أي المناقاة ع ش (قوله على المتن) أي جمعه (قوله والمتنقل من كفر لكفر الخ) حاصله ادعاء أنه بتسليم أنه مرتد قد مر ذكره في كلامه فلا يرد على كلامه هنا على أن لا نسلم أنه مرتد ولا في حكمه فلا يرد على التعريف أصلا ولك أن تقول إذا سلم أنه مرتد لا يندفع الإيراد بالجواب الأول لأن ذكره في محل آخر لا ينفع في عدم جامعية التعريف رشیدی وسم (قوله مرفى كلامه فلا يرد عليه الخ) عبارة النهاية مذکور في كلامه في بابه فلا يرد عليه على أن المرجح إجابته لتبليغ ما منه الخ (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القيل أن حكمه من حيث أنه لا يقبل منه الإسلام وأنه لا بد من قتله ما لم يسلم لكن في الجملة فلا ينافي ذلك وجوب تبليغه المأمون لأنه بعد بلوغه المأمون إذا ظفر نابه قتلناه وإن بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا كرهنه على الإسلام فاسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق اه سم (قوله أنه يجاب) أي المتنقل (قوله ولا يجبر على الإسلام) أي بل يطلب منه الإسلام وأن امتنع أمر بالحق للمأمون وأن امتنع منهما فعمل به الإمام ما يراه من قتل أو غيره وإن قتله كان فينا ع ش (قوله ووصف) إلى المتن في المغنى (قوله ولد المرتد) عبارة المغنى ومن علق بين مرتد على الأصح عند المصنف وهذا لا يرد على التعريف فإنه لم يرتد وإنما الحق بالمرتد حكما اه (قوله على ما نحن فيه) أي لأن الكلام في الردة الحقيقية لا فيما يعم الحكمية اه سم (قوله لكفر) إلى قوله لكن شرط في النهاية (قوله حالا الخ) راجع إلى المتن (قوله وتسمية العزم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو ما لا عبارة المغنى وذكر النية مزيد على المحرروا الشرحين والروضة ليدخل من عزم على الكفر في المستقبل فإنه يكفر حالا لكن كان ينبغي على هذا التعبير بالعزم فقد قال الماوردي أن النية قصد الشيء مقترنا بفعله فإن قصد وتراخي عنه فهو عزم وسياق في كلام المصنف التعبير بالعزم اه (قوله أنه) أي العزم وقوله منها أي من النية وقوله غير بعيد خبر وتسمية العزم (قوله وتردده الخ) كان الأولى تقديمه على قوله ثم قطع الإسلام الخ (قوله في قطعه) أي الإسلام (قوله الاتي) وصف لتردده اه رشیدی (قوله ملحق بقطعه الخ) أي فلا يرد على تعريف المصنف (قوله بقطعه) أي بالنية فيما ينبغي اه سم

تعريفه ومعنى قول ابن الرفعة خارج بنفس الردة أن معناها وحقيقتها غير صادق عليه وكونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره ألا ترى أنا قطع بان معنى الفرس خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكرت تعريف الإنسان أو لا ألا ترى أنا لو سكتنا عن ذكر تعريف الإنسان لم يلزم جهلنا بمعناه لأن ذكر التعريف إنما هو لإفادة الغير الجاهل فتأمل وعجب من أمره بتأمل ما ذكره بقوله فتأمل (قوله لأنه لم يوجد منه الإسلام) فليخرج بالقطع الكافر الأصلي (قوله والمتنقل من كفر لكفر الخ) إن كان المتنقل المذكور من أفراد المرتد حقيقة لم يندفع وروده عليه بمروره في كلامه لأن معنى الإيراد أنه غير داخل في تعريف الردة المذكور مع أنه من أفراد المرتد فيجب دخوله في التعريف ولا نك في عدم دخوله ورواده في كلامه لا يقتضي دخوله في التعريف وإن لم يكن من أفراد المرتد حقيقة كاهو المتبادر فلا يرد عليه وإن لم يمر في كلامه لعدم تناول التعريف له وعدم كونه من أفراد المعرفة فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خروجه عنه فلا وجه لتفريع عدم وروده عليه بأنه مر في كلامه ومشار كته للمرتد في حكمه لو سلت لا دخل لها في الإيراد وعدمه لأن كثير ما يتشارك المختلفان في الأحكام وبعضها وإذا فهمت ذلك علمت أنه لا تجوز في هذا الإيراد ولا في جوابه فتأمل (قوله وليس في محله) قد يجاب بأن مراد هذا القيل أما حكمه من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام وأنه لا بد من قتله ولا بد ما لم يسلم لكن في الجملة ولا ينافي ذلك في وجوب تبليغه المأمون لأنه بعد بلوغه المأمون إذا ظفر نابه قتلناه وإن بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله إن لم يسلم وإذا كرهنه على الإسلام فاسلم صح إسلامه لأن أكرهه بحق (قوله فلا يرد على ما نحن فيه) لأن الكلام في الردة الحقيقية لا الحكمية (قوله ملحق بقطعه)

وهي حينئذ مجهولة لا يصح الإخراج بها فتأمل ولا يشمل الحد كفر المناقاة لأنه لم يوجد منه إسلام حتى يقطعه وإلحاقه بالمرتد في حكمه لا يقتضي إيراده على المتن خلافا لمن زعمه والمتنقل من كفر لكفر مر في كلامه فلا يرد عليه وإن كان حكمه حكم المرتد كذا قيل وليس في محله لأن الصحيح أنه يجاب لتبليغ المأمون ولا يجبر على الإسلام بخلاف المرتد فليس حكمه حكمه فلا يرد أصلا ووصف ولد المرتد بالردة أمر حكى فلا يرد على ما نحن فيه ثم قطع الإسلام أما (بنية) لكفر ويصح عدم تنوينه بتقدير إضافته لمثل ما أضيف إليه ما عطف عليه كنصف وثلاث درهم حالا أو ما لا فيكفر بها حالا كما يأتي وتسمية العزم نية بناء على ما يأتي أنه المراد منها غير بعيد وتردده في قطعه الاتي ملحق بقطعه تغليظا عليه (أو قول كفر) عن قصد

ورويته كما يفهمه قوله الاتي استهزاء الخ فلا أثر لسبق لسان أو لا كراهة واجتهاد وحكاية كفر لكن شرط الغزالي أن لا يقع إلا في مجلس الحاكم وفيه نظر بل ينبغي أنه حيث كان في حكاية مصلحة جازت وشطح ولي حال غيبته أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهله فلا يعترض (٨٢) عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم كما حققه أئمة الكلام وغيرهم ومن ثم زل كثير من في التهويل

(قوله وروية) تأمل فإن القصد كاف في حصول الردة وإن لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب فلهذا أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد للقصد اه ع ش (قوله فلا أثر) إلى قوله إذا لفظ في المعنى الا قوله واجتهاد وقوله لكن شرط إلى وشطح ولي (قوله واجتهاد) أي فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفر نحو القائلين بقدوم العالم مع أنه بالاجتهاد رشیدی وسم و غ ش (قوله واجتهاد الخ) الواو بمعنى أو (قوله وحكاية كفر الخ) عبارة المعنى وخرج أيضا ما إذا حكى الشاهد لفظ الكفر لكن الغزالي ذكر في الاحياء أنه ليس له حكاية الاتي بمجلس الحكم فليست فطن له اه (قوله أن لا يقع) أي حكاية الكفر (قوله وشطح ولي) عطف على قوله سبق لسان (قوله أو تأويله) عطف على غيبته (قوله ومن ثم) أي لاجل المخالفة لاصطلاح غيرهم (قوله زل كثير من الخ) وجرى ابن المقرئ تبعا لغيره على كفر من شك في كفر طائفة ابن عربي الذين ظاهر كلامهم الاتحاد وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم وأما من اعتقد ظاهره من جهة الصوفية فإنه يعرف أن استمراره على ذلك بعد معرفته صار كافرا وسيأتي الكلام على هذا في كتاب السير إن شاء الله تعالى اه معني (قوله لان فيه) أي التكلم بكلماتهم المشكلة الخ (قوله ولا ينافي ذلك) أي قوله أنا الله (قوله والا) أي إن لم يكن غائبا ولا مؤولا بمقبول (قوله ويمكن حمله على ما الخ) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ من هذا اللفظ الخطر اه سم (قوله على ما إذا شككنا الخ) مقتضاه أنه حينئذ لا يستفصل منه ولا يتخلو عن شيء فلي تأمل اه سيد عمر (قوله وقول القشيري الخ) جواب سؤال منسوخه قوله ولا بعدم الولاية الخ (قوله مغرور الخ) عبارة المعنى فهو مغرور مخادع فالولي الذي توالت أفواه على الموافقة اه (قوله مراده) أي القشيري من قوله ذلك (قوله للتصل منه) أي التبري منه اه كردى (قوله للبتهم) جواب لو (قوله وإنما يتجه إن لم يكن الخ) أول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ أميل لأن بقاء العلم يتصور باللقاء إلى المتاهل له والتدوين وإن كان البالغ في حفظ العلم وبقائه كما صرحوا به لكن هذه الأولوية لا تقاوم المفاسد المترتبة عليه مع ما هو مقرر من أن دره المفاسد مقدم على جلب المصالح وأما قول الشارح وتلك الخ ففعل تأمل لأن قصارى ما يتأتى من أئمة الشرع إظهار فسادها لادرؤها وإزالة التماسيح في زماننا الذي عرف فيه المنكر وانكر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة أنه بالولاية موصوف نسال الله الهداية والتوفيق وإن بمنحنا سلوك أقوم طريق اه سيد عمر (قوله كخشية اندراس اصطلاحهم) أي ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير العارفين في عصر أو قطار خال ظاهر اعن التصوف الصادق ودفع نزاع بها فيها واختلاف علماءه فيمن تكلم بها فقال بعضهم بكفره بناء على أنها ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بعدمه بناء على أنها منها وبه يندفع ما مر انفا عن ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ (قوله قيل) إلى قوله ويجاب في المعنى الا قوله أو عكسه (قوله الكفر الاصلی) قد يقال أو المطلق اه سم لأن الجنس إنما يتوقف على أنواعه وأفراده في التحقق والوجود الخارجي لا في التصور والوجود الذهني (قوله بان تقديمه) أي بان يقول بنية كفر أو قول أو فعل (قوله أو عكسه) كان مراده تأخير اه سم أي بان يقول بنية أو قول أو فعل كفر أي بالنية فيما ينبغي (قوله واجتهاد) أي لا مطلقا كما هو ظاهر لما ساقى من نحو كفر القائلين بقدوم العالم مع أنه بالاجتهاد والاستدلال (قوله ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ الخطر (قوله الكفر الاصلی) قد يقال أو أطلق أو كان مراده

على محقق الصوفية بما هم بريئون منه ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم قاصدا له مع جهله به والذي ينبغي بل يتعين وجوب منعه منه بل لو قيل بمنع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكلماتهم المشكلة الا مع نسبتها اليهم غير معتقد لظواهرها لم يبعد لأن فيه مفساد لا تخفى وقول ابن عبد السلام يعزز ولي قال أنا الله ولا ينافي ذلك ولايته لأنه غير معصوم فيه نظر لأنه أن كان غائبا فهو غير مكاف لا يعزز كالأول بمقبول ولا فهو كافر ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله فيعزز فطماله ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا بعدم الولاية لأنه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما أن من شرط النبي العصمة فكل من للشرع عليه اعتراض مغرور مخادع مراده أنه إذا وقع منه مخالف على النذرة بادر للتصل منه فوراً إلا أنه يستحيل وقوع شيء منه أصلاً (نبيه) قال بعض مشايخ

مشايخنا ممن جمع بين التصوف والعلوم النقلية والعقلية لو أدركت أرباب تلك الكلمات للبتهم على تدوينها مع اعتقادي حقيقةتها (قوله) لأنها مزالة للعوام والايغيا المدعين للتصوف اه وإنما يتجه إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها كخشية اندراس اصطلاحهم وتلك المفاسد يدروها أئمة الشرع فلا نظر اليها قيل في المتن دور فان الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بانها قول كفر ورد بان المراد بالكفر المضاف اليه الكفر الاصلی واعرض أيضا توسطه الكفر بان تقديمه ليحذف مما بعد لدلالة الاول أو عكسه أولى ويجاب

يمنع ذلك بل له حكمة تأتي قريبا على أن توسطه يفيد ذلك أيضا فإنه بالنسبة لما قبله متاخر ولما بعده متقدم نظير ما مر في الوقف (تنبيه) يدخل في قول الكفر تعليقه ولو بمحال عادي وكذا شرعي أو عقلي على احتمال لانه قد ينافي عقد التصميم المشترط في الاسلام ويشكل على ذلك ما في البخاري من عدة طرق ان خبايا رضى الله عنه طلب من العاص يدوائا السهمي ديناله عليه فقال لا اعطيك حتى تكفر بحمد فقال الكفر به حتى يمتك الله ثم يبعثك فهذا التعليق للكفر ممكن ومع ذلك لم يكن فيه كفر وقد يجاب بانه (٨٣) لم يقصد التعليق قطعا وإنما اراد تكذيب ذلك اللعين في انكاره

(قوله يمنع ذلك) أى أولوية التقديم أو التأخير (قوله بل له) أى للتوسط (قوله تأتي الخ) أى في شرح أو فعل (قوله يفيد ذلك) أى ما يفيد التقديم أو التأخير (قوله تعليقه) أى الكفر (قوله لانه) أى التعليق بالمحال (قوله لانه قد ينافي عقد التصميم) انظر هل هذا في المحتمل أو اعم انتهى سم اقول ظاهر صنيعة الاول (قوله على ذلك) أى الدخول (قوله ولا ينافيه) أى عدم قصده التعليق (قوله بان ما بعدها) أى لكن (قوله وعليه) أى على حتى بمعنى إلا الخ (قوله قال) أى ابن هشام (قوله هذا) أى كون حتى بمعنى إلا الخ وقوله وقوله أى قول خباب اه كردى (قوله نظير ذلك) أى ما وقع لخباب رضى الله تعالى عنه (قوله تقيّة) أى خوفا من ان يقتله المسلمون اه كردى (قوله فانه) من التائب يقال انه تائب اذا لامة انتهى قاموس (قوله ظاهر هذا اللفظ) أى من تمنى استمراره على الكفر وقوله بل ان ذلك الفعل أى القتل (قوله من هذين القولين) أى قول خباب وقول اسامة رضى الله تعالى عنهما اه كردى (قوله لم يوضحوه) أى شراح الاحاديث (قوله مفهوم الغاية) أى فى قول خباب رضى الله تعالى عنه (قوله لان ذلك) علة لنى القول والمشار اليه الكفر بعد الموت (قوله فى ان ذكره) أى الاستثناء (قوله ان اراد) أى البعض بقوله بعد الموت وقوله لانه قال الخ أى لخباب رضى الله عنه (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال ليس مراد البعض بالمشار اليه بذلك موت العاصى ثم بعثه حتى يرد عليه ما اورده ان صح بل مراده الكفر بعد الموت يعنى ان من مات مسلما لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى اورده فان قلت من اين يحتمل الكلام هذه العناية قلت بناء على ان المراد ببعث العاصى البعث المشهور اه سم (قوله قلت هذا لا يوجب الاستحالة) اقول إذا اراد خباب ببعث العاصى البعث الشرعى المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب او بعبارة الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصى وبعثه كناية عن موت خباب بل موت الخلق لانهمما يستزمانه تأمل سم وسيد عمر (قوله لوقته) أى حالا (قوله وخباب حتى) جملة حالية (قوله ما ذكرته) وهو قوله وقد يجاب الخ اه كردى (قوله على انك الخ) الاولى تقديمه على قوله فالخلق الخ (قوله وقد علمت) أى فى اول التنبيه ان التعليق بمثل هذا يقتضى الكفر لانه لا يخلو من احد الاقسام أعنى العادى والشرعى والعقلى اه كردى (قوله على انك قد علمت الخ) انما يرد لو ثبت الاجماع على ما نقرر قبل صدور ذلك من خباب واثباته اعسر من خرط القتاد فليتأمل اه سيد عمر عبارة سم وقد لا يسلم البعض ما فى هذه العلوة اه (قوله لكفر) الى قوله محتججا فى النهاية لا قوله فان قلت الى المتن (قوله) وسيفصل

تأخير (قوله لانه قد ينافي عقد التصميم) انظر هذا فى المحتمل أو اعم (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال مراد البعض بالمشار اليه بذلك ليس موت العاصى ثم بعثه حتى يرد عليه ما اورده ان صح بل مراده به الكفر بعد الموت يعنى ان مات مسلما لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى اورده نعم يرد عليه العلوة الآتية وهو شيء اخر وقد لا يسلم البعض ما فى تلك العلوة فان قلت من اين يحتمل الكلام معنى ان من مات مسلما لا يتصور كفره قلت بناء على ان المراد ببعث العاصى البعث المشهور (قوله قلت هذا لا ينافي الاستحالة الخ) اقول ان اراد ببعث العاصى البعث الشرعى المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب ووجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصى وبعثه كناية عن موت خباب بل موت

البعث ولا ينافيه قوله حتى لانها تأتي بمعنى إلا المنقطعة فتكون بمعنى لكن التى صرحوا بان ما بعدها كلام مستأنف وعليه خرج ابن هشام الخضر اوى حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أى لكن أبواه قال وقد ذكر النحويون هذا فى اقسام حتى وخرجوا عليه قوله حتى الخ اه ونظير ذلك ما وقع لاسامة لما قتل من قال لا اله الا الله ظانا انه إنما قالها تقيّة فأنبه صلى الله عليه وسلم حتى قال تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم رواه مسلم وهذا التمنى يقتضى الكفر لكنه لم يقصد ظاهر هذا اللفظ بل أن ذلك الفعل وقع منه قبل اسلامه حتى يكون مغفورا له فتأمل كلا من هذين القولين فان الكلام فيهما مهم ومع ذلك لم يوضحوه ثم رأيت بعض شراح البخارى قال لا يقال مفهوم

الغاية انه يكفر بعد الموت لان ذلك محال فكانه قال لا أكفر أبدا كافى لا يدورقون فيها الموت الا الموتة الاولى فى أن ذكره للتأكيد انتهى وفيه نظر لانه ان اراد بعد موت نفسه كان غلطاً لانه قال حتى يمتك الله ثم يبعثك او بعد موت العاصى ثم بعثه فليس هذا بمحال بل هو ممكن كما نقرر فان قلت بل هو محال لان خبابا بعد بعث العاصى يكون قد مات فكانه علق بما بعد موت نفسه قلت هذا لا يوجب الاستحالة لانه يمكن عقلا وعادة ان الله يبعث العاصى ثم يبعثه لوقته وخباب حتى فلا استحالة بوجهه فالخلق ما ذكرته على انك قد علمت ان التعليق بمثل هذا المحال يقتضى الكفر (أو فعل) لكفر وسيفصل كلام من هذه الثلاثة مقدما القول لانه اغلب من الفعل

و ظاهر يشاهد بخلاف النية وكان (٨٤) هذا هو حكمة إضافته لكفردون الآخرين فاندفع ما قبل ينبغي تأخير القول عن الفعل لان

(الخ) أى فى قوله فان نقي الخ اه ع ش (قوله) و ظاهر يشاهد (الخ) أنظر ما معنى كون القول يشاهد اه  
رشيدى (اقول) معناه انه يدرك بحس السمع بخلاف النية فانها لما تترك بالوجدان (قوله) بخلاف النية  
هلا زادو الفعل اى فان الفعل وان كان يشاهد الا انه ليس اغلب مع ان قوله دون الآخرين يقتضى ما  
ذكرته فليتأمل اه رشيدى اقول ويغنى عن زيادة قوله السابق من الفعل (قوله) وكان هذا) اى مزية  
القول على الفعل بالاخيلية وعلى النية بالمشاهدة (قوله) فاندفع (الخ) اى بقوله لانه اغلب من الفعل (قوله)  
لان التقسيم) اى الى الاستهزاء والعناد والاعتقاد المقومة اى المحصلة اه كرى (قوله) والقول (الخ) اى  
وقدم القول (قوله) لما مر) اى فى قوله لانه اغلب (الخ) (قوله) فى الحكم عليه) اى بالارتداد (قوله) فقال لا  
افعله وان كان سنة) اى وقصد الاستهزاء بذلك كما صوبه المصنف اه معنى ويعلم بهذا ان قول الشارح الآتى  
كالنهاية لما يرد المبالغة الخ راجع لكل من المتأين ويندفع قول الرشيدى قوله كان قيل له قص الخ صريح  
هذا السياق ان هذا بمجرد استهزاء او لولم يقصده استهزاء فليراجع اه (قوله) وكان قال (الخ) وكما لو  
قيل له كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اكل لعق أصابعه الثلاثة فقال ليس هذا بادب أو قال لو امرنى الله  
او رسوله بكذا لم افعل او لو جعل الله القبلة هنالم اصل اليها ولو اتخذ الله فلانا نبيا لم اصدق اه شهد عندى نبى  
بكذا او ملك لم اقبله او قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا ولا ادرى النبي انسى او جنى او قال انه جن او  
صغر عضوا من اعضائه احتقار او صغر اسم الله تعالى او قال لا ادرى ما الايمان احتقارا او قال لمن حو قل  
لا حول لا يغنى من جوع او لو اوجب الله على الصلاة مع مرضى هذا الظلمى او قال المظلوم هذا بتقدير الله  
فقال الظالم أنا فعل بغير تقديره أو سمي الله على شرب خمر او زنا استخفافا باسمه تعالى أو قال لا أخاف القيامة  
وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى او كذب المؤذن فى آذانه كان قال له تكذب او قال قصعة من تريد خير من  
العلم او قال لمن قال اودعت الله مالى اودعته من لا يتبع السارق اذا سرق وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى  
او قال توقى ان شئت مسلما او كافرا ولم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى او شك فى كفرهم او قال اخذت  
مالى وولدى فماذا تصنع ايضا وماذا بقى لم تفعله او اعطى من اسلم ما لا فقال مسلم ليقنى كنت كافرا فاسلم فاعطى  
مالا او قال معلم الصبيان مثالا اليهود خير من المسلمين لانهم ينصفون معلمى صبيانهم معنى وأسنى مع شرحه  
(قوله) لما يرد المبالغة (الخ) فلا كفر حينئذ ولا حرمة ايضا اه ع ش (قوله) عن فعله) اى وقوله (قوله)  
كما قاله بعضهم) وافق بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى تبعا للسبكى فى انه ليس من التقيص نهاية  
وسم وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله) كما وقع) اى عدم القبول (قوله) فان فى هذا من الاشعار (الخ) ممنوع  
بل فيه الاشعار بانه اعظم عظيم اه سم (قوله) بالاستهتار) اى الاستخفاف اه كرى (قوله) ما قاله)  
أى البعض (قوله) لو جاني (الخ) مقول القول (قوله) على تعظيمه (الخ) أى عظمة جبريل او النبي (قوله)  
قلت لا يؤيده لما هو ظاهر (الخ) اطال سم فى رده واثبات ان لافرق بين القولين راجعه (قوله) وكان)  
بشد النون وقوله مادة هذا اى اصل هذا الافتاء ومأخذه (قوله) فقال) اى الآخر له للأمر (قوله)

التقسيم فيه فان قلت فلم  
قدم النية فيما مر قلت لانها  
الاصل والمقومة للقول  
والفعل فقد مها فى الاجمال  
لذلك والقول فى التفصيل  
لما مر فهو صنيع حسن (سواء)  
فى الحكم عليه عند قوله  
الكفر (قوله) استهزاء) كان  
قيل له قص اظفارك فانه  
سنة فقال لا افعله وان كان  
سنة وكان قال لو جاء فى  
النبي ما قبلته لما يرد المبالغة  
فى تبعيد نفسه عن فعله او  
يطلق فان المتبادر منه التباعد  
كما قاله بعضهم محتجا عليه  
بانه لو لم يقبل شفاعته صلى  
الله عليه وسلم فى حياته فى  
شئ كما وقع لبريرة رضى  
الله عنها لم يكفر وذلك ان  
تقول لاحجة له فى ذلك  
للفرق الواضح بين عدم  
قبول الشفاعة مجردا عما  
يشعر باستخفاف وقوله  
لو الخ فان فى هذا من الاشعار  
بالاستهتار ما لا يخفى على  
احد فالذى يتجه فى حالة  
الاطلاق الكفر فان قلت  
يؤيد ما قاله قول السبكى  
ليس من التقيص قول من  
سئل فى شئ لو جاء فى جبريل  
او النبي ما فعلته لان هذه  
العبرة تدل على تعظيمه  
عنده قلت لا يؤيده لما هو  
ظاهر ان ما فعلته لا يشعر  
باستخفاف اصلا بخلاف  
ما قبلته فتأمله وأقضى الجلال  
البلى فى من قبل له اصبر

انه لا يكفر لانه من باب المبالغة في التشبيه المقصودة للبلغاء الدالة على تعظيم قدر المشبه دون (٨٥) احتقار المشبه به انه يكفر لان فيه استخفافا

أن العالم لا يكفر لانه يعرف  
حقائق التشبيه المانعة من  
الاستخفاف نظرا إلى أن  
المبالغة تمنع قصد تحقيق  
المعنى بخلاف العامى لان  
هذه العبارة منه تدل على  
عظيم تهوؤ واستخفاف ولم  
يرجع الراجح شيئا من هذه  
الاحتمالات ورجح غيره  
عدم التكفير وبه يتأيد ما مر  
عن السبكي والجلال (أو  
عنادا) بان عرف بباطنه انه  
الحق وأبى أن يقربه (أو  
اعتقادا) وهذه الثلاثة تأتي  
في النية أيضا كالفعل الآتي  
وحذف همزة التسوية  
والعطف بالو لغة والافصح  
ذكرها والعطف بام ونقل  
الامام عن الاصوليين  
ان إضمار التورية اى فيما  
لا يحتملها كما هو ظاهر لا  
يفيد فيكفر باطنا أيضا  
لحصول التهاون منه وبه  
فارق قبوله في نحو الطلاق  
باطنا (فمن نفي الصانع)  
أخذوه من الاجماع النطق  
به ان سلم وإلا فمن قوله  
تعالى صنع الله لكن على  
مذهب من يرى ان ورود  
الفعل كاف أو على مذهب  
الباقين أو الغزالي كما  
أشرت اليهما أول الكتاب  
واستدل بعضهم بالخبر  
الصحيح أن الله صانع كل  
صانع وصنعتة ولا دليل فيه  
لما قدمته ثم ان الشرط

أنه لا يكفر الخ متعلق بقوله حكاية الراجح كافي تضييبه وقوله المقصودة صفة للبالغة كافي تضييبه أيضا  
وقوله انه يكفر هو الاحتمال الثاني وقوله ان العالم لا يكفر الخ هو الثالث اه سم (قوله بان عرف) إلى  
قول المصنف فمن نفي في النهاية إلا قوله كالفعل الآتي (قوله وحذف همزة التسوية) اى من قاله اه  
عش (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات للعبد اه سم (قوله اى  
فيما لا يحتملها) اى كان قال الله ثالث ثلاثة وقال اردت غيره اه عش (قوله وبه فارق قبوله في نحو  
الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يحتمل في المحتمل اولى اه سم عبارة عش ظاهره فيما  
يحتمله وما لا يحتمله اه (قوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التى لا تقبل التورية فيها في الطلاق ظاهرا  
وتقبل فيها باطنا اه رشيدى (قول المتن فمن نفي الصانع) اى انكره وهم الدهرية الزاعمون ان العالم  
لم يزل موجودا كذلك بلا صانع اه معنى (قول المتن فمن نفي الصانع) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا  
مثلا كاذبا انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب وهو بمجرد ليس كفر افا ن قاله على وجه الاستخفاف  
او اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل اوجوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه  
ايضا فيمن لم يصل إلا للخوف من العذاب بحيث انه لو لا الخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل ان اعتقد مع  
ذلك استحقاقه تعالى العباد فلا كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وإن لم يعتقد واحدا  
من الامرين بمعنى الغفلة عنهما ففيه نظر ولا يبعد عدم الكفر اه سم (قوله اخذوه) اى اطلاق الصانع على  
الله تعالى (قوله ان سلم) اى وجود الاجماع النطقى (قوله فمن قوله تعالى) إلى قوله وبأتى آخر العقيقة في  
النهاية إلا قوله على مذهب إلى او على مذهب الباقلاني وقوله كما أشرت اليهما في أول الكتاب وقوله فتأمل  
(قوله على مذهب من يرى الخ) من هو فليراجع عبارة الجلال الدواني في شرح العقائد العضدية ذهب  
المعزلة والكرامية إلى انه دل العقل على اتصافه به جاز الاطلاق عليه سواء ورد بذلك الاطلاق إذن الشرع  
اولم يرد وقال القاضي ابو بكر من اصحابنا كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز إطلاقه عليه تعالى بلا  
توقيف إذا لم يكن لإطلاقه موهما بما لا يليق بكبريائه وقد يقال لا بد مع نفي ذلك الايهام من الاشعار بالتعظيم  
وذهب الشيخ الاشعرى ومتابعوه إلى انه لا بد من التوقيف وهو المختار وذهب الامام الغزالي إلى جواز  
إطلاق ما علم اتصافه به على سبيل التوصيف دون التسمية اه بخذف (قوله او على مذهب الباقلاني) اى انه  
يجوز ان يطلق عليه تعالى ما لا يشعر بنقص وقوله او الغزالي اى انه يجوز اطلاق الصفات عليه تعالى وان لم  
ترد وهذا حكمة العطف باو اه عش (قوله ولا دليل فيه) اى في ذلك الخبر (قوله ثم) اى في أول الكتاب

التعاليق على مجيئه مجردا عن الامر والطلب لم يكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كما لا يخفى إلا ان يكون ذلك  
الفعل مما لا يليق فعله بحضرة النبي بالادب معه وادلول جاء مفاعلتهم مراعاة للادب معه لكن هذا المعنى غير  
مراد من هذا الكلام قطعا فتأمل بعد ذلك قوله فتأمل تحريض على الاهتمام بهذا الفرق واستفادته سم  
(قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الراجح كافي تضييبه وقوله المقصودة صفة للبالغة كافي تضييبه ايضا  
(قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثاني (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن  
السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات للعبد (قوله قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا  
فيما لا يحتمل في المحتمل اولى (قوله فمن نفي الصانع الخ) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا مثلا كاذبا  
انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غايته الكذب وهو بمجرد ليس كفر افا ن قاله على وجه الاستخفاف او اعتقد  
عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل اوجوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر اما في الاول  
فلا استخفاف واما في الثاني فلان فيه نسبة الجمل اليه تعالى عنه علوا كبيرا وهذا أولى من اطلاق الجواهر  
الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل إلا للخوف من العذاب بحيث انه لو لا الخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل  
ان اعتقد مع ذلك استحقاقه تعالى العباد فلا كفر لان غاية الامر انه لو لا الخوف عصى وبمجرد العصيان  
وقصده ليس كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وان لم يعتقد واحدا من الامرين بمعنى الغفلة

أن لا يكون الوارد على جهة المقابلة نحو أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ومكروا ومكر الله والله خير لما كرم وما في الحديث



من هذا القليل وايضا فالكلام في الصانع (٨٦) بال من غير إضافة والذي في الخبر بال إضافة وهو لا يدل على غيره الا ترى ان قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup>

(قوله من هذا القليل) أى من المذكور على جهة المقابلة (قوله وايضا الكلام في الصانع بال الخ) لا موقع لذكر هذا مع قوله الا ترى إذ لا فرق الخ اه سيد عمر وقد يجاب بان ما يأتى في المعرفة والمنكر وما هنا في المقيد والمطلق فلا منافاة (قوله وهو) أى الخبر (قوله على غيره) أى غير المضاف اه ع ش (قوله كل نجوى) أى كلام خفى لا يطلع عليه اه ع ش (قوله منه) أى من الخبر المذكور (قوله ليعزم) أى يصمم الداعى اه ع ش (قوله من قبيل المضاف) أى لم ينون صانع او المقيد أى ان نون (قوله وهو دليل واضح الخ) ولكن منعه بأن هذا من المقيد حذف قيده لدلالة الاول (قوله هنا) أى في اطلاق الصانع عليه تعالى اه ع ش (قوله إذ لا فرق بين المنكر والمعرف) أى لان تعريف المنكر وعكسه لا يغير معناه اه ع ش (قوله ويأتى) الى قوله او اعتقد لم يظهر لى فائدة ذكره هنا (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نبي الصانع (قوله او قدم العالم) الى قوله لان الاصح في المعنى (قوله مطاوعا) أى بالكليات والجزئيات جميعا (قوله فمدعى الجسمية الخ) هذا يقتضى ان الجسمية غير منفية عنه تعالى بالاجماع والالكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا ما ذكر وان مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس محذور او قد وجه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام اه سم (قوله ان زعم واحد) أى اعتقده اه سم (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز ان لا يعتد باللازم وان كان بينا ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلوه فانه اعتقده فهو مذهبه ويترب عليه حكمه اللائق به اه سم (قوله فيه) أى في الاصح المذكور او في قوله وإلا فلا (قوله هنا) الاشارة راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو ثابت للقديم إجماعا ثم قوله ما هو منى عنه إجماعا كفى تضمينه اه سم (قوله وان لم يعلم) أى اجمع عليه (قوله ويمكن توجيهه بأن اجمع الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا التوجيه للوجه فان الموجه عممه الى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم المذكور فتامله اه سم (قوله) الوجه انه لا بد من التقييد الخ) هل يقيد به ايضا في قوله الا ترى واحد الانبياء اجمع عليه او مجرد حرافة جمعها عليه الخ لكن سياق ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجرد دلو لا يخفى ان صفات الاداء وان اجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص اه سم (قوله به) أى بالعلم المذكور وقوله ايضا أى كالنقييد بالاجماع (قوله ومن ثم) أى من أجل التقييد هنا بالعلم المذكور (قوله يعتد بنحو التجسيم الخ) ظاهره وان زعموا معه شيئا مما ذكر وإلا فلا وجه للاستثناء اه سيد عمر (قوله لانهم الخ) لعله من مقول القيل (قوله مع ذلك) أى اعتقادهم بنحو الجسمية (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نبي الصانع (قوله واستشكل بقول المعتزلة

عنهما فقيه نظر ولا يبعد عدم الكفر (قوله فمدعى الجسمية الخ) هذا يقتضى ان الجسمية غير منفية عنه بالاجماع وإلا لكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا ما ذكر وان مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس محذور او قد وجه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام فلا يلزم اعتقاد الوزم المحذور للأجسام المعروفة (قوله ان زعم واحد) بان اعتقده (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز ان لا يعتد باللازم وان كان بينا وقد صححو اعدم كفر القائل بالجهة مع ان بعضهم قال ان لزوم الجسمية لها لزوم بين وفي التقييد هذا شيء وقوله ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلوه فانه اعتقده فهو مذهبه ويترب عليه حكمه اللائق به (قوله وظاهر كلامهم هنا) الاشارة راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو ثابت للقديم إجماعا ثم قوله ما هو منى عنه إجماعا كفى تضمينه (قوله ويمكن توجيهه الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا التوجيه للوجه فان الموجه عممه الى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم المذكور فتامله سم (قوله) الوجه انه لا بد من التقييد) هل يقيد ايضا في قوال آتى أو أحد الانبياء اجمع عليه او مجرد حرافة جمعها عليه الخ لكن سياق ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجرد دلو لا يخفى ان صفات الاداء وان اجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص (قوله واستشكل بقول المعتزلة ان العبد يخلق فعل نفسه الخ) قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدرة خلق الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك اعنى ان الله خلق فيه

يا صاحب كل نجوى أنت  
الصاحب في السفر لم  
ياخذوا منه أن الصاحب  
من غير قيد من اسمائه تعالى  
فكذا هو لا يؤخذ منه ان  
الصانع من غير قيد من  
أسمائه تعالى فتأمله وفي خبر  
مسلم ليعزم في الدعاء فان  
الله صانع ما شاء لا مكره له  
وهذا أيضا من قبيل  
المضاف او المقيد نعم صح  
في حديث الطبراني والحاكم  
اتقوا الله فان الله فاتح لكم  
وصانع وهو دليل واضح  
للفقهه هنا إذ لا فرق بين  
المنكر والمعرف ويأتى  
آخر العقيدة أن الواهب  
توقني بما فيه فراجعته او  
اعتقد حدوته او قدم العالم  
او نبي ما هو ثابت للقديم  
إجماعا كاصل العلم مطاوعا  
أو بالجزئيات أو اثبت له ما  
هو منى عنه إجماعا كاللون  
أو الاتصال بالعالم أو  
الانفصال عنه فمدعى  
الجسمية والجهة ان زعم  
واحد من هذه كفر وإلا  
فلا لان الاصح أن لازم  
المذهب ليس بمذهب ونوزع  
فيه بما لا يجدى وظاهر  
كلامهم هنا الاكتفاء  
بالاجماع وإن لم يعلم من  
الدين بالضرورة ويمكن  
توجيهه بان اجمع عليه هنا  
لا يكون إلا لضرورة وبفيه  
نظر والوجه انه لا بد من

التقييد به هنا أيضا ومن ثم قيل أخذنا من حديث الجارية يفتقر نحو التجسيم والجهة في حق العوام لانهم مع ذلك  
على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتقد أن الكوكب فاعل استشكل بقول المعتزلة أن العبد يخلق فعل نفسه ويجاب

بان ذالك الكوكب يعتقد فيه نوعان من التأثير الذي يعتقد له الاله ولا كذلك المعتزلي غاية انه يجعل فعل العبد واسطة ينسب اليها المفعول تنزيها  
له تعالى عن نسبة القبيح اليه (أو) نفي (الرسول) او احدهم واحدا لانياء المجمع عليه اوجد (٨٧) حرفا يجمعها عليه من القرآن كالمعوذتين

أو صفة من وجوه الاداء  
المجمع عليها واذ حرفا فيه  
يجمعها على نفيه متفعدا انه  
منه أو نقص حرفا يجمعها على  
انه منه (أو كذب رسولاً)  
أو نيباً أو نقصه باي منقص  
كان صغيراً اسمه يريد التحقير  
أو جواز نبوة أحد بعد وجود  
نبينا وعيسى نبي قبل فلا يرد  
ومنه تمنى النبوة بعد وجود  
نبينا صلى الله عليه وسلم كتمنى  
كفر مسلم بقصد الرضا به  
لا التشديد عليه ومنه أيضاً  
لو كان فلان نبياً امتنت أو  
ما امتنت به أن جوز ذلك  
على الاوجه وخرج بكذبه  
كذبه عليه وقول الجويني  
انه على نيبنا صلى الله عليه  
وسلم كفر بالغ ولده امام  
الحرمين في تريغته وانزلة  
(أو حلل محرماً بالاجماع)  
وعلم تحريمه من الدين  
بالضرورة ولم يجوز أن يخفى  
عليه (كالزنا) والواط  
يشرع الحر والمكس وسبب  
التكفير بهذا كالإتي سواه  
في ذلك ما فيه نص وما لا نص  
فيه إن انكار ما ثبت ضرورة  
انه من دين محمد صلى الله  
عليه وسلم فيه تكذيب له  
صلى الله عليه وسلم (وعكسه)  
أي حرم حلالاً يجمعها عليه  
وإن كره كذلك كالبيع  
والنكاح (أو نفي وجوب  
يجمع عليه) معلوماً كذلك  
كسجدة من الجنس (أو عكسه)

الخ) قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلقها الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك أعنى ان الله  
تعالى خلق فيه منشأ التأثير ينبغي ان لا يكفر اه سم (قوله بان الخ) عبارة المغنى بان صاحب الكواكب  
اعتقد فيها ما يعتقد في الاله من انها مؤثرة في جميع الكائنات كلها بخلاف المعتزلة فانهم قالوا العبد  
يخلق أفعال نفسه فقط اه (قوله أو نفي الرسل) بان قال لم يرسلهم الله اه معنى (قوله أو احدهم)  
إلى قوله أو نقص منه في النهاية لإلا قوله أو صفة إلى أو زاد (قوله كالمعوذتين) بكسر الواو المشددة وفيه  
رمز إلى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضي الله عنه لا يمنع من دعوى الاجماع على قرآنيتهما اه  
عش (قوله أو نقص منه حرفاً الخ) أي معتقد انه ليس منه ويغنى عن هذا قوله السابق اوجد حرفاً الخ  
(قوله أو نيباً) إلى قوله وقول الجويني في النهاية لإلا قوله امتنت وقوله إن جوز ذلك على الاوجه (قوله  
أو نقصه الخ) عبارة المغنى اوسبه أو استخف به أو باسمه أو باسم الله أو امره أو نبيه أو وعده أو وعيده اه  
(قوله يريد التحقير) قيد اه عش (قوله أو جواز الخ) أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسود أو  
امرد أو غير قرشي أو قال النبوة مكتسبة أو تنال رتبها بصفاء القلوب أو وحى إلى وان لم يدع النبوة أو قال اني  
دخلت الجنة فكلت من ثمارها وعانقت حورها روض ومعنى (قوله وعيسى نبي قبل) مبتدا وخبر  
(قوله فلا يرد) أي عيسى على قوله أو جواز نبوة الخ (قوله ومنه) أي من التجويز المذكور (قوله تمنى  
النبوة الخ) أي أو ادعاه أو ما يظهر للمقطع بكذبه بنص قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اه عش  
(قوله كتمنى كفر مسلم الخ) التشبيه في مطلق الردة لافي الردة بالتجويز المذكور (قوله لا التشديد عليه)  
أي لكونه ظلمه ولا يؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قبيل كتاب الطهارة من  
جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة اه عش (قوله ومنه أيضاً) أي من التجويز المذكور (قوله إن  
جوز ذلك الخ) أي ولم يرد بالمبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بانتفائها اه عش (قوله وخرج بكذبه كذبه  
عليه) أي فلا يكون كفر ابل كبيرة فقط اه عش (قوله وعلم تحريمه) إلى قوله ونكاح المعتدة في  
المغنى إلا قوله وإن كرهه وقوله وما لم ينكره إلى وبعد عن العلماء إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله وإن كرهه (قوله  
ولم يجوز أن يخفى عليه) ولا يقبل منه دعوى الجهل به اما باطنافان كان جاهلاً به حقيقة فهو معذور اه  
عش (قوله والواط) أي والظلم اه مغنى (قوله كالإتي) أي في قول المصنف وعكسه الخ (قوله في  
ذلك) أي في التكفير بهما (قوله أن انكار الخ) خبر وسبب التكفير الخ (قوله كذلك) أي علم  
حله من الدين بالضرورة ولم يجوز أن يخفى عليه اه عش (قوله معلوماً كذلك) أي من الدين بالضرورة  
ولم يجوز أن يخفى عليه (قوله من الجنس) أي الصلوات الخمس (قوله اما ما لا يعرفه الخ) محترز قوله معلوم  
من الدين بالضرورة وظاهره أن عليه ثم أنكره وهو المعتمد وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما يخالفه اه  
عش وقوله وهو المعتمد سياقاً عن المغنى والسيد عمر ما يوافقه (قوله إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك  
قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا أن يفرض  
في وجوه يعرفها غير الخواص أيضاً اه عش (قوله وكحرمة نكاح المعتدة) أي فلا يكفر منكراً للعذر  
بل يعرف الصواب ليعتقده وظاهر هذا انه لو كان يعرفه انه يكفر إذا جحد وظاهر كلامهم أولاً أنه لا بد أن

منشأ التأثير ينبغي ان لا يكفر (قوله اما ما لا يعرفه إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك قوله السابق أو صفة  
من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا أن يفرض في وجوه يعرفها  
غير الخواص أيضاً (قوله فلا كفر بجحد) ان شمل بالنسبة للاول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص ما لو كان  
الجاحد من الخواص فقوله لانه ليس فيه تكذيب مشكل وان حصر بما اذا كان الجاحد ممن يخفى عليه

أي أو جب يجمعها على عدم وجوبه معلوماً كذلك كصلاة سادسة أو نفي مشروعية يجمع على مشروعيته معلوم كذلك كالرواتب وكالعید كما  
صرح به البغوي اماماً لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السديس مع بنت الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير

وما نكره أو مثبتة تأويل غير قطعي البطلان كما مر في النكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب ونوزع في نكاح المعتدة بشهر تهويجاً بمنع ضروريته إذ لم أر بالضرورة ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (تنبية أول) من أفراد قولنا أولم ثبت الخ إيمان فرعون الذي زعمه قوم فانه لا قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده والفاء فيه مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ مشايخنا وما يرد عليه أن الإيمان عند يأس الحياة بان وصل آخر رمق كالغرغرة وأدراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح خلافاً لمن نازع فيه لا يقبل كما صرح به أئمتنا وغيرهم وهو صريح قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما راوا (٨٨) بأسنا وما تقرر علم خطا من كفر القائلين بإسلام فرعون لأننا وإن اعتقدنا بطلان هذا القول

لكنه وإن وردت به أحاديث وتبادر من آيات أولها المخالفون بما لا ينفع غير ضروري وأن فرض أنه يجمع عليه بناء على أنه لا عبرة بخلاف أولئك إذ لم يعلم أن فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق (تنبية ثان) ينبغي للفتي أنه يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سيما من العوام وما زال أئمتنا على ذلك قدما وحديثا بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها التأويل بل مع تبادره منها ثم راي الزركشي قال عما توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلا عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدهم لأنهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي حنفية لأنه خلاف عقيدته

يعرفه الخاص والعام وإلا فلا يكفر وهذا هو الظاهر اه مغنى عبارة ع ش أى مع اعترافه بأصل العدة وإلا فإنكار العدة من أصلها كفر لثبوته بالنص وعلمه بالضرورة اه (قوله وما نكره الخ) عطف على ما لا يعرفه الخ ولعله محترز قوله ولم يجز أن يخفى عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد عن العلماء الخ) أى أو قرب عهده بالإسلام اه مغنى (قوله فلا كفر بجحده الخ) يشمل بالنسبة للأول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص مالو كان الجاحد من الخواص فقوله لأنه الخ مشكل وإن خص بما إذا كان الجاحد من يخفى عليه ذلك فمما بلته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة سم أفول لك أن تختار الشق الأول وهو الشمول ولا إشكال فيه لأنه إذا اتنى العلم بالضرورة القطعي فعليه ظني يجوز معه عدم صدور ذلك عنه عليه السلام فليست المخالفة فيه عذرا في التكذيب بخلافه في الضرورى فإن الإجماع دلالة ظنية لا قطعية فليتام له سيد عمر (قوله بشهرته) أى شهرة تحريره على حذف المضاف وكذا قوله بمنع ضروريته وقوله ونكاح المعتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أى فلا يكون إنكاره كفرا مطلقا اه ع ش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله إيمان فرعون وقوله فانه الخ علة لهذه الجملة (قوله فيه) أى وجود إيمان فرعون (قوله في أكثره) أى أكثر مواضع هذا التأليف (قوله بعض محقق المتأخرين) كأنه يشير إلى الجلال الدواني اه سيد عمر (قوله وما يرد) من الرد وقوله عليه أى على البعض (وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضية والإشارة إلى الوصول لآخر رمق أو إلى يأس الحياة (قوله فيه) أى في قوله وأدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبر قوله أن الإيمان الخ (قوله وهو) أى عدم القبول عند اليأس (قوله وما تقرر) أى بقوله من أفراد قولنا أولم ثبت الخ إيمان فرعون الخ (قوله بطلان هذا القول) أى القول بإسلام فرعون (قوله لكنه) أى كفر فرعون وكذا ضمير به (قوله أو لها المخالفون الخ) هذه الجملة صفة للأحاديث والآيات وقوله غير ضرورى خبر لكنه (قوله أنه) أى كفر فرعون (قوله بناء على الخ) راجع إلى قوله يجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أى المخالفين المؤولين وقوله إذ لم يعلم الخ علة عدم العبرة (قوله عما توسع الخ) لعل عن بمعنى فى (قوله أكثرها ويخالفونهم) أى كتب الفتاوى وقوله هؤلاء أى مشايخهم (قوله ولم يخرجوها) أى الفتاوى (قوله انتهى) أى قول الزركشي (قوله ما علمت حرمة أو نفيه الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف أى وهو أى قوله ضرورة معتبر في علم الحرمة وعلم الوجوب (قوله ومن ثم) أى لاجل ارتداده بما ذكر (قوله وعلم) أى ذلك البعض (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره قوله من حيث حصوله الخ أى من سبيل حصوله الخ (قوله بقتله الخ) أى في قتل الخضر (قوله الذى ذكره الغزالي) أى سبق ذكره عنه آنفا

إذ منها أن معناه أصلا محققا هو الإيمان فلا ترفعه إلا يبين فليتنبه لهذا وليحذر من يبادر إلى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم (قوله) فيخاف عليه أن يكفر لأنه كفر مسلما اه ملخصا قال بعض المحققين منا ومنهم وهو كلام نفيس وقد اقبى أبو زرعة من محقق المتأخرين فيمن قيل له أيجزنى في الله فقال هجرتك لا ف الله بانه لا يكفر أن أراد لالف سبب أو هجرة الله تعالى وإن لم يكن ذلك ظاهرا للفظ حقنا للدم بحسب الامكان لا سيما أن لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن يؤدب على إطلاقه لشناعة ظاهره (تنبية ثالث) قال الغزالي من زعم أن له مع الله حالا أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخمر وجب قتله وإن كان في الحكم بخلوده في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر اه ولا نظير في خلوده لأنه مرتد لاستحلاله ما علمت حرمة أو نفيه وجوب ما علم وجوبه ضرورة فيهما من ثم جزم في الأنوار بخلوده ووقع للياقنى مع جلالة في روضه لو اذن الله تعالى لبعض عباده أن يلبس ثوب حرير مثلاً وعلم الاذن يقينا فلبسه لم يكن منه تكالفا للشرع وحصول اليقين له من حيث حصوله للخضر بقتله للغلام إذ هو ولي لآبى على الصحيح وقوله مثلاً بما يدخل فيه ما زعمه بعض المتصوفة الذى ذكره الغزالي

وبفرض ان اليا فعي لم يرد بمثلا الا ما هو مثل الحرير في ان استحلاله غير مكفر لعدم عليه ضرورة فان اراد بعدم انتهاك للشرع ان له نوع عذروا  
 كنا نقضي عليه بالاثم بل والفسق ان ادم ذلك فله نوع اتجاه او انه لا حرمة عليه في لبسه كما هو الظاهر من سياق كلامه فهو زلة منه لان ذلك اليقين  
 إنما يكون بالالهام وهو ليس بحجة عند الأئمة إذ لا ثقة بخواطير من ليس بمعصوم وبفرض أنه حجة فشرطه عند من شذ بالقول به أن لا يعارضه نص  
 شرعي كالنص بمنع لبس الحرير المجمع عليه إلا من شذ عن لا يعتد بخلافه فيه وبتسليم أن الخضرولى وإلا فالاصح أنه نبي فمن أين لنا أن الالهام  
 لم يكن حجة في ذلك الزمن وبفرض أنه غير حجة فالانبياء في زمنه موجودون فلعل الاذن في قتل الامام جاء اليه على يد أحدهم فان قلت قضية هذا  
 أن عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم لو أخبر بعد نزوله أحدا بان له استعمال الحرير جازله (٨٩) ذلك قلت هذا لا يقع لانه ينزل بشريعة

نبينا صلى الله عليه وسلم وقد استقر فيها  
 تحريم الحرير على كل مكلف  
 لغير حاجة او ضرورة فلا  
 يغيره ابدا لا يقال يتاول  
 لليا فعي بان الاذن في الحرير  
 وقع تدويا من علة عليها  
 الحق من ذلك العبد كما تأول  
 هو وغيره ما وقع لولى انه  
 لما اشترت ولايته بلد خاف  
 على نفسه الفتنة فدخل  
 الحمام ولبس ثياب الغير  
 وخرج مترققا في مشيه  
 ليدركه فادركه وأوجعه  
 ضربا وسموه لص الحمام  
 فقال الآن طاب المقام  
 عندهم بان فعله لذلك إنما  
 وقع تدويا كما يتداوى بالخر  
 عند الغص ومفسدة لبس  
 ثياب الغير ساعة اخف من  
 مفسدة العجب ونحوه من  
 قبائح النفس لا نأقول ذلك  
 الاذن الذى للتداوى ليس  
 بالالهام وقد اتضح بطلان  
 الاحتجاج به ووفق واضح بين  
 مسئلتنا ومسئلة ذلك الولي  
 فان الحرير لا يتصور حله  
 لغير حاجة واستعمال مال  
 الغير يجوز مع ظن رضا

(قوله ان له نوع عذرا) لك أن تقول ما فائدته مع تفسيقه لا يقال فائدته نفي التكفير لا نأقول ذلك  
 لا يختص به فتأمل اه سيد عمر (قوله شرطه) أى كون الالهام حجة وكذا ضمير به (قوله المجمع عليه) أى من  
 الأئمة وقوله إلا من شذ الخ مستثنى من هذا المحذوف (قوله وبتسليم أن الخضرولى الخ) جواب سؤال مقدر  
 كان قائلا يقول كيف تقول الالهام ليس بحجة مع أن الخضرولى وقتل الغلام بالالهام وحاصل الجواب لو  
 سلمنا انه ولى فمن أين لنا العلم أن الالهام لم يكن حجة في ذلك الزمن فلا يقاس ما في زمننا عليه اه كردى (قوله  
 وبفرض أنه غير حجة) أى في ذلك الزمن (قوله في زمنه) أى الخضر (قوله قضية هذا) أى قوله فلعل الاذن  
 الخ (قوله قلت هذه) أى الاخبار المذكور (قوله تأول هو) أى اليا فعي (قوله بان فعله) متعلق بقوله تأول  
 هو الخ (قوله لا نأقول) متعلق بقوله لا يقال الخ (قوله ليس بالالهام) وقد يمنع الحصر بجواز انه لا يرتكب  
 اخف المحذورين الذى لا مندوحة له عن احدهما بمجرد دظنه بدون الهام وكشف كما يأتى في الشارح (قوله  
 هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع عليه يجوز  
 اه سم (قوله وان كان من كان) أى ولو كان أبخل الناس (قوله مثلاً) إلى قوله وكذا من أنكر في المغنى وإلى  
 التنبيه في النهاية (قول المتن كفر) جواب لجميع ما مر من المسائل اه مغنى (قوله لمنافاته الخ) عبارة المغنى  
 لطريان شك يناقض جزم النية بالاسلام فان لم يناقض جزم النية به كالذى يجزى في المكفرة فهو بما يبتلى به  
 الموسوس ولا اعتبار به كما قاله الامام اه (قوله وكذا من أنكر حجة ابى بكر) ظاهره ان إنكار حجة غيره  
 كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لان محبتهم لم تثبت بالنص اه ع ش (قوله وكذا في وجه الخ) أى  
 ضعيف ع ش وسم عبارة النهاية ولا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكاة القاضى اه  
 (قوله الشيخين) أى ابى بكر وعمر اه ع ش (قوله او عنادا) إلى التنبيه في النهاية لا قوله وسحر الى لانه وقوله  
 ذلك فقاملته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة من شرح البهجة وما يتعلق به (قوله  
 قلت هذا لا يقع الخ) كان يمكن ان يزاد ولو فرض وقوعه لم يكن إلا بناء على انه من شرع نبينا في ذلك الزمان  
 (قوله هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع  
 عليه يجوز (قوله او عزم على الكفر غدا او تردد فيه كفر) قال الشارح في الاعلام بقواطع الاسلام وفارق  
 ذلك عزم العدل على مقارنة كبيرة كبره فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستقامة  
 على العدالة فانها ليست شرطاً فيها وكان وجه ذلك أن الايمان التصديق وهو منتف مع العزم والعدالة  
 اجتناب الكبائر مع عدم غلبة المعاصى والنية لا تنافى ذلك اه ولما عدى الروض من المكفرات قوله او عزم  
 على الكفر او علقه او تردد هل يكفر قال في شرحه لان استدامة الايمان واجبة فاذا تركها كفر ولهذا فارق  
 عدم تفسيق العدل بعزمه على فعل كبيرة او تردد فيه اه فليتأمل (قوله وكذا في وجه حكاة الخ) يفيد  
 ان الصحيح خلافه (قوله او عناداه) قد يكون المصنف ادخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن

(١٢ - شروانى وابن قاسم - تاسع) ومن أين لنا أن ذلك الولي ما عرف مالك الثياب ولا ظن رضا وبفرض جهله به هو يظن  
 رضا بفرض اطلاعه على انه إنما فعله لذلك القصد إذ كل من اطلع على باطن فاعل ذلك يرضى به وإن كان من كان ومرفى الولية ان ظن رضا  
 الغير يبيع ماله فهى واقعة محتملة للحل من غير طريق الالهام كواقعة الخضرو مسئلة الحرير لا تحتمله من غير طريق الالهام بوجه فتأمل (أو  
 عزم على الكفر غدا) مثلاً (او تردد فيه) اي فعله او لا (كفر) في الحال في كل ما مر لمنافاته للاسلام وكذا من أنكر حجة ابى بكر ارمى ابنته  
 عائشة رضى الله عنهما بما رآها الله منه وكذا في وجه حكاة القاضى من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم (تنبيه) ذكر مسئلة  
 العزم ليبين انه المراد من النية في كلامهم لانها قصد الشىء مقترنا بفعله وهو غير شرط هنا (والفعل المكفر ما تعمده استهزاء صريحاً بالدين)

وزعم الجويني الى نعم (قوله أو عناد الله) قد يكون المصنف أدخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن استهزاء  
اهم (قوله أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف حافل  
جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء بتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ما سطر في  
فتاويه ومن جملة ما فيه قوله ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فنسب احدهما الآخر الى رعي  
المعزى فقال له ذاك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو المعزى او ما من نبي الارعى  
المعزى وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافعو الى الحكام فسئلت ماذا يلزم الذي ذكر الانبياء مستدلاً بهم  
في هذا المقام فاجبت بانه يعزى التعزير البالغ لان مقام الانبياء اجل من ان يضرب مثلاً لاحاد الناس ثم ذكر  
ان المستدل بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا  
لانكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرة او نقص ينسب اليها هو اغيره وهذا محل الانكار  
والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض في السب والقذف ونحو ذلك ولكل  
مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من  
بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على الخاص والعام من الرجال والنساء ماجريات  
هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى في حيز من يرحم لامن يعظم  
ومن ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمة رغبت في رضاعه  
شفقة ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى \* فيا حبذا راع فؤادى له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها \* فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطناً ان يحذف من الخبر ما يوهم  
في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب انتهى واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة واحتجاجات ثقلية  
ومعنوية يتعين استفادتها اه سم (قوله او من الحديث) الى المتن في المعنى (قوله او من الحديث) ظاهره

أو عناد الله (أو وجود الله  
كالقاء مصحف) أو نحوه  
بما فيه شيء من القرآن بل  
أو اسم معظم أو من  
الحديث قال الرويانى

استهزاء (قوله بل أو اسم معظم) يشمل أسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف  
حافل جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء بتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ما سطر  
في فتاويه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فقذف احدهما عرض  
الآخر فنسبه الآخر الى رعي المعزى فقال له ذاك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القائل الانبياء رعو  
المعزى او ما من نبي الارعى المعزى وذلك بسوق الغزل يجوار الجامع الطولوني بحضرة جمع كثير من العوام  
فترافعو الى الحكام فبلغ الخبر قاضى القضاة المالكي فقال لورفع الى ضربته بالسياط فسئلت ماذا يلزم الذي  
ذكر الانبياء مستدلاً بهم في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يعزى التعزير البالغ لان مقام الانبياء اجل  
من ان يضرب مثلاً لاحاد الناس ثم ذكر ان المستدل اى بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء  
والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا لانكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرة او نقص  
ينسب اليها هو او غيره وهذا محل الانكار والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي  
التفاوض بالسب والقذف ونحو ذلك ولكل مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام  
حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحفلة المشتملة على  
الخاص والعام من الرجال والنساء مخرجات هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى  
في حيز من يرحم لامن يعظم من ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمة رغبت في  
رضاعه شفقة عليه ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى \* فيا حبذا راع فؤادى له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها \* فاجاب بما نصه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر  
ما يوهم في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب هذا جوابه بحرفه اه واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القائه استخفافا من نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع (قائدة)  
وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه ان يكتب يديه لما منع بهما والجواب عنه كما  
اجاب به شيخنا الشوبري انه لا يحرم عليه ذلك والحالة هذه لانه لا يعد ازرا لان الازراء ان يقدر على الحالة  
الكاملة وينتقل عنها الى غيرها وهذا ليس كذلك اه عش (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به هنا  
ما يشمل آله اه سم (قوله وقضية قوله كالفاء الخ) اي قضية آياته بالكاف في الالف اه نهاية (قوله)  
وفي اطلاقه الخ) اي اطلاق الكفر بجميع ما ذكر في المتن والشرح هنا (قوله ولو قيل الخ) اعتمده  
المغني تبعا لان المقرئ وقد يصرح بذلك قول المصنف استهزاء صريحا الخ (قوله لا بد من قرينة تدل  
الخ) وعليه فاجرت العادة به من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة ايضا  
ومثله ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما عليه قرآن او نحوه للتبرك به او لصيافته عن النجاسة وبقى  
ما وقع السؤال عنه وهو ان الفقيه مثلا يضرب الاولاد الذين يتعلون منه بالواحهم هل ذلك كفر ام لا  
وان رماهم بالالواح من بعد فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد  
الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيما للروح بالكراسة على وجهه اه  
عش (قوله لم يبعد) معتمداه عش (قوله او مخلوق آخر) الى قوله وخرج بالسجود في المغني (قوله)  
او مخلوق آخر) قال في الروض ما يفعله كثيرون من الجهلة الضالين من السجود بين يدي المشايخ حرام  
قطعا بكل حال سواء كان الى القبلة او غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى او غفل عنه وفي بعض صور  
ما يقتضي الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في الروضة هذا يفهم انه قد يكون كفرا بان قصد به عبادة  
مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به تعظيمه اي التذلل له او اطلاق وكذا يقال في الوالد  
والعلماء اه كرى (قوله لانه ثبت لله تعالى) تنبيه يكفر من نسب الامه الى الضلالة او الصحابة الى  
الكفر وانكر اعجاز القرآن او غير شيئا منه او انكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والارض بان  
قال ليس في خلقهم ادلالة عليه تعالى وانكر بعث الموتى من قبورهم بان يجمع اجزاءهم الاصلية ويعيد الارواح  
اليها او انكر الجنة والنار او الحساب أو الثواب أو العقاب أو أقربها لكن قال المراد بها غير معانيها وقال  
الائمة افضل من الانبياء هذا ان علم معنى ما قاله لان جبل ذلك لقرب اسلامه او بعده عن المسلمين فلا يكفر  
لعذره ولا ان قال مسلم لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لارزقه الله الايمان لانه مجرد دعاء بتشديد الامر  
والعقوبة عليه ولا ان دخل دار الحرب وشرب معهم الخمر واكل لحم الخنزير ولا ان قال الطالب ليمين خصمه  
وقدار الخضم ان يحلف بالله تعالى لا اريد الحلف به بل بالطلاق والعق ولا ان قال رؤي اياك كروية  
ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على ضرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم أو خرج لسفر فصاح  
العقرب فرجع ولا ان صلى بغير وضوء متعمدا او بنجس او الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا ان تمنى حل  
ما كان حلالا في زمن قبل تحريمه كان تمنى ان لا يحرم الله الخمر او المناكحة بين الاخ والاخت او الظلم أو الزنا  
او قتل النفس بغير حق ولا ان شد الزنار على وسطه او وضع قلنسوة المجوس على راسه ودخل دار الحرب  
للتجارة او لتخليص الاسارى ولا ان قال النصرانية خير من المجوسية او المجوسية شر من النصرانية ولا ان قال  
لو اعطاني الله تعالى الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في الروضة وقال صاحب الانوار في الاخيرة انه يكفر  
والاولى كما قاله الاذرعى انه ان قال ذلك استخفافا او استغناء كفو وان اطلق فلا معنى واسنى (قرينة قوية)  
عبارة النهاية قرينة على عدم الاستهزاء لم يبعدها وهي اولى (قوله بحضرتهم) عبارة النهاية بحضرة كافر  
خشية منه اه (قوله فانه لا شك في الكفر حيثئذ) اي حين قصد تعظيم مخلوق فلو لم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل

او من العلم الشرعي  
(بقاذورة) أو قدر طاهر  
كمخاط وبصاق ومنى لان  
فيه استخفافا بالدين وقضية  
قوله كالفاء ان الالف ليس  
بشرط وان عماسة شيء  
من ذلك بقدر كفر أيضا  
وفي اطلاقه نظر ولو قيل  
لا بد من قرينة تدل على  
الاستهزاء لم يبعد (أو  
سجود لصنم او شمس) أو  
مخلوق آخر وسحره نحو  
عبادة كوكب لانه أثبت  
لله تعالى شريكا وزعم  
الجويني ان الفعل بمجرد  
لا يكون كفرا رده ولده  
نعم ان دلت قرينة قوية  
على عدم دلالة الفعل على  
الاستخفاف كأن كان  
الالفاء لخشية أخذ كافر  
أو السجود من أسير في دار  
الحرب بحضرتهم فلا كفر  
وخرج بالسجود الركوع  
لان صورته تقع في العادة  
للمخلوق كثيرا بخلاف  
السجود نعم يظهر ان محل  
الفرق بينهما عند الاطلاق  
بخلاف ما لو قصد تعظيم  
مخلوق بالركوع كما يعظم  
الله به فانه لا شك في الكفر  
حيثئذ

واحتجاجات عقلية ومعنوية يتعين استفادتها (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به ما يشمل آله  
(قوله او قدر طاهر كمخاط وبصاق الخ) اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فافق  
بعضهم بحرمة مطلقا وبعضهم بحله مطلقا وبعضهم بحرمة ان بصق على القرآن ثم مسحه وبحله ان بصق على



(تنبيه) وقع في متن المواقف وتبعه السيد في شرحه ما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كفر اجماعا ثم وجه كونه كفرا بانه يدل على عدم التصديق ظاهر او نحن نحكم بالظاهر ولذا حكمنا بعدم ايمانه لالان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية بل سجد لها وقلبه مطمئن بالايمان لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اجري عليه حكم الكفر في الظاهر ثم قال ما حاصله ايضا لا يلزم على تفسير الكفر بانه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء به ضرورة تكفير من ليس الغيار مختارا لانه لم يصدق في الكل وذلك لا نأجلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على الكفر اى بناء هنا على ان ذلك اللبس ردة فحكمنا عليه بانه (٩٢) كافر غير مصدق حتى لو علم انه شدة لا اعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين

الله كما مر في سجود الشمس انتهى وهو مبنى على ما اعتمده اولاً ان الايمان التصديق فقط ثم حكيما عن طائفة انه التصديق مع الكلمتين فعلى الاول اتضح ما ذكرناه انه لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن الشارح ان نحو عدم السجود لغير الله ليس داخلا في حقيقة الايمان والحاصل ان الايمان على هذه الطريقة التي هي طريقة المتكلمين له حيث ان النجاة في الآخرة وشرطها التصديق فقط واجراء احكام الدنيا ومناطها النطق بالشهادتين مع عدم السجود لغير الله ورمى المصحف بقاذورة وغير ذلك من الصور التي حكم الفقهاء بانها كفر فالنطق غير داخل في حقيقة الايمان وإنما هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية ومن جعله شطرا لم يرد انه ركن حقيقي ولا لم يسقط عند العجز والا كراه بل

لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لان صورته الخ لكن عبارته على الشياثل صريحة في أن الايمان بصورة الركوع للخلق حرام اه اماما جرت به العادة من خفض الراس والانحناء الى حد لا يصل به الى اقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة ايضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش (قوله وقع في متن المواقف الخ) إنما عبر بوقع المعروف استعماله في الخطا لما ياتي في شرح وقيل لا يقبل الخ من اعتياده كالنهاية والمغنى اشتراط التلفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهر او باطنا (قوله بما جاء به الخ) اى بجميعة (قوله ثم وجه) اى السيد قدس سره (قوله فذلك) اى لدلالته على عدم التصديق ظاهر (قوله لالان عدم السجود الخ) عطف على قوله لذلك (قوله حتى لو علم الخ) تفريع على النفي (قوله ثم قال ما حاصله الخ) عبارة شرح المواقف وهو اى الكفر خلاف الايمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم بحجته به ضرورة فان قيل فساد الزنار ولبس الغيار بالاختيار لا يكون كافرا اذا كان مصدقا له في الكل وهو باطل اجماعا فلنا جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة للتكذيب فحكمنا عليه بذلك اى بكونه كافرا غير مصدق ولو علم انه شد الزنار لالتعظيم دين النصارى واعتقاد حقيقة لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في سجود الشمس انتهت اه سيد عمر اى وبه يعلم ما في قول الشارح حاصله ايضا الخ (قوله انه لم يصدق) صوابه كما في شرح المواقف اذا كان مصدقا له في الكل (قوله وذلك) اى عدم اللزوم (قوله الظن) صوابه الشيء كما في شرح المواقف او اللبس (قوله اى بناء هنا على ان ذلك) ظاهر صنيعة انه تعليل لقوله جعلنا الخ (قوله فحكمنا الخ) تفريع على قوله جعلنا الخ (قوله حتى الخ) تفريع على قوله فحكمنا الخ (قوله فعلى الاول) بل وعلى الثاني ايضا اذا وجد النطق بالكلمتين اه سيد عمر (قوله انه لا كفر) اى في الباطن بنحو السجود اى لا على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية (قوله عن الشارح) اى السيد (قوله على هذه الطريقة) اى ان الايمان التصديق فقط اه كردى (قوله حيث ان) اى ثمرتان (قوله فقط) اى بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغير الله تعالى (قوله واجراء احكام الدنيا) عطف على قوله النجاة الخ اى وثانية حيثيتين اجراء الخ (قوله ومناطها) اى مناط حيثية اجراء احكام الاسلام في الدنيا (قوله والا كراه) فيه نظر اذا لا كراه لا يمنع النطق بحيث يسمعه نفسه فقط (قوله اذ لا يمكن الاطلاع عليها) اى على حقيقة الايمان بدون النطق والحاصل ان من جعله شطرا اراد انه شطر مجازى ومن جعله شطرا اراد انه شرط للاجراء لا للحصول اه كردى (قوله قيل يلزم) اى على عدم كون النطق شطرا ولا شرطا (قوله وهو) اى عدم الاعتبار (قوله بكونه) اى المصدق التارك للنطق بلا عذر (قوله وان الامتناع الخ) اى وبان الخ (قوله ان من ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله الى ان هذا) اى ما اختاره النووي وقوله الاول اى ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله ويؤيده) اى مذهب المتكلمين اه كردى ويظهر ان مرجع الضمير كون الاول مذهب المتكلمين (قوله انتهى) اى قول النسفي (قوله ولا يشكل

انه دال على الحقيقة التي هي التصديق اذ لا يمكن الاطلاع عليها وما يدل على انه ليس شطرا ولا شرطا الاخبار الصحيحة يخرج من عليه النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان قيل يلزم ان لا يعتبر النطق في الايمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وإنما الخلاف في انه شرط أو شرط وأجيب بان الغزالي منع الاجماع وحكم بكونه مؤمنا وان الامتناع عن النطق كالمعاصي التي تجامع الايمان وتبعه المحققون على هذا ولم ينظروا الاخذ بالنوى بقضية الاجماع ان من ترك النطق اختيارا لم يخلد أبدا في النار سواء اقلنا انه شرط وهو واضح او شرط لان بانتفاءه تنقضي الماهية لكن أشار بعضهم الى ان هذا مذهب الفقهاء والاول مذهب المتكلمين ويؤيده قول حافظ الدين النسفي كون النطق شرطا لاجراء الاحكام لا لصحة الايمان بين العبد وربّه هو اصح الروايتين عن الاشعري وعليه الماتريدي اه ولا يشكل

عليه أنه شطر أو شرط لما مر في معناهما اللاتقي بمذهب المتكلمين لا الفقهاء فتأمل ذلك فإنه مهم لأهم منه وبقى من المكفرات أشياء كثيرة جمعتها كلها بحسب الامكان على مذاهب الأئمة الأربعة في كتاب مستوعب لا يستغنى عنه وسميته الاعلام بقواطع الاسلام فعليك به فإن هذا الباب أخطر الأبواب إذا لا انسان بما فرط منه كلفة قيل بانها كفر فيجنبها ما أمكنه وقد بالغ الحنفية في التكفير بكثير من كلمات العوام يبنونها فيه مع ما فيها (ولا تصح) يعني توجد إذا الردة معصية كالزنا لا توصف بصحة ولا بعدمها (ردة ٩٣) صبي مجنون) لرفع القلم عنهما (ومكره)

على مكفر قلبه مطمئن  
بالايمان للاية وكذا ان  
تجرد قلبه عنهما فيما يتجه  
ترجيحه لا طلاقهم ان المكروه  
لا تلزمه التورية (ولو ارتد  
فجن) أمهل احتياطاً لا نه قد  
يعقل ويعود للاسلام و (لم  
يقتل في جنونه) ندبا على  
ما اقتضاه كلامهما وقيل  
وجوبا واعتمده جمع لوجوب  
الاستتابة المستلزم لوجوب  
التأخير الى الافاقه وعليهما  
لا شيء على قائله غير التعزير  
لافتياه على الامام ولتقويته  
الاستتابة الواجبة وخرج  
بالقاء مالو تراخي الجنون  
عن الردة واستتيب فلم يتب  
ثم جن فانه لا يأتي فيه وجوب  
التأخير على القول الثاني  
( والمذهب صحة ردة  
السكران) المتعدى بسكره  
وان كان غير مكلف كطلاقة  
تخليطاً عليه وقد اتفق  
الصحابه رضوان الله عليهم  
على مؤاخذته بالقذف وهو  
دليل على اعتبار أقواله  
يسن تأخير استتابة

عليه) أي الاول وقوله لما مر متعلق بقوله لا يشك (قوله أشياء كثيرة) وقدمنا في أوائل الباب عن  
المغني والاسنى جملة منها (قوله فرط) أي سبق (قوله يعني توجد) إلى قول المتن لم يقتل في النهاية إلى قول  
المتن والمذهب في المغني الا قوله لا فتياه على الامام (قوله لا توصف بصحة الخ) اذ الصحة كافي جمع الجوامع  
موافقة ذي الوجهين من العبادة أو العقد الشرع (قوله المتن ردة صبي) أي ولو يميز اه مغني (قوله قلبه  
مطمئن) فان رضى بقلبه فرتد اه مغني (قوله وكذا ان تجرد الخ) أي كالمطمئن قلبه بالايمان في أنه لا يكفر  
اه بجري (قوله عنهما) أي عن الايمان والكفر سم وعش ورشيدى (قوله لا طلاقهم الخ) عبارة  
المغني لان الايمان كان موجوداً قبل الإكراه وقول المكروه ملغى مالم يحصل منه اختيار لما كره عليه كالمكروه  
اكراهه على الطلاق اه (قوله وقيل وجوبا) اعتمده المغني وكذا النهاية عبارته وجوبا وقيل ندبا اه  
(قوله وعليهما) أي قولي الوجوب والتدب إلى المتن في النهاية (قوله لا شيء على قائله الخ) قد يشك  
التعزير على الاول اه سم (قوله لا فتياه على الامام) لو اعرض الامام ونوابه عن قتله راساً بحيث ايس من  
تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله للاحاد او يجب اه سم اقول القلب إلى الاول أميل ومعلوم  
ان كلام الاحتمالين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله فانه لا يأتي فيه الخ) عبارة المغني فانه يجوز قتله  
اه عبارة النهاية فانه يقتل حتما اه (قوله المتعدى) إلى قوله وجرياً عليه في النهاية الا قوله كذا قالوه إلى  
ومر وقوله وخطر امر الردة إلى ومن ثم (قوله المتعدى) إلى قوله وتأخير الاستتابة في المغني الا قوله تعليلها  
إلى ويسن (قوله كطلاقة) أي وسائر تصرفاته اه مغني (قوله وهو) أي الاتفاق المذكور (قوله  
وأولى منه الخ) استحسنة الرشيدى (قوله ثم بعد الخ) أي ثم استتابة ثانياً بعد افاقته (قوله من منعها فيه) أي  
منع صحة استتابة في حال سكره اه مغني (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل ذلك الخلاف (قوله مع وجوب  
الرد) أي رد المغصوب إلى مالكة (قوله فهذا أولى) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر أولى من تأخير  
وضع اليد على مال الغير وان فرض انه حق آدمى اه سيد عمر وقد يجاب بان ازالة الكفر ليس في وسعنا  
بخلاف وضع اليد (قوله اما غير المتعدى) إلى قول المتن وقيل في المغني الا قوله كالمجنون قوله فلا يحتاج إلى  
واذا عارض (قوله فلا يحتاج الخ) خلافاً للمغني عبارة قضية الاعتداد باسلامه في السكرانه لا يحتاج إلى  
تجديده بعد الافاقه وليس مراداً فقد حكى ابن الصباغ عن النص انه اذا افاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه  
كان مسلماً من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر الخ (قوله لصحة اسلامه) وما تقرر من صحة اسلام  
السكران المتعدى اذا وقع سكره في ردة هل يجري مثله في الكافر الاصلى اذا سكر ثم اسلم او باع او طلق فتحكم

نحو خرقه ثم مسح بها (قوله وكذا ان تجرد قلبه عنهما) كان المراد عن الايمان والكفر (قوله لوجوب  
الاستتابة المستلزم لوجوب التأخير الخ) على الاول يجب بان محل وجوب الاستتابة اذا امكنت في الحال  
(قوله لا شيء على قائله غير التعزير) قد يشك التعزير على الاول لا فتياه على الامام لو اعرض الامام ونوابه  
عن قتله راساً بحيث ايس من تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله للاحاد او يجب (قوله وتأخير  
الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالباً الخ) قال في الروض ويمهل أي السكران بالقتل  
حتى يفيق اه وقوله ويمهل قال في شرحه احتياطاً لا وجوباً كما نص عليه الشافعي والبعوى في تعليقه اه

لافاقته وإن صح اسلامه في السكر لياقئ باسلام يجمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالباً بعيد كذا  
قالوه وأولى منه استتابة في حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد افاقته خروجاً من خلاف من منعها فيه ومن ثم يجب تجنب الابعاد افاقته  
ومر آخر الوكالة انه يغتفر للغاصب مع وجوب الرد عليه فوراً التأخير للشهاد فهذا أولى فان قتل في سكره فلا شيء فيه اما غير المتعدى  
بسكره فلا تصح ردة كالمجنون (واسلامه) سواء ارتد في سكره ام قبله لا تقرر أنه يعتد بأقواله كالمصاحي فلا يحتاج لتجديده بعد الافاقه  
والنص على عرض الاسلام عليه بعد ما يحمل على التدب ولا عارض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لصحة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة

مطلقا) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا فلا يحتاج الشاهد لتفصيلها لانها لخطرهما لا يقدم العدل على الشهادة بها الا بعد مزيد ثمر (وقيل يجب التفصيل) بان يذكر موجبا وان (٩٤) لم يقل عالما مختارا اخلاقا لما يوهمه كلام الرافعي لا اختلاف المذهب في الكفر وخطر أمر الردة

بنفو ذلك منه لتعديده بالسكرا لا نه مكلف بعدم الشرب بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أولا لا نأقهره على شرب المسكر ما لم يظهر به معنى ان لا نقيم عليه الحد ولا نتعرض له واطلاقهم يقتضي ترجيح الاول اه ع ش وفيه وقفة فليراجع (قول المتن مطلقا) اى على وجه الاطلاق ويقضى به من غير تفصيل معنى ورشيدى عبارة ع ش اى إشارات مطلقا فلا يقال كان الصواب ان يقول مطلقة لان لفظ الشهادة مؤنث فتجب المطابقة بينه وبين صفته لان الحال صفة في المعنى اه (قوله) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا الخ هذا هو المعتمد اه نهاية واعتمد شيخ الاسلام والمغنى وجوب التفصيل وكذا الشارح كما يأتى (قوله) الا بعد مزيد ثمر (مزيد ثمر) يؤخذ منه ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه ع ش (قوله) وهذا هو القياس الخ عبارة المغنى فلا بد من التفصيل وهو كما قال شيخنا اوجه اه (قوله) ومن ثم اطال كثير من الخ عبارة المغنى قال الاذرى هذا اى وجوب التفصيل هو المذهب الذى يجب القطع به وقال الاسنوى انه المعروف عقلا ونقلا قال وما نقل عن الامام بحث له وقال الدميرى والذى صححه الرافعي تبع فيه الامام وهو لم ينقله عن احد وانما هو من تخريجه اه (قوله) مطلقا اى قولنا أو فعلا ومع التصديق الباطنى وبدونه (قوله) وقديرب الاول اى قبول الشهادة بالردة مطلقا (قوله) ان سكوتك اى المشهود عليه بالارتداد (قوله) عن الاسلام اى النطق بكلمتى الشهادة (قوله) رفع اثر الشهادة اى الحكم بالردة فكان الاول ان يعبر بالدفع بالدال المهمة (قوله) قال البلقينى الخ اعتمده المغنى دون النهاية عبارة ته واقتضى كلام المصنف انه لا فرق بين قولها ارتد عن الايمان او كفر بالله او ارتد او كفر فم ومن محل الخلاف خلافا للبلقيني اه (قوله) اى لاحتماله اى المعنى اللغوى (قوله) ظاهر المتن الاق وهو قوله ولو قال لفظ لفظ كفر الخ (قوله) وهو مشكل اى ظاهر المتن الاق من الاكتفاء وكذا ضمير ولا يحمل الخ (قوله) على ما يأتى الخ راجع للحمل وقوله لان الالفاظ الخ راجع لنفيه (قوله) الاتفاق اى بين اليهود والقاضى (قوله) مطلقا اى سواء قالوا ارتد عن الايمان او كفر بالله او قالوا ارتدوا وكفروا ويحتمل ان المراد سواءا كانا فقيهيين موافقين للقاضى او لا بل هو الاقرب من حيث السياق (قول المتن فعلى الاول) وهو قوبولها مطلقا (قوله) لو شهدوا المراد اثنين فاكثر على شخص بردة ولم يفصلوا اه معنى (قوله) إنشاء اى الى قوله وكذا على الثانى فى النهاية ولى قوله ويرد فى المغنى لا قوله فظاهر كلامهم انه كالاول (قوله) إنشاء سيد كر محترزه بقوله اما لو شهدوا باقراره الخ (قول المتن حكم بالشهادة) (فروع) لو ارتد اسير او غيره مختار اثم صلى فى دار الحرب حكم باسلامه لان اصله فى دارنا لان صلاته فى دارنا قد تكون تقية بخلافها فى دارهم لا تكون الا عن اعتقاد صحيح ولو صلى كافر اصله فى دارهم لم يحكم باسلامه بخلاف المارتد لان علة الاسلام باقية فيه والعود اهل من الابتداء فمصح فيه الا ان يسمع تشهده فى الصلاة فيحكم باسلامه ولو اكره اسير او غيره على الكفر ببلاد الحرب لم يحكم بكفره كما مر فان مات هناك ورثه وارثه المسلم فان قدم علينا عرض عليه الاسلام استجبا بالاحتمال انه كان مختارا كما لو اكره على الكفر بدارنا فان امتنع من الاسلام بعد عرضه عليه حكما بكفره من حين كفره الاول لان امتناعه يدل على انه كان كافرا من حينئذ فلو مات قبل العرض واللفظ بالاسلام فهو مسلم كالمات قبل قدمه علينا معنى وروض مع شرحه ويظهر اخذنا من تعليمهم ان دار الكفر بان يكون المتولى كافرا حكمه حكم دار الحرب والله اعلم (قوله) ولم ينظر لانكاره لان الحجة قامت والتكذيب والانكار لا يرفعه كالمات بالجنة بالزنا فانكاره او كذبهم لم يسقط عنه الحد اه معنى (قوله) فيستتاب الخ فان اتي بما يصير به مسلما قبل الحكم امتنع الحكم بالشهادة بالردة كما

وهذا هو القياس لاسيما فى العامى ومن رايه يخالف رأى القاضى فى هذا الباب ومن ثم اطال كثيرون فى الاتصا له نقلا ومعنى وجريا عليه فى الدعاوى وذكرا فى مسائل ما يؤيده كالشهادة بنحو الزنا والسرقة والشرب ويتعين ترجيحه فى خارجى لا اعتقاده ان ارتكاب الكبيرة ردة مطلقا وقديرب الاول ان سكوتك عن الاسلام الذى لا كلفة فيه بوجه دليل على صدق الشهود فلم يجب التفصيل لسهولة رفع اثر الشهادة بالمبادرة بالاسلام بخلاف تلك المسائل فانه لما لم يمكنه رفع اثر الشهادة او جبا تفصيلها حتى لا يقدم على مؤاخذته الا بعد اليقين قال البلقينى ومحل الخلاف ان قالوا ارتد عن الايمان او كفر بالله اما مجرد ارتد او كفر فلا يقبل قطعا اى لاحتماله لكن ظاهر المتن الاقى الاكتفاء بقولهما لفظ لفظ كفر وهو مشكل ولا يحمل على فقيهيين موافقين للقاضى فى هذا الباب على ما يأتى او اخر الشهادات لان الالفاظ والافعال المكفرة كثر الاختلاف فيها لاسيما

(قوله) كما صححاه فى الروضة واصلها كتب عليه م (قوله) قال البلقينى ومحل الخلاف الخ ما قاله البلقينى ممنوع وما ذكر من محل الخلاف ايضا م ش (قوله) حكم بالشهادة ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يسلم الخ قال فى الروض ولو ارتد اسير مختار اثم صلى فى دار الحرب حكم باسلامه لا فى دارنا ولو صلى حربى فى

بين اهل المذهب الواحد فلا يتصور هنا الاتفاق لان اللفظ المسموع قابل للاختلاف فيه فليجب بيانه مطلقا (فعلى نص الاول ولو شهدوا بردة) إنشاء (فانكر) بان قال كذبا او ما ارتد دت (حكم بالشهادة) ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يسلم وكذا

على الثاني إذا فسلوا فانكر امالو شهدوا باقراره بها فظاهر كلامهم انه كالاول وبحث ابن الرفعة قبول انكاره كالمشهدوا باقراره بالزنا فانكره  
وردد بجواز الرجوع ومنه الانكار ثم لا هنا ويفرق بسهولة التدارك هنا بالاسلام فلا ضرورة للرجوع (فلو) لم ينكروا انما قال كنت مكرها  
واقترضته قرينة كاسر كفار) له (صدق يمينه) تحكما للقرينة وحلف لاحتمال انه مختار فان قتل قبل العين لم يضمن لوجود مقتضى والاصل  
عدم المانع (ولا) تقتضيه قرينة (فلا) يصدق فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها ويطلب (٩٥) بالاسلام فان ابى قتل (ولو قال لفظ لفظ

كفر) أو فعل فعله (فادعى

لم كراه اصدق) يمينه (مطلقا)

أى مع القرينة وعدمها لانه

لم يكذبهما إذا لا كراه انما

ينافى الردة دون نحو التلفظ

بكلمتها لكن الحزم أن يجدد

كلمة الاسلام وانما لم يصدق

في نظيره من الطلاق حيث

لا قرينة لانه حق آدمي

فيحاط له فان قلت الفرق

بين الشهادة بالردة والتلفظ

بلفظها مثلا انما يتجه بناء على

عدم التفصيل اما عليه فلا

يظهر بينهما فرق قلت بل بينهما

فرق لانها إذا قال ارتد

لتلفظه بكذا حكما بالردة

ويناسبها فكان في دعوى

الا كراه تكذيب لها وأما

إذا قال ابتداء لفظ بكذا

فليس في دعوى الا كراه

تكذيب لها ولو شهدا

بكفره وفصله لم يكف

قوله أنا مسلم بل لا بد من

الشهادتين مع الاعتراف

ببطلان ما كفر به او البراءة

من كل ما يخالف دين الاسلام

(ولو مات معروف بالاسلام

عن ابنين مسلمين فقال

احدهما ارتدت فمات كافرا

فان بين سبب كفره) كسجود

نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولكن يحكم عليه بما يترتب عليها من بينونة زوجته إذا كان قبل الدخول  
بين او بعده وانقضت العدة وهل ينزل عن وظائمه التي يعتبر فيها الاسلام ولا خلاف والظاهر الاول اه  
مغنى (قوله على الثاني) اى اشتراط التفصيل (قوله باقراره بها) كان شهدوا عليه بانه اقر بانه سجد لصنم اه  
رشيدى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمده المغنى والرشيدى (قوله ويرد) اى بحثه (قوله ومنه) اى  
الرجوع (قوله ثم) اى فى الاقرار بالزنا (قوله لاهنا) اى فى الاقرار بالردة (قوله بالاسلام) اى  
بالنطق بالشهادتين (قوله فلو لم ينكر) ولا بما عابرة المغنى فلو صدق شخص من شهد عليه بردة ولكن قال  
الخ (قوله لم ينكر) الى قوله فان قلت فى المغنى والنهاية (قوله وحلف الخ) والظاهر كما قال الزركشى ان هذه  
اليمين مستحبة اه مغنى (قوله ولا تقتضيه قرينة) بان كان فى دار كفر وسيله محلى اه مغنى (قوله  
فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها) عبارة النهاية ويصير مرتدا اه (قول المتن ولو قال لفظ)  
اى ولو لم يقل الشاهدان ارتدوا لكن قال الخ اه مغنى (قوله دون نحو التلفظ الخ) عبارة المغنى ولا ينافى  
التلفظ بكلمة الردة ولا الفعل المكفرو ويندب أن يجدد كلمة الاسلام فان قتل قبل العين فهل يضمن لان الردة  
لم تثبت او لا لان لفظ الردة وجدوا لاصل الاختيار قولان واجههما كما قال شيخنا الثاني اه (قوله لكن  
الحزم) اى الراى وهو بالحاء المهملة وبالزاي اه ع ش (قوله على عدم التفصيل) اى عدم اشتراطه (قوله  
ما كفر به) اى كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب اه سم (قوله كسجود  
لصنم) الى قوله لكن فى قبول فى النهاية لا قوله وهذا جرى الى لكن الاظهر الى قوله فاما هو فى المغنى لا  
قوله لكن فى قبول الى وان لم يذ كر (قوله لانه مرتدا الخ) أى والمرتد لا يورث (قوله لكن الاظهر الخ) هذا  
هو المعتمد منها به ومغنى (قوله او غيرها) اى غير ما هو ردة (قوله صرف) اى نصيب المقر بالارتداد الى اه  
المقر به (قوله وقف) وفاقا لشيخ الاسلام والمغنى وخلافا للنهاية عبارة فالوجه عدم حرمانه من ارثه اه  
(قوله فاما هو) الضمير راجع للاظهر كما فى تضييه اه سم (قوله على التفصيل) اى على اشتراطه فى الشهادة  
بالردة (قوله واما لاحظ) اى الرافعى فى اصل الروضة وغيره وقوله فيه اى فى الاظهر (قوله فرقا) اى بين  
الشهادة بالردة والاقرار بها حيث لم يعتبر فى الاول التفصيل بخلاف الثاني (قوله ويتجه فيه) أى فى الفرق

دارهم لم يحكم باسلامه الا ان سمع تشهده اه وقوله حرى قال فى شرحه المراد كافرا أصلى ولا ينافيه قوله فى  
دارهم (قوله ولو قال لفظ لفظ كفر فادعى اكرها الخ) قال فى شرح الروض قال فى الاصل وفيما ذكرنا  
دلالة على انها لو شهدا بردة اسير ولم يدع اكرها حكم برده ويؤيده ما حكي عن القفال انه لو ارتد اسير مع  
الكفار ثم احاط بهم المسلمون فاطلع من الحصن وقال أنا مسلم وانما تشبهت بهم خوفا قبل قوله وان لم يدع  
ذلك ومات فالظاهر انه ارتد طائعا وعن نص الشافعي انها لو شهدا بتلفظ رجل بالكفر وهو محبوس او  
مقيد لم يحكم بكفره وان لم يتبرضا لا كراهه وفى التهذيب ان من دخل دار الحرب فسجد لصنم او تلفظ بكفر ثم  
ادعى اكرها فان فعل فى خلوة لم يقبل او بين ايديهم وهو اسير قبل قوله (قوله صدق) قال فى الروض فان قتل  
قبل العين فهل يضمن قولان قال فى شرحه واجههما الثاني وعمله بان لفظ الردة وجدوا لاصل الاختيار (ما كفر  
به) أى كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب (قوله لكن الاظهر فى اصل الروضة  
وغیره انه يستفصل) كتب عليه م وقوله فاما هو مفرع الضمير راجع للاظهر كما فى تضييه وقوله ويتجه

لصنم (لم يرثه ونصيبه فى) لبيت المال لانه مرتد بزعمه (وكذا ان أطلق فى الاظهر) معاملة له باقراره وهذا جرى على ما مر من قبول الشهادة  
المطلقة لكن الاظهر فى اصل الروضة وغيره انه يستفصل فان ذكر ما هو ردة فىء او غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف اليه لكن  
فى قبول هذا من عالم نظر ظاهر وان لم يذ كر شيئا وقف فاما هو مفرع على التفصيل السابق واما لاحظ فيه فرقا ويتجه فيه ان الانسان  
ولو الوارث يتسامح فى الاخبار عن ألميت بحسب ظنه ما لا يتسامحه

في الحى الذى يعلم انه يقتل بشهادته وكونه يفوت ارثه ويترتب عليه عار مورثه المستلزم لعاره فلا يقدم عليه إلا بعد مز يدتحر أكثر من الشاهد يعارضه انه كثير اما يغفل عن ذلك (وتجب استتابة المرتد والمرادة) لاحترامهما بالاسلام قبل ورماعرضت شبهة بل الغالب انها لا تكون عن عبث محض وروى الدارقطنى خبر أنه صلى الله عليه وسلم أمر في امرأة ارتدت أن يعرض عليها الاسلام فان اسلمت ولا قتلت وإنما لم يستتب العرنيين لانهم حاربوا المرتد اذا حارب لا يستتاب كذا قيل وفيه نظر بل الذى يتجه وجوب الاستتابة حتى فيمن حارب لان تحتم قتله لا يمنع طلب استتابة لينجو من الخلود في النار وحينئذ (٩٦) فالذى يتجه في الجواب انها واقعة حال محتملة أنه صلى الله عليه وسلم علم منهم أنهم لا يتوبون أو علم

أنهم من أهل النار قيل كان ينبغي أن يعبر بقتلها إن لم تتب لانه الذى خالف فيه ابو حنيفة وهو عجيب فانه صرح به بعد (وفي قول يستحب) كالكافر الا صلى (وهى) على القولين (في الحال) للخبر الصحيح من بدل دينه فاقتلوه ومر ندب تاخيرها إلى صحو السكران (وفي قول ثلاثة ايام) لا أثر فيه عن عمر رضى الله عنه (فان اصرا) اى الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للخبر المذكور لعموم من فيه والنهى عن قتل النساء محمول على الحرىات والسيد قتل قنه والقتل هنا بضرب العنق دون ماعده ولا يتولاه إلا الامام او نائبه فان افتات عليه أحد عزر ولو قال عند القتل عرضت لى شبهة فازيلوها لا توب ناظر ناه وجوب ما لم يظهر منه تسويق بعد الاسلام وهو الاولى او قبله على الالوجه فان الحجة مقدمة على السيف فاغتفر له هذا الزمن القصير للحاجة ولا

كما في تضييه أيضاً اه سم (قوله في الحى) أى في الشهادة عليه (قوله وكونه) اى الاخبار عن الميت مبتدأ خبره قوله يعارضه الخ والجملة استئنافية (قول المتن ويجب استتابة المرتد الخ) فلو قتله احد قبل الاستتابة عزز فقط ولا شىء عليه لا هداره اه ع ش (قوله لاحترامهما) اى قوله كذا قيل في المغنى (قوله ورماعرضت) عبارة المغنى فر بما الخ بالفاء (قوله لا تكون عن عبث الخ) اى بل عن شبهة عرضت (قوله في امرأة) يقال لها ام رومان اه معنى (قوله ولا تألم يستتب الخ) جواب سؤال والضمير المستتر راجع اليه صلى الله عليه وسلم (قوله لانها) اى قصة العرنيين (قوله أو علم أنهم الخ) أو كان قبل نزول وجوب الاستتابة اه سيد عمر (قوله قبل كان الخ) وافقه المغنى عبارة نص المصنف على المرأة اشارة إلى خلاف ابي حنيفة لكن كان الاولى ان يعبر كما في المحرر يقتل المرتد ان لم يتب رجلا كان او امرأة لان خلاف ابي حنيفة في قتلها لافى استتابتها فانه قال تحبس وتضرب إلى ان تموت وتسلم اه (قوله وهو عجيب) اى القول المذكور (قوله صرح به) اى بقتل المرأة (قوله وهى) اى الاستتابة (قوله من بدل دينه فاقتلوه) لعل وجه الدلالة ما افادته الفاء من التعقيب اه رشيدى (قول المتن وفي قول ثلاثة ايام) أى وفي قول بمهل فيها على الاولى ثلاثة ايام اه معنى (قوله والنهى) اى قوله وجوب فى النهاية والمغنى (قوله والقتل هنا الخ) اى واما فيما عداه فقد يكون بغير ضرب العنق كان القتل قصاصا عن قتل بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للنسابة اه ع ش (قوله ولا يتولاه إلا الامام الخ) اى فى الحرسم ومعنى (قوله او نائبه) هذا إن لم يقاتل فان قاتل جاز قتله لكل من قدر عليه اه معنى (قوله ناظر ناه وجوب الخ) قد يقال مقتضاه بقاء وجوب المناظرة حتى بعد الاسلام وقد يوجه بأن الغرض ازالة الشبهة ومقتضاه أيضاً أن قوله ما لم يظهر منه تسويق قيد فى المناظرة بعد الاسلام ولا يظهر له وجه فكان ينبغي ان يقول بعد الاسلام او قبله ما لم يظهر الخ اه سيد عمر اقول بل الظاهر انه قيد وجوب المناظرة مطلقا بعد الاسلام او قبله ففاده حينئذ اسقاط الوجوب بتسويفه مطلقا ووجهه ظاهر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر ناه كما في تضييه اه سم (قوله او قبله الخ) خالف فيه النهاية والمغنى فقال ناظر ناه بعد الاسلام لاقبله وان شكى جوعا قبل المناظرة اطعمه ولا اه اى وجوباً ع ش (قوله فانه اخس منهم) فلا مانع من دفنه فى مقابر الكفار اه معنى (قوله لم يبق لها اثر الخ) اى بموته كافر اه معنى (قول المتن وان اسلم) اى من قامت به الردة ذكر اكان او انشى صح و ترك اى وان تكررت رده مرار الكنه لا يعز على اول مرة كما ياتى وظاهره انه لا فرق فى قبول الاسلام منه مع التكرار بين أن يغلب على الظن انه انما يسلم بعد الردة تقية أو لا اه ع ش (قوله اسلامه) اى قوله لكن اختيار فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وللخبر الى وشمل (قوله بسبه الخ) اى او قدفه اه معنى (قوله وهو المعتمد) اى صحة اسلام من كفر بالسب وترك قتله (قوله مطلقا) اى تاب ام لا (قوله عليه) اى الفارسى (قوله وللسبكي هنا) اى فيما إذا اسلم بسبه صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يحتج) اى المتن فى النهاية (قوله) فيه الضمير راجع للفرق فى قوله واما لاحظ فيه فرقا كما في تضييه أيضاً (قوله ولا يتولاه إلا الامام) أى فى الحر (قوله بعد الاسلام) كتب عليه مر (قوله ايضا بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر ناه كما في تضييه

يدفن فى مقابر الكفرة ولا فى مقابر المشركين لما سبق له من حرمة الاسلام كذا قالوه وهو مشكل فانه ولم اخس منهم وحرمة الاسلام لم يبق لها اثر البتة بعد الموت (ولان اسلم صح) لإسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وللخبر الصحيح فاذا قالوا عصموا منى دماءهم وأموالهم وشمل كلامه من كفر بسبه صلى الله عليه وسلم أو بسب نبى غير دوهو المعتمد مذهبا لكن اختيار قتله مطلقا ونقل الفارسى والخطا من ائمتنا الاجماع عليه فى سب هو قدف لا مطلقا هذا هو صواب النقل عن الفارسى ومن بالغ فى الرد عليه الغزالى وللسبكي هنا ما اعترف بخروجه عن المذهب فليحذر ايضا ولم يحتج هنا للتثنية

الاشارة للخلاف فاندفع ما قيل الاحسن أسلسا ليوافق ما قبله ( وقيل لا يقبل اسلامه ان ارتد الى كفر خفي كزنادقة وباطنية ) لان التوبة عند الخوف عين الزندقة والزندق من يظهر الاسلام ويخفي الكفر كذا ذكره في ثلاثة مواضع وذكر في آخر أنه من لا يستحل ديناً ورجحه الاسنوى وغيره بان الاول المناق وقد غيروا بينها والباطني من يعتقد أن للقرآن باطنا غير ظاهره وأنه المراد منه وحده أو مع الظاهر وليس منه خلافاً لنهم فيه اشارات الصوفية التي في تفاسيرهم كتفسير السلي والقشيري لان أحداً منهم لم يدع أنها مرادة من لفظ القرآن وانما هي من باب ان الشيء يتذكر بذكر ماله به نوع مشابهة وان بعدت ولا بد في الاسلام مطلقاً وفي النجاة من الخلود في النار كما حكى عليه الاجماع في شرح مسلم من التلطف بالشهادتين من الناطق فلا يكفي ما قبله من الايمان وان قال به الغزالي وجميع محققون لان تركه للتلفظ بهام قدرته عليه وعلمه بشرطية أو شرطية لا يقصر عن نحوري مصحف بقدر ولو بالعجمية وان

ولم يحتاج) أي المصنف هنا أي في أسلم وترك (قوله لفوات المعنى السابق الخ) أي وللإشارة بالمغايرة إلى الخلاف ولو ثبت هنا أيضاً فانت هذه الإشارة كما لا يخفى فمصنعه المصنف أحسن مما أشار إليه المعترض وان قال الشهاب بن قاسم ان ما ذكره انما هو مصحح للعبارة بتكلف لا دفع لاحسن ما أشار إليه المعترض اه رشيدى (قوله وهو الاشارة للخلاف) أي لان في قوله قتلاً اشارة للرد على من قال ان المرأة لا تقتل وفي قوله السابق والنهي عن قتل النساء الخ تعريض بالرد على قائله اه عش (قوله ما قيل الخ) وافقه المعنى وسم (قوله لان التوبة) إلى قوله كذا ذكر اه في النهاية (قوله والزندق) إلى قوله أو مع الظاهر في المعنى (قوله في ثلاثة مواضع) أي في هذا الباب وباب صفة الآئمة والفرانض وقوله في آخر أي في اللعان مغنى وشرح المنهج (قوله من لا يستحل ديناً) أي من لا ينسب إلى دين اه عش (قوله أو مع الظاهر الخ) محل تأمل والموجود في كلام بعض الآئمة قصر الباطنية على الاول وتجويز الثاني لفوة اه سيد عمر اقول ومن قصرهم على الاول المعنى (قوله وليس منه) أي من الباطن (قوله لم يدع انها مرادة الخ) ان ارد قطعاً فسلم لكن ذلك جار في كثير من وجوه تفسير اهل الظاهر او مطلقاً فحل تأمل وقوله ولا ناهي الخ محل تأمل لانه مسلم في بعضها واما كثير منها فما احتمله اللفظ احتمالاً لا ظاهراً بالنسبة إلى مصطلحهم بل ربما يكون اقرب إلى اللفظ من بعض الوجوه المحكية عن اهل الظاهر اه سيد عمر (قوله ولا بد في الاسلام) إلى قوله خلافاً لما يفعله في النهاية والمعنى لا قوله وفي النجاة إلى من التلطف وقوله من الناطق إلى ولو بالعجمية وقوله والفرق إلى بترتيبها (قوله مطلقاً) أي سواء كان بمن ينكر رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب وغيرهم او ينكرها لغيرهم خاصة قاله عش وعبارة الروض مع شرحه لا بد في اسلام المرتد وغيره من الكفار الخ ولعل هذا التعميم هو المراد هنا (قوله من التلطف بالشهادتين) أي ولو ضمنا على ما يأتي ويسن امتحان الكافر بعد الاسلام بتقريره بالبعث بعد الموت ولو قال بدل محمد رسول الله في الشهادتين احمد او ابو القاسم رسول الله كفاه ولو قال النبي بدل رسول الله كفاه لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد النبي كفي آمنت بمحمد الرسول لان النبي لا يكون إلا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف آمنت بمحمد كما فهم بالاولى وغيره وسوى وما عدا ونحوها في الاستثناء كالإني الا كفاءها كقوله لا إله غير الله أو سوى الله أو ما عدا الله أو ما خلا الله ولو قال كافر انا منكم او مسلم او ولي محمد او احبه او اسلمت وامننت لم يكن اعترافاً بالاسلام لانه قد يريد انا منكم او مثلكم في البشرية او نحو ذلك من التاويلات فان قال آمنت او اسلمت او انا مؤمن او مسلم مثلكم او انا من امة محمد ﷺ او دينكم حق او قال انا بريء من كل ما يخالف الاسلام او اعترف من كفر بانكار وجوب شيء بوجوبه ففيه طريقان احدهما هو ما علم الجمهور وهو الرجحة لا يكون ذلك اعترافاً بالاسلام والثانية ونسبها الامام للمحققين انه يكون اعترافاً به ولو قال انا بريء من كل ملة تخالف الاسلام لم يكف على الطريقين لانه لا ينفي التعطيل الذي يخالف الاسلام وهو ليس علة ومن قال آمنت بالذي لا إله غيره لم يكن مؤمناً بالله لانه قد يريد الوثن وكذا لا إله إلا الملك او الرزاق لانه قد يريد السلطان الذي يملك امر الجنود ويرتب ارزاقهم فان قال آمنت بالله ولم يكن على دين قبل ذلك صار مؤمناً بالله فيأتي بالشهادة الاخرى وإن كان مشركاً لم يصبر مؤمناً حتى يضم اليه وكفرت بما كنت اشركت به ومن قال يقدم غير الله كفي للإيمان بالله ان يقول لا قدم إلا الله كمن لم يقل به ومن لم يقل به يكفيه ايضاً الله ربى مغنى وروض مع شرحه (قوله وعلمه الخ) مفهومه ان سكوت المكلف عنه لجهله باعتباره في الايمان شطراً او شرطاً لا يضر فهو مؤمن في الباطن لكن يرد عليه ان كون الشيء شطراً او شرطاً من خطاب الوضع وهو لا يؤثر في الجهل فتاثير الجهل هنا يؤيد ما قاله المتكلمون واختاره الغزالي وجمع محققون من ان الايمان التصديق فقط ووجوب النطق بالشهادتين على القادر به وجوب فقهي بوجوب تركه الاشم لا الكفر والله اعلم (قوله ولو بالعجمية) عبارة المعنى يصح الاسلام بسائر اللغات كما قاله ابن الصباغ وغيره وباشارة (قوله فاندفع الخ) في اندفاعه نظر لا يخفى اذ لا شبهة في أحسنه ما ذكره أو أما التوجيه الذي ذكره فغاياته



الآخرس نعم لولفن العجمي الكلمة العربية فقهاها ولم يعرف معناها لم يكف اه (قوله ولو بالعجمية) أى عند من يعرفها فلا يجوز له قتله اما إذا نطق بها عند من لا يعرفها فقتله لظن بقائه على الكفر فلا اثم عليه وينفعه ذلك عند الله فلا يتخلف النار ثم إذا شهدت بينة بان ما نطق به هو كلمة الشهادة لمعرفتها بلسانه دون القاتل فينبغي وجوب الدية على القاتل لانه قتل مسلما في نفس الامر وظن كفره لا يما يسقط القصاص للشبهة اه ع ش (قوله بينه) أى التلطف بالشهادتين (قوله جلي) لعله بورود الامر بتعين الله اكبر بقوله ﷺ صلوا كما رايتموني هناك وعدم ورود الامر بتعين العربية هنا (قوله بترتيبهما الخ) قضية صنيعه عدم اعتبار الموالاة بينهما وبه صرح المغني بعبارة ولا بد من ترتيب الشهادتين بان يؤمن بالله ثم برسوله فان عكس لم يصح كما في المجموع في الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينهما لا تشترط فلو تأخر الايمان برسول الله تعالى عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح اه ولكن جرى النهاية على اعتبارها بعبارة ويعتبر ترتيبهما وموالاتهما وجزم به الودرحم الله تعالى في شروط الامامة اه (قوله ثم الاعتراف الخ) عطف على التلطف بالشهادتين وقوله او البراءة الخ عطف على الاعتراف وقوله ورجوعه عطف على قوله برسالته (قوله ورجوعه عن الاعتقاد الخ) أى كان يقول برئت من كذا فيبرأ منه ظاهرا وأما في نفس الامر فالعبرة بما في نفسه اه ع ش (قوله ولا يعزرم ردتا ب الخ) عبارة المغني نعم يعزرم ر من تكر ذلك منه لزيادة اتهامه بالدين فيعزرم في المرة الثانية فمابعداه ولا يعزرم في المرة الاولى اه (قوله فقد قال) إلى قوله وفي الاحاديث في النهاية (قوله فقد قال الشافعي الخ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادتيه سم وع ش (قوله ويؤخذ من تكريره الخ) عبارة المغني قال ابن النقيب في مختصر الكفاية وهما اشهدان لا إله الا الله واشهدان محمدا رسول الله وهذا يؤيد من ائمتي من بعض المتأخرين بانه لا بد ان يأتي بلفظ اشهد في الشهادتين ولا لم يصح إسلامه وقال الزنكوني في شرح التبيين وهما لا إله الا الله محمدا رسول الله وظاهره ان لفظة اشهد لا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد من ائمتي بعدم الاشتراط وهي واقعة حال اختلف المفتون في الافتاء في عصرنا فيها والذى يظهر لى ان ما قاله ابن النقيب محمول على الكمال وما قاله الزنكوني محمول على اقل ما يحصل به الاسلام فقد قال ﷺ امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله الا الله محمدا رسول الله ورواه البخارى ومسلم اه (قوله انه لا بد منه) أى من تكريره أى وعليه فلا يصح إسلامه بدونه وإن أتى بالواو قاله ع ش وقال سم ينبغي ان يغنى عنه العطف اه (قوله وهو ما يدل عليه الخ) معتمد وكذا في ع ش لكن الموافق للدلالة عدم اشتراطه كما مال اليه الشارح بل عدم اشتراط لفظة اشهد من اصلها كما مر آنفا عن المغني استظهاره وعنه وعن الروض مع شرحه ما يفيد (قول المتن وولد المرتدان الخ) وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مانصه وهي صريحة في ان المنعقد قال ردتها مسلم فقول المصنف وأحد أبويه مسلم لما يحتاج اليه في المنعقد بعدها من لازم المنعقد قبله أن أحد أبويه مسلم اه سم (قول المتن ان انعقد قبلها) يتأمل المراد بالانعقاد ولا يبعد ان يراد به حصول الماء في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كالأوطئها مرة واتت بولد لسته اشهر من الوطئ فينظر هل الردة قبل الوطئ فقد انعقد بعدها او بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطئ قبل الردة ووطئ بعدها واحتتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آباءه مسلم اه سم عبارة المغني وسكت الاصحاب هنا عما لو اشكل علوقه هل هو قبل الردة او بعدها والظاهر كما قال الدميرى انه على الأقوال لان الاصل في كل حادث تقديره باقرب

تصحيح العبارة بالتكلف (قوله بترتيبهما) أى وموالاتهما مر (قوله فقد قال الشافعي رضى الله عنه إذا ادعى على رجل الخ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادتيه (قوله أنه لا بد منه) أى من تكريره ينبغي ان يغنى عنه العطف (قوله وولد المرتدان انعقد قبلها الخ) يتأمل ما المراد

بينه وبين تكبيرة الاحرام جلي بترتيبهما ثم الاعتراف برسالته ﷺ إلى غير العرب ممن يشكرها أو البراءة من كل دين يخالف دين الاسلام ورجوعه عن الاعتقاد الذى ارتد بسببه ولا يعزرم مرتد تاب على أول مرة خلافا لما يفعله جهلة القضاة ومن جهلهم ايضا أن من ادعى عليه عندهم برودة أو جاءهم يطلب الحكم باسلامه يقولون له تلفظ بما قلت وهذا غلط فاحش فقد قال الشافعي رضى الله عنه إذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا إله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وانك برىء من كل دين يخالف دين الاسلام اه ويؤخذ من تكريره رضى الله عنه لفظ أشهد أنه لا بد منه في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلام الشيخين في الكفارة وغيرها لكن خالف فيه جمع وفي الاحاديث ما يدل لكل (وولد المرتدان انعقد قبلها)

أي الردة (أو بعدها واحد أبويه) من جهة الأب أو الأم وان علا ومات (مسلم فسلم) تغليبا للاسلام (أو) وأبواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (فسلم) فلا يسترق ويرثه قريبه المسلم ويجزى عتقه عن الكفارة ان كان قنابلقاء علقه (٩٩) الاسلام في أبويه (وفي قول) هو (مرتد)

زمان ويدل له كلامهم في الوصية في الحمل (قوله أي الردة) إلى قوله فيما دل في المغنى وإلى قوله هذا ما ذكره في النهاية (قول المتن أو بعدها) أي فيها أه مغنى وهذا يغنى عما في عرش عن شيخه الشوبري أي أو مقارنا لها (قوله وان علا الخ) غاية وقوله أو مات أي ولو قبل الحمل به بسنين عديدة وقوله وليس في أصوله الخ أي وان بعد لكن حيث يعد منسوب إليه بحيث يرث منه أه عرش (قوله اسلاما) الأولى ردة كما في المغنى (قوله حتى يغلق الخ) متفرع على قوله يباشر الخ وقوله فيعامل الخ متفرع على المتن أو على قول الشارح ولم يباشر الخ (قوله وقطع به الخ) إنما هو بانه كافر لا بخصوص الردة كما يعلم من الروضة أه رشيدى عبارة المغنى وفي تعبير المصنف بمرتد وكافر أصلي تسميح والأولى ان يقال فهو على حكم الكفر أه (قول المتن ونقل العراقيون) أي القاضي حسين وابن الصباغ والبنديجي وغيرهم أه مغنى (قوله أي امامهم القاضي أبو الطيب) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع ان الناقل له إنما هو واحد منهم وهو القاضي أبو الطيب وحاصل الجواب انه لما نقله امامهم وهم اتباعه فكانهم نقلوه أه رشيدى ولا يخفى ان هذا الجواب إنما يظهر لو كان سكت غير امامهم وليس كذلك عبارة المغنى تنبيه ما دعاه من نقل الاتفاق اعتمده قول القاضي أبي الطيب انه لا خلاف فيه كما قال في الروضة واعترض بان الصيمري شيخ الماوردى من كبارهم وقد جزم بانه مسلم ولم يحك ابن المنذر عن الشافعي غير هو قال البلغيني ان نصوص الشافعي قاضية به واطال في بيانه وذكر نحو الزركشي أه (قوله ولا يقتل) أي ومع ذلك لا ضمان على قاتله للحكم برده مالم يسلم أه عرش (قوله وان بعد) أي حيث يعد منسوب إليه أه عرش (قوله مرتد وقوله كافر) كان الأولى نصبهما (قوله قاله البغوى) وجزم به في الروض أه سم (قوله من اولاد الكفار الخ) المراد كفار هذه الامة كما نقله الشوبري وصرح به المناوى أه بجيرى وفي هامش النهاية بلا عزم وانصه هذا في كفار أمته صلى الله عليه وسلم تشير يفاهم أمأ وولاد كفار غير امته في النار بلا خلاف كذا نقله شيخنا الشوبري عن بعض العلماء أه (قوله في الجنة) أي ومستقلون على المعتمد أه بجيرى (قوله أي الردة) إلى قوله هذا ما ذكره في المغنى (لا قوله ومحل الخلاف وقوله وفي مال معرض للزوال (يزول مطلقا) أي لزوال العصمة برده وقوله لا مطلقا أي لان الكفر لا ينافي الملك كالكافر الأصلي أه مغنى (قوله لانه يجمع عليه) في تقريره نظر (قوله وثالثها) وأوه مرقومة بالحمرة في نسخ التحفة وليست من المتن في نسخ المحلى وغيره من الشراح أه سيد عمر (قول المرتدان هلك مرتد الخ) عبارة المغنى أظهرها الوقف كبضع زوجته سواء التحق بدار الحرب أم لا فعليه ان هلك الخ (قول المتن زوال ملكه) وفي المحلى والنهاية والمغنى زوالها أه (قوله ملكه في الردة) يعني حازه فيها أه رشيدى (قوله أوباق على اباحتها) أي فان عاد إلى الاسلام استقر عليه ملكه وعليه فلو انتزع منه قبل اسلامه مصادره في الردة فالأقرب انه يملكه

بالانقضاء ولا يعد أن يراد به حصول الماء في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كما لو وطئها مرة وأنت بولد ستة أشهر من الوطء فينظر هل الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آباؤه مسلم (قوله أيضا وولد المرتدان انعقد قبلها الخ) عبارة الروض فعلم ارتد الزوجان وهي حامل أو أحدهما قبل الحمل فالولد مسلم ولو انعقد بين المرتدين فله حكمها أو بين مرتد وأصلي فكالأصلي أه وهي صريحة في ان المنعقد قبل ردتهم مسلم فقول المصنف واحد أبويه مسلم إنما يحتاج إليه في المنعقد بعدها إذ من لازم المنعقد قبلها ان أحد أبويه مسلم (قوله فكافر أصلي قاله البغوى) وجزم به في الروض (قوله ومحل الخلاف في غير مالكة في الردة بنحو اصطلياد فهو أمانى أو باق على اباحتها الخ) عبارة الروض والا أي وان مات مرتدا بان ان ملكه في أه وما يملكه أي في الردة بنحو احتطاب على الاباحة أه

ان هلك مرتدا بان زوال ملكه وان أسلم بان أنه لم يزول) لان بطلان عمله يتوقف على موته مرتدا فكذا زوال ملكه ومحل الخلاف في غير ما يملكه في الردة بنحو اصطلياد فهو أمانى أو باق على اباحتها وفي مال معرض للزوال لانحوه مكاتب وأم ولد

وظاهر كلامه انه بمجرد الردة يهيج مجرور اعليه وهو وجهه والاصح انه لا بد من ضرب الحائز الحجر عليه وانه كحجر المفلس لانه لا جل حق النية هذا ما ذكره شارح وهو ضعيف والمعتمد ان ما لا يقبل الوقف يبطل مطلقا وان ما يقبله ان حجر عليه بطل والاقول (وعلى الاقوال) كلها (يقضى منه دين لزمه قبلها) أى الردة بالتلاف او غيره أو فيها بالتلاف كما سبذ كره اما على بقاء ملكه فواضح واما على زواله فهى لا تزيد على الموت والدين مقدم على حق الورثة فعلى (١٠٠) حق النية اولى ومن ثم لومات مرتدا وعليه دين وفي ثم ما بقى فى مظاهر كلامهم ان

المال انتقل جميعه لبيت المال متعلقا به الدين كما انه لا يمنع انتقال جميع التركة للوارث وهو اوجه مما افهمه ظاهر كلام بعضهم انه لا ينتقل اليه الا ما بقى (وينفق عليه منه) فى مدة الاستتابة كما يجوز الميت من ماله وإن زال ملكه عنه بالموت (والاصح) بناء على زوال ملكه (انه يلزمه غرم اتلافه فيها) كمن حفر بئرا عدوانا يضمن فى تركته ما تلف بها بعد موته (ونفقة) يعنى مؤنة (زوجات وقف نكاحن) نفقة الموسرين (وقريب) اصل اوفرع وان تعدد وتجدد بعد الردة وام ولد لتقديم سبب وجوبها اما على الوقف فيجب ذلك قطعا كنفقة القن (وإذا وقفنا ملكه فنصرفه) فيها (ان احتمال الوقف) بان يقبل قوله ومقصود فعلية التعليق (كعتق وتدير ووصية موقوف ان اسلم نفذ) اى بان نفوذه (والا فلا ولو اوصى قبل الردة ومات مرتدا بطلت وصيته ايضا (ويبعه) ونكاحه (ورهنه وهبته وكتابه)

الاخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاخذ فلا يؤمر برده له بعد الاسلام وقوله لا نحو مكاتب وأم ولد أى اماهما فلا يزول ملكه عنهما اتفاقا لثبوت حق العتق لها قبل رده اى ع ش (قوله وظاهر كلامه الخ) عبارة النهاية والاصح على القول ببقاء ملكه انه لا يصير محجورا بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحائز عليه خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه اى قال الرشيدى انظر ما وجه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك اه (قوله وانه) اى الحجر المضروب عليه اى ع ش (قوله كحجر الفللس) وقيل كحجر السفه وقيل كحجر المرض اى معنى (قوله هذا ما ذكره شارح) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لا يقبل الوقف) اى التعليق كالبيع (قوله مطلقا) اى حجر عليه ام لا (قوله وان ما يقبله) اى كالتعلق (قوله كلها) الى قول المتن انه يلزم فى المغنى الى الكتاب فى النهاية الا قوله اما على الوقف الى المتن وقوله قوله ومقصود فعلية وقوله على المعتمد ونحوها (قوله اما على بقاء ملكه) اى وانه موقوف اى معنى (قوله وفى) بيناء المفعول من الوفاء (قوله كما انه لا يمنع) اى الدين (قوله وهو اوجه مما افهمه الخ) وفائدة الخلاف تظهر فى فوائد التركة فعلى الاول لم يتعلق الدين بالزوائد وعلى الثانى يتعلق بها اى ع ش (قوله فى مدة الاستتابة) اى إذا اخرت لعذر قام بالقاضى او بالمرتد كجنون عرض عقب الردة اى ع ش ويظهر ولو لغبر عذربل لتساهل القاضى فى الاستتابة (قوله بناء على زوال ملكه) سبذ كره محترزه ويعنى بهذا ان الخلاف الاصح ومقابله مبنى على زوال ملكه لا خصوص الاصح اى رشيدى (قول المتن فيها) اى الردة حتى لو ارتد جميع وامتنعوا عن الامام ولم يصل اليهم الا بقتال فما تلفوا فى القتال إذا اسلموا ضمنوه على الاظهر كما مرت الاشارة اليه فى الباب الذى قبل هذا اى معنى وفى الاسنى ما يوافق (قوله نفقة الموسرين) فى نسخة من التحفة المعسرين فليحرر اى سيد عمر (قوله اما على الوقف) اى ابقاء ملكه اى معنى (قول المتن ولذا وقفنا ملكه) وهو الاظهر كما مر اى معنى (قوله فيها) اى الردة (قول المتن وإلا) اى بان مات مرتدا اى معنى (قوله ونكاحه) انظر هل الخلاف يجرى فيه ايضا اى رشيدى (قوله على المعتمد) عبارة المغنى ما ذكره فى الكتابة من انها على قولى وقف العقود حتى تبطل على الجديد وهو المعتمد كما ذكره فى المحرر هتار فى الكتابة ووصوبه فى الروضة هتار ورجحان فى الشرحين والروضة فى باب الكتابة صححتها ورجحه البلقينى اه (قوله ونحوها) اى كالوقف كفى شرح الروض اه سم (قوله مقصود العقد الخ) اى العتق سم ورشيدى (قوله مع عدل) اى عنده يحفظه (تنبيه) قد يفهم كلامه انه يكتفى بالجعل المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراد بل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كما نص عليه الشافعى اه معنى (قول المتن ويؤجر ماله) اى من جهة القاضى اى ع ش (قوله يبعه الخ) اى الحيوان كما لا يخفى اى رشيدى عبارة الروض فان لحق بدار الحرب يبع عليه حيوانه بحسب المصلحة اه (قول المتن ويؤدى مكاتبه الخ) ولو ادى فى الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم اسلم قال القفال ينبغى ان لا تسقط (قوله هذا ما ذكره شارح) واقصر عليه مر (قوله كعتق وتدير الخ) قال فى الروض ووقف قال فى شرحه وقوله من زيادة تروى وقف سهو فانه ليس من ذلك بل بما ذكره بقوله لا يبيع الخ (قوله وان احتمله مقصود العقد) وهو العتق (قوله وللقاضى يبعه ان هرب الخ) عبارة كثر الاستاذ ولو لحق بدار الحرب ورأى الحاكم الحظ فى بيع الحيوان فعلى اه

على المعتمد ونحوها من كل ما يقبل الوقف لعدم قوله للتعلق (باطلة) فى الجديد لبطان وقف العقود ولكن ووقف التبيين لما يكون حيث وجد الشرط حال العدة ولم يعلم وجوده وهنا ليس كذلك لما تقر ان الشرط احتمال العقد للتعلق وهو منتف وان احتمله مقصود العقد فى الكتابة (وفى القديم وقوفة) بناء على صحة وقف العقود فان اسلم حكم بصحتها وإلا فلا (وعلى الاقوال) كلها خلافا لمن خصه بغير الاول (يجعل ماله مع عدل وامته عند) نحو (امراة ثقة) او محرم (ويؤجر ماله) كعقاره وحيوانه صيانة له عن الضياع وللقاضى يبعه ان هرب ورآه ملحة (ويؤدى مكاتبه النجوم الى القاضى) ويعتق لعدم الاعتداد بقبض المرتد كالجنون

وذلك احتياطا له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته مرتداه (كتاب الزنا) بالمدة والعصرو هو الا فصح واجمعت الملل على عظيم تحريمه ومن ثم كان اكبر الكبار بعد القتل على الاصح وقبل هو اعظم من القتل (١٠٠) لانه يترتب عليه من مفساد انتشار الانساب

ولكن نص الشافعي على السقوط لان المراد بالنية هنا التمييز اهمغنى (قوله وذلك الخ) راجع للجعل المذكور وما بعده (قوله لاحتمال موته مرتدا) (خاتمة) لو امتنع مرتدون بنحو حصن بدأنا بقتالهم دون غيرهم لان كفرهم اغلظ ولا نهم اعرف بعورات المسلمين فاتبعنا مدبرهم وذفنا جريحهم واستتبنا اسيرهم وعليهم ضمان ما اتلفوه في حال القتال كما مر ويقدم القصاص على قتل الردة وتجب الدية حيث لزمته في ماله مطلقا لانه لا عقلة له معجلة في العمد ومؤجلة في غيره فان مات حلت لان الاجل يسقط بالموت ولا يحل الدين المؤجل بالردة ولو وطئت مرتدة بشبهة كان وطئت مكرهة واستخدم المرتدة أو المرتدة اكرهاها فوجوب المهر والاجرة موقوفان ولو اتى في رده بما يوجب حدا كان زنى او سرق او قذف او شرب خمر ا

### (كتاب الزنا)

(قوله وهو) اي القصر (قوله من مفساد انتشار الانساب الخ) وهو من جملة الكليات الخمس النفس والدين والنسب والعقل والمال وشرعت الحدود وحفظا لهذه الامور فاذا علم القاتل مثلا انه اذا قتل قتل انكف عن القتل فشرع القصاص حفظا للنفس وقتل الردة حفظا للدين وحد الزنا حفظا للانساب وحد الشرب حفظا للعقل وحد السرقة حفظا للمال زيادى وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا امتنع من القذف اه يجزى (قوله وهو اي الاجل المذكور الخ) هذا التعريف لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالاجل الاعم من كونه مصدر اولج مبنيا للفاعل ومصدر اولج مبنيا للمفعول اه حلبي (قوله الاصل) الى المتن في النهاية قوله وللزائد الى قوله فها وجب (قوله ولو اشل) اي او غيره منتشر اسنى ومغنى زاد الحلبي ولو من طفل اه وفيه وقفة (قوله وللزائد الخ) اي الذكر الزائد اه ع (قوله فها وجب) اي الغسل به الخ وهو الزائد العامل او المسامت وان لم يكن عاملا كما مر هنا اه رشيدى زاد ع وش وقضية قوله فها وجب الخ انه اذا علمت المرأة عليه حتى ادخلت حشفته في فرجها مع تمكته من رفعها وجب الحد لوجوب الغسل حينئذ ويوجه بان تمكينه لها من ذلك كفعله اه (قوله مردود) يعنى بالنسبة لاطلاق الزائد والاف بعض افراده محد به كما مر اه رشيدى عبارة ش ويمكن حمل قول الزركشى على زائد يجب الغسل بايلاجه اه (قوله لا يحصل به) اي بالزائد (قوله على ما ذكرته) اي ما لا يجب الغسل به اه نهاية اي بان لا يكون عاملا ولا مسامة للاصل (قوله او قدرها) الى قوله ولو ذكر نائم في المغنى (قوله او قدرها) معطوف على قوله جميع حشفته وقوله ولو لمع حائل الخ غاية فيهما رشيدى وع ش (قوله من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكلفا اه سم وقال ع ش قوله من آدمى أى أو جنى تحققت ذكر كورته اخذاهما ذكره في المولى فيه فيجب على المرأة الحد اذا مكته اه ومال اليه الرشيدى كما يأتى وقد يصرح بذلك قول الشارح الآتى وقياسه عكسه (قوله بخلاف ما لا يمكن الخ) عبارة النهاية وان لم يمكن انتشاره كما هو الاقرب وان بحث البلقيني خلافه اه ومر عن المغنى ما يوافقها (قوله تنبيه الخ) عبارة النهاية وقد علم ما قررناه انه لا حد بايلاج بعض الحشفة كالغسل نعم يتجه أنه لو قطع من جانبها فلقية يسيرة بحيث تسمى حشفة مع ذلك ويحس ويلتذ بها كالكاملة وجب بها اه (قوله ثم برىء) الاولى التأنيث (قوله ويحس الخ) أى صاحبها (قوله بها) تنازع فيه الفعلان (قول المتن بفرج) اي ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره في دبره كما نقل بالدرس عن البلقيني ثم اطلاق الفرج يشمل

### (كتاب الزنا)

(قوله من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكلفا وهذا في الواطىء ولو كان موطوءا فهل هو كالآدمى أو البهيمة فيه نظر ثم رأيت أوجنية (قوله على ما بحثه البلقيني) الا قرب خلاف ما بحثه فانه الذى كتب عليه مر (قوله

والقتل وهو (ايلاج) اي ادخال (الذكر) الاصل المتصل ولو اشل اي جميع حشفته المتصلة به وللزائد والمشقوق ونحوهما هنا حكم الغسل كما هو ظاهر فها وجب به حد به وما لا فلا وقول الزركشى في الزائد الحد كما يجب العدة بايلاجه مردود بتصريح البغوى بانه لا يحصل به احصان ولا تحليل فاولى ان لا يوجب حدا ووجوب العدة للاحتياط لاحتمال الاحبال منه كاستدخال المني هذا والذي يتجه حمل اطلاق البغوى المذكور في الاحصان والتحليل على ما ذكرته فيتأتى فيهما ايضا التفصيل في الغسل او قدرها من فاقداه لا مطلقا خلافا لقول البلقيني لو ثبت ذكره وادخل قدرها منه ترتبت عليه الاحكام ولو لمع حائل وان كثف من آدمى واضح ولو ذكر نائم استدخلته امرأة بخلاف ما لا يمكن انتشاره على ما بحثه البلقيني وايد بان هذا غير مشتهى وفيه ما فيه ثم رايت بعضهم لما حكى ذلك قال وفيه نظر وهو كما قال (تنبيه) صرحوا بانه لا غسل ولا غيره بايلاج بعض الحشفة وظاهره انه لا فرق بين ان

يكون البعض الاخر موجودا أو مقطوعا قليلا أو كثيرا لكنه مشكل فيها اذا قطع من جانبها قطعة صغيرة ثم برىء وصارت تسمى مع ذلك حشفة ويحس ويلتذ بها كالكاملة فالذى يتجه في هذه انها كالكاملة وفي غيرها نظير ما قدمته فيه في الغسل (بفرج)

أى قبل آدمية واضح ولو غوراء كجانبه الزركشى وهو ظاهر قياسا على إيجابه النسل وإنما يكف في التحليل لأن القصد به التفسير عن الثلاث وهو لا يحصل بذلك أوجنية تشككت بشكل آدمية كجانبه أبو زرعة وقياسه عكسه لأن الطابع لا ينفر منها حينئذ وعمله كما هو واضح أن قلنا محل نكاحهم وم (١٠٢) مافيه (محرم لعينه خال عن الشبهة) التى يعتد بها كوطء أمة بيت المال وإن كانت من سهم المصالح الذى له فيه حق لأنه

لا يستحق فيه الاعفاف بوجه وحرية لا بقصد قهر أو استيلاء وملوكة غير باذنه بتفصيله السابق في الرهن وممران ما نقل عن عطاء في ذلك لا يعتد به وإنه مكذوب عليه (مشتبهى طبعا) راجع كالذى قبله لكل من الذكر والفرج وإن أوهم صنيعة خلافه (تنبية) لم يبينوا أن معنى الزنا لغة يوافق ما ذكر من حده شرعا ويخالفه ولعله لعدم بيان أهل اللغة له اتكالا على شهرته لكن من المحقق أن العرب العرباء لا يشترطون في إطلاقه جميع ما ذكر فالظاهر أنه عندهم مطلق الإيلاج من غير نكاح وهذا أعم منه شرعا فهو كغيره أذمعناه شرعا أخص منه لغة (تنبيه ثان) صرحوا بأن الصغيرة هنا كالكبيرة فيجد بوطئها وفي نواقض الوضوء بعدم النقض بلبسها وبجواب بان الملحظ مختلف إذ المدارشم على كون اللبوس مظنة للشهوة (قوله وهما) أى والمدار في إيجاب الحد (قوله لا ينفر) بضم الفاء وكسرهما (قوله فدخلت الصغيرة) في إطلاقه توقف (قوله فلم أثرت الشبهة الخ) كوطء أمة المازوجة يوجب النقض لا الحد (قوله لأن الموجب هنا) بفتح الجيم وهو الحد ياتي على النفس أى يؤدى الى تلفها يقينا أى في الرجم أو ظنا أى في الجلد اه كردى (قوله فاحتيط له) أى للوجوب هنا (قوله عذرها) أى النفس أى قبل آدمية (شامل للصغيرة) (قوله أوجنية تشككت) ويحتمل أن لا يشترط ذلك حيث علم أنها جنية (قوله عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية (قوله بتفصيله السابق في الرهن الخ)

إدخال ذكره في ذكر غيره فراجع اه عرش (قوله أى قبل آدمية) الى قوله قياسا في المغنى والى التنبيه في النهاية الاقوله وإنما يكف الى أوجنية وقوله وقياسه الى الماتن (قوله أى قبل آدمية) شامل للصغيرة اه سم أى كما ياتي في الشارح (قوله ولو غوراء) مراده وإن لم تنزل بكارتها فلا اعتبار هنا بغيبوبة الحشفة كما في إيجاب النسل اه كردى (قوله على إيجابه) أى الإيلاج بفرج الغوراء (قوله وإنما يكف) أى الإيلاج في فرج الغوراء (قوله به) أى بالتحليل (قوله بذلك) يعنى بالإيلاج بفرج الغوراء بدون إزالة بكارتها (قوله أوجنية) أنظر هل مثاها الجنى أو لا فافا الفرق اه رشيدى وفيه ميل لما مر عن عرش (قوله تشككت بشكل الادمية) عبارة النهاية تحققت أنوثتها اه قال عرش ظاهره ولو على غير صورة الادمية اه ومال اليه سم فقال ويحتمل أن لا يشترط ذلك أى التشكل بشكل الادمية حيث علم أنها جنية اه واستوجه الحلبي كلام الشارح (قوله وقياسه عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية اه سم أقول بل المراد به جنى تشككت بشكل آدمى كما يفيد التعاليل (قول الماتن محرم لعينه) قال الزركشى يرد عليه من تزوج خامسة اه أى فانه يحجب بوطئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لزيادتها على العدد الشرعى وقد يجاب بانها لما زادت عن العدد الشرعى كانت كجنية لم ينفق عقد عاينها من الواطء فجعلت محرمة لعينها اه عرش (قوله كوطء أمة بيت المال الخ) مثال للخالى عن الشبهة اه رشيدى زاد عرش أى وإن خاف الزنا فمما يظلم اخذ من قوله لأنه لا يستحق الخ اه (قول وحرية) دطف على أمة بيت المال (قوله لا بقصد قهر الخ) أى فإن وطئها بقصد هلا لا يحيد لدخولها في ملكه وظاهره ولو كان مقهورا كمتيدوه وظاهر لأن الحد يدرا بالشبهة اه عرش أى وإن اثنى من جهة عدم الاستبراء (قوله باذنه) أى الغير (قوله بتفصيله السابق الخ) أى من أنه لو وطئ المرتن المرهونة بلا شبهة فزان ولا يقبل قوله جهلت بتحريمه إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء وإن وطئ باذن الرهن قبل دعواه جهل التحريم فى الأصح فلا حد بخلاف ما إذا علم التحريم اه سم (قوله وممر) أى فى الرهن (قوله فى ذلك) أى وطء وملوكة غيره باذنه اه عرش (قول الماتن مشتبهى طبعا) بان كان فرج آدمى حتى اه معنى عبارة البجبرى ولو باعتبار نوعه فدخل الصغير والصغيرة اه (قوله كالذى قبله) أى قوله خال عن الشبهة (قوله وإن أوهم الخ) أى حيث أخره عن وصف الفرج اه عرش وقال الكردى أى أراد احدهما معرفة والاخر نكرة فانه يومهم انهما ليسا متحدين فى الحكم ولكنهما متحدان فيه اه (قوله ولعله) أى سكوت الفقهاء عن البيان (قوله اتكالا) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أى معناه اللغوى (قوله جميع ما ذكر) أى من القيود (قوله وهذا) أى الزنا لغة أعم منه أى من الزنا (قوله أن معناه) أى فى أن الخ (قوله بان الصغيرة) أى التى لا تشتهى اه بجبرى (قوله إذ المدارشم) أى فى نقض الوضوء (قوله فخرج المحرم) أى بقوله إذ المدارشم على كون اللبوس مظنة للشهوة (قوله وهما) أى والمدار فى إيجاب الحد (قوله لا ينفر) بضم الفاء وكسرهما (قوله فدخلت الصغيرة) فى إطلاقه توقف (قوله فلم أثرت الشبهة الخ) كوطء أمة المازوجة يوجب النقض لا الحد (قوله لأن الموجب هنا) بفتح الجيم وهو الحد ياتي على النفس أى يؤدى الى تلفها يقينا أى فى الرجم أو ظنا أى فى الجلد اه كردى (قوله فاحتيط له) أى للوجوب هنا (قوله عذرها) أى النفس

أى قبل آدمية (شامل للصغيرة) (قوله أوجنية تشككت) ويحتمل أن لا يشترط ذلك حيث علم أنها جنية (قوله عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية (قوله بتفصيله السابق في الرهن الخ)

(قوله)

أن لا يوجد فخرج المحرم وهما على كون الموطوء

لا ينفر منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكونه أغلظ إذ فيه مفاسد لا تنتهى ولا تتدارك فان قلت فلم أثرت الشبهة هنا لا ثم قلت لأن الموجب هنا ياتي على النفس يقينا أو ظنا فاحتيط له بأشراط عدم عذرها ولم ينظر لما فى نفس الامر وشم ليس كذلك فانيط بما فى نفس الامر لأنه المحقق وبهذا علم سر حديث ادروا الحدود بالشبهات

وحكم هذا الايلاج الذي هو مسمى الزنا اذا وجدت هذه القيود كلها فيه أنه (يوجب الحد) (١٠٣) الجلد والتغريب أو الرجم اجماعا

وسياق محترزات هذه كلها  
وحكم الخنثى هنا كالغسل  
فان وجب الغسل وجب  
الحد ولا فلا قيل خال عن  
الشبهة مستدرك لا غناء  
ما قبله عنه إذ الاصح ان  
وطء الشبهة لا يوصف  
بجل ولا حرمة ويرد بان  
التحريم للعين باعتبار  
الاصل والشبهة أمر طارئ  
عليه فلم يغن عنها وتعين  
ذكرها لافادة الاعتداد  
بها مع طروها على الاصل  
ومرفى محرمات النكاح  
معنى كون وطء الشبهة  
لا يوصف بجل ولا حرمة  
(ودبر ذكر وأنثى كقبل على  
المذهب) ففيه رجم الفاعل  
المحصن وجسد وتغريب  
غيره وإن كان دبر عبده  
لانه زنا وروى البيهقي خبر  
إذا أتى الرجل الرجل فهما  
زانيان وقيل يقتل الفاعل  
مطلقا للخبر الصحيح من  
من وجدتموه يعمل عمل  
قوم لوط فاقتلوا الفاعل  
والمفعول به وهو يشكل  
علينا في المفعول به نظير  
ما يأتي في حديث البهيمة  
وعليه فهل يقتل بالسيف  
أو بالرجم أو بهدم جدار  
أو باللقاء من شاق وجوه  
أصحابها الاول وفارق دبر  
عبده وطء محرمه المملوكة  
له في قبلها بان الملك يبيع

(قوله وحكم هذا الايلاج الخ) أشار به إلى أن قول المصنف يوجب الحد خبر قوله ايلاج الخ كما صرح به  
المعنى (قوله إذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مسمى الخ (قوله الجلد) إلى قوله ومر في النهاية (قوله محترزات  
هذه) أي القيود (قوله فان وجب الغسل) أي بان أوج وأوج فيه (قوله وإلا) أي بان أوج فقط أو أوج  
فيه فقط اه ع ش (قوله قيل) عبارة المعنى قال ابن شعبة اه (قوله إذا الاصح) حاصله أن قول المصنف محرم  
لعينه يفهم أن غير المحرم كذلك لا حذفيه ومنه وطء الشبهة لا نه لا يوصف بجل ولا حرمة لكن نازع ابن  
قاسم في كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بجل ولا حرمة اه رشيدى عبارة سم قوله إذ الاصح الخ يتامل  
وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة للملم يوصف بجل ولا حرمة لم يصدق مع الشبهة قوله محرم لعينه  
فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله لعينه يصدق مع الشبهة إذ الفرج مع الشبهة محرم لعينه وان لم يحرم  
لعارض ثم اعلم أن الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة حائض أو صائمة أو محرمة أو مائة لم تستبرأ وشبهة  
الفاعل كافي وطء اجنية ظنها زوجته أو امته وشبهة الجهة كافي وطء من تزوجها بلاولى أو بلا شهود ولا  
شك في ثبوت التحريم في الاولى والثالثة بشرطها وحينئذ فلما قلنا ان يقول أن قوله أن وطء الشبهة لا يوصف  
الخ غير مسلم فيهما اه وقوله اعلم الخ في المعنى مثله (قوله ويرد بان التحريم الخ) حاصله ان الشبهة  
ايضا يتصف فيها الفرج بانه يحرم لعينه ومع ذلك لا حذفيه للشبهة فتعين ذكرها لذلك اه رشيدى (قوله فلم  
يغن) أي قيد تحريم العين عنها أي الشبهة يعنى عن قيد الخلوعن الشبهة (قول المتن واثني) أي اجنية اه معنى  
وكان ينبغي أن يذكره الشارح ايضاحا حتى يظهر قوله الآتي واما الحلية الخ لانه محترزه عبارة ع ش قوله واثني  
أي غير حلية كما ياتي حرة أو امة اه (قوله ففيه رجم) إلى قوله للخبر في النهاية الا قوله وروى  
البيهقي إلى وقيل إلى قوله وهو مشكل في المعنى (قوله ففيه رجم) أي الايلاج في كل من الدبرين المسمى  
بالواط اه معنى (قوله وجسد وتغريب غيره) أي من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقا اه رشيدى  
وهذا التفسير مسلم بقطع النظر عن المقام والافال كلام هنا في الفاعل فقط كما ياتي فالضمير راجع للمحصن  
لا للفاعل المحصن (قوله وان كان) أي دبر ذكر قوله مطلقا أي محصنا كان أولا اه نهاية (قوله  
وهو يشكل) أي الخبر الثاني (قوله وعليه) أي على القول بالقتل اه كردى (قوله وفارق) إلى قوله قيل في  
النهاية الا قوله ومن ثم لو وطئها في دبرها أحد (قوله هذا المحل) أي الدبر وقال ع ش أي دبر العبد انتهى  
(قوله لو وطئها) أي محرمه المملوكة له حد وفاقا لابن المقرئ وشيخ الاسلام وخلافا للنهاية والمعنى ومال سم

المذكور في الرهن قول المصنف ولو وطئ المرتبة المرهونة بلا شبهة فران ولا يقبل قوله جهلت تحريمه الا  
ان يقرب اسلامه أو ينشأ بيادية بعيدة عن العلماء وان وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم في الاصح  
فلا حده قال الشارح عقب ذلك بخلاف ما اذا علم التحريم ولا عبرة بما نقل عن عطاء الخ (قوله إذا الاصح  
إلى وطء الشبهة هذا الخ) يتامل وجه هذا التعليل فان كان وجهه أن وطء الشبهة للملم يوصف بجل ولا حرمة لم  
يصدق مع الشبهة قوله محرم لعينه فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لأن قوله لعينه يصدق مع الشبهة إذ الفرج  
مع الشبهة محرم لعينه وان لم يحرم لعارض (قوله ايضا إذا الاصح ان وطء الشبهة لا يوصف بجل ولا  
حرمة) اعلم أن وطء الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطء زوجة أو صائمة أو محرمة أو مائة لم تستبرأ وشبهة  
الفاعل كافي وطء اجنية ظنها زوجته أو امته وشبهة الجهة كافي وطء من تزوجها بلاولى أو بلا شهود ولا شك  
في ثبوت التحريم في الاولى والثالثة بشرطها وحينئذ فلما قلنا ان يقول أن قوله لا يوصف بجل ولا حرمة غير  
مسلم فيها فاطلاق زعمه اغناء ما قبل قوله خال عن الشبهة إذ التحريم للعين أي الذات ثابت في الثالثة باعتبار  
اعتقاد الواطئ وكذا في الثانية فيما يظهر لان الظاهر ان عدم الوصف فيها بالحرمة انما هو باعتبار الاطلاق  
واما مع التقيد بالعين فيوصف بذلك وحينئذ فاما يخرج ان قوله خال عن الشبهة فلم يغن ما قبله عنه بالنسبة  
اليهما بخلاف الاولى فان التحريم فيها ليس للعين فهي خارجة بقوله لعينه فليتامل (قوله حد) هو ما نقله  
ابن الرفعة عن البحر المحيط واهره وظاهر كلامهم عدم الحد قاله شيخ الاسلام وان اختار الاول (قوله

اثنان القبل في الجملة ولا يبيح هذا المحل بحال ومن ثم لو وطئها في دبرها حد



هذا حكم الفاعل أما الموطوء  
في دبره فإن أكره أو يكلف  
فلا شيء له ولا عليه وإن كان  
مكلفا مختارا جلد وغرب ولو  
محصنا امرأة كان أو ذكرا  
لأن الدبر لا يتصور فيه احصان  
وقيل يقتل المفعول به مطلقا  
الخبر السابق وقيل ترجم  
المحصنة وفي وطء دبر الحليلة  
التعزير فيما عدا المرة الأولى  
وعبر بعضهم بما يعد منع  
الحاكم والأول أوجه (ولا  
حد بمفاخضة) وغيرها مما  
ليس فيه تغيب حشفة  
كالحاق لعدم الإيلاج  
السابق ومن ثم لا حد  
بتمكنها نحو قرد وإيلاجها  
ذكره بفرجها ولا بإيلاج  
مبان وكذا زائد لكن  
بتفصيله في الغسل كما مر  
(وطء زوجته) بهاء الضمير  
أو بالناء أي له (وامته)  
يظنها أجنبية أو (في) نحو  
دبر و (حيض) أو نفاس  
(وصوم وأحرام) لأن  
التحريم ليس لعينه بل لامر  
عارض كالأذى وفساد  
العبادة ومثله وطء حليلته يظن  
أنها أجنبية فهو وإن أشم أشم  
الزنا باعتبار ظنه كما مر أوائل  
العدد لا يحد لأن الفرج  
ليس محرما لعينه (وكذا  
امته المزدوجة والمعتدة)  
لمرور التحريم هنا أيضا  
(وكذا أملاكه المحرم) بنسب

إلى ما قالاه وسكت عليه ع ش وقال البرماوى هو المعتمداه (قوله وأما الحليلة) إلى قوله وقيل في المغنى  
إلا قوله وامته إلى هذا كله (قوله وأما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فساتر جسدها الخ امته  
المزدوجة أجاب عنه بقوله الآتي وامته المزدوجة الخ اسمهم (قوله فإن أكره أو لم يكلف الخ) قضية العطف  
أن المكروه مكلف وليس كذلك كافي جمع الجوامع وعبارة المغنى فإن كان صغيرا أو مجنونا أو مكرها فلا حد  
عليه ولا مهر له لأن منفعة بضع الرجل غير متقومة اه (قوله فلا شيء له) هذا صريح في عدم وجوب المهر لو  
كانت الموطوءة أنثى اه رشدي أقول قضية التعليل المار عن المغنى خلافاه فليراجع ثم رأيت قال ع ش قوله  
فلا شيء له ظاهره أنه إذا أكره الاثنى على ذلك لا مهر لها ومن ثم كتب سم قوله فلا شيء له أي فلا يجب له  
مال اه والظاهر أنه غير مراد لتسويتهم بين القبل والدبر إلا في مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر اه  
(قوله مطلقا) أي محصنا أو لا (قوله وفي وطء دبر الحليلة الخ) عبارة المغنى أمالو وطئ زوجته وامته في دبرها  
فالمذهب أن واجبه التعزير أن تكرر منه الفعل فإن لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوى والرويانى والروضة  
والامة في التعزير بمثله اه (قوله وعبر بعضهم الخ) وافقه النهاية فقال وفي وطء الحليلة التعزير أن عاد له بعد  
نهي الحاكم عنه اه قال ع ش قوله إن عاد الخ أفهم أنه لا تعزير قبل نهى الحاكم وإن تكرر وطؤه اه (قول  
المتن ولا حد بمفاخضة) ولا بإيلاج بعض الحشفة ولا بإيلاجها في غير فرج كسرة اه معنى (قوله  
وغیرها) إلى قوله ولا بإيلاجها في النهاية (قوله كالحساق) عبارة المغنى ولا بإيلاجها في غير فرج كسرة اه معنى (قوله  
بأستمنائه باليد بل يعزر ما يمد من محل الاستمتاع بها فأكروه لأنه في معنى العزل اه (قوله ومن ثم لا حد الخ)  
أي وتعزر وإن لم يتكرر اه ع ش (قوله ولا بإيلاج مبان) بل يعزر به اه (قوله أي له) راجع  
للمعطوف فقط (قوله يظنها أجنبية) قد يغنى عنه قوله الآتي ومثله وطء حليلته الخ (قوله أو في نحو دبر) إلى  
قوله ويصدق في النهاية إلا قوله كما مر أوائل العدد وقوله غير المحرم (قول المتن وأحرام) أي واستبراء مغنى  
وروض ع ش (قوله لأن التحريم الخ) لا يأتى في قوله أو في نحو دبر رشدي وسم أقول ولا في قوله وطء  
زوجة وامته يظنها أجنبية لكن الشارح كثير ما يقتصر على تعليل ما في المتن دون ما زاده (قوله ومثله) أي  
وطء نحو دبر زوجته (قوله وطء حليلته) أي في قبلها وقوله وهو وإن أشم الخ أي فيفسق به وتسقط شهادته  
تسلب الولایات عنه اه ع ش (قول المتن والمعتدة) أي من غيره والمشاركة والمجوسية والوثنية والمسلمة وهو  
ذمى مغنى وروض (قول المتن وكذا أملاكه المحرم) وظاهر كلامهم أن وطء امته المحرم في دبرها لا يوجب  
الحد وهو كذلك لشبهة الملك مغنى ونهاية وتقدم في الشارح عن شيخ الاسلام خلافاه (بنسب) إلى قوله على  
أنه يتصور في المغنى (قوله أو مصاهرة) كموطوءة أبيه أو ابنه اه معنى (قوله ولا يرد عليه نحو أمه الخ) كان  
صورة الإیراد أنه لو ملك أمه ثم وطئها حد اه سم عبارة المغنى تنبيه محل ذلك فيمن يستقر ملكه عليها

وأما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فساتر جسدها مباح امته المزدوجة أجاب عنه بقوله الآتي  
تحريمها لعارض (قوله فلا شيء له) فلا يجب له مال (قوله بما بعد منع الحاكم) يشمل المرة الأولى إذا  
سبقها منع الحاكم ور بما عبرا بان عاد نهى الحاكم وهذا قد لا يشمل المرة الأولى المذكورة وقد يشملها  
لأن العود قد يراد به الصيرورة أو يراد به موافقة الغالب من عدم سبق نهى الحاكم الأولى (قوله أيضا  
بما بعد منع الحاكم) بخلاف ما قبل منعه وإن تكرر وكثر مر (قوله ولا بإيلاج مبان) هل يعزر بالمبان  
ينبغي نعم (قوله لأن التحريم ليس لعينه) انظره في قوله أو في نحو دبر (قوله وكذا امته المزدوجة والمعتدة)  
وكذا أمه المحرم قال في الإرشاد عطفًا على ما لا حد فيه ولا قبل أملاكه حرمت بنحو محرمة وشركة وأمة الفرع  
قال الشارح في شرحه وظاهر كلامه وجوب الحد بالإيلاج في دبر نحو المشتركة وأمة الفرع والوثنية وفيه نظر  
وان قلنا بوجوبه بالإيلاج في دبر المملوكة محرم وبفرق بأن تلك لا يتصور حل شيء منها بخلاف المذكورات  
اه ويتحصل منه وما ذكره هنا عن الروضة وغيرها أنه لا حد بوطء من يملك بعضها فقط أو كلها وهي محرم  
في قبلها وفي الوطء في دبرها وفي قبل أجنبية ظنها هي ما تقرر (قوله ولا يرد عليه نحو أمة) كان صورة الإیراد

لزوالمملكة بمجرد ملكة فليست ملكة حال الوطء على أنه يتصور ملكة لها كما يأتي فلا اعتراض (١٠٥) أيضا وكذا من ظنها حليلته كما بأصله

أو مملوكة غير المحرم كلا  
لابعضا كما في الروضة وقال  
آخرون لا فرق واعتراض  
بان ظن ملك البعض لا  
يفيد الحل فليس شبهة كمن  
علم التحريم وظن أنه لا حد  
عليه واجيب بان الاول  
مسقط لو وجد حقيقة  
فاعتقد مسقطا بخلاف  
الثاني لا يسقط بوجه فلم  
يؤثر اعتقاده ويرد بان لا  
عبارة باعتقاد المسقط  
مطلقا لأنه حيث لم يظن  
الحل فهو غير معذور  
وليس هذا نظير ما يأتي في  
نحو السرقة لأنهم توسعوا  
في الشبهة ثم مالتم توسعوا  
فيه هنا ويصدق في ظنه  
الحل بيمينه وان كذبه  
ظاهر حاله كما هو ظاهر  
(ومكره في الاظهر) لشبهة  
الاكراه مع خبر ادروا  
الحدود بالشبهات ولرفع  
القلم عنه كما في الحديث  
الصحيح ولان الاصح  
تصور الاكراه في الزنا  
لان الانتشار عند نحو  
الملاسة امر طبعي لا اختيار  
لنفس فيه ولو لم يحصل  
انتشار فلا حد قطعاً كما اذا  
كان المكره امرأة قيل  
الاظهر جار فيما بعد كذا  
الاولى ايضا فيرد عليه ذلك  
اه ويرد بان جريانه  
طريقة ضعيفة لم يرتضيها  
وكان كذا الاول لبيان  
ان الاحسن فيما بعدها

كاخته أما من لا يستقر ملكة عليها كالأم والجدة فهوزان قطعاً كما قاله الماوردي وغيره اه (قوله نحو أمه)  
اي كبنته (قوله لزوال ملكة الخ) قضيته انه لو لم يزل ملكة بذلك ككونه مكاتباً او عجزوراً عليه واشتراها  
في الذمة لا يحد بوطئها وهو مقتضى قوله على أنه الخ اه ع (قوله فليست ملكة الخ) اي فلم تصر حينئذ  
مملوكة المحرم اه سم (قوله على أنه يتصور الخ) اي وحينئذ فلا حد سم ورشيدى (قوله فلا اعتراض) اي  
لدخولها في كلامه اه سم (قوله من ظنها حليلته) اي زوجته اه سم (قوله كلا الخ) تمييز عن قوله او  
مملوكة بان كان يملك جميعها وقوله لا بعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة  
بينه وبين غيره اه سم (قوله لا بعضا) معتمد اه ع (قوله لا بعضا) معتمد اه ع (قوله لا بعضا) معتمد اه ع (قوله لا بعضا) معتمد اه ع  
المشتركة فبان اجنبية حد كارجحه في الروضة اه (قوله بان الاول) اي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني  
هو قوله كمن علم التحريم الخ اه ع (قوله وليس هذا) اي وطء من ظنها مملوكة غير المحرم بعضا (قوله ما يأتي  
في نحو السرقة) اي المال المشترك اه ع (قوله في ظنه الحل) اي حل من يملك بعضها لا مطلقاً اه سيد عمر  
وفيه نظر بل الظاهر اي في ظن موطوءه حليلته او مملوكة غير المحرم كلا (قول المتن ومكره) ينبغي ان من  
الاكراه المسقط للحد مالوا اضطرت امرأة الطعام مثلاً فأني صاحبه إلا أن تمسكه من نفسها فسكتته لدفع  
الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وإن لم يجز لها ذلك لانه كالاكراه وهو لا يبيح ذلك وإنما يسقط عنها الحد  
لشبهة اه ع (قوله وفي المغنى مثله لا قوله وإن لم يجز الخ) (قوله لشبهة الاكراه) إلى قوله قيل في المغنى لا قوله  
ولو لم يحصل إلى كما اذا (قوله ولان الاصح الخ) الاولى حذف لان (قوله قيل الاظهر جار الخ) وافقه  
المغنى عبارة وتعبير المصنف يوم عدم الخلاف في امته المزوجة والمعتدة وليس مراد ابل الخلاف الذي في  
المحرر جار فيما اه (قوله ايضا) اي مثل ما بعد كذا الثانية (قوله فيرد عليه) اي على المصنف ذلك اي  
جريان الخلاف فيه اي حيث يشعر حينئذ بعدم الجريان فكان ينبغي حذف كذا الثانية (قوله ويرد الخ)  
ويمكن ان يجاب بان كذا الاولى اشارة الى الخلاف وكذا الثانية اشارة الى ضعفه حيث خص التصريح  
به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله وكان الخ) بشدائون وكان الاولى الفاء بدل الواو  
(قوله لبيان أن الاحسن خروجه الخ) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله وفي الوسيط الخ) سيأتي عن سم أنه  
المعتمد (قوله لا يلحقه) اي المكره بفتح الراء (قول المتن وكذا كل جهة اباح بها الخ) اي فانه لا يحد بالوطء  
بها ولا يعاقب عليها في الاخرة اه ع (قوله ولا يعاقب الخ) اي اذا قلده الفاعل تقليداً صحيحاً اخذاً بما  
قدمه في باب النكاح عند قول النهاية اما الوطء في نكاح بلاولى ولا شهود فلا حد فيه كما افقى الوالد رحمه  
الله تعالى مما نصه قوله فلا حد الخ اي وبائهم وقوله كما افقى به الوالد الخ اي لقول داود بصحته وان حرم  
تقليده لعدم العلم بشرطه عنده اه (قوله الاصل) إلى قوله فينبغي في النهاية (قوله او اضمح الوطء) اي قدر ضمير

أنه لو ملك أمه ثم وطئها حد (قوله فليست ملكة حال الوطء) فلم تصر حينئذ مملوكة المحرم (قوله على أنه يتصور  
ملكها) اي فلا حد (قوله فلا اعتراض) اي لدخولها في كلامه (قوله وكذا من ظنها حليلته) اي  
زوجته (قوله غير المحرم) خرج المحرم وعبارة شرحة الارشاد وخرج بقوله ظن حل ما اذا وطئ اجنبية  
ظنها مملوكة غير المحرم او المشتركة فيحد كما في الروضة اه وقوله كذا تمييز عن قوله او مملوكة بان كان يملك  
جميعها وقوله لا بعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة بينه وبين غيره (قوله  
كمن علم التحريم وظن الخ) في الروض وشرحه في باب السرقة وإن ادعى من شهد عليه اربعة زنا امرأة ان  
الموطوءة زوجته او امته سقط عنه الحد لاحتمال صدقه اه وفي العباب خلافه حيث قال في هذا الباب فرع  
من قامت عليه بينة بالزنا بامراه فقال هي زوجتي او امي باعنيها مالكم لم يسقط عند الحد كمن قطع يد انسان  
وقال اذن لي في قطعها فانه يقاد اذا لم يقرله بذلك اه (قوله قيل الاظهر جار فيما بعد كذا الاول ايضا  
فيرد عليه ذلك اه ويرد بان الخ) يمكن ان يجاب بان كذا الاولى اشارة الى الخلاف وكذا الثانية اشارة

(١٤ - شرواني وابن قاسم - تاسع) خروجه بحال عن الشبهة لا بمحرم لعينه وفي الوسيط أن الولد لا يلحقه وفي التمه  
أنه يلحقه وهو الواو (وكذا كل جهة اباح بها) الاصل اباحها فضمن اباح قال وزاد الباء تأكيداً أو اضمح الوطء أي أباحه يسبها (عالم)

يعتد بخلافه شبهة باحته وإن لم يلقه الفادل (كنكاح بلاشهود على الصحيح) كذهب مالك رضي الله عنه كذا قالوا والمعروف من مذهبه أنه لا بد منهم أو من الشهرة حالة الدخول فيبغى إذا انتفيا أن يجب الحد ثم رايت القاضي صرح به وعلمه بانتفاء شبهة اختلاف العلماء والحق به ما إذا وجد الاعلان وقد الولي وبعضهم (١٠٦) اعترضه بأن الذي في الروضة في اللعان أنه لا يحد وإن اتفق الولي والشهود ويرد بوجوب

حمل ما فيها على أن الوافيها بمعنى أو يدل عليه لما فرغ عليه ذكر حكم انتفائه عن الولي فقط ولم يذكر حكم انتفائه عن الشهود للعلم به من تعليله بالخلاف في اباحته أو بلا ولي كذهب إلى حنيفة رضي الله عنه أومع التاقيت وهو نكاح المتعة ولو لغيره مضطر كذهب ابن عباس رضي الله عنهما وما قيل من رجوعه عنه لم يثبت بخلافه بلا ولي وشهود أومع انتفاء أحدهما لكن حكم باطلا أو بالفرقة بينهما من يراه وقع الوطء بعد علم الواطء به إذ لا شبهة حينئذ ولا يعتد بخلاف الشيعة في اباحة ما فوق الأربع ولا في غيره كما في المجموع (ولا بوطء ميتة) ولو اجنبية خلافا لما وقع في بعض كتب المصنف (في الاصح) لأنه مما ينفر الطبع عنه فلا يحتاج للرجوع عنه فهو غير مشتهى طبعاً (ولا بهيمة في الاظهر) لأنها غير مشتهاة كذلك ولا يجوز قتلها ولا يجب ذبح المأكولة فإن ذبحت أكلت هذا هو المذهب خلافاً لمن وهم فيه لكن في حديث صحيح من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا معه والجواب عنه مشكل إذ لا يتأتى إلا بالنسخ وهو

الوطء (قوله يعتد بخلافه الخ) والضابط في الشبهة قوة المدرك كما صرح به الروياني وغيره لأعين الخلاف كما ذكره الشيخان أهمي (قوله أنه لا بد الخ) عبارة النهاية اعتبارهم في صحة الدخول حيث لم يقع وقت العقد اهـ (قوله والحق به) أي بنكاح اتفق فيه الشهود والاعلان في وجوب الحد (قوله اعترضه) أي المتن (قوله بأن الذي الخ) اعتمده النهاية عبارة تهأ وبلا ولي وشهود كما نقل عن داود وصرح به المصنف في شرح مسلم وأقوى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اهـ وعبارة شيخنا وكما لو نكح امرأة بلا ولي ولا شهود فإن ذلك يقول بحله داود ولا يجوز تقليده إلا للضرورة لكن إذا وطئ امرأة هذه الطريق لم يحل للشبهة اهـ وعبارة المغني ويجب في الوطء في نكاح بلا ولي ولا شهود قال القاضي في الآية فلا حدة فيها لخلاف مالك فيه اهـ ولعل صوابه لخلاف داود وعبارة البجيرمي وكذا بلا ولي ولا شهود وهو مذهب داود وهذا في الثيب خلافاً للشارح يعني شيخ الاسلام حلي وسلطان اهـ (قوله على أن الوافيها بمعنى أو الخ) ما المانع من بقائها بمعناها ويكون ما فيها إشارة إلى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلا ولي ولا شهود بناء على الاعتداد بخلافه كما قاله التاج السبكي وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد اتفق شيخنا الشهاب الرمي بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شاع على وجوب الحد كما ترى اهـ سم (قوله حكم انتفائه الخ) أي حكم خلو النكاح عن الولي من عدم وجوب الحد وقوله حكم انتفائه عن الشهود أي والولي جميعاً من وجوبه (قوله أو بلا ولي) إلى قوله وما قيل في المغني والنهاية الا قوله ولو لغيره مضطر (قوله أو بلا ولي) وقوله أومع التاقيت معطوفان على بلاشهود (قوله بخلافه بلا ولي وشهود) مر ما فيه من الخلاف أومع انتفاء أحد هما الخ عبارة المغني محل الخلاف في النكاح المذكور كما قاله الماوردي أن لا يقر أنه حكم فان حكم شافعي بطلانه حد قطعاً وحظي أو ما لم يكن بصحته لم يحد قطعاً اهـ (قوله بعد علم الواطء به) أي بالحكم المذكور (قوله ولا في غيره) أي غير اباحته ولو اجنبية إلى قوله هذا هو المذهب في النهاية وكذا في المغني الا قوله ولا يجوز قتلها (قوله في بعض كتب المصنف) عبارة المغني في نكت الوسيط اهـ (قوله لأنه) أي وطء الميتة (قول المتن ولا بهيمة) لكنه يعزف فيها نهاية ومعنى أي الميتة والبهيمة ولو في أول مرة عرش (قوله ولا يجوز قتلها) يعني بغير الذبح الشرعي أخذاً ما بعده (قوله مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الأمر فيها على الندب وقتلها على ذبحها اهـ سم عبارة المغني وفي النسائي عن ابن عباس ليس على الذي يأتي بالبهيمة حد مثل هذا لا يقوله إلا عن توقيف اهـ (قول المتن في مستأجرة) أي في وطئها اهـ مغني وقوله للزنا إلى قوله هذا ما أورده في النهاية والمغني (قوله لعدم الاعتداد الخ) علة لا انتفاء شبهة (قوله أنه) أي الاستتجار اهـ عرش (قوله ينافيه الاجماع على الخ) مما يمنع هذه المناقاة أن الاكراه شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت به النسب كما تقدم عن

إلى ضعفه حيث خص التصريح به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق (قوله لا بمحرم الخ) فيه نظر ظاهر (قوله لبيان أن الأحسن) فيه نظري ويكون ما فيها إشارة إلى مراعاة خلاف داود القائل بصحته بلا ولي ولا شهود وبناء على أن الاعتداد بخلافه كما قاله الشارح السبكي وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه وقد اتفق شيخنا الشهاب الرمي بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شاع على وجوب الحد كما ترى (قوله على أن الوافيها بمعنى أو) ما المانع من بقائها بمعناها (قوله وهو نكاح المتعة) جعل في شرح مسلم من أمثلة نكاح المتعة الذي لا حدة فيه جريانه مؤقتاً بدون ولي وشهود فاذا اتفق وجود التاقيت المقتضى لضعف الشبهة فلان ينبغي مع انتفائه بالولي وقد اتفق بذلك شيخنا الشهاب الرمي (قوله والجواب عنه مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الأمر فيها على الندب وقتلها على ذبحها (قوله ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب) مما يمنع هذه المناقاة أن الاكراه شبهة دافعة للحد مع أنه لا يثبت النسب كما تقدم عن الوسيط

يحتاج لدليل آخر (ويحذف مستأجرة) للزناها إذ لا شبهة لعدم الاعتداد بالعقد الباطل بوجه وقول أي حنيفة الوسيط أنه شبهة ينافيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه بخلافه في نكاح بلا ولي وهذا ما أورده شارح

عليه وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في إباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بانه شبهة في درء الحد فلا (١٠٧) يرد عليه ما ذكر وإنما الذي يرد عليه

إجماعهم على انه لو اشترى  
حرة فوطئها او خرافشربها  
حد ولم تعتبر صورة العقد  
الفاقد نعم الذي يصرح  
به قول الامام الشافعي في  
حنفي شرب النبيذ أحده  
واقبل شهادته انه لو رفع  
لشافعي حنفي فله حده  
خلافًا للرجائي لانه إذا  
حد بما يعتقد لإباحته فاولى  
ما يعتقده تحريمه (ومبيحة)  
لان الإباحة هنا لغو  
(ومحرم) ولو بمصاهرة  
ومحرمة لتوثن أو لنحو  
بينونة كبرى ولو في عدته  
أولعان أو ردة (وان كان)  
قد (تزوجها) خلافًا لابي  
حنيفة ايضا لانه لا عبرة  
بالعقد الفاسد نظير ما مر في  
الاجارة فيأتي فيه حد  
الشافعي للحنفي به وفي خبر  
صحيح قتل فاعله واخذ ماله  
وبه قال الامام احمد وإسحق  
أما مجوسية تزوجها فلا يحد  
بوطنها للاختلاف في حل  
نكاحها (وشرطه) التزام  
الاحكام فلا يحد حربي  
ومستأنم خلاف المرتد  
لا لزامه لها حكمًا  
و(التكليف) فلا يحد غير  
مكلف لرفع القلم عنه  
(الا السكران) المتعدي  
بسكره فيحد وان كان غير  
مكلف على الاصح تغليظا  
عليه من باب ربط الاحكام  
بالاسباب فلا استثناء

الوسيط وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله عليه) أي على أي حنيفة قوله نعم إلى قوله  
وفي خبر صحيح في النهاية لا لقوله لانه إذا حد إلى الماتن (قوله فعله) أي الوطء بالاستتجار اه ع ش (قوله  
حده) أي حد الشافعي ذلك الحنفى (قوله إذا حد) أي الحنفى (قول الماتن ومبيحة) ولا مهر لها وان كانت أمة  
سم على المنهج اه ع ش عبارة المغنى وتقدمي ايضا في المسئلتين اه أي في وطء المستأجرة والمبيحة (قوله  
ولو بمصاهرة) إلى قوله أما مجوسية في المغنى لا لقوله نظير ما مر إلى وفي خبر صحيح (قوله ولو بمصاهرة) ويحد في  
وطء أخت نكحها على أختها وفي وطء من ارتهنها وفي وطء مسلمة نكحها وه وكافرو وطئها وهو عالم وفي وطء  
معتدة لغير هولوز في مكاف بمجنون أو نائمة أو مرافقة حد ولو مكنت مكافه بمجنون أو مرافقة أو استدخلت  
ذكر نائم حدث ولا تحد خلية حبل لم تقر بالزنا وولدت ولم تقر به لان الحد إنما يجز ببينة أو إقرار كما سيأتي  
ان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لانه لا عبرة) عبارة المغنى لانه وطء صادق فلا ليس فيه شبهة وهو مة طوع  
بتحريمه فيتعلق به الحداه وعبارة الرشيدى قوله لانه لا عبرة الخ لعله إذا كان فساد له عدم قابلية المحل كما هنا  
وإلا فهو غير مسلم (قوله وفي خبر صحيح) يمكن حمله على ان من اعتقد الحل لا نردة اه سم (قوله فاعله) أي  
وطء المحرم اه (قول الماتن وشرطه) أي إيجاب حد الزنا رجما كان أو جلدا في الفاعل أو المفعول به اه  
مغنى والاولى إيجاب الزنا الحد رجما الخ (قوله التزام الاحكام) إلى قول الماتن إلا السكران في المغنى وإلى  
قوله على ما ائق به في النهاية لا لقوله نعم إلى الماتن (قول الماتن التكليف) ولو أوج لصبي أو مجنون أو مكره فزال  
الصبا أو الجنون أو الأكره حال الإيلاج واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام راه سم (قوله  
غير مكلف) أي صبي ومجنون ولكن يؤدهما وإيهما بما يجرهما اه معنى (قوله وان كان غير مكلف الخ)  
أي وان قلنا بالاصح من عدم تكليفه اه ع ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه  
الهاء في شرطه وعادت لزانى اه سم (قوله فلا يحد جاهله الخ) أي من جهل بتحريم الزنا لقرب عهده  
بالاسلام أو بعده عن المسلمين لكن إنما يقبل منه يمينه كما هو قضية كلام الشيوخين في الدعاوى فان نشأ بينهم  
و ادعى الجهل لم يقبل منه اه معنى عبارة ع ش أي حيث قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء  
(أرفع) في العباب ولو قالت امرأة بلغنى وفاة زوجي فاعتدت وتزوجت فلا حد عليها انتهى أي وان لم تقم  
قرينة على ذلك اه (قوله أو بعقد الخ) عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه ولو ادعى الجهل بتحريم  
الموطوءة بنسب لم يصدق بعقد الجهل بذلك قال الأذرى إلا ان جهل مع ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه  
والظاهر تصديقه أو بتحريرها برضاع فقوله لان أظهرهما كما قال الأذرى تصديقه إن كان ممن يخفى عليه ذلك  
أو بتحريرها بكونها مزوجة أو معتدة وامكن جهله بذلك صدق يمينه وحدثه هي دونه ان علمت تحريم ذلك  
اه (قوله ومرو) أي في النكاح اه كرى وكذا مر هنا في شرح وكذا علموا كته المحرم (قوله ويصدق جاهل نحو  
نسب) أي بعد ان تزوجها ووطئها نهاية واسنى (قوله وتحريم مزوجة الخ) أي ويصدق مدعى الجهل  
بتحريرها بكونها مزوجة أو معتدة نهاية واسنى (قوله ان امكن جهله الخ) راجع لقوله ويصدق الخ (قول  
الماتن وحد المحصن الخ) والاحصان لغة المنع وشرعا بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحريّة والعفة والتزويج

وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حمله على من اعتقد الحل لردته (قوله  
فلا يحد غير مكلف) لو أوج لصبي أو مجنون أو مكره فزال الصبا أو الجنون أو الأكره حال الإيلاج واستدام  
فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطام مر ش (قوله فلا استثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه  
الهاء في شرطه وكانت للزاني (قوله أو بعقد كنكاح نحو محرم رضاع ان عذر الخ) قال في الروض وشرحه  
ومن ادعى الجهل بتحريرها بنسب كاخته بعد ان تزوجها ووطئها لم يصدق بعقد الجهل بذلك نعم ان جهل مع  
ذلك النسب ولم يتبين لنا كذبه فالظاهر تصديقه قاله الأذرى أو بتحريرها برضاع فقوله لان قال الأذرى  
أظهرهما تصديقه ان كان ممن يخفى عليه ذلك أو بتحريرها لكونها مزوجة أو معتدة وامكن جهله بذلك

منقطع (وعلم تحريمه) فلا يحد جاهله أصلا أو بعقد كنكاح نحو محرم رضاع ان عذر لبعده عن المسلمين لا محرم نسب إذ لا يجهله احد ومرو  
حد من علم تحريمه وجهل وجوب الحد فيه ويصدق جاهل نحو نسب وتحريم مزوجة أو معتدة ان أمكن جهله بذلك (وحد المحصن)

الرجل والمرأة (الرجم) حتى يموت اجماعا ولانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز او الغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء ( وهو مكلف ) وإن طرأ تكليفه اثناء الوطء فاستدامه قيل لا معنى لاشتراط التكليف في الاحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الجذب ورد بان له معنى هو ان حذفه يوهن ان اشتراطه لو جوب الحد لا لتسميته محصنا فين يتكرره انه شرط فهم ما ويلحق بالمكلف هنا ايضا السكران (حر) كله فمن فيه رق غير محصن لنقصه نعم ان عتق بعد التغيب فاستدام كان محصنا على الاوجه بخلاف ما لو نزع مع العتق ( ولو ) هو (ذمي) لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> رجم اليهوديين (١٠٨) رواه الشيخان زاد ابو داود وكنا قد احصنا فالذمة شرط لحد الممران نحو الحربى لا يحد

لا لاحصانه اذ لو وطئ نحو حربى في نكاح فهو محصن لصحة نكاحهم فاذا عقدت له ذمة فزنى رجم (غيب حشفته) كلها او قدرها من فاقدتها بشرط كونها من ذكر اصلى عامل على ما افتى به البغوى ويتجه أن يأتى في نحو الزائد ما مر انفا (بقبل في نكاح صحيح) ولو مع نحو حيض وعدة شبهة لان حقه بعد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتنابها بخلاف من لم يستوفها أو استوفها في دبر أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح فاسد كما قال (لا فاسد في الاظهر) لحرمة لذاته فلا تحصل به صفة كمال وكما يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة (والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه) ولو مع الاكراه كما اقتضاه اطلاقهم وهو ظاهر خلافا لمن نظر فيه فلا احصان لصبي أو مجنون او قن وطئ في

وطء المكلف الحر في نكاح صحيح وهو المراد هنا معنى ونهاية (قوله الرجل) الى قول المتن وهو مكلف في المعنى (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته سم على انه سياتى وكما يعتبر ذلك في احصان الواطئ يعتبر في احصان الموطوءة اه رشيدى اقول ويمكن ان يجاب بان قول المصنف وهو مكلف الخ استخداما (قول المتن وهو) اى المحصن الذى يرجم ع ش ومغنى (قوله) وان طرأ تكليفه الخ) تعميم لما يحصل به الاحصان الذى يترتب عليه انه اذا زنى بعده رجم اه ع ش (قوله) وان طرأ تكليفه اثناء الوطء) اى وطء زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتى والاصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه اه رشيدى (قوله اثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوجظنا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد فى اصح الوجهين نهاية اه سم وقوله وجب الحد اى الرجم اذ اذن فى بعد قوله قيل الخ وافقه المغنى (قوله ويلحق) الى قوله على ما افتى به فى المغنى الا قوله نعم الى المتن (قوله فمن فيه رق الخ) اى ولو مكاتباً ومبعوضاً ومستولداً اه مغنى (قول المتن ولو ذمى) اى او مرتداه مغنى (قوله لحد) اى الذمى وكذا ضمير قوله لا لاحصانه المعطوف عليه (قول المتن غيب حشفته) اى ولو مع خرقه خلافاً للمطلب او غيبها غيره وهو نائم اه مغنى (قوله ولو مع نحو حيض) الى قوله وهو اولى فى النهاية الا قوله ولو مع الاكراه الى فلا احصان والى قوله إلا لان يؤل فى المغنى الا قوله بالقوة الى استصحابا (قوله ولو مع نحو حيض الخ) اى ونفاس وضوم واحرام اه مغنى (قوله اجتنابها خبران والضمير للذة عبارة المغنى ان يتمتع من الحرام اه (قوله او استوفها) اى مطلق اللذة اه رشيدى (قوله لحرمة لذاته) يتردد النظر فيما لو اختلف اعتقاد الزوجين وكان فاسداً فى اعتقاد احدهما فقط فهل يحصل التحصين بالنسبة لمعتقد الصحة الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر (قوله وكما يعتبر ذلك) اى ما ذكر من الشروط عبارة المغنى وهذه الشروط كما تعتبر فى الواطئ تعتبر ايضا فى الموطوءة اه (قوله خلافاً لمن نظر فيه) عبارة المغنى وان قال ابن الرفعة فيه نظر اه (قوله وطئ فى نكاح الخ) اى ثم زنى وهو كامل اه مغنى (قوله مع تغيبها الخ) اى مع ادخال المرأة حشفة الرجل فيها وهو نائم وادخاله فيها وهى نائمة اه مغنى (قوله لان التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) اعلم ان وجود التكليف بالقوة حاصلة التجوز فى الوصف به كالان الحسب به حال النوم بالاستصحاب حاصلة التجوز فى الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره محتاج الى بيان اه سم (قوله وقضية المتن) الى قوله ولظهور هذا فى النهاية (قوله اشتراط ذلك) اى ما ذكر من الحرية والتكليف (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمداه ع ش (قوله فلم الى المتن فى المغنى (قوله متعلق بالكامل) فالمعنى حينئذ ان الذى صار كاملاً فى الاحصان بسبب ناقص كما اذا وطئ الحر المكلف امة او صبية او مجنونة بنكاح صحيح ثبت الاحصان له دونها وكذلك العكس اه

صدق يمينه وحدثه هى دونه ان علت تحریم ذلك اه (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته (قوله) وان طرأ تكليفه اثناء الوطء فاستدامه) نعم لو اوجظنا انه غير بالغ فبان كونه بالغاً رجب الحد فى اصح الوجهين م ش (قوله لان التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) اعلم ان

كردى

نكاح صحيح لان شرطه الاصابة بكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاشتراط حصولها من كامل

ايضا ولا رد على اشتراط التكليف حصول الاحصان مع تغيبها حال النوم لان التكليف موجود حينئذ بالقوة وإن كان النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه اليه بادنى تنبيه وهو اولى من جواب الزركشى بانه مكلف استصحابا لحاله قبل النوم إلا ان يؤول بما ذكرته وقضية المتن اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فلو احصن ذمى ثم حارب وارق ثم زنى رجم والذى صرح به القاضى وغيره انه لا يرجم قال ابن الرفعة وعليه فيجب ان يقال المحصن الذى يرجم من وطئ فى نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء وحالة الزنا فعلم ان من وطئ ناقصاً ثم زنى كاملاً لا يرجم بخلاف من كل فى الحالىن وان تغلبها نقص كجنون ورق (وان الكامل الزانى بناقص) متعلق بالكامل لا بالزانى

كما افاده كلامه إذ لو تعلق به لاقتضى أن الكامل الحر المكلف إذا زنى بناقص محصن وإن لم يوجد فيه التغيب السابق وهو باطل بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ولم يصب من اعترضه وإن كثروا ولا من غير الزاني بالباني على أنه خطيء بأن المعروف بنى على أهله لا بهم ولظهور هذا من كلامه كافر تهلم يحتاج لتقديم بناقص اثر متعلقه (محصن) لانه حر مكلف وطى في نكاح صحيح (١٠٩) فلم يؤثر نقص الموطوءة كعكسه

لوجود المقصود وهو

التغيب حال كمال المحكوم

عليه بالا حصان منهما

(و) حد المكلف ومثله

السكران (البكر) وهو غير

المحصن السابق (الحر)

الذكر والمرأة (مائة جلدة)

للآية سمي بذلك لوصوله

إلى الجلد (وتغريب عام)

أى سنة هلالية وآثره لانها

قد تطلق على الجذب وذلك

لخبر مسلم به وعطف بالواو

لا فاداه لا ترتيب بينهما

وإن كان تقديم الجلد أولى

فيعد بتقديم التغريب

وتأخر الجلد وإن نازع فيه

الأذرعى وعبر بالتغريب

لا فاداه انه لا بد من تغريب

الحاكم فلو غرب نفسه لم

يكف إذ لا تشكيل فيه

وابتداء العام من ابتداء

السفر ويصدق في أنه مضى

عليه عام حيث لا بينة ويحلف

ندبا إن اتهم لبناء حق الله

تعالى على المسامحة وتغريب

معتدة وأخذ منه تغريب

المدين ومستاجر العين وفي

الاخير نظر ويفرق بان

معظم الحق فيها لله تعالى

وفيه الحق متمحض

كردى (قوله كما افاده) أى عدم تعلقه بالزاني (قوله لاقتضى أن الكامل الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز أن يكون المعنى أن الزاني بناقص محصن بمعنى أن زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيحدو وإن كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه كمال المزنى به فليتامل بمبالغته مع ذلك على المعترضين اه سم (قوله ولم يصب من اعترضه الخ) عبارة المغنى تنبيه عبارة المصنف لا يفهم المراد منها لأن قوله بناقص لا يتخلو اما ان يتعلق بالزاني او بالكامل فان علقه بالاول فسد المعنى إذ يقتضى الخ وإن علقه بالثاني يصير قوله الزاني ضائعا فلو قال وإن اكمل بناقص محصن لكان اخصر وأقرب إلى المراد ومن الشراح من أجاب بأن قوله بناقص متعلق بمحذوف تقديره وإن الكامل الزاني إذا كان كما له بناقص محصن اه (قوله بالباني) أى النكاح اه مغنى (قوله بان المعروف بنى على اهله الخ) كما قاله الجوهري وغيره اه مغنى (قوله وحد المكلف) إلى قول المتن وإذا عين الامام فى النهاية إلا قوله وفى الاخير إلى لا يقرب وقوله اقتداء بالخلفاء الراشدين (قوله السكران) أى المتعدي اه نهاية (قول المتن مائة جلدة) ولا فلو فرقها نظر فإن لم يزل الامم يضروا فإن كان خمسين لم يضروا وإن كان دون ذلك ضرر وعلل بان الخمسين حد الرقيق اه مغنى (قوله وآثره) أى التعبير بالعام لانهاى السنة (قوله وذلك لخبر مسلم) إلى قوله وابتداء العام فى المغنى (قوله وتأخر الجلد) لعل الاولى وتأخير الجلد (قوله فلو غرب الخ) بتشديد الراء عبارة الروض ولا يعتد بتغريبه نفسه اه وعبارة المغنى حتى لو اراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكف اه (قوله من ابتداء السفر) وفاقا للاسنى وخلافا لظاهر المغنى عبارة وهو ابتداء العام من حصوله فى بلد التغريب فى احد وجهين اجاب به القاضى ابو الطيب والوجه الثانى من خروجه من بلد الزنا اه (قوله ويصدق) إلى قوله اتهم فى المغنى (قوله ويحلف ندبا) قال الماوردى وينبغى للامام أن يثبت فى ديو انه اول زمان التغريب اه مغنى (قوله ومستاجر العين الخ) عبارة النهاية اما مستاجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تعذر عمله الخ قال ع ش قوله فالوجه عدم تغريبه أى الى انتهاء مدة الاجارة اه (قوله وفى الاخير) أى مستاجر العين (قوله ويفرق) أى بين الاخير والمعتدة (قوله فيها) أى المعتدة (قوله فيه) أى الاخير (قوله ويؤيده) أى الفرق (قوله لا يعدى عليه) أى لا يحضره للدعوى عليه اه كرى (قوله انه لا يغرب) ظاهره وإن وقعت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحتها لو جوب تغريبه قبل عقد الاجارة اه ع ش (قوله بما يراه الامام) أى وإن طال بحيث يزبد الذهاب والاياب على سنة وقوله لحرمة دخوله ومثله الخروج حيث كان واقعا فى نوعه اه ع ش (قوله ذلك) الاولى اسقاطه كما فى النهاية اوزيادة الواو معه (قوله اقتداء بالخلفاء الخ) عبارة المغنى لان عمر غرب الى الشام وعثمان إلى مصر وعليا إلى البصرة وليكن تغريبه إلى بلد معين فلا يرسله الامام ارسالا اه (قول المتن وإذا عين الامام الخ) أى ويجب ذهابه اليه فور امثاله لا امر الامام ويغتفر له التأخير لتهبته ما يحتاج اليه الامه التى يستصحبها للتسرى اه ع ش (قوله لانه قد يكون) إلى قوله ومن ثم وجب فى النهاية إلا قوله على المعتمد الى له استصحاب امه (قوله

التكليف بالقوة حاصله التجوز فى الوصف به كما أن الحكم به حال النوم حاصل بالاستصحاب وحاصله التحوز فى الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره يحتاج إلى بيانها (قوله وإن لم يوجد فيه التغيب الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز أن يكون المعنى أن الزاني بناقص محصن بمعنى أن زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيحدو وإن كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه

للأدعى ويؤيده أن القاضى لا يعدى عليه ثم رأيت شيخنا رجح أنه لا يغرب أن تعذر عمله فى الغربة كما لا يجبس لغريمه أن تعذر عمله فى الحبس ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالا بانه ان كان له مال قضى منه والام تغد اقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب اليه وانما يجوز التغريب (الى مسافة القصر) من محل زناه (مافوقها) بما يراه الام بشرط امن الطريق والمقصد على الاوجه وإن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ذلك اقتداء بالخلفاء الراشدين ولأن ما دونها فى حكم الحضر (وإذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها فى الاصح)



لانه قد يكون له غرض فيه فلا يحصل الزجر المقصود ويلزم بالأقامة فيها غرب اليه حتى يكون كالحبس له على المعتمد من تناقض في الروضة  
وجمع شيخنا بما يلزم عليه انتفاء فائدة (١١٠) التغريب إذ تجوز انتقاله لغير بلده ودون مرحلتين منها يجعله كالمتمنزه في الارض وهو

مناف للمقصود من تغريبه  
واخذ من قولهم كالحبس  
ان له منعه من نحو استمتاع  
بالحلبة وشم الرياحين وفي  
عمومه نظر لتصريحهم بان  
له استصحاب امة يتسرى بها  
دون اهله وعشيرته وقضية  
كلامهما انه لا يمكن من  
حمل مال زائد على نفقته  
وهو متجه خلافا لما وردى  
والرويانى ولا يقيد الا ان  
خيف من رجوعه ولم تقدر  
فيه المراقبة او من تعرضه  
لافساد النساء مثلاً واخذ  
منه بعض المتأخرين ان كل  
من تعرض لافساد النساء  
او الغلمان اى ولم ينزجر لالا  
بحسبه حبس قال وهى مسئلة  
نفسية وإذا رجع قبل المدة  
اعيد لما يراه الامام واستأنفها  
إذ لا يتم التكيل إلا بموالة  
مدة التغريب (ويغرب  
غريب) له وطن (من بلد  
الزنا الى غير بلده) اى وطنه  
ولو حلة بدوى إذ لا يتم  
الا يحاش الا بذلك ومن ثم  
وجب بعد ما غرب اليه عن  
وطنه مسافة القصر (فان  
عاد) المغرب (الى بلده)  
الاصلى او الذى غرب منه او  
الى دون المسافة منه (منع  
فى الاصح) معاملة له بنقيض  
قصده وقياس ما مر انه  
يستأنف السنة ثم رايه  
ذلك مصرحاً به اما غريب

(له) أى المغرب اه معنى (قوله فيه) أى فى الغير (قوله ويلزم) ببناء المفعول من الازام (قوله بالاقامة فيها  
غرب الخ) اى كاقامة اهله اه عش (قوله على المعتمد) وفاقاً للنهاية وخلافاً للبنى والاسنى كما يأتى آنفاً  
(قوله وجمع شيخنا الخ) وافقه المعنى عبارتها واللفظ للثاني تنبيه لو غرب على الاول الى بلد معين فهل  
يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهان اصحهما كما فى اصل الروضة لا يمنع لانه امثل والمنع من الانتقال لم يدل  
عليه دليل وما صححه الرويانى من انه يلزمه ان يقيم ببلد الغربة ليكون كالحبس له فلا يمكن من الضرب فى  
الارض لانه كالنزهة يحمل ان المراد ببلد الغربة غير بلده لان ما عداه بلاد غربة وبقوله فلا يمكن من  
الضرب فى الارض انه لا يمكن من ذلك فى جميع جوانبها بل فى غير جانب بلده فقط على ما عرف (قوله ودون  
مرحلتين) عطف على بلده منها اى بلده هذه العبارة ليست فى كلام شيخه كما مر آنفاً (قوله كالمتمنزه) هو الذى  
يسير فى الارض للتفرج كرى (قوله واخذ) الى قوله بان له استصحاب امة عبارة النهاية وله استصحاب امة  
الخ اى وإن لم يخف الزنا عش (قوله له استصحاب) الى قوله وقضية فى المعنى (قوله دون اهله الخ) لكن لو  
خرجوا معه لم يمنعوا معنى وروض (قوله دون أهله) أى زوجته ومحلها لم يخف الزنا عهش (قوله من  
حمل مال زائد) اى يتجر فيه اه معنى (قوله خلافاً للباوردى والرويانى) وافقهما الاسنى والمعنى (قوله  
ولا يقيد) الى قول المتن منع فى المعنى (قوله ولا يقيد) اى فى الموضع الذى غرب اليه كما قاله لكن يحفظ بالمراقبة  
والتوكيل لثلاث يرجع اه معنى (قوله من رجوعه) اى الى بلد آخر (قوله ولم تقدر فيه) اى فى منعه من  
الرجوع (قوله مثلاً) هل يدخل فيه المال كالغلمان ثم رايه قال عهش عند قول النهاية كالشارح فى  
آخر فصل التعزير وأفتى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم ينفع فيه  
التعزير حتى يموت مانصه قوله من يكثر الجناية على الناس اى بسبب او اخذ شىء اه وهو صريح فى الدخول  
(قوله واخذ) الى قوله وإذا رجع عبارة المعنى وكذا ان خيف من تعرضه للنساء وفسادهن فانه يحبس كما قاله  
الماوردى اه (قوله منه) اى من قولهم او من تعرضه الخ (قوله حبس) اى وجوباً وورزق من بيت المال  
إن لم يكن له مال ولا فن مياسير المسلمين اه عهش (قوله وإذا رجع) اى الى المحل الذى غرب منه بالفعل اه  
عش (قوله لما يراه الامام) اى ولا يتعين للتغريب البلدة التى غرب اليه ولا اسنى ومعنى وسلطان (قوله  
ومن ثم) يعنى من اجل ان القصد الايحاش (قوله مسافة القصر) اى فافوقها اه معنى (قوله الاصلى)  
الى التنبيه فى النهاية الا قوله خلافاً لابن الرفعة وغيره وقوله على المعتمد خلافاً للبلقيني (قوله اولاً الى دون  
المسافة الخ) مفهوماً انه لو عاد الى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذى نقله فيما تقدم عن شيخه  
ولما يوافق ذلك الجمع فليتام اه سم (قوله منه) اى من احدهما (قوله وقياس مامر) اى قبيل  
قول المتن ويغرب غريب (قوله ثم رايه ذلك مصرحاً) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله اما غريب)  
الى قوله وفارق فى المعنى (قوله فيمهل) اى وجوباً اه عهش (قوله تغريب مسافر زنى الخ) لعل المتعبرة  
فى هذا المسافر بعده عن محل زناه كوطنه لا عن مقصده ايضاً اه سم وفيه توقف إذ لا يتم الايحاش إلا بالبعد  
عن مقصده ايضاً (قوله على المعتمد) وفاقاً للبنى (قوله بان هذا) اى الزانى فى سفره وقوله وذلك اى  
الغريب الذى لم يتوطن (قوله فتعين اماله الخ) اى مدة جرت العادة بحصول الالف فيها اه عهش (قوله  
كال المزنى به فليتام مبالغته مع ذلك على المعترضتين (قوله دون اهله وعشيرته) قال فى الروض عقب هذا  
فان خرجوا اى معه لم يمنعوا (قوله خلافاً للباوردى والرويانى) جزم بما قالاه فى شرح الروض (قوله او  
الى دون المسافة منه) مفهوماً انه لو عاد الى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذى نقله فيما تقدم  
عن شيخه ولا يوافق ذلك الجمع فليتام (قوله تغريب مسافر الخ) لعل المتعبر فى هذه المسافة بعده عن محل

لا وطن له كان زنى من هاجر لدار ناعقب وصولها فيمهل حتى يتوطن محلهم يغرب منه وفارق خلافاً لابن الرفعة وغيره  
تغريب مسافر زنى لغير مقصده وإن فاته الحج مثلاً على المعتمد خلافاً للبلقيني لان القصد تنكيله وإيحاشه ولا يتم إلا بذلك بان هذا الوطن  
فلا يباحش حاصل بعده عنه وذلك لا وطن له فاستوت الاما كن كلها بالنسبة اليه فتعين أماله ليا لى لم يغرب ليتم الايحاش احتمال أنه قد

لا يتوطن بلد أفودى إلى سقوط الحد بعيد جدا فلا يلتفت إليه كاحمال الموت ونحوه ولو زنى في ما غرب له غرب لغيره البعيد عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الاول (ولا تغرب امرأة وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم) او نسوة (١١١) ثقات عندا من الطريق والمقصد

بل او واحدة نفقة او  
ممسوح كذلك او عبدا  
الثقة ان كانت هي نفقة  
ايضا بان حسنت توبتها  
لما مر في الحج ان السفر  
الواجب يكفي فيه ذلك  
وذلك لحرمة سفرها وحدها  
كما مر ثم بتفصيله ووجوب  
السفر عليها لا يلحقها بالسفارة  
للحجرة حتى يلزمها السفر  
ولو وحدها ويفرق بان  
تلك تخشى على نفسها او بضعها  
لو اقامت وهذه ليست  
كذلك فانتظرت من يجوز لها  
السفر معه ولا يلزم نحو  
المحرم للسفر معها الا برضا  
(ولو باجرة) طلبها منها  
فتلزمها كاجرة الجلاد  
فان عسرت ففي بيت المال  
فان تعذر اخر التغريب  
حتى توسر كما من الطريق  
ومثله في ذلك كله امر دحسن

فلا يغرب الامع محرم  
اوسيد (تنبيه) اطلقوا  
الحران مؤنة تغريبه عليه  
سواء مؤن السفر والاقامة  
واما الرقيق بعضهم فيها  
على السيد وقال شارح  
مؤن تغريبه في بيت المال  
والافلى السيد ومؤن  
الاقامة على السيد ولعله  
لحظ الفرق بان ذلك

ولو زنى إلى قوله او ممسوح في المغنى الا قوله البعيد عن وطنه ومحل زناه وقوله والمقصد (قوله غرب لغيره)  
ظاهره وان لم يكن توطن ما غرب اليه وهو ظاهر اذ يكفي التوطن الاول لحصول الايحاش مده في كل تغريب  
لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر  
خلافا لما توهم اذ لا يحاش حينئذ اه سم (قوله ودخل فيه) اي التغريب الثاني اي في مدته (قول المتن بل  
مع زوج) اي بان كانت امة او حرة وكان الزنا قبل الدخول او طرا التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من  
لها زوج محصنة اه رشيدى (قول المتن بل مع زوج) وان سافر معها ولو باجرة استمرت النفقة وغيرها ولو  
لم يتمتع بها في المدة المذكورة اه ع ش (قوله لما مر في الحج الخ) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع الامن  
للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فليراجع اه سم اقول قديمي ذلك القياس  
التعليل الا في عن المغنى (قوله ذلك) اي من ذكر من واحدة نفقة وما عطف عليها (قوله وذلك) اي اشتراط  
نحو محرم معها (قوله لحرمة سفرها) لخر لا تسافر المرأة الا ومعها زوج او محرم وفي الصحيحين لا يحل  
لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم الا مع ذي رحم محرم ولان القصد تاديبها والزانية  
اذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء اه مغنى (قوله ثم) اي في الحج (قوله حتى يلزمه السفر) لكن قياس  
جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك اه سم قدم ما في  
القياس المذكور (قوله ولا يلزم الخ) يغنى عنه قوله الا في فان امتنع حتى بالاجرة الخ (قوله الا برضا) لعله  
منقطع اه سم (اقول) ولا يندفع به الاشكال (قوله فتلزمها الخ) اي بشرط ان تكون اجرة المثل عادة  
اه ع ش (قوله كاجرة الجلاد) اي حيث لم يرزق من سهم المصالح (قوله فان تعذر) اي حصولها من بيت  
المال ثم من مياسير المسلمين (قوله ومثله) اي المرأة (قوله في ذلك كله) ومنه ما مر في نفقة من تخرج  
هي معه اه ع ش (قوله امر دحسن) يخاف عليه الفتنة اه مغنى (قوله فلا يغرب الخ) كذا في المغنى  
(قوله الامع محرم الخ) يحتمل جواز تغريبه مع امراتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر  
اه سم (قوله مع محرم اوسيد) اي او نحوهما اه رشيدى (قوله اطلقوا) إلى قوله ولعله في المغنى الا قوله  
فاطلق بعضهم إلى مؤنة تغريبه (قوله والا) اي وإن تعذر حصولها من بيت المال (قوله ولعله) اي  
ذلك الشارح لحظ الفرق اي بين الحر والرقيق (قوله بان ذلك) اي مؤن السفر (قوله ففصل فيه كما  
تقرر) المراد به ما استفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر اه سم وقال السكردى انه اشارة إلى قوله فان  
اعسرت ففي بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرقه) اي فرق ذلك الشاح (قوله فلزمته)

زناه كوطنه لاعتدائه مقصده ايضا (قوله غرب لغيره) ظاهره وان لم يكن توطن ما غرب له وهو ظاهر اذ يكفي  
التوطن الاول لحصول الايحاش معه في كل تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في  
انه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما توهم اذ لا يحاش حينئذ ولو كفى تغريبه  
للقرب من وطنه لكفى تغريبه لنفسه ووطنه اذ القريب منه بمنزلة ذلك باطل قطعاه (قوله لما مر في الحج  
ان السفر الواجب يكفي فيه ذلك الخ) تقرر جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز  
تغريبها وحدها مع الامن فليراجع (قوله حتى يلزمها السفر الخ) لكن قياس جواز سفرها وحدها  
لفرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت إلى ذلك (قوله الا برضا) لعله منقطع (قوله فلا  
يغرب الامع محرم) يحتمل جواز تغريبه مع امراتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر (قوله  
واما الرقيق فاطلق بعضهم فيها انها على السيد الخ) الذي في العباب ثم ان غربه سيده فاجرة تغريبه عليه  
وان غربه الامام ففي بيت المال انتهى (قوله ففصل فيه) ينظر في اي محل فصل فيه خصوصا مع قوله  
اطلقوا في الحد قد يجاب بان المراد بالتفصيل فيه ما استفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر الخ (قوله

واجب على القن اصاله وهو في حكم المعسر والمعسر مؤنه في بيت المال او لا فقدم على السيد بخلاف الحر فانه يتصور  
فيه اليسار وغيره ففصل فيه كما تقرر وبوجه فرقه بين مؤنة التغريب ومؤنة الاقامة بان الثانية لحق الملك فلزمته مطلقا بخلاف الاولى

وفصل بعض الاصحاب بين ان يكون المغرب المالك فهي عليه او السلطان فهي في بيت المال (فان امتنع) حتى بالاجرة (لم يجبر في الاصح) لان في اجباره تعذيب من لم يذنب (و) حد (العبد) يعني من فيهرق وان قل سواء الكافر وغيره (خمسون وتغريب نصف سنة) على النصف من الحر لآية فعلين نصف ما على المحصنات (١١٢) من العذاب اى غير الرجم لانه لا ينصف ولا مبالاة بضرب السيد كما يقتل بنحور دته

أى السيد مطلقا أى تعذرت من بيت المال أم لا (قوله وفصل بعض الاصحاب الخ) ويتجه انها من بيت المال سواء اغرب السيد ام لا كالجرة المعسرة اه سلطان وباقى عن عس ما يوافقه (قوله فهي) اى مؤن السفر والاقامة (قول المتن فان امتنع الخ) ولا ياثم بامتناعه كما يجتبه في المطلب اه مغنى (قول المتن لم يجبر الخ) ثم لو اراد الزوج السفر معها او خلفها ليمتنع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حينئذ وان لم يتمتع بها في المدة المذكورة بخلاف ما لو لم يسافر معها او سافر لغرض اخر واتفق مصاحبتها لها من غير قصد ولا تمتع فلا يستحق نفقة ولا كسوة لا غيرهما اه عس (قوله يعنى) الى قول المتن ولو اقر في النهاية لا قوله ومخالفة الى وباقى (قوله يعنى من فيهرق الخ) فلا فرق في ذلك بين الذكور والانثى والمكاتب وام الولد والمبعض اه مغنى (قوله سواء الكافر) الى قوله وفيه نظر في المغنى (قوله لا ينصف) بيناء المفعول من التنصيف (قوله ولا يكون الكافر) عبارة المغنى وقضية كلامهم انه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول البلقينى لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلتزم الاحكام بالذمة اذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يحد مردود لقول الاصحاب للكافر ان يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيد فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولانه لا يلتزم من عدم لزوم الجزية عدم الحد كما في المرأة الذمية اه (قوله بقولهم) اى الاصحاب (قوله ومنه) اى من الجميع (قوله خروج نحو محرم الخ) اى ونفقت في بيت المال لانه لا مال للرقيق والسيد لاشئ عليه اه عس (قوله والعبد الامرد) يعنى عنه قوله المار اوسيد اه رشيدى (قوله لتعلقه) اى التغريب (قوله بذكر المزني بها) متعلق بفصلت وبيان للتفصيل اه عس (قوله كاشهد الخ) عبارة المغنى فيقولون رايناها داخل ذكره او قدر حشفتها منه في فرج فلانة على وجه الزنا وينبغي كما قال الزركشى ان يقوم مقامه زنى بها زنا يوجب الحد اذا كانوا عارفين باحكامه ويشترط تقدم لفظ اشهد على انه زنى ويذكر الموضع اه (قوله على سبيل الزنا) ويسوغ له ذلك بقرينة قوية تدل على ان فعله على وجه الزنا اه عس (قوله اوزنا يوجب الخ) عطف على قوله داخل الخ بتقدير العامل وكان ينبغي ان يصرح بذلك بان يقول اوزنى بها زنا الخ كما مر عن المغنى (قوله لانه قد يرى) اى الشاهد اه سم (قوله ما لا يراه الحاكم) اى ان كان الشاهد مخالفا له في مذهبه او كان مجتهدا ومنه يعلم انه لا يتم به الرد على الزركشى لانه لما اكتفى بعدم التفصيل في الموافق نعم قوله وقد ينسى بعضها يرد على الزركشى اه عس (قوله فالوجه وجوب التفصيل الخ) وفاقا للنهاية وشيخ الاسلام وخلاف للمغنى كما مر (قوله باربعة) فيه تأمل (قوله موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل يحد كل منهم الخ معتمد اه عس (قول المتن او اقرار الخ) (فروع) ان روى رجل وامراة اجنيين تحت لحاف عزرا ولم يحد او يقام الحد في دار الحرب ان لم يخف فتنة من تحوردة الحدود والتحافة بدار الحرب ويسن للزاني ولكل من ارتكب معصية الستر على نفسه فاظهارها ليحد او يعزر خلاف المستحب واما التحدث بها فكمها فحرام قطعها وكذا ينسب للشاهد سترها بترك الشهادة ان رآه مصلحة فان تعلق بتركها لا يجاب حد على الغير كان شهد ثلاثة بالزنا ثم الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء اما ما يتعلق بحق ادى كقتل او قذف فانه يستحب له بل يجب عليه ان يقربه ليستوفي منه لما في حقوق الادمين من التضييق وبحرم العفو عن حد الله تعالى والشفاعة فيه مغنى وروض مع شرحه (قوله حقيقى) الى قول المتن ولو اقر في المغنى لا قوله ان فهمه كل احد (قوله نظير ما تقرر في الشهادة) لعله بالنسبة لغير المسكان والزمان اذ لا يظهر لهما فائدة فليراجع اه رشيدى عبارة عس ومنه ان يقول لانه قد يرى) أى الشاهد (فالوجه وجوب التفصيل) كتب عليه م ر (قوله وليس كازعموه) كتب عليه

ولا يكون الكافر لم يلتزم الجزية كما في المرأة الذمية ومخالفة جمع فيه مردودة بقولهم للكافر حد عبده الكافر وبانه تابع لسيداه وباقى هنا جميع فروع التغريب السابقة وغيرها ومنه خروج نحو محرم مع الامه والعبد الامرد (وفى قول) يغرب (سنة) لتعلقه بالطبع فلا يختلفان فيه كمدة الايلاء (وفى قول لا يغرب) لتفويت حق السيد (ويثبت) الزنا (بيينة) فصلت بذكر المزني بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشهد أنه ادخل حشفتها او قدرها في فرج فلانة بمحمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا قال الزركشى اوزنا يوجب الحد اذا عرف احكامه وفيه نظر لانه قد يرى ما لا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط او بعض كفيته وقد ينسى بعضها فالوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق وسيد كفى في الشهادات انها اربع لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وعن جمع أنه لو شهد أربعة بزناه

بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه يزنى بواحدة منهم حد لانه استفيد من مجموع الشهادات الاربع ثبوت في زناه بأربعة وليس كازعموه لان كلاشهد بزنا غير ما شهد به الاخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه قاذف (او اقرار) حقيقى مفصل نظير ما تقرر في الشهادة ولو باشارة اخرس ان فهمها كل احد للاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم

رجم ماعز او الغامدية باقرارهما خرج بالتحقيق اليقين المردودة بعد نكول الخصم فلا يثبت ( ١١٣ ) بهاز نالكن تسقط حد القاذف

ويكفي الاقرار حال كونه  
(مرة) ولا يشترط تكرره  
اربعا خلافا لابي حنيفة  
رضي الله عنه لانه صلى الله  
عليه وسلم علق الرجم بمطلق  
الاعتراف حيث قال واغديا  
انيس الى امرأة هذا فان  
اعترفت فارجمها وترديده  
صلى الله عليه وسلم على ماعز  
اربعا لانه شك في امره ولهذا  
قال أبك جنون فاستثبت  
فيه ولهذا لم يكرر اقرار  
الغامدية وعلم من كلامه  
السابق في اللعان ثبوته  
ايضا عليها بلعانه دونها  
والآتي في القضاء ان القاضي  
لا يحكم فيه بعلمه نعم للسيد  
استيفاءه من قنه بعلمه لمصلحة  
تاديبه (ولو أقر) به (ثم  
رجع) عنه قبل الشروع  
في الحد أو بعده بنحو كذبت  
أو رجعت أو ما زنت وإن  
قال بعده كذبت في رجوعي  
أو كنت فاخذت فظننته زنا  
وإن شهد حاله بكذبه فيما  
يظهر بخلاف ما أقررت  
لانه مجرد تكذيب للينة  
الشاهدة به (سقط) الحد لانه  
صلى الله عليه وسلم عرض  
لما عز بالرجوع فلو لانه  
يفيد لما عرض له به بل لما  
قالوا لانه عند رجمه طلب  
الرد اليه فلم يسمعوا قال هلا  
تركتنموه لعله يتوب أي  
يرجع اذ التوبة لا تسقط  
الحد هنا مطلقا فيتوب الله  
عليه ومن ثم سن له الرجوع

في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لاحاجة الى تعيين ذلك فيه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حشقتي  
في فرج فلانة على وجه الزنا لم يعد لانه لا يقر الا عن تحقيق اه (قوله رجم ماعزا والغامدية باقرارهما)  
انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار اه سم (قوله لكن تسقط) من الاسقاط وكان  
الانساب يسقط بهما من السقوط (قوله لابي حنيفة) أي واحمد اه معنى (قوله وترديده الخ) رد المستداني  
حنيفة (قوله اربعا) لعله اراد به اجوبة قوله صلى الله عليه وسلم لعلك قبلت لعلك لمست أبك جنون مع  
اقراره الاول اه عش (قوله ولهذا) أي للشك في أمره (قوله فاستثبت فيه) متفرع على قوله شك  
الخ (قوله ولهذا) أي لاجل كون التردد عن الشك (قوله وعلم من كلامه الخ) جواب عما يرد على  
المصنف من اجمال طريق ثالث عبارة المغني واورد طريق آخر يختص بالمرأة وهو ما اذا قذفها الزوج  
ولا عن ولم تلاعن هي فانه يجب عليها الحد كما ذكر اه في بابه اه (قوله والآتي) أي ومن كلامه الآتي  
(قوله قبل الشروع) الى قوله وأفهم في المغني الا قوله وان قال بعده كذبت في رجوعي وقوله وان شهد الى  
بخلاف والى قوله ولو وجد في النهاية (قوله او بعده) فان رجع في اثباته فكل الامام متعديا بان كان  
يعتقد سقوطه بالرجوع فمات بذلك هل يجب عليه نصف الدية لانه بمضمون وغيره او توزع الدية على السياط  
قولان اقرهما كما قال شيخنا الثاني كما لو ضربه زنا على حد القذف اه معنى (قوله أو رجعت) أي عما  
أقرت به اه معنى (قوله أو ما زنت) أي فافراري به كذب فلا تكذيب فيما ذكر للشهود فانهم انما شهدوا  
بالاقرار وهو لم يكذبهم فيه اه عش (قوله وان قال بعده) أي بعد رجوعه (قوله أو كنت الخ) عطف على  
كذبت الاول (قوله بخلاف ما أقررت) أي فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد اه عش (قوله لانه مجرد  
تكذيب الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو شهدوا باقراره بالزنا فمكذبهم كان قال ما أقررت لم يقبل  
تكذبه لانه مكذب للشهود والقاضي اه (قوله الشاهدة به) أي باقراره اه سم (قوله انه) أي الرجوع  
(قوله قالوا) أي المباشرون برجمه له أي صلى الله عليه وسلم انه أي ماعز او قوله اليه أي صلى الله عليه وسلم  
(قوله طلب الرد الخ) ومجرد طلب الرد ليس رجوعا اه سم (قوله فلم يسمعوا) أي لم يجيبوه لما طلبه اه عش  
(قوله فقال هلا تركنموه الخ) الوجه حذف الفاء من فقال اه رشیدی أقول قد صرح العصام بانه قد  
يكون جواب لما مضيا مقرونا بالفاء (قوله اذ التوبة الخ) علة للتفسير (قوله مطلقا) أي سواء ثبت الزنا  
بالاقرار أو بالينة (قوله فيتوب الله عليه) من تمة الحديث (قوله ومن ثم) أي من اجل ترغيبه صلى الله  
عليه وسلم في الرجوع (قوله سن له الرجوع) عبارة المغني والروض مع شرحه ويسن لمن أقر زنا أو شرب  
مسكر الرجوع كالسر ابتداء ولو قال زنت بفلانة فانكرت أو قالت كان تزوجني ففقر بالزنا وقاذف لها  
فيلزمه الحد الزنا وحده وان قال زنت بها مكره لزمه حد الزنا لا القذف  
ولو لمه لها مهر فان رجع عن اقراره سقط الحد لا المهر لانه حق ادعى اه (قوله بقاء الاقرار) سياقي أنه يضمن  
بالدية اذا قتل فليس قوله بالنسبة لغيره على عمره اه عش (قوله فلا يجب الخ) أي حد قاذفه سواء قذفه قبل  
الرجوع أو بعده لانه سقطت حصانته باقراره بالزنا وغير المحصن لا يحد قاذفه اه عش (قوله فيه) أي في قاذفه  
(قوله ولو وجد اقراره وبينة الاسبق) أي ثم رجع عن الاقرار مغني ونهاية (قوله اعتبر الاسبق) وينبغي كما قال شيخنا  
ان المعول على البينة حيث وجدت لان البينة في هذا الباب اقوى كما ان الاقرار في المال اقوى الا اذا اسند

مر (قوله رجم ماعز او الغامدية باقرارهما) انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار (قوله  
ولو اقر ثم رجع سقط) هل تسقط عدالته باقراره بالزنا ثم يعود حكمها برجوعه فيه نظر (قوله لانه مجرد  
تكذيب للينة الشاهدة به) أي باقراره (قوله بل لما قالوا انه عند رجمه طلب الرد اليه) ليس رجوعا (قوله  
ولو وجد اقراره وبينة الاسبق) المعتمد اعتبار البينة وان تاخرت لان البينة في حقوق الله اقوى من الاقرار  
عكس حقوق الادميين مر ش (قوله ايضا اعتبر الاسبق) الاعتبار البينة مطلقا لم يسند الحكم الى الاقرار

وأفهم قوله سقط أي عنه بقاء الاقرار بالنسبة لغيره كحد

( ١٥ ) - شرواني وابن قاسم - ( تاسع )

قاذفه فلا يجب برجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم احصائه ولو وجد اقراره وبينة اعتبر الاسبق

مالم يحكم بالبينة وحدها ولو متأخرة فلا يقبل الرجوع وكان في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كدرب وسرقة بالنسبة للقطع وافهم كلامه انه اذا ثبت بالبينة لا يتطرق رجوع وهو (١١٤) كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك امة كما ياتي في السرقة

وظن كونها حليلة ونحو ذلك وكاسلام ذمي بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده (ولو قال) المقر اتركوني او (لا تحذوني او هرب) قبل حده او في اثنيائه (فلا) يكون رجوعا (في الاصح) لانه لم يصرح به نعم يغني وجوبا حالا فان صرح فذاك والا اقيم عليه للخبر السابق هلا تركتموه فان لم يغني لم يضمن لانه <sup>صلوات الله عليه</sup> لم يوجب عليهم شيئا ولو اقر زان بنحو بلوغ واحصان ثم رجع وقال انا صبي او بكر فهل يقبل محل نظر وعدم القبول اقرب وليس في معنى ما مر لانه ثم رفع السبب بالسكية بخلافه هنا لو ادعى المقر ان اما ما استوفى منه الحد قبل وان لم ير له يدينه اثر كما افهمه ما مر اخر البغاة وعلى قاتل الراجع دية لا قود لشبهة الخلاف في سقوط الحد بالرجوع (و) مما يسقط الحد الثالث بالبينة ايضا ما (لو شهد اربعة) من الرجال (بزناها واربع) من النسوة او رجلا ن اورجلا ن وامر اثنان (انها عذراء) بمعجزة اى بكر سميت بذلك لتعذر وطئها وصعوبته وانما (لم) تحدهى (لشبهة بقاء

الحكم بالاقرار وحده فانه يعمل به قدمت البينة عليه او تاخرت مغنى ونهاية (قوله مالم يحكم بالبينة وحدها) يدخل مالم يحكم بهما او بالاقرار وحده و تاخر والمعتمدان المعتبر البينة مطلقا مالم يسند الحكم الى الاقرار وحده مراه سم (قوله وكاننا) الى قوله وملك امة في المغنى ولى قوله وكاسلام في النهاية (قوله بالنسبة للقطع) اى اما المال في خدمته اه ع ش (قوله لا يتطرق اليه رجوع) انظر ما المراد من هذا اه رشيدى (اقول) المراد لا يسقط بالرجوع عبارة الروض والحد الثالث بالبينة لا يسقط بالرجوع اه وعبارة المغنى قد يفهم كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالبينة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثالث بالاقرار بالتوبة لكن استثنى منه صورتان الاولى ما اذا اقيمت عليه البينة ثم ادعى الزوجية الثانية الاسلام الخ (قوله بغيره) اى غير الرجوع وقوله كدعوى زوجية اى لمن زنى بها و ظاهره ولو بالبينة وكانت المزنى بها متزوجة بغيره اه ع ش (قوله وملك امة) وقوله وظن كونها الخ معطوفان على قوله زوجية (قوله وظن كونها الخ) اى وتصديق ذلك وقوله ونحو ذلك اى كدعوى الاكراه اه ع ش (قوله بينه) وكذا بالاقرار لانه يقبل رجوعه عنه اه ع ش (قوله فانه يسقط حده) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة لم يسقط حده وما ذكره المصنف في الروضة عن النص من سقوطه مفرع على سقوط الحد بالتوبة والاصح خلافه اه وعبارة سم المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط اه (قوله اتركوني) الى قول المتن ويستوفيه في النهاية لا قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله لانه) الى قوله ولو اقر زان في المغنى لا قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله به) اى الرجوع (قوله فان صرح) اى بالرجوع (قوله للخبر الخ) علة للاستثناء (قوله فان لم يغني) اى قات اه مغنى (قوله وقال اناصي الخ) تفسير الرجوع (قوله فهل يقبل) الى قوله وليس الخ عبارة النهاية فالمتجه عدم قبوله اه (قوله وليس) اى قوله اناصي او بكر (قوله في معنى ما مر) اى في شرح ثم رجع الخ من قوله نحو كذبت الخ (قوله رفع السبب) وهو الاقرار بالزنا (قوله ان اما ما الخ) اى او نائبه لما تقدم ان المراد بالامام حيثما اطلق ما يشمل نحو القضاة (قوله وان لم ير له يدينه الخ) ظاهره وان عين للحدز من ابيغدمع زوال اثر الضرب اه ع ش (قوله وعلى قاتل الراجع الخ) وفاقا للمغنى والروض وشرحه (قوله وما يسقط الخ) ثم قوله وانما لم تحدا الخ لا يظهر مع هذا المزج العطف في قوله ولا قاذفها ولا الشهود الخ فقامل (قوله ايضا) اى مثل ما مر قبيل قول المتن ولو قال الخ من قول الشارح لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية الخ (قوله من الرجال) الى قوله واولى في المغنى لا قوله وبه يعلم الى المتن (قوله لم تزن) عبارة المغنى لم توطا اه (قوله وبه يعلم) اى بالتعليل المذكور (قوله لا يحذر الزانى الخ) اى لان وجود العذرة ظاهر في عدم الزنا اه ع ش (قوله ومن ثم) اى من اجل هذا الاحتمال (قوله بحيث لا يمكن الخ) بان شهدوا انها زنت الساعة وشهدت بانها عذراء اه مغنى (قوله حد قاذفها) اى والشهود كما هو ظاهر رشيدى وع ش (قوله وبحث البليغنى الخ) عبارة النهاية ومحلها كما يحثه البليغنى مالم تكن غورا الخ (قوله ان محله) اى محل قول المصنف لم تحدهى (قوله فكالشهادة بانها عذراء الخ) عبارة المغنى فليس عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رمو امن لا يمكن جماعه اه وعبارة الرشيدى قوله

وحده مر (قوله مالم يحكم الخ) يدخل فيه مالم يحكم بهما او بالاقرار وحده و تاخر والحاصل انه ان اسند الحكم الى البينة او الاقرار اعتبروا ولا اعتبرت البينة لانها في حقوق الله اقوى من الاقرار والاقرار في حقوق الادمين اقوى منهم مر (قوله وكاسلام ذمي بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط قال ونص الشافعى على السقوط مفرع على قوله المرجوح وهو سقوط الحد بالتوبة (قوله حد قاذفها) سكنت عن الشهود (قوله فكالشهادة الخ) قضيته انه لاحد هنا على القاذف

العذرة الظاهرة في انها لم تزن وبه يعلم انه لا يحذر الزانى بها ايضا (ولا قاذفها) ولا الشهود عليها لاحتمال عود البكارة لترك فكالشهادة البالغة في الايلاج ومن ثم قال القاضى لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود البكارة فيه حد قاذفها وبحث البليغنى وغيره ان محله ان لم تكن غورا يمكن غيبة الحشفة فيها مع بقاء بكارتها والاحداث ثبوت الزنا وعدم وجود ما ينافيه ولو شهدوا بالزنا او بالقرن فكالشهادة بانها عذراء واولى

ولو أقامت أربعة أمهات الزنا وطلبت المهر وشهد أربع أمهات بوجوب المهر اذ لا بد من ثبوت الشهادة لا الحداثة متروطة بها (ولو عين شاهد)  
من الاربعة (زاوية) أو زمانا مثلا (لونا هو) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزمن لذلك (١١٥) الزنا لم يثبت) للتناقض المانع من تمام

فكاشهادة الخ ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود انهم رموا من لا يتأتى منه الزنا قاله الدميرى وبه يدفع  
ما في سم اى من قولهم قضيته انه لاحد هنا على القاذف لا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع اه  
أقول وكذا يدفع بذلك قول ع ش اى فلا تحدهى ويحسب دفعها على ما مر عن القاضي اذ لم يمكن عود  
الرتق اه (قوله ولو أقامت أربعة الخ) قضيته انها لو أقامت دون الاربعة لم يثبت المال وهو ظاهر لان المال  
انما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت اه ع ش (قوله وشهد أربع انها بكر) ينبغي ان يحكى كلام  
القاضي والبقية المار من هنا فليراجع اهرشيدى ولعل مراده لا يجب المهر لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود  
البكارة فيه ويحد اذا كانت غورا (قوله من الاربعة) الى قوله واستيفاء الامام فى المغنى (قول المتن  
زاوية) اى من زوايا البيت (قوله مثلا) اى او امرأة (قول المتن لم يثبت) اى الحداه مغنى والاولى الزنا  
(قوله بزنية) بالفتح اسم للمرة والكسر اسم للبيته والمناسب هنا الاول لوصفه بالوحدة اه ع ش (قوله  
والشهود) قال الزركشى ولا يبعد عدم الحد على الشهود اذ انقاربت الزوايا لا مكان الزحف مع دوام  
الايلاج اه (قول المتن الامام او نائبه) خرج به غيره فلو استوفى الجلد واحد من آحاد الناس لم يقع حدا ولو لم  
الضمان لان الحد مختلف وقتا ومختلفا يقع حدا لا باذن الامام بخلاف القطع اه مغنى (قوله للاتباع) الى  
قوله خروجا فى النهاية (قوله ويشترط عدم قصده الخ) هذا الشموله الاطلاق أولى من قول المغنى ولا بد فى  
اقامة الحد من النية اه (قوله عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الامام ونائبه فى دعوى الصارف وان  
تكرر ذلك لان الاصل بقاء الحد ولان القصد لا يعلم الا منهم ولو قصده اسم ولا ضمان لاهداره بشوت  
زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام لا يعتد به فيعيده وينبغى أن يمهله حتى يبرأ من  
اثر الاول وانه لو مات بما فعله به الامام ضمنه لانه لم يمت من حد اه ع ش (قوله وليس منه) اى من قصد  
الصارف (قوله وقن) عطف على حر وقوله كاه الخ مبتدا خبره قوله موقوف والجملة صفة قن (قوله بعد  
موت موصى) اى وقبل اعاقه اه مغنى (قوله وهو يخرج الخ) اى كله او بعضه كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله  
وقن مسلم) بالتوصيف لكافراى كاستولدت (قوله واستيفاء الامام) مبتدا خبره قوله رجع الخ (قوله  
هو) اى الامام مبتدا خبره قوله مالك بعضه بالتووين وبدون هو والجملة حال من الامام أو نعت له بناء على ان  
ال فيه للجنس (قوله فيما يقابله) اى الملك (قوله لاستحالة تبعيضه استيفاء) اى بان يجعل بعضه للحرية وبعضه  
للقرب ووجه الاستحالة ان كل سوط وقع فهو على حر ورفيق اهرشيدى (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية  
والاوجه خلافه كما فى تكملة التدريب اه اى فهو طريق الملك فيما يملكه والحكم فى غيره وتظهر فائدة فيما لو  
عزل اثناء الحد ع ش (قوله فامكنت الاستحالة الخ) اى امكن القول بها اه رشيدى (قوله ويستوفيه من  
الامام) الى قوله وندب فى المغنى (قوله مطلقا) اى سواء ثبت الزنا باقرار او بينة وقال ع ش اى حضرت  
البينة ام لا اه (قول المتن وشهوده) اى ان ثبت الزنا بهم اه مغنى (قوله اقامة الحد) مفعول حضور الخ  
(قوله خروجا) الى قوله ثم رايت فى النهاية (قوله من خلاف من اوجه) اى ابى حنيفة فانه قال بوجوب  
حضورهم اه مغنى (قوله غير واحد) كالتغامدية وما عزاها مغنى (قوله وندب حضور الجمع والشهود  
الخ) فى العبارة مسامحة وحتم وندب حضور الجمع مع الشهود هم مقتضى اطلاقهم بابدال الواو بمنع  
وحذف مطلقا اه رشيدى (قوله ويندب) الى قوله فاندفع فى المغنى لا قوله وقد يجاب الى وليس (قوله  
ويندب للبينة البداءة الخ) اى ثم الامام ثم الناس اه مغنى (قوله بدا الامام) اى بالرجع ثم الناس اه مغنى  
ولا للشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع (قوله وموصى بعقته زنى بعد موت موصى) مفهومه عدم

العدد بزنية واحدة فيحد  
القاذف والشهود  
(ويستوفيه) أى الحد  
(الامام او نائبه من حر)  
للااتباع ويشترط عدم  
قصده لصارف كظلم وليس  
منه حده بظن شرب فبان  
زنا لقصده الحد فى الجملة  
(ومبعض) لتعلق الحد  
بجملته وليس للسيد الا  
بعضها وقن كله او بعضه  
موقوف او ليت المال  
وموصى بعقته زنى بعد  
موت موصى وهو يخرج من  
الثالث بناء على ان اكسابه  
له وهو الاصح وقن محجور  
لاولى له وقن مسلم لكافر  
واستيفاء الامام من بعض  
هو مالك بعضه رجع الزركشى  
فيه انه بطريق الحكم لا الملك  
فما يقابله لاستحالة تبعيضه  
استيفاء فكذا فى الحكم  
وفيه نظر لان الاستيفاء امر  
حسى فامكنت الاستحالة  
فيه ولا كذلك الحكم فلا  
قياس ثم رايت فى تكملة  
التدريب التصريح بما  
ذكرته ويستوفيه من الامام  
بعض نوابه (ويستحب  
حضور) جمع من المسلمين  
ثبت باقرار أو بينة على  
الاوجه لقوله تعالى  
وليشهد عذابهما طائفة

من المؤمنين وحضور (الامام) مطلقا أيضا (وشهوده) اى الزنا اقامة الحد خروجا من خلاف من اوجه لنا انه صلى الله عليه وسلم رجم  
غير واحد ولم يحضر ولا امر بحضور واحد معين وندب حضور الشهود والجمع مطلقا هو مقتضى اطلاقهم لكن بحث ان حضور  
البينة يمكن عن حضور غيرهم وهو متجه ان اربداصل السنة لا كمالها ويندب للبينة البداءة بالرجع فان كان بالاقرار بدا الامام



(ويحد الرقيق) للزنا وغيره كقطع أو قتل أو حد خراف أو قذف (سيدة) ولو أثبت أن علم شروطه وكيفيةه وإن لم يباذن له الإمام لحرب مسلم إذا زنت أمة أحدكم فليحدها وخبر أبي داود والنسائي أقيموا الحدود وعلى مملكت أيما نكم نعم المحجور بقيمه وليه ولو قسيما وبحث ابن عبد السلام أنه لو كان بين السيد وقنه عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما مر أن المجبر لا يزوج حيث ذم مع عظيم شفقتة فالسيد أولى واستشكله الزركشي بأن له حده إذا قذفه وقد يجاب بأن مجرد (١٦٦) القذف قد لا يولد عداوة ظاهرة ويسن له بيع أمة زنت ثالثة لحرب فيه ولو زنى ذمي ثم حارب

وارق لم يحده إلا الإمام لأنه لم يكن مملوكا يوم زناه وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم أبيع فإن للبشترى حده لأنه كان مملوكا حال الزناخل المشتري محل البائع كما يحل محله في تحليله من أحراره وعدمه بخلاف الأول لما زنى كان حرا فلم يتول حده إلا الإمام فاندفع استشكل الزركشي تلك بهذه ثم رأيت بعضهم أشار لنحو ما ذكرته وبهذا يتضح الفرق بين ما مر في البعض وحد الشركاء للشترك على قدر ملكهم ويستنبون في المنكسر وذلك لأن السيد ثم لو توزع هو والإمام وقع حده في جزء الحرية وهو ممتنع بخلاف توزع الشركاء هنا فإن حد كل يقع في جزئه الرق وغيره المماثل له وقضية إطلاقهم جواز استقلال أحدهم بحده حصته وإن لم تاذن البقية وعليه فهل يضمه لو تالف بذلك لأنه مشروط بسلامة العاقبة كالمزور أولا لأنه مقدر ما دون فيه كل محتمل ومقتضى فرقه الآتي قريبا بين حد الإمام

(قوله كقطع) أي للسرقة أو قتل أي للردة والمخاربة أهمغنى (قول المتن سيدة) أي بنفسه أو نائبه وبستهثنى من إطلاقه السفية فلا يقيم الحد على رقيقه كما قاله الزركشي لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية أهمغنى (قول المتن سيدة) ظاهره وإن كان الرقيق أصله أو فرعه بأن اشترى المسكن أصله أو فرعه وحلى (قوله ولو أثبت) أي السيد (قوله أن علم) أي السيد شروطه وكيفيةه أي وإن كان جاهلا بغيرها أه نهاية (قوله فليحدها) عبارة المغنى فليجلدها وأعله رواية أخرى (قوله نعم المحجور) أي من طفل أو سيفه أو مجنون أهمغنى (قوله واستشكله) أي البحث (قوله ويسن له الخ) ويجب عليه أن يبين ذلك لمشتريها أه (قوله ثالثة) أي مرة ثالثة أه عس (قوله ثم أبيع) الأولى حذف الهمزة إذا لا باعة كافي القاموس التعريض للبيع لا البيع بالفعل المراد هنا (قوله في تحليله من أحراره) أي إذا كان بلا إذن السيد وعدمه أي إذا كان بأذنه (قوله بخلاف الأول) أي الذمي وقوله تلك أي مسألة الذمي وقوله بهذه أي مسألة العبد أه عس (قوله وبهذا يتضح الفرق الخ) فيه توقف (قوله وحد الشركاء) عطف على ما مر (قوله ويستنبون الخ) أي أحدهم أو غيرهم أه مغنى (قوله وغير المماثل له) قد يقال لكنه ملك غيره أه سم (قوله جواز استقلال الخ) خبر وقضيته الخ (قوله بالنص والاجتهاد) نشر على ترتيب اللف (قوله الضمان الخ) خبر ومقتضى فرقه (قوله لعموم ولايته) إلى قوله كما مر في المغنى إلا قوله فلم يراع مخالفه (قوله ومع ذلك الأولى السيد) كذا في النهاية وقال الرشيدى أي إذا لم ينارعه الإمام بقرينة ما بعده وصرح به في الروضة أه (قوله لثبوت الخبر فيه) ولأنه استمرغنى وسم (قول المتن فإن تنازعا) أي الإمام والسيد أهمغنى (قوله فيمن يتولاه) أي حد الرقيق (قول المتن الإمام) أي يحده الإمام الأعظم أو نائبه أهمغنى (قول المتن وإن السيد يفرقه الخ) لا يخفى ما في عطفه على الإمام المفيد لتفرع تصحيحه على التنازع (قوله كما تجلده) إلى قوله كما نقله في النهاية إلا قوله وإن عجز إلى المتن (قوله في الخبر) أي خبر أقيموا الحدود وعلى ما ملكت أيما نكم \* (تنبيه) مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فإن قد فعل السيد وعليه مؤنته في زمن التغريب وقيل في بيت المال أهمغنى (قوله فلا يحده الإمام) أي لخروجه عن قبضة السيد بالكتابة الصحيحة أما المسكاتب بكتابة فاسدة فكالف أهمغنى (قوله وإن عجز) أي فرق قبل استيفاء الحد أهمغنى (قول المتن والمسكاتب) بفتح المثناة أي كتابة صحيحة أخذها ما قبله أه عس (قوله بما مر) أي من شروط الحد وكيفيةه (قول المتن يحدون عبيدهم) أي إذا لم ينارعه الإمام والأفلا ما مر (قوله لعموم الخبر الثاني) أي أقيموا الحدود وعلى مملكت أيما نكم وقد يقال أن الخبر الأول عام أيضا بالنسبة إلى المالك فلم قيد الخبر

استيفائه إذا زنى قبل الموت وإن تأخر استيفاء لما بعد الموت وفيه نظر (قوله ويحد الرقيق سيدة) قال الاستاذ البكري في الكنز ولواثي وهو أولى لأنه استرو منه يعلم أنه في غير الرجم فهو ظاهر أه وفيه دلالة على رجم الرقيق إذا زنى حال الرق فلينظر مع ما تقدم قيل وإن الكامل الزاني الآن يبنى هذا على مخالفته ما تقدم أو يصور بما إذا زنى حال الكمال أيضا ثم حارب واسترق قبل الحد لكن هذا يخالف قول الشارح ولو زنى ذمي الخ (قوله لأنه لم يكن مملوكا يوم زناه وقوله الآتي لأنه كان مملوكا حال الزنى) قد يؤخذ من ذلك أنه لو عتق الرقيق قبل الاستيفاء كان السيد استيفاءه فليراجع (قوله وغيره المماثل له) قد يقال لكنه مملوك غيره (قوله

وختانه بالنص والاجتهاد الضمان هنا لأن اقتصار كل على حصته أمر مجتهد فيه (أو الإمام) لعموم ولايته ومع ذلك الأولى بالثاني السيد لثبوت الخبر فيه فلم يراع مخالفه (فإن تنازعا) فيمن يتولاه (فالأصح الإمام) لعموم ولايته (و) الأصح (أن السيد يفرقه) كما تجلده لأن التغريب من جملة الحد المذكور في الخبر (و) الأصح (أن المسكاتب) كتابة صحيحة (كحر) فلا يحده إلا الإمام وإن عجز أخذ ما تقر في ذمي زنى ثم حارب وأرق اعتبار أبحال الزنا (و) الأصح (أن السيد) الكافر والفاسق والمسكاتب (والجاهل العارف بما مر) يحدون عبيدهم لعموم الخبر الثاني والأصح أن أقامته من السيد إنما هي بطريق الملك لغرض الاستصطلاح كالنقد والحجامة ومن ثم حده بعمه بخلاف القاضي

والمسلم المملوك لكافر يحده الامام كما مردون سيده كانقلاه وأقرامه خلافا للاذرعى لانه لا يقر ملكه عليه فلا استصلاح منه ونازع كثيرون في المكاتب وبنوا عليه ان من ملك قنا يعضه الحر لا يحده لانه ليس حرا كله والمعتمد ما ذكره (١١٧) في المكاتب والمبعض أولى منه لان ملكه

تام تجب فيه الزكاة وغيرها بخلاف ملك المكاتب (و) الاصح (ان السيد يعززه) لحق الله تعالى كما يحده وكون التعزير غير مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر لانه مجتهد فيه كالفاضي اما الحق نفسه فيجوز قطعاً (و) انه (يسمع البينة) وتزكيتها (بالعقوبة) المقتضية للحد او التعزير اى بموجبها للملكة الغاية فالوسيلة أولى وقضيته انه لا فرق هنا ايضا بين الكافر والمكاتب وغيرهما لكن بحث جمع اختصاص سماعها بالحر العدل العارف بصفات الشهود وشروطهم واحكام العقوبة زاد بعضهم الذكورة وفيه نظر (والرجم) الواجب في الزنا يكون (بمدر) اى طين متحجر (و) نحو خشب وعظم والاولى كونه بنحو (حجارة معتدلة) بان يكون كل منها يملا الكف نعم يحرم بكبير مذفف لتفويته المقصود من التكيل وبصغير ليس له كبير تاثير لطول تعذيبه ونازع فيه البلقيني لخبر مسلم في قصة ما عاز انهم رموه بما وجدوه حتى بالجلاميد

بالثاني (قوله والمسلم المملوك الخ) استثناء معنى من قول المصنف وان الكافر الخ اه عش (قوله كافر) اى فى شرح ويستوفيه الامام الخ (قوله كانقلاه الخ) اى دون سيده (قوله خلافا للاذرعى) راجع لقوله كما نقلاه واقراءه لا لما قبله عبارة المغنى ومحل الخلاف فى الكافر اذا كان عبده كافرا اما اذا كان مسلما فليس له إقامة الحد عليه بمحال كما صرح به ابن كج وقال الاذرعى انه الاصح المختار اه وبذلك ينحل توقف السيد عمر حيث قال بعد ذكر عبارة المغنى مانصه قوله وقال الاذرعى الخ هذا يخالف ما فى التحفة فليحذر فلعلى فى العبارة سقط أو اختلف كلام الاذرعى اه فانه مبنى على إرجاع قول الشارح خلافا للخ الى ما قبل قوله كانقلاه الخ (قوله انه لا يقر الخ) علة لقوله دون سيده (قوله فى المكاتب) اى فى حد مملوكه (قوله وبنوا عليه) اى على النزاع (قوله ما ذكره) اى المصنف فى المكاتب من حده لمملوكه والمبعض أولى منه اى من المكاتب فى حده لمملوكه (قوله لحق الله) الى قوله لكن بحث فى النهاية والمغنى (قوله لحق الله) قال فى شرح المنهج ولحق غيره اه سم عبارة عش وبقي حق غيره كان سب شخصا واضربه ضربا لا يوجب ضمنا وينبغى الحاقه بحق الله تعالى فيعززه السيد على الاصح اه ولعله لم يطلع على ما فى المغنى عبارة تنبيه محل الخلاف فى حقوق الله تعالى اما حقوق نفسه وكذا حقوق غيره فيستوفىها قطعاً اه (قوله لا يؤثر فيه) اى فى قياس التعزير على الحد (قوله لانه) اى السيد يجتهد فيه اى فى التعزير (قوله وانه يسمع البينة) وتزكيتها (الخ) ولا بد كما فى الروضة واصلمها من علمه بصفات الشهود واحكام الحدود وان كان جاهلا بغيرها فلو سمع البينة بزناه عالما باحكامها او قضى بما شاهده من زناه جاز وخرج بكونه عالما باحكام البينة ما لو لم يكن عالما بها فلا يسمعها لعدم اهليته لسماعها اه مغنى وروض مع شرحه (قوله المقتضية) بكسر الضاد (قوله أى بموجبها) بكسر الجيم اى ما يوجب الحد والتعزير والمراد بالغاية هنا الحد والتعزير اه كردى والاولى اى ما يوجب العقوبة الخ (قوله فالوسيلة) اى البينة عش ومغنى (قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى وقال الزركشى اطلاق المصنف السيد بعد ذكره الكافر والمكاتب يؤم طرد ذلك فيهم وهو ممنوع وقد صرح الرافعى وغيره باعتبار الاهلية فى سماع البينة وعلى هذا فيخرج الفاسق والمكاتب اه وقال شيخى المراد بان يكون فيه اهلية سماع البينة ان يعرف احكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا فيسمعها الفاسق وغيره وهو ظاهر كلام الشياخين اه (قوله وقضيته) اى كلام المصنف (قوله انه لا فرق الخ) وهو المعتمد اه نهاية وتقدم عن المغنى مثله (قوله هنا) اى فى سماع البينة ايضا اى كالحديث (قوله وفيه نظر) اى فى البحث المذكور (قوله الواجب فى الزنا) الى قوله ولا ينافيه فى النهاية الا قوله وان يخلى والاتقاء بيده (قوله اى طين) الى قوله ونازع فى المغنى (قوله من التكيل) بيان للبعصود (قوله ونازع فيه البلقيني) الى قوله تصدق الخ عبارة النهاية وما فى خبر مسلم فى قصة الخ غير مناف لذلك لصدقه الخ (قوله ونازع فيه البلقيني) وقال يرمى بالخفيف والثقيل على حسب ما يجده الراى اه مغنى (قوله ويحجب) اى عن استدلاله بالخبر بانها اى الجلاميد (قوله بل قولهم) اى الصحابة الراجين لما عزر (قوله عرض الحرة) وهى اسم جبل فى المدينة اه عش (قوله دليل الخ) خبر بل قولهم الخ (قوله والاولى) الى قوله وظاهر المتن فى المغنى الا قوله اى ابلا ما يؤدى لسرعة التذفيف وقوله ويعتد الى المتن (قوله والاولى) ان لا يبعد عنه الخ قال الماوردى والاولى لمن حضره ان يرمه ان رجم بالبينة وان يمسك عنه وان رجم بالاقرار اه مغنى (قوله اذ جميع بدنه الخ) علة لعدم الحرمة المفهوم من قوله والاولى الخ اه كردى (قوله وان يخلى والاتقاء بيده) عبارة المغنى والاسنى ولا يربط ولا يقيد اه وعبارة الكردى والواو فى قوله والاتقاء بمعنى مع فلا اتقاء مفعول معه

لحق الله تعالى) قال فى شرح المنهج ولحق غيره

وهى الحجارة الكبار ويحجب بانها تصدق بالمعتدل المذكور بل قولهم فاشدت واشتدنا خلفه حتى آتى عرض الحرة فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرة حتى سكن فيه دليل على ان تلك الجلاميد لم تكن مذففة ولا لم يعددوا الرمي بها الى ان سكن والاولى ان لا يبعد عنه فيخطئه ولا يدنو منه فيؤلمه اى ابلا ما يؤدى الى سرعة التذفيف وان يتوقى الوجه اذ جميع بدنه محل للرجم وان يخلى والاتقاء بيده

وتعرض عليه التوبة لتكون خاتمة أمره واتسرت عورته وجميع بدنها ويؤمر بالصلاة دخل وقتها ويجاب لشرب لا اكل والصلاة ركعتين ويجوز ويدفن في مقابرنا ويعتد بقتله بالسيف لكن فوات الواجب (ولا يحفر للرجل) عند رجه وإن ثبت زناه ببينة وظاهر الماتن امتناع الحفر لكنه جرى في شرح مسلم على التخيير لأنه صرح أن ما ذكره أحفره وأنه لم يحفر له واختاره البلقيني وجمع بأنه حفر له أو لا حفرة صغيرة فهرب منها فاتبه وحقق قتله بالحفرة كما مر ولا ينافيه ما في رواية حفره إلى صدره لأنه قد يطاع منها ويهرب إذ لا يلزم من الحفر ونزوله فيها رداً تراب عليه حتى لا يتمكن من الخروج (والأصح استحبابه للدرأة) (١١٨) بحيث يباغ صدره (إن ثبت) زناها (ببينة) أو لعان كما يحتمل البلقيني لئلا تنكشف لإقرار

لممكنها الهرب إن رجعت وثبوت الحفر في الغامدية مع أنها كانت مقرة لبيان الجواز بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضاً (ولا يؤخر الرجم لمرض) يرجى برؤه (وحرور برد مفرطين) لأن نفسه مستوفاة بكل تقدير (وقيل يؤخر) أي ندباً (أن ثبت بإقرار) لأنه يسيل من الرجوع ويرد بان الأصل عدمه إماماً لا يرجى برؤه فلا يؤخره قطعاً على نزاع فيه وكذا لو ارتد أو تحتم قتله في المحاربة نعم يؤخر لوضع الحمل والفظام كما قدمه في الجراح ولزوال جنون طراً بعد الإقرار (ويؤخر الجلد لمرض) أو نحو جرح يرجى برؤه منه أو لكونها حاملاً لأن القصد الردع لا القتل (فإن لم يرج برؤه جلد) إذا غاية تنتظر (لا بسوط) ثلاثاً (بل) بنحو نعال وتوقف البلقيني فيما المفاوق الم العثكال وأطراف ثياب (بعثكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالمثلثة أي عرجون (عليه

والمعنى والاولى أن يحل من أن يبقى نفسه بيده يعني لا يربطها (قول) وتعرض عليه التوبة) أي ومع ذلك إذا تاب لا يستطاع منه الحداه عرش (قول) واتسرخ (أي وجوباً له معنى (قول) ويجاب لشرب) أي وجوباً له عرش (قوله لا اكل) أي لأن الشرب له طش سابق والاكل اشبع مستقبلاً له معنى (قوله) والصلاة ركعتين) أي يجب لذلك ندباً فيما يظهر له عرش (قوله) ويجوز (عبارة المغني والروض مع شرحه والمقتول حدا بالرجم أو غيره حكم موقى المسلمين من غسل وتكفين وصلاة وغيرها كبتارك الصلاة إذا قتل اه (قوله) وإن ثبت زناه ببينة) كافي الروضة وأصلها فصل الماوردي والشيخ أبو إسحق بين أن يثبت زناه ببينة فيسن أن يحفر له حفرة ينزل فيها إلى وسطه لتمتع من الحرب أو بإقرار فلا يسن اه معنى (قوله) وأنه لم يحفر له) أي وصرح أنه الخ (قوله) واختاره) أي التخيير (قوله) وجمع) أي البلقيني بين الروايتين المذكورتين (قوله) فهرب منها) أي فمارجهم فهرب منها اه نهاية (قوله) ولا ينافيه) أي ذلك الجمع وقوله لأنه الخ علة لعدم المناقاة (قوله) بحيث) إلى قوله ويرد في المغني إلا قوله أو لعان كما يحتمل البلقيني وإلى قول الماتن بعثكال في النهاية إلا قوله على نزاع (قوله) وثبوت الحفر الخ) رد لدليل مقابل الأصح (قوله) وكذا) أي لا يؤخر قطعاً (قوله) نعم إلى قوله وببعثكال في المغني (قوله) يؤخر لوضع الحمل) فلو أقيم عليها الحد حرم واعتدبه ولا شيء في الحمل لأنه لم يتحقق حياته وهو إنما يضمن بالغة إذا انفصل في حياته اه وأما ولدها إذا مات لعدم من رضعه فينبغي ضمانه لأنه يقتل اه انكف ما هو غذاء له اخذاً لما قالوه فمما لوديع شاة فمات ولدها اه عرش (قوله) لوضع الحمل الخ) سواء كان الحمل من زنا أو غيره اه معنى (قوله) ولزوال جنون الخ) يعني إذا أقر بالزنا ثم جن لا يحدف في جنونه بل يؤخر حتى يفيق لأنه قد يرجع بخلاف ما لو ثبت بالبينة ثم جن اه معنى (قوله) أو نحو جرح) عبارة المغني وفي معنى المريض النفساء ومن به جرح أو ضرب اه (قوله) يرجى برؤه) كالحمل والصداع اه معنى (قول الماتن) فإن لم يرج برؤه الخ) أي كزمانه أو كان نضوا اه معنى (قوله) بل بنحو نعال) خلافاً للنهاية (قوله) وتوقف البلقيني الخ) عبارة المغني وإن نازع البلقيني في الضرب بالنعال اه (قوله) وأطراف الثياب) عطف على نعال (قول الماتن) بعثكال) وهو الذي يكون فيه الملح بمنزلة العقود من الكرم اه معنى (قوله) أي عرجون) هو العثكال إذا دبس والعثكال هو الرطب فكأنه بين هذا التفسير الماردم العثكال هنا اه رشدي (قوله) وهي الخ) أي التائيت لرعاية الخبر (قوله) فيضرب) إلى قول الماتن وإذا جاء الإمام في المغني إلا قوله وكسرها وقوله على تناقض فيه وقوله مع الحبس (قول الماتن) ضرب به مرتين) أي وإن كان رقيقاً ضرب به مرة واحدة اه (قوله) فيه) أي الحر (قوله) أما إذا لم تمسه) إلى قوله وإنما ضمن في النهاية إلا قوله أو شك وقوله مع الحبس (قول الماتن) اجزاه) أي الضرب به ولا يعاد فلو ضرب بما ذكر من يرجى برؤه فبرئ لم يجزه وتخيره من له قذف على مريض بين الضرب بعثكال ونحوه وبين الصبر إلى برئه اه معنى (قوله) أو قبله) عطف على قوله بعد ضربه (قول الماتن) مفرطين) أي شديدين اه

(قوله) بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقرة أيضاً) قد يعكس فيقال الحفر في الغامدية لأنه مستحب وتركه في الجهنية لبيان الجواز للترك (قوله) طراً بعد الإقرار) يفهم أنه لا تأخير لو ثبت بالبينة

مائة غصن) وهي الشماريخ فيضرب به الحر مرة لخبر أبي داود بذلك (فإن كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين) معنى لتكميل المائة وعلى هذا القياس فهو في القن (وتمسه الأغصان) جميعاً (أو ينكبس بعضها على بعض ليناله بعض الالم) لئلا تتعطل حكمة الجلد من الزجر وبه فارق الاكتفاء في الإيمان بضرب لا يؤلم على تناقض فيه لأن مبناها على العرف وغير المولم يسمى ضرباً عرفاً أما إذا لم تمسه ولم ينكبس بعضها على بعض أو شك في ذلك فلا يكفي (فإن برأ) يفتح الرأ وكسرها بعد ضربه بذلك (أجزاه) وفارق مغصوباً حج عنه ثم شفي بأن الحدود مبنية على الدم أو قبله حد كالصحاء قطعاً أو في أثانها اعتد بما مضى وحد الباقي كالصحاء (ولا جلد في حرور برد مفرطين) بل يؤخر

مسح الحبس لوقت الاعتدال ولو لا ولا وكذا قطع المرقعة بخلاف القود و حد القذف لانهم ما حق آدمي واستثنى المأوردى والرويانى من يلد لا ينكح حره او برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعتدلة لتأخر الحد والمشفقة ويقابل افرط الزمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل (وإذا جلد الامام) أو نائبه (فى مرض أو حر أو برد) أو فوضوا حتى لا يمتثل السياط (فلا ضمان على النص) (١١٩) لحصول التافى من واجب اقيم عليه ولانما

ضمن من ختن فى ذلك بالدية

لثبوت قدر الجلد بالنص والختان بالاجتهاد فكان مشروطا بسلامة العاقبة كالتعزير واستشكل الزر كشى ما ذكر فى النص وقال الظاهر وجوب الضمان لان جلد مثله بالشك لا بالسياط (فيقتضى) هذا النص (ان التأخير مستحب) وهو

كذلك عند الامام لكنه صحح

فى الروضة وجوبه وعليه لا

ضمان أيضا واعتمده الاذرى

ونقله عن جمع ويؤيده قول

ابن المنذر أجمعوا على أن

المريض لا يجلد حتى يصح

وصوب البلقينى حمل الاول

على ما إذا كان الجلد فى ذلك

لا يهلك غالبا ولا كثيرا

والوجوب على خلافه

(كتاب حد القذف)

من حد منع لمنعه من الفاحشة

او قدر لان الله تعالى قدره

فلا تجوز الزيادة عليه

(القذف) هو هنا الرمي

بالزنا فى معرض التعيير لا

الشهادة وهو لرجل وامرأة

من اكبر الكبائر وان

أوجب التعيير لا الحد فيما

يظهر ويحتمل خلافه وانما

وجب الحد به دون الرمي

بالكفر لقدره هذا على نفي

مارمى به بان يحدد كلمة

مغنى (قوله مع الحبس) ولا يحبس على الراجح فى حد من حدوده تعالى كما صرحوا به فى باب استيفاء القصاص اه نهاية (قوله لوقت الاعتدال) متعلق يؤخر (قوله بخلاف القود و حد القذف) أى فلا يؤخر ان اه نهاية (قوله لمعتدلة) أى من البلاد (قول المتن وإذا جلد الامام الخ) خرج به السيد فلا يضمن رقيقه جز ما اه معنى (قوله او فوضوا حتى لا يمتثل السياط) بكسر النون وسكون الصاد أى ضعيف البدن (قوله لحصول التالف) أى قوله ويؤيده فى المغنى (قوله فى ذلك) أى المرض او الحر او البرد (قوله فكان) أى الختان (قوله واستشكل الزر كشى الخ) عبارة المغنى واقتصار المصنف على عدم الضمان فى الحر والبرد المرض قد يشعر بوجوبه إذا كان الزانى نضوا الخلق لا يمتثل السياط فجلبه بها فأتى وهو الظاهر كما قاله الزر كشى لان جلد مثله الخ (قوله وهو كذلك الخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المعتمد كما صحح فى الروضة وجوبه وعليه فلا ضمان أيضا اه (قوله واعتمده) أى وجوب التأخير اه معنى وكذا الضمير فى نقله ويؤيده قوله حمل الاول أى ما اقتضاه النقص من الاستحباب (قوله فى ذلك) أى المرض او الحر او البرد

(كتاب حد القذف)

(قوله من حد) إلى قوله وتغليباً فى المغنى لا أقوله أى وإن إلى وانما وجب وقوله وإن اثم وقوله وبه فارق إلى وكذا مكرهه وقوله مع عدم الاثم وقوله او ولد غيره إلى التنيه فى النهاية لا أقوله أى وإن إلى وانما وجب وقوله وقد يؤخذ إلى المتن (قوله من حد) أى ما خوذ منه لغة اه ع ش (قوله لمنعه) أى الحد الشرعى (قوله من الفاحشة) أى من الاقدام عليها (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف سم اه ع ش (قوله هنا) أى شرعا اه ع ش (قوله لا الشهادة) عبارة المغنى ليخرج الشهادة بالزنا فلا حد فيها إلا ان يشهد به دون اربعة كما سياتى اه وعبارة الرشيدى انظر هل يرد على التعريف مالو شهد اقل من النصاب او رجع بعض الشهود اه (قوله من اكبر الكبائر) أى بعدما مر اه نهاية أى من القتل والردة والزنا (قوله وإن اوجب التعيير الخ) قال الحلبي قذف الصغيرة والمملوكة والحررة المنهكة من الصغائر لان الايداء فى قذفهن دونهن فى الكبير الحررة المستترة اه كردى (قوله لقدرة هذا الخ) لك ان تقول إن كان المراد بالنسبة لدفع العار فتجديد الاسلام لا ينفيه أو بالنسبة للخروج عن المعصية بفرض تحققها فالزنا كذلك بالتوبة أو بالنسبة للعقوبة فهى لا تثبت بمجرد القذف بل لا بد فيها من تمام نصاب الشهادة وحينئذ فلا قذف وإن ارى اثم اخر فليبين والله اعلم اه سيد عمر و فرق الرشيدى بما نصه وقوله بان يحدد كلمة الاسلام أى وبها ينتفى وصف الكفر الذى رمى به ويثبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة من الزنا لا يثبت بها وصف الاحسان اه (قوله ومررت تفاصيل القذف الخ) أى فاستغنى بها عن إعادتها هنا (قوله فلا يحد حرى) أى ومؤمن اه ع ش (قوله وإن اثم الخ) أى القاذف لآذنه (قوله كما مر) أى فى باب الزنا فى شرح الاسكران (قوله فلا يحد مكره) ولولم يعلم اكراهه وادعاه هل يقبل او لا او يقبل ان وجدت قرينة لا يبعد الثالث فليراجع سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه) أى بقوله مع عدم التعيير (قوله لوجود الجنابة منه الخ) يعنى ان المأخذ هنا التعيير ولم يوجد هنا الجنابة وقد وجدت اه كردى (قوله ويجب التلفظ به) أى يجب لدفع الحد التلفظ بما اكره به فان زاد او تلفظ بغيره وجب

(قوله لكنه صحح فى الروضة وجوبه) كتب عليه م ر وقوله وعليه لا ضمان ان كتب عليه لا ضمان م ر

(كتاب حد القذف)

(قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقدوف

الاسلام ومررت تفاصيل القذف فى اللعان (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المقدوف وفرعيته للقاذف فلا يحد حرى وقاذف اذن له وإن اثم ولا اصل وان علا كما يأتى و (التكليف) فلا يحد صبي ومجنون لرفع القلم عنهما (الاسكران) فانه يحدون ان كان غير مكلف تغليظا عليه كامر (والاختيار) فلا يحد مكره عليه لرفع القلم عنه ايضا مع عدم التعيير وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجنابة منه حقيقة ويجب التلفظ به

لداية الاكرام وكذا مكرهه وفارق مكره القاتل بانه آله لا يمكنه اخذ يده فيقتل بهادون اسانه فيذف به وكذا لا يحدها بل بتحرره بقرب اسلامه او بعده عن عالمي ذلك (ويعزر) القاذف (المميز) الصبي او المجنون زجره والو ناديا بواو من ثم سقط بالبلوغ والافاقة (ولا يحدها اصل) اب أو أم وان علا (بذف الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد (وان سفل) كالا يقتل به ولو كنه يزر الا اذا و يفرق بينه وبين عدم حبسه بدينه

بان الحبس عقوبة قد تدوم مع عدم الاثم فلم يلق بحال الاصل على ان الرافعي صرح بانه حيث عزر انما هو لحق الله دون الولد وعليه فلا اشكال ولم يقل هنا ولا له وقاله في القود ثلاثا ليرد مالو كان لزوجته ولده ولدا اخر من غيره فان له الاستيفاء لان بعض الورثة يستوفيه جميعه بخلاف القود ولو قال لولده أو ولد غيره يولد الزنا كان قاذفا لانه فيحد لها بشرطه واذا وجب حد القذف (فالحر) حالة القذف (حده ثمانون) جلدة للآية فدخل فيه مالو قذف ذمي ثم حارب واراق فيجلد ثمانين اعتبارا بحالة القذف (والرقيق) حالة القذف ايضا ولو مبعضا ومكاتباً وأم ولد حده (أربعون) جلدة اجماعا وبه خصت الآية على ان منع الشهادة فيها للقذف مصرح بانها في الاحرار وتغليبا لحق الله تعالى والافاجب للآدمي لا يخالف فيه الفسح والحرمان غلب حق الادمي في توقف استيفائه على طلبه اتفاقا وسقوطه بعفوه ولو على مال لكن لا يثبت المال وكذا ثبتت زنا المقتوف

الحدها كرى (قوله به) أي بالقذف اه عرش (قول لداعية الاكرام) أي لا لتشف او نحوه اه رشدي وظاهر صنيع الشارح ان الاطلاق كصد التثني وتقدم في باب الردة ان المكره لا تلزمه التورية (قوله وكذا مكرهه) أي لا حده عليه ايضا اه نهاية أي ويعزر عرش وسيد عمر (قول وفارق) أي مكره القاذف بكسر الراء اه كرى قال السيد عمر وقد يفرق ايضا بان النفس لخطرها غاظ فيها بتضمن من له دخل في ازهاقها مباشرة اوسبيا او شرط بخلاف العرض فاقصرت العقوبة فيه على المباشرة ان لم يكن له عذر كالا كراهه (قوله بانه) أي القاتل بالا كراهه آله أي المسكره بكسر الراء (قوله او المجنون) أي الذي له نوع تمييز مغنى وعرش أي كادل عليا صنيع المصنف رشدي (قول ورثه الولد) أي فقط اه سيد عمر وعبرة عرش أي من زوجة واخ من ام مثلاه (قول للايذاء) أي الشديدا بالقذف فلذا يعزر لبقية حقه كياتي في فصل التعزير اه عرش (قوله بينه) أي بين تعزير الاصل لقذف فرعه وبين عدم حبسه أي الاصل بدينه أي الفرع (قوله قد تدوم) أي بخلاف التعزير فانه قد يحصل بقيام من مجلس ونحوه اه مغنى (قوله مع عدم الاثم) أي من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل لفرعه لا من من احدهما انه عقوبة قد تدوم والثاني عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذي هو الدين بخلاف التعزير فانه ما اه رشدي عبارة السيد عمر أي بالنسبة لاصل الدين حيث كان مباحا وان عرض الاثم فيه بسبب مطلعه مع القدرة الذي هو مظنة الحبس اه (قوله وقاله في القود) عبارة هناك ولا قصاص يقتل ولد وان سفل ولا قصاص يثبت له أي الفرع على اصله كان قتل قته او عتيقه او زوجته او امه اه (قوله ثلاثا ليرد مالو كان الخ) قد يمنع الورود حيثن لان المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الحد من جهة غير سم اه عرش (قوله مالو كان لزوجته ولده الخ) أي والمقتوف الزوجة اه رشدي أي والقاذف ابو الزوج خلا فلما ياتي عن عرش (قوله ولد اخر) انظر ما فائدة قوله اخر (قوله فان له الاستيفاء الخ) أي فاذا قذفها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنها من غيره فلا ينهما من غير الحدود ان لم يكن لابن الزوج الحد اه عرش وقضية صنيع الشارح حيث قال لزوجته ولده ولم يقل لزوجته ان القاذف هو ابو الزوج لا الزوج الا ان يريد تصويرا آخر غير ما في الشارح (قوله ولو قال الخ) أي ولو هازلا اه عرش (قوله بشرطه) أي شروطه المذكورة في قوله شرط حد القاذف الخ اه عرش (قوله فدخل الخ) تفريع على قوله حالة القذف وقوله فيه أي الحر (قوله وبه) أي بالاجماع (قوله خصت الآية) أي آية فاجلدوه ثم ثمانين جلدة (قوله فيها) أي في الآية (قوله مصرح بانها الخ) أي لان العبد لا تقبل شهادته وان لم يقذف اه مغنى (قوله وتغليبا الخ) عطف على اجماعا وفي هذا العطف المقتضى لكون التغليب دليلا مستقلا نظر ظاهر (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتغليبا الخ اه رشدي (قوله في توقف استيفائه) أي حد القذف على طلبه أي الادمي قوله وسقوطه الى قوله وقد يؤخذ منه في المعنى (قوله لكن لا يثبت المال) أي على القاذف اه عرش (قوله وكذا اثبت الخ) عطف على بعفوه (قوله او بلعان) أي في حق الزوجة اه مغنى (قوله ولا يعاقب في الآخرة الخ) فائدة اختار المصنف والغزالي ان الغيبة بالقلب يكتبها الملكان الحافظان كالتلفظ بها ويدركان ذلك بالشتم ولعل هذا فيما اذا صمم على ذلك والافحاط على القلب معفور اه مغنى (قوله لم يعاقب) أي في الآخرة اصلا وهو ظاهر اه عرش وقال السيد عمر والذي يتجه انه ياثم وان كان صادقا بناء على ما مشى عليه الغزالي وتبعه النووي من ان الغيبة القلبية

(قوله ثلاثا ليرد) قد يمنع الورود حيثن لان المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الحد من جهة غير (قوله ثلاثا ليرد الخ) قد يؤخذ من هذا ايراده على قوله السابق ومن ورثة الولد الا ان يمنع صدق انه ورثها الا لا يستغرق

كاللسانية

بينة أو اقرار أو يمين مردودة أو بلعان ومن قذف غيره ولم يسمعه الا الله والحفظه

لم يكن كبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الايذاء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام يؤخذ منه انه لو كان صادقا بان شاهد زناه لم يعاقب وهو محتمل (و) شرط (المقتوف) ليحد قاذفه (الاحصان) للآية (وسبق في اللعان)

بيان شروطه وشروط المقدوف نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احصان المقدوف (١٢١) بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحصان

تغليظا عليه لعصايانه بالقذف  
ولان البحث عنه يؤدي إلى  
اظهار الفاحشة المأمور  
بسترها بخلاف البحث عن  
عدالة الشهود فانه يجب عليه  
ليحكم بشهادتهم لا تنفاء  
المعنيين فيه كذا نقله الرافعي  
عن الاصحاب (ولو شهد) عند  
قاضي رجال احرار مسلمون  
(دون اربعة بالزنا حدوا)  
حد القذف (في الاظهر) لما  
في البخاري ان عمر رضي  
الله عنه حد الثلاثة الذين  
شهدوا ابن المغيرة بن شعبة  
رضي الله عنه ولم يخالفه احد  
ولثلاث تنفذ صورة الشهادة  
ذريعة للوقعة في اعراض  
الناس ولهم تحليفه انه لم يزن  
فان نكل لم يحدوا ان حلفوا  
وكذا لو كان الزوج رابعهم  
لتمت في شهادته بزناها اما  
لو شهدوا الا عند قاض فقدوة  
قطعا ولا يحد شاهد جرح  
بزنا وان انفرد لان ذلك  
فرض كفاية عليه ويندب  
لشهود الزنا فعمل ما يظنونه  
مصلحة من ستر او شهادة  
ويظهر ان العبرة في المصلحة  
بحال المشهود عليه دون  
حال الشاهد ويحتمل اعتبار  
حاله ايضا (وكذا لو شهد  
اربعة نوسة و) اربع  
(عبيد و) اربع (كفرة)  
اهل ذمة او اكثر في الكل  
فيحدون (على المذهب)  
لانهم ليسوا من اهل الشهادة  
فتمحضت شهادتهم للقذف  
ومحله ان كانوا ابصفة الشهود

كالاسانية بل ما هنا أولى لانها اسانية وان لم يسمعها أحد فليأمل اه (قوله بيان شروطه وشروط المقدوف)  
اي شروط المقدوف صريحاً وشروط الاحصان ضمناً فان عبارة هناك والمحصن مكلف حرم مسلم عفيف عن  
وطم يحده به وكان الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بان الذي سبق إنما هو شروط المحصن  
لا الاحصان لكن في جعله الفاعل لفظ بيان مع انه في المتن ضمير الاحصان تساهل اه رشدي (قوله نعم  
لا يجب الخ) ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث الخ قد يقتضي خلافه اه عرش عبارة السيد عمر لك ان  
تقول هذا ظاهر فيمن يغاب على الظان احصانه بناء على ظاهر حاله اما من يشك فيه فكيف يقدم على عقوبة  
قاذفه مع الشك في سببها ولعل هذا ما شاؤوا له رحمة الله تعالى كذا نقله الرافعي عن الاصحاب والله اعلم اه (قوله  
بل يقيم الحد على القاذف) اي حتى لو تبين عدم احصان المقدوف بعد حد القاذف لاشي على المقدوف وان  
كان سبباً في الحد بل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاشي على المقدوف ولا على القاضى فليراجع لان  
الاحكام مبنية على الظاهر اه عرش (قوله إلى اظهار الفاحشة) اي في المقدوف اه عرش (قوله لا تنفاء  
المعنيين الخ) وفي انتفاء المعنى الثاني تأمل (قوله وكذا نقله الرافعي الخ) معتمد اه عرش (قوله عند قاض)  
إلى التنبيه في المعنى الأول قوله ويظهر إلى المتن وقوله او اكثر في الكل (قول المتن دون اربعة الخ) ظاهره انه  
فاعل شهده وهو على مذهب الاخفش والكوفيين من ان دون ظرف يتصرف اما على مذهب سيبويه  
والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقرر معلوم من المقام ودون صفة له تقديره رجال دون اربعة وهذا  
المقدر ذكره مروحي اه بجري على المنهج (قوله ذريعة) اي وسيلة اه عرش (قوله فان نكل لم يحدوا)  
أي وان حلف حدوا وقوله ان حلفوا اي وان نكلوا حدوا اه زيادي (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم)  
اي فيحد هو وهم معنى وسمو عرش (قوله لتهمة الخ) اي في دفع عارها عنه مثلاً اه رشدي (قوله اما لو  
شهدوا الخ) يعني مطلق الشهود وان كثروا والخصوص المذكورين في المتن اه رشدي (قوله فقدوة  
قطعا) اي وان كان بلفظ الشهادة اه معنى (قوله ولا يحد شاهد جرح بزنا) وذلك بان شهدي قضية فادعى  
المشهود عليه انه زان واقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بزنا ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن  
نفسه لا التعبير اه عرش (قوله لان ذلك) اي جرح الشهادة بزناه (قوله ويحتمل الخ) عبارة النهاية  
ولو قيل باعتبار حاله ايضا لم يبعد اه (قوله اعتبار حاله) اي الشاهد (قوله وأربع عبيد اربع كفرة)  
عبارة النهاية اربعة بالتاء فيها (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا العدم الالتزام اه سم  
(قوله او اكثر) ظاهره وان بلغوا حد التواتر اه عرش اي لان غاية ذلك افادة العلم للقاضي بزنا المشهود  
عليه والقاضي لا يحكم بعلمه في حدود الله تعالى كما ياتي فلم يفد شهادتهم إلا بالتعبير (قوله ومحله) اي محل الخلاف  
اه معنى (قوله ان كانوا ابصفة الشهود الخ) اي ثم باتوا كفارا او عبيدا اه معنى (قوله ولا الخ) اي بان علم  
حالم لم يصغ القاضي اليهم اه معنى (قوله فيكونون قذفة قطعا) اي لان قولهم ليس في معرض شهادة (فروع)  
لو شهد اربعة بالزنا وردت شهادتهم بنفسق ولو مطوعا به كالزنا وشرب الخمر لم يحدوا وفارق ما مر في نقص  
العدد بان نقص العود متيقن ونقصهم إنما يعرف بالظن والاجتهاد والحديد بالمشبهة ولو شهد بالزنا خمسة  
فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد لبقاء النصاب واثنان منهم حد لانها الحقا به العار دون الباقي لتام النصاب  
عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولورجع واحد من اربعة حد وحده دون الباقي لما ذكر اه معنى  
زاد الاسنى سواء ارجع بعد حكم القاضي بالشهادة ام قبله ولورجع الاربعة حدوا لانهم الحقوا به العار

ارثا فليأمل (قوله دون اربعة) قال في الروض ولوردت شهادتهم بنفسق مقطوع به أي فلا يحدون اه  
وكردها بالفسق ردها بالعداوة كما في شرحه (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم) فيحد هو وهم (قوله ويحتمل  
اعتبار حاله ايضا) وعلى هذا لو تعارضوا رضاء فيه نظر (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا  
لعدم الالتزام (قوله لانهم ليسوا من اهل الشهادة الخ) عبارة الروض وان شهد ثلاثة فحدوا او اعادها مع  
اربعة لم يقبل اه ثم قال في الروض وان شهد خمسة فرجع واحد لم يحدوا واثنان حدوا دون الباقي وكذا لو

ظاهرا ولا لم يصغ اليهم فيكونون قذفة قطعا



ولا تقبل إعادتهما من الأولين إذا تم البقاء التهمة كفساق رد فتب بخلاف نحو الكفرة والعبيد اظهروا نقصهم فلا تهمة (ولو شهدوا جحد على إقراره) بالزنا (فلاحد) كما لو قال له أقررت بالزنا قصد به قذفه وتعبيره بل أولى (تنبيه) قد يستشكل ما تقرر المعلوم منه أن حدود الأربعة للقذف اللازم منه الفسق بأنه كيف (١٢٢) تجوز فضلا عن أن تطلب من أحد الأربعة الشهادة بالزنا مع احتمال أن البقية لا يشهدون

فيترتب عليه الفسق والحد ولا حيلة مسقطه لها عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا اصل هنا نستصحبه بل الاصل عدم شهادتهم وان وثق كل من الأربعة بالبقية بأنه يشهد بعده وبما يزيد الاشكال انه قد يترتب على عدم شهادتهم حد قاذفه فينشد يتعارض خشية الشاهد الحد والفسق بامتناع غيره وحد الغير ان لم يشهدوا شكل من ذلك انه لو علق الطلاق بزناها وعلم به اثنان فان شهدا به ترتب عليهما الحد والفسق وان لم يشهدا صار مقرين للزوج على وطئها زنا لكن يحتمل في هذه انهما يشهدان وجوباً ولا شيء عليهما لان قصدهما إيقاع الطلاق يمنع عنهما توهم القذف بصورة الشهادة وقد يجاب عن ذلك بأنه مران للشاهد ان يحلف المشهود عليه انه ما زنى فاذا كان الشاهد متحققاً لزناه فهو في امن من الحد لانه اذا طلب منه اليمين بأنه ما زنى يمتنع منها نظراً للغالب على الناس من امتناعهم من اليمين الغموس فسوغ له النظر إلى هذا

سواء أتعمدوا أم أخطؤا لانهم فرطوا في ترك الثبوت اه (قوله ولا تقبل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهدوا أربعة بالزنا فحدوا أو أعادوا ما مع رابع لم تقبل شهادتهم كالفسق ترد شهادته ثم يتوب ويعيدها لا تقبل ولو شهد بالزنا عبيد وحدوا فأعادوا وشهادتهم بعد العتق قبلت اه (قوله من الأولين) أى فيما لو كانوا دون أربعة عشا وكردى (قوله إذا اتفوا) أى بعد الرد والحد اه رشيدى (قوله بخلاف نحو الكفرة الخ) أى فتقبل منهم إذا أعادوا بعد كمالهم اه عشا (قول المتن ولو شهدوا حد الخ) قسم قوله ولو شهدوا أربعة بالزنا اه عشا (قوله بل أولى) أى ما فى المتن بعدم الحد (قوله ما تقرر) وهو قوله حد القذف فى شرح حدوا فانه يعلم منه ان حدود الأربعة لاجل القذف اللازم منه الفسق اه كردى (قوله بأنه الخ) متعلق يستشكل (قوله من أحد الأربعة) متعلق بيجوز وتطلب على التنازع وقوله الشهادة فاعلها على التنازع (قوله عليه) أى على أداء أحد الشهادة (قوله لها) أى الفسق والحد (قوله عنه) أى عن الواحد (قوله بل الاصل الخ) لك ان تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة انهم يشهدون اه سم (قوله عدم شهادتهم) أى للبقية (قوله بأنه يشهد) أى كل من البقية وهو بدل من البقية بأعادة الجار (قوله على عدم شهادتهم) أى الأربعة (قوله الحد الخ) أى حد نفسه (قوله بامتناع غيره) أى من الشهادة (قوله وحد الغير) عطف على الحد والغير هنا شامل لمن شهد قبله ولقاذف المشهود عليه مطلقاً (قوله إن لم يشهد) أى كل من الأربعة (قوله فى هذه) أى مسألة تعليق طلاقها بزناها (قوله ولا شيء الخ) أى من الحد والفسق (قوله إيقاع الطلاق) أى إظهار وقوع الطلاق وهو بالنصب مفعول قصدهما وجملة منع الخ خبر ان (قوله توهم القذف الخ) أى قصد القذف (قوله عن ذلك) أى الاستشكل الاول (قوله بأنه مر) أى انفاً (قوله فهو) أى الشاهد وكذا الضمير فى لانه الخ (قوله منه) أى من المشهود عليه (قوله يمتنع منها الخ) قد يقال فما الحكم لو فرض انه يقطع باقدامه على اليمين اه سيد عمر (قوله نظر للغالب الخ) لعله بالنسبة إلى زمانه بل بالنسبة إلى غير نحو الزنا فتأمل (قوله فسوغ) أى يجوز (قوله النظر) فاعل سوغ وقوله الشهادة مفعوله (قوله قد تلزمه) أى الشهادة (قوله لانه الخ) مر ما فيه (قوله حينئذ) أى حين النظر المذكور او حين كون الغالب الامتناع (قوله فلكل واحد) إلى قوله كذا قال فى النهاية والمغنى (قوله لان شرط التقاص) أى حتى على الضعيف القائل به فى غير النقود اه رشيدى (قوله وهو) أى اتحاد الصفة معنى وشرح المنهج قال البجيرمى ولم يقل والجنس كما قال اولاً لان الجنس هنا واحد اه (قوله باختلاف البدنين الخ) أى بدن القاذف والمقذوف فى الخلقة وفى القوة والضعف اه شرح المنهج (قوله لمن سب الخ) ويجوز للظلم ان يدعو على ظالمه ولو سمع الامام رجلاً يقول زنى نيت برجل لم يقيم عليه الحد لان المستحق بحول ولا يطالبه بتعيينه لان الحد يدرك بالشبهة وان سمعه يقول زنى فلان لزمه ان يعلم المقذوف فى اصح الوجوه لان ثبت له حق لم يعلم به فعلى الامام اعلامه كما لو ثبت عنده مال لشخص لم يعلم به اه معنى (قوله بقدر سبه) لعل المراد قدره عدداً لا مثلاً ما ياتى به الساب بقوله عمالاً كذب فيه الخ اه حلى (قوله عمالاً كذب فيه الخ) أى وان كان ما تاتى به الاول كذباً او قذفاً اه حلى وفى عشا ما يوافقه (قوله يا احق) قال امر والاحق من يفعل الشيء فى غير موضعه مع علمه ببقية اه بجيرمى (قوله لخبر ابي داود) هذا دليل التقاص فى السب وقوله ولان احداً الخ هذا دليل التثليل بياظالم يا احق فكان المناسب أن يذكر كلا رجوع واحد من أربعة حد وحده أى سواء رجع بعد حكم القاضى بالشهادة ام قبله اه (قوله بل الاصل عدم شهادتهم الخ) لك ان تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة

الغالب الشهادة بل قد تلزمه لانه حينئذ من لحوق ضرره فتأمل ذلك فانه مهم (ولو تقادفا فليس تقاصاً) منها فلكل واحد الحد على الآخر لان شرط التقاص اتحاد الجنس والصفة وهو معتذر هنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالباً نعم لمن سب أى يرد على سابه بقدر سبه عمالاً كذب فيه ولا قذف كما ظالم يا احق لخبر ابي داود ان زينب لما سبت عائشة رضى الله عنها قال

عن ذلك ولا يحل له أن يتجاوز  
لنحو أبيه وباتصاره ليستوفي  
يبقى على الأول اثم الابتداء  
والا اثم لحق الله تعالى كذا  
قاله غير واحد وظاهره  
ان لم يجعل والا اثم هو  
السابق انه يبقى عليه اثمان  
والذي يتجه انه لا يبقى  
عليه الا الثاني فقط كما قالوه  
فيمن قتل فقتل قودا وإذا  
وقع الاستيفاء بالسب  
المائل فأي ابتداء يبقى على  
الأول للثاني حتى يكون  
عليه اثم وانما الذي عليه  
الاثم المتعلق بحق الله تعالى  
فاذا مات ولم يتب عوقب  
عليه ان اثم ينف عنه (ولو  
استقل المقتول) بالاستيفاء  
للحد ولو باذن الامام او  
القاذف (لم يقع الموقع)  
فان مات به قتل المقتول  
مالم يكن باذن القاذف كما  
هو ظاهر وان لم يمت لم  
يجلد حتى يرا من الم الاول  
وانما لم يقع لاختلاف  
ايام الجلدات مع عدم  
امن الحيف ومن ثم اعتد  
بقتله للزاني المحصن لا بجلده  
نعم لسيد قد فقهه ان يحده  
وكذا لمن قذف وتعذر  
عليه الرفع للسلطان ان  
يستوفيه اذا امكنه من غير  
مجاوزة للشروع والله اعلم  
(كتاب قطع السرقة)  
قل لو حذفه كما حذف حد  
من كتاب الزنا لكان اعم  
واخصر لتناوله احكام

منها عقب مدعاه كما فعله المغني (قوله لها) أي لعائشة اه ع ش (قوله سبها) وفي سنن ابن ماجه دونك  
فاتصرى فاقبلت عليها حتى يبس ريقها في فيها فهل وجه النبي ﷺ اه معنى (قوله عن ذلك) أي عن الظالم  
والحق (قوله ولا يحل له) أي للسبوب (قوله وباتصاره) أي لنفسه بسببه صاحبه اه ع ش (قوله ليستوفي  
أي ظلامته ويرى الاول معنى وشرح المنهج (قوله ويبقى على الاول اثم الابتداء) أي لما فيه من الايذاء وإن  
كان حقا اه ع ش (قوله والا اثم الخ) أي المذكور اه ع ش فاللعن المذكور بجريمي (قوله إن لم يجعل  
والا اثم) أي لفظه وبيا اثم في قوله والا اثم لحق الله تعالى هو السابق أي عين السابق في قوله اثم الابتداء وقوله  
انه يبقى الخ خبر وظاهره الخ (قوله اثمان) أي احدهما اثم الابتداء والاخر الاثم لحق الله تعالى (قوله  
الا الثاني) أي الاثم لحق الله تعالى (قوله فاذا مات) أي الاول (قوله إن لم ينف عنه) أي إن لم ينف الوجب  
تعالى عنه بفضل اه ك ر دى (قوله للحد) إلى الكتاب في النهاية إلى قوله ولانما إلى نعم (قوله كما هو ظاهر)  
أي فيضمن أي وعليه فلو اختلف الوارث والمقتول فينبغي تصديق الوارث لان الاصل عدم الاذن اه  
ع ش وقوله فيضمن له ل صوابه فلا يضمن اقول (قوله وإن لم يمت الخ) سكت هنا عما يلزم المقتول من اقول  
يلزمه التعزير فقط اه ع ش (قوله اعتد بقتله) أي قتل واحد من الرعايا اه ك ر دى (قوله نعم) إلى الكتاب  
في المغني (قوله وكذا ان قذف الخ) قضية التقيده ان مستحق التعزير ليس له استيفاءه وإن دبر عن زوجه  
للحكاكم ويوجه بان التعزير يختلف باختلاف الناس فلا يسل له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو  
كان عارفا بذلك فلو جوز له فعله فربما تجاوز في استيفائه عما كان يفعله القاضي لورفع له فاحفظه اه ع ش  
قوله وتعذر الرفع الخ) هل من تعذر الرفع فقد ان بينه الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر وسياتي عن الاسنى  
ما يصرح به (قوله للسلطان) أي او من يقوم مقامه عن يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسي في قرى الريف  
وان لم يكن له ولاية القضاء اه ع ش (قوله ان يستوفيه الخ) أي كالدين الذي له ان يتوصل الى اخذه إذا  
منع منه ما صرح به الماوردي وقضية هذا التشبيه ان له ذلك بالبلد اذا لم يكن له بيئة بقذفه والقاذف يحدد  
ويحلف اه اسنى (قوله من غير مجاوزة للشروع) ولو بالبلد كما قاله الاذرعى اه نهاية

### (كتاب قطع السرقة)

(قوله قيل) إلى قوله فان قلت في النهاية الا قوله ان القطع إلى هو المقصود (قوله لو حذفه) إلى قوله اه في المغني  
(قوله اعم واخصر) الاول ليتصل العلة بمعلولها قلب العطف (قوله ويرد الخ) حاصله بقطع النظر عن قوله  
فكان إلى فذكر انه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فانه يختلف باعتبار  
كون الزاني بكرا او محصنا وبين كونه حرا او رقيقا لاحظ ذلك فلم يذكر الحد في الزنا لاختلافه باختلاف  
الزناة وذكر القطع في السرقة لعدم اختلافه اه ع ش (قوله فكان الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان اه سم  
(قوله فكان هو المقصود بالذات) لعل وجهه أن السرقة تشاركها في الاحكام المترتبة عليها غير القطع  
ابواب كثيرة كالالاختلاس والانتهاز والجحد فانها كلها مشتركة في الحرمة وضمان المال ان تلف  
وارش نقصه ان نقص واجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه وانما اختصت السرقة بالقطع فكان هو المقصود  
بالذات في هذا الباب بخلاف الزنا فانه لم يشارك في الاحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوته النسب به وعدم

أنهم يشهدون (قوله وإن لم يمت) سكت هنا عما يلزم المقتول باستقلاله والظاهر أنه التعزير بما يراه الامام  
(قوله من غير مجاوزة للشروع) ولو بالبلد كما قال الاذرعى م ر ش

### (كتاب قطع السرقة)

(قوله ويرد بأن القطع الخ) يرد على هذا الرد أن المقصود في الابواب بيان الاحكام ولا نسلم أن بيان احكام  
القطع مقصود بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصود بالتبع وما اشار الى الاستدلال به من عدم  
اختلاف القطع ممنوع اذ عدم هذا الاختلاف لا يقتضي اختصاص القطع بالمقصودية بالذات (قوله فكان  
هو المقصود الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان ثم ان هذا التوجيه مع احتياجه للبيان لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى

نفس السرقة اه ويرد بأن القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالذات

وماعداه بطريق التبعية له فذكر لذلك والحد ثم تعدد بتعدد فاعله ومختلف في بعض اجزائه وهو التغريب لحذف ثلاثيهم التخصيص ببعضها فهم اصنعان لكل ملحوظ فان قلت قال الزركشي عبر في التنبيه بحذف السرقه وهو احسن لان الحد لا ينحصر في القطع قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الحسم من تمام الحد او على ان من سرق خامسة او لاربعة او لا تنكف يكون تعزيره الذي ذكره حداله والوجه خلافه لان الحد مقدر شرعا والتعزير (١٣٤) بخلافه وما هنا غير مقدر فتعذر كون حد او نص الامام على ان تعزير الصبي اي المميز

والقاضي على ان تعزير المجنون الذي له نوع تمييز حدله فيه تجوز ظاهر كما هو واضح (السرقه) هي بفتح فكسر او بفتح او كسر فسكون لغة اخذ الشيء خفية وشرعا اخذ مال خفية من حرز مثله بشروطه الاثنية والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ولما شكك الملحد المعري بقوله يد بخمس مئين عسجد وديت ما بالها قطعت في ربع دينار اجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بجواب بديع مختصر وهو قوله وقاية النفس اغلاها وارخصها وقاية المال فافهم حكمة الباري

اي لو وديت بالقليل لكثرت الجنايات على الاطراف المؤدية لازهاق النفوس لسهولة الغرم في مقابلتها ولولم يقطع الا في الكثير لكثرت الجنايات على الاموال واجاب ابن الجوزي بانها لما كانت امينة كانت ثمنية فلما خانت هانت واران السرقه الموجبة

المصاهرة واسترقاق الولد الحاصل به لعدم نسبتته لوالده وترتب الحد عليه كترتب هذه الاحكام فلم يكن مقصودا بالذات بل الاحكام كلها مشتركة اعمش (قوله وماعداه بطريق التبعية) اي لان الكلام هنا اصاله في الحد ودون من ثم عبر بعضهم بعد باب الردة بكتاب الحدود وجعله ابوابا منها باب السرقه فاندفع قول ابن قاسم لان سلم ان بيان احكام القطع مقصودة بالذات وبيان احكام نفس السرقه مقصودة بالتبعية انتهى وبما يدفعه ان ابن حجر والشارح لم يجعل احكام السرقه تابعة في حد ذاتها وانما جعلها تابعة هنا في هذا الموضع المقصود منه بيان الحدود كما تقرر اه رشيدى (قوله فذكر) اي لفظ قطع لذلك اي لكونه هو المقصود بالذات (قوله والحد) بالنصب عطف على القطع ثم اي في الزنا (قوله لحذف) اي لفظ حد (قوله ثلاثيهم التخصيص الخ) قديقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها اهو من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايهام اه سم (قوله ببعضها) اي الحدود في الزنا اه رشيدى (قوله فهم الخ) اي ذكر القطع هنا وحذف الحد في الزنا (قوله وهو) اي تعبير التنبيه (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف الخ) قديقال المراد بالحد في عبارة التنبيه معنى العقوبة فلا يرادشى مما اورده في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها اه سم (قوله خامسة) اي مرة خامسة (قوله او لاربعة الخ) اي اطراف اربع عطف على خامسة (قوله يكون الخ) خبر ان (قوله والقاضي) عطف على الام (قوله حوله) خبر ان وقوله فيه تجوز الخ خبر ونص الام (قوله هي بفتح) الى قوله ولما شكك في النهاية الى قوله ولو اختلفت في المعنى الا قوله كذا وقع الى وسارق (قوله اخذ الشيء خفية) اي سواء كان مالا او لا وسواء كان من حرز مثله او لا اه بجيرى (قوله اخذ مال خفية) زاد المعنى ظلما اه وكأنه احتز به عن بعض صور الظلم سيد عمر (قوله فيها) اي في القطع بهانهاية ومعنى (قوله ولما شكك الخ) اي على الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقه اه معنى (قوله واران السرقه) الى قوله ولو اختلفت في النهاية (قوله في عباراتهم) اي كشرح المنهج (قوله وهو صحيح) اي ما وقع في عبارتهم (قوله اذ المراد الخ) حاصله ان المراد بالسرقه الاولى الشرعية وبالثانية اللغوية فلا تهاون اه بجيرى (قوله الاخذ خفية من حرز) اي الى اخره اه سم (قول المتن ربع دينار) وربع الدينار يبلغ الان نحو ثمانية وعشرين نصف فضة اه عش (قوله كما في الخبر المتفق عليه) عبارة المعنى وشرح المنهج لخير مسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا اه (قوله وشذ من قطع الخ) عبارة المعنى وقال ابن بنت الشافعي بسرقه القليل ولا يشترط النصاب لعدم الاية وللصحيح لعن الله الخ ووجب عن الاية بانها مخصوصه بالحديث وعمافي الصحيح باجوبة احدها ما قاله الاعمش كانوا يرون انها بيضة الحديد والحبل الذي يساوى دراهم كحل السفينة رواه البخارى عنه والثاني حمله على حنس البيض والحبال والثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا وتدريجا من هذا الى ما قطع فيه يده اه (قوله اما ار يد الخ) خبر قوله

(قوله لحذف ثلاثيهم التخصيص الخ) قديقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها اهو من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايهام (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف) ان الحسم من تمام الحد او على ان الخ) قديقال المراد بالحد في عبارته التنبيه معنى العقوبة فلا يرادشى مما اورده في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها (قوله

للقطع سرقه كذا وقع في عباراتهم وهو صحيح اذ المراد بالسرقه الثانية مطلق الاخذ خفية وبالاولى الاخذ خفية من حرز وخبر وسارق ومسروق ولطول الكلام فيه بدا به فقال (يشترط لوجوبه في المسروق) امور (كونه ربع دينار) اي مثقال ذهب مضر وبكافي الخبر المتفق عليه وشذ من قطع باقل منه وخبر لعن الله السارق يسرق البيضة او الحبل فقطع يده اما ار يد بالبيضة فيه بيضة الحديد وبالحبل ما يساوى ربعا او الجنس او ان من شان السرقه ان صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير حتى تقطع يده (خالصا) وان تحصل من مغشوش

بخلاف الربع المغشوش لانه ليس ربع دينار حقيقة (او) كونه فضة كان او غيرهما يساوي (قيمه) بالذهب المضروب الخالص حال الاخراج من الحرز فان لم تعرف قيمته بالدنانير قوم بالدرهم ثم هي بالدنانير فان لم يكن بمحل السرقة (٢٥) دنانير انتقل لا قرب محل اليها فيه ذلك كما هو

قياس نظائره ولو اختلفت قيمة نقدين خالصين اعتبر ادانتهما كما قاله الدارمي لوجود الاسم اى ومعه لا نظر لدرء الحد بالشبهة لان شرطها ان تكون قوية ولا قوة لها مع صدق الاسم بانه اخذ ما يساوى نصابا ويفرق بينه وبين ما لو شهدت بينة بانه نصاب واخرى بانه دونه فلا قطع بان هنا تعارضا اوجب الغاؤهما في الزائد على الاقل فلم يوجد الاسم بخلافه في مسئلتنا وبينه وبين ما مر فيمالو نقص نصاب الزكاة في بعض الموازين الظاهر جريانه هنا ايضا بان الوزن أمر حسي والتقويم أمر اجتهادى واختلاف الحسى اقوى فائز دون اختلاف الاجتهادى واما قول الماوردى ان كان ثم اغلب اعتبر ولا فوجها فيرد وإن قال الزركشى أنه الاحسن بان الغلبة لا دخل لها هنا مع النظر الى ما مر من صدق الاسم وبانه مع الاستواء لم يرجح شيئا فتعين ما اطلقه الدارمي ولا بد من قطع المقوم بان يقول قيمته كذا قطعاً وان كان مستند شهادته الظن وبه فارق شاهدى القتل

وخبر عن الله الخ (قوله بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخالص بلغ المجموع نصابا ان يقطع به سمه عش وقلوبى (قوله حال الاخراج الخ) اى فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع اه معنى عبارة الزيادة وتعتبر مساواة للربع عند الاخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند الاخراج وإن زاد بعد بخلاف عكسه اه (قوله فان لم يكن بمحل السرقة الخ) يعنى بان كانوا لا يتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر امر شيدى (قوله اليها) الاولى التذكير كفى المعنى (قوله فيه ذلك) اى فى ذلك الاقرب الدنانير (قوله ولو اختلفت قيمة نقدين الخ) عبارة المعنى ويراعى فى القيمة المكان والزمان لاختلافهما فان استويا استملا فبهما يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر منهما فى زمان السرقة فان استويا استملا فبهما يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر والثانى بالاعلى فى المال دون القطع للشبهة نقل الزركشى عن الماوردى واستحسنه واطلق الدارمي ان الاعتبار بالادنى اه (قوله قيمة نقدين) اى من النقود التى يقتضى الحال التقويم بها اه عش (قوله اعتبر ادانتهما الخ) لكن الاوجه تقويمه بالاعلى درء للقطع وعليه فلا قطع نهاية اه سم وتقدم عن المعنى ما يميل اليه (قوله لوجود الاسم) اى اسم الربع اه عش (قوله ومعه) اى مع وجود الاسم (قوله لان شرطها) اى الشبهة التى يدرأ بها الحد ولو ذكر الضمير لكان أولى (قوله بانه الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل الباء سببية ولو قال مع صدق اسم انه اخذ الخ كان اخصر واوضح (قوله ويفرق الخ) وقد يقال انه لا يحتاج الى الفرق هنا اذا المتعبر فى كل منهما الاقل (قوله بينه) اى بين القطع بالادنى هنا (قوله وبين ما لو شهدت بينة الخ) اى الاقرب فى آخر السوادة (قوله بخلافه) اى الاسم (قوله وبينه) اى اعتبار ادنى النقيدين هنا (قوله فائز) اى فلم يجب فيه الزكاة اه عش (قوله اعتبر) اى اغلب النقيدين فى القطع (قوله انه الاحسن) اى قول الماوردى (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها وهو قياس النظائر اه سم (قوله وبانه لم يرجح الخ) اى الماوردى ولا يخفى ما فى دعوى حصول الرد به (قوله مع الاستواء) اى استواء النقيدين استملا (قوله فتعين الخ) هذا التفريع لا وجه له اه سم (قوله ما اطلقه الخ) اى من اعتبار ادنى النقيدين الشامل لكل من صورتي الغلبة والاستواء (قوله ولا بد) الى قوله وبه فارق فى المعنى لا قوله بان يقول قيمته كذا اقطاعاً الى المتن فى النهاية الا قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً واهل الى وان لا يتعارضا (قوله ولا بد من قطع المقوم) اى مع ان الشهادة لا تقبل الا به معنى واسنى (قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً الخ) فى شرح الروض ما يشعر بان الشرط ان لا يصرحوا بالاستناد الى الظن بان يقولوا انظن لانه يشترط ذكر لفظ القطع اه سيد عمر (قوله مستند شهادته) اى التقويم (قوله وبه فارق الخ) الاولى حذف به لان الضمير فها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق والفرق إنما حصل بقوله فان مستند شهادتهما المعاينة الخ اه عش اقول والظاهر ان مرجع الضمير العموم الذى افاده قوله وإن كان الخ فلا إشكال (قوله فارق) اى شاهد التقويم (قوله شاهدى القتل) اى حيث اكتفى منهما بقولهما قتله ولم يكتف هنا بقولهما سرق ما قيمته كذا بل لا بد من قولهما قيمته كذا قطعاً او يقينا مثلاً اه عش (قوله لما تقرر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اه كردى (قوله بان التقويم) اى مطلق التقويم

بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخالص بلغ المجموع نصابا ان يقطع به (قوله اعتبر ادانتهما كما قاله الدارمي) لكن الاوجه تقويمه بالاعلى درء للقطع مرش (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر (قوله فتعين ما اطلقه الدارمي) هذا التفريع لا وجه له

فان مستند شهادتهما المعاينة فلم يحتج للقطع منهما وإن استوى البابان فى أن الشهادة فى كل إنما تفيد الظن لا القطع فاندفع ما للبلىنى هنا وهل وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما هنا رعاية للحد الواجب الاحتياط له أو يعم كل شهادة بقيمة لما تقرر من الفرق كل محتمل والثانى أقرب لنصريح الشيخين نقلا عن الامام بأن التقويم تارة ينشأ عن الاجتهاد وتارة ينشأ عن القطع أى فاذا قال قيمته كذا

احتمل أنه عن الاجتهاد وهو لا يكتفي فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال وأن لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالافل وذلك لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وكان (١٢٦) الدينار إذ ذاك اثني عشر درهما (ولو سرق ربعا) ذهباً (سبيكة) فاندفع اعتراضه بان سبيكة

الشامل لما هنا وغيره (قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد (الخ) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتفويض امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادة الظن اه سم اقول عبارة الروض مع شرحه وغير ذلك من العروض والدراهم يقوم بذهب اى دينار تقوم قطع من المقومين لا تقوم اجتهاد منهم للحدادى لاجله فلا بد لاجله من القطع بذلك اه صريحة في تلك القضية (قوله) وان لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالافل) عطى على قوله قطع المقوم الخ (قوله) وإلا الخ) اى وإن تعارضتا أخذ بالافل فلا قطع وإن كانت بينة الا كثرأ كثر عددا لان الحديداً بالشبهة اه ع ش (قوله) أخذ بالافل) أى بالافل من القيمتين فلو شهد اثنان بانه نصاب واخران بدونه فلا قطع اه كرى (قوله) وذلك) راجع إلى قول المتن اوقيمته (قوله) في مجن) اى ترس او درة اه ع ش (قوله) فاندفع) إلى قوله خلافا لما يوهه في النهاية لا قوله وزعم إلى لان الوزن (قوله) فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة ورربعاً حالاً مقدمة اى حالاً كونها مقدرة بالربع سم اه ع ش واجاب المغنى بان سبيكة صفة ربعاً على تأويله بمسبوكا اه (قوله) فلا يصح كونه نعتاً) اى وصح كونه نعتاً لذهبا لان الذهب ربما يؤنث كفى المختار اه ع ش (قوله) لان الدينار) الا قوله ويوجه في المغنى لا قوله وإن لم يكن إلى المتن (قوله) او خاتماً عطف على ربعاً في المتن (قوله) تبلغ قيمته) اى بالصنعة (قوله) فكذلك) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امر ان الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط اه نهاية (قوله) كفى الروضة) وهو المعتمد اه معنى (قوله) هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله) كالسبيكة) راجع إلى قوله الاصح نعم عبارة المغنى بعد كلام نصه وبذلك علم كإقال شيخنا انه لا بد في المستلذين من اعتبار الوزن والقيمة اه (قوله) لمن زعمه) وهو الدارمى اه معنى (قوله) ثم هى) اى الدراهم بالمضروب اى تقوم بالدينار المضروب اه معنى (قوله) مثلاً) إلى قوله ويوجه في النهاية (قول المتن لا تساوى) صفة فلوسا اه سم (قوله) مع قصد اصل السرقة) يؤخذ منه انه لو تعلق بثلثا ربع دينار من غير شعور له به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله) ولا عبرة بالظن) اى البين خطؤه (قوله) لانه لم يقصد أصل السرقة) ويصدق في ذلك اه ع ش (قول المتن ثوب رث) اى قيمته دون ربع اه معنى (قوله) بالثلثة) اى فيهما اه معنى (قوله) لما مر) اى انفا (قوله) وكونه الخ) رد لدليل المقابل (قوله) وبالصفة) اى في مسألة الفلوس (قول المتن مرتين) اى مثلاً كل منهما دون نصاب اه معنى (قوله) بان تممه الخ) اى بان اخرج مرة بعض النصاب ومرة ثانية باقيه (قول المتن واعادة الحرز) هذا ظاهر ان حصل من السارق هتك للحرز اما لو لم يحصل منه ذلك كان تسور الجدار وتدلى إلى الدار فسرق من غير كسر باب ولا نقب جدار فيحتمل الا كنفاء بعلم المالك إذ لا هتك للحرز حتى يصلح اه ع ش (قوله) او نائبه) اى بأن يعلم به ويستتيب في اصلاحه اه ع ش (قوله) دون غيرهما) عبارة سم على منهج بعد مثل ما ذكر نقلاً عن مر مانصه

(قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتفويض امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادة الظن (قوله) فاندفع اعتراضه بان سبيكة) قد يقال يرد الاعتراض حينئذ بانه كيف يصح كونه نعتاً لذهبا فان صرفه عن النعتية كان يجوز كونه نعتاً لبعام مع ذلك الصرف (قوله) ايضاً فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة ورربعاً حالاً مقدمة اى حال كونها مقدرة بالربع (قوله) فكذلك كفى الروضة) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امر ان الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروباً وغيره يعتبر فيه القيمة فقط وقول الشارح والتفويض يعتبر بالمضروب فلو سرق شيئاً يساوى ربع مثقال من غير المضروب كالسبيكة والحلى ولا يبلغ ربعاً مضروباً فلا قطع به لا يخالفه لما قررناه نعم قوله من غير المضروب متعلق بيساوى مر ش (قوله) لا تساوى) صفة فلوسا (قوله)

مؤنث فلا يصح كونه نعتاً لربع (لا يساوى ربعاً مضروباً فلا قطع) به (في الاصح) لان الدينار المذكور في الخبر اسم للمضروب او خاتماً ذهباً تبلغ قيمته الربع لا وزنه فكذلك كما في الروضة وزعم الاسنوى انه غلط فاحش هو الغلط كما قاله البلقيني لان الوزن لا بد منه وهل يعتبر معه في غير المضروب كالتراضة والتبرو الحلى ان تبلغ قيمته ربع دينار مضروب الاصح نعم خلافاً لما يوهه كلام غير واحد كالسبيكة وتقويم الذهب السبيكة بالذهب المضروب الذى صرح به المتن لا يحذور فيه خلافاً لما زعمه فوجب تقويمها بالدرهم ثم هى بالمضروب (ولو سرق دنانير ظنها فلوسا مثلاً) لا تساوى ربعاً قطع لوجود سرقة الربع مع قصد أصل السرقة ولا عبرة بالظن ومن ثم لو سرق فلوسا لا تساوى ربعاً لم يقطع وان ظنها دنانير وكذا ما ظنه لانه لم يقصد أصل السرقة (وكذا ثوب رث) بالثلثة (في جيبه تمام ربع جهله في الاصح) لما مر وكونه هنا جهل جنس المسروق لا يؤثر لما تقرر انه قصد أصل السرقة فلم يفترق الحال بين الجهل بالجنس هنا وبالصفة (ولو

أخرج نصاً با من حرز مرتين) بأن تممه في المرة الثانية (فان تخلل بينهما) (علم المالك) بذلك (واعادة الحرز) بنحو اصلاح نقب وغلق باب من المالك او نائبه دون غيرهما كما اقتضاه عبارة الروضة

وان لم يكن كالاول حيث وجد الاحراز كما هو ظاهر (فالخراج الثاني سرقة أخرى) لاستقلال (١٢٧) كل حينئذ لا قطع به كالاول (والا)

يتم قال مران اعادة غيرهما كاعادتهما كما افادته عبارة المهاج باطلاقها اه ع ش (قوله وان لم يكن)  
اي الحرز المعاد (قوله والاي يتخلل علم المالك ولا اعادته) اي بان انتفاء ما (قوله ولا اعادته الخ) بهاء  
الضمير العائدة على المالك بخالف عبارة المهاج اذ هي تقتضي ان الحرز لو اعيد ولو من غير المالك كان سرقة  
اخرى اه كردى (قوله أو يتخلل أحدهما فقط) صادق باعادة الحرز مع عدم علم المالك بالسرقه ويصور  
بما اذا أعاده المالك ظاناً انه جدار غيره او انه جداره ولم يعلم بأنه سرق منه بان ظن ان السارق لم يأخذ منه  
شيئاً ويصور ايضاً بما اذا وجد الباب غير مغلق فظن انه فتحه بعض اهله فاغلقه فقد اعاد الحرز باغلاقه  
وصوره ع ش بما اذا أعاد نائبه في اموره العامة مع عدم علم المالك اه واستشكل ما اذا اعيد الحرز بدون  
العلم بالسرقه بأنه صار حرزاً للسارق ولغيره فمقتضاه ان لا يضم الاول للثاني في اكمال النصاب بل يكون  
الثاني سرقة مستقلة ان بلغ نصاباً قطع والا فلا وأجاب سم بأنه لما اعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقه كان  
كعدم اعادته فبينما الثانية على الاولى اه بجري (قوله خلافاً للبقيتي الخ) عبارة النهاية والمغنى لكن اعتمد  
البقيتي فيها اذا تخلل احدهما فقط عدم القطع وراى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم  
القطع اه قال ع ش والرشيدى وله في الصورة الثانية هي مالتو يتخلل علم المالك ولم يعده اه (قوله لبقاء الحرز  
بالنسبة اليه) اي الآخذ وهذا ليس له معنى فيما اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره  
وايضاً فكيف يقطع والفرض ان المخرج ثانياً دون نصاب ويمكن دفع هذا بان القطع بمجموع المخرج  
ثانياً والمخرج أولاً لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع الاول ايضاً فليتام سم اي بأنه لما أعاده من غير علم  
جعل فعله بالنسبة للسارق لغواً تغليظاً عليه اه ع ش (قوله ذكر هذه) اي مسألة الاخراج مرتين (قوله  
بأنه لا تعلق لها بالنصاب) اي فان النظر فيها الى كيفية الاخراج فايرادها في غير هذا الموضع أليق اه مغنى  
(قوله وسياى) أى في اوائل الفصل الآتى في قول المصنف ولو نقب وعاد في ليلة اخرى الخ وقوله مع الفرق  
اي من الشارح (قوله كجيب) الى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغنى الا قوله وزعم الى امالو انصب  
(قوله فانصب منه نصاب) ولو اخذه مال كع بعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى  
وقد تعذرت فيه نظر فليراجع سم والا قرب سقوط القطع لما سياتى ان السارق لو ملك ما سرقة بعد اخرج  
من الحرز وقبل الرفع للناسي لم يقطع لانتهاء اثباته عليه اه ع ش (قوله على التدرج) تقييد لمحل الخلاف  
كما ياتى (قول المتن قطع في الاصح) ويلغى بذلك ويقال لنا شخص قطع بسرقة ولم يدخل حرزاً ولم يأخذ  
منه مالا اه مغنى (قوله وزعم ضعف الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول المتن ولو اشترك الخ) خرج  
باشترائهم ما في الاخراج مالم يتميز فيه فيقطع من مسروقه نصاب دون من مسروقه اقل اه مغنى (قوله  
وبحث القمولى الخ) عبارة النهاية وتقييد القمولى الخ بخالف لظاهر كلامهم اه (قوله والا) اي بان كان  
احدهما لا يطبق ذلك والآخر يطبق حمل ما فرقه نهاية ومغنى (قوله وأشار الزركشى) الى المتن عبارة  
المغنى والظاهر القطع كما اطلقه الاصحاب لمشاركته في اخراج نصابين فلا نظر الى ضعفه اه (قوله وهو الا ليق)  
اي التنظير (قوله وبحث الاذرى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ان محله) اي اذ ذكره المصنف (قوله

لبقاء الحرز بالنسبة اليه) كتب عليه شيخنا الشهاب البرلسى بهامش شرح المنهج ما نصه قوله ابقاء للحرز  
بالنسبة اليه هذا ليس له معنى فيما اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره وايضاً فكيف  
يقطع والفرض ان المخرج ثانياً دون نصاب ففي كلامه مؤاخذه من وجهين بل من ثالث ايضاً وذلك لان  
اطلاقه يوه تصوير اعادة المالك من غير علم وهو محال والمؤاخذات الثلاث وارادة على الشارح كما لا يخفى نعم  
يمكن منع محالية الثالث لجران يشبه حرز المالك بحرز غيره فيصاحبه على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرقة  
ودفع قوله وايضاً الخ بان القطع انما هو بمجموع المخرج ثانياً والمخرج أولاً لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع  
الاول ايضاً فليتام (قوله فانصب منه نصاب) لو اخذه مال كع بعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع

قطع مطبق حمل مساويه فقط وأشار الزركشى الى اعتماده ونظر فيه غيره بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الا ليق باطلاقهم  
وعلمهم السابقة (والا) يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما توزيعاً للمسروق كذلك وبحث الاذرى والزركشى ان محله



فيما اذا بلغ نصابا اذا استقل كل والا فان كان احدهما غير مكلف فهو آلة له فيقطع المكلف فقط ويؤخذ من كونه آلة له انه امره أو أذن له (ولو سرق) مسلم أو غيره (خمر) ولو محترمة (وخنزير أو كلبا) ولو مقتنى (وجلد ميتة بلا دبح فلا قطع) لانه ليس بمال وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما سيجل في خلاف ما إذا دبح أو تحللت الخمر (١٢٨) ولو بفعله في الحرز (فان بلغ اناء الخمر نصابا) ولم يقصد باخراجه اراقها وقد دخل بقصد سرقة

(قطع) به (على الصحيح) لانه اخذه من حرزه ولا شبهة كأنه بول وحكى جمع القطع فيه بالقطع وكان الفرق ان استحقاق الاول للكسر لآلة للسكر بشرطه السابق في الغصب صيره غير معتد به بخلاف الثاني ويؤيده ان الخمر لو كانت محترمة أو اريق في الحرز قطع قطعاً ما لو قصد باخراجه تيسر إفسادها وان دخل بقصد سرقة سرقة او دخل بقصد إفسادها وان أخرجه بقصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في سرقة طنبور ونحوه) من آلات اللهو وكل آلة معصية كصليب وكتاب لا يحل الانتفاع به كالخمر (وقيل ان بلغ مكسره) أو نحو جلده (نصابا) ولم يقصد بدخوله أو باخراجه تيسر إفساده (قطع قلت الثاني اصح والله اعلم) لسرقة نصابا من حرزه ولا شبهة له فيه ولو كانت لذى قطع قطعاً الشرط الثاني

فما (الخ) متعلق بضمير محله (قوله إذا بلغ) أي الخرج بالاشتراك والظرف متعلق بمحله وقوله إذا استقل الخ خبر ان (قوله فان الخ) الاول بان الخ بالباه (قوله غير مكلف) بان كان صديداً أو مجنوناً لا يميز معنى ونهاية قال ع ش قوله لا يميز قيد في كل من الصبي والمجنون اه (قوله انه) أي المكلف (قوله امره أو أذن له) ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الامر أو الأذن وفي كونه حيثند آلة وقفة اه سم ويؤيدها ما مر عن المغنى والنهاية انفا (قوله مسلم) إلى قوله وحكى في النهاية وإلى قوله وكان الفرق في المغنى (قوله ولو محترمة) أي بان كانت لذى أو لمسلم عصرها بقصد الخلية أو بلا قصد اه ع ش (قوله كما سرق) أي في أول الباب (قوله بخلاف جلد دبح) أي فانه يقطع به لان له قيمة وقت الاخراج اه ع ش (قوله ولو بفعله في الحرز) أي ولو كان الدبغ والتخل بفعل السارق في الحرز ثم أخرجه اه سيد عمر (قوله القطع فيه) أي الاتفاق في اناء بول (قوله ان استحقاق الاول) أي اناء الخمر (قوله صيره الخ) خبر ان وضمير النصب الاول (قوله بخلاف الثاني) أي اناء البول (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله ما لو قصد الخ) ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله تيسر إفسادها) أي الخمر (قوله وإن دخل بقصد سرقة) ولو دخل بقصد سرقة ولو إفسادها فلا يبعد عدم القطع للشبهة سم اه ع ش (قوله أو دخل الخ) عطف على قصد الخ (قوله بقصد إفساده) أي الخمر فلا نسب التانيث (قول المتن في طنبور) بضم الطاء ويقال فيه ايضا طنبور فارسي معرب اه مغنى (قوله وكل آلة الخ) عطف على آلات اللهو (قوله كالخمر) علة لقول المصنف ولا قطع الخ اه ع ش (قوله ولو كانت الخ) أي الطنبور ونحوه والفرض ان مكسره يبلغ نصابا اه ع ش (قوله أي المسروق) إلى قوله والخبر اني داود في النهاية والمغنى إلا قوله واستحقاق إلى قوله وذلك وإلا مسألة الوقف وقوله كبة وإن لم يقبضه (قوله نحو رهن) أي كاجارة اه مغنى (قوله واستحقاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى أو (قوله ولو على قول الخ) غاية في قوله بما له فيه ملك الخ (قوله ما هو أقوى منه الخ) وهو في مسألة الوصية تقصيره بعدم القبول اه رشدي (قوله وذلك) أي ما له فيه ملك الخ (قوله بزم من خيار) أي ولو للبائع اه ع ش عبارة سم ظاهره وإن كان الملك لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على ضعيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك ايضا اه (قوله أو مشتر) أي ولو قبل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراه ما لا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كافي الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصى أو بعده وقبل القبول قطع في الصور تين مغنى ونهاية قال ع ش قوله بعد تسليم الثمن مفهومه انه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بان المال المسروق معه غير محرز عنه لتسلطه على ملكه إلا ان يقال لما كان ممنوعاً من اخذ ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل حرزاً لا متناع دخوله عليه اه (قوله وموقوف الخ) أي ومؤجر ومهرن اه مغنى قوله وموهوب الخ) أي وإن افهم منطوقه قطعه فيه نهاية ومعنى أي لانه يصدق عليه انه ملك لغيره (قول المتن فلو ملكه) أي المسروق أو بعضه اه مغنى (قوله فلا يفيد) أي ملكه بعده أي

لان شرطه الدعوى وقد تعذرت فيه نظر فليراجع (قوله والا فان كان احدهما غير مكلف) فلو كان احدهما صديداً أو مجنوناً لا يميز فيقطع المكلف وان لم يكن الخرج نصاباً إذا كان قد امره به أو أكرهه عليه غيره كآلة مر ش (قوله امره أو أذن له) ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الامر أو الأذن وفي كونه حيثند آلة وقفة (قوله وإن دخل بقصد سرقة) ولو دخل بقصد سرقة ولو إفساده فلا يبعد عدم القطع للشبهة (قوله بزم من خيار الخ) ظاهره وان الملك فيه لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على قول ضعيف إن رجع لقوله بما له فيه ملك ايضا (قوله وموقوف وموهوب الخ) بخلاف موصى له به قبل الموت أو قبل القبول كما سيأتي (قوله وإن لم يقبضه) هذا لا يصدق عليه ملكه

ما هو أقوى منه لما يأتي في مسألة الوصية وذلك كبيع بزم من خيار سرقة بائع أو مشتر وموقوف وموهوب قبل قبض سرقة الرفع موقوف عليه أو متب (فلو ملكه بارث أو غيره) كبة وإن لم يقبضه (قبل اخراجه من الحرز) أو بعده وقبل الرفع للحاكم فلا يفيد بعده ولو قبل الثبوت كما اقتضاء كلامهم لان القطع انما يتوقف على الدعوى وقد وجدت ثم رابت صاحب البيان صرح بذلك (أو نقص فيه عن نصاب

باكل وغيره) كاحراق (لم يقطع) الخرج للملك له المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع والخبر أبي داود انه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارق رداه صفوان قال أنا ابيعه واهبه ثمته فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتيني به ولتقصه ووجه ذكر هذه هنا مع انها أنسب بالشرط الاول مشاركتها لما قبلها في النظر لحالة الاخراج كذا قيل وأحسن منه أنه أشار بذلك الى أن سبب النقص قد يكون مملكا كالزاد إذا أخذ المار في غاصب بروحهم جعلها ماهرة يسه (وكذا) لا قطع (لوا دعى) السارق (١٢٩) (ملكه) للمسروق قبل الاخراج أو بعده أو للمسروق منه

المجهول أو للحرز أو ملك من له ماله شبهة كايه أو سيده أو أقر المسروق منه بانه ملكه وإن كذبه (على النص) لاحتياله وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه على ما اقتضاه اطلاقهم لكن يعارضه تقييدهم بالمجهول فيأمر الصريح في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف الحرية فكذا هنا إلا أن يفرق بإمكان طرو ملكه لذلك ولو في لحظة بخلاف معروف الحرية فكان شبهة دارنة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزني بها خلافا لما نقله عن الامام بل نقل الماوردي اتفاقهم على سقوط الحد بذلك وعلى الضعيف فرق بجران التخفيف في الاموال دون الابضاع ولو أنكر السرقة الثابتة بالبينة قطع لانه مكذب للبينة صريحا بخلاف دعوى الملك (ولو سرقا) شيئا يبلغ نصابين (وادعاه احدهما له) أو لصاحبه وانه اذن له (أو لهما وكذبه الاخر لم يقطع المدعى) لاحتمال صدقه (وقطع

الرفع (قوله للملك له الخ) هذا تعليل للمسئلة الاولى وقوله ولتقصه تعليل للمسئلة الثانية رشیدی ومغنی (قوله والخبر أبي داود الخ) تعليل لقول الشارح او بعده وقبل الرفع الخ (قوله قال الخ) اي صفوان (قوله ووجه ذكر) الى قوله كذا قيل في المغنى (قوله هذه) أي المسئلة الثانية (قوله هنا) اي في الشرط الثاني (قوله بالشرط الاول) اي كون المسروق ربع دينار او قيمته (قوله اشار بذلك) الى قوله ولا يقطع بسرقة في النهاية الا قوله خلافا لما نقله الى ولو أنكر (قوله وكذا لا قطع) الى قوله على ما اقتضاه في المغنى (قوله لو ادعى السارق ملكه) أي وان لم يكن لا ثقبه وكان ملك المسروق منه ثابتا بينة أو غيره او هي من الحيل المحرمة بخلاف دعوى الزوجية فهي من الحيل المباحة نقله ع ش عن الشيخ أبي حامد ثم بين الفرق بينهما (قوله للمسروق) قضيته ارجاع ضمير ملكه للسارق والظاهر رجوعه للمسروق كما جرى عليه المغنى فقال اي المسروق او ملك بعضه اه (قوله قبل الاخراج) متعلق بملكه عبارة المغنى ولم يسند الملك الى ما بعد السرقة وبعد الرفع الى الحاكم وثبتت السرقة بالبينة اه (قوله او للمسروق منه) اي ادعى ملكه للشخص المسروق منه اه ع ش (قوله المجهول) أي حرته (قوله او للحرز) عبارة المغنى ويجرى الخلاف في دعوى ملك الحرز او انه اخذ باذن المالك او انه اخذه وهو دون نصاب او كان الحرز مفتوحا او كان صاحبه معرضا عن الملاحظة او كان تأمنا هذا كله بالنسبة الى القطع اما المال فلا يقبل قوله فيه بل لا بد من بينة او يمين مردودة فان نكل عن التمين لم يجب القطع اه مغنى (قوله او ملك من الخ) اي للمسروق او المسروق منه او الحرز (قوله او اقر الخ) عطف على ادعى (قوله بانه ملكه الخ) اي ان المال المسروق ملك السارق وان كذبه السارق ولو أقر بسرقة مال رجل فأنكر المقر له ولم يدعه لم يقطع لان ما أقر به يترك في يده كما مر في الاقرار اه مغنى (قوله لاحتماله) اي لاحتمال صدقه فصار شبهة دارنة للقطع ويروى عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه انه ساء السارق الظريف اي الفقيه اه مغنى (قوله لاحتماله) هو جرى على الغالب بدليل ما بعده اه رشیدی (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتماله اه سم (قوله فيأمر) اي آتفا (قوله هنا) اي في دعوى نحو ملكه للمسروق (قوله طرو ملكه) اي السارق او نحو بعضه لذلك اي لنحو المال المسروق (قوله كدعواه زوجية الخ) اي ولو كانت المزني بها معروفة بتزويجهما من غيره اه ع ش (قوله بذلك) اي دعوى زوجية او ملك المزني بها (قوله وعلى الضعيف) اي الذي نقله عن الامام (قوله بخلاف دعوى الملك) اي في مقابلة البينة فانه ليس فيها تكذيب البينة اه مغنى (قوله شيئا) الى قوله اي ما لم يدخل في المغنى (قوله وانه اذن له) انظر ما الحاجة اليه مع انها سرقا معا وحاصل دعواه حينئذ انه اخرج المسروق بحضور مال كهم معا وانه فيه وان لم ياذن له في ذلك وقوله لانه مقر الخ اي فيما لو ثبت اصل السرقة باقرارهما لا بالبينة وبذلك صور في شرح المنهج اه رشیدی (قوله فاشبهه وطء امة الخ) اي فلا يحده اه ع ش (قوله فيقطع به على ما جزم به القفال) هذا محمول على ما اذا اختلف حرزهما اه مغنى (قوله حرزهما) اي المشترك والخاص بالشريك (قوله اي ما لم يدخل بقصد سرقة الخ) ويرجع في ذلك لقوله وقياس ما تقدم فيما لو اشترى شيئا ولم يدفع ثمنه من انه اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع انه يقطع دنا

(قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتماله (قوله الصريح في انه لا نظر لدعواه ملك معروف) قياس عدم الالتفات الى دعواه ملك معروف الحرية عدم الالتفات الى دعوى الزاني زوجية المزني بها

(١٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) (الاخر في الاصح) لانه مقر بسرقة نصاب لاشبهة له فيه أما اذا صدقه فلا يقطع كالدعى وكذا إن لم يصدق ولا كذبه أو قال لأدري لاحتمال ما يقوله صاحبه (وإن سرق من حرز شريكه مشتركا) بينهما (فلا قطع) عليه (في الاظهر وإن قل نصيبه) لان له في كل جزء حقا شائعا فاشبهه وطء أمة مشتركة وخرج بمشتر كسرقة ما يخص الشريك فقطع به على ما جزم به القفال والوجه جزم الماوردي بأنه إن اتحد حرزهما لم يقطع أي ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذاً عما يأتي

قيل قول المتن أو أجنبي المصوب ولا يقطع بسرقة ما قبل هبته ولم يقبضه كما مر بخلاف ما أوصى له به بعد الموت وقبل القبول لان  
العدم لم يتم فضعت الشبهة واعتراض جمع وأطالوا في أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لان الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في  
الاول وقد يجاب بان الهبة بعد العقد الصحيح (١٣٠) لا تتوقف الاعلى القبض بخلاف الوصية بعد الايجاب الصحيح والموت تتوقف على القبول

وعدم وجود دين يبطلها  
فضعف سبب الملك هنا  
جدافانه معرض لا يطل  
ولو بحدوث دين بخلافه ثم  
والخلاف الاقوى انما هو  
عند تحقق عدم الدين فتامله  
لتعلم به اتجاهه لمحوره مما خفي على  
من شنع عليهم الشرط  
( الثالث عدم الشبهة ) له  
(فيه) للخبر الصحيح ادروا  
الحدود بالشبهات وفي رواية  
صحيحة عن المسلمين اى  
وذكرهم ليس بقيد كما  
مرت نظائره ما استطعتم  
(فلا قطع بسرقة مال اصل)  
للسارق وان علا (و فرع)  
له وان سفله لشبهة استحقاق  
النفقة في الجملة وبحث  
البليغى انه لو نذر اعتاقه  
غير المميز فسرقة اصله أو  
فرعه قطع لا تنفاه شبهة  
استحقاق النفقة عنه بامتناع  
تصرف الناذر فيه مطلقا  
وبه فارق المستولدة وولده  
لان له ايجارهما قيل وفيه  
نظرا ولا وجه للنظر مع  
علم السارق بالنذر وان يمتنع  
به عليه التصرف فيه (و) لا  
قطع بسرقة من فيه رقب ولو  
معضا ومكاتب مال (سيد)  
او اصله او فرعه او نحوهما  
من كل من لا يقطع السيد  
بسرقة ماله اجماعا ولشبهة

مطلقا قاله ع ش وفيه ان الفرق بينهما ظاهر ( قوله قيل قول المتن ) اى فى الفصل الآتى ( قوله )  
بخلاف ما اوصى الخ اى سرقة ما لو الخ على حذف المضاف وقوله بعد الموت الخ متعلق بهذا المحذوف ( قوله )  
بينهما اى مسألة الهبة ومسألة الوصية ( قوله بل الثاني ) اى الموصى له المذكور اولى اى بعدم القطع من  
المنهك المذكور ( قوله بان الهبة ) اى حصول الملك بها ( قوله فضعف سبب الملك الخ ) اى مع ان الموصى له  
مقصر بعدم القبول قيل اخذته نهاية ومعنى ( قوله للخبر الصحيح ) اى قول المتن والاظهر فى النهاية وكذا فى  
المعنى الا قوله اى الى ما استطعتم وقوله وبحث الى ولا يقطع وقوله ولو ادعى الى كالموظن ( قوله ادروا ) اى ادفعوا  
وقوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين اى مضمونة الى قوله بالشبهات اه ع ش ( قوله اى وذكرهم ) الى قوله  
ما استطعتم كان الاولى تاخير عنه وابدال قوله اى وذكرهم بقوله والا سلام الخ ( قوله فلا قطع بسرقة مال  
اصل السارق وان علا و فرع الخ ) اى وان اختلف دينهما كما بحثه بعض المتأخرين ومعنى وع ش عن سم  
على المنهج وسواء كان السارق منها حرا او عبدا كما صرح به الزركشى نهاية ومعنى ( قوله وبحث البليغى  
الخ ) معتمد اه ع ش ( قوله عنه ) اى العبد هو متعلق بانتهاء امرشيدى ( قوله مطلقا ) اى فى عينه وفى  
منفعته ( قوله وبه ) اى بالامتناع المذكور ( قوله فارق ) اى القن المنذور عتقه ( قوله قيل وفيه نظر اه الخ )  
عبارة النهاية وما نظر به فيه يرد بان لا وجه له مع علم السارق الخ ( قوله مع علم السارق الخ ) اى اما اذا لم يعلم  
فللنظر فيه وجه كما هو واضح امرشيدى ( قوله به ) اى النذر عليه اى الناذر ( قوله ولا قطع بسرقة من فيه رقب  
الخ مال سيد الخ ) ولا فرق كما بحثه الزركشى بين اتفاق دينهما واختلافه اه نهاية ( قوله من كل من لا يقطع  
السيد الخ ) اى مكاتب السيد او اصله او فرعه ومن ملك بعضه نهاية ومعنى ( قوله ولو ادعى القن الخ ) يغنى  
عنه ما قدمه فى شرحه وكذا لو ادعى ملكه ( قوله او سرق الخ ) عطف على ادعى ( قوله فكذلك ) اى لا قطع  
اه ع ش ( قوله للشبهة ) اى لان ماله ملكه بالحرية فى الحقيقة لجميع بدنه ومعنى وع ش ( قوله اى بسرقة  
ماله ) الى قوله لانه فى المعنى وكذا فى النهاية الا قوله لسواء جنس دينه وغيره ( قوله المحرز عنه ) بان يكون فى بيت  
اخر غير الذى هما فيه اما لو كانا فى بيت واحد فلا قطع ولو كان المال فى صندوق مقفل مثلا سلطان وفى ع ش  
انه لو كان فى صندوق مقفل يكون محرز وان كان الموضع واحدا هجرى اى اقول قول المغنى اما لو كان المال  
فى مسكنهما بلا اضرار فلا قطع قطعا اه قديوق الثاني ولكن الاول هو الاقرب الموافق لتقييد الشارح  
والنهاية قول المصنف الاتى وعروة دار وصفها الخ بقوله الغير نحو السكان ( قوله وشبهة استحقاقها )  
اى الزوجة وهور دليل مقابل الاظهر ( قوله لانها مقدرة الخ ) اى مؤنتها ولو ثنى كان اولى ( قوله فارت  
المبعض ) كذا فى النهاية بالميم وكتب عليها الرشيدى مانصه هكذا فى النسخ بميم قبل الموحدة ولعل الميم زائدة  
وان كانت صحيحة ايضا ثم رايت نسخة كذلك اه ( قوله وايضا الخ ) عبارة المغنى ومحل الخلاف فى الزوجة  
اذ لم تستحق على الزوج شيئا حين السرقة الخ ( قوله منهما ) اى النفقة والكسوة ( قوله فاخذته بقصد  
الاستيفاء ) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن سم واقره ع ش ثم  
المعرفة الزوجية لغيره فليراجع ( قوله فضعف سبب الملك هنا جدا الخ ) وايضا فالوصى له مقصر بعدم  
القبول قبل اخذه ( قوله فلا قطع بسرقة مال اصل للسارق وإن علا ) سواء كان السارق حرا او عبدا مرش  
( قوله بقصد الاستيفاء ) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن ( قوله )

استحقاق النفقة ولان يده كيدسيده ولو ادعى القن أو القريب ان المسروق او حرزه ملك أحد من ذكر لم يقطع وان كذبه بين  
كالوظن انه ملك لمن ذكر او سرق سيده ماله كما ببعضه الحر فكذلك للشبهة ( والاظهر قطع احد الزوجين بالاخر ) اى بسرقة ماله المحرز عنه  
لعموم الادلة وشبهة استحقاقها النفقة والكسوة فى ماله لا اثر لها لانها مقدرة محدودة وبه فارقت المبعض والقن وايضا فالفرع  
انه ليس لها عنده شيء منها ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرقة فاخذته يقصد الاستيفاء لم تقطع

كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك سواء جنس دينه وغيره ان حل وجحد الغريم او ما طل لانه حيثنذ ما ذون له في اخذه شرعا وبه يعلم انه لا بد من وجود شروط الظفر ولو قيل قصد الاستيفاء وحده كاف لم يبعد لانه يعد شبهة (١٣١) وان لم يبيح الاخذ نظير شبه كثيرة

ذكروها وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولا يقطع بسرقة طعام في زمن قحط لم يقدر عليه ولو بشمن غال (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (ان افرز لطائفة ليس هو منهم قطع) لاذل شبهة وظاهر كلامهم انه لا فرق بين علمه بانه افرز لهم وان لا والذي يتجه انه متى لم يعلم الافراز وكان له فيه حق لا يقطع لان له فيه حيثنذ شبهة باعتبار ظنه (والا) يفرز (فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح) ولو غنيا (وكصدقة) اي زكاة افرزت (وهو فقير) اي مستحق لها بوصف فقر او غيره واثرا الاول انلبته على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة وان لم يجر فيها ظاهر كما ياتي (والا) يكن له فيه حق كغنى اخذ مال صدقة وليس غار مالا صلاح ذات البين ولا غازيا (قطع) لا تنفاه الشبهة بخلاف اخذه مال المصالح لانه قد تصرف لما ينتفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي بمال بيت المال مطلقا لانه لا ينتفع به الاتبعالا والاتفاق

بين الفرق راجعه (قوله كدائن سرق مال مدينه الخ) ولا يقطع بزائد على قدر حقه اخذه معه وان بلغ الزائد نصا با او هو مستقل لانه اذا تمكن من الدخول والاخذ لم يبق المال محرز امغنى وروض مع شرحه (قوله بقصد ذلك) اي الاستيفاء (قوله ان حل وجحد الغريم الخ) وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد للدين المؤجل سم اي وكذا سرقة مال غريمه الغير المماطل اه ع ش (قوله وبه يعلم الخ) اي بالتعليل (قوله ولو قيل) عبارة المغنى ومحلها كما مر ان يكون جاحدا او بما طلا وقد يقال لا حاجة الى هذا اذ الكلام في السرقة والاخذ بقصد الاستيفاء ليس بسرقة اه (قوله لم يبعد) وفاقا للمغنى كما مر آتفا ولبعض نسخ النهاية عبارة انه كانه عليه الرشيدى كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك وان لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله ولا يقطع) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله ولا يقطع بسرقة طعام) وكذا من اذن له في الدخول الى دار او حانوت لشراء او غيره فسرقت ويقطع بسرقة حطب وحشيش ونحوهما كصيد لعموم الادلة ولا اثر لكونها مباحة الاصل ويقطع بسرقة معرض للتلف كهريسة وفواكه وبقول لذلك وبما هو تراب ومصحف وكتب علم شرعى وما يتعلق به وكتب شعر نافع لما مر فان لم يكن مباحا نافعاً قوم الورق والجلد فان لمنا نصا با قطع والا فلا ولو قطع بسرقة عين ثم سرقها ثانيا من مال السكها الاول او من غيره قطع ايضا كما لو زنى بامرأة لخدمته زنى بها ثانيا مغنى وروض مع شرحه (قوله لم يقدر عليه ولو بمن الخ) اي بان وجحد الثمن ولم يسمح به مال السكها او عجز عن الثمن اه رشيدى (قول المتن ان افرز) الاولى فان الخ بالفاء (قول المتن لطائفة) اي كذوى القرى والمساكين اه مغنى (قوله ولو غنيا) الى قوله وما وقع في المغنى الا قوله بوصف فقر الى المتن وقوله وان لم يجر الى المتن الى قوله واعترض (قوله افرزت) اي عن غيرها فلا يتخالف موضوع المسئلة وقال الرشيدى قوله افرزت انظر ما الداعى له وكانه لبيان الواقع اه (قول المتن وهو فقير) اي او غارم لذات البين او غازاه مغنى (قوله الاول) اي الفقير (قوله فلا يقطع) اي وان اخذ زيادة على ما يستحقه اخذا مما تقدم عن الروض وشرحه اه ع ش (قوله للشبهة) عبارة المغنى فلا يقطع في المسئلة اما في الاولى فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد الخ واما في الثانية فلا يستحقه بخلاف الغنى فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غازيا او غارم لذات البين فلا يقطع اه (قوله وان لم يجر فيها ظفر) اي وان لم يوجد فيها ما يجوز الاخذ بالظفر اه ع ش (قوله وليس الخ) اي والحال ليس ذلك الغنى (قوله بخلاف اخذه) اي الغنى (تنبيه) من لا يقطع بسرقة مال بيت المال لا يقطع اصله او فرعه او رقيقه بسرقة منه وخرج بمال بيت المال ما لو سرق مستحق الزكاة من مال وجبت عليه فانه ان كان المسروق من غير جنس ما وجب قطع وان كان منه وكان متعينا للصراف وقلنا بالاصح انها تتعلق بتعلق الشركة فلا قطع كالمال المشترك قاله البغوى وصاحب السكافي اه مغنى (قوله لانه الخ) الاولى التذكير (قوله كعمارة المساجد) اي والقناطر والرباطات فينتفع بها الغنى والفقير من المسلمين لان ذلك مخصوص بهم اه مغنى (قوله مطلقا) اي غنيا كان او فقيرا من مال المصالح كان او من غيره (قوله لانه لا ينتفع به الاتبعالا الخ) عبارة المغنى وانتفاعه بالثناطر والرباطات بالنسبة من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا لاختصاصه بحق فيها اه (قوله هذا التفصيل) اي قول المصنف والا فلا يصح الخ (قوله انه لا قطع بسرقة مسلم) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كما في المال المشترك سم اه بجيرى (قوله مطلقا) اي غنيا كان او فقيرا حيث اخذ من سهم المصالح بخلاف

كدائن سرق مال مدينه الخ) في الروض وشرحه فان سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال او المماطل واخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حيثنذ ما ذون له في اخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كهو اي كجنس حقه في ذلك ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وان بلغ الزائد نصا با اه وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد

عليه منه عند الحاجة مضمون عليه وما وقع في اللقيط من عدم ضمانه حمل على صغير لا مال له واعترض هذا التفصيل بان المعتمد الذي دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما انه لا قطع بسرقة مسلم مال بيت المال مطلقا لان له فيه حقا في الجملة الا ان افرز لمن ليس هو منهم ويمكن حمل المتن عليه بجعل قوله ان كان له حق في المسلم وقوله والا في الذي وقوله وهو فقير

للعالم فلا مفهوم له وقول شارح ان الذي يقطع بلا خلاف يرد حكاية غيره للخلاف فيه ولو في بعض احواله وحينئذ فيفيد المتن ان المسلم مع عدم الافراز لا يقطع مطلقا وإيهاه تخصيص (١٣٢) ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد كما أن إيهاه أن مال الصدقة بسائر أنواعها من

أموال بيت المال غير مراد أيضا وإن لم ينبه عليه أحد من الشراح فيما علمت وقد تقول عبارته بجعله من باب ذكر النظير وإن لم يصدق عليه المقسم فيرتفع هذا الإيهام من أصله (والمذهب قطعه بباب مسجد وجذعه) ونحو منبره وسقفه وسواريه وقناديله التي للزينة وتأزيره أي التي للزينة أو التحصين لأن ذلك معد لتحصينه وعمارته وإيهاه لا لا انتفاع الناس به ويؤخذ منه أن الكلام في غير منبر الخطيب لأنه ليس لتحصين المسجد ولا للزينة بل لا انتفاع الناس بسماهم الخطيب عليه لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا به لو خطب على الأرض ويقطع بسرقة ستر الكعبة أن أحرز بالحياطة عليها (لا بنحو) حصره وقناديل تسرج) فيه لأنه معد لا انتفاع المسلمين به فكان كمال بيت المال ومن ثم قطع بها الذي مطلقا وكذا من لم توقف عليه بان خصه بطائفة ليس هو منهم وجواز دخول غيرهم الذي أفق به ابن الصلاح إنما هو بطريق التبعية مع عدم شمول لفظ الوافق لهم وتردد الزركشي

مالوا أخذ من مال الزكاة على ما مر اه ع ش وفي المغني وشرحي الروض والمنهج ما يوافقه (قوله للعالم الخ) لو اراد أن المقصود به مطلق المستحق فهو مكرر مع ما مر منه أو مطلق المسلم وهو ظاهر سياقه بل صريحه فهو مخالف لما مر عن المغني وشيخ الاسلام وع ش (قوله يقطع بلا خلاف) أي فلا يصح جعل والافي الذي لذكر المصنف الخلاف فيه (قوله ولو في بعض احواله) لعله حال حاجته إلى النفقة (قوله وحينئذ) أي حين حمل المتن على ما ذكر (قوله فيفيد المتن) إلى المتن في النهاية إلا قوله كما كان إلى وقد تقول (قوله مطلقا) تذكر ما مر فيه عن ع ش وغيره (قوله ببعض أموال بيت المال) أي بمال المصالح (قوله وإن لم يصدق عليه) أي مال الصدقة بجميع أنواعها (قوله المقسم) أي مال بيت المال (قول المتن وجذعه) نحو الأخشاب التي يسقف عليها ع ش اه يجزئ (قوله وسقفه) إلى قوله أي التي في النهاية والمغني (قوله سقفه) أي لانه إنما يقصد بوضعه صيانتها لا انتفاع الناس فلو جعل فيه نحو سقيفة يقصد به وقاية الناس نحو الحرف لا قطعها ومن ذلك ما يغطي فيه نحو فتحة في سقفه لرفع نحو البرد الحاصل منها عن الناس مر اه سم على المنهج اه ع ش (قوله وتأزيره) ومثلها الشبايك اه ع ش (قوله لتحصينه) راجع للباب وتأزير التحصين وقوله وعمارته راجع لجذعه ونحو منبره وسقفه وسواريه وقوله وإيهاه راجع لقناديل وتأزير الزينة (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله في غير منبر الخطيب الخ) قضيته أنه قد يكون في المسجد منبر غير منبر الخطيب ولعله مجرد فرض وإلا فلا وجود له فيما رأيناه من المساجد (قوله في غير منبر الخطيب) أي ودكة المؤذن وكرسی الواعظ فلا يقطع بها وإن كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ نهاية ومغني (قوله) لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا الخ) الوجه عدم القطع وإن خطب بالأرض لا يستحق الانتفاع به في الجملة لو خطب عليه لأعداده لذلك اه سم (قوله ويقطع) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله بسرقة ستر الكعبة الخ) وينبغي أن يقال مثل ذلك في ستر الأولياء اه ع ش (قول المتن لا حصره) أي المدة للاستعمال وخرج بها حصر الزينة فيقطع بها كما قاله ابن الملقن وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك أي يخط عليه وإن يكون بلاط المسجد كحصره المدة للاستعمال اه مغني (قوله بنحو حصره) أي كسائر ما يفرش فيه نهاية ومغني أي ولو كان ثوبا كبساط نفيس وينبغي أن يلحق بذلك أبواب الأخلية لأنها تتخذ للستر بها عن أعين الناس ع ش (قول المتن وقناديل تسرج) أي وإن لم تكن في حالة الأخذ تسرج اه نهاية (قوله لانه معد) إلى قوله وينافيه في المغني إلا قوله وجواز دخولهم إلى وتردد الزركشي (قوله قطع بها الذي) أي بسرقتها من المسجد أما سرقتها من كسائهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل المسلم في سرقة من المسجد المذكور في قول المصنف ولذهب قطعه بباب المسجد الخ اه ع ش (قوله مطلقا) أي سواء كانت للزينة أو للاستعمال (قوله وكذا من) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية إلا قوله وجواز دخولهم إلى والوجه وقوله لمن ينتفع بها (قوله وكذا من لم يوقف) عبارة النهاية والمغني ومحل ذلك في مسجد عام أما ما اختص بطائفة فيتجه جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغير ما يقطع مطلقا اه (قوله إنما هو بطريق التبعية) أي فاشبه الذي إذا سرق من مال بيت المال لأن ذلك تبع للمسلمين اه ع ش (قوله بالاستماع الخ) أي وبالتعلم منه اه مغني (قول المتن والأصح قطعه بموقوف) أي سواء قلنا الملك في الله تعالى أم للتوقف عليه نهاية وأسنى زاد المغني أم الواقف اه (قوله أذلا شبيهة حينئذ) أما إذا كان فيه استحقاق أو شبهة استحقاق كمن سرق مما وقف على جماعة هو منهم أو سرق منه أبو الموقوف عليه أو ابنه أو وقف على الفقراء للدين المؤجل (قوله منبر الخطيب) مثله دكة المؤذن وكرسی الواعظ مرش (قوله مالم ينتفعوا به الخ) الوجه عدم القطع وأن خطب بالأرض لا يستحق الانتفاع به في الجملة لاسماع الخطيب لو خطب عليه لأعداده

وهو

في سرقة مصحف موقوف للقراءة فيه في المسجد والأوجه

عدم القطع ولو غير قارئ لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارئ فيه كقناديل الاسراج (والأصح قطعه بموقوف) على غيره من ليس نحو أصله ولا فرع ولا مشاركاله في صفة من صفاته المعتبرة في الونف أذلا شبيهة له فيه حينئذ ومن ثم لا قطع بسرقة موقوف

على جهة عامة كبكرة بئر مسبله لمن ينتفع بها وإن سرقة ذمى على ما قاله الرويانى وعلمه بأنه تبع لناو ينافيه ما مر في مال بيت المال إلا أن يفرق بان  
شمول لفظ الواقف له عناصره من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه بطريق التبعية فكانت (١٣٣) الشبهة هنا قوية جداً ما غلة الموقوف

المذكور فيقطع بها قطعاً  
لأنها ملك الموقوف عليه  
اتفاقاً بخلاف الموقوف  
وظاهر كلامهم قطع البطن  
الثانية في وقف الترتيب  
لأنهم حال السرقة ليسوا  
من الموقوف عليهم باعتبار  
الاستحقاق ويحتمل خلافه  
لشبهة صحة صدق أنهم من  
الموقوف عليهم (وأم ولد  
سرقها) من حرز حال كونها  
معذورة كان كانت (نائمة  
أو مجنونة) أو مكرهة أو  
أعجمية تعتقد وجوب الطاعة  
أو عبياء لأنها مضمونة  
بالقيمة كالقن بخلاف  
عاقلة متيقظة مختارة بصيرة  
لقدرتها على الامتناع  
ويجوز خلافها في ولدها  
الصغير التابع لها ونحو  
منزور عتقه لاني نحو قن  
صغيراً ونحو نائم بل يقطع  
به قطعاً إذا كان محرزاً ولا  
قطع بسرقة مكاتب ومبعض  
قطعاً لما فيه من مظنة الحرية  
وقد يستشكل بأم الولد بل  
الحرية فيها أقوى منها في  
المكاتب لعوده في الرق  
بأدنى سبب بخلافها وبجواب  
بان استقلاله بالنصرف  
صير فيه شبهاً بالحرية أقوى  
بما فيها لانه مستقبل مترقب  
وقد لا يقع (الرابع) كونه

وهو فقير فلا قطع قطعاً اهـ معنى (قوله على جهة عامة) أى أو على وجوه الخير اهـ معنى (قوله مسبله)  
أى للشرب اهـ عـش (قوله لمن ينتفع بها) شامل للانتفاع بغير الشرب (قوله على ما قاله الخ) عبارة  
النهاية كما قاله الرويانى لأن له فيها حقاً ولا ينافيه ما مر الخ لأن شمول لفظ الواقف الخ (قوله وعلمه بأنه الخ)  
عبارة المغنى قال صاحب البحر وعندى أن الذى لا يقطع بسرقتها أيضاً لأن له فيه حقاً اهـ وهذا هو الظاهر  
اهـ (قوله ما غلة الموقوف المذكور فيقطع الخ) كذا فى المغنى (قوله بخلاف الموقوف) أى فان فيه الخلاف  
اهـ رشيدى (قوله من حرز) إلى قوله وقد يستشكل في المغنى وإلى قول المتن الرابع في النهاية لإلا قوله ويجزى  
إلى ولا قطع (قوله أو أعجمية الخ) أى أو مغنى عليها أو سكرانة اهـ نهاية (قوله التابع لها) أى فى  
الرقية (قوله ونحو من دور الخ) عطف على ولدها الصغير عبارة المغنى ومثل أم الولد فيما ذكر ولدها الصغير  
من زوج أو زنا وكذا العبد المنذور اعتاقه والموصى بعتقه اهـ (قوله لاني نحو قن صغير الخ) عبارة النهاية  
وكام ولد في ذلك غيرها أى من بقية الأرقاء كما فهم بالاولى أو التقييد بأم الولد إنما هو للخلاف فيها عـش  
وعبارة المغنى ولو سرق عبد صغير أو مجنون أو بالغ أو أعجمياً لا يميز سيده عن غيره قطع قطعاً إذا كان محرزاً  
اهـ (قوله بسرقة مكاتب) أى كتابة صحيحة اخذاً من قوله باستقلاله الخ اهـ عـش (قوله لما فيه) أى فى كل  
من المكاتب والمبعض (قوله وقد يستشكل) أى المكاتب (قوله بل الحرية الخ) عبارة النهاية ويقال  
الحرية الخ (قوله لعوده) تعليل للاشكال والضمير راجع للمكاتب اهـ عـش ويجوز كونه تعليل لقوله  
بل الحرية الخ (قوله لانه) أى ما فيها ولو انت الضائر بارجاعها إلى الحرية لكان اولى (قوله وقد لا يقع)  
أى بان توت قبل السيد اهـ عـش (قوله إجماعاً) إلى قوله وببحث في النهاية وكذا فى المغنى إلا قوله وحدها  
إلى لأن الشرع وقوله وهو ما حرز إلى المتن (قوله من قوى متيقظ) سياق فى بعض الأفراد الاكتفاء  
بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابلته بالقوى فاعل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور  
اهـ رشيدى (قول المتن أو حصانة موضعه) بفتح الحاء المهملة من التحصين وهو المنع اهـ (قوله وحدها)  
وفاقاً للنهج عبارة مع شرحه وكونه محرزاً بلحاظ دائم أو حصانة لموضعه مع لحاظه فى بعض من أفرادها  
اهـ وخلافاً للمغنى عبارة تعبيره بأى يقتضى الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة وليس مراداً فانه سيصرح  
بخلافه فى قوله وإن كان بحسن كفى لحاظ معتاد فدل على أن اعتبار اللحظ لا بد منه إلا أن يحتاج فى غير  
الحصن إلى دوامه ويكتفى فى الحصن بالمعتاد اهـ (قوله أو مع ما قبلها) أى الملاحظة فلم انه قد تكتفى بالحصانة  
وحدها وقد تكتفى بالملاحظة وحدها سمى أى وقد يجتمعان اهـ عـش (قوله لأن الشرع الخ) علة لقوله وإنما  
يتحقق الأحرار الخ المفيدان المدار فى الحرز على العرف عبارة المغنى والروض والمحكم فى الحرز العرف  
فانه لم يجد فى الشرع ولا اللغة فرجع الخ (قوله والأوقات) فقد يكون الشئ محرزاً فى وقت دون وقت بحسب  
صلاح أحوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغز إلى بما لا يعد صاحبه مضيعاً وقال  
الماوردى الأحرار يختلفون خمسة أوجه باختلاف نفاسة المال وخسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دغاره  
وعكسه وباختلاف الوقت أماناً وعكسه وباختلاف السلطان عدلاً وغلظة على المفسدين وعكسه وباختلاف  
الليل والنهار وأحرار الليل أغلظ اهـ معنى (قوله مضيع) بفتح الياء المشددة (قوله مع انتفاها) أى الملاحظة  
والحصانة (قوله منزل منزلة ملاحظة) يجوز أيضاً أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة

لذلك وأما تركه إياه وخطبته على الأرض فلا ينافى ذلك فليتام (قوله إلا أن يفرق) كتب عليه مر (قوله كان  
كانت نائمة) أو مغنى عليها أو سكرانة مرش (قوله لقدرتها على الامتناع) وكام الولد فى ذلك غيرها كما فهم  
بالاولى مرش (قوله وحدها أو مع ما قبلها) فلم انه قد يكتفى بالحصانة وحدها وقد تكتفى بالملاحظة وحدها

محرزاً إجماعاً وإنما يتحقق الأحرار (بملاحظة) للسرقة من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم بما يأتى فأو مانعة  
خلو فقط لأن الشرع أطلق الحرز ولم يبينه ولا ضبطته اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الأموال والأحوال والأوقات  
واشترط لأن غير المحرز مضيع فما لك هو المقصر قيل الثوب بنومه عليه محرز مع انتفاها ويرد بأن النوم عليه المانع غالباً لا يخذه



حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم بما يأتي في الاصطبل (فإن كان بصحراء أو مسجد) أو شارع أو سكة منسدة أو نحوها وكل منها لاحتصانه له (أشترط) في الاحراز (دوام لحاظ) بكسر اللام إلا في الفترات العارضة عادة فلو تغفله وأخذ فيها قطع وبحث البلقيني اشترط رؤية السارق للملاحظة لانه لا يتمتع من غير تغفله إلا حينئذ (وإن كان بحصن كفي لحاظ معتاد) ولا يشترط دوامه عملاً بالعرف وظاهر صنيعهم اختلاف اللحاظ هنا وشم خلا فالمن ظن اتحادهما أخذاً ما رفي استثناء الفترات وذلك لا يشترط الدوام ثم إلا في تلك الفترات القليلة جداً التي لا يتخلونها احد عادة لاهنا بل يكفي لحاظه في بعض الأزمنة دون بعض وإن لم يكن دواماً عرفاً (واصطبل حرز دواب) ولو نفيسة ان اتصل بالعمران واغلق والافع اللحاظ كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية (لا آتية وثياب) ولو خديسة عملاً بالعرف ولأن اخراج الدواب بما يظهر ويبعد الاجتراء عليه بخلاف نحو الثياب واستثنى البلقيني ما اعتيد وضعه به نحو السطل وآلات الدواب

موضعه حقيقة سمى أي بأن يقال المراد بالموضع مأخذ المسروق منه وهو هنا حصن بالنوم على الثوب اه عش (قوله أو تابعه) عطف على ذلك النوع (قول المتن فإن كان بصحراء) إلى قوله كفي لحاظ معتاد ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصانة الخ الدال على انه قد يكتفى بمجرد الحصانة فلا ينافي عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفي لحاظ معتاد أي حيث يعتبر اللحاظ (قوله وبحث البلقيني اشترط رؤية السارق) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي عدم اشترط ذلك مرش (قوله أي المصنف كفي لحاظ معتاد) أي حيث يشترط اللحاظ إلا فقد لا يشترط اللحاظ مطلقاً (قوله كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ بما يأتي في الماشية إلحاقها وقضية اعتبار اللحاظ

لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزها اه ع ش (قوله وعرة نحو خان) أى صحنه اه معنى  
(قول المتن وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المحرز مع قطع  
النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من  
قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم (قوله لغير نحو السكان) أى فليست حرزا عن السكان اه سم  
(قوله خسية) إلى قوله أى بان يكون في المعنى (قولي المتن وثياب بذلة) أى مهنة ونحوها كاللبسط اه  
معنى (قوله وسوق) فاذا سرق المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع (فروع) لو ضم العطار  
او البقال او نحوهما الامتعة ووربطها بجبل على باب الحانوت او ارخى عليها شبكة او خالف لوحين على باب  
حانوته كانت محرزة بذلك في النهار ولو نام فيه او غاب عنه لان الجيران والمارة ينظرونها وفيما لو فعل ما ينبههم  
لو قصدها السارق فان لم يفعل شيئا من ذلك فليست محرزة وما في الليل فمحرزة بذلك مع حارس والبقل  
ونحوه كالفجل ان ضم بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصير او نحوه فهو محرز بحارس  
وإن رقد ساعة ودار على ما يحرسه اخرى والامتعة النفيسة التي تترك على الحوانيت في ليالي الاعياد ونحوها  
لثزين الحوانيت وتستر بنطع ونحوه محرزة بحارس لان اهل السوق يعتادون ذلك فيقوى بعضهم ببعض  
بخلاف سائر الليالي والثياب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كامتعة العطار الموضوعة على باب  
حانوته فيمارس القدر التي يطبخ فيها في الحوانيت محرزة بسدد تنصب على باب الحانوت للشقة في نقلها إلى  
بناء وغلغلاق باب عليها والحانوت المغلق بلا حارس حرز لمتاع البقال في زمن الامن ولو ليلال لمتاع البزاز  
بخلاف الحانوت المفتوح والمغلق من الخوف وحانوت البزاز ليلا والارض حرز للبذر والزرع للعادة  
وقيل ليست حرز الا بحارس قال الاذرعى وقد يختلف ذلك باختلاف عرف النواحي فيكون محرزا في ناحية  
بحارس وفي غيرهما مطلقا وهذا الوجه والتحويط بلا حارس لا يحرز الثمار على الاشجار إلا ان اتصلت بجيران  
براقبونها عادة واشجار أفنية الدور محرزة بلا حارس بخلافها في البرية والتلج في الثلجة والجمد في الجمدة  
والتين في المتن والحنطة في المطامير كل منها في الصحراء غير محرز الا بحارس وابواب الدور والبيوت التي فيها  
والحوانيت مما عليها من مغاليق وحلق ومسامير محرزة بتركيبها ولو مفتوحة او لم يكن في الدور والحوانيت  
احد ومثلها كما قال الزركشي وغيره سقف الدور والحوانيت ورخامها والاجر محرز بالبناء والخطب  
وطعام البياعين محرز بشد بعض كل منها إلى بعض بحيث لا يمكن اخذ شيء منه إلا بحل الرباط او بفتح بعض  
الغرائر حيث اعتيد ذلك بخلاف ما إذا لم يعتد فانه يشترط ان يكون عليه باب مغلق معنى وروض مع شرحه  
(قوله او مملوك غير مغصوب) مفهومه انه لو نام في مكان مغصوب لا يكون مامعه محرزا به وبوجه بان  
المسروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرزا له وسياتي التصريح به في كلام المصنف  
في الفصل الآتي اه ع ش (قول المتن او توسد متاعا) أى وضعه تحت راسه او اتكأ عليه اه معنى (قوله  
محرزا) بفتح الراء أى احرزا (قوله لا مافيه) عطف على متاعا عبارة النهاية بخلاف ما فيه اه وعبارة  
المعنى واستثنى الماوردي والرويانى فيما لو توسد شيئا لا بعد التوسد حرز له كما لو توسد كيسا فيه نقد او جوهرا  
حتى يشده بوسطه قال الاذرعى أى تحت الثياب اه (قوله وبحث تقييده بشده) عبارة النهاية وينبغي كما  
قاله الشيخ تقييده بشده الخ اه (قول المتن فحرز) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداء صفوان  
قال الشافعي رضى الله تعالى عنه رداؤه كان محرزا باضطجاعه عليه وإنما يقطع بتغييه عنه ولو بدفنه إذا حرز  
مثله بالمعينة فاذا غيبه عن عين الحارث بحيث لو نه لم يره كان دفنه في تراب او واره تحت ثوبه او حال بينها

لها على ما سياتي التنبيه عليه في هامش ما هناك (قوله أى المصنف وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت  
اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المحرز مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم  
اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ (قوله لغير نحو السكان) فليست

(وعرة) نحو خان  
(و دار وصفتها) لغير نحو  
السكان (حرز آنية) خسية  
(وثياب بذلة) آنية او  
ثياب نفيسة ونحو (حلى  
وتقد) بل حرزها البيوت  
المحصنة ولو من نحو خان  
وسوق عملا بالعرف  
فيهما (ولو نام بصحراء)  
أى موات او مملوك غير  
مغصوب (او مسجد) او  
شارع (على ثوب او توسد  
متاعا) يعد التوسد له  
محرزا له لا مافيه نحو نقد  
الا ان شده بوسطه كما  
ياتى وبحث تقييده بشده  
تحت الثياب أى بان يكون  
الخطب المشدود به تحتها  
بخلافه فواتها لسهولة  
قطعه حينئذ (فحرز)

ان حفظ به لو كان متيقظا للعرف وكذا إذا اخذ عمامته او خاتمه او مداسه من راسه أو اصبعه الغير المتخلخل فيه وكان في غير الائمة العليا  
او رجله او كيس نقد شده بوسطه ونازع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الاخير فقط بان المدرك انتباه النائم بالاخذ وهو مستوفى السك  
وبان اطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص (١٣٦) ثمين ويرد بان العرف يعد النائم على كيس نحو تقدم مرطادون النائم وفي اصبعه

خاتم بفص ثمين وايضا

فالانتباه باخذ الخاتم

اسرع منه باخذ ماتحت

الراس وظاهر في نحو

سوار المرأة او خلخالها

انه لا يحرز بجعله في يدها

او رجلها الا ان عسر

اخراجها بحيث يوقظ

النائم غالبا اخذ انما ذكره

في الخاتم في الاصبع

(فلو انقلب) بنفسه او بفعل

السارق (فوال عنه) ثم

اخذ (فلا) قطع عليه

لروال الحرز قبل اخذه

وفارق قلب السارق نحو

نقب الحرز بانه هنا رفعه

بازالته من اصله بخلافه

واما قول الجويني وابن

القطان وجد جملا صاحبه

نائم عليه فالقاء عنه وهو

نائم واخذ الجمل قطع فقد

خالفهما البغوي فقال لا قطع

لانه رفع الحرز ولم يهتك

وما قاله اوجه لما تقرر من

فرقهم بين هتك الحرز

ورفعه من اصله ويؤخذ

منه انه لو اسكره فغاب

فاخذ ما معه لم يقطع لانه

لا حرز حيث (وثوب

ومتاع وضعه بقره)

بحيث يراه السارق ويمتنع

الابتغله (بصراه) او مسجد

او شارع (ان لاحظ) لحاظا

دائما كما مر (محرز) بخلاف

جدار فقد اخرج من حرزه مغنى وروض مع شرحه (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة الى  
اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الخ سم على حج اه ع ش (قوله ان حفظ) الى قول المتن ومتصلة في  
النهاية الا قوله وفارق الى واما قول الجويني (قوله وكذا) الى قوله ونازع في المغنى (قوله وكذا) اى  
يقطع (قوله اذا اخذ عمامته الخ) اى فيما لو نام بنحو صحر اء لا بسا عمامته او غير ها كداسه وخاتمه اه مغنى  
(قوله في غير الائمة العليا) اى من جميع الاصابع اه ع ش (قوله او كيس نقد) عطف على عمامته  
(قوله ونازع البلقيني الخ) عبارة النهاية ونزاع البلقيني الخ مردود بان العرف الخ (قوله في الاخير  
الخ) متعلق بالتقييد (قوله يشمل ما فيه فص الخ) اى فهو مثل النقد فلم صار الخاتم محرزا مطلقا وكيس  
النقد بشرط الشد في الوسط (قوله ويرد بان العرف الخ) نشر لا على ترتيب اللف (قوله بجعله في  
يدها الخ) اى وان كانت نائمة في بيتها فلا يعد نفس البيت حرز له اه ع ش (قول المتن فلوا انقلب) اى في  
نومه اه مغنى (قوله بنفسه) الى قوله لما تقرر في المغنى (قول المتن عنه) اى الثوب اه مغنى (قوله نحو  
نقب الحرز) اى ما لو نقب الحائط او كسر الباب او فتحه واخذ النصاب فانه يقطع باتفاق اه مغنى  
(قوله هنا) اى في قلب السارق رفعه اى الحرز وقوله بخلافه ثم اى في النقب (قوله واما قول الجويني  
وابن القطان الخ) اى المقتضى القطع في مسألة قلب السارق (قوله فقال لا قطع) اى في مسألة الجمل (قوله  
وما قاله) اى البغوي من عدم القطع (قوله ويؤخذ منه انه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا انه لو رفع الحرز  
من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتامل سم ومعلوم ان محل ذلك حيث كانت  
اللبنيات التي اخرجهما من الجدار بهدمه لا تساوى نصا باو الا قطع اه ع ش (قوله انه لو اسكره الخ) وقياس  
ذلك انه لو كان ثقيل النوم بحيث لا يتنبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه سم  
على حج اه ع ش (قول المتن وضعه) اى كلامها اه مغنى (قوله بحيث يراه) الى قوله ولو اذن في المغنى  
الا قوله ويجرى الى المتن (قوله بحيث يراه الخ) لعله مبنى على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الا ان يراه  
وينزجر به فليتامل اه سم اقول قد نقله المغنى هنا عن البلقيني عبارته ويشترط مع الملاحظة امران  
احدهما الخ والثاني ان يكون الملاحظ في موضع قريب بحيث يراه السارق حتى يمتنع من السرقة لا بتغفله  
فان كان بموضع لا يراه فلا قطع اذ لا حرز يظهر للسارق حتى يمتنع من السرقة قاله البلقيني اه (قوله بحيث  
يراه السارق الخ) المناسب للمفهوم الا ان يقول بحيث ينسب اليه اه رشيدى (قوله كما مر) انفا في المتن  
(قوله بحيث يعادلوهم) اى السراق اه ع ش والاولى اى الطارقين كما في المغنى (قوله ولو اذن للناس)  
هل يشترط الاذن لفظا او يكتفى بالاعم كقرينة الحال لا يبعد الثاني اه سيد عمر عبارة ع ش  
ولا فرق في الاذن بين كونه صريحا او حكما كمن فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمنع من دخل للشراء منه اه  
وقد يصرح بالعموم قول النهاية ولو فتح داره او حانوته لبيع متاع فدخل شخص الخ (قوله في دخول نحو  
داره الخ) منه الحمام فن دخله للغسل فسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه  
بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزحمة وقتلها ومنه ايضا ما جرت العادة به من الاسمطة التي تعمل للافراح

حرز اعن السكان (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة الى اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الخ  
(قوله ويؤخذ منه انه لو اسكره فغاب فاخذ ما معه الخ) وقياس ذلك انه لو كان ثقيل النوم بحيث لا يتنبه  
بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وما عليه (قوله ايضا ويؤخذ منه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا  
انه لو رفع الحرز من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتامل (قوله بحيث يراه) لعله مبنى

وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضيع له ومع قره منه لا بد من انتفاء ازحام الطارقين ونحوها  
والا اشترط كثرة الملاحظين بحيث يعادلوهم ويجرى ذلك في زحمة على دكان نحو خباز (والا) يلاحظه كان نام او ولاه ظهره او ذهل  
عنه (فلا) احرار لانه يعد مضيعا حيث ولو اذن للناس في دخول نحو داره لشراء قطع من دخل سارقا لا مشتريا ولو لم ياذن قطع كل داخل

وهذا أبين مما ذكره أو لا بقوله فان كان بصحراء الخ فمن ثم صرح به أيضا (وشرط الملاحظ قدرته على منع سارق بقوة أو استعانة) فان ضعف بحيث لا يبالي السارق به وبعد محله عن الغوث فلا حراز بخلاف ما إذا بالى به ومن ثم لو حظ متاعه ولا غوث فان تغفله اضعف منه واخذه قطع أو اقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كما علم مما مر مع وجود قوى متيقظ (منفصلة عن العارة ان كان بها قوى يتقطن حرز مع فتح الباب واغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) احدا أو كان بها ضعيف وبعثت عن الغوث أو قوى لكنه نائم (فلا) حرز

ولو مع اغلاق الباب هذا ماجريا عليه هنا والمعتمد ماجريا عليه في الروضة وغيرها واعتمده وحاصله مع زيادة عليه انها حرز بملاحظة قوى بها يقطن مع فتحه واغلاقه ونائم مع اغلاقه اورده ونومه خلفه بحيث يصيبه وينتبه به لو فتح أو امامه بحيث ينتبه بصير فتحه أو فيه ولو مع فتحه بحيث يعد حركته ويظهر فيمن بدار كبيرة مشتتة على محال لا يسمع من باحدها من يدخل الآخر انه لا يحرز به الا ما هو فيه وان يبأها لا يحرز به ظهرها الا ان كان يشعر بمن يصعد اليها منه بحيث يراه وينزجر به (و) دار (متصلة) بالعارية اي بدور مسكونة وان لم تحط العارة بجوانبها كما اقتضاه اطلاقهم ويفرق بينه وبين ما ياتي في المشية بان الغالب في دور البلد كثرة الطروق والملاحظة لها بخلاف ابنية المشية (حرز مع اغلاقه وحافظ) بها (ولو) هو (نائم) ضعيف ولولا لوز من خوف ورجح الاذرع في الضعيف

ونحوها اذا دخلها من اذن له فان كان بقصد السرقة قطع والا فلا اما غير المأذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم الا منه فلو ادعى دخوله لغير السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله وهذا بين الخ) عبارة المغنى هذه المسئلة علمت من قوله سابقا فان كان بصحراء الخ لكن زاد هنا قيد القرب ليخرج ما لو وضعه بعيدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا تنصيص لا حراز اه (قول المتن على منع سارق) اي من الاخذ لو اطلع عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن في المغنى (قوله وبعد محله عن الغوث) فيه اشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث سم على حج اه ع ش (قوله أو اقوى) بقى المساوى سم على حج اقول وينبغي انه كالا قوى اه ع ش زاد السيد عمر لان المساوى يبالي بمساويه اه (قوله كما علم) أى التقييد بالحصينة (قوله لكنه لا يتأتى اشتراطه الخ) وحينئذ فشرطه انما هي في قوله ومتصلة اه رشدي (قوله مما مر) اي في شرح أو حصانة موضعه (قوله مع قوى الخ) متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العارة) اي ككونها باطراف الخراب والبساتين وقوله حرز اي لما فيها ليلا ونهار اه معنى (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله او فيه ولو مع فتحه في المغنى (قوله أو كان بها ضعيف) اي لا يبالي به اه معنى (قوله وبعثت) فيه اشارة الى ان الضعيف القريب من الغوث في حكم القوى سم اه ع ش (قوله ولو مع اغلاق الباب) غاية في الصورة الاخيرة اه معنى (قوله هذا) اي التعميم بقوله ولو مع الخ (قوله جريا عليه هنا) عبارة النهائية في الكتاب كالححر اه (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليل لا من خوف اه سم (قوله بصير فتحه) اي صوته اه ع ش (قوله أو فيه) اي الباب اي فتحته اه ع ش (قوله ولو مع فتحه) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله انه) اي من بدار الخ (قوله منه) اي الظهور الجار متعلق يصعد (قوله بحيث يراه الخ) الاسبق وكان بحيث الخ (قوله بالعارية) الى قول المتن وخيمة في النهاية الا قوله على ان البلقيني الى نعم (قوله ويفرق بينه) اي بين ما اقتضاه اطلاقهم من عدم اشتراط الاحاطة من جميع الجوانب هنا (قوله وبين ما ياتي في المشية) اي قوله هذا ان احاطت بها العارة من جوانبها كلها والافكا الخ اه رشدي وعبارة سم كانه يريد به ما افاده قوله الآتي والافكا في قوله كما بحثه الاذرع الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها ثم وعدم اعتباره كذلك هنا كما ياتي في قوله فان خلت الخ فليتأمل اه (قول المتن حرز) اي لما فيها ليلا ونهارا اه معنى (قوله ويرد الخ) ويمكن حمل كلام الاذرع على الضعيف العاجز عن الاستغاثة فيكون ظاهرا اه معنى (قوله واشتراط النائم) اي الحافظ النائم (قوله لذلك) اي لقدرة على الاستغاثة بالجيران (قوله اي الباب) الى قول المتن وخيمة الا قوله اخذ الى المتن وقوله كالمكان الى اما بالنسبة وقوله اي كثرته الى المتن (قوله هي) اي الدار المتصلة (قوله لانه) اي ما فيها من الامتعة (قوله لذلك) اي لانه ضائع اه ع ش (قوله

على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الآتي بحيث يراه وينزجر به فليتأمل (قوله أو اقوى) بقى المساواة (قوله وبعثت عن الغوث) فيه اشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليل لا من خوف (قوله ويفرق بينه وبين ما ياتي في المشية) كانه يريد بما ياتي في المشية ما افاده قوله الآتي والافكا في قوله كما بحثه الاذرع الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها وعدم اعتباره كذلك كما ياتي في قوله فان خلت الخ فليتأمل (ونومه) اي الحافظ في المنفصلة

(١٨) - شرواني وابن قاسم - تاسع

انه كالعديم ويرد بان الاحراز الاعظم وجد بفتح الباب واشتراط النائم انما هو ليستغيث بالجيران فكفى الضعيف لذلك على ان البلقيني اطال في عدم اشتراط شئ مع الغلق نعم ينبغي تقييد الخوف بما اذا كان السارق يندفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو ظاهر مما مر في شرط الملاحظة (ومع فتحه) اي الباب (ونومه) اي الحافظ هي بالنسبة لما فيها من الامتعة (غير حرز ليلا) لانه ضائع مالم يكن النائم بالباب او بقر به كما هو ظاهر اخذنا مما مر آنفا بالاولى (وكذا نهارا في الاصح) لذلك

ونظر الجيران والطارقين لا يفيد بمفرده في هذا بخلافه في أمتعة بأطراف الدكاكين لوقوع نظرهم عليها بخلاف أمتعة الدار ووزن الخوف هي غير حرز قطعاً كالوكان الباب منعطف لا يمر به الجيران بالنسبة لها نفسها وأبوابها المنصوبة وحلقها المسمرة ونحو سورها وخامها فهي حرز مطلقاً (وكذا) تكون غير حرز أيضاً (إذا كان بها يقظان) لكن (تغفل سارق في الأصح) لذلك لتقصيره بعدم المراقبة مع الفتح ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فاتهز السارق الفرصة (١٣٨) وأخذ قطع قطعاً (فان خلت الدار) المتصلة عن حافظها (فالمذهب أنها حرز نهاراً) وألحق

به ما بعد الغروب إلى انقطاع الطارق أي كثرته عادة كما هو ظاهر ( زمن امن واغلاقه) أي معه ما لم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لأنه مضيق له (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة بان فتح أو الزمن زمن نهب أو ليل والحق به ما بعد الفجر إلى الاسفار (فلا) يكون حرزاً (وخيمة بصحراء ان لم تشد اطنابها وترخي) بالرفع عطف لجملة على جملة في حين النفي ونظيره قراءة قبل أنه من يتقى باثبات الياء ويصبر بالجزم قالوا من موصولة وتسكين يصبر للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية في العموم والابهام ولذا دخلت الفاء في حينها فكذلك هنا لم بمعنى لافي النفي فكان ترخي عطفاً على المعنى لأعلى اللفظ ويصح تخريجه على ما في قول قيس بن زهير العبسي هـ الم ياتيك والاباء تسمى من أن حرف العلة حذف للجازم ثم اشبعت الحركة فتولد حرف العلة لا يقال يغتفر بالشعر ما لا يغتفر في غيره لا نأقول ظاهر كلامهم

ونظر الجيران (الخ) رد لدليل مقابل الأصح (قوله في هذا) أي أمتعة الدار (قوله بخلاف أمتعة الدار) أي فلا يقع نظرهم عليها (قوله وزن من الخوف) أما حال من قوله هي المبتدأ أو ظرف لقوله غير حرز ويغتفر في الظروف ما لا يغتفر في غيرها عبارة النهاية أما وزن الخوف فغير حرز اه وعبارة المغني تنبيه محل الخلاف زمن الامن من النهب وغيره ولا فالأيام كالليالي اه وهما احسن (قوله اما بالنسبة للخ) يحترز قوله بالنسبة لما فيها الخ (قوله لها) أي للدار (قوله وأبوابها المنصوبة الخ) وكالدار فيما ذكر المساجد فسوقها وجدرانها محرزة في انفسها فلا يتوقف القطع بسرقة شيء منها على ملاحظ اه ع ش (قوله رخامها) أي المثبت بها سواء كان مفروشا بارضها أو كان ملصقاً بجدرانها اه ع ش (قوله فهي حرز مطلقاً) أي متصلة كانت او منفصلة اه ع ش ولولا وزن خوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حرز ولا فالتعليل مذكور بعده ولم يعطفه عليه اه رشيدى ويظهر أنه علة وقوله لتقصيره الخ علة العلة (قوله بشق قريب) مفهومة أنه إذا كان بمحل بعيد وفقش عليه السارق واخذه يقطع وينبغي أن في حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع الهالك محرزاً بحجبه مثلاً فسرقة زوجته مثلاً وتوصلت به إلى السرقة فتقطع اه ع ش (قوله أو الزمن زمن نهب) أي أو كان الزمن الخ فقوله أو ليل كان الأولى نصبه (قوله والحق به) أي بالدليل (قوله فلا يكون) الأولى التانيث كافي النهاية والمغني (قول المتن وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة المتخذة من الشعر اه ع ش (قول المتن اطنابها) أي حبولها (قوله بالرفع) إلى قوله قالوا في النهاية (قوله عطف لجملة الخ) كذا افاده الشارح المحقق وظاهر هذا التعبير أنه عطف بمجموع ترخي مع مرفوعه على مجموع تشد مع مرفوعه وحينئذ لا يظهر قوله ونظيره الخ إلا أن يقال أنه نظيره في أصل استشكله بحسب الظاهر وان اختلف التوجيه المزيل للاشكال فهو نظير في الجملة ونقل الفاضل المحشي سم عن در التاج للسيوطي توجيه المتن بقوله قلت أو يكون على لغة اثبات حروف العلة مع الجازم وهي فصيحة مشهورة قرى بها في السبع قوله تعالى أنه من يتقى ويصبر باثبات الياء وهو عين ما سيذكره الشارح بقوله وقيل اثبت الخ اه سيد عمر عبارة الرشيدى قوله نظيره قراءة قبل الخ هذا غير صحيح لأنه من عطف فعل على فعل لاجلة على جملة ولا لم يكن للجزم وجه والذي في الآية يخرج على لغة من يثبت حرف العلة مع الجازم كما قاله السيوطي في در التاج في اعراب المنهاج ونقله عنه ابن قاسم اه (قوله ويؤيد ذلك) أي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) أي ما في قول قيس بن زهير (قوله فالولي المتن) إنما تاتي الأولى ان كان ذلك قياساً والأفلا أولوية بل ولا مساواة بل يتمتع اه سم (قوله بان انتفيا) إلى قوله ورؤية السارق في النهاية وإلى قوله وهو اصبوب في المغني (قوله أو بين العمارات) لعله عطف على صحراء في قول المتن وخيمة بصحراء اه سم أقول وقول المغني فلو كانت مضروبة بين العمارات فهي كمتاع بين يديه في السوق اه صريح

(قوله لا نأقول ظاهر كلامهم أن هذا ليس بما يختص بالشعر الخ) فان السيوطي في در التاج بعد أن ذكر أنه اجاب الشارح المحقق بأنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات ما نصه قلت أو يكون على اثبات حروف العلة مع الجازم لغة وهي فصيحة مشهورة قرى بها في السبع في قوله تعالى أنه من يتقى ويصبر باثبات الياء وجزم المعطوف عليه اه (قوله فالولي المتن) إنما تاتي الأولى ان كان ذلك قياساً والأفلا أولوية بل ولا مساواة بل يتمتع (قوله أو بين العمارات) لعله عطف على قول المتن بصحراء في قوله وخيمة بصحراء الخ

ان هذا ليس بما يختص بالشعر لانهم جعلوا هذا مقابلاً للقول بان ذلك ضرورة ويؤيد ذلك بل يصرح به تصريحهم بأنه يجوز في يتقى اثبات الياء ان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياء وهذه الموجودة اشباع فقط واذا خرجت الآية على هذا فالولي المتن وقيل اثبت حرف العلة رجوعاً إلى الأصل من الجزم بالسكون ويصح تخريج المتن على هذا أيضاً (اذيها) بان انتفيا معاً (فهي وما فيها كمتاع موضوع) (بصحراء) فيشرط في احرارها دام لحاظ من قوى أو بين العمارات فهي كمتاع يسوق فيشرط لحاظ معتاد (والا) بان وجد ما

(حز) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوي فيها) أو بقرها (ولو) هو (ناعم) نعم اليقظان لا يشترط قرب به بل ملاحظته ورؤية السارق له بحيث ينزجر به قاله البلقيني وهو أصوب عما وقع للزركشي وغيره في فهم عبارة الروضة وإذا نام بالباب أو بقر به بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشترط اسبالة للعرف فإن ضعف من فيها اشترط أن يلحقه غوث من يتقوى به ولو نجاه (١٣٩) السارق عنها فكما مر فيما لو نجاه عما نام عليه

ما بالنسبة لنفسها فيكفي مع اللحاظ وإن نام ولو بقرها شد اطنابها وإن لم ترخ إذا لها قيل وما اقتضاه المتن أن فقد أحد هذين يجعلها كالمناخ بالصحرَاء غير مراداه ورد بأنه لا يقتضي ذلك نعم قوله ولا يشمل وجود أحدهما ولا يرد أيضا لأن فيه تفصيلا هو أنه إن كان الارخاء وحده لم يكف مطلقا أي الامع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مما مر أو الشد كفي مع الحارس وإن نام بالنسبة لها فقط كما تقرر والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد (وماشية) نعم أو غيرها (بابنية) ولو من نحو حشيش بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حافظ) نهارا من أمن أخذها مما مر في دار متصلة بالعمارة وإن فرق بأنه يتسامح في الماشية أكثر من غيرها وذلك للعرف هذا إن احاطت بها العمارة من جوانبها كلها والا فكافي قوله كما بحثه الزركشي كالاذرعي (و) بابنية مغلقة (ببرية يشترط) في أحرارها (حافظ ولو) هو (ناعم) وخرج بالمغلقة فيهما المفتوحة فيشرط حافظ يقظ قوي

في ذلك العطف (قول المتن قوي) أي أو ضعيف يبالي به وقوله ولو نائم أي فيها أو بقرها أه معنى (قوله) ورؤية السارق له الخ) خلافا للنهاية ووافقا للمعنى (قوله) وإذا نام) إلى قوله أما بالنسبة في المعنى وإلى المتن في النهاية لا قوله وإن نام ولو بقرها (قوله) فإن ضعف الخ) محترز قول المصنف قوي (قوله) أما بالنسبة لنفسها الخ) محترز قوله بالنسبة لما فيها (قوله) شد اطنابها) فاعل يكفي أه ع ش (قوله) غير مراد) فانه إذا وجد الشد فقط كفي اللحاظ المعتاد أه سم (قوله) والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما أو كونه حرزاً حينئذ بالشرط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل سم على حج وهو كما قال أه سيد عمر وع ش (قوله) نعم) إلى قول المتن وغيره مطورة في المعنى لا قوله نهاراً إلى وذلك وقوله والحق إلى المتن وقوله بأن لا يطول إلى المتن وقوله فيشرط في أحرارهما ما مر وقول الشارح إذا الوجه في النهاية لا قوله بأن لا يطول إلى المتن (قوله) نهار الخ) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذها مما مر أنه لا بد من حافظ ولو نائم في الليل وزمن الخوف سم على حج أه ع ش واعتمد المعنى إطلاق المتن ولم يقيد به بالنهار وزمن الأمن وفرق بين ما هنا وما مر بما يأتي (قوله) مما مر) أي من قوله فإن خلت فالذهب أنها حرز نهاراً زمن أمن واغلاقه أه سم (قوله) وذلك) راجع للتمن وكذا قوله هذا (قوله) بها) أي بابنية الماشية المذكورة (قوله) والا) أي بأن اتصلت بالعمارة ولها جانب من جهة البرية معنى ونهاية (قوله) فكافي قوله الخ) أي فليتحقق ذلك الجانب بالبرية فيشرط لكونها حرزاً للحاظ معتاد في ذلك الجانب أه ع ش (قوله) في قوله) أي المصنف (قول المتن يشترط حافظ) ظاهره ولو نهاراً من الأمن مع الاغلاق سم على حج أه ع ش (قول المتن حافظ) أي قوي أو ضعيف يبالي به فإن كان ضعيفاً لا يبالي به السارق ولا يلحقه غوث فكالعدم كما مر أه معنى (قوله) يقظ) بضم القاف وكسرهما أه مختار ع ش بمعنى مستيقظ لا نائم رشيدى (قوله) المعقولة) أراد به ما يشمل المقيدة (قوله) وغيرها) أي من الخيل والبغال والخيول وغيرها أه معنى (قوله) على ما الخ) عبارة النهاية كما الخ (قوله) على ما في الشرح الصغير الخ) وهو الظاهر أه (قوله) فغير محرز) أي ما لم يره منها فقط وقوله كما إذا تشاغل عنها أي عن جميعها (قوله) نعم يكفى طروق الناس الخ) أي فيحصل الأحرار بنظرهم

(قوله) غير مراد) فانه إذا وجد الشرط فقط كفي اللحاظ المعتاد (قوله) لم يكف مطلقاً) أي مع دوام اللحاظ اما مع فهمي حرز كما بينه ولا بقوله فهمي وما فيها كمتابع بصحرَاء فيشرط في أحرارهما دوام لحاظ (والمفهوم الذي فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما أو كونه حرزاً حينئذ بالشرط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوم حتى يعتذر بما ذكره فتأمل (قوله) بلا حافظ نهاراً) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذها مما مر في دار متصلة بالعمارة أنه لا بد من حافظ ولو نائم في الليل والخوف كذا ذكره هناك بقوله حرز مع اغلاقه وحافظ ولو نائم ضعيف ولو ليلاً ولو زمن خوف أه (قوله) أخذها مما مر) أي من قوله فإن خلت فالذهب أنها حرز نهاراً زمن أمن واغلاق أه (قوله) يشترط حافظ) ظاهره ولو نهاراً من الأمن مع الاغلاق (قوله) نعم يكفى طروق المارة للبرعي) عبارة شرح الروض بعد قول الروض فان نام أو غفل أو استبرأ مضاعف ما نصه فان لم يغفل المرعي عن المارين حصل الأحرار بنظرهم به عليه الرافعي أخذها من كلام الغزالي أه

أو بإحتمال الغوث نعم يكفي نومه بالباب نظير ما مر ونحو الابل بالمرح المعقولة محرزة بنائم عندها لا في حل عقلها ما يوقظه فان لم تعقل اشترط ينظنه أو ما يوقظه عند أخذها من نحو كلب أو جرس (وابل) وغيرهما من الماشية (بصحرَاء) ترعى فيها مثلاً والحق بها المحال المتسعة بين العمران (محرزة بحافظيها) جميعها وإن لم يراها أصروته على ما في الشرح الصغير ونقله ابن الرفعة عن الأكثرين اكتفاء بالنظر لا مكان العدو إليها أما ما لم يره منها فغير محرز كما إذا تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تكن مقيدة أو معقولة نعم يكفى طروق المارة للبرعي (ومقطورة)



أسنى ومعنى (قوله طروق الناس) أى المعتاد اه عش (قوله وغير مقطورة) أى بالنسبة لغير الابل  
والبغال بقرينة ما يأتى ثم هو فيما اذا كان هناك ملاحظ ليشارك قول المصنف الاقنى وغير مقطورة ليست  
محركة كانه عليه سم اه رشيدى عبارة سم قوله وغير مقطورة يفارق قول المصنف الاقنى وغير  
مقطورة الخ بتصور هذا بالملاحظ وذلك بغيره اه (قوله يشترط الخ) وفي اشتراط بلوغ الصوت لها ما سبق  
قريا اه معنى (قوله وتقاد) ويصور القود في غير المقطورة مع تعدده بان يمشى امامها فتتبعه او يقود  
واحد منها فيتبعه الباقي أو يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولاً وقصر الخصل فيها امتداد خلفه  
لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة سم على حجج اه عش (قوله والا فميراه الخ) أى  
فالمحرز ما يراه فقط والباقي غير محرز (قوله مروره بالناس الخ) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينهون  
السارق لئلا يخوف منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم  
فاكتفى بذلك اه عش اقول وينبغي تقييده بما اذا لم تجر العادة بسرقة هؤلاء الممرور بهم وإعانة بعضهم  
لبعضهم فيها كفى نحو سوق الجديدة في طريق الحج (قوله مع ذلك) أى الشرط وقوله فى ابل وبغال  
اخرج الخيل سم اه عش (قول المتن قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه اثر بعض اه معنى (قوله  
منهما) أى الابل والبغال (قوله فإزاد كغير المقطور) عبارة الروض وشرحه فلوز اد على تسعة جاز أى  
وكان الزائد محرزاً فى الصحراء لا فى العمران وقيل غير محرز مطلقاً وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه  
اقتصر الشرح الصغير انتهى اه سم (قول فى احرازها) المناسب تذكير الضمير اه رشيدى (قوله مامر)  
انظر ما المراد به فانه ان اراد به الحافظ فى قوله السابق يحافظ يراها فالسابق والقائد كل منهما حافظ يراها  
وان اراد به التفات القائد او الراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه فى الشرط فلا معنى  
لاشتراط عدم زيادة القطار على تسعة اوشئاً اخر فلم يظهر مروره سم على حجج اه عش ويمكن ان  
يراد به الاول ويدفع قوله فالسابق والقائد الخ بان قول الشارح السابق وغير مقطورة الخ مفروض فى غير  
الابل والبغال كما هو قضية صنيع المعنى وقدمناه عن صريح الرشيدى والكلام هنا فيما فقط لكن يرد عليه  
ما يأتى عن الرشيدى فليتام (قوله تصحيح) أى تحريف من سبعة الى تسعة (قوله بان ذاك) أى تسعة  
بالتاء المشاة اوله (قوله لكن استحسن الرافعى الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد ما استحسنه المصنف كالرافعى  
من قول السرخسى الخ (قوله وصحح المصنف قول السرخسى الخ) وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه وهو  
الظاهر اه معنى (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول سم على حجج اه عش (قول  
المتن وغير مقطورة) عبارة المعنى وابل غير مقطورة كان كانت تساق ليست محرزة فى الاصح لان الابل لا تسير

(قوله وغير مقطورة الخ) يفارقه قول المصنف الاقنى وغير مقطورة الخ بتصور هذا بالملاحظة وذلك بغيره  
(قوله وتقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة ايضا مع قوله الاقنى ويشترط مع ذلك  
فى ابل وبغال ان تكون مقطورة صريح فى شمول القود لغير المقطورة من غير الابل والبغال فليظن ما معنى ترد  
غير المقطورة مع تعدده حتى يتأتى التفصيل بين رؤية جميعها او بعضها الا ان يصور بان يمشى امامها فتتبعه  
او يقود واحد منها فيتبعه الباقي او يأخذ زمام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولاً وقصر الخصل فيها امتداد  
خلف لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة (قوله ويشترط مع ذلك) أى الشرط وقوله فى ابل  
وبغال اخرج الخيل (قوله فإزاد كغير المقطورة الخ) عبارة الروض وشرحه فلوز اد على تسعة جاز أى  
كان الزائد محرزاً فى الصحراء لا فى العمران وقيل غير محرز مطلقاً وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه  
اقتصر الشرح الصغير اه (قوله مامر) انظر ما المراد فانه ان اراد الحافظ فى قوله السابق يحافظ يراها  
فالسائق والقائد كل منهما حافظ يراها اوشئاً اخر فلم يظهر مروره فان اراد به التفات القائد او الراكب فقد  
استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه فى الشرط فلا معنى حينئذ لا اشتراط عدم زيادة القطار على  
تسعة (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول

وغير مقطورة تساق فى  
العمران يشترط فى احرازها  
رؤية سائقها أو راكم  
آخرها جميعها وتقاد (يشترط  
التفات قائدها) أو راكم  
أولها (اليها كل ساعة) بان  
لا يطول زمن عرفا بين  
رؤيتين فيما يظهر (بحيث  
يراهما) جميعها والا فميراه  
فقط ويكتفى عن التفاته  
مروره بالناس فى نحو سوق  
ولور كغير الاول والاخر  
فهو سائق لما أمامه قائدا لما  
خلفه (و) يشترط مع ذلك  
فى ابل وبغال ان تكون  
مقطورة لانها لا تسير الا  
كذلك غالباً (ان لا يزيد  
قطار) منهما (على تسعة)  
للعرف فإزاد كغير المقطورة  
فيشترط فى احرازهما مامر  
وزعم ابن الصلاح ان  
الصواب سبعة بتقديم السين  
وان الاول تصحيف رده  
الاذعى بان ذاك هو  
المنقول لكن استحسن  
الرافعى وصحح المصنف  
قول السرخسى لا يتقيد فى  
الصحراء بعدد وفى العمران  
يتقيد بالعرف وهو من  
سبعة الى عشرة وقال  
جمع متأخرون الاشبه  
الرجوع فى كل مكان الى  
عرفه (وغير مقطورة)

منها تساق أو تقاد (ليست محرزة) بغير ملاحظ (في الأصح) لأنها لا تسير كذلك غالباً ومن ثم اشترط في إحراز غير الابل والبغال نظرها (تنبيه) للبنا ونحو صوفها أو متاع عليها حكمها في الإحراز أو عدمه كما في الروضة وغيرها (١٤١) وظاهره بل صريحه أن الضرع وحده

كذلك غالباً كذا في أصل الروضة والخيل والبغال والحمير والغنم السائرة كالابل السائرة إذ لم تكن مقطوعة ولم يشترطوا القطر فيها لكنه معتاد في البغال ويختلف عدم الغنم المحرزة بحارس واحد بالبلد والصحراء اه والذي عليه ابن المقرئ أن البغال كالابل تقطير أو عدمه وأن غيرهما من الماشية مع التقطير وعدمه مثلها مع التقطير وهو الوجه اه (قوله منها) المناسب لما قبله التثنية (قوله بغير ملاحظ) هذا إنما يأتي أن جعل قول المصنف وغير مقطوعة في مطلق الماشية وأن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الابل كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحينئذ فيستثنى منه الابل والبغال كما مر أم بالنظر لموضوع المتن فلا يصح قوله بغير ملاحظ إذ قضيته أنها مع الملاحظ محرزة وإليس كذلك كما علم مما مر ثم انظر ما معنى قوله بعد ومن ثم اشترط الخ هذا كله إن كان الضمير في منها بغير تثنية كفي نسخ فإن كان مثني كما في نسخ أخرى ومرجعه الابل والبغال فيجب حذف هذا القيد كما لا يخفى اه رشيدى ويمكن الجواب بحمل الملاحظة المنفية على الملاحظة الدائمة والخلاف إنما هو في كفاية الملاحظة المعتادة (قوله نظرها) أي الغير والتأنيث نظر البعنى (قوله تنبيه) إلى قوله إذا الوجه في المعنى (قوله للبنا) أي الماشية (قوله وظاهره) أي كلام الروضة وغيرها (ومحل الأول) وهو القطع فيما لو حلب من اثنين فأكثر ما يبلغ نصاباً بعبارة المعنى والنهاية ومحل الخلاف الخ (قوله لم يقطع) أي جزماً كما قاله شيخنا معنى ونهاية (قوله من إحراز) بفتح الهاء (قوله ويؤيده) أي الوجه المذكور (قوله من مال الميت) إلى المتن في النهاية والمعنى (قول المتن محرز) بالجر صفة بيت اه معنى (قوله وعين الزركشى) عبارة النهاية ولا يتعين كسر الراء خلافاً للزركشى اه (قوله من كون البيت محرزاً) بفتح الراء (قوله لما مر) أي في الدار المتصلة بالعمارة (قوله من اختلافهما) أي البيت وما فيه بالنسبة للمحرز (قوله ففتحها) أي الراء (قول المتن محرز) بالرفع خبر كفن اه معنى وإليه أشار الشارح بقوله ذلك الكفن (قوله ذلك الكفن) إلى قول هو في تاريخ البخارى في النهاية (قوله فيقطع سارقه) وإنما يقطع باخراجه من جميع القبر إلى خارجه لا من اللحد إلى فضاء القبر وتركه ثم لحوف أو غيره لأنه لم يخرج من تمام حرزه نهاية ومعنى (قوله أم خارجه) خلافاً للمعنى (قوله لخبر البيهقي) إلى قوله وبحث في المعنى (قوله أن كان) إلى قوله وبحث في النهاية الأقوله بخلاف غير المشروع إلى المتن (قوله أن كان) أي الكفن عبارة المعنى وكذا كفن بقبر بمقبرة كائنه بطرف العمارة فانه محرز يقطع سارقه حيث لا حارس هناك لأن القبر في المقابر محرز في العادة اه (قوله لتعذر الحفر) الظاهر أن من تعذر الحفر صلابه الأرض لكون البناء على جبل وينبغي أن يلحق بذلك ما لو كانت الأرض خواردة سريعة الانهيار أو يحصل بهاء لقربها من البحر ولولم يكن الماء موجوداً حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لأن في وصول الماء إليه تنكحاً لحرمة الميت وقد يكون الماء سبباً لهدم القبر اه ع (قوله لا مطلقاً) أي تحذر الحفر أو لا عبارة المعنى بخلاف ما إذا لم يتعذر الحفر ولا بدايضاً كما يحشه بعضهم أن يكون القبر محترماً ليخرج قبر في أرض مغسوبة اه (قوله بخلاف غير المشروع) والطيب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطيب الزائد على المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذي يدفن فيه كالزائد حيث كرهه والاقطع به اه نهاية أي بان كان بأرض غير ندية وغير خواردة ع (قوله كان زاد على خمسة) يفيد أن الزائد على الثلاثة في الذكر من الرابع والخامس مشروع ومحرز يقطع بسرقة (قوله كان زاد على خمسة) فليس الزائد محرزاً بالقبر كالأول وضع مع الكفن غيره إلا أن يكون القبر بيت محرز فانه محرز به معنى وأسنى (قول المتن لا بمضعة) أي بقعة ضائعة وهي بضاد معجمة مكسورة بوزن معيشة أو ساكنة بوزن مسبعة اه معنى (قوله مع انقطاع الشركة) (قوله بخلاف غير المشروع) يؤخذ من ذلك أن التابوت إذا دفن فيه الميت أن شرع فمحرز والافلاوان نحو الطيب حيث شرع ولم يغال فيه محرز والافلام (قوله كان زاد على خمسة) قال في شرع الروض فليس

ليس حرزاً للبن ولإنما حرزه حرزها وبه يعلم ضعف الوجه القائل بأنه لو حلب من اثنين فأكثر حتى بلغ نصاباً لم يقطع لأنها سرقات من إحراز لأن كل ضرع حرز للبنه ومحل الأول إن كانت كلها لواحد أو مشتركة وإلا لم يقطع إلا بنصاب للمالك واحد إذ الوجه أن من سرق من حرز واحد عينين كل للمالك ومجموعهما نصاب لا يقطع لأن دعوى كل بدون نصاب ويؤيده ما يأتي في القاطع أن شرط النصاب لجمع اشتراكهم فيه واتحاد الحرز (وكفن) من مال الميت أو غيره ولو بيت المال ولو غير مشروع في قبر بيت محرز ذلك البيت بما مر فيه وعين الزركشى كسر الراء ويمكن توجيهه بأنه لا يلزم من كون البيت محرزاً بالنسبة لنفسه كونه محرزاً بالنسبة لما فيه لما مر من اختلافهما ففتحها يوم أنه باحرازه في نفسه يكون محرزاً بالنسبة لما فيه بخلاف كسرها فانه لا يوم ذلك (محرز) ذلك الكفن فيقطع سارقه سواء أجرد الميت في قبره أم خارجه لخبر البيهقي من نبش قطعناه في تاريخ

البخارى أن ابن الزبير رضي الله عنهما قطع نباشاً (وكذا) أن كان وهو مشروع في قبر أو بوجه الأرض وجعل عليه أحجار لتعذر الحفر لا مطلقاً (بمقبرة بطرف العمارة) فيكون محرزاً (في الأصح) بخلاف غير المشروع كان زاد على خمسة أو كفن به حربى كما هو ظاهر (لا) أن كان (بمضعة) ولا ملاحظ فلا يكون محرزاً (في الأصح) للعرف فيهما مع انقطاع الشركة فيه إذا كان من بيت المال

بصرفه للبيت فان حفت بالعمارة ونذر تخلف الطارقين عنها في زمن يأتي فيه النباش أو كان بهاجر س كانت حرز اولو لغير مشروع جز ما ولو سرقة حافظ البيت او المقبرة او بعض الورثة او نحو فرع احدثهم ليقطع ويبحث انه لو بلى الميت كان الملك فيه لله تعالى فيكون سرقة كسرقة مال بيت المال وانما يتجه ان كفن من (١٤٢) بيت المال والا فهو ملك للمالك ولا من وارث او اجني ولو غولى فيه بحيث لم يخل مثله بلا

حارس لم يكن محرزا الا بحارس وببحث الاذرعى ان ما بالفاسق اى التى بالمقابر غير محرز وعلله بان اللص لا يلقى عناء فى نبشها بخلاف القبر المحكم على العادة وانما يحتاج لهذا ان قلنا باجزاء الدفن فيها اما اذا قلنا بما مر عن السبكي انه لا يجزىء فلا فرق بين ان يلقى ذلك وان لا على ان منها ما يحكم أكثر من القبر

(فصل) فى فروع تتعلق بالسرقة من حيث بيان حقيقتها بذكر ضدها وبالسارق من جهة منها لقطعها وعدمه والحرز من جهة اختلافه باختلاف الاشخاص والاحوال (يقطع مؤجر الحرز) المالك له أو المستحق لمنفعته بسرقة منه مال المستأجر إذ لا شبهة لانتقال المنافع التى منها الاحراز للمستأجر إذ الغرض صحة الاجارة وبه فارق عدم حده بوطء أمته المزوجة لدوام قيام الشبهة فى المحل وأفهم التعليل ان محل ذلك ان استحق الاحراز به والا كان استعماله فيما نهى عنه او فى أضرعا استأجر له كان استأجر أرضا للزراعة فأوى فيها مواشيه اى بخلاف ادخال مواشى

اى بين صاحب الكفن والسارق اه ع ش (قوله بصرفه الخ) متعلق بانقطاع الشركة (قوله فان حفت) اى المقبرة (قوله عنها) اى عن المقبرة والجار متعلق بتخلف اهرشيدى (قوله ولو سرقة حافظ البيت الخ) ومثله حافظ الحمام اذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه اه ع ش (قوله او نحو فرع احدثهم) اى الورثة (فروع) لو كفن الميت من التركة فنش قبره وأخذ منه طالب به الورثة من اخذوه ولو اكل الميت سبع او ذهب به سيل وبقى الكفن اقتسموه ولو كفته اجني او سيد من ماله او كفن من بيت المال كان العارية للميت فيقطع به غير المكفنين والخصم فيه المالك فى الاولين والامام فى الثالثة ولو سرق الكفن وضاع ولم يقسم التركة وجب ابداله من التركة وان كان الكفن من غير ماله فان لم تكن تركته فكفن مات ولا تركته له وان قسمت ثم سرق استحب لهم ابداله هذا اذا كفن أو لافى الثلاثة التى هى حق له فانه لا يتوقف التكفين بها على رضا الورثة أما لو كفن منها بواحد فينبغي كما قاله الاذرعى ان يلزمهم تكفينه من تركته بشان وثالث والبحر ليس حرز الكفن الميت المطروح فيه فلا يقطع أخذه لانه ظاهر فهو كالو وضع الميت على شفير القبر فاخذ كفته فان غاص فى الماء فلا قطع على أخذه ايضا لان طرحه فى الماء لا يعد احرازا كما لو تركه على وجه الارض وغيبه الريح بالتراب اه معنى وزاد الاسنى والخمسة للمرأة كالثلاثة للرجل اه وكذا فى النهاية الا مسائل البحر (قوله ولو غولى) الى قوله وببحث الاذرعى فى النهاية والى قوله وانما يحتاج فى المغنى (قوله لم يكن محرزا الخ) اى فى غير البيت كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله وببحث الاذرعى الخ) عبارة النهاية ولو سرق الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكان يلحق السارق بنشها عناء كالقبر قطع والا فلا حيث لا حارس اه قال ع ش قوله وجوزنا الدفن الخ هذا هو المعتمد حيث منعت الرائحة والسبع ودفن بها على انفرادها ومع غيره عند ضيق الارض عن الحفر لسكل على حدته اه

(فصل) فى فروع تتعلق بالسرقة (قوله فى فروع) الى قوله قال شيخنا فى النهاية الا قوله او المستحق لمنفعته وقوله والا الى لم يقطع (قوله بذكر ضدها) اى السرقة وكذا ضمير منعها (قوله لقطعها) متعلق بمنعها وقوله وعدمه اى عدم المنع (قوله والحرز) عطف على السارق (قوله والاحوال) كالو اخرج من من بيت دار الى صحنها حيث يفرق فيه بين كون البابين مفتوحين او مغلقين او غير ذلك على ما يأتى اه ع ش (قول المتن يقطع مؤجر الحرز) اى لجارة صحيحة بخلاف ما لو كانت فاسدة فلا قطع معنى وع ش (قوله بسرقة) الى قوله اى بخلاف فى المغنى الا قوله فيما نهى عنه (قوله للمستأجر) متعلق بانتقال الخ (قوله وبه فارق الخ) اى بقوله اذ لا شبهة الخ (قوله ان محل ذلك) اى قطع المؤجر (قوله ان استحق) اى المستأجر (قوله لم يقطع) الظاهر ان مثله اى المؤجر فى عدم القطع الاجني فليراجع اهرشيدى (قوله وان ثبت له الفسخ) اى خيار فسخ الاجارة بافلاس المستأجر نهاية ومعنى (قوله وبعدمها الخ) عبارة المغنى ويؤخذ من هذا اى من قولهم ان محل ذلك ان استحق الاحراز به الخ انه لو سرق منه بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو كذلك وان كان قضية كلام ابن الرفعة انه يقطع اه (قوله به) اى بالقطع بالسرقة بعدمدة الاجارة (قوله قال شيخنا وفيه) عبارة النهاية وتنظير الاذرعى فيه يحمل على ما لو علم المستأجر بانقضائها واستعمله تعديا اه اى بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الاجارة أو امتنع من التخلية مع امكانها بعد ان طلبها المالك بخلاف ما لو استدام وضع الامتعة ولم يوجد من المالك طلب التخلية الممكنة سم على حج اه ع ش (قوله فقط) اى بدون

الرائد بمحرز اه (قوله بان اللص لا يلقى عناء) فان لقيه فمحرز مر (فصل) يقطع مؤجر الحرز الخ (قوله يحمل<sup>(١)</sup>) على ما لو علم المستأجر اى او اخر التخلية مع امكانها

نحو الحرث على الاوجه لتوقف الزراعة عليها فكانت كالماذون فيها لم يقطع ويقطع بسرقة منه فى مدة الاجارة وان ثبت له اعلامه الفسخ وبعدمها كما بصرح به تشبيه ابن الرفعة بقطع المعير قاله شيخنا وفيه كما قال الاذرعى وغيره نظرا له والحق ان المعير فيه تفصيل يأتى ومنه انه يقطع بعد الرجوع فقط (١) قول المحشى قوله يحمل الخ ليس فى نسخ الشرح وكذا قوله اورجع بقيدته الآتى اهن هامش

واعلامه بالرجوع (قوله وهذا) أى المؤجر (قول المتن وكذا معيره) أى الحرز اعارة صحيحة بخلاف مالو كانت فاسدة فلا قطع فيها معنى وعش (قوله يقطع إذا) إلى قوله وتعليقه في النهاية وكذا في المغنى لا اقوله لو رجع إلى امتنع (قوله فيما اذن له فيه) خرج به مالو استعار للزراعة فغرس ودخل المستعير فسرق من الغراس لم يقطع على قياس ما مر في صورة الاجارة السابقة (تنبيه) مثل اعارة الحرز مالو اعارة رقية لحفظ مال او رعى غنم ثم سرق ما يحفظه رقيقه معنى واسنى ونهاية (قوله وإن دخل بنية الرجوع) وإنما يجوز له الدخول إذا رجع نهاية واسنى فجرد النية لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية او فسختها ثم قوله وإنما يجوز الخ صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وإن لم يكن على المستعير ضرر بدخوله كما ارتضى بهذا الاطلاق م حين بحثت معه فيه سم على حج اه عش (قوله إذا لا شبهة ايضا) عبارة المغنى لانه سرق النصاب من حرز محترم وإنما يجوز له الدخول إذا رجع والثاني لا يقطع لان الاعارة لا تلزم وله الرجوع متى شاء ويؤخذ من هذا ان محل الخلاف في العارية الجائزة اما الاعارة اللازمة فيقطع فيها قطعاً فالمؤجر اه (قوله لاستحقاقه منفعة) فيه شيء سم أى ان المستعير إنما يستحق الانتفاع دون المنفعة وقد يقال المراد باستحقاق المنفعة استحقاق الانتفاع بهذا فلا محذور اه سيد عمر (قوله لو رجع) أى المعير في العارية بالقول معنى وسم (قوله واستعمله او امتنع من الرد تعدياً) قال سم كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديداً بان احدث وضع امانة بخلاف ما إذا استصحب ما كان في هذا الإشارة إلى جواز بقاء الامتعة بعد المدة اه ومحل إن لم يطالب المالك بالتفريغ كما نبه عليه هو في قوله اخرى اه رشيدى قوله تعدياً عبارة المغنى بعد التمكن اه (قوله وطره) أى قطع المعير اه عش (قوله به) أى بالطر المذكور (قوله نقب الجدار) أى نقب المعير الجدار واخذ ما في داخله (قوله لعرق ظالم) يروى بالاضافة وتركها ووجه الاضافة ظاهر ولعل وجه التوین انه من المجاز العقلي والاصل لعرق ظالم صاحبه فحول الاسناد عن المضاف إلى المضاف اليه فاستتر الضمير كافي عيشة راضية اه عش (قوله من غير علمه ورضاه) ضرب على الواو في اصل الشرح فليتامل وليحرر اه سيد عمر اى ومفاد ثبوت الواو انه لا يسقط القطع إلا إذا علم المالك الوضع ورضى به ومفاد سقوطها أنه يكفي في سقوط القطع علم الواو ارضاء المالك بالوضع لو علمه وان لم يعلم بالفعل ولعل هذا هو الاقرب (من غير علمه ورضاه) مفهومه انه إذا وضعه بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز إذا سرق منه وقد يشكك بان المؤجر اجارة فاسدة لا يقطع اذا سرق من مال المستاجر مع ان المستاجر انما وضع برضا المالك حيث سلطه عليه باجارته الا ان يقال ان المستاجر استند في الانتفاع بالمؤجر الى عقد فاسد وهو لفساده لا اعتبار به فالغنى ما تضمنه من الرضا بخلاف مالو وضعه برضاه فانه يشبه العارية وهى مقتضية للقطع اه عش وياتى في شرح أو أجنبى المغصوب الخ ما قد يخالفه (قوله وكذا لا يقطع) الى قوله ولا

بعد طلب المالك كما هو ظاهر (قوله وكذا معيره) عبارة الروض وشرحه وكذا يقطع بسرقة من داره فيما لو اعارها لغيره مال المستعير وضعه وإنما يجوز له الدخول اذا رجع اه ولم يذكر قول الشارح وان دخل بنية الرجوع الخ ولا منافاة بينهما لان نية الرجوع ليست رجوعاً فجرد النية لا يكون رجوعاً بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية او فسختها وقوله وإنما يجوز الدخول اذا رجع صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة ما على ملكه وعدم ملك المستعير المنفعة وإنما يملك أن ينتفع نعم ان كان على المستعير ضرر بدخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع م ر فى ذلك فاخذ باطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليتامل (قوله واستعمله او امتنع من الرد تعدياً) كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديداً بان احدث وضع امانة بخلاف ما إذا استصحب ما كان بقى وهذا إشارة إلى مالو احدث جواز ابقاء الامتعة بعد المدة (قوله او رجع بغيره الاق) فيه نظر لانه سياتى انه لا قطع عند الرجوع بالقيد الاق الا ان يريد بالقيد بعض ما ياتى وهو العلم دون الاستعمال تعدياً او اراد بالاقى ما يفهم منه فيكون القيد هنا عدم ما ياتى فليتامل (قوله لاستحقاقه منفعة) فيه شيء

أو سرق اختصاصاً كما هو ظاهر أو (مالاً) ولو فلساً وان نازع فيه البلقينى (وأحرزه بحرزه

فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق فلا قطع عليه في الاصح لان له دخول الحرز وهتكه لا خذماله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم يفترق الحال بين المتميز عن ماله والمخلوط به ولا ينافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لانه حرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نيته الاخذ للاستيفاء على (١٤٤) ما مرو من ثم قطع راهن ومؤجر ومعيرو ومودع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه

نصا بآخر دخل بقصد سرقته أي أو اختلف حرزهما اخذا ما مرق في مسئلة الشريك فقوله لا يقطع مشتر وفر الثمن باخذ نصاب مع المبيع محله إن دخل لا لسرقته وقد اتحد حرزهما (أو) سرق (اجنبي) منه المال (المغصوب) أو المسروق (فلا قطع) عليه (في الاصح) وإن اخذه لا بنية الرد على المالك لان المالك لم يرض باحراره فيه فكانه غير حرز وقد يؤخذ منه ان كل ما تعدى بوضع اليد عليه كالمبيع فاسدا ليس كالمغصوب من حيث أن مالك هذا لا يقال انه لم يرض باحراره وإن كان مثله في الضمان (و) الركن الثاني السرقة ومراستها اخذ المال خفية من حرز مثله فيحيث (لا يقطع مختلس ومتنهب وجاحد ودعيعة) او عارية مثلا لخبر الترمذي بذلك والاولان ياخذان المال عيانا او لهما يعتمد الحرب وثانيهما القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا ينافي منعه فقطع زجره والما حديث الحرز ومية التي كانت تستعير المتاع وتجدده فقطعها النبي ﷺ فالقطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لانها

ينافي في المعنى لا المسئلة الاختصاص وقوله ولو فلسا إلى المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية (قول المتن فسرق المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريق التغليب (قوله فلا قطع عليه الخ) ينبغي ان يكون محله إن لم يدخل بقصد السرقة اخذا من التعليل فليراجع قاله الرشيدى وقضية قول الشارح والنهاية ولا ينافي هذا الخ انه لا يقطع هنا مطلقا وقد يفيد ايضا قوله لم يكن حرزا بالنسبة اليه اه (قوله لان له دخول الحرز وهتكه الخ) أي وإن لم يتفق له اخذه اه عش (قوله ولا ينافي هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اه عش (قوله بشرطه) لم يجعل له شرطا فيما مر اه رشيدى ويحاج بان شرطه مفهوم قوله فيما مر إن حل وجد الغريم او ما طل اه (قوله أو نية الاخذ) عطف على مطالبته (قوله للاستيفاء) أي بشرطه اخذا من قوله قيل بشرطه سم اه عش (قوله ومن ثم) أي لاجل الفرق بين الحرز بحق وغيره (قوله اخذ الخ) راجع لقوله أي أو اختلف الخ (قوله مما مرق في مسئلة الشريك) أي من انه لو دخل حرز فيه مال مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يختص بشريكة قطع إن دخل بقصد السرقة اه عش (قول المتن أو اجنبي المغصوب) احترزه به عما لو سرق الاجنبي غير المغصوب فانه يقطع قطعا اه معنى (قوله لا بنية الرد الخ) أي بل بنية السرقة اه معنى (قوله وقد يؤخذ منه الخ) قد ينافيه ما مرق في اول الفصل من اعتبار الصحة في الاجارة والاعارة (قوله والركن الثاني) انظر ما المعطوف عليه عبارة المعنى واعلم ان السرقة اخذ المال الخ وهو ظاهر (قوله ومراستها) إلى قوله واما حديث الحرز ومية في المعنى لا قوله مثلا وإلى قول المتن ولو تعاونا في النهاية لا قوله فتأمله إلى المتن وقوله ومعنى قولهم إلى أو كان (قوله يعتمد الحرب) أي عن غير غلبة اه معنى (قوله فقطع زجره) كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الاغلب ولا فالجاحد لا يقصد الاخذ عند جوده عيانا فلا يمكن منعه بساطان ولا غيره اه معنى وقد يقال الجاحد يمكن المالك ان يشهد عليه عند الدفع فاذا جحد تخلص منه بنحو السلطان فان لم يشهد فهو مقصر بخلاف السارق فانه لا حيلة فيه اه سيد عمر (قوله وإنما ذكر) أي جحد المتاع اه عش (قوله يشمل قاطع الطريق) أي مع انه يقطع اه سم (قوله ويحاج بان قاطع الطريق الخ) ويمكن ان يحاج بان هذا الاطلاق مقيد بما يعلم ما ياتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لان الغرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك وقوله لا يقطع مختلس ومتنهب وجاحد ودعيعة او عارية مثلا لخبر الترمذي بذلك والاولان ياخذان المال عيانا او لهما يعتمد الحرب وثانيهما القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا ينافي منعه فقطع زجره والما حديث الحرز ومية التي كانت تستعير المتاع وتجدده فقطعها النبي ﷺ فالقطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لانها

(قوله أو نيته الاخذ للاستيفاء) أي بشرطه اخذا من قوله قبل شرطه (قوله قيل تفسير المتن) يشمل قاطع الطريق) أي مع انه يقطع (قوله فلم يشمل هذا الاطلاق) يمكن ان يحاج بان هذا الاطلاق مقيد بما يعلم مما سيأتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لان الغرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك ايضا (قوله فلم يشمل هذا الاطلاق) فيه بحث ظاهر لان تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك انه اخص منه

عرفت بل لسرقه كما بينه اكثر الرواة بل في الصحيحين التصريح به وهو ان قريشا اهمهم شأنها الماسرقت قبل تفسير المتن يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج ويحاج بان قاطع الطريق له شروط تمييزها كما ياتي فلم يشمل هذا الاطلاق (ولو نقب) في ليلة (وعاد في) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك النقب (قطع في الاصح) كالمناقب اول الليل وسرق اخره ابقاء للحرز بالنسبة اليه اما اذا أعيد الحرز

أو سرق عقب النقب فيقطع قطعا (قلت هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين ولا) بان علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعا) وقيل فيه خلاف (والله اعلم) لا تنهك الحرز فصار كالو نقب وأخرج غيره وفارق أخرج نصاب من حرز دفتين بأنه ثم متمم لا خذه الأول الذي هتك به الحرز فوقع الأخذ الثاني تابعا فلم يقطعه عن متبوعه إلا فاطع قوى وهو العلم والإعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لأنه يؤكد اهتك الواقع فلا يصلح فاطماله وهنا مبتدئ وسرقة مستقلة لم يسبقها اهتك الحرز باخذ (١٤٥) شيء منه لكنها مرتبة على فعله المركب

من جزءين مقصودين لا تبعية

بينهما نقب سابق وأخراج لاحق وإنما يتركب منهما إن لم يقع بينهما فاصل اجنبي عنهما وإن ضعف فكفى تخال علم المالك أو الظهور فتامله فإن الفرق بمجرد أنه ثم متمم وهنا مبتدئ بفرق صوري ولو لا ما انطوى عليه من المعنى الظاهر الذي قررته وفي بعض النسخ ولا فيقطع قطعا وهو غلط (ولو نقب واحد وأخرج غيره) ولو بامر مالم يكن غير مميز أو أعجميا يعتد وجوب الطاعة بخلاف نحو قرد معلم لأن له اختيارا وادراكا وإنما ضمن إنسانا أرسله عليه لأن الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما لأن الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير حرز نعم أن ساوى ما أخرجه بالنقب من آلات الجدار نصابا قطع الناقب كما نص عليه وإن لم يقصد سرقة الآلة لأن الجدار حرز لآلة البناء ومعنى قولهم أو لا لم يسرق أي شيئا من داخل الحرز أو كان بازاء النقب ملاحظ يقظان فتغفله المخرج قطع أيضا (ولو تعاونا في النقب)

المتن قلت (أي كما قال الرافعي في قول الشارح وقوله هذا أي القطع في مسئلة المتن اه معنى (قوله بان علم) أي المالك النقب وقوله أو ظهر أي للطارقين (قوله وفارق) أي ما هنا حيث اكتفى فيه بأحد الأمرين (قوله لأنه) أي الظهور (قوله فلا يصلح) أي كل واحد من الثلاثة (قوله وهنا) عطف على ثم (قوله لكنها مرتبة الخ) فيه ترتب الشيء على نفسه إذا جزم الثاني من المركب المرتب عليه بالفتح هو عين المترتب بالكسر (قوله نقب سابق وأخراج الخ) بالجر على أنهما بدل من جزأين أو بالرفع على أنهما خبر مبتدأ محذوف (قوله فإن الفرق بمجرد أنه الخ) اقتصر على هذا الفرق المعنى كما نبهنا عليه (قوله وهو غلط) أي والصواب إثبات حرف التنوين وهو موجود في خط المصنف قاله الأذرعى اه معنى (قول المتن وأخرج غيره) أي أخرج المال من النقب ولو في الحال اه معنى (قوله ولو بامر م) إلى قول المتن ولو تعاونا في المعنى (قوله مالم يكن غير مميز الخ) عبارة المعنى هذا إذا كان المخرج ميزا أمالو نقب ثم امر صيا غير مميز أو نحوه بالأخراج فأخرج قطع الأمر وإن امر مميز أو قردا فلا لأنه ليس آله ولا للحيوان اختيار فإن قيل هلا كان غير المميز كالقرد هنا اجيب بان اختيار القرد أقوى فإن قيل لو علمه القتل ثم أرسله على إنسان فقتله فإنه يضمنه فهلا وجب عليه الحد هنا اجيب بان الحد إنما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان معلم أو لا يظهر الأول ولو عزم على غفريت فأخرج نصابا هل يقطع أو لا يظهر الثاني كالأكره بالغاميز أعلى الأخرج فإنه لا قطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف نحو قرد الخ) أي من سائر الحيوانات المعلمة كالأعصفر أو الخدشي فأخذه فلا قطع على ما تفيد هذه العبارة ومثل ذلك مالموعزم على غفريت كما ذكر الخطيب اه ع شر (قوله أرسله) أي نحو القرد المعلم (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار وعلى الثاني ضمان المأخوذ اه معنى (قوله ومعنى قولهم الخ) الأولى فمضى الخ بالفاء بدل الواو اه رشيدى (قوله أولا) لعله من تحريف الناسخ والاصل لأن الأول عبارة المعنى فيكون المراد حينئذ بقولهم لأن الأول لم يسرق أنه لم يسرق ما في الحرز اه (قوله أو كان الخ) عطف على قوله ساوى الخ (قوله ملاحظ يقظان) أي وإن كان الحافظ نائما فلا قطع معنى واسنى (قوله ولو بان أخرج) إلى قوله فلا اعتراض في المعنى (قول المتن بالأخراج) أي لنصاب فأكثروا قوله فأخرجه أخر أي مع مشاركتة له في النقب وسأوى ما أخرجه نصابا فأكثروا معنى (قوله إذا المقسم الخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فيفيدان المخرج شريك في النقب اه (قوله تحويلة) أي المصنف وقوله من أحدهما إلى الناقب أي من الأسناد إلى أحدهما ضمير أو ظاهر إلى الأسناد إلى لفظ ناقب (قوله فيهما) أي في صورتى المتن (قول المتن بوسط نقبه) بفتح السين لأنه اسم أریده به موضع النقب اه معنى وعلى هذا لا يحتاج إلى قول الشارح أو ثلثة مثلا وإنما زاده أي الشارح للحل على سكن السين (قول المتن وهو يساوى نصابين) خرج به ما إذا كان يساوى دون والاخص مشمول للأعم قطعا لا ترى أن للإنسان شروطا يميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعا فليتامل فالأولى جواز إيتامل (قوله ولو تعاونا في النقب) ثم أخذه أحدهما الخ) كان التصوير بذلك الاختلاف في قطعهما إذا بلغ المسال في الخارج المذكور بين الناقب الآخر وغيره لكن مقابل الأظهر إنما يجري في الآخر كما هو ظاهر (قوله وأخرجه آخر) صفة محذوف أي ناقب (قوله إذا المقسم) أي تعاونا في النقب (قوله وضعه عطف على انفراد لا على تعاونا م

(١٩) شرواني وابن قاسم تاسع) ولو بان أخرج هذا لبنات وهذا لبنات (وانفرد أحدهما بالأخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب وأخرجه آخر) ناقب أيضا إذا المقسم أنهما تعاونا في النقب فلا اعتراض عليه لا سيما مع قوله قبله وأخرج غيره فلا قطع ثم رايت البلقينى صرح بنحو ذلك وقال سبب توهم الاعتراض تحويلة الكلام من أحدهما إلى الناقب لكن الفاضل لا يخفى عليه ذلك (قطع المخرج) فيهما لأنه السارق (ولو) تعاونا في النقب ثم أخذه أحدهما (وضعه بوسط نقبه) أو ثلثة مثلا (فأخذه خارجا وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطع ما في الأظهر) لأن



كلا منهما لم يخرج منه من تمام الحرز (١٤٦) وكذا لو ناوله الداخل للخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناوله له خارجه فإن الداخل يقطع

لأنه الذي أخرجه من تمام الحرز (ولو رماه إلى خارج حرز) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو إلى حرز آخر لغير المالك أو إلى نحو نار فاحرقته علم بها أم لا على الأوجه أو وضعه بماء جار إلى جهة مخرجة فآخرجه منه أو راكدا أو جار إلى غير جهة مخرجه وحركة حتى أخرجه منه وإن كان المحرك خارج الحرز كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يحركه وإنما طرأ عليه نحو سبل أو حركة غيره فإن الغير هو الذي يقطع وما أذا رمى حجرا لنحو ثمر فسقط في ماء وخرج لأنه لم يستول عليه (أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) إلى جهة مخرجه أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله لفهمها بما ذكره بالاولى (أو عرض له ربح هابة) حالة التمر يض فلا أثر لطلبها بعده (فآخرجه) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر قبل أن يقع على الأرض لأن الإخراج في الجميع بفعله ومنسوب إليه قيل تنكيره الحرز بخلافه لاصله غير جيد لا يهاهونه لو أخرج نقدا من صندوقه للبيت فتلف أو أخذه غيره أنه يقطع وليس كذلك أهو ليس

النصيبين فإنه لا قطع عليهما جز ما ه معنى أى فالتصور بذلك لتعيين محل الخلاف (قوله فيه) متعلق بناوله والضمير لو وسط النقب خرج به ما إذا أخرج يده إلى خارج الحرز وناولها رشيدى (قوله بخلاف ما لو وضعه أو ناوله) أى الداخل له أى للخارج والجار متعلق بناوله فالاول محترز مافى الثانى محترز مافى الشارح وقوله خارجه تنازع فيه الفعلان (قوله فإن الداخل يقطع) ولو ربط المال لشريكه الخارج بخره قطع الخارج دون الداخل وعليهما الضمان ويقطع الاعمى بسرة مادله عليه الزمن وإن حمله ودخل به الحرز ليدل على المال وخرج به لأنه السارق ويقطع الزمن بما أخرجه والاعمى حامل للزمن لذلك وكالزمن غيره وفتح الباب والفعل بكسر أو غيره وتسور الحائط كل منها كالنقب فيما مر معنى وروض مع شرحه (قول المتن ولو رماه الخ) أى المال المحرز أو أخذه في يده وأخرجه به من الحرز ثم أعادها له أى معنى (قوله من نقب) إلى قوله وما إذا في النهاية لا قوله أو جار إلى غير جهة مخرجه وقوله وإن كان إلى بخلاف وإلى قول المتن أو ظهر دابة في المعنى إلا ما ذكر (قوله ولو إلى الحرز الخ) وسواء أخذه بعد الرمي أم لا أخذه غيره أم لا تلف بالرمي أم لا معنى ونهاية (قوله إلى جهة مخرجه) أى يخرج الحرز (قوله نحو سبل) عبارة المعنى انفجار أو سبل أو نحوه اه (قوله فإنه الغير هو الذي يقطع) أى كان تحريكه لا أجل أخرجه للسرة كما هو ظاهر فليراجع اه رشيدى (قوله لأنه لم يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنالك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فانصب منه نصاب لأنه ايضا لم يستول عليه إلا أن يجاب بأنه هناك أحدث فعلا في الحرز نشأ عنه خروج المال فعدم استوليا عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هناك وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع اه سم أقول كلام بعضهم هناك صريح في تلك القضية (قول المتن أو ظهر دابة سائرة الخ) ولو ربط لؤلؤة مثلا بجناح طائر ثم طيره قطع كالو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها اه معنى (قوله أو سيرها) إلى قول المتن فآخرجه في المعنى وإلى قول المتن ولا يضمن حرف في النهاية (قول المتن فآخرجه قطع) عموم شامل للمال أخذه المالك بعد خروجه من الحرز وقبل الرفع للقاضي ولعله غير مراد لما يأتي من أن شرط القطع طلب المالك للماله وبعد أخذه ليس له ما يطالبه به فتنبه له اه ع ش وتقدم في الشروح الثالثة ما يفيد (قوله بفعله ومنسوب الخ) الاولى لاقتصار على المعطوف كفى المعنى (قوله قيل تنكيره الخ) وافقه المعنى (قوله لو أخرج نقد الخ) عبارة المعنى لو فتح الصندوق وأخذ منه النقود رماه في أرض البيت فتلف الخ (قوله فتلف أو أخذه غيره) لا دخل لهذا في الاشكال كما لا يخفى بل حذفه البالغ في الاشكال اه رشيدى وفيه وقفة (قوله وليس كذلك) عبارة المعنى وفيه تفصيل يأتي اه (قوله فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز اه سم (قوله فإن قلت الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن النكرة في الاثبات لا عموم لها فقول له خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كفى جمع الجوامع فقول له خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله التنكير يفيد أنه لا بد الخ) هذا حاصل جواب الاعتراض الاول وإنما يتأتى

(قوله على الأوجه) هو الأصح مر (قوله لأنه لم يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنا لذلك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فانصب منه نصاب لأنه ايضا لم يستول عليه إلا أن يجاب بأن هناك أحدث فعلا في الحرز نشأ عنه خروج المال يعد به مستوليا عليه وقضية هذا أنه يضمن المال هنا وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع اه (قوله لأن البيت أن كان حرز للنقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه إلى خارج حرز وهو الصندوق لأن لفظ حرز نكرة في الاثبات فلا عموم له أى وأخرجه إلى خارج الحرز أى المعهود وهو ما كان فيه فليتامل (قوله فإن قلت التنكير الخ) أقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لأن النكرة في الاثبات لا عموم لها فقول له خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كفى جمع الجوامع فقول له خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل (قوله

في محله لأن البيت أن كان حرز للنقد فهو لم يخرج به إلى خارج حرز ولا الحرز أو غير حرز صدق أنه أخرجه إلى خارج حرز أو حرز فلم يفترق الحال بين التعريف والتنكير فإن قلت التنكير يفيد أنه لا بد من أخرجه إلى مضیعة ليست حرز الشيء بخلاف التعريف

قلت ممنوع لأن ال في الحرز للعهد الشرعي قدساويا ومرانه لو اتلف نصابا أكثر في الحرز لم يقطع مالم يتحصل بماعلى بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فتخرج منه خارجا بلغت قيمتها (١٤٧) حالة الاخراج ربع دينار (أو) وضعه بظهر

دابة (واقفة فشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر مالم يمش مشته لاشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (في الاصح) لانه اذا لم يسبقها مشته باختيارها قال البلقيني ومحل ان لم يستول عليها والباب مفتوح فان استولى عليها وهو مغلق ففتحها لها قطع لانها لما خرجت بحمله وقد استولى عليها ففتحها ينسب الاخراج اليه قال وقضية هذا أنها لو كانت تحت يده بحق فخرجت وهو معها انه يقطع لان فعلها منسوب اليه ولذا ضمن متلفها اه وورده مامر ان الضمان يكنى فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسييرها حقيقة لاحكام (ولا يضمن حر) ومكانت كتابة صحيحة ومبعض (يبد ولا يقطع سارقه) وان صغر وخبر قطعه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لمن يسرق الصبيان ويبيعهم ضعيف أو محمول على الارقاء وحكمهم ان من اخذ غير يميز من حرزه كفناء دار سيده الذي ليس بمطروق يقطع وان تبعه ثم اخذه خارج الحرز لم يقطع الا ان دعاه كهيمة تساق او تقاد وقضيته ان الاشارة

ان كان لفظ حرز في كلام المصنف للعموم مع أنه لا مسوغ له اه رشیدی (قوله قلت ممنوع لأن ال الخ) حاصل هذا الجواب كالا يخفى تسليم ما قاله المعترض في التكرير الذي هو حاصل جواب الاعتراض الاول وادعاء ان التعريف مثله يجعل ال للعهد الشرعي لكنه لا يمتد ان كان معنى العهد الشرعي هنا ما جعله الشارع حرز في الجملة ولو لغير هذا اما ان كان معناه ما جعله الشارع حرز لهذا كما هو الظاهر فلا مساواة اه رشیدی (قوله ومرانه الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فروع لو ابتلع جوهره مثالا في الحرز وخرج منه قطع ان خرجت منه بعد لبقائها بحاله فاشبهه مالم يخرجها فيه او وعاء فان لم تخرج منه فلا قطع لاستهلا كهافي الحرز كالمال المسروق في الحرز وكذا لو خرجت منه لكن نقصت قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كما نه عليه البارزى ولو تضمن بطيب في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب منه لان استعماله بعد اتلافه كالطعام اه (قوله مالم يتحصل الخ) عبارة النهاية وان اجتمع بعد ذلك بماعلى بدنه من نحو طيب ما يبلغ نصابا خلافا لبلقيني اه وقدمر آتفا عن المغني والروض مثلها (قوله مالم يتحصل) الى المتن لم يتقدم في كلامه خلافا لما يقتضيه صنيعه فكان الاولى ان يزيد كلمة اى (قوله او يبلغ الخ) عطف على يتحصل (قوله حالة الاخراج) يعنى حالة الخروج من جوفه اه رشیدی (قول المتن بوضعه) اى بسبب وضعه قاله سببية اه عش (قوله لانه اذا لم يسبقها الخ) عبارة المغني لان لها اختيارا في السير فاذا لم يسبقها فقد سارت باختيارها اه (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية وقول البلقيني ومحل الخ مردود بان الضمان الخ (قوله والباب مفتوح) المناسب لما ساقى او الباب بالف قبل الو او اه رشیدی (قوله ينسب) الاولى المضى (قوله قال) اى البلقيني (قوله وقضية هذا) اى قوله فان استولى عليها الخ (قوله ويرده) اى ما قاله البلقيني بصورته (قول المتن ولا يضمن حرید) اى بوضع يد عليه كالمال الاجر الولى الصبي لا حد فهرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة اذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج اه بجيرى عن شيخه العشماوى (قوله ومكانت) الى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغني لا قوله وقضيته الى ويميز (قوله وان صغر) اى الحر لانه ليس بمال مغني وشرح المنهج وقضية صنيع الشارع ان المرجع كل من الحرو المكاتب والمبعض (قوله ويبيعهم) اى ثم يخرجهم فيبيعهم في ارض اخرى اه مغني (قوله وحكمهم) اى الارقاء اه عش (قوله غير يميز) اى قنا غير يميز اصغرا وعجمة او جنون نهاية ومغني (قوله الذى ليس بمطروق) اى كان كان منعطفًا عن الطريق كذا ظهر فليراجع اه رشیدی (قوله وان تبعه الخ) عبارة المغني وسواء أحمله السارق او دعاه فاجابه لانه كالهيمة تساق او تقاد اه وكذا في النهاية لا قوله لانه الخ (قوله وقضيته) اى الاستثناء المفيد للحصر (قوله اليه) اى القن الغير المميز (قوله ليست كدعائه) اى فلا قطع فقوله نظير مامر الخراجع للنبي (قوله ويميز بنحو نوم الخ) عبارة المغني ولو حل عبد اعيزا قويا على الامتناع نائما او سكران قطع اه زاد النهاية او مضبوطا اه اى مربوطا عش (قوله كالمحمل) اى متيقظا نهاية ومغني (قوله حرا) الى قوله لا لان كان في النهاية لا قوله كذا قالوه وقوله ان لاقت به (قوله ولو صغيرا) قضية هذه الغاية ان الكبير من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليراجع اه رشیدی اقول قضية قول المغني ولو سرق حرا صغير الا يميز أو مجنوناً أو أعجمياً أو أعمرى من موضع لا ينسب لتضييع بقلادة الخ أما اذا سرقه من موضع ينسب لتضييع فلا يقطع بلا خلاف اه ان الكبير الكامل والاذن من غير حرزه كل منهما ليس من محل الخلاف خلافا لما يوجهه صنيع الشارع والنهاية (قوله او معه مال اخر) اى يليق به ايضا كما هو صريح شرح المنهج

مالم يتحصل بماعلى بدنه من نحو طيب نصاب على ما بحثه البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فيخرج منه) عبارة الروض وان ابتلع جوهره وخرج قطع ان خرجت منه وان تضمن بطيب وخرج لم يقطع

اليه بما كحل ليس كدعائه نظير مامر في الهيمة ويحتمل الفرق بأنها أقوى ادراكا منه لتناولها مصاحبها وكفها عن ضارها بخلافه ويميز به نحو نوم أو اكراهه حتى تبعه كغير المميز فان خدعه فقبه مختارا لم يقطع كالمحمل وهو قوى قادر على الامتناع (ولو سرق) حرا ولو (صغيرا) أو مجنوناً أو أعجمياً (بقلادة) وحلى يليق به ويبلغ نصابا أو معه مال آخر (فكذا) لا يقطع سارقه

وان أخذه من حرز (في الاصح) لان الحرز يد اعلی مامعه فهو محرز ولهذا لا يضمن سارق ما عليه ويحكم على ما يده انه ملكه كذا قالوه وقضيته انه لو نزع منه المال قطع لاخرجه من (١٤٨) حرز ومحلّه كما صرح به الماوردي والرويان ان نزعها منه خفية او بجاهرة ولم يمكنه منعه

كغيره اه رشیدی عبارة المغنی أو مال غیرها بما یلیق به من حلیه وملا بسه وذلك نصاب اه (قوله وان اخذه الخ) قد مر ما فی هذه النایة (قوله فهو) ای مامع الحرز الاثنی به محرز ای بالحرز اه اسنی (قوله ولهذا لا یضمن سارقه) بمعنی انه لا یدخل فی ضمانه لو تلف مثلاً بغير السرقة اه رشیدی (قوله وقضيته) ای قولهم فهو محرز (قوله من حرزه) وهو الحرز اه یجری (قوله ومحلّه) ای ذلك المقترضی عبارة النایة والاوجه كما قاله الشیخ واقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي انه ان نزعها منه خفية او بجاهرة ولم يمكنه منعه من النزع قطع ولا فلاه (قوله او بجاهرة) لعل المراد انه أخذه والصبي مثلاً ينظر لکنه فی محل خفی حتی یصدق حد السرقة علیه فلیراجع اه رشیدی (قوله وقول الاذرعی عن الزبیلی الخ) قال الزرکشی یتعین أن یکون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز اه نایة هذا تنقیذ ثان لكلام الزبیلی ای اما اذا نزعها منه قبل الاخراج من الحرز ای الحرز لها فیقطع لا نهسرق ما لا من حرز مثله رشیدی (قوله عن الزبیلی) قال ابن شہبة فی طبقات الشافعية الزبیلی بفتح الزای فباء موحدة مكسورة قال السبکی انه الذي اشتهر علی اللسان وقال الاسنوی هكذا ینطق به الذین ادرکنهم ولا أدري هل له أصل ام هو منسوب الى دلیل بدال مهمل مفتوحة فباء موحدة مكسورة فباء مثناة سا كنه فلام وهو الظاهر قال ابن السمعاني انه قرية من قرى الشام فاما اظن ورايت بخط الاذرعی ان الصواب انه دلیل ومن قال الزبیلی فقد صحفاه ثم رايت فی لب الالباب فی باب الدال المهمل ما نصه الديلی بالفتح والكسر نسبة الى دلیل قرية بالرملة اه ع ش (قوله والاصح منه) ای من النزاع وقوله ولا ای ان لم نزعها منه (قوله اما اذا لم تلق به) الى المتن فی المغنی لا قوله ان لاقت به (قوله فان أخذه) ای الحر الصغير أو المجنون الخ (قوله وأما اذا سرق ما عليه الخ) هل هذا غیر قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غیره فلیحرروا وان كان هو فلم ذکرهما واعتبر الحرز هنا ثم سمع علی حج ع ش ورشیدی اقول صنیع المغنی وكذا صنیع النایة آخر اصریح فی انهما غیران یتعبر فیهما الحرز بالتفصیل الآتی فالاول مفروض فیما اذا سرق طفلاً بقلادة مثلاً من حرزه واخرجه من الحرز ثم نزعها منه فلا یقطع علی الاصح اما لو سرقة من غیر حرزه فلا یقطع بلا خلاف كما قدمناه عن المغنی أو نزعها منه قبل الاخراج من الحرز فیقطع كما قدمناه عن الرشیدی والثانی مفروض فیما اذا سرق قلادة دونه فان كان الخ (قوله فان كان بحرزه) ای الصغير حر او قناه مغنی (قوله قطع) هل یقید بما تقدم فی قوله ومحلّه كما صرح به الماوردي الخ اذا لفرق بین سرقة ما عليه و بین نزع المال منه فتامل سم اقول الظاهر التقيده اه ع ش (قوله ولو صغيراً) وفاقالاً لنهاية وظاهر المغنی وقوله ويرد بان هذا ای التوجيه المذكور (قوله وجودهما) ای الصغير وغيره (قوله ومن ثم جعلوا النائم الخ) یفید انه لو لم يتم النصاب الا به كنی اه سم عبارة المغنی والعبد فی نفسه مسروق وتثبت علیه اليد ویتعلق به القطع اه (قوله علیه أمتة) ای قول المتن فلا فی النایة (قول المتن قطع) سواء أنزل به بعد ذلك عنه ام لا كما صرح به فی التهذیب اه مغنی (بالاولی)

ولو جمع من جسمه نصاب اه (قوله وقضيته انه لو نزع منه المال قطع) ظاهره وخصوصاً بعد قوله وان اخذه من غیر حرز الدال علی انه لا فرق وان كان فی حرزاً كتفاء بكونه حرزاً ما عليه وانظر مع هذه المسئلة قوله الآتی واما اذا سرق ما عليه فان كانت هی هذه فلم جمع بینهما ولم یشرط فی هذه الاخذ من حرز علی ما تقرّر واشترط فی ذلك الاخذ منه وان كانت غیرها فلیحرر التییز بینهما (وقول الاذرعی الى وامكنه منعه) قال الزرکشی یتعین أن یکون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز م (قوله واما اذا سرق ما عليه) هل هذا غیر قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غیره فلیحرروا وان كان هو فلم ذکرهما ولم اعتبر الحرز هنا لا ثم (قطع) هل یقید بما تقدم فی قوله ومحلّه كما صرح به الماوردي الخ اذا لفرق بین سرقة ما عليه و بین نزع المال منه فتامل (قوله ومن ثم جعلوا النائم من جملة المسروق) یفید انه لو لم يتم النصاب الا به كنی (قوله)

من النزع وقول الاذرعی عن الزبیلی محل الخلاف ان نزعها منه ای والاصح منه لا قطع والا فلا قطع قطعاً یحمل علی ما اذا نزعها منه بجاهرة وامكنه منعه اما اذا لم یلق به ومثله مالو كانت ملكاً لغير الصبي فان أخذه من حرز مثلاً قطع قطعاً ومن حرز یلیق بالصبي دونها فلا قطعاً واما اذا سرق ما عليه او ما علی قن دونه فان كان بحرزه كتفاء الدار قطع كتفاء الدار قطع والا فلا قلادة كلب بحرز دواب یقطع بها ان لاقت به أخذها وحدها ومع الكلب (ولو نام عبد) ولو صغيراً فيما یظهر خلافاً لمن قیده بالبالغ العاقل او بالمميز وان امکن توجيهه بان البعیر لا یحرزه مع النوم الا ان كان فی قوة علی الاحراز لو استیقظ ويرد بان هذا انما یظهر مع الیقظة واما مع النوم فلا فرق وانما سبب الاحراز وجودهما بین اهل القافلة كمتاع بین سوقة یلاحظونه فاستوي الصغير وغيره ومن ثم جعلوا النائم من جملة المسروق (علی بعیر) علیه أمتة أو لا (فقاده واخرجه عن القافلة) الى مضیعة (قطع) فی الاصح لانه أخرجهما من حرزهما

بخلاف مالو أخرجه الى قافلة أو بلد كذا أطلقوه یتعین حمله علی قافلة أو بلد متصلة بالاولی بخلاف مالو كان بینهما مضیعة فانه ای باخرجه اليها أخرجه من تمام حرزه فلا یفیده احرازه بعد (او) تام (حر) أو مكاتب كتابة صحیحة او مبعض علی بعیر فقاده واخرجه عن القافلة

سواء كان الحر ميزاً أو بالغا وغيرهما خلافاً لمن قيد بذلك هنا أيضاً المأمر أن له يداعلي ماعنه (فلا) قطع (في الاصح) لانه ييده وخرج بنام مالو كان العبد مستيقظاً وهو قادر على الامتناع فلا قطع لانه بمنزلة الحر حيثئذ (ولو نقله من بيت (١٤٩) مغلق إلى صحن دار) مشتملة على ذلك

البيت (بابها مفتوح) بفتح

غيره (قطع) لانه أخرجه من

حرزه إلى محل الضياع

بخلاف مالو كان هو الفاتح

لانه كالمغلق في حقه فلم

يخرجه من تمام الحرز كما

في قوله (ولاً) بان كان

الاول مفتوحاً والثاني

مغلقاً او كانا مفتوحين ولا

ملاحظ او مغلقين ففتحها

(فلا) يقطع لانتفاء الحرز

في الثانية او تمامه في الاولى

والثالثة كالمورماه من دار

الملك إلى اخرى له وبقولهم

او تمامه يعلم ان ماهنا

لا يخالف ما مر ان الصحن

ليس حرزاً لنحو نقد وحلي

ومن ثم قالوا لو اخرج نقداً

من صندوق مغلق إلى

بيت مغلق لم يقطع كما مر مع

ان البيت ليس حرزاً للنقد

باطلاقه (وقيل ان كانا

مغلقين قطع) لانه أخرجه

من حرز ويرد بمنع ما علل

به (وبيت) نحو (خان)

ورباط ومدرسة من كل

ما تعدد ساكنو بيوته

(وصحبه كبيت) وصحن (دار)

لواحد (في الاصح فيقطع)

في الحال الاول دون

الاحوال الثلاثة بغده

والفرق بان صحن الخان

ليس حرزاً لصاحب

البيت بل هو مشترك بين

أى القافلة الاولى (قوله سواء أكان الحر ميزاً الخ) انظر ما وجه التقييد بالحرز ولا عزم إذ مكتوبة الصغير متصورة تبعاً وما المانع من هذا التعميم في المبهض اه رشيدى وقد يقال وجه اقتصار المتن عليه فالعموم في المكاتب والمبهض مستفاد من جعلهما في الشارح في حكم الحرز (قوله وخرج بنام) إلى قوله لانه في المغنى الا قوله العبد (قوله وخرج بنام مالو كان العبد) الاولى تقديمه على قول المتن او حر الخ (قول المتن ولو نقله) اى المال من بيت مغلق الخ بخلاف مالو نقله من به ضرز او ايا البيت لبعض اخر منه فلا يقطع اه معنى (قوله بان كان) إلى قوله كالمورماه في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ولا ملاحظ (قوله الاول) اى باب البيت وقوله والثاني اى باب الدار (قوله مغلقاً) اى والعروة حرز بالمخرج اسنى ومعنى (قوله ولا ملاحظ) قيد له بطرف فقط (قوله او مغلقين الخ) اى والعروة حرز بالمخرج اه معنى (قوله فلا يقطع) نعم إن كان السارق في صورة غاق البابين احد السكاكن المنفرد كل منهم ببيت قطع اه نهاية (قوله او تمامه الخ) عطف على الحرز والمعنى وله دم إخراجهم من تمام الحرز في الاولى والثانية وعمل المغنى والاسنى عدم القطع فيها بانه لم يخرجهم من تمام الحرز (قوله كالمورماه الخ) (فرع) قال سم على المنهج لو فتح شخص الحرز ودخل الدار غثث فيها مال وهو فيها فاخذه وخرج به فلا قطع لاخذه من حرز متهوك اه واعتمده مر اه عش (قوله لا يخالف ما مر الخ) كان وجه حمل ماهنا على ما إذا كان المنقول بما يكون الصحن حرز له اه سم وقد قدمنا عن المغنى والاسنى التقييد بذلك ومع ذلك فالذى يظهر انه ليس مراد للشارح بل مراده كما يفيد سياقه ان المنفى فيما مر كون الصحن بنفسه حرزاً تاماً لنحو النقد والمثبت هنا كون الصحن متم الحرز لنحو النقد فلا منافاة بينهما (قوله ومن ثم) يحتمل أن الاشارة إلى عدم المخالفة ويحتمل انها إلى قوله او تمامه الخ وهو الاقرب (قوله لم يقطع) اى لانه لم يخرجهم من تمام الحرز (قوله مع أن البيت الخ) ظرف لقوله قالوا الخ (قوله ليس حرزاً) اى تاماً مستقلاً (قوله ورباط) إلى قوله وكما مر في النهاية الا قوله وإن اخذ إلى بان اعتياد (قوله والفرق) رد لدليل مقابل الاصح قوله نعم إلى قوله وكما مر في المغنى الا قوله وان كان له بواب (قوله نعم لو سرق الخ) راجع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار المتعدد ساكنو بيوته كما هو صريح المغنى وقد مننا عن النهاية ما يوافق (قوله احد السكاكن) اى في الحرز المشترك كالخان اه اسنى (قوله وان كان له) اى لنحو الخان (قوله في حجرة الخ) اى او بيت مغلق اه معنى (قوله قطع لا حراره الخ) ومنه صندوق احد الزوجين بالنسبة للآخر فيقطع بسرقة اه عش (قوله فيما لو نقله) (فروع) لو سرق الضيف من مكان مضيقه او الجار من حانوت جاره او المغتسل من الحمام وان دخل ليسرق او المشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس حرزاً عنه لم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وان دخل الحمام ليسرق قال ابن الرفعة او ليغتسل ولم يغتسل فتغفل حمامياً وغيره استحفظ متاعاً لحفظه وأخرج المتاع من الحمام قطع بخلاف مالو لم يستحقه او استحفظ فلم يحفظ لنوم او اعراض او غيره ولم يكن حافظ اه روض مع شرحه زاد المغنى ولو نزع شخص ثيابه في الحمام والحامى او الحارس جالس ولم يسلمها اليه ولا استحفظه بل دخل على العادة فسرقت فلا قطع ولا ضمان على الحامى ولا على الحارس ولو سرق السفن من الشط وهو جانب النهر والوادي وجمعه شطوط وهى مشدودة قطع لانها محرزة بذلك فان لم تكن مشدودة فلا قطع لانها غير محرزة في العادة اه

الى اخرى له) لعل المراد متصلة بالاولى بخلاف مالو كان بينهما مضيعة (قوله لا يخالف) كان وجه حمل ماهنا على ما اذا كان المنقول بما يكون الصحن حرزاً له

السكاكن فكان كسكة مشتركة بين أهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكل حال يردو إن أخذ بقضيته كثير ون اعتمده جمع متأخرون بأن اعتياد ساكن نحو الخان وضع حقير الامة بصحته يلحقه بصحن الدار لا السكة كما هو واضح نعم لو سرق أحد السكاكن ما في الصحن لم يقطع لانه ليس محرزاً عنه وإن كان له بواب أو ما في حجرة مغلقة قطع لا حراره عنه وكما مر فيما لو نقله من بيت مغلق إلى صحن دار بابها مفتوح

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع وهي التكليف وعلم التحريم وعدم الشبهة والاذن والتزام الاحكام والاختيار وفيما ثبت السرقة ويقطع بها وما يتعلق بذلك (لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل بحرمة السرقة وقد عذر بل اولم يعذر حيث امكن جهله على احتمال لان الحديد را بالشبهة الممكنة (ومكره) (١٥٠) لرفع القلم عنهم وحرى ومن اذن له المالك وذو شبهة مآمر لعذرهم نعم يعذر المميز

والحق به كل من سقط عنه القطع لشبهة ولا يقطع مكره بالسكس ايضا لما مر أن التسبب لا يقتضى حدا ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير مميز أو أعجميا يعقده الطاعة كان آلة للمكره فيقطع فقط (ويقطع مسلم وذمى ولو سكران) بمال مسلم وذمى إجماعا في مسلم بمسلم ولصحة الذى والتزامه الاحكام وإن لم يرض بممكنه وكذا في الزنا ويفرق بين هذا وعدم قتل المسلم به بان ملحظ القود المائلة ولم توجد وملحظ السرقة الاخذ خفية بشروطه وقد وجد (وفى معاهد) ومستأن (أقوال أحسنها أن شرط قطعه بسرقة قطع) (لا التزامه) (والا) بشرط ذلك (فلا) يقطع لعدم التزامه (قلت الاظهر عند الجمهور ولا قطع) بسرقة مال مسلم او غيره مطلقا كما لا يحذران زنى (والله اعلم) لا تلم يلتزم الاحكام فاشبه الحربى نعم يطالب قطعاً برده ماسرقة او بدله ولا يقطع أيضاً مسلم أو ذمى بسرقتها

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق (قوله في شروط) إلى قول المتن ويقطع في النهاية إلا قوله الركن الثالث وهو قوله بل اولم يعذر إلى المتن وقوله لعذرهم إلى ولا يقطع (قوله في شروط الركن الخ) أى في بعض ما قبله وهي التكليف بيان للشروط من حيث هي لا التى في كلام المصنف في هذا الفصل اه رشيدى ولك ان تحمله على ظاهره بجعل المتن والشرح لا متزاجهما كأنهما كلام شخص واحد (قوله) (وهى) إلى قوله وما يتعلق بذلك في المغنى (قوله وعلم التحريم) أى تحريم السرقة (قوله وفيما ثبت الخ) من الاثبات (قوله ويقطع بها) أى وفيما يقطع بالسرقة وهو اطرافه على التفصيل الاق ا رشيدى (قوله وجاهل الخ) وأعجمى أمر بسرقة وهو يعتقد باحتيا اه معنى (قوله وقد عذر) أى بقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى وعش (قوله على احتمال) ينبغى ان يكون هذا هو الوجه بل لو قيل به بالاطلاق في الحدود وغيرها اكان وجبها لا تقام بحسن الشريعة اه سيد عمر وهو كلام حسن (قوله) لرفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبيل ربط الحكم بسببه اه معنى (قوله وحرى) لعدم التزامه اه معنى (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربى اه سم وقد يقال انه معذور بعدم التزامه الاحكام (قوله المميز) أى من الصبي والمجنون (قوله ولا يقطع مكره) إلى قوله وكذا في الزنا في المغنى (قوله فيقطع فقط) أى كما لو أمره بلا اكراه اه نهاية (قوله إجماعا) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله ولصحة الذى والتزامه الاحكام) عبارة المغنى واما قطعه بمال الذى فعلى المشهور لا نه معصوم بذمته واما قطع الذى بمال المسلم والذى فلا التزامه الاحكام اه (قوله وكذا) عبارة النهاية كما اه (قوله بين هذا) أى قطع المسلم بمال الذى (قوله به) أى بالذى (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل اه سم (قول المتن وفى معاهد) بفتح الهاء بخطه ويجوز كسرهما اه معنى (قوله ومستأن) إلى قوله وبحث الاذرعى في المغنى إلا قوله ولا يقطع ايضا إلى المتن وإلى قوله فعلم في النهاية (قول المتن ان شرط) أى عليه في عهده اه معنى (قوله لا التزامه) أى كل من المعاهد والمستأن (قوله او غيره) من الذى والمعاهد (قوله مطلقا) أى شرط قطعه بسرقة او لا (قوله نعم يطالب قطعاً الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربى لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وإن كان باقيا وامكن نزعه منه نزع فليتأمل سم على حج اه عش (قوله برده ماسرقة) أى ان بقى او بدله أى ان تلف اه معنى (قول المتن وثبت السرقة الخ) ضعيف اه عش (قول المتن يمين المدعى المردودة) كان يدعى على شخص سرقة نصاب فينكل عن اليمين فترد على المدعى ويحلف اه معنى (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لان ثبوته) أى المال باليمين المردودة عش ومعنى (قوله ان فصله) أى السارق الاقرار بما يأتى في الشهادة بها فيبين السرقة والمسروق منه وقدر المسروق والحزب بتعيين او وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وقضية كلامه انه لا يثبت القطع بعلم القاضى وهو كذلك بخلاف السيد فانه يقضى بعلمه في رقيقه كما مر في حد الزنا اه معنى (قوله وان لم يتكرر كسائر الحقوق) عبارة المغنى مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرار

(فصل) لا يقطع صبي ومجنون الخ (قوله ويقطع بها) المغنى وفيما يقطع بالسرقة وهو يده المغنى الخ (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربى (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل ع (قوله نعم يطالب قطعاً الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربى لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وان كان باقيا وامكن نزعه منه نزع فليتأمل (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) كتب عليه م

ماله لاستحالة قطعها بماله دون قطعه بمالها (وثبت السرقة يمين المدعى المردودة) فيقطع (في الاصح) الاقرار لانها كالاقرار والمنقول المعتمد لا قطع كما لا يثبت بها حد الزنا وحمل شارح المتن على ثبوتها بالنسبة للمال وهم لان ثبوته لا خلاف فيه (وباقرار السارق) بعد الدعوى عليه ان فصله بما يأتى في الشهادة بها وإن لم يتكرر كسائر الحقوق وبحث الاذرعى قبول المطلق من فقيه وافق للقاضى في مذهبه ويرد بان كثير من مسائل الشبهة والحزب وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل

مطلقا نظير ما قدمته في الزنا أما إقراره قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعى المالك (١٥١) ويثبت المال أخذا من قولهم لو شهد بسرقة

مال غائب أو حاضر حسبة  
قبلا لكن لا يقطع حتى  
يدعى المالك بماله ثم تعاد  
الشهادة لثبوت المال لانه  
لا يثبت بشهادة الحسبة  
لا للقطع لانه ثبت بها وإنما  
انتظر لتوقع ظهور مسقط  
ولم يظهر فلم ان شرط القطع  
دعوى المالك أو وليه أو  
وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة  
بشروطها ومر عن صاحب  
البيان قبيل الثالث ماله تعلق  
بذلك ( والمذهب قبول  
رجوعه ) عن الاقرار  
بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة  
للقطع فقط ( ومن أقر بعقوبة  
لله تعالى ) أي بموجيها كزنا  
وسرقة وشرب مسكر ولو  
بعد دعوى ( فالصحيح ان  
للقاضي ) أي يجوز له كافي  
الروضة وأصلها لكن أشار  
في شرح مسلم إلى نقل  
الاجماع على نده وحكا في  
البحر عن الأصحاب وقضية  
تخصيصهم القاضي بالجواز  
حرمته على غيره وهو  
محتمل ويحتمل ان غير  
القاضي أولى منه بالجواز  
لا متناع التلقين عليه ( أن  
يعرض له ) ان كان جاهلا  
بوجوب الحد وقد عذر  
على ما في العزيز ولكن  
توقف فيه الاذرعى ويؤيد  
توقفه ان له التعريض لمن  
علم ان له الرجوع فكذلك لمن  
علم ان عليه الحد ( بالرجوع )  
عن الاقرار وان علم جوازه

الاقرار كما في سائر الحقوق اه ( قوله مطلقا ) أي فقيها أو غيره اه ع ش ( قوله ) اما إقراره الخ لعله  
مفروض في مالك حاضر حتى يغير مسألة الماتن الآتية ومع ذلك فتأخيره إلى هناك وذكره معها النسب اه  
سيد عمر ( قوله ) اخذ من قولهم الخ قد يشكك هذا الاخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال  
لانه إنما احتج إليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت  
به فليتامل سم على حجج ع ش ورشيدى ويوافق الاشكال المذكور قول المغنى فان أقر قبله لم يثبت القطع  
في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه كما سيأتى اه حيث لم يذكر قوله ويثبت المال ورفع الجيرى  
ذلك الاشكال بما نصه وقولها ويثبت عطف على قولها فلا يقطع وصرح بذلك لئلا يتوهم من نفي القطع  
عدم ثبوت المال وليس معطوفا على يدعى المالك ويكون ثبت حينئذ بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت  
بالاقرار فلا معنى لاثباته اه ( قوله ) لا للقطع لانه ثبت الخ قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل  
الدعوى فقد يشكك على الترتيب في قوله الآتى ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتامل وقد يجاب بان هذا  
مخصص للترتيب المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتامل سم على حجج لكن قد يقال ان  
الجواب الثانى لا يتأتى مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه رشيدى ولم يظهر لى وجه عدم الثانى إذ  
الضمير في قول سم أو بانه الخ راجع لثبوت المال باعادة الشهادة المسبوبة بدعوى المالك بماله فالترتيب  
موجود هناك ضمنا ( قوله بها ) أي بشهادة الحسبة ( قوله قبيل الثالث ) أي من شروط المسروق في شرح  
فلو ملكه بارت أو غيره قبل أخرجه من الحرز ( قول الماتن والمذهب قبول رجوعه الخ ) ( فرعان )  
لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البيعة ثم رجع قال  
القاضى سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى كذا في  
شرح الروض سم على حجج لكن المعتمد فيه ما خلافة عند مر اى والخطيب وفيما تقدم اه ع ش ( قوله ) عن  
الاقرار إلى قوله وقضية تخصيصهم في المغنى وإلى قوله رواه ابوداود في النهاية ( قوله ) لكن بالنسبة للقطع  
ولو في أثنائه لانه حق الله تعالى فيسقط كحد الزنا ولو بقي من القطع بعد الرجوع ما يضر بقاؤه قطع هو لنفسه  
ولا يجب على الامام قطعه وأما الغرم فلا لانه حق آدمى مغنى وروى مع شرحه ( قوله فقط ) أي دون المال  
اه نهاية ( قوله ) لكن أشار في شرح مسلم الخ والمعتمد الاول نهاية ومعنى اى الجواز سم وع ش ( قوله )  
القاضى بالجواز عبارة النهاية الجواز بالقاضى اه ( قوله ) ويحتمل ان غير القاضى أولى منه وهو الوجه  
اه نهاية ( قوله ) لا متناع التلقين عليه ) أي على الحاكم دون غيره اه نهاية أي فهو أولى بالجواز رشيدى  
( قوله ) على ما في العزيز الخ ولعله جرى على الغالب إذ العالم قد تطرا له دهشة فلا فرق كما قاله البلقينى اه  
نهاية أي بين العالم والجاهل ع ش ( قوله ) عرض به أي بالرجوع بقوله لملك قبلت فاخذت ( قوله )  
ما إخالك بكسر الهمزة على الافصح وبفتحها على القياس حلبي أي ما اظنك اه بجيرى ( قوله )  
( قوله ) اخذ من قولهم قد يشكك هذا الاخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لانه إنما  
احتج إليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت به  
فليتامل ( قوله ) لا للقطع لانه ثبت بها قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل الدعوى فقد  
يشكك على الترتيب في قوله الآتى ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتامل وقد يجاب بان هذا مخصص للترتيب  
المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتامل ( قوله ) والمذهب قبول رجوعه عن الاقرار بالسرقة  
الخ ( فرعان ) لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو أقر بها ثم أقيمت عليه البيعة  
ثم رجع قال القاضى سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى  
كذا في شرح الروض ( قوله ) لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الاجماع على نده ) والمعتمد الاول مر ( قوله )  
ويحتمل ان غير القاضى أولى ) وهو الوجه مر ( قوله ) فكذا لمن علم ان عليه الحد ) كتب عليه مر

فيقول لملك قبلت فاخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهيت لم تعلم ان ما شرته مسكر لانه صلى الله عليه وسلم عرض به لما عز وقال  
لمن أقر عنده بالسرقة ما إخالك سرقت قال بلى فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا فامر به فقطع رواه ابوداود وغيره



ويؤخذ منه أنه يندب تكرير التعريض (١٥٢) ثلاثا بناء على ندبه وأفهم قوله بالرجوع أنه لا يعرض له بالانكار لأن فيه حملا على

الكذب كذا قيل وفيه نظر لما مر في الزنا أن انكاره بعد الاقرار كالرجوع عنه ثم رايهم صرحوا بأن له التعريض بالانكار وبالرجوع ويجاب عما علل به بأن تشوف الشارع الى درء الحدود الغنى النظر الى تضمن الانكار للكذب على أنه ليس صريحا فيه تخفف امره وقوله أقران له قبل الاقرار ولا بينة حملة بالتعريض على الانكار أي ما لم يخش أن ذلك يحمله على انكار المال أيضا على الأوجه وأنه لا يجوز التعريض اذ ثبت بالبينة وقوله لله أن حق الأدعي لا يجوز التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئا ويوجه بأن فيه حملا على محرم إذ هو كقطع العقد الفاسد (و) قطعوا بانه (لا يقول) له (ارجع) عنه أو اجده فياثم به لانه امر بالكذب وله أن يعرض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى أن رأى المصلحة في الستر والإفلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف أن ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير (و) يشترط للقطع أيضا كإمارة طلب من المالك أو وكيله للمال فعليه (لو أقر بلا دعوى) أو بعد دعوى

ويؤخذ منه) أي من الخبر (قوله) وأفهم قوله) أي المصنف (قوله) لا يعرض له) أي بعد الاقرار (قوله) وقوله) إلى قوله ويوجه في المغنى لإلا قوله أي ما لم يخش إلى وأنه لا يجوز وإلى المتن في النهاية (قوله) وقوله أقر) أي وأفهم قوله أقر (قوله) أي ما لم يخش (الخ) ولعل صورة انكار السرقة دون المال أن يقرب ويدعى أنه اخذه بشبهة أو نحو ذلك اهـ رشيدى (قوله) وأنه لا يجوز (الخ) عطف على قوله أنه لا (قوله) وقوله لله) أي وأفهم قوله لله (قوله) وقطعوا (الخ) عبارة المغنى وكلام المصنف يقتضى أن قوله ولا يقول ارجع من تنمة ما قال أنه الصحيح وليس مراد بل مجزوم به في كلام الرافعى وغيره اهـ (قوله) عنه) إلى قوله وبه يعلم في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله) فياثم به) ومثل القاضى غيره اهـ عش (قوله) لانه امر بالكذب) إن رجع للدين أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حملا على الكذب وتسليم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجلب بالفرق بين الحمل على الكذب والامر به فليحذر نعم على حج اهـ عش (قوله) وله أن يعرض (الخ) وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم اجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغه الامام وأنه يحرم تشفيعه فيه وأما قبل بلوغ الامام فاجازها أكثر العلماء إن لم يكن المشقة فيه صاحب شرواذى للناس فإن كان كذلك لم يشفع وسيأتى الشفاعة في التعزير في باب اهـ مغنى (قوله) ولا افلا) شامل لما إذا لم ير مصلحة في واحد منهما كما صرح به الاسنى (قوله) ضياع المسروق (الخ) ومثله بالاولى ما لو خاف على نفسه أو ماله كما هو معلوم اهـ عش (قوله) أو حد الغير) عبارة الروض مع شرحه في الزنا ثم محل استحباب تركها أي الشهادة إذا لم يتعلق بتركها إيجاب حد الغير فإن تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فياثم الرابع ويلزمه الاداء انتهى اهـ سم (قوله) للقطع) أي بالاقرار أيضا أي كعدم الرجوع عن الاقرار (قوله) كما مر) حقه أن يؤخر عن قوله للمال (قوله) أو وكيله) أي أو وليه (قوله) فعليه) أي على اشتراط الطلب (قوله) أو بعد دعوى) إلى قول المتن ولو اختلف في النهاية لإلا قوله كما يأتي إلى المتن وقوله وقع إلى وكونها (قوله) الشامل وكالته لهذه) أي الدعوى كان وكله فيما يتعلق بالدعوى اهـ عش ويجوز إرجاع الإشارة للسرقة (قوله) بها) أي بالسرقة والجار متعلق بالشعور (قوله) أو شهد (الخ) عطف على قول المصنف أقر بلا دعوى وكان المناسب أن يؤخره عن قوله والحق به السفيه ويزيد له قوله أو دعوى ولى المالك (قوله) أو مال) إلى قوله كما مر في المغنى (قوله) أو مال غير مكلف) أي مال صبي أو مجنون (قول المتن حضوره) أي الغائب وفي معنى حضوره حضور وكيله في ذلك كما قاله الأذرى وغيره اهـ اسنى (قوله) وكاله) أي غير المكلف والملحق به بالبلوغ والافاقة والرشد (قوله) ومطالبته) أي المقر له بعد الحضور والكمال (قوله) بالاباحة) أي بانه كان أباح له المال (فرع) لو أقر عبد بسرقة دون النصاب لم يقبل إلا أن صدقه سيده أو نصاب قطع كإقراره بجناية توجب قصاصا ولا يثبت المال وإن كان بيده كما عكس ذلك من باب

(قوله) وقوله أقر (الخ) وعلى ما تقدم من أن الانكار كالرجوع يكون التقيد بإقراره غيره بالاولى (قوله) لانه امر (الخ) أن رجع للدين أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع إلى الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حملا على الكذب وتسليم ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجاب بالفرق بين الحمل على الكذب والامر به فليحذر (قوله) أن رأى المصلحة في الستر والأفلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف في الروض وشرحه في الزنا وكذا الشاهد يستحب له سترها بأن يترك الشهادة بها إن رأى مصلحة وأن رأى المصلحة في الشهادة بها كذا في الروضة فكلاهما فيما إذا لم ير مصلحة متدافع وكلام المصنف يقتضى أنه يشهدوا الأقرب خلافاً وعلى هذا التفصيل يحمل إطلاقهم في باب الشهادات وغيره استحباب ترك الشهادة ثم محل استحباب تركها أن لم يتعلق بتركها إيجاب حد على الغير فإن تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيه فياثم الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء اهـ وينبغى أن يقال

وكيل الغائب الشاملة وكالته لهذه من غير شعور للمالك بها أو شهد بها حسبة (أنه سرق مال زيد الغائب) أو مال غير مكلف والحق به السفيه (لم يقطع في الحال بل) يحبس و(ينتظر حضوره) وكاله ومطالبته (في الاصح) لانه ر بما يقرب له بالاباحة

والمالك فانه يسقط القطع وان كذبه كما راما به دعوى عن موكل علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الاباحة هنا ونحو الصبي يمكن ان يملكه عقب البلوغ والرد وقيل الرفع للقاضي فيسقط القطع ايضا ولا يشكل حبسه متابعه فيه فيما لو اقر بمال الغائب لان له المطالبة بالقطع في الجملة لا بمال الغائب ومن ثم لومات عن نحو طفل حبس لان له بل عليه المطالبة به حينئذ كما يأتي (١٥٣) قبيل القسمة ووجوب قبضه عين الغائب إنما

هو فيما اذا عرضها عليه من هي تحت يده كما يأتي ثم (او) اقر (انه اكره امة غائب على زنا) اوزنى بها (حد في الحال في الاصح) لانه لا يتوقف على طلب ولا يباح بالاباحة ومن ثم توقف المهر على حضوره لانه يسقط بالاستسقاط واحتمال كونها وقفت عليه لا يؤثر لضعف الشبهة فيه ومن ثم جريا في موضع على الحد بوطء الموقوفة عليه نعم يحتمل انه نذر له بها وكانهم لم يراعوه لندوره (ويثبت) القسط (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (فلو) ادعى المالك او وكيله ثم (شهد رجل وامرأتان) او رجل وحلف معه (ثبت المال ولا قطع) كما يثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق او عتق دونهما ان كان التعليق قبل ثبوت الغصب والا وقعا بخلاف مالو شهدوا قبل الدعوى فانه لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة الحسبة في المال كما مر (ويشترط) للقطع (ذكر الشاهد) هو للجنس اى كل من شاهديه (شروط السرقة) السابقة اذ قد يظن ان ماليس بسرقة سرقة فينيان المسروق منه والمسروق

الاقرار معنى واسنى مع الروض (قوله والمالك) هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه لكن سياق انه قد يبلغ الخ فيأتي نظيره في المجنون والسفيه اه عش وكان ينبغي ان يكتبه على قول الشارح او الاباحة لا لا فالاقرار بالمالك يتأتى من اكل كاه وصرىح الاسنى والمغنى (قوله وان كذبه) اى كذب المقر بالسرقه المالك المقر بملك السارق (قوله اما به دعوى عن موكل علم ذلك الخ) عبارة النهاية اما بعد دعوى الموكل فلا انتظار اه اى بان ادعى مثلا ثم سافر واقر المدعى عليه بعد سفر المدعى عش (قوله لعدم احتمال الاباحة هنا) اى والمالك ولول وجهه ان توكيله في دعوى السرقة بعد علمه بها يبعد سبق الاباحة والمالك (قوله ونحو الصبي) اى من المجنون والسفيه (قوله ان يملكه الخ) اى وان يقر له بانه مالك لما سرقه كالغائب معنى واسنى (قوله لانه) اى لالحاكم عش ومعنى (قوله ومن ثم لومات) اى الغائب اه رشيدى عبارة المغنى لومات الغائب من مال وخلفا طفل ونحوه فله ان يطالب المقر به ويحبسه اه (قوله حبس) اى المقر عش ومعنى (قوله لانه الخ) اى الحاكم عش ومعنى (قوله ووجوب قبضه الخ) جواب سؤال مشوه قوله لا بمال الغائب (قوله ثم) اى قبيل القسمة (قوله او اقر) الى قوله نعم في المغنى (قوله اوزنى بها) اشار به الى ان الاكره ليس بقيد (قوله لانه) اى حد الزنا (قوله ولا يباح) اى البضع (قوله واحتمال كونها الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله فيه) اى الواف (قوله في موضع) اى في باب الواف معنى ونهاية (قوله لندوره) افاد انه اذا وطئ الامة المندور له بها وهى بيد الناذر لا يحدوه وظاهر لانه ملكها بالنذر اه عش (قوله ويثبت القطع) كذا في النهاية بتد كبير القول والذى في المغنى والحلى وثبت السرقة الموجبة للقطع اه بتأنيث الفعل (قوله القطع) الى قول المتن ويشترط في المغنى (قوله غير الزنا) فانه خص بزيد العدد اه معنى (قوله ادعى المالك الخ) اى وليه (قوله كما ثبت بذلك الغصب الخ) عبارة المغنى كالوعلق الطلاق او العتق على غصب او سرقة شهدر رجل وامرأتان على الغصب او السرقة ثبت المال دون الطلاق والعتق اه (قوله بخلاف مالو شهدوا الخ) عبارة المغنى تنبيه على ثبوت المال ما اذا شهدوا بعد دعوى المالك او وكيله فلو شهدوا حسبة لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه (قوله كما مر) اى قبيل قول المصنف والمذهب (قوله اذ قد يظنان) الى قوله ويجاب في المغنى الا قوله ووقع الى وكونها (قوله وان لم يذكر انه نصاب) اى لا يشترط ان يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فاذا ظهر له نصاب عمل بمقتضاه اه معنى (قوله فيه) اى في كون المسروق نصابا (قوله بهما) اى الشاهدين وقوله او بغيرهما شامل للقاضي نفسه (قوله ولا انه ملك الخ) عطف على انه نصاب اى ولا يشترط ان يذكر كون المسروق ملكا لغير السارق بل يكفي ان يقول اسرق هذا ملك المالك يقول هذا ملكى والسارق يوافق او يثبته المالك بغيرهما كذا في المغنى (قوله يقولان لانعلم الخ) من جملة الشروط المعتبر ذكرها اه عش (قوله وغير ذلك كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الاولى تاخيرها الى قبيل المتن عبارة المغنى ويشترط اتفاقهما في شهادتهما وحينئذ لو اختلف شاهدان في وقت الشهادة كقوله الخ وهى اسبك (قوله ذكر اسم ونسبه) اى بحيث يحصل التمييز اه معنى (قوله واستشكل) اى قولهم ويشير ان الخ ومحط الاشكال قولهم والا ذكر الخ (قوله ويجاب الخ) عبارة المغنى وقد يجاب بانها لا تسمع تغليبا لجانب المال ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويدعى بماله كما مر اه (قوله بتصويره) اى السماع اه

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وإن لم يذكر أنه نصاب لا النظر فيه وفي قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك اثباته بغيرهما ووقع في هذه والتي قبلها بعضهم ما يخالف ذلك فاحذره وكونها من حرز بتعيينه او وصفه ويقولان لانعلم فيه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ويشير ان للسارق ان حضرو الا ذكر اسمه ونسبه واستشكل بان البيعة لا تسمع على غائب في حد الله تعالى ويجاب بتصويره بغائب متعززا ومتوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) اى أحدهما (سرق) هذه العين

او ثوبا ايضاً او ( بكرة ) قول ( ١٥٤ ) ( الاخر ) سرق هذه شير الاخرى او ثوبا اسود او ( عشية فباطلة ) للتناقض فلا يترتب

عليها قطع نعم للمسروق  
منه ان يحلف مع احدهما في  
الاولى ومع كل منهما في  
الثانية ان وافقت شهادة  
كل دعواه والحق في زعمه  
وياخذ المال ولو شهد  
واحد بكيس وآخر  
بكيسين ثبت واحد و قطع  
ان بلغ انصا باوله الحلف  
مع الذي زاد وياخذوا  
اثنان انه سرق هذه بكرة  
واخر ان انه سرقها عشية  
تعارضتا ولم يحكم بواحدة  
منها فان لم يتوارد على شيء  
واحد ثبتا و قطع إذ  
لا تعارض ( وعلى السارق  
رد ما سرق ) وإن قطع  
للخبر الحسن على اليد  
ما اخذت حتى تودي به ولان  
القطع لله تعالى والغرم  
للادى فلم يسقط احدهما  
الاخر ومن ثم لم يسقط  
الضمان والقطع عنه برده  
للحرز ( فان تلف ضمنه )  
كنا فعه بمثله في المثل  
واقصى قيمه في المتقوم  
( و قطع يمينه ) اى السارق  
الذى له اربع اذ هو الذى  
يتاقى فيه الترتيب الآتى  
اجماعا ولو شاء ان امن  
نزف الدم ولان البطش  
بها اقوى فكان البداء بها  
اردع ولا نالم يقطع ذكر  
الزاني لانه ليس له مثله وبه  
يفوت النسل المطلوب

رشيدى ( قوله للتناقض ) الى قوله كذا نقله في النهاية الا قوله في الاولى وقوله في الثانية ( قوله في الاولى ) ثم  
قوله في الثانية فيه نظر فليتأمل ا ه سم والمراد بالاولى الاختلاف في تشخيص الدين وبالثانية الاختلاف  
في تشخيص اللون ( قوله ومع كل منهما في الثانية ) ونف ابن سم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونصها  
وان شهد واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الاخر ويحلف مع  
شاهده واستحقهما انتهى ا ه رشيدى عبارة المغنى تنبيه قوله فباطلة اى بالنسبة الى القطع اما المال فان  
حلف المسروق منه مع الشاهد اخذ الغرم منه والا فلا كذا قاله فالمراد حلف مع من وافقت شهادته  
دعواه او الحق في زعمه كما بينه في الكفاية ثم ذكر نظير ما مر عن الروض ( قوله ان وافقت شهادة كل )  
كان ادعى بعين فشهد احدهما انه سرقها بكرة والاخر عشية فيحلف مع كل منهما بمعنى انه ان شاء حلف  
انه سرقها بكرة وان شاء حلف انه سرقها عشية فان وافقت دعواه شهادة احدهما دون الاخر كان ادعى  
انه سرق ثوبا ايضاً فشهد احدهما بذلك والاخر بانه سرق ثوبا اسود فيحلف مع الاول لموافقة  
شهادته دعواه ا ه ع ش ( قوله والحق ) بالنصف عطفاً على دعواه ( قوله ولو شهد ) الى قول المتن فان  
تلف في المغنى الا قوله وله الحلف الى او اثنان ( قوله ولم يحكم بواحدة الخ ) اى وان كثر عدد احدهما لان  
الكثرة ليست مرجحة ا ه ع ش ( قوله ثبتتا ) اى التيقن ( قول المتن وعلى السارق رد ما سرق ) ولو كان  
للمسروق منفعة استوفاهما السارق او عطلها وجبت اجزئها كالمغصوب ا ه غنى زاد سم وقد يؤخذ من قوله  
الآتى كنا فعه ا ه ( قوله برده المال للحرز ) اى ولو لم تثبت السرقة الا بعد الرد وقد يخرج بقوله برده الخ  
مالو اخذه المالك قبل الرفع للقاضى كان رماه السارق خارج الحرز فاخذه المالك فلا ضمان ولا نطع له نذر  
طالب المال والفرق انه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه ا ه ع ش ( قوله اجماعا ) الى قوله وقاطعها  
في المغنى ( قوله ان امن نزف الدم ) اى فان لم يؤمن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى اخر  
الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يؤمن نزف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة يتعلق القطع بعينها فاذا تعذر  
قطعهما سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدهام رسم على  
حج ا ه ع ش ( قوله ولان البطش الخ ) عطف على قوله اجماعا ( قوله لانه ليس له مثله ) اى والسارق له مثل  
اليد غالباً فلم تقت عليه المنفعة بالسكية ا ه غنى ( قوله وبه يفوت الخ ) اى غالباً ا ه غنى وهو علة مستقلة كما  
هو صريح المغنى ( قوله وقاطعها في غير القن ) اى من حرروا بعض مكاتب اما القن فقاطعها السيد والامام  
ا ه ع ش ( قوله فلو فوضه ) اى الامام او نائبه وقوله للسارق خرج به مالو فوضه للمسروق منه فيقع الموضع  
وان امتنع التفويض له مخافة ان يردد عليه الالة فيؤدى الى اهلا كه وخرج بفوض اليه مالو فله بلا اذن  
من الامام او نائبه فلا يقع حد وان امتنع القطع لزوات المحل ا ه ع ش وقوله وخرج بفوض اليه الخ فيه ان  
الحكم في التفويض كذلك فاما معنى الخروج حينئذ على انه يخالف قول الشارح الآتى فاجز اسقوطها الخ

ايضا ان محل جواز تركها فيما اذا كانت المصلحة فيها ما ذكر الخ فليتأمل ( قوله او ثوبا ايضاً الخ ) في  
الروض وان شهدوا واحد بثوب ايضاً وآخر باسود فله ان يحلف مع احدهما وله ان يدعى الاخر ويحلف  
مع شاهده واستحقهما انتهى ( قوله في الاولى ثم قوله في الثانية ) فيه نظر فليتأمل م ( قوله وعلى السارق  
رد ما سرق ) واجزته مدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الآتى كنا فعه ( قوله ان امن نزف الدم ) اى فان  
لم يامن نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى آخر الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يامن نزف  
الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة يتعلق بعينها فاذا تعذر قطعها سقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء  
فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعدهام م ( قوله فلو فوضه للسارق لم يقع الموضع ) في الروض في باب  
استيفاء القصاص قبيل الطرف الثانى مانصه ولو اذن الامام لسارق اى في قطع يده فقطع يده جاز ويجزى  
ا ه قال في شرحه وما ذكره كاصله من الجواز نصه في اول الباب الثانى من ابواب الوكالة ا ه

وهو مشكل بما يأتي من سقوطها بنحو أفة المصحح بوقوع فعله الموضع وان لم يفوضه اليه الامام ثم راي كلام الرافعي ليس نصافي ذلك وانما هو عموم قسط وهو ان التوكيد في استيفاء الحد متمتع ولا يقع الموضع فليحمل على غير هذا لما صرحوا به فيما يأتي ان القطع تعلق بهين البين فاجز اسقوطها على اي وجه كان (فان سرق ثانيا بعد قطعها) واندمل القطع الاول وفارق توالي قطعها في الحرابة لانها مائة حد واحد (فرجله اليسرى) هي التي تقطع (و) ان سرق (ثالثا) قطعت (يده اليسرى) ان سرق (رابعا) قطعت (رجله اليمنى) لخبر الشافعي بذلك وله شواهد وصح ما ذكر في الثالثة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع اليد والرجل انهما آلة السرقة بالاخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثانية والرابعة ان السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا وهما قطعان في مرة منها كما يأتي اما قبل قطعها فسياتي هذا كله حيث لا زائدة وشبهها على معصمه والا قطعت أصلية ان تميزت وأمكن استيفاؤها بدون الزائدة والا قطعنا كذا اطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الوضوء في أصلية وزائدة لم

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه النهاية وكتب عليه ع ش ما نصه قوله لا يقع الموضع اي ويكون كالسقوط باقة وسياق ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموضع والقول بعدمه بان كلاهما يسقط القطع إلا ان يقال إذا قلنا بوقوع الموضع كان قطعها جابر للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموضع لم يكن سقوطها جابر للسرقة لعدم لزوم شيء للسارق بعداه ويوافقه قول السيد عمر ما نصه قوله وهو مشكل بما يأتي الخ قد يقال سقوط القطع لفوات محله لا ينافي عدم وقوعه الموضع اي عن الحد كالساقط باقة فانه لا يقع عن الحد ويسقط به الحداه (قوله على اي وجه كان) فيه ان من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء سم (قول المتن ثانيا بعد قطعها) الاولى لحسن عطف ما بعده عليه بعد القطع ثانيا (قوله واندمل) إلى قوله كما يأتي في المغني الا قوله وله شواهد إلى وحكمه وإلى قوله هذا كله في النهاية (قوله واندمل القطع الخ) عطف على جملة سرق ثانيا ولو اخره عن قول المصنف فرجله اليسرى لسكان اولى ويندفع توهم الحالية عبارة النهاية واندمال القطع الخ قال الرشيدى قوله واندمال القطع كان ينبغي التعبير بغير هذا لانه يوم انه لا تقع رجله اليسرى إلا ان سرق بعد قطع اليمنى واندمالها بخلاف ما لو سرق بعد القطع وقبل الاندمال اه وعبارة المغني فان سرق ثانيا بعد قطعها اي يده اليمنى فرجله اليسرى ان برئت يده اليمنى ولا اخرت للبراءة اه وهي أحسن (قوله واندمل القطع الاول) فلو والى بينهما فئات المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان اخذنا ما تقدم في الحدود اه ع ش (قوله وفارق الخ) عبارة المغني وانما لم يقطع الرجل إلا بعد اندمال اليد لئلا تنقض الموالاة إلى الهلاك وخالفه في الاتهام في الحرابة لان قطعها فيها حد واحداه (قوله لخبر الشافعي الخ) اي لما رواه الشافعي باسناده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا ايده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق فاقطعوا ايده ثم ان سرق فاقطعوا رجله اه (قوله بالاخذ) اي باليد والنقل اي بالرجل (قوله وقطع ما ذكر في الثالثة) لعله في الثانية فتأمل اه رشيدى ويؤيده قول المغني وانما قطع من خلاف لثلاث فوات جنس المنفعة عليه فتضعف حر كته كافي قطع الطريق لان السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعا والمحارب يقطع ولا يده اليمنى ورجله اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى اه (قوله وشبهها) لعله اراد به ما سياق في قوله او مرتبا الخ (قوله كذا اطلقه شيخنا هنا الخ) اعتمد النهاية اي والمغني انه لا تقع يدان مطلقا بسرقة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لما بعدهما اه سم (قوله معناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتل عبارة غيرته لانه عقب قوله فبقطعان بقوله وان لم تميز قطعتهما بايديهما بذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما إذا لم تميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول المصنف والشارح والاقطعتا اه سم عبارة شرح الروض فرع لو كان له كفان على معصمه قطعت الاصلية منهما ان تميزت اه زاد المغني هذا ما اختاره الامام بعد ان نقل عن الاصحاب قطعها مطلقا والذي في التهذيب انه ان تميزت الاصلية قطعت والا فاحداهما فقط ولا تقطعان بسرقة واحدة قال الرافعي وهذا احسن وقال المصنف انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق ورواه في شرح المذهب وصححه ابن الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لو لم يمكن قطع الاصلية الا بالزائدة اولم يمكن قطع احدهما عند الاشتباه فانه يعدل الى الرجل اه

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليهم رش (قوله على اي وجه كان) فيه ان من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء (قوله كذا اطلقه شيخنا هنا في شرح الروض) لكنه قدم فيه في الوضوء الخ (قوله اعتمد رايه) لا تقع يدان مطلقا بسرقة واحدة حتى اذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لما بعدهما (قوله معناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتل عبارة غيرته خلافا لانه عقب قوله ولا يقطعان لقوله وان لم تميز قطعتهما بايديهما انتهى وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما إذا لم تميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا

تميز انه تقطع احدهما وهو الاوجه ولك ان تقول لا تخالف بين عبارتيه لان قوله هنا والامعناه ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة

وحينئذ فتي أمكن استيفاء الاصلية وحدها أو إحداهما إن لم تتميز الاصلية قطعت وعليه يحمل ما في الوضوء والا قطعنا وعليه يحمل ما هنا فلا  
نظر لتمييز وعده بل لا مكان قطع واحدة وعده نعم في قوله كغيره ثم فإن لم تتميز الزائدة عن الاصلية بان كانتا اصليتين أو احدهما ولم تتميز  
غموض إذ كيف يعلم مع عدم التميز انهما اصليتان تارة أو احدهما فقط تارة أخرى وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا  
فيحكم على كل من الاولين بالاصالة ( ١٥٦ ) وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط وليس مجرد التقدم مقتضيا للاصالة فان لم يكن له الا

(قوله وحينئذ) لا حاجة اليه (قوله ثم) أى في باب الوضوء (قوله بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم الخ)  
اقول ان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادق بعدم الزيادة أو بزيادة احدهما لان السلب يصدق بنفي  
الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احدهما امر سهل وإنما ثبت الغموض لو كان  
المراد ان احدهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأق التصوير الاول الذي ذكره فتأمل اه سم  
(قوله فان لم يكن) الى قوله كما قاله الاثمة في النهاية الا قوله وتقطع الى وتعرف (قوله وتقطع احدى اصليتين  
في سرقة والاخرى في أخرى كزائدة الخ) اي ولا يعدل الى الرجل وأورد بعضهم هاتين المسئلتين على قول  
المصنف فان سرقة ثانيا فرجله اليسرى واجيب عنه بانه انما تكلم على الحلقة المعتادة الغالبة اه معنى  
(قول المتن وبعد ذلك يعزر) وفي العباب يعزر ويحبس حتى يموت وظاهر المتن انه لا يحبس اه ع ش  
(قوله اذا سرق) كان الاولى تقديره بين الواو ومدخولها حتى يظهر عطف ما بعده عليه فتأمل (قوله أو  
سرق ولا) الى قوله اما اذا لم يكن في المعنى (قوله ولا رابع له) اي ولا واحدة له من الاطراف الاربع (قوله  
لانه لم يرد فيه شيء) اي والسرقة معصية فتعين التعزير اه معنى (قوله اما اذا لم يكن) الى قول المتن وتقطع  
في النهاية الا قوله واقتصر الى واعتبر (قوله اما اذا لم يكن له الاربع) اي جميعها وهو من سلب العموم  
عبارة النهاية الاربعة (قوله ما قبلها) اي الرجل اليمنى ويحتمل ان مرجع الضمير الموجودة  
(قوله خص الخ) لعله في الحديث (قوله بضم الميم) اي وفتح اللام اسم مفعول من أغل ما فتح الميم مع  
كسر اللام وتشديد الياء على زنة مفعول فلحن كما قاله ابن قاسم اه معنى (قوله واقتصر الخ) عبارة المعنى  
قضية كلامه امتناعه بغير الزيت والدهن واقتصر الشافعي في الام على الحسم بالنار وفصل الماوردي في  
الحاوي فيجعل الزيت للحضري والنار للبدوي لانها عادت بهم وهو تفصيل حسن اه (قوله واعتبر الماوردي  
الخ) حسنه المعنى كما مر وضعفه ع ش بغير عزو (قوله ثم) لا تظهر فائدته (قوله اي الحسم) عبارة المعنى  
اي الغمس المسمى بالخمسة اه (قوله لان فيه) اي الحسم (قوله على تركه) اي السرقة والتذكير نظرا  
للمعنى (قوله لانه تداو) الى قوله وجزم به في المعنى (قوله ومن ثم لم يجبر الخ) بل يستحب له ويندب للامام  
الامر به عقب القطع ولا يفعله الا باذن المقطوع اه معنى (قوله هنا) الاولى على هذا (قوله وعليه ان تركه  
الامام لزم كل من علم الخ) اي فان لم يفعل اثم ولا ضمان عليه ولا على الامام ايضا اه ع ش (قوله ولان  
الاعتماد) عبارة المعنى والمعنى فيه ان البطش في الكف وما زاد من الذراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف  
الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه (قول المتن من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد (تنبيه) ينذب  
خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهيلا للقطع ويندب ان يقطع بحديدة ماضية دفعة واحدة وان يكون

زائدة قطعت وان فقدت  
أصابها وتقطع احدى  
اصليتين في سرقة والاخرى  
في أخرى كزائدة صارت بعد  
قطع الاصلية اصلية بان  
صارت عاملة فتقطع في سرقة  
اخرى وتعرف الزيادة بنحو  
فحش قصر ونقص أصبع  
وضعف بطش (وبعد ذلك  
اي قطع الاربع اذا سرق  
أو سرق أولا ولا اربع له  
(يعزر) لانه لم يرد فيه شيء  
وخبر قتله منكر ولو صح  
لكان منسوخا ومحمولا على  
انه قتله بزاو واستحلال كما  
قاله الاثمة اما اذا لم يكن له  
الاربعة فيقطع في الاولى  
ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة  
بان لم يكن له الاربع يعني  
لانه لم يوجد ما قبلها تعلق  
الحق بها (ويغمس) ندبا  
( محل قطعه ببيت ) خص  
كانه لكونه ابلغ (اودهن)  
آخر (مغلي) بضم الميم لصحة  
الامر ولانه يسد افواه  
العروق فينحسم الدم  
واقتصر جمع على الحسم  
بالنار وخير الشاشي بينهما  
واعتبر الماوردي عادة  
المقطوع الغالبة فللحضري  
نحو الزيت والبدوي الحسم

(قوله وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاولين بالاصالة وعلى احدى  
الآخرين بالاصالة فقط) اقول ان كان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادقا بعدم الزيادة أو بزيادة احدهما  
لان السلب يصدق بنفي الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احدهما امر سهل  
وانما ثبت الغموض لو كان المراد ان احدهما زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأق التصوير الاول  
الذي ذكره فتأمل

بالنار ثم (قيل هو) اي الحسم (تتمة للحد) فيلزم الامام فعله هنا لا في القود لان فيه من بدا يلام يحمل المقطوع على تركه  
(والاصح انه حق المقطوع) لانه تداو بدفع الهلاك بنزف الدم ومن ثم لم يجبر على فعله (فتؤنته عليه) هنا وكذا على الاول ما لم يجعله الامام من  
بيت المال كاجرة الجلاد (وللامام اهاله) ما لم يؤد تركه لتلفه لتعذر فعله من المقطوع بنحو اغماء كما يحتمل البلقيني وجزم به الزركشي وهو ظاهر  
وعليه ان تركه الامام لزم كل من علم به وقدر عليه ان يفعله به كما هو ظاهر (وتقطع اليد من كوع) للاتباع رواه الدارقطني وقال به ابو بكر  
وعمر رضي الله عنهما وفعله على كرم الله وجهه ولان الاعتماد على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم)

وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه (ومن سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه إلا حد واحد على المعتمد وإنما) (كفت يمينه) عن الكل لاتحاد السبب فتدخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكالزنى بكر أو شرب مرارا وإنما تعددت فدية نحو لبس المحرم لان فيها حدا لآدمى باعتبار غالب مصرفها ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع يميني مرارا كنى قطع الرجل عن الكل وهكذا على قياس ما ذكر ويكفى قطع اليمين أو غيرها مما يجب قطعه (وان نقصت أربع أصابع قلت وكذا) تجزىء (ولو ذهب الخنس) الأصابع (١٥٧) منها (والله أعلم) لا طلاق اسم اليد عليها حيث دمع وجود الزجر بما

حصل له من الايلام والتشكيل ومن ثم اجزأت وان سقط بعض كفها ايضا (وقطع يد) أو رجل (زائدة أصبعا) فأكثر (في الأصح) لشمول اسم اليد لها وفارق القود بان مقصوده المساواة (ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو ظلم أو قودا أو شلت وخشى من قطعها نزف الدم (سقط القطع) ولم تقطع رجله لتعلق الحق بعينها فسقط بفواتها (أو) سقطت (يساره) بذلك مع بقاء اليمين (فلا) يسقط الأنطع (على) المذهب) لبقاء محل القطع وإنما سقط بقطع الجلا دها غلطا لوجود القطع والايلام بعلة السرقة

﴿ باب قاطع الطريق ﴾

سمى بذلك لمنعه من ذلك لمنعه المرور فيها ببروزه لا خذمال أو قتل أو أراهب مكبرة اعتمادا على القوة مع عدم الغوث كما يعلم بما يأتي والاصل فيه قوله تعالى إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية إذا الفقهاء وجمهور المفسرين وغيرهم على أنها نزلت فيه بدليل الا الذين تابوا فان

المقطوع جالس أو ان يضبط لئلا يتحرك وان يعلق العضد المقطوع في عنقه ساعة الزجر والتشكيل معنى وروض مع شرحه (قوله وهو الكعب) الى قوله وإنما سقط في النهاية والى الباب في المغنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله لم يلزمه الا حد واحد الخ) اي وان علمت السرقة الاولى والثانية ولم يقطع اه ع ش (قوله) وإنما كفت) لا تظهر فائدة انما (قوله) وإنما تعددت الخ) اي كان لبس او لا ثم بعد نزاع الثوب او العمامة اعاد اللبس ثانيا اه ع ش (قوله فدية نحو لبس المحرم) اي وتطيه في مجالس مغنى واسنى (قوله) باعتبار غالب مصرفها) لان مصرف الكفارة اليه اه معنى (قوله ويكفى الخ) دخول في المتن (قول المتن وان نقصت) اي يمينه اه معنى او غيرها (قوله بذلك) اي بشيء مما ذكر (قوله فلا يسقط القطع) اي قطع اليمين وحكم الرجل حكم اليد فإذ ذكر اه معنى (قوله) وإنما يسقط بقطع الجلا د الخ) عبارة النهاية ولو اخرج السارق للجلا د يساره فقطعه فان قال المخرج ظننتها اليمين او انها تجزىء اجزائه والا فلا لان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه طريقة يومى الى ترجيحها كلام الروضة وصحح الرافعي في اخرج باب استيفاء القصاص والمصنف في تصحيحه وصححها الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلا د فان قال ظننتها اليمين او انها تجزىء عنها وحلف لزومه الدية واجزائه او علمتها اليسار وانها لا تجزىء لم يلزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلهاي عن اليمين او اباحتها ولم تجزه وجزم به ابن المقرئ اه قال ع ش قوله فان قال المخرج ظننتها يميني الخ معتمد اي ولا شيء على الجلا د في الحالين اه وقال المغنى بعد ذكر الطريقتين مقدما للثانية مع زيادة بسط مانعه وهي اي الاولى في كلامه الصحيحة وان صحح الاسنوى الثانية اه وكلام الشارح يومىء ترجيحها خلافا للنهاية

### ﴿ باب قاطع الطريق ﴾

(قوله سمي بذلك) الى قوله ولا ذمى في المغنى (قوله ببروزه) الى قوله ولا ذمى في النهاية (قوله ببروزه) متعلق بيمينه (قوله لا خذمال الخ) اي او امرأة او امرءة للتمتع كياقي (قوله او اراهب) اي اخافة (قوله مكبرة) اي مجاهرة ونصبه على الحال اه بحيرى (قوله مع عدم الغوث) اي مع البعد عن الغوث نهاية ومعنى اي ولو حكما كالودخول ادار او منعو أهلها من الاستغاثة اه ع ش (قوله اذ الفقهاء الخ) عبارة المغنى والنهاية قال اكثر العلماء نزلت في قاطع الطريق لاني الكفار واحتجوا به بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت توبتهم بالاسلام وهو دافع للعقوبة قبل القدرة وبعدها اه (قوله بدليل الا الذين تابوا) اي الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على يتقيد بقدرة ولو عكس كان اولي (قوله فلا يضمن نفسا ولا مالا) اي اتلفه او تلف يده واما اذا كان ما اخذه باقيا أو مكن نزعه نزع كما مر عن سم (قوله ولا ذمى الخ) عطف على لا حربي (قوله) وان المنصوص المعتمد الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ) هذا لا يقتضى خروجهما اه سم (قوله وضمانه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله او سكران) الى قوله كذا اطلقوه في النهاية الا قوله

### ﴿ باب قاطع الطريق ﴾

(قوله وقد يوجه الاول بان لذين احكاما الخ) هذا لا يقتضى خروجهما

الاسلام لا يتقيد بقدرة وبدفع القتل وغيره (هو مسلم) لا حربي وهو واضح لانه غير ملتزم لاحكاما فلا يضمن نفسا ولا مالا ومثله في عدم كونه قاطعا للمعاهد والمستأمن ولا ذمى على ما اقتضاه كلام الشيخين وابن الرفعة عملا بمقتضى سبب نزول الآية لكن أطال المتأخرون في رده وان المنصوص المعتمد انه كالمسلم فيما يأتي ومثله المرتد وقد يوجه الاول بان لذين احكاما أشد من احكام القطاع كاتقاضي عهد الاول على ما يأتي المقتضى لاستباحة ماله ودمه وكقتل الثاني وبصير ماله فينا لنا وضمانه للنفس والمال (مكلف) أو سكران مختار ولو قنا وامرأة فلا عقوبة على صبي ومجنون ومكره وان ضمنوا النفس والمال (له شوكة) أي قوة



وقدرة ولو واحد يغلب جمعا أو يساويهم وقد تعرض للنفس أو للبضع أو المال مجاهرا (لا يختلسون يترضون لأخر قافلة) مثلا (يعتمدون الحرب) لا انتفاء الشوكة لحكمهم قودا وضمانا كغيرهم والفرق أن ذا الشوكة يعز دفعه بغير السلطان فغلظت عقوبته ردعاه بخلاف نحو المختلس (والذين يغلبون شرذمة بقوتهم (١٥٨) قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (لا لقافلة عظيمة) لإذ اقوة لهم

بالنسبة اليهم فالشوكة امر نسبي فلو وجدت بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن استسلموا لهم حتى اخذوهم لم يكونوا قطاعا لانهم مضيعون فلم يصدر ما فعله اولئك عن شوكتهم بل عن تفریط الآخرين كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بان مجرد العدد والعدة لا تحصل الشوكة بل لا بد معه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شأن القطاع لا القوافل غالبا فليسوا مضيعين ولا ينبغي ان يخرج قاصدوهم عن كونهم قطاعا انتهى واعتمده جمع وعليه فالشوكة يكفي فيها فرض المقاومة بتقدير اجتماع الكلمة وما مر معه ثم رايت البقيتي صرح به فانه اعترض قولهما عن تصحيح الامام وجزم الغزالي لو نالت كل من الاخرى قطاع بان الذي ظهر له من كلام الشافعي واصحابه انه متى كان احتمال غلبة القطاع في اثبات عقوبة القطاع في حقهم غلبوا ام غلبوا لحصول اخافة السبيل بهم (وحيث يلحق غوث)

أو يساويهم وفي المعنى الاقوله او البضع (قوله أو سكران) أي متعدد (قوله وقدره) عطف تفسيره ع ش (قوله ولو واحد) ولو اثني يغلب جمعا أي اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وكذا الخارج بغير سلاح إن كان له قوة يغلب بها الجماعة ولو باللكز والضرب بجمع السكك وقيل لا بد من آلف معنى واسي (قوله وقد تعرض الخ) أي مع البدن عن الغوث كما يعلم من قوله بدد وفقد الغوث الخ اه معنى (قوله للنفس او البضع الخ) هلا قال اول الارهاب اه رشیدی (قوله او البضع) لم يجعلوا فيما ياتي للمتعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه حكمه كغير قاطع الطريق اه ع ش عبارة الرشیدی وانظر المتعرض للبضع فقط هل له حكم يخصه او هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخل فيه فلم نص عليه اه (قول المتن لا يختلسون الخ) عبارة المعنى وخارج بالشوكة ما تضمنه قوله لا يختلسون قليلون يتعرضون لأخر قافلة عظيمة يعتمدون الحرب برخص الخيل او نحوها او العدو على الاقدام او نحو ذلك فليسوا قطاعا (نبيه) قوله لا آخر قافلة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لا ولها وجوانبها كذلك فلو قهرهم ولو مع كونهم قليلين فقطاع لاعتمادهم على الشوكة فلا تعداهل القافلة مقصرين لان القافلة لا تجتمع كلتهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اه (قول المتن شرذمة) بذال معجمة طائفة من الناس اه معنى (قول المتن قطاع في حقهم) أي وان هربوا منهم وتركوا الاموال لعلهم يعجز انفسهم عن مقاومتهم (نبيه) لو ساقهم للصوم مع الاموال الى ديارهم كانوا قطاعا في حقهم ايضا كما قاله ابراهيم المروزي اه معنى (قوله اليهم) أي الجماعة اليسيرة اه معنى (قول المتن لا لقافلة عظيمة) أي لا قطاع في حقهم اه معنى (قوله فلو وجدت الخ) عبارة النهاية فلو وجدت الخ وهي المناسبة للتعليل الآتي (قوله يقاومونهم) أي يقدررون على دفعهم اه معنى (قوله حتى اخذوهم الخ) عبارة المعنى حتى فشلوا واخذت امواهم فنتهبون لا قطاع وان كانوا ضامين لما اخذوه اه (قوله كذا اطلقوه لكن بحث الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين اه سم (قوله واعتمده) أي البحث (قوله فالشوكة يكفي فيها الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كما زعم بل الشرط القوة والغلبة وان كانت لا تحصل غالبا الا بما ذكر انتهى اه سم (قوله وما مر معه) أي من المطاع والعزم (قوله قولهما) أي الشيخين أي مفهوما (قوله لو نالت كل من الاخرى فقطاع) مقول القول (قوله بان الذي الخ) متعلق باعتراض (قوله بل منتهبون) الى قول المتن واذا في النهاية والمعنى (قوله او السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا وفي نظيره الا في التعبير بالو او أي كافي المعنى وان المراد ان الموجود احد الامرین رشیدی وع ش (قوله ومنعوا اهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين يأتون للسرقة المسمون بالمنسرفي زماننا فهم قطاع طريق والمنسرفي كسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه ع ش وقال الرشیدی قوله ومنعوا هذا قد يخرج للصوم المسمين بالمنسرف اذا جاهاروا ولم يمنعوا الاستغاثة او عبارة السيد عمر هل يعتبر المنع بالفعل او يكفي ان يعلم من حالهم

(قوله كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان الخ) يمكن حمل الاطلاق على ما اذا تمكنوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشيخين (قوله وبتقدير اجتماع الكلمة الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كما زعم اه (قوله او السلطان) لعل الوجه التعبير

يمنع شوكتهم لو استغاثوا (ليسوا) وفي نسخة ليس فالضمير للذكر وهو ذو الشوكة ولكونه في معنى الجمع انهم راعاه في قوله (بقطاع) بل منتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمران او السلطان (او لضعف) باهل العمران او بالسلطان او بغيرهما كان دخل جمع دارا وشهروا السلاح ومنعوا اهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حقهم وان كانوا بحضرة السلطان وقوته

(وقد يغلبون والحالة هذه) أي وقد ضعف السلطان أو بعده أو أعرانه (في بلد) لعدم (١٥٩) من يقاومهم من أهلها (فهم قطاع)

كالذين بالصحراء وأولى  
لعظم جرائمهم (ولو علم  
الامام قوما يخفون الطريق)  
او واحدا (ولم ياخذوا  
مالا) نصابا (ولا) قتلوا  
(نفسا عز رهم) وجوبا مالم  
ير المصلحة في تركه كما يؤخذ  
تماياتي في التعزير (بحبس  
وغیره) ردعاهم عن هذه  
الورطة العظيمة والحبس  
فسر النفس في الآية ومن ثم  
كان أولى من غيره فلا يتعين  
وله جمع غيره معه كما اقتضاه  
المتن ويرجع في قدره وقدر  
غيره وجنسهما إلى الامام  
والأولى أن يستدعى إلى أن  
تظهر توبته وان يكون بغير  
بلده وافهم قوله علم أن له  
الحكم بعلمه هنا ما فيه من حق  
الآدمي (وإذا اخذ القاطع  
نصاب السرقه) ولو لجمع  
اشتركوا فيه واتحد حرزه  
وتعتبر قيمة محل الاخذ  
بفرض ان لاقطاع ثم ان  
كان محل بيع والا فاقرب  
محل بيع اليه من حرزه كان  
يكون معه او بقر به ملاحظ  
بشرطه السابق من قوته او  
قدرته على الاستغاثة فان  
قلت القوة والقدرة تمنع قطع  
الطريق لما مر انه حيث لحق  
غوث لو استغث لم يكونوا  
قطاعا قلت ممنوع لان لا  
تعتبرهما في الحالة الراهنة  
بل بتقدير كونه سارقا ولا  
يلزم من وجودهما بهذا  
التقدير منعهما لوصف قطعه  
للتريق لان ادنى قوة او

انهم لو استغاثوا لوقعوا بهم نحو قتل محل تامل اه اقول أخذنا ما قدمنا من المعنى في حاشية قول المتن قطاع  
في حقهم ان الثاني هو الظاهر (قول المتن وقد يغلبون) أي ذو الشوكة اه معني (قوله كالذين بالصحراء الخ)  
عبارة المعنى لوجود الشروط فيهم ولا نهم اذا وجب عليهم هذا الحد في الصحراء وهي موضع الخوف فلان يجب  
في البلده موضع الامن أولى لعظم جرائمهم (تنبه) اشعر كلامه بانه لو تساوت الفرقتان لم يكن  
لهم حكم قطاع الطريق لكن الاصح في الروضة واصلها خلافه اه (قول المتن قوما الخ) أي ولو كانوا غير  
مكلفين اه ع (قوله واحدا) عطف على قوما (قوله مالا نصابا) أي وان أخذوا ودونه وينبغي أن يقال أو  
أخذوا نصابا مع فقد بقية شروط السرقة اه سم (قوله مالم ير المصلحة في تركه) بل قد يجب أي الترك كان  
علم انه ان عزه زاد في الطغيان وأدى من قدر على إيداعه اه ع (قوله ومن ثم) أي من اجل التفسير بذلك  
(قوله فلا يتعين الخ) تفريع على الأولوية (قوله جمع غيره) أي غير الحبس (قوله في قدره) أي الحبس  
(قوله لراي الامام الخ) فلا يقدر الحبس مدة بل يستدام حتى تظهر توبته وقيل يقدر بستة اشهر ينقص منها  
شيئا للثلاثين يد على تغريب العبد في الزنا وقيل يقدر بستة ينقص منها شيئا للثلاثين يد على تغريب الحر في الزنا  
اه معني (قوله وان يكون بغير بلده) أي وقوفا مع ظاهر الآية اه رشدي ولانه احوط وابلغ في  
الزجر كما به عليه المعنى (قوله ان له الحكم الخ) أي الحكم عليهم بانهم قطاع كما هو ظاهر من افهام كلام المصنف  
اما الحكم عليهم بالقتل او القطع فظاهر انه لا بد فيه من اثبات فليراجع اه رشدي (قوله هنا) أي وان  
قلنا بان الاصح ان القاضي لا يقطع بعلمه في حدود الله تعالى اه معني (قول المتن وإذا اخذ القاطع) أي  
واحد او اكثر اه معني (قوله ولو لجمع) إلى قوله على انهم صرحوا في النهاية الا قوله أي بعد الاندمال كما  
هو ظاهر بما مر (قوله اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشيوخ او الاعم حتى لو اخذ من كل شيئا وكان  
المجموع يبلغ نصابا قطع الآخذ فيه نظرا ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم لكن قياس ما مر في السرقة الاول  
ويؤيده انهم علوا القطع بالمشارك بان لكل واحد من الشركاء ان يدعى بجميع المال وفي المجاورة ليس  
لو احد منهم ان يدعى بغير ما يخصه معلوم بما مر في السرقة ان القاطعين لو اشتركوا في الاخذ اشترط ان  
يخص كل واحد منهم قدر نصاب من المأخوذ ولو زرع على عددهم ولا فلا اه ع (قوله واتحد حرزه)  
معطوف على قول المصنف اخذ القاطع اه رشدي ولعل الصواب على قول الشارح اشتركوا فيه (قوله  
وتعتبر) إلى قوله على انهم صرحوا في المعنى لا قوله فان قلت إلى من غير شبهة وهو له أي بعد الاندمال كما هو  
ظاهر بما مر (قوله ثم) أي في محل الاخذ (قوله من حرزه) متعلق بقول المصنف اخذ وكذا قوله من  
غير شبهة متعلق به اه رشدي عبارة المنهج مع شرحه او باخذ نصاب بقيد زدهما بقولي بلا شبهة من  
حرز الخ (قوله كان يكون معه الخ) فلو كان المال يسير به الدواب بلا حافظ او كانت الجمال مقطورة ولم  
تتعهد كاشترط في السرقة لم يجب القطع اه معني (قوله لا نالنا لاعتبر الخ) عبارة النهاية اذ القوة والقدرة  
بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكة ونحوهما كما علم بما مر بخلاف  
الحرز يكفي فيه مبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق اه (قوله لا ادنى قوة او استغاثة) أي صرفها  
في الخارج وبه يدفع قول سم قوله تمنع وصف السرقة الخ لعل الوجه ان يقال يكفي في السرقة ولا يكفي  
في قطع الطريق اه المبني على ارادة القدرة عليها بدون صرفها واجرائها في الخارج (قوله تمنع) أي كل

بالو او وكذا قوله الآتي أو السلطان وتصحيح أو أن المراد وجود أحد الأمرين فقط (قوله نصابا) وان أخذوا  
دونه (قوله ايضا نصابا) زائد على ما في شرح الروض والباب وغيرهما هو قيد ظاهر بل ينبغي ان يقال او  
أخذوا نصابا مع فقد بقية شروط السرقة فليتأمل (قوله لان ادنى قوة او استغاثة تمنع وصف السرقة الخ)  
هذا الكلام قد يفيد ان الملاحظ لو قدر على استغاثة يبالى بها السارق في حد ذاته ولا يبالى بها في تلك الحالة  
لقوة ما معه من الاعوان الذين يصدر معاوتهم في السرقة الموجبة للقطع فليراجع (قوله تمنع وصف  
السرقة) لعل الوجه ان يقال بدل هذا توجد معه السرقة او تتحقق معه الحرزبة المتحقق معها السرقة والا

استغاثة تمنع وصف السرقة ولا يمنع هنا وصف قطع الطريق الا قوة او استغاثة تقاوم شوكمته

من غير شبهة مع بقية شروطها السابقة ويثبت ذلك برجلين لا بغيرهما إلا بالنسبة للمال وطلب المالك نظير ما مر في السرقة (قطع يده اليمنى) المال كالسرقة (ورجله اليسرى) للبحاربة (١٦٠) ومع ذلك هو حد واحد وخولف بينهما ثلاث فتوى المنفعة كلها من جانب واحد ولو فقدت

منها اه ع ش (قوله من غير شبهة مع بقية شروطها الخ) أى السرقة عبارة الاسنى والمغنى قال الاذرعى وسكتوا هنا عن توقف القطع على المطالبة بالمال وعلى عدم دعوى الملك ونحوه من المسقطات وينبغي ان يأتى فيه ما مر في السرقة اه (قوله ويثبت ذلك) أى قطع الطريق اه ع ش والاولى اخذ القاطع للنصاب (قوله برجلين) وباقراره كما يأتى عن المغنى (قوله وطلب المالك) هو بصيغة الفعل عطف على قول المصنف اخذ اه رشيدى (قوله نظير ما مر الخ) أى فترك المصنف له إحالة على ما مر في السرقة اه ع ش (قول المتن قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة او على الولاء اه مغنى (قوله ولو لشلها الخ) أى فالمراد بالفقد ما يشمل الحكى (قوله هو حد واحد) أى قطعها ويحسم موضع القطع كما فى السارق ويجوز ان تحسم اليد ثم تقطع الرجل وان تقطعا معا ثم يحسمانها به ومغنى قال ع ش قوله وان تقطعا الخ ظاهره وإن خيف هلاكه ويوجه بانه حد واحد فلا يجب تفريقه اه (قوله بخلاف ما لو قطع الخ) وينبغي ان مثل ذلك فى الضمان ما لو قطع يديه معا او رجله معا لانه خالف المنصوص عليه فيضمن اليد اليسرى والرجل اليمنى اه ع ش (قوله بشرطه) عبارة النهاية والمغنى إن تعدده اه (قوله واما القول بان قضية ذلك الخ) أى قوله ولو عكس ذلك الخ عبارة النهاية والمغنى والفرق ان قطعها من خلاف نص يوجب خلافة الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهدا يسقط بمخالفته الضمان ذكره الماوردى والرويانى قال الزركشى وقضية الفرق أنه لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الاولى عامدا أجزأ لان تقديم اليمنى عليها الخ وبه يعلم ما فى كلام الشارح من الايجاز (قوله فيرد الخ) تعبيره بالمضارع يدل على انه من عندياته مع انه جواب شيخ الاسلام فى شرح الروض فلعل هذا من باب توارد الخاطر اه سم (قوله وهو القراءة الشاذة) أى فاقطعوا ايمانها نهاية ومغنى (قوله فان فقدنا) إلى قوله وقياس فى النهاية لا أقوله وعندى فيه وقفة (قوله قبل الاخذ) أى اما لو فقدنا بعده فلا قطع للاخريين كما تقدم نظيره فيما لو سرق فسقط يده وفى سم على حج عن شرح الروض او بعده سقط القطع كما فى السرقة اه وقد يشعر بذلك قول الشارح السابق ولو قيل اخذ المال اه ع ش (قوله يقطعان) الاول الثانيت (قول المتن وإن قتل) أى ولم ياخذ مالا اه مغنى (قوله قتلا يوجب القود) عبارة المغنى معصوما مكافئا له عمدا كما يعلم بما يأتى اما إذا قتل غير معصوم او غير مكافئ له أو قتل خطأ أو شبه عمدا فلا يقتل اه (قوله وان كان القتل) أى قوله واعتماد الزركشى فى المغنى الا قوله وعندى فيه وقفة وقوله معترضا (قوله بعد ايام الخ) ظرفان لمات (قوله بعفو مستحق القود) ولا يعفو السلطان عن لا وارث له اه مغنى (قوله لاخذ المال) أى ولم ياخذ مالا يأتى من انه لو قتل واخذ المال صلب مع القتل ويعرف كون قتله لاخذ المال بقرينة تدل على ذلك اه ع ش (قوله نصابا الخ) عبارة

فالادنى المذكور لا يمنع تحقق السرقة كيف وهو محقق لشروطها فليتأمل (قوله أيضا تمنع وصف الخ) لعل الوجه ان يقال يكفى فى السرقة ولا يكفى فى قطع الطريق م (قوله ولو فقدت احدهما الخ) عبارة الارشاد ويقطع بربع دينار ولو لجمع وورده كالسرقة (قوله يده اليمنى ورجله اليسرى) او مابقي والاخريان ان فقدتا او عاد اه (قوله فيرد بان الخ) تعبيره بالمضارع يدل على انه من عندياته مع انه جواب شيخ الاسلام فى شرح الروض فلعل هذا من باب توارد المناظر (قوله ايضا فيرد بان فى هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة) اقول برده على هذا الردان القراءتين فى حكم نصين والقراءة المشهورة عامة لليمين واليسار والقراءة الشاذة خاصة باليمن فهى من قبيل افراد بعض افراد العام بحكمه وذلك لا يخصص كما تقرر فى الاصول إلا أن يجاب بمنع أن القراءتين من باب العام والخاص حتى تكون الشاذة من القليل المذكور بل هما من باب المطلق والمقيد فليتأمل جدا (قوله فان فقدنا قبل الاخذ) قال فى شرح الروض او بعده سقط القطع كما فى السرقة اه (قوله ان قتل لاخذ المال) وظاهره وان لم ياخذ

احداهما ولو قبل اخذ المال ولو لشلها وعدم امن نزف الدم اكتفى بالاخرى ولو عكس ذلك بان قطع يده اليسرى ورجله اليمنى اساء واعتدبه لصدق الآية به بخلاف ما لو قطع مع يمناه رجله اليمنى فيلزمه قودها بشرطه والا فديتها فته قطع رجله اليسرى أى بعد الاندمال كما هو ظاهر مما مر واما القول بان قضية ذلك اجزاء قطع اليد اليسرى اول سرقة لان تقديم اليمنى عليها بالاجتهاد ولا قائل به من اصحابنا فيرد بان فى هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة السابق انها بمنزلة الخبر الصحيح بخلاف ما نحن فيه على أنهم صرحوا بوقوع اليسرى حد الدهشة أو نحوها (فان) فقدنا قبل الاخذ او (عاد) ثانيا بعد قطعها الى اخذ المال (فيرداه ويمناه) يقطعان للآية (وان قتل) قتلا يوجب القود وان كان القتل بجرح مات منه بعد ايام قبل الظفر به والتوبة (قتل حتما) لان المحاربة تفيد زيادة ولا زيادة هنا الا التحتم فلا يسقط بعفو مستحق القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى قال البندنجى وانما يتحتم

ان قتل لاخذ المال واعتمده البلقينى وعندى فيه وقفة (وان قتل) قتلا يوجب القود (وأخذ مالا) نصابا كما قالاه وان نازع فيه البلقينى (قتل) بلا قطع (ثم) غسل ثم كفن ثم صلى عليه ثم (صلب) مكفنا معترضا على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل

لانه زيادة تعذيب وقياس اشتراط النصاب هنا في الصلابة اشتراط بقية شروط السرقة واما الزر كشي قطع الماوردى بانه لا يشترط هنا الحرز رد بان الماوردى لا يشترط هنا النصاب فالولى الحرز (ثلاثا) من الايام بلياها وجوب باليشتهر الحال ويتم النكال وحذف التاء لحذف المعدود سائغ (ثم ينزل) ان لم يخف تغيره قبلها والآنزل حينئذ (وقيل بيق) وجوبا (حتى) يتهرى و (يسيل صديده) تغليظا عليه ومحل قتله وصلبه محل محاربه لان لا يمر به من ينزجر به فاقرب محل اليه ويظهر ان هذا مندوب (١٦١) لا واجب (وفي قول يصلب) حيا (قليل) ثم ينزل فيقتل لان الصلابة عقوبة فيفعل به حيا

واعترض قوله قليلا بانه زيادة لم تحك عن هذا القول فان اريد به ثلاثة ايام كان احد أوجه ثلاثة مفرعة على هذا القول لانه من جملته ويجاب بان من حفظ حجة على من لم يحفظ فاذا احفظ ان قليلا من جملة هذا القول قد مايم الذي يظهر ان المراد به أدنى زمن ينزجر به عرفا غيره وافهم ترتيبه الصلابة على القتل انه يسقط بموته حتف أنفه وبقتله لغیر هذه الجهة كقود في غير المحاربة لسقوط التابع بسقوط متبوعه وبما تقرّر فسر ابن عباس رضي الله عنهما الآية فانه جعل او فيها للتبوع دون التخيير حيث قال المعنى أن يقتلوا او يقتلوا او يصلبوا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان اخذوه فقط او بنفوا ان أرعبوا ولم ياخذوه وهذا منه اما توقيف وهو الاقرب او لغة وكلاهما من مثله حجة لاسما وهو ترجمان القران (ومن اعانهم وكثر جمعهم) ولم يزد على ذلك (عزربحس

النهاية يقطع به في السرقة كما دل عليه كلامهما اه (قوله لانه زيادة تعذيب) أى وقد نهى عن تعذيب الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتلة اه معنى (قوله وقياس اشتراط النصاب النخ) عبارة المعنى وقياس ما سبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة اه (قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلابة الى القتل دون تحتم القتل وحده مر اه سم (قوله من الايام) الى قوله واعترض في المعنى الا قوله ويظهر الى المتن ولم يزل قول المتن ومن اعانهم في النهاية (قوله وحذف التاء) أى من ثلاثا وقوله لحذف المعدود أى المذكور وهو الايام (قوله سائغ) أى كافي قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال اه معنى (قوله ان لم يخف تغيره) أى قبل الثلاث قال الاذرعى وكان المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه والافتمى حبست جيفة الميت ثلاثا حصل التثنية والتغير غالبا اه نهاية (قوله والا) أى بان خيفه قبل الثلاث (قوله انزل حينئذ) وحمل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال اه معنى (قوله وجوبا) ولا يجوز الزيادة عليها اه نهاية (قول المتن صديده) وهو ماء رقيق يخرج مختلطاً بدم معنى (قوله ان هذا) أى قولهم ومحل قتله الخ (قوله فاذا احفظا) أى الشيطان (قوله حتف أنفه) أى بلا سبب اه عش (قوله وبما تقرّر) أى فى المتن من القطع فى الاخذ وتحتم القتل فى القتل وتحتم القتل والصلب فيهما (قوله مع ذلك) أى القتل (قوله توقيف) أى تعليم منه على الله عليه وسلم (قوله أو لغة) قال ابن قاسم لا يخفى ان كون اول للتبوع مما لا شبهة ولا محتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا طريق لذلك الا التوقيف اه والظاهر ان مراد الشارح كابن حجر ان هذا المراد فهمه ابن عباس من الآية باعتبار اللغة لانه يفهم من أسرارها ما لا يفهمه غيره اه رشيدى (قوله من مثله) أى ابن عباس اه عش (قوله ولم يزد) الى قول المتن لو مات فى المعنى الا قوله المتحتم وقوله الاصح تلزمه الكفارة والى قول الشارح ونازع فى النهاية لا فوله الاصح (قوله ولم يزد على ذلك) أى بان لم ياخذ ما لا نصا با ولا قتل نفسا اه معنى (قوله المتحتم) وخرج به قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينبجى سم على حجج أى فليس فيه هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً اه عش (قول المتن معنى القصاص) الاضافة للبيان (قوله لان الاصل الخ) ولأنه لو قتل بلا محاربة ثبت لوليه القصاص فكيف يحبط حقه بقتله فيها اسنى ومعنى (قوله تغليب حق الاذى الخ) ولا يشكل هذا بما مر من تقدم الزكاة على دين الاذى لان فى الزكاة حقاً ادماً ايضاً فانها تجب للاصناف فتقدمها ليس لمحض حق الله تعالى بل لاجتماع الحقيقتين فقد تمت على ما فيه حق واحد اه عش (قول المتن الحد) أى معنى الحد اه معنى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة الاسنى والمعنى ويستوفيه الامام بدون طلب الولي

(قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلابة الى القتل دون تحتم القتل وحده مر (قوله أو لغة) لا يخفى ان كون او ترد لغة للتبوع مما لا شبهة فيه ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا طريق لذلك الا التوقيف (قوله وقيل يتعين التغريب) هذا قرينة واضحة على انه يراد على الاول ان التغريب يجمع هذه المذكورات (قوله وقتل القاطع المتحتم) خرج قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقلته لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينبجى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة شرح الروض ويستوفيه الامام بدون طلب الولي اه قال

(٢١ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وتغريب وغيرهما (كسائر المعاصي وعبر أصله بأو ولا خلاف بل المدار على رأى الامام نظير ما مر فيمن أخافوا الطريق (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) الامام وما تقتضيه المصلحة (وقتل القاطع) المتحتم (يغلب فيه معنى القصاص) لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمى تغليب حق الآدمى لبنائه على الضيق (وفي قول الحد) اذا يصح العفو عنه ويستقل الامام باستيفائه (فعلى الاول) الاصح

وقن للإصالة أو لعدم الكفارة بل تلزمه الدية أو القيمة (و) على الاول ايضا (لومات) القاتل بلا قتل (فدية) للقتول في ماله إن كان حرا أو لافقيسته (و) عليه أيضا (لو قتل جمعا) معا (قتل بواحد وللباقي ديات) فان قتلهم مرتبا قتل بالاول (و) عليه أيضا (لوعفا وليه بمال وجب وسقط القصاص ويقتل حدا) كمال ووجب قود على مرتد ففعا عنه وليه ونازع فيه البلقيني بان المنصوص عليه الجمهور انه لا يصلح عفوه على القولين بمال ولا بغيره وأطال فيه (و) عليه أيضا لو تاب قبل القدرة عليه لم يسقط القتل (ولو قتل بمنقل أو يقطع عضو فعل به مثله) ونازع فيه البلقيني بان الذى يقتضيه النص انه يقتل بالسيف عليهما (و) يختص التحتم بالقتل والصلب دون غيرهما فحينئذ (لو جرح جرحا فيه قود كقطع يد فاندمل) أو قتل عقبه (لم يتحتم قصاص) فيه في ذلك الجرح (في الاظهر) بل يتخير المجروح بين القود والعفو على مال أو غيره لأن التحتم تغليظ لحق الله تعالى فأختص بالنفس

زاد سم قال في العباب فيقتله الامام وإن كان المستحقون صغارا اه (قوله تلزمه الكفارة) أى بنحو ولده وكان الاولى تأخير بعطفه على قول المصنف ولا يقتل عبارة الروض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حرا ابعد أو نحوه بمن لا يكافؤه كابنه وذى والقاطع مسلم وتلزمه الكفارة ولو قال الضمان بالمال كان اعم اه (قول المتن ولا يقتل) أى والد بولده أى الذى قتله في قطع الطريق اه معنى أى وإن سفل نهاية (قول المتن وذى) أى ولا ذى إذا كان هو مسلما (قوله وقن) أى إن كان هو حرا أو لافهو قد يكون قنا كما قال الشارح في تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة المغنى القاطع من غير قتله قصاصا اه وعبرة النهاية القاطع بلا قطع قال الرشيدى قوله القاطع بلا قطع صوابه القتل بلا قتل أى قصاصا اه عبارة السيد عمر قوله القاتل بلا قطع كذا في الموجود من نسخ التحفة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلا قتل وكانه وقع كذلك في نسخة المحشى سم وعبارته قوله بلا قتل أى اقتصاصا ولا فلو قتله أحد تعديا وجب دية المقتول في ماله أيضا كما هو ظاهر وتجب دية لورثته على قاتله اه (قوله للمقتول) لى قوله ولو ادعى في المغنى إلا قوله يختص إلى المتن وقوله وان لم يصلح عمله وقوله وان صلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله إن كان حرا) أى المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حرا ولا لم يثبت قوله في ماله بل تسقط الدية اه سم (قوله ولا فقيسته) أى مطلقا اه شرح المنهج أى سواء مات القاتل الحر بقتل أو غيره أو لم يمت حلبي (قول المتن قتل بواحد) أى منهم بالقرعة اه معنى (قوله فان قتلهم مرتبا الخ) المتن صادق لهذه ايضا محشى سم وعليه فكان ترك التعرض للتعين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذى سلكه الشارح تبعاً للشارح المحقق السلامة من الابهام اللازم لما ذكره المحشى وإن كان مندفعاً بالوضوح اه سيد عمر (قوله قتل بالاول) أى حتما وان أوفهم كلام المتن خلافه حتى لو عفا وليه لم يسقط لتحتمه اه معنى (قول المتن ولو عفا وليه) أى المقتول عن القصاص بمال أى عليه صح ووجب أى المال اه معنى (قول المتن ويقتل حدا) ظاهر تخصيص القتل حدا بصورة العفو انه لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذميا أو قنا حدا كما لا يقتل قصاصا اه ع ش أقول وبفيده ايضا تقييدهم قول المصنف الماروان قتل الخ بقولهم قتلا بوجوب القود (قوله ونازع فيه البلقيني الخ) عبارة المغنى وعلى الثانى فالعفو لغو كما قالاه وان قال البلقيني انه لغو على القولين لأن القاطع لم يستفد بالعفو شيئا التحتم قطعه بالمحاربة اه (قول المتن ولو قتل) أى القاطع شخصا بمنقل أو يقطع عضو أو بغير ذلك اه معنى (قول المتن فعل به مثله) أى تغليباً للقصاص معنى ونهاية (قوله ونازع) إلى التنبيه في النهاية لا أقوله وان لم يصلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله ونازع الخ) عبارة النهاية والمغنى وان الخ بزيادة ان الوصلية (قوله عليهما) أى القولين نهاية ومعنى (قوله دون غيرهما) أى كقتله بمنقل أو قتل به (قوله جرحا فيه قود) أى ما غيرهما كجائفة فواجبه المال اه معنى (قوله أو قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فاندمل يوم ان الاندمال قيد محل الخلاف وليس مراد افلو قطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان ايضا في تحتم قصاص اليد اه (قوله فيه) يغنى ما بعده عنه ولذا اسقطه المغنى (قوله كالكفارة) أى كفارة القتل فانها مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجيرى (قوله اما إذا سرى الخ) محترم فاندمل (قوله كما مر) أى في

في العباب فيقتله الامام وان كان المستحقون صغارا أو قياس هذا عدم توقف القطع على طلب صاحب المال بخلاف السرقة وعن بعض المتأخرين توقفه وفيه وقفة اه وتقدم قول الشارح وطلب المالك نظير ما مر في السرقة (قوله وقن) أى إن كان هو حرا أو لافهو قد يكون قنا كما قال الشارح في تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا (قوله ولومات القاتل بلا قتل) أى اقتصاصا ولا فلو قتله أحد تعديا وجب دية المقتول في ماله أيضا كما هو ظاهر ويجب دية لورثته على قاتله كما قاله في الروض وشرحه وإذا قتله أحد بلا إذن من الامام فلورثته الدية على قاتله ولا قصاص لان قتله متحتم ولو لم يراع فيه القصاص لم تلزمه الدية بل مجرد التعزير لافقيته على الامام اه (قوله ان كان حرا) أى المقتول وهذا ان كان القاتل القاطع حرا ولا لم يثبت قوله في ماله بل تسقط الدية (قوله فان قتلهم مرتبا الى اخره) المتن صالح لهذه ايضا

شرح فان قتل قتل حتما (قول المتن وتسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره ثم رجع قبل رجوعه كاذكره في التنبيه في اوائل الاقرار اه معنى (قوله من تحتم القتل) اى دون اصل القتل فلا يسقط بنوبته بل يقتل قصاصا لاحد الا ان عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله واصل ان عطف على قتل كان المعنى وتحتم صلبه مع ان الصواب يسقط من اصله فالمناسب عطفه على تحتم لان الصواب من حيث هو عقوبة تخصه وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجله ويده معا اه شيخنا (قوله وعبارته الخ) جواب عما يقال ان كلام المصنف يوهى خلافه فان الرجل هو المختصة بالقاطع واليد تشارك فيها السرعة اه شيخنا (قوله لان المختص به) الباء داخله على المقصور وقوله القاطع نائب فاعل المختص (قوله فهما) اى الرجل واليد اه عش (قوله بعضها) وهو هنا قاطع الرجل للمجارية وقوله كلها لعل الاولى الباقى وهو هنا قطع اليد (قوله الآية) اى لقوله تعالى لا الذين تابوا من قبل ان تغدروا عليهم الا يقو المراد بما قبل القدرة ان لا تمتد اليهم يد الامام لهرب او استخفاف او امتناع اه نهاية عبارة الجبرمى المراد بالقدرة ان يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد بها ان ياخذ الامام في اسبابها كارسال الجيوش لامساكهم اه (قوله فيها) اى في الآية اه عش (قوله انها) اى التوبة قبلها اى القدرة (قوله لا تهمة فيها) عبارة المغنى بعيدة عن التهمة قريبة من الحقيقة اه (قوله وظهرت اماره صدقه) اى وان لم تظهر لم يصدق قطعا اه معنى (قوله لا مارة) اى اماره صدق (قوله نعم ان اقام بها بينة الخ) قد يشكك اقامة البينة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب الا ان يقال تستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة اه سم (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جوازه فللولى استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه وبالوجوب اى التحتم بمعنى امتناع سقوطه فاذا حصلت التوبة يسقط الوصف الثانى وبقي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوى ان الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذى يسمى قصاصا لها هذا الوصفان ولا ينافى ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه اه سم وقد يجاب عن طرف الشارح بان القتل هنا وظيفة الامام فقط دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الولي الخ مجرد توسيع الدائرة وليس للامام بعد طلب الولي الا وصف الوجوب كما يفيد قول المصنف المارو يقتل حدا واما قول الشارح وان جاز او وجب الخ فاو فيه بمعنى بل

(قوله نعم ان اقام بها بينة قبل) قد يستشكل البينة بعدم اطلاعها على الندم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون عن غير مواطاة القلب الا ان يقال يستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جوازه فللولى استيفاءه وهذا معنى صحيح لا غبار عليه ولفظ البيضاوى اما القتل قصاصا فالى الاولياء يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه اه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يوصف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه وبالوجوب اى التحتم بمعنى امتناع سقوطه فان حصلت التوبة يسقط الوصف الثانى وبقي الاول وليس في كلام البيضاوى ان الوصفين ثابتان من حيث كونه قصاصا ولا يفيد كونه قصاصا بل يجوز ان يريد انهما ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذى يسمى قصاصا له هذا الوصفان فلا ينافى ذلك قوله اما القتل قصاصا لان ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه وانه لا حاجة به الى تاويل لا يوافق مذهبه وإنما العجب من الاستطالة على البيضاوى ومحشيه بما لا منشأ له الا اهمال التأمل وعدم مراعاة القواعد والله اعلم سم

وتسقط عقوبات تخص القاطع من تحتم قتل واصل وقطع رجل وكذا يد وعبارته تشملها لان المختص به القاطع اجتماع قطعها فهما عقوبات واحدة وهى اذا سقط بعضها سقط كلها (بتوبة) عن قطع الطريق (قبل القدرة عليه) وان لم يصلح عمله للآية بخلاف مالا يخصه كالقود وضمان الممال (لا بعدها) وان صلاح عمله (على المذهب) لمفهوم الآية ولا لالم يكن لقبلا لاثمة فيها والفرق انها قبلها لاثمة فيها وبعد ها فيها اثمه دفع الحد ولو ادعى بعد الظفر به سبق توبة قبله وظهرت اماره صدقه فوجهان والذى يتجه بينهما عدم تصديقه للثمة ولا نظر لامارة يكذبها فعلمه نعم ان اقام بها بينة قبل (تنبيه) وقع للبيضاوى في تفسيره ان القتل قصاصا يسقط بالتوبة وجوبه لا جوازه وهو عجب



وأعجب منه سكوت شيخنا عليه في حاشيته مع ظهور فساد له لأن التوبة لا تقرر لادخل لها في القصاص أصلاً إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً حالاً وجوب وجواز لا نأخذ نظرنا إلى الولي فطلبه جائز له لا واجب مطلقاً والامام فان طلبه منه الولي وجب والامام يحجب من حيث كونه قصاصاً وان جاز أو وجب من حيث كونه حسداً (١٦٤) فتأمل وأوله بعضهم بما لا يوافق قواعد مذهب البيضاوي فاحذره فان السبر قاض بانه

لا يجزم بحكم على غير مذهبه من غير عزوه لقائله (ولا تسقط سائر الحدود) المختصة بالله تعالى كحد زنا وسرقة وشرب مسكر (بها) أي بالتوبة قبل الرفع وبعده ولوفي قاطع الطريق (في الاظهر) لانه صلى الله عليه وسلم حذ من ظهرت توبته بل من اخبر عنها بها بعد قتلها واطال جمع في الانتصار لمقابله بالآيات والاحاديث الدالة على ان التوبة ترفع الذنوب من اصلها نعم تارك الصلاة يسقط حده بها عليهما وكذا ذمى زنى ثم اسلم والخلاف في الظاهر اما فيما بينه وبين الله تعالى فحيث تحت توبته يسقط بها سائر الحدود وقطعوا من حد في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الاصرار عليه ان لم يتب (فصل) في اجتماع عقوبات على شخص واحد (من لزمه قصاص) في النفس (وقطع) لطرف قصاصاً (وحد قذف) وتعزير لاربعة (وطالبوه) عزروا واناخرثم (جلد) للقذف (ثم قطع ثم قتل) تقدماً للاخف فالأخف لانه اقرب الى استيفاء الكل (و يبادر

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبته لمثل البيضاوي اه سم (قوله مطلقاً) أي سواء غلب في قتل القاطع معنى القصاص او معنى الحد (قوله فان السبر) أي تتبع كلام البيضاوي (قول المتن سائر الحدود) أي باقيها اه معنى (قوله المختصة) إلى قوله بل على الاصرار في المعنى لا لقوله قبل الرفع وبعده وقوله بل من اخبر إلى نعم وإلى الفصل في النهاية لا لقوله وكذا ذمى زنى ثم اسلم (قوله المختصة) صفة للحدود (قوله قبل الرفع) أي إلى الحاكم (قوله ولو في قاطع الطريق) عبارة المعنى في قاطع الطريق وغيره اه وعبارة سم قوله ولو في قاطع الطريق إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق اه (قوله بل من الخ) أي بل حد امرأة اخبر أي صلى الله عليه وسلم هذا لا يوجب الاظهر فمافائدة ذكره في مقام الاستدلال له (قوله عنها بها بعد قتلها) كل من هذه الظروف الثلاثة متعلق باخبر والضمير الاول والثالث لمن والثاني للتوبة (قوله لمقابله) أي مقابل الاظهر القائل بالسقوط بها قياساً على حد قاطع الطريق اه معنى (قوله عليهما) أي الاظهر ومقابله (قوله وكذا ذمى الخ) وفاقاً للبغوي وخلافاً للنهاية عبارة ولا يسقط بها عن ذمى باسلامه كما مر اه (قوله وكذا ذمى) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى اه سم (قوله ومن حد في الدنيا الخ) انظر هل هو مبني على ان الحدود جوارب لازواجر او مبني عليهما اه رشدي (قوله بل على الاصرار الخ) او على الافدام على وجهه اه نهاية

(فصل في اجتماع عقوبات على شخص) (قوله في اجتماع عقوبات) إلى قول المتن في الاصح في المعنى إلا قوله ولا تجوز المبادرة به وقوله وخيف إلى المتن وإلى الكتاب في النهاية لا لقوله ولا يجوز المبادرة به وقوله فان أنى إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله ولو اجتمعها إلى المتن (في اجتماع عقوبات) أي في غير قاطع الطريق وهي اما لأدى أو لله تعالى أولها وقد بدا بالقسم الاول اه معنى (قول المتن من لزمه) لآدميين محلي ومعنى (لاربعة) كان الاول ذكره عقب من لزمه قال البجيرمي فلو كانت لواحد لم يجب الترتيب شرعاً بل يارادته اه (قوله وان تاخر) أي وجهه قال الرشدي هو غاية فيما بعده ايضاً اه (وخيف موته) سيد كر محترزه (لرضاه) أي مستحق قتله بالتقديم أي في الزمن بمعنى الموالاته اه رشدي (قوله فيعجل)

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبته لمثل البيضاوي (قوله مع ظهور فساد الخ) أقول دعوى فساد فضلاء دعوى ظهور فساد فسادوا وضاح (قوله لان التوبة لا تدخل لها في القصاص الخ) قلنا لم يدع البيضاوي ان لها دخلاً في القصاص بل ادعى ان لها دخلاً في صفة القتل قصاصاً وهي وجوبه أي تحتها وقوله إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً الخ قلت لم يدع ان له حالتي جواز وجوب بهذا القيد بل ادعى انه في نفسه له الحالتان وهو صحيح على انه يمكن ان يدعى ان له الحالتين بذلك القيد لكن باعتبارين باعتبار الولي وباعتبار الامام إذا طلب منه فقوله لا نأخذ نظرنا الخ كلام ساقط لانه نأخذ النظر اليهما جميعاً ولا شك ان النظر اليهما جميعاً يقتضي ثبوت الحالتين له بقيد كونه قصاصاً وقوله فتأمل قلنا تأملناه فوجدناه لم ينشأ الا عن عدم التامل الصحيح فاجب مع ذلك من المسارعة إلى دعوى ظهور الفساد والتعجب من البيضاوي وحشيته والتثبت على ذلك بما لا من شأنه الا الغفلة الفاحشة ولا حول ولا قوة الا بالله سم (قوله ولو في قاطع الطريق) إشارة إلى ان هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق (قوله وكذا ذمى الخ) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (فصل من لزمه قصاص وقطع وحد قذف وطالبوه جلد ثم قطع الخ)

بقتله بعد قطعه) بلا مهلة بينهما فتجب الموالاته لان الغرض ان المستحق مطالب والنفس مستوفاة (لاقطعه بمد جلده) فلا أي تجوز المبادرة به (ان غاب مستحق قتله) لانه قد يهلك بالموالاته فيفوت قود النفس (وكذا ان حضروا قال عجلوا القطع) وأنا بادراً بعده بالقتل وخيف موته بالموالاته بين الجلد والقطع (في الاصح) لانه قد يهلك بالموالاته فيفوت القتل قوداً مع انه له مصلحة هي سقوط العقاب عنه به في الآخرة وايضاً بما عفا مستحق القتل فتكون الموالاته سبباً لقوات النفس فاتجه عدم نظرهم لرضاه بالتقديم اما لو لم يخف موته بالموالاته فيعجل جزماً

وأما لو كان به مرض مخوف يخشى منه موته بالجلد إن لم يبادر بالقطع فيبادر به وجوباً وخروج بطلابوه مالو طال به بعضهم فله أحوال فحينئذ إذا  
آخر مستحق النفس حقه) وطالب الآخران (جلد فاذا برأ) بفتح الراء وكسرها (قطع) ولا يؤول بينهما خوف الموت فيفوت قود النفس (ولو  
آخر مستحق طرف) وطالب الآخران (جلد وعلى مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف) لثلايفوت حقه واحتمال تأخير مستحق الطرف  
لا إلى غاية فيفوت القتل لا نظر إليه لأن مبنى القود على الدرء والاسقاط ما أمكن فاندفع استحسان (١٦٥) جبره على القود والعفو والاذن

لمستحق النفس بالتقدم فان  
ان يمكن الحاكم مستحق  
النفس (فان بادر) مستحق  
النفس (فقتل) فقد استوفى  
حقه ولكنه يعزّر لتعديه  
وحينئذ (فلمستحق الطرف  
دية) في تركه المقتول لفوات  
محل الاستيفاء (ولو آخر  
مستحق الجلد) حقه وطالب  
الآخران (فالمقياس صبر  
الآخرين) وجوباً حتى  
يستوفي حقه وإن تقدم  
استحقاقهما لثلايفوت  
حقه باستيفائهما أو استيفاء  
أحدهما ولو قطع نحو أنملة  
لأن الجرح عظيم الخطر  
وربما أدى إلى الزهوق  
فاندفع ما للبقيتين هنا (ولو  
اجتمع حدود الله تعالى)  
كان زنى بكر أو سرق وشرب  
وارتد (قدم) وجوباً  
(الآخف) منها (فالاخف)  
حفظاً لمحل القتل كحد الشرب  
ثم بعد برئه منه الجلد ثم بعد  
برئه القطع فالقتل وتوقف  
ابن الرفعة في تقديم قطع  
السرقعة على التغريب ويتجه  
تقديم التغريب لأنه الآخف  
ولا يخشى منه هلاك ثم رأت  
شارحاً رجح عكسه واعتمده  
شيخنا في شرح منجه ولو

أي يجوز تعجيله أه رشيدى (قوله) وأما لو كان به مرض الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض سم وعش  
(قوله) فيبادر به) أي بالقطع (قول المتن) إذا آخر مستحق النفس حقه جلد الخ) فان قيل كان المصنف غنياً عن  
هذا بما ذكره فيما إذا غاب مستحق القتل اجيب بأنه إنما أعاده لضرورة التقسيم أه معنى (قوله) وطالب  
الآخران) إلى قوله باستيفائهما في المغنى إلا قوله ولكنه يعزّر إلى المتن (قول المتن) وعلى مستحق النفس  
الصبر الخ) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر أه معنى (قوله) لا نظر إليه) خبر قوله واحتمال الخ (قوله)  
استحسان جبره الخ) هذا لغة قليلة والكثير إيجابه كما في المصباح أه عش (قوله) فان أبى) أى من جميع ذلك  
(قوله) يمكن الحاكم الخ) أى من القتل وهذا من تمة الاستحسان (قول المتن) فالمقياس) أى لما سبق في هذه  
المسئلة كما قاله الراجح في الشرح الكبير أه معنى (قوله) ولو قطع الخ) غاية في المعطوف (قوله) نحو أنملة) عبارة  
النهاية بعض أنملة أه (قوله) كان زنى) إلى قوله وجمع بينهما في المغنى إلا قوله ثم رأت إلى ولو اجتمع وقوله قال  
المأوردى إلى قال القاضي (قول المتن) قدم الآخف) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تزيير فهو المقدم وبه  
صرح المؤلف أه معنى (قوله) ثم بعد برئه منه الجلد) أى والتغريب أيضاً على الوجه نهاية ومعنى (قوله) فالقتل)  
أى بغير مهلة لأن النفس مستوفاة أه معنى (قوله) ويتجه تقديم التغريب) أى على قطع السرقة ومرة عن  
النهاية والمعنى انفاً اعتماداً (قوله) رجح عكسه) أى تقديم قطع السرقة على التغريب والراجح أنه قبل قطع  
السرقعة أخذ من قودهم قدم الآخف أه شوبرى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص في  
غير محاربة وقتل محاربة قدم السابق منهما ورجح الآخر إلى الدية وفي اندراج قطع السرقة في قتل المحاربة فيما  
لو سرق وقتل في المحاربة وجهان أو جههما كما قال شيخنا نعم أه معنى ووافقته النهاية في الأولى دون الثانية  
فقال أو جههما لا في قطع السرقة ثم يقتل ويصاب للمحاربة لأن الظاهر في ذلك أن حق الأدمى لا يفوت  
بتقديم حق الله تعالى وإليه مال سم أه (قوله) لها) أى للسرقة والمحاربة أه عش (قوله) قال المؤلف  
الخ) اعتمده النهاية عبارة تهرجم لأنه أكثر الخ كما قال المؤلف والرويانى وذهب القاضي الخ (قوله) رجم  
الخ) ويدخل فيه قتل الردة رجحه الشهاب الرملى أه شوبرى (قوله) وقال القاضي الخ) اعتمده المغنى (قوله)  
وجمع بينهما الخ) عبارة النهاية ويمكن الجمع بينهما الخ (قوله) يفعل ما يراه مصلحة) أى فان رأى المصلحة في  
قتله بالردة قتله بالسيف أو في قتله بالنار رجحه أه عش (قوله) ولو اجتمعا هما) أى قتل زنا وقتل ردة (قوله)  
لأنه حق ادمى) قضيته أن حد الزنا ليس حق ادمى مع أن فى الزنا مع إكراه المزنى به الجنانية على الاعراض  
أه سم (قوله) أو اجتمع عقوبات الله) ماصورة الاستواء فى حقوقه تعالى وقوله أو للادى واستوت كقذف  
اثنتين سم على حج أه عش (قوله) مع هذه) أى حد الزنا والسرقعة والشرب والارتداد (قوله) وكان شرب الخ)  
عطف على كان كان الخ (قوله) أو كانا) عطف على قوله لم يفوت الخ والضمير لحق الله وحق الأدمى وقوله قتل

(قوله) وأما لو كان به مرض مخوف الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض (قوله) فيبادر به وجوباً) قاله  
الأذرى مر (قوله) لا نه حق ادمى) قضيته أن حد الزنا ليس حق ادمى مع أن فى الزنا مع إكراه المزنى به الجنابة  
على الاعراض (قوله) أو عقوبات الله تعالى الخ) ماصورة الاستواء وقوله أو للادى واستوت كقذف اثنتين  
(قوله) إن لم يفوت حق الله تعالى) فى الروض وشرحه فى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما لو سرق وقتل  
اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما ثم رجليه للمحاربة أو قتل زنا وقتل ردة قال المؤلف والرويانى رجم لأنه أكثر نكالا  
وقال القاضي يقتل للردة إذ فسادها اشد وجمع بينهما بأن الامام يفعل ما يراه مصلحة ولو اجتمعا هما وقتل الطريق قدم وإن قلنا أنه حد لأنه  
حق ادمى (أو) اجتمع (عقوبات) لله تعالى أو للادى واستوت خفة أو غلظاً قدم الأسبق فالأسبق والافبالقرعة أو عقوبات (لله تعالى  
ولاديين) كأن كان مع هذه حد قذف وكان شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الأدمى أن لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا فيقدم  
(حد قذف) (رقطع) (على) حد (زنا) لأن حق الأدمى مبنى على المضايقة ومن ثم قدم ولو اغلظ كما قال

(والاصح تقديمه) أى حد القذف وكذا (١٦٦) القطع (على حد الشرب) والاصح (ان القصاص: قتلا وقطاعية دم على) حد الزنا) ان كان

رجما بالنسبة للقتل لا القطع كما تقرر تقديم الحق آدمى لا بخلاف جلد الزنا وتغريبه وحد الشرب فانها يقدمان على القتل لثلاثا يفوتان وفي تحرير محل الخلاف ههنا تناف وقع بين الزركشى وغيره لا حاجة بنا اليه ولو اجتمع مع الحدود تعزير قدم عليها كلها كما علم مما مر لانه اخف وحق آدمى

﴿كتاب الاشربة﴾ جمع شراب بمعنى مشروب وفيه ذكر التعازير تبعا وجمع الاشربة لاختلاف انواعها وإن اتحد حكمها ولم يقل حد الاشربة كما قال قطع السرقة لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمعلوم ضرورة وأما هنا فالقصد بيان التحريم أيضا لخلفائه بالنسبة في كثير من المسائل فلم يقل حد ليقدر حكم الشامل للحرمة والحد وغيرهما كالوجوب عند الغص شرب الخمر حرام اجماعا من الكبار وشربها المسلمون أول الاسلام قيل استصحابا لما كان قبل الاسلام والاصح انه بوحى ثم قيل المباح الشرب لا غيبة العقل لانه حرام في كل ملة وزيفه المصنف وعليه

بصيغة المصدر خبر كانا (قول ابنن والاصح تقديمه على حد الشرب) ولا يوا الى بين حد الشرب وحد القذف بل يهمل لثلاثا لك بالتوا الى اى معنى (قوله لا القطع) أى بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا سم ومغنى أى رجما كان أو جلدا (قوله كما تقرر) أى في قوله وقطع على حد زنا سم على حج اءعش (قوله وحق آدمى) انظره مع ان التعزير قد يكون لله تعالى سم على حج إلا أنا وان كان حقا لله تعالى هو اخف فيقدم على غيره اه عش ﴿كتاب الاشربة﴾

(قوله جمع شراب) لم يقله ومن قال بالسكفر في النهاية الا قوله أيضا وقوله فلم يقل إلى شرب الخمر وقوله حرام اجماعا وقوله وعليه الى حقيقة الخمر وقوله قياسى الى منصوص (قوله وفيه) اى في هذا الكتاب (قوله ذكر التعازير تبعا) أى فلا يقال لم أخلفا في الترجمة اءعش (قوله لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع الخ) يتأمل اسم (قوله) وأما هنا فالقصد بيان التحريم الخ فيه منع ظاهر يعلم بما قدمناه أول السرقة اه رشيدى (قوله أيضا) أى كبيان الحد بالاشربة (قوله بالنسبة) لا حاجة اليه (قوله في كثير الخ) أى لكثير (قوله فلم يقل حد) اى لم يذكر لفظ حد (قوله ليقدر حكم) اى ليتأتى تقدير لفظ حكم (قوله والحد) اى بالاشربة (قوله شرب الخمر) الى قوله اى من حيث فى المغنى الا قوله ثم قيل الى وحقيقة الخمر (قوله شرب الخمر الخ) الاولى وشرب الخمر او الاستئناف كفى النهاية والمغنى (قوله اجماعا) ولا تنفك الى قول من حكى عنه ابا حنيفة اه مغنى (قوله من السكبان) وان مزجها بمائها من الماء اه نهاية اى خلافا للحليمى في قوله انها حينئذ من الصغار رشيدى عبارة ع ش أى بخلاف الموزجتها بكثير منها كما يأتى انه لاحد فى تناوله فلا يكون كبيرة اه (قوله من السكبان) بل هى ام السكبان كما قاله عمرو عثمان رضى الله تعالى عنه ما اه مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة النهاية وكان شربها جائزا أول الاسلام بوحى ولو الى حد يزيل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم ان السكيات الخمس لم تبج في ملة من الملل لان ذلك بالنسبة للجموع وقيل انه باعتبار ما استقر الخ قال الرشيدى قوله السكيات الخمس اى النفس والعقل والنسب والمال والعرض اه وقال ع ش قوله الخمس قد نظمها شيخنا اللقاني في عقيدته وزاد سادسا في قوله وحفظ نفس ثم دين مال نسب ومثلها عقل وعرض قد وجب اه (قوله انه بوحى) ومع ذلك لم يتناولوه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اه ع ش (قوله وزيفه المصنف) اى فى شرح مسلم وقال وهو اى القول بان شربه الى حد يزيل العقل حرام فى كل ملة لا أصل له اه مغنى (قوله وعليه) أى تزييف المصنف ذلك القول (قوله انه باعتبار ما استقر الخ) فمعنى انها لم تبج في ملة اى لم يستقر ابا حنيفة فى ملة وان ابيحت فى بعضها فى بعض الاحيان اه رشيدى (قوله عندا كثير اصحابنا الخ) عبارة المغنى واختلف اصحابنا فى وقوع اسم الخمر على الانبذة حقيقة فقال المزنى وجماعة بذلك لان الاشتراك فى الصفة يقتضى الاشتراك فى الاسم وهو قياس فى اللغة وهو جائز عند اكثر من وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرافعى الى الاكثر انه لا يقع عليها إلا مجازا اما فى التحريم والحد فهى كالأخمر لكن لا يكثر مستحلبا بخلاف الخمر للاجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء فى تحريمها اه (قوله وإن لم يقذف بالزبد) واشترط ابو حنيفة ان يقذفه حينئذ يكون مجمعا عليه اه مغنى (قوله فتحريم غيرها) اى غير الخمر المفسر بما ذكر (قوله قياسى الخ) عبارة النهاية بنصوص دلت على ذلك اه (قوله أى يفرض الخ) لا حاجة اليه بناء على جواز

فى المحاربة وجهان احدهما وهو الاوجه نعم تغليبا لحق الآدمى وثانيهما لا بل يقطع للسرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لان الظاهر فى ذلك ان حق الآدمى لا يفوت بتقديم حق الله تعالى الا ان يقال لم يفوت بل اندرج فى القتل وفيه ما فيه (قوله لا القطع) اى بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا (قوله تقرر) اى فى قوله وقطع على حد زنا (قوله له وحق آدمى) انظر واذا التعزير يكون حقا لله ﴿كتاب الاشربة﴾

(قوله لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع) يتأمل (قوله اى يفرض الخ) لا حاجة اليه بناء على جواز

القياس فالمراد بقولهم بحرمة ذلك فى كل ملة انه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتنا وحقيقة الخمر عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد فتحريم غير ما قياسى اى يفرض عدم ورود ما يأتى ولا فيسيعلم منه ان تحريم الكل منصوص وعند اهلهم كل مسكر

ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالفعل فهو حرام اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم مستحله من عصير العنب الصنف الذى لم يطبخ (١٦٧) ولو قطرة لانه يجمع عليه بل ضرورى ومن قال بالتكفير لكونه جمعا

عليه اعترض باننا لا نكفر من

ينكر اصل الاجماع ورد

بان الكلام فيمن اعترف

بكونه جمعا عليه وانكره

لان فيه حينئذ تكذيب

جميع حملة الشرع فهو

تكذيب للشرع والجواب

باننا لم نكفره لانكار الجمع

عليه بل لكونه ضروريا

لا يتناقض الا على المعتمدين

لا بد في التكفير من كونه

ضروريا امامنا لا يشترط

ذلك فلا جواب الا ما مر

فتامله (كل شراب اسكر

كثيره) من خمر او غيرها

ومنه المتخذ من لبن الزمكة

فانه مسكر مانع كما مر بيانه

في النجاسات (حرم قليله)

وكثيره لخبر الصحيحين كل

شراب اسكر فهو حرام وصح

خبر انها كم عن قليل

ما اسكر كثيره وخبر ما اسكر

كثيره قليله حرام وخبر الخمر

من هاتين العنب والنخلة

وروى مسلم كل مسكر خمر

وكل خمر حرام وفي احاديث

ضعيفة ما يخالف ذلك فلا

يعول عليه كتاويل بعض

نلك الاحاديث بما ينبوعه

ظاهرها من غير دليل (وحد

شاربه) وان لم يسكر اى

متعاطيه لما ياتي ان الحد

لا يتوقف على الشرب وان

اعتقد باحته لضعف ادلته

ولان العبرة في الحدود

القياس مع وجود النص اه سم (قوله) ولكن لا يكفر مستحل المسكر الخ) كذا اطلق المغنى كما مر وقيدته النهاية فقال ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر الخ وقال الرشيدى اى بخلاف مستحل الكثير منه فانه يكفر خلافا لابن حجر اه (قوله) اما المسكر بالفعل الخ) كان مقتضى مقابله لقوله قبل ولكن لا يكفر الخ ان يقول اما المسكر بالفعل فيكفر مستحله فان الحرمة لا تنقيد بالقدر المسكر هذا ويبقى النظر في انه هل يكفر كما اقتضاه صدر عبارته او لا وهل هو كبيرة كالخمر او لا فيه نظر والا قرب انه يكفر وانه كبيرة بل كونه كبيرة ومفهوم قول الزياى وشرب ما لا يسكر من غير ما قلته صغيرة اه وقضية صنيع الشارح عدم التكفير كما مر وصنع المغنى كما اصرح فيه كما مر (قوله) بخلاف مستحله) اى فيكفر به وقوله الذى لم يطبخ اى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول بها تلك الصفة بعض المذاهب اه ع ش (قوله) اعترض باننا لا نكفر الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولم يستحسن الامام لاطلاق القول بتكفير مستحل الخمر قال وكيف نكفر من خالف الاجماع ونحن لا نكفر من يرد اصله وانما نبذعه وأول كلام الاصحاب على ما اذا صدق المجمعون على ان تحريم الخمر ثبت شرعا ثم حملناه فانه رد للشرع حكماء عنه الرافعى اه وبها يندفع قول السيد عمر (قوله) لان فيه حينئذ تكذيب الخ) محل تأمل إذ مخالفة اهل الاجماع وان حرمت ليس فيها تكذيب اهله بل تخطئهم في اجتهادهم ولو سلم انه تكذيب لهم لم يلزم منه تكذيب الشرع فليتأمل حق تأمل اه (قوله) والجواب) اى عن الاعتراض المار (قوله) من كونه) اى تحريم ما استحله مثلا (قوله) لا ما مر) اى في قوله ورد بان الكلام الخ ا قوله من خمر) الى قوله كما في النهاية (قوله) او غيرها) من نقيع الثمر والزبيب وغيرهما اه مغنى (قوله) ومنه) اى من الغير (قوله) من ابن الرمكة) اى الفرس فى اول نتائجها اه ع ش (قوله) وكثيره) الى قوله كتاويل فى المغنى الا الحديث الرابع (قوله) وروى مسلم كل مسكر خمر الخ) هذا قياس منطقي اذا حذف منه الحد الاوسط وهو المسكر الذى هو الخمر الواقع محمولا للصغرى وموضوعا للكبرى أنتج كل مسكر حرام اه رشيدى (قوله) وفي احاديث الخ) عبارة المغنى وخالف ابو حنيفة فى القدر الذى لا يسكر من نقيع التمر والزبيب وغيره واستند باحاديث معلولة بين الحفاظ وايضا احاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اه (قوله) وان لم يسكر) الى قوله ولان العبرة فى المغنى الا قوله لما ياتي الى وان اعتقدوا الى قوله وما تاتى كذا فى النهاية الا قوله لما ياتي وان اعتقدوا وقوله وان حرمت الى بل التعزير وقوله وحدوها الى ولا حد (قوله) وان لم يسكر) اى حسبما لمادة الفساد كما حرم تقبيل الاجنبية والخلو بها لافضائه الى الوطء المحرم ولحديث رواه الحاكم من شرب الخمر فاجلدوه وقيس به شرب النبيذ اه مغنى (قوله) لم يسكر) ببناء الفاعل من السكر (قوله) اى متعاطيه) تفسير لشاربه عبارة المغنى والمراد بالشارب المتعاطى شربا كان وغيره وسواء فيه المتفق على تحريمه والمختلف فيه وسواء جامده ومائعه مطبوخه ونبيئه وسواء تناوله معتقدا تحريمه ام باحته على المذهب اه (قوله) لما ياتي الخ) اى بقوله الا فى انفا بخلاف جامد الخمر وبقوله الا فى شرح ويحد بدرى الخ وكذا بتخيئه اذا اكله (قوله) وان اعتقد الخ) عطف على وان لم يسكر (قوله) وقول الزركشى الخ) عبارة المغنى ولو فرض شخص لا يسكر شرب الخمر حرم شر به للنجاسة لا الاسكار ويحد ايضا كما قاله الدميرى وغيره حسب الباب اه (قوله) عجيب الخ) قديقول

القياس مع وجود النص (قوله) وان اعتقد باحته) قد يشكك بعدم الجاهل بالحرمة الآتى بجامع ان هذا معذور باعتقاده الحل تقليد المن يجوز تقليده كما ان ذاك معذور بحمله وضعف ادلة هذا لا يعسر عن انتفاء ادلة ذلك راسا الا ان يفرق بان الجاهل غافل عن المعارض لا اعتقاده هو القول بالتحريم وادلته فهو ابعد عن المخالفة وصورة المعاندة (قوله) وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار فى الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة) قديقول الزركشى الاسكار

بمذهب القاضى لا المتداعين وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشرب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار ففى الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة عن وجوب الحد فى القليل الذى لا يتصور منه اسكار فمضى كوى نه علة انه مظنة له

وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيها وإن حرمت واسكرت على ما مر أول النجاسة بل التزير لا تنفاه الشدة المطرقة عنها كثير  
البنج والزعفران والعبير والجوزة والحشيشة المعروفة وحدوثها كان أوائل المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار التي لم تقع في العالم فتنة ارفع  
ولا أذهب للنفوس منها ولا حد بمذاها الذي ليس فيه شدة مطرقة بخلاف جامد الخمر نظر الأصلها بل التعزير الزاجر له عن هذه المعصية الدينية  
ومما يتأكد المبالغة في الزجر عنه وإذاعة (١٦٨) أنه من الكبائر بل من أقبحها ما حدث الآن من استعمال كثير من السفهاء له من نبت

يسمى القبيسي يوجد بنحو  
جبال مكة فإنه أسوأ  
المخدرات لأن قليله يؤدي  
إلى مسخ البدن والعقل  
وزواله عن جميع اعتدالاته  
وكثيره قاتل فوراً فهو أبلغ  
من الأفيون في السمية وقبل  
الآن من مركب يسمى  
البرش ونحوه وهو أيضاً  
ماسخ للبدن والعقل ولا  
حجة لمستعمل ذلك في  
قولهم إن تركنا له يؤدي  
للقتل فصار واجبا علينا  
لأنه يجب عليهم التدرج في  
تقيصه شيئاً فشيئاً لأنه  
مذهب لشغف الكبد به  
شيئاً فشيئاً إلى أن لا يضره  
فقدته كما أجمع عليه من رأينا  
من أفاضل الأطباء فتى لم  
يسعوا في ذلك التدرج فهم  
فسقة آثمون لا عذر لهم  
ولا للاحد في إطعامهم إلا  
قدر ما يحى نفوسهم لو  
فرض فوتها بفقدته وحينئذ  
يجب على من رأى فاقده  
وخشى عليه ذلك إطعامه  
ما يحيا به لا غير كإسائة  
اللحمة بالخمر الآتية ويحرم

الزركشي الاسكار ولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد يورد عليه حينئذ أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس  
الشارب أو المشروب سم على حجة اه عش (قوله وخرج) إلى قوله ومما يتأكد كدفي المغنى (قوله وخرج  
بالشراب ما حرم) أي وبأسكر غير المسكر ولكن يكره من غير المسكر المنتصف وهو ما يعمل من تمر ورطب  
والخليط وهو ما يعمل من بسرور رطب لأن الاسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن  
الشارب أنه ليس بمسكر ويكون مسكراً مغنى واسنى (قوله ككثير البنج الخ) المراد بالكثير منها ما يغيب  
العقل بالنظر لغالب الناس وأن لم يؤثر في المتناول له لا اعتياد تناوله اه عش (قوله والحشيشة الخ) ولا  
تبطل بحملها الصلاة اه مغنى (قوله أوائل المائة السابعة) عبارة المغنى وقال ابن تيمية إن الحشيشة أول ما  
ظهرت آخر المائة السادسة من الهجرة اه (قوله ولا حد بمذاها) أي المذكورات محلها ما لم تشدد بحيث  
تقذف بالزبد وتطرب والاصارت كالخمر في النجاسة والحد كالخمر إذا ذاب وصار كذلك بل أولى أي  
الخمر وفاقاً للطبلاوى والرهلى ثانياً سم على المنهج اه عش (قوله لأصلهما) أي جامد الخمر ومذاب  
المذكورات (قوله بل التعزير) أي بل فيها التعزير ما لم يصير إلى حاجة تاجئه إلى استعمال ذلك بحيث لو  
تركة أصابه ما يبيح التيمم نعم يجب عليه السعي في إزالة الاحتياج إليه ما باستعمال ضده أو تقليله إلى أن يصير  
لا يضره تركه اه عش (قوله وإذاعة الخ) عطف على المبالغة (قوله الآن) الأسبك ذكره قبيل منه  
نبت الخ وقوله من استعمال الخ من فيه زائدة واستعمال الخ فاعل حدث (قوله وزواله) عطف تفسير على  
مسخ والضمير لكل من البدن والعقل (قوله وكثيره قاتل) عطف على اسم أن وخبره (قوله ونحوه)  
عطف على مركب (قوله وهو) أي المركب المسمى بالبرش (قوله لمستعمل ذلك) راجع لكثير البنج  
والزعفران الخ أيضاً (قوله تركنا) اسم أن (قوله فصار) أي استعمال ذلك (قوله لأنه يجب الخ) علة  
لعدم الحجة (قوله لأنه مذهب الخ) أي التدرج في ذلك (قوله كما أجمع عليه) أي اذهب التدرج لذلك  
(قوله ولا للاحد الخ) عطف على لهم (قوله لا قدر ما يحى الخ) أي من المخدورات المذكورة (قوله ذلك)  
أي فوت نفسه (قوله إطعامه) فاعل يجب (قوله ويحرم الخ) إلى قول المتن ومن غص في النهاية إلا قوله لكن  
ينبغي إلى المتن (قوله ويحرم شرب) إشارة إلى أن قول المصنف الأصيب الخ مستثنى من التحريم وجوب  
الحد عبارة المغنى وظاهر قوله لا أصيب الخ أنه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الأصحاب إنما ذكروه  
في الحد اه (قوله على قياس ما مر) أي في السارق (قوله أو معاهدا) أي أو مؤمناً كما فهم بالاولى اه عش  
(قوله لأنه لا يلتزم) إلى قوله كافي المجموع في المغنى إلا قوله ككل آكل أو شارب حرام (قوله مسكر أقرها)  
عبارة المغنى أي مصبو في حلقة قهراً اه (قول المتن على شربها) وفي النهاية والمغنى على شربه اه أي المسكر  
(قوله ويلزمه) أي المكروه كل أكل بلا توين (قوله ولا نظر إلى غدره) الأسبك تأخير عن الغاية (قوله  
وأن لزمه تناول) أي كالمضطر اه عش (قوله لذلك) أي لزوم التقيؤ (قوله وعلى نحو السكران الخ)  
عبارة المغنى ومن حدثم شرب المسكر حال سكره في الشرب الاول حد ثانياً اه (قوله فيحد ثانياً) أي حال  
صحوه اخذاً بما يأتي أنه لا يحد حال سكره اه بجري عن عش (قول المتن ومن جهل كونها) أي

ولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد يورد عليه حينئذ أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس الشارب أو المشروب

شرب ما ذكر ويحد شربه (لأصيباً ومجنونا) لرفع القلم عنهما لكن ينبغي تعزير المميز على قياس ما مر (وحرماً) الخمر  
أو معاهدا لعدم التزامه (وذمياً) لأنه لم يلتزم بالذمة مما لا يعتقده إلا ما يتعلق بالأدمين (وموجراً) مسكراً قهراً إذ لا صنع له  
(وكذا مكروه على شربها على المذهب) لرفع القلم عنه ويلزمه ككل آكل أو شارب حرام تقيؤه أن أطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظر  
إلى غدره وأن لزمه تناول لأن استدماته في الباطن انتفاع به وهو محرم وأن حل ابتداءه لزوال سببه فاندفع استبعاد الأذرى واخذ غيره  
بمقتضى استبعاده وعلى نحو السكران إذا شرب مسكراً حد واحد ما لم يحد قبل شربه فيحد ثانياً (ومن جهل كونها خمر) فشرها ظاناً

إباحتها (لم يحد) لعذره وفي البحر يصدق بعد صوره يمينه إذا ادعى هذا أو الأكره أي وبين معنى الأكره إن لم يعلم منه أنه يعرفه (ولو قرب إسلامه فقال جهلت تحريمها لم يحد) لأنه قد يخفى عليه ذلك والحديد رابا بالشبهة ويؤخذ منه أن من (١٦٩) نشأ بين أظهرنا بحيث تقضى قرينة

حاله بأن تحريمها لا يخفى عليه حدوا واعتمده الأذرعى وغيره (أو) قال علمت التحريم (جهلت الحد) إذا كان عليه أذعن التحريم أن يتجنبها (ويحد بدردي نحر) أو مسكر آخر وهو ما يبق آخرانها لأنه منها وكذا بتجنبها إذا اكلم (لا يتجنب عن دققة بها) لأن عينها أضحت بالنار ولم يبق الا اثرها وهو النجاسة (ومعجون هي فيه) وماء فيه بعضها والماء غالب بصفاته لاستهلاكها (وكذا حقنة وسعوط) بفتح السين لا يحد بهما (في الاصح) وان حصل منهما إسكار لأن الحد للزجر ولا حاجة اليه هنا إذا لا تدعو اليه النفس وبه فارق افطار الصائم بهما لأن المدار ثم على وصول عين للجوف (ومن غص) بفتح اوله المعجم كما يخطو ويجوز ضمه (بلقمة) وخاف الهلاك منها أن لم تنزل الى الجوف ولم يمكنه اخراجها كما هو ظاهر وظاهر ايضا ان خصوص الهلاك شرط للوجوب الآتي لا مجرد الاباحة اخذا من حصول الأكره المبيح لها بنحو ضرب شديد على أنه قد

الخبر اه معنى ومثلها غير هامن المسكرات فشرها الى قوله ويؤخذ في المغنى إلا قوله أي وبين إلى المتن (قوله) إباحتها) أي كونها شرابا لا يسكر اه معنى (قول المتن لم يحد) أي ويجب عليه التقاؤه اه ع ش أي إن أطاقه (قوله لعذره) ولا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كالمغنى عليه معنى وروض مع شرحه وع ش (قوله وفي البحر يصدق الخ) يتردد النظر فيمن قال ظننتها حشيشة مذابة أو غيرها مما يحرم ولا حد فيه ومقتضى قول المصنف ومن جهل كونها الخ وقول الشارح فشرها الخ أنه يحد ويؤيده ما يأتي فيمن علم الحرمة وجهل الحد فليتأمل اه سيد عمر (قوله إذا ادعى هذا) أي الجهل وقال لم أعلم أن الذي شربته مسكر اه معنى (قوله والأكره الخ) ظاهره وإن لم يثبت ذلك ولا وجدت قرينة تدل عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ظاهره أن مدعى الجهل يصدق وإن كذب ظاهر حاله ككونه معروفا بكثرة شرابها أو باصطناعها وهو محل تأمل وإن مدعى الأكره يصدق أيضا وإن كذب ظاهر حاله ككونه ناشوكا بحيث يقطع بعدم تصور أكرهه بترك البلد وهو محل تأمل أيضا وإن أمكن تأييد الظاهر في المسئتين بكون الحدود تدرا بالشبهات ويؤيد التقييد في المسئلتين بحث الأذرعى الآتي فيمن جهل التحريم والله أعلم اه (قوله أي وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس بأكره لكنه لجعله ظن أن مثله أكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه اه سم (قوله إن لم يعلم منه أنه يعرفه) أي الأكره أي فإن علم منه معرفته فلا حاجة لبيان اه رشیدی (قول المتن ولو قرب إسلامه) أي وأنشأ بعيدا عن العلماء اه اسنى (قوله واعتمده الأذرعى) عبارة النهاية كما اعتمده الأذرعى وعقب المغنى كلام الأذرعى بما نفيه ظاهر كلام الاصحاب الاطلاق وهو الظاهر اه (قوله أو قال علمت) إلى قوله وبه فارق في المغنى إلا قوله وإن حصل منهما اسكار (قول المتن لا يتجنب عن الخ) ولا بالكل لحم طبخ بها بخلاف مرقه إذا شربه أو غس فيه أو ثرد به فانه يحد لبقاء عينها معنى وروض مع شرحه (قوله وماء فيه بعضها) الظاهر أن الماء مثال فثله سائر المائعات اه ع ش (قوله والماء غالب بصفاته) أي بان لا يبق للسكر طعم ولا لون ولا ريح اه حلي (قول المتن وكذا حقنة) أي بان ادخلها دبره وسعوط أي بان ادخلها أنفه اه معنى (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالقعود فان المراد به المصدر اه بجري (قوله ولا حاجة اليه) أي الزجر هنا أي في الحقنة والسعوط وقوله إذ لا تدعو اليه أي المذكور من الحقنة والسعوط (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله بفتح اوله) إلى قوله على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله ويجوز ضمه) أي وهذا وإن كان أصله لازما لكنه لما عدى بحرف الجر جاز بناؤه للمفعول وفي الصباح غصصت بالطعام غصصا من باب تعب ومن باب قتل لغة الغصة بالضم ما غص به الإنسان من طعام اه وهو صريح في أن الماضي غص بالفتح لا غير وأن في المضارع لغتين اه ع ش عبارة المغنى وحكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه اه وقوله وهو صريح في أن الماضي الخ فيه نظر ظاهر فان تعب من الباب الرابع فكلام المصباح يفيدان في ماضيه لغتين أيضا (قوله أن خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رايت العلالة المذكورة اه سم (قوله مما يأتي في المضطر) أي في كتاب الاطعمة (قوله به) أي بالهلاك (قوله ثم) أي في المضطر (قوله الحاقه به فيه هنا) أي الحاق نحو الهلاك بالهلاك في الوجوب في النقص باللقمة (قوله وجوبا) إلى قوله ولا حد في النهاية وإلى قوله وللزكر كشى في المغنى الا قوله أو صبي أو مجنون وقوله ويظهر إلى ولو احتيج وقوله لمن ذكر وخاف الهلاك منها (قوله انقاذ النفس الخ) وعلى هذا لو

(قوله أي وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس بأكره لكنه لجعله ظن أن مثله أكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه (قوله أن خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب إذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رايت العلالة المذكورة (قوله إن لم يجد غيرها) ينبغي أن لا حد وأن



فأرقت عدم وجوب  
التداوى ( والا صح  
تحريمها ) صرفا (لدواء)  
المكلف أو صبي أو مجنون  
لخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال  
لمن سأله أنه يصنعها  
للدواء أنه ليس بدواء  
ولكنه داء وصح خبر  
أن الله لم يجعل شفاء أمتي  
فيما حرم عليها وما دل عليه  
القرآن أن فيها منافع أنما هو  
قبل تحريمها امام استهلاكه  
مع دواء آخر فيجوز التداوى  
بها كصرف بقية النجاسات  
أن عرف أو أخبره عدل  
طب بنفعها وتعينها بأن  
لا يغني عنها طاهر ويظهر في  
متجسس بخمر ونجس غيره  
أنه يجب تقديم هذا ولو  
احتج في نحو قطع يدمئاة كلة  
الى زوال عقله جاز بغير  
مسكر مانع (و) جوع و  
(عطش) لمن ذكر ولو لهيمة  
لأنها لا تزيله بل تزيد حرا  
لحرارتها ويؤسستها وظاهر  
كلامهم امتناعها للعطش وأن  
أشرف على التلف وهو  
بعيد ولا يبعد جوازها  
حينئذ للضرورة ثم رأيت  
الزركشي نقله عن الامام عن  
اجماع الاصحاب ومع تحريمها  
للدواء والعطش لاحد  
وأن وجد غيرها على  
المعتمد للشبهة وأن قيل  
الاصح مذهب الحد

مات بشر به مات شهيدا لوجوبه بخلاف ما لو شر به تعديا وغص منه ومات فإنه يموت عاصيا  
لتعدي به بشر به اه عش (قوله فأرقت) أي الاساغة أي وجوبها (قوله صرفا) أي أما غير الصرف ففيه  
تفصيل سنأتي الإشارة اليه اه رشیدی (قوله انه) أي المصنوع وهو الخمر (قوله ليس بدواء الخ) والمعنى  
أن الله تعالى سلب الخمر منافعتها عند ما حرمها وبطل هذا قوله صلى الله عليه وسلم أن الله لم يجعل شفاء أمتي الخ  
وهو محمول على الخمر اه معنى (قوله أنما هو قبل تحريمها) وأن سلم بقاء المنفعة فتحريمها مقطوع به وحصول  
الشفاء بها مضمون فلا يقوى على ازالة المقطوع اه معنى (قوله أنما هو الخ) قد يقال هذا ينافيه ظاهر  
الاية حيث قرنت المنافع فيها بالاثم الذي هو ثمرة التحريم اه رشیدی (قوله امام استهلاكه) إلى قوله  
وأن قيل في النهاية الاقوله ويظهر لم ولو احتج بقوله لمن ذكر (قوله فيجوز التداوى بها) وإذا سكر  
عاشربه لتدأ أو عطش أو اساغة لقمة قضى ما فاتته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولا نه تعمد الشرب  
لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونها خيرا فلا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كما صرح به  
الروض (فرع) ثم صغير أثمة الخمر وخيف عليه اذالم يسق منها هل يجوز سقيه ما يدفع عنه الضرر قال  
م أن خيف عليه الهلاك أو مرض يفرض الى الهلاك جاز والام يجوز أن خيف مرض لا يفرض الى الهلاك  
اه سم على المنهج أقول لو قيل يكفي مجرد مرض تحصل معه مشقة ولا سيما أن غالب امتداد بالطفل لم يكن  
بعيدا اه عش (قوله كصرف بقية النجاسات) كحكم حية وبول ولو كان التداوى بذلك لتعجيل شفاء  
معنى وروض مع شرحه (قوله أن عرف) أي بالطب ولو فاسقا اه عش عبارة المغنى والروض بشرط  
اخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو معرفته للتداوى به اه والشروط المذكورة راجعة لكل من المشبه  
والمشبه به كما هو صريح صنيع الروض والمغنى (قوله وتعينها) عطف على نفعها (قوله تقديم هذا) أي النجس  
الاخر (قوله في نحو قطع يدمئاة كلة الخ) عبارة النهاية لقطع نحو سلعة و يدمئاة كلة الخ قال عش وهل  
من ذلك ما يقع لمن اخذ بكرة أو تعذر عليه اقتضاها الا باطعامها ما يغيب عقلها من نحو بنج أو حشيش فيه نظر  
ولا يبعد أنه مثله لأنه وسيلة الى تمكن الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها ما لم يحصل به  
لها أذى لا يحتمل مثله في ازاله البكارة اه (قوله بغير مسكر الخ) أنظر لولم يجد الا المسكر المانع سم على حج  
والظاهر عدم جوازها في الحالة قياسا على ما لو تعينت الخمر الصرفة للتداوى بها اه عش عبارة السيد عمر  
قال المغنى وينبغي أنه أن لم يجد غيره أو لم يزل عقله الا به جوازها ويقدم النبيذ على الخمر لأنه مختلف في حرمة اه  
وقوله وينبغي الخ أن كان باطلا فبشكل يمنع التداوى بها وأن كان محله اذا اشرف على الهلاك لولم يقطع  
المناكلة فليس يبعد اخذ ما ياتي في مسئلة العطش ويمكن ابقاؤه على اطلاقه ويفرق بتحقيق النفع هنا وهو  
زوال العقل بخلاف التداوى اه (قوله لمن ذكر) أي المكلف والصبي والمجنون (قوله بل تزيده حرا الخ)  
ولهذا يحصر شارها على الماء البارد قال القاضي ابو الطيب سالت أهل المعرفة بها فقال تروى في الحال  
ثم تثير عطشا شديدا اه معنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية ولو اشرف على الهلاك من عطش جاز له  
شربها كما نقله الامام الخ وعبارة المغنى ومحله في شربها للعطش اذالم ينته الامر به إلى الهلاك وأن انتهى به الى  
ذلك وجب عليه تناول الميتة للبضطر كما نقله الامام الخ وفي سم عن الشارح في غير هذا الكتاب  
مثلا (قوله ولا يبعد جوازها الخ) ظاهر صنيعهم أن الجوع كالعطش في الجواز في تلك الحالة فليراجع  
ثم رأيت قال السيد عمر مانصه ينبغي أنه لو اشرف على التلف لجوع ولم يجد غيرها أن تجوز ايضا بالاولى لأن  
نفعها في دفع الجوع والتغذية لا ينسكرا اه (قوله للدواء والعطش) أي والجوع (قوله للشبهة) عبارة المغنى  
وجد غيرها كما لا يجد بشرها للتداوى وأن وجد غيرها كما سأتى بل أولى (قوله جاز بغير مسكر) أنظر لولم  
يوجد الا المسكر المانع (قوله ولا يبعد جوازها حينئذ) هو الوجه ويؤخذ منه أن الصغير لو شرب رائحتها  
وخيف عليه منها أن لم يسق منها كان أخبر طبيب مسلم عدل بذلك أنه يجوز أن يسقى منها ما يدفع عنه الضرر  
م (قوله ايضا ولا يبعد جوازها حينئذ للضرورة) عبارة في غير هذا الكتاب ما لم ينته الامر الى الهلاك

(تنبيه) جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقامها للبهائم ولزركشي احتمال انها كالادمي في امتناع اسقامها اياها للعطش قال لانها تديره فيهلكها فهو من قبيل اتلاف المال انتهى والاولى تعليله بان فيه اضرار الهاواضر (١٧١) الحيوان حرام وإن لم يتلف قال والمتنجه

منع اسقامها لها لا لعطش لانه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو متمتع وفي وجهه غريب حل اسقامها للخيل لتزداد حوا الى شدة في جريها قال والقياس حل اطعامها نحو حشيش وبنج للجوع وان تخدرت ويظهر جوازه لآدمي جاع ولم يجد غير ذلك وإن تخدر لان المخدر لا يزيد في الجوع انتهى

ملخصا (وخذ الخرار بعون) لخبر مسلم ان عثمان امر عليا بجلد الوليد فامر الحسن فامتنع فامر عبد الله بن جعفر رضى الله عنهم جلده وعلى يعد حتى بلغ اربعين فقال اى على امسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وابوبكر اربعين وعمر ثمانين اى بشاراة ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك وكل سنة وهذا احب الى وبه يرد زعم بعضهم اجماع الصحابة على الثمانين واستشكل ذكر الاربعين بما في البخارى انه جلده ثمانين وجمع بان السوط له راسان والقصة واحدة وقوله وكل سنة بما صح عنه ايضا انه صلى الله وسلم لم يسنه ولهذا كان في نفسه من الثمانين شيء وقال لومات وديته وكان يحذ في امارته اربعين ومجابه بحمل النبي على انه لم يبلغه

لشبهة قصد التداوى ومثله شربها للعطش اه اى او الجوع (قوله جزم صاحب الاستقصاء الخ) قد يقال المتنجه ما قاله صاحب الاستقصاء نعم بتجده بقاءه لما يلزمها فيه ضرر فان علم او ظن اضرارها به لم يعد التحريم اه سيد عمر (قوله بحل اسقامها للبهائم) واطفاء الحريق بها اه معنى (قوله قال) اى الزركشي (قوله حل اطعامها) اى البهائم (قوله لان المخدر الخ) لعله في بعض المخدرات واما في بعضها فالذى تقضى به القواعد الطبية انه يزيد في الجوع فليحذر اه سيد عمر (قوله لخبر مسلم) الى قول المتن والزيادة في النهاية الا قوله وبه يرد الى واستشكل وقوله ونقل غير واحد الى واما النضو وقوله ما امر عن على الى الاكثر من احواله (قوله فامر) اى على اه ع شر (قوله ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عدالة جميعهم اشكل شربهم الخرفانه ينافى عدالة ووجب الفسق قلت يمكن ان من شرب منهم عرضت له شبهة تصورها في نفسه تقضى جواز شربه تعويلا عليها وليس هي كذلك عندهم رفع لخلده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والعبارة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظ انه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد التهم ان من شهد منهم اوردى حديثا لا يبحث عن عدائته فتقبل روايته وشهادته اوردى شخص عن بهيم من الصحابة فقال حدثني رجل من الصحابة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب شيئا يوجب رتب عليه مقتضاه من حد او تعزير ومع ذلك لا يفسق بارتكاب ما يفسق به غيره كما صرح به المحلى في شرح جمع الجوامع اه ع شر وقوله اى بشاراة الخ بيان فائدة ذكرها في خلال كلام على رضى الله تعالى عنه اه رشيدى (قوله وكل سنة الخ) بقية كلام على رضى الله تعالى عنه (قوله سنة) اى طريقة (قوله وهذا احب الى) اى الاربعون صرح به الكمال المقدسى في شرح الارشاد كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلى سم على حج اه ع شر عبارة البجيرمى اى الاربعون كما في ع شر والمحلى وقال الشويرى اى الثمانون وهو الظاهر اه اقول وهذا اى الثمانون صريح صنيع المغني في الاستدلال على الثمانين الا في حيث جعل ما هنا وما ياتي حديثا واحدا فقال عقب هذا احب الى لانه اذا شرب مسكرا الخ (قوله وبه يرد) اى بقوله ثم قال جلد النبي (قوله زعم بعضهم اجماع الصحابة الخ) قال المحلى واجيب عنه اى بعد تسليم دعوى الاجماع بان الاجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه (قوله واستشكل ذكر الاربعين) اى في الرواية المذكور (قوله انه جلده) اى صلى الله عليه وسلم (قوله له راسان) اى كان له راسان (قوله وقوله الخ) اى واستشكل قول على رضى الله تعالى عنه وكذا ضمائر عنه ونفسه وقال وكان يحذ في امارته (قوله ويجاب بحمل النبي الخ) اى لم يسنه ويمنع هذا الحمل كون رجوع على رضى الله تعالى عنه عن الثمانين الى الاربعين في خلافته (قوله والايات) اى وكل سنة (قوله على انه) اى جلده صلى الله عليه وسلم الثمانين وقوله لم يبلغه اى عليا رضى الله تعالى عنه (قوله اولم يسنه الخ) عطف على قوله لم يبلغه الخ (قوله ما يؤيد هذا) اى انه لم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله (قوله ما في جامع عبد الرزاق) هذا قد يؤيد الاول ايضا فتأمل اه سم اى انه بلغه ثانيا ويظهر ان ما في جامع عبد الرزاق محمول ايضا على سوط له راسان والقصة واحدة (قول المتن ورقيق عشرون) (تنبيه) لو تعدد الشرب كفى ما ذكره المصنف وحديث الامر بقتل الشارب في الاربعة منسوخ بالاجماع ويروى ان ابا عجمن الثقفي القائل اذا مت فادفني الى اصل كرامة \* تروى عظامي بعد موتى عروقها

والاوجب نقله الامام عن اجماع اصحاب (قوله وهذا احب الى) اى الاربعون صرح به الكمال المقدسى في شرحه للارشاد مع حكاية القصة باسبغ ما هنا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلى (قوله رايت ما يؤيد هذا) قد يؤيد الاول ايضا فتأمل

اولا والايات على انه بلغه ثانيا اولم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله في وقائع عينيه وهي لاعوم لها ثم رايت ما يؤيد هذا وهو ما في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين (ورقيق) اى من فيه رقوق وانزل (عشرون) لانه على النصف من الحر

ويجوز ما ذكره القوي السليم (بسوط ١٧٣) أو أيد أو نعال أو أطراف ثياب (للتابع رواه البخاري وغيره ولا بد في طرف الثوب من

قلته وشده حتى يؤلم (وقيل يتعين سوط) لأن غيره لا يحصل به الزجر وصححه كثيرون ونقل غير واحد عليه إجماع الصحابة لكنه في شرح مسلم حكى الإجماع على الأول وجعل الثاني غلطاً فاحشاً لمخالفته للأحاديث الصحيحة ونظر فيه الأذرعى أما النضو ولو خلقة فيجلد بنحو عثكال ولا يجوز بسوط (ولو رأى الإمام بلوغه) أي حد الحر (ثانين) جلدة (جاء في الصحيح) لما مر عن عمر رضي الله عنه لكن الأولى أربعون كما بحثه الزركشي لما مر عن علي أنه عليه السلام لم يسنه وفيه نظر لما مر أنه سنه إلا أن يقال الأكثر من أحواله عليه السلام الأربعون وجاء أن علياً أشار على عمر رضي الله عنهما بذلك أيضاً وعليه بانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفترى وحد الافتراء ثمانون (والزيادة) على الأربعين (تعزيرات) إذ لو كانت حداً لم يجز تركها لكن لو كانت تعزيرات جازت زيادتها لأن كل تعزير يجوز كونه تسعاً وثلاثين فالوجه أن فيها شائبة من كل منهما ومن ثم قال الرافعي اختص حد الشرب بتحتم بعضه ورجوع باقيه لرأى الإمام أو نائبه (وقيل حد)

ولا تدفق في الفسلة فأنى أخاف إذا مامت أن لا أذوقها

جلده عمر رضي الله تعالى عنه مراراً والظاهر أنه أكثر من أربع ثم تاب وحسنت أو بتة وذكراً أنه قد ثبت عليه ثلاث أصول كرم وقد طالت وانتشرت وهي معرشة على قبره بنو أحي جر جان أه مغنى (قوله) ويجلد ما ذكره القوي الخ) فعل ففعله المطلق المجازي ثم نائب فاعله (قول المتن بسوط) هو كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سيوري يولى ويلف سمي بذلك لأنه يسوط اللحم بالدم أي يخلطه أه مغنى (قوله) للتابع إلى المتن في المغنى (قوله) ولا بد في طرف الثوب الخ) أي وجوب باعش (قول المتن وقيل يتعين السوط) أي للسليم القوي كحد الزنا والقذف أه مغنى (قوله) ونظر فيه (أي ما في شرح مسلم) (قوله) أما النضو إلى المتن في المغنى (قوله) ولا يجوز بسوط (ولو خالف وجلده فمات الجلود فالذي يظهر عدم الضمان كما لو جلد في حر أو برد ومات به أه عش (قول المتن ولو رأى الإمام الخ) قال القاضي لا بد في الحد من النية وخالفه شيخه القفال فلم يشترطها قال حتى لو ظن الإمام أن عليه حد شرب فجلده فبان غيره أجزأه وكذا لو ضرب به فبان أن عليه حداً أه وقديتوقف في قوله وكذا الخ لأن ضربه ظلماً قصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لو ضربه بلا قصد أنه عن الحد فينبغي الإجزاء محلاً للمطلق على ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه سم على المنهج أه عش (قول المتن جاز في الأصح) ويجرى الخلاف في بلوغه في الرقيق أربعين أه مغنى عبارة سم عن الأسنى أما العبد فلورأى الإمام تبليغه أربعين جاز ولا يزاد عليها أه (قوله) لما مر عبارة المغنى لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكر الخ (قوله) عن عمر (أي فعله) (قوله) وفيه نظر (أي في تعليل الزركشي لما مر) عن علي رضي الله تعالى عنه (قوله) وجاء أن علياً أشار على عمر الخ) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله السابق وهذا أحب إلينا راجع للثمانين أه حلى (قوله) أشار على عمر (الاولى إسقاط على كإفعله النهاية) (قوله) بذلك) أي الثمانين عش ورشيدى (قوله) وعليه (أي على رضي الله تعالى عنه الثمانين) (قوله) وإذا سكر هذى الخ) كان المراد أن السكر مظنة ذلك أه سم (قوله) وحد الافتراء الخ) لعل المراد بالافتراء القذف أه سيد عمر (قوله) على الأربعين (أي في الحر وعلى العشرين في غيره أه مغنى (قوله) جازت زيادتها) عبارة المغنى والنهاية فاتجز الزيادة على الثمانين وقدم منعوها أه (قوله) فالوجه أن فيها الخ) والمعتمد أنها تعزيرات وإنما لم تجز الزيادة اقتضاراً على ما ورد أه مغنى عبارة النهاية وجوابه أن الإجماع قام على عدم الزيادة عليها فهي تعزيرات على وجه مخصوص أه وهو عدم الزيادة على الثمانين وجواز مع عدم تحقق الجنابة عش (قول المتن وقيل حد) لأن التعزير لا يكون إلا على جنابة محققة نهاية ومغنى (قوله) ومع ذلك (أي كونها حداً وقوله ضمن خالفه النهاية فقال ومع ذلك لو مات به لم يضمن أه قال عش قوله ومع ذلك أي ومع كون الزيادة تعزيرات وقوله لا يضمن الخ هذا يخالف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب الصيال والزائد في حد يضمن بقسطه إلا أن يقال هذا تفريع على كون الزائد حداً لا تعزيراً وذلك مفرع على أنه تعزير إلا أنه يبعده قوله ومع ذلك فإنه كان الظاهر حيثئذان يقول وعليه أو نحوه وينافيه تصريح شرح المنهج فيما يأتي بضمان عاقلة الإمام فيما إذا ضرب في حد الشرب ثمانين فمات أه عش (قول المتن ويحد بأقراره) أي الحقيقي أه زيادى واحترز به عن اليمين المردودة ولعل صورتها أن يرمى غيره بشرب الخمر فيدعى عليه أنه رماه بذلك ويرد تعزيره فطلب الساب لليمين من نسب إليه شربها فيمتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد لليمين أه عش (قوله) أو علم السيد) إلى قوله وساغ في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله هيته وقوله وحد عثمان إلى المتن (قوله) دون غيره (أي غير ما ذكر من شهادة رجل وامرأتين واليمين المردودة) (قوله) ولورأى الإمام بلوغه ثمانين جاز) قال في شرح الروض أما العبد فلورأى الإمام تبليغه أربعين جاز فلا يزاد عليها أه (قوله) وإذا سكر هذى الخ) المراد أن السكر مظنة ذلك

أي ومع ذلك لو مات بها ضمن على ما اقتضاه كلامهم ويوجه باناً وإن قلنا أنها حدهى تشبه التعزير وعلم من حيث جواز تركها فاندفع ما للبقينى هنا (ويحد بأقراره أو شهادة رجلين) أو علم السيد دون غيره نظير ما مر في السرقة (لا يبرح خمر

(و) هيئة (سكر وفيه) لاحتمال انه احتقن او استعطى بها او شربها او انه شربها مع عذر لغلط او اكرهه وحده عثمان رضى الله عنه بالقيء اجتهاده (ويكنى في اقراره وشهادة شرب خمر) او شرب او شرب بما شرب منه فلان فسكر وساخ له ذلك في شرب النبيذ لانه قد يسمى خمر اشرا وكونه قد يكون حنفيا فلا يفسد بخلاف الخمر اخرج عنها والمقصود الذي هو الحد فلم يؤثر (١٧٣) في تغيير الشاهد عنه بالخمر وان لم يقل مختارا

وعالم كما فيهما في نحو بيع وطلاق لان الاصل عدم الاكره والغالب من حال الشارب عليه بما يشربه (وقيل يشترط) في كل من المقر والشاهد ان يقول شربها (وهو عالم) به (مختار) لاحتمال ما مر كالشهادة بالزنا واختاره الاذرعى لانه انما يعاقب بيقين و فرق الاول بان الزنا قد يطلق على مقدماته كافي الحديث وفيه نظر فانه من ان السرقة لا بد فيها من لتفصيل وكما انها اطلاق على ما لم يوجد فيه الشروط كذلك اشرب يطلق على ما لم يوجد فيه الشروط فلا فرق بينهما وقد يفرق بانهم ساءحوا في الخمر بسهولة حدها ما لم يساءحوا في غيرها وايضا فلا ابتلاء بكثرة شربها يقتضى التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره وعلى الثاني لا بد ان يريد من غير ضرورة احترام ازاء من الاساغوة والشرب لنحو تداءوا قال الزركشى ومحل الخلاف حيث لم يرتب الحاکم في الشهود والواجب الاستفصال جز ما وقبسه انه اذا ارتاب في عقل الشارب لزمه ذلك ايضا ولا يحد حال

وعلم القاضي فلا ي توفيه بعلمه على الصحيح بناء على انه لا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى اه معنى (قوله) وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضرورى سم على حج اى لانه يستفاد من عدم الحد بالسكر عدمه بهيته وان لم يتحقق بالاولى اه ع ش (قوله لغلط) الاولى من غلط كافي النهاية (قوله وحده عثمان الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قول المتن ويكنى في اقراره وشهادة الخ) اى لا يشترط في الاقرار والشهادة التفصيل بل يكنى فيهما الاطلاق معنى وع ش (قول المتن شرب خمر) اى حيث عرف الشاهد مسمى الخمر اه ع ش (قوله فسكر) اى الفلان اه رشيدى (قوله وساخ له) اى للشاهد ذلك اى التعبير بالخمر ولعله اخذ بما بعده لاذالم يكن القاضي حنفيا (قوله قد يسمى خمر) اى مجازا عند الكثير وحقيقة عند القليل كما مر (قوله وكونه) اى المشهور عليه (قوله عنه) اى النبيذ (قوله وان لم يقل) اى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله كما فيهما في نحو بيع وطلاق وقوله لاحتمال الى واختاره ولما قوله وقال الزركشى في النهاية لا قوله فيهما وقوله واختاره الاذرعى وقوله وفيه نظر الى وقد يفرق (قوله وان لم يقل الخ) اى كل من المقر والشاهد وهو غاية في المتن (قوله كما فيهما الخ) اى كما يكنى إطلاق الاقرار والشهادة في نحو بيع الخ (قوله لان الاصل) الاولى ولان الخ عطف على قوله كما فيهما الخ (قوله لان الاصل عدم الاكره والغالب الخ) اى فينزل الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من المقر الخ) عبارة المعنى يشترط التفصيل بان يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وانا عالم مختار وكقول الشاهد وهو عالم الخ (قوله لاحتمال ما مر) اى من انه شربه لعذر من غلط او اكره (قوله كالشهادة الخ) المناسب كالاقرار والشهادة بالزنا (قوله واختاره) اى اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله و فرق الاول) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات سم اقول والجواب ان قولهم شرب خمر الا يطلق عادة على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته ومنه زنا العينين بالنظر فيقال زنى اذا قبل او نظر فاحتيج للتفصيل فيه دون الشرب اه ع ش ولك ان تقول ان هذا الجواب وان نفع في ذكر العلم لا يسلم نفعه في ذكر الاختيار (قوله كافي الحديث) اى حديث العينان يزنيان (( تنبيه )) سكت المصنف هنا عن حكم رجوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمى يقبل الرجوع فيه اه معنى وسياتي في شرح ولا يحد حال سكره الاشارة الى ذلك (قوله وعلى الثاني) اى اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله ان يزيد) اى كل من المقر والشاهد (قوله لنحو تداءوا) اى كالعطش والجوع (قوله في عقل الشارب) اى المقر بالشرب (قوله لزمه ذلك) اى الاستفصال (قوله فيحرم ذلك) الى قوله الخبر البخارى في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ولم يصير الى اعتد (قوله ولم يصير ملقى) اى فان صار كذلك لم يعتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف ينزجر اه ع ش (قوله الظاهر فيه) اى في الاعتداد (قوله ومن ثم) اى الظهور (قوله لا خلاف فيه) اى الاعتداد (قوله فيها) اى الحرمة (قوله لغوات ما ذكر) اى الزجر (قوله وكذا) الى قوله وانما في النهاية وعلى المتن في المعنى (قوله وان كره فيه) عبارة النهاية مع السكر اه حيث لا تلويث اه قال الرشيدى وع ش قوله حيث لا تلويث قيد للكر اه اى والا حرم اما الاجزاء فهو حاصل في المسجد مطلقا اه (قوله فيه) اى في الحد في المسجد اه اى للمسجد (قوله والتعازير) الى قوله ولا يلقى على وجهه في النهاية لا (قوله وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضرورى (قوله و فرق الاول الخ) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا ينفى احتمال المقدمات

سكره) فيحرم ذلك لغوات مقصوده من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرارا فحد ولم يصير ملقى لاحركه فيه اعتد به كما صححه جمع الخبر البخارى الظاهر فيه ومن ثم قال بعض الأئمة لا خلاف فيه وكان قضية الحديث عدم الحرمة وكانهم نظروا الى إمكان تأويله فاحتاطوا فيها لحق الله نظرا لغوات ما ذكر وفي الاعتداد لحق الادبى وكذا يجزى في المسجد وان كره فيه ولا تمام يحرم خلافا للبدنيجى لحصول المقصود به فيه من غير استقذار فيه له (وسوط الحدود) والتعازير يكون (بين قضيب) اى غصن رقيق جدا (وعصا) غير معتدلة (و) بين (رطب ويا بس) بان

يعتدل عرفا جرمه وورطوبته ليحصل به الزجر مع عدم خثية نحو الهلاك فيمتنع كونه ليس كذلك لانه اما يخشى منه الضرر الشديد او لا يؤلم وفي  
الموطا مرسلانه صلى الله عليه وسلم اراد ان يجلد رجله فلاقى بسوط خلق فقال فوق ذلك فاقى بسوط جديد فقال بين هذين وهذا وان كان في زان  
حجة هنا بتقدير اعتضاده وصحة وصله (١٧٤) كما قيل اذ لافارق قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف (ويفرقه) اي

قوله كما قيل وقوله لا مر على الى فان جلده وقوله واطال جمع في الانتصار له (قوله نحو الهلاك) كتلف عضو  
او منفحة (قوله فيمتنع كونه كذلك) اي فيجب كونه معتدلا لجرم والرطوبة كما قاله الزركشي اه معنى  
قال ع ش فلو فعل خلاف ذلك فلا قرب الاعتداد به في الثقل دون الخفيف الذي لا يؤلم اصلا اه (قوله بسوط  
خلق) بفتح اللام اي بال اعرش (قوله وهذا) اي الخبر المذكور (قوله وان كان في زان) اي ورد فيه  
(قوله حجة هنا) خبر وهذا (قوله بتقدير اعتضاده) اي المرسل المذكور (قوله كما قيل) اي بوضعه اليه صلى  
الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة الهاتية ابن عبد السلام اه (قوله والسوط هو المتخذ) كان هذا  
حقيقته ولا فالمراد بسوط العقوبة ما هو اعم من هذا كما هو ظاهر و اشار اليه سم رشيدى وع ش (قوله اي  
السوط) الى قول المتن قيل في المعنى لا قوله والراس (قوله من حيث العدد) اي لا الزمن (قوله كما قاله الاذرعى  
الخ) راجع الوجوب (قوله ومن ثم) اي من اجل المنع من عظم الام (قوله لا يرفع عضده الخ) اي فلورفعه  
اثم واجز اما الضرب به على وجهه لا يؤلم لم يعتد به اه ع ش عبارة المعنى (تنبيه) لا يجوز للجلاد رفع يده  
بحيث يبدو بياض ابطه ولا يخفضها خفضا شديدا بل يتوسط بين خفض ورفع فيرفع ذراعه ولا يبالي بكون  
المجلود رقيق الجلد يدنيه الضرب الخفيف اه (قوله لان القصد الخ) فيه مع قوله الا لا يرفع عضده على الخ  
بلا عطف ركة والاسبك ما صنعه المعنى من جعله علة لحرمة ضرب المقاتل عبارة فلا يضرب به عليها لما مر من  
قول على و اتق الوجه والمذاكير و ظاهر كلامهم كما قال الاذرعى ان ذلك واجب لان القصد زجره لا اهلاكه  
ولا الوجه فلا يضرب به عليه وجوب الخبر مسلم اذا ضرب احدكم فليترك الوجه ولا يجمع المحاسن فيعظم اثر شينه اه  
(قوله كما يحته) اي الاذرعى التحريم (قوله لا مر على على كرم الله وجهه بالاول) اي التفريق حيث قال للجلاد  
واعط كل عضو حقه ونهيه عن الاخيرين اي المقاتل والوجه اي ضربهما حيث قال عقب ما مر عنه و اتق  
الوجه والمذاكير اه معنى (قوله والراس) عطف على الاخيرين (قوله وقضية كلام الدارمى الخ) معتمد  
ع ش (قوله لانه مستور بالشعر غالبا الخ) مقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لفرع واحلق راس اجنته قطعاً  
اه نهاية (قوله بانه) اي خبر امر ابى بكر بذلك (قوله باضراره) اي ضرب الراس (قوله والاحرم جزما)  
اى واجزا واذامات منه لا ضمان اه ع ش (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك اى وان تاذى به  
والا كره اه حلى (قوله بل ترك) الى الفصل في المعنى لا قوله اي يحرم الى ولا يمد وقوله اي يكره الى بل  
يجلد وقوله اي يكره الى بخلاف وقوله بل ينبغى الى ان منعت وقوله اي وجوباً فيما يظهر وقوله ما احذته الى  
وان المتأفت (قوله وليضرب الخ) اي وجوباً اه ع ش (قوله ولا يلقى على وجهه) ولا يربط اه معنى  
(قوله اي يحرم ذلك) اي ان تاذى به والا كره نهاية (قوله التى لا تمنع) الى الفصل في النهاية (قوله اي  
يكره ذلك الخ) ينبغى حرمة ان كان على وجهه مزر كعظيم اريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى به كقميص  
لا يلقى به اوازار فقط سم على حج اه ع ش (قوله وتؤمر الخ) عبارة المعنى ويترك على المرأة ما يسترها  
(قوله قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف) في شرح المنهج و قيس بالسوط وغيره وفى  
هامشه بخط شيخنا الشهاب قوله و قيس بالسوط غيره اراد المتخذ من جلود سيور بخلاف قوله سابقا  
وسوط العقوبة الخ فانه اراد بالسوط فيه ما هو اعم من هذا انتهى (قوله ولا يصح المنع) ومحل الخلاف  
حيث لم يترتب محذور تيمم بقول طيب ثقة ولا احرم جزما لعدم توقف الحد عليه م (قوله اي يكره ذلك)  
ينبغى حرمة ان كان على وجهه مزر كعظيم اريد الاقتصار من ثيابه على ما يزرى به كقميص لا يلقى به  
اوازار فقط (قوله وتؤمر اي وجوباً فيما يظهر) اي حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر

السوط من حيث العدد  
(على الاعضاء) وجوباً كما  
قاله الاذرعى لئلا يعظم المله  
بالموالاة في موضع واحد ومن  
ثم لا يرفع عضده حتى يرى  
بياض ابطه كما وضعه وضعا  
لا يؤلم (الا المقاتل) كثرة  
نحو وفرج لان القصد زجره  
لا اهلاكه (والوجه) فيحرم  
ضربهما كما يحته ايضا لا مر  
على كرم الله وجهه بالاول  
ونهي عن الاخيرين والراس  
فان جلده على مقتل فمات  
ففي ضمانه وجهان وقضية  
كلام الدارمى نفي الضمان  
كالجلد في حرا وبرد مفرطين  
(قيل والراس) لشرفه  
واطال جمع في الانتصار له  
لانه مقتل ويخاف منه العمى  
والاصح المنع لانه مستور  
بالشعر غالبا فلا يخاف  
تشويهه بضربه بخلاف  
الوجه ولا مر ابى بكر رضى الله  
عنه للجلاد بضربه وعله بان  
الشيطان فيه لكن اعترض  
بانه ضعيف ومعارض بما مر  
عن على ومحل الخلاف ان لم  
يقبل طيب عدل رواية  
باضراره ضرر ابيح التيمم  
ولا احرم جزما لان الحد  
لا يتوقف عليه (ولا تشديده)  
بل ترك ليقى بها ان شاء  
وليضرب غير ما وضعها عليه  
لان وضعها بمحل يدل على

شدة تالمه بضربه ولا يلقى على وجهه اى يحرم ذلك فيما يظهر اخذ امامنا من حرمة كب الميت على وجهه وان امكن الفرق ويشد  
ولا يمد اي يكره ذلك ولا يحرم كما هو ظاهر بل يجلد الرجل قائما والمرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) التى لا تمنع الم الضرب اي يكره ذلك ايضا فيما  
يظهر بخلاف نحو جبة مخشوة بل ينبغى وجوب تجريد ما ان منعت وصول الام المقصود وتؤمر اي وجوباً فيما يظهر ايضا امرأة او حرم

بشد ثياب المرأة عليها كلما تكشفت ولا يتولى الجلد الارجل واستحسن الماوردي ما أحسنه ولاية العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر  
زيادة في سترها وان المتهافت على المعاصي يضرب في الملاوذا الهيئة يضرب في الخلاء والخش (١٧٥) كالمراة لكن لا يتولى نحو شد ثيابها

الاحرم على الوجه (ويوالى  
الضرب) عليه (بحيث  
يحصل) له (زجر وتكيل)  
بان يضرب في كل مرة ما يؤلمه  
الماله وقع ثم يضرب الثانية  
وقد بقي الم الاول فان فات  
شرط من ذلك لم يعتد به  
وحرم كما هو ظاهر

(فصل في التعزير وهو  
لغة من سماء الاضداد لانه  
يطلق على التفتيم والتعظيم  
وعلى التاديب وعلى اشد  
الضرب وعلى ضرب دون  
الحد كذا في القاموس  
والظاهر ان هذا الاخير غلط  
لان هذا وضع شرعي لا لغوي  
لانه لم يعرف الا من جهة  
الشرع فكيف ينسب لاهل  
اللغة الجاهلين بذلك من  
أصله والذي في الصحاح بعد  
تفسيره بالضرب ومنه سمي  
ضرب مادون الحد تعزيرا  
فاشار الى ان هذا الحقيقة  
الشرعية منقولة عن  
الحقيقة اللغوية بزيادة قيد  
هو كون ذلك الضرب دون  
الحد الشرعي فهو كلفظ  
الصلاة والزكاة ونحوهما  
المنقولة لوجود المعنى اللغوي  
فيها بزيادة وهذه دقيقة مهمة  
تفطن لها صاحب الصحاح  
وغفل عنها صاحب القاموس  
وقد وقع له نظير ذلك كثيرا  
وكله غلط يتعين التفتن له  
وأصله العزير بفتح فسكون  
وهو المنع والنكاح والاجبار

ويشد عليها ثيابها ويتولى ذلك منها امرأة أو محرم ويكون بقرنها وان تكشفت سترها اه (قوله أى  
ووجوب الخ) أى حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر سم على حج اه ع ش (قوله بشد  
ثياب المرأة عليها) ويتجه وجوبه نهاية أى وجوب الشد ع ش (قوله كلما تكشفت) عبارة النهاية  
كيلا تكشف اه (قوله ولا يتولى الجلد الارجل) ينبغى ان ذلك سنة اه ع ش (قوله وان المتهافت  
الخ) عطف على ما أحسنه الخ (قوله الاحرم) أى ونحوه معنى واسنى قال ع ش فان لم يوجد المحرم تولاها كل  
من الفريقين كما في غسلة اذامات ولا محرم له وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله بان يضرب في كل  
مرة) أى فيكفى هذا في الموالاة وليس المراد ان هذا حقيقة الموالاة الواجبة حتى يمتنع خلافه كما لا يخفى اه  
رشيدى (قوله ثم يضرب الثانية) ولو جلد للزنا خمسين ولا وفى غده كذلك اجزا معنى وروض (قوله  
قبل انقطاع الم الاولى) ظاهره سواء رضى به المحدود او لا ووجهه الزيادة بانها اذا جاز للامام الزيادة على  
الاربعة تعزير افهذ الاولى اه ع ش (قوله فان فات شرط من ذلك) أى من الايلا م ومن كونه له وقع ومن  
الموالاة اه رشيدى

(فصل في التعزير) (قوله في التعزير) الى قوله قيل في النهاية الاقوله وهذه دقيقة الى واصله وقوله  
والنكاح الى وما قلنا وقوله المشهور الى اقلوا (قوله من اسماء الاضداد) أى في الجملة والا فالضرب الاقوى  
ليس تمام ضد التفتيم والتعظيم وانما حقيقة ضد ذلك الالهانة اعم من ان تكون بضرب او غيره اه  
رشيدى (قوله لانه يطلق) أى لغة وقوله والتعظيم عطف تفسير اه ع ش (قوله وعلى التاديب) اقتصر عليه  
المعنى كما تاتى عبارة (قوله وعلى اشد الضرب) قضيتها انه لا يطلق لغة على اصل الضرب ولكن سياق عن  
الصحاح ما يفيد انه يطلق على ذلك اه ع ش (قوله ان هذا الاخير) أى قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله  
لان هذا وضع شرعي الخ) قد يقال سبر صنيع القاموس قاض بانه يدرج فيه المصطلحات الخاصة الشرعية  
وغيرها وان كان اصل وضع كتابه لموضوعات اللغة كما انه عرف من سبره ايضا انه لا يميز بين الحقيقة اللغوية  
والمجاز اللغوي وكلا الامرين واقع عن قصد وكان الداعى له الرغبة في مزيد الاختصار والافتقار في كلا  
الامر من مهم اه سيد عمر عبارة ع ش ويمكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثيرا ما يذكر  
المجازات اللغوية وان كانت مستعملة بوضع شرعي والمجاز لا يشترط سماع شخصه بل يكفي سماع نوعه اه  
اقول وقد يدفع كلام من جواب السيد عمر وجواب ع ش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ الا ان  
يحمل قوله لانه الخ على الاستخدام ويراد بقوله يطلق الخ مطلق الاطلاق الشامل للمجازى (قوله ضرب  
مادون الحد) ما زائدة (قوله واصله العزير الخ) أى مشتق منه وذلك لان التعزير مصدر مزبد وهو مشتق  
من المجرد اه ع ش (قوله وهو المنع) اقتصر عليه المعنى (قوله والنكاح) أى الجماع كما في القاموس  
عبارته وهو لغة التاديب واصله من العزير وهو المنع ومنه قوله تعالى تعزروه أى تدفعوا العدو عنه وتمنعوه  
ويخالف الحد من ثلاثة اوجه احدها اختلاف باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيئات اخف ويسوون في  
الحدود والثاني تجوز الشفاعة فيه والعفو بل يستحب ان الثالث التالف به مضمون خلافا لاني حنيفة ومالك  
وشرعا تاديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة اه (قوله وما قلنا انه شرعي) وهو الاخير في كلا القاموس  
(قوله لله او لادى) الى قوله المشهور في المعنى الاقوله ولما صبح الى والخبر (قوله سواء الخ) كان الانسب  
ذكره عقب قوله السابق او لادى عطا عليه كفى المعنى (قوله مقدمة ما فيه حد) كباشرة اجنبية في غير  
الفرج وسرقة ما لافطع فيه والسب بما ليس بقذف معنى وشرح المنهج (قوله وغيرها) كالتزوير وشهادة

له فصل يميز في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة الخ (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك)  
لا يقال هذا لا ياتى على ان الواضع هو الله تعالى لانا نقول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع

على الامر والتوقيف على الحق وغير ذلك وما قلنا انه شرعي هو ما تضمنه قوله (يعزير في كل معصية) لله أو لادى (لا حد فيها) أراد به ما يشمل  
القود ليدخل نحو قطع طرف (ولا كفارة) سواء مقدمة ما فيه حد وغيرها اجماعا ولا مره تعالى الا زواج بالضرب عند النشوز ولما صبح من



فعله صلى الله عليه وسلم والخبر أني داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال في سرقة تمر دون نصاب غرم مثله وجلدات نكال وأقضى به على كرم الله وجهه فيمن قال لا خير يا فاسق يا خبيث وما ذكره هو الاصل وقد ينتفي مع انتفاءهما كذوى الهيئات للحديث المشهور من طرق ربما يبلغ بهادرجة الحسن بل صححه ابن حبان (١٧٦) بغير استثناء أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي

رضي الله عنه من لم يعرف بالشرايع أراد أصحاب الصغار وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وفي عثراتهم وجهان صغيرة لاحد فيها او اول زلة اي ولو كبيرة صدرت من مطيع وكلام ابن عبد السلام صريح في ترجيح الاول منهما فانه عبر بالاولياء وبالصغار فقال لا يجوز تعزير الاولياء على الشغار وزعم سقوط الولاية بها جهل ونازعه الاذرع في عدم الجواز بان ظاهر كلام الشافعي سن العفو عنهم وبان عمر عزز غير واحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم وهم رؤس الاولياء وسادات الامة ولم ينكر احد عليه وقد ينظر فيه بان قول الام في موضع لم يعزر ظاهر في الحرمة وفعل عمر اجتهاد منه والمجتهد لا ينكر عليه في المسائل الخلافية وكن رأي زانيا باهله وهو محسن فقتله لعذره بالحجة والغيظ هذا ان ثبت ذلك ولا حل له قتله باطنا واقيده به ظاهرا كما في الام وكقطع الشخص

الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع الزوج حتمها مع القدرة اه مغنى (قوله قال في سرقة تمر دون نصاب الخ) انظر هل مقول القول جميع في سرقة تمر الخ او خصوص غرم مثله الخ فيكون قوله في سرقة الخ يانا لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه ذلك اه رشيدى وجزم عش بالثاني (قوله واقضى به) اي بالتعزير اه عش (وما ذكره) اي المصنف هو الاصل اي الغالب عبارة المغنى (تنبيه) اقتضى كلام المصنف ثلاثة امور الاول تعزير ذى المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل الاولى اذا صدر من ولي لله تعالى صغيرة فانه لا يعزر كما قاله ابن عبد السلام الخ الثاني انه متى كان في المعصية حدا كانا او كفارة كالتمتع بطيب في الاحرام ينتفي التعزير لا بحاجب الاول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل الاولى الخ الثالث انه لا يعزر في غير معصية ويستثنى منه مسائل الاولى الخ (قوله وقد ينتفي مع انتفاءهما) اي بان يفعل موصية لاحد فيها ولا كفارة ولا يعزر عليها اه عش (قوله ربما يبلغ) اي الحديث بها اي الطرق (قوله بغير استثناء) اي للحدود (قوله اقبلوا الخ) بدل من الحديث (قوله اقبلوا) اي وجوبا مالم ير المصلحة في عدم الاقالة اه عش (قوله وفسرهم) اي ذوى الهيئات (قوله قيل اراد) اي الشافعي بقوله من لم يعرف بالشرايع (قوله وفي عثراتهم) اي في المراد بها اه عش (قوله او اول زلة الخ) الاولى الواو بدل او (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله منهما) اي من الوجهين ويحتمل من الاختلاف في تفسير من لم يعرف بالشرايع والاختلاف في تفسير العثرات (قوله فقال لا يجوز تعزير الاولياء الخ) معتمداه عش (قوله وزعم سقوط الولاية بها) اي الصغيرة جهل من مقول ابن عبد السلام (قوله ونازعه) الى قوله وفهم انتفاء في النهاية لا قوله وكدخل الى وقذفه (قوله وبان عمر الخ) اراد هذا يتوقف على المعزر عليه صغيرة او اول زلة وهي واقعة حال فعلية سم على حج عش ورشيدى عبارة المغنى اوجب عنه اي عما فعله عمر بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا في اول زلة مطيع اه (قوله وقد ينظر فيه) اي في نزاع الاذرع بشقيه (قوله وفعل عمر الخ) اي وبان فعل عمر الخ (قوله وكن رأي) الى قوله وواقره في المغنى الا قوله هذا ان ثبت الى وكقطع الشخص (قوله لعذره الخ) عبارة المغنى فقتله في تلك الحالة فلا تعزير عليه وان افتات على الامام لاجل الحية اه (قوله والاحل له قتله الخ) اي بخلاف ما اذا ثبت عليه فانه يصير من الامور الظاهرة المتعلقة بالامام فقتله حيثن فيه فنيات على الامام فحرم فاذا ذكره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهر اه رشيدى (قوله واقيده) من الاقادة يقال اقاد القاتل بالقتيل اذا قتله به كذا في القاموس (قوله لكن يمنع من الرعي) اي باخراج دوابه منه (قوله ونظر فيه الاذرع) وقال واطلاق كثيرين او الاكثرين يقتضى انه يعزرها اسنى (قوله ويؤيده) اي تنظير الاذرع (قوله فهذا اولي) لانه لا حرمة على الامام في الحمى اه سم (قوله وبهذا) اي بتعزير مخالف تسعير الامام (قوله لم يعص) اي الداخل المذكور (قوله ومنع الامام لمصلحة الضعيف) مبتدأ وخبر (قوله وبقرضه) اي اعتمدا بحث الاذرع لكن هل يناسب هذا الصنيع تاييده وقد يقال نعم اذ لا يلزم من تاييده من حيث المدرك اعتماده لمخالفته للقول اه سيد عمر وهذا مبنى على انه من عند الشارح وهو قطع النظر عن الشرع (قوله وبان عمر الخ) اراد هذا يتوقف على ان المعزر عليه صغيرة او اول زلة وهو واقعة حال فعلية (قوله وكن رأي زانيا باهله وهو محسن الخ) قضية السياق حرمة القتل في هذه الحالة لان الكلام فيما انتفي فيه التعزير مع انتفاء الحد والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبه والاحل له قتله الخ عدم حرمة فليراجع (قوله فهذا اولي) لانه لا حرمة على الامام في الحمى

اطراف نفسه وكدخل قوى ما حاه الامام للضعفة فرعاه فلا يعزرو ولا يغرم وان اثم لكن يمنع من الرعي نقله في الروضة واقره خلاف ونظر فيه الاذرع ويؤيده تعزير مخالف تسعير الامام وان حرم على الامام التسعير فهذا اولي وبهذا يضعف قول البلقيني لم يعص وانما ارتكب مكروها ومنع الامام لمصلحة الضعفاء لا لتحريمه على غيرهم وبقرضه فاخراج دوابه تعزير يكنى في نحو هذا

قاله الماوردى وكن قال  
لخاصه ابتداء ظالم فاجر  
او نحوه كفى شرح مسلم وبه  
ان صح يتقيد قول غيره  
يعز في سب لاحد فيه وعلى  
الاول فكان وجه استثناء  
هذه الالفاظ ان احدا لا يخلو  
عنها نظير ما مر في باب حد  
القذف وكردة وقذفه لمن  
لا عنها وتسكيفه فنه مالا  
يطبق وضربه تعديا لحيلته  
ووطنها في دبرها اول مرة في  
لكل لكن اعترضت الاخيرة  
بوطء الحائض ويرد بان هذا  
الحش للاجماع على تحريره  
وكفر مستحله على ان العلة  
ان وطء الدبر ذيلة ينبغي  
عدم اذ اعتبا وكالاصل لحق  
فرعه ماعدا قذفه كما مر  
وكتاخير قادر نفقة زوجة  
طلبها اول النهار فانه لا يحبس  
ولا يוכל به وإن اثم قاله  
الامام وفهم انتفاء التعزير  
منه الموجب للاستثناء فيه  
نظر إذ مراده لا يحبس  
لكونها دينا فانه لا يتحقق  
إلا بعض النهار إذ لو نشرت  
مثلا أثناء سقطت نفقتها  
وكتعريض أهل البغي  
بسبب الامام وقد يقال  
انتفاء تعزيرهم لان التعريض  
عندنا ليس كالنصریح  
فليسوا بمانحن فيه لكن قضية  
قول البحر ربما هيجهم  
التعزير للقتال فيترك ان  
تركه ليس لكون سبه غيره  
معصية وكن لا يفيد فيه إلا

خلاف ظاهر صنيع الشارح بل سياقه كالنصریح في انه مقول البلقيني ولا يجوز العدول عنه إلا بنقل  
فضمير وبفرضه حيثند للعضيان او التحريم فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) اى الدخول المذكور  
(قوله قاله) اى قوله ومثله الخ (قوله وبه) اى بما فى شرح مسلم (قوله وعلى الاول) يعنى ما فى شرح  
مسلم وكان الاول حذفه (قوله هذه الالفاظ) اى نحو ظالم (قوله ان احدا) اى من الامة (قوله لا يخلو  
عنها) كون ذلك مسقطا للتعزير مع ما فيه من الابداء محل تأمل واما جواز التقاص فيه الممار في باب القذف  
فوجه واضح اه سيد عمر بان يرد المسبوب على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم ويا  
احق وقوله محل تأمل اى كما اشار اليه الشارح بقوله إن صح وقوله واما جواز التقاص الخ (قوله وكردة)  
إلى قوله لكن اعترضت فى المعنى إلا قوله وقذفه لمن لا عنها (قوله فنه) اى اودابته اه ع ش (قوله ووطنها فى  
دبرها) قيل هذا بالنسبة له اما هى فتعزرو وهو ممنوع إلا بنقل م ر سم وع ش (قوله اول مرة) المراد به  
قبل نهى الحاكم له ولو اكثر من مرة م ر اه سم وقوله المراد الخ يوم جريانه فى الكل اغنى قوله كردة وما  
عطف عليها مع أن الظاهر أنه مخصوص بوطء المرأة فى الدبر فانه الذى تقدم بخلافه صاحب النهاية فيه اه  
سيد عمر (قوله فى الكل) اى فى الردة وما عطف عليها اه سيد عمر وقال ع ش الظاهر رجوعه لما مر من قوله  
كذوى الهيت إلى هنا ومعلوم ان التقيد لا يأتى فى مسألة الزانى ويدخل فيه حيثند من قطع اطرافه  
مرات اه اقول والاول هو ظاهر سياق الشارح وصريح صنيع المعنى (قوله لكن اعترضت الاخيرة بوطء  
الحائض) اى فانه يعزربه م ر اه سم (قوله بان هذا) اى وطء الحائض (توله للاجماع على تحريره الخ)  
قضيته ان وطء الحليلة فى دبرها غير مجمع على تحريره وعدم كفر مستحله اه ع ش اى كما صرح به القسطلانى  
وغيره وقوله وعدم كفر مستحله صوابه إسقاط عدم ويحتمل انه محرف من على (قوله وكفر مستحله)  
عطف على قوله تحريره (قوله لحق فرعه) اى فلا يعز فيه وقوله ماعدا قذفه اى فيعز فيه اه ع ش (قوله  
وكتاخير قادر) إلى قوله وقد يقال فى المعنى إلا قوله قاله الامام الى وكتعريض الخ (قوله قاله الامام) عبارة  
النهاية كما قال الامام (قوله وفهم انتفاء الخ) مبتدأ وخبره قوله فيه نظر (قوله وكتعريض اهل البغي) إلى  
قوله ونوزع فى النهاية إلا قوله وإن أطال البلقيني فى رده (قوله لان التعريض عندنا الخ) قال ابن قاسم لا يخفى  
ان تعريض الغير بما يكرهه من افراد الغيبة فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة اه رشيدى وع ش (قوله ليس  
كالنصریح) فيه نظر نعم هو ليس كالنصریح فى حكم القذف وليس الكلام فيه اه سم اى بل فى المعصية  
(قوله ليس لكون سبه غير معصية) اى فهو معصية وهذا يفيد ان التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة  
ايضا معصية وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا  
قضية ثبوت تعزير غيرهم بسبب الامام لذلك سم على حج اه ع ش (قوله وكن لا يفيد الخ) سياقى فى شرح  
بحسب او ضرب ما يتعلق به (قوله نقله الامام الخ) عبارة النهاية كما نقله الامام عن المحققين وهو الاصح وإن

(قوله وكردة) قضيته ان الحد لا يشمل القتل مطلقا لكنه قدم فى قوله لاحد فيها انه اراد به ما يشمل القود  
(قوله ووطنها فى دبرها الخ) قيل هذا بالنسبة له اما هى فلا تعزرو وهو ممنوع إلا بنقل م ر (قوله اول مرة)  
المراد قبل نهى الحاكم له ولو اكثر من مرة م ر (قوله لكن اعترضت الاخيرة بوطء الحائض) فانه يعز  
به م ر (قوله ليس كالنصریح) لا يخفى ان التعريض بالغير بما يكرهه من افراد الغيبة اخذ من قول الشارح  
السابق فى مبحث خطبة النكاح فى حد الغيبة ولو باشارة او ايماء بل وبالقلب إن اصر على استحضاره اه  
فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة فعدم التعزير عليه هنا إذا اعترف بقصده المعرض به بوجب الاستثناء  
فقوله ليس كالنصریح فيه نظر نعم هو ليس كالنصریح فى حكم القذف وليس الكلام فيه فليتأمل (قوله ليس  
لكون سبه غير معصية) اى فهو معصية وهذا يفيد ان التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة معصية  
وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا ثبوت تعزير  
غيرهم بسبب الامام لذلك (قوله نقله الامام عن المحققين) وهو الاصح م ر

وبحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضربه غير مبرح اقامة لصورة الواجب واعتمده التاج السبكي وقد يجامع التعزير الكفارة كجماع حليته نهار رمضان وان اطل البلقيني في ردده وكالمظاهر وحالف يمين غموس وكقتل من لا يقاد به ونوزع فيها باختلاف الجهة وبينه الاسنوي في الاخيرة ثم قال وقضيته ايجاب التعزير في محرمات الاحرام ان كانت اتلافا كالحلق والصيد لا الاستمتاع كاللبس والتطيب وفيه نظر بل الكل على حد سواء ومن اختلافا مالو شهبز نائم رجع (١٧٨) فيحد للنفاء ويعزر لشهادة الزور وقد يجامع الحد وحده او مع الكفارة كتعليق يد السارق

في عنقه ساعة زيادة في نكاله وكالزيادة على الاربعين في حد الشرب وكن زني بامة في الكعبة صائما رمضان معتكفا محر ما فيلزمه الحد والعق والبدنة ويعزر لقطع رحمه وانتهاك حرمة الكعبة قاله ابن عبد السلام قيل ومن صور اجتماعه مع الحد مالو تكررت رده انتهى وفيه نظر لانه ان عزز ثم قتل فقتله للاصرار وهو معصية اخرى وان اسلم عزز ولا حد فلم يجتمعوا وقد يوجد حيث لا معصية كغير مكلف فعل ما يعزر به المكلف او يحد وكن يكتسب باللغو المباح فيعزر المحتسب الآخذ والمعطى كما اقتضاه كلام الماوردي للصلحة وكني الخنث للصلحة وان لم يرتكب معصية ثم التعزير يكون (بحس او ضرب) غير مبرح فان علم انه لا يزجره الا المبرح لم يحل المبرح ولا غيره على المعتمد وعليه فينبغي انه ينتقل به الى نوع آخر اعلى فان فرض ان جميع انواع التعزير لا تنفيده كان نادرا فيفعل به اعلاها من غير

بحث الخ ويأتى في الشارح اعتماده أيضا (قوله وبحث فيه الرافعي بأنه الخ) قال في المهمات وهو ظاهر اه معنى (قوله التاج السبكي) عبارة النهاية جمع اه (قوله وقد يجامع التعزير) الى المتن في المعنى الا قوله ثم قال الى وقد يجامع الحد وقوله قيل الى وكن يكتسب (حليته) اي زوجته او امته (قوله وحالف يمين غموس) اي كاذبة ومحل ذلك اذا اعترف بحلفه كاذبا عمدا عالما اما اذا حلف واقامت عليه البينة فلا تعزير لاحتمال كذبها عس وحلي (قوله وكقتل من لا يقاد به) كوله وعنده اه معنى عبارة عس هذا يشمل قتل الوالد وله وقد مثل به في شرح الروض سم على حج وهو مخالف لعموم قوله السابق ما عدا قذفه فتضم هذه الصورة الى القذف اه (قوله ونوزع فيها) اي في الصورة الاربع المستثناة (قوله وبينه الاسنوي الخ) اي بان ايجاب الكفارة ليس للمعصية بل لاعداد النفس بدليل ايجابها بقتل الخطا فلما بقي التعمد خاليا عن الزجر اوجبا فيه التعزير اسنى ومعنى (قوله وقضيته) اي البيان (قوله لا الاستماع) الانسب تنكيره (قوله بل الكل على حد سواء) اي في عدم التعزير فيها (قوله ومن اختلافا) أى الجهة (قوله وقد يجامع الحد) الى المتن في النهاية الا قوله أو يحد (قوله وقد يجامع) أى التعزير (قوله وكالزيادة) الاولى حذف الكاف (قوله وكن زني الخ) مثال اجتماع الثلاث وما قبله مثال اجتماع الاثنين (قوله ومن صور اجتماعه) اي التعزير (قوله وقد يوجد) اي التعزير (قوله وكن يكتسب باللغو) اي امانا يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لانه من المعصية التي لا حد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت العادة به في مصر نامن اتخاذه من يذكر حكايات مضحكة واكثرها اكاذيب فيعزر على ذلك الفعل ولا يستحق ما ياخذ عليه ويجب رده الى دافعه وان وقعت صورة استجار لان الاستجار على ذلك الوجه فاسد عس وقوله في الحرام لعله محرف في الحد بمعنى التعريف (قوله المباح) كاللعب بالطار والغناء في القهاوى مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح عس (قوله وكني الخنث) وهو المتشبه للنساء وقوله للصلحة منه ادفع من ينظر اليه حين التشبه او من يريد التشبه بالنساء بان يفعل مثل فعله اه عس (قوله ثم التعزير الخ) اشار به الى ان قول المصنف بحس الخ متعلق بقوله الما يعزر الخ (قوله وعليه) اي المعتمد المذكور (قوله به) أى من الضرب فالباء بمعنى من (قوله أعلى) أى من الضرب (قوله لذلك) أى لعدم الافادة (قوله وعلى هذا) اي فعل الاعلى عند عدم افادة الجميع يحمل ما مر عن الرافعي لا يخفى بعد هذا الحل (قوله ما يأتى قريبا) اي في شرح وقيل ان تعلق بأدى الخ (قوله وهو الضرب) الى قوله انتهى في النهاية وكذا في المعنى الا قوله او بسطها (قوله او تغريب) سياقي بيان مدته (او قيام) الاولى او اقامة كفاي الاسنى (قوله او تسويد وجهه) اي او الاعراض عنه اه معنى (قوله وحلق راس) اي لمن يكرهه في زمننا اه نهاية (قوله لالحية) اي لا يجوز التعزير بحلقها وان اجز الو فعله الامام اه عس وحلي وسم على المنهج (قوله على كراهته التي عليها الشيخان) وآخرون وهي الاصح انها نهاية اي اذا فعله بنفسه عس (قوله فلا وجه للنع الخ)

(وكقتل من لا يقاد به) يشمل قتل الوالد وله وقد مثل به في شرح الروض في قوله فقتله من لا يقاد به قال في شرح الروض كوله وعنده (قوله الاصرار) يتامل (قوله يحمل ما مر عن الرافعي) كيف يتاقي ذلك

نظر لذلك وعلى هذا يحمل ما مر عن الرافعي فعلم ان قولهم لم يحل المبرح ولا غيره لما هو في نوع الضرب فقط واما غيره من بقية خلافا انواع التعزير فلا يتصور فيها فرق بين مبرح وغيره فاذا علم انه لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غير مبرح انتقل لغيره من بقيتها كما ذكرته هكذا أفهم ثم رأيت ما يأتى قريبا عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكرته (أو صفع) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (أو توبيخ) باللسان او تغريب او كشف راس او قيام من المجلس او تسويد وجهه قال الماوردي وحلق راس لالحية انتهى وظاهره حرمة حلقها وهو لما يجيء على حرمة التي عليها اكثر المناخرين اما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للنع اذا رآه الامام لخصوص المعزر

أو المعز عليه فإن قلت فيه تمثيل وقد نبهنا عن المثلة قلت ممنوع لا مكان ملازمة لبنته حتى تعود فغايتها أنه كحسب دون سنة مع ضرب دون الحد ومع تسويد الوجه إذ لا امام الجمع بين أنواع منه كما ياتي وأركابه الحمار من كسوا والدوران به كذلك بين الناس وتهديده بانواع العقوبات قال الماوردي أو صلبه حيا خبر فيه ولا يجوز ثلاثة أيام ولا يمنع طعاما وشرابا ووضوءا يصل (١٧٩) بالأيام واعترض تجويزه بأنه يؤدي إلى الصلاة بالأيام من غير ضرورة

إليه أي بالنسبة للإمام فلم يجوز له التمسك فيه فإن قلت ظاهر إطلاقهم أو صريحه أن له حبسه حتى عن الجمعة فقياسه هذا قلت قد يفرق بأن الأيما أضيق عذرا منها فسومح فيها بمالم يسامح فيه وبأن الخبر الذي ذكره غير معروف ويتعين على الإمام أن يفعل من هذه الأنواع في حق كل معز ما يراه لا تقابه وبجنايته وإن يراعى في الترتيب والتدرج ما يراعى في دفع الصائل فلا يرقى لرتبة وهو يرى مادونها كافيًا وهو هنا للتبويب ويصح كونها لمطلق الجمع إذ للإمام الجمع بين نوعين أو أكثر منها بحسب ما يراه وقول ابن الرفعة إذا جمع بين الحبس والضرب ينبغي نقصه نقصًا إذا عدل معه الحبس بضربات لا تبلغ ذلك أدنى الحدود نظر فيه الأذرعى بأنه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلدات لما جاز حبسه قريب سنة وبأن الجلد والتغريب حد واحد وإن اختلف جنسه (ويجتهد الإمام في جنسه وقدره) كما تقرر لأنه غير مقدر شرعا فوكل إلى رأيه واجتهاده باختلافه باختلاف مراتب

خلافًا للنهية والمغنى وشرحي المنهج والروض (قوله أو المعز عليه) أو بمعنى الواو (قوله فيه) أي خلق اللحية (قوله تمثيل) أي تغيير للخلق (قوله عن المثلة) بضم فسكون وبضمين (قوله ومع تسويد الوجه) لعل الواو بمعنى أولان في الخلق مع ملازمة البيت أسرين لا ثلاثة (قوله إذ لا امام) لعل الأولى والامام الخ (قوله وأركابه) إلى قوله ويصل في النهاية وإلى قوله فإن قلت في المغنى (قوله الحمار) أي مثلاً أه ع ش عبارة المغنى الدابة اه (قوله ويصل بالأيام الخ) عبارة النهاية ويصل لاموميا خلافاً له أي الماوردي على أن الخبر الذي استدلل به غير معروف اه وعبارة المغنى ويصل موميا ويعيد إذا أرسل قاله الماوردي واعترض منعه من الصلاة والظاهر أنه لا يمنع منها اه (قوله فقياسه) أي جواز الحبس عن الجمعة هذا أي جواز الصلب المؤدى إلى الصلاة بالأيام (قوله وبأن الخبر الخ) الأولى على أن الخبر الخ (قوله ذكره) أي الماوردي (قوله ويتعين) إلى قوله فالو للتبويب في المغنى وإلى قوله وقول ابن الرفعة في النهاية (قوله وإن يراعى في الترتيب الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة في زمننا من تحميل باب للمعز وثقب أنفه أو أذنه ويعلق فيه رغيغ أو يسمر في حيط فيجوز قال سم على المنهج عن شيخنا البرلسي ولا يجوز على الجديد باخذ المال انتهى اه ع ش (قوله فواو الخ) أي في المتن اه معنى (قوله ينبغي نقصه) أي الضرب (قوله إذا عدل معه الحبس الخ) أي إذا جعل مجموع الضرب والحبس عدلاً بضربات (قوله لا يبلغ ذلك) أي مجموع الضرب والحبس (قوله بالجلدات) متعلق بالتعديل (قوله جد واحد) يعني لو سلنا اعتبار التعديل فليعدل بمجموعهما بالجلد فقط وقد يجاب بأن مجموع الجلد والتغريب ليس في الحدود (قوله جنسه) أي جنس جزئيه (قوله كما تقرر) أي في قوله ويتعين على الإمام الخ (قوله لأنه غير مقدر) إلى قوله ومن ثم في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وقول جمع إلى مثلها وقوله ومن إلى وللسيد (قوله أنه ليس لغير الإمام استيفاءه) أي ولو فعله لم يقع الموقع ويعزر على تعديه على المجنى عليه اه ع ش (قوله وسوء الأدب) ظاهره ولو غير معصية اه حلي (قوله على السفية المهمل) عبارة النهاية على من طرأ تعزيره ولم يعد عليه الحجر اه قال الرشيدى قضيته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون لها مضربه وفيه وقفة لأن وليه حينئذ إنما هو الحاكم لهما اه زاد ع ش الآن يقال أنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الأب والجد في أمواله منعهما من التأديب لأن الحاكم قد لا يتفرغ لتأديبه في كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتقيد بما إذا أعيد الحجر عليه اه (قوله ومثلها ما لا يظهره) وأن لم تكن وصيته وكان الأب والجد موجودين ولعل وجهه أن هذا الكونه ليس تصرفاً في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه سومح فيه مالم يسامح في غيره وتقديم في فصل أنما تجب الصلاة الخ ما يدل عليه اه ع ش (قوله وللعلم الخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضى تأديبه فيما يتعلق بالعلم وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره ياتى صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا الشيخ منه ولم يوقه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق وليس منه أيضاً هؤلاء المسمون بمشايخ الفقهاء من أنه إذا حصل من أحدهم تعد على غيره أو امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عزره الشيخ بالضرب وغيره فيحرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له عليهم اه ع ش (قوله تأديب المتعلم) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب وقد فرض أنه يفعل أعلاها من غير الضرر والرافعى قال ينبغي ضرب به غير مبرح (قوله لا تقابه) فلا يجوز تعزير أحد بما لا يليق به مر (قوله وللعلم تأديب المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب (قوله لكن باذن ولي المحجور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد

الناس والمعاصي وأفهم كلامه أنه ليس لغير الإمام استيفاءه نعم للأب والجد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للتعلم وسوء الأدب وقول جمع الأصح أنه ليس لها ضرب البالغ ولو سفيها يحمل على السفيه المهمل الذي ينفذ تصرفه ومثلها الاموم من نحو الصبي في كفالته كما بحثه الرافعى وغيره وللسيد تأديب قته ولو لحق الله تعالى وللعلم تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور والزوج تعزير زوجته لحقه

كالنشوز لالحق الله تعالى أى الذى لا يبطل أو ينقص شيئا من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم ان له تأديب صغيرة للتعليم أو اعتياد الصلاة واجتناب المساوى وبحث ابن البرزى بكسر الموحدة انه يلزمه أمر زوجته بالصلاة أو أوقاتها وضربها عليها وهو متجه حتى في وجوب ضرب المكلفة لكن لا مطلقا بل ان (١٨٠) توقف الفعل عليه ولم يخش ان يترتب عليه مشوش للعشرة يعسر تداركه (وقيل ان تعلق بأدى

لم يكف توبيخ) لنا كدحقه ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالدرة الآن لانه صار عارا في الذرية وهو حسن لكن لا يساعده النقل قاله الاذرى واقى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثر الجناية على الناس ولم ينفع فيه التعزير حتى يموت (فان جلد وجب ان ينقص) عن اقل حدود المعز فتنقص (في عبد عن عشرين جلدة) ونصف في الحبس والتغريب (وحر عن أربعين) جلدة وستة فيهما (وقيل) يجب النقص فيهما (عن عشرين) لخبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين لكنه مرسل وقيل لا يزدان على عشر للخبر المتفق عليه لا يجلد فوق عشرة اسواط إلا في حد من حدود الله تعالى واختاره كثير من قالوا ولو بلغ الشافعى لقال به لكن نقل الرافعى عن بعضهم انه منسوخ واحتج له بعمل الصحابة رضى الله تعالى عنهم بخلافه من غير انكار انتهى وفيه نظر إذ المروى عن الصحابة مختلف وهو لا يثبت به النسخ ثم رايت القونوى قال حمله على

والاب لا يؤدب البالغ غير السفه سم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لو له تأديبه اه ع ش ويؤيد ما قاله سم تقييد المغنى المتعلم في باب الصيال بالصغير (قوله كالنشوز) ويصدق فيما فيه نشوز بالنسبة لتعزيرها لالسقوط نفقتها اه ع ش (قوله شيئا من حقوقه) أى الزوج كان شربت الزوجة خمرا فحصل نفور منه بسبب ذلك أو نقص تمتعه بها بسبب رائحة الخمر اه ضربها على ذلك ان افاد وإلا فلا اه بجيرى عن سم عن مر (قوله ومن ثم الخ) لم يظهر لى وجه هذا التفرغ (قوله ان له) أى للزوج (قوله انه يلزمه أمر زوجته الخ) في الوجوب نظرا اه أسنى عبارة الاجداد والحاصل ان كلامهم هنا يقتضى حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقا وفي الامر بالمعروف يقتضى وجوبه حيث كانت مكلفة والذى يتجه الجواز لانه يحصل له بذلك مزيدا قبل عليها لمزيد نظافتها الناشئ عن الصلوات في أوقاتها دون الوجوب لما يترتب عليه من شدة المنافرة واتقاء الالة المطلوبة اه (قوله وهو متجه الخ) والمعتمد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه بجيرى عن مر عبارة المغنى وللزوج ضرب زوجته لنشوزها ولما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى لانه لا يتعلق به وقضيته انه ليس له ضربها على ترك الصلاة وان اقضى ابن البرزى بانه يجب على الزوج أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك واما امره لها بالصلاة فسلم اه (قوله لنا كدحقه) إلى قوله وقيل لا يزدان في النهاية لإقوله الحبس (قوله ومنع ابن دقيق العيد الخ) يعنى منع نوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء اه رشيدى (قوله لانه صار) أى يصير (قوله وهو حسن) معتمدا اه ع ش (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه يختلف باختلاف مراتب الناس اه سم (قوله قاله) أى قوله وهو حسن الخ اه رشيدى (قوله واقى ابن عبد السلام) أى وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما ينفق عليه ثم ان لم يكن فيه شيء فينفق عليه من مياسير المسلمين ولو كانوا بغير بلده لان المسلمين كالجسد الواحد إذا تالم بعضه تبعه باقيه بالحمه والسهر اه ع ش (قوله من يكثر الجناية على الناس) أى بسبب او اخذ شيء وينبغى ان مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرف منه وكثرا اه ع ش (قوله المتن وجب ان ينقص الخ) محله إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير لوفاء الحق المالى فانه يحبس إلى ان يثبت اعساره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى ان يؤديه او يموت كالصائل وكذا لو غصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب إلى ان يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة اخرى اه بجيرى عن الشوبرى عن مر (قوله فيهما) أى الحبس والتغريب (قوله لخبر) إلى قوله والفرق في المغنى (قوله لكنه مرسل) وهو يحتج به إذا اعتضد ولم يبين ما يسوغ الاستدلال به ومن المسوغات عدم وجود غيره في الباب اه ع ش عبارة المغنى وشرح المنهج عطا على لخبر من الخ وكما يجب نقص الحكومة عن الدية والرضخ عن السهم اه (قوله لا يزدان على عشر) أى لا يزدان في تعزيرهما على عشرة أسواط اه معنى (قوله قالوا) أى الكثيرون (قوله ولو بلغ) أى الخبر المذكور آنفا (قول المتن جميع المعاصى) السابقة أى معصية الشرب وغيره فى الاصح أى فليتحقق ما هو من مقدمات الحدود بما ليس منها إذ لا دليل على التفرقة اه معنى (قوله إذ لا نظره) إلى الباب فى النهاية (قوله وان كان لا يستوفيه) أى بدون عفا اه معنى (قوله والفرق) أى بين العفو فلا مام التعزير بعده وعدمه فلا تعزير له إلا بطلب مستحقه (قوله انه الخ) أى حق على الاب الذى يمتنع عليه ضرب الكامل مر (قوله لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه

الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه اهان من حمله على النسخ ما لم يتحقق (ويستوى في هذا) أى النقص عما ذكر المستحق فى كل قول (جميع المعاصى فى الاصح) وقيل تقاس كل معصية بما يناسبها ما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وان زاد على حد القذف وتعزير السبب عن حد القذف وان زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام فى الاصح) إذ لا نظره فيه (أو) مستحق (تعزير فله) أى الامام التعزير (فى الاصح) لتعلقه بنظره وان كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مستحقه والفرق انه بالعفو يسقط

فيبقى حق الاصلاح ليتكف عن نظير ذلك وقبل الطلب الاصلاح منتظر فلو اقيم (١٨١) لفات على المستحق حق الطب وحصول

التشفي وربما يفهم المتن انه لو طلب لا يلزم الامام اجابته وله العفو وهو احد وجهين رجحه ابن المقرئ لكن الذي رجحه الحاوي الصغير ومختصره وغيرهما انه ليس له العفو اما العفو فيما يتعلق بحق الله تعالى فيجوز له ان رآه مصلحة والله اعلم

### (كتاب الصيال)

هو الاستطالة والثوب على الغير (وضمان الولاية) ومن متعلقهم ذكر الختان وضمان الدابة إذ الولي يختن ومن مع الدابة ولي الاصل فيه قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وذكر اعتدوا للمقابلة واسارة الى افضلية الاستسلام الآتية والمثلية من حيث الجنس دون الافراد لما يأتي وللخير الصحيح انصر اخاك ظالماً او مظلوماً وفسر نصر الظالم بكفه عن ظلمه ولو بدفعه عنه (له) اي الشخص المعصوم وكذا غيره بالنسبة للدفع عن غير المعصوم فيما يظهر وكذا عن نفسه ان كان فيما يظهر ايضاً اخذاً عامراً او ائلاً الجراح ان غير المعصوم معصوم على

المستحق (قوله فيبقى حق الاصلاح الخ) اي الذي هو حق الله تعالى (قوله لو طلب) اي المستحق (قوله وهو احد وجهين) الى الباب في المغنى (قوله انه ليس له العفو) اي عند طلب مستحقه كالقصاص (قوله ان رآه مصلحة) وينبغي ان من المصلحة ترك التعزير على وجه يترتب على فعله تسلط اعوان الولاية على المعزور فيجب على المعزور اجتناب ما يؤدي الى ذلك ويعزير بغيره بل ان رأى المصلحة في تركه مطلقاً تركه وجوباً اه ع ش (خاتمة) يعزير من وافق الكفار في اعيادهم ومن يمسك الحية ومن يدخل النار ومن قال لذي يا حاج ومن هنا بعيد ومن يسمى زائر قبور الصالحين حاجوا والساعي بالنسيمة لكثرة افسادها بين الناس قال يحيى ابن كثير يفسد النعام في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنة ولا يجوز للامام العفو عن الحدود ولا تجوز الشفاعة فيه ويسن الشفاعة الحسنة الى ولاية الامور من اصحاب الحقوق ما لم يكن في حدم من حدود الله تعالى او امر لا يجوز تركه كالشفاعة الى ناظر يقيم او وقف في ترك بعض الحقوق التي في ولايته فهذه شفاعة سوء محرمة اه مغنى

### (كتاب الصيال)

(قوله هو الاستطالة) الى قوله كعبة بر في النهاية الا قوله ولو بدفعه عنه وقوله المعصوم وكذا الى المتن (قوله هو) اي لغة وقوله والثوب اي الهجوم عطف تفسير وقوله ومن متعلقهم اي الولاية اه ع ش (قوله ضمان الدابة) عطف على الختان عبارة المغنى واتفق البهائم اه (قوله اذا الولي يختن) اي مولى (قوله للمقابلة) اي المشاكلة نهاية (قوله واسارة الخ) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام سم على حج ع ش ورشيدى (قوله الآتية) اي في شرح لاح لمسلم في الاظهر (قوله لما ياتي) ان الصائل يدفع بالاخف فالأخف اي ولو كان صائلاً على نفس (قوله وللخير الصحيح الخ) كان ينبغي حذف الجواز كما فعله غيره ليظهر عطفه على قوله تعالى (قوله ولو بدفعه عنه) اي دفع الظالم عن ظلمه وانظر ما فائدة هذه الغاية (قوله وكذا عن نفسه الخ) هلا قال وكذا ان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعاً اه سم (قول المتن له دفع الخ) هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتي بقوله ان لم يخف الخ اقول قضية صنيعهم في شرح كهو عن نفسه عدم الاشتراط مطلقاً كما سنبه عليه هناك وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على حج اه ع ش (قوله مكلف وغيره) عبارة المغنى مسلماً كان او كافراً عاقلاً او مجنوناً بالغاً وصغيراً قريباً او اجنبياً ادمياً او غيره اه (قوله عند غلبة ظن صياله) اي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكتفي لجواز دفعه توهمه ولا الشك فيه او ظنه ظناً ضعيفاً على ما فهمه قوله غلبة ظنه لان معناها الظن القوي اه ع ش (قوله او منفعة) الى قول المتن او مال في المغنى (قوله او منفعة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لا تلافه نفسه ولا تلاف منفعته فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجاً عن المتن زائداً عليه فيتأمل اه سم (قول المتن او مال) ويستثنى من جواز الدفع عن المال ما لو صال مكرهاً على ائلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك ان يقر روحه بماله كما ينال المضطر طعامه ولكل منهم ما دفع المكره وله دفع مسلم عن ذي ووالد عن ولده وسيد عن عبده لانهم

مختلف وقد يقال هو مع الاختلاف بغير النسخ لزيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر الا ان يكون بعض المراتب لم يجاوز العشر بل لو فرض هذا افاده ايضاً لا يكتفي وجود الزيادة من غير انكار في بعض المراتب (قوله لكن الذي رجحه الحاوي) كتب عليهم ر انه ليس له العفو بل تلزمه اجابته م ر

### (كتاب الصيال)

(قوله واسارة) وجه الاشارة ان في تسميته اعتداء اشارة الى انه ينبغي تركه وتركه استسلام (قوله له اي الشخص) هل يشترط للجواز ما يشترط للوجوب الآتي بقوله ان لم يخف الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل (قوله ان كان الصائل غير معصوم) هلا قال وكذا ان كان معصوماً اذا كان الصيال بما لا يسوغ كان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعاً (قوله او منفعة) قد يقال الصيال على الطرف

مثله (دفع كل صائل) مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله (على) معصوم له او غيره من (نفس او طرف) او منفعة (او بضع) او نحو قبله محرمة



(أومال) وإن لم يتمول على ما اقتضاه (١٨٢) إطلاقهم كحجة بر ويؤيده ان الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير

الاختصاص ويحتمل تقيد نحو الضرب بالتمول على انه استشكل عدم تقدير المال هنا مع اداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرق وقطع الطريق مع انه قد لا يؤدي اليه وجوابه ان ذنك قدر حدهما فقدر مقابله وهذا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا ضابط للصيال بخلاف ذنك وذلك لما في الحديث الصحيح ان من قتل دون دمه او ماله او اهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال واذا صيل على الكل قدم النفس اى وما يسرى اليها كالجرح فالبضع فالمال الخطير فالخفيف الا ان يكون لذى الخطير غيره او على صبي بلواط وامرأة بزنا قيل يقدم الاول اذ لا يتصور اناحتة وقيل الثاني للاجماع على وجوب الحد فيه وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم ولو قيل ان كانت المرأة فى مظنة الحمل قدم الدفع عنها لان خشية اختلاط الانساب اغلظ في نظر الشارع من غيرها والا قدم الدفع عنه لم يبعد فان قتله بالدفع على التدريب الاق (فلا ضمان) بشىء وان كان صائلا على نحو مال الغير خلافا لابي حامد لانه مأمور بدفعه وذلك لا يجامع الضمان اى غالبا لما يأتى فى الجرة نعم

معصومون معنى وروى مع شرحه وقولها ويستثنى الى قولها بل يلزم باقى الشارح مثله (قوله) وإن لم يتمول قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلدميته اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب حج اقبى بذلك فليراجع سم على حج اه ع ش (قوله ويؤيده) اى العموم المذكور بالغاية (قوله) ان الاختصاص كالكلب المقتنى والسرجين معنى (قوله) كالمال) يفيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة والسرجين ولو بقتله اه بجيرى عن سم على المنهج (قوله) نحو الضرب) اى جواز الدفع به وقوله بالتمول اى يكون الصيال على المتمول (قوله) على انه لا يظهر له وضع هنا فاللاسبك الاختصاص واستشكل الخ (قوله) بتقديره الخ متعلق باستشكل مع انه الخ اى كلام من القطعين (قوله) اى القتل (قوله) وجوابه الخ) واجيب ايضا بان قطع الطرف محقق فاعتبر فيه ذلك بخلاف ذلك النفس اه معنى (قوله) بخلاف ذنك) استشكله سم (قوله) وذلك) الى قوله الا ان يكون فى المغنى والى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله) وذلك الخ) راجع الى المتن (قوله) دون دمه الخ) اى فى المنع عن الوصول الى دمه الخ اه ع ش (قوله) ويلزم منه الخ) وجه الزوم انه لما جعله شهيدا دل على ان له القتل والقتال كما ان من قتله اهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال معنى وزيدى (قوله) واذا صيل على الكل) اى ولم يمكن الدفع عن الكل اه سم عبارة المغنى ولو صال قوم على النفس والبضع والمال قدم الدفع عن النفس على الدفع عن البضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفسين او بضعين أو مالن ولم يتيسر دفعهما معا دفع أيهما شاء اه (قوله) قدم النفس) اى وجوبا اه ع ش (قوله) قدم النفس) اى نفس غيره او نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) قيل يقدم الى المتن عبارة النهاية قدم الدفع اى وجوبا عنها اى المرأة كما هو اوجه احتمالين واقتضاه كلامهم لان حد الزنا مجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب اى ولذلك كان الزنا أشد حرمة من اللواط اه بزيادة من ع ش (قوله) وهذا هو الذى الخ) اعتمده النهاية كما مر انفا لا المغنى عبارة وقال بعضهم يبدأ بايهما شاء وهو اوجه لعدم الاولوية اه (قوله) بالدفع) الى قوله وقيدت فى النهاية الا قوله وتوقف الاذرعى الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله اى غالبا الى نعم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله) بشىء) اى لا بقصاص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المغنى ولا قيمة ولا اثم حتى لو صال العبد المغموص او المستعار على مال كقتله دفعه لم يبرأ الغاصب ولا المستعير (تنبيه) دخل فى كلامهم ما لو صالت حامل على انسان فدفعها فالقتل جنيها ميتا فالاصح لا يضمنه اه وقوله تنبيه الخ فى ع ش عن سم على المنهج عن مر مثله (قوله) لانه الخ) علة لكلام المتن اه ع ش (قوله) وذلك) اى الامر بالدفع (قوله) نعم يجرم دفع المضطر الخ) اى ما لم يضطر له مال كما يضطر ويكفى فى حرمة الدفع وجود علامة قوية على الاضرار اه ع ش (قوله) ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله دفعا فليبه القود اه معنى (قوله) تمكينه) اى يعوض حيث كان غنيا اه ع ش (قوله) والمكره) بفتح الراء معطوف على المضطر (قوله) بل يلزم مال كره الخ) وكل من المكره والمكره طريق فى الضمان وقراره على

شامل لا تلافه نفسه ولا تلاف منفعتة فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجا عن المتن زائد عليه فليتامل سم (قوله) او مال ان لم يتمول الخ) قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلدميته اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب ابن حجر اقبى بذلك فليراجع (قوله) بخلاف ذنك) فيه نظران اراد ان السرقة وقطع الطريق لا يكونان الا على الوجه المخصوص فهو ممنوع وان احدهما لا يثبت الا لما كان على الوجه المخصوص فهذا هو المستول منه بانه لم يقيد الحكم بالوجه المخصوص فليامدون الصيال (قوله) واذا صيل على الكل) ولم يمكن الدفع عن الكل دفعة (قوله) وهذا هو الذى يميل اليه كلامهم) كتب عليه مر (قوله)

في مال الغير اذا كان حيوانا  
ويجيب بان حرمة الادعى  
أعظم منه وحق الغير ثابت  
في البدل في الذمة نعم لو قيل  
ان عد المكروه به حقير احتملا  
عرفاني جنب قتل الحيوان  
لم يحز قتله حينئذ لم يبعد (ولا  
يجب الدفع عن مال) غير ذى  
روح لنفسه من حيث كونه  
مالا لانه يباح بالباحة نعم  
يجب الدفع عن مال نفسه اذا  
تعلق به حق للغير كرهن  
واجارة وأما ذو الروح  
فيجب دفع ماله كغيره عن  
نحو اتلافه لنا كدحقه وبحث  
الأذرى ان الامام ونوابه  
يلزمهم الدفع عن اموال  
رعايهم وقيدت تلك الحثية  
رد الماتوهم من منافاة هذا  
لما ياتي ان انكار المنكر  
واجب وبيانه ان نفي  
الوجوب هنا من حيث الممال  
واثباته ثم من حيث انكار  
المنكر وكلام الغزالي  
صريح في ذلك (ويجب) ان  
لم يخف على نحو نفسه او  
عضوه او منفعة الدفع (عن  
بضع) ولو لاجنية مهددة اذ  
لا سبيل لباحته وهل يجب  
عن نحو القبله فيه نظروا  
يعد وجوبه لانه لا يباح  
بالباحة ثم رايت التصريح  
بذلك ومران الزنا لا يباح  
بالاكره فيحرم عليها  
الاستسلام لمن صال عليها  
لزيها مثلاً وان خافت على  
نفسها (وكذا انفس قصدها  
كافر) محترم او مهدر فيجب  
الدفع عنها لان الاستسلام له ذل ديني

المكروه بالكسر اه ع ش (قوله أى مثلاً) يشمل جرحاً أو ضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة ومالا  
قليلاً وفي لزوم وقاية ذلك اذا كان المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه في قوله الا تاتي  
نعم الخ اه سم (قوله في مال الغير الخ) أى في الاكره عليه (قوله في الذمة) أى ذمة المكروه (قوله حقيراً  
الخ) أى كضرب أو مال يسير (قوله لم يحز قتله الخ) استظهره سم كما مر انفا (قوله لنفسه) وسيأتي  
الكلام على مال غيره سم اه ع ش (قوله يجب الدفع الخ) أى ما لم يخش على نحو نفسه اخذاً بما ياتي  
وكذا الامر في قوله الآتي فيجب دفع ماله الخ (قوله كرهن) هو في رهن التبرع ظاهر اذا كان في يد المالك  
وكان قد لزوم بان قبضه المرتن ثم رده اليه سم على حج وقضية قوله ثم رده الخ انه لو جنى المرهون في يد  
المرتن لا يجب على المالك دفع الجاني وينبغي خلافه اذا غايته انه كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه ع ش  
(قوله وأما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة سم على حج اقول  
والاقرب الاول اه ع ش اقول ويصرح بالشعور لما ياتي من قول الشارح كانه ياتى وكانهم انما الخ (قوله  
فيجب دفع ماله) من اضافة المصدر الى مفعوله عبارة المغنى أما ما فيه روح فيجب الدفع عنه اذا قصد اتلافه  
ما لم يخش على نفسه او بضعه لحرمة الروح حتى لو رأى اجنبى شخصاً يتلف حيوان نفسه وجب عليه دفعه  
على الاصح في اصل الروضة اه (قوله لنا كدحقه) أى ذى الروح (قوله وبحث الأذرى الخ) عبارة  
النهاية والوجه كما بحثه الأذرى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسيأتي وجوب دفعهم عن نفس رعايهم  
آخر الصفحة سم وع ش (قوله وقيدت) بضم التاء أى المتن بتلك الحثية أى حثية كونه مالا (قوله  
لما توهم من منافاة هذا لما ياتي الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور المنافاة وقوتها وضعف الجواب وبعده  
اه سم (قوله وبيانه) أى عدم المنافاة (قوله واثباته) أى الوجوب (قوله في ذلك) يظهر ان  
المشار اليه بجموع المعطوف والمطوف عليه (قوله ان لم يخف) الى قوله ثم رايت في المغنى والنهاية (قوله  
ان لم يخف على نحو نفسه الخ) محله في الصيال على بضع الغير بقريته قوله الا تاتي فيحرم عليها الاستسلام  
الخ اه رشيدى (قول المتن عن بضع) أى ولو بضع بهيمة كما أفاده المؤلف مر اه ع ش (قوله ولو  
لاجنية الخ) الاولى حذف هذه الغاية لانهما سأتى في قول المصنف والدفع عن غيره كعنه نفسه اه رشيدى  
(قوله وهل يجب الخ) عبارة المغنى ومثل البضع مقدماته اه عبارة النهاية ويتجه وجوبه ايضا عن مقدمات  
الوطء كقبلة اه (قوله ومران الزنا) الى قول المتن وقيل يجب في النهاية (قوله مثلاً) أى او ليقبلها  
(قول المتن وكذا انفس) أى للشخص وظاهر ان عضوه ومنفعته كنفسه اه مغنى (قوله محترم) الى قوله  
وكانهم في المغنى الا قوله وجوب الدفع الى المتن (قوله لان الاستسلام له ذل ديني) تنبيه محل منع  
جواز استسلام المسلم للكافر اذ لم يجوز الاسرفان جوزه لم يحرم كاسياتى ان شاء الله تعالى في السير مغنى وسم  
(قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى ومقتضى هذه العلة جواز استسلام الكافر للكافر وبجته الزركشى اه  
عبارة البجيرى عن سم على المنهج وقضية هذا الكلام أى كلام المتن انه يجب دفع الذمى عن الذى لا المسلم

أى مثلاً) يشمل جرحاً أو ضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة ومالا قليلاً وفي لزوم واية ذلك ان كان  
المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه في قوله الآتي نعم الخ ففي اطلاق زيادته قوله أى  
مثلاً ثم الاستدراك عليها فيه (قوله لنفسه) وسيأتي الكلام على مال غيره (قوله كرهن) هو في رهن التبرع  
ظاهر اذا كان في يد المالك وكان قد لزوم بان قبضه المرتن ثم رده اليه (قوله وأما ذو الروح) يشمل الرقيق  
المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة (قوله يلزم الدفع عن اموال رعايهم) وسيأتي وجوب  
دفعهم عن انفس رعايهم آخر الصفحة (قوله لما توهم من منافاة الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور  
المنافاة وقوتها وضعف الجواب المذكور عنها وبعده وان وصف المنافاة بالتوهم تحامل ليس في محله (قوله  
فيحرم عليها الاستسلام) كذا شرح مر (قوله وان خافت على نفسها) هذا مع قوله قبله ان لم يخف  
على نحو نفسه الخ يقتضى الفرق بين المزني بها وغيرها وان خوفها لا يمنع وجوب الدفع عليها بخلاف خوف

عن الذي فليحرروا لكن وافق مر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قدمناه من حصول الشهادة له دون الذي اه اقول وقد يفيد قول الشارح كانه نهاية وجوب الدفع الخ (قوله) اشتراط اسلام الموصول عليه) معتمد اه ع ش (قوله) واشتراط الخ) اي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم (قوله) وجوب الدفع عن الذي إنما يخاطب الخ) استئناف ياتي (قوله) لا احترامه) عطف على قوله اسلام الموصول عليه وفي اكثر النسخ لا احترامه بلام الجر ولعله من تحريف الناسخ (قوله) لا احترامه ويوجه) تبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين اه سم (قوله) ويوجه) اي عدم اشتراط احترام المسلم الموصول عليه (قوله) محترم) سيد كر محترزه (قوله) ولو غير مكلف) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو مجنون او مراهقا او امكن دفعه بغير قتله اه (قوله) فلا يجب دفعه) ويستثنى منه ما لو كان الموصول عليه عالما توحده عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما اُفتي به شيخنا الشهاب الرملي اه سم وفي البجيرمي عن مر والزيادي مثله ويفيد قول الشارح الآتي وبحث الاذرع الخ (قوله) خير ابني آدم) يعني قابيل وهايل اه مغنى (قوله) استسلم عثمان رضى الله تعالى عنه بقوله الخ) واشتهر ذلك في الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه احدا اه مغنى (قوله) وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله) كما هنا) راجع للنبي والمشار اليه مسئلة المتن (قوله) وكانهم) الى قوله اما غير المحترم ليس اصل الشارح رحمه الله تعالى فليحرر اه سيد عمر (قوله) على شمول ما مر الخ) اي في قوله واما ذوالروح فيجب دفع ماله الخ (قوله) له) متعلق بشموله اه ع ش اي والضمير للقتل (قوله) وتارك الصلاة) اي بعد امر الامام اه ع ش (قوله) فكالكافر) اي فيجب دفعه عن المسلم ولا يجب الدفع عنه

غيرها يمنع وجوب الدفع عليه فليراجع (قوله) وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) حاصل ذلك انه لو كان كل من الصائل والموصول عليه كافر لم يجب الدفع على الموصول عليه وسياق عدم وجوبه على غيره المسلم ايضا في قوله نعم لو صال كافر على كافر الخ والحاصل انه لا يجب دفع الكافر عن الكافر لا على الموصول عليه ولا على غيره وقياس ذلك انه لا يجب دفع المسلم عن الكافر ايضا مطلقا فالذي يجب دفع الكافر عنه لم يجب دفع المسلم ثم ليراجع ذلك فانه بعيد وقد لا يوافق ما ياتي في الجزية انه يلزمنا الكف عنهم الا ان يقال لا يلزم منه وجوب الدفع عنهم وفيه ما فيه او يقال وجوب الدفع عنهم خاص بالامام كما ذكره الشارح (قوله) اي المصنف وكذا نفس قصدها كافر) سياق في الجهاد فيما اذا دخل الكافر بلادنا قوله فن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسر فله ان يستسلم اه فلم يوجب دفع الكافر في صورة تجويز الاسر ففعل هذا مستثنى مما هنا (قوله) وقضيته اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله) ايضا وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) اي والحال ما ذكر من ان الصائل كافر (قوله) إنما يخاطب) كذا شرح مر (قوله) لا احترامه ويوجه الخ) تبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين (قوله) فلا يجب دفعه) يستثنى ما لو كان الموصول عليه عالما توحده عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما اُفتي بذلك شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله تعالى (قوله) ايضا فلا يجب دفعه) هل يستثنى الرقيق فيمتنع عليه الاستسلام لاجل حق السيد (قوله) يؤدي الى الشهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن الذي إذ لا تحصل له الشهادة لكن قضية قول الشارح وقضيته الخ خلافه في غير الامام (قوله) ايضا محله في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا) إذ لا شهادة وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذ لا شهادة لكن قول الشارح السابق لا الأحاد قد يقتضي خلافه الا ان يخص بالصائل الكافر على انه قد يمنع عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرح به الشارح ايضا فيما ياتي (قوله) اما غير المحترم) كذا مر ش (قوله) فكالكافر) اي فيجب دفعه عن المسلم

وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه وجوب الدفع عن الذي إنما يخاطب به الامام لا الأحاد لا احترامه ويوجه بان الكافر ممنوع من قتل المسلم المهدر (أو بهيمة) لانها تدبج لاستيفاء المهجة فكيف يستسلم لها (لا مسلم) محترم ولو غير مكلف فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل يسن الاستسلام له للخبر الصحيح كن خير ابني آدم ومن ثم استسلم عثمان رضى الله عنه بقوله لارقائه وكانوا أربعائة من ألقى سلاحه فهو حر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة محله في غير قتل يؤدي الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا وكانهم إنما لم يعتبروا الاستسلام في القن بناء على شمول ما مر من وجوب الدفع له تغليبا للشائبة المال المقتضية لالغاء النظر للاستسلام إذ هو إنما يكون من مستقل اما غير المحترم كزان محصن وتارك صلاة وقاطع تحم قتل فكالكافر

وبحث الاذرعى وجوب  
الدفع عن العضو عند ظن  
السلامة وعن نفس ظن  
بقتلها مفسد في الحريم  
والمال (والدفع عن غيره)  
بما مر بانواعه (كهو عن  
نفسه) جوازاً وجوباً  
مالم يخش على نفسه نعم  
لو صال كافر على كافر لم  
يلزم المسلم دفعه عنه وإن  
لزمه دفعه عن نفسه ولو صيل  
على ما يده كوديعة لزمه  
الدفع عنه لانه لزم حفظه  
بل جزم الغزالي بوجوبه  
عن مال الغير مطلقاً ان أمكنه  
من غير مشقة بدن أو  
خسران مال أو نقص جاه  
قاله وهو أولى من وجوب  
رد السلام ووجوب أداء  
شهادة يعلمها ولو تركها  
ضاع المال المشهود به ويجب  
بمنع الاولوية اذ ترك الرد  
والاداء يورث عادة صفات  
مع عدم المشقة فيهما بوجه  
بخلاف ما هنا (وقيل  
يجب) الدفع عن الغير إذا  
كان آدمياً محترماً ولم يخش  
على نفسه (قطعاً) لان له  
الايتار بحق نفسه دون حق  
غيره واختاره جمع الحبر  
أحمد من أذل عنده مسلم  
فلم ينصره وهو يقدر أن  
ينصره أذله الله على رؤس  
الخلائق يوم القيامة ومحل  
الخلاف في غير النبي فيجب  
الدفع عنه قطعاً وفي غير

سم على حج اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو بحث حسن اه (قوله وجوب الدفع عن العضو الخ) اي لانه ليس هنا شهادة يجوز لها الاستسلام رشدي ومغنى عبارة سم ان كان هذا مفروضاً فيما اذا كان الصائل مسلماً فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافراً أو بهيمة بالاولى اه (قوله وعن نفس الخ) إذا أمكن اه مغنى (قوله بقتلها مفسد الخ) ومن ذلك ما يقع في قرى مصر من تغلب بعضهم على بعض فيجب على من قصد ان يدفع عن نفسه وحرمة حيث أمكن الدفع اه ع ش (قوله والمال) عبارة المغنى والاطفال اه (قوله عن غيره بما مر الخ) عبارة المغنى عن نفس غيره إذا كان آدمياً محترماً ولو رقية اه (قول المتن كره عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهوناً أو مؤجراً كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب سم على حج وهو ظاهر ان كان المراد انه مرهون عند غير الدافع اما ان كان مرهوناً تحت يد الدافع فقد يقال بوجوب الدفع لانه لزم حفظه بقضه فاشبهه الوديعة الثانية اه ع ش (قوله جوازاً) الى قوله وظاهر في المغنى الا قوله ويجاب الى المتن (قوله مالم يخش الخ) قيد في الوجوب كما علم بما مر اه رشدي عبارة المغنى فيجب حيث يجب ويتنى حيث يتنى ومحل الوجوب إذا امن من الهلاك كما صرح به في اصل الروضة اه وقضية هذا ان جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقاً جاز الاستسلام ام لا (قوله نعم لو صال) عبارة النهاية لو صال حربي على حربي الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصاً إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حمار والحمير يجب دفع من يريد قتله حتى مالكم رسم على حج وهذا مخالف لما مر في قول الشارح ووجوب الدفع عن الذي الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما مر اه ع ش (قوله كافر على كافر) عبارة المغنى شخص على غير محترم حربي اه وهي موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها (قوله كوديعة الخ) عبارة المغنى قال الغزالي وإن كان اي المال الذي لا روح فيه مال محجور عليه او وقف او مالا مودعاً وجب على من هو يده الدفع عنه اه وكذا في الرشدي لكنه نقله عن الاذرعى لا الغزالي (قوله لزمه الدفع الخ) اي اذا امن على نحو نفسه اه رشدي (قوله بل جزم الغزالي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله مطلقاً) اي سواء كان يده كوديعة ام لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله ويجاب بمنع الاولوية) معتمد اه ع ش (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكابرة واضحة سم على حج وذلك لان صاحب المال إذا علم ان غيره قد رعى دفع اخذه بلا مشقة بوجه يتالم بذلك اشد من تألمه بعدم رد السلام عنه ومن عدم اداء الشهادة له لا مكان الوصول إلى حقه بدون ادائه باحتمال ان من عليه الحق يقر عند عرض اليمين عليه مثلاً اه ع ش عبارة الرشدي فيه ان فرض كلام الغزالي ان لا مشقة واما عدم الضغائن فمنوع اه (قوله الدفع) الى المتن في النهاية إلا قوله واختاره الى ومحل الخلاف (قوله من اذل) ببناء المفعول (قوله فيجب الدفع عنه) اي ولو ميتاً فيمتنع من يتعرض له بالسب اه ع ش (قوله لوجوب ذلك) اي الدفع عن الغير عليهم اي الامام ونوابه (قوله وبحث) الى قوله قال الامام كان الاولى ذكره قبيل قوله نعم لو صال الخ كافي المغنى (قوله وبحث البلقيني عدم سقوط الوجوب الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى وهذا البحث ظاهر إذا كان في الصف وكانوا مثليه فاقبلوا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على روحه بل السيد في ذلك كالا جنبي حكاه الرافي عن الامام يؤخذ منه كما قال الزركشي انه

(قوله وبحث الاذرعى وجوب الدفع عن العضو عند ظن السلامة) ان كان هذا مفروضاً إذا كان الصائل مسلماً فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافراً أو بهيمة بالاولى (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهوناً أو مؤجراً كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة لما له مال الغير وبالنسبة للبرتهن لا يزيد على ملكه الذي لا يجب الدفع عنه والمالك وجب الدفع عن مال نفسه المرهون أو المؤجر لتوجه حق الغير عليه وهذا لم يتوجه الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتمل خلافه فليتأمل (قوله نعم لو صال كافر على كافر) عبارة مرهون لو صال حربي على حربي الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذي خصوصاً إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حمار والحمير يجب دفع من يريد قتله حتى مالكم رسم (قوله بل جزم الغزالي بوجوبه) كذا شرح مر (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكابرة

بالخوف على نفسه في قتال الحريين والمتردين قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على محرم فهل للاحاد منه حتى بالقتل قال الاصوليون لا وقال الفقهاء نعم قال الرافعي (١٨٦) وهو المنقول حتى قالوا المن علم شرب خمر أو ضرب طيور في بيت شخص أن يهجم عليه

لا يلزم الابن الدفع عن أبيه أيضاً ولم يتعرضوا له أى لوضوحه اه معني (قوله بالخوف على نفسه) أى نفس الدافع اه عرش (قوله فهل للاحاد منه الخ) عبارة النهاية للاحاد منه خلافاً لابي بن حنبل حتى لو علم شرب خمر الخ وعبارة المغني بل من أقدم على محرم من شرب خمر أو غيره فليعض الآحاد منه ولو اتى على النفس كما قال الرافعي انه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا الخ والخوف الغزالي ومن تبعه عبروا بانها بالوجوب ولا ينافيه تغيير الاصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه مخير فيه بل انه جائز بعد امتناعه قبل ارتكاب ذلك وهو صادق بالوجوب اه (قوله أن يهجم عليه) أى على متعاطيه لازالته نهي عن المنكر اه معني (قوله ان محل ذلك) أى قولهم لمن علم شرب خمر الخ (قوله لان التعجير بالنفس) أى تعريضها للملكة اه قاموس (قوله والتعرض الخ) تطف تفسير اه عرش (قول ائتن جرة) وهى بفتح الجيم ائنا من غار اه معني (قوله مثلاً) إلى قول المتن ويدفع في المغني إلا قوله هذا قيد للخلاف وإلى قول المتن وأمكن حرب في النهاية إلا قوله نعم إلى ولولم يجد (قوله من علو) بوزن قفل (قوله إذ لا اختيار الخ) علة للضمان (قوله يحال عليه) أى على اختياره عبارة المغني حتى يحال عليها اه أى يحال السقوط على الجرة (قوله بخلاف البيهية) أى فان لها نوع اختيار اه معني (قوله فصار) أى كاسر الجرة (قوله كروشن) المراد به الخارج إلى الشارع فانه يضمن تلفه فكذلك ما وضع عليه اه بجير مى (قوله لم يعضها كاسرها الخ) أى ويضمن واضعها ما تلف بها لتقصيره بوضعه اه على ذلك الوضع ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة واخذ من قول الشارح الآتي ولو تنازعا في أنه أمكنه الخ اه عرش (قوله ولو حالت بهيمة بينه الخ) أى لم تمكن جائعاً من وصوله إلى طعامه إلا بقتلها اه معني (قوله فلا يلزمه دفعها) الاولى فلا يجوز له دفعها أى حيث كانت واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فان وقعت في ملكه أى ما يستحق منفعة فصائلة عليه فيخربها بالاخف اخذاً بما ياتي قاله عرش وأشار الرشيدى إلى رده بقوله انظر هل يجوز له دفعها وإن أدى لنحو قتلها وفي كلامهم إشارة إلى الجواز واعلم ان صورة المسئلة انه مضطر إلى الطعام اه اقول وكذا يشير إلى الجواز توجيه المغني الضمان هنا بقوله لانهم تقصده وقتله هال دفع الهلاك عن نفسه بالجور فكان ككل المضطر طعام غيره فانه موجب للضمان اه (قوله ويضمنها) أى إن دفعها لان الصورة انها لم تقصده ولم تقصد ماله اه عرش (قوله وفارق) أى عدم ضمان البيهية هنا (قوله لانه حق الله) أى وما هنا حق آدمى (قوله المعصوم) صفة الصائل وسيد كر محترزه بقوله اما المهدر الخ وقوله على شىء الخ متعلق بالصائل (قوله ومنه) إلى قوله ويظهر في المغني (قوله ومنه) أى الصيال (قول المتن بالاخف) وينبغي أن يعلم أنه يجوز دفع الصائل بالدعاء عليه بكف شره عن الموصول عليه وإن كان بهلاً كما حيث غلب على الظن انه لا يندفع إلا بالهلاك وإنه لا يجوز دفعه بالسحر لان السحر حرام لذاته اه عرش (قوله باعتبار غلبة ظن الموصول الخ) لعله جرى على الغالب والمراد باعتبار غلبة ظن الدافع اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أى على ما بعد الضرب (قوله بمعجمة ومثلية) احتراز عن الاستعانة بمهملة وموحدة (قوله إن لم يترتب على الاستغائة الخ) ظاهر السياق ان الاستغائة وان ترتب عليها ما ذكر مقدمة على الضرب ولعله غير مراد اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أى على واضحة (قوله ولو حالت بهيمة الخ) كذا في الروض كغيره ايضا وقال قبل ذلك يجوز دفع كل صائل عن آدمى وبهيمة عن كل معصوم من نفس وطرف وبضع ومقدماته ومال وان قل اهو به تبضح الفرق بين مسئلة حيولة البيهية ومسئلة صياها على المال وانها في الاولى لم يوجد منها صيال على الطعام بل مجرد الحيولة والمنع من الوصول اليه وأنها لو صالت عليه كان من قبيل الصيال على المال فله دفعها وان أدى إلى اتلافها ولا ضمان على أن قوله فلا يلزمه دفعها لا ينافي جواز الدفع نعم يختلف الحال بالضمان وعدمه

وزيل ذلك فان أبوا قاتلهم فان قتلهم فلا ضمان عليه ويثاب على ذلك وظاهر ان محل ذلك ما لم يخش فتنة من وال جائز لان التعجير بالنفس والتعرض لعقوبة ولادة الجور ممنوع (ولو سقطت جرة) مثلاً من علو على انسان (ولم تندفع عنه الا بكسرها) هذا قيد للخلاف فكسرها (ضمنها في الاصح) وان كان كسرها واجبا عليه لو لم تندفع عنه الا به إذ لا اختيار لها بحال عليه بخلاف البيهية فصار كضطر لطعام يأكله ويضمنه لانه لمصلحة نفسه وبحث البلقينى ومن تبعه ان صاحبها لو وضعها بمحل يضمن كروشن أو مائلة أو على وجه يغلب على الظن سقوطها لم يضمنها كاسرها قطعاً لان واضعها هو الذى اتلفها ولو حالت بهيمة بينه وبين طعامه لم تكن صائلة عليه لانهم تقصده فلا يلزمه دفعها ويضمنها وفارق ما مر فيما لو عم الجراد الطريق لا يضمنه المحرم لانه حق الله تعالى فموضح فيه (ويدفع الصائل) المعصوم على شىء مما مر ومنه أن يدخل دار غيره بغير اذنه ولا ظن رضاه (بالاخف) فالاخف باعتبار غلبة ظن الموصول عليه ويجوز هنا العض ويظهر

ترتب

أنه بعد الضرب وقبل قطع العض وعليه يحمل قولهم يجوز العض ان تعين للدفع

(فان أمكن) الدفع (بكلام) يزجره به (أو استغائة) بمعجمة ومثلية (حرم الضرب) وظاهره استواء الزجر والاستغائة وهو متجه ان لم يترتب على الاستغائة الحاق ضرره اقوى من الزجر كما مساك حاكم جائز له والاوجب الترتيب بينهما وعليه يحمل اطلاق

من أوجهه وواضح أن أوجهه فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم عامراً أنه لا ضمان بمثل (١٨٧) ذلك كالامساك للقاتل (أو يضرب

يده حرم سوطاً أو بسوطاً  
حرم عصاً أو بقطع عضو  
حرم قتل) لأنه يجوز  
للضرورة ولا ضرورة  
للاغلاظ مع إمكان الأسهل  
ومتى انتقل لمرتبة مع  
الاكتفاء بدونها ضمن  
نعم لمن رأى مولجاً في  
أجنبية قتله وإن اندفع  
بدونه على ما قاله الماوردي  
والرويانى لأنه في كل لحظة  
مواقع لا يستدرك بالإناء  
وفي قتله هذا وجهان أحدهما  
قبل دفع فيختص بالرجل  
ولو بكراً والثاني حد  
فيقتل المحصن منهما ويجلد  
غيره والآخر قتل الرجل  
مطلقاً انتهى والذي في الام  
بقتل المحصن منها باطناً كما  
مرأول التعزير وأما غيره  
فالذي يتجه فيه أنه لا يقتله  
إلا أن أدى الدفع بغيره  
إلى مضى زمن وهو  
متلبس بالفاحشة ولو لم  
يجد المصول عليه الأسيف  
جازله الدفع به وإن كان  
يندفع بالعصا إذ لا تفسير  
منه في عدم استصحابها  
ولذلك من أحسن الدفع  
بطرف السيف من غير  
جرح يضمن به بخلاف  
من لا يحسن ولو التحم  
القتال بينهما خرج الأمر  
عن الضبط سيما لو كان  
الصائلون جماعة إذ رعاية  
الترتيب حينئذ تؤدي إلى  
أهلاكه أما المهدر كزأن

ترتب ما ذكر على الاستغاثه (قوله من أوجه) أى الترتيب بينها (قوله فهو) أى إيجاب الترتيب (قوله  
لأنه يجوز) إلى المتن في المعنى إلا قوله نعم إلى ولو لم يجد قوله ولذلك إلى ولو التحم (ولا ضرورة للاغلاظ الخ)  
ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينهما جدار أو خندق لم تضربه كافي الروضة  
نهاية ومعنى (قوله) متى انتقل لمرتبة الخ) ولو اختلفا صدق الدافع كما يأتي في قوله وليكن الحكم كذلك في كل  
صائل أه عش (قوله) وإن اندفع بدونه الخ) كلام الشيخين وغيرهما مصرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا  
الشهاب الرملى أن المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرويانى وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى  
أه سم عبارة المعنى وهو أى ما قاله الماوردي والرويانى مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها إذا وجد  
رجلاً يزنى بامرأة أو غيرهما لزمه منعه ودفعه فان هلك في الدفع فلا شيء عليه وإن اندفع بضرب وغيره ثم قتله  
لزمه القصاص أن لم يكن الزانى محصناً فان كان محصناً فلا قصاص على الصحيح أه فهذا دليل على اشتراط  
الترتيب أه وكذا اعتمد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال ع ش هو معتمد أه (قوله) لأنه  
الخ) هذا التعليل من كلام الماوردي والرويانى كما هو صريح المعنى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح (قوله)  
لا يستدرك بالإناء) أى لا يدرك منعه من الوقوع بالتأني فالتأني والتأني اندتان والضمير للزوج على حذف  
المضاف والآناء بوزن قناة التاني والتراخي والظاهر أنه اسم مصدر لتأني أه بجيرى (قوله) فيختص  
بالرجل) أى ولا يقتل المرأة مطلقاً (قوله) مطلقاً) أى محصناً أولاً (قوله) انتهى) أى قول الماوردي  
والرويانى (قوله) بغيره) أى غير القتل (قوله) ولو لم يجد الخ) راجع إلى المتن (قوله) ولذلك) اسم الإشارة  
راجع لقوله إذ لا تصير منه أه ع ش (قوله) بطرف السيف) أى ظهره (قوله) يضمن به) أى بالدفع  
بالسيف أى بحده (قوله) ولو التحم الخ) عبارة المعنى ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى ولو التحم  
القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة أه زاد النهاية  
وهو ظاهر لأنه في هذه الحالة لوراعينا الأخف افضى إلى هلاكه أه (قوله) فلا تجب مراعاة هذا الترتيب  
الخ) أى ما لم يكن مثله أه ع ش (قوله) صال محترم) إلى قول المتن ومن نظار في النهاية إلا قوله وقضية المتن  
إلى المتن وقوله فعوض وقوله المعصوم أو الحربى وقوله أما غير المعصوم إلى قيل (قوله) أو تحصن) إلى قوله كذا  
قيل في المعنى (قوله) أو تحصن الخ) عطف على هرب (قوله) محترم على نفسه) أى نفس المصول عليه ولو قلب  
فقال على نفسه محترم كان أوضح أه ع ش (قوله) بشيء) أى كحصن وجماعة أه معنى (قوله) وظن الخ)  
عطف على جملة أمكنه هرب (قوله) فان لم يهرب) أى مع إمكانه (قوله) وقلته) أى بالدفع (قوله) على الأوجه  
محله كما هو الفرض حيث ظن أن الحرب ينجمه فلو ظن أنه أن هرب يطعم فيه ويقتله لم يجب الهرب

(قوله) أو بسوطاً حرم عصاً) أى أو بعصا حرم سيف (قوله) وإن اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهما مصرح  
بخلاف هذا وعبارة الباب كالروض وأصله فان اندفع بغير القتل فقتله فالقود أن لم يكن محصناً انتهى  
ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرويانى وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة  
أه لكن بوافق ما قالاه بالنسبة للمحصن ما في شرح الروض وغيره مما نصه قال البلقينى ومحله أى رعاية  
الترتيب في المعصوم أما غيره كالخربى والمر تدفله العدول إلى قتله لعدم حرمة إلا أن يستثنى من غير المعصوم  
الزانى المحصن حال زناه فيحتاج للفرق ولا وجه له لأنه إذا جاز ابتداء الزانى المحصن بالقتل مع عدم تلبسه  
بالزنا حال صياله فمع تلبسه به أولى نعم يمكن منازعة البلقينى فيما قاله بكلام الشيخين لتضمنه وجوب الترتيب  
في الزانى المحصن مع عدم عصمته فان قضية ذلك أنه لا فرق بين المعصوم وغيره في وجوب الترتيب فليتأمل  
لكن هذا غير ظاهر في الحربى لجواز قتله ابتداء ولو في غير صياله (قوله) كزأن محصن) قضيته استثنائه مما تقدم  
فيما لو رأى مولجاً في أجنبية على ما فاده كلام الشيخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر لأنه إذا  
وجب الترتيب مع الناس بالفاحشة فمع غيرها أولى (قوله) لزمه القود على الأوجه) وهو المعتمد ش مر

محصن وتارك صلاة بشرطه فلا تجب مراعاة هذا الترتيب فيه (فان) صال محترم على نفسه و(أمكنه) هرب) أو تحصن منه بشئ وموطن  
النجاة به وإن لم يتيقن أنها (فالذهب وجوبه بتحريم قتال) لأنه ما مور بتخليص نفسه بالادون فالامون فان لم يهرب وقتله لزمه القود على الأوجه



خلافا للبغوى ولو صيل على ماله ولم يمكنه (١٨٨) الحرب لم يلزمه كما بحثه الاذرعى ان يهرب ويدعه له او على بضعه ثبت ان أمن على نفسه

بناء على وجوب الدفع عنه  
كذا قيل والذي يتجه  
وجوب الحرب هنا ان  
امكن ايضا ومحل قولهم  
يجب الدفع عنه ان تعين  
طريقا بان لم يمكنه هرب  
ونحوه ولو صال عليه  
مرتد او حرى لم يجب  
هرب بل لا يجوز حيث  
حرم الفرار وقضية المتن  
انه لو امكنه الحرب لم  
يحرم عليه الزجر بالكلام  
وهو متجه لان كان غير شتم  
والا وجب وعليه يحمل  
قول شيخنا في منهجه كهر  
فزجر (ولو عضت يده)  
مثلا (خلصها) بفك لحي  
فضرب فم فسل يد فعض  
ففقء عين فقلع لحي  
فمصر خصية فشق بطن  
ومتى انتقل لمرتبة مع  
امكان اخف منها ضمن  
نظير مامر وقد اشار الى  
هذا الترتيب بقوله  
(بالاسهل من فك لحيه)  
اي رفع احدهما عن الآخر  
من غير جرح ولا كسر  
(وضرب شديقه) ولا يلزمه  
تقديم الانذار بالقول  
(فان عجز) عن واحد منها  
بل او لم يعجز كما اقتضاه  
كلام الشافعى وكثيرين  
قال الاذرعى والوجه  
الجزم به اذا ظن انه  
لورتب افسدها العاض  
قبل تخليصها من فيه فبادر  
(فسلها) المعصوم او الحرى  
(فندرت) بالنون (اسنانه)

اذلا معنى له حيثئذ بل له قتاله ابتداء ولا يلزمه شيء ان قتله اه عرش بادنى تصرف (قوله خلافا للبغوى)  
فانه قال تلزمه الدية اه معنى (قوله على ماله) يعنى عليه لاجل ماله كما هي عبارة الرافعى اه رشيدى (قوله  
به) اي مع المال (قوله ويدعه له) اي يترك المال للصائل (قوله على بضعه ثبت الخ) الظاهر ان الشارح  
هنا خلط مسألة بمسئلة اخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونصها واما لو كان الصيال على حرمة فقضية البناء  
على وجوب الدفع انه لا يلزمه الحرب ويدعم بل يلزمه الثبات اذا امن على نفسه وإن امكنه الحرب بهم  
فكالحرب والتحصن بنفسه وأولى بالوجوب انتهت فهما مستثانان الاولى اما اذا أمكنه الحرب بنفسه دون  
البضغ والثانية اذا امكنه الحرب به وما نسب لبعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية ولم  
يتوارد طرفا الخلاف على محل واحد فتامل اه رشيدى اقول وصنيع الشارح كالتهاية ظاهر في ارادة بضع  
الموصول نفسه لاحرمه كما يفيد قوليها الآتى ومحل قولهم الخ وجزم بذلك عرش كما يأتى آنفا (قوله  
بناء على وجوب الدفع) معتمد وقوله عنه اي البضغ وقوله والذي يتجه وجوب الحرب هنا اي فيجب على  
المرأة الحرب وليس المراد وجوب الحرب على من يدفع عنها اخذ من قوله ومحل قولهم الخ اه عرش  
(قوله إن تعين الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولو صال عليه مرتد الخ) محترز قوله محترم (قوله  
حيث حرم الفرار) اي بان كان في صف القتال ولم يزد المرتد او الحرى على مثليه عرش ومعنى وعبرة  
سم سياقى ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف اه (قوله وقضية المتن الخ) اي حيث اقتصر على تحريم  
القتال (قوله ان كان) اي الزجر (قوله وجب) اي الحرب وكان الواضح حرم اي الزجر (قوله وعليه  
الخ) اي على الزجر بالشتم (قوله مثلا) الى قوله اما غير المعصوم في المعنى الا قوله كما اقتضاه الى فبادر  
وقوله المعصوم او الحرى (قوله مثلا) ينبغى ان نحو ثوبه كاليد اه سم (قوله فضرب فم) اي حيث لم  
يكن الضرب اسهل من فك اللحي ولا قدم الضرب اخذا من قول المتن بالاسهل الخ اه عرش (فسل  
يد) اي حيث ترتب عليه تناثر اسنانه ولا يفقد يكون السهل اسهل من ضرب الفم بل ومن فك اللحي اه  
عرش (قوله اي رفع احدهما الخ) فيه ان اللحين هما العظمان اللذان عليهما الاسنان السفلى فلا يظهر  
هذا التفسير فامله اريد باللحين هنا العظم الذي فيه الاسنان الاسنان السفلى والذي فيه الاسنان العليا مجازا  
عرش زاد الرشيدى وكان يمكن ابقاء المتن على ظاهره والمعنى فك اللحين اللذين هما الفك الاسفل عن الفك  
الاعلى اي رفعهما عنه اه (قول المتن وضرب شديقه) بكسر الشين وهما جانب الفم اه معنى (قوله ولا  
يلزمه تقديم الانذار الخ) اي حيث يعلم عدم افادته نهاية وسم (قوله عن واحد منهما) المناسب لاول  
كلامه ان يقول عن كل منهما فتامل (قوله الجزم به) اي بقوله اولم يعجز اه عرش (قوله اذا ظن الخ)  
متعلق بالجزم به (قوله افسدها) اي اليه مثلا (قوله فبادر) عطف على قوله عجز عن واحد منهما اه  
عرش اقول بل على قوله لم يعجز (قوله في ذلك) اي في سقوط الاسنان بالسل (قوله والعاض المظلوم)  
اي كان اكراه عليه او تعدى عليه آخر فدفعه بالعض وكان امكن دفعه بغيره عرش ورشيدى (كالظالم)  
اي فلا يجوز له العض مالم يتعين طريقا كما مر قاله عرش والاولى فلا تضمن اسنانه الساقطة بالسل (قوله  
اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد اه سم اي والزاني والمحصن وتارك الصلاة بشرطه وقاطع الطريق المحتتم  
قتله (قوله مع ذلك) اي عدم عصمة المعصوم (قوله ان العض لا يجوز بحال) اي في غير الدفع كاعلم

(قوله حيث حرم الفرار) سياقى في السير ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف (ولو عضت يده مثلا) ينبغى ان  
نحو ثوبه كذلك (قوله فقلع لحي فعصر خصية) قد يتوقف في اطلاق تقديم قلع اللحي على عصر الخصية (قوله  
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاخف للزوم حيث افاد (ايضا ولا يلزمه تقديم  
الانذار الخ) قال في شرح الروض كما جزم به الهاردي والرويانى اه (قوله ايضا ولا يلزمه تقديم الانذار  
بالقول) حيث يعلم عدم افادته مر (قوله اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد (قوله ان العض لا يجوز بحال)

أي سقطت (فهدر) لما في الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بعدم الدية والعاض المظلوم كالظالم لان العض  
لا يجوز بحال اما غير المعصوم الملتزم فيضمن على ما قاله البلقينى وغيره وهو بعيد لان العاض مع ذلك مقصر لما تقرر ان العض لا يجوز بحال

إلا فيأمر فان قلت يؤيده ما علم بما مر انه ليس للمهدر دفع الصائل عليه المقتضى انه يضمه قلت ممنوع لان ذاك يجوز قتله من حيث ذاته وحرمة  
إنما هي لنحو الافتيات على الامام بخلاف العض غير المتعين للدفع لا يتصور باحته ثم رأيت (١٨٩) بعض شراح الارشاد ذكر نحو ذلك قيل

قضية المتن التخيير بين الفلک  
والضرب وليس كذلك  
بل الفلک مقدم لانه اسهل  
اه وليس في محله لانه لم  
يخير بين الشيئين بل أوجب  
الاسهل منهما وهو الفلک  
كما تقرر ولو تنازعا في أنه  
امكنه الدفع بشيء فعدل  
لا غلظ منه صدق العضوض  
كما جزم به في البحر قال  
الاذرعي وليكن الحكم  
كذلك في كل صائل اه  
نعم ان اختلفا في أصل  
الصيال لم يقبل قول نحو  
القاتل الابينة او قرينة  
ظاهرة كدخوله عليه  
بالسيف مسولا ولا اشرافه  
على حرمة (ومن نظر)  
بضم أوله (الى) واحدة من  
(حرمة) بضم ففتح ثم هاء  
اي زوجاته وامائه  
وعارمه ولو اماء وكذا  
ولده الامرد الحسن ولو  
غير متجرد وكذا اليه في  
حال كشف عورته وقيل  
مطلقا واختير ومثله خشي  
مشكل أو محرم للناظر  
مكشوفها (في داره) الجائز  
له الانتفاع بها ولو بنحو  
اعارة وان كان الناظر  
المعير كارجحه الاذرعي  
وغيره وكداره بينه من  
نحو خان أو رباط كما هو  
ظاهر دون نحو مسجد  
وشارع ومغصوب (من كوة

بما مر اه رشیدی عبارة المغنی وشرح الروض والمنهج إلا اذا لم يمكن التخلص إلا به اه (قوله إلا فيأمر)  
اي في شرح ويدفع الصائل بالاخف وفي شرح ولو عضت يده خلاصها (قوله يؤيده) اي قول البلقيني وغيره  
(قوله بما مر) اي كانه يريد قوله اول الباب في شرح له دفع كل صائل مانصه وكذا عن نفسه إن كان الصائل  
غير معصوم اه فانه يفيد منع دفعه إن كان معصوما اه سم (قوله لان ذاك) اي المهدر (قوله وحرمة) اي  
قتل المهدر (قوله ولو تنازعا) الى قوله فان قلت في المغنی الا قوله ولو اماء وقوله واختير وقوله لا يميز  
وقوله اليه حالة تجرده (قوله نعم ان اختلفا الخ) ولو قتل شخص اخر في داره وقال انما قتلته دفعا عن نفسي او  
مالي وانكر الولي فعله البينة بانه قتله دفعا ويكفي قولها دخل داره شاهرا سلاحه ولا يكتفي قولها دخل بسلاح  
من غير شهر الا ان كان معروفا بالفساد او كان بينه وبين القتيل عداوة فيكفي ذلك للقرينة كما قاله الزركشي  
ولا يتعين ضرب رجله وان كان الدخول بهما لانه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه ولو اخذ  
المتاع وخرج فله ان يتبعه ويقا له الى ان يطرحه ولا يجوز دخول بيت شخص الا باذنه ما لم يكن كان او  
مستأجرا أو مستعيرا فان كان أجنبيا أو قريبا غير محرم فلا بد من اذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا  
وان كان محرما فان كان ساكنا مع صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولكن عليه ان يشعره بدخوله فيه بتنحيح  
او شدة وطء او نحو ذلك ليستتر العريان فان لم يكن ساكنا معه فان كان الباب مغلقا لم يدخل الا باذنه وان كان  
مفتوحا فوجهان والوجه الاستئذان اه مغنی وروض مع شرحه (قوله او قرينة الخ) ظاهر صنيعة ان القرينة  
كافية ولو بدون بينة وقدر انفاعن المغنی والروض ما يخالفه (قوله بضم اوله) الى قوله وكداره في النهاية  
الا قوله وقيل مطلقا واختير (قوله بضم ففتح) جمع حرمة بضم فسكون (قوله وكذا ولده الامرد الخ)  
اي بناء على حرمة النظر اليه كافي في شرح الروض ومثل ولده هو نفسه لو كان امرد حسنا كما هو ظاهر وبه  
عليه ابن قاسم اه رشیدی (قوله وكذا اليه الخ) اي لرجل صاحب الدار وكذا ضمير مثله (قوله مكشوفها)  
اي حال كون كل من الخشي المشكل والمحرم مكشوف العورة (قول المتن في داره) الضمير فيه راجع لمن  
له الحرم أما النظر فلا فرق بين أن يكون الموضع الذي يطلع منه مسلک أو شارعا أو غيره لانه لا يحمل له  
الاطلاع اه مغنی (قوله وكداره بينته) والخيمة في الصحراء كالبيت في البنيان مغنی (قول المتن من كوة)  
هي بفتح الكاف وحكى ضمها الطائفة اه مغنی (قوله ولم يكن للناظر الخ) كقوله الاتي ولم يكن الناظر الخ عطفه على قول  
المتن ومن نظر الخ (قوله شبهة) فان نظر لخطية او شراء امة حيث يباح له النظر لم يجز رمية اه نهاية (قوله)  
ولو امرأة) اي وخشي مشكلا اه مغنی (قوله مطلقا) اي متجردا أولا (قوله ومراحقا) عطف على  
قوله امرأة وكان الانسب او بدل الو او مغنی (قوله ولم يكن الناظر اليه الخ) اخرج الناظر الى حرمة  
فليراجع اه سم اقول قضية صنيع المغنی والنهاية حيث اسقطا قوله اليه حالة تجرده وكذا قضية التميل  
الشمول للناظر الى حرمة ايضا بل بعض نسخ النهاية المزيدي فيه وان حرم نظر هار صريح فيه (قوله)

قال في شرح المنهج قال ابن أبي عصرون الا اذا لم يمكن التخلص إلا به اه فان أريد لم يمكن التخلص إلا به بالنسبة  
لما ذونه لا لما فوقه لم يشك على قول الشارح لان العض لا يجوز بحال قوله السابق فعض فليتامل ثم رأيت  
قول الشارح الا فيأمر كانه يريد نحو قوله في شرح قول المصنف اول الباب له دفع كل صائل مانصه وكذا  
عن نفسه ان كان الصائل غير معصوم فانه يفيد منع دفعه ان كان (قوله بل اوجب الاسهل منها وهو الفلک)  
لا يخفى أن ظاهر المتن أن الاسهل قد يكون ضرب شديقه ويوجه بانه قد يكون بلحبيه علة لا يؤمن معها من الفلک  
ان يحصل نحو جرح ويتأتى التخلص بضرب دون ذلك في الضرر (قوله وكذا اليه في حال كشف عورته)  
قد يكون هو امرد حسن فينبغي ان لا يتقيد بحال كشف عورته (قوله ولم يكن الناظر اليه) اخرج الناظر

أو ثقب (بفتح المثلثة صغير كل منهما) (عبدا) ولم يكن للناظر شبهة في النظر ولو امرأة أي لرجل مطلقا أو امرأة متجردة أخذها بما تقرر  
في الرجل أو المحرم المنظور اليه ومراحقا لا يميزا ولم يكن الناظر اليه حالة تجرده أحد أصوله كالا يحد بقذفه ولا يقتل بقتله فان قلت

تلك معصية انقضت فاقضت حرمة الاصل ان لا يؤخذ منه حدها وهما معصية النظر باقية فلم يرم دفعله عنها قلت الدفع بهذا التقدير من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وجوبه على الفرع وانما الكلام هنا في الرمي المخصوص بقياس ما ذكر ان الفرع لا يفعله لان الشارع جعله كالحد بالنسبة لهذه المعصية الخاصة وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يرمى بخلافه في الامر بالمعروف (فرماه) اى ذو الحرم ولو غير صاحب الدار اورمته المنظور اليها (١٩٠) كما بحث الاول البلقيني والثاني غيره في حال نظره لانولى (بخفيف كحصاة) او ثقيل لم يجد

غيره (فاعماه او اصاب قرب عينه) بما خطيء اليه منه غالباً ولم يقصد الرمي لذلك المحل ابتداءً (فجرحه فمات فهدر) وان أمكن زجره بالكلام لخبر الصحيحين من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتقوا عينه وفي رواية صحيحة ففتقوا عينه فلا دية له ولا قصاص وصح خبر لو ان امرء اطلع عليك بغير اذنك ففقات ما كان عليك من حرج ولا نظر لكون المراهق غير مكلف لان الرمي لدفع مفسدة النظر وهي حاصلة به لما مر انه في النظر كالبالغ ومن ثم يرى انه ليس مثله فيه لا يجوز رمية هنا وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهته في المحل المنظور والمراهق لاشبهته في ذلك على ان هذا من خطاب الوضع ومن ثم دفع صيصال لكنه هنا لا يتقيد بالمراهق كما هو ظاهر وانما يجوز له رمية (بشرط عدم) حل النظر بخلافه لنحو خطبة بشرطه وعدم شبهة كما مر بان لا يكون ثم نحو متاع او (زوجه) او امة

تلك (اى كل من معصية القذف والقتل (قوله دفعه عنه) اى للاصل عن معصية النظر (قوله وانما الكلام هنا في الرمي المخصوص الخ) اى مع امكان المنع منه بنحو هرب الحرمة (قوله بقياس ما ذكر) اى من القذف والقتل (قوله بخلافه في الامر بالمعروف) اى فانه لا يتمتع على الاجنبى اه ع شر (قوله اى ذو الحرم) اى قوله ويكفى على الاوجه في النهاية الا قوله وان امكن زجره بالكلام (قوله اى ذو الحرم الخ) زاد النهاية بخلاف الاجنبى الناظر من مملكة او من شارع اه قال الرشيدى قوله الناظر بالنصب بيان للضمير المنصوب في المتن كما ان قوله ذو الحرم بيان للضمير المرفوع وقوله من مملكة او من شارع اى او غيرهما اه (قوله ولو غير صاحب الدار) اى وهو ذو الحرم كما علم من كلامه كالى الزوجة واختها اه رشيدى اقول ويغنى عن الغاية المذكورة ما ذكره في شرح في داره الا ان يريد بها ذا الحرم الغير الساكن في الدار حين النظر وقد يؤيده قوله الاتى كما بحث الاول البلقيني اذ الساكن في الدار باذن صاحبها داخل فيما قدمه هناك فلا معنى لبحث البلقيني له فليراجع (قوله في حال نظره) اى قوله ومن ثم في المغنى الا قوله وان امكن زجره بالكلام (قوله في حال نظره) متعلق برماه خرج به ما عطفه عليه بقوله لانولى اه رشيدى (قوله منه) الاولى التانيث (قوله وان امكن زجره بالكلام) هذا التعميم لمجرد حل المتن والافقيه تفصيل يأتى في شرح قيل وانذار قبل رمية (قوله ولا نظر لكون المراهق الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق ومراهق اه ع شر (قوله وفارق) اى المراهق (قوله على ان هذا) اى الرمي (قوله لكنه) اى الصبي هنا فى الصيصال (قوله حل النظر) اى قوله ويكفى في المغنى الا قوله بشرطه وقوله ولو مجردتين (قوله بخلافه) اى النظر (قوله والواو بمعنى او) الصواب انها يحالها كانه عليه سم اى لان القصد عدم الجميع وليس القصد عدم احدهما وان وجد الاخر لفساده اه رشيدى (قوله كون المحل مسكن) ولو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك اه سم ولك ان تقول انه داخل في كلام الشارح اذ المراد بالمسكن ما يجوز الانتفاع به ولو بنحو العارية كما مر في شرح في داره (قوله من ذكر) الاولى ما ذكر ليشمل المتاع (قوله ذلك) اى عدم كون من ذكر في المسكن (قوله والاصح لافرق الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وحسب المادة النظر) اى تقدير يستترحه عن الناس وان كن مستترات مغنى واسنى (قوله تقديم للاخف) اى قوله حيث لم يخف في النهاية الا قوله للاحاديث السابقة وقوله يفرق في المغنى الا قوله حيث لم يخف مبادرة الصائل (قوله كما مر) اى في الصيصال (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعين الاخف فالأخف اه نهاية قال ع شر قوله والواجب تقديمه ظاهره وان تكرر منه ذلك اه (قوله للاحاديث السابقة) اذ لم يذكر فيها الا انذار اه مغنى (قوله نعم بحث الامام الخ) عبارة المغنى وقال الامام ومجال التردد في الكلام الذى هو مو عظة وتخجيل قد يفيد وقد لا يفيد الخ فاما ما يوثق فلا يجوز ان يكون في

الى حرمة فليراجع (قوله بمعنى او) فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها يحالها (قوله مسكن احد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من

ولو مجردتين (ومحرم) مستور ما بين سرتها وركبتها او بمعنى او (لناظر) والام يجوز رمية لعذره حيثن ويكفى على الاوجه وجوب كون المحل مسكن احد من ذكر وان كان ليس فيه حيث لم يعلم ذلك لان الشبهة موجودة حيثن (قيل و) بشرط عدم (استتار الحرم) والابان استترن او كن في منصف لا يراه الناطر لم يحرم رمية والاصح لافرق لعدم الاخبار وحسب المادة النظر ومر ان نحو الرجل لا بد ان يكون متجردا وحيثن فهل تجرده في منصف لا يراه منه الناظر يبيح رمية اكتفاء بالنظر بالقوة كما في المرأة او يفرق محل نظر وعدم الفرق اقرب الى كلامهم (قيل و) بشرط (انذار قبل رمية) تقديم للاخف كما مر والاصح عدم وجوبه للاحاديث السابقة نعم بحث الامام ان ما يوثق بكونه دفعا كتخفيف

أوزعة من جهة لا خلاف في وجوبه واستحسنه حيث لم يخف مبادرة الصائل ولا ينافي ما هنا قولهم لا يجوز له دفع من دخل داره تعديا قبل  
انذاره لان ما هنا منصوص عليه وذلك بمجتهديه فاجرى على القياس ويفرق ايضا بان النظر هنا يخفى ويؤدى الى مفسد فاباح الشارع تعطيل  
آلة النظر منه او ما قرب منها مبالغة في زجره لعظم حرمة وقضية هذه الاباحة ان لا توقف (١٩١) على انذار واما الدخول فليس فيه

ذلك فكان صائلا فأعطى  
حكمه وخرج بنظر الاعمى  
ونحوه ومسترق السمع  
فلا يجوز رميها لفوات  
الاطلاع على العورات الذى  
يعظم ضرره وبالكوة وما  
معها النظر من باب مفتوح  
ولو بفعل الناظر ان تمكن  
رب الدار من اغلاقه كما هو  
ظاهر او كوة او ثقب واسع  
بان ينسب صاحبها التفريط  
لان تفريطه بذلك صيره  
غير محترم فلم يجوز له الرمي  
قبل الانذار نعم النظر من  
نحو سطح ولو للناظر او منارة  
كهو من كوة ضيقة إذ  
لا تفريط من ذى الدار حيثئذ  
وبعمد النظر خطأ او اتفاقا  
فلا يجوز رميه ان علم الراى  
ذلك نعم يصدق في ان الناظر  
تعمد لان الاطلاع حصل  
والقصد امر باطن قال  
الشيخان وهذا ذهاب الى  
جواز الرمي من غير تحقق  
القصد وفي كلام الامام ما يدل  
على المنع حتى يتبين الحال  
وهو حسن انتهى والذي  
يتجه الاول حيث ظن منه  
التعمد كما دل عليه الخبر  
وكلامهم تحكما لقريئة  
الاطلاع لان القصد امر  
باطن لا يطلع عليه فلو توقف  
الرمى على علم لم يرم احد

وجوب البداءة به خلاف قال الرافعى وهذا أحسن اه وهو ظاهر اه (قوله أوزعة) أى صياح (قوله  
حيث لم يخف مبادرة الصائل) الاولى تركه إذ الكلام في دفع الناظر بخصوصه لافى مطلق الدفع الشامل  
لدفع الصائل (قوله ولا ينافي ما هنا) أى من تصحيح عدم وجوب البداءة بالانذار اه معنى (قوله داره)  
أى او خيمته اه معنى (قوله تعديا) أى بغير اذنه اه معنى (قوله لان ما هنا) أى رعى المتطلع اه معنى (قوله)  
منصوص عليه) أى كقطع اليد في السرقة اه معنى (قوله وذلك) أى دفع الداخل اه معنى (قوله منه) أى  
النظر (قوله او ما قرب منها) عطف على آلة النظر وكذا الضمير راجع اليها (قوله ان لا يتوقف) أى تعطيل  
ما ذكر (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفسد النظر وزيادة إلا ان يكون الفرض  
انه لم ينظر اه سم (قوله وخرج بنظر) إلى قوله وفي كلام الامام في النهاية لا قوله ولو بفعل الناظر إلى او  
كوة وقوله قال الشيخان وإلى قوله وقضية المتن في المغنى لا قوله ونحوه وقوله كما دل إلى وبالحفيف (قوله  
وخرج بنظر الاعمى) أى وان جهل عماء شرح روض وكذا بصير في ظلمة الليل لانه لم يطلع على العورات  
بنظره اه عش (قوله ونحوه) أى كضعيف البصر اه عش (قوله لفوات الاطلاع) عبارة المغنى والاسنى  
إذ ليس السمع كالبصر في الاطلاع على العورات اه (قوله وبالكوة الخ) قال في المغنى أى والاسنى اما الكوة  
الكبيرة فكالباب المفتوح وفي معناها الشباك الواسع العين لتقصير صاحب الدار الا ان ينذره فيرميه كما  
صرح به الحاوى الصغير وغيره ويؤخذ من التعليل انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار  
من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه وقد يؤخذ مما تقرر انه لو كان الشباك الواسع العين او الكوة الكبيرة في  
جدار مختص بالناظر جاز رميه اذ لا تقصير حيثئذ من رب الدار ويكون النظر منها كالنظر من السطح اه  
سيد عمر (قوله او ثقب) ومنه الطاقات المعروفة الان والشيايك اه عش (قوله قبل الانذار) انظر مفهومه  
اه رشيدى اقول مفهومه جواز الرمي بعده ان لم يندفع به كما مر عن المغنى والاسنى (قوله النظر خطأ الخ)  
عبارة المغنى ما اذ لم يقصد الاطلاع كان كان مجنونا او كان مخطئا الخ (قوله ان علم الراى الخ) أى ظنه بقرينة  
اه عش (قوله نعم يصدق الخ) معتمدا عهش (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده النهاية كما مر اتفاقا وكذا المغنى  
عبارة تهو ظاهر كما قال شيخنا ان ما ذكر ليس ذهابا بذلك اذ لا يمنع ذلك تحقق الامر بقرائن يعرف بها الراى  
قصد الناظر ولا يجوز رمي من انصرف من النظر كالصائل اذ ارجع من صياها اه (قوله وكلامهم) عطف  
على الخبر (قوله وبالحفيف) إلى قوله وكأنه في النهاية (قوله ونشاب) هو غلى وزن رمان النبل (قوله وهو  
كذلك) اعتمده المغنى (قوله او لم يندفع به) أى برمى العين فاقرب منها (قوله على احد وجهين) رجح عبارة  
النهاية في اوجه الوجهين اه (قوله او لم يندفع) إلى المتن في المغنى (قوله سن ان ينشده الخ) قضية السنة

تعين الاخف فالأخف م رش (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفسد النظر وزيادة  
الا ان يكون الفرض انه لم ينظر (قوله ان لم يتمكن الخ) الذى في شرح الروض ويؤخذ من التعليل أى  
بتقصير صاحب الدار انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه  
وحاصله انه اذا كان الفاتح الناظر فان تمكن رب الدار من اغلاقه امتنع الرمي وان لم يتمكن جاز ولا يخفى ان  
الموافق لذلك ان يقول الشارح ان تمكن رب الدار من اغلاقه بدل قوله ان لم يتمكن الخ لانه في بيان  
ما يمتنع الرمي فيه فليتأمل ثم رايت في نسخة اصلا حياو افق شرح الروض (قوله على احد وجهين) على اوجه  
الوجهين م (قوله سن ان ينشده بالله) قضية السنة جواز دفعه بالسلاح وان افاد الانشاد فليراجع (قوله)

وعظمت المفسدة باطلاع الفساق على العورات وبالحفيف الثقل الذى وجد غيره كحجر ونشاب فيضمن حتى بالقود وقضية المتن  
تخييره بين رمى العين وفربها لكن قال الاذرى وغيره المنقول انه لا يقصد غيرها إذا امكنه اصابتها وانه إذا اصاب غيرها البعيد  
بحيث لا يخطئ منها اليه ضمن ولا فلا وهو كذلك خلافا للبعوى نعم ان لم يمكن قصدها ولا ما قرب منها او لم يندفع به جاز رمى عضو آخر على  
أحد وجهين رجح ولو لم يندفع بالحفيف استغاث عليه فان قدم مغيث سن ان ينشده بالله تعالى فان ابى دفعه ولو بالسلاح وان قتله (ولو عزر)

يعاند (وزوج) زوجته  
الحرّة لنحو نشوز (ومعلم)  
المتعلم منه الحر بماله دخل  
في الهلاك وان ندر (فمضمون)  
تعزيرهم ضمان شبه العمد  
على العاقلة ان أدى الى هلاك  
أو نحوه لتبين مجاوزته  
للحد المشروع بخلاف  
ضرب دابة من مستاجرها  
أورائها اذا اعتدلاهما  
لا يستغنيان عنه والآدمي  
يعفى عنه فيه القول اماما  
لا دخل له في ذلك كصفة  
خفيفة وحبس أو نفي فلا  
ضمان به وأما قن أذن سيده  
لمعلمه أو لزوجها في ضربها  
فلا يضمن به كما اذا أقر  
كامل بموجب تعزير وطلبه  
بنفسه من الوالى قاله البلقيني  
وقيد غير بما اذا عين له  
نوعه وقدره وكأنه أخذه  
من نظير الامام فيما ذكر  
في اذن السيد بان الاذن  
في الضرب ليس كهو في القتل  
ومن قول ابن الصباغ  
واستحسنه الاذرعى عندي  
انه ان أذن في تاديبه أو  
تضمنه اذنه اشترطت  
السلامة كما اشترط في الضرب  
الشرعى أى فاذا حمل الاذن  
الشرعى على ما يقتضى  
السلامة فكذا اذن السيد  
المطلق بخلاف ما اذا عين  
فانه لا تقصير بوجه حيث  
امامعاند بان توجه عليه حق

جواز دفعه بالسلاح وإن أفاد الانشاد فليراجع سم والظاهر انه غير مراد بل ان غلب على ظنه افادته وجب  
كما يؤخذ مما قدمه عن الامام من وجوب الانذار حيث افاداه ع (قوله من غير اسراف) سيذكر  
محرزه (قوله كما مر) اى فى او اخر فصل التعزير (قوله فى حل الضرب) متعلق بالحق وقوله وما يترتب عليه  
عطف على حل الضرب والضمير المحرور للضرب (قوله كآله الخ) نائب فاعل الحق (قوله ولم يعاند) اى من  
رفع الى الوالى وسيذكر محرزه (قوله لنحو نشوز) منه البذاءة على نحو الجيران والطل من نحو طاعة اه ع  
(قول المتن ومعلم) ظاهره وإن كان كافرا وهو ظاهر حيث تعين للتعليم او كان اصلح من غيره للتعليم اه ع  
(قوله المتعلم منه) عبارة المغنى صغيرا يتعلم منه ولو باذن وليه اه وعبارة ع ش وانما يجوز للمعلم التعزير  
للتعلم منه إذا كان باذن من وليه كما قدمه الشارح اخر فصل التعزير اه (قوله الحر) سيذكر محرزه قيد  
الحرية هنا وفيما قبله (قوله بماله دخل الخ) متعلق بعزرى المتن وسيذكر محرزه (قوله تعزيرهم) الى قوله  
وكانه فى المغنى (قوله للحد الخ) اى القدر (قوله اذا اعتد) اى الضرب فهلكت به فانه لا ضمان اه معنى (قوله  
عنه) اى الضرب (قوله والآدمي يعفى عنه الخ) عبارة المغنى وقد يستغنى عن ضرب الآدمي بالقول اه  
(قوله فى ذلك) اى الهلاك (قوله اولو زوجها) اى الامه (قوله فى ضربها) الاولى تنية الضمير او تذكيره  
(قوله قاله البلقيني الخ) عبارة النهاية كما قاله البلقيني لكن قيده غير الخ والضمير فى قوله راجع للشبه به فقط  
(قوله وقيد غير الخ) عبارة المغنى وينبغى كما قال ابن شهبة ان يقيد بما اذا عين الخ (قوله بما اذا عين له الخ)  
معتمداه ع ش (قوله وكأنه) اى الغير اخذه اى التقيد بذلك (قوله عندي انه الخ) مقول ابن الصباغ (قوله  
ان اذن الخ) اى السيد (قوله او تضمنه) اى الاذن فى التاديب اذنه اى اذن السيد فى التعليم (قوله فاذا  
حمل الاذن الشرعى الخ) مراده بذلك وإن كان فى عبارة قصور ان اذن السيد فى ضرب عبده كاذن  
الحر فى ضرب نفسه فيشترط فيه ما شرط فيه من التقيد المذكور فحمل عدم الضمان فيه اذعين له النوع والقدر  
كما صرح به غيره بل التقيد المذكور فى الحر انما هو ما خوذ بما ذكره فى العبد اه رشيدى (قوله فكذا اذن  
السيد المطلق) اعتمده النهاية ايضا وفى سم مانصه فى الروض وشرحه فرع لو قال المرتن للراهن  
اضر به اى المرهون فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كآلو اذن فى الوطء فوطى فاحمل بخلاف  
قوله له اذ به فانه اذا ضر به فمات يضمنه لان الماذون فيه هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب ومثله ما اذا  
ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما سياتى اه ويؤخذ منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما  
نحن فيه اه (قوله بخلاف ما اذا عين الخ) اى الكامل المذكور ويحتمل ان مرجع الضمير كل من السيد  
والكامل المذكور (قوله امامعاند) الى قوله واطال فى النهاية وهكذا فى نسخ التحفة وكان الظاهر واما  
اه سيد عمر وعبارة المغنى واستثنى الزركشى من الضمان الحاكم اذا عزر الممتنع من الحق المتعين عليه مع  
القدرة على ادائه اه (قوله للتوصل لماله الخ) عبارة النهاية لتوصل المستحق لحقه فيجوز عقابه حتى يؤدى  
او يموت كما قاله السبكي اه (قوله فيعاقب) اى بانواع العقاب لكن مع رعاية الاخف فلا يخف ولا يجوز  
العقاب بالنار ما لم يتعين طريقا لخلاص الحق اه ع ش (قوله حتى يؤدى او يموت الخ) ذكر

وأما قن اذن سيده لمعلمه أو لزوجها في ضربها فلا يضمن الخ (فى الروض وشرحه فى باب الرهن مانصه فرع لو  
قال المرتن للراهن اضر به اى المرهون فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كآلو اذن فى الوطء فوطى  
فاحمل بخلاف قوله له اذ به فانه اذا ضر به فمات يضمنه لان الماذون هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب  
تاديب ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما سياتى فى باب ضمان المتلفات اه ويؤخذ  
منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما نحن فيه (قوله امامعاند بان توجه عليه حق وامتنع من ادائه مع القدرة  
عليه ولا طريق للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدى او يموت على ما قاله السبكي الخ) ذكر الشارح فى  
كتاب التفليس فى شرح قول المصنف ولو كانت الديون بقدر المال الخ مانصه فان اى تولى بيع ماله او اكرهه  
بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضره به لكن يمهل فى كل مرة حتى يبرأ من الم الاولى لثلا يؤدى الى قتله

وأما إذا أسرف وظهر منه القتل فإنه يلزمه القودان لم يكن والدا أو الدية المغلظة في ماله وتسمية كل ذلك تعزير هو الأشهر وقيل ما عدا فعل  
الامام يسمى تأديبا (ولو وحده) أى الامام أو نائبه ويصح بناؤه للفعل وهما المرادان أيضا ولو فى نحو مرض أو شديد حر وبرد كامر (مقدرا)  
لا مفهوم له إذا الحد لا يكون إلا كذلك ويصح أن يحترزه عن حد الشرب فان تخيير الامام فيه بين الاربعين والثمانين صيره غير مقدر بالنسبة  
لارادته وان كان مقدر الان كلاما من الاربعين والثمانين منصوص عليه كامر (فمات فلا ضمان) (١٩٣) اجماعا ولان الحق قتله (ولو ضرب

شارب) للخمر الحد (بنعال  
وثياب) فمات (فلا ضمان  
على الصحيح) بناء على  
جواز ذلك وهو الاصح  
كامر (وكذا اربعون سوطا)  
ضربها فمات لا يضمن  
(على المشهور) لصحة  
الخبر كامر بتقديره بذلك  
واجمعت الصحابة عليه  
ومحل الخلاف ان منعناه  
بالبسيط والاول هو الاصح  
لم يضمن قطعا وذكر هذا  
مع دخوله فى قوله ولو وحده  
مقدرا لبيان الخلاف فيه  
ويظهر جريان هذا الخلاف  
فى حد القذف وجلد الزنا  
بجامع ان الآلة المحدود بها  
لم يجمعوا على تقديرها  
بشيء معين فى الكل (أو)  
حد شارب (اكثروا من  
اربعين بنحو نعل او سوط  
(وجب قسطه بالعدد) ففى  
احد واربعين جزء من  
الدية وفى ثمانين نصفها  
وتسعين خمسة اقسامها  
لوقوع الضرب بظاهر البدن  
فيقرب تماثله فيسقط العدد  
عليه وبهذا يندفع ما يأتى فى  
توجيه قوله (وفى قول  
نصف دية) لموته من  
مضمون وغيره وبمحض

الشارح فى كتاب التفليس فى شرح قول نلعنف ولو كانت الديون بقدر المال الخ مانصه فان أى تولى بيع ماله  
أو اكرهه بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرر ضربه لكن يمهل فى كل مرة حتى يبرأ من الم الأولى لئلا يؤدى  
الى قتله خلافا لما اطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي وقديس شعر بذلك قوله على ما قاله  
السبكي فان مثل هذه العبارة فى عرفهم تشعر بالتبرى منه اه سم (قوله) وأما إذا أسرف (أى من ذكر من  
الولى والوالى والزوج والمعلم (قوله) وظهر منه (أى من الاسراف فى التعزير (قوله) أو الدية المغلظة)  
أى ان كان والد الا انه عمد (قوله) وتسمية (أى فى المتن (قوله) وتسمية كل ذلك (أى من ضرب الولى  
والزوج والمعلم تعزيراه والأشهر أى أشهر الاصطلاحين اه معنى (قوله) ما عدا فعل الامام يسمى تأديبا)  
أى لا تعزير افيختص لفظ التعزير بالامام ونائبه اه معنى (قوله) أى الامام (أى قول المتن والمستقل فى  
النهاية الا قوله ومحل الخلاف الى المتن وقوله وبهذا الى المتن (قوله) وهما (أى الامام ونائبه (قوله) المرادان  
ايضا (أى على هذا اه سم (قوله) ولو فى نحو مرض (أى قول المتن والمستقل فى المتن الا قوله وذكر هذا الى  
المتن وقوله وبهذا الى المتن وقوله وان الضعف الى المتن (قوله) ولو فى نحو مرض (غاية فى المتن (قوله) الحد)  
مفعول مطلق لضرب وكان الاولى للحد (قوله) بتقديره (متعلق بصحة الخبر (قوله) واجمعت الصحابة) عبارة  
النهاية واجماع الصحابة اه (قوله) ان منعناه (أى حد شارب الخمر (قوله) والا (أى وان جوزناه بالبسيط  
وبغيره اه معنى (قوله) وذكر هذا (أى قول المصنف وكذا اربعون الخ (قوله) ويظهر جريان الخلاف الخ)  
وعلى هذا يصير الخلاف فى الجميع خيئذ فمل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجماعا اه سم اقول وكذا  
استدلال مقابل المشهور القائل بالضمان بان التقدير بالاربعين اجتهداى كافى فى النهاية والمعنى قد يقتضى  
عدم الجريان (قول المتن قسطه بالعدد) أى قسط الاكثر بعدد الجلدات نظر للزائد فقط ويسقط الباقي  
اه معنى (قوله) تماثله (أى الضرب وكذا ضمير عليه (قوله) وبهذا الخ) أى بالتعليل المذكور (قوله) ان محل  
ذلك (أى القولين اه ع ش (قوله) والا (أى بان ضربه بعد انقطاع الم الاول اه سم (قوله) ضمن دية كلاً  
الخ) أى لانه حيث كان الزائد بعد زوال الم الاول كان ذلك قرينة على احواله لالهلاكه على الزائد فقط اه ع ش  
(قوله) قيل الخ) عبارة المعنى واستشكل بعضهم الاول بان حصة السوط الحادى والاربعين مثلاً لا تساوى  
حصة السوط الاول لان الاول صادف بدنا صحيحا قبل ان يؤثر فيه الضرب بخلاف الاخير فانه صادف  
بدا قد ضعف باربعين ولكن الاصحاب قطعوا النظر عن ذلك اه (قوله) جلد مائة (أولى العطف (قوله)  
وهو الحر) الى قوله أى عدل رواية فى المتن الا قوله والمكاتب وقوله بل فى قطعها الى المتن وقوله ولم يكن الى  
لان فيه والى قوله وبحس الزركشى فى النهاية الا قوله ولو احتمالا فيما يظهر وقوله وان نازع فيه البلقينى  
وقوله وجعل حال الترك فيما يظهر (قوله) البالغ الخ) أى كل منهما (قوله) ولو سفيها (وموصى باعتاقه بعد  
موت الموصى وقبل اعتاقه نهاية وينبغى ان مثله المذكور عتقه ومن اشتراه بشرط اعتاقه ثم رايت فى سم

خلافا لما اطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي فان مثل هذه العبارة فى عرفهم تشعر بالتبرى  
منه (قوله) وهما المرادان ايضا (أى على هذا (قوله) ويظهر جريان هذا الخلاف الخ) على هذا يصير الخلاف  
فى الجميع خيئذ فمل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجماعا (قوله) والا ضمن الخ) أى بان ضربه بعد  
انقطاع الم الاول (قوله) فيه (صفة سلعة أى كائنه فيه

(٢٥ - شروانى وابن قاسم - تاسع) البلقينى أن محل ذلك ان ضربه الزائد وبقي الم الاول والا ضمن دية كلها قطعاً قبل الجزاء الحادى  
والاربعون ما طرأ الابد بعد ضعف البدن فكيف يساوى الاول وهو قد صادف بدنا صحيحا ويوجب بأن هذا تفاوت سهل فتساعوا فيه بان  
الضعف نشأ من مستحق فلم ينظر اليه (ويجربان) أى القولان (فى قاذف جلد أحد او ثمانين) سوطا فمات فى الاظهر يجب جزء من أحد  
وثمانين جزء وفى قول نصف دية وكذا فى بكر زنى جلد مائة وعشرا (واستقل) وهو الحر والمكاتب البالغ العاقل ولو سفيها (قطع سلعة)



بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة إلى البطيخة فيه بنفسه أو ما ذونه إزالته لشيئهما من غير ضرر كالفصد ومثلهما في جميع ما يأتي العضو المتأكل (إلا تخوفة) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أصلا بل في قطعها ولو احتملا فيما يظهر (أو) في كل من قطعها وتركها خطر (لكن الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فيمتنع (١٩٤) القطع في هاتين الصورتين لأنه يؤدي إلى الهلاك بخلاف ما إذا استويا وان نازع فيه

البلقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر أو لا خطر في واحد منهما فيجوز قطعها لأن فيه غرضا من غير أدائه إلى الهلاك وبحث البلقيني وجوبه إذا قال الأطباء أن عدمه يؤدي إلى الهلاك قال الأذري ويظهر الاكتفاء بواحد أي عدل رواية وأنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي وعلم صاحب السلعة إن كان فيهما أهلية ذلك (ولاب وجد) لاب وان علا وألحق بهما السيد في قته والام إذا كانت قيمة ولم تقيد بذلك في التعزير لأنه أسهل (قطعها من صبي ومجنون مع الخطر) في كل لكن (إن زاد خطر الترك) على القطع لصونهما ماله فبدنه أولى بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع أو زاد خطرهما اتفاقا أو استويا وفارقا المستقل بأنه يغتفر للإنسان فيما يتعلق بنفسه مالا يغتفر له فيما يتعلق بغيره (لا) قطعها مع خطر فيه (سلطان) ونوابه ووصي فلا يجوز إذ ليس لهم شفقة الأب والجد (وله)

على المنهج نقلا عن الناشرى خلافا في المنذور اعتاقه قال لأن كسبه لسيدته وقياسه أن الشروط اعتاقه في البيع مثله لليلة المذكورة وقد يتوقف فيه بأن السيد يجب عليه العتق فورا فلا نظر لاحتمال تفويت الكسب عليه بهلا كذا بالقطع نعم يظهر ما قاله سم في المنذور اعتاقه بعد سنة مثلا وينبغي مثله في الموصى باعتاقه بعدم موت السيد بسنة ع (قوله بكسر السين) وحكي فتحها مع سكون اللام وفتحها اه مغنى فقيها أربع لغات (قوله من الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين اه ع (قوله فيه) صفة سلعة أي كائنة فيه سم وقوله بنفسه متعلق بقطع ع (عش أي والضمر أن للمستقل (قوله ومثله الخ) عبارة المغنى ومثل السلعة فيما ذكر وفيما يأتي العضو المتأكل قال المصنف ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة ويسن تركه ويحرم على المانم تعجيل الموت وإن عظم ألمه ولم يطقه لأن برءه مرجو فلو التي نفسه من محرق علم أنه لا ينجو منه إلى مانع مغرور وآهون عليه من الصبر على لفحات المحرق جاز لأنه آهون وقضية التعليل أن له قتل نفسه بغير إغراق وبه صرح الامام في النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام اه وقوله ويحرم الخ كذا في الروض مع شرحه (قوله لأنه يؤدي الخ) أي شأنه هذا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك الخ) لك أن تقول لا وجه له كرهذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجهول حاله أمان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي وأما أن يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتأمل سم وع (قوله وبحث البلقيني وجوبه الخ) ومثله يجري في مسألة الولي الآتية اه أسنى (قوله وجوبه إذا قال الخ) والأوجه استحبابه اه مغنى (قوله وأنه يكفي علم الولي) أي بالطلب اه ع (قوله) والاولى بان عدم قطعها يؤدي إلى الهلاك (قوله وان علا) إلى قوله وبحث الزركشي في المغنى لإقوله السيد في قته وقوله ولم يقيد إلى المتن (قوله إذا كانت قيمة) أي من جهة القاضي أو أقامها الأب وصية وقوله ولم يقيد أي حكم الام بكونها قيمة ع (قوله في كل) أي من القطع والترك (قوله أو استويا) أي على الصحيح اه مغنى (قوله وفارقا) أي الأب والجد في حالة الاستواء اه ع (قوله إذ ليس لهم الخ) قضية هذا التعليل أنه لو كانت الام وصية جاز لها ذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر اه مغنى وبفي ذلك قول الشارح المتقدم والام إذا كانت قيمة (قوله أي الأصل الأب والجد) هذا يصدق بالأب والجد إذ لم تكن لها ولاية وليس بمراد فالأولى أي للولي الأب أو الجد فسر به الشارح الجلال والنهاية اه رشیدی أقول أقاده الشارح بقوله الاتي وأب لا ولاية له (قوله) وأب لا ولاية له) أي بان كان فاسقا اه ع (قوله) أي أورياقا أو سفيها كما يأتي عن المغنى والأسنى (قوله فأن فعله) أي الاجنبي أو الأب الذي لا ولاية له (قوله للنفس) أي أو نحوها (قوله اقتص من الاجنبي) أي وعلى الأب الدية المغلظة لأن هذا اه ع (قوله) وبحث الزركشي الخ) القلب إلى تقيد الزركشي أميل ثم رايت المحشى سم قال قوله اقتص من الاجنبي فيه أن الكلام مفروض مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكك بأن القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما في قطع أمانة

(قوله بخلاف ما إذا استويا وان نازع فيه البلقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن الخ) قال في الروض فان قطعها أي العدة واليد المأكلة من المستقل اجنبي بلا إذن قات لزمه القصاص وكذا الامام أي يلزمه القصاص بقطعها بلا إذن اه ظاهره وان كان الغالب السلامة وقد يقال إذا غلبت لم يقصده بما يقتل غالبا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك (قوله) لك أن تقول لا وجه له كرهذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجهول حاله أمان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي وأما أن يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتأمل (قوله) فأن فعله فسرى للنفس اقتص من الاجنبي) صريح

مع أي الأصل الأب والجد (ولسلطان) ونوابه والوصي (قطعها) إذا كان (بلا خطر) فيه أصلا وان لم يكن في الترك خطر لعدم الضرر وليس للاجنبي وأب لا ولاية له ذلك بحال فان فعله فسرى للنفس اقتص من الاجنبي وبحث الزركشي في الأب والجد اشتراط عدم العداوة والظاهرة نظير ما مر في ولاية النكاح وفيه نظر اما أولا فانما يتوهم ذلك حيث اعتمد معرفة نفسه

اما اذا شهد به خير ان فلا وجه للتقييد بذلك واما ثانيا فالفرق واضح لان الاب لعداؤه قد يتساهل في الكف ولا كذلك فيما يؤدى للتلف فالوجه ما اطلقوه هنا (و) لمن ذكر (فصد وحجامة) ونحوهما من كل علاج سليم عادة اشار به طبيب لنفعه له (فلومات) المولى (بجائز من هذا) الذى هو قطع السلعة أو الفصد أو الحجامة ومثلها ما فى معناها (فلا ضمان) بديهة ولا كفارة (فى الاصح) لئلا يمتنع من ذلك فيتضرر المولى نعم صرح الغزالى وغيره بحرمة تثقيب اذن الصبي او الصبية لانه ايلام تدع اليه حاجة قال الغزالى (١٩٥) لانه ثبت فيه من جهة النقل رخصة

ولم تبلغنا وكانه اشار بذلك الى رد ما قيل مما جرى عليه قاضيان من الحنفية فى فتاويه انه لا باس به لانهم كانوا يفعلونه جاهلية ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم وفى الرعاية للحنا بله يجوز فى الصبية لغرض الزينة ويكره فى الصبي واما ما فى الحديث الصحيح ان النساء أخذن ما فى آذانهن وألقينه فى حجر بلال والنبي ﷺ يراهن فليس فيه دليل للجواز لان التثقيب سبق قبل ذلك فلم يلزم من سكوته عليه حله وزعم ان تاخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدى هنا لانه ليس فيه تاخير ذلك إلا لو سئل عن حكم التثقيب اوراى من يفعله او بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة واما شئ وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد اولا فلا حاجة ماسة لبيانه نعم خبر الطبرانى بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من الستة فى الصبي يوم السابع ان تثقب اذنه صريح فى الجواز فى الصبي فالصبية اولى لان قول الصحابي من السنة كذا فى حكم المار فوع

مع السراية وكذا يقال فيما مر عن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان اذا قطعاه من المستقل بلا اذن ولم يكن فى القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن فى القطع خطر ومات فوراً هل تتحقق السراية فى هذه الحالة اه سم (قوله اما اذا شهد به خير ان الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل فى البحث عن الخبير انتهى اه سيد عمر (قوله واما ثانيا الخ) لك ان تقول العداوة تحمل فى كل محل على ما يليق به فالرتبة من العداوة التى تقتضى التساهل فى الكف لا تقتضى الاقدام على التلف لكنه قد يترقى عنها الى رتبة الاقدام على التلف وتتوفر القرائن على ذلك ولعل هذا هو مراد الزركشى إذ يبعد منه ان يكتب بالرتبة الاولى فليتأمل اه سيد عمر (قوله ولمن ذكر) اى من الاب والجد والسلطان ونوابه والوصى بخلاف الاجنبى لانه لا ولاية له ويؤخذ من ذلك ان الاب الرقيق والسفيه كالاجنبى كما بحثه الاذرى معنى واسنى (قوله ونحوهما) الى قول المتن فلا ضمان فى المعنى لا قوله من كل علاج سليم عادة ولى قول الشارح والرعاية من حيث الخ فى النهاية (قوله سليم) صفة علاج (قوله اشار به طبيب) اى او عرفه من نفسه بالطب كما تقدم اه ع ش (قوله المولى) اى الصبي والمجنون اه معنى (قول المتن بجائز من هذا) دخل فيه ما جاز للسلطان اه سم (قوله نعم صرح الغزالى الخ) نقل المعنى فى الحقيقة كلام الغزالى واقره اه سيد عمر (قوله وكأنه) اى الغزالى (قوله وفى الرعاية) اسم كتاب اه ع ش (قوله من سكوته عليه) اى على التثقيب السابق (قوله حله) اى التثقيب (قوله اوراى من يفعله الخ) اقول قد يقضى شيوع فعل ذلك فى عصره صلى الله عليه وسلم بأنه قد بلغه ذلك بل رأى من فعل بها من البنات الصغيرات المترلدة بعد بعثته صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يعلم الخ) قد يمتنع بان اطراذ العادة بذلك حتى فى عصره صلى الله عليه وسلم يفيد العلم بأنه يفعل بعد لو لم ينع عنه (قوله فعل) لعل الاولى يفعل (قوله انه عد الخ) اى ابن عباس رضى الله تعالى عنها (قوله فالصبية اولى) افتى شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة فى الصبية ايضا وكتب بها مش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالى اه سم (قوله فى حكم المرفوع) خبر لان (قوله وبهذا يتايد ما ذكر الخ) فالوجه الجواز نهاية اى فى الصبي والصبية ع ش (قوله من حيث مطلق الحل) اخرج به التفصيل السابق عن الرعاية (قوله مع قولها) اى ام زرع وقوله اناس اى ابوزع (قوله من حلى) بفتح فسكون (قوله اذنى) بشد الباء مفعول اناس (قوله ان اذنيها) اى عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله اذلم يدر الخ) وقد يقال ظهور ان الحارق احدثوا اليها بنفسه او ما ذنونه وسكوته صلى الله عليه وسلم عليه يدل على حله (قوله انه حرام مطلقا الخ) اى ومع ذلك فلا

فى الاقتصاص منه مع ان الكلام مفروض ايضا مع انتفاء الخطر فى القطع فقد يشكل بأن القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما فى قطع ائمة مع السراية وكذا يقال فيما فى الها مش عن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان اذا قطعاه من المستقل بلا اذن ولم يكن فى القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن فى القطع خطر ومات فوراً فهل تتحقق السراية فى هذا الحال (قوله اما اذا شهد به خير ان الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل فى البحث عن الخبير (قوله فلومات بجائز الخ) دخل فيه ما جاز للسلطان (قوله نعم خبر الطبرانى بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من الستة فى الصبي يوم السابع ان تثقب اذنه صريح فى الجواز فى الصبي فالصبية اولى) افتى شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة فى الصبية ايضا وكتب بها مش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالى اه (قوله وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيان) فالوجه الجواز مر (قوله

وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيان والرعاية من حيث مطلق الحل ثم رأيت الزركشى استدلل للجواز بما فى حديث أم زرع فى الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة كنت لك كفى زرع لام زرع مع قولها اناس اى ملا من حلى اذنى انتهى وفيه نظر يتلقى بما ذكرناه فى حديث النساء إذ يفرض دلالة الحديث على ان اذنيها كاتناخرقتين وأنه صلى الله عليه وسلم ملاهما حليا هو محتمل لاذلم يدر من خرقتها وقد تقرر ان وجود الحلى فيها لا يدل على حل ذلك التخرق السابق ويظهر فى خرق الانف بحلقة تعمل فيه من فضة او ذهب انه حرام مطلقا لانه لازمة

فذلك يغتفر لأجله إلا عند فرقة قليلة ولا عبرة بها مع العرف العام بخلاف ما في الأذان فإنه زينة للسمع في كل محل والحاصل أن الذي يتمشى على القواعد حرمة ذلك في الصبي مطلقا (١٩٦) لأنه لا حاجة له فيه يغتفر لأجله ذلك التعذيب ولا نظر لما يتوهم أنه زينة في حقه مادام

صغير إلا أن الحق أنه لا زينة فيه بالنسبة إليه وبقرضه هو عرف خاص وهو لا يعتد به إلا في الصبية لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا وقد جوز صلى الله عليه وسلم اللعب لمن للمصلحة فكذا هذا وأيضا جوز الأئمة لوليها صرف ما لها فيما يتعلق بزينةها لبس وغيره بما يدعو الأزواج إلى خطبتها وإن ترتب عليه فوات مال لا في مقابل تقديمها لمصلحتها المذكورة فكذا هنا ينبغي أن يغتفر هذا التعذيب لأجل ذلك على أنه تعذيب سهل محتمل وتبرأ منه سريعا فلم يكن في تجويزه لتلك المصلحة مفسدة بوجه فتأمل ذلك فإنه مهم (ولو فعل سلطان) أمام أو نائبه أو غيرهما ولو أبا (بصبي) أو بجنون (مأمع) منه فمات (فدية مغلظة في ماله) لتعديده لا قود لشبهة الإصلاح إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر والقاطع غير أب على ما قطع به الماوردي (وما وجب بخطا) (أمر) نوابه (في حد) أو تعزير (وحكم) في نفس أو نحوها (فعلى عاقلة) كغيره (وفي قول في بيت المال) أن لم يظهر منه تفسير لأن خطاه

يحرم على من فعل به ذلك وضع الحزام الزينة ولا النظر إليه (قوله حرمة ذلك) أي تثقيب الأذن (قوله مطلقا) أي سواء كان من أهل ناحية يعدونه في الصبي زينة أم لا (قوله لا في الصبية) عطف على في الصبي مطلقا (قوله أنه) أي الثقب أي ما فيه من الحلي (قوله فكذا هنا) أي في تثقيب أذن الصبية (قوله أمام) إلى قول المتن ويجب في النهاية إلا لقوله والقاطع غير أب وقوله وذكر ابن سريج إلى المتن (قوله أو غيرهما) كذا في أصله رحمه الله تعالى لكنه مع إصلاح الله أعلم بفعله والظاهر أو غيره به عبر في النهاية أه سيدعمر (قوله أو غيرهما) أي من الأولياء بخلاف الأجني لما تقدم أنه يقتصر منه أه سم عبارة عرش ومن الغير ماجرت به العادة من أن الشخص قدير يدخن ولده فيأخذ أو لا دغيره من الفقراء فيختهم مع ابنه قاصدا الفرق بهم فلا يكفي ذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الختان إن علم تعدى من حضره له وكذا إن لم يعلم لأن المباشرة مقدمة على السبب أه ولا يخفى أن ما ذكره مع ما فيه من التساهل إذ الكلام هنا في خصوص ما يفعله الأولياء كما صرح به شرح المنهج وسم ويفيده سياق المتن قول الشارح لا قود ينبغي حمل الضمان فيه على ما يشمل القود (قوله ولو أبا) إلى قوله إلا إذا كان في المغني (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا اختته في سن لا يحتمله إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك إذ لا خوف على البدن من ترك ختان أه سم وسيأتي إن شاء الله تعالى هناك عن المغني والأسنى فرق أحسن من هذا (قوله لشبهة الإصلاح) أي وللعضية في الأب والجداه مغني (قوله إلا إذا كان) خلافا للمغني عبارته ودخل في عبارة المصنف ما لو كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وإن قال الماوردي في هذه بوجوب القصاص أه (قوله حينئذ إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به أه سم (قوله على ما قطع الخ) عبارة النهاية كما قطع الخ (قول المتن في حد) كان ضرب في حد الشرب ثمانين أه شرح المنهج (قوله أو تعزير) إلى قوله وبتفسير الإمام في المغني إلا قوله أو امرأتين إلى المتن (قوله أو تعزير) لعله معطوف على خطأ وإلا فالضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطأ كما مر لكن يعكس على هذا تقديمه على الحكم الذي هو من مدخول الخطأ أه رشيدى وقد يجاب بأن المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله فعلى عاقلة الخ وأما إذا كان بطريق التعدي فهو كاحاد الناس كما يأتي عن المغني انفاء (قوله وحكم في نفس) كان حكم بالقود في شبه العمد لظنه عمدا أه بجري (قوله) أن لم يظهر منه الخ) عبارة المغني ومحل الخلاف إذا لم يظهر منه تقصير فانه ظهر منه كما لو أقام الحد على الحامل وهو عالم به فالقتل جنيئا فالغرة على عاقلة قطعا واحترز بخطئه عما تعدى فيه فهو فيه كاحاد الناس وبقوله في حد أو حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد الناس أيضا كما إذا رمى صيدا فاصاب آدميا فيجب الدية على عاقلة بالاجماع أه (قوله لأن خطاه يكتر الخ) أي فيض ذلك بالعاقلة أه مغني (قوله بخلاف غيره) أي غير الإمام (قوله وكذا خطؤه الخ) أي في ماله على المرجح من قولين والثاني في بيت المال مغني وسلطان (قول المتن ولو حده) أي الإمام شخصا (قول المتن عدين) أي أو عدوين للشهود عليه أو أصلاه أو فرعاه أه مغني وفي قوله أو أصلاه الخ نظر فليراجع (قوله قودا) أي أن كان مكافئا له وقوله أو غيره أي أن لم يكن مكافئا أو عفا على مال أه بجري عن العزيزي (قوله أن تعمد) أي ووجدت

أو غيرهما) أي من الأولياء بخلاف الأجني لما تقدم أنه يقتصر منه (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا اختته في سن لا يحتمله إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك وبأن من شأن السلعة الخوف منها على البدن ولا كذلك ترك الختان فليتأمل (قوله إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به

يكثر لكثرة الوقائع بخلاف غيره والكفارة في ماله قطعا وكذا

شروط

خطؤه في المال (ولو حده بشاهدين) فمات منه (فبانا) غير مقبولي الشهادة كان بانا (عدين أو ذميين أو مراهمين) أو فاسقين أو امرأتين أو بان أحدهما كذلك (فان قهر في أخبارهما) بان تركه بالكلية كما قاله الإمام (فألضمنا عليه) قودا وغيره أن تعمد

والافعل عاقلة وبفسير الامام هذا يندفع تطاير الاذرعى في القود بان يدربا بالاشبهة اذهالك وغيره يقبلهما ثم رايت البلقنى صرح به فقال ليس صورة البينة التى لم يبحث عنها شبهة (والا) يقصر فى اختبارهما بل بحث عنه (فالقولان) اظهرهما ان الضمان على عاقلة والثانى فى بيت المال (فان ضمنا عاقلة او بيت مال فلا رجوع) لاحدهما (على العبدى والذمين فى الاصح) (١٩٧) لزعمهما الصدق والمتعدى هو الامام

بعدم بحثه عنهما وكذا المراهقان والفاسقان غير المتجاهرين بخلافهما فيرجع عليهما على المنقول المعتمد لان الحكم بشهادتهما يشعر بتدليس وتقرير منهما حتى قبلان الفرض انه لم يقصر فى البحث عنهما (ومن) عالج كان (حجج) او فسد باذن معتبر من جازله تولى ذلك لحصل تلف (لم يضمن) والا لما تولى احد ذلك وذكر ابن سريج انه لو سرى من فعل الطبيب هلاك وهو من اهل الخندق فى صنعته لم يضمن اجماعا والا ضمن قودا وغيره لتغيره قاله الزركشى وغيره وفى هذا رد لاقراء ابن الصلاح بان شرط عدم ضمانه ان يعين له المريض الدواء والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف لان مطلق الاذن تقيد القرينة بغير المتلف يجاب بحمل كلامه على غير الحاذق ويظهر انه الذى اتفق اهل فنه على احاطته به بحيث يكون خطؤه فيه نادر جدا وكالطبيب فيما ذكر الجرائح بل هو من افراده كالكحال (وقتل جلا د وضربه بامر الامام كباشرة الامام

شروط العمد بان كان التعذيب بما يقتل غالبا ه سيد عمر (قوله والافعل عاقلة) اى وان لم يتعمد اه سم قال الرشيدى انظر ماصورة العمد وغيره والذى فى كلام غيره انما هو التردد فيما ذكر هل يوجب القود او الدية اه (قوله هذا) اى قوله بان تركه بالسكاية (قوله يندفع الخ) هذا يتوقف على ان مالكا وغيره انما يقولون بالقبول عند البحث فى الجملة وانه لو ترك البحث اصلا لا تقبل شهادته وهو خلاف المفهوم من كلام الاذرعى اه ع ش (قوله اذ مالكا وغيره يقبلهما) يعنى العبدى اذ هذا هو الذى فى كلام الاذرعى اه رشيدى (قوله ٢) يقبلهما) كان الظاهر التثنية او الجمع (قوله صرح به) اى بما تضمنه الجواب المذكور من عدم الشبهة هنا (قوله بل بحث الخ) عبارة المغنى والاسنى بل بحث وبذل وسعه اه (قوله عنه) كان الظاهر عنهما كما عبر به فيما ياتى (قول المتن فان ضمنا عاقلة) اى على الاظهر او بيت المال اى على مقابله مغنى وع ش (قوله بعدم بحثه عنهما) كان المراد بعدم كمال بحثه عنهما لقوله السابق بل بحث عنه اه سم قال الرشيدى وعبرة الزركشى وقد ينسب القاضى الى تقصير فى البحث اه (قوله وكذا المراهقان) الى قوله وذكر ابن سريج فى المغنى الا قوله لان الفرض الى المتن (قوله وكذا المراهقان) اى والعدوان اه معنى (قوله والفاسقان الخ) اى والمراتان اه اسنى (قوله بخلافهما الخ) اى المتجاهرين بالفسق ولا يقال ان الذى كالمجاهرين لان عقيدته لا تتخالف ذلك (تنبيه) افهم كلامه انه لا ضمان على المزكين وهو ما فى اصل الروضة عن العراقيين قبيل الدعاوى لكن فى اصلها فى القصاص ان المزكى الراجع يتعلق به القصاص والضمان فى الاصح وهذا هو المعتمد كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله معتبر) صفة اذن لكن يغنى عنه قوله من حاز الخ (قول المتن لم يضمن) اى ما تولد منه ان لم يخطئ فان اخطا ضمن وتحملة العاقلة كما نص عليه الشافعى فى الخاتن قال ابن المنذر واجمعوا على ان الطبيب اذا لم يتعمد لم يضمن اه معنى اى اذا كان من اهل الخندق اه سلطان عبارة النهاية ولو اخطا الطبيب فى المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة وكذا من تطيب بغير علم كما قاله فى الانوار اه وعبرة ع ش قوله لم يضمن اى اذا كان عارفا وظاهره ولو كان كافرا لعدم تقصيره بالمعالجة ولا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمانه قبول خبره ويعلم كونه عارفا بالطب بشهادة عدلين عالمين بالطب بمعرفته وينبغى الاكتفاء باشهاره بالمعرفة بذلك لكثرة الشفاء بمعالجته وقوله وكذا اى تجب الدية على عاقلة اه (قوله ويجاب بحمل كلامه الخ) والحاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان اه سم (قوله بحمل كلامه) اى ابن الصلاح (قوله فيضمن الامام) الى قوله وتسليمه فى المغنى (قوله فيضمن الامام) قودا ومالا اه معنى (قوله عنه) اى نحو الجلد (قوله ليس له) اى للجلاد فى هذه الصورة اه ع ش (قوله واقره الخ) اعتمده المغنى والاسنى والزبادى (قوله ان مثل ذلك) اى فى ضمان الامام دون الجلاد اه ع ش (قوله وتسليمه الخ) ينبغى فرض الكلام فى غير الاعجمى الذى يعتقد وجوب طاعة الاماماهو فالضمان على امره اما ما كان او غيره اه ع ش (قوله وجوبه) اى المال عليه اى الجلاد اه ع ش (قوله بان علم) الى قول

(قوله والافعل عاقلة) اى والى يعتمد (قوله بعدم بحثه) كان المراد بعدم كمال بحثه لقوله السابق بل بحث عنه (قوله على المنقول المعتمد) عليه مر (قوله لان الفرض الخ) قضيته عدم الرجوع عليهما فى الشق الاول وهو ما اذا قصر فى اختبارها بان تركه ولم يتعمد (قوله والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف الخ) فى الانوار مانصه ولو اخطا الطبيب فى المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلة وكذا من تطيب بغير علم اه (قوله ويجاب الخ) فالخاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان حاذقا

ان جهل ظلمه) كان اعتقاد الامام تحريمه والجلاد حله (وخطاه) فيضمن الامام لا الجلاد لانه الله ولئلا يرغب الناس عنه نعم يسن له ان يكفر فى القتل ونقل الاذرعى عن صاحب الوافى واقره ان مثل ذلك ما لو اعتقد وجوب طاعة الامام فى المعصية لانه بما يخفى انتهى وبتسليمه فهو انما يكون شبهة فى دفع القود لا المال وحينئذ فالذى يتجه وجوبه عليه وليس على الامام شى الا ان اكرهه كما فى قوله (والا)

بان علم ظلمه او خطاه كان اعتقد حرمة (١٩٨) او اعتقدها الجلاد وحده وقتله امثالا لامر الامام (فالقصاص والضمان على الجلاد)

والمتن ويجب في المغنى (قوله بان علم ظلمه أو خطاه) أشار به إلى أن الواو في قول المصنف وخطاه بمعنى أو (قوله) كان اعتقدا حرمة الخ) عبارة المغنى قليل قول المصنف ويجب نصها تنبيه محل ما ذكر في الخطأ في نفس الامر فان كان في عمل الاجتهاد كقتل مسلم بكافر وحر بعد فان اعتقدا انه غير جائز او اعتقدا الامام جواز هذون الجلاد فان كان هنا كراهه فالضمان عليهما ولا فعلى الجلاد في الاصح وإن اعتقدا الجواز فلا ضمان على احدهما وإن اعتقدا الامام المنع والجلاد الجواز فليل بيناته على الوجهين في عكسه وضعفه الامام لان الجلاد مختار عالم بالحال فهو كالمستقبل كذا في الروضة واصلها وماضفة جزم به جمع اه وكذا في الروض وشرحه لا قوله فليل بيناته الخ فبما رتبها بدله فقتله الجلاد عملا باعتقاده فلا قصاص عليه بل على الامام اه (قوله) او اعتقدها الجلاد الخ) اى ولم يعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية اخذنا من انفا (قوله لتعديه) اى الجلاد إذ كان من حقه ما علم الحال ان يتمتع بمعنى واسنى (قوله فان كراهه الخ) هذا مشكل في ضمان الامام وقتله فيما إذا اعتقد الحرمة الجلاد وحده إذ كيف يضمن الامام ويقتل بسبب الا كراهه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالعباد او المسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل اه سم وقد يجب بان ضمانه وقتله انسيبه باكرهه الجلاد في ضمانه وقتله لا لتسبيه بذلك في قتل ملة قول الجلاد (قوله قطع سر المولود) إلى قوله الخبر ابى داود في النهاية لا قوله وهذا كله إلى ويجب وقوله وروى ابوداود إلى المتن (قوله قطع سر المولود) الاولى سر المولود عبارة المختار والسر بالضم ما تقطعه القابلة من سر الصبي والسرة لا تقطع وانما هي الموضع الذي قطع منه السر انتهت اه ع شر (قوله هنا) الاولى بذلك اى بقطع السرة بعد نحو ربطها (قوله فن علم به) ومنه القابلة اه ع شر (قوله فان فرط) اى من علم به (قوله فلم يحكم القطع) نلومات الصبي واختلاف الوارث والقابلة ثلاث في انه هل مات لدم الربط او احكامه او بغير ذلك صدق مدعى الربط او احكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن اى بالدية على عاقله وقوله وكذا الولي اى فيما لو اهمله فلم يحضر له من يفعل به ذلك اه ع شر اى وبالاولى فيما لو حضر بنفسه فلم يحكم القطع الخ (قوله الرجل والمرأة) إلى قوله وبه يعلم في المغنى لا قوله وقد يجمع إلى وروى وقوله ودلالة الاقتران إلى وقيل وقوله وفي رواية اسرى للوجه وقوله وتسمى إلى قال المصنف (قوله ومنها) اى من ملة ابراهيم (قوله الختان) اى وجوبه كما في شرح المذهب فدل على المدعى اه بحيرى (قوله اختن الخ) اى ابراهيم اه ع شر (قوله وصح مائة وعشرون) اى صح انه اختن وعمره مائة الخ (قوله حسب) يعنى مبنى على حساب عمره (قوله بالقدم) بتخليف الدال وقد تشدد اه قاموس (قوله آلة للتجار) ينحت بها وهى مخففة قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد والجمع قدم اه مختار اه ع شر (قوله التى عنك الخ) عبارة المغنى انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> امر بالختان رجلا سلم فقال له التى الخ والامر للوجوب خرج الخ (قوله) خرج الاول) اى الامر بالقاء الشعر عن حقيقته (قوله الثانى) اى الامر بالاختن (قوله على حقيقته) من الوجوب اه سم (قوله وقيل واجب الخ) وقيل هو سنة لقول الحسن قداسم الناس ولم يختنوا اه معنى (قوله ونقل الخ) عبارة المغنى قال المحب الطبرى وهو قول اكثر اهل العلم اه (قوله تشبه الخ) فاذا قطعت بقى اصلها كالنواة اه معنى (قوله وتقليله) اى المقطوع اه ع شر (قوله اشئى) من الاشمام

وحده (ان لم يكن اكرهه) من جهة الامام لتعديه فان اكرهه ضمنا المال وقتلا (ويجب) قطع سر المولود بعيدو لادته بعد نحو ربطها لتوقف امساك الطعام عليه والمخاطب هنا الولي اى ان حضروا الا فمن علم به عينارة وكفاية اخرى كارضاعه لانه واجب فورى لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القطع وانحو الربط ضمن وكذا الولي وهذا كله ظاهر وان لم اراه ويجب ايضا (ختان) المرأة والرجل حيث لم يولد اختنين لقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختان اختن وهو ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرون لكن الاول اصح وقد يجمع بان الاول حسب من حين النبوة والثانى من حين الولادة بالقدم اسم موضع وقيل آلة للتجار وروى ابوداود التى عنك شعر الكفرو اختن خرج الاول لدليل فبقى الثانى على حقيقته ودلالة الاقتران ضعيفة كحقيق فى الاصول وقيل واجب على الرجال سنة للنساء ونقل عن اكثر العلماء ثم كيفيته فى (المرأة بجزء) اى بقطع جزء يقع عليه الاسم (من اللحم) الموجودة (بأعلى الفرج) فوق ثقبه البول تشبه عرف الديك ويشمى البظر بموحدة

ولا تنهكي فانه أحظى الدرأه وأحب للبعل أي لزيادته فلهذا الجماع وفي رواية أسرى الوجه (١٩٩) أي أكثر لما نوه (و) في الرجل

بقطع ( جميع ) ما يغطي  
حشفته حتى تنكشف كلها  
وبه يعلم ان غرلته لو تقلصت  
حتى انكشف جميع الحشفة  
فان امكن قطع شيء مما يجب  
قطعه في الختان منها دون  
غيرها وجب ولا نظر لذلك  
التفصيص لانه قد يرول فقتصر  
الحشفة وإلا سقط  
الوجوب كالمولود محتونا  
وقد كثر اختلاف الرواة  
والحفاظ واهل السير في  
ولادته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> محتونا لانه  
جاء أنه ولد محتونا كثلثة  
عشر نبياً وان جبريل خشته حين  
طهر قلبه وان عبد المطلب  
خشته يوم سابعه لكن لم  
يصح في ذلك شيء على ما قاله  
غير واحد من الحفاظ ولم  
ينظروا لقول الحاكم ان  
والذي تواترت به الرواية  
ولد محتونا وعن اطال في  
رده الذهبي ولا لتصحيح  
الضياء حديث ولادته محتونا  
لانه ثبت عندهم ضعفه  
والاوجه في ذلك الجمع بانه  
يحتمل انه كان هناك نوع  
تقلص الحشفة فنظر بعض  
الرواة للصورة فسماء ختانا  
وبعضهم للحقيقة فسماء  
غير ختان وقد قال بعض  
المحققين من الحفاظ الاشبه  
بالصواب انه لم يولد محتونا  
وانما يجب الختان في حي  
(بعد البلوغ) والعقل اذ لا  
تكليف قبلها فيجب  
بعدهما فوراً إلا ان خيف

أي خذى من البظر قليلا (قوله ولا تنهكي) أي لا تبالي (قوله وفي رواية) أي بدل أحظى المرأة (قوله  
أي أكثر الخ) تفسير لكل من روايتي أحظى للمرأة وأسرى الوجه (قوله لما نوه) أي ماء وجهها اه معنى  
(قوله جميع) إلى قوله وسكتوا عليه في النهاية إلا قوله وقيل يخن إلى ومن له ذكر ان وقوله ويفرق إلى المثنى  
(قول المثنى ما يغطي - حشفته) ويدعى انها اذا نبتت بعد ذلك لا تجب ازالها لحصول الغرض بما فعل اولاه  
عش (قوله حتى تنكشف كلها) فلا يكفي قطع بعضها ويقال لتلك الجلد القلفة اسنى ومعنى (قوله منها)  
أي الغرلة (قوله وجب) أي قطع ذلك الشيء (قوله وإلا) أي وإن لم يمكن قطع شيء الخ (قوله وقد كثر  
اختلاف الرواة الخ) عبارة المغنى (فائدة) أول من ختن من الرجال ابراهيم صلى الله عليه وسلم ومن الاناث  
هاجر رضى الله عنهما (تنبيه) خلق آدم محتونا وولد من الانبياء محتونا ثلاثة عشر شيث ونوح وهود وصالح  
ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظلة بن صفوان ونيانصلى الله عليه وسلم ثم  
ذكر روايتي ختن جبريل وختن عبد المطلب (قوله كثلثة عشر نبياً) وقد نظمهم الشيخ على السعوى  
فقال  
فأدم شيث ثم نوح نبيه \* شعيب للوط في الحقيقة قد تلا  
وموسى وهود ثم صالح بعده \* ويوسف زكريا فافهم لتفضلا  
وحظلة يحيى سليمان مكلا \* لعدهم والخلف جاء لمن تلا  
ختنا ما جمع الانبياء محمد \* عليهم سلام الله مسكا ومن تلا

ومن تلا اسم لعود البخور اه عش (قوله وان جبريل الخ) أي وجاء ان الخ (قوله في ذلك) أي في  
شان ولادته صلى الله عليه وسلم محتونا (قوله غير واحد) عبارة النهاية جمع اه (قوله ولم ينظروا) أي  
الحفاظ القائلون بذلك (قوله في رده) أي الحاكم (قوله ولا لتصحيح الضياء الخ) عطف على لقول  
الحاكم (قوله عندهم) أي الحفاظ المذكورين (قوله والاوجه في ذلك الجمع) عبارة النهاية ويمكن الجمع  
اه (قوله بانه يحتمل انه كان الخ) هذا إنما يفيد الجمع بين رواية ولادته محتونا وغير محتون لا بين روايتي  
ختن جبريل وختن جده عبد المطلب اه رشيدى (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) معتمد اه عش  
(قوله وانما يجب) إلى قوله كذا نقله في المغنى إلا قوله ويؤخذ الى ومن له ذكر ان وقوله ويفرق إلى المثنى  
وقوله وبه يرد ويكره وقوله وفي وجهه الى ولا يحسب (قوله في حي) فن مات بغير ختان لم يخن في الاصح  
وقيل يخن في الكبير دون الصغير اه معنى (قوله والعقل) أي واحتمال الختان معنى واسنى (قوله  
فيجب بعدهما فوراً إلا ان خيف الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقه يخاف عليه منه  
فيترك حتى يغلب على الظن سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخيرها حتى يحتمل اه زاد المغنى قال  
البلقنى وهذا شرط لاداء الواجب لانه شرط الوجوب اه (قوله ان خيف عليه الخ) أي البالغ العاقل  
(قوله ويأمر به الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه تنمة يجبر الامام البالغ العاقل اذا احتمله وامتنع منه  
ولا يصح حينئذ ان مات بالختان لانه مات من واجب فلو اجبره الامام فخن او ختنه اب او جد في حر او برد  
شديد فمات وجب على الامام دون الاب والجد نصف الضمان لان اصل الختان واجب والهلاك حصل من  
مستحق وغيره ويفارق الحد بان استيفاءه الى الامام فلا يؤخذ بما يفرض الى الهلاك والختان يتولاه المحتون  
أو والده غالباً اذا تولاه شرط فيه سلامة العاقبة وبذلك علم الفرق بينه وبين الولد في الختان اه (قوله  
ويأمره) أي وجوباً اه عش (قوله حينئذ) أي حين غلبة ظن سلامته منه (قوله ولا يضمنه) أي  
بالاجبار (قوله ان مات) أي بالختان (قوله إلا ان يفعله به) أي يفعل الممتنع الختان باجبار الامام (قوله  
(قوله فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات إلا ان يفعله به في شدة حر او برد الخ) عبارة الروض فلو اجبره  
الامام او ختنه الاب او الجد في حر او برد شديد فمات وجب على الامام فقط أي دون الاب والجد نصف  
الضمان ومن ختن من لا يحتمله فمات افتص منه فان كان اباً او جدا ضمن المال او من يحتمل وهوولى فلا  
ضمان او اجنبى فالتقصاص اه انظر قوله ولا فقط وثانياً ضمن المال وكان الاول مخصوص بالبالغ والثاني

عليه منه فيؤخر حتى يغلب على الظن سلامة منه ويأمر به حينئذ الامام فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات إلا ان يفعله به في شدة حر او برد



فيلزمه نصف ضمانه ولو باع بجنو نالم يجب ختانه وأهم ذكره الرجل والمرأة أنه لا يجب ختان الخنثى المشكل بل لا يجوز لامتناع الجرح مع الاشكال وقيل يمتن فرجاه بعد بلوغه ورجحه ابن الرفعة فعليه يتولاه هو ان أحسنه أو يشتري أمة تحسنه فان عجز تولاه رجل أو امرأة للضرورة أو يؤخذ منه ان البالغ لا يجوز لغير حليلته ختانه إلا أن عجز عن زوجة أو شراء أمة تحسنه وقياسه انه لو كان ثم أمة تحسن مداواة له بفرجه لم يحزله توليته لغيرها الا ان عجز عن (٢٠٠) شرائها ومن له ذكر ان عاملان يختنان فان تميز الاصل منهما فهو فقط فان شك فكالخنثى

ويفرق بينه وبين ما مر آخر السرة بانه لا تعدى هنا فلم يناسبه التعليل بخلافه ثم (ويندت تعجيله في سابعه) اى سابع يوم ولا دته للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم ختن الحسين رضى الله عنهما يوم سابع ما وبه يرد قول جمع لا يجوز فيه لانه لا يطيقه ويكره قبل السابع فان اخر عنه ففى الاربعين والافقى السنة السابعة لانها وقت امره بالصلاة وفي وجه حرمة قبل عشر سنين ورد بخبره الاجماع ولا يحسب من السبع يوم ولا دته لانه كلما اخر كان اخف ابلا ما وبه فارق العقيقة لانها بر فندب الاسراع به قال ابن الحاج المالكي ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث كذا نقله جمع مناعنه وسكتوا عليه وفيه نظر لان مثل هذا انما ثبت بدليل ورد عنه صلى الله عليه وسلم فان اريد ان ذلك امر استحسانى لم يناسبه الجزم بسننه وظاهر كلامهم فى الولا ثم ان الاظهار سنة فيهما الا ان يقال لا يلزم

فيلزمه) اى الامامو (قوله نصف ضمانه) اى والنصف الثانى مدر اه عش (قوله ولو باع بجنو نالخ) محترز قوله والعقل ولو قال اما المجنوز الخ كان اولى اه عش (قوله فعليه) اى مار جحه ابن الرفعة (قوله يتولاه هو) اى الخنثى المشكل (قوله او يشتري الخ) عبارة غيره والا يشتري الخ (قوله فان عجز) اى عن الفعل بنفسه وتحصيل الامة (قوله تولاه امرأة او رجل الخ) اى كالطبيب اسنى ومعنى (قوله ان البالغ الخ) انظر التقيد به مع ان غيره كهو فى حرمة النظر الى فرجه اه سم (قوله عن زوجة) اى تزوجها (قوله عاملان) قال فى الروض وهل يعرف اى العمل بالجماع او البول وجهان قال فى شرحه جزم كالروضه فى باب الغسل بالثانى ورجحه فى التحقيق سم على حجب ومار جحه فى التحقيق معتمداه عش (قوله فهو فقط) اى فالاصلى يجب ختته فقط (قوله ويفرق بينه الخ) قد ينتقض هذا الفرق بختان الاصلين جميعا وعدم قطعهما فى سرة واحدة اه سم (قولا وبه) اى بذلك الخبر (قوله ويكره الخ) اى على الاول اه معنى (قوله والافقى السنة السابعة) اى وبعد ما ينبغي وجوبه على الولي ان توقفت صحة الصلاة عليه اه عش (قوله بالصلاة) اى والطهارة اه معنى (قوله من السبع) الاولى من السبعة (قوله فارق العقيقة) وحلق الرأس وتسمية الولد اه معنى اى حيث يحسب فيها يوم الولادة من السبعة عش (قوله به) اى بالعقيقة والتذكير بتاويل البر (قوله قال ابن الحاج المالكي الخ) عبارة النهاية ويسن الخ كانه لجمع عن ابن الحاج المالكي اه (قوله واخفاء ختان الاناث) اى عن الرجال دون النساء اه عش (قوله منا) اى معاشر الشافعية (قوله ان ذلك) اى الاخفاء (قوله لا يلزم من ندب وليمة الختان اظهاره الخ) المتبادر الذى يقتضيه السياق ان المراد لا يلزم من اظهار ندب وليمة الختان الشامل لختان المرأة اظهار ختانها على حذف المضاف ولا يخفى بعد ذلك النفي (قول المتن فان ضعف) اى الطفل اه معنى (قوله فى السابع) الى قوله كما مر فى النهاية ما يوافقه الا انه اسقط قول الشارح اى حال الى وان قصد قوله او فى حال وذكروا له ولمن قصد عقب قوله الاتى بخلاف الاجنبى لتعديده وهو حسن (قوله وجوب الخ) كذا فى المغنى (قوله اى حال يحتمله الخ) ان كان هذا هو قول المتن الاتى فان احتمله وختته ولى الخ فلم قدمه هنا ولم يحل فيه على ما ياتى فى المتن بان يقول كما ياتى وان كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم اه سم اقول صنيع المغنى والنهاية صريح فى ان هذا ذلك حيث لم يكتبوا بين قول المتن ومن ختته فى سن وقوله لا يحتمله شيئا اصلا ثم اقتصر على ذكر مسألة الاجنبى وما يتعلق بهائى شرح قول المتن الاتى فان احتمله وختته الخ (قوله وهو متجه) وفاقا للنهاية وخلافا للاسنى والمغنى (قوله وكذا خاتن الخ) اى لا قود عليه ويضمن بديه شبه العمى فى الصورتين اه عش (قوله فيهما) اى فيما قبل كذا وما بعده (قوله اى فى حال الخ) عطف على قوله حال يحتمله الخ (قول المتن لزمه قصاص) اى

من ندب وليمة الختان اظهاره فى المرأة (فان ضعف عن احتماله) فى السابع (آخر) وجوب الى أن يحتمله (ومن ختته فى سن) وليا اى حال يحتمله وهو ولى ولو قوما فلا ضمان أو وهو أجنبى قتل لتعديده وان قصد اقامة الشعار كما اقتضاه اطلاقهم وهو متجه خلافا للزركشى لان ظن ذلك لا يبيح له الاقدام بوجه فلا شبهة وليس كقطع بدسارق بغير اذن الامام لاهدارها بالنسبة لكل أحد مع تعدى السارق بخلافه هنا نعم ان ظن الجواز وعذر بجهله فالقياس أنه لا قود عليه وكذا خاتن باذن أجنبى ظنه وليا فيما يظهر فيهما أو فى حال (لا يحتمله) لنحو ضعف أو شدة حر أو برد فمات (لزمه القصاص) لتعديده بالجرح المهلك نعم

ان ظن انه يحتمله لم يلزمه قصاص على الاوجه لعدم تعديده (الاول والدا) وان علما ما مر أنه لا يقتل بولده نعم عليه الدية مغلظة في ماله لانه عمد محض وكذا مسلم في كافر وحر لئن ما مر أنه لا يقتل به أيضا (فان احتمله وختنه ولي) ولو وصيا أو قريبا (فلا ضمان في الاصح) لاحسانه بتقدمه لانه اسهل عليه مادام صغير بخلاف الاجنبى لتعديده كما مر فان قلت قولهم هنالا نه اسهل بنا في ما مر أنفا انه كلما أخر كان أخف ايلاما قلت لا منافاة لان المفضل عليه هنا بعد البلوغ ولا شك انه قبله اسهل منه بعده وثم حسب ان يوم (١٠٣) الولادة ولا شك انه مع عدمه اخف منه مع حسبانه (وأجرته)

وبقية مؤنه (في مال المحتون) فان لم يكن له مال فعلي من عليه مؤته كالسيد (فصل) في حكم اتلاف الدواب (من كان مع) غير طير اذا لضمان باتلافه مطلقا لانه لا يدخل تحت اليد أى مالم يرسل المعلم على ما صار اتلافه طبعافيا يظهر ويؤيده قولهم يضمن بتسيب ماعلمت ضراوته ليلا ونهارا وافق البلعنى في تحمل قتل جملا بانه هدر لتقصير صاحبه دون صاحب النحل إذ لا يمكنه ضبطه فان قلت شرب النحل للعسل طبع له فهل قياس ما تقرر ضمانه بارساله عليه فشر به قلت الظاهر هنا عدم الضمان لان من شأن النحل ان لا يهتدى للارسال على شىء ولا يقدر على ضبطه ولا نظر لارساله لانه ضرورى لاجل الراعى وحينئذ لو شرب عسل الغير ثم مخ عسلا فهل هو لصاحب العسل يحتمل ان يقال لا أخذ من جعلهم شره للعسل المنتجس حيلة مطهرة له اذ هو صريح في استحالة ما شر به وان نزل منه فوراً ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به فكان

وليا كان أو غيره ان علم أنه لا يحتمله اهم معنى (قوله ان ظن أنه يحتمله) كان قال له أهل الخبرة يحتمله اهم معنى (قوله لم يلزمه قصاص الخ) ويجب عليه دية شبه العمد كما بحثه الزركشى معنى وأسنى (قول المتن لا والد) أى ختنه في سن لا يحتمله اهم معنى (قوله وان علا) إلى الفصل في المغنى لا قوله وحر لئن وقوله كما مر إلى المتن (قوله نعم عليه الدية مغلظة الخ) نعم تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتامل سم على حج اه ع ش (قول المتن فلا ضمان الخ) والبالغ المحجور عليه بسفاه ملحق بالصغير كما صرح به صاحب الوافى والمستقل إذا ختنه باذنه أحجب فها فلا ضمان وكذا السيد في ختن رقيقه لا ضمان عليه اهم معنى (قوله بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص سم على حج ومنه ما يقع كثيرا ممن يريد ختن ولده فيختن معه أيتاما قاصدا بذلك لإصلاح شأنهم واردة الثواب وينبغى ان الضمان على المزين كما علم من قولهم السابق وكذا خاتن الخ ومن أراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضى قبل الختن وحيث ضمنه فينبغى ان يضمن بدية اشبه العمد ولا قصاص للشبهة على ما مر في قوله نعم ان ظن الجواز الخ اه ع ش (قوله وبقيته مؤنه) إلى الفصل في النهاية (قوله فعلى من عليه الخ) ومنه بيت المال ثم مياسير المسلمين حيث لاولى له خاص اه ع ش (قوله كالسيد) عبارة المغنى اما الرقيق فاجر ته على سيده ان لم يمكنه من الكسب لها اه (فصل) في حكم اتلاف الدواب (قوله في حكم اتلاف الدواب) أى وما يتبعه كمن حمل خطبا على ظهره ودخل به سوقا وان أريد بالدابة ما يشمل الأدمى دخل هذه لكن على ضرب من المساحة في قوله مع دابة لان من حمل هو والدابة لانه معها اه ع ش (قوله غير طير) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغنى لا قوله فيما يظهر إلى قوله وافتى (قوله مطلقا) أى ليلا ونهارا اه ع ش (قوله أى مالم يرسل الخ) راجع إلى قوله لاذلا ضمان باتلافه مطلقا وقوله المعلم بفتح اللام المشددة بالنصب على انه مفعول أو بالرفع على انه نائب فاعل (قوله على ما صار اتلافه الخ) أى فيضمن اه ع ش (قوله له) متعلق باتلافه والضمير راجع لما وقوله طبعاً أى للمعلم خبر صار (قوله جملا) أى مثلاً وقوله بانه أى الجمل وقوله لتقصيره أى حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه ع ش (قوله فهل قياس ما تقرر) أى بقوله أى مالم يرسل الخ (قوله أن لا يهتدى) ببناء الفاعل وقوله ولا يقدر الخ ببناء المفعول عطف تفسير له (قوله وحينئذ) أى حين عدم الضمان (قوله لاذ هو) أى ذلك لجعل (قوله ويلزم من استحالة الخ) سياق في كلامه منه (قوله لما لسه) أى النحل (قوله وأيضاً الخ) عطف على قوله أخذ الخ (قوله وهذا موجود هنا فاله الملك) سياق في كلامه منه (قوله لما تقرر الخ) أى بقوله قلت الظاهر هنا عدم الضمان الخ (قوله أنه غير مضمون) فيه ان عدم المضمونية إنما يتجه مع تلف العين لأمع بقائها اه سم (قوله ان كان) أى الخلط (قوله لما لسه) أى العسل

عليه م ر صرح (قوله نعم عليه الدية مغلظة) تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتامل (قوله بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص (فصل) من كان مع دابة او دواب ضمن اتلافها نفسا وما ليللا ونهارا الخ (قوله ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به) قد يقال ان اللازم كونه غير صفة لاذنا وذلك لا يقتضى خروجه عن ملكه كالموت فخر البيض المغصوب أو تخلل العصير ثم رأيت ما يأتى في الاحتمال الثانى (قوله انه غير مضمون) فيه ان عدم

(٢٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) لما لسه لا لملك هذا وايضا فقد مر زوال ملك المغصوب منه باختلاطه بما لا يتميز عنه وهذا موجود هنا فاله الملك ولا يدل هنا لما تقرر انه غير مضمون وان يقال نعم والاستحالة انما توجب تغير الوصف دون تغير الذات كما علم ما مر في النجاسة والخلط انما يزول به الملك ان كان ممن يضمن حتى ينتقل البدل لدمته وهنا لا ضمان فلا مزيل للملك على انالم نتيقن هنا خلطا لاحتمال ان لا عسل في جوف النحل غير هذا بل هو الاصل وان يقال ان قصر الزم بحيث تحيل العادة ان النازل منه غير الاول فهو لما لسه والا

(قوله لما لكها) أي النحل (قوله ولعل هذا) أي الاحتمال الأخير (قوله في الطريق) إلى قوله كما يعلم في المغنى وإلى قوله نظير ما سر في النهاية إلا قوله كما يعلم مما يأتي في مركبه وقوله أو عليها راكبان وقوله ولو رمحاً بطيخاً على الأوجه وقوله كذا إلى وما لو غلبته وقوله كما ذكر وقوله ومن ثم إلى لكن (قوله مثلاً) أي أو في سوق (قوله سواء كانت الخ) عبارة عن المغنى سواء كان مالها أم لا أم ستاجر أم ودعا أم مستعير أم غاصباً أم (قوله أم غيره) الأولى أم بغيره كفي النهاية قال عرش قوله أم بغيره شمل المذكور بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المذكور بغير الراء لأنه إنما كرهه على ركوب الدابة لا على اتلاف المال لكن نقل عن شيخنا الزيادي أن قرار الضمان على المذكور بغير الراء أو المذكور طريق في الضمان وعليه فلا فرق بين الأكره على الاتلاف والأكره على الركوب أم عرش (قوله ولو غير مكلف) ومن ذلك ما إذا أكره من وليه إنسان ليسوق دابته أو يقوده أو يرعاه أو اقتضت المصلحة إيجاره لذلك فقتضية ذلك أن الضمان على الصبي كركابه لمصلحة فأن استعمله صاحب الدابة في سوقها أو قودها أو رعيها بغير إذن وليه فينبغي أن يكون كالأوراكبه اجنبى أم بجري عن سم (قوله في مركبه) اسم فاعل (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا قرار السيد بعد علمه سم على حج وقد يقال اللقطة أمانة في يد واجدها والعبد ليس من أهل الولاية عليها فترك السيد لها في يده تفهيم منه ولا كذلك البهيمة أم عرش وقد يقال أيضاً أن اللقطة قد تصير ملكاً للسيد بخلاف البهيمة (قوله ضمن الألف) كان الأولى تأخير عن قوله له يد (قول المتن ضمن الألف) (فرع) لو كان راكباً حماراً مثلاً ووراءه حاجش فالتلف شيئاً ضمنه كذا في فتاوى القفال رحمه الله تعالى أم عرش (قوله بجزء من أجزاءها) أشار به إلى أنه لا منافاة بين ما هنا وما يأتي من عدم الضمان بنحو بولها على ما يأتي فيه أم رشيدى (قوله على العاقلة) عبارة عن المغنى تنبيه حيث أطلقوا ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة أم (قوله في ماله) المراد منه أنه لا يتعاقب بالعاقلة بل بذمته يؤديه من ماله فليس المراد بكونه في ماله أنه يتعاقب به كمتعاق الدين بالمرهون أم عرش (قوله لأن فعلها) إلى قوله ولو رمحاً في المغنى (قوله أو عليها راكبان ضمن الخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة أو ركبها اثنان فعلى المتقدم دون الرديف كما قفى به الوالد رحمه الله تعالى لأن فعلها منسوب إليه أو يؤخذ من هذه العلة أن المتقدم لو لم يكن له دخل في تسييرها كريض وصغير اختص الضمان بالرديف سم وعرش ورشيدى (أقول) وقد يؤخذ منها أيضاً أنها مالو تشارك في التسيير فالضمان عليهما نصفين ويمكن أن يجمع بهذا بين كلام الشارح والمغنى وكلام النهاية (قوله أو هما) أي السائق والقائد (قوله وراكب) سئل بهض المشايخ عن أعمى راكب دابة وقاده بصير فالتلف الدابة شيئاً فالضمان على أيهما فاجاب بأن الضمان على الراكب أعمى أو غيره أم سم (قوله وراكب) ظاهره ولو أعمى ونقله سم على المنهج عن الطبرلاوى ثم قال (فرع) لو ركب اثنان في جنبيها في كفي محاربتين فالضمان عليهما فلوركب ثالث بينهما في الظهر فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد أن يكون الضمان عليهم اثلاً وفاقاً للطبرلاوى أم وظاهره ولو كان الزمام بيد أحدهم أم عرش (قوله ضمن وحده) يؤخذ من

فهو لما لكها لأن نزوله منها سبب ظاهر في ملك مالها ولعل هذا هو الأقرب (دابة أو دواب) في الطريق مثلاً مقطوعة أو غيرهما سائقاً أو قائداً أو راكباً مثلاً سواء كانت يده عليه بحق أم غيره ولو غير مكلف كما يعلم مما يأتي في مركبه وقناذن سيده أم لا كما شمله كلامه فيتعلق متلفها برقبته فقط ويفرق بين هذا ولقطة أقرها يده فتلفت فانها تتعلق برقبته وبقيته أو مال السيد بأنه مقصود ثم يتركها بيده المنزل منزلة يد المالك بعد علمه بها ولا كذلك هنا لا يقال القن لا يده لا نأقول ليس المراد باليد هنا التي تقتضى ملكاً بل التي تقتضى ضمناً وهو بهذا المغنى له يد كما هو ظاهر (ضمن اتلافها) بجزء من أجزاءها (نفساً) على العاقلة (ومالاً) في ماله (ليلاً ونهاراً) لأن فعلها منسوب إليه وعليه حفظها وتعهدها فان كان معها سائق وقائد أو عليها راكبان ضمننا نصفين أو هما أو أحدهما وراكب ضمن وحده لأن اليد له وخرج بقوله مع دابة

مالوا انقلت بعد احكام نحو ربطها واتلفت شيئا فانه لا يضمن كاسيد كره ويستثنى من اطلاقه مالونخسها غير من معها فضمن اتلافها على  
النخس ولور مو حاطبها على الاوجه مالم ياذن له من معها فعليه ولو كانت ذاهبة فردها (٢٠٣) آخر تعلق ضمان ما اتلفه بعد الرد به كذا

اطلقه بعضهم وينبغي  
تقييده بما اذا كان رده  
بنحو ضربها نظير النخس  
فيما ذكر اما اذا اشار اليه  
فارتدت فيحتمل ان لا ضمان  
اذا الجاء حينئذ ومالو غلبته  
فاستقبلها اخر فردها كما  
ذكر فان الراد يضمن ما اتلفه  
في انصرافها ومالو سقط  
هو او مر كونه ميتا على شيء  
فاتلفه فلا يضمنه كمالو افتخ  
ميت فانكسره بضرورة  
بخلاف طفل سقط عليها  
لان له فعلا والحق الزركشي  
بسقوطه بالموت سقوطه  
بنحو مرض او ربح شديد  
وفيه نظر والفرق ظاهر  
ومالو كان راكبها يقدر  
على ضبطها فاتفق انها غلبته  
لنحو قطع عنان وثيق  
واتلفت شيئا فلا يضمنه على  
ما اخذه من كلامهم لعدم  
تقصيره ومن ثم لو كانت  
لغيره ولم ياذن له ضمن لكن  
الذي اقتضاه كلام الشيخين  
واعتمده البلقيني وغيره  
الضمان نظير ما مر في  
الاصطدام بخلاف ما مر  
في غلبة السفينتين لراكبهما  
لان ضبط الدابة يمكن بالاجام  
وعلى الاول فيفرق بان ما هنا  
اخف لاحتياج الناس اليه  
غالبا بخلاف خصوص  
الاصطدام لندرته وانباته  
غالبا عن عدم احسان الركوب

هذا تضمنين الراكية مع المسكاري القائد دونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمنين الراكب اذا كان الزمام بيده  
فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيده اسم على حج وعبارته على المنهج يعلم بذلك ان الضمان على المارة التي تركب  
الان مع المسكاري دون المسكاري مر انتهى وهذا هو المعتمد اه عرش (قوله مالوا انقلت الخ) وينبغي  
عدم تصديقه في ذلك الا بينة اه عرش (قوله على النخس) اي ولو صغيرا يزا كان او غير يزا لان ما كان  
من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المايوز وغيره اه عرش (قوله بعد الرد به) اي بالراد مالم ياذن له من  
معهما اخذا بما قدمه في النخس اه عرش عبارة الرشيدى انظر الى متى يستمر ضمانه وله له مادام مسيرها  
منسوبا لذلك الراد فليراجع اه (قوله كذا اطلقه بعضهم) وكذا اطلقه النهاية كما مر (قوله اما اذا اشار اليها  
الخ) وقد يتجه الضمان اذا اثرت الاشارة عادة ارتدادها اسم (قوله ومالو غلبته) الى قوله وفيه نظر في المغنى  
(قوله كما ذكر) اي بنحو ضربها (قوله فاتلفه) اي الساقط وقوله بخلاف طفل سقط عليها اي القارورة  
فانه يضمن اه عرش (قوله والحق الزركشي الخ) اقره المغنى (قوله ومالو كان راكبها يقدر الخ) ينبغي ان  
يتأمل هذا المقام غاية التأمل فان الذي اقتضاه كلام الشيخين من الضمان واعتمده البلقيني مصور يكون  
الراكب لا يقدر على ضبطها كما نقله صاحب المغنى وهو كذلك في العز يز وغيره ومن تأمل تصويرهم وتعليله  
لا يرتاب في ان المعتمد في هذه عدم الضمان كما اشار اليه القائل اخذ من كلامهم فهو اخذ شديد فليتأمل  
حق تأمله اه سيد عمر عبارة المغنى خامسا اي المستثنيات لو كان الراكب لا يقدر على ضبطها فقضت للجام  
وركت راسها فهل يضمن ما اتلفه قولان وقضية كلام اصل الروضة في مسئلة اصطدام الراكبين ترجيح  
الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله ومن ثم لو كانت لغيره الخ) عبارة المغنى والاسنى ولور كصبي او  
بالغ دابة انسان بلا اذن فغلبته فاتلفت شيئا ضمنه اه (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين) اعتمده  
النهاية والشهاب الرملى (قوله وعلى الاول) اي عدم الضمان (قوله بان ما هنا اخف) الاول بان خفف  
هنا (قوله ومالو اركب) الى قوله لكن هذا في المغنى الا قوله لا يضبطها مثلها وقوله لكن هذا الى وما ربطها  
والى قوله واقى ابن عجيل في النهاية الا قوله كما مر في الغصب بقيد وقوله ومحل الى وخرج به (قوله اجنبى  
الخ) قال في العباب وان اركبها الولي الصبي لمصلحة وكان بمن يضبطها ضمن الصبي والضمن الولي اه بجري  
عن سم وفي الرشيدى عن الزركشي ما يوافقه (قوله لا يضبطها مثلها) ليس بقيد فالضمان على الاجنبى  
مطلقا عرش ورشيدى (قوله لالنحونوم) اي فانه يضمن عرش مغنى (قوله فلا يصح ايراده قد يقال

من هذا تضمنين الراكية مع المسكاري القائد دونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمنين الراكب اذا كان الزمام  
بيده فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيدها (قوله اما اذا اشار اليها فارتدت فيحتمل ان لا ضمان) وقد يتجه الضمان  
اذا اثرت الاشارة عادة ارتدادها (قوله ومن ثم لو كانت لغيره لم ياذن له ضمن) شرح الروض ولور كصبي  
صبي او بالغ دابة رجل بغير اذنه فغلبته الدابة واتلفت شيئا فعلى الراكب الضمان بخلاف مالور كصبي المالك  
فغلبته حيث لا يضمن في قول لانه غير متعذر صرح به الاصل (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين واعتمده  
البلقيني الخ) عبارة الروض وان غلب المراكوب مسيره وانفلت واتلف لم يضمن اي لخروجه من يده وان  
كانت يده عليها وامسك لجامها فركبت راسا فهل يضمن ما اتلفته قولان قال في شرحه قضية كلامه كاصله في  
مسئلة اصطدام الراكبين ترجيح الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله واعتمده البلقيني) واقى به شيخنا  
الشهاب الرملى (قوله وانفلتت دابته من يده وافسدت شيئا) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فيمالو  
غلبته لنحو قطع عنان وثاق لكن الذي اقتضاه كلام الشيخين الخ يتحصل منهما الفرق بين غلبتها على الراكب  
وبين انفلاتها وخرجها من يد غير الراكب وكان وجه الفرق وجود اليد في الاول عليها وعدم وجودها  
مع العذر في الثاني تأمل (قوله لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده الخ) قد يقال ليس في كلام

ومالو اركب اجنبى بغير اذن الولي صبيا او مجنونا دابة لا يضبطها مثلها فانه يضمن مثلها ومالو كان مع دوابع ففرقت لنحو هيجان ربح  
وظلمة لالنحونوم وافسدت زرعها فلا يضمنه كمالو ندبغيره او انفلتت دابته من يده وافسدت شيئا لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده

عليه خلافا لمن زعمه ومالوربطها بطريق (٢٠٤) متسع باذن الامام أو نائبه كالمخفر فيه لمصلحة نفسه وخروج بقولنا في الطريق مثلا من

ليس في كلام المصنف المعية حال الاتلاف سم على حج أي لكنه هو المتبادر منه وهو كاف في دفع الاعتراض اه عش (قوله ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانهارا ولا ليلا سم على حج اه عش (قوله باذن الامام أو نائبه) أي بخلاف ما إذا كان بدون إذنها فيلزمه الضمان مطلقا اه مغنى (قوله فلا يضمنه) ظاهره وإن كان غير ميمزوقه قد توقف فيها لو دخل غير المميز باذن صاحب الدار فانه عرضه لا تلغ الكلب ونحوه وقد يؤخذ ضمانه بما ياتي فيها لو قال لصغير خذ من هذا التبن الخ اه عش (قوله إن علم) أي الداخل (قوله يمكن الاحتراز عنه) أي ولو لم يكن له طريق الا عليه وكان أعشى اه عش (قوله ومحل) أي محل عدم الضمان بالخارج (قوله وتحتها الخ) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان اه سم (قوله ولم يعرف بالضراوة) ينبغي ان يجري فيه قوله الآتي آنفا لكن ظاهر إطلاقهم الخ اه سم (قوله اوربطه) أي ربطا يكف ضراوته كما هو ظاهر فلوربطه بحبل في راسه فالتلف شيئا برحه فكالم لم يربطه كما هو ظاهر اه سم (قوله أو ملكه) انظره مع قوله قبله من دخل دارها كلب عقور أو دابة الخ ولعل الدابة في عامر شأنها الضراوة اه رشيدى ويظهر ان قوله أو ملكه داخل في قوله السابق ولذا اقتصر المغنى على السابق (قوله فادخل) أي المؤجر (قوله لم يضمنه) لعلة النسبة المكترى للتقصير اه عش عبارة سم ينبغي الا ان يكون معها كما هو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحا لغلبة خروجه أو لا تلفها وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا فخرجت فالتلف شيئا فلا ضمان أولا فالفرق وكل ذلك مشكل فليحذر اه سم أقول ان القيد المار في النصب كالصريح في عدم الفرق وان ما ياتي في شرح أو لا يضمن من قوله أو مالورسلها في البلد الخ كالصريح في الضمان فيها لو ادخل دابته في داره الخ والله اعلم (قوله بقيدة) عبارة هناك لم يضمن ما التفتت على المستاجر إلا ان غاب وظن ان البيت مغلق اه (قوله قيل يرد) الى قوله واقى في المغنى (قوله فانه يضمنهما) أي الصيد والشجرة ولا يشملهما نفسا ومالا اه سم (قوله بانها لا يخرجان عنهما) أي عن النفس والمال وهو لم يقل لآدمى اه مغنى (قوله أي وقد أرسلها) ظاهره ولو في الوقت الذي يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله اخذاعما ياتي في الضارية) أي بل هذه من افرادها لانها ضارية بالنسبة للنطح اه سم (قوله له) أي للضمان بالضارية (قوله الى تقييده) أي يعلم واضع اليد الضراوة (قوله مطلقا) أي عن القيود المذكورة بقوله إن كان النطح طبعها الخ (قوله كاعلم بامر) أي من قوله ومحل الخ (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم إذا حضر صاحب الاخرى أيضا اه سم (قوله فيضمنها) أي يضمن متلفها على حذف المضاف (قوله

دخل دارها كلب عقور فعقره أو دابة فرسته فلا يضمنه صاحبها ان علم بها وان اذن له في دخولها بخلاف ما اذا جهل فان اذن له في الدخول ضمنه والا فلا وبخلاف الخارج منها عن الدار ولو بجانب بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه ومحل كما يعلم بما ياتي فيها ليس تحت يده وتحتها ولم يعرف بالضراوة اوربطه وخارج به أيضا ربطها بموت أو ملكه فلا يضمن به متلفها اتفاقا ولو اجره دارا الا يتنا معينا فادخل دابته فيه وتركه مفتوحا فخرجت والتلف مالا للسكرى لم يضمنه كما مر في الغصب بقيدة قيل يرد على قوله نفسا ومالا صيد الحرم وشجرة وصيد الاحرام فانه يضمنها ويرد بانها لا يخرجان عنها واقى ابن عجل في دابة نطحت اخرى بالضمان ان كان النطح طبعها وعرفه صاحبها أي وقد أرسلها أو قصر في ربطها اخذا بما ياتي في الضارية لكن ظاهر إطلاقهم ثم لا فرق بين ان يعلم واضع اليد عليها ضراوتها أو لا نعم تعليلهم له بقولهم اذ مثل هذه الى آخر ما ياتي يرشد الى تقييده والكلام في غير ما يدهو الا ضمن مطلقا كاعلم بما مر

المصنف اعتبار المعية حال الاتلاف (قوله ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانهارا ولا ليلا (قوله وتحتها) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان وقوله ولم يعرف بالضراوة ينبغي ان يجري فيه ما ذكره بقوله الآتي اول الصفحة لكن ظاهر إطلاقهم ثم الخ (قوله اوربطه) أي ربطا يكف ضراوته كما هو ظاهر فلوربطه بحبل في راسه فالتلف شيئا برجله فكالم لم يربطه كما هو ظاهر (قوله لم يضمنه) ينبغي الا ان يكون معها كما هو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحا لغلبة خروجه أو لا تلفها وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا فخرجت فالتلف شيئا فلا ضمان أولا فالفرق وكل ذلك يشكك فليحذر (قوله فانه يضمنها) أي ولا يشملها نفسا ومالا (قوله وقد أرسلها) ظاهره ولو في وقت يعتاد الارسال فيه ويفرق بينها وبين غير الضارية حيث لا ضمان في إرسالها في وقت الارسال (قوله اخذاعما ياتي في الضارية) بل هذه من اقوالها لانها ضارية بالنسبة للنطح (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى ايضا (قوله

وصرح العبادي فيمن ربط دابة بشارع فربط آخر اخرى بجانبها فعضت احدها الاخرى على بان العاض ان كان هو الثانية ضمن صاحبها أو الاولى فلا الا ان يحضر صاحبها فقط ولم يمنعها مع قدرته فيضمها ولو اكترى من ينقل متاعه

على دابته وعادتها الضر او بشيء من اعضائها ولم يعلم به فالتفت شيئا مع الاجير فالدعوى عليه لأنها بيده لكن المالك غره بعدم اعلامه بها  
فيرجع بما ضمنه عليه فان انكر الاجير اتلافها حلف على البت لان فعل الدابة منسوب لمن هي بيده ولوربط فرسه في خان فقال لصغير خذ من هذا  
التبن واعلفها ففعل فرسته فمات وهو حاضر ولم يحذره منها وكانت رموحاضته على (٢٠٥) عاقلة (ولوبالت اوراثت بطريق فلتف به

نفس أو مال فلا ضمان)  
والا لامتنع الناس من  
المرور ولا سبيل اليه هذا  
مامشيا عليه هنا وهو  
احتمال للامام والمنقول  
عن نص الام والاصحاب  
وجزم به في المجموع من  
الضمان حيث لم يعتمد  
المار المشي عليه لان  
الارتفاق بالطريق  
مشروط بسلامة العاقبة  
قال الاذرعى وما هنا  
لا ينكر اتجاهه لكن  
المذهب نقل اه ويؤيد  
الاتجاه قاعدة ان ما بالباب  
مقدم على غيره لان الاعطاء  
بتحرير ما فيه اكثر ومن  
المقرر انهما لا يعترض  
عليهما بمخالفتها لما عليه  
الاكثر ولما اشرت اليه  
في شرح الخطبة (ويحترز)  
المار بطريق (عمالا يعتاد)  
فيها (ركض شديد في  
وحل) اوفى بجمع الناس  
(فان خالف ضمن ما تولد  
منه) لتعديده كالموساق الابل  
غير مقطورة والبقر والغنم  
في السوق وركب فيه مالا  
يركب مثله الا في صحراء  
وان لم يكن ركض اما  
الركض المعتاد فلا يضمن  
ما تولد منه كذا قالاه

على دابته) اى المكترى (قوله ولم يعلم به) اى المستاجر الاجير (قوله ولوربط) الى قوله والمنقول في النهاية  
(قوله فرسه في خان) اى مثلاً (قوله فقال الخ) الفاء لطلق الترتيب اه ع ش (قوله ففعل) اى الصغير ويظهر  
ان الفاء هنا للتعقيب العرفي (قوله وهو حاضر الخ) انظر هل هو قيد وما وجه التقييد به اه رشيدى عبارة  
ع ش مفهومه عدم الضمان اذا كان غائباً ولم يحذره وهى رموح سم على حج اقول وقد يتوقف فيه بانه  
تسبب في اتلافه اه (قوله ولم يحذره) لعل المراد التحذير حال الرمح بان رآها ترعحه فلم يحذره فليراجع  
اه رشيدى ولا يخفى بعده (قوله على عاقلة) اى الامر اه ع ش (قول المتن ولوبالت الخ) اى ولو واقفة اه  
مغنى (قول المتن فلتف به نفس الخ) اى ولوبالزلق فيه ذهابها ع ش (قوله والا لامتنع) الى قوله ويؤيد  
الاتجاه في المغنى لا قوله وجزم به في المجموع (قوله ولا سبيل اليه) اى الى المنع (قوله هذا) اى ما جزم  
به من عدم الضمان انتهى مغنى (قوله مامشيا عليه) اى في الشرح والروضة اه مغنى (قوله وهو  
احتمال للامام) وهو المعتمد وان زعم كثير ان نص الام والاصحاب الضمان نهاية اه سم وظاهر  
قول الشارح الا ان يؤيد الاتجاه اعتماده ايضا واعتمد المنهج والمغنى مانص عليه الام والاصحاب من  
الضمان (قوله في غير هذا الباب) اى في باب الحج (قوله وجزم به) اى بما جريا عليه في غير هذا الباب  
(قوله من الضمان) بيان لما جريا عليه الخ (قوله حيث لم يعتمد المار المشي عليه) فلو مشى قصدا على موضع  
الروث او البول فلتف به فلا ضمان كما ذكره الرافعى ايضا هناك اه مغنى وقوله فلا ضمان اى قطعاً كما فى  
ع ش وقوله هناك اى في باب الحج (قوله لان الارتفاق الخ) تعليل للضمان المنقول عن النص  
والاصحاب (قوله وما هنا) اى من عدم الضمان (قوله ومن المقرر) الى قوله كذا قالاه في النهاية (قوله  
ومن المقرر انهما لا يعترض الخ) لكن يشكل بمخالفة النص سم على حج وقد يقال المخالف يؤول النص  
ويتمسك على ما ادعاه بنص اخر مثلاً اه ع ش (قوله لما اشرت اليه في شرح الخطبة) عبارته هناك في شرح  
وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى ان ينص على ما صححه معظم الاصحاب نصها وهذا حيث لا دليل يعضد  
ما عليه الاقلون والاتباع او من ثم وقع لهما اعنى الشيخين ترجيح ما عليه الاقل ولو واحد اى مقابلة الاصحاب  
اه (قوله المار بطريق) الى قوله ومثله للبقين في المغنى لا قوله وهو معها الى المتن (قوله كما لو ساق الابل  
الخ) قد علم بامراضمان مع الابل سائفا وغيره ولو مقطورة سم على حج اه ع ش (قوله والبقر والغنم  
الخ) اى ولو واحدة اه ع ش (قوله الا فى الصحراء) كالدواب الشرسة اه ع ش (قوله فلا يضمن  
ما تولد منه) فلوركضها كالعادة ركضاً ومحلاوطارت حصاة لعين انسان لم يضمن اه مغنى (قوله المنقول)  
اى عن نص الام والاصحاب (قول المتن او بهيمة) اى عليها اه مغنى (قول المتن فسقط ضمنه) قال  
الزركشى وقضية كلامهم تصوير المسئلة بما اذا سقط في الحال فلورق ساعة ثم سقط فمكن اسند خشبة  
الى جدار الغير فلا يضمن اه وهو ظاهر اذا لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه مغنى (قوله  
بنى مائلاً) اى الى شارع او ملك غيره اه نهاية (قوله او ثم مال الخ) عبارة النهاية الا ان كان مستويا ثم  
مال خلافا للبقين اه (قوله حامل الخطب) اى على ظهره او على بهيمة (قول المتن سوقاً) اى مثلاً اه

وهو حاضر) مفهومه عدم الضمان اذا كان غائباً ولم يحذره وهى رموح فليتامل (قوله وهو احتمال  
للامام) وهو المعتمد مرش (قوله ومن المقرر انهما لا يعترض عليهما بمخالفتها لما عليه الاكثر) ومن  
لكن يشكل بمخالفة النص (قوله كما لو ساق الابل غير مقطورة) قد علم بامراضمان مع الابل سائفا وغيره  
ولو مقطورة (قوله ومر في الجنائيات ما يرد الثاني) يجوز ان يكون التمثيل على القول به

كالامام وفرعه الاذرعى على ما مر عنه في المتن فعلى مقابلة المنقول يضمن به ايضا (ومن حمل خطبا على ظهره او بهيمة) وهو معها وسياتي حكمه ما لو  
ارسلها (حكك بناء فسقط ضمنه) ليلا ونهار الوجود التلطف بفعله او فعل دابته المنسوب اليه نعم ان كان مستحق الهدم ولم يتلف من الآلة شيء فلا  
ضمان ومثله للبقين ببناء بنى مائلاً او ثم مال واضرب المارة فيها ومر في الجنائيات ما يرد الثاني (وان دخل) حامل الخطب (سوقاً فلتف به نفس او مال



مستقبلا كان أو مستدبرا (ضمنه) (إن كان زحام) أو لم يجد منعطفا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي واعتمده الزركشي لتقصيره بفعل ما لا يعتاد (وإن لم يكن) زحام أو حدث وقد توسط السوق كما بحث (وتمزق) به (ثوب) مثلاً (فلا) يضمنه إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه لان عليه الاحترار منها (الاثوب) أو متاع (٢٠٦) أو بدن (اعمى) أو معصوب العين (ومستدبر البهيمه فيجب تنبيهه) أى من ذكر فان لم يفعل ضمن

مغنى (قوله مستقبل) إلى قوله لو به يعلم في النهاية والمعنى لا قوله إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه وقوله ولو مع زحام (قوله مستقبل كان الخ) أى ما تلف بذلك من النفس والمال (قول المتن ضمن إن كان زحام) ومن ذلك ما يقع كثيرا بازقة مصر من دخول الجمال مثلاً بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع المضطر على غيره فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجمال وإن كثروا لانهم منسوبون اليه وما لو دفع الجمل بحمله مثلاً على غيره فالتلف شيئاً فالضمان على الدافع لا على من مع الدابة اه ع ش (قوله منعطفا لضيق) عبارة غير منحر فالضيق وعدم عطفه اه قال ع ش قوله وعدم عطفه أى قربة فلا يكلف العود لغيرها اه (قوله لتقصيره الخ) علة للمتن (قوله أو حدث وقد توسط السوق) عبارة غير او دخل السوق في غير وقت الزحام فحدث زحام اه (قوله إذا كان لا بهه مستقبل البهيمه) الاولى حذفه فيظهر الاستثناء الآتى (قول المتن الاثوب اعمى) أى ولو مقبلاً مغنى والاشبه ان مستقبل الخطب بمن لا يميز لصغر أو جنون كالاعمى قاله الاذرعى ولو كان عاقلاً او ملتفتاً او مطرقاً فمفكر اضمنه صاحب الخطب إذ لا تقصير حيثئذ نهاية أى ولو مفكر فى امور الدنيا ع ش (قوله او معصوب العين) أى لم تد ونحوه نهاية ومعنى (قوله من ذكر) أى الاعمى ومعصوب العين ومستدبر البهيمه (قوله فان لم يفعل) أى لم ينبهه ضمن الكل ولو اختلفا في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لانه وجد ما حصل به التلف المقتضى للضمان والاصل عدم التنبيه اه ع ش (قوله كان وطى الخ) أى المار فى السوق (قوله فالنصف) أى فعلى من وطى هو بهيمته نصف الضمان وقوله فى الروضة ينبغى ان يقال ان انقطع مؤخر السابق فالضمان على اللاحق أو مقدم مداس اللاحق فلا ضمان على السابق بردانه لا يشترط تساوىهما فى قوة الاعتماد وضعفه لعدم انضباطهما فسقط اعتبارهما ووجب احواله ذلك على السبين جميعاً كفى المصطدين فانه لا عبرة بقوة مشى احدهما وقلة حركة الاخر اه نهايه (قوله لانه يفعلهما) أى فعل صاحب الثوب مثلاً وفعل الواطى (قوله وان نبهه فلم ينبيهه) عبارة شرح الروض أو مدبراً أو اعمى ونهيهما فلم يحترز انتهت فراد الشارح فلم ينبيهه لم يحترز لاعدم الشعور بالتنبيه اه سم (قوله وكعدم التنبيه) إلى قوله كما بحثه البلقينى فى النهاية الا قوله ولو بغير طريق وقوله على الاصح إلى المتن (قوله وكعدم التنبيه الاصم) عبارة النهاية والمعنى والحق البغوى وغيره بما اذا لم ينبيهه ما لو كان اصم اه (قول المتن وانما يضمنه) أى صاحب البهيمه ما تلفته بهيمته اه مغنى (قول المتن بان وضعه بطريق) على باباه أو غيره اه مغنى (قوله وان اذن له الامام الخ) ومنه ما جرت به العادة الان من احداث مساطب امام الحوائت بالشوارع ووضع اصحابها عليها للبيع كالخضرية مثلاً فلا ضمان على من اتلف دابته شيئاً منها باكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش (قوله وافتنى) الى قوله وكذا لو وضع فى المغنى (قوله بان مثله) أى التعريض للدابة (قوله فزق) أى الخطب (قول المتن وان كانت الدابة وحدها الخ) هذا قسم قوله سابقاً من كان مع دابة الخ اه مغنى (قوله أى من يده) الى قوله وقياسه فى المغنى (قوله او غيره) الاولى او بغيره (قوله فى نحو الوديع) أى كالاجير (قوله ويرد) أى نزاع البلقينى بان هذا أى ان لا يرسلها الا بحفاظ عليه أى نحو الوديع (قوله بل العادة محكمة فيه الخ) أى فى نحو الوديع اه ع ش فله ان يرسلها بلا حفاظ على العادة

(قوله او لم يجد منعطفا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي الخ) عبارة شرح الروض وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد منحر فاقضيته انه اذا لم يجد منعطفا وضيق وعدم عطفه يضمن لانه فى معنى الزحام نبه عليه الزركشى اه (قوله اذا كان) أى لا بهه (قوله فلم ينبيهه) عبارة شرح الروض أو مدبراً أو اعمى ونهيهما فلم يحترز اه فراد الشارح لم ينبيهه لم يحترز لاعدم الامثال والشعور بالتنبيه

الكل الا ان كان من صاحب الثوب أو المتاع فعلى من وطى هو او بهيمته ثوبه او مداه فحذبه صاحبه ولو مع زحام فالنصف لانه بفعله ما به يعلم انه لا ضمان على الواطى الا فيما علم ان لفعله تأثيراً فيه مع فعل الالبس فان تمحض فعلى احدهما فالحكم له وحده ولو علم تأثير احدهما وشك فى تأثير الاخر اعتبر الاول فقط فيما يظهر ويحتمل تحكم القرينة القوية فى ذلك وقد يدل له كلامهما وان نبهه فلم ينبيهه فلا وكعدم التنبيه الاصم وان لم يعلم انه اصم لان الضمان لا يختلف بالعلم وعدمه (وانما يضمنه) أى ما ذكر الحامل او من مع البهيمه (اذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق) ولو واسعا وان اذن الامام كما اقتضاه اطلاقهم لان الملحظ هنا تعرضه متاعه للضياع وهو موجود (او عرضه للدابة) ولو بغير طريق (فلا) يضمنه لانه المضاعف لماله وافتنى الفقهاء بان مثله مالو مر انسان بحمار الخطب يريد التقدم عليه فزق ثوبه فلا يضمنه سابقاً لانه المقصر بمروره عليه قال وكذا لو وضع

حطب بطريق واسع فربه انسان فتمزق به ثوبه (وان كانت الدابة وحدها) وقد ارسلها فى الصحراء على الاصح فى الروضة اه وقال الراغبى انه الوجه (فالتلفت زرعاً أو غيره نهاراً لم يضمن صاحبها) أى من يده عليها بحق كوديع او اجير او غيره كغصب وان نازع البلقينى فى نحو الوديع بان عليه ان لا يرسلها الا بحفاظ ويردان هذا عليه من جهة حفظها لا من جهة اتلافها بل العادة محكمة فيه كالمالك (او لا يـ

ضمن) للحديث الصحيح ذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحو الزرع نهارا والدابة ليلا ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو بحفظها فيها ضمن فيهما كما يحثه البلقيني وقياسه أنها لو جرت بعده فيهما لم يضمن فيهما مالم (٢٠٧) أرسلها في البلد فيضمن مطلقا خلافا لما

أقضاه كلاهما في الدعاوى لمخالفته العادة وقضيته ان العادة لو اطردت به ادبر الحكم عليها ايضا كالصحراء إلا ان يفرق بغلبة ضرر المرسلة بالبلد فلم تقو فيها العادة على عدم الضمان ويؤيده قول الرافعي ان الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها وحينئذ فيحمل تعليمهم بها على ان الغالب في سائر البلاد عدم إرسالها بالبلد فلم ينظر لعادة مخالفة لها بخلاف الصحراء فان العادة لم تستقر فيها بشي على العموم فان اطوار الحكم في كل محل بعادة أهله واستثنى من عدم الضمان نهارا المذكور في المتن ما اذا توسطت المراعى المزارع فارسها بلاراع فانه يضمن ما افسدته ليلا ونهارا لان العادة حينئذ انها لا ترسل بلاراع ومن ثم لو اعتيد إرسالها بدونه فلا ضمان كما صرحوا به وحينئذ فلا استثناء لان المدار في كل على ما اعتيد فيه ولا ينافي هذا ما قدمته في البلد لان العادة مختلفة غالبا هنا لاثم ومالو تكاثرت فعبج أصحاب الزرع عن ردها فيضمن اصحابها كما رجحه البلقيني لمخالفته للعادة وما لو ربطت دابة بطريق فيضمن متلفها نهارا وان اتسع الطريق مالم

أه رشدي (وله بعكس ذلك) عبارة المغنى والاسنى بارسال البهايم أو حفظ الزرع ليلا دون النهار اه (قوله انعكس الحكم) اي فيضمن مرسلا ما اختلفه نهارا دون الليل اتباعا لمعنى الخرو للعادة مغنى واسنى (قوله ضمن) اي اطلاق الدابة (قوله كما يحثه الخ) راجع للمعطوف فقط كما هو صريح المغنى والاسنى (قوله امالو ارسالها) الى قوله وقضيته في النهاية والمغنى الا قوله خلافا الى مخالفته (قوله مطلقا) اي ليلا ونهارا (قوله وقضيته) اي التعليل بمخالفة العادة (قوله ان العادة الخ) عبارة العباب نعم ان اعتيد ارسالها فيه اي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان انتهت اه سم واستظهره ع ش (قوله به) اي بارسالها الى البلد وحدها اه ع ش (قوله كالصحراء) لعله بدل منه ايضا (قوله ويؤيده) اي الفرق (قوله الرافعي ان الدابة الخ) قد يمنع التأييد هذا لان مراد الرافعي ان العادة ذلك والكلام فيما اذا انعكست العادة اه سم (قوله بها) اي بمخالفة العادة (قوله في سائر البلاد) اي جميعها (قوله واستثنى) الى قوله واذا اخرجها في المغنى الا قوله كما صرحوا الى ومالو تكاثرت الى قوله ويحتمل عدمه في النهاية الا قوله ولا ينافيه الى ومالو تكاثرت وقوله ومالو ربطا الى ومالو ارسالها وقوله اخذ من كلام القاضي (قوله ولا ينافي هذا ما قدمته الخ) والمناقاة ظاهرة وقد اندفعها بما ذكره بعيد في الغاية (قوله في البلد) اي في المرسلة في البلد وحدها (قوله هنا) اي في المراعى المتوسطة بين ازارع لاثم اي في ارسالها في البلد (قوله ومالو تكاثرت اي المواشي في النهار اه مغنى) (قوله ومالو ربط الخ) هذا مكرر مع ما قدمه في شرح بان وضعه بطريق ولذا اقتصر النهاية على ما هناك والمغنى على ما هنا (قوله بطريق) على باباه او غيره اه مغنى (قوله مالم ياذن الخ) اي كما تقدم اه سم (قوله من كلام القاضي) من انه اذا أرسلها في ملك الغير سواء كان ليلا او نهارا فهو مضمون لانه متعد في ارسالها اه مغنى (قوله واذا اخرجها الخ) كلام مستأنف (قوله عن ملكه الخ) عبارة المغنى وان نفر شخص دابة مسببة عن زرعه فوق قدر الحاجة دخلت في ضمانه كما لو اقلت الريح ثوبا في حجره او جر السيل جبا فاقلاه في ملكه لا يجوز اخلاله وتضييعه بل يدفعه لملكه ولو لثابته فان لم يجد له فالخا كم فينبغي اذا نهرها ان لا يبالغ في ابعادها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم انها لا تعود منه الى زرعه ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردها لملكها فان لم يجد له فالى الخا كم الا ان كان المالك هو الذي سببها فليحمل قهرهم اخرجها من زرعه ان لم يكن زرعه محفوقا بزرع غيره على ما اذا سببها المالك اما اذا لم يسببها فيضمنها مخرجا اذحقه ان يسلمها لملكها فان لم يجد له فالى الخا كم ويدفع صاحب الزرع الدابة عن زرعه دفع الصائل فان تنحت عنه لم يجز اخرجها عن ملكه لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يبيح اضاعة مال غيره ولو دخلت دابة ملكه فرحت فوات فكأن تلفها زرعه في الضمان وعدمه فيفرق بين الليل والنهار اه بادي تصرف قال سم بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه مانصه ويتحصل من هذا ان ما سببها مالكمها يخرجها بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة وان لم تنفصل عن ملكه ضمنها وان مالم يسببها مالكمها يضمنها مطلقا ان اهمها بل يجب ردها لملكها او الخا كم وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسببها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسيب في وقت اعتيد التسيب فيه والتسيب في غيره ثم رايت الشارح تنبه بعد عدم موافقة ما ذكره لما في الروضة وغيره افراد قوله الاتي ثم رايت في الروضة وغيرها الخ ومع ذلك هو لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه

(قوله وقضيته ان العادة الخ) عبارة العباب نعم ان اعتيد ارسالها فيه اي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان اه (قوله ويؤيده قول الرافعي ان الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها) قد يمنع التأييد هذا لان مراد الرافعي ان العادة ذلك والكلام فيما اذا انعكست العادة (قوله مالم ياذن الخ) اي كما تقدم (قوله ايضا مالم ياذن له الامام في الواسع) فلا ضمان قال في شرح الروض قاله القاضي والبقوى اه والذي في اصل الروضة ولم

ياذن له الامام في الواسع ومالو ارسالها في موضع مقصوب فان تشرت منه لغيره وافسدته فيضمنه مرسلا ولو نهارا كما يحثه البلقيني أخذ من كلام القاضي واذا اخرجها عن ملكه فضاعت أو رمى عنها ما تااعا حمل عليها تعديا

ذلك ولم يسبها مال الكفا به  
فيحتمل حينئذ الضمان لانها  
حينئذ كثوب طير ته الريح  
إلى داره فيلزمه حفظها  
واعلامه بها فوراً ويحتمل  
عدمه والفرق أن الدابة  
اختياراً بخلاف الثوب  
وكلامهم في الامانة الشرعية  
أقرب إلى الاول وهنا  
أقرب إلى الثاني والاول  
أوجه فان قلت يفرق ايضاً  
بان له هنا غرضاً صحيحاً في  
تفريع ملكه قلت ينجر  
ذلك بان على مال الكفا اجرة  
محلها كالمز في الوديعة أن  
وجوب قبولها لا يمنع اخذ  
أجرة حرزه ونحوه ثم  
رأيت شارحاً أشار إلى  
الاول بتقيد آخر اجها عن  
ملكه بما إذا تلقت شيئاً  
وظاهر ان خشية الاتلاف  
مع العجز عن حفظها  
كالاتلاف ثم رأيت في  
الروضة وغيرها أن المالك  
حيث سببها لم يضمن  
باخراجها وإلا ضمن  
لان المالك لما لم يقصر لزم  
ردها اليه ان وجد وإلا  
فالحاكم وظاهر تقييد هذا  
بما قدمته ان الفرض انه  
لم يخش من بقائها بملكه  
اتلافها لشيء (الا ان لا  
يفرض في ربطها) بان احكمه  
واغلق الباب واحتاط على  
العادة فخرجت ليلاً نحو

الحاشية اه (قوله لا في نحو مفازة الخ) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وقال في شرحه الوجه الضمان  
سم وعش ورشيدى وخالفه في المغنى فقال الوجه عدم الضمان لتعدى المالك وان قال بعض المتأخرين  
الأوجه الضمان لتعدى الفاعل بالتضييع اه (قوله فيحتمل حينئذ الضمان الخ) عبارة النهاية فان الوجه  
فيه الضمان لانها حينئذ كثوب الخ (قوله كثوب طير ته الريح الخ) ولو سقط شيء من سطح غيره يريد  
ان يقع في ملكه فدفعه في الهواء حتى وقع خارج ملكه لم يضمن كقوله البغوي في فتاويه مغنى واسنى وفي  
الروض مع شرحه وان تنخم في بحر حمام فزلق بها اي بنخامته رجل فتلف ضمنه اه (قوله عدمه) اي  
عدم الضمان (قوله إلى الاول) اي الضمان وقوله إلى الثاني اي عدم الضمان (قوله يفرق) اي بين الدابة  
والثوب وقوله هنا اي في الدابة (قوله كما مر في الوديعة الخ) اي لما مر (قوله إلى الاول) اي الضمان (قوله  
بتقيد آخر اجها من ملكه الخ) اي ففهموه انه لا يجوز اخراجها من ملكه إذا لم تلقت شيئاً فيضمنها مخرجها  
حينئذ (قوله وظاهر الخ) جواب عما يقال ان ما في كلام الشارح المذكور الاتلاف بالفعل لا الحاشية  
منه التي هي المدعى (قوله كالاتلاف) اي فلا يكون اخراجها لها عند خشيتها الاتلاف مضمناً اه عش  
اي مع العجز عن حفظها (قوله لم يضمن باخراجها) اي بقدر الحاجة فقط كما مر عن الروض والمغنى  
وسياق في الشارح (قوله وإلا) اي وان لم يسبها مال الكفا (قوله تقييد هذا) اي قول الروضة وإلا ضمن  
(قوله ان الفرض الخ) بيان لما (قول المتن إلا ان يفرض الخ) استثناء من قول المصنف او ليلا ضمن (قوله  
بان احكمه) إلى قول المتن وكذا ان كان في النهاية إلا قوله ويؤيده إلى المتن (قوله بان احكمه الخ) عبارة المغنى  
بان احكمه فانحل او غلق الباب عليها ففتحه لص او انهدم الجدار فخرجت ليلاً فانلفت زرع الغير  
فلا ضمان لعدم التقصير منه اه (قوله لعدم تقصيره) فلو اختلف المالك وصاحب الزرع في ذلك  
فيحتمل تصديق المالك في انه احتاط واحكم الربط لان الاصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر

يتعرض للفرق بين ربطه باذن الامام أو دون اذنه اه (قوله لا في نحو مفازة) أما في نحو مفازة فوجهان في  
الروض وفي شرحه ان الأوجه الضمان وعبارة الروض وان حمل متاعه في مفازة على دابة رجل بلا اذن وغاب  
فالقاه الرجل عنها او ادخل دابته زرع غيره بلا اذن فاخرجهما من زرع اي فوق قدر الحاجة كما في شرحه ففي  
الضمان وجهان اه قال في شرحه احدهما لا لتعدى المالك والثاني وهو الوجه نعم لتعدى الفاعل بالتضييع  
اه (قوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسبها مال الكفا) في الروض وشرحه مانصه وان نفر شخص دابة  
مسيبة عن زرعه فوق قدر الحاجة ضمنها اي دخلت في ضمانه كالمال والحق في حجرة او جر السيل حيا  
فالقاه في ملكه لا يجوز اخراجه وتضييعه فينبغي اذا نفرها ان لا يبلغ بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر  
الذي يعلم انها لا تعود منه الى زرع اه ثم قال وكذا يجب على الشخص رد دابة دخلت ملكه إلى مال الكفا فان  
لم يجد فالي الحاكم إلا ان كان المالك هو الذي سببها فليحمل قوله فاما ما مر اخراجها من زرع محفوفا بزرع  
غيره على ما اذا سببها المالك والا بان لم يسبها فيضمنها المخرج لها اذ حقه ان يسلمها للمالك فان لم يجد فالي  
الحاكم اه وقوله فاما إشارة الى الموضع الاول ويتحصل من الموضوعين ان ما سببها مال الكفا يخرجها بقدر  
الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة ضمنها وان لم يسبها مال الكفا يضمنها مطلقاً  
ان اهلها بل يجب ردها للمالك او الحاكم قالوا ويدفعها صاحب الزرع عن الزرع دفع الصائل فان تنحت عنه  
لم يجز اخراجها عن ملكه لان شغلها مكانه وإن كان فيه ضرر عليه لا يبيح اضاعة مال غيره اه وظاهر  
هذا امتناع آخر اجها عن ملكه وان سببها المالك وهو ظاهر كلام الشارح في شرح الارشاد ايضاً وعلى هذا  
فن فوائد هذا الموضع من الموضع الاول بيان انه لا يزيد على قدر الحاجة في تغييرها وان لم تنفصل عن ملكه  
فليتأمل وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسبها المالك  
الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسيب فيه والتسيب في غيره ثم رأيت الشارح تنبه  
بعد لعدم موافقة ما ذكره في الروضة وغيره فاذ قوله الاتي ثم رأيت في الروضة وغيرها الخ ومع ذلك هو

وكذا لو خلاها بمحل بعيد لم يعتد ردها منه للنزول كما نقله البلقيني واعتمده ويؤيده قولهم لو (٣٠٩) بعد المريع عن المزارع وفرض انتشار

البهائم إلى أطرافها فلا ضمان على مرسلها إليه لما اتلفتة مطلقا لتفاء تقصيره (أو) فرط مالك ما اتلفتة كان عرضه أو وضعه بطريقةها (أو) (حضر صاحب الزرع) مثلا (وتهاون في دفعها) عنه لتفريطه نعم إن حلف محله بالمزارع ولزم من إخراجها منه دخولها لها لزمه بإبقاؤها بمحلها ويضمن صاحبها ما اتلفتة أي قبل تمكنه من تخريبها فيها يظهر ولا فهو المتلف لما له ولو كان الذي بجانبه زرع مالكم فهل له إخراجها إليه فيه تردد ويتجه أنه لا يخرجها إليه لأنه لا ضرر عليه في إبقائها بمحلها لما تقرر أن مالكمها يضمن متلفها وأفهم قوله وتهاون أن له تنفيرها عن زرع بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد ولو دخل ملكه ضمن ما لم يكن مالكمها سيبها كأم (وكذا إن كان الزرع في محوط له باب تركه مفتوحا في الأصح) لأنه مقصر بعدم غلقه (وهرة تلف طير أو طعما ما إن عهد ذلك منها) مرتين أو ثلاثا على الخلاف الآتي في تعلم الجارحة فيما يظهر ثم رأيت شارحا اعتمده وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة وقال أنه قضية كلامهما وكأنه أخذه

تصديق صاحب الزرع لأن الاتفاق من الدابة وجد واقتضاؤه الضمان هو الأصل حتى يعلم ما يخالفه اه ع (قوله وكذا) إلى قوله ويؤيده في المغني (قوله وكذا لو خلاها) أي لا يضمن اه ع (قوله لم يعتد ردها) أي لم تجز العادة بردها اه مغني (قوله ويؤيده قولهم الخ) فيه توقف (قوله وفرض انتشار البهائم الخ) يظهر أنه بصيغة المصدر عطف على المريع أي وبعد احتمال انتشار البهائم الخ (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا (قوله كان عرضه أو وضعه بطريقةها) هذا مكرر مع قول المتن سابقا فإن قصر بان وضعه بطريق الخ عبارة المغني أو فرط في ربطها لكن حضر الخ وهي أحسن (قول المتن وتهاون في دفعها) أي حتى اتلفتة فلا يضمن على الصحيح وإن أشعر كلامه الجزم به اه مغني (قوله عنه لتفريطه) إلى قوله أي قبل تمكنه في المغني (قوله أن حلف محله الخ) عبارة المغني أن كان زرع محفوقا بمزارع الناس ولولم يمكن إخراجها إلا بادخالها من رعة غير لم يجز له أن يقي مال نفسه بمال غيره بل يصبر ويغرم صاحبها اه (قوله دخولها) أي الدابة لها أي للزراع وأن كان ما في المزارع دون قيمة الذي هي فيه كقصب وغيره اه ع (قوله أي قبل تمكنه) أي على وجه لا مشقة عليه فيه في العادة اه ع (قوله من نحو ربط فيها) أي ربط لا يؤدي إلى إتلاف الدابة فإن فعل بها ما يؤدي إلى ذلك ضمنها وإذا اختلف المالك والدافع في ذلك فالمدق الدافع لأنه الغارم اه ع (قوله ويتجه أنه لا يخرجها إليه) زاد النهاية عند تساويهما اه أي تساوى الزرعين في القيمة ع (قوله السيد عمر بعد ذكر قول النهاية المذكور فليتأمل اه أي فانه يفهم جواز الإخراج عند نقصان زرع مالكمها قيمة الزرع الذي هي فيه (قوله أن له تنفيرها عن زرع بقدر الحاجة الخ) الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فإن نقر مسية عن زرع فوق الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مالكمها فإن لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سيبها فليحمل قولهم إخراجها من زرع على ماسيها المالك وإلا فيضمن اه قال في شرحه إذ حقه أن يسلمها لمالكها فإن لم يجده فإلى الحاكم انتهى وعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر إذا شك هل سيبها المالك أو لا هل يحمل على المسية أولا وكيف الحكم اه سم أقول ولا يبعد أن يقال الأصل عدم التسيب فيحمل عليه ثم إذا تبين خلافه فيؤتى حكمه وان اختلفا فالمدق صاحب الزرع كأم عن ع (قوله كأم) انظر في أي محل مر سم أقول لعله أراد ما قدمه في شرحه أو ليلا ضمن من قوله فاذا أخرجها من ملكه إلى المتن (قوله لأنه مقصر) إلى قوله وشيخنا في المغني (قوله وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة) وافقه النهاية وقال ع (قوله هو المعتمد اه) قول المتن أو طعما ما أي أو غيرهما أن عهد ذلك منها أي عهد المالك ونحو ذلك منها اه مغني (قوله وما قست عليه) أي من تعلم الجارحة (قوله يعني من يأويها) أي فليس ملكها قيدا حتى لو كانت مملوكة للغير وآواها غيره تعلق الضمان به وإلا فالهرة تملك كاصحروا به وهو ظاهر لأنهما من جملة المباحات تملك بوضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر هل الحكم كذلك اه رشدي أقول ويصرح بما قاله قول شرح الروض وقوله مالكمها مثال والمراد من يأويها اه ثم قال الروض والفواسق الخمس لا تعصم ولا تملك ولا اثر ليدفيا باختصاص اه وقال شارحه والحق بها الإمام المؤذيات بطباعها كالأسد والذئب اه (قوله من يؤويها) الأنسب لما بعده من يأويها من باب الأفعال كما عبر به النهاية (قوله أي قاصدا إلى أياها) أي بحيث لو غابت تفقدتها وقتش عليها اه

لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه الحاشية فليتأمل (قوله ما لم يكن مالكمها سيبها كأم) أنظر في أي محل مر هذا ثم اعلم أن الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فإن نقر مسية عن زرع فوق الحاجة ضمنها اه ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مالكمها فإن لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سيبها فيحمل قولهم إخراجها من زرع على ماسيها المالك والاتضمن اه قال في شرحه إذ حقه أنه يسلمها لمالكها فإن لم يجده فإلى الحاكم اه وعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر

(٣٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) من العادة في الحيض وما قست عليه أنسب بما هنا كالا يخفى (ضمن مالكمها) يعني من يؤويها مادام من لم يملكها مؤويا لها أي قاصدا إلى أياها بخلاف ما إذا أعرض عنها فيما يظهر (في الأصح ليلا ونهارا)

أدمل هذه ينبغي أن يربط ويكف شره ليلا ونهارا فعدم إحكام ربطه تقصير ومن ثم كان مثلها في ذلك كل حيوان عرف بالاضرار وإن لم يملك فيضمن ذو جمل أو كلب عقور ما يتلفه إن أرسله أو قصر في ربطه وإنما لم يضمن من دعاه لداره وبيابها فهو كلب عقور مربوط لم يعله به فافتترسه لتقصير المدعو بعدم دفعه بنحو عصا مع ظهوره وعدم تقصير ذي اليد بربطه بخلاف مدعو لدارها بشر معطاة أو محلها مظلم أو المدعو به بنحو عمن لأن الداعي حينئذ هو المقصر بعدم إعلام المدعو بها إذ لا حيلة له حينئذ في الخلاص منها (والا) بعد ذلك منها (فلا) يضمن (في الأصح) لأن العادة حفظ الطعام عنها لا يربطها ولا يجوز قتل التي عهد منها ذلك إلا حالة عدوها فقط أي إن لم يمكن دفعها بدون القتل كالصائل كما دل عليه كلام الشيخين وجوزه القاضي مطلقا كالقواسق الخمس وردوه بأن ضررتها عارضة ومحل الخلاف في غير الحامل إذ لا جناية من حملها كذا قيل وفيه نظر ويلزم قائله أن الدابة الحامل لو صالت على إنسان لا يدفعها وهو بعيد جدا فالوجه جواز الدفع بل وجوبه ولا نظر للحمل وإن قلنا أنه يعلم لانا لم نتيقن

عش (قوله إن أرسلها الخ) نعم لو ربطها فأنفقت بغير تقصير منه فلا ضمان نهاية أي ويصدق في ذلك عش (قوله إذ مثل هذه) إلى قوله ولما لم يضمن في النهاية وكذا في المغني لا قوله وإن لم يملك (قوله كان مثلها كل حيوان) أي فيضمن ذو اليد ما يتلفه ذلك الحيوان وإن سلبه لصغير لا يقدر على منعه من الاضرار بخلاف ما إذا سلبه لمن يقدر على حفظه فالتلف شيئا فالضمان على من هو بيده كما علم من قول المصنف من كان مع دابة الخ اه عش (قوله عرف بالاضرار) كالجمل والحمير والذين عرفا بعقر الدواب وانلافها اه مغني (قوله فيضمن ذو جمل) أي عرف بالاضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفريعه على ما قبله ففهموه انه إذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرسالها فقد يخالف قوله السابق اما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الارسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم او مفروض في إرساله في الصحراء اه سم عبارة عميرة على المنهج قوله بخلاف ما إذا لم يكن عاديا أي فانه إن كان مما لا يعتاد ربطه كالحرة لم يضمن مطلقا والا ضمن نهارا لا ليلا كما فهم بالاولى اه (قوله بها) أي بالدار أي في داخلها (قوله به بنحو عمن) الجملة خبر المدعو (قوله بعد ذلك) إلى قوله كما دل عليه في النهاية والمغني (قوله أي إن لم يمكن الخ) عبارة النهاية حيث تعين قتلها طريقا لدفعها والادفعها كالصائل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها عن عادة القطط وتكرر ذلك منها اه قال عش أي اما إذا لم يتعين بأن أمكن دفعها بضرب أو زجر فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالاضرب فلا يخف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يفيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بأن يخرجها من البيت ويغلقه دونها أو بأن يكررها دفعها عنه مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضربا شديدا اه (قوله وجوزه القاضي) أي القتل مطلقا أي في حالة عدوها وغيرها أمكن دفعها بدون القتل ام لا قال الشارح في الامداد وكان ابن عبد السلام اعتمده حيث ابقى بقتل الهر إذا خرج إذاه عن العادة وتكرر منه واخاره الاذرع في هره مهمل لا مالك له إلا حاقاله بالكلب العقور ورجحه المملوك ايضا لانه لا تبقى له قيمة مع ظهور افساده اه (قوله فالوجه جواز الدفع) وفاقا للنهاية عبارتها وشمل ما تقرر مالو كانت حاملا فتداع أي وإن سقط حملها كالحامل وهي حامل وسل البلقيني عما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتالف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه لا يوايه فهل يضمن مالك المحل متلفها أو اجاب بعدمه حيث لم تكن في بدا احد ولا ضمن ذو اليد (خاتمة) لو دخلت بقرة مثلا مسيبة ملك شخص فاخرجهما من موضع يعسر عليها الخروج منه فنقلت ضمنها ولو ضربت شجرة في ملكه ليقطعها وعلم انها إذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك ولم يعلمه القاطع به فسقطت عليه فالتفتة ضمنه وإن دخل ملكه بغير إذنه فان لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلم بذلك الانسان ايضا ولم يعلم به لكن اعلمه القاطع به او لم يعلم به لم يضمنه إذ لا تقصير منه ولو حل قيد اذنه غيره لم يضمن ما يتلفه كالحمل الحارز واخذ المال غيره أو اتلفت الدابة المستعارة أو المبيعة قبل قبضها زرعا مثلا للمالكها ضمنه المستعير والبائع لانها في يديهما أو انلفت ملك غيرهما فان كان الزرع للبائع لم يضمنه وإن كان ثمنا للدابة لانها اتلفت ملكه وبصير قابض الثمن بذلك كما مر في حلا وسئل القفال عن حبس الطيور في اقفاص لسباع اصواتها وغير ذلك فاجاب بالجواز إذا تعهد هاما لكها بما تحتاج اليه لانها كالبيمة تربط مغنى وكذا في الروض مع شرحه لا قوله وسئل القفال الخ (كتاب السير)

إذا شك هل سيبها المالك أو لاهل تحمل على المسبية أو لا وكيف الحكم (قوله فيضمن ذو جمل) أي عرف بالاضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفريعه على ما قبله ففهموه انه إذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن بأرساله فقد يخالف قوله السابق اما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقا إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الارسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم او مفروض في إرساله في الصحراء وفيه نظر لأن الظاهر أن ما نحن فيه لا فرق فيه بين الارسال بالبلد والصحراء فليتامل

(كتاب السير)

حياته وتبعنا اضرارها لو لم يدفعها فروعى والله اعلم (كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة والمقصود منها هنا اصاله الجهاد وإن جزم الزركشي بأن وجوبه (٢١١) وجوب الوسائل لا المقاصد إذ المقصود منه

الهداية ومن ثم لو أمكنت  
بإقامة الدلائل كانت أولى منه  
وقوله الهداية لا يرد عليه  
أنهم لو بذلوا الجزية لزم  
قبولها لأن هذا خاص بمن  
يقبل منه على أن هدايتهم  
لا سيما على العموم بمجرد  
إقامة الدليل نادرة جدا بل  
محال عادة فلم ينظروا إليها  
وكان الجهاد مقصود لا  
وسيلة كما هو ظاهر كلامهم  
وترجمه بذلك لاشتاله على  
الجهاد وما يتعلق به المتلقي  
تفصيل أحكامه من سيرته  
ﷺ في غزواته وهي  
سبع وعشرون غزوة قاتل  
في ثمان منها بنفسه بدر  
وأحد المريسيع والخندق  
وقريظة وخيبر وحنين  
والطائف وبعث ﷺ  
سبعاً وأربعين سرية وهي  
من مائة إلى خمسمائة فما زاد  
منسربون فسين مهملة إلى  
ثمانمائة فما زاد جيش إلى  
أربعة آلاف فما زاد جحفل  
والخمس الجيش العظيم  
وفرقه السرية تسمى بعشا  
والكتيبة ما اجتمع ولم  
ينتشر وكان أول بعثته  
ﷺ على رأس سبعة أشهر  
في رمضان وقيل في شهر  
ربيع الأول سنة ثنتين من  
الهجرة والاصل فيه الآيات  
الكثيرة والاحاديث

بكر السنين وفتح المشاة التحتية اه معنى (قوله جمع سيرة) إلى قوله وإن جزم في النهاية (قوله وهي) أي  
لغة اه ع ش (قوله والمقصود الخ) عبارة المعنى وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد وأحكامه اه (قوله  
وإن جزم الزركشي بأن الخ) وافقه المعنى (قوله إذ المقصود منه الهداية) أي وما يتبعها من الشهادة أو ماقتل  
الكفار فليس بمقصود اه معنى (قوله وقوله) أي الزركشي (قوله قبولها) أي الجزية (قوله  
لأن هذا) أي لزوم القبول (قوله بمن تقبل منه) احتراز عن عابد نحو وث وأصحاب الطباع وغيرهم بما يأتي  
في الجزية (قوله على أن هدايتهم) أي الكفار (قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو  
أمكنت كما لا يخفى اه سم أي لأن الشرطية لا تقتضي وجود المتقدم بل في تعبيره بلو إشارة إلى امتناعه (قوله  
فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقاً فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو (قوله وكان الجهاد مقصوداً الخ) هذا  
لا يتفرع على العلوة المذكورة إذ لا يلزم من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة من الجهاد  
فلتأمل واعلم أن كون المقصود منها هنا الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كما لا يخفى اه سم وقوله كونها  
مقصودة الخ لعل أصله عدم كونها الخ ثم سقط لفظة عدم من قلم الناسخ (قوله وترجمه بذلك الخ) أي ترجم  
المصنف هذا الباب بالسير لا بالجهاد أو بقتال المشركين كما ترجمه بعضهم لأن الجهاد متعلق من سيره ﷺ  
في غزواته اه معنى (قوله تفصيل أحكامه) أي الجهاد (قوله من سيرته الخ) الأولى سيره بالجمع أي  
من أحواله كما وقع له ﷺ في بدر فانه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البعض اه بجري من  
العزيزي (قوله قاتل في ثمان منها الخ) عبارة المعنى في تسع بنفسه كما حكاه الماوردي اه وكذا في ع ش عن  
شرح مسلم بزيادة الفتح على أن مكة فتحت عنوة وفي البجيري بعد ذكر كلام الشارح ما نصه فيه نظر لما في شرح  
المواهب عن ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة إلا في أحد ولم يقتل أحد إلا أني بن خلف فيها اه إلا أن يراد أن  
أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتال بخلاف غير هاهنا فلم يقع فيه قتال منه فيها ولا منهم اه (قوله وهي) أي  
السرية من مائة إلى خمسمائة عبارة القاموس من خمسة أنفس إلى ثلثمائة أو أربعمائة اه وسياق في السير  
عن المعنى والرشيدي ما يوافقه (قوله فازاد منسرخ) عبارة القاموس والمنسرخ كجلس ومنبر من الخيل  
ما بين الثلاثين إلى الأربعين أو من الأربعين إلى الخمسين أو إلى الستين أو من المائة إلى المائتين وقطعة من  
الجيش تمر قدام الجيش الكثير اه (قوله جحفل) كجعفر (قوله الجيش العظيم) لأنه خمس فرق المقدمة  
والقلب والميمنة والميسرة والساقة اه قاموس (قوله على رأس سبعة أشهر) أي من الهجرة فيكون في  
السنة الأولى منها لا نه في ربيع الأول اه سيد عمر ولعله أطلع على نقل ورواية وإلا فظاهر السياق أن  
قول الشارح سنة ثنتين الخ راجع إليه ايضاً (قوله والاصل فيه) عبارة المعنى والاصل فيه قبل الإجماع آيات  
كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقتلوا المشركين كافة واقتلوهم حيث وجدتموهم وأخبار كخبر الصحيحين  
أمروا أن يقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وخبر مسلم لغدوة أروحة في سبيل الله خير من الدنيا وما  
فيها وقد جرت عادة الأصحاب تبعاً للامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أن يذكر ما مقدمة في صدر هذا الكتاب  
فلنذكر نبذة منها على سبيل التبرك فنقول بعث رسول الله ﷺ يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين  
سنة وآمنت به خديجة رضي الله تعالى عنها ثم بعدها قيل على رضي الله تعالى عنه وهو ابن تسع وقيل ابن عشر  
وقيل أبو بكر وقيل زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنهما ثم أمر ببلوغ قومه بعد ثلاث سنين من مبعثه وأول  
ما فرض الله تعالى عليه بعد الإنذار والدعاء إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم  
نسخ بما في آخرها ثم نسخ بالصلوات الخمس إلى بيت المقدس ليلة الأسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين

(قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو أمكنت كما لا يخفى وقوله فلم ينظروا إليها إن أراد مطلقاً  
فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو وقوله وكان الجهاد مقصوداً الخ هذا لا يتفرع على العادة المذكورة إذ لا يلزم  
من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة في الجهاد فليتأمل واعلم أن كون المقصود منها هنا

الصحيحة الشهيرة وأخذ منها ابن أبي عسرون أنه أفضل الأعمال بعد الإيمان واختاره الأذري وذكر أحاديث صحيحة  
بمصرحة بذلك أوالها لا كثرون يحملها على خصوص السائل أو المخاطب أو الزمن (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)



قبل الهجرة متمتعاً بالذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الأمر هو التبليغ والانداز والصبر على أذى الكفار تالفاهم ثم بعدها أذن الله تعالى للمسلمين في القتال بعد أن نهى عنه في نيف وسبعين آية إذا ابتداهم الكفار به فقال وقتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم وصرح عن الزهري أول آية نزلت في الأذن فيه أذن (٢١٢) للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أي أذن لهم في القتال بدليل يقاتلون ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم بقوله فإذا

الأنسلخ الأشهر الحرم الآية ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على الإطلاق بقوله أنفروا أخفافاً وثقالاً وقاتلوا المشركين كافة وهذه هي آية السيف وقيل التي قبلها وقيل هما إذا تقرر ذلك فهو من حين الهجرة كان (فرض كفاية) لكن على التفصيل المذكور أجماعاً بالنسبة لفرضيته ولأنه تعالى فاضل بين المجاهدين والقاعدتين ووعده كلا الحسنيين بقوله لا يستوى القاعدون الآية والعاصي لا يبعد بها ولا يفاضل بين ماجور ومازور (تنبيه) ما حملت عليه إطلاقه هو الوجه الذي دل عليه النقل وأما ما اقتضاه صنيع شيخنا في شرح منبهه أنه من حين الهجرة كان يجب كل سنة فبعد مخالف لكلامهم (وقيل فرض عين) لقوله تعالى لا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً والقاعدون في الآية كانوا أحراراً وردوه بأن ذلك الوعيد لمن عينه صلى الله عليه وسلم لتعين الإجابة حينئذ أو عند قلة المسلمين وبأنه لو تعين مطلقاً لتعمل المعاش (وأما بعدهم للكفار) الحريرين (حالان أحدهما يكونون)

وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بسنتين تقريباً وفرضت الزكاة بعد الصوم وقيل قبله وقيل في السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة حولت القبلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتداء صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عيد الأضحى ثم فرض الحج سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا حجة الوداع سنة عشر واعتمر أربعاً وعشرين مرة وكذا في الروض مع شرحه الأقوله قد جرت إلى بحث الحج وقوله وفي السنة الثانية إلى ثم فرض الحج (قوله قبل الهجرة) إلى التنبيه في النهاية الأقوله وقيل إلى المتن وكذا في المغنى الأقوله بعد أن نهى عنه في نيف وسبعين آية الحج (قوله ثم بعدها أذن الله تعالى الحج) عبارة المغنى ثم هاجر إلى المدينة بعد ثلاثة عشر سنة من مبعثه في يوم الاثنين الثاني والعشرين من ربيع الأول فاقام بها عشر أياماً لاجتماع ثم أمر به إذا ابتدأ به الحج (قوله في نيف وسبعين آية الحج) متعلق بنهى أهـ ع ش (قوله في غير الأشهر الحرم) المراد بها المعروفة الآن لكنهم أبدلوا رجباً بشوال وكانوا تعاهدوا على عدم التنقل فيها كما يعلم من كلام البيضاوى أهـ ع ش (قوله على الإطلاق) أي من غير تقييد بشرط ولا زمان مغنى وأسنى (قوله وهذه) أي آية وقاتلوا المشركين الحج وقوله وقيل التي قبلها وهو قوله تعالى أنفروا أخفافاً وثقالاً ع ش (قوله على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الحج سم ورشيدى أي من الأحوال الثلاثة (قوله أجماعاً الحج) عبارة المغنى أما كونه فرضاً فبالاجماع وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى لا يستوى القاعدون الحج (قوله ما حملت عليه) أي التفصيل المذكور (قوله وأما ما اقتضاه صنيع شيخنا الحج) صدر في شرح المنهج بالإطلاق ثم ذكر في الآخر التفصيل فينزل ذلك الإطلاق عليه بقرينة السياق ويسقط اعتراضه أهـ سيد عمر (قوله لقوله تعالى) إلى قوله هذا ما صرح في النهاية (قوله والقاعدون الحج) عبارة المغنى وقائله قال كان القاعدون حراساً للمدينة وهو نوع من الجهاد أهـ (قوله وردوه بأن ذلك الوعيد لمن عينه) وقال السهيلي كان فرض عين على الأنصار دون غيرهم لأنهم بايعوا عليه قال شاعرهم

نحن الذين بايعوا محمداً \* على الجهاد ما بقينا أبداً

وقد يكون الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم فرض عين بأن أحاط عدو بالمسلمين كالأحزاب من الكفار الذين تحزبوا حول المدينة فإنه مقتضى لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم حالان خلاف ما يوهمه قوله أي المصنف وأما بعد الحج أهـ مغنى (قوله مستقرين) إلى قوله هذا ما صرح في المغنى الأقوله المؤتمنين إلى وأما بأن وقوله بشرطه وقوله وظاهر إلى وأقله ثم قال وما ذكره المصنف محله في الغزو وأما حراسة حصون المسلمين فتعين فوراً أهـ (قوله وأما بأن يدخل الإمام الحج) ظاهره سقوط الفرض بأحد الأمرين من تشحين الثغور ودخول الإمام الحج قال مروى وهو المذهب لكن الشهاب البرلسي رد ذلك وله فيه تصنيف أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الأمرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك ع ش ورشيدى وسيأتي عن سم مثلاً (قوله أو نائبه بشرطه) لعله أشار إليه بقوله السابق أنفاً وتقليد ذلك للأمراء المؤتمنين الحج أهـ ع ش ويحتمل أن أشار إليه بقوله الاتي في آخر السوادقة وشرطه الحج فيكون راجعاً إلى الإمام أيضاً (قوله هذا) أي قوله ويحصل أما بتشحين الثغور الحج (قوله وصرىحه) أي هذا الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كما لا يخفى (قوله لكن على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم

أي كونهم (ببلادهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئاً (ة) الجهاد حينئذ (فرض كفاية) أجماعاً كما نقله القاضي عبد الوهاب أو ويحصل أما بتشحين الثغور وهي محال الخوف التي تلي بلادهم بمكافئين لهم لو تصدوا مع إحكام الحصون والحنادق وتقليد ذلك للأمراء المؤتمنين المشهورين بالشجاعة النصيح للمسلمين وأما بأن يدخل الإمام أو نائبه بشرطه دارهم بالجوش لقتالهم وظاهر أنه إن أمكن بعثها في جميع نواحي بلادهم وجب وأقله مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم لأنه محمول عليه وصرىحه الاكتفاء

بالاول وحده ونوزع فيه بانه يؤدى الى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجماعا ويرد بان الثغور اذا شئت كما ذكر كان في ذلك اخذ لشوكتهم وإظهار لقهرهم بعجزهم عن الظفر بشيء منا ولا يلزم عليه ما ذكر لما ياتي انه اذا احتيج الى قتالهم اكثر من مرة وجب فكذا اذا كتفينا هنا بتحسين الثغور واحتيج لقتالهم وجب واما ادعاء ايجاب الجهاد كل سنة مرة مع تحصين الثغور فهو وإن أفهمته عبارات لكنه لما يتجه حيث لا عذر في تركه مرة في السنة ثم رايته عبارة شرح المذهب وعبارة الاذرعى في باب الاحصار صريحين في الوجوب كل سنة مرة مطلقا زاد الاول لان تدعو حاجة الى التاخير اكثر من سنة والثاني ان ذلك متفق عليه وما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قهرية فتجب اقامته بحسب الامكان حتى لا يبقى الا مسلم او مسلما ولا يختص بمرة في السنة ولا يعطل اذا امكنت الزيادة وهو ضعيف وان اختاره الامام ثم وجه الاول بان تجهيز الجيوش لا ياتي غالبا في السنة اكثر من مرة ومحل الخلاف اذا لم تدع الحاجة الى اكثر من مرة والواجب وشرطه كالمرة ان لا يكون بناضعف او نحوه كرجاء اسلامهم والاخر حينئذ ويسن ان يبدأ بقتال من يلونا الا ان يكون الخوف من غيرهم اكثر فتجب البداء بهم وان يكثره ما استطاع ويثاب على الكل ثواب فرض الكفاية وحكم فرض الكفاية الذي هو مهم بقصد حصوله من غير نظر بالذات لفاعله انه (اذا فعله من فيهم كفاية) وان لم يكونوا من اهل فرضه كذوى صبا او جنون او انوثة الا في مسائل كصلاة الجماعة على ما مر فيها (سقط الحرج) عنه ان كان من اهله (عن الباين) رخصة وتخفيفا عليهم ومن ثم كان

او ما صرح الخ والمآل واحد (قوله بالاول) أى بتشحين الثغور (قوله ولا يلزم عليه) أى على الاكتفاء بالاول ما ذكر اى عدم وجوب القتال على الدوام (قوله وان افهمته عبارات الخ) هذا الذى افهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما عن الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذر فى ترك اعتقاده والعمل به فى مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بان ما فيه هو الحق الذى لا يمتري فيه عاقل اهم سم (قوله مطلقا) اى وان حصن الثغور (قوله زاد الاول) اى شرح المذهب وقوله والثاني اى وزاد الاذرعى (قوله ان ذلك) اى الوجوب كل سنة مرة مطلقا (قوله وما يؤيد ذلك) اى الادعاء المذكور (قوله وهو ضعيف) اى قول الاصوليين بوجوب الزيادة فى سنة على مرة عند الامكان (قوله ثم وجه) اى الامام الاول اى الوجوب فى كل سنة مرة مع التحسين (قوله ومحل الخلاف) الى المتن فى النهاية (قوله ومحل الخلاف) اى فى قدر الواجب فى كل سنة (قوله ولا الاخر) اى وجوب باه ع ش (قوله وحكم فرض الكفاية) الى قوله ومن ثم فى النهاية الا قوله الا فى مسائل الى المتن (قوله الذى الخ) صفة كاشفة لما هيته فرض الكفاية (قوله بقدر حصوله الخ) اى بقصد حصوله فى الجملة فلا ينظر الى فاعله الا بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين انه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل عين او من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيها فرض عليه دون امته ولم يقيد بقصد الحصول بالجزم احترازاً عن سنة الكفاية لان الفرض تمييز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر شرح جمع الجوامع للحلى (قوله وان يكونوا) الى قوله الا فى مسائل فى المغنى (قوله من اهل فرضه) الاول من اهله (قوله ومن ثم كان القائم به افضل الخ) وفاقا للاسنى وخلافا للحلى والمغنى والنهاية عبارة نعم القائم بفرض العين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقل عن المحققين وان اقره المصنف فى الروضة اه وعبارة المغنى والمعتمدان فرض العين افضل كما جرى عليه الشارح فى شرحه على جمع الجوامع اه (قوله وافهم السقوط) الى قوله اخذا فى النهاية والمغنى (قوله السقوط) اى عن الباين (قوله يخاطب به الكل) اى كل من اهل الفرض (قوله اذا تركه الكل) اى كل من اهل الفرض وغيرهم اخذنا مرامنا (قوله ثم اهل فرضه الخ) عبارة المغنى اثم كل من لا عذر له من الاعذار الآتى بيانها اه (قوله كالتاخير الخ) راجع الى قوله وانه اذا تركه الكل اثم اهل فرضه كلهم الخ ويحتمل الى خصوص قوله اى وقد قصر الخ (قوله ولما كان) الى قوله واما من استراب فى المغنى الا قوله ولا يحصل الى قال الامام والى قوله وعليه حمل الخبر الحسن فى النهاية الا قوله ووربما الى فاما وقوله واما الى فقال وقوله خلافا لما يوهمه كلام شارح وقوله ولانها الى قوله وببحث (قوله جملة فى ابوابها) عبارة المغنى فى الجناز

بعدها اذن الله تعالى للمسلمين الخ (قوله وان افهمته عبارات الخ) هذا الذى افهمته عبارات هو صريح كلام الشيخين وغيرهما من الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذر فى ترك اعتقاده والعمل به فى مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوه عليه وصرحوا بان ما فيه هو الحق الذى لا يمتري فيه عاقل (قوله ومن ثم كان القائم به افضل من القائم بفرض العين الخ) نعم القائم

القائم به افضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ أبو على عن المحققين وأقر فى الروضة الامام عليه وأفهم السقوط أنه يخاطب به الكل وهو الاصح وانه اذا تركه الكل ثم اهل فرضه كلهم وان جهلوا اى وقد قصرنا فى جعلهم به اخذنا من قولهم لتقصيرهم كالتاخير تجهيز ميت بقرية ممن تقضى العادة بتعبده فانه ياتهم وان جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولما كان شان فروض الكفاية منها لكثرتها وخفائها ذكر منها جملة فى ابوابها ثم استطرد هنا جملة أخرى منها فقال (ومن فروض الكفاية القيام باقامة الحجج العلية والبراهين القاطعة فى الدين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه منها النبوات وصدق الرسل وما رسلوا به

من الامور الضرورية والنظرية (وحل المشكلات في الدين) لتدفع الشبهات وتصفو الاعتقادات عن تمويهات المبتدعين ومعضلات الملحدين ولا يحصل كالذلك إلا بافتان (٢١٤) قواعد علم الكلام المبنية على الحكيمات والالهيات ومن ثم قال الامام لو نبي الناس على

ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبنا التشاغل به ووربما نهينا عنه اى كما جاء عن الائمة كالشافعى بل جعله اقبح مما عد الشراك فاما الآن وقد ثارت البدع ولا سبيل إلى تركها فانظم فلا بد من اعداد ما يدعى به إلى المسلك الحق وتحمل به الشبهة فصار الاشتغال بادلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات واما من استراب في اصل من اصول الاعتقاد فيلزمه السعى في إزالته حتى تستقيم عقيدته اه وافره في الروضة وتبعه الغزالي فقال الحق انه لا يطلق ذمه ولا مدحه ففيه منفعة ومضرة فباقراره منفعة وقت الانتفاع حلال او مندوب أو واجب وباعتبار مضرته وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق قلبا سليما ان يتعلم أدوية أمراض القلب من كبر وعجب ورياء ونحوها كما يجب لكن كفاية تعلم علم الطب (و) القيام (ب) علوم الشرع كتنفسير وحديث والفروع) الفقهية زائد على ما لا بد منه (بحيث يصلح للقضاء) والافاء بان يكون مجتهدا مطلقا وما يتوقف عليه ذلك من علوم

غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وفي اللقيط التقاط المنبوذ ذكر هنا الجهاد ثم استطرذ إلى ذكر غيره فقال اه (قوله من الامور الضرورية) فيه شئ إلا ان يقال الضروري قديقام عليه الدليل سم وهو كذلك فقد يكون الضروري بالنسبة لبعض غير ضرورى بالنسبة لآخر وقد يقام على الضروري منه لازالة خفاء فيه والمنبه بصورة الدليل وان لم يسم دليلا حقيقة ولا يضرم تسميته دليلا حقيقة بالنسبة لما نحن فيه إذ القيام به عند الحاجة إليه من فروض الكفاية اه سيد عمر (قوله المان وحل المشكلات) يظهر أن المشكل الامر الذي يخفى ادراكه كدفعه والشبهة الامر الباطل الذي يشتبه بالحق ولا يخفى ان المراد بالحجج غير حل المشكلات وقديقدر على الاول من لا يقدر على الثاني سم على المنهج اه ع ش (قوله وتصفو) اى تخلص وقوله ومعضلات الخ اى مشكلات اه ع ش (قوله كال ذلك) اى القيام باقامة الحجج وحل المشكلات (قوله والالهيات) من عطف الجزء على الكل (قوله قال الامام الخ) عبارة المغنى واما العلم المترجح بعلم الكلام فليس بفرض عين وما كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم يشتغلون به قال الامام الخ (قوله في صفوة الاسلام) أى فى النورانية التي كانت حاصلة فى ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما يفسد قلوبهم واحوالهم اه ع ش (قوله به) اى بعلم الكلام (قوله اى كما جاء عن الائمة) عبارة المغنى والروض مع شرحه وما نص عليه الشافعى من تحريم الاشتغال بعلم الكلام محمول على التوغل فيه واما تعلم علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائعين والسحر فخر ام وتعلم الشعر مباح ان لم يكن فيه سخر او حث على شر وان حث على التغزل والبطالة كره اه (قوله بل جعله) اى جعل الشافعى الاشتغال بعلم الكلام اه مغنى (قوله تلنظم) حال من ضمير تركها وفي القاموس التلنظم الامواج ضرب بعضها بعضا اه (قوله اه) اى كلام الامام (قوله وتبعه) اى الامام (قوله ذمه) اى علم الكلام اه ع ش (قوله حلال) اى مباح (قوله ويجب) إلى قوله وما بما تقرر فى المغنى لا لقوله بان يكون مجتهدا مطلقا (قوله ان يتعلم أدوية امراض القلب الخ) وقد ينهارحه الله تعالى فى احياء علوم الدين بما لا مزيد عليه فليراجع من اراد وقوله من كبر الخ بيان لامراض القلب اه ع ش (قوله زائد الخ) سيد كرم تحترزه بقوله اما ما يحتاج إليه الخ (قوله بان يكون مجتهدا الخ) ويأتى أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثلثمائة سنة فلا يشترط فى هذه الازمنة (قوله وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك اى ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من علوم العربية) بيان لما الموصولة (قوله وغير ذلك) عبارة المغنى وشرح الروض ومن فروض الكفاية علم الطب المحتاج اليه لمعالجة الابدان والحساب المحتاج اليه لقسمة الموارث والوصايا والمعاملات واصول الفقه والنحو واللغة والتصريف واسماء الرواة والجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم اه (قوله بذلك كله الخ) اى بما يتوقف عليه ذلك اه رشيدى (قوله وبما تقرر) اى من قوله وما يتوقف عليه الخ (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح) وهو الجلال المحلى جعله متعلقا بالفروع خاصة وصوبه سم واطال فى

بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقله عن المحققين وان أقره المصنف فى الروضة مر (قوله الضرورية) فيه شئ مع كون الكلام فى اقامة الحجج والبراهين إلا ان يقال الضروري قديقام عليه الدليل (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح) وتعریف الفروع للنفن الخ) قال المحقق المحلى وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكر بعده اه وعبارة الروضة كاصلها مصرحة بما قاله حيث عبر بقوله واما فرض الكفاية فالقيام بعلوم الشرع فرض كفاية ويؤيد ذلك التفسير والحديث على ماسبق فى الوصية ومنها ان ينتهى فى معرفة الاحكام إلى حيث يصلح للفتوى والقضاء اه وهو قرينة واضحة على ارادة توجيه المحقق للتعريف وله ان يؤيد هذا التوجيه من جهة المعنى بان كلام من العلوم الثلاثة فرض كفاية فى نفسه مع قطع النظر عن

العربية واصول الفقه وعلم الحساب المضطر إليه فى الموارث والاقارات والوصايا وغير ذلك مما يأتى فى باب القضاء توجيهه فتجب الا حاطة بذلك كله لشدة الحاجة إلى ذلك وبما تقرر علم ان بحيث الخ متعلق بعلوم خلافا لما يوهمه كلام شارح وتعريف الفروع للنفن أ ولا نهالم تشتهر مرادها الفقهاء لا مع التعريف دون سابقها وبحث الفخر الرازى انه لا يحصل فرض الكفاية فى اللغة والنحو

الابمعرفة جمع يلغون حد التواتر وعلله بان القرآن متواتر ومعرفة متوقفة على معرفة (٢١٥) اللغة فلا بد أن تثبت بالتواتر حتى يحصل

الوثوق بقولهم فيما سبيله  
القطع ويرد بان كتبها  
متواترة وتواتر الكتب  
معتد به كما صرحوا به فينبغي  
حصول فرضها بمعرفة  
الآحاد كما اقتضاه اطلاقهم  
لتمكنهم من إثبات ما نوزع  
فيه من تلك الاصول بالقطع  
المستند لما في كتب ذلك  
الفن ولا يكفي في اقليم مفت  
وقاض واحد لعسر  
مراجعته بل لا بد من  
تعدد ما بحيث لا يزيد  
ما بين كل مفتين على مسافة  
القصر وقاضيين على مسافة  
العسوى لكثرة  
الخصومات اما ما يحتاج  
اليه في فرض عيني او في  
فعل آخر اراد مباشرة  
ولو بوكيله فقطع ظواهر  
احكامه غير النادرة فرض  
عين وعليه حمل الخبر الحسن  
التفقه في الدين حق على كل  
مسلم ونقل ابن الصلاح عن  
الفراوى انه تحرم الاقامة  
ببلد لا مفتى به وفيه نظر  
وقضية مامر من اعتبار  
مسافة القصر بين كل مفتين  
ان الحرمة خاصة ببلد بينه  
وبين المفتى اكثر من  
مسافة القصر وبتسلم  
عمومه ينبغي زوال الحرمة  
بان يكون بالبلد من يعرف  
الاحكام الظاهرة غير  
النادرة لما تقرر انها التي  
يجب تعلمها عينا بفرض

توجيه بما يعرف بمراجعته اه رشدي وأقره المفتي عبارة قال الشارح وعرف أى المصنف الفروع أى  
بالالف واللام دون ما قبله لما ذكره بعده وهو قوله بحيث يصلح القضاء لثلاثتهم عوده لما قبله ايضا اه (قوله)  
ويرد بان كتبها متواترة الخ) نظريه سم راجعه (قوله ولا يكفي في اقليم) الى قوله وعليه حل في المفتي إلا  
قوله ولو بوكيله (قوله لا يزيد بين كل مفتين على مسافة القصر) أى لثلاث يحتاج الى قطعها اه مفتي (قوله)  
لكثرة الخصومات) أى وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين اه مفتي (قوله اما ما يحتاج اليه الخ)  
عبارة المفتي والروض مع شرحه ويتعين من ظواهر العلوم لادقائتها ما يحتاج اليه لاقامة فرائض الدين  
كاركان الصلاة والصيام وشروطها ولا بما يجب تعلمه بعد الوجوب وكذا قبله إذالم يتمكن من تعلمه بعد  
دخول الوقت مع الفعل وكركان الحج وشروطه وتعلمها على التراخي كالحج والزكاة ان ملك ما لا ولو كان  
هناك ساع واحكام البيع والقرض ان اراد ان يبيع ويتاجر فيتعين على من يريد بيع الخبز ان يعلم انه  
لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا بدقيقه وعلى من يريد الصرف ان يعلم انه لا يجوز بيع درهم بدرهمين ونحو  
ذلك وأما اصول العقائد فلا اعتقاد المستقيم مع التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة ففرض عين اه (قوله)  
ولو بوكيله) ينبغي الاكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل سم (قوله ينبغي زوال الحرمة الخ) ولولم  
يفت المفتي وهناك من يفتي وهو عدل لم يأنم فلا يلزمه الافتاء قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك  
اه مفتي (قوله انها) أى الاحكام الظاهرة الخ (قوله عليه) أى التعليم والجار متعلق بيجب (قوله وانما  
يتوجه) الى قوله وبقوله في المفتي إلا قوله ووقع الى واوجهها الى قوله فليتخذ في النهاية إلا قوله ووقع الى  
واوجهها وقوله ما دمناه في الخطبة (قوله مكفي) أى قادر على الانقطاع بان يكون له كفاية اه مفتي  
(قوله لا يسقط) أى فرض الفتوى به أى بالفاسق (قوله ويسقط بالعبء والمرأة الخ) لانها اهل للفتوى

توقف غيره منها عليه كما هو ظاهر عبارتهم حتى أن معنى قوله القيام بعلوم الشرع بكل واحد منها في نفسه  
وحينئذ فلا يسوغ تعلق الحيثية المذكورة بالجميع لان القدر المؤدى للفرض من كل من التفسير والحديث  
ليس مضبوطا بها بل لا يتأتى ضبطها لان كلاهما في نفسه لا يكفي في حصول تلك الحيثية كما لا يخفى  
والقدر الذى يتوقف عليه تلك الحيثية منها ليس هو القدر المؤدى لفرضها لانه يكفي في حصولها ان يكون  
عنده من الاصول الصحيحة الجامعة من كتب احاديث الاحكام اصل فاكثر وان يعرف آيات الاحكام فقط  
ومعلوم أن مجرد وجود اصل فاكثر عنده من ذلك لا يكفي في القيام بفرض التفسير والحديث وإذا علمت ذلك  
اتضح لك ما قاله المحقق المحلى وغلبت ما في كلام الشارح فتأملوه والحاصل ان القدر الذى يحصل به تلك الحيثية  
لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث والقدر المحصل لها لا يتوقف على تلك الحيثية فتأمل  
ذلك لتعلم ان ما ذكره الشارح بمعزل بعيد عن الصواب وان ما ذكره المحقق المحلى بما لا يمكن خلافه عند اولى  
الاباب (قوله إلا بمعرفة جمع يلغون حد التواتر) قد يقال بلوغ الجمع المذكور حد التواتر لا يفيد القطع  
إلا إذا استندت معرفته إلى التواتر عن جمع من العرب يلغون ذلك والظاهر أن هذا غير متحقق في جميع  
مسائل اللغة والنحو فليتأمل (قوله ويرد بان كتبها متواترة الخ) قد يقال ان اريد تواتر كتبها من مصنفها  
الينا لم يفد او تواتر ما فيها عن العرب بان كان ما فيها نقله جمع من النحاة مثلا بلغ حد التواتر عن جمع من  
العرب كذلك فان هذا هو المفيد للقطع فهو ممنوع كليا لظهور انه في كثير منها ليس كذلك فهذا الرد كما ترى ثم  
إن اجيب عن البحث بان تواتر القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم مغن عن اللغة للقطع بصحة ما تواتر عنه  
وعصمته عن الخلل فيه فان فرض عدم تواتر بعض كفايته لم يحتج فيها لتواتر اللغة ورد عليه ان تواتر القرآن  
إنما يعلم منه انه لا خلل فيه واما تمييز الفاعل من المفعول والمبتدأ من غيره وهكذا مع توقف المفتي على ذلك  
فلا يعلم من تواتره إلا ان يقال المفتي ظن فيكفي معرفته بالآحاد (قوله ولو بوكيله) ينبغي الاكتفاء بمعرفة

الاحتياج اليها وبجبر الحساكم وجوبا أهل كل بلد تركوا تعلم ذلك عليه قال الماوردى وغيره وإنما يتوجه فرض الكفاية  
في العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكفي ولو فاسقا لكن لا يسقط به اذ لا تقبل فتواه ويسقط بالعبء والمرأة على أحد وجهين

وان لم يدخلا اه ووقع في الروضة عنه ما يقتضي خلاف ما ذكر من السقوط وبقوله غير بليد مع قول المصنف كابن الصلاح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق انقطع من نحو ثلثائة سنة يعلم انه لا اثم على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بلوغ

درجة الاجتهاد المطلق لان الناس كلهم صاروا ابتداء بالنسبة اليها قبل الفروع ان عطف على تفسير اقتضى بقاء شيء من علوم الشرع لم يذكره أو على علوم اقتضى انه من غير علوم الشرع وكلاهما فاسد اه ويرده ما قدمناه في الخطبة ان علوم الشرع قد يراد بها تلك الثلاثة فقط وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها وقد يراد بها هي وآلاتها وهي عرفهم في مواضع اخر منها هذا الماصر جوابه ان الكل فرض كفاية فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد فيه خلافا لمن وهم فيه ثم رایت شارحا اشار لشيء من ذلك (و) منها اجماعا على قادر أمن على نفسه وعضوه وماله وان قل كما شمله كلامهم بل وعرضه اخذا من جعلهم اياه عذرا في الجملة مع كونها فرض عين الا ان يفرق بان لها شبه بدل وهو الظهور وان كانت صلاة مستقلة على حيالها ثم رایت بعضهم جزم بان العرض كالمال وعلى غيره بان لم يخف مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسن مع الخوف على النفس والنهي

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يدخلا) أى في الفرض اه سم (قوله عنه) أى الماودى (قوله ووجهها الخ) كذا في النهاية والمعنى كما مر التنبيه اليه (قوله بالنسبة اليها) أى إلى درجة الاجتهاد المطلق وان كانوا مجتهدين في المذهب والفتوى بل هذان ايضا عز ابل عدمان زمن طويل اه امداد (قوله ويرده الخ) عبارة النهاية ويحجب عنه بصحة ذلك على كل منها اما الاول فتكون الكاف استقصائية أى او باعتبار الافراد الذهبية واما الثاني فلانه من عطف الخاص على العام اهتماما بشانه وقد يقال علوم الشرع قد يراد بها الخ (قوله على قادر) إلى قوله كما في الروضة في النهاية لا قوله اخذا إلى وعلى غيره وقوله بان لم يغلب على ظنه شيء من ذلك (قوله وعلى قادر) ولا يختص بالولاية بل يجب على كل مكلف قادر من رجل وامرأة حرو عبد ولصبي ذلك ويثاب عليه إلا انه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أى كدرهم اه عش (قوله اياه) أى الخوف على العرض (قوله وان كانت) أى الجملة (قوله وعلى غيره) إلى قوله ويحرم كذا في المعنى والروض وشرح المنهج (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ أى ومن على نفس وعضو مال وعرض غيره (قوله عليه) أى الغير (قوله اكثر من مفسدة المنكر الخ) يشمل اربع صور الاقل بالنسبة اليه أى المرتكب والى غيره والمساوى بالنسبة اليها وهو واضح بالنسبة للاولى في الجملة ومحل تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية اما بالنسبة إلى المساوى في المرتكب فإى فائدة له وهل هو الا ترجيح بغير مرجح واما في الاخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدي إلى اضرار باخرو لو كانت مفسدة اقل ومن جملة المقرر ان الضرر لا يزال بالضرر لا سيما إذا كان المزال متمحض الحق الله تعالى فكيف يسعى في ازالته بحصول ضرر فيه حق للعبود حق لله ايضا فانه لازم له اه سيد عمر وقد يقال فرق بين المحقق والمترقب (قوله ويحرم مع الخوف على الغير) أى مع خوف المفسدة المذكورة قياس هذا أن من طلب الشهادة وعلم أنه يترتب على شهادته اعظم مما يستحق بسبب المعصية حرم عليه الشهادة اه عش اقول بل ما ذكره من الافراد لما مر عن السيد عمر ان المراد بالغير ما يشمل المرتكب (قوله ويسن مع الخوف على النفس) مفهومه ما اخرج المال فليراجع قال عش واقول المال معلوم من النفس بالاولى بل المراد بالنفس هنا ما يشمل العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جواب سؤال نشأ عما قيله (قوله كسره الخ) مثال لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفقته) أى كلا او بعضا وقوله وهو محتاج اليها وان لم يصل الى حد الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) إلى المتن في المعنى لا قوله كما في الروضة الى وان ارتكب (قوله ولا يزيد الخ) أى المرتكب المنكر عليه فيها وفيه عنادا اه معنى (قوله لما هو افحش الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم الوجوب في المساوى اذ لا فائدة سم وقد يقال فرق بين المحقق والمتنظر كما مر (قوله

الوكيل المباشر لذلك الفعل (قوله وان لم يدخلا) أى في الفرض (قوله فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد الخ) يحجب بان الكاف استقصائية او باعتبار الافراد الذهبية بانه معطوف على علوم ولا فساد لان غايته انه من عطف الخاص على العام لنكتة كاظهار من بينها والاهتمام بشدة الحاجة اليها ومثل ذلك في غاية الحسن (قوله ويسن مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسلم في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما رواه مسلم ان اول من بدا بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنالك فقال ابو سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه الخ وقد يقال كيف تاخر ابو سعيد رضي الله عنه عن انكار هذا المنكر حتى سبقه اليه هذا الرجل ثم ذكر احتمالات في الجواب منها قوله ويحتمل ان اباسعيد كان حاضرا من الاول لكن خاف على نفسه او غيره حصول فتنة بسبب انكاره فسقط الانكار عنه ولم يخف ذلك الرجل شيئا لا اعتضاده بظهور عشيرته او غير ذلك او انه خافه وخطر بنفسه وذلك جائز في مثل هذا بل مستحب اه (قوله لما هو افحش) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم

عن الالتقاء باليد الى التهلكة مخصوص بغير الجهاد كسره على فعل حرام غير زنا بأن ولو قتل موكفر وأمن أيضا أن المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزيد عنادا ولا ينتقل لما هو افحش منه

بان لم يغلب الخ) راجع قوله وأحسنه أيضا الخ (قوله من ذلك) أى قطع النفقة وزيادة العناد والانتقال  
 للاخش (قوله وان ظن الخ) غايه في قوله على قادر الخ عبارة المغنى ولا يشترط فيه ان يكون مسموع  
 القول بل على المكلف ان يامروى به وان علم بالعادة انه لا يفيد ان الذكرى تنفع المؤمنين اه (قوله  
 وان ظن الخ) خلافا للعقائد العنصرية عبارته مع شرحه للمحقق الدواني والامر بالمعروف تبع لما يؤمر به  
 فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فمندوب الامر به والمنكر ان كان حراما  
 وجب النهى عنه وان كان مكروها كان النهى عنه مندوبا وشرطه اى شرط وجوبه ونهيه أن لا يؤدي  
 الى الفتنة فان علم انه يؤدي اليها لم يجب ولم يندب بل ربما كان حراما بل يلزمه ان لا يحضر المنكر ويعتزل في  
 بيته لئلا يراه ولا يخرج الا لضرورة لا يلزمه مفارقة تلك البلدة الا اذا كان عرضة للفساد وان يظن قبوله فان  
 لم يظن قبوله لم يجب سواء ظن عدم القبول او شك في القبول وفي الاخير تأمل واذا لم يجب بعدم ظن القبول  
 لم يخف الفتنة فيستحب اظهارا لشعار الاسلام (قوله وان ارتكب الخ) عبارة المغنى ولا يشترط في الامر  
 بالمعروف العدالة بل قال الامام وعلى متعاطى الكاس أن ينكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على من  
 غصب امرأة على الزنا امرها باسترجعها عنه اه (قوله باليد) الى قوله قال ابن القشيري في النهاية الا قوله  
 فلا اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه وقوله وهذا الى وليس (قوله باليد فاللسان الخ) هذا انما ذكره في النهى  
 عن المنكر وانظر ما معنى الامر باليد والقلب وبعد تسليم تصوره فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم رايت  
 ابن قاسم اشار الى ذلك اه رشيدى عبارة سم انظر ما معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم اليد مع  
 كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتى معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليد في  
 النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ فليتأمل  
 وقد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود بكل من اليد واللسان بلامفسدة في احدهما تخير بينهما وان  
 لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد  
 منهما اقتصر على القلب اه (قوله فاللسان) قياس دفع الصائل تقديمه على اليد فليراجع اه ع ش ولعله  
 اظهر من التخير المار عن سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق انه يجب عليه الانكار على  
 زوجته ذلك مطلقا لكن قوله اذله الخ صريح في انه جائز لا واجب وهو الذى ينبغى اذ الظاهر انه لحقه اه  
 رشيدى (قوله مطلقا) اى مسكرا كان او غيره اه ع ش (قوله والقاضى) وقوله مقلد الخ معطوفان على الزوج

الوجوب في المساوى اذ لا فائدة فليتأمل (قوله الامر باليد) انظر معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم  
 اليد مع كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتى معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليد  
 في النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ  
 فليتأمل ثم رايت في كلام نقله في شرح مسلم عن القاضى عياض في شرح الحديث ما صورته فان غلب على  
 ظنه ان تغييره بيده يسبب منكر الشد منه من قتله او قتل غيره بسببه كف يده واقتصر على القول باللسان  
 والوعظ والتخويف فان خاف ان يسبب قوله مثل ذلك غير قبله وكان في سعة وهذا هو المراد بالحديث ان شاء  
 الله تعالى اه والكلام قد يقتضى وجوب الوعظ والتخويف وان لم يزل المنكر به وهو مشكل وحينئذ  
 فقد يقال ان افاد ذلك زوال المنكر فينبغى تقديمه على اليد الا فينبغى عدم وجوبه مطلقا لكن قضية قوله  
 السابق وان ظن انه لا يقبل خلافه (قوله باليد فاللسان الخ) قد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود  
 بكل من اليد واللسان بلامفسدة في احدهما تخير بينهما وان لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر  
 وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد منهما اقتصر على القلب (قوله والنهى عن المنكر)  
 قال المصنف في شرح مسلم وما يتساهل اكثر الناس فيه من هذا الباب ما اذ ارى انسانا يبيع متاعا معيبا  
 او نحوه فانهم لا ينكرون ذلك ولا يعرفون المشتري بعيبه وهذا خطأ ظاهر وقد نص العلماء على انه يجب  
 على من علم ذلك ان ينكر على البائع وان يعلم المشتري به والله اعلم اه

بان لم يغلب على ظنه شيء  
 من ذلك وان ظن أنه لا يمثل  
 كافي الروضة وان نوزع  
 بنقل الاجماع على خلافه  
 وان ارتكب مثل ما  
 ارتكب أو أقبح منه  
 (الامر) باليد فاللسان  
 فالقلب سواء الفاسق  
 وغيره (بالمعروف) أى  
 الواجب (والنهي عن  
 المنكر) أى المحرم لكن  
 محله في واجب أو حرام مجمع  
 عليه أو في اعتقاد الفاعل  
 اذله بالنسبة لغير الزوج اذله  
 شافعيًا منع زوجته الحنفية  
 من شرب النبيذ مطلقا  
 والقاضى اذ العبرة باعتقاده



كما ياتي ومقدم لا يجوز  
تقليده لكونه مما ينقض فيه  
قضاء القاضي ويجب  
الانكار على معتقد التحريم  
وان اعتقد المنكر اباحته  
لانه يعتقد انه حرام بالنسبة  
لفاعله باعتباره عقيدته فلا  
اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه  
وليس لعامى يجهل حكم  
مارآه ان ينكره حتى يخبره  
عالم بانه يجمع عليه او في  
اعتقاد الفاعل ولا لعالم ان  
ينكر مختلفا فيه حتى يعلم من  
الفاعل انه حال ارتكابه  
معتقد لتحريمه كما هو ظاهر  
لا احتمال انه حينئذ قد من  
يرى حله او جهل حرمة امامه  
ارتكب ما يرى اباحته  
بتقليد صحيح فلا يجوز  
الانكار عليه لكن لو ندب  
للخروج من الخلاف  
برفق فلا بأس وانما أحد  
الشافعي حنفيا شرب نبيذا  
يرى اباحته لضعف ادلته  
ولان العبرة بعد الرفع للقاضي  
باعتقاده فقط ولم يراع ذلك  
في ذمى رفع اليه لمصلحة  
تألفه لقبول الجزية والكلام  
في غير المحتسب اما هو فينكر  
وجوبه على من اخل بشيء  
من الشعائر الظاهرة ولو  
سنة كصلاة العيد والاذان  
ويلزمه الامر بهما ولكن  
لو احتجج انكار ذلك لقتال  
لم يفعله الاعلى انه فرض

كفاية وبهذا يجمع بين متفرقات كلماتهم

اه ع ش (قوله كاياني) اي آتفا (قوله ومقدم لا يجوز الخ) اي فاعتقاده الحل لا يمنع من الانكار عليه اه  
ع ش عبارة سم اي فاذا ارتكب ما يعتقدا باحته بتقليد ممنوع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه  
محراما عند من يجب عليه تقليده اه (قوله او في اعتقاد الفاعل) اي محرم في اعتقاده اه نهاية (قوله ولا  
لعالم الخ) المناسب ولا على عالم الخ اه رشدي (قوله او جهل حرمة) صريح ان جهل التحريم من الفاعل  
مانع من الانكار وهو مشكل الا ان يخص بانكار ترتب عليه اذية فليراجع اه رشدي عبارة ع ش اي  
لكنه يرشده بان يبين له الحكم ويطلب فعله منه بلطف اه وعبارة الروض مع شرحه ويرفق في التعبير بمن  
يخاف شره وبالجاهل فان ذلك ادعى الى قبوله وازالة المنكر اه (قوله اما من ارتكب الخ) محترز قوله  
ومقدم لا يجوز الخ (قوله لكن لو ندب الخ) المراد بالنسبة هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة لا الندب  
الذي هو أحد الاحكام الخمسة كما هو ظاهر رشدي وع ش (قوله للخروج الخ) اي اللام بمعنى الى وقوله  
برفق متعلق بندب (قوله فلا بأس) عبارة الروض مع شرحه فحسن ان لم يقع في خلاف اخر او في ترك  
سنة ثابتة لا تفارق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ اه (قوله وانما أحد الشافعي الخ) جواب  
عمان شام قوله اما من ارتكب الخ (قوله) ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط (الظاهر  
ان هذا الاطلاق غير مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلي مع عدم تسبيح ما اصابه  
من نحو كلب او مع الطهر بمستعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يعترض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك  
ثم رايت في باب كون النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه ولذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض  
على من يخالفه اذ لم يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه سم وياتي عن الروض والمغني ما يوافق (قوله  
والكلام في غير المحتسب) (تنبيه) يجب على الامام ان ينصب محتسبا يامر بالمعروف وينهى عن المنكر  
وان كان لا يختصان بالمحتسب فيتعين عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا بصلاة العيد وان  
قلنا انها سنة ولا يامر المخالفين له في المذهب بما لا يجوزونه ولا ينهاهم عما يرونه فرضا عليهم او سنة لهم ويامر  
بما ينعم نفعه كعمارة سور البلد ومشر به ومعوثة المحتاجين من ابناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت  
المال ان كان فيه مال والافعلي من له قدرة على ذلك وينهى الموسر عن عطل الغريم ان استعداه الغريم عليه  
وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لانه موضع رية بخلاف ما لو وجدته معها في طريق  
يطرقه الناس ويامر النساء بايقام العدد والاولياء بنكاح الاكفاء والسادة بالرفق بالماليك واصحاب البهائم  
بتعدها وان لا يستعملوا فيها ما لا يطبق وينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من اهله  
ويشهر امره لئلا يغتر به وينكر على من اسر في صلاة جهرية وزاد في الاذان وعكسهما اي ومن جهر في  
سرية او نقص من الاذان ولا ينكر في حقوق الادميين قبل الاستعداد من ذى الحق عليه ولا يحبس  
ولا يضرب للدين وينكر على القضاة ان احتجوا عن الخصوم او قصروا في النظر في الخصومات وعلى ائمة  
المساجد المطروقة ان طرلو الصلاة ويمنع الخوثة من معاملة النساء لما يخشى فيهما من الفساد وليس له حل

(قوله ومقدم لا يجوز تقليده) علام العطف (قوله ايضا ومقدم لا يجوز تقليده) لكونه مما ينقض فيه  
قضاء القاضي اي فاذا ارتكب ما يعتقدا باحته بتقليد ممنوع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه محراما  
عند من يجب عليه تقليده (قوله ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر ان هذا الاطلاق غير  
مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلي مع عدم تسبيح ما اصابه من نحو كلب او مع الطهر  
بمستعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يعترض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك فليحرم ثم رايت في باب كون  
النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه وكذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض على من يخالفه اذ لم  
يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه وهو بظاهرة شامل لما نحن فيه (قوله ولكن لو احتجج انكار ذلك  
لقتال لم يفعله الخ) في شرح مسلم قال امام الحرمين ويسوغ لاحاد الرعية ان يصدمو من ارتكب الكبيرة ان لم  
يندفع عنها بقوله ما لم ينته الامر الى نصب قتال وشهر سلاح فان انتهى الامر الى ذلك ربط الامر بالسلطان اه

الناس على مذهبه مغنى وروض مع شرحه زاد شرح الروض لانه لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في  
 الفروع ولا ينكر احد على غيره مجتهدا فيه ولا ينكرون ما خالف نصا او إجماعا او قياسا جليا اه (قوله)  
 وليس لاحد البحث الخ) عبارة شرح مسلم وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم  
 يظهر من المحرمات فان غلب على الظن استسار قومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان  
 يكون في انتهاك حرمة يفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلى برجل ليقتله او بامرأة  
 ليزنى بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذرا من فوات ما لا يستدرك  
 وكذا لو عرف غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه  
 الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الامتار عنه فان سمع اصوات الملاحى المنكرة من دار انكرها  
 خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه سم  
 (قوله وليس لاحد) اى من الامر والنهي اه اسنى (قوله واقتحام الدور) اى الدخول فيها للبحث عما فيها  
 اه ع ش (قوله ولو بقرينة ظاهرة) انظر هذه الغاية وعبارة الانوار فان غلب على الظن استسار قوم بالمنكر  
 بانار وامارة فان كان بما يفوت تداركه الخ اه رشيدى (قوله ولا الخ) اى وان لم يفوت تداركه فلا يجوز  
 التجسس (قوله ولو توقف الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والانتكار للمنكر يكون باليد فان عجز  
 فباللسان ويرفق بمن يخاف شره ويستعين عليه بغيره ان لم يخف فتنة فان عجز عنه رفع ذلك الى الوالى فان عجز  
 انكر قبله اه (قوله من هتك) اى لعرضه اه نهاية (قوله قاله ابن القشيري الخ) نعم لو لم ينزجر الا به اى  
 الرفع للسلطان جاز اه نهاية قال الرشيدى المناسب وجب كفى التحفة اه (قوله وله احتمال بوجوبه)  
 ظاهره ولو لمع الهتك وتغريم المال ولينظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله اذا احتمل  
 ذلك المال عادة سم وفيه تامل اما ولا فلان المتبادر الى الفهم ان المراد تغريم المرفوع كما هو شأن ولاية الجور  
 واما ثانيا ففضية صنيع المحشى انه لا ينظر لتغريم المرفوع ولو عظم وهو مشكل بل الذى يتجه ان ينظر  
 الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة اخذ المال ويقيد اطلاقهم اذنى اطلاق الاخذ به ما يؤدى الى مفساد لا تليق  
 بمحاسن الشريعة الغراء فليقت الله فاعل ذلك وبذل جهده في النظر الى اخف المفسدين اه سيد عمر  
 (قوله بل الوجه انه فرض عين) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر  
 المرتبتان الاولى ان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره

وذكر قبله عن القاضي عياض مثله (قوله وليس لاحد البحث والتجسس) عبارة شرح مسلم قال اى امام  
 الحرمين وليس للامر بالمعروف والبحث والتقصير والتجسس واقتحام الدور بالظنون بل ان عثر على منكر غيره  
 جهده هذا كلام امام الحرمين وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم يظهر من  
 المحرمات فان غلب على الظن استسار قومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في  
 انتهاك حرمة يفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلى برجل ليقتله او بامرأة ليزنى بها  
 فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذرا من فوات ما لا يستدرك وكذا  
 لو عرف ذلك غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه  
 الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الامتار عنه فان سمع اصوات الملاحى المنكرة من دار انكرها خارج  
 الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه (قوله وله احتمال  
 بوجوبه) ظاهره ولو لمع الهتك وتغريم المال ولينظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله  
 اذا احتمل ذلك المال عادة (قوله تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر والنهي بالقلب من فروض الكفاية وفيه  
 نظر ظاهر بل الوجه انه فرض الخ) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر  
 المرتبتان الاولى ان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره  
 فتامله فانه بهذا يزول اشكال كلامهم واما ما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانتكار بالقلب

وليس لاحد البحث  
 والتجسس واقتحام الدور  
 بالظنون نعم ان غلب على  
 ظنه وقوع معصية ولو  
 بقرينة ظاهرة كاخبار ثقة  
 جاز له بل وجب عليه التجسس  
 ان فات تداركها كاقفل  
 والزنا ولا فلا ولو توقف  
 الانتكار على الرفع للسلطان  
 لم يجب لما فيه من هتك  
 وتغريم المال قاله ابن  
 القشيري وله احتمال بوجوبه  
 اذا لم ينزجر الا به وهو  
 الاوجه ثم رأيت كلام  
 الروضة وغيره اصرىحاه  
 ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلامهم  
 أن الامر والنهي بالقلب  
 من فروض الكفاية وفيه  
 نظر ظاهر بل الاوجه أنه  
 فرض عين لان المراد منها

به الكراهة والافتقار به وهذا لا يتصور فيه أن يكون إلا فرض عين فتأمل فانه مهم نفيس (ولاحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بالحج والعمرة ولا يغني أحدهما عن الآخر ولا الصلاة (٢٢٠) والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانهما القصد الاكبر من بناء البيت وفي الاول لحياء تلك

المشاعر (تنبيه) ما ذكر من تعينهما هو ما جرى عليه جمع متأخرون وصريح عبارة الروضة تعين الحج وانه لا يكفي غيره ولو العمرة وحدها وصريح عبارة أصلها الاكتفاء بها بل وبنحو الصلاة فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة وغيره عن أصلها تعينهما غير مطابق لما فيهما الا بتأويل فتأمل ويتصور وقوع النسك غير فرض كفاية ممن لا يخاطب به كالارقاء والصبيان والمجانين لكن الوجه انه مع ذلك يسقط به كما مر فرض الكفاية كما تسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بفعل الصبي ويفرق بينه وبين عدم سقوط فرض السلام عن المكلفين بردهم بان القصد منه التامين وليس الصبي من أهله وهنا القصد ظهور الشعار وهو حاصل ولان الواجب المتعين قد يسقط بالمندوب كالجلوس بين السجدين بحلة الاستراحة والوجه انه لا بد في القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من اهل مكة ويفرق بينه وبين اجزاء واحد في صلاة الجنائز

والحاصل أن الافتقار بالقلب بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية ولا فلا فتأمل اه سم وعبرة السيد عمر قوله بل الوجه الخ محل تأمل إذ مستندهم في الترتيب المذكور الحديث وهو من رأى منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه فغنى بقلبه على ما يعطيه السياق فليغيره بقلبه بان توجه بهمة إلى الله تعالى في إزالته وهذا لا يلزم تحققه في عموم الناس فحسن عذر تبة الامر بالقلب المراد ليطابق الحديث النبوي فتأمل إن كنت من أهله وفرض تحققه في عموم الناس وإن الفرض التوجه سواء صدر عن جرت عادة الله تعالى بان لا يخيب توجهه ام من غيره فظاهر انه يكتبني بتوجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهية لان انتفاءها في فرد ينافي الايمان والعباد بالله تعالى اه اقول توجهه الاخير بعده ظاهر وتوجهه الاول الجارى على مشرب الصوفي وجهه في ذاته لكن يبعده عموم من رأى منكرا فليتاامل (قوله به) أى القلب والجوار متعلق بضمير المثني الراجع للامر والنهي (قول المتن وإحياء الكعبة) أى والمواقف التى هناك روض ومعنى (قول المتن كل سنة) (قاعدة) الحجاج في كل عام سبعون الفا فان قصوا كلوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجع بحجى عن القليوبى (قوله بالحج) إلى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله بالحج والعمرة) أى ولو بالقرآن اه سم (قوله وفي الاول) هو قوله بالحج والعمرة اه ع ش والصواب انه هو الحج (قوله فنقل شارح الخ) بمن نقل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة الا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظرها اه سم عبارة المحلى عقب المتن بان يأتى بالحج والاعتكاف كافي الروضة وأصلها بدل الزيارة الحج والعمرة اه (قوله وغيره) أى ونقل غير ذلك الشارح (قوله غير مطابق الخ) خبر فنقل شارح الخ (قوله لا بتأويل) مرافقا عن سم (قوله ويتصور) إلى قوله والوجه عبارة المغنى فان قيل كيف الجمع بين هذا أى كون احياء الكعبة من فروض الكفاية وبين التطوع بالحج لان من كان عليه فرض الاسلام حصل بما أتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض كفاية فلا يتصور حج التطوع احب بان هنا جهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر باحياء الكعبة وبان وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا كاللمعة المغفلة في الوضوء تغسل في الثانية او الثالثة والجلوس بين السجدين بحلة الاستراحة وإذا سقط الواجب المعين بفعل المندوب ففرض الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل يتصور ذلك في العبد والصبيان والمجانين لان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن جوابا اه (قوله بمن لا يخاطب الخ) متعلق بمتصور ولو قال فيمن الخ كان اوضح (قوله كالارقاء الخ) لعل الكاف استقصائية (قوله والمجانين) أى بان يحرم الولى عن المجانين وكذا عن الصبيان او باذن المميزين منهم في الاحرام اه سم (قوله انه) أى نسك من ذكر مع ذلك أى كونه غير فرض (قوله كما مر) أى في الجهاد (قوله بينه) أى سقوط إحياء الكعبة بفعل غير المكلفين (قوله فرض السلام) أى فرض جوابه (قوله ولان الواجب الخ) عطف على قوله كما تسقط الخ (قوله قد يسقط بالمندوب الخ) أى ففرض الكفاية أولى اه معنى (قوله والوجه) إلى قوله فان قلت في النهاية (قوله المعصوم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعنى الا قوله ما يستلزم إلى المتن وقوله لعدم إلى ونذر (قوله على كفاية سنة الخ) أى وعلى وفاء ديونه وما يحتاج اليه الفقيه من الكتب والمحترفين من الآلات اه ع ش (قوله ولمؤمنهم) وينبغي انه لا يشترط في الغنى ان يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمؤمنه جميع السنة بل يكفي في

بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية ولا فلا فتأمل اه سم (قوله بالحج والعمرة) ولو بالقرآن اه سم (قوله فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة) بمن فعل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة الا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظرها (قوله والمجانين

بأن القصد ثم الدعاء والشفاعت وهما حاصلان به وهما الاحياء وإظهار ذلك الشعار الاعظم فاشترط فيه عدد يظهر بذلك (ودفع ضرر) المعصوم من (المسلمين) وأهل الذمة والامان على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمؤمنهم وجوب

كما في الروضة وان قال البلقيني لا يقول له أحد لان الفرض في المحتاج لافي المضطر كما يعلم من قول الروضة وغيره في الاطعمة يجب على غير مضطر اطعام مضطر حالاً وان كان المالك يحتاجه بعد (ككسوة عار) ما يستر عورته او يقي بدنه من مضر كما هو ظاهر (واطعام جائع إذا لم يندفع) ذلك الضرر (بزكاة) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه او لمنع متولي ولو ظلم (٢٢١) ونذر وكفارة ووقف ووصية

صيانة للنفس ومنه يؤخذ

أنه لو سئل قادر في دفع

ضرر لم يجز له الامتناع

وان كان هناك قادر آخر

وهو متجه لئلا يؤدي الى

التواكل بخلاف المفتي له

الامتناع إذا كان ثم غيره

ويفرق بان النفس مجبولة

على محبة العلم وافادته

فالتواكل فيه بعيد جداً

بخلاف المال فان قلت

فرقوا بين هذا ونظيره

في أولياء النكاح والشهود

بان اللزوم هنا فيه حرج

ومشقة لكثرة الوقائع

بخلافه ثم وهذا يفهم خلاف

ما تقرر في الاطعام قلت

الفرق صحيح ولا يفهم ذلك

لان المسائل العلية تقتضي

مزيد تفحص وتطلب

ومن شأنه المشقة بخلاف

اعطاء المحتاج لامشقة

فيه الا بالنسبة لشح النفس

المجبول عليه أكثرها وذلك

غير منظور اليه والام

يوجبوا عليه شيئاً اصلاً

وقضية تعبيره بالضرر ان

الواجب سد الضرورة دون

الزيادة التي تلزم القريب وهو

كذلك كما اقتضاه تخريجها

وجوب المواساة أن يكون له نحو وظائف يتحصل منها ما يكفيه عادة جميع السنة ويتحصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواساة به ع (قوله) كافي الروضة وان قال البلقيني (الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامه وجوب دفع الضرر وإن لم يبق لنفسه شيء ولكن الاصح ما في زيادة الروضة عن الامام انه يجب على الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة ومقتضاه انه لا يتوجه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو وكذلك وان قال البلقيني هذا لا يقوله أحد ولا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطر وإن كان يحتاجه في ثاني الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك في المضطر اه (قوله لا يقوله) أي ان المراد بالقادر هنا ما ذكر المقتضي عدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده زيادة على كفاية سنة له ولمعونه (قوله لان الفرض الخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر عن الروضة لكن في استلزامه له تأمل (قوله) او يقي بدنه من مضر الخ) تعبير الروضة بستر العورة مثال اه نهاية عبارة المغنى ظاهر كلام المصنف ان المراد بالكسوة ستر ما يحتاج اليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فيختلف الحال بين الشتاء والصيف وتعبير الروضة بستر العورة معترض اه (قوله لعدم شيء الخ) ثم يحتمل ان يكون حينئذ قرصاً على بيت المال اذا استاذن الامام وبه صرح الامام بر لسي اه سم (قوله ووقف) أي عام اه مغنى (قوله) ومنه) أي التعليم (قوله بخلاف المفتي) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه سم (قوله غيره) أي وهو عدل اه مغنى (قوله بين هذا) أي الافتاء اه سم وكذا قوله هنا (قوله بخلافه ثم) أي في النظر (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (قوله وذلك الخ) أي الشح (قوله عليه) أي على شخص (قوله وهو كذلك) خالفه النهاية والمغنى فقالوا هل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرق ام الكفاية قولاً اصحهما ثانيهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف اه قال ع ش قوله فيجب في الكسوة الخ أي يرجع فيما لا يعلم الا منه كالشع اليه وقوله من شتاء وصيف أي لا من كونه قبيحاً او غيره اه (قوله ذلك) أي دفع الضرر (قوله بان الوجه الخ) أي قياساً على مؤنة القريب (قوله هنا) أي في دفع الضرر وقوله ثم أي في نفقة القريب (قوله ويلحق) إلى المتن في النهاية لا قوله وقد يفرق إلى وما يندفع وقوله خلافاً لـ ولو تعذر (قوله كاجرة طبيب الخ) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا له لا يجب اه سم (قوله سياق) أي في الاطعمة (قوله على غير غنى تلزمه المواساة) أي على مالك فقير او غنى بكفاية سنة فقط (قوله على غير غنى الخ) (اقول) او على ما اذا كان

أي بان يحرم الولي عن المجانين وكذا عن الصبيان او ياذن للبهين منهم في الاحرام (قوله ما يستر عورته) عبارة الروض وستر العاري قال في شرحه وتعريف المصنف بالعاري أولى من تعبيره اصله بالعورة لان الحكم لا يختص بها اه (قوله لعدم الخ) ثم يحتمل ان يكون حينئذ قرصاً على بيت المال ان استاذن الامام وبه صرح الامام بر (قوله بخلاف المفتي الخ) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك اه (قوله فان قلت فرقوا بين هذا) أي الافتاء (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ) وتعريف الروضة بستر العورة مثال اه (قوله) واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة الخ) في شرح الارشاد ولا يتقيد الحكم بستر العورة خلافاً لما توهمه عبارة الروضة الخ (قوله بان الوجه) كتب عليهم مر (قوله كاجرة طبيب و ثمن ادوية وخادم منقطع كما هو ظاهر) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا له لا يجب (قوله فليحمل الخ) كتب عليهم مر (قوله على غير غنى الخ) (اقول) او على ما اذا كان المضطر

ذلك على مضطر وجد مية واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة بان الوجه اعتبار ستر البدن بما يليق بالشتاء والصيف فيجاب عنه بان المدار هنا على الضرر فهو ثم على المصاحبة بالمعروف فلم يجب هنا الا ما يحصل بتركه لضرر يخشى منه مبيح تيمم للقاعدة المقررة ان ما وجب للضرورة يتقدر بقدرها ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناها كاجرة طبيب و ثمن ادوية وخادم منقطع كما هو ظاهر (تنبيه) سياق ان المالك لا يلزمه بذل طعامه للمضطر الا يبدله وحينئذ قد يشكل بما هنا فليحمل ذلك على غير غنى تلزمه المواساة حتى يجمع كلامهم هذا ويفرق بان غرض احياء النفوس

ثم اوجب حمل الناس على البذل بان لا يكلفوه بما نامطلقا بل مع التزام العوض والا لا تمتنعوا من البذل وإن عصوا فإدعى إلى اعظم المفسدين  
وهنا لفوات للنفس فلا موجب لمساختهم في ترك المواساة وهذا هو الوجه كما هو ظاهر فالخاص انه يجب البذل هنا بلا بدل لا مطلقا بل بما زاد  
على كفاية السنة وثم يجب البذل بما لم يحتج به حالا ولو على فقير لكن بالبذل وما يندفع به ضرر المسلمين والذين فك اسرائهم بتفصيله الآتي  
في الهدنة وعمارة نحو سور البلد وكفاية (٢٢٢) القائلين بحفظها فؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين خلافا لمن حدهم

بانهم من يجدون بعد ما على كل ما يخصه بالتوزيع على عددهم ما يبقى معه يسارهم ولو تعذر استيعابهم خص به الوالى من شاء منهم (وتحمل الشهادة) على اهل له حضر اليه المشهود عليه او طلبه ان عذر بنحو قضاء او عذر جمعة اى ولم يعذر المطلوب ولو بنحو عذر جمعة ايضا فيما يظهر (واداؤها) على من تحملها ان كان اكثر من نصاب والا فهو فرض عين على ما ياتى (والحرف والصنائع) كالتيجارة والحجامة لتوقف قيام الدين على قيام الدنيا وقيامها على دينك وتغايرهما الذى اقتضاه العطف على خلاف ما فى الصحاح يكفى فيه ان الحرفة اعم عرفا لانها تشمل ما يستدعى عملا وغيره كان يتخذ صنعا يعملون عنده والصنعة تختص بالوى (تنبيه) صرحوا بكرة فعل بعض الحرف كالحجامة مع تصريحهم هنا بفرضيتها وهو مشكل وقد يجاب عنه بان الحثية مختلفة ومع ذلك فيه ما فيه لا نأذيها للناس عن فعل الحجامة مثلا من اى حثية كان يلزم تركهم

المضطر غنيا فان الغنى لا ينافى الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله فى الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامرين اوجه من الفرق الذى ذكره لانه اذا وجبت المواساة مجانا بلا اضطرار رفع الاضطرار اولى اهمهم فالخاص انه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقا البذل بيدل مع غنى المبدول اليه وبدونه مع فقره (قوله) ثم اى فى المضطر (قوله) بان لا يكلفوه متعلق بالحمل والضمير المرفوع للناس والمنصوب للبذل (قوله) مطلقا اى غنيا كان البذل اولا (قوله) وهنا اى فى المحتاج (قوله) لمساختهم فى ترك المواساة متعلق بموجب يعنى لترغيب الناس فى المواساة لان نفي النفي لاثبات (قوله) وما يندفع إلى قوله فؤنة ذلك فى المغنى (قوله) وكفاية القائلين بحفظها اى البلد ومنه يؤخذ ان ما تاخذه الجند الا ان من الجوامك يستحقونه ولو زائد على قدر الكفاية حيث احتيج اليه فى اظهار شوكتهم ومن ذلك ما تاخذه امرؤهم من الخيول والماليك التى لا يتم نظامهم وشوكتهم الا بها لقيامهم بحفظ حوادث المسلمين اه عش (قوله) المذكورين اى فى شرح ودفع ضرر المسلمين (قوله) حدهم اى فسر القادرين (قوله) ما يبق الخ مفعول يجدون (قوله) استيعابهم اى القادرين المذكورين (قوله) خص به اى بما ذكر من فك الاسرى وما بعده ويحتمل ان الضمير للتوزيع (قول المتن وتحمل الشهادة) عبارة المغنى ومن فروض الكفاية إعانة القضاة على استيفاء الحقوق للحاجة اليها وتحمل الخ (قوله) على اهل الى التنبيه فى النهاية لا قوله اى ولم يعذر الى المتن وكذا فى المغنى لا قوله على اهل له (قوله) على اهل الخ اى عدل اه عش (قوله) ان كان اى من تحمل الشهادة (قوله) من نصاب) وهو اثنان اه عش (قوله) ولما اى بان تحمل اثنان فى الاموال اه مغنى (قول المتن والحرف والصنائع) اعلم أنى لم أر من ذكر ما يحصل به فرض الكفاية فى الحرف هل يشترط وجود جميعها والمحتاج اليه بتلك الناحية وعلى كل تقدير فهل يشترط فى كل محل او يتقيد بمسافة القصر او بمسافة العدوى او يفصل فيها بين ما تشد الحاجة اليه وما تهم وما تندر اه سيد عمر (قوله) كان يتخذ الخ مثال للغير (قوله) وهو مشكل اى لاستلزامه كون الشيء الواحد مطلوبا ومنها عنه (قوله) اكل كسبها اى الحجامة (قول المتن وما يتم به المعاش) اى التى بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء والحرائر والخيطة وفى الحديث اختلاف أمتى رحمة وفسره الحلبي باختلاف الهمم والحرف اه مغنى (قوله) عطف مرادف الى قوله والفرق فى النهاية الا قوله كما هو الى المتن وقوله لكن هنا الى ويسن وقوله للخبر المشهور فيه وقوله وفى الاذكار الى اما كونه وقوله لم يضعفه (قوله) عن دينك اى الحرف والصنائع (قوله) لا يحتاج الى قوله كما هو قياس الخ فى المغنى (قوله) وإن كرهت صيغته كعليكم السلام كما ياتى اه عش (قوله) لكن هنا الى قوله لو يسن عبارة النهاية ويرى الرد فوراه عبارة شرح الروض ويجب على الغائب الرد فوراً باللفظ فى الرسول وبه او بالكتابة فى الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا اه سم (قوله) لكن هنا اى فيما مع رسول او فى كتاب (قوله) ويحتمل خلافا له لعله الاقرب لكن ينبغي ان

غنيا فان الغنى لا ينافى الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله فى الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامرين اوجه من الفرق الذى ذكره لانه اذا وجبت المواساة مجانا بلا اضطرار رفع الاضطرار اولى واما الفرق المذكور فلا يقوى تلك القوة فليراجع (قوله) لكن هنا يكفى جوابه كتابة عبارة شرح الروض ويجب على الغائب الرد فوراً باللفظ فى الرسول وبه او بالكتابة فى الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا (قوله)

لها فلا يخلص إلا اعتمادان المكروه أكل كسبها للحر لا فعلها فتأمل (وما يتم به المعاش) عطف مرادف لانه لا يخرج لا عن دينك (تنبيه) لا يحتاج فى هذه لامر الناس بها لان فطرهم بمجولة عليها لكن لو تماؤا على ترك واحدة منها اموا وقوتلوا كما هو قياس بقية فروض الكفاية (وجواب سلام) مسنون وان كرهت صيغته ولو مع رسول أو فى كتاب لكن هنا يكفى جوابه كتابة ويجب فيها ان لم يرد لفظا الفور فيما يظهر ويحتمل خلافاه ويسن الرد على المبلغ والبداة به فيقول وعليك وعليه السلام للخبر المشهور فيه

من مسلم يميز غير متحال به من الصلاة (على جماعة) أي اثنين فأكثر مكلفين وسكاري لهم نوع تمييز سمعوه أما وجوبه فاجماع ولا يؤثر فيه اسقاط المسلم لحقه لأن الحق لله تعالى وفي الإذكار يسن أن يحمله بنحو أبرأته من حق (٢٢٣) فإنه يسقط به حق الآدمي وأما كونه على

الكفاية فلخبر أبي داود ولم يضعفه يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم فيه يسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فإن ردوا كلهم ولو مرتبا أنيبوا ثواب الفرض كالمصلين على الجنائزة ولو ردت امرأة عن رجل اجزأ أن شرع السلام عليها ولا فلا أوصي أو من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنائزة لأن القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب للاجابة وهنا الامن وهو ليس من اهله وقضيته انه يجزئ. تشميت الصبي عن جمع لأن القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنائزة ولو سلم جمع مترتبون على واحد فردمة قاصدا جميعهم وكذا لو أطلق على الأوجه اجزاء ما لم يحصل فصل ضار ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على اجنبي وهي عجز لا تشتهى ويلزمها في هذه الصور رد سلام الرجل اما مشتهة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره له رد سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق ان

لا يؤخره عن الوقت الذي يتوقع فيه وصول الجواب اه سيد عمر (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام أو صفة له اه ع ش أي كقول المتن على جماعة (قوله أو سكارى الخ) خلافا للمعنى (قوله سمعوه) صفة لجماعة ويحتمل لمكلفين أو سكارى الخ (قوله ولا يؤثر) إلى قوله ومثله في المعنى الا قوله وفي الإذكار إلى وأما كونه وقوله ولم يضعفه (قوله فيه) أي في فرض الرد (قوله اسقاط المسلم) بشد اللام عبارة المعنى فرع لو سلم على انسان ورضي ان لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المتولي لانه حق الله تعالى ويأثم بتعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقدر على القيام به وان بعد عن المحل وكذا يأثم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه ويختلف هذا بكونه بالبلد وصغره كما قاله الامام اه (قوله حق الآدمي) أي لاحق الله تعالى (قوله عن الجلوس) جمع جالس (قوله فيه الخ) من عند ائشارح (قوله ويختص) أي الراد منهم (قوله ولوردت امرأة الخ) أي في لو سلم على جماعة فيهم امرأة اه معنى (قوله عن رجل) أي وعن نفسها كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله أن شرع السلام عليها) أي بان كانت نحو محرم له أو غير مشتهة اه ع ش (قوله أو صبي) منه يعلم ان عموم قوله السابق وان لم يكونوا من اهل فرضه كذوى صبا الخ غير مراد اه ع ش (قوله منهم) أي من جماعة سلم عليهم وهو راجع إلى قوله أو صبي ايضا وفرض المسئلة ان فيهم مكلفا ايضا كما هو ظاهر (قوله وقضيته) أي الفرق (قوله عن جمع) أي مكلفين هو فيهم (قوله مترتبون) عبارة النهاية دفعة أو مرتبا اه (قوله لم يحصل فصل ضار) عبارة النهاية لم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب اه (قوله ضار) كذا كان في اصله رحمه الله ثم الحقت فاء بالراء فصار صارف فليتأمل سيد عمر (قوله أو نحو محرم) أي كعبدها معنى ونهاية (قوله في هذه الصور) يعني فيها لو سلم عليها نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا اجنبي وهي عجز لا تشتهى (قوله ليس معها امرأة الخ) صادق بما إذا كان معها رجل فأكثر وقضية ما ياتي آتافا عن المعنى والاسنى عدم الحرمة حينئذ (قوله ويكره له) أي للاجنبي اه ع ش (قوله ومثله ابتداءه ايضا) نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تخف فتنة نهاية وفي سم بعد نقل مثله عن شرح الروض مانصه وقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظرا اه سيد عمر (قوله والخثي) إلى قوله ومن ثم في المعنى (قوله مع الرجل الخ) ومع الخثي كالرجل مع المرأة معنى (قوله ولو سلم الخ) عبارة المعنى والاسنى ولا يكره على جمع نسوة أو عجز لا تنفاه خوف الفتنة بل يندب الابتداء به ممنهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله على جمع نسوة) المراد بالجمع هنا ما فوق الواحد اه ع ش أي كما يفيد قول الشارح ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين (قوله

من مسلم يميز) ولو صيا (قوله لهم نوع تمييز) ظاهره انه لا يجب على من ليس لهم ذلك وان تعدوا بالسكر ثم رأيت ما ياتي اول الصفحة الآتية (قوله ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة الخ) في شرحه للارشاد ولا يبعد ان الامر دكالشابة فيها ذكر الا ان يفرق بان صوت المرأة جرى خلاف في كونه عورة بخلاف صوت الامرء أو ايضا فبين المرأة والرجل من شدة الحياء الزائد بمحادثتها له فيفتح بذلك باب الفتنة ما ليس بين الامرء والرجل اه والفرق هو الموافق لقوله الآتي هنا والظاهر ان المراد الخ (قوله ويكره له رد سلامها الخ) قال في شرح الروض نعم لا يكره من الجمع الكثير من الرجال السلام عليها ان لم تخف فتنة ذكره في الإذكار اه وقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظر (قوله والخثي مع الرجل كأمرة) قضيته انه إذا كان غير شاب فله حكم العجز مع الرجل حتى يجب عليه رد سلام الرجل كما يجب على العجز كما تقدم وان كان شابا حرم عليه ابتداء السلام على الرجل ورده عليه وفيه نظر اذا تحرم بالشك ويحجب بانالو نظر نال ذلك لم يحرم النظر مع ان المقرر حرره فليتأمل (قوله ولو سلم على جمع نسوة) لم يفصح بسن السلام ممنهن عليه ولا منه عليهن وفي شرح الروض بعد قوله لا على جمع

ردها وابتداءها بطمعه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده والخثي مع الرجل كأمرة أو مع المرأة كرجل في النظر فكذا هنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد احدها ان لا يخشى فتنة حينئذ ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين والظاهر ان الامرء هنا كالرجل



ابتداء ورد أو سلام ذمى فيجب رده بعليك كما اقتضاه كلام الروضة لكن قال البلقيني والأذرعى والزركشى أنه يسن ولا يجب وسلام صبي أو مجنون ميز فيجب رده أيضا وكذا سكران (٢٢٤) ميز لم يعص بسكره وقول المجموع لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يحمل على غير

المميز وزعم أن المجنون والسكر ينافيان التمييز غفلة عما صرحوا به من عدم التنافي أما المتعدى ففاسق وأما غير المميز فليس فيه أهلية للخطاب كالمجنون والمملوك بالمكلف وإنما هو المتعدى فإن قلت قضية هذا وجوب الرد عليه وإن لم يميز كالصلاة قلت فائدة الوجوب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء منتفية هنا لأن الرد لا يقضى كما صرحوا به فاندفع ما للشراح هنا نعم لو قيل فائدته الأثم وإن لم يسمع تغليظا عليه لم يبعد ولعله مراد ذلك الشارح وخرج به السلام على قاضى الحاجة ومن معه فلا يجب رده كما يأتى وإنما يجزى الرد أن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه وخرج بغير متحلل الخ سلام التحلل من الصلاة إذا نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رده على الأوجه ويفرق بينه وبين سلام التلاقي بأن القصد به الأمن وهو لا يحصل إلا بالرد وهنا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به لتعود عليه بركته وذلك حاصل وإن لم يرد وإنما حث به الخالف على ترك الكلام والسلام

ابتداء وردا أى فيسن لكل منه. أعلى الآخر ويجب عليه الرد (قوله وسلام ذمى) عطف على سلام امرأة اه سم (قوله فيجب الخ) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله بعليك) عبارة النهاية والمعنى بوعليك زيادة الواو ثم نبه المعنى على جواز إسقاطها أيضا (قوله وسلام صبي الخ) عطف على سلام امرأة (قوله أو مجنون ميز) خلافا للنهاية ولظاهر المعنى وقوله ميز راجع لكل من المعطوف والمعطوف عليه وكذا سكران ميز خلافا للنهاية والمعنى (قوله أما المتعدى) أى بسكره (قوله ففاسق) أى وسياق أنه لا يجب رد سلامه (قوله وأما غير المميز) أى السكران غير المميز (قوله كالمجنون) أى غير المميز (قوله قضية هذا) أى الإلحاق (قوله عليه) أى السكران المتعدى والجار متعلق بوجوب (قوله في حقه) أى المتعدى (قوله وإن لم يسمع) أى لسكره (قوله وخرج به) أى بقوله مسنون (قوله ومن معه) أى عطفًا عليه (قوله وإنما يجزى) إلى قوله وخرج في النهاية والمعنى (قوله أن اتصل الخ) قضية أنه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لأن الفصل ليس باجنبي اه سم (قوله به) أى بالسلام وكذا ضمير بركته (قوله وذلك) أى عود البركة للحاضر (قوله وإنما حث به) أى بقصد الحاضر بسلام التحلل (قوله والسلام) الواو بمعنى أو المنوعة (قوله ولا رد سلام) إلى قوله ولا بد فى المعنى لا قوله وإن شرع سلام (قوله ولا رد سلام) ظاهره أنه عطف على قوله رده من قوله فلا يلزمه رده الخ ولا يخفى ما فيه من إيهام تقريره على ما قبله فكان الأولى وكذا لا يلزمه رد سلام الخ (قوله زجر الخ) عبارة المعنى إذا كان في ترك زجر الخ اه (قوله أول غيره الخ) الأولى التثنية لما مر عن سم أن المعطوف باو المنوعة كالمعطوف بالواو (قوله فرض عين عليه) أى إلا أن كان المسلم أو المسلم عليه مشتهة والآخر رجلا ولا نحو محرمية بينهما فلا يجب الرد اه معنى (قوله من رفع الصوت الخ) فإن شك أى الرادى سماعه أى المسلم زاد فى الرفع فإن كان عنده نيام خفض صوته اه نهاية أى ندبامع الاسماع للمسلم وإن أدى إلى إيقاظ النائمين عش (قوله

نسوة أو يجوز أى لا يكره ابتداء ولا رد اعلمين ما نصه بل يتدب الابتداء به ممنه على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله وسلام ذمى) عطف على سلام امرأة فى قوله ودخل فى قوله الخ وقضية استحباب سلام الذمى على المسلم ولم أره فراجع (فائدة) فى فتاوى السيوطى فى الباب الجامع آخرها ما نصه مسئلة رجل سلم على جماعة مسلمين وفيهم نصرانى فأنكر على ذلك فقال ما قصدت إلا المسلمين فقيل له من حثك أن تقول السلام على من أتبع الهدى فهل يجزىء اللفظ الأول أو يتعين الثانى (الجواب) لا يجزىء فى السلام إلا اللفظ الأول ولا يستحق الرد إلا به ويجوز السلام على المسلمين وفيهم نصرانى إذا قصد المسلمين فقط وأما السلام على من أتبع الهدى فأنما شرع فى صدور الكتب إذا كتبت للكافر كما ثبت فى الحديث الصحيح (مسئلة) إذا قال من يشمت العاطس يرحم الله سيدي أو قال من يتبدي السلام على سيدي أو الرادى على سيدي السلام هل يتأدى بذلك السنة أو الفرض (الجواب) قال ابن سورة فى كتاب المرشد وليكن التشميت بلفظ الخطاب لأنه الوارد قال ابن دقيق العيد فى شرح الإمام وهو لا المتأخرون إذا خاطبوا من يعظموه قالوا يرحم الله سيدنا أو ما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الأمر فى الحديث قال وبلغنى عن بعض علماء زماننا أنه قيل له ذلك فقال قل يرحمك الله يا سيدنا قال وكأنه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعظيم اه ويقاس بذلك مسائل السلام (مسئلة) رجل قال اللهم اجمعنا فى مستقر رحمتك فأنكر عليه شخص فن المصيب (الجواب) هذا الكلام أنكره بعض العلماء ورد عليه الأئمة منهم النووي وقال الصواب جواز ذلك ومستقر الرحمة هو الجنة اه (قوله أن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه) قضية أنه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لأن الفصل ليس باجنبي م (فلا يلزمه رده على الأوجه)

لأن المدار فيهما على صدق الاسم لا غير ولارد سلام فاسق أو مبتدع زجراله  
نعم  
أو لغيره وإن شرع سلامه وخرج بجماعة الواحد فالرد فرض عين عليه ولا بد فى الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع

بالفعل ولو في ثقیل السمع نعم ان سر عليه مر بها بحيث لم يبلغه صوته فالذي يظهر انه يلزمه (٢٢٥) ويروى عن الامام وخلفه وظاهر انه

لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداء وردا والفرق بينه وبين اجابة مؤذن سماع بعضه ظاهر ومرانه لو بلغه رسول سلام الغير قال وعليك وعليه السلام لان الفصل ليس باجني وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني ويجب في الرد على الاصم الجمع بين اللفظ والاشارة بنحو اليد ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة ويفنى عن الاشارة في الاول كما بحثه الاذرى العلم بان الاخرس فهم بقرينة الحال والنظر الى فهم الرد عليه وتكفي اشارة الاخرس ابتداء وردا وصيغته ابتداء وجوابا عليك السلام وعكسه ويجوز تنكير لفظه وان حذف التنوين فيما يظهر وانما لم يجز سلام الصلاة حتى عند الرافي كما هو ظاهر لانه ليس في معنى الوارد بوجه وجزم غير واحد بانه يجزى سلام عليكم وكذا سلام الله قبل لاسلامى وفيه نظر بل الاوجه اجزاء عليك وعكسه كما بحث والافضل في الرد واوقبله وتضرفى الابتداء كالاقتصار في احدهما على احد جزأى الجملة الا وعليك رد السلام الذي وان نوى اضممار الآخر خلافا لما يوهمه كلام الجواهر ويسن عليكم في الواحد نظرا لمن

نعم ان مر) اى المسلم عليه اى الرد (قوله والفرق بينه) اى بين الرد (قوله سمع بعضه) الجملة صفة مؤذن والضمير المجرور الاذان المفهوم من المقام (قوله ظاهر) خبر والفرق (قوله ومرانه) الى قوله ويجب الخ حقه ان يكتب قبيل قوله وخرج بغير متحمل (قوله لان الفصل الخ) اى وهو لا يتنافى اشتراط الاتصال لان الخ (قوله ويجب في الرد) الى قوله وان حذف التنوين في النهاية والمغنى (قوله على الاصم) متعلق بالرد (قوله لا ان جمع له الخ) فلا يحصل سنة السلام عليه الا بذلك الجمع (قوله المسلم) بكسر اللام عليه اى الاصم (قوله في الاول) اى لسقوط الاثم وكذا في الثاني لحصول السنة ع ش وسيم (قوله بان الاخرس) الظاهر الاصم سيد عمر عبارة سم عبارة غيره انه اى الاصم فاعل الاخرس هنا تحريف اه (قوله وتكفي اشارة الاخرس الخ) اى ان فهمها كل احدها الا كانت كناية فتعتبر معها النية لو جوب الرد ولحصول السنة منه اه ع ش (قوله عليك السلام) لكنته مكرهه في الابتداء ويجب فيه الرد نهاية ومعنى وأسنى (قوله ويجوز تنكير لفظه) لكن التعريف فيها افضل نهاية ومعنى اى في الابتداء والرد (قوله وانما لم يجز) اى حذف التنوين (قوله في سلام الصلاة) اى سلام التحلل منها (قوله سلاما) بالتنوين (قوله لا سلامى) بالاضافة الى بآء المتكلم (قوله وعكسه) اى عليك سلام الله وعليك سلامى (قوله والافضل) الى قوله ولا يجب في النهاية والمغنى الا قوله خلافا لما يوهمه كلام الجواهر وقوله ومغفرته (قوله ولو قبله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضرفى الابتداء) فلو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده والاشارة بيد او نحوها من غير لفظ خلاف الاول ولا يجب هاردا والجمع بينهما وبين اللفظ افضل ولو سلم بالعجمية جاز وان قدر على العربية حيث فهمها المخاطب ووجب الرد نهاية ومعنى (قوله كالاقتصار الخ) فلو قال وعليكم وسكت عن السلام لم يكف مغنى ونهاية ومثله سلام مولانا اه ع ش (قوله وان نوى الخ) (فائدة) في فتاوى السيوطى مسئلة اذا قال من يشمت العاطس برحم الله سيدى او قال من يبتدىء السلام على سيدى او الراد وعلى سيدى السلام هل يتادى بذلك السنة والفرض الجواب قال ابن صودة فى المرشد ولكن التشميت بلفظ الخطاب لانه الوارد وقال ابن دقيق العيد فى شرح الامام وهو لاء المتأخرون يقولون برحم الله سيدنا وما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر فى الحديث اه وبلغنى عن بعض العلماء انه قيل له ذلك فقال قل بركم الله يا سيدى وكأنه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعظيم ويقاس بذلك مسائل السلام اه سم (قوله ويسن الخ) اى في الابتداء والرد نهاية ومعنى (قوله فى الواحد الخ) ويكفى الافراد فيه ويكون آتيا باصل السنة دون الجماعة ومعنى ونهاية فلا يكتفى لاداء السنة ولا يجب الرد حيث لم يعين واحدا منهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكفيه ان يقول فى الرد عليك السلام ع ش (قوله وزيادة ورحمة الله الخ) عطف على قوله عليكم الخ عبارة المغنى وزيادة ورحمة الله

هل يسن (قوله بالفعل ولو فى ثقیل السمع مع قوله الآتى ويجب فى الرد على الاصم الخ) يعرف به الفرق بين ثقیل السمع والاصم (قوله مرانه) لو بلغه رسول سلام الغير قال عليك وعليه السلام (عبارة شرح الروض فيقول وعليه عليك السلام اه) (قوله وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني) يؤيد عدم القضاء او يصرح به قول الاذكار ما نصه فصل قال الامام ابو محمد القاضى حسين والامام ابو الحسن الواحدى وغيرهما يشترط ان يكون الجواب على الفور فان أخره ثم رد لم يعد جوابا وكان آتيا بترك الرد اه فقوله لم يعد جوابا وكذا قوله وكان آتيا بترك الرد يقتضى ذلك لاذل كان يقتضى لم يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد (قوله ويفنى عن الاشارة فى الاول) هلا كان الثانى كذلك وعبارة شرح الروض شاملة له (قوله بان الاخرس فهم بقرينة الخ) عبارة شرح الروض وغيره انه اى الاصم فاعل الاخرس هنا تحريف (قوله وعكسه) قال فى الروض فان قال عليكم السلام جاز وكره اه (قوله والافضل) مبتدأ وقوله واو خبر (قوله وتضرفى الابتداء) كافى الاذكار عن المتولى (قوله

(٢٩) - شروانى وابن قاسم - تاسع) ورحمة الله بركاته ومغفرته ولا تجب وان اتى المسلم بها ويظهر اجزاء سجدت معه من الملائكة وزيادة عليك وانما مسلم عليك ونحو ذلك أخذنا مما رآه يجرى فى صلاة التشهد صلى الله على محمد والصلاة على محمد ونحوهما (ويسن)

وبركاته على السلام ابتداء ورداً أكمل من تركها وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام وإن أتى بلفظ الرحمة والبركة قال ابن شبة وفيه نظر أي لقوله تعالى وإذا حييتم بتحية الآية اه (قوله عينا) إلى قوله نعم في المغنى لا قوله وجوابه وإلى قوله وكذا إن سكت في النهاية ما يوافقه إلا فيما سانه عليه (قوله) كالتسمية (الكل) أي وللجماع (قوله) وتشميت العاطس) والاضحية في حق أهل البيت والاذان والاقامة اه مغنى (قوله وجوابه) انظر ما معنى كونه سنة كفاية مع أن ظاهر كلامهم الاتي أن جواب التشميت إنما يسن للعاطس إلا أن يحمل ما هنا على تعدد العاطس في وقت واحد فليراجع (قوله به) أي بالسلام وتقديره لفظه به مبنى على أرجاع ضمير ابتداءه للشخص والظاهر رجوعه للسلام كما جرى عليه المغنى واستغنى عن التقدير عبارته أي السلام على كل مسلم حتى على الصبي اه (قوله عند إقباله الخ) أي من ذكر الواحد والجماعة (قوله على مسلم) متعلق بضمير به ويحتمل تعلقه بالإقبال والانصراف على التنازع وأعمال الاول (قوله وفارق) أي ابتداء السلام حيث كان سنة (قوله بأن الابتداء) أي مع كونه سنة أفضل أي من الرد الفرض وقوله أنه أي المسلم (قوله بعد تكلم الخ) ظاهره ولو يسير أو منه صباح الخير ثم مفهومه أنه إذا أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتداد به فيجب الرد لكن قضية قوله سابقاً ونما يجزى الرد أن أتصل بالسلام الخ بطلانه بالتكلم وإن قل ويمكن تخصيص ما مر بالا حتراف عما إذا طال الفصل بينهما وما هنا بما إذا قل الفصل ويفرق بينه وبين البيع بأنه بالكلام يعد مع رضاعن البيع والمقصود هنا الأمان وقد وجد بمجرد الصيغة فلا يضر الكلام به من المبتدى ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشتغل بكلام اجنبي مطلقاً ولا بسكوت طويل لأنه بذلك لا يعد قابلاً للأمان بل معرضاً عنه فكانه رد اه ع ش (قوله أنه لا يفوت الابتداء) ومثله الرد اه ع ش (قوله أما الذي الخ) محترز قوله على مسلم (قوله فيحرم ابتداءه بالسلام) فإن بان من سلم عليه ذمياً فليقل له ندباً استرجعت سلامي أو رد سلامي تحقير الله ويستثنى وجوباً ولو بقلبه أن كان بين مسلمين وسلم عليهم ولا يبدؤه بتحية غير السلام أيضاً كأنعم الله صباحك أو أصبحت بالخير الاعتذار وإن كتب إلى كافر كتب ندباً بالسلام على من أتبع الهدى ولو قام على جليس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل داراً ندب أن يسلم على أهله وإن دخل موضعاً خالياً ندب أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسمى قبل دخوله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله مغنى ونهاية وروض مع شرحه (قوله لغائب الخ) ينبغي ولو فاسقاً فيلزمه تبليغه لأنه تحمّل الأمانة وإن جاز ترك رد سلام الفاسق زجراً م ر اه سم اه ع ش (قوله) يشرع له السلام الخ) خرج الكافر والمرأة الشابة اه سم (قوله بصيغة الخ) حال من سلامه (قوله لا بنحو سلم لي عليه) أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول له فلان يقول لك السلام عليك أو السلام عليك من فلان كما أنه فيما إذا قل له فلان يقول لك السلام عليك يكفي قول الرسول فلان يسلم عليك فالخاص أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول م ر اه سم وسياق ما فيه عن الرشيدى (قوله لزوم الرسول الخ) جواب ولو أرسل الخ زاد المغنى ويجب الرد كما مر (قوله أن يبلغه) أي ولو بعد مدة طويلة بأن نسي ذلك ثم تذكره اه ع ش (قوله بنحو فلان يسلم الخ) ظاهر كلامه أنه لا يشترط وجود صيغة معتبرة مما مر من المرسل ولا من الرسول وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهية عبارة الرشيدى قوله فإن أتى المرسل بصيغة الخ والحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول خلافاً لابن حجر وحاول الشباب ابن قاسم رد كلامه إلى كلام الشارح بما لا يقبله كما علم بمراجعتهم اه (قوله كافي الاذكار ايضاً) راجع لقوله

عينا للواحد وكفاية للجماعة كالتسمية للاكل وتشميت العاطس وجوابه (ابتدأه) به عند إقباله أو انصرافه على مسلم للخبر الحسن أن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وفارق الرد بان الإيحاء والاختاف في ترك الرد أعظم منه في ترك الابتداء وأقضى القاضي بأن الابتداء أفضل كإبراء المعسر أفضل من انظاره ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلم سهواً أو جهلاً وعذر به أنه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه أما الذي فيحرم ابتداءه بالسلام ولو أرسل سلامه لغائب يشرع له السلام عليه بصيغة مما مر كقل له فلان يقول السلام عليك لا بنحو سلم لي عليه على ما قيل والذي في الاذكار خلافه وعبارته أو أرسل رسولاً وقال سلم لي على فلان لزوم الرسول أن يبلغه بنحو فلان يسلم عليك كما في الاذكار أيضاً فإنه أمانة ويجب أدائها

ومنه يؤخذ ان محله ما اذ ارضى بتحمل تلك الامانة اما لو ردها فلا و كذا ان سكت اخذ من قولهم لا ينسب اسما كقول وكالوجعلت بين يديه ودية فسكت ويحتمل التفصيل بين ان تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه ثم رأيت (٢٢٧) بعضهم قال قالوا يجب على الموصي به تبليغه

ومحله ان قبل الوصية بلفظ

يدل على التحمل لتعليم

بانه امانة اذ تكليفه

الوجوب بمجرد الوصية

بعيد واذا قلنا بالوجوب

فالظاهر انه لا يلزمه قصده

بل اذا اجتمع به وذكر

بلغه انتهى وما ذكره

آخرا فيه نظر بل الذي يتجه

انه يلزمه قصد محله حيث

لا مشقة شديدة عرفا عليه

لان اداء الامانة ما امكن

واجب فان قلت الواجب

في الوديعة التخلية لا الرد

قلت محله اذا علم المالك بها

والاوجب اعلامه بقصده

الى محله او ارسال خبرها

له مع من يثق به فكذا

هنا ومن ثم قالوا في الامانة

الشرعية كشوب طيرته

الريح الى داره يلزمه فورا

ان عرف مالكة اعلامه

به (الاعلى) نحو (قاضي

حاجة) بول او غائط او جماع

للتبليغ عنه في سنن ابن ماجه

ولان مكالمته بعيدة عن

الادب (و) شارب و

(آكل) في فقه اللقمة لشغله

عن الرد (و) كائن في (حمام)

لا شغاله بالاغتسال ولانه

ماوى الشياطين وقضية

الاولى ندبه على غير

المشتغل بشيء ولو داخله

والثانية عدم ندبه على

من فيه ولو بمسلكه وهو

بنحو فلا يخالف فكان الاولى ان يزيد هناك لفظا أى (قوله) ومنه (الخ) أى التعليل (قوله) ان محله) أى وجوب التبليغ (قوله) اذ ارضى) أى الرسول (قوله) اما لو ردها (الخ) هذا ظاهر اذا ردها بحضرة المسلم المرسل اما لو ردها بعد مفارقتها كائنا الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ او لا يصح كالمورد الوديعة بعد غيبة المالك فانه لا يصح هذا الرد فيه نظرا لعل الاقرب الثاني اه سم عبارة عرش قال مر أى بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لانه لا يعقل الرد في غيبته اه فليتأمل هذا هل هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر انه بخلاف ما لو جاءه كتاب وفيه سلم الى على فلان فله رده في الحال لانه لم يحصل له تحمل وإنما طلب منه تحمل هذه الامانة عند وصول الكتاب إليه فله ان لا يتحملها بان يردّها في الحال فليتأمل اه سم على المنهج اه (قوله) بين ان تظهر منه (الخ) لعل الاولى بين ان يقصد التبليغ بحضرة المرسل قصدا جازما وعدمه (قوله) على الموصي به) أى بالسلام وقوله وما ذكره آخر اه هو قوله فالظاهر انه لا يلزمه قصده (قوله) قلت محله) قضيته انه اذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وان لم يشق فليحرر رسم وفيه نظر اذ الظاهر ان وجوب الرد ونيل ثوابه متوقف على التبليغ ولا يكفي في ذلك مجرد العلم (قوله) بول) الى قوله ولانه في النهاية لا قوله للنهي الى المتن وإلى قوله وقضية الاولى في المعنى (قوله) ندبه على من فيه) عبارة النهاية ندبه في المسلح وهو كذلك اه وقضيته ايضا انه ان لم يكن مشغولا في الحمام بغسل ونحوه من ابتداءه بالسلام ووجب الرد عرش ورشيدى (قوله) رجحو انه يسلم) اعتمده المعنى وكذا النهاية كما مر (قوله) على من بمسلكه) أى ويجب عليه الرد اه معنى (قوله) ويسن) الى قوله ويتجه في المعنى لا قوله بل يسن الى ومبتدع وقوله لا لعذر أو خوف مفسدة وقوله بان شق الى المتن وقوله أى ان قرب الى ورجح (ويسن السلام) جملة حالية او عطف على محلم (قوله) على من فيه) أى السوق (قوله) ويلزمهم) أى المسلم عليهم في السوق (قوله) والا على فاسق) الى قوله وظاهر قولهم في النهاية لا قوله بان شق الى ومتخصصين وقوله ويحرم الى ورجح وقوله لانه الآن الى ويسن (قوله) ولا على فاسق بل ويسن تركه (الخ) مفاده انه ان كان مخفيا لا يسن ابتداءه بالسلام بل يباح وان كان مجاهر ايسن ترك السلام عليه وابتداءه به خلاف الاولى اه عرش (قوله) ومرتكب) معطوف على مجاهر اه رشيدى والظاهر انه كقوله ومبتدع عطف على فاسق كما هو صريح صنيع النهاية في الثاني وعرش في الاول حيث قال كالزنا وهو عطف أخص على اعم اه (قوله) ذنب عظيم) كان المراد به بعض الصفات الشنيعة التي لم تصل بشاعتها الى رتبة الكبيرة اه سيد عمر ولعل هذا احسن مما مر عن عرش (قوله) ومبتدع) أى لم يفسق يبدعته اه عرش (قوله) لا لعذر (الخ) ينبغي رجوعه للجميع ومنه خوفه ان يقطع نفقته اه عرش (قوله) او خوف مفسدة) قد يقال الواو اولى لان عطفه على العذر من عطف الخاص على العام وهو من خصائص الواو اه سيد عمر أقول بل الاولى كخوف الخ كما عبر به الاسنى (قوله) ولا على مصل (الخ) في فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء او لا فاجاب بان الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه سم (قوله) وطلب) أى في النسك اه معنى (قوله) ومؤذن (الخ) والضابط كما قاله الامام ان يكون الشخص على حالة لا يجوز

اما لو ردها) هذا ظاهر اذا ردها بحضرة المسلم المرسل اما لو ردها بعد مفارقتها كائنا الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ او لا يصح كما لو ردها الوديعة بغير غيبة المالك فانه لا يصح هذا الرد فيه نظرا لعل الاقرب الثاني مر (قوله) قلت محله اذا علم المالك) قضيته انه اذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وان لم يشق فليحرر (قوله) ثم رأيت الزركشى وغيره رجحو انه يسلم على من بمسلكه) كتب عليه مر (قوله) والا على مصل وساجد) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء انه سئل هل يشرع السلام على

قضية كراهة الصلاة فيه إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى وغيره رجحو انه يسلم على من بمسلكه ويوجه بان كونه محل الشياطين لا يقتضى ترك السلام عليه ألا ترى أن السوق محلم ويسن السلام على من فيه ويلزمهم الرد ولا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر بفسقه ومرتكب ذنب عظيم لم يتب منه ومبتدع لا لعذر أو خوف مفسدة والا على مصل وساجد وطلب ومؤذن ومقيم وناعس وخطيب

بدعاء إن شق عليه الرد أكثر من مشقة الآكل كما يقتضيه كلام الأذكار ومتخصصين بين يدي قاض (ولاجواب) يجب (عليهم) الاستماع الخطيب فانه يجب عليه وذلك لوضعه السلام في غير محله بل يكره لقاضي حاجة ونحوه كالجماجم ويسن للآكل نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بالفم ويلزمه الرد ولمن بالحمام وملب ونحوهما باللفظ والمصل ومؤذن بالاشارة ولا فبعد الفراغ إن قرب الفصل ويحرم على من سلم عليه نحو حربي أو مرتد ورجح المصنف ندبه على القاري وإن اشتغل بالتدبر ووجوب الرد عليه ويتجه اخذاً مما مر في الدعاء أن الكلام في متدبر لم يستغرق التدبر قلبه وإلا وقد شق عليه ذلك لم يسن ابتداء ولا جواب لانه الآن بمنزلة غير المميز بل ينبغي فيمن استغرقه هم كذلك أن يكون حكمه ذلك ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على واقف أو مضطجع وراكب عليهم وقليلين على كثيرين لأن نحو الماشي يخاف من نحو الراكب ولزيادة مرتبة نحو الكبير على نحو الصغير وظاهر

أولا يليق بالمروءة القرب منه فيها معنى وأسنى (قوله ومستمعه) هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو بالقوة سيد عمر وقدير رجح الثاني تعبير المغنى بحاضر الخطيب اه (قوله ومستغرق القلب الخ) الاذاكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها اولافيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغويته الثواب المترتب عليها سم على حج اه عش (قوله بدعاء الخ) اي اومراقبة الصوفيين (قوله اكثر من مشقة الآكل) اي من مشقة الرد على الآكل وقد يقال لم لا يكتفى بالمساواة اه سيد عمر (أقول) وقد يفيد صنيع النهاية والمغنى حيث أسقط ذلك التصوير (قوله وذلك) اي عدم وجوب الجواب عليهم (قوله بل يكره) اي الجواب (قوله ويسن للآكل) اي باللفظ اه اسنى (قوله ولمن بالحمام) اي يسن الجواب لمن الحمام غير المشغول بالاعتسال ونحوه اه عش (قوله ولمصل الخ) اي وساجد لتلاوة اه اسنى (قوله بالاشارة) اي المفهمة لرد السلام برأسه او غيره اه عش (قوله ولا) اي وإن لم يرد بالاشارة (قوله إن قرب الفصل) اي عرفان لا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع اه عش (قوله نحو حربي) لعله أراد بنحوه المعاهد والمؤمن فليراجع (قوله ندبه) اي السلام (قوله على القاري) ومثله المدرس والطابة فيندب السلام عليهم ويجب الرد اه عش اي بشرط عدم الاستغراق الآتي (قوله ولا جواب) اي واجب عليه عبارة النهاية ولا يجب رد اه وهي صريحة في المقصود اه سيد عمر (قوله استغرقه هم) ظاهره ولودنيويا (قوله حكمه ذلك) اي لا يسن ابتداءه بالسلام ولا يجب عليه الرد (قوله عند التلاقي) ويكره تخسيس البعض من الجمع بالسلام ابتداء وردا ويندب أن يبدأ بالسلام قبل الكلام وإن كان مارقاً سرق أو جمع لا ينتشر فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أول ملاقاته فان جالس إلى من سجد أسقط عنه سنة السلام أو إلى من لم يسجد معه سلم ثانياً ولا يترك السلام لحرف عدم الرد عليه لتكبر أو غيره مغنى وروض مع شرحه (قوله سلام صغير الخ) فان عكس اي بان سلم كبير على صغير وواقف أو مضطجع على ماش وغير راكب وكثيرون على قليلين لم يكره نهاية ومغنى وروض (قوله على كبير) ولو علم نحو الكبير والماشي ان الصغير والراكب لا يسلم عليهما فهل يندب له السلام أو لا وعلى الأول فالتردد المحسكي في الشارح بقوله وظاهر قولهم الخ يحول على غير من ذكر كمن ظن عند الملاقاة أن ملاقيه يعمل بالسنة أو شك فيه وأنه في هذين الحالين لا يشرع له السلام بلا شك اه سيد عمر (قوله وماش على واقف أو مضطجع) كذا في الروض والنهاية والمغنى وظاهر انه مندرج في قولهم الآتي وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع الخ ففيه تكرار (قوله وقليلين على كثيرين) ولو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارض نهاية وأسنى اي فلا أولوية لاحدهما على الآخر عش (قوله لان نحو الماشي) أي كالصغير والواقف والمضطجع وقليلين وقوله من نحو الراكب أي كالكبير وكثيرين (قوله ولزيادة الخ) يتأمل وجه انطباقه على مدلوله لان الأقل مرتبة يخاف من ضده فكان ينبغي للضدان يسلم حتى يؤمن كالراكب مع الماشي اه سيد عمر وقد يجب بان المراد بالمرتبة الاخروية لا ما يشمل الدنيوية فقوله لان الأقل مرتبة يخاف الخ ممنوع هنا (قوله نحو الكبير) اي كالكثيرين وقوله على نحو الصغير اي

المشتغل بالوضوء ويسن له الرد أو لا فاجاب بان الظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه ويفارق ذلك ما مر في المغتسل بان من شأنه أن يكون متجرداً كلاً أو بعضاً فيشتق عليه مكالمته في هذه الحالة (قوله ومستغرق القلب بدعاء الخ) الاذاكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها اولافيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغويته الثواب المترتب عليها واحتمال أن لا يفوت بعذره بالرد يعارضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال أن لا يكون معذوراً بالرد في الواقع فليتأمل نعم إن قيد الكلام في الاخبار بما ليس خبر اتجه انه لم يضر فلا كلام في ندب السلام معها ووجوب الرد (قوله صغير على كبير الخ) قال في الروض وإن عكس لم يكره اه (قوله وقليلين على كثيرين) قال في شرح الروض فلو تلاقى قليل ماش وكثير راكب تعارض اه (قوله ولزيادة مرتبة نحو الكبير)

إلا ما استثنى أنه لا يجب الرد هنا في ابتداء من لم يندب له ويحتمل لأن وجوبه عدم السنية هنا لا مخرج هو مخالفة نوع من الأدب وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمصطحف فكل من ورد على أحد هم مسلم عليه مطلقا ولو سلم كل على الآخر فإن ترتبا كان اثناي جوابا أي مالم يقصد به الابتداء وحده على ما بحثه بعضهم والالزم كلا الرد (تتمة) لا يستحق مبتدى بنحو صبحك الله (٢٢٩) بالخير أو قواك الله جوابا

ودعاؤه له في نظيره حسن إلا أن يقصد باهماله تأديبه لتركه سنة السلام وحنى الظاهر مكروه وقال كثيرون حرام للحديث الحسن أنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> نهى عنه وعن التزام الغير وتقييله وأمر بمصاحته وأفتى المصنف بكرهه الانحناء بالرأس وتقبيل نحو رأس أويده أو رجل لاسيما لنحو غنى الحديث من تواضع لغنى ذهب ثلثا دينه ويندب ذلك لنحو صلاح أو علم أو شرف لأن أباعبدة قبل يد عمر رضى الله عنهما ويسن القيام لمن فيه فضيلة ظاهرة من نحو صلاح أو علم أو ولادة أو نسب أو ولاية مصحوبة بصيانة قال ابن عبد السلام أول من يرعى خير أه أو يخشى من شره ولو كافر أخشى منه ضررا عظيما أي لا يحتمل عادة فيما يظهر ويكون على جهة البر والاكرام لا الرياء والاعظام ويحرم على الداخل أن يحب قيامهم له للحديث الحسن من أحب أن يتمثل الناس له قياما فليتبعوا مقعده من النار ذكره في الروضة وحمله

كالقليل اه سم (قوله إلا ما استثنى) وهو مستمع الخطيب (قوله أنه لا يجب الخ) خبر قوله وظاهر قولهم (قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي الخ وقوله ويحتمل وجوبه لعلمه الظاهر اه سم (قوله من لم يندب الخ) كنحو الصغير (قوله هنا) أي في سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله وخرج) إلى قوله لخبر البخاري في المغنى لا قوله وحده إلى والاقوله وقال إلى واقى وقوله للحديث إلى ويندب وقوله لأن إلى ويسن وقوله قال ابن عبد السلام إلى ويحرم وقوله للحديث الحسن إلى واستمراره وقوله أو طلبا إلى إمامنا من أحبه (قوله مطلقا) أي سواء كان الوارد صغيرا أم لا قليلا أم لا أهم غنى (قوله ولو سلم كل) أي من اثنين تلاقيا مغنى ونهاية (قوله أي مالم يقصد به الخ) عبارة النهاية نعم أن يقصد به الابتداء صرفه عن الجواب أو يقصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أولا اه (قوله والا) أي بأن كانا معا (قوله لا يستحق مبتدى) إلى قوله وقوله لأن لم يشمت في النهاية الا قوله وقال إلى واقى وقوله لاسيما إلى ويندب وقوله لأن إلى ويسن وقوله لخبر البخاري إلى ويسن وقوله للاتباع إلى ويحرم وقوله بمهلة إلى إذا حمد وقوله للحديث الحسن إلى وإجابة مشتمة (قوله لا يستحقه مبتدى بنحو صبحك الله الخ) وأما التحية بالطلقة وهي اطال الله بقاءك فقيل بكرهتها والأوجه أن يقال كما قال الأذرى أنه كان من أهل الدين والعلم أو من ولاية العدل فالدعاء بذلك قرينة والافكره اه معنى زاد الاسنى بل حرام اه (قوله جوابا) أي بحسب أصل الشرع حتى لا ينافي ما لو غلب على ظنه وقوع ضرر أن لم يحبه فإنه لا يبعد وجوب الجواب حينئذ لكنه معارض اه سيد عمر (قوله الا أن يقصد باهماله الخ) أي فترك الدعاء له أحسن اسنى ومغنى (قوله وحنى الظاهر مكروه) ولا يغير بكثرة من يفعله بمن ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما اسنى ومغنى (قوله لاسيما لنحو غنى) كشوكة ووجهة فشد الكراهة اه مغنى (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك اه سم (نقوله لنحو صلاح) أي من الأمور الدينية ككبر سن وزهد اه مغنى عبارة ع ش من النحو المعلم المسلم اه وقوله أو ولاية أي ولاية حكم كالتقاضى رشيدى وع ش (قوله مصحوبة) صفة ولاية (قوله بصيانة) أي عن خلاف الشرع ويظهر أن صيانة كل زمن بحسبه (قوله قال ابن عبد السلام الخ) عبارة الاسنى قال الأذرى بل يظهر وجوبه في هذا الزمان دفعا للعداوة والتقاطع كما أشار إليه ابن عبد السلام فيكون من باب دفع المفساد اه (قوله أول من يرعى خير أه) لعل المراد الخير الأخرى كالمعلم حتى لا ينافي الحديث المار سيد عمر وينبغي أن من الخير الأخرى نحو الانفاق بالنسبة إلى المحتاج (قوله ويكون) أي هذا القيام اه اسنى (قوله ويكون على جهة البر الخ) أي وجوبه اه ع ش (قوله والاعظام) انظر ما المراد به رشيدى (قوله ذكره) أي قوله ويحرم وكذا ضمير حمله (قوله وحمله) إلى قوله إمامنا من أحبه عبارة الاسنى والمراد بتمثلهم له قياما أن يقعد ويستمر واقيا كما عادة الجبابرة كما أشار إليه البيهقي ومثله حب القيام له تفاخر أو تطاولا على الأقران اه (قوله واستمراره) أي قيامهم (قوله أو طلبا) لعلمه معطوف على قوله واستمراره وهو جالس باعتبار المعنى (قوله وهذا) أي قوله أو طلبا الخ وقوله من الأول أي قوله واستمراره (قوله أذهو) أي الأول (قوله ولا باس) عبارة الروض والمغنى وتقبيل خد طفل لا يشتبه ولو لغيره وأطراف شفته مستحب اه سم (قوله وجه طفل) بل أي محل فيه ولو في الفم وقوله طفل أي لا يشتبه ذكر أو أنثى

أي كالكثير وقوله على نحو الصغير أي كالقليل (قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي عنه الخ وقوله ويحتمل وجوبه ولعلمه الاظهر (قوله فكل من ورد) ولو كثيرا وقليل (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك (قوله ولا باس بتقبيل وجه طفل رحمة الخ) عبارة الروض

بعضهم على ما إذا أحب قيامهم واستمراره وهو جالس أو طلبا للتكبر على غيره وهذا أخف تحريما من الأول إذ هو التمثل في الخبر كما أشار إليه البيهقي إمامنا من أحبه جودا منهم عليه لما انه صار شعار اللبودة فلا حرمة فيه ولا باس بتقبيل وجه طفل رحمة ومردة لخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قبل ابنه إبراهيم وقال وقد قبل الحسن إن قال لي عشرة من الأولاد ما قبلتهم من لا يرحم لا يرحم



خدعنا شدة لحي اصابتها رواه  
ابوداود ويسن تقبيل قادم  
من سفر ومعايقته للاتباع  
الصحيح في جعفر رضى الله  
عنه لما قدم من الحبشة ويحرم  
نحو تقبيل الامرء الحسن  
غير نحو المحرم ومس شيء  
من بدنه بلا حائل كما مروى  
تشميت العاطس بهمة  
ومعجمة لان العاطس حركة  
من عجة بما تولد عنه نحوه  
فناسب ان يدعى له بالرحمة  
المتضمنة لبقائه على سمته  
وخلقه والمنافة من شماته  
عدوه به اذا حذر حرك الله  
أوربك ولم تناسن في السلام  
ردا وجوا باضمير الجمع ولو  
المواحد لاجل الملائكة الذين  
معه كما مر ولصغير بنحو  
اصلحك الله اوبارك فيك  
ويكره قبل الحمد فان شك  
قال يرحمك الله من حده او  
يرحمك الله ان حمدته ويسن  
تذكيره الحمد للخبر المشهور  
من سبق العاطس بالحمد  
امن من الشوص اى وجع  
الضرس واللوص اى وجع  
الاذن والعلوص وهو وجع  
البطن وتكرير التشميت  
إلى ثلاث ثم بعدها يدعوه  
بالشفاء وقده بعضهم بما  
إذا علمه من كوما وحذوه  
لان الزيادة على الثلاث مع  
تتابعها عرفا مظنة الزكام  
ونحو يظهر انها لو لم تنابع  
كذلك يسن التشميت  
بتكررها مطلقا ويسن  
للعاطس وضع شيء على

اه عش (قوله ومحرم الخ) عطف على طفل (قوله ويسن تقبيل الخ) وتندب المصافحة مع بشاشة الوجه  
والدعاء بالمغفرة وغيره التلاقي ولا اصل للمصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر ولكن لا بأس بها فانها من  
جملة المصافحة وقد حث الشارع عليها وان قصد بالغير مغلقة يندب ان يسلم على اهله ثم يستاذن فان لم يجب  
اعاده إلى ثلاث مرات فان اجيب فذاك والارجع فان قيل له بعد استذانه من انت ندب ان يقول فلان بن  
فلان ونحوه بما يحصل به التعريف التام ولا بأس ان يكفى نفسه او يقول القاضي فلان او الشيخ فلان  
أو نحوه إذا لم يعرفه المخاطب إلا به ويكره اقتصاره على قوله أنا أو الخادم وتندب زيادة الصالحين والجيران  
غير الاشرار والاخوان والاقارب واكرههم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم فتختلف زيادتهم باختلاف  
احوالهم ومن اتبهم وفرغهم ويسن ان يطلب منهم ان يزوروه وان يكثروا زيارته بحيث لا يشق وتندب  
عيادة المرضى مغنى وروض مع شرحه (قوله تقبيل قادم) اى وجهه صالحا لا اه اسنى (قوله من سفر)  
اى او نحوه اه اسنى (قوله ومعايقته) ويكره ذلك اى التقبيل والمعاينة لغير القادم من سفر او نحوه ولا فرق  
في هذا بين ان يكون المقبل والمقبل صالحين أم فاسقين أم أحدهما صالحا والآخر فاسقا ذكر ذلك في الاذكار  
اه روض مع شرحه (قوله غير نحو المحرم) كالملك اى من غير شهوة كاه وظاهر اه عش (قوله ويسن)  
إلى قوله ولم تناسن في المغنى لا قوله بهمة إلى اذا حذر (قوله ويسن تشميت العاطس الخ) ويندب رد الثناوب  
ما استطاع فان غلبه ستر ففريده او غيرها وان يرحب بالقادم المسلم بان يقول له مرحبا وان بابي المسلم  
المنادى له بان يقول له ليك وسعدك اولىك فقط اما الكافر فلا قال الاذرعى والذي يظهر تحريم تلبية  
الكافر والترحيب به وبعد استحياب تلبية الفاسق والترحيب به أيضا وان يخبر اخاه بحبه له في الله وان  
يدعوا لمن احسن اليه بان يقول جزاك الله خيرا او حفظك الله ونحوهما ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه  
او صلاحه او نحوهما جعلاني الله فذاك اى واذ لا تمل ما ذكر من الاحاديث الصحيحة كثيرة  
مشهورة اه روض مع شرحه وكذا في المغنى لا قوله قال الاذرعى إلى وان يخبر (قوله بمهمة الخ) اى في  
التشميت اه شرح القاموس (قوله نحوه لقوة) للقوة داء في الوجه اه قاموس (قوله والمنافة الخ) عطف  
على قوله المتضمنة (قوله اذا حذر) متعلق بيسن وقوله يرحمك الله متعلق بتشميت العاطس عبارة المغنى  
والروض مع شرحه والتشميت للمسلم يرحمك الله أوربك ويرد يهديك الله او يغفر الله لكم وتشميت الكافر  
يهديك الله ونحوه لا يرحمك الله اه (قوله ردا) الا صوب ابتداء (قوله لاجل الملائكة الذين معه) فيه توقف  
إذ مع العاطس ملائكة ايضا ويناقشه ايضا قوله الاقنى نحو يهديكم الله بضمير الجمع (قوله ولصغير) اى  
وما تقدم لكبير ويشمت لصغير الخ وظاهره ولو غير يمين فلير اجمع (قوله بنحو اصلحك الله الخ) كانشاك الله  
انشاء صالحا اه عش (قوله ويكره الخ) اى التشميت ظاهره ولو لصغير وعلى تسليمه ينبغى اختصاصه  
بالمميز فلير اجمع (قوله قبل الحمد) اى فلا يعتد به ويأتى به ثانيا بعد الحمد اه عش (قوله قال يرحمك الله من  
حمده الخ) اى وتحصل به اسنة التشميت اه عش (قوله ويسن تذكيره الحمد) اى ان تركه اه مغنى (قوله  
والعلوص) كسنوراه قاموس (قوله وتكرير التشميت) إلى قوله وقيدته في المغنى (قوله يدعوه بالشفاء)  
كعافك الله او شفاك الله اه عش (قوله وقيدته) اى الدعاء بالشفاء (قوله وحذوه) اى حذف غيره وذلك  
القيد (قوله ويظهر) عبارة النهاية والوجه اه (قوله انها) اى العاطس الزائدة (قوله كذلك) اى عرفا  
اه عش (قوله بتكررها) الاولى التذكير (قوله مطلقا) اى زاد على الثلاث ام لا (قوله ويسن) إلى قوله  
ولم يجب في المغنى لا قوله للحديث إلى وإجابة (قوله وضع شيء) يده او ثوبه او نحوه اه مغنى (قوله وخفض

وتقبيل خد طفل ولو لغيره لا يشتهى وأطراف شفته مستحب اه (قوله ويسن تشميت العاطس الخ)  
قال في شرح الروض وإذا قال العاطس لفظ اخر غير الحمد لم يشمت إلى ان قال صرح بذلك في الروضة (قوله)  
ويظهر انها لو لم تنابع كذلك يسن التشميت بتكررها الخ) عبارة شرح الروض فان تكررها منه العاطس  
متواليا يسن تشميته لكل مرة إلى ثلاث الخ فتقيده بقوله متواليا يفهم ما ذكره الشارح بقوله ويظهر الخ

صوته ما يمكنه للحديث الحسن العطسة الشديدة من الشيطان واجابة شتمته بنحو يهديكم الله ولم يجب لانه لا اخافة بتركه بخلاف رد السلام وقوله ان لم يشمت يرحني الله ومر ان المصلى يحمده سر او نحو قاضي الحاجة يحمده في نفسه بلا لفظ (ولا جهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفهما (وامرأة) لخبر البخاري جهاد كن الحج والعمرة ولا نهاجبلت على الضعف ومثلها الخنثى (٢٣١) (ومريض) مرضا يمنعه الركوب او القتال

بان يحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبج التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الاعشى وكالمريض من له مريض لا تمسك له غيره وكالاعشى ذو رمد وضعيف بصر لا

يمكنه معه اتقاء السلاح (وذى عرج بين) ولو في رجل ان قدر على الركوب للآية في الثلاثة وخرج بينه يسيره الذي لا يمنع العدو (واقطع واشل) ولو لمعظم اصابع يد واحدة اذ لا بطش لها ولا نكاية ومثلها فاقد الانامل ويفرق بين اعتبار معظم الاصابع هنا لا في العتق عن الكفارة كما مر بان هذا يقع في نادر من الازمنة فيسهل تحمله مع قطع اقلها وذلك المقصود منه اطاقة للعمل الذي يكفيه غالبا على الدوام وهو لا يتاق مع قطع بعض الاصابع وبحث عدم تأثير قطع اصابع الرجاين اذا امكن معه المشي من غير عرج بين (وعبد) ولو مبعضا ومكاتبه انقصه وان امر سيده والقياس ان مستاجر العين كذلك وذى لانه بذل الجزية لنذب عنه لا ليزب عنا نعم يجب عليه بالنسبة لعقاب الآخرة كما مر (وعادم ابة قتال) كسلاح ومؤنة نفسه

صوته الخ) وان محمد الله عقب عطاسه اهمعني زاد الاسنى بان يقول الحمد لله قال في الاذكار فلو قال الحمد لله رب العالمين كان احسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان افضل اه (قوله بنحو يهديكم الله) اي كغفر الله لكم ولو زاد عابه ويصلح بالكم كان حسنا اعش عبارة المغنى ويريد يهديكم الله او يغفر الله لكم وابتدأه ورده سنة عين ان تعين والاف كفاية اه (قوله ولم يجب) اي رد التشميت (قوله وقوله الخ) اي ويسن قول العاطس (قوله ان لم يشمت) ببناء المفعول (قوله ان المصلى) الى المتن في المغنى (قول المتن ولا جهاد) اي واجب الاعلى مسلم او مرتد كما قاله الزركشي بالغ عاقل ذكر مستطيع له حرو لو سكران واجدا هبة القتال اه غنى (قوله لعدم تكليفهما) الى قول المتن والدين في النهاية الا قوله الآية في الثلاثة وقوله كذا اطلقوه وقوله ان عم في الموضعين (قوله ومثلها الخنثى) كذا في المغنى (قوله مرضا يمنعه الخ) عبارة المغنى بتعذر قتاله او تعظم مشقته فلا عبرة بصداق ووجع ضرر اه (قوله ومثله) اي المريض الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله باولى وقوله وكالمريض الى وكالاعشى وقوله ذو رمد (قوله لا يمكنه مع الخ) قيد في كل من ذي رمد وضعيف بصر اه عش (قوله ولو في رجل) اي واحدة (قوله الآية في الثلاثة) عبارة المغنى لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج اه (قوله ولو لمعظم الخ) راجع لكل من الاقطع والاشل (قوله ولو لمعظم الخ) اما فاقد اصبعين كخضرو وبنصر فيجب عليه اه عش (قوله ومثلها) اي الاقطع والاشل (قوله فاقد الانامل) اي اكثرها اه عش عن سم على المنهج عن العباب (قوله بان هذا) اي الجهاد وقوله وذلك اي العتق في الكفارة (قوله وهو) اي العمل المذكور او الاطاقة له والتذكير لتاويل المصدر بان مع الفعل (قوله وبحث) عبارة النهاية والوجه اه (قوله عدم تأثير قطع اصابع الرجلين الخ) جزم به المغنى (قوله ولو مبعضا) الى قوله او يورث في المغنى الا قوله والقياس الى وذى وقوله نعم الى المتن (قوله ولو مبعضا الخ) لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم ولا مال للعدو ولا نفس بملكها فلم يشمله الخطاب اه غنى (قوله وان امره سيده) اي لانه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضى التعرض للهلاك اه غنى (قوله كذلك) اي كالعبد اي من غير نظر الى الغاية كما هو ظاهر رشيدى (قوله وذى) مفهومه وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والحربي وهو ايضا مقتضى قوله لانه بذل الجزية الخ وعبارة شرح المنهج ولا على كافرا وهي شاملة للذمى وغيره وقديقال انما عبر بالذمى لكونه ملتزما لاحكامنا لا للاحتراز به عن غيره اه عش عبارة المغنى فلا يجب على كافر ولو ذميا اه (قوله المتن وعادم ابة قتال) ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المؤمن كما ذكره القاضى ابو الطيب اه غنى (قوله ومؤنة نفسه) تطف على سلاح (قوله او بمونه) كذا مؤنتهما كما فهم بالاولى اه عش وعبارة السيد عمر قوله او بمونه ذهابا او ايا باباى فقد احدى المؤنتين في الذهاب او في الاياب كاف في سقوط الجهاد اه (قوله ذهابا او ايا بابا) وكذا اقامة ويكفى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاد قلته بحثا وهو ظاهر اه عميرة اه عش (قوله مطلقا) اي اطاق المشى ام لا (قوله او دونه) الاولى التانيث (قوله ولو طرأ عليه فقد ذلك) عبارة المغنى ولو مرض بعدما خرج او قفى زاده او هلكت دابته اه (قوله ويمكنه الخ) وقوله او يورث الخ كل منهما بالجزم عطفا على مدخول لم في قوله لم يبق الخ (قوله فشلا) اي ضعفا اه عش (قوله والاحرم) ظاهره حرمة ذلك وان علم انه لا يجد ما ينفعه على نفسه وانه يحصل له مشقة لا تحتمل عادة لكن لا يظن معها الموت وان خشى ميبح تيمم اه عش (قوله ان محله) اي حرمة (قوله وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسرا وانظر لو كان ماله غائبا بعيدا واران

او بمونه ذهابا او ايا بابا وكذا مر كواب والمقصود مسافة قصر مطلقا او دونه ولا يطبق المشى قياسا على ما مر في الحج ويلزمه قبول بذلها من بيت المال دون غيره ولو طرأ عليه فقد ذلك جازله الرجوع ولو من الصنف بالم يفقد السلاح ويمكنه الرمي بحجر مثلا او يورث انصرفه فشلا في المسلمين والاحرم كذا اطلقوه ويتجه ان محله

إن لم يظن الموت جوعاً أو نحو ذلك لم ينصرف (وكل عذر منع وجوب حج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار) فإنه وإن منع وجوب الحج إن عم لا يمنع وجوب الجهاد (٢٣٢) أن أمكنت وفاة أو منهم كما يجبه الاذرعى لانه مبنى على المخاوف (وكذا) خوفها (من)

لصوص مسلمين) يمنع وجوب الحج إن عم ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك (والدين الحال) ولو لذى وإن كان به رهن وثيق أو كفيل موسر (محرم) على من هو في ذمته ولو والدا هو موسر بان كان عنده از يد ما يبقى للفلس فيما يظهر قيل وكذا المعسر ونقل عن اصحاب والحق بالمدن وليه (سفر جهاد وغيره) بالجر وإن قصر رعاية لخلق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء الا الدين (تنبه) يظهر ضبط القصير هنا بما ضبطه به في التنفل على الدابة وهو ميل أو نحوه وحينئذ فليتنبه لذلك فان التساهل يقع فيه كثيرا (الاباذن غريمه) أو ظن رضاه وهو من أهل الاذن والرضا لرضاه باسقاط حقه نعم قال الماوردى والرويانى لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظا للدين انتهى وظاهر ان هذا مندوب لا واجب والا ان استتاب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظائره دين ثابت على ملء وظاهر كلامهم انه لا اثر لاذن ولى الدائن وهو متجه اذ لا مصلحة له

الا نصرف افعش (قوله) إن لم يظن الموت جوعاً الخ) أى ولا جازله الا نصرف (قول الماتن وكل عذر الخ) عبارة المغنى ثم اشار الى ابطيعم ماسبق وغيره بوله وكل عذر الخ (قول الماتن منع وجوب حج) ومنه احتياج الفقيه لكتبه والمحترف لآله افعش (قوله) أى وجوبه) إلى قوله وإن كان في المغنى لا قوله كما يجبه الاذرعى وقوله إن عم في المحلين (قوله) إن أمكنت الخ) عبارة المغنى تنبيه محل الوجوب في الصورتين إذا كان له قوة تقاومهم ولا فمومعذور اهـ (قوله) لذلك) أى لان الجهاد مبنى على المخاوف (قول الماتن والدين الحال) أى وإن قل كفاس افعش (قوله) ولو لذى) إلى قول الماتن ويحرم في النهاية لا قوله قبل الى والحق وقوله ومن ثم إلى الماتن وقوله وظاهر إلى ولا ان (قوله) ولو لذى) هذا يخرج المعاهد والمؤمن لكن ينبغي انهما كالذى ويشبههما قول المنهج مسلما كان أى رب الدين أو كافرا بل يشمل مالو كان الدين لحرفي لوم المسلم بعقد اهـ عش أقول قول الاسنى مسلما كان أو ذميا وقول المغنى على موسر لمسلم أو ذمى موافقان لتعبير الشرح كانهما بالذى فينبغى حل تبعير المنهج عليه إلا ان يوجد نقل بخلافه فايراجع (قول الماتن يحرم) بكسر الراء المشددة اهـ غنى (قوله) وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسر انتهى اهـ سم عبارة المغنى وأما المعسر فليس لغريمه منه على الصحيح في اصل الروضة إذ لا مطالبة في الحال اهـ (قوله) والحق بالمدن وليه) عبارة المغنى وكالذي بوزاويه كما يجبه بعض المتأخرين لانه المطالب اهـ (قول الماتن سفر جماد وغيره) أى ولو كان رب الدين مسافرا معه أو في البلد الذى قصدها من عليه الدين لانه قد يرجع قبل وصوله إليها أو يموت احدهما أو شر وسيم (قوله) بالجر) أى طاعنا على جهاد (قوله) تنبيه يظهر الخ) عبارة النهاية والأوجه ضبط القصير هنا بالعرف لا بما ضبط به في التنفل الخ (قوله) ضبط القصير) لعل الوجه ضبط السفر ولا فالقصير والطويل سواء هنا كالا يخفى اهـ رشيدى (قوله) قال الماوردى) الى قوله ومثله في المغنى لا قوله وظاهر إلى ولا ان (قوله) ولا يتعرض الخ) أى حيث جاهد بالاذن وقوله حفظا للدين أى يحفظ نفسه اهـ غنى (قوله) وظاهر ان هذا مندوب) وهو وظاهر النهاية وصرح بالاستحباب في المنتقى نقلا عن البندنجى لكنه إنما ذكر عدم التعرض في المؤجل بناء على عدم المنع منه وهو معلوم انه لا فرق بينه وبين الحال عند الاذن اهـ سيد عمر (قوله) والا ان استتاب الخ) عطف على قول المصنف الا باذن غريمه أى فلا تحريم لوصول الدائن إلى حقه في الحال ويعلم من هذه العلة انه لا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة ان حج اهـ سم على المنهج بقى مالو امتنع الوكيل من الدفع أو عزل نفسه هل يجوز له ذلك أم لا ويجبر على التوفية حيث قبل الوكالة فيه نظر والظاهر جواز ذلك وعدم اجباره على الدفع والدائن متمكن من استيفاء حقه بالقاضى اهـ عش (قوله) من مال حاضر) أى بخلاف ماله الغائب فإنه قد لا يصل مغنى وعش (قوله) ومثله) أى مثل المال الحاضر اهـ رشيدى (قوله) دين ثابت) أى لم يرد السفر اهـ عش (قوله) على ملء) أى واذن لمن يستوفى منه ويدفعه لرب الدين ولا يكفي الاذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن لما تقدم من ان الشخص لا يكون وكلاء عن غيره في ازالة ملكه وطريقة في ذلك ان يحيل رب الدين بماله على المدين اهـ عش (قوله) وظاهر كلامهم) إلى قول الماتن ويحرم في المغنى الا قوله بشرط أى اذ لا مطالبة (قوله) لا اثر الخ) أى في السفر اهـ عش (قوله) مطلقا) أى مخوفا وغيره اهـ عش (قوله) لما يحل له فيه القصر) أى كخارج العمر ان

السفر لما دون مسافته أو مثلها وقد يقال اذا حل له أخذ الزكاة لغيبه ماله كان كالمعسر وقد يفرق (قوله) الاباذن غريمه) ظاهره امتناع السفر بغير اذن غريمه وان كان الغريم غائبا وظاهره ايضا وان كانت غيبته في المحل الذى يريد المدين السفر اليه وهو محتمل وقد يوجب بانه ربما حضر بعد سفره فنفت عليه مطالبة ولما في السفر من الخطر الذى قد يفوت المطالبة لنحو تلف المدين أو ماله فيه ولو سافر معه ولم يصرح له باذن ولا منع فهل يجوز فيه نظرقضية اطلاق العبارة عدم الجواز وقد يستدل عليه بعدم جواز سفر الزوجة مع

في ذلك (والمؤجل لا) يمنع سفر مطلقا وان قرب حله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل اذ لا مطالبة اهـ

لمستحقه الا ان نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حله (وقيل يمنع سفر مخوفا) كالجهاد وركوب البحر صيانة لخلق الغير (ويحرم)

على حرمه من ذكر واثني (جهاد) ولومع عدم سفر (إلا باذن أبيه) وان عالما من سائر الجهات ولومع وجود الاقرب وان كانا قنيلان برهما  
فرض عين وقله **عليه السلام** ان استاذنه وقد أخبره أنهم ماله فقير ما لجأده متفق عليه وضح لك والد قال نعم قال انطاق فأكرمها فان الجنة تحت  
رجليها هذا (ان كانا مسلمين) ولما لم يجب استئذان الكافر لاتهمه بمنعه له حية لدينه (٢٣٣) وان كان عدو اللقائين ويلزم الملبض

استئذان سيده أيضا والقن

احتاج لاذن سيده لأبويه  
ويحرم عليه أيضا بلا إذن  
سفر مع الخوف وان قصر  
مطلقا وطويل ولومع الامن  
إلا لعذر كما قال (لا سفر تعلم  
فرض عين) ومثله كل  
واجب عيني وان اتسع وقته  
لكن الظاهر ان لها منعه من  
من الخروج لحجة الاسلام  
قبل خروج قافلة أهل بلده  
أي وقته في العادة لو أرادوه  
لانه إلى الآن لم يخاطب  
بالوجوب ومن ثم بحث ان  
لها منع من أراد حجة  
الاسلام ولم يجب عليه وفيه  
نظرو قضية ما مر من جواز  
فعلها عن لم يخاطب بها في  
حياته تنزيلا لها منزلة  
الواجب رعاية لعظيم فضلها  
جوازها هنا بل أولى لانه  
يسقطها عن ذمته لو استطاع  
بعد (وكذا كفاية) من علم  
شرعي أو آله فلا يحتاج  
إلى إذن الاصل (في الاصح)  
ان كان السفر أمنا أو أقل  
خطره. ولما كخوف  
أسقط وجوب الحج احتيج  
لاذنه حيثنذ على الاوجه  
لسقوط الفرض عنه حيثنذ  
ولم يجد ببلده من يصلح  
لكمال ما يريده أو رجي

اه رشيدى (قوله على حر) إلى قوله وقله في النهاية وإلى قوله ويحرم في المغنى (قول المتن إلا باذن أبيه)  
ولو كان الحى أحدهم لم يحز إلا باذنه اه معنى (قول) وإن عالما) قياسه علوا ثم رابت انه جاء بالواو والياء فيقال  
في مضارعه يعلمو ويعلى وعليه فاهنا على إحدى اللغتين اه ع ش وقوله ان استاذنه أي في الجهاد وقد أخبره  
انهم ماله حال من استاذنه وقوله فقير ما لجأده ماله قول الاقول (قول) وضح) عبارة المغنى وفي رواية اه (قوله  
هذا) أي تحريم الجهاد بدون إذن أبيه (قوله لم يجب استئذان الكافر) أي منهما وكذا المناق اه معنى  
(قوله حية لدينه) هذا لا يظهر فيه لو كان الاصل يهوديا والمقاتلون نصارى أو عكسه للقطع بانتفاء الحية بين  
اليهود والنصارى اه رشيدى اقول وقد يمنع دعوى القطع بان الكفر لملة واحدة (قوله ويلزم الملبض)  
أى إذا أراد الجهاد وإلا فهو غير واجب عليه وكذا الامر في قوله والاقن يحتاج الخ اه ع ش (قوله أيضا)  
أي كابويه (قول) ويحرم ذابيه) أي على المكف اه ع ش (قوله وان قصر الخ) وفاقا للنهية وخلافا  
للمغنى عبارته في شرح وكذا كفاية في الاصح (تنبيه) سكت المصنف عن حكم السفر المباح كالتيجارة  
وحكمه انه ان كان قصيرا لا يمنع منه بحال وإن كان طويلا فغلب الخوف فكالجهاد والاجاز على الصحيح  
بلا استئذان والوالد الكافر في هذه الاسفار كالمسلم ما عدا الجهاد اه (قوله مطلقا) أي لعذر وبدونه (قوله  
وطويل ولومع الامن الخ) هذا يفيد ما يفعله عنه وهو تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر اه سم  
(قوله ولومع الامن) يشمل الخوف وقيد بالامن في قوله الاتي وكذا كفاية في الاصح وقد يجعل الواو هنا  
للحال فيكون قيدا اه سم ويؤيده لزوم التكرار مع ما قبله لوجعل الواو للطف (قوله إلا لعذر) ومنه  
السفر لبيع أو شراء لا يتيسر بيعه أو شراؤه في بلده أو يتيسر لكن يتوقع زيادة في ثمنه في البلد الذي يسافر  
اليه كما ياتي في قوله كما يكتفى في سفره الامن لتجارة الخ اه ع ش قال سم هل من العذر التنزه اه (اقول)  
الظاهر نعم (قوله كما قال الخ) راجع إلى قوله إلا لعذر (قول المتن لا سفر تعلم فرض عين) أي حيث لم يجد من  
يعلمه أو توقع زيادة فراغ أو ارشاد فانه جائز بغير إذنهم اه معنى (قوله ومثله) إلى قوله ومن ثم في النهاية  
قوله ومثله أي مثل تعلمه (قول) وإن اتسع وقته) كتعلم احكام الصوم في اول السنة مثلا اه ع ش (قوله  
قبل خروج قافلة أهل بلده) لو تكرر خروج قوافل أهل بلده فهل لها منعه من الخروج مع غير آخر  
قافلة اه سم (قول جوازها) أي جواز خروجه لحجة الاسلام (قوله هنا) أي عن لم يجب عليه (قوله  
من علم) إلى قوله وفيه نظار في النهاية (قول) ان كان السفر أمنا الخ) لم يذكر هذا فيما قبله اه سم أي على  
الاحتمال الظاهر كسر (قوله لاذنه) أي الاصل (قوله لسقوط الفرض) أي ولوعينا (قوله عنه)  
أي الفرع (قوله ولم يجد الخ) حذف على قوله كان السفر أمنا وهذا القيد معتبر في فرض العين أيضا فكان  
الاولى تقدمه وذكره هناك كإفعله المغنى (قوله الامن) بصيغة الفاعل صفة سفره (قوله وسواء) إلى قوله  
وفيه نظار في المغنى الا قوله نعم إلى ويشترط (قوله وفارق الخ) رد لدليل مقابل الاصح من قياس فرض الكفاية  
على الجهاد (قوله الجهاد) أي حيث توقف على إذن الابوين إلا إذا دخلوا بلدة لنا اه ع ش (قوله فيه)

الزوج بغير إذنه وإن لم تسقط نفقتها فليتا مل (قوله وطويل ولومع الامن الخ) هذا يفيد ما يفعله عنه  
وهو تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر (قوله ولومع الامن) شمل الخوف وقيد بالامن في  
قوله الاتي وكذا كفاية في الاصح وقد يجعل الواو هنا للحال فتكون قيدا (قوله إلا لعذر) هل من  
العذر التنزه (قوله قبل خروج قافلة أهل بلده الخ) لو تكرر خروج قوافل أهل بلده فهل لها منعه  
من الخروج مع غير آخر قافلة (قوله وان كان السفر أمنا الخ) لم يذكر هذا فيما قبله

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع) بقرينة زيادة فراغ أو ارشاد أستاذ كما يكتفى في سفره الامن لتجارة بتوقع  
زيادة أو رواج وإن لم يأذن الاصل وسواء أخرج وحده أو مع غيره كان ببلده متعددون يصلحون للافتاء لا وفارق الجهاد لخطره نعم  
ينبغي أن يتوقع فيه بلوغ ما قصده والا كبليد لا يتأتى منه ذلك فلا ينبغي أن يجوز له السفر لاجل ذلك لانه كالعيب ويشترط لخروجه

ولولفه ضرر رشفده وأن لا يكون امر دجلا الا ان كان... نحو محرم يامن به على نفسه ولولزمته نفقة الاصل احتاج لاذنه او انا بة من يمونه من مال حاضر وأخذ منه البلقنى أن الفرع (٢٣٤) لولزمت الاصل نفقته امتنع سفره الا باذن الفرع الا هل او انا بة كذلك ثم بحث أنه لو أدى

نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وفيه نظر ويفرق بان المؤجل التقصير فيه من المستحق لرضاه بذمته مع أنه خصلة واحدة لا يتجدد الضرر به ولا كذلك في الاصل او الفرع فالوجه منعه فيهما وكذا في الزوجة الا باذن أو انا بة كما اطلقوه ولا فرق في المنع من السفر الخوف كبحر اى وان غلبت فيه السلامة كما اقتضاه اطلاقهم ثم رأيت الامام وغيره صرحوا بذلك وكسلوك بادية مخطرة ولولعلم او تجارة ومنها السفر لحجة استؤجر عليها ذمة او عينا بين الاصل المسلم وغيره اذ لا تهمة (فان اذن ابواه) اوسيده (والغريم) في الجهاد (ثم) بعد خروجه (رجعوا) او كان الاصل كافرا ثم اسلم وصرح بالمنع (وجب) عليه ان علم ولم يخش خوفا ولا انكسار قلوب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج بجعل (الرجوع) كما لو خرج بلا اذن (ان لم يحضر الصف) والاحرم الاعلى العبد بل يستحب وذلك لان طرو المانع كابتدائه فان لم يمكنه الرجوع لنحو خوف على معصوم وامكنه أن يسافر لما من أو يقيم به

أى فيمن يسافر اتعلم فرض الكفاية (قوله ولوللفرض) شامل لفرض العين وعبرة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله رشفده) اى اما غير الرشيد فلا يجوز له السفر وينبغي ان يحمله ما لم يكن معه من يتعهده في السفر والاجاز الخروج على وليه ان ياذن لمن يتعهده حيث لم تكن له ولاية اه ع ش وقوله وينبغي ان يحمله الخ يفيد قول المغنى وقيد الارافى الخارج وحده بالرشيد اه (قوله امر دجلا) اى يخشى عليه اه معنى (قوله احتاج لاذنه) اى اذن الاصل ولو كان كافرا اه معنى (قوله او انا بة من الخ) عطف على اذنه (قوله من مال حاضر) ومثله كما تقدم انفاذين ثابت على ملى (قوله وأخذ منه) أى من قو لم ولولزمته الخ (قوله امتنع سفره) اى الاصل (قوله الا باذن الفرع الا هل) اى للاذن وهذا يلغز به فيقال والد لا يسافر الا باذن ولده اه معنى (قوله ثم بحث) اى البلقنى اقره المغنى واعتمده النهاية ورد فرق الشارح الاقى بما ياتى عنه (قوله لو أدى) اى الاصل او الفرع (قوله حل له السفر فيه) اى في ذلك اليوم اى بقيقته (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو متجه ونظر فيه بعضهم و فرق بان المؤجل التقصير ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت أى اثبتت به الذمة وهو الدين المؤجل فلان لا يمنع ما لم تمنع ما لم تمنع به وهو نفقة الذم في حق الاصل او الفرع او الزوجة الاولى اه بزيادة تفسير قال ع ش قوله وهو متجه هذا يخالف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك لمونه نفقة الذهاب والاياب اه (قوله منعه) اى السفر (قوله فيهما) اى الاصل والفرع (قوله او تجارة الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يشترط اذنه للخروج لسفر التجارة ولو بعد كيلا ينقطع معاشه ويضطرب امره الا للخروج لركوب بحر وبادية مخطرة فيشترط ذلك اه (قوله بين الاصل الخ) ظرف لقوله ولا فرق الخ (قوله اوسيده) اى قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله في الجهاد) اى قوله ولو حدث في المغنى (قوله وصرح) اى الاصل بعد لاسلامه (قوله برجوعه) راجع للخوف ايضا (قوله والاحرم) يغنى عنه قول المصنف الاقى فان شرع الخ فكان الاولى تركه كقوله الاعلى العبد بل يستحب هناك كما فعله المغنى (قوله الاعلى العبد) انظر لولزم من رجوعه نحو الهزيمة او انكسار القلب اه سم عبارة المغنى فروع لو خرج بلا اذن وشرع في القتال حرم الانصراف ايضا لما مور رجوع العبدان خرج بلا اذن قبل الشروع في القتال واجب وبعده مندوب وانما لم يجب عليه الثبات بعده لانه ليس من اهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد او عرج عرجا بينا او تلف زاده او دابته فله الانصراف ولو من الوقعة ان لم يورث فشا في المسلمين والاحرم عليه انصرافه منها ولا ينوى المنصرف من الوقعة لمرض ونحوه فرارا فان انصرف ثم زال العذر قبل مفارقة دار الحرب لا بعده لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صلاة جنازة لزمه الا تمام بخلاف من شرع في تعلم علم لا يلزمه اتمامه وان آنس من نفسه الرشديه لان الشروع لا يغير حكم المشروع فيه غالبا اه (قوله بل يستحب) ظاهره وان حصل بانصرافه كسرقوب المسلمين هذا ولو قيل بوجوب الانصراف على العبد حيث رجع سيده لم يبعد اه ع ش (قوله لزمه) وان لم يمكنه الإقامة ولا الرجوع فله المضى مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل كما نص عليه في الام اه معنى (قوله الا ان صرح الدائن بمنعه) اى والحال انه موثر كما هو معلوم اه ع ش (قوله ما مر في الابتداء) اى في الدين الحال (قوله ومنه يؤخذ) اى من قوله وفارق الخ (قوله المستغرق) بكسر الراء وقوله اجله فاعله وقوله السفر مفعوله وقوله وغيره بالجر عطف على المستغرق والضمير له (قوله لانه)

(قوله حل له السفر) هو متجه مر (قوله ويفرق بان المؤجل الخ) قيل ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت به الذمة فلان لا يمنع ما لو تعلقت به بالاولى اه (او تجارة ومنها السفر لحجة) ولا اى ولا يشترط اذنه للخروج لسفر التجارة ولو بعد الا لركوب بحر وبادية مخطرة ووض (قوله الاعلى العبد) انظر لولزم

حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لزمه ولو حدث عليه دين في السفر لم يمنع استمراره فيه الا ان صرح الدائن بمنعه وفارق ما مر في الابتداء بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر فيه ومنه يؤخذ أن حلول المؤجل في الاثناء كذلك فلا محرم عليه استمرار السفر الا ان صرح له بالمنع فان قلت قضية قولهم لا يمنع لذى المؤجل المستغرق اجله السفر وغيره لانه مضيع لماله

ان له السفر وان صرح له بالمنع ويؤيده ايضا قولهم لو تأجل نحو المهر لم يحبس لقبضه وإن حل لانها رخصت بدمته قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء واما الثاني فيفرق بينه وبين ما هنا بان مقتضى التأجيل ثم الرضا بتسليمه البضع قبل اقباضه مقابلة فغومل به واما هنا فليس قضية التأجيل منع المطالبة وطلب الحبس بعد الحلول فكنهه من ذلك وهذا يعلم أن الذي دل عليه كلامهم اما الامتناع بالمنع أو عدمه واما جزم بعضهم بانه بمجرد الحلول تلزمه الاقامة ويحرم عليه استمرار السفر بلا إذن كابتداء السفر (٢٣٥) مع الحلول فبعيد بل ليس في محله (فان)

التقي الصفان أو (شرع في القتال) ثم طرأ ذلك وعلمه (حرم الانصراف في الاظهر) لمعوم الامر بالثبات ولانكسار القلوب بانصرافه نعم يكون وقوفه اخر الصف ليحرس وينبغي حمله على ما مر (الثاني) من حال الكفار (يدخلون) أي دخولهم عمران الاسلام او خرابه او جباله كما افهمه التفسير ثم في ذلك يفصل بين القريب بمدخلوه والبعيد منه فان دخلوا (بلدة لنا) او صار بينهم وبينها دون مسافة القصر كان خطبا عظيم (فيلزم اهلهما) عينا (الدفع) لهم (بالممكن) من أي شيء اطاقوه ثم في ذلك تفصيل (فان امكن تاهب لقتال) بأن لم يهجموا بغتة (وجب الممكن) في دفعهم على كل منهم (حتى على) من لا يلزمه الجهاد نحو (فقير) بما يقدر عليه (وولد ومدين وعبد) وامرأة فيها قوة (بلا اذن) ممن مر ويغتفر ذلك لهذا الخطر العظيم الذي لا سبيل لاهماله (وقيل ان حصلت مقاومة احرار) مناهم (اشترط اذن سيده) أي العبد للغنية عنه والاصح

أي صاحب الدين المؤجل (قوله ان له الخ) خبر قضية الخ والضهير للدين (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في شرح والمؤجل لا بقوله نعم له الخروج اه سم (قوله واما الثاني) أي قولهم لو تأجل الخ (قوله بتسليمه) أي الزوج (قوله فكنهه) أي الدائن (قوله من ذلك) أي طالب الحبس (قوله اما بالمنع) وهو الذي دل عليه القياس على الدين الحادث في السفر وعلى هذا يحمل قولهم لا منع لذى المؤجل الخ على الابتداء كما اشار اليه وقوله أو عدمه أي عدم الامتناع مطلقا وان منعه وعلى هذا يحمل قولهم لا منع لذى المؤجل الخ على اطلاقه فيشمحل الحلول اه سيد عمر (قوله بمجرد الحلول) أي وإن لم يصرح الدائن بالمنع (قوله التقي الصفان) إلى قوله كما افهمه في النهاية والمغنى لا قوله وينبغي حمله على ما مر (قوله ثم طرأ ذلك) أي رجوع من ذكر وإسلام الاصل وتصريحه بالمنع وعلمه أي علمه من حضرة اه فذلك (قوله على ما مر) أي في شرح الاباذن غريمه من أنه مندوب لا واجب (قول المتن يدخلون الخ) عبارة المغنى ما تضمنه قوله يدخلون الخ (قوله أي دخولهم الخ) يوجه بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كما في تسمع بالمعيدي وحينئذ فيدخلون اول بالمصدر سم ويحتمل ان يكون قول الشارح أي دخولهم بيانا لحاصل المعنى أي الثاني مضمون يدخلون الخ ولا حاجة إلى اعتبار تقدير ان اه سيد عمر أي كما جرى عليه المغنى (قوله او خرابه وجباله) أي ولو بعيدا عن البلدة مغنى واسنى (قوله كما افهمه) أي المعوم المذكور (قوله او صار) إلى قول المتن ان يستسلم في النهاية لا قوله عينا وإلى التنبيه في المغنى (قوله كان خطبا الخ) جواب فان دخلوا (قوله عنها) أي فيكون الجهاد فرض عين اه مغنى (قول المتن فان أمكن) أي لاهلهما أهب أي استعداد اه مغنى (قوله بان لم يهجموها) بابه دخل اه مختار ع ش (قوله بما يقدر الخ) متماق بالدفع بواسطة حتى أي حتى يجب الدفع على من ذكر بما يقدر عليه وقدره المغنى عقب الممكن ايضا فقال أي الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه (قوله وامرأة الخ) قال الرافعي ويجوز ان لا تحتاج المرأة إلى اذن الزوج (قوله فيها قوة) ولا فلا تحضر اه مغنى (قوله ممن مر) من ابوين ورب دين ومن سيد اه مغنى (قوله ويغتفر ذلك) أي عدم الاذن اه ع ش (قول المتن فن قصد) أي من المكلفين ولو عبدا أو امرأة او مريضا او نحوه اه مغنى (قول المتن إن علم) أي ظن كما يأتي (قول المتن ان اخذ قتل) بضم اولها اه مغنى (قوله لا امتناع الاستسلام لكافر) أي في القتل فلا ينافي ما يأتي في المتن اه رشيدى (قول المتن وإن جوز) أي المكلف المذكور اه مغنى (قوله ان امتنع منه) أي من الاستسلام (قوله من قسمي التمكن) أي من التاهب وقوله وعدمه أي عدم التمكن من التاهب والافاضة للبيان والمقسم دخول الكفار في دارنا (قوله وعدمه بقيدته وهو الخ) انظر هذا مع أن في قسمي العدم يتعين اكل قيد والذي ذكره هنا قيد احدهما الذي زاده في الشارح اه سم وقد يقال انما خصه بالذكر لانه المقصود

من رجوعه نحو الهزيمة وانكسار القلوب (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في راس الصفحة في قوله نعم له الخروج الخ (قوله أي دخولهم) يوجه ذلك بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كما في تسمع بالمعيدي وحينئذ فيدخلون مؤول بالمصدر (قوله من قسمي التمكن) لعل المراد من قسمي التاهب (قوله وعدمه بقيدته وهو الخ) انظر هذا مع انه

لا لتقوى القلوب (والا) يمكن تاهب لهجومهم بغتة (فن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوبا (ان علم أنه ان اخذ قتل) وان كان ممن لا جهاد عليه لا امتناع الاستسلام لكافر (وان جوز الاسر والقتل فله) ان يدفع (ان يستسلم) ان ظن انه ان امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل للقتل (تنبيه) ما ذكر في المتن من قسمي التمكن وعدمه بقيدته وهو ان ظن الخ هو ما في الروضة وعبارتها يتعين على اهلهما الدفع بما أمكنهم والدفع مرتبتان احدهما أن يحتمل الحال اجتماعهم أو تاهبهم للحرب فعل كل



ذلك بما يدر عليه ثانیتهما ان يشاهما الكفار ولا يمتنعوا من اجتماع وتاديب فن وقف عليه كافر او كفار وعلم انه يقتل ان اخذ فعليه ان يدفع عن نفسه بما امكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل وان يؤسر ولو امتنع من الاستسلام لقتل جاز ان يستسلم فان المكافأة والحالة هذه استعجال للقتل والاسر يحتل الحلاص انتهت مانعة ويستفاد منها في الحالة الثانية ان من دلم اي ظن كما هو ظاهر ان من اخذ قتل هينا امتنع عليه الاستسلام وكذا ان جواز الاسر والقتل ولم يعلم انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام لانه حينئذ ذل ديني من غير خوف على النفس بخلاف ما اذا علم ذلك لعله الروضة المذكورة عجيب من شيخنا مع جريانه على حاصل ما ذكر في شرح منهجه وان لم يخل عن ابهام انه لم يقبض في شرح الروض على ما اخل به من عبارة الروضة (٢٣٦) المذكورة كما يعلم بالوقوف عليها ويلزم الدفع امرأة علمت وقوع فاحشة بها الان بما

أمكنها وان أدى الى قتلها لانها لا تباح بخوف القتل قال فان امتن ذلك حالا لا بعد الاسر احتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا اريد منها ذلك (ومن هودون مسافة القصر من البلد) وان لم يكن من اهل الجهاد (كاهلها) في تعين وجوب القتال وخروجه بلا اذن من مران وجد زاد او يلزمه مشى اطاقه وان كان في اهلها كفاية لانهم في حكمهم (ومن) هم (على المسافة) المذكورة فما فوقها (يلزمهم) ان وجدوا زادا وسلاحا وركوبا وان اطاقوا المشى (الموافقة) لاهل ذلك المحل في الدفع (بقدر الكفاية) ان لم يكف اهلها ومن يلزمهم دفع عنهم وانقاذهم وافهم قوله بقدر الكفاية انه لا يلزم الكل الخروج بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فهم كفاية (قيل) تجب الموافقة على من بمسافة القصر فما فوقها (وان كفوا) اي

ببانه لسكوت المتن عنه بخلاف قيد القسم الاول وهو ان علم الخ فوجود في المتن (قوله ذلك) أي النأهب (قوله ثانيهما) المناسب التانيث (قوله ثم قال) اي صاحب الروضة (قوله وان كان) اي من وقف عليه الكافر (قوله ولو امتنع الخ) حال من فاعل يجوز يعني ان ظن انه لو امتنع الخ فان المكافأة اي المقابلة (قوله والاسر يمتنع) طاف على اسم از وخبره (قوله منها) اي عبارة الروضة (قوله في الحالة الثانية) اي المراتبة الثانية (قوله كما هو الخ) اي التفسير المذكور (قوله عينا) اي قتلا متعينا بلا تجوز اسر (قوله وكذا ان جواز الخ) هذا مفهوم القيد الذي زاده الشارح اخذ ان قول الروضة ولو امتنع من الاستسلام الخ (قوله بخلاف ما اذا علم ذلك) اي انه يقتل ان امتنع من الاستسلام اي فيجوز له الاستسلام لعله الروضة المذكورة وهي قولها فان المكافأة الخ (قوله على ما اخل) اي الروض به الخ ولعله قولها فن وقف الى قوله ثم قال وقولها ولو امتنع من الاستسلام لقتل (قوله عليهما) اي الروضة والروض (قوله ويلزم) الى قوله قال في النهاية وإلى قول المتن ولو اسروا في المغنى لا قوله وسلاحا وقوله قبل (قوله ويلزم الدفع امرأة الخ) ومثله الامررد كما يحتمل بعض المتأخرين اه نهاية (قوله احتمل جواز استسلامها الخ) جزم به عس اخذنا من صنيع النهاية (قوله ثم تدفع الخ) اي وان أدى الى قتلها اذ عس (١) (قوله وان لم يكن) الى المتن في النهاية لا قوله وخروجه الى وان كان وقوله الامام عند العجز (قول المتن كاهلها) وليس لاهل البلدة ثم الاقربين فالاقربين اذا قدر و اعلى القتال ان يليوا الى حقوق الاخرين (تمت) لا تتسارع الاحاد والطوائف منا الى دفع ملك منهم عظيم شو كته دخل اطراف بلادنا لما فيه من عظيم الخطر مغنى وروض مع شرحه (قوله بلا اذن من مر) اي من الاصل والدائن والسيد والزوج (قوله هذا الوجه لا يوجب ذلك الخ) جزم به المغنى ثم قال فكان ينبغي أن يقول ومن على المسافة قيل يلزمهم الاقرب فالاقرب والاصح ان كفى اهلها لم يلزمهم اه (قوله ولو نحو قن) كالولد والمرأة اذ عس (قوله خلافا لبعضهم) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهم اه (قول المتن فالاصح وجوب النهوض اليهم) اي وان لم يدخلوا دارنا وقوله ان توقعناه اي بان يكونوا قريبين اما اذا لم يمكن تخليصه بان لم نرجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر للضرورة اه مغنى (قوله اعظم) اي من حرمة الدار مغنى (قوله من يدلك ذلك) ومنه ان محل الدب عند عدم تعذيب والاسرى لا وجبت اهر شيدى (قوله مفاداته بالمال) ينبغي بغير آلة الحرب للمامر من حرمة بيعها لهم ولو كان قوتيا كونه ونحو حديد يمكن اتخاذه سلاحا ولو قيل هنا يجوز دفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يبعد اخذنا بما ياتي في رد سلاحهم لهم في تخليص اسرائنا منهم اه عس وما ذكره اخر اه الظاهر والله اعلم (قوله فيرجع عليه الخ) ينبغي اذا لم يشترط نحو عدم الرجوع كما هو ظاهر (قوله على ما مر الخ) عبارة النهاية كما علم من آخر الضمان اه

في قسم العدو يتعين كل قيد والذي ذكره هنا قيد أحدهما والذي ذكره في الشرح (قوله بانهم قد كفوا) انظره مع وان كفوا

أهل البلد ومن يلزمهم في الدفع لمعظم الخطب وردوه بانه يؤدي إلى الايجاب على جميع الامم وفيه أشد الحرج من غير فصل حاجة لكن قيل هذا الوجه لا يوجب ذلك بل يوجب الموافقة على الاقرب فالاقرب بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا (ولو اسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض اليهم) فور اعلى كل قادر ولو نحو قن بغير إذن نظير ما مر خلافا لبعضهم (لخلاصه ان توقعناه) ولو على ندور فيما يظهر وجوب عين كدخولهم دارنا بل أولى لان حرمة المسلم أعظم ويسن للامام بل وكل موسر كما هو ظاهر ويأتى في الهدنة مزيد لذلك عند العجز عن خلاصه مفاداته بالمال فن قال لكافر اطلق اسيرك وعلى كذا فاطلقه لزمه ولا يرجع به على الاسير إلا ان اذن له في مفاداته فيرجع عليه وان لم يشترط له الرجوع على ما مر قيل الشريعة (١) قوله وان لم يكن الى المتن كذا بخطه ولعل الاولى إلى الفصل اه من هامش

(فصل في مكروهات ومحرمات ومندوبات في الغزو) (قوله في مكروهات) إلى قوله والخبر مسلم في النهاية لإفرله كما صح إلى ريسن وقوله وذكركت إلى المن (قوله وما يتبعها) أي وما يجوز قتالهم به اه معني (قوله لان الغازي الخ) أي وسمى المقاتل غازيا لان الخ اه عش (قوله يطالب اعلاء كلمة الله) أي المطلوب منه ذلك اه عش (قول المن أو نائبه) أو بمعنى الوار اه سيد عمر (قوله لان احدهما) إلى قول المن وإذا بعث في المغني لإفرله أي ولم يخش إلى المن وقوله ما لم يخش فتنة (قوله لان احدهما) عبارة النهاية إذ كل منهما اه وهي احسن (قوله منه) عبارة المغني من غيره اه (قوله وبحث الزركشي الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال الأذرعى تخصيص ذلك بالمتطوعة واما المرتزقة فلا يجوز لهم ذلك لانهم مرصدون لمهمات تعرض للاسلام بصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الامراء اه (قوله انه ليس الخ) قضية انه لا فرق بين ان يعطل الامام الغزو وان لا وعليه فيختص ما يأتي من عدم كراهة الغزو وبغير اذن بالمتطوعين بالغزو اه عش (قوله لم يرتزق) هو من اثبت اسمه في الديوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله والبلقيني الخ) عبارة المغني تنبيه استثنى البلقيني من الكراهة صورا احدها ان يفوته المقصود بذهابه للاستثناء ثانيها اذا عطل الامام الغزو واقبل هو وجنوده على امور الدنيا كما يشاهد ثالثها اذا عطل على ظنه انما اذا استأذنه لا ياذنه اه (قوله او ظن انه لا ياذن) أي وان كان المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة سم وسيد عمر (قوله منع مخذل) من التخذيذ عبارة المغني وشرح الروض ويرد المخذول وهو من يخوف الناس كان يقول عدونا كثيرا وجنودنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم ويرد المر جف رهو من يكثر الاراجيف كان يقول قتلت مربية كذا او لحق مدد للعدو من جهة كذا او لهم كمين في موضع كذا ويرد ايضا الخائن وهو من يتجسس لهم ويطلعهم على العورات بالمكاتب والمراسلة ويمنع هذه الثلاثة من اخذ شيء من الغنيمة حتى سلب قتلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المبلغ والاخراج اه رشدي (قوله علم منه) لعل المراد به ما يشمل الظن الغالب (قوله فيمن علم الخ) أي الامام أو نائبه عبارة النهاية حيث غاب على ظنه حصول ذلك منه اه (قوله ومر بيانها) أي أنها من مائة إلى خمسمائة اه سم عبارة المغني وهي طائفة من الجيش يبلغ اقصاها اربعمائة سميت بذلك لانها تسرى في الليل وقيل لانها خلاصة العسكر وخياره روى ابن عباس ان النبي ﷺ قال خير الاصحاب اربعة وخير السرايا اربعمائة وخير الجيش اربعة الاف ولن تغلب اثنا عشر الفا من القلة رواه الترمذي وابو داود وزاد ابو يعلى الموصلي اذا صبروا او صدقوا اه وفي الرشدي ما يوافقه في المقدار ووجهي التسمية لمكنه مال إلى ترجيح الثاني حيث قال بعد ذكر المقدار المذكور والوجه الاول عن تحرير المصنف مانصه وضعف ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانه خلاصة العسكر وخياره من الشيء السرى النفيس اه (قوله وذكركها مثال) او اراد بها اعم من معناها السابق اه سم (قول المن ان يؤمر عليهم) ينبغي وفاقا للطبلاوى الوجوب إذا أدى تركه إلى التغرير بالظاهر المؤدى إلى الضرر سم على المنهج اه عش وياتي عن سم عند قول الشارح الاقوى ومن ثم اوجب جمع الخ ما يوافقه (قوله من يوثق) ببناء المفعول وعبارة غيره يتق (قوله وخبرته) قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في الاموال لا ينبغي أن يولى الامام الغزو الا ثقة في دينه شجاعا في بدنه حسن الانابة عارفا بالحرب يثبت عند الحرب ويتقدم عند الطلب وان يكون ذاريا في السياسة والندب ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة تدبير الحرب في انتهاز الفرصة وان يكون من اهل الاجتهاد في احكام الجهاد واما في الاحكام الدينية فمجهول والظاهر عدم اشتراطه ويستحب ان يخرج يوم الخميس اول النهار وان يبعث الطلائع ويتجسس اخبار الكفار ويعقد الرايات

(فصل في مكروهات

ومحرمات ومندوبات في

الغزو وما يتبعها) يكره

غزو) وهو لغة الطلب لان

الغازي يطالب اعلاء كلمة

الله تعالى (بغير اذن الامام

او نائبه) لان احدهما

اعرف منه بالحاجة الداعية

للقتل ولم يحرم حل التغرير

بالنفس في الجهاد وبحث

الزركشي وغيره كالاذرعى

انه ليس لم يرتزق استعلال

بذلك لانه بمنزلة اجير لغرض

مهم يرسل اليه والبلقيني انه

لا كراهة ان فوت الاستئذان

المقصود أو عطل الامام

الغزو أو ظن أنه لا ياذنه

أي ولم يخش منه فتنة كما هو

ظاهر (ويسن) للامام أو

نائبه منع مخذل ومر جف

من الخروج وحضور الصف

واخراجه منه ما لم يخش فتنة

ويظهر وجوب ذلك عليه

فيمن علم منه ذلك وان وجده

مضر لغيره و ( اذا بعث

سرية) ومر بيانها اول الباب

وذكرها مثال (أن يؤمر

عليهم) من يوثق بدينه وخبرته

ويأمرهم بطاعة الله ثم الامير

ويوصيه بهم

(فصل يكره غزو وبغير اذن الامام) (قوله أو ظن أنه لا ياذن) أي وإن كانت المصلحة في الاذن أما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة والافلا فائدة في الاستئذان (قوله ومر بيانها) وانها من مائة إلى خمسمائة (قوله وذكركها مثال) او اراد بها اعم من معناها السابق (قوله فان امر نحو فاسق

فان امر نحو فاسق حرم فيما يظهر اخذ من تحريمهم عليه توليته نحو الاذان (وبأخذ البيعة) عليهم رهي بفتح الموحدة اليمين بالله تعالى (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار للاتباع (٢٣٨) فيهما كما صح عنه عليه السلام ومن ثم اوجب جمع التامير لانه استمر عليه عمله صلى الله عليه وسلم وعمل الخلفاء

بعده ويسن التامير لجمع  
قصدوا سفرا وتجب طاعة  
الامير فيما يتعلق بما هم فيه  
وذكرت له احكاما اخرى  
حاشية الايضاح (وله) اى  
الامام او نائبه (الاستعانة  
بكفار) ولو حريين وخبر  
مسلم انا لالاستعين بمشرك  
لا يقتضى المنع بل ان الاولى  
ان لا يفعل كقوله ليس منا  
من استنحى من الربيع على  
انه صلى الله عليه وسلم انما قال ذلك  
لطالب اعانة به تفرس فيه  
الرغبة في الاسلام فردده  
فصدق ظنه (تؤمن خيانتهم)  
كان يعرف حسن رايهم  
فيما به يعلم انه لا بد ان  
يخالقوا العدو في معتقدهم  
(ويكونون بحيث لو انضمت  
فرقتا الكفر قاومناهم)  
لان ضررهم حينئذ ويشترط  
في جواز الاعانة بهم الاحتياج  
اليهم ولولم يخدموا وقتال  
لقتلنا ولا ينافى هذا اشتراط  
مقاومتنا للفرقتين قال  
المصنف لان المراد قلة  
المستعان بهم حتى لا تظهر  
كثرة العدو بهم واجاب  
البلقينى بان العدو اذا كان  
مائتين ونحن مائة وخمسون  
ففيما قلة بالنسبة لاستواء  
العددين فاذا استعان بخمسين  
فقد استوى العددين ولو  
انحاز الخمسون اليهم امكنتنا

ويجعل لكل فريق راية وشعارا وان يحرضهم على القتال وان يدخل دار الحرب بنفسه لانه احوط وارهب  
وان يدعو عند النقاء الصفين ويستنصر بالضعفاء ويكبر بلا اسراف في رفع الصوت وكل ذلك مشهور في  
سير النبي صلى الله عليه وسلم مغنى وروض مع شرحه (قوله فان امر نحو فاسق) اى وتجب طاعته لئلا يختل امر الجيش  
اه ع ش (قوله حرم الخ) ينبغى الا ان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنديسم اه ع ش (قوله  
عليه) اى الامام (قوله توليته) اى الفاسق (قوله نحو الاذان) كالامامة (قوله للاتباع فيهما) اى  
التامير واخذ البيعة (قوله ومن ثم اوجب جمع الخ) لا يبعد القول بالوجوب ان خيف من ترك التامير  
الضرر او نكايه الكفار في السراية اه سم (قوله لجمع الخ) بان يؤمروا واحدا منهم عليهم اه ع ش  
(قوله قصدوا سفرا) اى ولو قصيرا اه ع ش (قوله وذكر له) اى للامير (قول المتن الاستعانة)  
اى على الكفار مغنى (قوله ولو حريين) كذا في المغنى (قوله وخبر مسلم الخ) جواب سؤال (قوله  
لا يقتضى المنع) خبر وخبر مسلم (قوله بل ان الاولى الخ) اى بل المراد ان الاولى الخ (قوله لطالب)  
اى من المشركين (قوله تفرس فيه الخ) صفة طالب والضمير المستتر له صلى الله عليه وسلم (قوله فصدق) من  
التصديق (قول المتن تؤمن خيانتهم الخ) عبارة للمغنى ولما تجاوز الاستعانة بهم بشرطين احدهما  
ذكره بقوله تؤمن خيانتهم قال في الروضة وان يعرف حسن رايهم في المسلمين والرافعي جعل معرفة حسن  
رايهم مع أمن الخيانة شرط واحد وانهم ما ذكره بقوله ويؤمنون الخ اه (قوله وبه يعلم الخ) فيه توقف  
اه سم (قوله انه لا بد ان يخالقوا العدو) وقفا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة ولا يشترط ان يخالقوا معتقد  
العدو كاليهود مع النصارى كما قال البلقينى ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره خلافا للهاوردى اه  
(قوله لا من ضررهم) الى قوله لا يجنون في النهاية لا قوله ويؤخذ الى ويفعل ولما قوله والموصى بمنفعته  
في المغنى لا قوله ومدين الى المتن وقوله ومن ثم لم يولكون ما هنا (قوله في جواز الاعانة) الاولى الاستعانة  
(قوله ولا ينافى هذا) اى قوله او قتال لقتلنا ومنشأوا هم المنافاة ان المسلمين اذا قاتلوا حتى احتاجوا للمقاومة  
فرقة الى الاستعانة بالآخرى كيف يقدر على مقاومتهم معا اه مغنى (قوله قال المصنف) اى في توجيه  
عدم المنافاة (قوله كثرة العدو بهم الخ) اى لو انضمو اليهم (قوله واجاب البلقينى الخ) عبارة للمغنى قال  
البلقينى وفيه اى توجيه المصنف لئلا يوجب بان الخ قال وايضا في كتب جمع من العراقيين اعتبار الحاجة  
من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنافى الشرطان اه (قوله بان العدو اذا كان الخ) لكن في  
توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) اى من جواب  
البلقينى من قوله لعدم زيادتهم على الضعف (قوله ان يكونوا) اى المستعان بهم (قوله ونفعل الخ) اى  
وجوبا اه ع ش (قوله الاصلح) اى ما يراه الامام مصلحة اه مغنى (قوله من افرادهم) اى بجانب  
الجيش وتفريقهم اى بين المسلمين والاولى ان يستاجرهم لان ذلك احقر لهم اه مغنى (قوله باذن  
الازواج) اى والاولياء ولو في الرشيدة كما يشمله قول شيخ الاسلام باذن مالك امره اه ع ش عبارة  
المغنى تنبيه الخثائي والنساء وان كانوا احرار افعالهم اه مغنى (قوله باذن مالك امره اه ع ش) فكالعبيد في  
استئذان السادة اه (قول المتن ومراهقين اقوياء) اى في قتال وغيره اه مغنى عبارة سم تقيده بالاقياء

حرم) ينبغى الا ان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنديسم (قوله ومن ثم اوجب جمع التامير الخ)  
لا يبعد القول بالوجوب ان خيف من ترك التامير الضرر او نكايه الكفار في السرية بلا فائدة (قوله وبه يعلم  
الخ) فيه تامل (قوله وبه يعلم انه لا بد ان يخالقوا العدو الخ) لا يشترط خلافا للهاوردى مر (قوله واجاب البلقينى  
بان العدو اذا كان مائتين الخ) لكن في توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر (قوله ومراهقين اقوياء

لان  
مقاومتهم لعدم زيادتهم على الضعف ويؤخذ منه أن الضابط أن يكونوا بحيث لو انضمو اليهم لم يزيدوا على ضعفنا ونفعل لان  
بالمستعان بهم الاصلح من افرادهم وتفريقهم في الجيش (وبعبيد باذن السادة) ونساء باذن الازواج ومدين وفرع باذن دائن وأصل  
(ومراهقين اقوياء) باذن الاولياء والاصول ولو لولاء أهل الذمة وصبيانهم لان لهم نفعا ولو سبق الماء وحراسة الامتعة ومن ثم جاز بمميز

ولو غير قوى لا يجنون لانه لا يتهدى لنفع ولكون ما هنا فيه تمرين على الشجاعة والعبادة فارق امتناع السفر بالصبي في البحر على ما مر والمرص بمنفعته لبث المال والمكاتب كتابه صحيحة لا يحتاج لاذن سيدهما على ما قاله البلقيني لان (٢٣٩) لها السفر بغير اذنه وقد ينظر فيه بان هذا

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقوياء اه (قوله ولو غير قوى) اي لئلا ما ذكرناه  
اي من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المرافقة من القوة اه نهاية (قوله لا يجنون) اي غير مميز اخذا  
من التعليل (قوله ولكون ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على ما مر) اي في باب الحجر اه سم (قوله  
فيهما) اي في الموصي بمنفعته والمكاتب (قوله وكان ينبغي له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السيد خلافا  
للبلقيني نهاية ومعنى (قوله لينال) الى قوله ومعنى الخبر في المغنى ولى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله  
مكلف وقوله فيه نظر وقوله لتعنيه الى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك)  
اي بذل ما ذكر من اموالهم ولهم ثواب اعانتهم ومحل في المسلم اما الكافر فلا يلزم يرجع فيه الى راي الامام  
لاحتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون معنى واسنى قال ع ش ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله  
نعم ان بذل) اي كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان  
ما يحصل له من الغنيمة للباذل اه ع ش (قوله لم يجز) قضيته انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش  
(قوله مكلف) عبارة النهاية ولو صييا كما بحثه بعضهم اه (قوله عليهما) اي الفن والمعدور (قوله عينا  
او ذمة) راجع الى المتن (قوله وببحث الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله كاقدمه في الاجارة) وانما ذكره  
هنا توطئة لقوله ويصح استئجار ذمي الخ اه معنى (قوله فيما مر الخ) اي في الحالة الثانية للكفار (قوله  
وانما صح التزام من لم يبيع الخ) اي بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستاجر  
لحج عنه في السنة الاولى من وقت الايجار اه ع ش (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن هذا هناك دون  
هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزام من الخ (قوله لانه الخ) اي خدمة المسجد والتذكير بتاويل ان  
تخدم (قوله وما ياخذه المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) اي ومرتبهم اه معنى (قوله ومن  
اكره) الى قوله نعم في المغنى (قوله ان تعين) اي فيما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستحقاق) اي  
على المكروه بكسر الراء اه ع ش (قوله المكروه الغير المكلف) اي الصبي ولو كان المكروه الامام اه ع ش  
(قوله مطلقا) اي للمدة كلها (قوله هنا) اي الجهاد (قوله مطلقا) اي حضر الوقعة ام لا اه ع ش والاولى  
للمدة كلها (قوله وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اي يستحق مطلقا  
ع ش عبارة الرشيدى اي في اصل استحقاق الاجرة اه (قوله ونحو الذي) الى قوله ولمن عينه في المغنى  
(قوله ونحو الذي) كالعهاد والمستامن اه معنى (قوله المكروه) بالجر صفة الذمي وقوله والمستاجر عطف  
عليه اي المكروه ع ش (قوله بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك واعطيك ما تستعين به اه معنى (قوله  
استحق الخ) خبر ونحو الذي اه ع ش (قوله اجرة المثل) اي للمدة كلها اه ع ش (قوله والا) اي وان لم  
يقا تل (قوله فقط) اي وان تعطلت منافعهم في الرجوع لانهم ينصرفون حيث ذكف شأوا ولا حبس ولا  
استئجار وان رضوا بالخروج ولم يعدهم الامام بشي عرض لهم من اربعة اخماس الغنيمة كما مر في بابها اما اذا  
خرجوا بلا اذن من الامام فلا شئ لهم سواء انهم عن الخروج ام لا بل له تعزيرهم فيما نهم عنه ان رآه  
اه معنى وروض مع شرحه (قوله من خمس الخمس) اي لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها اه معنى

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقوياء اه (قوله ولو غير قوى) اي لئلا ما ذكرناه  
اي من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المرافقة من القوة اه نهاية (قوله لا يجنون) اي غير مميز اخذا  
من التعليل (قوله ولكون ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على ما مر) اي في باب الحجر اه سم (قوله  
فيهما) اي في الموصي بمنفعته والمكاتب (قوله وكان ينبغي له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السيد خلافا  
للبلقيني نهاية ومعنى (قوله لينال) الى قوله ومعنى الخبر في المغنى ولى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله  
مكلف وقوله فيه نظر وقوله لتعنيه الى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك)  
اي بذل ما ذكر من اموالهم ولهم ثواب اعانتهم ومحل في المسلم اما الكافر فلا يلزم يرجع فيه الى راي الامام  
لاحتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون معنى واسنى قال ع ش ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله  
نعم ان بذل) اي كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان  
ما يحصل له من الغنيمة للباذل اه ع ش (قوله لم يجز) قضيته انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش  
(قوله مكلف) عبارة النهاية ولو صييا كما بحثه بعضهم اه (قوله عليهما) اي الفن والمعدور (قوله عينا  
او ذمة) راجع الى المتن (قوله وببحث الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله كاقدمه في الاجارة) وانما ذكره  
هنا توطئة لقوله ويصح استئجار ذمي الخ اه معنى (قوله فيما مر الخ) اي في الحالة الثانية للكفار (قوله  
وانما صح التزام من لم يبيع الخ) اي بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستاجر  
لحج عنه في السنة الاولى من وقت الايجار اه ع ش (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن هذا هناك دون  
هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزام من الخ (قوله لانه الخ) اي خدمة المسجد والتذكير بتاويل ان  
تخدم (قوله وما ياخذه المرتزق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) اي ومرتبهم اه معنى (قوله ومن  
اكره) الى قوله نعم في المغنى (قوله ان تعين) اي فيما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستحقاق) اي  
على المكروه بكسر الراء اه ع ش (قوله المكروه الغير المكلف) اي الصبي ولو كان المكروه الامام اه ع ش  
(قوله مطلقا) اي للمدة كلها (قوله هنا) اي الجهاد (قوله مطلقا) اي حضر الوقعة ام لا اه ع ش والاولى  
للمدة كلها (قوله وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اي يستحق مطلقا  
ع ش عبارة الرشيدى اي في اصل استحقاق الاجرة اه (قوله ونحو الذي) الى قوله ولمن عينه في المغنى  
(قوله ونحو الذي) كالعهاد والمستامن اه معنى (قوله المكروه) بالجر صفة الذمي وقوله والمستاجر عطف  
عليه اي المكروه ع ش (قوله بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك واعطيك ما تستعين به اه معنى (قوله  
استحق الخ) خبر ونحو الذي اه ع ش (قوله اجرة المثل) اي للمدة كلها اه ع ش (قوله والا) اي وان لم  
يقا تل (قوله فقط) اي وان تعطلت منافعهم في الرجوع لانهم ينصرفون حيث ذكف شأوا ولا حبس ولا  
استئجار وان رضوا بالخروج ولم يعدهم الامام بشي عرض لهم من اربعة اخماس الغنيمة كما مر في بابها اما اذا  
خرجوا بلا اذن من الامام فلا شئ لهم سواء انهم عن الخروج ام لا بل له تعزيرهم فيما نهم عنه ان رآه  
اه معنى وروض مع شرحه (قوله من خمس الخمس) اي لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها اه معنى

تقيده بالا قويا لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقوياء (قوله على ما مر) اي في باب  
الحجر (قوله لا يحتاج لاذن) المعتمد الاحتياج فيهما مر (قوله وكذا للاحاد) قال في شرح الروض ومحل  
في المسلم اما الكافر فلا يلزم يرجع فيه الى راي الامام لا احتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون اه (قوله  
وبحث ان غير المكلف كذلك) كتب عليه مر (قوله كذلك) وجهه انه من جنس من يتعين عليه او نقول  
من شان المسلم التعيين (قوله بمجهول) كان قال ارضيك

غزوهم ولمن اكرهه على الغزو ولا اجرة له ان تعين عليه والاستحقاق من خروجه الى حضوره الوقعة نعم المكلف بغير المكلف ينبغي استحقاقه  
الاجرة مطلقا لانه لا يتعين عليه وان حضر ثم رايتهم صرحوا في الفن المكروه بانه يستحق هنا الاجرة مطلقا وان قلنا يتعين عليه اذا دخلوا بلادنا  
وهو صريح فيما ذكرته ونحو الذي المكروه والمستاجر بمجهول اذا قاتل استحق اجرة المثل والا فلذهب فقط من خمس الخمس ولمن عينه امام

او نائبه اجبارا لنجهيز ميت اجرة في التركة ثم في بيت المال تستقط (وبصح استتجار ذمي) ومهاجرة مستأمن بل وحربي الجهاد (الامام) حيث تجوز الاستعانة به من خمس الخمس دون (٢٤٠) غيره لانه لا يقع عنه واغترت جهالة العمل للضرورة ولا نه يحتمل في معاودة الكفار مالا

يحتمل في معاودة المسلمين فان لم يخرج ولو لنحو صلح فسخت واسترد منه ما اخذه وان خرج ودخل دار الحرب وكان ترك القتال بغير اختيار فلا ولو استوجرت عين كافر فاسلم فقضية قولهم لو استاجرت طاهر لخدمة مسجد فحاضت انفسخت الاجارة لانفساخ هنا الا ان يفرق بان الطارىء ثم يمنع مباشرة العمل فتعذر ويلزم من تعذره الانفساخ والطارىء هنا ليس كذلك فلا ضرورة الى الحكم بالانفساخ (قيل ولغيره) من المسلمين استتجار الذمي كالاذان والاصح لا احتياج الجهاد الى مزيد نظر واجتهاد ولان الاجير هنا كافر قد يغدر ويبحث الزركشى ان الامام لو اذن له فيه جاز قطعا (ويكره) تنزيها (لغاز قتل قريب) لان فيه نوعا من قطع الرحم (و) قتل قريب (محرم أشد) كراهة لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> منع أبا بكر من قتل ابنه عبد الرحمن رضى الله عنهما يوم احد (قلت الا ان يسمعه) يعنى يعلمه ولو بغير سماع (يسب) اى يذكر بسوء (الله تعالى) او نبيان الانبياء (أورسوله) محمدا (صلى الله عليه وسلم)

(قوله او نائبه) أما لو كان المكروه غيرهما فالاجرة على المكروه حيث لا تركه عش (قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر سم على حج اه عش (قول المتن استتجار ذمي) أى ولو باكثر من سهم لراجل او فارس مغنى وروض مع شرحه (قوله ومعاهد) الى قوله فان لم يخرج في المغنى الا قوله بل وحربي والى قوله كما استمر عليه في النهاية لا قوله او الاسلام الى المتن وقوله بل لو قيل الى محل قتلهم وقوله للنهي الصحيح في الصبي والمرأة (قوله حيث تجوز الاستعانة به) اى بان احتجنا لهم وامنا خيانتهم وكانوا بحيث لو انضمت فرقتا الكفر قاومناهم كما تقدم اه عش (قوله دون غيره) اى من اصل الغنيمة واربعة أخماسها اه سم عبارة المغنى قضية كلامه صحة استتجار الذمي ونحوه باى مال كان من مال نفسه ومن اموال بيت المال وليس مراد ابل انما يعطى من سهم المصالح سواء كان مسمى ام اجرة مثل ولو من غير غنيمة قتاله لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة أخماسها لانه محضر للمصلحة لانه من اهل الجهاد اه (قوله لانه الخ) علة للمتن (قوله لا يقع عنه) اى من الذمي فاشبه استتجار الدواب اه مغنى (قوله للضرورة) فان المقصود القتال اه مغنى (قوله فسخت) ظاهره ان الاجارة لا تنفسخ بنفسها حينئذ بل لا بد من اللفظ فليراجع (قوله واسترد منه الخ) اى فلو كان صرفه في آلات السفر او نحوها غرم بدله اه عش (قوله وان خرج ودخل دار الحرب الخ) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه أو بعد دخولها وترك القتال باختيار سم على حج (اقول) والظاهر انه يسترد منه ما اخذه اه عش (قوله وكان ترك القتال بلا اختيار) اى من الذمي ولو بموته فيفصل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب فلا يسترد منه ما اخذه وكونه قبل دخولها فيسترد منه وقوله فلا أى فلا يسترد اه عش (قوله لو استوجرت) أى اجارة عين اه عش (قوله الانفساخ هنا) معتمد عش ومغنى (قوله بان الطارىء الخ) اى الحيز وقوله والطارىء هنا اى الاسلام (قوله من المسلمين) الى قول المتن ومحرم في المغنى الا قوله او الاسلام الى المتن وقوله وبحث الى المتن (قوله استتجار الذمي) أى ونحوه (قوله هنا كافر) اى وفي الاذان مسلم اه مغنى (قوله لو اذن له) اى للغير اه عش (قوله جاز قطعا) ولو اختلف الامام وغيره في الاذن وعدمه صدق الامام لان الاصل عدم الاذن اه عش (قوله وقتل قريب محرم الخ) خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على حج اى بان كان محرم ما لا قرابة له كحرم الرضاع والمصاهرة اه عش (قوله من قتل ابنه عبد الرحمن الخ) ثم اسلم بعد ذلك رضى الله تعالى عنه اه عش (قوله ولو بغير سماع) اى بطريق يجوز له اعتماده اه مغنى (قوله نبيان الانبياء) اى وان اختلف في نبوته كلفهم الحكم ومرم بنت عمر ان اه عش (قوله مما ياتى) اى انفا (قوله فلا كراهة حينئذ) بل ينبغي الاستحباب وكذا لا كراهة اذا قصدوه قتله فقتله دفعا عنه اه مغنى (قوله ويحرم قتل صبي) ويقتل مراهق نبت الشعر الحشن على عاتقه لان نباته دليل بلوغه لا ان ادعى استعجاله بدواء وحلف انه استعجله بذلك فلا يقتل بناء على ان الانبات ليس بلوغا بل دليله وحلفه على ذلك واجب وان تضمن حلف من يدعى الصبا لظهور اماراة البلوغ فلا يترك جرد دعواه مغنى وروض مع شرحه (قوله ولان لم يكن لها كتاب) كالدهرية وعبد الاوثان (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى (قوله ومن بهرق) الى قول المتن

(قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر (قوله دون غيره) من اصل الغنيمة واربعة أخماسها (قوله لانه لا يقع عنه) هلا وقع عنه بناء على ان الكفار مكفون بفروع الشريعة فانه شامل لذلك كما هو قضية اطلاقهم وان قال كما نقله عنه الاسنوى في بعض الكتب التى لا استحضرها الآن انهم مكفون بما عدا الجهاد (قوله وان خرج ودخل دار الحرب) بقى ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخولها وترك القتال باختيار (قوله وقتل قريب محرم اشد) خرج غير قريب فلا يكره قتله فيسترقون

أخذنا بما ياتى (والله اعلم) فلا كراهة حينئذ تقديما لحق الله تعالى ولحق انبيائه (ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة) وان لم يكن لها كتاب على الاوجه خلافا لمن قيدها بذلك (وخشى مشكل) ومن به رق

الإذاقاتلوا كما باصله اوسوا من مر كذا أطلقوه وينبغي تخصيصه بالمميز بل لو قيل بالمكلف كالنساء لم يرد ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة وغيره ألحق بها الخنثى وهو ظاهر ومحل قتلهم ان لم ينهز موا وإلا لم تنبهم أو تترس بهم الكفار وإن أمكن دفعهم بغير القتل للنهي الصحيح في المرأة والصبي نعم للمضطر قتل هؤلاء لا كلهم (ويحل قتل) ذكر (راهب) وهو عابد (٢٤١) النصارى وسوقة (واجير) لان

فيهم رأيا وقتالا (وشيوخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأى في الاظهر) لعموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين نعم الرسل لا يجوز قتلهم كما استمر عليه ﷺ وعمل الخلفاء الراشدين أما ذو قتال أو رأى من الشيخ ومن بعده فيقتل قطعاً وإذا جاز قتل هؤلاء (فيسترقون) أى يضرب الامام عليهم الرق ان شاء لما سيذكره أن الكامل يخير فيه بين الاربعة الآتية وأما قول الأذرعى يتعين استرقاقهم فبعيد جدا بخلاف ما إذا قلنا بعدم حل قتلهم فانهم يرقون بنفس الاسر (وتسبى نسأوهم) وصبيانهم (و) تغنم (أموالهم) لا هدارهم ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وغيرها (وإرسال الماء عليهم) وقطعه عنهم (ورمهم بنار منجنيق) وغيرهما وان كان فيهم نساء وصبيان ولو قدرنا عليهم بدون ذلك كما قاله البندنجي وان قال الزركشى الظاهر خلافه وذلك لقوله تعالى وخذوهم واحصروهم ولأنه ﷺ حصر أهل

فيسترقون في المغنى إلا قوله بالمميز بل لو قيل وقوله ومحل قتلهم إلى أو تترس (قوله) إلا ان قاتلوا قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفوا بغيره لا مدبرين اه سم ويأتى مثله في الشارح وعبرة الروض مع شرحه إلا ان قاتلوا فيجوز قتلهم وإن أمكن دفعهم بغيره اه (قوله من مر) عبارة المغنى والاسنى الاسلام والمسلمين اه (قوله كذا أطلقوه) أى استثناء من سب من مر (قوله تخصيصه) أى إطلاق الاستثناء المذكور (قوله) وغيره ألحق بها الخنثى) عبارة المغنى والاسنى الخامسة أى من المسائل المستثناة عن حرمة القتل إذا سب الخنثى أو المرأة الاسلام والمسلمين اه (قوله الخنثى) ينبغي والريق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالمكلف اه سيد عمر (قوله ومحل قتلهم) أى إذا قاتلوا اسم على حج اه عش عبارة السيد عمر أى إذا قاتلوا اوسوا اه (قوله والالم تنبهم) ظاهره وإن خيف اجتماعهم ورجوعهم للقتال وينبغي خلافه سيما إذا خيف انضمامهم لجيش الكفار ومعاونتهم اه عش (قوله أو يتترس الخ) عطف على قاتلوا (قوله) وان أمكن دفعهم الخ) راجع إلى قوله وان لم ينهز موا ايضا اسم على حج اه عش هذا مبنى على ان قول الشارح أو يتترس الخ معطوف على لم ينهز موا وأما إذا عطف على قاتلوا كما هو صريح صنيع المغنى ومتعين بالتأمل فمختص بقوله أو يتترس الخ (قوله في المرأة والصبي) والحق المجنون بالصبي والخنثى بالمرأة لاحتمال انوثته مغنى واسنى (قوله) وهو عابد النصارى) شيخا أو شابا اه اسنى زاد المغنى ذكر الواثى اه (قوله وسوقة) بضم السين وسكون الواو اه اسنى وفى القاموس السوقة بالضم الرعية للواحد والجمع والمذكور والمؤنث اه (قول المتن واجير) أى منهم بان استأجروه لما ينتفعون به اه عش (قوله لان فيهم) أى الراهب والسوقة والواجير (قوله رأيا وقتالا) أشار به إلى أن قول المتن لا قتال الخ راجع للشيخ ومن بعده فقط كما يصرح به قوله الاتى أما ذو قتال الخ (قوله نعم الرسل) أى منهم اه عش (قوله لا يجوز قتلهم) أى حيث دخلوا الجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب للمسلمين جاز قتلهم اه عش (قوله بخلاف ما) إلى قوله وظاهر في المغنى إلا قوله وان قال الزركشى الظاهر خلافه (قوله بخلاف ما الخ) راجع إلى قوله وإذا جاز الخ (قوله وصبيانهم) إلى قوله وسبى تابعيه في النهاية إلا قوله وقال إلى وبحث (قوله وصبيانهم) أى ومجانينهم اسنى ومغنى (قوله وغيرهما) من هدم بيوتهم والقاء حيات أو عقارب عليهم اه مغنى (قوله) كما قال البندنجي وان قال الزركشى الظاهر خلافه) عبارة النهاية وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما ذكر وان قدرنا عليهم بدون ذلك وقول بعضهم ان الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضته أى خلافه مصلحة المسلمين اه (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله ورماهم بالمنجنيق) أى وقيس به ما فى معناه بما يعم الأهلak به شيخ الاسلام ومغنى (قوله بمحل من حرم مكة) عبارة المغنى بمكة أو بموضع من حرما اه (قوله ان محله) أى الاستدراك المذكور (قوله لذلك) أى الحصار وما بعده (قوله الاتباع) إلى قوله خلافاً في المغنى (قوله

(قوله) إذا قاتلوا قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفوا بغيره لا مدبرين اه (قوله) ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة الخ) لما قال في الروض ويحرم قتل امرأة وخنثى وصبى ومجنون إلا ان قاتلوا قال في شرحه وفى معنى القتال سب المرأة والخنثى للمسلمين اه (قوله ومحل قتلهم) إذا قاتلوا (قوله) وان أمكن دفعهم الخ) راجع لقوله ان لم ينهز موا ايضا (قوله وإرسال الماء عليهم الخ) وظاهر كلامهم انه يجوز اتلافهم بما ذكر وان قدرنا عليهم بدون ذلك الزركشى وبه صرح البندنجي لكن الظاهر خلافه اه شرح الروض وقوله وظاهر كلامهم الخ هو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه يحمل على ما إذا اقتضت

(٣١) — شروانى وابن قاسم — تاسع) الطائف ورماهم بالمنجنيق رواه البيهقي وغيره نعم لو تحصن حريون بمحل من حرم مكة لم يجز حصارهم ولا قتالهم بما يعم تعظيما للحرمة وظاهر أن محله حيث لم يضطر لذلك (وتبينهم) أى الاغارة عليهم ليلا (في غفلة) للاتباع رواه الشيخان وقال عن نساءهم وذرائعهم لما سئل عنهم



هم منهم وبحث الزركشي كالبقيني كراهته حيث لا حاجة اليه لانه لا يؤمن من قتل مسلم يظن انه كافر ولا يقاتل من علمنا انه لم تبلغه الدعوة بهذا ولا بغيره حتى يعرض عليه الاسلام والا ضمن خلافا لمن قال ان عرضه عليه مستحب اما من بلغته فله قتله ولو بما يعيهم وسي تابعه الى ان يسلم ويلتزم الجزية ان كان اهلها (وان (٢٤٢) كان فيهم مسلم) واحدا فكثر (اسيرا وتاجر جاز ذلك) اى احصارهم وقتلهم بما يعيهم وتبنيهم

في غفلة وان علم قتل المسلم بذلك لكن يجب توقيه ما امكن (على المذهب) لئلا يعطلوا الجهاد علينا بحبس مسلم عندهم نعم يكره ذلك حيث لم يضطر اليه كان لم يحصل الفتح الا به تحرزا من ايذاء المسلم ما امكن ومثله في ذلك الذمى ولا ضمان هنا في قتله لان الفرض انه لم تعلم عينه (ولو التحم حرب فترسوا بنساء) وخنائى (وصبيان) ومجانين وعبيد منهم (جاز رميمهم) اذا اضطررنا اليه للضرورة (وان دفعوا اليهم عن انفسهم) التحم حرب اولا (ولم تدع ضرورة الى رميمهم) فالأظهر تركهم (وجوب بالثلاث) يؤدى الى قتلهم من غير ضرورة لكن المعتمد ما في الروضة من الجواز اى مع الكراهة وهو قياس ما مر في قتلهم بما يعيهم قال في البحر ويشترط ان يقصد بذلك التوصل الى رجا لهم (وان ترسوا بمسلمين) او ذميين (فان لم تدع ضرورة الى رميمهم تركناهم) وجوبا صيانة لهم ولكون حرمتهم لاجل حرمة الدين والعهد فارقوا نحو الذرية على المعتمد لان حرمتهم لحفظ حق

سئل) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله وبحث الزركشي الخ) هل هو راجع ايضا لما قبل التبييت على قياس ما ياتي في قوله الآتى نعم يكره الخ سم اقول تقديم المغنى هذا البحث على التبييت صريح في الرجوع (قوله ولا يقاتل الخ) اى لا يجوز قتلهم مغنى واسنى (قوله هذا) اى الحصار وما عطف عليه (قوله والا) اى ان قتل منهم احد قبل عرض الاسلام اه مغنى (قوله ضمن) اى باخس الديات اه ع ش (قوله فله) اى الامام بل للمسلم مطلقا (قوله ان كان من اهلها) احتراز عن نحو عابد وثن (قوله واحد) الى قول المتن ويحرم في النهاية الا قوله او الوجوب وكذا في المغنى الا قوله وقضية التعليل الى ومع الجواز (قوله فاكث) عبارة المغنى وكالمسلم الطائفة من المسلمين كما قاله الرافعى وقضيته عدم الجواز اذا كان في المسلمين كثرة وهو كذلك اه (قوله توقيه) اى المسلم (قوله يكره ذلك) اى حصارهم الخ اه ع ش (قوله حيث لم يضطر اليه الخ) والا فلا يكره وان علم انه يصيب مسلما اه اسنى (قوله كان لم يحصل الفتح الخ) وكخوف ضررنا بهم مغنى واسنى (قوله ومثله) اى المسلم (قوله ولا ضمان هنا) اى لادية اه اسنى (قوله في قتله) اى المسلم او الذمى اه ع ش (قوله لم تعلم عينه) فان علم عينه ضمنه اه ع ش (قول المتن جاز رميمهم) ويتوقى من ذكر اه مغنى (قوله من الجواز) اى جواز رميمهم كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة ولان كان يصيدهم ولئلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد او حيلة الى استبقاء القلاع لهم مغنى واسنى (قوله ويشترط) اى في جواز الرمى اه مغنى (قوله بذلك) اى رمى نحو النساء (قوله بمسلمين او ذميين) او بواحد منهما مغنى وروض (قوله لان حرمتهم) اى الذرية ونحوها (قول المتن جاز رميمهم) على قصد قتال المشركين نهاية ومغنى (قوله ويتوقون) ببناء المفعول والضمير للمسلمين والذميين عبارة المغنى وتتوق المسلمين واهل الذمة بحسب الامكان اه لان مفسده الكف اى الاعراض (قوله عنهم) اى المسلمين والذميين المتترس بهم (قوله اعظم) اى من مفسدة الاقدام اه مغنى (قوله عن بيضة الاسلام) اى جماعة الاسلام اه ع ش (قوله وقضية التعليل الخ) عبارة النهاية ولما لم يقل بوجوبه لوقوع الخلاف في الجواز (قوله وكان للمقابل الخ) كذا في النهاية ايضا بالمشاة القوقية ولعله من تحريف الناسخ واصله للمقابل بالموحدة التحتية اى القاتل بعدم الجواز (قوله لان غايته الخ) علة لقوة المقابل والضمير للاضطرار (قوله ان نخاف) اى من الانكشاف عن المتترس بهم (قوله ودم المسلم) اى والذمى المتترس به (قوله راعيناه) جواب لما والضمير للخلاف (قوله ومع الجواز) اى الاصح او الوجوب اى الذى يقتضيه التعليل (قوله يضمن المسلم الخ) وان ترس كافر بترس مسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه فى الالتحام الدفع الا باصابتة فلا يضمنه فى احد وجهين يظهر ترجيحه اه مغنى (قوله ونحو الذمى) عبارة الاسنى والمغنى

مصلحة المسلمين خلافا له مر (قوله وبحث الزركشي كالبقيني) هل هو راجع ايضا لما قبل التبييت على قياس ما ياتي في قوله الآتى نعم يكره ذلك الخ (قوله ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمى بالدية او القيمة والكفارة ان علم وامكن توقيه وعبارة الروض وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان علمه القاتل مسلم ان كان يمكنه توقيه والرمى الى غيره بخلاف ما اذا لم يعلمه مسلما وان كان يعلم ان فيهم مسلما لشدة الضرورة لا القصاص وان ترس كان ترس بمسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه فى الالتحام الدفع الا باصابتة فلا يضمنه فى احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه كالتلف مال غيره عند الضرورة اه فيها مسئلتان الاولى اذا ترس بمسلمين والثانية اذا ترس

الغائبين لا غير (والا) بان ترسوا بهم فى حال التحام الحرب واضطررنا لرميهم بان كنا لو انكفنا عنهم ظفروا بنا او وكالذمى عظمت نكايتهم فينا (جاز رميمهم فى الاصح) ويتوقون بحسب الامكان لان مفسدة الكف عنهم اعظم ويحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة الاسلام وقضية التعليل وجوب الرمى الا ان يجاب بان الجواز لما وقع الخلاف فيه وكان للمقابل قوة لان غايته ان نخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالخوف بدليل صورة الاكره اعيناه فقلنا بالجواز فقط ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمى بالدية او القيمة

والكفارة ان علم وامكن توقيه (ويحرم الانصراف) على من هو من اهل فرض الجهاد الان لا غيره ممن مر (عن الصنف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل لقوه اعدا الى فلا تولوهم الا باروصح انه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الزحف من السبع الموبقات وخرج بالصف مالو قى مسلم كافرين فطلبها او طلبها فلا يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو (٢٤٣) في الجماعة وقضيته ان المسلمين ليقا اربعة

الفرار لان المسلمين ليسا جماعة ويحتمل ان مرادهم بالجماعة هنا ما مر في صلاتها فدخل المسلمان فيها ذكر ولاهل بلد قصدو التحصن منهم لان الانما هو فيمن فر بعد اللقاء ولو ذهب سلاحه وامكنه الرمي بالحجارة لم يحز له الانصراف على تناقض فيه وكذا من مات فرسه وامكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكاه فيهم وجب الفرار وقديومه ما ياتي (اذالم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي اى قبيل قول المصنف وتجوز المبارزة من قول الشارح واذ اجاز الانصراف الخ فيما اذا زاد على ذلك اسم وقد يجاب بان ما ذكره انما ردلو كان الشارح ادعى نحو الافادة لا التأييد (قوله للآية) الى قوله اما اذا في المغنى والى قول المتن ولا يشارك في النهاية الا قوله بحيث الى المتن (قوله للآية) يعنى لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين اه مغنى وشيخ الاسلام (قوله وهو) اى الآية والتذكير بتاويل قوله تعالى اولرعاية الخبر (قوله امر بلفظ الخبر) اى لنصبر مائة لمائتين شيخ الاسلام ومغنى (قوله فيجوز الانصراف) اى لقوله تعالى الآن خفف الله عنكم اه رشيدى (قوله مطلقا) اى ولو بلغ المسلمون اثني عشر الفا اه رشيدى قال ع ش اى سواء كان المسلم في صف القتال ام لا هو الاول اظهر بل متعين (قوله وحرمة جمع الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو بلغوا اثني عشر الفا وما خبر لن يغلب اثنا عشر الفا من قلة فالمراد ان الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) اى زادوا على المثلين ام لا (قوله وبه) اى بذلك الخبر (قوله خصت الآية) اى مفهومها (قوله اى منتقلا) الى قوله اما جعله في المغنى (قوله ليسكن) اى يختفي في موضع فيهم اه اسنى وبابه دخل ع ش (قوله اوريح) اى تنسف التراب على وجهه اه مغنى (قوله او عطش) اى بان كان في موضع معطش فانتقل الى موضع فيه ماء اه مغنى (قول المتن يستجد بها) اى يستنصر بهذه الفئة اه بجيرى (قوله بان تكون) اى الفئة المتحيز اليها اه رشيدى (قوله غوثها) مفعول يدرك (قوله المتحيز عنها) هو بفتح التحية اى الفئة التي تحيز هو عنها اه رشيدى (قوله الآية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فئة اى طائفة قريبة تليه من المسلمين يستنجد بها للقتال

وكالذى المستأمن والعبد لكن حيث تجب في الحردية تجب في العبدية قيمته اه (قوله والكفارة ان علم الخ) صريح في ان الكفارة انما تجب بالقيدين المذكورين وصرح بالروض وشرحه خلافا لرشيدى وسم عبارة المغنى والروض مع شرحه واذ ارى شخص الهم فاصاب مسلما لزمته الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان عليه القاتل مر لباو كان يمكنه توقيه الرمي الى غيره ولا قصاص لانه مع تجوز الرمي لا يجتمعان اه (قوله ان علم) اى على التعيين اه ع ش (قوله على من هو) الى قوله وقضيته في المغنى والى قوله وجزم في النهاية لا قوله الان لا غيره ممن مرو وقوله على تناقض فيه الان اى حين الانصراف (قوله لا غيره ممن مر) كمرىض وامرأة مغنى وشرح منهج (قوله بعد التلاقي) اى تلاقي صف المسلمين وصف الكفار اه مغنى (قوله وان غلب الخ) لا فيما ياتي قريبا عن بعضهم اه سم عبارة ع ش اى لان قطع به عاب انتهى سم على المنهج اى فلا يحرم الانصراف اه ويظهر ان مراد العباب بالقطع الظن الغالب الذى عبر به الشارح وغيره هنا فمراد الشارح بالبعض الا ترى هو العباب (قوله الموبقات) اى المهلكات اه ع ش (قوله وقضيته) اى التحليل (قوله ان المسلمين ليقا اربعة الفرار) معتمد اه ع ش (قوله ولاهل بلد) ظاهره وان كثروا ع ش (قوله قصدوا) اى قصدوا الكفار اه نهاية (قوله ولو ذهب) الى قوله وجزم في المغنى (قوله وامكنه الرمي) اى بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف (قوله وامكنه القتال الخ) اى بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف اه مغنى (قوله ويؤيده ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي اى قبيل قول المصنف وتجوز المبارزة من قول الشارح واذ اجاز الانصراف الخ فيما اذا زاد على ذلك اسم وقد يجاب بان ما ذكره انما ردلو كان الشارح ادعى نحو الافادة لا التأييد (قوله للآية) الى قوله اما اذا في المغنى والى قول المتن ولا يشارك في النهاية الا قوله بحيث الى المتن (قوله للآية) يعنى لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين اه مغنى وشيخ الاسلام (قوله وهو) اى الآية والتذكير بتاويل قوله تعالى اولرعاية الخبر (قوله امر بلفظ الخبر) اى لنصبر مائة لمائتين شيخ الاسلام ومغنى (قوله فيجوز الانصراف) اى لقوله تعالى الآن خفف الله عنكم اه رشيدى (قوله مطلقا) اى ولو بلغ المسلمون اثني عشر الفا اه رشيدى قال ع ش اى سواء كان المسلم في صف القتال ام لا هو الاول اظهر بل متعين (قوله وحرمة جمع الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو بلغوا اثني عشر الفا وما خبر لن يغلب اثنا عشر الفا من قلة فالمراد ان الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) اى زادوا على المثلين ام لا (قوله وبه) اى بذلك الخبر (قوله خصت الآية) اى مفهومها (قوله اى منتقلا) الى قوله اما جعله في المغنى (قوله ليسكن) اى يختفي في موضع فيهم اه اسنى وبابه دخل ع ش (قوله اوريح) اى تنسف التراب على وجهه اه مغنى (قوله او عطش) اى بان كان في موضع معطش فانتقل الى موضع فيه ماء اه مغنى (قول المتن يستجد بها) اى يستنصر بهذه الفئة اه بجيرى (قوله بان تكون) اى الفئة المتحيز اليها اه رشيدى (قوله غوثها) مفعول يدرك (قوله المتحيز عنها) هو بفتح التحية اى الفئة التي تحيز هو عنها اه رشيدى (قوله الآية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فئة اى طائفة قريبة تليه من المسلمين يستنجد بها للقتال

كافر بمسلم وقال في الروض قبل ذلك فان اصاب اى المسلم بما يعمر أو يغيره وقد علمه فيهم وجبت دية وكفارة والا فكفارة قال في شرحه وهكذا احكامه الاصل عن الروايات والمعتمد عدم وجوب الدية كما تقرر ذلك في الجنائيات اه (قوله وان غلب على ظنه الخ) لا فيما ياتي قريبا عن بعضهم (قوله وقديومه ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي فيما اذا زاد على ذلك (قوله ايضا) وقد

كما هو واضح (الامتنع بالقتال) اى منتقلا عن محله ليكون له أو لا رفع منه أو أصون عن نحو شمس أو ريح أو عطش (أو متحيزا) أى ذاهبا (إلى فئة) من المسلمين وان قلت (يستنجد بها) على العدو وهي قريبة بان يكون بحيث يدرك غوثها المتحيز عنها عند الاستغاثة للآية ولا يلزم تحقيق قصده بالرجوع للقتال لان الجهاد لا يجب قضائوه والكلام فيمن تحرف أو تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود اما جعله وسيلة لذلك

الله في العزائم (ويجوز)  
التحيز (الى فئة بعيدة) حيث  
لا اقرب منهم اى تطيعه في  
ظنه كما هو ظاهر (في الاصح)  
لا طلاق الاية وان انقضى  
القتال قبل عوده او يجيئهم  
اكتفاء باجتماعهم في دار  
الحرب ولو حصل بتحيزه كسر  
قلوب الجيش امتنع على  
ما اعتمده الاذرى وغيره  
ولا يشترط لعله استشاره  
يجزأ نحو جال الاستنجد  
وقال جمع يشترط واعتمده  
ابن الرفعة (ولا يشارك)  
متحرف محل بعيد على الاوجه  
ومن اطلق انه يشارك لانه  
كان في مصلحتنا وخاطر  
بنفسه اكثر من الثبات في  
الصف يحمل كلامه على  
القريب الذى لم يغب عن  
الصف غيبة لا يضطر اليها  
لاجل التحرف لان ما ذكر  
من التعليل انما يتأتى فيه  
فقط كما هو ظاهر ولا  
(متحيز الى) فئة (بعيدة)  
الجيش فيما غنم بعد مفارقتها  
ويشارك متحيز الى فئة  
(قريبة في الاصح) لبقاء  
نصرته ويصدق يمينه انه  
قصد التحرف والتحيز وان  
لم يعد الا بعد انقضاء القتال  
على الاوجه ومن ارسل  
جاسوسا يشارك فيما غنم في  
غيبته مطلقا لانه مع كونه في  
مصلحتهم خاطر بنفسه اكثر  
من بقاءه (فان زادوا على  
مثلينا جاز الانصراف)  
مطلقا للآية (الا انه يحرم

ينضم اليها ويرجع معها بجار با فيجوز انصرافه لقوله تعالى الا متحر فالتحيز الى فئة والتحيز اصله  
الحصول في حزو هو الناحية والمكان الذى يحوزه والمراد به هنا الذهاب بنية الانضمام الى طائفة من المسلمين  
ايرجع معهم تحاربا ولا يلزمه العود ليقا تل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان عزمه العود لذلك رخص له  
الانصراف فلا حرج عليه بذلك والجهاد لا يجب قضاؤه لانه لا يجب بالنذر الصريح كما لا يجب به الصلاة على  
الميت في العزم اولى اه (قوله فشد يد الاثم) ولا يشكل هذا بان الحيلة المخصصة من الربا ومن الشفعة والزكاة  
ونحوها مكروهة لان الكلام ثم مفروض في حيلة نشأت من عقد صحيح أضمر معه على أن يفعله للتخلص من  
الاثم وما هنا مفروض في قصد ترك القتال لا غير وان اخبر ظاهر التحرف فهو كذب لمخالفة ما في نفسه اه ع ش  
(قوله في العزائم) اى فيما يعزم على فعله ويربده اه ع ش (قول المتن الى فئة بعيدة) والاوجه ضبط  
البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القرية بحد الغوث اه نهاية وسيأتي  
ما فيه (قوله حيث لا اقرب منهم الخ) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه العدو وبعد  
الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منعه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه كنز اه سم  
(قوله لا طلاق الاية) ولقول عمر رضى الله تعالى عنه انا فقه لكل مسلم وكان بالمدينة وجنوده بالشام  
والعراق كذا في المغنى كالعزيز وبه يعلم ما في ضبط صاحب النهاية للبعيدة بحد القرب فليتامل الا ان يكون  
مقصود صاحب النهاية بيان ابتداء البعيدة اه سيد عمر (قوله وان انقضى القتال الخ) اى في ظنه وسكت  
عن هذه الغاية المغنى والروض وشرحه وشرح المنهج فليراجع (قوله او يجيئهم) اى المتحيز اليهم قال  
الرشيدى انظر هل هو مضاف لفاعله أو مفعوله اه أقول والظاهر الثانى (قوله ولو حصل بتحيزه الخ) يظهر  
ان المراد مطلقا اى ولو الى فئة قريبة (قوله امتنع الخ) معتمد اه ع ش (قوله ولا يشترط الخ) ويندب لمن  
في العجز او غيره مما ذكر قصد التحيز او التحرف ليخرج عن صورة الفرار المحرم اه روض مع شرحه زاد  
المغنى واذا عصى بالفرار هل يشترط في توبته ان يعود الى القتال او يكفيه انه متى عاد لا ينهزم كما امر الله تعالى  
فيه وجهان في الحاوى والظاهر الثانى اه (قوله لعله) اى التحيز اه ع ش (قوله وقال جمع الخ) عبارة  
النهاية وان ذهب جمع الخ بصيغة الغاية (قوله ولا يشارك متحرف الخ) اى الجيش فيما غنم بعد مفارقتها  
ويشاركه فيما غنم قبلها اه مغنى (قوله متحرف) الى قوله لان ما ذكر في المغنى لا قوله لانه الى محل وإلى  
قول المتن وتجوز في النهاية (قوله متحرف) اى المنتقل عن محله ليكن اولا رفع منه الخ اه ع ش (قول المتن  
الجيش) مفعول يشارك (قول المتن فيما غنم بعد مفارقتها) اما ما غنمه قبل مفارقتها فيشاركه فيه مغنى ونهاية  
(قول المتن ويشارك متحيز الخ) اى الجيش فيما غنم بعد مفارقتها نهاية ومغنى (قوله ويصدق) اى  
المنصرف عن الصف (قوله وان لم يعد الخ) خلافا للمغنى في المتحرف حيث قال فيه صدق يمينه ان عاد قبل  
انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف والا ففى المحوز بعد عوده فقط اه (قوله ومن ارسل) الى  
قول المتن وتحوز في المغنى (قوله ومن ارسل جاسوسا) اى ارسله الامام لينظر عدد المشركين وينقل اخبارهم  
الىنا اه مغنى (قوله مطلقا) اى قرب او بعد اه ع ش اى عاد قبل انقضاء القتال او بعده (قوله في  
مصلحتهم) اى جيش المسلمين (قوله من بقاءه) اى فى الجيش وثباته فى الصف (قول المتن فان زادوا) اى  
الكفار (على مثلين) اى منا (جاز الانصراف) ولورجى الظفر حينئذ بان ظنناه ان ثبتنا استحباب لنا الثبات  
مغنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) اى سواء كان فينا قوة المقاومة لهم ام لا ولا نما ذكر هذا الاطلاق ليظهر  
الاستثناء الا ترى (قول المتن مائة بطل) اى منا وقوله عن مائتين الخ اى من الكفار اه ع ش (قوله  
يقوده ما يأتى) اى قيل قوله الآتى وتجوز المبادرة وإذا جاز الانصراف الخ (قوله ويجوز التحيز الى فئة  
بعيدة) قيل والاوجه ضبط البعيدة بان يكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القريب بحد الغوث  
مرش (قوله ايضا ويجوز التحيز الى فئة بعيدة) وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه  
العدو وبعد الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منعه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه

مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين ابطالا (في الاصح) اعتبارا بالمعنى لجواز استنباط معنى من النص يخصه لانهم يقاومونهم لو ثبتوا لهم  
ولما يراعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه (٢٤٥) ولا يراكب وما شبل الضابط كما قاله

الزركشي كالبقينى أن يكون في المسلمين من القوة وما يغلب على الظن انهم يقاومون الزائد على مثلهم ويرجون الظفر بهم أو من الضعف ما لا يقاومونهم وإذا جاز الانصراف فان غلب الهلاك بالانكابة وجب أو بها استحباب (وتجوز) أى تباح (المبارزة) كما وقعت بيدرو غيرها وبحث البلقنى امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها ( فان طلبها كافر استحباب الخروج اليه) لما في تركها حينئذ من استهتارهم بنا (وانما تحسن) أى تباح أو تسن المبارزة (من جرب نفسه) فعرف قوته وجراوته ( وبأذن الامام) أو أمير الجيش لانه أعرف بالمصلحة من غيره فان اختلف شرط من ذلك كرهت ابتداء واجابة وجات بلا اذنه لجواز التغرير بالنفس في الجهاد وحرما الماوردى على من يؤدى قتله لهزيمة المسلمين واعتمده البلقنى ثم أبدى احتمالا لا بكر اهتباع ذلك والوجه مدركا الاول هذا

مائة ضعفاء) أى منا وقوله عن مائة وتسعة وتسعين الكفار (قوله لجواز الخ) علة لصحة اعتبار المعنى عبارة النهاية والمعنى بناء على انه يجوز ان يستنبط من النص معنى يخصه اه (قوله لجواز استنباط معنى من النص الخ) أى على الاصح كما خصص عموم اول مستمسك النساء بغير المحارم والمعنى الذى شرع القتال لاجله وهو الغلبة يدور مع القوة والضعف لا مع العدد فيتعلق الحكم به اه معنى (قوله لانهم يقاومونهم) علة لوجود المعنى المذكور هنا المفيد لحرمة الانصراف (قوله بل الضابط الخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد الكفار على الضعف بنحو عشرين أو أكثر اه (قوله ما لا يقاومونهم) أى ما يغلب على الظن انهم لا يقاومون الكفار وان نقصوا عن الضعف (قوله فان غلب) أى على ظننا سنسمى معنى (قوله بلا نكابة) أى في الكفار عرش ومعنى (قوله وجب) أى الانصراف علينا لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة معنى واسنى (قوله أو بها) أى بنكابة في الكفار استحباب أى انا الانصراف (قول المتن المبارزة) هى ظهور اثنين من الصفين للقتال من البروز وهو الظهور معنى (قوله كما وقعت بيدرو) لان عبد الله بن رواحة وابنى عفره رضى الله عنهم بارزوا فيها ولم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اه معنى (قوله وبحث البلقنى) عبارة النهاية وتتمتع على ما بحثه بعض المتأخرين على مدين وفرع ماذون لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة وقول لم يؤذن له في خصوصها لكن ذهب البلقنى وغيره الى كراهتها اه وهى مخالفة لما حكاه الشارح عن البلقنى في القن وسياق عن المعنى والاسنى ما يوافقها (قوله رجعا) أى الدائن والاصل (قوله) وقول لم يؤذن له الخ) عبارة المعنى قال البلقنى وغيره ويعتبر في استحباب المبارزة ان لا يكون عبدا ولا فرعا ولا مديونا ماذوناهم في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز والافسكه اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه فقيه تصريح عن البلقنى بكر اهتها فقط لقن لم يؤذن له في خصوصها اه أى خلافا لما حكاه الشارح عنه فيه من الامتناع والحرمة (قوله لما في تركها) الى قوله واعتمده البلقنى في المعنى الا قوله تباح وقوله وجازت الى وحرماها الى قوله هذا في النهاية لا قوله أى تباح الى المتن (قوله من استهتارهم بنا) أى من استضعافهم وعدم مبالاةهم بنا (قوله أى تباح) أى عند طلب الكافر (وقوله أو تسن) أى عند طلبه (قوله فان اختلف شرط الخ) قد بنا فيه مامر عن المعنى اذ مقتضاه انه كان بلا طلب ولم ينكره صلى الله عليه وسلم فيصير مباحا وندوب (قوله من ذلك) أى من التجربة والاذن (قوله كرهت الخ) ويكره نقل رؤس الكفار ونحوها من بلادهم الى بلادنا لما روى البيهقى ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه انكر على فاعله وقال لم يفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما روى من حمل راس اى جمل فقد تكلموا في ثبوته وتقدير ثبوته إنما حمل من موضع الى موضع لا من بلد الى بلد وكانهم فعلوه لينظر الناس اليه فيتحققوا موته نعم ان كان في ذلك نكابة للكفار لم يكره كما قاله الماوردى والغزالي معنى وروض مع شرحه (قوله الاول) أى الحرمة اه عرش (قوله قال الماوردى الخ) خبر والذى (قوله وفيه) أى في شرح الروض (قوله وهذا لا يخالف مامر الخ) ممنوع بالنسبة الى العبد كامر عن سم الان يراد من الامتناع فيما مر ما يشمل الكراهة (قوله انفا) أى في شرح وتجوز المبارزة (قول المتن اتلاف بنائهم) بالتخريب (وشجرهم) بالقطع وغيره وكذا

كثير (قوله وبحث البلقنى امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها) فى شرحى الروض والبهجة قال البلقنى وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ماذوناهم في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز والافتسكه لهما ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين انتهى فقيه تصريح عن البلقنى بكر اهتها فقط لقن لم يؤذن له في خصوصها فليراجع (قوله واعتمده البلقنى) لا ينبغي التردد فيه حيث غلب عليه الهلاك

أعنى ما نقل عن الماوردى ما ذكره شارح والذى فى شرح الروض لشيخنا قال الماوردى ويعتبر فى الاستحباب أن لا يدخل بقتله ضرر علينا كهيئة تحصل لنا لكونه كبيرنا هو فيه ايضا قال البلقنى وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ماذوناهم في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة ولا افتسكه لهما ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين اه وهذا لا يخالف مامر انفا عن البلقنى كما هو واضح (ويجوز اتلاف بنائهم وشجرهم

لحاجة القتال والظفر بهم) للاتباع في نخل بني النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموه فساد رواه الشيخان وفي كروم أهل الطائف رواه البيهقي وأوجب جمع ذلك إذا توافف الظفر (٢٤٦) عليه (وكذا) يجوز أن تلافها (إن لم يرج حصوها لنا) لإغاطة واضعافهم (فإن رجي) أي ظن

حصوها لنا (نذب الترك) وكره الفعل حفظا لحق الغانمين (ويحرم اتلاف الحيوان) المحترم بغير ذبح يجوز أكله رعاية لحرمه روحه ومن ثم منع مالكة من أجاجته وتعطيشه بخلاف نحو الشجر (الا) ما يقاتلون عليه فيجوز اتلافه (لدفنهم أو ظفرهم) قياسا على ما مر في ذرارهم بل أولى (أو غنمنا وخفنا رجوعه اليهم وضرره) فيجوز اتلافه أيضا دفعا لهذه المفسدة أما خوف رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح للاكل وأما غير المحترم كخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا الا ان كان فيه عدو فيجب (فصل) في حكم الاسر وأموال الحريين (نساء الكفار) غير المرتدات وان لم يكن لهن كتاب فيما يظهر من كلامهم خلافا لما وردى أو كن حاملات بمسلم ومثلهن الخنثى (وصبيانهم) ومجانينهم حالة الاسر وان تقطع جنونهم (إذا أسروا رقوا) بنفس الاسر فحسمهم لاهل الجنس وباقيهم للغانمين (وكذا العبيد) ولو مسلمون يرقون بالاسر أي يدام عليهم حكم

كل ما ليس بحيوان اه معنى (قول المتن حاجة القتال الخ) ليس بقيد كما يفيد قوله وكذا إن لم يرج الخ (قوله للاتباع الخ) عبارة المغنى لقوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على اصولها فبأن الله وسبب نزولها انه <sup>عليه السلام</sup> امر بقطع نخل بني النضير فقال واحد من الحصن ان هذا لفساد يا محمد وانك تنهى عن الفساد فنزلت اه (قوله لما زعموه الخ) ظرف للنازل (قوله وأوجب جمع ذلك الخ) حرم به المغنى (قول المتن فإن رجي نذب الترك) اما إذا غنمناها بان فتحنا دارهم قهرا أو صلحا على ان تكون لنا اولهم أو غنمنا اه والهم وانصرفنا فيحرم اتلافها معنى وروض مع شره (قوله يجوز أكله) من التجوز (قول المتن الا ما يقاتلون عليه) أي أو خفنا ان يركبوه وروضه معنى (قوله في ذرارهم) أي في الترس بهم اه معنى (قول المتن أو غنمنا وخفنا رجوعه الخ) وإن خفنا له ترداد أسائهم وصبيانهم ونحوهما ما لم يقتلوا لئلا تكسر احترامهم (تمة) ما أمكن الاتفاق به من كتبهم الكفرية والمبدلة والهجوية والفحشية لا التواريخ ونحوها مما يحل الاتفاق به ككتب الشعر والطب واللغة تحبى بالغسل ان أمكن مع بقاء المكتوب فيه والامزق وإنما نقره بأيدي اهل الذمة لا اعتقادهم كفي الخرو وندخل المغسول والممزق في الغنيمة وخروج يتميز بقتله فحررهم لما فيه من تضییع المال لان للممزق قيمة وإن مات قبل قد جمع عثمان رضى الله عنه ما بأيدي الناس وأحرقه أو أمر بأحرقه لما جمع القرآن ولم يخالفه غيره أوجب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك اشد منها فاهنا معنى وروض مع شره (قوله فلا يجوز اتلافه) من الجواز (قوله كخنزير) وكاب عقوراه نهاية (قوله فيجوز) وكذا يجوز اتلاف الخور لا وانها الثمينة فلا يجوز اتلافها بل تحمل فان لم تكن ثمينة بان لم ترد قيمتها على مؤنة تحملها اتلفت هذا إذا لم يرغب احد من الغانمين فيها ولا فيبغى ان تدفع اليه ولا تنف مغنى وروض مع شره (قوله مطلقا) أي سواء كان فيه عدو أو لا (قوله إلا ان كان فيه) عدو) وإلا فوجهان قال في المجموع ظاهر نص الشافعي ان يتخير قال الزركشي بل ظاهره الوجوب وبه صرح الماوردى والرويانى وهو الظاهر لان الخنزير تراق وإن لم يكن فيها عدو اه معنى وكذا في الاسنى إلا قوله وهو الظاهر (قوله فيجب) ظاهره ان مجرد اتصافه بالعدو موجب لقتله وإن لم يكن في وقت العدو وتقدم في اول البيع ما يخالفه اه ع ش

(فصل في حكم الاسر وأموال الحريين) (قول المتن نساء الكفار) أي الكافرات اه معنى (قوله غير المرتدات) إلى قوله فيسرى لكه في النهاية إلا قوله بناء إلى قوله ما قررته (قوله غير المرتدات) أي اما هن فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المشتقة من دين إلى آخر وظاهر استثناء المرتدات فقط ان المشتقة يضرب عليها الرق اه ع ش وقوله فلا يضرب عليهن الرق أي بل يطالبهن الامام بالاسلام وإن امتنعن فالسيف اخذ مما يأتى عن المغنى (قوله ومثلهن) إلى قوله كذا أطلقوه في المغنى (قوله الخنثى) أي البالغون واما الصغار فداخلون في الصبيان بجري (قوله ومجانينهم حالة الاسر الخ) أي من اتصفوا بالجنون الحق ب حالة الاسر وان كان جنونهم متقطعاً في حد ذاته اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه من تقطع جنونه العبرة فيه بحالة الاسر كما يحتمل الامام وصححه الغزالي اه (قول المتن رقوا) بفتح الراء اه معنى (قول المتن وكذا العبيد) أي ولو كانوا مرتدين اه معنى (قوله ولو مسلمين) أي بان أسلموا عندهم رشيدى وع ش (قوله أي يدام عليهم الخ) عبارة المغنى تنبيه عطف العبيد هنا مشكل لان الرقيق لا يرق فالمراد استمراره لا تجده اه (قوله حكم الرق) الظاهر ان الاضافة للبيان (قوله انه يجوز) أي للامام ارقاق بعض شخص أي من

(فصل) نساء الكفار وصبيانهم إذا أسروا رقوا وكذا العبيد الخ (قوله نساء الكفار الخ) قال في الروض ولا يقتلون أي النساء والصبيان والعبيد فان قتلهم الامام ضمن للغانمين اه (قوله

الرق المنتقل اليها في خمس سنين أيضا وكالعبد فيما ذكر البعض تغليا لحقن الدم كذا أطلقوه وظاهر أن محله بالنسبة لبعضه القن وأما بعضه الحر فيظهر أنه يتخير فيه بين الرق والعداء وقد أطلقوه أنه يجوز ارقاق بعض شخص فيأتي في باقيه

بناء على عدم السراية اليه ما قررته من وفداء ولا مام قتل امرأة وقتن قلا مسلما كذا ذكره شارح وفيه وقف لان الحربى لا قود عليه مع ما فيه من تقويتهم على الغائبين وقد يجاب بان المصلحة في هذه الصورة الخاصة قد تظهر للمام في قتلها تنفيرا لهم عن قتل المسلم ما يمكن وحينئذ فقتلهم ليس قودا (وبجته الامام) أو أمير الجيش (في) الذكور (الاحرار الكاملين) أى المكافين إذا أسروا (ويفعل) وجوبا (الاحظ للمسلمين) باجتهاده لا بتشهيه (من قتل) بضرب العنق لا غير الاتباع (ومن) عليهم بتخيلة (٢٤٧) سيبلهم من غير مقابل (وفداء باسرى)

مناؤ من الذمين على الواجهة ولو واحدا في مقابلة جمع مناؤ منهم (او مال) فيخمس وجوبا أو بنحو سلاحنا ويفادى سلاحهم باسرانا على الواجهة لا بمال إلا ان ظهرت فيه المصلحة ظهورا تاما من غير رية فيما يظهر ويفرق بينهما من منع بيع السلاح لهم مطلقا بان ذلك فيه إعتانهم ابتداء من الآحاد فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعلق بالامام فجاز ان ينظر فيه إلى المصلحة (واسترقاق) ولو لنحو وثني وعربي وبعض شخص فيسرى لكاه على ما يحته الزركشى اخذ من السراية في احرمت بنصف حجة و اوقت نصف طلبة وفيه نظر ظاهر بحثا واخذنا لوضوح الفرق بامكان التبعيض هنا فلا ضرورة للسراية بخلافه ثم فتخمس رقابهم ايضا (فان خفى) عليه (الاحظ) حالا (حبسهم) وجوبا (حتى يظهر له) الصواب فيفعله (وقيل لا يسترق وثني) كالا يقر بجزية ويرد بوضوح الفرق

الاحرار الكاملين (قوله) بناء على عدم السراية اليه) وسيأتى ما فيه قريبا اه سم (قوله من من وفداء) أى لا القتل لانه يسقط بضرب الرق على بعضه اه ع ش (قوله ولا مام) الى المثنى عبارة النهاية ولو قتل قن او اثني مسلما وراى الامام قتلها مصلحة تنفيرا عن قتل المسلم جاز كما ذكره بعضهم فلا يعارضه قولهم لا قود على الحربى اه (قوله قتل امرأة) ومثلها الخنثى وقتن الخ ولعل هذا مقيد بما إذا كانا مكافين فليراجع (قوله) وقد يجاب بان المصلحة (الخ) هذا كالصريح في عدم الضمان خلافا لظاهر المغنى والروض مع شرحه عبارة ما لا يقتل من ذكر اى النساء والصبيان والمجانين والخنثى للهوى عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناه فان قتلهم الامام ولو لشرهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغائبين كسائر الاموال اه (قول الماتن) ويجتهد (الامام الخ) هذا في الكفار الاصليين واما المارتدون فيطالبهم الامام بالاسلام وان امتنعوا فالسيف اه معنى (قوله او امير الجيش) الى قوله أى إلا في المغنى لا قوله ولو واحد الى الماتن (قوله لا غير) أى لا بتغريق وتحرقيق معنى واسنى ولا تمثيل وروض وع ش (قول الماتن فداء) بكسر الفاء مع المد وبفتحها مع القصر اه معنى (قول الماتن باسرى) أى رجال أو نساء أو خنثى ع ش ومعنى (قوله على الواجهة) راجع للمعطوف فقط (قوله مناؤ منهم) راجع الى قوله واحد فقط دون قوله جمع واما عكس ذلك المتبادر فلا يظهر عليه فائدة للغاية عبارة الروض مع شرحه وان قلوا عنهم كان فدى مشركين بمسلم اه وهى احسن (قوله او منهم) أى الذمين اه ع ش (قول الماتن او مال) أى يؤخذ منهم سواء كان من مالهم او من مالنا فى ايديهم اه معنى (قوله مطلقا) أى ظهرت فيه مصلحة ام لا اه ع ش (قوله وفيه نظر الخ) عبارة الروض ويصح استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعى بناء على تبعيض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته انتهت اه سم زاد المغنى عليهما وإذا منعنا استرقاق بعضه فخالق رق كله وعلى هذا يقال لنسورة يسرى فيها الرق اه (قوله هنا) أى فى الاسترقاق (قوله فلا ضرورة للسراية الخ) وفاقا للاسنى والمغنى والنهاية ونقل البجيرمى عن الزياى وشوبرى اعتماد السراية وفاقا للبعوى فليراجع (قوله فتخمس) الى التنبيه فى النهاية لا قوله بل روى الى ومن قتل (قوله حتى يظهر له الصواب) أى بامارات تعين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه ع ش (قوله بوضوح الفرق) أى بان فى الاسترقاق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من اموالنا كالبهيمة بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكينا له من التصرف الذى قد يتقوى به على محاربتنا اه ع ش (قوله لخبر) الى التنبيه فى المغنى (قوله اسير غير كامل) وهو المرأة والخنثى والصبي والمجنون والعبد (قوله لزومه قيمته) أى الا الامام فيما سر (قوله او كاملا الخ) عبارة المغنى والاسنى فرع من استبد بقتل اسير ان كان بعد حكم الامام بقتله فلا شئ عليه سوى التمتع بلاقية اه على الامام وان ارقه الا امام ضمنه القاتل بقيمته وتكون غنيمة وان من عليه فان قتله قبل وصوله فى مامته ضمن ديتة لورثته او بعده هدر دمه وان فداءه فان قتله قبل قبض الامام فداءه ضمن ديتة للغنيمة او بعد قبضه وإطلاقه الى مامته فلا ضمان عليه لعوده الى ما كان عليه قبل اسره وقضية هذا التعليل ان محل ذلك إذا وصل الى مامته وإلا فيضمن ديتة لورثته وهو ظاهر اه (قوله له الرجوع الخ) أى هل له ذلك (قوله ولا إلى ان اختياره) أى الامام لخصلة (قوله اما الاول) أى الرجوع عما اختاره وقوله فهو أى التفصيل فيه (قوله به) أى بالاجتهاد بناء على عدم السراية) وسيأتى ما فيه قريبا (قوله وفيه نظر ظاهر بحثا واخذ الخ) عبارة الروض ويصح

(وكذا عربى فى قول) لخبر فيه لكنه ضعيف بل واه بل روى البخارى انه صلى الله عليه وسلم سبي قبائل من العرب كهوازن وبني المصطلق وضرب عليهم الرق ومن قتل اسير غير كامل لزومه قيمته او كاملا قبل التخييره عزز فقط (تنبيه) لم يتعرضوا فيما علمت إلى ان الامام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أولا ولا إلى ان اختياره هل يتوقف على لفظ أولا والذى يظهر لى فى ذلك تفصيل لا بد منه اما الاول فهو انه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد انها الاحظ ثم ظهر له به ان الاحظ غير هافان كانت رقالم يحزله الرجوع عنها



وإذا جاز رجوع مقر بنحو الزنا بمجرد تشبهه وسقط عنه القتل بذلك فهنا أولى لان هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي او فداء او منالم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا ينقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لزوال موجب الاول بالكلية وأما الثاني فهو أن الاسترقاق لا بد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل كالاستخدام لانه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم يكفي فيه لفظ ملتزم البدل مع قبض الامام له من غير لفظ بخلاف الخصلةين الاخرين لحصولهما بمجرد الفعل (ولو اسلم اسير) كامل أو بذل الجزية قبل ان يختار الامام فيه شيئا (عصم دمه) للحديث الاتي ولم يذكره هنا وماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامام رقه ولا صغار ولده للعلم باسلامهم تبعاً له وان كانوا ابداء الحرب أو ارقاء والاصل المسلم قناتن كلامه

(قوله مطلقا) اي لسبب زال ام لا (قوله بنحو الزنا) اي كالسرقة وقطع الطريق (قوله بالثاني) اي من الاجتهادين (قوله عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يتكرر تغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر اه سم (قوله واما الثاني) اي التوقف على اللفظ (قوله بخلاف الخصلةين الخ) فيه شيء في ان اذ مجرد حل قيده مثلاً لا يدل على امان عليه اه سم وقد يقال يدل عليه بقرينة كالصريح بان حل قيده يبيله بالمان والاشارة بنحو اليد بالذهاب إلى وطنه وايصاله إلى مأمته بلا لفظ (قوله كامل) إلى قوله ولم يذكر في المعنى وإلى قوله والاصل في النهاية (قوله كامل) عبارة المعنى مكف اه وعبارة الروض مع شرحه حره مكف اه (قوله او بذل الجزية الخ) لعل المراد مطلق الكامل لا بقيد كونه اسيراً مع انه لا حاجة إلى ذكره هنا لانه سيأتي في باب الجزية وايضاً لا يتأتى فيه قول المصنف الاتي وبقي الخيار في الباقي قاله الرشيدى ويرده قول المعنى في شرح حبسهم حتى يظهر مانصه ولو بذل الاسير الجزية في قبولها وجهان قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه لا خلاف في جواز قبول ذلك وانما الخلاف في الوجوب قال في الشامل وإذا بذل الجزية حرّم قتله ويخير الامام فيما عدا القتل كما لو اسلم كما صححه الرافعي في باب الجزية اه (قوله شيئاً) عبارة المعنى من اولا فداء اما اذا اختار الامام قبل اسلامه امان او الفداء اه التخيير وتعين ما اختاره الامام اه (قول المتن عصم) اي الاسلام دمه في حرّم قتله اه معنى (قوله لانه لا يعصمه) وقوله صلى الله عليه وسلم واما لهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله الابحّة ما ومن حقهما ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمته معنى ونهاية (قوله اذا اختار الخ) قضية هذا القيد انه إذا اختار غير الرق يعصم ماله وانظر دمع قوله ومن حقهما ان ماله الخ ولم ار هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه رشيدى (اقول) ذكرهم هذا القيد ومفهومه في انفساخ نكاح الاسير كما يأتي كالصريح في اعتباره هنا (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه إذا اختار فداءه او امان عليه وهو ظاهر اه سم ومعلوم ان الكلام في مال لم يغنم قبل اسلامه وإلا فلا كلام في انه لا يعصمه لان الغائبين ملكوه او تعلق حقهم بعينه فكان اقوى كما يأتي في شرح فيقتضى من ماله الخ (قوله ولا صغار ولده الخ) اي ولم يذكر المصنف هنا وصغار ولده للعلم الخ وبه يعلم انه كان ينبغي ان يزيدوا وبين لا ومدخولها (قوله باسلامهم) اي صغار ولده (قوله والاصل المسلم قناتن) خطف على اسم كان وخبره (قوله والاصل المسلم قناتن) انظره مع تقييده الاسير بالكامل إلا ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقاً ولا ينافيه قوله السابق ولم يذكر هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حراً ولا قول المصنف الاتي وبقي الخيار في الباقي لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حراً نعم اشكل عليه قوله عصم دمه لان الرقيق يتمتع قتله مطلقاً لحق الغائبين إلا ان يراد وان كان حراً اه سم وتقدم تعبير الروض مع شرحه بحر مكف اه وهو صريح في خلاف ما جرى عليه الشارح (قوله من كلامه الخ) متعلق بالعلم (قوله اذ التقييد الخ) جواب سؤال (قوله فيه) اي في كلام المصنف الاتي (قوله بخلافها هنا) اي في الاسلام قبل الاختيار فلا عموم فيها

استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافعي بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته اه (قوله نعم ان كان اختياره احدهما لسبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يكون بتغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يخلو عن نظر فليحذر (قوله بخلاف الخصلةين الاخرين) فيه شيء لا مجرد حل قيده مثلاً لا يدل على امان عليه (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه إذا اختار فداءه او امان عليه وهو ظاهر (قوله والاصل المسلم قناتن) انظره مع تقييده الاسير بالكامل إلا ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقاً ولا ينافيه قوله ولم يذكره هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حراً السكت ينافيه قوله الاتي وبقي الخيار في الباقي إذا الخيار الاتي انما يتأتى في الحر إلا ان يحجب بمنع المناقاة لان المراد بقي الخيار في الباقي حيث امكن نعم المشكل ان الرقيق الاسير يتمتع قتله لحق الغائبين فلا يصدق فيه قوله عصم دمه إلا ان يراد

وأما صغار أولاده فالما حظ في الصورتين واحد كما يعلم أيضاً من كلامه السابق في التعليق وزعم المخالفة بين ما هنا وشم وان عموم ذلك مقيد بهذا فلا يتبعونه في إسلامه بعد الظفر ولا يعصمون به عن الرق ليس في محله انصر يحجم بتبعيتهم له قبل الظفر فبعده كذلك اذا دخل للظفر بل وضرب الرق عليه في منع التبعية بوجه وقد صرحوا في مبحث التفريق بين الامة وولدها بأن الصغير (٢٤٩) واصله القنين اذا أسلم الاصل تبعه الصغير فالولى اذا كان

الاصل هو القن وحده وصرحوا ايضا بان من اسلم بعد ما استرقت زوجته الحامل يحكم باسلام الحمل ولم يطل رقه وبان اختلاف الدار لا يمنع الحكم بالتبعية في الاسلام فكونه في قبضة الامام اولى وبان الاسلام لا يوقف ويلزم من قال بعدم التبعية عند الرق وقفه قبل الاختيار فان اختار الرق فلا تبعية أو غيره تبع وفي الروضة لو اسر امه او ابنته البالغة رقت بنفس الاسر ثم قال والحق ابن الحداد الولد الصغير بالام وهو هفوة عند الاصحاب لان المسلم يتبعه ولده الصغير في الاسلام فلا يتصور سبيه اه فلم يفرق في تبعية المسلم بين الحر والقن ولذا لم يعترضوا هذا الاطلاق مع اعتراضهم لنفيه تصور سبيه بصور يتصور فيها سبيه وأما قول الحلبي لو سباه ذمى ولم يحكم باسلامه ثم سبي أبواه ثم أسلم لا يحكم باسلامه فضعيف قال الاذرى وعلى قياسه لو لم يسبوا أسلم باسلامه فصاروا اسرا له (قوله لم يفرقوا) فيمتنع ارفاقهم بخلافه هو لتقدم سبيه على اسلامه فلم يقارن اسلامه حره قبل الاسر (قوله لا تمتنع طر والرقة على من قارن اسلامه حره) قبل الاسر ولا فقد تقارنا في الاسير لكن بعد الاسر (قوله لم ينقض رقه) ينبغي ان ينظر الى مال الكهمل (قوله اي باقى الخصال) وان كان حرا (قوله فالولى) هل وجه الاولوية ان ملك الولد بما يمنع تبعية (قوله وفي الروضة لو اسر امه) بان دخل مسلم منفردا دار الحرب واسر امه الخ (قوله واذا تبعوه في الاسلام) وظاهر ان الكلام في اولاد لم يسبوا قبل اسلامه والا فلا كلام في استرقاقهم (قوله لم يفرقوا) فيمتنع ارفاقهم بخلافه هو لتقدم سبيه على اسلامه فلم يقارن اسلامه حره قبل الاسر (قوله لا تمتنع طر والرقة على من قارن اسلامه حره) قبل الاسر ولا فقد تقارنا في هذا الاسير لكن بعد الاسر (قوله لم ينقض رقه) ينبغي ان ينظر الى مال الكهمل فان كان مسلما او ذميا لم ينقل الملك عنه او حريا جاز سبيه فينتقل الملك عنه فليتامل (قوله اي باقى الخصال)

(قوله وأما صغار أولاده) أى عصمتهم (قوله في الصورتين) أى في الاسلام قبل الظفر والاسلام قبل الاختيار (قوله أيضاً) أى كالمعلم من كلامه الاق (قوله وزعم المخالفة الخ) الاولى التفريع (قوله وشم) أى كلام المصنف الاق (قوله وان عموم ذلك الخ) عطف نفسير للمخالفة والمشار اليه كلام المصنف الاق قوله مقيد بهذا أى بالنسبة الى هذا أى ما هنا (قوله ولا يعصمون به الخ) من عطف المسبب على سببه فكان الاولى التفريع (قوله ليس في محله) خبر فزعم الخ (قوله بتبعيتهم له) أى في الاسلام (قوله عليه) أى الاصل المسلم بعد الظفر (قوله فأولى إذا كان الخ) هل وجه الاولوية ان ملك الولد بما يمنع تبعية امه سم (قوله استرقت الخ) فتعق عليه (قوله رقه) أى رق الحمل تبعا لرق امه (قوله فكونه) أى الاصل المسلم (قوله وبان الاسلام) أى اسلام الولد الصغير (قوله عند الرق) أى رقية الاصل (قوله وقفه) أى وقف اسلام ولد صغير لا سير اسلم قبل اختيار الامام فيه شيئا (قوله وفي الروضة لو اسر الخ) بان دخل مسلم منفردا دار الحرب واسر امه الخ اه سم (قوله رقت الخ) أى فتعق عليه (قوله ثم قال) أى صاحب الروضة (قوله والحق ابن الحداد الخ) أى في الرقية بالاسر (قوله وهو) أى الا للاحق (قوله فلا يتصور سبيه) أى مطلقا لامنه ولا من غيره (قوله اه) أى ما في الروضة (قوله فلم يفرقوا الخ) أى الاصحاب حيث اطلقوا قولهم ان المسلم يتبعه الخ (قوله لنفيه) أى لقول الروضة فلا يتصور سبيه (قوله بصور الخ) منها ما سيذكر في اخر السوادة (قوله ولوسباه) أى حريا (قوله وعلى قياسه) أى قول الحلبي (قوله ويوافقونه) أى الحلبي في ذلك أى في عدم اسلام الولد باسلام أبويه في دار الحرب أو بعد خروجهما منها (قوله اه) أى كلام الاذرى (قوله قال غيره) أى غير الاذرى وهو أى الامر كما قال أى الاذرى ان الاصحاب لا يوافقون الحلبي على عدم الاسلام (قوله على كلامه) أى الحلبي (قوله لقولهم) أى الاصحاب (قوله ولا اسلام كافر الخ) بدل من قولهم (قوله وإذا تبعوه الخ) لعل الاولى التفريع (قوله على من قارن اسلامه حره) أى قبل الاسر ولا فقد تقارنا في الاسير لكن بعد الاسر قاله سم ولا حاجة اليه لانه يمتنع طر والرقة على الاسير بعد التقارن ايضا (قوله او ارقاء) عطف على قوله أحرار (قوله لم ينقض رقه) ينبغي أن ينظر الى مال الكهمل فان كان مسلما أو ذميا لم ينقل الملك عنه او حريا جاز سبيه فينتقل الملك عنه فليتامل اه سم وقوله جاز سبيه أى ولو من اصله فيعتق عليه (قوله واسترقاقه) الاولى ويرق (أى باقى الخصال) الى قول المتن وكذا اعتيقه في المغنى لا قوله وبه ردوا الى المتن وإلى قول المتن على المذهب في النهاية لا قوله وفرق الى المتن وقوله ويرد الى المتن (قوله أى باقى الخصال) ومنه الرق كما يصرح به قول المصنف وفي قول الخ سم عبارة المغنى والاسنى وهو المن والارفاق والفداء لان الخير بين أشياء اذا سقط بعضها لتعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالعجز عن العتق في الكفارة

وان كان حرا (قوله فالولى) هل وجه الاولوية ان ملك الولد بما يمنع تبعية (قوله وفي الروضة لو اسر امه) بان دخل مسلم منفردا دار الحرب واسر امه الخ (قوله واذا تبعوه في الاسلام) وظاهر ان الكلام في اولاد لم يسبوا قبل اسلامه والا فلا كلام في استرقاقهم (قوله لم يفرقوا) فيمتنع ارفاقهم بخلافه هو لتقدم سبيه على اسلامه فلم يقارن اسلامه حره قبل الاسر (قوله لا تمتنع طر والرقة على من قارن اسلامه حره) قبل الاسر ولا فقد تقارنا في هذا الاسير لكن بعد الاسر (قوله لم ينقض رقه) ينبغي ان ينظر الى مال الكهمل فان كان مسلما او ذميا لم ينقل الملك عنه او حريا جاز سبيه فينتقل الملك عنه فليتامل (قوله اي باقى الخصال)

(٣٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) لانفراده عنهم اقبل ذلك وما أظن الاصحاب يوافقونه على ذلك اه قال غيره وهو كما قال اه أى بل خالفوه صريحا فيما قاسه الاذرى على كلامه لقولهم الاق في المتن واسلام كافر قبل ظفر به الخ واذا تبعوه في الاسلام وهم أحرار لم يفرقوا لا تمتنع طر والرقة على من قارن اسلامه حره ومن ثم أجمعوا على أن الحر المسلم لا يسبي ولا يسترق أو ارقاء لم ينقض رقه ومن ثم لو ملك حربى صغير اثم حكم باسلامه تبعا لاصله جاز سبيه واسترقاقه (وبقى الخيار في الباقي) أى باقى الخصال السابقة

أو بعدان اختار المن أو  
الغداء أو الرق تعين ومحل  
جواز المفاداة مع ارادة  
الاقامة في دار الكفران  
كان له ثم عشيرة يامن معها  
على نفسه ودينه (وفي قول  
بتعين الرق) بنفس  
الاسلام كالذرية يجامع  
حرمة القتل و فرق الاول  
بانه لم يخير في الذرية في  
الاصل بخلافه (واسلام  
كافر) مكلف (قبل ظفر  
به) أي قبل وضع أيدينا  
عليه (يعصم دمه) أي نفسه  
عن كل مامر (وماله) جميعه  
بدارنا ودارهم لما مر في  
الخبر المتفق عليه فاذا قالوها  
أي الشهادة عصموا مني  
دماءهم وأموالهم وبه  
ردوا قول القاضي لأبدان  
ينضم لقولها الاقرار  
بأحكامها والالم يرتفع  
السيف (وصغار) ومجانين  
(ولده) الاحرار وان  
سفلوا ولو كان الاقرب  
حيا كافرا عن الاسترقاق  
لأنهم يتبعونه في الاسلام  
ومن ثم كان الحمل كنفصل  
والبالغ العاقل الحر كمنفصل  
(لا زوجته على المذهب)  
ولو حامل منه فلا يعصمها  
عن الاسترقاق لاستقلالها  
ولما عصم عتيقه

اه (قوله أو بعدان اختار الخ) عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيه شيئا اه سم (قوله أو الرق) بقى القتل  
وكانه تركه لظهور امتناعه اه سم (قوله تعين) أي ما اختاره الامام جزم به العباب أي وشرح المنهج فقد  
ينافي هذا ما قدمه في التنبيه من أنهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع او عدمه فان التين يستلزم امتناع الرجوع  
وعدم علمه بما في العباب أي وشرح المنهج بعيد إلا ان يجعل ذلك محض وصا من لم يسلم اه سم (قوله ومحل  
جواز المفاداة الخ) ينبغي ان منلها المن بالاولى ع ش وسم (قوله ان كان له الخ) أي ولا فلا يجوز للامام  
فداؤه لحرمة الاقامة بدار الحرب على من ليس له ما ذكره ع ش (قوله ان كان له ثم عشيرة) أو كان عزيزا  
في قومه ولا يخشى فتنة في دينه ولا نفسه وروضه معنى (قوله بخلافه) أي الاسير الكامل (قول المتن واسلام  
كافر) رجلا كان أو امرأة في دار حرب أو اسلام اه معنى (قوله مكلف) قيده ليتاقي قوله دمه وصغار ولده  
كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا اه سم (قوله أي نفسه عن كل مامر)  
دخل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لا امتناع طر والرق الخ ثم بقوله هذا مع ما قرره في  
قول المصنف السابق ولو أسلم أسير عصم دمه الخ يعلم أن الدم هنا أريد به غير ما أريد به هناك اه سم (قوله  
بدارنا ودارهم) ويوجه مع عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كما سيأتي ان الاسلام اقوى من الامان  
وقال لم إلا ان يوجد نقل بخلافه سم وع ش (قوله مامر) انظر في أي محل وقد قال في شرح عصم دمه  
للحديث الآتي فاعل ما هنا على توهم انه ساق الحديث هناك بتمامه (قوله لقولها) أي الشهادة (قوله الاقرار)  
فاعل ينضم (قوله وإلا الخ) أي وان لم ينضم ذلك الاقرار بالشهادة (قوله الاحرار) خرج به الارقاء لأنهم  
ملوكون لغيره فأمرهم تابع لامره لأنهم من جملة أمواله فان كان مسلمانهم معصومون أو كافرا ذميا  
فكذلك أو حرييا فحكمهم حكم أموال الحر اه سم أي فيجوز سبيهم وينتقل الملك عنهم كما مر  
(قوله عن الاسترقاق) متعلق بعصم المقدور بالعطف (قوله لأنهم يتبعونه في الاسلام) قال في التكملة  
ومن هذه العلة تؤخذ عصمته باسلام الامام سم على المنهج اه ع ش وقد قدمنا عن المغني ما يوافقه آنفا  
(قوله كان الحمل كنفصل) أي فيعصم بعباله إلا ان استرقت امه قبل اسلام الاب فلا يبطل اسلامه رقه  
كالمنفصل معنى وروض (قوله والبالغ العاقل الحر كمنفصل) الظاهر عطفه على اسم كان وخبره ثم في  
التشبيه هنا ما لا يخفى عبارة المغني اما البالغ العاقل فلا يعصمه اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام اه (قول المتن  
لا زوجته) ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم اه سم وفي ع ش عنه على المنهج وحينئذ يقال لنا

ومنه الرق كما يصرح به قوله وفي قوله الخ (قوله أو بعدان اختار المن) عطف على قوله السابق قبل أن يختار  
الامام فيه شيئا ثم هل حكمه بالتعين مبنى على ما بحثه في التنبيه السابق أو ذاك مخصوص بمن لم يسلم فان التعين  
هنا مجزوم به في العباب فقد ينافي قولهم أنهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع او عدمه فان التعين يستلزم امتناع  
الرجوع وعدم علمه بما في العباب بعيد فليتأمل (قوله أو الرق) بقى ما لو كان بعد ان اختار القتل وكانه تركه  
لظهور امتناعه (قوله ومحل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة في دار الكفر الخ) ان كان سبب هذا التقييد انه  
يخشى من المفاداة رجوعه إلى دار الكفر والمن عليه يخشى منه ذلك فهلا قيده أيضا ثم كان يمكن اطلاق جواز  
المفاداة ومنعه من الرجوع إلى دار الكفر إلا بالشرط المذكور فليتأمل (قوله مكلف) قيده ليتاقي قوله  
دمه وصغار ولده كما هو ظاهر إذ غير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاده إذا كان صغيرا وقوله عن كل مامر  
يدخل فيه الرق وقد علم امتناعه من قول شارح السابق لا امتناع طر والرق الخ (قوله أي نفسه عن كل  
مامر) بهذا مع ما قرره في قوله السابق ولو اسلم أسير عصم دمه وبقي الخيار في الباقي يعلم أن الدم هذا أريد به  
غير ما أريد به هناك (قوله عن كل مامر) يدخل فيه القتل والرق ودارهم ويفارق عدم دخول ما بدارهم في  
الامانة على ما يأتي فيه بان الاسلام اقوى من الامان (قوله الاحرار) خرج الارقاء لأنهم ملوكون لغيره  
فأمرهم تابع لامره لأنهم من جملة أمواله فان كان مسلمانهم معصومون أو كافرا ذميا فحكمهم حكم أموال الحر اه  
فحكمهم حكم أموال الحربى (قوله لا زوجته) يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم (قوله

كافر اعتقه مسلم والتحق  
بدار الحرب لان الولاء  
بعد ثبوته واستقراره لا  
يمكن رفعه بحال بخلاف  
النكاح (فاذا استترقت)  
أي حكم برقها بان اسرت  
اذ هي ترق بنفس الاسر  
(انقطع نكاحه في الحال)  
ولو بعد وطء والملكها  
عن نفسها ذلك الزوج عنها  
أولى ولحرمة ابتداء ودوام  
نكاح الامة الكافرة  
على المسلم (وقيل ان كان)  
اسرها (بعد دخول انتظرت  
العدة فلعلها تعتق فيها)  
فيدوم النكاح كالردة ويرد  
بان الرق نقص ذاتي  
ينافي النكاح فاشبه الرضاع  
(ويجوز ارقاق زوجة  
ذمي) بمعنى انها ترق بنفس  
الاسر وينقطع نكاحه اذا  
كانت حرة حادثة بعد  
عقد الذمة او خارجة عن  
طاعتها حين عقدها (وكذا  
عتيقه) الصغير والكبير  
والعاقل والمجنون (في  
الاصح) اذا لحق بدار  
الحرب يجوز استرقاقه  
لجوازه في سيده لو لحق  
بها فهو أولى (لاعتيق مسلم)  
حال الاسر وان كان كافرا  
قبله فلا يجوز ارقاقه اذا  
حارب لما مر ان الولاء  
بعد ثبوته لا يرتفع (ولا  
زوجته) الحرة فلا  
يجوز ارقاقها ايضا (على  
المذهب) والمعتمد فيها  
الجواز كزوجة حرة  
اسلم (واذا سبي زوجها

امراة في دار الحرب يجوز سبيها دون حملها اه (قوله عن الارقاق) اخرج غيره لانه لا يزيد على حراصل  
قريب لمسلم اه سم (قوله اعتقه مسلم) اي ولو قبل اسلامه كما يأتي (قوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره الخ)  
هذا مخصوص بولاء المسلم كما افاده شيخ الاسلام في شرح الفصول اه سم اي ويفيده قول المصنف الآتي  
وكذا عتيقه في الاصح لاعتيق مسلم (قول المتن في الحال) أي حال السبي اه معنى (قوله ولو بعد وطء الخ)  
اي ولو كان الاسر بعد الخ (قوله فملك الزوج عنها) اي من الانتفاع بها (قوله اذا كانت حرة الخ) متعلق  
بيجوز الخ وجواب الاشكال اورد هنا عبارة المغني والاسني فان قيل هذا يخالف قولهم ان الحرة  
اذا بذل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اجيب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حين العقد  
فيتناولها العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد لان العقد لم يتناولها ويحمل ما هناك  
على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك اه (قوله اذا لحق)  
إلى قوله ولو الخ بقى به في المغني الا قوله والمعتمد الى المتن (قوله استرقاقه) الانسب ارقاقه (قوله في سيده) اي في  
الذمي وقوله فهو اي عتيقه (قول المتن لاعتيق مسلم) اي لا ارقاق عتيق الخ فهو بالجر اه ع ش (قوله حال  
الاسر) اي للعتيق ظرف لمسلم (قوله وان كان) اي المعتق كافر اقبله اي الاسر عبارة المغني سواء كان  
المعتق مسلما حال الاعتاق ام كافرا ثم اسلم قبل اسر العتيق اه (قوله لما مر) اي آتفا (قوله ان الولاء) اي  
لمسلم كما مر (قوله المتن ولا زوجته) اي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى لا يخالف قوله السابق فيمن  
اسلم قبل ظفر به لازوجته اه سم (اقول) سياق عن المغني ما يصرح بكون المراد ذلك وقوله وان كان الى  
لما في خبر مسلم بل قول الشارح الآتي ومثله في الاسني كزوجة حرة اسلم كالصريح في إرادة ذلك  
(قول المتن على المذهب) وهو المعتمد خلافا لمقتضى كلام الروضة اه نهاية عبارة المغني وهذا ما صححه في المحرر  
وهو المعتمد وان كان مقتضى كلام الروضة والشرحين الجواز فانهما سواي في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة  
الحرة اذا اسلم لان الاسلام الاصل اقوى من الاسلام الطاريء قال ابن كج ولو تزوج بذمية في دار  
الاسلام ثم التحقت بدار الحرب فلا تسترق قولوا واحد اه (قوله والمعتمد فيها الجواز) وفاقا للروض  
والمنهج وخلافا للنهاية

عن الارقاق) اخرج غيره كالقتل لانه لا يزيد على حراصل قريب لمسلم (قوله وامتنع ارقاق كافر اعتقه  
مسلم والتحق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال) في شرح الفصول لشيخ  
الاسلام في مبحث الولاء فلو اعتق الكافر كافرا فالتحق بدار الحرب فاسترق ثم اعتقه السيد الثاني فقيل  
ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له او لا وقيل للثاني لان عتقه اقرب الى الموت وهو الراجح فقد قال ابن اللبان  
انه قول الشافعي ومالك وقيل بينهما فانظر هذا مع تعليل الشارح بقوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره اذ  
يخص ذلك بولاء المسام (قوله ويجوز ارقاق زوجة ذمي) قال في شرح الروض واستشكل ما ذكر مما قالوه  
من ان الحرة اذا عقدت له الحرية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق واجيب بان المراد ثم الزوجة الموجودة  
حين العقد لتناول العقد لها على وجه التبعية وهنا الزوجة المتجددة بعد عقد الذمة لعدم تناولها ويحمل ما هناك  
على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم يكن كذلك فقول الشارح حادثة بعد  
عقد الذمة اشارة الى هذا الجواب (قوله او خارجة عن طاعتها حين عقدها) بخلاف من كانت تحت الطاعة  
حينئذ (قوله وكذا عتيقه) انظر هل يرد على التعليل بان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال او يخص  
ذلك بعتيق المسلم (قوله حال الاسر الخ) قضيته ان قوله لا زوجته معناه لا زوجة مسلم حالة الاسر فيشمل زوجة  
كافر اسلم وينافي قوله السابق لا زوجته الخ (قوله ايضا حال الاسر) هذا يدخل عتيق الاسير الذي اسلم لانه  
مسلم حال اسر العتيق فليتأمل وعبارة الروض وكذا اي تسترق زوجة المسلم لا عتيقه قال في شرحه كافي زوجة  
من اسلم وعتيقه اه (قوله ايضا حال الاسر) اي للعتيق (قوله ولا زوجته) اي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى  
لا يخالف قوله السابق فيمن اسلم قبل ظفر به لازوجته (قوله والمعتمد فيها الجواز كزوجة حرة اسلم) عبارة  
المنهج فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة او زوج حرة ورق قال في شرحه وبذلك علم ان نكاحها ينقطع فيها

أو أحدهما انفسخ النكاح ) بينهما ( ٢٥٢ ) ( ان كانا حرين ) وان كان الزوج مسلما بناء على المعتمد السابق لما في خبر مسلم انهم لما

امتنعوا يوم أو طاس من وطء المسييات المتزوجات نزل والمحصنات اى والمتزوجات من النساء الا ما ملكت أمانكم فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسييات ومحل في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار الامام رقه فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه وخرج بحرين مالمو كان أحدهما حرا فقط وقد سبيا أو الحرو وحده وأرقه الامام فيها اذا كان زوجا كاملا فيفسخ النكاح لحدوث الرق بخلاف مالمو سبى الرقيق وحده لعدم حدوثه كما لو كانا رقيقين ( قبل أو رقيقين ) فيفسخ أيضا لانه حدث سبى يوجب الاسترقاق فكان كحدوث الرق والاصح المنع سواء اسبيا أم أحدهما وسواء اسلما أو أحدهما ام لا لان الرق موجود وانما انتقل من شخص الى آخر وهو لا يؤثر كالبيع ) وإذا أرق الحرى ( وعليه دين ) لمسلم أو ذمى أو معاهد أو مستأمن ( لم يسقط ) لان له ذمة أو لحرى سقط كالمو رقه وله دين على حرى وألحق به هنا المعاهد والمستأمن والفرق انه وان كان غير ملتزم لاحكام كافر في السرقة لكن تأمينه اقتضى انه يطالب بحقه مطلقا ولا يطالب بما عليه لحرى وفيه نظر والوجه عدم

والمغنى كما رآنا ( قول المتن وإذ اسبى زوجان ) أى معاه مغنى ( قول المتن أو أحدهما ) اى ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق اه سم ( قول المتن انفسخ النكاح ) اى سواء أ كان ذلك قبل الدخول ام بعده اه مغنى ( قوله وان كان الزوج ) الى قوله نعم فى النهاية الا قوله بناء على المعتمد السابق وقوله وفيه نظر والوجه عدم الفرق ( قوله وان كان الزوج مسلما ) غاية اى بان اسلم بعد الاسر أو قبله اه ع ش هذا على معتمد النهاية والمغنى واما على معتمد الشارح والروض وشيخ الاسلام فينبغى ان يقال ولو كان اسلامه اصليا ( قوله بناء على المعتمد السابق ) عبارة المغنى وعمل الانفساخ فى سبى الزوجة إذا كان الزوج كافرا فان كان مسلما بنى على الخلاف المتقدم هل تسمى اولاه ( قوله انهم ) اى اصحابه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> الغانمين ( قوله فحرم الله تعالى المتزوجات الا المسييات ) فدل على ارتفاع النكاح والا لما حلان اه مغنى ( قوله ومحل في سبي زوج الخ ) اى وحده مبتدأ وخبر ولا يخفى ركة عبارة المغنى وعمل الانفساخ فى سبى الزوج اذا كان صغيرا أو مجنونا أو كاملا واختار الامام الخ ( قوله أو مكلف ) الاولى كامل ليخرج الرقيق ( قوله وخرج بحرين الخ ) لا يخفى ما فى التعبير بالخروج المقتضى لاه مخالفة فى الحكم وليس كذلك عبارة المغنى ثانيهما اى التبيين التقيد بكونهما حرين يقتضى عدم الانفساخ فيما اذا كان أحدهما حرا والآخر رقيقا وليس مرادا فلو كانت حرة وهو رقيق سيدت وحدها ومعه انفسخ ايضا والحكم فى عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكلف أو مكلفا وارقة الامام اه ( قوله وارقة الامام الخ ) هلا قال ورق اى بان كان غير مكلف أو رقه الامام اذا كان الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح اه سم ( قوله فيهما ) اى سبيهما وسبى الحر وحده ( قوله بخلاف مالوسبى الخ ) اى فى المفهوم تفصيل اه سم ( قوله الرقيق وحده ) اى والحر الكامل وحده ولم يرقه الامام اه سم ( قول المتن واذا رقه ) كذا فى نسخ الشرح باق واحدة بعد الدال وفى النهاية والمغنى بعدها الفان ( قوله أو لحرى سقط ) لعدم احترامه مغنى واسنى ( قوله كالمو رقه الخ ) اى فانه يسقط اه ع ش ( قوله وألحق به الخ ) اى بالحرى فى السقوط اه ع ش ( قوله المعاهد الخ ) الحاق المعاهد فى شرح الروض اه سم ( قوله والفرق ) اى بين ما هنا حيث ألحق فيه المعاهد والمستأمن بالحرى وما هناك حيث ألحق فيه بالذمى ( قوله انه وان كان ) اى المعاهد أو المستأمن وكذا الضمير فى قوله انه يطالب الخ ( قوله يطالب ) ببناء الفاعل ( قوله طافا ) اى على حرى أو غيره ( قوله ولا يطالب ) ببناء المفعول ( قوله وفيه نظر ) اى فى الالحاق والفرق ( قوله والوجه عدم الفرق ) خلافا للنهاية ووفقا للمغنى والاسنى عبارتهما ولو كان الدين لحرى على غير حرى ورق من له الدين لم يسقط بل يوقف فان عتق فله وان مات رقيقا ففى اه ( قوله بخلافه على ذمى الخ ) اى فلا يسقط اه ع ش ( قوله على ذمى ) اى ومعاهد ومستأمن لما مر آ نفا ( قوله وفيه نظر الخ ) ووفقا للنهاية والمغنى عبارة الاول وفى كل من المقيس والمقيس عليه نظر لظهور الفرق الخ ( قوله وفيه نظر الخ ) الظاهر ان التنظير فى مطالبة

لوسبيا وكنا حرين وفيما لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا ورق الزوج بما مر اى بسببيه أو أرقاه سواء اسبيا ام أحدهما وكان المسي حرا وان اوهم كلام الاصل خلافه اه لكن فى التقيد بقوله ورق الزوج نظر بان رقه الزوجة بان كانت حرة وسببت وحدها ومعه كذلك ( قوله أو أحدهما ) اى ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق ( قوله وارقة ) هلا قال ورق اى بان كان غير مكلف أو أرقه الامام الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح ( قوله بخلاف مالوسبى الخ ) اى فى المفهوم تفصيل بهذه العناية ( قوله ايضا بخلاف مالوسبى الرقيق وحده ) والحر وحده ولم يرقه الامام ( قوله لمسلم أو ذمى ) كذا فى الروض وقوله أو معاهد زاده فى شرحه ( قوله والحق به هنا المعاهد الخ ) الحاق المعاهد فى شرح الروض ( قوله والفرق انه ) كان الهاء للمعاهد والمستأمن فلم يسقط عنه حيث كان الدائن محترما بخلاف ثبوته له فغير معهود ففصل قوة محله بين فيه وضعفه ( قوله وفيه نظر الخ ) الظاهر ان التنظير فى مطالبة السيد

لظهور الفرق بين العين بفرض تسليم ما ذكر فيها أو ما في الذمة على أنان قلنا بملك السيد الدين فلا وجه للتقييد بالعق أو بعدم ملكه له فلا وجه للطالبة والذي يتجه في أعيان ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لأن ملكه لرقبته (٢٥٣) لا يستلزم ملكه ماله بل القياس أنها ملك

لبيت المال كاللأضائع  
وأما دينه فقضية تنزيلهم  
ما في الذمم منزلة أعيان  
الأموال في نحو الزكاة والحج  
وغيرهما أنه مثلها هنا أيضا  
نعم يتردد النظر فيما إذا عتق  
ولم يأخذها الإمام هل  
يكون أحق بهما لأن الزوال  
إنما كان لأصل دوام الرق  
وقد بان خلافه وألا حقه  
فيهما لأن الرق بمنزلة الموت  
في بعض الأحكام فينتقل به  
لبيت المال مستقرا كل  
محتمل ثم رأيتهم صرحوا في  
الأقرار بأنه لو أقر بعين أو  
دين لحربي ثم استرق لم يكن  
المقر به لسيده وهو صريح  
فيما ذكرته أولا وذكرته  
ثم عقب ذلك أنه يوقف فان  
عتق فله وإن مات قنأه وفيه  
فان قلت كيف يتصور  
مطالبة السيد على القول  
بها وهو لا يملك جميعه لانه  
غنيمة مخمسة قلت يتصور  
ملكه لعله بان يسيه ذمي  
كما يأتي ولو كان الدين للسابي  
سقط بناء على أن من ملك  
قن غيره وله عليه دين سقط  
وفيه تناقض للشيخين ومحل  
السقوط فيما يختص بالسابي  
دون ما يقابل الخمس لانه  
ملك لغيره وإذالم يسقط  
( فيقضى من ماله ان غنم  
بعد ارقاقه ) تقديمه على

السيد وأما البقاء في الذمة كالدائع فجزوم به حتى في الروض وغيره اه سم (قوله لظهور الفرق الخ)  
وهو أن ما في الذمة ليس متعيناً في شيء يطالب به السيد فهو معرض للسقوط بخلاف الوديعة اه ع ش (قوله  
فيها) أي العين (قوله للتقييد بالعق) كان المراد بعدم العتق اه سم (قوله أو بعدم الخ) عطف على  
بملك السيد الخ (قوله في أعيان ماله) أي كودائعه اه معنى (قوله أنه) أي الدين (قوله مثلها)  
أي مثل أعيان الأموال أي فلا يملكه السيد ولا يطالب به (قوله هنا) أي فيما لورق ولدين على ذمي الخ  
(قوله أيضا) أي كما في نحو الزكاة الخ (قوله هل يكون أحق بهما الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله  
لأصل دوام الخ) الإضافة لليان (قوله في بعض الأحكام) كقطع النكاح (قوله ثم استرق) أي الحربي  
(قوله فيما ذكرته أولا) كأنه أراد بما ذكره عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكأنه احتراز باو لا عما بحثه من  
أنها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما إذا عتق قبل أخذ الإمام فليتام اه سم (قوله  
وذكرت ثم) أي في باب الأقرار (قوله عقب ذلك) أي ما صرحوا به من أنه لو أقر بعين الخ أي عقب ذكره  
(قوله أنه يوقف الخ) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الإسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد  
ومطالبته اه سم وذكره المغني هنا أيضا وهو صريح في عدم مطالبته بيت المال وأنه لو أخذها الإمام  
ثم عتق يسترد ههما منه (قوله على القول الخ) أي المرجوح (قوله بها) أي بمطالبة السيد (قوله لانه) أي  
الرقيق اه سم (قوله ولو كان الدين) إلى قوله ولم يتمتع منه في المغني وإلى قوله ولو استاجر في النهاية لا قوله ولم  
يتمتع أي المثنى (قوله فيما يختص بالسابي) وهو ما يقابل الأربعة أخماس (قوله لانه ملك لغيره) فلو كان  
السابي ذمياً سقط الجميع لأنه يملك جميعه اه سم (قوله وإذا لم يسقط) أي دين غير الحربي وهل يحل الدين  
المؤجل بالرق فيه وجهاً أصحهما أنه يحل لانه يشبه الموت من حيث أنه يزيل الملك ويقطع النكاح اه معنى  
(قول المتن من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث لم يسقط اه سم والظاهر نعم (قوله تقديمه) أي  
للدن (قوله كالوصية) أي كما يقدم الدين على الوصية اه معنى (قوله إلى عتقه) أي ويساره اه معنى (قوله وأما  
إذا غنم) أي ماله وقوله قبل ارقاقه أو معه أي يقينا فلو اختلف الدائن والمدين وأهل الغنيمة في ذلك فينبغي  
تصديق الدائن أو المدين لأن عدم الغنيمة قبل ارقاقه هو الأصل اه ع ش (قوله لأن الغنائم ملكه) أي  
أن قلنا تملك الغنيمة بالحيازة وقوله أو تعلق أي بناء على أنها تملك بالقسمة وهو الأرجح قاله ع ش وكلام  
المغني والأسنى صريح في أن الأول في القبلية والثاني في المعية وهو الظاهر (قوله بعينه) أي بعين المال وحق  
صاحب الدين كان في الذمة اه معنى (قول المتن ولو اقترض الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين  
معاوضة ثم عصم أحدهما بإسلام أو أمان مع الآخر أو دونه لم يسقط وخرج بالمعاوضة دين الأتلاف ونحوه

وأما البقاء في الذمة كالدائع فجزوم به حتى في الروض وغيره (قوله للتقييد بالعق) كان المراد بعدم  
العتق (قوله فيما ذكرته أولا) كان المراد بما ذكره أو لعدم ملك السيد وعدم مطالبته وكأنه احتراز باو لا  
عما بحثه من أنها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما إذا عتق قبل أخذ الإمام فليتام (قوله  
وذكرت ثم عقب ذلك) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الإسلام هنا فإنه عقب قول الروض فان  
استرق وله دين على مسلم أو ذمي لم يسقط كوديعته قال ما نصه فيوقف فان عتق فله وإن مات رقيقاً ففيه اه  
وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته (قوله لانه) أي الرقيق (قوله ولو كان الدين للسابي سقط) كما رجحه  
في الروض من زيادته (قوله بناء على أن من ملك قن غيره الخ) ويمكن الفرق فليتام (قوله لانه ملك لغيره)  
فلو كان السابي ذمياً سقط الجميع لانه يملك جميعه (قوله فيقضى من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث  
لم يسقط (قوله ولو اقترض حربي من حربي الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم  
أحدهما أي بإسلام أو أمان مع الآخر أو دونه لم يسقط اه قال في شرحه وكالحربي مع مثله إذا عصم

الغنيمة كالوصية وإن حكم بزوال ملكه بالرق كما يقضى دين المرتد وإن حكم بزوال ملكه بالردة أما إذا لم يكن له مال فيبقى في ذمته إلى عتقه  
وأما إذا غنم قبل ارقاقه أو معه فلا يقضى منه لأن الغنائم ملكه أو تعلق حتم بعينه فكان أقوى (ولو اقترض حربي من حربي)



أو غيره (أو اشترى منه) شيئا أو كان له عليه دين معاوضة غير ذلك (ثم أسلما) أو أحدهما (أو قبلا) أو أحدهما (جزية) أو أمانا معا أو مرتبوا ولم يتمتع منه وهما حريان قاصدا الاستيلاء عليه (دام الحق) الذي يصح طلبه لالتزامه بعقد صحيح بخلاف نحو خمر وخنزير (ولو اتلف) حربي (عليه) أي الحربي شيئا أو غصبه منه في حال الحاربة (فأسلما) أو أسلم الملتف (فلا ضمان في الاصح) لانه لم يلزم شيئا بعقد حتى يستدام حكمه ولأن الحربي لو اتلف مال مسلم أو ذمی لم يضمه فأولى مال الحربي ولو استاجر مسلم مال حربي أو نفسه لم تبطل برقه أو قهر حربي دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه وكذا بعضه فيعتق عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أي الذي أخذه مسلمون (من أهل الحرب) وليس لمسلم والا لم يزل ملكه بأخذهم له قهر آمنه فعلى من وصل إليه ولو لبشر أرده إليه (قهرًا) لهم حتى سلوه أو جلوا عنه (غنيمة) كما مر مبسوطا في بابها واعاده هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد) مسلم (أو جمع) مسلمون (من دار الحرب) أو من أهله ولو يبلدنا حيث

كالغصب فيسقط وكالحربي مع مثله إذا عصم أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف اه سم أي فيسقط في الثاني دون الاول (قوله أو غيره) من مسلم أو ذمی أو معاهد أو مستامن (قوله شيئا) أي مالا اه معنى (قوله دين معاوضة غير ذلك) كعقد صداق اه نهاية (قوله) ولم يتمتع منه (أي المديون من الدين وأدائه (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان ذلك الغير هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة اه سم وقوله غير الحربي أي المسلم بخلاف الذمی ونحوه فيسلم له الجميع (قوله قاصدا الخ) حال من فاعل يتمتع (قوله الذي يصح) إلى قوله أو قهر حربي في المغنى (قوله لالتزامه الخ) افهم أن ما اقترضه المسلم أو الذمی من الحربي يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بعقد اه عش أي ما لم يتمتع المسلم أو الذمی منه قاصدا الاستيلاء عليه كما مر عن سم انفا (قوله بخلاف خمر وخنزير) أي ونحوهما تمالا يصح طلبه اه معنى (قول المتن ولو اتلف عليه الخ) قال في الكنزيعي كان عليه دين لالتلاف ونحوه كالغصب اه سم وقد سر مثله عن المنهج (قوله حربي) أي أو غيره كما مر عن المنهج (قول المتن فأسلما) أو قبلا الجزية اه معنى أو قبلها الملتف أو حصل لها أو للبتلف امان كما مر عن المنهج (قوله أو أسلم الملتف الخ) في شرح الروض أي والمنهج وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الاصل باسلام الملتف لبيان محل الخلاف اه سم (قوله الملتف) أي أو الغاصب اه معنى (قوله مسلم) أو ذمی اه معنى أي أو معاهد أو مستامن (قوله مال حربي) أي كداره (قوله لم تبطل) أي الاجارة فكان له استيفاء مدته لان منافع الاموال ملوكة ملكا تاما مضمونة باليد كاعيان الاموال اه معنى (قوله برقه) أي أو بغير ماله اه معنى (قوله ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره ولا يميز اه سم وفي الروض مع شرحه ايضا ويطل الدين في الاولى والرق في الثانية والنكاح في الثالثة اه (قوله وكذا بعضه) أي من أصله وفرعه (قوله أو الاختصاص) إلى قوله خلافا لما رجحه في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى فان كان وقوله ثم إلى ويظهر (قوله أي الذي أخذه المسلمون) سيد كر محترزه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا لذي اه سم بل ينبغي أن المراد بالمسلم غير الحربي فيشمل المعاهد والمستامن ايضا (قوله والا) أي بان كان لمسلم لم يزل ملكه أي ملك المسلم عنه اه عش (قوله رده اليه) وعن هذا ما وقع السؤال عنه من أن جماعة من أهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجهوا بها إلى بلادهم فاشترأها منهم نصراني ودخل بها إلى بلاد الاسلام فمرفها من اخذت منه واثبتا ببينة فتوخذ من هي بيده وتسلم لصاحبها الاصلى ولا مطالبة للحربي على مالها بشيء لبقائها في ملكه أمالو تلفت بيد الحربي فلا ضمان عليه اه عش (قوله توطئة الخ) عبارة المغنى لضرورة التقسيم الدال عليه قوله وكذا الخ (قول المتن وكذا ما أخذه واحد) أو جمع من دار الحرب الخ) أي ولم يدخلها بأمان معنى وروض (قوله أو اختلاسا) كان في أصل النخفة عقبه أو سوما ما تابعه

أحدهما الحربي مع المعصوم إذا عصم الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف اه (قوله ثم أسلما أو أحدهما) قال في الكنزيعي لو لم يسلم أحدهما وتحكما أو النجاء خلاف الحكم بينهم عند الترافع اليه أو افلا تعرض لهم اه (قوله أو قبلا جزية) أي أو أمانا كما يستفاد من عبارة المنهج بالهامش (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربي وفيه نظر إذا كان هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربي لا يسلم له الجميع كالغنيمة (قوله ولو اتلف عليه) قال الاستاذ في الكنزيعي كان عليه دين لالتلاف ونحوه كالغصب اه (قوله فأسلما أو أسلم الملتف الخ) في شرح الروض وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الاصل باسلام الملتف لبيان محل الخلاف اه (قوله أو قهر حربي دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه) قال في شرح الروض وإن كان المقهور كاملا ثم قال قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره اه (قوله وليس لمسلم) ينبغي ولا لذي (أو سوما) قال في

(أو وجد كهيئة اللقطة) بما

يظن أنه لكافر فأخذها لكل غنيمة خمسة أيضا ( في الاصح ) لأن تغيره بنفسه قائم مقام القتال ومن ثم لو أخذه سوما ثم هرب أو جرده اختص به ويوجه بأنه لما لم يكن فيه تغير لم يكن في معنى الغنيمة فإن كان المأخوذ ذكرا كاملا تخير الامام فيه أما ما أخذه ذمي أو ذميون كذلك فإنه ملوك كله لا أخذه ( فان أمكن كونه ) أي الملتقط ( لمسلم ) ثم تاجر أو مقاتل مثلا ويظهر أن امكان كونه لذي كذلك ( وجب تعريفه ) سنة ما لم يكن حقيرا فدونها كلقطة دار الاسلام خلا لما رجحه البلقيني انه يكفي بلوغ التعريف إلى من ثم من المسلمين وبعد التعريف يكون غنيمة ( فرع ) كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السراي والارقام المجلولين وحاصل معتمد مذهبنا فيهم ان من لم يعلم كونه من غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وحاصل التصرفات فيه لاحتمال ان أسره البائع له أولا حربي أو ذمي فإنه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجز شراؤه

في النهاية وكتب عليه المحشي بأنه مخالف للروضة والروض اهو كان لم يقف على ما وقع في التحفة من الاصلاح اه سيد عمر ( قول المتن او وجد كهيئة اللقطة ) أي أولم يؤخذ سرقة بل كان هناك أي في دار الحرب مال ضائع وجد كهيئة اللقطة فأخذه شخص بعد علمه أنه لكافر فإنه غنيمة على الاصح المنصوص واما المرحون الذي للحري عند مسلم أو ذمي والمؤجر الذي له عند أحدهما إذا انفك الزهن أو انقضت مدة الاجارة فهل هو في أو غنيمة فوجهان شبههما كما قال الزركشي الثاني اه معنى ( قوله ) بما يظن أنه لكافر ) أي وان توهم انه لمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المصنف الاتي فان أمكن كونه لمسلم وعبرة الجلال أي والمغني بما يعلم انه لكافر اه رشيدى ( قوله في الاصح ) والثاني هو لمن أخذه خاصة ودعى الامام الاتفاق عليه ( تنبيه ) يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول إلى اللقطة في دار الحرب هروبهم منا خوفا منا من غير قتال فإنها في قطعها واما إذا كان بقتالنا هم فهو غنيمة قطعها اه معنى ( قوله ) اختص به ( ولا يخمس اه اسنى ( قوله ) ويوجه الخ ) قضية ان لقطة دارنا إذا علم أخذها انها لحربي دخل دارنا بلا امان منا يختص بها فلا تخمس فليراجع ثم رأيت قال الروض مع شرحه ولو دخل صبي أو امرأة أو مجنون أو خشي منهم بلادنا فأخذه مسلم أو أخذ ضالة للحري من بلادنا كان المأخوذ فينا لا لأنه مأخوذ بلا قتال ومؤنة اه وهذا يفيد ان تلك اللقطة في ( قوله ) فان كان المأخوذ الخ ) راجع إلى ما بعد وكذا امتنا وشرحا ( تخير الامام فيه ) هذا صريح في انه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لوقهره حربي كما تقدم سم عبارة الروض مع شرحه أو دخلها أي بلادنا رجعل حربي فأخذه مسلم فغنيمة لان لا أخذه مؤنة تخير الامام فيه فان استرقه كان الخنس لاهله والباقي لمن أخذه بخلاف الضالة لئلا ( قوله ) أما ما أخذه ذمي الخ ) أي سواء كان معنا أو وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره غش وفي التعميم الثاني توقف فليراجع ( قوله ) كذلك ) دخل فيه السرقة لكنه ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمي الخ وخرج بسباه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه إلا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا إلا بالأخذ فليحروا ويراجع اه سم وعبارته هناك بعد كلام وقد اوردت على م لم كان سبي الذي مملوكاه ومسروقه غنيمة كما أفاده ما سمعته مع أن كلا استيلاء قهري فاجاب بما لم يتضح اه ( قوله ) فإنه ملوك الخ ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق اه سم ( اقول ) ظاهره نعم ( قوله ) ثم ) أي في دار الحرب ( قوله ) ويظهر ان امكان كونه لذي الخ ) هل وان كان قاطنا ثم بان عقدت له الذمة بدار الحرب اه سم ( اقول ) ظاهر اطلاقه نعم ( قوله ) سنة ) إلى الفرع في المغني ( قوله ) فدونها ) أي فان كان حقيرا عرفه بحسب ما يليق به اه نهاية ( قوله ) خلا لما رجحه البلقيني الخ ) عبارة المغني واعتمد البلقيني ما قاله الامام ونقله عن نص الام في سير الواقدي وقال أنه خارج عن قاعدة اللقطة فتستثنى هذه من إطلاق تعريف اللقطة سنة في غير الحقير وقال الأذري الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطة دار الاسلام في التعريف اه وهذا هو الظاهر ( قوله ) كثر اختلاف الناس ) إلى المتن في النهاية إلا قوله لجوازه عند الائمة إلى نعم ( قوله ) إن لم يعلم الخ ) ببناء الفاعل أو المفعول وظاهره ان ظن كونه منها ( قوله ) البائع له ) أي مثلا ( قوله ) فإنه ) أي من أسره حربي أو ذمي ( قوله ) وهذا كثير الخ ) أي كونه أسره البائع له أولا حرييا أو ذميا ( قوله ) بنحو سرقة الخ ) أي بما فيه تعزير

الروض وشرحه كالروضة وان أخذه على وجه السوم ثم حجزه أو هرب فهو له ولا يخمس اه فليتامل ما قاله الشارح ( قوله ) تخير الامام فيه ) صريح في انه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما لوقهره حربي كما تقدم ( قوله ) اما ما أخذه ذمي أو ذميون كذلك فإنه ملوك كله لا أخذه ) دخل في قوله كذلك السرقة لكن ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فإنه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمي لم يحكم باسلامه في الاصح وخرج بسباه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه إلا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا إلا بالأخذ فليحروا ويراجع ( قوله ) فإنه ملوك الخ ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق ( قوله ) ويظهر ان امكان كونه لذي كذلك ) هل وان كان قاطنا ثم

الاعلى الضيف انه لا يخمس عليه فتقول جمع متقدمين تظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السرارى المجاورة من الروم والهند والترك إلا ان ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين حمله على ما علم ان الغنائم له المسلمون وانه لم يسبق من اميرهم قبل الاغتنام من اخذ شيئا فهو له لجوازه عند الائمة الثلاثة وفى (٢٥٦) قول للشافعى بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله

أن يحرم بعض الغنائمين لكن رده المصنف وغيره بانه يخالف للاجماع وطريق من وقع يده غنيمة لم تخمس ردها لمستحق علم ولا فلتماضى كالمال الضائع اى الذى لم يقع اليأس من صاحبه ولا كان ملك بيت المال فلن له فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه حل له اخذه وإن ظلم الباقر نعم الورع لمريد التسرى ان يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخميس والياس من معرفة مال كها فتكون ملكا لبيت المال (وللغنائمين) ولو أغنياء وبغير إذن الامام سواء من له سهم او رضى لا الذى كما اعتمده البلقيني (التبسط) اى التوسع (فى الغنيمة) قبل القسمة واختيار التملك على سبيل الاباحة لا الملك فهو مقصور على انتفاعه كالضيف لا يتصرف فيما قدم اليه إلا بالا كل نعم له ان يضيف به من له التبسط وإفراضه بمثله منه بل وبيع المطعوم بمثله ولا ربا فيه لانه ليس

بنفسه كأخذ لقيطهم (قوله الاعلى الضيف الخ) أى مقابل الاصح فى المتن (قوله بتعين حمله) أى قول ذلك الجمع (قوله على ما علم) الاولى من (قوله من اخذ شيئا فهو له) مراد اللفظ فاعل لم يسبق (قوله لجوازه) اى القول المذكور واختصاص كل بما اخذه ذلك القول عند الائمة الخ اه رشيدى (قوله وله) اى الامام (قوله من وقع يده غنيمة الخ) اى بهدية او شراء او غيرها (قوله لم تخمس) اى يعلم انها لم تخمس اخذ من اول كلامه (قوله لمستحق علم) اى ان علم من يده الغنيمة استحقاقها بها (قوله ولا الخ) أى وإن لم يعلم من يده الغنيمة مستحقها فيردها للقاضى العدل (قوله أى الذى الخ) تقيد للمال الضائع (قوله ولا) اى وإن ايس من معرفة صاحب المال الضائع (قوله ان من وصل له شيء) اى من بيت المال باى طريق كان (قوله وإن ظلم الباقر) اى من المستحقين (قوله نعم الخ) استدراك على قوله وحاصل معتمد مذهبنا الخ (قوله الورع لمريد التسرى) ظاهره ولو كان من المستحقين لما فى بيت المال (قوله ان يشتري ثانيا) اى بثمان غير الذى اشتري به اولا ويشترط ان يكون ثمن مثلها اه عش (قوله فتكون ملكا لبيت المال) أى ككل ما ايس من معرفة مال كها اه رشيدى (قوله ولو أغنياء) الى قوله ونازع البلقيني فى النهاية إلا قوله الا الذى الى المتن وقوله رواه البخارى (قوله ولو أغنياء) اخذه من قول المصنف الآتى والصحيح انه لا يختص الجواز الخ اه عش (قوله وبغير إذن الامام) الى قول المتن وعلف فى المعنى إلا قوله الا الذى الى المتن (قوله سواء من له سهم او رضى) هذا التعميم قصد به التقييد فخرج به من لا سهم له ولا رضى كالذى المستاجر للجهاد والمسلم المستاجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس لهم التبسط اه عش (قوله الا الذى الخ) خلافا للنهاية والمعنى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه إطعام خدمة المحتاج اليهم لنحو اية المنصب الذين حضروا بعد الواقعة اه رشيدى اقول وقول المصنف الآتى وان لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة شامل لهم فليس ذلك منه (قوله نعم له) اى للغنائم (قوله منه) اى من المغنم (قوله وإنما هو) اى ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لقمة الخ) اى وهو جائز اه عش (قوله بلقمتين) اى بدلهما (قوله ومطالبتة) اى الدائن من المقرض والبائع المديون من المقرض والمشتري (قوله بذلك) أى العوض (قوله من المغنم) اى الغنيمة (قوله مالم يدخل دار الاسلام) اى فان دخلاها سقطت المطالبة اه عش زاد المعنى وكذا لو فرغ الطعام سقطت المطالبة (قوله ويؤخذ منه) اى من قولهم مالم يدخل الخ (قوله انه) اى المديون (قوله وفائدتة) اى الدفع (انه) اى الدائن (قوله احق به) اى بالمدفوع لحصوله فى يده اه معنى (قوله ولا يقبل منه ملكة) الضمير الاول للبائع وما بعده المشتري المفهوم من الكلام اه رشيدى وعبارة عش قوله ولا يقبل اى المقرض أى لا يجوز وقوله منه أى المقرض اه والاولى رجاء الضمير الاول للدائن الشامل للبائع والمقرض وما بعده للدين الشامل للمشتري والمقرض (قوله ولا اثم الخ) قال الزركشى وينبغى ان يقال به فى علف الدواب وهو ظاهر معنى واسنى (قوله وضمنه) اى الزائد على حاجته (قوله كما لو اكل) اى من له التبسط فوق الشبع اى لزمه بدله اه معنى والمصدق فى القدر هو الآخذ والآكل مالم تدل القرائن على خلافه لان الاصل عدم الضمان اه عش (قول المتن وما يصلح) ببناء المفعول (قوله كزيت وسمن وعسل وملح ولحم الخ) ولو قال لكحم ليكون ذلك مثالا يصلح به لكان اولى اه معنى (قوله لا لنحو طيره) من النحو الدواب الغير المحتاج اليها فى الحرب على ما يأتى اه عش عبارة المعنى ولحم لا للكلاب وبازات وشحم لا للدهن الدواب

يبيع حقيقيا وإنما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين فاكثروا مطالبته بذلك من المغنم فقط مالم يدخل دار الاسلام وإنما يؤخذ منه أنه بعد الطلب يجبر على الدفع اليه من المغنم وفائدتة انه يصير احق به ولا يقبل منه ملكة لان غير المملوك لا يقبل بمملوك (باخذ) ما يحتاجه لا أكثر منه والأثم وضمنه كالأكل فوق الشبع سواء أخذ (القوت) وما يصلح به) كزيت وسمن (ولحم وشحم) لنفسه لا لنحو طيره

(و) كل (طعام يعتادا كاه عمر ما) اى على العموم كما باصله لفعل الصحابة رضى الله عنهم لذلك رواه البخارى ولان دار الحرب مظنة لعزة الطعام فيها وخرج بالقوت وما بعده غير مكر كوب وملبوس نعم ان اضطر لسلح يقاتل به او نحو فرس يقاتل عليها اخذه بلاجرة ثم رده وبعموما ما يندر الاحتياج اليه كسكر وفانيد ودواء فلا يخذ شيئا من ذلك فان احتاجه بالقيمة او يحسبه من سهمه (وعلف) ضبطه شارح بفتح اللام وشارح بسكونها فعلى الاول هو معطوف على القوت وتبنا وما بعده احوال منه بتقدير (٢٥٧) الوصفية وعلى الثانى معطوف على اخذ

وتبنا وما بعده معموله (الدواب) التى يحتاجها للحرب او الحمل ولان تعددت دون الزينة ونحوها (تبنا) وشعبا ونحوهما) كقول لان الحاجة تمس اليه كؤنة نفسه (وذبح) حيوان (ما كول للحمه) اى لا كل ما يقصد اكله منه ولو غير لحم ككرش وشحم وجلد ولان تيمر بسوق للحاجة اليه ايضا نعم ينبغي فى خيل الحرب المحتاج اليها فيها منع ذبحها بدون اضطرار لان من شأنه اضعافا ونازع البلقينى فى ذبح الما كول بان قضية خبر البخارى منعه وهو اصاب الناس الجوع فاصبنا ابل او غنما وكان صلى الله عليه وسلم فى اخريات الناس فعبجوا وذبحوا ونصبوا القدور فامر صلى الله عليه وسلم بالقدور فاكفت ثم قسم فعدل عشر من الغنم بيعير ويرد بان هذه واقعة فعلية محتملة انهم ذبحوا ازا ائدا على الحاجة فانهم <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> بذلك ويدل له قول الراوى عجلا وذبحوا وحيث لا دليل فيها ويجب رد جلده الذى لا يؤكل معه

ولانما يجوز ذلك لا كل اه (قول المتن وكل طعام يداد) اى اللادى معنى ومنهج (قوله اى على العموم الخ) يمكن ان يرجح على قول المصنف عمر ما بانه يتوهم انه تميز وهو فاسد سواء كان تميز مفردا ونسبة فتأمل اه سم عبارة ع ش اى فهو منصوب بنزع الخافض اه (قوله ولان دار الحرب الخ) قال الامام ولو وجدنى دارهم سواقا وتمسك الشراء جاز التبسط ايضا الخافض الدارهم فيه بالسفر فى الرخص وقضيته انالو جاهدناهم فى دارنا امتنع التبسط ويجب حمله كما قال شيخنا على محل لا يعز فيه الطعام اه معنى وفى النهاية ما يوافقه (قوله نعم ان اضطر لسلح الخ) ولان احتاج الى الملبوس لبردا وحر البسه الامام له اما بالاجرة مدة الحاجة ثم يرد له الى المغنم او يحسبه عليه من سهمه معنى وروض مع شرحه (قوله ثم رده) فان تلف فالاقرب انه لا يضمنه ان كان التلف لمصلحة القتال اه ع ش (قوله او يحسبه) بانه نصر كافى المختار اه ع ش (قوله فعلى الاول) اى فتح اللام (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشتمات كان يجعل التقدير مسمى تب الخ اه سم عبارة ع ش اى بناء على انه متى وقع الحال جامدا اول بمشتق قال الاشئرف وفيه تكلف ولا فهدا ونحوه لا يحتاج الى تاويل اه وعبارة كافية ابن الحاجب مع شرحه للفاضل الجامى وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذارد على الجمهور حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق اه (قوله وعلى الثانى) اى الى قوله نعم فى المغنى بسكون اللام (قوله التى يحتاجها للحرب) اى كالفرس (قوله او الحمل) اى حمل سلاحه ونحوه (قوله ونحوها) اى التفرج كفهود ونمور فليس له علفها من مال الغنيمة قطعا اه معنى (قوله ولان تيمر بسوق) هذه الغاية معتبرة فى غير ذبح الحيوان ايضا (قوله فى خيل الحرب) اى خيل مسمى الغنيمة للحرب بخلاف ما لا تصلح له كالسكرى اه ع ش (قوله منع ذبحها الخ) وان ذبحها بدون اضطرار فعل الاقرب عدم الضمان وليراجع (قوله وهو) اى خبر البخارى (قوله ويرد) اى نزاع البلقينى (قوله بان هذه) اى ما تضمنه خبر البخارى (قوله فانهم من التايب اى لا مهم بذلك اى بالامر با كفاء القدور) (قوله ويدل له قول الراوى عجلا) فى دلالة نظره اه سم (قوله فيها) اى فى تلك الواقعة (قوله ويجب) الى قوله كما قاله فى المغنى الى قول المتن فى الاصح فى النهاية الا قوله اى الذى الى والعنب وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فلا يجوز) اى ويضمن قيمة المذبح حيا اه ع ش (قوله فى الفانيد) هلا زادوا السكر (بان تناول الحلوى غالب) اى فجاز تناولها ولو كانت من الفانيد وهو كذلك كما يقتضيه ان الملاحظ فى الجواز كثرة تناول وفى المنع ندوره فليتأمل سيد عمر (قوله وذلك) توجيه لقول المصنف والصحيح الخ وقوله لان ذلك اى ما ذكر من الفاكهة ونحوها ع ش ورشيدى (قوله والعنب) عطف على العسل (قوله لاجل) الى قوله كذا عبروا به فى المغنى بان عقدت له الذمة بدار الحرب (قوله اى على العموم) يمكن انه يرجح على قول المصنف عموم ما بانه يتوهم انه تميز وهو فاسد سواء كان تميز مفردا ونسبة فتأمل وقد اوضحناه بهامش المتن (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتؤول بالمشتمات كان يجعل التقدير مسمى تب الخ فليتأمل (قوله ويدل له قول الراوى عجلا) فى دلالة نظره

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع) عادة الى المغنم وكذا ما اتخذ منه كسقاء وحذاء ولان زادت قيمته بالصنعة لوقوعها هدر ا بل ان نقص بها واستعمله لزمه النقص او الاجرة اما اذا ذبحه لاجل جلده الذى لا يؤكل فلا يجوز وان احتاجه لنحو خوف ومداس (والصحيح جواز الفاكهة) رطبها ويا بسها والحلوى كما قاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين ما من السكر وغيره لكن يتأف به ما من فى الفانيد لاد هو عسل السكر المسمى بالمرسل كما مر فى الربا لان يفرق بان تناول الحلوى غالب والفانيد نادر كما هو الواقع وذلك لان ذلك قد يحتاج اليه لاشتهائه طبعيا وقد صح ان الصحابة كانوا ياخذون العسل اى الذى من النحل لاد هو المراد منه حيث اطلق والعنب (و) الصحيح انه (لا تجب قيمة المذبح)

لاجل نحو لحمه كما لا يحب قيمة الطعام (و) الصحيح (انه لا يختص الجوز بمحتاج إلى طعام و علف) بفتح اللام بل يجوز اخذ ما يحتاج اليه منهما إلى وصول دار الاسلام وإن كانا معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم إن قل الطعام وازدحموا عليه اثر الامام به ذوى الحاجات وله التزود لمسافة بين يديه كذا عبروا به و ظاهره أنه لا يتزود لما خلفه في رجوعه منه إلى دارنا والذي يتجه أنه لذلك أيضاً وأن التعبير بذلك مجرد تصوير أو للغالب (و) الصحيح (أنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) لأنه أجنبي عنهم كغير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كاصله والروضة جواز له من لحق بعد الحرب (٢٥٨) وقبل الحيازة أو معها وقضية العزيز وتبعه الحاوى أنه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينه وبين عدم استحقاقه للغنيمة

وبين عدم استحقاقه للغنيمة بان التبسط امر تافه فسموح فيه ما لم يسامح فيها ثم رايث شيخنا فرق بذلك (و) الصحيح (أن من رجع إلى دار الاسلام) ووجد حاجته بلا عزوة وهى ما في قبضتنا وإن سكنها اهل ذمة أو عهد (ومعه بقية لزمه ردها إلى المغنم) أى محل اجتماع الغنائم قبل قسمتها وفى الصحاح ان المغنم يأتى بمعنى الغنيمة وتصح ارادته هنا لانها المال المغنوم فاتضح صنيع من فسر به المحل ومن فسر به المال وذلك لتعلق حق الجميع به قد زالت الحاجة اليه اما بعد قسمتها فيرد للامام ليقسمه ان امكن والارده للمصالح (و) موضع التبسط دارهم) أى الحربيين لانها محل العزة أى من شأنها ذلك فلا ينافى حله ولو مع وجوده ثم للبيع فاذا رجعوا لدارنا وتمكنوا من الشراء امسكوا وخرج بدارهم دارنا لكن اعتمد الملقنى قول القاضى لو كان الجهاد بدارنا ولم يتيسر شراء

(قوله لاجل نحو لحمه) وخرج به ما لو ذبحه للاحتياج لجلده فتجب قيمته اه ع ش أى كما مر (قوله اثر الامام) أى وجوبها ع ش (قوله ذوى الحاجات) وعليه فلو اخذ غير ذوى الحاجة فلا قربان له لا يضممه بر بدله اه ع ش (قوله لمسافة بين يديه) قد يقال ما بين يديه ما يقطع في المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيد عمر ورشيدى (قوله في رجوعه منه) أى من سفره (قول المتن ذلك) أى التبسط المذكور اه مغنى (قوله لانه أجنبي) إلى قوله وعلى الاول فى المغنى (قوله وقضية العزيز وتبعه الحاوى الخ) وهو المعتمد نهائية ومغنى (قوله وعلى الاول) أى الجواز (قوله بينه) أى بين استحقاقه للتبسط (قوله فيها) أى الغنيمة (قوله ووجد حاجته الخ) مفهومه انه إذا لم يجدها لم يلزمه الردها سم (قوله وهى) إلى المتن فى المغنى (قول المتن لزمه ردها الخ) أى ما لم تكن تافهة اه ع ش (قوله قبل قسمتها) متعلق بلزمه الخ وسيد كر محترزه (قوله ارادته) أى معنى الغنيمة اه ع ش (قوله وذلك) أى لزوم الرد (قوله به) أى بالباقي مما تبسط به (قوله فيرد) أى الباقي (قوله إن امكن) أى قسمته بان كان كثيراً اه مغنى (قوله والارده للمصالح) أى جعله الامام فى سهم المصالح قال الامام ولا ريب أن إخراج الخمس منه ممكن ولما هذا فى الاربعة أخماس اه مغنى (قوله أى الحربيين) إلى التنبيه فى المغنى (قوله حله) أى التبسط (قوله ولو مع وجوده) أى الطعام ثم أى فى دار الحربيين (قوله وتمكنوا من الشراء) أى بلا عزة اخذاً ما مر فليراجع اه رشيدى (قوله جاز التبسط) أى بحسب الحاجة اه مغنى (قوله فى غير دارهم كخراب دارنا) لعل الاولى اسقاط لفظة فى عبارة المغنى محل الرجوع اه (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلو لم يجدوا فيها ذلك فلا اثر له فى منع التبسط فى الاصح لبقاء المغنى اه مغنى (قوله والوصول) مبتدأ خبره قوله كبر الخ لنحو اهل هدنة فى دارهم الا خصر لدارنا ونحو اهل هدنة عبارة المغنى وكدار الاسلام بلد اهل ذمة او عهد لا يتمتعون من معاملتنا اه (قوله ولم يتمتعوا) الجملة حال من نحو اهل هدنة (قوله كبر) أى كالوصول (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ فى المغنى وإلى قوله كذا عبر به فى النهاية إلى الاقوله أو مكاتباً وقوله وإن نظر الى ورشيدى وقوله وتبعهم شيخنا فى

(قوله وله التردد لمسافة بين يديه الخ) قد يقال ما بين يديه ما يقطع فى المستقبل فيشمل ما خلفه (قوله وقضية العزيز الخ) هو المعتمد (قوله ووجد حاجته) مفهومه انه إذا لم يجدها لا يلزم الرد (قوله معلوم من قوله الخ) فان قلت فى دعوى علمه من قوله المذكور بحث وذلك لاننا ما افاده ما هنا ان موضع التبسط غير دارهم أيضاً إلى عمر ان الاسلام ولا يفيد ذلك قوله المذكور لصدقه على تقدير ان لا يكون ذلك الغير من موضع التبسط لكن تعدى باستصحاب تلك البقية إلى دار الاسلام قلت يعده صدقه على ذلك التقدير التقييد بدار الاسلام نعم ما هنا يفيد محل القطع ومحل الخلاف (قوله لان مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى الخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ

طعام جاز التبسط (وكذا) فى غير دارهم كخراب دارنا (مالم يصل عمر ان الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام منهجه والعلف لا مطلق عمر انه (فى الاصح) لبقاء الحاجة اليه والوصول لنحو اهل هدنة فى دارهم ولم يتمتعوا من مبايعه من مريهم كبر لعمر اننا (تنبيه) قوله وموضع التبسط الخ معلوم من قوله وان من رجع الخ فالنصريح به ايضاح وقد يقال ليس معلوماً منه من كل وجه بل يستفاد من هذا ما لم يستفد من ذلك لان مفاد ذلك أن الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى ومن هذا أن وصولهم لدار الاسلام مانع من الاخذ أى ان تمكنوا من الشراء ولم يكن الجهاد بها فهما حكمان مختلفان فوجب التصريح بهما لذلك (ولغانم حر رشيد

ولو هو (محذور عليه بفلس الاعراض عن الغنيمة) بقوله استقطت حتى منها الاوهبت (٢٥٩) مردابه التملك (قبل القسمه) واختيار

التملك لانه به يحقق  
الاخلاص المقصود من  
الجهاد لتكون كلمة الله هي  
العليا والمفلس لا يلزمه  
الاكتساب باختيار  
التملك وخرج بحر القن  
فلا يصح اعراضه وإن  
كان رشيدا او مكنا بل  
لا بد من اذن سيده على  
الالوجه نعم يصح اعراض  
بعض وقع في نوبته والا  
فقيما يخص حريته فقط  
وليس لسيده اعراض عن  
مكاتبه وقته الماذون إذا  
احاطت به الديون كما  
يحتمل الاذرعى وإن نظر غيره  
في الثانية ويفرق بينه وبين  
المفلس بان تصرفه عن نفسه  
فصح اعراضه بخلاف  
الماذون وبرشيد صبي  
ومجنون وسفيه كسكران لم  
يتعد فلا يصح اعراضهم  
نعم يجوز عن كمل قبل  
القسمه وانما صح عفو  
السفيه عن القود لانه  
الواجب عينا فلا مال بوجه  
وهنا ثبت له اختيار  
التملك وهو حق مالى فامتنع  
منه اسقاطه لانه لاهلية  
فيه لذلك فاندفع اعتماد  
جمع متأخرين وتبعهم  
شيخنا في منهجه صحة اعراضه  
زاعمين ان ما ذكره مبنى  
على ضعف اما بعد القسمه  
وقبولها فامتنع لاستقرار  
الملك وكذا بعد اختيار  
التملك (والاصح جوازه)  
اي الاعراض لمن ذكر  
(بعد فرز الخمس) وقبل

منهجه وقوله للمامر الى ويصرف (قول المتن ولو محجورا عليه بفلس) اي او مرض او سكران متعدي بسكره  
وقوله عن الغنيمة اي حتمه منها سهمها كان او رضخا له معنى (قوله بقوله استقطت حتى منها) اي فلا بد لصحة  
الاعراض من هذا اللفظ ونحوه مما يدل عليه فلا يستقط حقه بترك الطلب وإن طال الزمن اعمش (قوله  
منها اي الغنيمة (قوله لاوهبت الخ) عبارة المغنى فان قال وهبت نصيبى منها للغانمين وقصد الاسقاط  
فكذلك او تملككم فلا لانه محجور له (قوله لان به يحقق الاخلاص) عبارة المغنى والاسنى لان الغرض  
الاعظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فمن اعرض عنها فقد جرد قصده للغرض  
الاعظم اه (قوله المقصود) صفة الاخلاص بقوله من الجهاد الخ بيان الاخلاص المقصود وقوله لتكون  
الخ متعلق بالجهاد (قوله والمفلس الخ) عبارة المغنى وانما كان المفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده  
الاخرة فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كابتداء الاكتساب والمفلس لا يلزمه ذلك اه (قوله لا يلزمه  
الاكتساب) اي مالم يعص بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن اثم لان غايته انه ترك  
التكسب وتركه له لا يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد الكسب اعمش (قوله وخرج بحر)  
اي الذى قدره الشارح (قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسياتي التفصيل  
في سيده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه لسيده فلا اعراض له نهاية ومعنى (قوله  
او مكنا الخ) جزم المنهج باطلاق صحة اعراضه اه سم (قوله نعم يصح) الخ عبارة النهاية واما البعض  
فان كان بينه وبين سيده مهابة فلا اعتبار بمن وقع الاستحقاق في نوبته والافصح اعراضه عنه اه  
(قوله وقع) اي الاستحقاق ولو قال عما وقع كان اوضح (قوله والا فقيما يخص الخ) دخل في قوله ولا ما وقع  
في نوبته سيده فقط وما وقع لاني نوبة واحد منهما بان لم تكن مهابة فقضية صحة اعراضه فيما يخص حريته في  
الصورتين وفيه نظر في الاولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبة سيده كتمحض الرق  
ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزيادتي الحر المبعوض فما وقع في نوبة سيده ان كانت مهابة وفيما  
يقابل رقه ان لم تكن اه سم وكذا يدل على ذلك عبارة النهاية المارة انفا ولكن يمكن ان يمنع الدخول  
بان يفسر قول الشارح والابان لا يكون بينهما منابذة فيوافق ما في النهاية وشرح المنهج (قوله وليس  
لسيد) الى قوله كذا عرفت في المغنى الا قوله وتبعهم شيخنا في منهجه (قوله وإن نظر غيره) اي شيخ الاسلام  
في الاسنى اه معنى (قوله بينه) اي السيد في حق قنه الماذون إذا احاطت به الديون وقوله بخلاف الماذون  
يعنى سيد الماذون فان تصرفه عن غيره (قوله وبرشيد) عطف على قوله بحر (قوله فلا يصح اعراضهم) لان  
عبارتهم ملغاة ولا اعراض ولي الاو لا لعدم الحظ في اعراضه للمولى عليه اه معنى (قوله من كمل الخ)  
اي بالبلوغ والافاقفة من الجنون والسكر وبفك الحجر (قوله صحة اعراضه) اي السفيه (قوله ان ما ذكره)  
اي الشيخان من عدم صحة اعراض السفيه (قوله مبنى على ضعف) اي من ان السفيه يملك بمجرد الاغتنام  
فيلزم حتمه ولا يستقط بالا اعراض اه معنى (قوله اما بعد القسمه الخ) محترز قبل القسمه في المتن (قوله  
وقبولها) اي القسمه لفظا كما ياتي (قوله لن ذكر) اي الحر الرشيد اه معنى (قوله حق كل منهم) اي  
الغانمين (قول المتن لجمعهم) اي الغانمين نهاية ومعنى (قوله للمامر في جواز الخ) عبارة المغنى لان المغنى المصحح

(قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسياتي التفصيل في سيده (قوله فلا يصح  
اعراضه وإن كان رشيدا او مكنا بل لا بد من اذن سيده على الالوجه) جزم في المنهج باطلاق صحة اعراض  
المكاتب (قوله والا فقيما يخص حريته فقط) دخل في قوله والا ما وقع في نوبة سيده فقط وما وقع لاني نوبة  
واحد منهما بان لم تكن مهابة فقضية صحة اعراضه فيما يخص حريته في صورتين وفيه نظر في الاولى بل القياس  
عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبة سيده كتمحض الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزيادتي  
التقييد بالحر والمكاتب الرقيق غير المكاتب والمبعض فيما وقع في نوبة سيده ان كانت مهابة وفيما

قسيمة الاخماس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كل منهم (و) الاصح (جوازه لجمعهم) للمامر في جواز اعراض بعضهم



ويصرف مصرف الخمس (و) الاصح (بطلانه من ذوى القربى) وإن انحصروا فى واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فهو كالارث وخصمهم لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور (٢٦٠) فيها اعراض (و) من (سالب) لانه يملك السلب قهراً (والمعرض) عن حقه (كن لم يحضر)

فيضم نصيبه للقيمة ويقسم بين الباقيين وأهل الخمس كذا عير به غير واحد وهو موهم والمراد أن اعراضه إن كان قبل القسمة بالكلية أخذ أهل الخمس خمسهم وقسمت الاخماس الاربعة على الباقيين ففائدة الاعراض عادت اليهم فقط لأن أهل الخمس لا يزيد ولا ينقص خمسهم باعراض بعض الغانمين ولا بعدهم وإنما تختلف الاربعة فانها كانت تقسم على خمسة مثلاً فصارت إذا كان المعرض واحداً تقسم على اربعة او بعدها فان أخذ كل حصته وأفرزت حصة اخره فاعرض عنها ردت على أهل الاخماس الاربعة لا غير لما تقرران أهل الخمس أخذوا خمس الكل الغير المختلف بالاعراض وعدمه فان قلت لو أعرض الكل فاز أهل الخمس به فلم لم يقسم حق المعرض اخماساً بينهم وبين الغانمين تنزيلاً له منزلة غنيمة اخرى قلت يوجه ذلك بأنه ما بقى من الغانمين احد فهو الاحق لانه من الجنس بخلاف ما إذا فقد الكل لانه للضرورة حينئذ ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة تنقل حصته إلى صنفه أو بعضه إن

للأعراض يشمل الواحد والجميع اه (قوله ويصرف) أى حقهم اه معنى (قول المتن وبطلانه من ذوى القربى) والمراد الجنس فيتناول اعراض بعضهم اه معنى (قوله لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة الخ) أنظر لو فرض انحصارها اه سم (اقول) حكمه معلوم من قول الشارح وإن انحصروا لانهم الخ (قوله وهو موهم) أى لتقسيم حق المعرض بين من ذكر ولو كان الاعراض بعد قسمة الغنيمة (قوله قبل القسمة بالكلية) أى قبل فرض الخمس (قوله على الباقيين) أى من الغانمين (قوله الاربعة) أى الاخماس الاربعة حق الغانمين (قوله فانها كانت الخ) أى بدون اعراض أحد (قوله أو بعدها) أى القسمة عطف على قوله قبل القسمة (قوله آخر) الاولى التانيث (قوله له) أى لم يرد الاعراض (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ اه سم (قوله فاز أهل الخمس به) أى بجميع المال اه سم (قوله بوجه ذلك) أى ماصححه المصنف المراد به ما ذكر (قوله بخلاف ما إذا فقد الكل) أى كل من الغانمين ولو باعراضهم فيفوز أهل الخمس بجميع الغنيمة (قوله ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد غيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز كاهو الاصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم انتهت فليتأمل مع ما نظر به هنا اه سم (اقول) ولا يخالفه لأن ما ذكره هناك فى الفقد يلد المال وما نظر به هنا فى الفقد بغير بلد المال (قوله فقد بعض اصناف الزكاة) أى مع كفاية نصيب الباقيين لهم (قوله إلى صنفه) أى إذا امكن قسمة نصيب المفقودين أفراده الموجودة فى غير بلد المال وقوله أو بعضه أى بغض صنفه إذا لم يمكن قسمته لقلته وقوله إن وجد أى صنفه فى غير بلد المال وقوله فلصنف آخر أى فى غير بلد المال (قوله ويؤخذ من التشبيه) إلى قول المتن والصحيح فى النهاية (قوله من التشبيه) أى فى قول المصنف كن لم يحضر (قوله لا اثر لرجوعه عن الاعراض) أى لا يعود حقه بالرجوع عنه (قوله مطلقاً) أى قبل القسمة أو بعدها اه ع (قوله رد الوصية) أى أن فاللوصى له رد الوصية (قوله بعد الموت وقبل القبول) ظرف للرد أى بخلاف الرد قبل الموت أو بعده وبعد القبول فله الرجوع فى الوصية بالقبول بعد الموت فى الاول وبدونه فى الثانى (قوله وليس له الرجوع الخ) كان الاظهر الفاء بدل الواو ولعلم الحال اه رشيدى (اقول) بل الواو هى الظاهرة وإن كان بعض النسخ بالفاء (وكما لو اعرض

يقابل رقه إن لم تكن اه (قوله لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض) أنظر لو فرض انحصارها (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ (قوله فاز أهل الخمس به) أى بجميع المال وفى الروض وشرحه ما نصه فلو اعرضوا جميعاً جازو مصرف الجميع مصرف الخمس اه وقوله فلم يقسم حق المعرض اخماساً الخ لا يخفى انه لو قسم كذلك لزم أن يكون الحاصل لبقية الغانمين ما عداه دون اربعة الاخماس ولاصحاب الخمس ما عداه ازيد من الخمس وذلك لا يسوغ فهلا اجاب عن هذا السؤال بذلك فليتأمل (قوله ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة بنقل حصته إلى صنفه أو بعضه الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد بغيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضل عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز كاهو الاصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم اه فليتأمل مع

وجدوا لا فلصنف آخر فتأملوه ويؤخذ من التشبيه أنه لا أثر

(الخ)

لرجوعه عن الاعراض مطلقاً وهو متجه كموصى له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول فليس له الرجوع فيها كما مر وأما بحث شارح عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلاً لاعراضه منزلة الهبة وللقسمة منزلة القبض وكما لو أعرض مالك كسرة عنها

له والود لاخذها فبعيد وقياسه غير صحيح لان الاعراض هنا ليس هبة ولا منزلا من اهلها لان المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس كما مروا لان الاعراض عن السكرة يصيرها مباحة لا ملوكة ولا مستحقة للغير فجاز المعرض اخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم يحز له الرجوع فيه (ومن مات) من الغانمين ولم يعرض (حقه لو ارثه) كسائر الحقوق فله طلبه والاعراض عنه (ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمة) مع الرضا بها باللفظ لا بالاستيلاء ولا لامتنع الاعراض وتخصيص كل طائفة بنوع منها (ولهم) أي الغانمين (التملك قبلها) باللفظ بان يقول كل بعد الحيازة وقبل القسمة اخترت ملك نصيب فيملك بذلك أيضا (وقيل يملكون) بمجرد الحيازة لزوال ملك الكفار بالاستيلاء (وقيل) الملك موقوف فحينئذ (إن سلمت) الغنيمة (إلى القسمة بان ملكهم) على الاشاعة (وإلا) بان تلفت أو أعرضوا عنها (فلا) لأن الاستيلاء لا يتحقق إلا بالقسمة (ويملك العقار بالاستيلاء) مع القسمة وقبولها أو اختيار التملك بدليل قوله (٣٦١) (كالمقول) لأن الذي قدمه فيه هو ما ذكر

أو أراد ان يملك يختص أي يختصون به بمجرد الاستيلاء كما يختصون بالمقول (ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع لصيد أو حراسة) وأراده بعضهم أي الغانمين أو أهل الخمس (ولم ينزع) فيه (أعطيه) إذ لا ضرر فيه على غيره (وإلا) بان نوزع فيه (قسمت) عددا (إن أمكن) (وإلا) يمكن قسمها عددا (أقرع) بينهم قطعا للزاع اماما لا نفع فيه فلا يجوز اقتناؤه واستشكل الرافعي قولهم هنا عددا فقال مرفى الوصية إنه تعتبر قيمتها عند من يرى لها قيمة وينظر إلى مناقعها فيمكن ان يقال بمثله هنا اهـ وقد يفرق بان حق المشاركون ثم من الورثة أو بقية الموصى لهم اكد من حق بقية الغانمين هنا فسومح هنا بالمسامح به ثم ثم رايت شيخنا فرق بما يؤل لذلك (والصحيح إن سواد العراق) من إضافة الجنس إلى بعضه إذا سواد ازيد من العراق

الخ (عطف على قوله تنزيلا لاعراضه الخ) (قوله له العود الخ) جواب لو (قوله فبعيد) جواب أما (قوله) ولان الاعراض الخ (عطف على قوله لان الاعراض هنا الخ) (قوله والاعراض هنا) أي في الغنيمة اهـ عش (قوله من الغانمين) إلى قول المتن ولهم في المعنى إلا قوله باللفظ (قول المتن إلا بقسمة) أي أو باختيار التملك كما في الروضة كاصحابها مغي ويبيده قول المصنف الاتي ولهم التملك (قوله مع الرضا بها) أي القسمة اهـ عش (قوله وإلا الخ) عبارة المعنى لانهم لو ملكوها بالاستيلاء كالأصطياد والتخط لم يصح اعراضهم ولان للامام ان يخص كل طائفة بنوع من المال ولو ملكوا لم يصح ابطال حقهم من نوع بغير رضاهم اهـ (قوله لا تمتنع الاعراض الخ) أي مع ان كلامهما جائز عش (قوله وتخصيص كل طائفة الخ) أي وإن رغب غير تلك الطائفة فيما خص به تلك الطائفة اهـ عش (قوله منها) أي الغنيمة (قوله قبلها) أي القسمة (قوله كل) ليس بقيد (قوله فيملك بذلك) أي ويملك كل نصيبه شائعا فيورث عنه ولا يصح رجوعه عنه اهـ عش (قوله أيضا) أي كما تملك بالقسمة مع الرضا بها (قوله بمجرد الحيازة) أي ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض اهـ معني (قوله أو اختيار التملك) عطف على القسمة (قوله لصيد) إلى قوله واستشكل في المعنى (قوله من إضافة الجنس) إلى قوله لان مساحة العراق في المعنى وإلى قوله قاله الماوردي في النهاية (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح من إضافة الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه سم وعش ورشيدى (أقول) مراده بالجنس الكل بقريضة قوله اذ السواد الخ (قوله والسواد) أي مساحة السواد (قوله وهو غير صحيح الخ) وقد يجاب بان الإضافة هنا للبيان على خلاف ما في المتن والمراد بالسواد هنا مطلق ارض ذات زروع وأشجار (قوله في ثمانين) الأولى تعريفه ليطلق نعتة (قوله وجملة العراق) أي باسقاط لفظه سواد (قوله سمي) إلى قوله وعراق في المعنى وإلى قوله وقيل لم يقفه في النهاية الا قوله وقيل عشرة قوله وقيل لثلا إلى المتن (قوله سمي) أي مسمى سواد العراق وكان الأولى وسمي بو أو الاستئناف (قوله والخضرة الخ) وأيضا ان بين اللونين تقار بافطلق اسم أحدهما على الآخر اسنى ومعني (قوله وعراقا) عطف على سوادا (قوله اذ اصل العراق الخ) أي لغة اهـ عش (قوله بينهم) أي الغانمين اهـ معني (قوله بذلوه له) أي أعطوه له لم يعرض وبغيره معني واسنى (قوله أي الغانمون) إلى قوله وقيل لم يقفه في المعنى الا قوله مساكنه وقوله وقيل عشرة وقوله وقيل (قوله وذو القرنى) أي المحصورون في زمن عمر رضي الله تعالى عنه (قوله بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق

ما نظر به هنا (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح الكل والمعنى السواد الذي العراق بعضه (قوله لان له ان يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق في وقف حصتهم لهم فلا حق لغيرهم فيها (قوله

بخمسة وثلاثين فرسخا لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك العرض وجملة سواد العراق بالتكسير عشرة الاف فرسخ قاله الماوردي كذا ذكره شارح وهو غير صحيح إذ حاصل ضرب طول العراق في عرضه عشرة الاف وطول السواد في عرضه اثنا عشر الفا وثمانمائة فالنفاوت بينهما الفان وثمانمائة وهو حاصل ضرب الخمسة والثلاثين الزائدة في طول السواد ثمانين التي هي العرض وحينئذ فصول العبارة وجملة العراق سمي سوادا لكثرة زرعه وشجره والخضرة ترى من البعد سوادا أو عراقا لا سواء أرضه وخلوها عن الجبال والأودية إذ اصل العراق الاستواء (فتح) في زمن عمر رضي الله عنه (عنة) بفتح أوله أي قهر الماصح عنه انه قسمه في جملة الغنائم ولو كان صلاحا لم يقسمه (وقسم) بينهم كما تقر (ثم) بعد ملكهم له بالقسمة واستماله عمر رضي الله عنه قلوبهم (بذلوه) له أي الغانمون وذو القرنى واما أهل اخماس الخمس الأربعة فالامام لا يحتاج في وقف حقهم إلى بذل لأن له أن يعمل في ذلك بما فيه المصلحة لاهله (ووقف)

مادامسا كنهوا بنية أى وقفه عمر (على المسلمين) وأجره لاهله اجارة و بدة للصحة السكية بخراج معلوم يؤدون كل سنة فجرب الشعير درهمان والبر أربعة والشجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية وقيل عشرة والغنب عشرة والزيتون اثنا عشر وجملة مساحة الجرب ثلاثة آلاف وستة أذراع والباعث له على ( ٢٦٢ ) وقفه خوف اشتغال الغائبين بصلاحته عن الجهاد وقيل للاختصاص بهم وذريتهم به عن بقية

المسلمين (وخراجه) زراعا او غرسا (اجرة) منجمة (تؤدى كل سنة) مثلاً (لمصالح المسلمين) يقدم الاله فالا هم فعلى هذا يتمتع ببيع شئ مما عدا ابنته ومساكنه وقيل لم يقفه بل باعه لاهله بثمن منجم على عمر الزمان للصحة ايضا وهو الخراج لان الناس لم يزالوا يبيعونه من غير انكار ورد بان عمر أنكر على من اشترى شيئاً منه وابطل شراءه ونازع في ذلك البلقيني بانه لم يصح عنه اجارة ولا بيع وانما أقرها في ايدى أهلها بخراج ضربه عليهم وابن عبد السلام بان الحكم بالوقف على ذى اليد من غير بينة ولا اقرار لا يوافق قواعداً اذ اليد لا تزال شرعاً بمجرد خبر صحيح ويرد الاول بان ابقاءها بأيديهم بالخراج في معنى الاجارة بل هو اجارة بناء على جواز المعاطاة والثاني بان محل ذلك في يد لم يعلم اصل وضعها فهذه هي التي لا تنزع بخبر صحيح من غير بينة ولا اقرار اماماً علم اصل وضع اليد عليه وانها غير يملك لكونه لا يملك فيعمل بذلك في سائر الايدى بعدها الا ترى ان

في وقف حصتهم لهم فلاحق لغيرهم فيها اه سم (قوله وأبنته) عطف تفسير لما يأتى في قوله ومحل في البناء الخ اه ع ش (قوله للصحة الخ) عبارة المغنى والاسنى على خلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك للصحة السكية في أموالهم مالا يجوز في أموالنا اه (قوله فجرب الشعير الخ) والجرب عشر تصبات كل قصبة ستة أذرع بالهاشي كل ذراع ست قبضات كل قبضة اربع اصابع فالجرب مساحة مربعة من الارض بين كل جانبين منها ستون ذراعاً عا شيا وقال في الانوار الجرب ثلاثة آلاف وستة مائة ذراعاً اه سنى ومغنى عبارة الرشيدى الجرب هو المعروف في قرى مصر بالفدان وهو عشر تصبات الخ (قوله واشجر) أى ماعدا النخل والغنب والزيتون وانظر حكمة عدم تعرضه لبقية الحبوب ولعلها لم تكن تقصد للزراعة على حدة اه ع ش (قوله والباعث له) أى لعمر رضى الله تعالى عنه (قوله خوف اشتغال الغائبين الخ) أى لو تركه بأيديهم (قوله به) أى بسواد العراق (قوله يتمتع) أى لاهل السواد بيع شئ ورهنه وهبته لكونه صار وقفاً لهم اجارته مدة معلومة لا مودة كسائر الاجارات ولا يجوز لغير ساكنيه ان عاجهم عنه ويقول أنا أستقبله وأعطى الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بعدد بعض آبائهم مع عمر رضى الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنسخ بالموت مغنى وروض مع شرحه (قوله وهو) أى الثمن المنجم (قوله في ذلك) أى في كل من قوله الونف والبيع (قوله لم يصح عنه) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله أقرها) أى ارض السواد (قوله وابن عبد السلام) عطف على البلقيني (قوله على ذى اليد) متعلق بالخبر من غير بينة أى من غير ذى اليد ولا اقرار أى من ذى اليد (قوله ويرد الاول) أى نزاع البلقيني وقوله واثنانى أى نزاع ابن عبد السلام (قوله اماماً علم أصل وضع اليد الخ) لقائل أن يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل اه سم (قوله لكونه لا يملك) يتأمل لان كونه لا يملك فرع ثبوت وقفه وهو محل النزاع اه سيد عمر (قوله بذلك) أى بخبر صحيح (قوله في سائر الايدى الخ) لعله على حذف العاطف والمعطوف عليه والاصل في تلك اليد الموضوعة عليه وفي سائر الايدى الخ (قوله بما يتعجب الخ) قد يقال لا تعجب لان استحكال المنقول لا يخرج عنه الاعتماد والصلاحيه للافتاء وبفرض انه اعتمد ما ذكر وصححه مخالفاً للاصحاب فيحتمل تغير الزممين واختلاف النظرين ولا تعجب حينئذ ايضا لانه من تغير الاجتهاد اه سيد عمر (قوله انه ائق) أى ابن عبد السلام (قوله أى السواد) الى قوله ومن ثم في النهاية والى قوله اه في المغنى الا قوله ومن عذبتها الى المتن وقوله وعكس ذلك الى المتن (قوله أى السواد) أى سواد العراق (قول المتن من عبادان) مكان بقرب البصرة اه مغنى (قوله بفتح أوليهما) عبارة المغنى بجاء مهملة وميم مفتوحة وقيدت الحديثة بالموصول لا خراج حديثه اخرى عند بغداد سميت الموصول لان نوحا ومن كان معه في السفينة لما نزلوا على الجودي ارادوا ان يعرفوا قدر الماء المتبقى

أما ما علم أصل وضع اليد عليه الخ لقائل ان يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل (قوله ان البصرة) قال في شرح مسلم ويقال لها البضيرة بالتصغير قال صاحب المطالع ويقال لها تدمرو ويقال لها المؤ تفكة لانها ائتفكت باهلها في اول الدهر قال السمعاني يقال البصرة قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر ستة سبع عشرة من الهجرة وسكنها الناس سنة ثمان عشرة ولم يعبد الصنم قط على ارضها هكذا كان يقول ابو الفضل عبد الوهاب بن احمد بن معاوية الواعظ

الخلاف في ملك مكة لاهلها وعدمه استند لغير بينة ولا اقرار من ذى اليد وليس ملحظه الا ما قررته من العلم بأصل الوضع على عند كل من المجتهدين بما ظهر له من الدليل بل بما يتعجب منه أنه أفتى بهدم ما بالقراقة من الابنية مستنداً في ذلك لما ورد أن عمر وقفها على موتى المسلمين (وهو) أى السواد (من) أول (عبادان) بتشديد الواحدة (إلى) آخر (حديثه الموصول) بفتح أوليهما (طولا

(ومن) أول (القادسية) ومن عذيباوه وبضم أوله وفتح ثانية المعجم قريب من الكوفة (إلى) آخر (حلو ان) بضم المهملة (عرضا) باجماع المؤرخين (قلت الصحيح ان البصرة) بتثنية أوله والفتح أفصح وتسمى قبة (٢٦٣) الاسلام وخزاة العرب (ولم) كانت

داخلة في حد السواد

فليس لها حكمه ) لانها

كانت سبخة احياءها عثمان

ابن أبي العاص وعتبة بن

غزو ان في زمن عمر رضي

الله عنهم سنة سبعة عشر

بعد فتح العراق (إلا في

موضع غربي دجلتها )

بفتح أوله وكسرها ويسمى

نهر الصراة ( وموضع

شرقيها) اي الدجلة ويسمى

الفرات وعكس ذلك

شارحان والاشهر بل

المعروف ما قرناه (و)

الصحيح (ان ما في السواد

من الدور والمساكن

يجوز بيعه ) لانه لم يدخل

في وقفه كما مر ( والله أعلم)

وحله في البناء دون

الارض لشمول الوقف

لها ومن ثم قال الزركشي

كالأذرى يشبه ان محل

جواز بيع البناء ما إذا

كانت الآلة من غير اجزاء

الارض الموقوفة وإلا

امتنع وعليه حمل ما نقله

البلقيني عن النص من ان

الموجود منها حال الفتح

وقف لا يجوز بيعه وهو

بعيد والذي يتجه حمله على

انه مبني على الضعيف ان

عمر وقف حتى الابنية

وليس لمن يده ارض من

السواد تناول ثمر أشجارها

على الارض فاخذوا حبلا وجعلوا فيه حبرا ثم دلوه في الماء فلم يزلوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل فلما وصل الحجر سميت الموصل اه (قول المتن ومن القادسية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين بغداد نحو خمس مراحل سميت بذلك لان قومها من قادنس نزلوها اه (قوله بضم المهملة) بلدمعروف اه مغنى (قوله باجماع المؤرخين) راجع إلى تحديد السواد طولا وعرضا بما ذكر (قوله والفتح افصح) اي في غير النسبة واما فيها فانه متعين اه عش (قوله وتسمى قبة الاسلام) ولم يغبد بها صنم قط مغنى وسم (قول المتن في حد السواد) أي سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) أي في الوقفية والاجارة والخراج المضروب لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شملها الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنف وبه يدفع ما لان قاسم هنا اه رشيدى اي من قوله يتأمل هذا الدليل اي قول الشارح لانها كانت سبخة الخ فقد يقال غاية الامر ان محلها كان مواتا لكان شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته اه (قوله سبخة) بكسر الباء ارض ذات سباخ اي ملح اه عش (قوله نهر الصراة) بفتح الصاد (قول المتن وموضع شرقيها) وما سوى هذين الموضعين منها كان مواتا احياء المسلمون اه مغنى (قوله شارحان) منهما المحلى اه عش (قوله وحله) اي جواز البيع (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف ارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت منها من الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتاخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله حمله) اي ما نقله البلقيني عن النص (قوله وليس لمن) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله تناول ثمر أشجارها) اي التي كانت موجودة قبل اجارة الارض اذ الحادث بعد ذلك ملك لمحدثه والاجارة شاملة لذلك لما تقدم من انه أجر جريب النخل والعنب والزيتون اه عش عبارة السيد عمر هذا واضح في الشجر القديم وما تفرع منه املوا اتي بغراس من محل آخر وغرسه بالسواد المذكور فواضح انه ملك صاحبه وثمره كذلك اه وعبارة الرشيدى قوله لما مر انها ارض السواد وهذا في الاشجار الموجودة عند الاجارة كما هو واضح وتصرح به عبارة الروضة اه اقول ومع هذا الاشكال باق على حاله اذ ظاهر كلامهم انه ما استثنى من وقفية السواد أو اجارته الا الابنية وان هذه خارجة عن قواعد الاجارة فتكون الاشجار القديمة داخلة في اجارته بل قولهم السابق وأجر جريب الشجر والنخل والعنب والزيتون صريح في ذلك ومقتضاه ان ثمره القديمة ملك لاهل السواد ايضا فيلحرج (قوله فيصرفه او ثمنه الامام الخ) (تنبيه) لوراي الامام اليوم ان يقف ارض الغنيمة كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه وعقاراتها او منقولاتها جاز ان رضي الغنمون بذلك كنظيره فيما مر عن عمر رضي الله تعالى عنه لا يقر اعليهم وان خشى انها تشغلهم عن الجهاد لانها ملكهم لكن يقهرهم على الخروج إلى الجهاد بحسب الحاجة ولا يرد شي من الغنيمة إلى الكفار الا ارضا الغنمين لانهم ملكوهم ان يتملكوها مغنى وروض مع شرحه (قوله كادل عليه) الى قوله واما ما في فتح الباري في النهاية (قوله وهو الذي) اي وقوله تعالى وهو الخ (قوله الذين اخرجوا) اي وقوله تعالى الذين الخ (قوله فاضاف الدور اليهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا نظر لا يخفى اه رشيدى عبارة عش قد يتوقف في دلالة هذه لان اخر اجهم لم يكن بعد الفتح بل كان قبل الهجرة والدور مملوكة لهم اذ ذاك

بالبصرة اه المقصود نقله (قوله لانها كانت سبخة احياءها عثمان الخ) يتأمل هذا الدليل فقد يقال غاية الامر ان محلها كان مواتا لكان شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته وكونه كان سبخة لا يقتضى انقطاع حكم الفتح عنه لانه مع ذلك مال ينتفع به لا يقال الكلام في ابنتها لما سأتى لانا نقول فلا خصوصية لها بذلك وانما مقتضى الكلام انه لا فرق بين ابنتها وغيرها (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف ارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت التهامن

لما مر انها في أيديهم بالاجارة فيصرفه او ثمنه الامام لمصالح المسلمين (وفتح مكة صلحا) كادل عليه قوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا و أي اهل مكة وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم بطن مكة الذين اخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم والخبر الصحيح من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ومن أغلق بابا فهو آمن واستثناء افراد أمر يقتلهم

يدل على عموم الامان الباقي ولم يسبب **عليه السلام** احد الا ولا قسم عقار او لا منقولا ولو فتحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك ولما دخلها صلى الله عليه وسلم متاه بالقتال خوفا من غدرهم ونقضهم للصلح الذي وقع بينه وبين ابى سفيان رضى الله عنه قبل دخولها وفي البويطى ان اسفلها فتحة خالدا لدعوة واعلاها فتحة الزبير رضى الله عنهما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهته فصار الحكم له وبهذا تجتمع الاخبار التي ظاهرها التعارض وأما ما في فتح البارى انه صح منه **عليه السلام** الامر بالقتال حيث قال أترون إلى أوباش قريش واتباعهم أحصدوهم حصدا حتى توافوني بالصفاء فجاءه ابو سفيان فقال ايحت خضرأ قريش فقال صلى الله عليه وسلم من اغلق بابيه فهو آمن وان هذا حجة الاكثرين القائلين بالعنوة كوقوع القتال من خالد وكتصريحه صلى الله عليه وسلم بانها احاطت له ساعة من نهار ونهيه عن التماسي به في ذلك وان تركه القسمة لا يستلزم عدم العنوة فقد بين عليهم بدورهم بعد الفتح عنوة وأن قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فهو آمن الخ لا يكون صلحا إلا اذا كفوا عن القتال وظاهر الاحاديث الصحيحة ان قريشاً يلتزموا ذلك لانهم استعدوا للحرب فيجانب عنه وان سكنت عليه تلامذته وغيرهم اما عن الاول فبان صريح قوله حتى (٣٦٤) توافوني بالصفاء ان امره إنما كان لخالد ومن معه الداخلين من اسفلها وقد بين موسى

ابن عتبة وغيره انه امرهم ان لا يقاتلوا الامن قائلهم فالامر بالقتل فيما ذكره محمول على هذا التفصيل اى احصدوهم ان قاتلوكم ولا مانع انه كرر قوله من اغلق بابيه فهو آمن وأما عن الثاني فهو ان وقوع القتال من خالد إنما كان لمن قاتله كما امر صلى الله عليه وسلم وبه صرح ائمة السيروى وبفرض انه باجتهاد منه فلا عبرة به مع رايه صلى الله عليه وسلم وأما عن الثالث فبان حلها له لا يستلزم وقوع القتال منه لمن لم يقاتله ولم يحل له صلى الله عليه وسلم اشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسبر خصائصه صلى الله عليه وسلم وأما عن الرابع فهو اننا لم نجعل عدم القسمة دليلا

اه **(قوله يدل الخ)** خبر والخبر الصحيح **(قوله ولم يسب)** ببناء الفاعل من باب الافعال أى لم يبط السلب **(قوله إلى أوباش قريش)** الاوباش الاخلاط والسفلة اه قاموس **(قوله بالصفاء)** جبل معروف في مكة **(قوله وان هذا الخ)** كقوله وان تركها الخ وقوله وان قوله الخ عطف على قوله انه صح الخ **(قوله بانها)** اى مكة **(قوله لم يلتزموا ذلك)** اى الانكفاف **(قوله فيجانب)** جواب اما وقوله عنه اى عما في الفتح **(قوله اما عن الاول)** وهو قوله انه صح عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالقتال **(قوله فبان صريح قوله الخ)** من اين اه سم **(قوله فيما ذكره)** أى في الحديث الذى ذكره صاحب الفتح **(قوله ولا مانع)** جواب عما يقال ان القول المذكور قد سبق ذكره في جملة احاديث تقتضى عموم الخطاب به وهو يناق ما ادعاه من ان امره بذلك إنما كان لخالد ومن معه **(قوله واما عن الثاني)** وهو قوله كوقوع القتال الخ **(قوله واما عن الثالث)** وهو قوله وكتصريحه الخ **(قوله واما عن الرابع)** وهو قوله وان تركه القسمة الخ **(قوله واما عن الخامس)** وهو قوله وان قوله صلى الله عليه وسلم الخ **(قوله لا عبرة بها)** اى بجهة غير جهة دخوله صلى الله عليه وسلم **(قوله لانه)** اى النأهب **(قوله لخوف بادرة)** المبادرة على وزن نادرة ما يدر من حدثك في الغضب من قول أو فعل اه قاموس **(قوله وحامل رايتهم)** عطف على سيد الخزرج **(قوله بمر الظهران)** اسم موضع بقرب مكة **(قوله وان كان)** غاية **(قوله لان معناه الخ)** هذا خلاف المتبادر فلا يدفع التايد **(قوله من ان يضرب الخ)** متعلق باطلاق **(قوله كادات)** إلى قوله واما خبر في المغنى إلا ما انبه عليه وإلى قوله قيل في النهاية **(قوله نعم الاول)** عدم بيعها الخ مقتضاه ان بيعها وإجارتها خلاف الاولى كافي المجموع ومال المغنى إلى ما قاله الزركشى من كراهتهما **(قوله من خلاف من منعها)** ومن منع بيعها أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه **(قوله فلا خلاف في حل بيعها الخ)** اى إذا لم يكن البناء من اجزاء ارض مكة كما يؤخذ مما مر في بناء سواد العراق مغنى **(قوله رابعها)** اى منازلها اه عش **(قوله قيل الخ)** ومن قال به المغنى **(قوله لان قضيته)** اى الصلح **(قوله اما بنفس الحصول)** اى على المرجوح من ان النية يصير وقفا بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتاخر الوقف عن الفتح **(قوله فبان صريح قوله الخ)** من اين

مستقلا بل مقويا على انك أن تجعله مستقلا بأن تقول الاصل في عدم القسمة انه دليل على الصلح حتى يقوم دليل على او خلافة فعدمها ظاهر في الصلح وان لم يستلزمه وما نحن فيه يكتفى فيه بالظاهر واما عن الخامس فهو ان اكبرهم كفوا عن القتال ولم يقع إلا من اخلاطهم في غير الجهة التي دخل منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر انه لا عبرة بها ولا بمن بها لانهم كانوا الاخلاط لا يعبأهم كما طبق عليه أئمة السيروى وبفرض تاهب قريش للقتال فهو لا يقتضى رد الصلح لانه لخوف بادرة تقع من شوا ذلك الجيش الحافل لاسما وقد سمعوا قول سعد سيد الخزرج وحامل رايتهم بمر الظهران لابي سفيان اليوم يوم الملمحة اى القتل وإن كان صلى الله عليه وسلم قال كذب سعد واخذ الراية منه واعطاها الولد قيس اول على اول الزبير رضى الله عنهم فان قلت يؤيد العنوة قوله **عليه السلام** ثانى يوم الفتح في خطبته لاهل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء قلت لا يؤيده لان معناه فانتم الذين أطلقهم الله بواسطة تركهم للقتال من أن يضرب عليهم أسرا واسترقاق وحينئذ فهو دليل للصلح لا للعنوة (فدورها وارضا المحياة ملك اتباع) كادلت عليه الاخبار ولم يزل الناس يتبايعونها نعم الاولى عدم بيعها واجارتها خروجا من خلاف من منعها في الارض اما البناء فلا خلاف في حل بيعه وإجارته واما خبر مكة لا تباع رباعها ولا تؤجر دورها فضعيف خلافا للحاكم قيل قوله فدورها الخ يقتضى ترتب كونها ملكا على الصلح وليس كذلك لان قضيته انها وقف لانها في وهو وقف اما بنفس حصوله

أو لإيقافه وكونها غير ملك على العنوة وليس كذلك أيضا لأن المفتوح عنوة غنيمة خمسة والصواب أنه عليه السلام أقر الدور يدها لها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظر في ذلك إلى أنها فتحت صلحا أو عنوة اه ويرد بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يشير إليه قول المعترض والصواب الخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك (٢٦٥) لاهلها يتصرفون فيه كيف شاؤوا ولا

يترتب ذلك على العنوة لأنها إذا كانت غنيمة يكون خمس خمسها للصلح وثلاثة أخماس خمسها لجهات عامة فلا يتمكن البقية من التصرف فيها كذلك فصح التفريع في كلامه على الصلح لا على العنوة وبأنه لا اعتراض عليه ومصر فتحت عنوة وقبل صاحبها وهو مقتضى نص الام في الوصية وحمله الاولون على ان المفتوح صلحا هي نفسها لا غير وإنما بقيت الكنائس بها القوة القول بأنها وجميع لإقليمها فتحت صلحا قيل ولا احتمال أنها كانت خارجة عنها ثم اتصلت فيه نظر لأن الكنائس موجودة بها وإقليمها فلا يتصور حينئذ إلا القول بأن الكل صلح إلا أن يجاب بأنهم أعوا في إبقائها قوة الخلاف كما تقرر ودمشق عنوة عند السبكي ومنقول الرافعي عن الروياني أن مدن الشام صلح وأرضها عنوة وبسطت الكلام على ذلك كما كثر بلاد الاسلام بما لا يستغنى عن مراجعته

أو لإيقافه) أي على المذهب من أن الامام مخير بين أن يجعله وقفًا على تقسم غلته على المرتزقة وان يبيعه ويقسم ثمنه بينهم (قوله وكونها الخ) عطف على قوله كونها ملكا الخ (قوله فيه) الاولى الثانية (قوله وثلاثة أخماس خمسها الخ) لم يقل واربعة أخماس خمسها ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك اهلها اه سم (قوله كذلك) أي كيف شاؤوا (قوله وبأن الخ) أي ظهر (قوله ومصر فتحت عنوة) كذا في النهاية والمغنى وشرح المنهج وقال الرشيدى أي ولم يصح أنها وقعت كما في فتاوى والده وعليه فلا خراج في أرضها لأنها ملك الغانمين ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرفعة نقلا عن جماعة من العلماء أنها فتحت عنوة وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج فليحرروا لينظروا وضع الخراج فيها على قواعد مذهبي ثم رايت في حواشي ابن قاسم في الباب الاخير ما هو صريح في أن المراد بمصر المفتوحة عنوة خصوص البلد لا جميع أراضيها وبه يلتقي الأشكال اه عبارة ع ش قوله وفتحت مصر عنوة أي وقراها ونحوها مما في إقليمها فتحت صلحا انتهى سم على المنهج نقلا عن فتاوى شيخ الاسلام اه (قوله وحمله الاولون الخ) عبارة المغنى تنمة الصحيح ان مصر فتحت عنوة ومن نص عليه مالك في المدونة وأبو عبيد والطحاوى وغيرهم وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج وفي وصية الشافعى في الام ما يقتضى انها فتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب انها فتحت صلحا ثم نكثوا فافتتحها عمر رضى الله تعالى عنه ثانيا عنوة ويمكن حمل الخلاف على هذا فن قال فتحت صلحا نظر لاول الامر ومن قال عنوة نظر لآخر الامر (قوله هي نفسها) والمراد بها مصر العتيقة والذى اعتمده شيخنا الحنفى ان مصر وقراها فتحت عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا وتفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غير مملوكة لاهلها بل ملكا للغانمين فلذا اخذ عليها الخراج إلا ان يقال يمكن أن تكون وصلت لاهلها بطريق من الطرق وانهم ورثة الغانمين وايا ما كان فضرب الخراج لا ينافى الملك كما إذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدون اخراجه كما يأتى في آخر الجزية اه بجيرى على شرح المنهج (قوله ان مدن الشام) أي فتحها اه ع ش

(فصل في امان الكفار) (قوله في امان الكفار) إلى قول المتن ويجب في النهاية لإاقوله ونازع فيه البلقينى وقوله واطال الى المتن (قوله في امان الكفار) أي وما يتبع ذلك اه ع ش أي من قوله والمسلم بدار كفر الخ (قوله والمنحصر) أي مطلق الا امان اه ع ش (قوله لانه) إلى قوله وعلى المعنى في المغنى (قوله ان تعلق بمحصور الخ) قضيته ان تامين الامام غير محصورين لا يسمى امانا وليس مراد احلبي وزيادى وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الا امان اه بجيرى (قوله فالاول) أي امان الكفار اه ع ش (قوله او بغيره لا إلى غاية الخ) قضيته ان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراد انتهى شيخنا زيادى أي وإنما المراد أن الجزية لا يشترط كونها محصورين اه ع ش أي فالقيد خرج مخرج الغالب بجيرى وقوله وإنما المراد ان الجزية الخ أي والهدنة (قوله فالثاني) أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة اه ع ش (قوله واصله) أي الاصل في مطلق الا امان (قوله يسعى بها) أي يتحملها ويعقدها مع الكفار اه بجيرى (قوله اداناهم) أي كالريقة المسئلة لكافر اه ع ش (قوله فمن اخفر) هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار الخفير المجير واخفره نقض عهده وعذر هو مثله في المصباح اه ع ش عبارة الرشيدى والهمزة فيه (قوله ثلاثة أخماس خمسها) ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك اهلها

(فصل) يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حربى الخ

(٣٤ - شروانى وابن قاسم - تاسع) في افتاء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مصر محتجا بأنها فتحت عنوة (فصل) في امان الكفار الذى هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الامن لهم المنحصر في هذه الثلاثة لانه ان تعلق بمحصور فالاول أو بغيره لا إلى غاية فالثاني واليه فالثالث وأصا قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلما أي نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين رواه الشيخان والذمة العهد والامان



والجزمة والحق وكل صحيح  
 هنا وقد تطلق على الذات  
 والنفس اللتين هما محلها  
 في نحو في ذمته كذا وبرئت  
 ذمته منه وعلى المعنى الذي  
 يصلح للالزام والالتزام  
 كما مر (يصح من كل مسلم  
 مكلف) وسكران (مختار)  
 ولو أمة لكافر وسفيها  
 وفاسقا وهو ما لقوله في  
 الخبر يسعى به أدناهم ولان  
 عمر رضى الله عنه أجاز  
 أمان عبد على جميع الجيش  
 لا كافرا لانها مه وصييا  
 ومجنونا ومكرها كسائر  
 العقود نعم من جهل فساد  
 أمان أو لك يعرف ليلغ  
 مأمنه (أمان حربى) ولو قنا  
 وامرأة لا أسيرا إلا من  
 أسرهم ما بقي بيده ومن  
 الامام (وعدد محصور) من  
 الحربيين كالمائة (فقط) أى  
 دون غير المحصور كاهل بلد  
 كبير لان هذه هدنة وهى  
 لا تجوز لغير الامام ولو  
 أمن مائة ألف من مائة ألف  
 منهم وظهر بذلك سداب  
 الجهاد أو بعضه بطل الكل  
 ان وقع ذلك معا وإلا فما  
 ظهر الخلل به فقط (ولا  
 يصح أمان أسير لمن هو  
 معهم) ولا لغيرهم (فى  
 الاصح) لانه مقهور معهم  
 فهو كالمكره ولانه غير  
 آمن منهم والمراد بمن معهم

للازالة أى من أزال خفارتها بأن قطع ذمته اه (قوله والحرمة) أى الاحترام اه عش (قوله هنا) أى  
 في الحديث (قوله وقد تطلق) أى الذمة شرعا اه عش (قوله اللتين هما محلها) أى فهو مجاز مرسل من  
 إطلاق اسم الحال على المحل كما صرح به الزيادة وانظر إطلاق الذمة على الذات والنفس بأى معنى من المعنى  
 الأربعة المذكورة وفى كل منها بعد لا يخفى فليتام اه رشيدى وقوله وانظر الخ لم يظهر وجهه بعد تسليم  
 التجوز وظهور ان كلاما من المعانى الأربعة حال الذات والنفس محله (قوله محلها) أى الذمة اه عش (قوله  
 فى نحو ذمته كذا الخ) وفى جعل هذا مثالا لمعنى الذات والنفس وقفة والاظهر التمثيل به للمعنى الآتى فتأمل  
 اه رشيدى (قوله كافر) أى فى البيع اه معنى (قول المتن يصح الخ) أى ولا يجب اه معنى (قوله  
 وسكران) أى متعدد بسكره اه معنى (قوله ولو أمة) أى قوله نعم فى المعنى إلا قوله وهو ما إلى لا كافرا (قوله  
 ولو أمة) أى مسلمة اه عش (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لسيدها وانظر ما للفرق بينها وبين الأسير بل  
 يقال انها من افراد اه رشيدى (قوله على جميع الجيش) أى وكانوا محصورين فلا ينافى ما يأتى من ان شرط  
 الامان أن يكون فى عدد محصور اه عش (قوله لا كافرا الخ) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان  
 ينبغى جره عطفا على قول المصنف كل مسلم الخ وقد يتكلف بأنه منصوب على نزع الخافض عبارة النهاية فلا  
 يصح من كافر اه (قوله يعرف الخ) أى وجوبا اه عش أى يعرف الحربى المذكور بفساد امانه  
 (قوله ليلغ مأمنه) انظر لم يقل وبلغ مأمنه كما يقتضيه ما يأتى فى شرح ان لم يخف خيانة ثم رايت ان الروض  
 عبر بذلك عبارة مع شرحه فان اشار مسلم لكافر فظنه آمنه بأشارته فجاءنا وانكر المسلم انه آمنه او آمنه صبي  
 ونحوه من لا يصح أمانه وظن صحته أى الامان بلغناه مأمنه ولا نقتاله لعذره فان قال فى الأولى علمت أنه لم يرد  
 الامان وفى الثانية علمت أنه لا يصح امانه لم يبلغ المأمن بل يجوز اغتياله لاذلا امان له فان مات المشير قبل أن  
 يبين فلا امان ولا اغتيال فيبلغ المأمن (قوله ولو قنا الخ) أى ولو كان الحربى قنا الخ اه عش (قوله لا أسيرا)  
 إلى قول المتن ورسالة فى المعنى إلا قوله بمن معهم إلى قوله المقيد وقوله ورذا السنوى إلى قوله وعليه قال (قوله  
 لا أسيرا) أى فلا يصح امانه اه عش (قوله كالمائة) أى أو أكثر ما لم ينسده باب الجهاد ولا ينافيه قول  
 المصنف فقط لانه صفة لقوله محصور اه عش (قوله لان هذه) أى تأمين غير المحصور اه عش أى  
 والتأنيث لرعاية الخبر (قوله ولو آمن) هو بالمد والتخفيف أصله أؤمن بهم من أين أبدلت الثانية ألفا كفى  
 المختار اه عش وقال البجيرمى بالمد على الافصح ويجوز قصره مع التشديد اه (قوله وظهر بذلك سداب  
 الجهاد الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد  
 محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسد بتأمينه باب الجهاد سم اه عش وعبارة البجيرمى وعلم من  
 ذلك أنه لو أدى أمان الآحاد لمحصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط شيخنا  
 الشورى فالمراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كإقله سم عن  
 شرح الاشاد اه (قوله ان وقع ذلك) أى التامين لمائة ألف (قوله وإلا) أى بان وقع مرتبا (قوله فما ظهر  
 الخلل به) عبارة المعنى وشرح المنهج فينبغى صحة الاول فالاول إلى ظهور الخلل اه (قوله ولا نه غير امن الخ)  
 عبارة المعنى تنبيه على الخلاف فى الأسير المقيد والمحبوس وإن لم يكن مكرها لانه غير مقهور الخ ولان وضع  
 الامان أن يأمن المؤمن وليس الأسير آمنا ما أسير الدار وهو المطلق بدار الكفر الممنوع من الخروج منها  
 فيصح امانه كفى التنبيه وغيره (قوله والمراد بمن معهم) أى المراد بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور بعد وليس  
 المراد ظاهره كما يصح به صنيع الشارح حيث قال والمراد بمن معهم ولم يقل والمراد بالمقيد او المحبوس فكان  
 المصنف قال ولا يصح امان أسير مقيد او محبوس وحيث فلا يأتى قول الشارح فيأمر ولا لغيرهم إلا ان  
 (قوله ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سداب الجهاد او بعضه بطل الكل  
 الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن  
 وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسد بتأمينه باب الجهاد

على ان لا يخرج من دارهم صح امانه كالتاجر ورد الاسنوى له بان الاصح انه لافرق (٣٦٧) مردود بان الاصح هو الفرق وعليه قال

الموردى لما يكون مؤمنه  
آمنابدارهم لا غير الا ان  
يصرح بالامان في غيرها  
(ويصح) الامان (بكل لفظ  
يفيد مقصوده) صريح  
كأجرتك أو امتك أو لا  
باس أو لا خوف أو لا فزع  
عليك أو كناية بنية ككن  
كيف شئت أو أنت على  
ما تحب (وبكتابة) مع النية  
لانها كناية (ورسالة) بلفظ  
صريح أو كناية مع النية ولو  
مع كافر وصي موثق بخبره  
على الاوجه توسعة في حقن  
الدم (ويشترط) لصحة  
الامان (علم الكافر بالامان)  
كسائر العقود فان لم يعلمه  
جازت المبادرة بقتله ولو لم  
مؤمنه ونزع فيه البلقيني  
(فان رده) كقوله ما قبلت  
امانك أو لا آمنك (بطل  
وكذا ان لم يقبل) بان سكنت  
(في الاصح) لانه عقد كالهبة  
وأطال البلقيني وغيره في  
ترجيح المقابل (وتكفي)  
كتابة (أو إشارة) أو اماره  
كتركه القتال أو طلبه  
الاجارة (مفهمة للقبول)  
أو الايجاب ثم هي كناية من  
ناطق مطلقا وكذا الخرس  
ان اختص بفهمها فطنون  
وذلك لبناء الباب على التوسعة  
ومن ثم جاز تعليقه بالغرر كان  
جاء زيدا فانت آمن اما غير  
المفهمة فلغو (ويجب ان  
لا تزيد مدته) في الذكر المحقق  
(على أربعة أشهر) سواء

أبقينا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مراد فالأقح حذفه فيما مر فتأمل اه رشيدى أى وان يقول  
والمراد بلن هو معهم باعادة اللام (قوله على ان لا يخرج من دارهم الخ) ولا يجب عليه الوفاء بالشرط  
المذكور فيخرج من دارهم حيث أمكنه الخروج كإياني في قول المصنف ولو شرطوا الخ اه ع ش (قوله  
كالتاجر) أى منادى ارم (قوله وعليه) أى الفرق وصحة امان الاسير المطلق بدار الكفر (قول المتن ويصح  
الامان بكل لفظ الخ) يخرج منه انه لا امان لما لهم المدفوع لمسلم على سبيل القراض أو التوكيل حيث لم يقتصر  
به ما يشعر بما ذكر وينبغي ان يقال فيه أخذنا بما تقدم في الأخذ منهم على سبيل السوم أنه ان قصد الاستيلاء  
عليه اختص به فلا يخفى س والافغنية فيخمس اه سيد عمر وقوله والافغنية الخ لم يظهر وجهه فليراجع  
وليحرر (قوله صريح الخ) ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربي كالأمانة المذكورة والعجمي كترس أى  
لا تخف معنى وروض (قوله بلفظ) الى قول المتن فان رده في المعنى الا قوله وصي موثق بخبره على الاوجه  
(قوله مع النية) راجع للمعطوف فقط (قوله ولو مع كافر) عبارة المغنى سواء كان الرسول مسلما ام كافرا  
اه (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى حيث قال لا بد من تكليفه كما هو من اه (قوله أولا  
امنك) عبارة الروض فان قيل وقال لا تؤمنك فهو ردا انتهت أى لان الامان لا يختص بطرف اه رشيدى  
(قوله وأطال البلقيني الخ) مال اليه المغنى (قوله في ترجيح المقابل) وهو الاكتفاء بالسكوت لكن يشترط  
السكوت مع ما يشعر بالقبول وهو الكف من القتال كما صرح به الموردى (اقول) وعليه فالخلاف  
لفظي لما يأتى من قول الشارح أو اماره كتركه القتال معنى (قوله كناية) انظر فائدته مع قول المصنف  
وبكتابة والجواب ان هذا في القبول وذلك في الايجاب سم على حج وإشارة الناطق لغو في سائر الابواب  
الاهنا والحق بذلك الإشارة بجواب السائل من المتفق وبالأذن في دخول الدار والضيق في الاكل مما قدم لهم  
اه ع ش (قوله الاجارة) أى الامان (قوله أو الايجاب) لعل الاولى حذفه هنا وان افاد فائدة زائدة على ما مر  
لانه يلزم عليه ان يكون هنا بقوله كتابة مكررا بالنسبة اليه وان يكون مجرد ترك القتال تامينا والظاهر انه  
غير مراد فليراجع اه رشيدى عبارة المغنى تنبيهان احدهما قديوم كلامه ان الإشارة لا تكفي في ايجاب  
الامان والمذهب الاكتفاء بها كما مر الثاني ان محل الخلاف في اعتبار القبول اذ لم يسبق منه استئجار فان سبق  
لم يحتج للقبول جز ما اه (قوله ثم هي) أى الإشارة (قوله مطلقا) أى سواء اختص بفهمها فطنون ام لا  
رشيدى وع ش (قوله وكذا الخرس) الانسب من خرس (قوله ان اختص بفهمها فطنون) فان فهمها  
كل احد فصريحة معنى ونهاية (قوله وذلك لبناء الباب الخ) علة للاكتفاء بإشارة الناطق هنا دون سائر  
الابواب كما لا يخفى لا لكون الإشارة من الناطق كناية مطلقا وان اومه السياق اه رشيدى ويصرح  
به أيضا صنيع المغنى فكان الاولى تقديمه على قوله وكذا الخرس كافي النهاية (قوله فلغو) (فرع) ما مر من  
اعتبار صيغة الامان هو فيها اذ ادخل الكافر بلادنا بلا سبب امام من دخل اليها رسولاً أو لسمع القرآن أو نحوه  
بما ينقاد به للحق اذ اظهر له فهو آمن لان من دخل لتجارة فلو اخبره مسلم ان الدخول للتجارة امان فان صدقه  
بلغ المامن والاغتيل وللإمام لا لاحاد جعل الدخول للتجارة امانا فان رأى في الدخول لها مصلحة اه روض  
مع شرحه زاد المغنى ولا يجب إجابة من طلب الامان الا اذا طلبه لسمع كلام الله تعالى فتجب قطعاً ولا يميل  
أربعة أشهر بل قدر ما يتم به البيان اه وقوله البيان لعل صوابه السماع (قوله في الذكر) الى قوله وفي الروضة  
في النهاية الا قوله خلافا للقاضى وان تبعه البلقيني وقوله ويظهر وقوله ثم رايهم صرحوا به (قوله للآية)  
هى قوله تعالى فسبحوا فى الارض أربعة أشهر اه ع ش (قوله فان بلغت) الى قول المتن وليس في المغنى  
(قوله ومن ثم جاز) أى الامان فى المرأة والخنى فانها ليست من اهل الجزية اه معنى (قوله من غير  
تقييد) أى بمدة (قوله فان زاد) أى الامان على الجائر أى الاربعة أشهر (قوله هذا) أى قول المصنف ويجب  
(قوله أو كناية) انظر فائدته مع وبكتابة والجواب أن هذا في القبول وذلك في الايجاب

أ كان المؤمن الامام أم غيره للآية (وفي قول يجوز ما لم تبلغ) المدة (سنة) فان بلغت امتنع قطعاً لترك الجزية ومن ثم جاز في المرأة والخنى  
من غير تقييد فان زاد على الجائر بطل في الزائد فقط تفريقاً للصفة هذا ان لم يكن بناضعف والا كان الزائد للضعف المنوط بنظر الامام

كهو في الهدنة ولو اطلق الامان حل على الاربعة الاشهر وبلغ بعدها المام بخلاف الهدنة لان بابها اضيق (ولا يجوز) ولا ينفذ ولو من امام (امان يضر) بفتح اوله (المسلمين كجاسوس) وطليعة كفار لخبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تبليغ المام لان دخول مثله خيانة اما لا يضر فيجوز وإن لم تظهر فيه (٢٦٨) مصلحة خلافا للقاضي وإن تبعه البلقيني ثم قال هذا في امان الاحاد اما امان الامام فشرطه المصلحة (وليس للامام)

فضلا عن غيره (نبذ الامان) الصادر منه او من غيره كما هو ظاهر (إن لم يخف خيانة) لانه لازم من جهتنا امام مع خوفها فينبذه الامام والمؤمن بكسر الميم اما المؤمن بفتحها فله نبذه متى شاء يظهر انه حيث بطل امانه وجب تبليغه المام ثم رايتم صرحوا به (ولا يدخل في الامان ماله واهله) اي فرعه غير المكلف وزوجته الموجودان (بدار الحرب) لان القصد تامين ذاته من قتل وورق دون غيره فيغنم ماله وتسبى ذراريه ثم نعم ان شرط دخول ماله واهله ثم على الامام او نائبه دخلا (وكذا مامعه) بدار الاسلام (منهما) ومثلها مامعه لغيره فلا يدخل ذلك كله (في الاصح) لما ذكر (الابشرط) نعم ثيابه ومركوبه وآلة استعماله ونفقة مدة امانه الضروريات لا تحتاج لشرط وفي الروضة في موضع آخر دخول مامعه بلا شرط وهو ما عليه الجمهور وجمع يحمل هذا على ما اذا كان المؤمن الامام او نائبه والاول على ما اذا كان المؤمن غيرهما ويفرق بان ما يكون منهما

أن لا تزيد مدته الخ (قوله كهو في الهدنة) قضيته التشبيه بالهدنة جو از الزيادة على الاربعة أشهر الى عشرين حيث راي المصلحة ولا تجوز الزيادة على العشر اه ع (قوله الامان) نائب فاعل اطلق (قوله بخلاف الهدنة) فانه يبطل عقدها عند الاطلاق سم ومغنى (قوله لان بابها اضيق) بدليل عدم صحتها من الاحاد بخلاف الامان اه مغنى (قول المتن ولا يجوز امان يضر المسلمين) فلو آمنة احاد على طرق الغزاة واحتجنا إلى حل الزاد والعلق ولو لا الامان لاخذنا طعمة الكفار لم يصح الامان للضرر اسنى ومغنى (قول المتن كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحا ونحوه مما يعينهم الى دار الحرب اه مغنى (قوله لخبر لا ضرر ولا ضرار) اي لا يضر نفسه ولا يضر غيره فالمغنى لا ضرر تدخلونه على انفسكم ولا ضرار لغيركم اه ع (قوله ثم قال) اي البلقيني اه مغنى (قوله هذا) اي الخلاف (قوله اما امان الامام فشرطه الخ) هذا ظاهر اه مغنى (قوله فينبذه الامام الخ) وجوبه باقوله لم ينبذه هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن فيها التنبذ ولا فيه نظر والاقرب الاول لوجود الخلل المنافي لابتدائه وكل مانع من الصحة اذا قارن لو طرأ الفساد الامان صوابا على خلافه اه ع (قوله والمؤمن) الو او بمعنى او (قوله حيث يبطل امانه) اي منا او منه اه ع (قوله اي فرعه) الى التنبيه في المغنى (قوله غير المكلف) اي الصغير والمجنون اه مغنى (قوله وزوجته) قال شيخنا الزيادة المعتمدة انما لا تدخل إلا بالتخصيص عليها ومثله في سم على المنهج نقلا عن الشارح اه ع شروكان ينبغي ان تكتب هذه على قول الشارح الآتي نعم ان شرط الخ ثم ما نقله عن الزيادة خلاف ما اتفق عليه التحفة والنهاية والمغنى وشرح المنهج لا يعمل به في الافتاء والقضاء (قوله ثم) اي في دار الحرب (قوله على الامام او نائبه) اي خلاف ما اذا شرط على غيرهما فلا يدخلان حينئذ نهاية ومغنى (قوله دخلا) الانسب التنبيه (قوله بدار الاسلام) اي وان لم يكن في حيازته اه مغنى (قوله لما ذكر) اي من ان القصد تامين ذاته الخ (قول المتن لا بشرط) اي اذا امنه غير الامام فان امنه الامام دخل مامعه ولو اغيره بلا شرط مغنى ونهاية (قوله وآلة استعماله) اي في حرفته اه مغنى (قوله لا تحتاج لشرط) اي امنه الامام او نائبه او غيرهما (قوله وجمع) الى التنبيه في المغنى لا قوله ويفرق إلى لو انعكس (قوله وجمع الخ) وحاصل ذلك دخول مامعه في الامان بما لا بدله منه غالبا كشيء بنفقة مدته مطلقا وما زاد على ذلك يدخل ايضا ان كان المؤمن الامام والام لم يدخل الابشرط وما خلفه في دار الحرب يدخل ان امنه الامام وشرط دخوله والا فلا نهاية (قوله يحمل هذا) اي ما في موضع اخر من الروضة وقوله الاول اي ما هنما من عدم الدخول إلا بشرط (قوله بأن أمن) اي الحرى (قوله بها) أي الموجودان بدار الحرب (قوله وإلا) أي بأن أمنه غيرهما اه مغنى (قوله وما لا يحتاجه الخ) اي خلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط اه مغنى (قوله فان كانا) اي أهله وماله (قوله ان شرطه الامام) أي أو نائبه (قوله عندنا) أي الموجودين في دارنا (قوله وإن نقض) غاية والضمير المستتر للامان وفي الاسنى ومن اسباب النقض ان يعود ليطون ثم اه (قوله ما بقي حيا) وان مات فولده الذي عندنا إذا بلغ وقبل الجزية تركه ولا يبلغ المام واما ماله الذي عندنا فهو لو ارثه الذي فقط دون الحرى فان فقدوا رثه الذي في اه روض مع شرحه (قوله وإلا) اي وإن تمكن من ذلك وأخذ شيئا منه ثم عاد ليأخذ الباقي اه أسنى (قوله أي حرب) إلى قوله ولا أظن في النهاية (قوله كذلك) أي كدار الحرب في التفصيل الآتي (قوله لشرفه) إلى التنبيه في المغنى لا قوله ولم تحرم إلى لورجى ظهور الاسلام

(قوله بخلاف الهدنة) فان الاطلاق يبطلها

في الدار التي فيها ذاته تكون التبعية فيه أقوى مما ليس بتلك الدار ومن ثم لو انعكس ما تقرر بان أمن وهو بدارهم دخل أهله وماله (قوله) هاولو بلا شرط ان امنه الامام او نائبه والام لم يدخل أهله وما لا يحتاجه من ماله الابشرط فان كانا بدارنا دخلنا ان شرطه الامام لا غير (تنبيه) يبقى امان ماله واهله عندنا وإن نقض ما بقي حيا وله دخول دارنا لاخذة ولو متكررا لكن إن لم يتمكن من أخذ الكل دفعة ولا اجاز قتله واسره (والمسلم بدار كفر) اي حرب ويظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان امكنه اظهار دينه) لشرفه او شرف قومه وان فتنة في دينه

ولم يرج ظهور الاسلام هناك بمقامه (استحب له الهجرة) الى دار الاسلام ثلاثا يكثر سوادهم وربما كادوه ولم تجب لقدرته على اظهار دينه ولم تحرم لان من شأن المسلم بينهم القهر والعجز ومن ثم لورجا ظهور الاسلام بمقامه ثم كان مقامه افضل او قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبالا من محله دار اسلام فلو هاجر لصار دار حرب ثم ان قدر على قتالهم ودعائهم للاسلام لزمه ولا فلا (تنبيه) يؤخذ من قولهم لان محله دار اسلام ان كل محل قدر اهل فيه على الامتناع من (٣٦٩) الحريين صار دار اسلام وحيتد الظاهر انه

يتعذر عود دار كفر وإن استولوا عليه كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فقولهم لصار دار حرب المراد به صيرورته كذلك صورة لاحكام ولا لزم أن ما استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب ولا اظن اصحابنا يسمحون بذلك بل يلزم عليه فسادوه وانهم لو استولوا على دار اسلام في ملك اهلها ثم فتحناها غوة ملكناها على ملاكها وهو في غاية بعد ثم رايت الرافعي وغيره ذكروا انقلاص الاصحاب ان دار الاسلام ثلاثة اقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم فتحوه وأقروا اهلها عليه بجزية ملكوه او لا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه الكفار قال الرافعي وعدم القسم الثاني بين انه يكفي في كونها دار اسلام كونها تحت استيلاء الامام وإن لم يكن فيها مسلم قال واما عدم الثالث فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بان الاستيلاء القديم يكفي لاستمرار الحكم ورايت لبعض المتأخرين ان محله إذا لم يمنعوا المسلمين منها

(قوله ولم يرج الخ) ولم يقدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة الاسلام بهجرته أخذ ما باقى اه ع ش (قوله بمقامه) بدل من هناك (قول المتن استحب له الهجرة) وينبغي تقييده بما اذا لم يكن في إقامته مصلحة للمسلمين ولو بمحصول التقوى بها للضعفاء العاجزين عن الهجرة اخذا بما باقى في شرح ولا وجبت إن اطاقها (قوله ثلاثا يكثر الخ) ببناء الفاعل من التثنية (قوله وربما كادوه) أى أو يميل اليهم اسنى ومعنى (قوله ولم تجب) أى الهجرة اه ع ش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله لان من شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به ان يحيازه عنهم في مكان من دارهم بجري (قوله بالهجرة) أى بمجيئه اليهم اه ع ش (قوله كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو الخ) دعوى صراحة الحديث فيما افاده محل تأمل إذا المتبادر منه ان المراد بعلوه انتشاره واشتهاره ولما خاد الكفر إلى ان باقى الوقت الموعود به قرب الساعة وهذا لا ينافي صيرورة بعض داره دار حرب كما لا ينافي غلبة الكفار لاهله ونصرتهم عليهم في كثير من الوقائع اه سيد عمر (قوله فقولهم الخ) هذا التاويل خلاف ظاهر اللفظ اذا المتبادر كونه كذلك حقيقة وحكما لا صورة فقط وبعد من حيث المعنى اذ صيرورته كذلك صورة فقط لا محذور كليا فيه فليتأمل اه سيد عمر وقد يقال ان الشارح على التاويل المذكور بقوله ولا لزم الخ فزعمه دون علته مكابرة في علم المناظرة (قوله بذلك) أى يعود دار اسلام دار حرب وكذا ضمير عليه (قوله على ملاكها) أى مستعليا عليهم (قوله وهو في غاية البعد) بل يخالف لما صرحوا به ان المسلم لا يزول ملكه باخذ اهل الحرب له منه قهر افعلى من وصل اليه ولو بشر اء رده اليه كما في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أى في الحال (قوله أولا) يسكون الواو (قوله وعدم القسم الثاني) أى من دار الاسلام (قوله قال) أى ثم قال الرافعي (قوله إن محله) أى كفاية الاستيلاء القديم (قوله وحيث فكلهم صريح الخ) يتأمل هذه الصراحة ان ما اخذها مما سبق في كلامه اه سيد عمر اقول ما اخذها رواية الرافعي وغيره عن الاصحاب انهم عدوا القسم الثالث من دار الاسلام وبه يتدفع ايضا ما في سم المبنى على ان ما اخذها قول الرافعي فقد يوجد في كلامهم ما يشعر الخ (قوله مطلقا) أى غلب عليه الكفار بعد ما لا يمنعوا المسلمين منها لا (قوله يمكنه) إلى قوله لكن إن أمنت في المعنى لا قوله واثم بالاقامة وإلى قوله واستثنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة) وسميت هجرة لانهم هجروا ديارهم ولم يقيدوا ذلك بامن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلة وينبغي عدم الوجوب إن خاف على نفسه من خوف الطريق او من ترك الزاد او من عدم الراحلة اه معنى وياقى في الشارح ما يوافقه (قوله واثم بالاقامة) من عطف لازم (قوله على نفسها) أى او بضعها (قوله فمعدور) أى الى ان يطبقها فان فتح البلد قبل ان يهاجر سقط عنه الهجرة اسنى ومعنى (قوله وللخبر الصحيح الخ) في الاستدلال به توقف عبارة الاسنى والمعنى وخبر ابي داود وغيره ان ابرىء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين اه (قوله وخبر لا هجرة الخ) استئناف يأتى (قوله أى من مكة) خبر وخبر لا هجرة الخ (قوله واستثنى)

(قوله او قدر على الامتناع الخ) قد يقتضى وجوب المقام على الامام او نائبه مع من معه من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وقدر على الامتناع كما هو الغالب ولم يحتل امر دار الاسلام بمقامهم هناك ولا تخلو عن البعد فليتأمل (قوله وحيث فكلهم صريح الخ) في الصراحة نظر خصوصاً مع احتمال ان يراد بالاستيلاء

ولا انهى دار كفر اه وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيد نقلا ومردكا كما هو واضح فحيث فكلهم صريح فيما ذكرته ان ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا (ولا) يمكنه اظهار دينه او خاف فتنة في دينه (وجبت) الهجرة (إن اطاقها) واثم بالاقامة ولو امرأة وإن لم تجد محرما لكن إن أمنت على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كما هو ظاهر فان لم يطبقها فمعدور وذلك لقوله تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الآية وللخبر الصحيح لا تنقطع الهجرة ما فو تل الكفار وخبر لا هجرة بعد الفتح أى من مكة لانها صارت دار اسلام إلى يوم القيامة واستثنى من في إقامته مصلحة للمسلمين أخذ ما جاء أن العباس رضى الله عنه أسلم قبل بدروا استمر مخفيا إسلامه

إلى فتح مكة يكتب باخبارهم إلى النبي ﷺ وكان يحب القدوم عليه فيكتب له ان مقامك بمكة خير والاستدلال بذلك يتوقف على ثبوت إسلامه قبل الهجرة وأنه كتب إليه ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكتابة المذكورة لا يلزم منها إسلام ولا عدمه وبفرض ذلك كله فهو كان آمنًا غير خائف من فتنة ومن هو كذلك (٢٧٠) لا تلزمه الهجرة فلا دليل في ذلك أصلاً ثم رايت شيخ الإسلام الحافظ في الاصابة قال

في ترجمته حضر بيعة العقبة مع الانصار قبل ان يسلم وشهد بدرا مع المشركين مكرها فافتدى نفسه وعقيلاً ورجع الى مكة فيقال انه اسلم وكتبه قومه ذلك فكان يكتب الاخبار اليه ﷺ ثم هاجر قبل الفتح بقليل ام وهو صريح فيما ذكرته وذكر صاحب المعتمد ان الهجرة كما يجب هنا يجب من بلد اسلام اظهر بها حقاً وأجابوا لم يقبل منه ولا قدر على اظهاره ويوافقه قول البغوي في تفسير سورة العنكبوت يجب على كل من كان ببلد يعمل فيه المعاصي ولا يمكنه تغييرها الهجرة الى حيث تنهاه العبادة لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين نقل ذلك جمع من الشراح وغيرهم منهم الاذرعى والزركشي واقره وينازع فيه ما مر في الوالية ان من بجواره آلا تلهو لا يلزمه الانتقال وعلة السبكي بان في مفارقة داره ضرراً عليه ولا فعل منه فان قلت ذلك مع النقلة يصدق عليه انه في بلد المعصية فلم يلزمه بخلاف هذا فانه بالنقلة

إلى قوله أخذ في الاسنى وإلى قوله والاستدلال في المغنى عبارة الاول واستثنى البلغنى من ذلك ما إذا كان في إقامته مصلحة للمسلمين فتجوز له الإقامة اهـ وعبارة الثاني ويستثنى من الوجوب من في إقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره ان إسلام العباس رضى الله تعالى عنه كان قبل بدر وكان يكتبه ويكتب إلى النبي ﷺ باخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به وكان يحب الخ (قوله الى فتح مكة) اى الى قربها فلا يخالف ما يأتى عن الاصابة (قوله بذلك) اى بقصة العباس رضى الله تعالى عنه (قوله قبل الهجرة) اى هجرة العباس (قوله وانه الخ) اى وثبت انه الخ (قوله ولم يثبت ذلك) اى كل منهم ما ولعل مراده لم يثبت بخبر صحيح والافطوق ورود الخبر بذلك لا ينكر كما مر (قوله على ان الكتابة الخ) لما ورد عليه ان الميثب مقدم على الثاني احتاج الى هذا الجواب العلوى (قوله وبفرض ذلك الخ) اى من ثبوت الامرين واستلزام الكتابة المذكورة للإسلام (قوله ومن هو كذلك) لا تلزمه الهجرة الخ ولا بد في عدم اللزوم من بيان انه كان يمكنه إظهار دينه ايضاً ولم يبين ذلك اهـ سم (قوله في الاصابة) في اسماء الصحابة والجار متعلق بقال وقوله في ترجمته اى العباس رضى الله تعالى عنه بدل منه (قوله فافتدى نفسه وعقيلاً) اى بعد اسرها (قوله وهو صريح بما ذكرته) يعنى في عدم ثبوت اسلام العباس قبل الهجرة وعدم ثبوت كتابته ﷺ اليه بان مقامك بمكة خير اقول وفي كونه صريحاً بالامر من نظر لاسمى في الثاني اذا الاصابة ساكت عنه والساكت عن شيء لا ينسب اليه ذلك الشيء (قوله وذكر صاحب المعتمد) الى قوله وافرده في المغنى والاسنى الا قوله اى واجبا (قوله هنا) لعل كلمة من سقطت من قلم الناسخ عبارة المغنى من دار الكفر اهـ (قوله تجب من بلد اسلام الخ) وفي الفروع لابن مفلح المقدسى الحنبلى مانصه ولا تجب الهجرة من بين اهل المعاصى وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى ان ارضى واسعة الخ ان المعنى اذا عمل بالمعاصى في ارض فاخرجوا منها وبه قال عطاء وهذا خلاف ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكراً فليغيره الحديث وعلى هذا العمل اهـ سيد عمر (قوله ويوافقه) اى ما ذكره صاحب المعتمد (قوله الى حيث تنهاه له العبادة الخ) فان استوت جميع البلاد في عدم اظهار ذلك اى الحق كما في زماننا فلا وجوب بخلاف اهـ مغنى (قوله نقل ذلك) اى ما في المعتمد (قوله واقره) ومن اقره الاسنى والمغنى (قوله وينازع فيه) اى فما ذكره صاحب المعتمد (قوله آلا تلهو) اى استملها (قوله لا يلزمه الانتقال) اى من جبرتها (قوله ولا فعل منه) جملة حالية (قوله ذاك) اى من في جواره (قوله مع النقلة) اى الى دار بعيدة (قوله فلم يلزمه) اى التحول (قوله بخلاف هذا) اى من عجز عن اظهار الحق (قوله قضية هذا) اى الفرق (قوله ان ذاك) اى من في جواره آلا تلهو وكذا الاشارة بقوله وهذا الخ (قوله اذالم يلزمه) اى الانتقال (قوله فالولى البلد) الاولى من البلد (قوله على ان قضية الخ) ولما كان قوله لانه اذالم يلزمه الخ قابلاً للبلغ بما مر في قوله فان قلت الخ احتاج الى هذا الجواب العلوى (قوله وبفرض اعتداد ذلك) اى ما ذكره صاحب المعتمد (قوله به) اى بذلك القيد (قوله وبان شرط الخ) اى وصرح بان الخ (قوله ان يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك) فان استوت جميع البلاد في عدم اظهار ذلك كما في زماننا فلا وجوب بخلاف اهـ مغنى (قوله والحاصل ان الذى يتعين الخ) محل تأمل والذى يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشروط المذكورة من غير توقف على ما ذكره القديم الاستيلاء الاصل وهو ما كان للمسلمين من أول الامر الا أن يقال من لازم استيلاء المسلمين الطرول سبق الكفر وعروض الاسلام (قوله ومن هو كذلك) لا تلزمه الهجرة الخ لا بد في عدم اللزوم من بيان انه كان

يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صريحه أن ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا الم يلزمه به لانه اذالم يلزمه من الجوار من فالوى البلد على أن قضية كلام السبكي المذكور أنه لا نظر لبلد ولا لجوار بل للشقة وهى في التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقييده بما اذالم تكن في إقامته مصلحة للمسلمين أخذاً من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالاولى ثم رأيت البلغنى صرح به وبان شرط ذلك أيضاً أن يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة في الحج والحاصل أن الذى يتعين اعتياده في ذلك ان شرط

وجوب الانتقال بهذه الشروط المذكورة ان تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك المحل بحيث لا يستحي اهلها كلهم من ذلك ان تركهم ازالها مع القدرة لان الافامة حينئذ معهم تعدا عانة وتقريرا لهم على المعاصي (ولو قدر اسير على هرب لزمه) وإن أمكنه اظهار دينه كما صححه الامام واقتضى كلام الزركشي اعتماده تخليصاً لنفسه من رق الاسر لكن الذي جزم به القمولى (٢٧١) ومن تبعه وقال الزركشي انه قياس مامر

في الهجرة أنه لا يلزمه ذلك لأن لم يمكنه اظهار دينه وذلك أن تقول ان أطلقوه من الاسر بان ابحوا له ماشاء من مكث عندهم وعدمه تعيين الثاني والاتين الاول كما هو ظاهر من تعليقه المذكور (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلا وسبيوا اخذا للبال لانهم لم يستامنوه وليس المراد هنا حقيقة الغيلة وهي ان يتخذ فيذهب به لمحل خال ثم يقتله (او) أطلقوه (على انهم في امانه) أو عكسه (حرم) عليه اغتيالهم لان الامان من احد الجانبين متعذر نعم إن قالوا آمناك ولا امان لنا عليك اى ولا امان يجب لنا عليك جاز له اغتيالهم (فان تبعه قوم) او واحد منهم بعد خروجه (فليدفعهم) وجوبا ان حاربوه وكانوا مثليه فاقبل والا فندبا كذا قيل ويرده مامر أن الثبات للضعيف إنما يجب في الصف (ولو يقتلهم) ابتداء ولا راعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض امانهم بذلك على المعتمد كذا قيل ايضا وهو اوضح إن سلم انتقاض امانهم بذلك سواء ارادوا ان يجر درده انم تحو قتلته وفي عموم نظر

من الزيادة هذا ويدخل في قولهم حيث يتبها له العبادة ان تجزئه الهجرة إلى ادنى محل يامن فيه على نفسه وما يتعلق بها بحيث لا يعد مقبلا معهم ودخوله إلى البلد في بعض الاحيان لقضاء حاجة ضرورية لا يعد به مقبلا ولا ينافى هجرته اه سيد عمر (قوله المعاصي الخ) لعل ال للجنس لا الاستغراق (قول المتن ولو قدر اسير) اى في ايدى الكفار اه معنى (قوله وإن أمكنه) إلى قوله لكن الذي في النهاية والمغنى (قوله) واقتضى كلام الزركشي اعتماده) وهو الاصح انهاية (قوله لكن الذي جزم به القمولى الخ) عبارة المغنى وإن جزم القمولى وغيره بتقييده بعدم الامكان اه (قوله إن لم يمكنه لظهار دينه) أى ولا لا يسن (قوله الثاني) أى عدم اللزوم وقوله الاول اى اللزوم (قوله من تعليقه) اى الامام وهو قوله تخليصا لنفسه الخ (قوله قتلا) إلى قوله إن حاربوه في المغنى لا قوله اى ولا امان يجب لنا عليك وإلى قوله على المعتمد في النهاية لكن بزيادة قيد يأتى (قوله وهى) اى حقيقة الغيلة (قوله) أو أطلقوه على انهم في امانه (اى وإن لم يؤمنوه كما نص عليه في الام اه معنى (قوله أو عكسه) اى او وجد عكسه اه ع ش ويجوز جره عطا على مدخول على عبارة المغنى وكذا لو أطلقوه على أنه في امانهم اه (قوله لان الامان الخ) عبارة المغنى وقام بما التزمه ولا نهم إذا آمنوه وجب ان يكونوا في امان منه اه (قوله جاز له اغتيالهم) اى لفساد الامان لما مر من تعذر من احد الجانبين اه رشيدى (قول المتن فان تبعه قوم) راجع للسائلين اه يجزى ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للمسئلة الثانية فقط اذ لا راعى الترتيب في المسئلة الاولى مطلقا كما في شرح الروض عن الروضة (قوله ويرده مامر الخ) اى فيكون المعتمد الندب مطلقا اه ع ش (قوله ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض امانهم) اى حيث قصدوا ان يحولوه ولا لم ينتقض في دفعهم كالصائل اه نهاية (قوله ومن ثم) اى للنظر في عموم (قوله صرح جمع الخ) ومنهم المغنى (قوله وهو مبنى الخ) اى ما صرح به الجمع (قوله وهو متجه) اى عدم الانتقاض (قوله فليحمل) إلى المتن في النهاية ما يوافقه (قوله هذا) اى ما صرح به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله الاول) اى ما قيل من عدم الرعاية (قوله فالؤمن) بفتح الميم (قوله بهذا الشرط) إلى قوله بل هنا في النهاية وكذا في المغنى لا قوله على مامر (قوله بل يلزمه الخروج) وله عند خروجه اخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو امنهم عليه ولا يضمنه لانه لم يكن مضمونا على الحرى الذى كان يديه بخلاف المغصوب اذا اخذه شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمنه لانه كان مضمونا على الغاصب فادى حكمة (فروع) لو التزم لهم قبل خروجه ما لا فداء وهو مختار وان يعود اليهم بعد خروجه إلى دار الاسلام حرم عليه العود اليهم وسن له الوفاء بالمال الذى التزمه ليعتمد الشرط في اطلاق الاسراء وانما لم يجب لانه التزم بغير حق فالمال المبعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الرويانى وغيره لانه ما خوذ بغير حق ولو اشترى منهم شيئا لبيع اليهم ثمناه او اقترض فان كان مختارا التزمه الوفاء او مكرها فالذهب ان العقد باطل ويجب رد العين فان لم يجز لفظ بيع بل قالوا اخذ هذا وابتعنا كذا من المال فقاتل نعم فهو كالشراء مكرها ولو وكله ببيع شيء لهم بدارنا باعه ورد ثمنه اليهم معنى وروض مع شرحه (قوله ما لم يمكنه الخ) ظرف لقول المصنف لم يجز الوفاء (قوله فلا يلزمه الخروج) تفريع على المفهوم او هنا سقطه من قلم الناسخ عبارة النهاية والا فلا يلزمه الخ وعبارة المغنى وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حينئذ مستحبة اه وكل منهما ظاهر (قوله على مامر) اى من القمولى ومن تبعه عبارة النهاية كما مر اه (قوله فيمينه لغو) اى ولا يمكنه اظهار دينه ايضا ولم يبين ذلك (قوله وان أمكنه اظهار دينه) كتب عليه م وقوله كما صححه الامام كتب عليه ايضا م

ومن ثم صرح جمع بانه يراعى فيهم ترتيب الصائل وهو مبنى على عدم انتقاض امانهم بذلك وهو متجه ان لم يريدوا ان يحولوه فليحمل هذا على ارادة مجرد الرد والاول على ارادة نحو القتل لان الذى اذا انتقض عهده بقتالنا فالؤمن أولى (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فوراً بدينه من الفتن وب نفسه من الذل مالم يمكنه اظهار دينه فلا يلزمه الخروج على مامر بل يسن ولو حلفوه على ذلك بطلاق أو غيره مكرها على الحلف فيمينه لغو



يبحث بالخروج اه معنى (قوله والاحث الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان حلف لهم ترغيبا لهم لينقوا به ولا يتهموا به بالخروج ولوقبل الاطلاق حث بخروجه اه (قوله والاحث) هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه يوجب الحث وان كان الخروج واجبا سم على حج اى والقياس عدم الحث اه ع ش (قوله ومن الاكر اه ان يقولوا الخ) اى فلو حلف حينئذ فاطلوه فخرج لم يثبت ايضا كماله اخذ المصوص رجلا وقالوا لا تركك حتى تحلف أنك لا تخبر بمكاننا فحلف ثم اخبر بمكانهم لم يثبت لانه يمين اكر اه اسنى ومعنى (قوله بل هنا اكر اه ثان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكر اه الثانى مع الحث عارض قوله السابق ولا الحث ولا فلا اثر لذك كره هنا اه سم اى فكان ينبغى حذفه كما فعله النهاية والمغنى إلا ان يقال انه مقول الاكر اه الاول لا مؤثر مستقل وفي ع ش هنا جواب لا يلا فى السؤال (قول المتن ولوعاقد الامام) اى او نائبه اه معنى (قوله هو الكافر) الى قول المتن فان لم تكن فى المغنى الا قوله وعليه الى وخرج وقوله وان تعلق الى وذلك وقوله و صوب الى المتن والى قوله اذا سلام الجوارى فى النهاية لا قوله و صوب الى المتن وما سانه عليه (قوله هو الكافر الغليظ الخ) ويطلق ايضا على المسلم المتصف بذلك كما ذكره الاذرى اه رشيدى عبارة القاموس العليج بالكسر الرجل من كفار العجم ورجل عليج ككثف وصر دو خ لرشيدى صريح معالج الامور اه (قوله باسكان اللام) اى وفتح القاف وقوله محصورة اى ولا فلا يصح اه معنى (قوله على الاوجه) راجع الى قوله او مبهمة من قلاع الخ (قوله اى على اصل طريقها الخ) عبارة المغنى اما لانه خفى علينا طريقها اوليد لنا على طريق خال من الكفار اوسهل او كثير الماء او الكلاء او نحو ذلك اه (قوله ويعينها الامام) ويحبر العليج على القبول لان المشروط جارية وهذه جارية اسنى ومعنى (قوله بالدلالة) اى الموصلة الى الفتح كما ياتى (قوله ولو من غير كلفة الخ) وفاقا للمغنى والروض وخلافا للنهية حيث عقب قول الشارح ولو من غير كلفة الى قوله اما المسلم بما نصح كذا قاله بعضهم والاوجه حمل ما هنا على ما اذا كان فيه كلفة ليوافق ما مر ثم اه (قوله كان يكون تحتها الخ) عبارة المغنى حتى لو كان الامام نازلا تحت قلعة لا يعرفها فقال من دلى على قلعة كذا قاله منها جارية فقال العليج هى هذه استحق الجارية كفى الروضة واصلها ولم يعتبروا التعب هنا ولهذا قال العليج بمكان القلعة كذا ولم يش ولم يتعب استحق الجارية فكذلك هنا وقد استثنوا من عدم صحة الاستتجار على كلفة لا تتعب مسئلة العليج للحاجة اه (قوله وبه فارق) اى بقوله للحاجة (قوله لان فيها الخ) ولان المسلم يتعين عليه فرض الجهاد والدلالة نوع منه فلا يجوز اخذ العوض عليه اسنى ومعنى (قوله وقال اخرون لافرق الخ) وهو المعتدنها به ومعنى (قوله وعليه) اى على عدم الفرق (قوله فيعطاهما) اى المسلم اه ع ش (قوله وان اسلمت) غاية اه ع ش (قوله فلو ماتت الخ) هذا يجرى فى الكافر ايضا كما ياتى وإذا تأملت كلامه وجدت حكم معاودة المسلم حكم معاودة الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار الغاية المذكورة اه بغير مى اى وان اسلمت (قوله فله قيمتها) اى للمسلم (قوله وخرج بقوله الخ) عبارة المغنى واحترز بقوله وله منها جارية عما اذا قال الامام وله جارية مما عندى مثلافه لا يصح للجهل بالجعل كسائر الجمالات وتعبيره بالجارية مثال ولوقال جعل كفى التنبيه لكان اشمل اه (قوله للجهل بالجعل بلا حاجة) عبارة شرح المنهيج والمغنى على الاصل فى المعاودة على مجهول اه وهى احسن (قوله وفتحها معاودة) جملة حالية لكن فيه جعل الصفة مبتدأ بالاعتماد على نقي او استفهام على ما جوزه الاخفش (قوله ولو فى مرة اخرى) كان تركناها بعد دلالة ثم عدنا اليها اسنى ومعنى (قوله معه) اى العلم اه رشيدى (قوله لاعكسه) اى بان اسلمت قبله اه ع ش عبارة سم اى بان اسلم هو بعدها لا انتقال الحق منها الى قيمتها اه (قوله

ثان شرعى على الخروج لوجوبه كما تقرر (ولو عاقد الامام علجا) هو الكافر الغليظ الشديد سمى بذلك لدفعه عن نفسه ومنه العلاج لدفعه الداء (يداه) (على) نحو بلد أو (قلعة) باسكان اللام وفتحها معينة أو مبهمة من قلاع محصورة على الاوجه اى على أصل طريقها أو أسهل أو أرفق طريقها (وله منها جارية) مثالا ولو حرة مبهمة ويعينها الامام (جاز) وإن كان الجعل مجبولا غير مملوك للحاجة مع ان الحرية ترق بالاسرو يستحق بالدلالة ولو من غير كلفة كان يكون تحتها فيقول له وهى هذه للحاجة أيضا وبه فارق ما مر فى الاجارة والجمالة اما المسلم فقال جمع لا تجوز هذه المعاودة معه لان فيها أنواعا من الضرر واحتملت مع الكافر لانه أعرف بقلاعهم وطرقهم وقال اخرون لافرق ورجحه الاذرى والبلقى وغيرهما وقضية كلام الشيخين فى الغنيمة اعتماده وعليه فيعطاهما ان وجدت حية وان أسلمت فلو ماتت بعد الظفر فله قيمتها وخرج بقوله منها قوله بما عندى فلا يصح للجهل بالجعل بلا حاجة (فان فتحت) عنوة (بدلته) وفتحها معاودة ولو فى مرة أخرى وفيها الامة المعينة أو المبهمة حية ولم تسلم أصلا أو أسلمت معه أو بعده لا عكسه

كأياتي (اعطيا) وان لم يوجد سواها وان تعلق بها حتى لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر إذ لا اعتداد بمعاملتهم في مثل ذلك وذلك لانه استحقيقا بالشرط قبل الظاهر (أو) فتحها معاقدته (بغيرها) أي دلالة لو غير معاقدته ولو (٢٧٣) بدلالته (فلا) شيء له (في الاصح) لفقد

الشرط وهو دلالته وصوب

البقيني الاستحقاق وينتجه اعتماده ان كان الفاتح بدلالته نائباً عن دله (وان لم تقتض فلا شيء) له لتعلق جعلاته بدلالته مع فتحها فالجعل مقيد به حقيقة وان لم يجز لفظه (وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله أجرة المثل) لوجود الدلالة ويرده ما تقرر هذا إذا كان الجعل فيها وإلا لم يشترط في استحقيقه فتحها اتفاقاً على ما قاله الماوردي وغيره (فان) فتحها معاقدته بدلالته و (لم يكن فيها جارية) اصلاً أو بالوصف المشروط (أو ماتت قبل العقد فلا شيء له) لفقد المشروط (أو) ماتت (بعد الظفر وقبل التسليم) اليه (وجب بدل) لانها حصلت في قبضة الامام فالتلف من ضمانه (أو) ماتت (قبل ظفر فلا) شيء له (في الاظهر) كالولم تكن فيها إذ المية ومثلها الهاربة غير مقدور عليها (وان اسلمت المعينة) الحرية كذا قيد به شارح والثاني غير قيد بل لافرق وزعم ان الحرية إذا اسلمت قبل الظفر لا يعطى قيمتها مردود وكذا الاول إذ اسلام

كما يأتي) أي في قوله هذا كله ان لم يسلم وإلا أعطيها الخ (قول المتن أعطيها) أي أعطى العليج الجارية التي وقع العقد عليها من المعينة أو المبيمة التي عنينا الامام اه عش (قوله وان تعلق الخ) غاية ثانية (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله أو غير معاقدته) عطف على معاقدته (وله لفقد الشرط) هذه علة الصورة الاولى فقط قال المغني واما في الثانية فلا تنفاه معاقدته مع من فتحها اه (قوله وصوب البقيني الخ) أي في الصورة الثانية اخذ من آخر كلامه (قوله عن دله) لعل صوابه عن معاقدته (قوله بدلالته مع فتحها) فالاستحقاق مقيد بشيئين الدلالة والفتح اه مغني (قوله مقيد به) أي بالفتح (قوله ما تقرر) أي في قوله فالجعل مقيد به اه عش (قوله هذا) أي الخلاف (قوله فيها) عبارة المغني من القلعة اه في بمعنى من (قوله اتفاقاً الخ) لعل صورته انه عوقب لجعل معين من مال الامام أو يد المال والا فقدر انه لو عاقده بجارية من غير القلعة لم يصح للجهل بالجعل بلا حاجة اه عش وقد يقال لا يلزم من عدم الصحة عدم استحقاق اجرة المثل (قول المتن أو ماتت قبل العقد) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها مالوا اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها اه سم وسياق عن المغني والاسنى ما يفيد (قوله والثاني) أي الحرية (قوله بل لافرق) هذا قد ينافيه قوله الآتي لان اسلامها يمنع رقها إلا ان يقال بالتوزيع الآتي في كلام سم اه عش (قوله وكذا الاول) أي وكذا التعيين ليس بقيد (قوله إذ اسلام الجوارى) أي الموجودة في القلعة (قوله كذلك) أي كاسلام المعينة (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد الخ عبارة المغني مع المتن وان اسلمت دون العليج بعد العقد وقبل ظفرها أو بعده فالمذهب الخ امالوا اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها فاتته كما قاله البقيني وكلام غيره يقتضيه وان كان ظاهر عبارة المصنف استحقيقه لانه عمل متبرعا اه وفي سم بعد ذكر مثل قوله امالوا اسلمت الخ عن الاسنى مانصه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيها إذا ماتت قبل العقد اه اقول الفرق بين الموت والاسلام ظاهر (قوله وبعده) الاول ام بدل الوأو (قوله ان لم يسلم) أي العليج (قوله مالم يكن اسلامه بعدها) أي بان اسلم معها أو قبلها (قوله لا انتقال الخ) أي وان كان اسلامه بعدها فاسلامها فلا يعطاها لا انتقال الخ (قوله وان نازع فيه البقيني) أي بانه استحقيقها بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمولود ملكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها إلى آخر ما اطال به مما حكاه في شرح الروض اه سم وقال المغني وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع عقد لازم وما هنا جمالة جائزة مع المساحة فيها مالا يتسامح في غيرها فلا تلحق بغيرها اه (قوله لان اسلامها) إلى قوله قالاني النهاية والمغني (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء عليها إذا اسلمت الحرية بعد الاسر واسلمت الرقيقة فليتامل سم على حج اه عش

بان اسلم هو بعدها (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده الخ في شرح الروض امالوا اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها فاتته لانه عمل متبرعا ذكره البقيني وكلام غيره يقتضيه اه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجري فيما إذا ماتت قبل العقد (قوله ايضا سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم الخ جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها مالوا اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان اسلم بعدها اه (قوله وإلا اعطيها) يتامل هذا مع ما قدمه في شرح ولو اسلم اسير عصم دمه الخ من قوله لا متناعه طور الرق على من قارن اسلامه حرته فان اسلام هذا قارن حرته إذ لا ترق إلا بالاخت (قوله وان نازع فيه البقيني) بانه استحقيقها بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كالمولود ملكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها الخ ما اطال به مما حكاه في شرح الروض (قوله يمنع رقها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - (تاسع) الجوارى كلهن في المبيمة كذلك فيما يظهر سواء كان اسلامها

قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم وإلا اعطيها مالم يكن اسلامه بعدها لا انتقال حقه ليد لها قاله الامام والماوردي وغيرهما بناء على منع تملك الكافر للمسلم وان نازع فيه البقيني (فالمذهب وجوب بدل) لان اسلامها يمنع رقها واستيلاء عليها فيعطى البذل

من اخماس الغنيمة الاربعة فان لم تكن غنيمة فالذي يظهر وجوبه من بيت المال (وهو) اى البدل (اجرة مثل وقيل قيمتها) وهو المتمد كافي الروضة وأصلها عن الجمهور قالوا محل الخلاف في المعينة أما المهمة إذامات كل من فيها وأوجبنا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعاً لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال (٢٧٤) يسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل المرات اه والاوجه الاول ورجح بعضهم الثاني قال

فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها له لو كن احياء وخرج بعنوة مالمو فتحت صلحا بدلالته ودخلت في الامان فان امتنع من قبول بدلها وهم من تسليمها نبذ الصلح وبلغوا المأمن فان رضوا بتسليمها ببذلها اعطوه من محل الرضخ

﴿كتاب الجزية﴾

تطلق على العقد وعلى المال الملزم به وعقبها للقتال لانه مغياها في الآية التي هي كاخذه ﷺ لياها من اهل نجران وغيرهم الاصل فيها قبل الاجماع من المجازاة لانها جزء اعصمتهم منا وسكنناهم في دارنا فهي اذلال لهم لنحلمهم على الاسلام لا سيما اذا خالطوا اهلهم وعرفوا بحاسنه لاني مقابلة تقريرهم على كفرهم لان الله اعز الاسلام واهله عن ذلك وتنقطع مشروعاتها بنزول عيسى صلى الله عليه وآله وسلم لاني مقابلة تقريرهم عليه وسلم لانه لا يبق لهم حينئذ شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكما به متلقيا له عنه ﷺ من القرآن والسنة

ورشيدى (قوله من الاخماس الاربعة) اى لا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصالح اه معنى عبارة النهاية من حيث يكون الرضخ كما هو اوجه احتمالين اه (قوله اى البدل) اى حيث وجب اه معنى (قوله كل من فيها) اى في القلعة من الجوارى (قوله والاوجه الاول) اى اجرة المثل خلا للنهاية والمعنى (قوله ورجح بعضهم الثاني) اى قيمة من تسلم اليه اعتمده النهاية والمعنى (قوله فيعين) اى الامام اه ع ش (قوله وخرج) الى الكتاب في النهاية والمعنى (قوله ودخلت في الامان) وإن كانت خارجة عن الامان بان كان الصلح على امان صاحب القلعة واهله ولم تسكن الجارية منهم سلمت الى العلاج اه معنى (قوله فان امتنع) اى العلاج (قوله وهم من تسليمها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولم يرض اصحاب القلعة بتسليمها اليه واصروا على ذلك نقضنا الصلح وبلغوا المأمن بان يردوا الى القلعة ثم يستأنف القتال وإن رضى اصحاب القلعة بتسليمها الى العلاج بقيمتها دفعنا لهم القيمة اه (قوله نبذ الصلح) لانه صلح منع الوفاء بمأشر طنا قبله اه اسنى (قوله فان رضوا بتسليمها الخ) لا يخفى ان دخولها في الامان يمنع استرقاقها فكيف تسلم للعلاج ببذلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسلمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة اه سم (قوله من محل الرضخ) اى من الاخماس الاربعة لا من اصل الغنيمة ولا من سهم المصالح

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله تطلق) الى قوله لان الله تعالى أعز الاسلام في المعنى لا لقوله وسكنناهم في دارنا ولى قوله ومن ثم اشترط في النهاية (قوله تطلق) اى شرعا اه ع ش (قوله على العقد) وهو المراد في الترجمة (قوله وعقبها للقتال) الاول وعقب القتال بها (قوله في الآية التي الخ) وهى قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية مغنى (قوله لياها) اى الجزية (قوله من اهل نجران) وهم نصارى واول من بذل الجزية بجيرى (قوله وغيرهم) كمجوس هجروا اهل ايلة مغنى واسنى (قوله كاخذه الخ) في موضع الحال من هى وقوله الاصل خبره اه ع ش اى والجملة صلة التي (قوله فيها) اى الجزية (قوله من المجازاة) عبارة النهاية والمعنى وهى ماخوذة من المجازاة اه (قوله وسكنناهم في دارنا) ليس بقيد كما يأتى (قوله فهى الخ) لعل الاول الواو بدل الفاء (قوله لاني مقابلة تقريرهم الخ) عطف على قوله اذلال لهم (قوله عن ذلك) اى جزء تقريرهم على الكفر (قوله فلم يقبل) الاول فلا يقبل (قوله وهذا) اى انقطاع مشروعاتها بنزول عيسى (قوله حاكما به) اى بشرعنا (قوله من القرآن الخ) لعله بدل من قوله عنه والمراد انه ﷺ بين سيدنا عيسى حكم كل ما يريد به ذكره ﷺ له دليله المصرح به من القرآن او السنة او الاجماع وقوله او عن اجتهاده الخ عطف على قوله عنه الخ والضمير لعيسى والمتغيرة بين المعطوفين ظاهرة إذ التلق على الاول بغير واسطة وعلى الثانى بواسطة الاجتهاد (قوله او اجتهاد النبي الخ) لعل مراده مطلق النبي الشامل لسيدنا عيسى او خصوص سيدنا عيسى وإلا فلا يطاق المدعى (قوله لانه لا يخطئ) اى فهو كالنص رشيدى (قوله واركانها) الى قوله ورجح في المعنى لا لقوله مع الذكور (قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم

عليها إذا أسلمت الحرة بعد الاسر أو أسلمت الرقيقة فليأمل (قوله ودخلت في الامان الخ) لا يخفى أن دخولها في الامان يمنع استرقاقها فكيف الصلح ببذلها إذا رضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسلمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم

والاجماع أو عن اجتهاده مستمدان هذه الثلاثة والظاهر أن المذاهب في زمنه لا يعمل منها إلا بما يوافق ما يراه لانه لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد النبي ﷺ لانه لا يخطئ كما هو الصواب المقرر في محله وأركانها عاقدة ومعقوده ومكان ومال وصيغة ولاهيتها بدأها فقال (صورة عقدها) مع الذكور أن يقول لهم الامام أو نائبه (أقركم) أو أقرر تكم كما بأصله

ورجح لاحتمال الاولى الوعد ومن ثم اشترط ان يقصد به الحال مع الاستقبال حتى ينسلخ عن الوعد واعتراضه بان المضارع عند التجرد عن  
القرائن يكون للحال وبأن المضارع يأتي للانشاء كاشهد يرد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد (٢٧٥) على ان فيه خلافا قويا أنه للاستقبال حقيقة

وقدم في الضمان ان أودى

المال او احضر الشخص

ليس ضمانا ولا كفالة وفي

الاقرار ان اقر بكذا لغو

لانه وعدوه يتايد ما تقرر

الا ان يوجه إطلاق المتن

بان شدة نظرهم في هذا

الباب لحقن الدم اقتضى

عدم النظر لاحتماله للوعد

عملا بالمشهور انه للحال او

لها ومر ثم اعني في الضمان

ما يؤيد ذلك ويوضحه

فراجع (بدار الاسلام)

غير الحجاز كذا قاله شارح

وظاهره انه لا بد من ذكر

ذلك في العقد والظاهر انه

غير شرط اكتفاء باستثنائه

شرعا وان جهله العاقدان

فيما يظهر على ان هذا من

اصله قد لا يشترط فقد

نقرهم بها في دار الحرب

وحينئذ فصيغة عقده فيما

يظهر أقركم في داركم على ان

تبدلوا جزية وتامنوا منا

ونأمن منكم (أو أذنت في

إقامتكم بها) أو نحو ذلك

(على ان تبدلوا) أي أعطوا

(جزية) في كل حول قال

الجرجاني ويقول أول

الحول أو آخره ويظهر انه

غير شرط (وتتقادوا الحكم

الاسلام) أي لكل حكم من

اه سم (قوله ورجح) قد رجع صنيع المصنف باشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة  
العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقا فليتأمل سم على حج اه عش  
ورشيدى (قوله لاحتمال الاولى) أي ما في المتن بصيغته المضارع (قوله اشترط الخ) خلافا للنهائية والمعنى  
والمشتراط لذلك اليلقنى كما في المعنى (قوله واعتراضه) أي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى  
ووافق المعترض النهائية والمعنى (قوله يكون للحال) أي كالاستقبال اه رشيدى وفيه نظر (قوله يرد بان  
هذا لا يمنع احتماله الخ) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن اه سم (قوله  
على ان فيه) أي في المضارع (قوله ما تقرر) أي اشترط أن يقصد بالاولى الحال مع الاستقبال أو قوله ورجح  
لاحتمال الاولى الوعد الخ (قوله إلا ان يوجه إطلاق المتن الخ) اعتمده النهائية والمعنى كاسم (قوله ذلك) أي  
التوجيه المذكور (قوله من ذكر ذلك) أي من التصريح باستثناء الحجاز (قوله والظاهر) إلى قوله وحينئذ  
في النهاية (قوله على ان) إلى قوله وحينئذ في المعنى (قوله على ان هذا) أي قوله بدار الاسلام اه عش (قوله  
قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال اه سم (قوله فقد نقرهم) الفاء تعليلية (قوله بها) أي  
الجزية اه معنى (قوله وحينئذ) أي حين نقرهم بالجزية في دراهم (قوله أو نحو ذلك) إلى قول المتن ولو  
وجد في النهاية إلا قوله أو ما أقركم الله (قول المتن ان تبدلوا) بابه نصر اه عش (قوله أي أعطوا) بمعنى  
تأتمروا اه معنى (قوله المتن جزية) أي هي كذا اه معنى (قوله في كل حول) إلى قوله ويظهر في المعنى  
(قوله انه) أي ذكر كونه أول الحول أو آخره (قوله غير شرط) أي فيحمل ماقاله الجرجاني على الاكمل  
اه نهاية (قوله أي لكل حكم الخ) قد يقال لعل نكتة عدول المصنف إلى الافراد الاشارة إلى حكم الاسلام  
بالنسبة إليهم لا بالنسبة للمسلمين وحكم الاسلام فيهم هو وجوب الانقياد لبعض الاحكام الاسلامية دون  
بعض وهو لا تعدد فيه وان تعددت متعلقاته فليتأمل اه سيد عمر (قوله أي لكل حكم الخ) عبارة المعنى في  
غير العبادات من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة  
دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح المحسوس للحارم (لا يرونه) أي لا يبيحونه ولا يعتقدون حله وبه  
يعلم ما في قول سم والرشيدى (قوله كالزنا والسرقة) أي تركها اه (قوله ومن عدم تظاهرها) الظاهر انه  
معطوف على ما لا يرونه إذ هو من جملة الاحكام كما لا يخفى فهو أولى من جعل الشهاب بن قاسم له معطوفا على  
من احكامه اه رشيدى (قوله وبهذا الالتزام) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى إلا قوله قال إلى ولا يرد  
(قوله وبهذا الالتزام) أي التزام احكامنا اه معنى (قوله فسروا) وقالوا واشد الصغار على المرء ان يحكم عليه  
بما لا يعتقده ويضطر إلى احتماله اسنى ومعنى (قوله ووجب التعرض) أي في الايجاب اه معنى (قوله  
لهذا) أي التزام احكامنا (قوله قال الماوردى الخ) أي عطف على ان تبدلوا الخ حينئذ كان المناسب في قوله

(قوله ورجح لاحتمال الاولى الخ) قد رجع صنيع المصنف باشتماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي  
يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقا فليتأمل (قوله  
يرد بان هذا لا يمنع احتماله الوعد) يرد عليه ان احتماله الوعد لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه  
بالقرائن كما لا يمنع ان يقصد به الحال مع الاستقبال في هذا الرد ما فيه (قوله ايضا لا يمنع احتماله الوعد)  
هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصد به الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن (قوله اكتفاء الخ) قد يقال هو ايضا  
مستفاد من قوله الآتي وتقداد الخ اذ من حكم الاسلام امتناع إقامتهم بالحجاز على ما يأتي (قوله على أن هذا  
من اصله قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال (قوله كالزنا) أي كترك الزنا (قوله ومن  
عدم التظاهر) لعله عطف على من احكامه يجعل من فيه يائية لا تبعية لتعذرها هنا أو تبعية بجعل البعض

أحكامه غير نحو العبادات مما لا يرونه كالزنا والسرقة لا كشرب المسكر ونكاح المحسوس للحارم ومن عدم التظاهر بما يبيحونه وبهذا الالتزام  
فسروا الصغار في الآية ووجب التعرض لهذا مع كونه من مقتضيات العقد لانه مع الجزية عوض عن تقريرهم فكان كالثمن في البيع والاجرة  
في الاجارة قال الماوردى وان لا يجتمعوا على قتالنا كما آمنوا منا ويرد وان نقله الامام عن الأئمة بان هذا داخل في الانقياد

ولا يرد عليه صحة قول الكافر اقررتي بكذا الخ فقال الامام اقررتك لانه لما اراد ضرورة عتدها الاصل من الموجب اما النساء فيمكن فيهن الانقياد لحكم الاسلام اذلا جزية عليهن (٢٧٦) وظاهر كلامهم ان ما ذكر صريح وانه لا كناية هنا لفظا ولو قيل ان كنيات الامان اذا

ذكر معها على ان تبدلوا الخ تكون كناية هنا لم يبعد (والاصح اشتراط ذكر قدرها) أي الجزية كالثمن والاجرة وسياتي اقلها (لا كف للسان) منهم عن الله تعالى ورسوله ﷺ ودينه بسوء فلا يشترط ذكره لانه داخل في الانقياد (ولا يصح العقد) للجزية معلنا ولا (مؤقتا) على المذهب) لانه بدل عن الاسلام في العصمة وهو لا يؤقت فلا يكفي اقرمك ماشاء الله أو ما اقرمك الله وانما قاله صلى الله عليه وسلم لا تنتظاره الوحي وهو متعذر الان او ماثلت او ماشاء فلان بخلاف ما شتم لانها لازمة من جهتنا جائزة من جهتهم بخلاف الهدنة (ويشترط لفظ قبول) من كل منهم لما اوجب العاقد ولو بنحو رضى وبشارة اخرس مفهومة وبكناية ومنها الكتابة وكذا يشترط هنا سائر ما مر في البيع من نحو اتصال القبول بالايجاب والتوافق فيها على الوجه وافهم اشتراط القبول انه لو دخل حربي دارنا ثم علمناه لم يلزمه شيء بخلاف من سكن دار امدة غصبا لان عماد الجزية القبول ولو فسد عقدها من الامام او نائبه لزم لكل سنة دينار لانه اقلها بخلاف ما لو بطل كان

تجتمعوا وقوله امنوا الخطاب (قوله ولا يرد عليه) أي المصنف حيث اقتصر على الصورة المذكورة (قوله لانه) أي المصنف (قوله اما النساء) أي المستقلات اه رشيدى وهو محترز قوله السابق مع الذكور (قوله فيمكن) بل يتعين (قوله فيهن) أي في العقد معهن (قوله الانقياد الخ) أي ذكره والاقتصار عليه (قوله ان ما ذكر) أي في المتن (قوله هنا) أي في الايجاب بدليل ماسياتي في القبول اه رشيدى (قوله لفظا) أي بخلافها فعلا فانها موجودة كالكتابة وبشارة الاخرس اذا فهمها القطن دون غيره اه عس (قوله على ان تبدلوا الخ) نائب فاعل ذكر (قوله تكون الخ) خبر ان وقوله لم يبعد جواب لو (قوله اقلها) وهو دينار اه عس (قول المتن عن الله الخ) أي عن ذكره على حذف المضاف وقول الشارح الا في بسوء متعلق به (قوله ذكره) أي الكف (قوله معلنا) وتقدم صحة تعليق الامان اه سم (قوله لانه بدل) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله والتوافق فيها (قوله لانه) أي العقد وقوله وهو أي الاسلام (قوله فلا يكفي الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التأنيت بمعلوم كسنة أما المحمول كاقركم ماشئنا او ماشاء الله أو زيد أو اقرمك الله فالذهب القطع بالمنع واما قوله صلى الله عليه وسلم اقرمك ما اقرمك الله فانما جرى في المهادنة حين اودع يهود خيبر لافي عقد الذمة ولو قال ذلك غيره من الانتم لم يصح لانه ﷺ يعلم ما عاهد الله بالوحي بخلاف غيره وقضية كلامهم انه لا يشترط ذكر التأييد بل يجوز الاطلاق وهو يقتضى التأييد اه (قوله وانما قاله) أي اقرمك الله نهاية ومعنى (قوله او ماشئت الخ) بضم التاء (قوله لانها الخ) الاولى التذكير (قوله بخلاف الهدنة) لا تصح بهذا اللفظ أي ماشئت لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اسنى ومعنى (قول المتن ويشترط) أي صحة العقد من ناطق اه مغنى (قوله من كل منهم) ينبغى او من وكلهم سم على حج اه عس (قوله وبشارة الخ) لا يخفى ما في عطفه على غاية للفظ قبول عبارة المغنى أما الاخرس فيكفى فيه الاشارة المفهومة تكفى الكتابة مع التنية كما بحثه الاذرى كالبيع بل اولى كما صرحوا به في الامان اه (قوله وبكناية) الجزم باطلاقة مع قوله السابق وانه لا كناية هنا لفظا فيه شيء اذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك اه سم وتقدم عن عس ما يوافقه (قوله والتوافق فيها) قد يغنى عنه قوله سابقا لما اوجب العاقد (قوله لم يلزمه شيء) وجاز لنا قتله غيلة واسترقاقه واخذ ماله ويكون فينا والمن عليه بنفسه وماله وولده وروض مع شرحه (قوله بخلاف من سكن الخ) أي من الملتزمين لاحكام فانه يلزمه الاجرة اه اسنى (قوله لان عماد الجزية الخ) أي وهذا الحرب لم يلزم شيئا بخلاف الغاصب اه اسنى (قوله لزم لكل سنة دينار) أي ويسقط المسمى لفساد العقد اه روض مع شرحه (قوله اقلها) أي الجزية (قوله فانه لا يلزم شيء) أي على المعقود له وان اقام سنة ويبلغ المأمن اه اسنى (قوله غير الاربعة المشهورة) وهي الحج والعمرة والخلع والكتابة ويضم اليها ما هنا فتصير خمسة اه عس اقول بل يزيد عليها كما يعلم بسبر كلامهم (قوله او لا سلم) إلى قوله وكأنهم اكتفوا في المغنى لا قوله او بنحوه إلى قول المتن والاخر وثنى في النهاية لا قوله وبه حكمت الى قوله قيل (قوله ولو بما فيه مضرة الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولو في وعيد وتهديد سواء كان معه كتاب ام لا اه (قول المتن او بامان مسلم) أي وان عين المسلم وكذبه لاحتمال نسياته عس اه بجيرى (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح به قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون

منه مجموع أحكامه وعدم التظاهر (قوله لانه انما اراد صورة عقدها) قد يجاب أيضا بأن من صور الاصل على الاطلاق تقدم الايجاب (قوله معلنا) وتقدم صحة تعليق الامان (قوله بخلاف الهدنة) قال في شرح الروض لا تصح لهذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اه (قوله من كل منهم) ينبغى او من وكلهم فيه (قوله وبكناية) الجزم باطلاقة مع قوله السابق وانه لا كناية هنا لفظا فيه شيء اذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح بهذا

صدر من الآحاد فانه لا يلزم شيء وبهذا يعلم ان لنا ما يفرق فيه بين الباطل والفاسد غير الاربعة المشهورة (ولو وجد كافر بدارنا انتهى فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى) او لا سلم ولا بذل جزية (أو) دخلت (رسولا) ولو بما فيه مضرة لنا (أو) دخلت (بامان مسلم) يصح أمانه

(صدق) وحاف ندبان اتهم تغليب الحق في الدم نعم ان اسر لم يصدق في ذلك إلا ببينة وفي الاولى يمكن من الاقامة وحضور مجالس العلم قدرا تقضى العادة بازالة الشبهة فيه ولا يزداد على اربعة اشهر (وفي دعوى الامان وجه) انه لا يصدق إلا ببينة لسمو لها ورده بان الظاهر من حال الحربى انه لا يدخل إلا به أو بنحوه (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) العام أو في عقد هالانها (٢٧٧) من المصالح العظام فاخصت بمن له النظر العام (وعليه) أى أحدهما

(الاجابة إذا طلبوا) هال الامر به في خبر مسلم ومن ثم لم يشترط هنا مصلحة بخلاف الهدنة (إلا) اسيرا او (جاسوسا) منهم وهو صاحب

سر الشرب بخلاف الناموس فانه صاحب سر الخير (نخافه)

فلا تجب إجابتهما بل لا يقبل من الثاني للضرورة ومن ثم لو

ظهر له ان طلبها مكيدة منهم لم يجبههم (ولا تعقد إلا لليهود

والنصارى) وصابئة وسامرة لم يعلم انهم يخالفونهم في

اصل دينهم سواء العرب والعجم لانهم اهل الكتاب

في آيتها (والجوس) لانه صلى الله عليه وسلم اخذها

من مجوس هجر وقال سنوا بهم سنة اهل الكتاب رواه

البخارى ولان لهم شبهة كتاب (وأولاد من تهود

او تنصر قبل النسخ) او معه ولو بعد التبديل وان لم

يحتنبوا المبدل تغليبا لحقن الدم وبه فارق عدم حل

منا كحتهم وذيحتهم مع ان الاصل في الابضاع

والميتات التحريم بخلاف ولد من تهود بعد بعثة عيسى

بناء على انها ناسخة او تنصر بعد بعثة نينا صلى الله عليه وسلم وكانهم إنما اكتفوا

انتهى ولعل المراد أنه لا يعتبر على الإطلاق فلا ينافى أنه يوجب تبليغ المأمون في الجملة ففي الروض في باب الامان وإن آمنه صبي ونحوه وظن صحته بلغناه مأمونه سم و قوله دل يجب الخ الظاهر انه يجب ويترتب عليه انه لا يجوز نبذه اه ع ش وقد يقال ان قضية التعليل والرد الآتى عدم الوجوب ويؤيده إطلاق المتن والروض والمهجع وسكوت شيخ الاسلام في شرحيهما عن التقييد بذلك وعليه ففائدة تقييد الشارح كالنهاية والمغنى بذلك إنما يظهر فيما إذا صرح بمؤمنه وعينه فينظر هل هو بما يصح امانه شرعا ام لا (قول المتن صدق) أى فلا تعرض له مغنى وشيخ الاسلام (قوله تغليبا الخ) عبارة شيخ الاسلام لان قصد ذلك يؤمنه والغالب ان الحربى لا يدخل بلادنا الا بامان اه (قوله نعم اسرا الخ) عبارة المغنى ومحل ذلك إذا ادعاه قبل ان يصير عندنا اسيرا أو إذا قبله إلا ببينة اه (قوله إلا ببينة) لا يخفى تعسرها في الثلاثة الاول (قوله وفي الاولى) اى دعوى دخوله لسماع كلام الله تعالى اه ع ش (قوله يمكن) ببناء المفعول من التمكن (قوله او بنحوه) كالترام الجزية او كونه رسولا اه ع ش ويظهر انه مستدرك لا موقع له هنا (قوله لانها) أى الجزية بمعنى العقد (قوله أى أحدهما) أى من الامام أو نائبه (قوله إذا طلبوها) فيه كتابة الآلف في آخر الفعل المتصل بالضمة ولو قدر عدة ما كفى المغنى سلم من ذلك (قوله للامرية) اى بقبول مطلوبهم (قوله مصلحة) بل عدم المضرة (قوله إلا اسيرا) عبارة العباب وإن بذلها اى الجزية اسير كتابى حرم قتله لا رفاقه وغنم ماله انتهى اه سم ومثله في الروض مع شرحه (قول المتن نخافه) اى الجاسوس ويحتمل انه راجع للاسيرا ايضا (قوله بل لا تقبل) اى لا تجوز اجابتهم (قوله من الثاني) اى الجاسوس (قوله لو ظهر له) أى العاقد من الامام أو نائبه (قوله منهم) أى الكفار مطلقا جاسوسا كانوا أم لا (قوله لم يجبههم) أى لا تجوز اجابتهم اه بجيرى عن سم عن الطبرلاوى (قوله لم يعلم انهم يخالفونهم الخ) اى بان علمنا موافقتهم او شككنا فيها اه ع ش عبارة المغنى والروض مع شرحه واما الصابئة السامرة فيعقد لهم الجزية إن لم يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في اصول دينهم وإلا فلا نعقد لهم وكذا انعقد لهم لو اشكل امرهم اه (قوله لانهم) اى اليهود والنصارى اه مغنى (قوله في آيتها) اى الجزية (قوله ولان لهم شبهة كتاب) والظاهر انه كان لهم كتاب فرغ اسنى ومغنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله فارق) اى جواز العقد معهم (قوله مع ان الاصل الخ) حال من ضمير به وتأييد لعدم حل ما ذكر (قوله بعد بعثة عيسى) هذا شامل ببعد بعثة نينا فلا حاجة لما زادته النهاية والمغنى عقب ناسخة من قولها او تهود (قوله بناء على انها ناسخة) اى وهو الراجح اه ع ش (قوله وسببه) عطف تفسير اه ع ش (قوله وقضية عبارته) يتأمل سم على حجج ووجه التامل ان قول المصنف من تهود كما يصدق بكل من الابوين يصدق باحدهما فن اين الاقتضاء الا ان يقال لما كانت من صيغ العموم كان المتبادر منها ذلك اه ع ش وقوله لما كانت الخ لا يخفى ما في هذا التوجيه ولو قال الا ان يقال المطلق ينصرف الى الكامل وهو في ولد من تهود من دخل كل من الابوين كان له وجه (قوله لعقدها) علة الاتجاه (قوله وبه الخ) اى بجواز العقد للشكوك في وقت دخول ابويه (قوله وتقييده اولادهم) اى يكون اصولهم تهودت او تنصرت قبل النسخ اه ع ش (قوله (قوله ايضا يصح امانه) قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون اه ولعل المراد انه لا يعتبر على الإطلاق فلا ينافى انه يوجب تبليغ المأمون في الجملة ففي الروض في باب الامان ان آمنه صبي ونحوه وظن صحته بلغناه مأمونه (قوله اسيرا الخ) عبارة العباب وان بذلها اى الجزية اسير كتابى حرم قتله لا رفاقه وغنم ماله اه (قوله وقضية عبارته) يتأمل

بالبعثة وإن كان النسخ يتأخر عنها لانها مظنته وسببه وقضية عبارته أن الضار دخول كل من الابوين بعد النسخ لا أحدهما وهو متجه خلافا للبقين لعقدها لمن احدا بويه وثنى كما يأتى (او شككنا في وقته) اى دخول الابوين هل هو قبل النسخ او بعده تغليبا للحقن أيضا وبه حكمت الصحابة رضوان الله عليهم في نصارى العرب قيل لا معنى لاطلاقه اليهود والنصارى وتقييده أولادهم



ولو عكس كان أولى ثم انه يوم ان من تهوداوت نصر قبل النسخ عقد لا ولاده طلقا وليس كذلك إنما عقد لهم ان لم ينتقلوا عن دين ابائهم بعد البعثة اه ويرد بان ذكر اول الاصل (٢٧٨) وهم اليهود والنصارى الاصليون الذين ليس لهم انتقال ثم لما ذكر الانتقال عبر فيه بالاولاد

والمراد بهم الفروع وان سفلوا لان الغالب ان الانتقال انما يكون عند طرو البعثة وذلك قد انقطع فلم يبق الا اولاد المنتقلين فذكرهم ثانيا فاندفع زعم أن العكس أولى وأما زعم ايها ماذكر فغير صحيح أيضا لان الكلام في اولاد لم يحصل منهم انتقال والا لم يكن للنظر الى ابائهم وجه (وكذا زاعم التمسك بصحف ابراهيم وزبور داود صلى الله) على نبينا و (عليهم وسلم) وصحف ثيبت ابن آدم لصلبه صلى الله عليه وسلم لانها تسمى كتبنا فاندرجت في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (ومن احدا بويه كتابي) ولو الام اختار الكتابي أم لم يختتر شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بان ما هنا أوسع وما وقع في شرح المنهج بما يوم ان اختيار ذلك قيد هنا ايضا غير مراد وانما المراد انه قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره (والاخر وثني على المذهب) تغليا لذلك أيضا نعم ان بلغ ابن وثني من كتابية ودان بدین أبيه لم يقر جز ما ومنه يؤخذ ان محل عقدها لمن

ولو عكس) كان يقول ولا عقد إلا لمن تهوداوت نصر قبل النسخ اولادهم اه ع ش (قوله ثم انه) اي قول المصنف واولاد من تهوداوت نصر اخ (قوله وطلقا) اي انتقلوا عن دين ابائهم ام لا (قوله إنما عقد الخ) اي بل إنما الخ (قوله ويرد بان) فيه ما لا يخفى على المتأمل اه سم (قوله الذين ليس الخ) من اين اه سم وقد يقال علم من انصراف المطلق الى الكمال المتبادر (قوله لما ذكر الانتقال) اي اراد ذكر الانتقال (قوله ثانيا) اي بعد ذكر اصولهم (قوله لم يحصل منهم الخ) من اين اه سم (قوله ولالا) اي ولان كان الكلام في الاولاده طلقا (قوله لم يكن للنظر الى ابائهم وجه) هذا ممنوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام يكون انتقالهم قبل النسخ سري والاحترام لا ولادهم وان انتقلوا تبعاهم فتأمل اه سم على حج اه ع ش (قوله وصحف ثيبت) الى المتن في النهاية (قوله عليهم) كذا في اصله رحمه الله تعالى يضمير الجمع (قوله ولو الام) اي ولو كان الكتاب الام (قوله اختار الكتابي) اي اختار الولد اباه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن مثلا لا يقر كما سيذكر اه سم (قوله وفارق) اي جواز العقد من احدا بويه كتابي ولو لم يختتر شيئا (قوله اختيارها الكتابي) أي دينه اه ع ش (قوله إن اختيار ذلك) اي دين أبيه الكتابي (قوله هنا) اي في الجزية (قوله لا لتقريره) اي ولا فشرطه ان لا يختار دين الوثني مثلا اه ع ش (قوله تغليا) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية وإلى قوله ويرد في المغنى لا قوله إن بلغ الى محل عقدها وقوله وخلاف الى المتن وقوله هذا غير الى صورته (قوله نعم الخ) هذا مفوم قوله المار اختار الكتابي او لم يختتر شيئا والظاهر ان حكم عكس هذا لا استدراك كذلك فراجع اه رشیدی وسياق من ع ش الجزم بذلك ويصرح بذلك أيضا قول الشارح الاق ومنه يؤخذ الخ وقول المغنى والروض مع شرحه الاق هناك (قوله إن بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فقوله السابق اختار الكتابي محله بدل البلوغ وقوله ودان الخ انظر اذا بلغ ولم يظهر منه تدین بولاد من الدين ومنه يفهم ذلك انه يقر وفوضه صريح قوله السابق او لم يختتر شيئا لانه في البالغ كما مرسم على حج اه ع ش (قوله بدن أبيه) ومثله عكسه اه ع ش (قوله ومنه يؤخذ ان محل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو توش نصراني بلغ المام ثم اطفال العتوثين من امهم النصرانية نصارى وكذا من امهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم لانه ثبت له علاقة التنصر فلا تزول بما يحدث بعد اه (قوله اذ لم يختتر الخ) خبر ان والضمير لمن بلغ الخ (قوله ويقبل) الى قوله ويرد في النهاية لا قوله هذا غير الى صورته (قوله ويقبل الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو ظفر نابة قوم وادعوا او بعضهم التمسك تبعاه لتمسك ابائهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبديل صدقا المدين دون غيرهم وعقد لهم الجزية لان دينهم لا يعرف إلا من جهتهم فان شهد عدلاز ولو منهم بان اسلم منهم اثنان وظهرت عدالتهم بكتبهم فان كان قد شرط عليهم في العقد قتالهم ان بان كذبهم اغتلتناهم وكذا ان لم يشرط في أحد وجبرين نقله الادري وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتابعيهم علينا اه وقوله فان شهد الخ في النهاية ما يوافق (قوله ندب تحليفهم) اي بالله وإذا اريد التغليظ عليهم فظاظ عليهم ببعض صفاته كالذي فاق الحبة واخرج النيات اه

(قوله ويرد بان الخ) فيه ما لا يخفى على المتأمل (قوله الذين ليس لهم انتقال) من اين (قوله لم يحصل منهم انتقال) من اين (قوله ولالا لم يكن للنظر الى ابائهم وجه) هذا ممنوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام لكون انتقالهم قبل النسخ سري الاحترام لا ولادهم وان انتقلوا تبعاهم فتأمل اه (قوله اختار) اي الولد قوله الكتابي اي اباه الكتابي (قوله ان اختاره) اي اختار احدا بويه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن فلا يقر كما سيذكر اه بل قال البلقيني وكذا ان لم يختتر شيئا قال الشهاب البرلسي فيه نظر لقولهم انه يتبع اشرف ابويه في الدين اللهم الا ان يقال فرضت مسئلتنا في البالغ فاذا بلغ ولم يختتر لم يقر اه ثم رايت الاصلاح المذكور (قوله نعم ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فان كان كذلك فقوله السابق

بلغ من اولاد نصراني توشن من نصرانية أو وثنية تغليا لما ثبت لهم من شبهة التنصر اذا لم يختتر دين الوثني ويقبل قولهم أنهم من عقدهم الجزية لانه لا يعرف غالبا الا ان جهتهم وينبغي ندب تحليفهم وانهم كلامه انها لا تعقد

لغير من ذكر كعابد وثن  
 أو شمس أو ملك وأصحاب  
 الأطباء والفلاسفة والمعلمين  
 والديريين وغيرهم كإمر  
 في النكاح (ولا جزية على  
 امرأة) إجماع وخلاف ابن  
 حزم لا يعتد به (وخثي)  
 لاحتمال أنوته فلو بذلها  
 أعلم أنها ليست عليهم فإن  
 رغبا بها فهي أهبة فلو بان  
 ذكرها أخذ منه لما مضى  
 وفارق ما مر في حربي لم يعلم  
 به إلا بعد مدة بان هذا غير  
 ملتزم فليس أهلا للضمان  
 بخلاف الخثي فإنه ملتزم  
 لحكمنا وإنما أسقطنا عنه  
 الجزية لاحتمال أنوته  
 فلما بان ذلك كورته عومل  
 بقضيتها وظاهر أن المأخوذ  
 منه دينار لكل سنة وقول  
 وقول أبي زرعة أخذ من  
 كلام شيخه البلقيني لعل صورته  
 أن تعقد له الجزية حال  
 خنوته يرد بأن هذا  
 لا يحتاج إليه لما تقرر أنها  
 اجرة وهي تجب وإن لم  
 يقع عقد بل لا يصح لأنها  
 لو عقدت له كذلك تبين  
 بذلك كورته صحة العقد ولم  
 يقع خلاف في لزوم لان  
 العبرة في العقود بما في نفس  
 الأمر (ومن فيرق) ولو  
 مبعضا لنقصه ولا على سببه  
 بسببه وخبر لاجزية على  
 العبد

عش (قوله لغير من ذكر) سواء فهم العربي والعجمي وعند أي حنيفة تؤخذ الجزية من العجم منهم وعند  
 مالك تؤخذ من جميع المشركين إلا مشركي قريش اه معنى (قوله كعابد وثن أو شمس الخ) أي وإن أرادوا  
 أن يتمسكوا بدين من تعقد له لم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الإسلام اه عش  
 (قول الماتن ولا جزية على امرأة وخثي) عبارة الروض مع شرحه وتعقد الذمة لامرأة وخثي طلباها بلا  
 بذل جزية ولا جزية عليهما ويعلمهما الإمام بانه لاجزية عليهما اه (قوله فلو بذلها) أي لو طلبا عقد  
 الذمة بالجزية اه معنى (قوله عليهما) المناسب للتثنية (قوله فهي أهبة) أي لجهة الإسلام اه عش (قوله  
 أهبة) أي لا تلزم إلا بالقبض أسنى ومعنى (قوله فلو بان) أي الخثي وقوله أخذ منه لما مضى هل يطالب وإن  
 كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة أو محل ذلك إذ لم يدفع والذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود  
 بما في نفس الأمر وقد تبين أنه من أهل الجزية فما يدفعه يقع جزية هكذا قال بعضهم واعتمد شيخنا الزياي  
 الأول وقال لأنه إنما كان يعطى أهبة لادن الدين وما قاله شيخنا الزياي الأقرب اه عش (قوله ما مر في  
 حربي) أي في شرح ويشترط لفظ قبول من أنه لم يلزمه شيء (قوله به) أي بدخوله في دارنا (قوله فإنه ملتزم  
 الخ) انظر من ابن كان ما تزم إلا لان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه  
 حكمهم في الالتزام ثم رايت التصوير الآتي اه سم (قوله لعل صورته ان تعقد) صورها في شرح الروض  
 بذلك اه سم وجزم بذلك التصوير ايضا النهاية والمعنى كما اشرنا (قوله حال خنوته) أفهم أنه لو لم  
 تعقد ومضى عليه مدة من غير دفع شيء لم تؤخذ منه كالحربي إذا أقام بدارنا بلا عقد لعدم التزامه اه عش  
 وهذا على ما جرى عليه النهاية والمعنى من اعتماد هذا التصوير ويأتي في الشارح رده واختيار لزوم الجزية  
 عليه وإن لم يقع عقد (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لانه إن أقام بدارنا بلا امان فهي مسألة الحربي السابقة  
 بل هذا أولى وإن أقام بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية يقتضي المال ولو على  
 العموم كان يعقد لهم واحد باذنهم ومنهم الخثي على أن على الذكر منهم كذا فليتأمل ثم رايت قوله الاتي  
 انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضي المال بخلافه هنا فليتأمل اه  
 سم (قوله لان العبرة الخ) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا  
 مختلفا فيه وليس كذلك فاستناده إلى هذا في جزية بقوله بل لا يصح بما لا يصح اه سم (قوله ولو مبعضا) فن  
 كله رقيق أولى ولو مكاتبان لأن المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والعبد مال والمال لاجزية فيه اه معنى (قوله

اختار الكتابي الخ محله بعد البلوغ ويوجه بأن الصغير لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع  
 اشرف أبيه في الدين (قوله ودان بدن ابيه) انظر اذا باع ولم يظهر منه تدين بو احد من الدينين ومفهوم ذلك  
 انه يقر وهو صريح قوله السابق او لم يتخرشينا لانه في البالغ بدليل ان الصغير لاجزية عليه وانه يتبع اشرف  
 أبيه في الدين وانه لا اثر لا اختياره فليتأمل (فانه ملتزم) انظر من ابن كان ملتزما إلا ان يصور فيمن التزم  
 احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجوز عليه حكمهم في الالتزام ثم رايت التصوير الآتي ان يعقد  
 الخ صورها في شرح الروض بذلك (قوله وان لم يقع عقد) فيه نظر لانه ان أقام بدارنا بلا امان فهي مسألة  
 الحربي السابقة بل هذا أولى لان الحربي مع تحقق ذلك كورته اذ لم يلزمه شيء بالاقامة الخثي أولى وإن أقام  
 بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقدية يقتضي المال ولو على العموم كان يعقد لهم  
 واحد باذنهم ومنهم الخثي على أن على الذكر منهم كذا فليتأمل ثم رايت قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة  
 بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضي المال بخلافه هنا فليتأمل (قوله لان العبرة في  
 العقود بما في نفس الأمر) أقول إنما يصح الاستدلال هنا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا  
 مختلفا فيه وليس كذلك بدليل انهم صرحوا في الخلاف فيمن باع مال مورثه او زوج امته ظانها حيا ته فبان ميتا  
 هل يصح او يبطل وصرحوا بجران هذا الخلاف في الاجارات والهبات والعق والطلاق والنكاح وغيرها  
 كما يعلم من الروضة وغيرها في الكلام على شروط البيع فاستناده الى هذا في جزية بقوله لا يصح بما لا يصح سم

لا أصل له (وصي ومجنون) لعدم التزامها (فان تقطع جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (لزمته) ويظهر ضبطه بان تكون أوقات الجنون في السنة لو افقت لم تقابل (٣٨٠) باجرة غالباً وقد يؤخذ هذا من قولهم (أو تقطع كثيراً كيوم ويوم فالأصح تلفيق الافاقه)

إن أمكن (فاذا بلغت) أيام الافاقه (سنة وجبت) الجزية لسكنائه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم الجنون في الكل على الاوجه وكذا لو قلت افاقته بحيث لم يقابل مجموعها باجرة وطروجنون اثناء الحول كطروموت اثناءه (ولو بلغ ابن ذمي) أو أفاق او عتق قن ذمي او مسلم (ولم يبذل جزية الحق بما منه) ولا يغتال لانه كان في امان ابيه او سيده تبعاً (فان بذها) ولو سفيها (عقدله) عقد جديد لاستقلاله حينئذ (وقيل عليه كجزية ابيه) ويكتفي بعقد ابيه لانه لما تبعه في اصل الا مان تبعه في اصل الذمة وصححه جمع لان أحدا من الأئمة لم يستأنف لمن بلغوا عقداً وعلى الاول فيظهر انه اذا مضت عليهم مدة بلا عقد لزمتهم لما مضى اجرة المثل لسكنائهم بدارنا المذهب فيها معنى الاجرة وهي هنا اقل الجزية فيما يظهر ايضاً وعلى الثاني فيظهر ان اباه لو كان غنياً وهو فقير او عكسه اعتبر في قدرها حاله لا حال ابيه لكن ظاهر كلامهم يخالفه (والمذهب وجوبها على من وشيخ هرم) لا رأى لها (وأعمى وراهب وأجير) لانها اجرة فلم يفارق المعدور

لا أصل له) أي فلا يستدل به اه رشیدی زاد عرش بل بالنقص اه (قول المتن وصي) ولو عقد على الرجال ان يؤدوا عن نسائهم وصبيانهم شيئاً غير ما يؤدونه عن انفسهم فان كان من أموال الرجال جاز ولزمهم وان كان من أموال النساء والصبيان لم يجز كما قاله الامام اه معنى (قوله لعدم التزامها) اي لعدم صحته منهما اه رشیدی (قول المتن قليلاً) حال من جنونه (قول المتن لزمته) قياس ما تقدم عن ابي زرعة تصوير هذا بما اذا عقدت له في افاقته اه سم (قوله ضبطه) اي القليل (قوله لم تقابل باجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له أن يتسامح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة والافاليوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشیدی (قول المتن فاذا بلغت سنة) ومعلوم ان ذلك لا يحصل الا من اكثر من سنة وهو صادق بسنين متعددة اه عرش (قوله أيام الافاقه) اي ازمنتها المنفردة اه معنى (قوله فان لم يكن) لعله بان لم يكن اوقاته منضبطة اه رشیدی (قوله أجرى عليه حكم الجنون الخ) اي فلا جزية عليه اه عرش (قوله وطروجنون الخ) اي متصل فيما يظهر فان كان متقطعاً فينبغي اخذاً بما تقدم ان تلفق الافاقه وتكمل منها على ما تقدم سنة سم على حج اه عرش عبارة المغني هذا أي ما في المتن اذا تعاقب الجنون والافاقه فلو كان عاقلاً فجن في اثناء الحول فكسوت الذمي في اثنائه وان كان مجنوناً فافاق في اثنائه استأنف الحول من حينئذ اه (قوله كطروموت اثناءه) وسياتي انه يلزمه تسطه سم وعرش (قول المتن ولو بلغ ابن ذمي) اي ولو بنات عاتته اه معنى (قوله اوافاق) الى قوله وصححه في المغني والى قوله وعلى الثاني في النهاية الا قوله وصححه الى وعلى الاول (قوله او مسلم) وعن مالك ان عتق المسلم لا يضرب عليه الجزية لحرمه ولانه اه معنى (قول المتن ولم يبذل) اي لم يلزم اسنى وروض (قول المتن فان بذها) اي من ذكر اه معنى (قوله ولو سفيها) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي سفيهاً فعد نفسه أو عقده وله بدینار صح لان فيه مصلحة حقن الدم او باكثر من دينار لم يصح لان الحقن يمكن بدینار ولو اختار السفيه ان يلحق بالما من لم يمنعه وله لان حجره على ماله لا على نفسه اه (قوله عقد جديد) اي ولا يكتفي بعقد او سيد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقده اذا بلغ او عتق كان قال قد التزمت هذا عن وعن ابني اذا بلغ وعبدى اذا عتق ويجعل الامام حول التابع والمتبوع واحداً ليسهل عليه اخذ الجزية ويستوفي مالزم التابع في بقية العام الذي اتفق السكال في اثنائه ان رضی او يؤخره الى الحول الثاني في اخذه مع جزية المتبوع في آخره لثلاثتختلف أو اخر الاحوال وان شاء افردهما بحول في اخذ مالزم كلا منهما عند تمام حوله معنى وروض مع شرحه (قول المتن عليه) اي الصبي اه معنى (قوله وعلى الاول) اي لزمت عقد جديد (قوله عليهم) اي من بلغ ومن افاق ومن عتق (قوله لزمتهم لما مضى الخ) قد يشكل هذا بما مر في حربي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة الا ان يقال ان هذا لما كان في الاصل تابعا لاما ن ابيه مثلاً نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الامام اه عرش ومر عن سم نحوه (قوله اقل الجزية) اي لكل سنة دينار (قوله وعلى الثاني) اي كفاية عقد الاب (قوله فيظهر الخ) في المسئلة بسط في اصل الروضة فليراجع اه سيد عمر (قوله اعتبر في قدرها حاله الخ) هذا التردد يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف اه سم (قوله لا رأى لهما) الى قوله وافهم في النهاية (قوله اصلاً) الى قوله وافهم في المغني (قوله ولم يفصل) عطف على اصلاً (قوله به) اي بسببه وكان الظاهر منه اه رشیدی اقول بل الظاهر حمله على التضمنين النحوى واصله او يملك به فاضلا عن قوته الخ (قوله لما مر) من ان الجزية اجرة فلم يفارق الخ (قول المتن ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) سواء كان ذلك بجزية (قوله لزمته) قياس ما تقدم عن ابي زرعة تصوير هذا بما اذا عقدت له في افاقته (قوله وطروجنون اثناء الحول) اي متصل فيما يظهر وان كان متقطعاً فينبغي اخذاً بما تقدم ان تلفق الافاقه ويكمل منها على ما تقدم سنة (قوله كطروموت اثناءه) وسياتي انه يلزمه قسط ما مضى (قوله اعتبر في قدرها حاله) لا حال ابيه هذا التردد

فيهما غيره أما من له رأى فنلزمه جزماً (وفقير عجز عن كسب) اصلاً أو لم يفضل به عن قوت يومه ووليلته آخر الحول ما يدفعه فيها أم وذلك لما مر (فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته) تبتى حوالاً أكثر (حتى يوسر) كسائر الديون (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) يعني

الاقامة به ولو من غير استيطان كما أفهمه قوله بعد وقيل له الاقامة الخ وأفهم كلامهم ان له شراء أرض فيه لم يقم بها وهو متجه وان قيل الصواب منعه لان ما حرم استعماله حرم اتخاذه ويرد بان هذا ليس من ذلك كما هو واضح اذ لا يجزأ اتخاذه الى استعماله قطعاً وانما منع من الحجاز لان من وصاياه صلى الله عليه وسلم عند موته أخر جوا المشركين من جزيرة العرب متفق عليه وفي رواية للبيهقي أخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم أخر جوا اليهود من الحجاز وفي أخر جوا يهود الحجاز واهل نجران من جزيرة العرب قال الشافعي ليس المراد جميعها بل الحجاز منها لان عمر رضي الله عنه أجلهم منه وأقرهم باليمن مع انه منها اذهى طولاً من عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة وما والاها من ساحل البحر الى الشام وعكس ذلك في القاموس وايد بان المشاهدة قاضية بخلاف الاول اي وان نقله الرافعي عن الاصمعي وتبعوه سميت بذلك لاحاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجله والفرات بها (وهو) أي الحجاز سمي بذلك لانه حجز بين نجد وتهامة (مكة) (٢٨١) والمدينة واليامة) مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين

من الطائف وقال شراح البخاري بينها وبين الطائف مرحلة واحدة سميت باسم الزرقاء التي كانت تنظر من مسيرة ثلاثة أيام (تنبيه) ما ذكره من ان اليامة على مرحلتين او مرحلة من الطائف خلاف المشهور اليوم ان اليامة اسم لبلد مسيلة الكذاب التي تنبأ فيها وجرى اليه ابو بكر رضي الله عنه زمن خلافته الجم الغفير من الصحابة فكان بها قتلته والوقعة المشهورة وهذه على نحو عشرين مرحلة من مكة لانها في أقصى بلاد نجد وبها قبور الصحابة مشهورة تزار ويتركب بها وبين التحديدين بون بائن ثم رايت في القاموس كالحياة ما يؤخذ منه ان اليامة اسم لبلاد متعددة وتحتل فكان الاثمة أرادوا أن أولها منتهى الحجاز وما ينهوا بين الطائف مرحلتان

أم لا اه معنى (قوله وهو متجه) خلافاً للنهاية والمعنى (قوله وان قيل الصواب منعه) اعتمده النهاية والمعنى (قوله لان ما حرم استعماله الخ) كالأولى والالات الملاهي واليه اي المنع يشير قول الشافعي في الام ولا يتخذ الذي شيئا من الحجاز داراً معني ونهاية (قوله ليس هذا) اي اتخاذه الكافر ارضاً في الحجاز (قوله من ذلك) اي الاتخاذ الممنوع اه رشدي (قوله اذ لا يجزأ اتخاذه الى استعماله) اي لانه لا يمكن اه سم (قوله وانما منع) الى التنبيه في النهاية الا قوله قال الشافعي وقوله وعكسه الى سميت وكذا في المعنى الا قوله وقال الى سميت (قوله أخر ما تكلم به الخ) أي في شأن اليهود اه عش (قوله ليس المراد) أي بجزيرة العرب (قوله اجلهم) اي اخر جهم اه عش (قوله اذهى) اي جزيرة العرب (قوله من ساحل البحر) لعله بيان لما ولا يصح ان تكون من فيه ابتدائية كالايخني اه رشدي (قوله سميت) اي جزيرة العرب (قوله بذلك) اي بالجزيرة اه عش (قوله مدينة) عبارة المعنى وهي مدينة بقرب اليمن على أربع الخ (قوله سميت) اي تلك المدينة اه عش (قوله باسم الزرقاء) اي باسم المرأة الملقبة بالزرقاء وهو اليامة (قوله ان اليامة الخ) بيان للمشهور (قوله تنبأ) اي ادعى مسيلة الكذاب النبوة (قوله قتله) أي مسيلة (قوله وهذه) أي بلدة مسيلة الكذاب (قوله وبها قبور الصحابة) الى قوله وبين الخ لعل الانسب تقديمه على قوله وهذه على الخ (قوله بون بائن) اي مسافة بعيدة (قوله كالحياة) اي لا مام الحرمين (قوله لبلاد) اي القطر مشتمل على بلاد (قوله وهو) اي اولها (قوله ما بينه الخ) اي بلديته الخ (قوله دون ماعده) حال من هو في قوله وهو ما بينه الخ والضمير لا اولها (قوله وهو الخ) اي ماعدا اولها (قوله وغيرها) اي غير بلدة مسيلة (قوله وجارية الخ) أي اسم جارية (قوله وبلاد الجومنسوبة الخ) مبتدأ وخبر وقوله اليها أي الزرقاء (قوله سميت) أي بلاد الجوم (قوله باسمها) اي اسم الزرقاء وهو اليامة (قوله اكثر تخيلاً الخ) خبر ثالث لبلاد الجوم (قوله وبها) اي في بلاد الجوم (قوله تنبأ) في اصله رحمه الله تعالى بخطه تنبأ اه سيد عمر (قوله دون المدينة) اي قرية منها (قوله عن مكة الخ) متعلق لما قبله اي عن جانب مكة وبالنسبة اليها ومن الكوفة نحوها خبر فبتدأ والضمير لستة عشر مرحلة (قوله وبين) اي القاموس في الجوم في مقام بيان معاني الجوم (قوله ظاهر كلام القاموس) اي قوله اكثر تخيلاً من سائر الحجاز وقوله انه موضع بالحجاز (قوله ان تلك البلاد) اي بلاد الجوم (قوله لا نظر اليه الخ) يعني انه من تساهله (قوله على انه) اي القاموس (قوله فلم يجعل الخ) لعل الاولى ولم الخ بالاول (قوله منه) اي الحجاز ومخالفها جمع بخلاف اي قراها اه اسنى (قوله الا ان يريد الخ) راجع الى قوله فلم يجعل الخ (قوله فيؤيد) اي ذلك المراد (قوله وهو) اي ما ذكرته (قوله اي الثلاث) يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف (قوله اذ لا يجزأ اتخاذه الى استعماله) اي لانه لا يمكن (قوله)

(٣٦ - شرواني وابن قاسم - تاسع) أو مرحلة دون ماعده من بقية تلك البلاد وهو بلد مسيلة وغيرها وعلى هذا فلا مخالفة بين كلام الاثمة وما هو المشهور وعبارة القاموس واليامة القصد كالتمام وجارية زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام وبلاد الجوم منسوبة اليها سميت باسمها لانها أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وبها تنبأ مسيلة الكذاب وهي دون المدينة في وسط الشرق عن مكة على ستة عشر مرحلة من البصرة ومن الكوفة نحوها وبين في الجوانه موضع بالحجاز في ديار اشجع وبين في اشجع انه من غطفان ابو قبيلة فان قلت ظاهر كلام القاموس ان تلك البلاد كلها من الحجاز قلت لا نظر اليه في ذلك على انه عرف الحجاز بانه مكة والمدينة والطائف ومخالفها فلم يجعل اليامة منه اصلاً الا ان يريد انها من مخاليف الطائف فيؤيد ما ذكرته وهو اننا لنعبر من البلاد المسماة باليامة الا المنسوبة للطائف وهي ما على مرحلتين أو مرحلة منها دون ماعدا تلك البلاد فتأمل ذلك فانه مهم (وقراها) أي الثلاث

كالطائف وجدة وكخبير والينبع وما احاط بذلك من مفاوزه وجباله وغيرها (وقيل له الاقامة في طرته الممتدة) بين هذه البلاد لانهم تعقد فيها نعم التي يحرم مكة ينعون منها طعما كما يعلم (٢٨٢) من كلامه الا لا في لان الحرمة للبقعة وفي غير الخوف اخلاطهم باهلها ولا يمنعون ركوب

بحر خارج الحرم بخلاف جزائره المسكونة اى وغيرها وانما قيدوا بها للغالب قال القاضي ولا يمكنون من المقام في المراكب اكثر من ثلاثة ايام كالبر قال ابن الرفعة ولعله اراد اذا اذن الامام واقام بموضع واحد وهو ظاهر معلوم بما ياتي (ولو دخل) كافر الحجاز (بغير اذن الامام) او نائبه (أخرجه وعززه ان علم انه ممنوع) منه لتعديده بخلاف ما اذا جهل ذلك فانه يخرج به ولا يعززه (فان استاذن) في دخوله (اذن له) وجوبا كما اقتضاه صنيعه لكن صرح غيره بانه جائز فقط (ان كان دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه) كثير من طعام وغيره وكارادة عقد جزية او هدية لمصلحة وهنا لا ياخذ منه شيئا في مقابلة دخوله امام عدم المصلحة فيحرم الاذن كما هو ظاهر (فان كان) دخوله ولو مرة (لتجارة ليس فيها كبير حاجة) كعطر (لم ياذن) اى لم يجز له ان ياذن في دخول الحجاز (الا) ان كان ذميا كما نقله البلقيني عن الاصحاب و (بشرط

أورد عليه ان اليامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو ولا يستلزم أن يكون لكل قري اه ع ش (قوله كالطائف وجدة) اى ووج لمكة اه معنى (قوله وكخبير والينبع) اى للمدينة اه معنى (قوله وما احاط بذلك) اى بما ذكر من مكة والمدينة واليامة وقراها وكذا ضمير مفاوزه (قوله وغيرها) اى كطرق الحجاز الاتية وكان الاولى التثنية (قول المتن له) اى الكافر الاقامة في طرقة اى الحجاز اه معنى (قوله بين هذه البلاد) اى قوله اى وغيرها في المغنى الا قوله كما يعلم الى ولا يمنعون والى المتن في النهاية الا قوله لان الحرمة الى ولا يمنعون (قوله لانهم تعقد) اى الاقامة فيها اى الطرق عبارة المغنى لانها ليست بجمع الناس ولا موضع الاقامة والمشهور انهم ينعون منها لان الحرمة للبقعة اه (قوله التي يحرم الخ) اى الطرق التي يحرم الخ عبارة المغنى البقاع التي لا تسكن من الحرم اه (قوله من كلامه الا في) وهو قوله ويمنع دخول حرم مكة (قوله لان الحرمة) اى حرمة الاقامة في حرم مكة للبقعة الخ توجيه الاتفاق في حرم مكة والاختلاف في غيره اى وحرمة الاقامة في غير حرم مكة (قوله باهلها) اى الحجاز (قوله ركوب بحر) اى بحر الحجاز اه معنى (قوله خارج الحرم) لبيان الواقع واحتراز عمالو وجد بهد (قوله بخلاف جزائره) اى وسواحلها وروض ومغنى (قوله جزائره) اى جزائر البحر الذى في الحجاز اه ع ش (قوله اى وغيرها) وفاقا للنهاية والاسنى وخلافا للمغنى وظاهر الروض (قوله بها) اى المسكونة (قوله قال القاضي ولا يمكنون الخ) اى لا فرق بين البحر المذكور والجزائر اه سم (قوله قال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية ولعل مراده كما قال ابن الرفعة اذا الخ (قوله ان اذن الامام) اى اما اذا لم ياذن فلا يمكنون من ركوب البحر فضلا عن الاقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده اه رشيدى (قوله كافر الحجاز) الى الفصل في النهاية الا قوله كما كان الى ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى الى المتن (قوله لتعديده) الى المتن في المغنى (قوله ولا يعززه) ويصدق في دعواه الجهل اه ع ش (وجوبا كما اقتضاه صنيعه) وهو المعتمد اه نهاية (قوله لكن صرح غيره بانه الخ) ومن صرح بذلك الاسنى (قوله وهنا) اى في الدخول لو اذن في المتن والشرح (قوله لا ياخذ منه شيئا) ولا من غير متجر دخل بامان وان دخل الحجاز مغنى وروض مع شرحه (قوله فيحرم الاذن) اى ومع ذلك لو اذن له ودخل لاشيء عليه ايضا لعدم التزامه ما لا اه ع ش (قوله ان كان ذميا الخ) وفاقا للنهاية كما اشرنا وخلافا للمغنى وظاهر الروض والمنهج عبارة الاول وظاهر كلامهم في الدخول للتجارة انه لا فرق بين الذمى وغيره وهو كذلك وان خصه بالقبلى بالذمى وقال ان الحربى لا يمكن من دخول الحجاز للتجارة اه وعبارة المغنى ولا يؤخذ من حربى دخل دار نارسولا وبتجارة تضطر تخن اليها فان لم تضطر واشترط الامام عليهم اخذ شيء ولو اكثر من عشر التجارة جاز ويجوز دونه وفي نوع اكثر من نوع ولو اعفاهم جاز ولا يؤخذ شيء من تجارة ذمى ولا ذمية الا ان شرط عليهم ما مع الجزية اه وفي الروض نحوها وفي شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغيره (قوله وبشرط الخ) عطف على ذميا وكان الاولى اوبدل الواو اه (قوله فيمهلهم للبيع) اى بخلاف ما اذا شرط ان ياخذ من تجارتهم اى متاعهم اه معنى اى يمهلهم الى ثلاثة ايام فاقول كما ياتي (قوله لو لم يضطر الخ) مقول قولهم (قوله فان شرط عليهم عشر الثمن امهلوا الخ) اى بخلاف ما لو شرط ان ياخذ من تجارتهم اه اسنى (قوله لا يكلفون) اى البيع اه ع ش (قوله بدله) اى بدل المشروط من ثمن متاع التجارة (قوله عوضا عنه) اى المشروط من الثمن (قوله في قدره) اى المشروط (قوله كما كان عمر رضى الله تعالى عنه ياخذ الخ) فانه كان ياخذ من القبط اذا اتجروا الى المدينة عشر بعض الامتعة كالقطيفة وياخذ نصف قال القاضي ولا يمكنون الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر (قوله لكن صرح غيره بانه جائز فقط) والمعتمد الاول شرح مر (قوله الا بشرط اخذ شيء منها الخ) في الروضة ولا يؤخذ من تجارة ذمى ولا ذمية

ولا يؤخذ في السنة الامرة كالجزية (ولا يقيم) بالحجاز حيث دخل ولو لتجارته ولو المضطر اليها في موضع واحد بعد الاذن له في دخوله (الا ثلاثة ايام فاقبل) غير يومى الدخول والخروج اقتداء بعمر رضى الله عنه فان اقام بمحل ثلاثة ايام فاقبل ثم بأخر مثله وهكذا الم يمنع ان كان بين كل محلين مسافة قصر (ويمنع) كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا (٢٨٣) المسجد الحرام اى الحرم اجماعا (فان كان

رسولا الى من بالحرم من الامام او نائبه (خرج اليه الامام او نائبه ليسمعه) ويخبر الامام فان قال لا تؤذيها الامام شافهة تعين خروج الامام اليه لذلك أو مناظر اخرج له من يناظره وحكمة ذلك انهم لما اخرجوه **صلوات الله عليه** لكفرهم وعوقب جميع الكفار بمنعهم منه طافا ولو اضرورة كافي الام وبه ردوا قول ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتيج اليه وحمله على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض اليه منظر فيه (فان مرض فيه) اى الحرم (نقل وان خيف موته) بالنقل لظلمه بدخوله ولو باذن الامام (فان مات) وهو ذمى (لم يدفن فيه) تطهير للحرم عنه (فان دفن نبش وأخرج) لان بقاء جيفته فيه اشد من دخوله له حيا نعم ان تقطع ترك ولا فضلية حرم مكة وتميزه بما لم يشارك فيه لم يلحق به في ذلك وجوبا بل ندبا حرم المدينة وصح انه **صلوات الله عليه** أنزلهم مسجده سنة عشر بعد نزول براءة سنة تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في امر المسيخ وغيره

العشر من الخنطة والشعير ترغيبا لهم في حملها للحاجة اليهما اه معنى (قوله ولا يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ في الحول لا يؤخذ الامرة ولو تردوا اوليت المسكاسة تفعل بالمسلمين كذلك ويكتب لمن اخذ منه براءة حتى لا يطالب مرة اخرى قبل الحول اه وكذا في الروض الا قوله وليت الى قوله ويكتب وعبارة سم يجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقوه عليه مر اه وعبارة ع ش ظاهره وان تكرر الدخول وتعدد الاصناف واختلفت باختلاف عدد مرات الدخول ولو قبل يؤخذ من كل صنف جاؤا به وان تكرر دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيد الا انه في مقابلة بيعهم علينا ودخولهم به وهو موجود في كل مرة اه وعبارة البجيرمى عن سم وع ش قوله الامرة اى من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع او انواع اخذ من ذلك النوع والانواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشترى به شيئا آخر ولو من النوع الاول ودخل بذلك مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة اخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة قرر ه شيخنا الطبرلاوى وصمم عليه اه (قوله بالحجاز) الى قول الماتن فان كان في المغنى (قول الماتن الاثلاثة ايام الخ) لان الاكثر من ذلك مدة الاقامة وهو ممنوع منها لمصلحة ام لا ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر لقضاء دين بل يوكل من يقضى دينه ان كان ثم دين لا يمكن استيفاؤه في هذه المدة مغنى وروى مع شرحه (قول الماتن ويمنع دخول حرم مكة) ولو بذل على دخوله الحرم ما لا لم يجب اليه فان اجيب فالعقد فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج وثبت المسمى او دون المقصد فبالقسط من المسمى (قاعدة) كل عقد اجارة فسد يسقط فيه المسمى الا هذه المسئلة لا نه قد استوفى العوض وليس لمثله اجرة فرجع الى المسمى مغنى وروى مع شرحه (قوله ويخبر الامام) فيه اخراج الماتن عن ظاهره اذا ضمير فيه للخارج من الامام او نائبه وهذا يعين كونه لثائب ثم انه يقتضى ان المراد بنائبه نائبه في خصوص الخروج والسمع وهذا كان المراد نائبه العام والمغنى خرج الامام ان حضروا لاثابته اه رشيدى اى كما وقضية صنع المغنى حيث قال عقب الماتن مانصه اذا امتنع من ادائها الا اليه والابعث اليه من يسمع وينهى اليه اه (قوله لا تؤذيها) اى الرسالة ع ش (قوله او مناظرا) الى قوله كافي الام في المغنى (قوله او مناظرا) عطف على رسول لا عبارة المغنى وان طلب منا المناظرة ليسمخرج اليه من يناظره وان كان لتجارة خرج اليه من يشتري منه اه (قوله منه) اى دخول حرم مكة (قوله ولو اضرورة) تفسير لقوله مطلقا (قوله حمله على ما اذا الخ) لعل المراد ان الحكم الذى تضمنه هذا الحمل غير صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كج عليه وان اوهمه العبارة اه رشيدى (قوله منظر فيه) عبارة النهاية وحمل بعضهم له على ما اذا الخ غير ظاهر اه (قوله وهو ذمى) الى الفصل في المغنى الا قوله وجوبا بل ندبا وقوله وفي الروضة الى الماتن (قوله ولا فضلية الخ) لانه لا تنفاه الا للاحق اه رشيدى (قوله بما لم يشارك فيه) اى بالنسك اسنى ومغنى (قوله في ذلك) اى فى منع دخول جميع الكفار فيه (قوله وفي الروضة واصلمها) عبارة النهاية نقل حتما لحرمة المحل وهو المعتمد وان ذكر في الروضة الخ (قوله نقل) عبارة المغنى لم يدفن هناك فان دفن ترك اه (قوله فلا يجزى ذلك فيه الخ) عبارة المغنى فلا يدفن فيه بل يغرى الكلاب على جيفته فان تأذى الناس بريحه وورى كالجيفة اه

اتجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغيره اه (قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة) يجوز ان يأخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقوه عليه مر (قوله لكن جرى على تفصيل الماتن الحاوى الصغير الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم عن الماتن وهو اوجه معنى وهو المعتمد

(وان مرض في غيره اى) الحرم (من الحجاز وعظمت المشقة في نقله) او خيف نحو زيادة مرضه (ترك) وجوبا بتقديما لا عظم الضررين (والا تعظم فيه) (نقل) وجوبا بالحرمة المحل وفي الروضة واصلمها عن الامام انه ينقل مطلقا وعن الجمهور انه لا ينقل مطلقا وعليه جرى مختصروها لكن جرى على تفصيل الماتن الحاوى الصغير وغيره وهو اوجه معنى (فان مات) فيه (وتعذر نقله) منه لنحو خوف تغير (دفن هناك) للضرورة فان لم يتعذر نقل اما الحربى او المارتن فلا يجزى ذلك فيه لجواز اغراء الكلاب على جيفته فان اذى ريحه غيبته جيفته



﴿فصل أقل الجزية﴾ من غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ (لكل سنة) للخبر الصحيح خذ من كل حالم أي محتمل (٢٨٤) دينار أو عدله أي مساوي قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتقويم عمر الدينار

بأثنى عشر درهما لأنها كانت قيمته إذ ذاك ولا حد لاكثرها أما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار إن اقتضته مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في جميعه حيث وجب فلو مات أولم نذب عنهم إلا أثناء السنة وجب القسط كما يأتي أما الحى فلا يطالب أثناء السنة بالقسط وكان قياس الاجرة انه يطالب لولا ما طلب هنام من مزيد الرفق بهم لعلمهم يسلمون (ويستحب) وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب (للامام) عند قوتنا اخذ ما تقرر (عما كسته) أي طلب زيادة على دينار من رشيدولو وكلا حين العقد وإن علم أن أقلها دينار (حتى) يعقد بأكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لغنى ليخرج من خلاف أي حنيفة فانه لايجزها إلا بذلك بل حيث أمكنته الزيادة بأن علم أو ظن أجابتهم إليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن أنهم لايجبونه لاكثر من دينار

﴿فصل أقل الجزية﴾ (قوله من غنى) إلى قوله إن اقتضته في المغنى لإقوله خالص مضروب وقوله وهو إلى ولا حد وإلى قول المتن ويستحب في النهاية (قوله دينار خالص الخ) والمراد به الميثاق الشرعى وهو يساوى الآن نحو تسعين نصفاً وأكثر والدينار المتعامل به الآن تنقص زنته عن الميثاق الشرعى الربع والعبرة بالميثاق الشرعى زادت قيمته أو نقصت أه عش (قوله فلا يجوز العقد إلا به) قد يشكل مع أو عدله إلا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتامل أه سم عبارة الاسنى والمغنى وظاهر الخبر أن أقلها دينار أو ما قيمته دينار وبه اخذ البلقينى والمنصوص الذى عليه الاصحاب أن أقلها دينار وعليه إذا عقد به جاز أن يعتاض عنه ما قيمته دينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار لأن قيمته قد تنقص عنه آخر المدة أه (قوله وإن اخذ قيمته) أي جاز اخذ قيمته أه عش (قوله وهو بفتح العين الخ) وفي المختار وقال الفراء العدل بالفتح ما عادل الشئ من غير جنسه والعدل بالكسر المثل تقول عندي عدل غلامك إذا كان غلاما يعدل غلاما فإذا اردت قيمته من غير جنسه فتحت العين وربما كسرها بعض العرب فكانه غلط منهم أه وعليه فقول الشارح ويجوز كسرها مبنى على هذه اللغة أه عش (قوله وتقويم عمر الخ) مبتدا خبره لأنها كانت الخ (قوله لاكثرها) أي الجزية (قوله بانقضاء الزمن) أي الحول أه مغنى (قوله حيث وجب) أي بان كانوا يبلادنا أه عش (قوله فلو مات) أي أثناء السنة أه رشيدى (قوله أولم نذب) من باب قتل أه عش (قوله كما يأتي) أي عن قريب (قوله فلا يطالب) أي فلا يجوز لنا ذلك أه عش (قوله وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب) لعلة محمول على ما سيذكره الشارح بقوله بل حيث أمكنته الخ (قوله عند قوتنا) إلى قوله بل الاصحاب في النهاية (قوله اخذ ما تقرر) أي بقوله ولا حد لاكثرها أما عند ضعفنا الخ وقد يتوقف في الأخذ بان محل الجواز بالأقل حيث لم يرضوا بأكثر وهذا لا ينافى استحباب المما كسة لاحتمال أن يجيبوا بأكثر أه عش (قوله طلب زيادة) إلى قوله والمما كسة في المغنى لإقوله وإن علم المتن (قوله حين العقد) متعلق بما كسة (قوله وإن علم) أي الوكيل أي ولا يقال أن تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للوكيل قاله الرشيدى والظاهر أن الضمير مطلق للعائد الشامل للعائد لنفسه والعائد لموكله (قوله ليخرج الخ) ولأن الامام متصرف للمسلمين فينبغى أن يحتاط لهم أه مغنى (قوله إلا بذلك) أي بالأربعة في الغنى وبدينارين في المتوسط أه عش (قوله وجبت) أي المما كسة عليه أي فلو عقد بأقل أثم وينبغى صحة العقد بما عقده لما تقدم من أن المقصود الرفق بهم تالفاهم في الاسلام ومحافظة لهم على حقن الدماء ما أمكن أه عش (قوله والمما كسة كما تكون) عبارة النهاية والمما كسة تكون عند العقدان عقد الاشخاص فثبت عقد على شئ امتنع اخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذ أن عقد على الاوصاف كصفة الغنى أو المتوسط وحينئذ فيسن للامام أو نائبه ما كستهم حتى يأخذ الخ وعبارة سم اعلم أن المما كسة تكون عند العقد وتكون عند الأخذ فالأولى أن يما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن

﴿فصل أقل الجزية دينار لكل سنة الخ﴾ (قوله إلا به) قد يشكل مع أو عدله إلا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتامل (قوله وجبت عليه) هل فائدة الوجوب الاثم بتركها حينئذ مع صحة العقد بالدينار أو فساد العقد ايضا فيه نظر (قوله والمما كسة كما تكون في العقد كما ذكر تكون في الأخذ) اعلم أن المما كسة تكون عند العقد وعند الأخذ فالأولى أن يما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن أجابه لئلا أكثر وجب العقد به كالأجابه اليه بدون ما كسة أو علم أنه يجيب اليه وإن أبى وجب العقد له بدينار وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما أن يعقد له بدينار ثم عند الاستيفاء يما كسه حتى يأخذ منه أكثر فهذا لا يجوز ويجب الاقتصار على اخذ ما عقده حتى لو عقد لفقير بدينار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما أن يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على أن على الغنى أربعة دنانير والمتوسط دينارين

أجابه لا أكثر وجب العقد به كالأجابه اليه بدون ما كسبه وان أوى وجب العقد له بدینار وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما ان يعقد له بدینار ثم عند الاستيفاء بما كسبه حتى يأخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب الاقتصاد على اخذ ما عده به حتى لو عده لفقر بدینار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما ان يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على ان على الغنى اربعة دنانير والمتوسط دينارين والفقر ديناراً مثلاً في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه إذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غنى فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك ديناران فان عاد ووافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه او توسطه بطريقة الشرع وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمل على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصحاب مر اه سم وعبرة البجيرى والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اى طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالنقص والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلاً قال له انت غنى فادفع اربع دنانير اه (قوله فحينئذ) الى قوله وقد يشكل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ويفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المغنى والقول قول مدعى التوسط او الفقر بيمينه الا ان تقوم بينة بخلافه او عده مال وكذا من غاب واسلم ثم حضر وقال اسلمت من وقت كذا كما نص عليه الشافعى في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما ياتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليه اى المتوسط والغنى فواضح والافليس له أن يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اى في آخر الحول ولو بقوله الخ اه عش (قوله على هذا) اى ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اى النص (قوله وقد يجب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المغنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اى قول المصنف ويستحب الامام بما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجز اخذ شيء من ائده عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشى عن نص الام واطلق الشيخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى يأخذ اى اذا ما كسهم في العقد فيأخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اى اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) اى فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) اى الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعنى مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غنى او مدعى التوسط بان يقول انت غنى (قوله فاكثر) هنا وفيما ياتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اى العقد (قوله في ضابطهما) اى المتوسط والغنى (قوله وبتجه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حرج عليه بسفه (قوله كالفقعة) اى كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اى بان يريد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة ان يملك بعد كفاية العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيما ان يملك بعد اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالفقعة كقوله

والفقير ديناراً مثلاً في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه إذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غنى فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك ديناران فان عاد ووافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه او توسطه بطريقة شرعية وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمل على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصحاب مر اه سم وعبرة البجيرى والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اى طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالنقص والتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلاً قال له انت غنى فادفع اربع دنانير اه (قوله فحينئذ) الى قوله وقد يشكل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ويفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المغنى والقول قول مدعى التوسط او الفقر بيمينه الا ان تقوم بينة بخلافه او عده مال وكذا من غاب واسلم ثم حضر وقال اسلمت من وقت كذا كما نص عليه الشافعى في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما ياتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليه اى المتوسط والغنى فواضح والافليس له أن يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اى في آخر الحول ولو بقوله الخ اه عش (قوله على هذا) اى ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اى النص (قوله وقد يجب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المغنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اى قول المصنف ويستحب الامام بما كسته حتى يأخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجز اخذ شيء من ائده عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشى عن نص الام واطلق الشيخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى يأخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى يأخذ اى اذا ما كسهم في العقد فيأخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اى اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) اى فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) اى الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعنى مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غنى او مدعى التوسط بان يقول انت غنى (قوله فاكثر) هنا وفيما ياتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اى العقد (قوله في ضابطهما) اى المتوسط والغنى (قوله وبتجه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حرج عليه بسفه (قوله كالفقعة) اى كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اى بان يريد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة ان يملك بعد كفاية العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيما ان يملك بعد اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالفقعة كقوله

بجامع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة إذ لا مواساة هنا ولا العرف

لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطهما باختلاف الابواب اما السفية فيمتنع عقده أو عقود له باكثر من دينار فان عقدر شيدا باكثر ثم سفه اثناء الحول لزمه ما عقده فيما يظهر (٢٨٦) ترجيحه كما لو استاجر باكثر من اجرة المثل ثم سفه يؤخذ منه الاكثر كما هو واضح ثم رابت

قولي الاتي او حجر عليه بسفه تبعا لشرح المنهج ولو شرط على قوم في عقد الصلح ان على متوسطهم كذا وغنيهم كذا اجاز وان كثر (ولو عقدت باكثر) من دينار (ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه) كن غبن في الشراء (فان ابوا) من بذل الزيادة (فلا يصح انهم ناقضون) للعهد بذلك فيختار الامام فيهم ما ياتي (ولو اسلم ذمي) او جن (او مات) او حجر عليه بسفه او فلس كانت الجزية اللازمة له كدين آدي في حكمه فتؤخذ من ماله في غير حجر الفلس ويضارب بها مع الغرماء فيه وإذا وقع ذلك بعد سنة او سنيين اخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا والارثان خلف وارثا ولو لا فتركته فيء فلا معنى لاخذ الجزية منها لانها من جملة الفء فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي (ويسوى بينهما وبين دين الادمي على المذهب) لانها اجرة فان لم تف التركة بالكل ضاربهم الامام بقسط الجزية (او) اسلم

ولا العاقلة خلافا لظاهر ضابطه من عطاه كقول له ولا العاقلة عن النفقة عبارة النهاية والاوجه ضبط الغنى والمتوسط هنا وفي الضيافة بالنفقة لا بالعاقلة ولا بالعرف اه محذوف (قوله لانه مختلف) ادل الضمير للغنى والمتوسط فنامل اه رشيدى اعلم اخذه من قول الشارح كما يصرح به الخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين رجوعه للعرف في الغنى والمتوسط (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى تمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة اه سم وقد مناعن الروض والمغنى التصريح بصحة عقده بنفسه بدينار فقط لمصلحة حقن الدم (قوله فيمتنع الخ) عبارة المغنى ومعلوم مامر ان السفية لا يما كس هو ولا وليه لانه لا يصح عقده باكثر من دينار اه (قوله لزمه ما عقده الخ) ظاهره لزومه اسكل عام اه سم (قوله فيما يظهر ترجيحه) اى من وجهين اه سم (قوله قولي الاتي) اى قبيل قول المصنف في خلال سنة (قوله من دينار) الى التنبيه في المغنى لا لقوله او حجر الى المتن وقوله او حجر عليه بسفه (قول المتن ثم علموا) اى بعد العقد اه مغنى (قول المتن لزمهم ما التزموا) اى في كل سنة مدة بقائهم اه عش (قول المتن فان ابوا) اى بعد العقد اه مغنى (قوله فيختار الامام الخ) عبارة المغنى فيبلغون المامن كما سياتى والثاني لا ويقع منهم بالدينار كما يجوز ابتداء العقد به وعلى الاول لو بلغوا المامن ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار اجبوا اليه كما لو طلبوه اولا اه (قوله او جن) او نبذ العهد اه مغنى (قوله او حجر عليه) الى المتن مجردا كيدلما علم من كلام المصحح السابق وفقير عجز عن كسب (قوله او فلس) اى بعد فراغ السنة على ما ياتي اه عش (قوله ولذا وقع الخ) والاولى التفريع (قول المتن من تركته) اى في صورة الموت ومن ماله في غيرها سم ومعنى (قوله فان كان) اى الوارث اه عش (قوله اخذ الامام من نصيبه بقسطه الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه واطلاق الاصحاب القول بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى ان لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه سم (قوله وسقط الباقي) اى حصة بيت المال اه مغنى ومعنى ذلك ان لو كان له بنت فلم انصف التركة يؤخذ قسط الجزية من ذلك والنصف الثاني يكون فينا عش (قوله ضاربهم) اى الغرماء (قوله او اسلم الخ) او نبذ العهد اه مغنى ما ذكرته اى انفاء في شرح او في خلال سنة (قوله وهو مشكل) عبارة النهاية وقول الشيخ في اسقاط شرح منهجه او سفه في غير محله اه (قوله

ولا لا فلس له ان ياخذ منهم ما زيادة على ما شرط في العقد (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى تمتع فكان هذا مستثنى للمصلحة (قوله فان عقدر شيدا باكثر ثم سفه الخ) في العباب ولو قبل رشيد بدينارين ثم سفه فهل تلزمه الزيادة وجهان اه وظاهره ان القائل بالزيادة لا يخصها بعام السفه بل بوجبه اسكل عام (قوله لزمه ما عقده به فيما يظهر ترجيحه) ظاهره لزوم عاقده به لكل عام (قوله او حجر الخ) فقي هو السقوط في المستقبل وهو ممنوع لان كلا من السفية والفلس من اهل الجزية (قوله اخذت جزيتهم من تركته) في صورة الموت ومن ماله في غيرها (قوله فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي) هذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه فاطلاق الاصحاب القول بالرد وبارث ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله ايضا وسقط الباقي) كذا في شرح الروض (قوله او حجر عليه بسفه) ان اريد انه يؤخذ القسط ويسقط الباقي فلا وجه له لان السفية من اهل الوجوب فلا وجه للسقوط وان اريد مجرد تعجيل اخذ القسط في خلال السنة ويؤخذ الباقي في آخرها ففيه نظر ثم اخذ القسط في الاثناء لا مقتضى له مع استمرار كونه من اهل الوجوب فليتامل ثم رابته الحق

اوجن او مات او حجر عليه بسفه (في خلال سنة فقسط) لما مضى يجب في ماله او تركته كالاجرة (تنبيه) ما ذكرته في الاكثر المحجور عليه بسفه هو ما في شرح المنهج وهو مشكل لانه ان اريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي اخر الحول المسمى ايضا لم يكن لاخذ القسط معنى او مع اخذ القسط من دينار للباقي ففيه نظر لانه لما التزم بالعقد اكثر منه وهو رشيد لم يسع اسقاط

الاكثر نظير الاجرة كما مر انفا ولا يخرج على الخلاف في عقد هاللسفيه باكثر من دينار خلافا لمن قال به للفرق الواضح بين من هو عند عقدها رشيد ومن هو عنده سفيه فالجواب ان اخذ القسط بالمعنى الاخير لما يتضح على التخيير المذكور وقد علمت ما فيه ولا ياتي هذا في المفلس على ما ياتي فيه لان الباقي يؤخذ منه مما عقده ولو انما المسوغ لاخذ القسط منه انه الذي خص بيت المال بالقسمة فلم يحز لناظره تاخير قبضه ويصدق في وقت اسلامه يمينه اذا حضر وادعاه ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء بحصة ما مضى كذا نقله البلقيني عن نص الام وقال انه لم يرم من تعرض له ويظهر انه ان اراد بذلك سقوط ما بعد الحجر كان مبنيا على الضمير انه لا جزية على الفقير اما على الاصح فالجزية مستمرة عليه ولما المضارب للفوز من ماله بحصة ما مضى ثم رايت البلقيني قال في محل اخر قضية (٢٨٧) كلامهم انه لا يؤخذ منه القسط حينئذ وهو

الجاري على القواعد لكن نص في الام على الاخذ اه فافهم ان التردد انما هو في الاخذ حينئذ لا في السقوط وهو صريح فيما ذكرته والذي يتجه ما في الام وكون خلافه هو الجاري على القواعد ممنوع كيف وتأخير القسمة الى اخر الحول مضر بالغرماء وفوزهم بالكل مفوت لما وجب فكانت القسمة مع اخذ ما يخص قسط ما مضى هو القياس الجاري على القواعد لما فيه من الجمع بين الحقيين (وتؤخذ الجزية) ما لم تؤد باسم الزكاة (بأهانة فيجلس الآخذ ويقوم الذي ويطأ طيء رأسه ويحنى ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب) بكفه مفتوحة (لهزمتيه) بكسر اللام والراء وهما يجتمع اللحم بين الماضغ والاذن من الجانبين أي كلا منهما

الاكثر) الاولى اسقاط الزائد (قوله كما مر آنفا) أي قبيل قول المصنف ولو عقدت (قوله ولا يخرج) أي عقدر رشيد سفيه بعده (قوله به) أي بالتخيير على ذلك (قوله ولا ياتي هذا) أي الاشكال المذكور (قوله على ما ياتي فيه) أي في المفلس انفا (قوله انه الذي الخ) خبر المسوغ والضمير للقسط (قوله ويصدق) أي قوله ولو حجر في المغنى (قوله ويظهر انه) أي البلقيني (قوله عليه) أي المفلس (قوله حينئذ) أي حين الحجر عليه بفلس (قوله والذي يتجه ما في الام) عبارة النهاية ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء حالا ان قسم ماله ولا فخر الحول اه وعبارة المغنى وحمل شيخنا الضم على ما اذا قسم ماله في اثناء الحول وكلام البلقيني على خلافه وهو حمل حسن اه (قوله وكون خلافه) أي خلاف ما في الام وهو ورد لكلام البلقيني (قوله وتأخير القسمة الخ) أي بدون رضا الغرماء (قوله وفوزهم) أي الغرماء (قوله لما وجب) أي لبيت المال (قوله هو القياس) الضمير للقسمة وتذكيره لرعاية الخبر (قوله بين الحقيين) أي حق الغرماء وحق بيت المال (قوله الجزية) أي قوله ومن ثم نص في المغنى وكذا في النهاية الا قوله قال جمع من الشراح (قوله ما لم تؤد باسم الزكاة) أي ولا استعطت الا هاته قطعا اه معنى (قول المتن فيجلس الآخذ) بالمد أي المسلم اه معنى (قول المتن ويضعها) أي الجزية (قوله لاحدهما) أي الجانبين (قوله أي ماذكر) أي من الهيئة (قول المتن مستحب) أي لسقوطه بتضعيف الصدقة كما سيأتي اه معنى (قول المتن فعلى الاول) أي الاستحباب اه على (قوله أي المسلم) أو الذمي (قوله وعلى الثاني) أي الوجوب (قوله لان كلا) من الذمي الوكيل والذمي الموكل (قول المتن باطله) بل تؤخذ خبر في كسائر الديون نهاية ومعنى قال عش قوله كسائر الديون معتمد اه (قوله نص في الام على اخذها الخ) قيل ولو اطلع عليه المصنف لاستشهد به اه عميرة (قول المتن اشد خطا) أي من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر وقول الشراح فضلا عن وجوبها إشارة الى أن دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز واشد خطا من دعوى الاستحباب اه سم عبارة المغنى من دعوى جوازها ودعوى وجوبها اشد خطا من دعوى استحبابها وكان القياس ان يقول اشد بطلانا ليطابق قوله باطله قال ان قائم وكانه اراد بالبطلان الخطا اه (قوله فيحرم فعلها) اقتصر عليه المغنى وزاد النهاية ان غالب على المتن تاذيه والا فتكره اه (قوله لما فيها) أي في فعلها على حذف المضاف (قوله راما استناد الاولين) وهم طائفة من اصحابنا الخراسانيين نهاية

التنبيه الملاحظ بالهامش (قوله اشد خطا) أي من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر لا من دعوى وجوبها كما توهمه بعضهم فاعترض بان الامر بالادكس وقول الشراح فضلا عن وجوبها إشارة الى أن دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز واشد خطا من دعوى الاستحباب (قوله بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لا احتمال رفعه من ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ

ضربة واحدة وبحث الراغبين الا كنفاء بضربة واحدة لاحدهما قال جمع من الشراح ويقول له يا عدو الله ادحت الله (وكله) أي ما ذكر (مستحب وقيل واجب) لان بعض المفسرين فسر الصغار في الآية بهذا (فعلى الاول له توكيل مسلم) وذمى (بالاداء) لها (وحرالة) بها (عليه) أي المسلم (و) الله سلم (ان يضربها) عن الذمي وعلى الثاني يمتنع كل ذلك لغوات الاهانة الواجبة حتى في توكيل الذمي لان كلامهم مرد بالاصحار (قلت هذه الهيئة باطله) إذ لا اصل لها من السنة ولا فعلها احد من الخلفاء الراشدين ومن ثم نص في الام على اخذها باجمال أي برقم من غير ضرر احد ولا نيله بكلام قبيح قال والصغار ان يجري عليهم الاحكام لان يضر بوا ويؤذوا (ودعوى استحبابها) فضلا عن وجوبها (اشد خطا والله اعلم) فيحرم فعلها على الاوجه لما فيها من الإذناء من غير دليل واما استناد الاولين إلى ذلك التفسير فلا يس في محله إلا لو صح ذلك التفسير عنه صلى الله عليه وسلم او عن صحابي وكان لا يقال من قبل الراي وليس كذلك

بل هذا يقال من قبله ولذا افسره الامام الشافعي رضي الله عنه وغيره بغير ذلك وهذا يندفع ما اشار اليه الشارح من التورك على المصنف في تشنيعه المذكور (ويستحب) وقيل يجب بناء على ما مر في الاقل (للامام) او نائبه (إذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلا (ان يشرط عليهم إذا صولحو في بلدهم) او بلادنا كما اعتمدناه الا ذرعى وهو اوجه من نقل الزركشي خلافا وافرده (ضيافة من يربهم من المسلمين) ولو غنيا غير مجاهد للاتباع وانقطاع سنده بجبره (٢٨٨) فعل عمر بقضيته ويظهر انه لا يدخل عاص بسفره لانه ليس من اهل الرخص بل ولا من كان

وسفره دون ميل لانه حينئذ لا يسمى ضيفا وإن ذكر المسلمين قيد في الندب لا الجواز ولو صالحوا عن الضيافة بمال فهو لاهل النية خلافا لمن زعم انه للطارقين وإنما يشرط ذلك حال كونه (زائدا على اقل جزية) فلا يجوز جعله من الاقل لان القصد من الجزية التملك ومن الضيافة الاباحة (وقيل يجوز منها) اي الجزية التي هي اقل لانه ليس عليهم غيرها ويرد بان هذا كالمما كسة (وتجعل) الضيافة (على غنى ومتوسط) اي عند نزول الضيف بهم كما هو ظاهر (لا فقير) فلا يجوز كما هو ظاهر جعلها عليه (في الاصح) لانها تتكرر فيعجز عنها (ويذكر) العاقبة عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجالا و فرسانا) اي ركبانا واثرا الخيل لشرفها وذلك لانه اقطع للنزاع وانفي للغرر فيقول على كل غنى او متوسط جزية كذا وضيافة عشرة مثلا كل يوم او سنة مثلا خمسة رجالة فرسان او عليكم ضيافة

ومغنى (قوله) بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال رفعه مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه يقال من قبل الراي غاية ما يقتضيه ذلك هو التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الجزم بالتشنيع فاي اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح اه سم وقد يقال قد تقرر في الاصول ان ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم ولم يوجد عند اهله من الرواة فهو مقطوع بكذبه (قوله بغير ذلك) اي كما مر انفا (قوله في تشنيعه الخ) اي على ما في المحرر (قوله او نائبه) الى قوله وانقطاع سنده في المغنى والى قول المتن ولا يجوز في النهاية الا قوله وانقطاع سنده ويظهر وقوله لانها تتكرر فيعجز عنها (قول المتن إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان اه سم (قوله شرط الضيافة الخ) اشارة الى تنازع يستحب وامكن في ان يشترط الخ واعمال الاول على مختار السكوفين (قول المتن ان يشترط عليهم الخ) ينبغي اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر اه سم (قوله او بلادنا) اي وانفردوا في قرية اه مغنى (قوله لا يدخل عاص بسفره الخ) وعليه فالاخذ بالمسافر المذكور لا يحسب مما شرط عليهم بل الحق باق في جهنهم بطالبون به ويرجعون عليه بما اخذه منهم اه ع ش (قوله لانه ليس من اهل الرخص) انظر ما تعلق هذا بالرخص اه رشيدى وقد يجاب ان الغرض من اشتراط للمسافر كالرخص (قوله لانه حينئذ لا يسمى ضيفا) فيه نظر اه سم وقد يجاب ان الغرض من اشتراط ذلك دفع ضرورة المسافرين ولا ضرورة لمن كان سفره دون ميل (قوله وان ذكر المسلمين الخ) عطف على قوله انه لا يدخل الخ (قوله بان هذا) اي المشروط اه ع ش وعليه فقوله كالمما كسة اي كالزائد بالمما كسة (قوله عند نزول الضيف الخ) اي ليلا او نهارا اه ع ش (قول المتن ويذكر) اي وجوبا اه ع ش (قوله العاقبة) الى قوله واعترض في المغنى الا قوله واثرا الخيل لشرفها (قوله وذلك) اي وجوب ذكر العدد وقوله لانه اي ذكر العدد (قوله جزية) بالتونين (قوله وضيافة عشرة) اي عشرة انفس اه مغنى (قوله خمس) هو في الموضوعين بتونين وانما حذف منه التاء لان المعدود مخذوف اي خمسة اضياف رجالة الخ اه رشيدى اي اولانه مؤنث اي خمس منها اي من العشرة انفس (قوله كل سنة مثلا) الاولى تقديمه على رجالة كذا (قوله يتوزعونهم الخ) عبارة المغنى ثم يوزعون فيما بينهم او يتحمل بعضهم عن بعض اه (قوله بانه) اي ذكر عدد الضيفان اي وجوبه (قوله انها) اي الضيافة (قوله ذكر عدد) الانسب ذكر العدد (قوله وذكر الرجالة الخ) اي واعترض ذكر الرجالة الخ (قوله اذ لا يتفاوتون) اي الرجالة والفرسان وكان الاولى الثانية (قوله ويرد الاول) اي من الاعتراضين (قوله بل هو) اي ذكر العدد (قوله والثاني)

التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه يقال من قبل الراي غاية ما يقتضى التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الاخذ بالتشنيع فاي اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح (قوله إذا أمكنه الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح في انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان (قوله ان يشرط عليهم الخ) ينبغي اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر (قوله لانه حينئذ لا يسمى ضيفا) فيه نظر (قوله ان يبين عددا ايام الضيافة في الحول) عبارة كنز الاستاذ

ألف مسلم رجالة كذا و فرسان كذا اكل سنة مثلا يتوزعونهم فيما بينهم بحسب تفاوتهم في الجزية واعترض ذكر العدد بانه بناء في اصل الروضة على ضعف انها من الجزية اما على الاصح انها زائدة عليها فلا يشترط ذكر عدد وذكر الرجالة والفرسان بانه لا معنى له اذ لا يتفاوتون إلا بعطف الدابة وقد ذكره بعد ويرد الاول بمنع ما ذكره من البناء بل هو مبني على الاصح ايضا كما جرى عليه مختصرو الروضة والثاني بان الآتي ذكر مجرد العلف والذي هنا ذكر عدد الدواب اللازم لذكر الفرسان واحد هذين لا يغني عن الاخر كما هو ظاهر ويشترط فيما إذا قال على كل غنى او متوسط عدد كذا ولم يقل كل يوم ان يبين عدد ايام الضيافة في الحول

مع ذكر قدر مدة الإقامة كما  
 سيد كره (و) يذ كر (جنس  
 الطعام والادام) كالبر  
 والسمن وغيرهما بحسب  
 العادة الغالبة في قوتهم وقد  
 يدخل في الطعام الفاكهة  
 والحلوى لكن محل جواز  
 ذكرهما إن غلبا ثم على  
 الاوجه ويظهر ان اجرة  
 الطبيب والخادم مثلهما في  
 ذلك ومن صرح بان ذلك  
 غير لازم لهم يحمل كلامه  
 على ما إذا سكنت عنه اولم  
 يعتد في محلتهم (وقدرهما)  
 يذ كر ان (لكل واحد) من  
 الاضياف (كذا) منها  
 بحسب العرف ويقاوت  
 بينهم في قدر ذلك لاصفته  
 بحسب تفاوت جزييتهم  
 وليس لضياف تكليفهم ذبح  
 نحو دجاجهم ولا غير الغالب  
 قيل لا معنى للواو في ول كل  
 اه ويرد بان لها معنى كما افاده  
 ما قدرته (و) يذ كر (علف  
 الدواب) ولا يشترط ذكر  
 جنسه وقدره فيكني  
 الاطلاق ويحمل على تن  
 وحشيش بحسب العادة لا  
 على نحو شعير نعم إن ذكر  
 الشعير في وقت اشتراط بيان  
 قدره ولا يجب عند عدم تعيين  
 عدد دواب كل علف اكثر  
 من دابة لكل واحد (و)  
 يذ كر (منزل الضيفان)  
 وكونه يدفع الحر والبرد  
 (من كنيسة وفاضل مسكن)  
 وبيت فقير

أي يرد الاعتراض الثاني (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ان يبين عدد أيام  
 الضيافة لأن بيان عدد أيامها لا يقتضي تو إلى بعض تلك الأيام اه سم (قوله كما سيد كره) أي بقوله ومقامهم  
 (قوله كالبر) إلى قوله قيل في المغنى الاقوله على الاوجه إلى المتن (قوله في قوتهم) عبارة المغنى والمعتبر  
 فيه طعامهم وادامهم نفيا للشيقة عنهم قال الماوردي فان كانوا يقتاتون الحنطة ويتادمون باللحم كان  
 عليهم ان يضيفوهم بذلك وإن كانوا يقتاتون الشعير ويتادمون بالالبان اضافوهم بذلك اه (قوله  
 وقد يدخل في الطعام الخ) أي يدخل في الطعام في قوتهم ويذ كر جنس الطعام اه رشيدى (قوله لكن  
 محل جواز ذكرهما الخ) عبارة المغنى وفي ذلك تفصيل وهو ان كانوا ياكلونهما غالبا في كل يوم  
 شرط عليهم في زمانهما بخلاف الفواكه النادرة والحلوى التي لا تؤكل في كل يوم اه (قوله ان غلبا)  
 الاولى التانيث (قوله ثم) أي في محلهم (قوله في ذلك) أي التفصيل المذكور (قوله ومن صرح بان ذلك  
 غير لازم) عبارة الروض أي والمغنى ولا يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه سم (قوله بان  
 ذلك) أي اجرة الطبيب والخادم غير لازم لهم أي الذمين (قوله على ما إذا سكنت عنه) أي فاذا ذكره  
 الامام فيذكره بالشرط الذي في ذكر الطعام (قوله اولم يعتد) أي ما ذكر من الطبيب والخادم (قوله  
 في محلتهم) الاولى إسقاط التاء كافي النهاية قال ع ش قوله في محلهم المراد بمحلهم قريتهم مثلا التي هم بها  
 والمراد بعدم اعتياده في محلهم انهم لم تجر عاداتهم باحضاره للريض منهم فان جرت عادتهم باحضاره  
 لكونه في البلد او قريبا منها عرفا وجب احضاره اه ع ش (قول المتن ولكل واحد كذا) صريحه بالنظر  
 لما قدره الشارح أنه لا بد من ذكر الاجمال ثم التفصيل وهو مخالف للكلام غيره اه رشيدى (قوله منها)  
 أي الطعام والادام (قوله ويقاوت بينهم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وإذا تفاوتوا في الجزية  
 استحب ان يقاوت بينهم في الضيافة فيجعل على الغنى عشرين مثالا وعلى المتوسط عشرة ولا يقاوت بينهم في  
 جنس الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان وإن ازدحم الضيفان على المضيف لهم  
 او عكسه خير المزدحم عليه وإن كثرت الضيفان عليهم بدوا بالسابق لسبقه وإن تساوا اقرع بينهم وليكن  
 للضيفان عريف يرتب أمرهم اه (قوله ولا غير الغالب) أي من أقواتهم اه مغنى (قوله قيل الخ) وافقه  
 المغنى عبارة ولا معنى لاثبات الواو وعبارة المحرر ويقدر الطعام والادام فيقول لكل واحد كذا من الخبز  
 وكذا من السمن اه (قوله ويرد بان لها معنى) إن كان مراد المعترض انه يكتفى ان يقول وقدرهما لكل  
 واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره مع انه يقتضى انه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر  
 التفصيل والكلام في ذلك فليراجع عبارة الروض وقدرها لكل واحد انتهت اه سم (قوله ولا يشترط)  
 إلى المتن في المغنى (قوله لا عن نحو شعير) عبارة المغنى ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التصريح به فان ذكره  
 بين قدره اه (قوله نحو شعير) كقول اه ع ش (قوله ان ذكر الشعير) أي او نحوه اه مغنى (قوله علف  
 اكثر) فاعل يجب (قوله وبيت فقير) أي وإن كان لا ضيافة عليه كما مر كان يقول وتجعلوا المنازل بيوت

ويذ كر عدد أيام الضيافة وجوب الجماعة في الحول ولولم يذ كره وشرط ثلاثة أيام مثلا عند قدوم قوم جاز  
 اه (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لاحاجة لذلك مع قوله ان يبين عدد أيام الضيافة لأن بيان عدد  
 أيامها لا يقتضي تو إلى بعض تلك الأيام (قوله ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة الروض ولا  
 يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه (قوله لاصفته) عبارة شرح الروض ولا يقاوت بينهم في حسن  
 الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان اه (قوله قيل لا معنى للواو في ولكل) عبارة  
 الروض وقدرهما لكل واحد اه (قوله ويرد بان لها معنى الخ) إن كان مراد المعترض بانه لا معنى للواو  
 انه لا وجه لها لان المراد انه يذ كر قدر مال لكل والواو تنافي ذلك ولا تناسبه لم يندفع بهذا الرد لكن كان ينبغي  
 الاعتراض على ذكر كذا العدم الحاجة اليه على هذا (قوله ايضا ويرد بان لها معنى) ان كان مراد المعترض  
 انه يكتفى ان يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره



ولا يخرجون أهل منزل منه (٢٩٠) ويشترط عليهم إعلانه أبوهم ليدخلها المسلمون ركبانا كما شرطه عمر على أهل

الشمس (و) يذكر  
(مقامهم) أي مدة إقامتهم  
(ولا يجاوز ثلاثة أيام)  
أي لا يندب له ذلك لأنها  
غاية الضيافة كما في  
الاحاديث فإن شرط  
عليهم أكثر جاز وعن  
الإصحاب أنه يشترط  
تزويد الضيف كفاية  
يوم وليلة ولو امتنع قليل  
منهم أجبروا أو كلهم أو  
أكثرهم فناقضون وله  
حمل ما أتوا به ولا يطالبهم  
بعوض أن لم يمر بهم  
ضيف ولا بطعام ما بعد  
اليوم الحاضر ولو لم يأتوا  
بطعام اليوم لم يطالبهم  
به في العد كذا أطلقوه  
وقضيته سقوطه مطلقا وفيه  
نظر وإنما يتجه أن شرط  
عليهم إياها معلومة فلا يحسب  
هذا منها أمالو شرط على  
كلهم أو بعضهم ضيافة  
عشرة مثلا كل يوم فقوت  
ضيافة القادمين في بعض  
الأيام فيحتمل أن يقال  
يؤخذ بدله لاهل التيء  
ويحتمل سقوطها والاقرب  
الاول والا لم يكن  
لا شرائط الضيافة في هذه  
الصورة كبير جدوى (ولو  
قال قوم) عرب أو عجم  
(تؤدي الجزية باسم صدقة  
لا جزية) وقد عرفوا  
حكمها (فلا امام اجابتهم  
إذا رأى ذلك) ويضعف  
عليهم الزكاة اقتداء بفعل  
عمر رضي الله تعالى عنه ذلك

الفقراء أهريدي (قوله ولا يخرجون) إلى قوله كذا أطلقوه في المغنى إلا قوله قليل منهم أجبروا وقوله أو  
أكثرهم (قوله ولا يخرجون الخ) أي فلو خالفوا الثمنا والظاهر أنه لا أجره عليهم لمدة سكنتهم حيث كانت  
بقدر المدة المشروطة أه عش (قوله أهل منزل منه) أي من منزله وإن ضاق أسنى ومغنى (قوله أبوهم) أي  
أبواب دورهم لا أبواب المجالس (قوله مدة إقامتهم) أي إقامة الضيفان في الحول كدشرين يوما أه مغنى  
(قول المتن ولا يجاوز) أي الضيف في المدة أه مغنى وعبرة سم كان المراد في الشرط أه وأليه يشير قول  
الشارح أي لا يندب الخ (قول المتن ثلاثة أيام) أي غير يومى الدخول والخروج أه عش (قوله لأنه الخ) أي  
الزمن المذكور (قوله فإن شرط) إلى الفصل في النهاية (قوله أنه يشترط) أي ندبا كما مر أه عش (قوله  
ولو امتنع الخ) أي من الضيافة عبارة المغنى ولو امتنع من الضيافة جماعة أجبروا عليها فلو امتنع الكل فتولوا  
فان قالوا انتقض عهدهم قاله محلى أه (قوله فناقضون) أي فلا يجب تبليغهم المأمن كما يأتي في قول المصنف  
ومن انتقض عهده بل يتخير الامام فيهم بين القتل والرق والمن والقداء على ما يراه أه عش (قوله وله حمل  
ما أتوا به) عبارة المغنى ولضيفهم حمل الطعام من غير أكل بخلاف طعام الوليمة لأنه مكرمة وما هنا معاوضة أه  
وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه ما نصه وقد تشعر بان الضيف يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير  
الاكل كالبيع وكذا يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة فليراجع ثم رايت الشارح قال في فصل الوليمة  
ما نصه نعم ضيف الذي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم إليه اتفاقا فله الارتحال به أه وقوته تعطى أنه  
يملكه بالتقديم أه (قوله ولا بطعام ما بعد اليوم) أي لا يطلب تعجيله منهم أه عش (قوله مطلقا) أي  
عن التفصيل الآتي آنفا (قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته أنه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه أه سم يحذف  
(قوله فقوت) ببناء المفعول (قوله فيحتمل) إلى قوله ولا عبارة النهاية اتجه اخذ بدله لاهل التيء لاسقوطها  
أه (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه المطالبة في الحال والاجبار جدوى أي جدوى أه سم (قوله عرب)  
إلى الفصل في المغنى إلا قوله قال البلقيني إلى المتن وقوله لا يقال إلى المتن (قوله حكمها) أي الزكاة أي وشرطها  
مغنى واسنى (قول المتن فلا امام الخ) يفهم أنه لا يلزمه الاجابة وهو كذلك بخلاف بذلهم الدينار نعم تلزمه  
الاجابة عند ظهور المصلحة فيه لقوتهم وضعفنا ولا غير ذلك إذا أبو الدفع الا باسم الصدقة أه مغنى (قول المتن  
اجابهم الخ) هذا إذا تيقنا وفاء هادينار ولا فلا يجابوا ولو اقتضى إجابتهم تسليم بعض منهم عن بعض  
ما التزموا فانهم يجابون ولبعضهم أن يلزم عن نفسه وعن غيره وغرضنا تحصيل دينار عن كل راس فيقول  
الامام في صورة العقد جعلت عليكم ضعف الصدقة أو صالحكم عليه أو نحوه مغنى وروض مع شرحه (قول  
المتن ويضعف) أي وجوبا أه عش (قوله بنو تغلب) بفتح المشنة فوق وبكسر اللام والنسبة اليها انغالي

مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع (قوله ولا يجاوز  
ثلاثة أيام) كان المراد في الشرط (قوله وله حمل ما أتوا به) عبارة الروض فرع لضيفهم حمل الطعام قال  
في شرحه من غير أكل بخلاف طعام الوليمة لأنه مكرمة وما هنا معاوضة انتهى وقد يشعر بان الضيف  
يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير الاكل كالبيع فليراجع ثم رايت الشارح قال في فصل الوليمة ما نصه  
نعم ضيف الذي المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به انتهى وقوته تعطى أنه يملكه  
بالتقديم (قوله أيضا وله حمل ما أتوا به) (تنبيه) هل يملك الضيف ما أحضر له من الطعام بوضعه بين يديه أو  
بوضعه في فيه أو بغير ذلك وهل يجري عليه حكم الضيف في غير ذلك أو يفرق بينهما والظاهر الفرق بدليل  
أنه هنا له حمل ما أتوا بخلاف الضيف في غير ذلك وهل له التصرف فيما أحضره له بغير الاكل كالبيع وكذا  
يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة في ذلك نظر ويحتمل في جميع ذلك الملك والتصرف بغير الاكل  
(قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته أنه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه لكن يتنازع فيه أنهم لما ذكروا عدم  
المطالبة قالوا بناء على أن الضيافة زائدة على الجزية وإنما يتجه هذا البناء على السقوط إذ لو لم يسقط صح  
بناؤه أيضا على أنها غير زائدة على الجزية إذ لا يفوت شيء فليتأمل (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه

مع من تصرف من العرب قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وهم بنو تغلب وتوخ وبهراء وقالوا لا تؤدى الا كالمسلمين بالسكسر

فابي فارادوا الحقوق بالروم فصالحهم على تضعيف الصدقة عليهم وقال هؤلاء حتى ابوالاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة ابعرة شاتان و) من (خمس وعشرين) بعير (بنتا مخاض) ومن ست وثلاثين بنتا لبون وهكذا و) من (عشرين (٢٩١) دينار ادينارو) من (ماتى درهم)

فضة ( عشرة وخمس  
المعشرات) المسقية بلامؤنة  
والافعشرها المامر عن عمر  
رضى الله عنه ويجوز غير  
تضعيفها كتريعها على  
ما يراه بل لو لم يف التضعيف  
بقدر دينار لكل واحد  
وجبت الزيادة الى بلوغ  
ذلك يقينا كما انه لو زاد جاز  
النقص عنه الى بلوغ ذلك  
يقينا ايضا قال البلقيني ان  
اراد تضعيف الزكاة  
مطلقا وردت زكاة الفطر ولم  
ار من ذكرها او فيما  
ذكره وردت زكاة التجارة  
والمعدن والركاز في الام  
والتخصر تضعيفها او  
مطلق المال الزكوى  
اقتضى عدم الاخذ من  
المعلوفة وهو بعيد ولم أره  
انتهى والذي يتجه  
التضعيف الا في زكاة الفطر  
وهو ظاهر والافى  
المعلوفة لانها ليست زكوية  
الان ولا عبرة بالجنس  
والالوجبت فيما دون  
النصاب الاقنى (ولو وجبت  
بنتا مخاض مع جبران) كما  
في ست وثلاثين عند فقد  
بنتى اللبون ( لم يضعف  
الجبران في الاصح) فياخذ  
مع كل بنت مخاض شاتين

بالكسر على الاصل ومنهم من يفتح للتخفيف استنقالا الى كسرتين مع بقاء النسب وقوله وتروخ هو  
بالتاء المثناة فوق وبالتون المخففة وقوله وبهر او في المصباح وبهراء مثل حراء قبيلة من قضاة والنسبة اليها  
بهراني مثل نجراني على غير قياس وقياسه بهر او ي اه ع ش (قوله فابي) اى عمر رضى الله عنه اه ع ش  
(قوله فصالحهم الخ) ولم يخالفه احد من الصحابة فكان ذلك اجماعا معنى واسنى (قول المتن فن خمسة ابعرة  
شاتان) ومن عشرة اربع شياء ومن خمسة عشر ست شياء ومن عشرين ثمان شياء ومن اربعين من الغنم  
شاتان ومن ثلاثين من البقر تديعان ومائتين من الابل ثمان حقا او عشرين بنت لبون ولا يفرق فلا  
ياخذ اربع حقا وخمس بنت لبون كما لا يفرق في الزكاة اه كذا قالاه وقال ابن المقرئ قلت وفيه نظر  
اذ لا تشقيص هنا بخلاف ما هناك وهو الظاهر اه معنى (قوله ويجوز غير تضعيفها الخ) عبارة المعنى  
والروض مع شرحه فان في قدر الزكاة بلا تضعيف او نصفها ان نصفها بالدينار يقينا لا ظنا كفى اخذه فلو  
كثر او عسر عددهم لمعرفة الوفاء بالدينار لم يجز الاخذ بغلبة الظن بل يشترط تحقق اخذ دينار عن كل راس  
ولا يتعين تضعيفها ولا تنصيفها فيجوز ترييعها وتخميسها ونحوهما على ما يرويه بالشرط المذكور اه (قوله  
لو زاد) اى الضعيف على دينار (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث  
امكنته الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة اه  
سم (قوله قال البلقيني الخ) اى اعتراضا على التعبير بما ذكر من تضعيف الزكاة بلا قيد ومن التصوير  
بقولهم فن خمسة ابعرة الخ اه ع ش (قوله وهو ظاهر) اذ لا تجب على كافر ابتداء نهاية (قوله والافى  
المعلوفة الخ) اى فلا ياخذ منها شيئا لا بمضاعفة ولا عدمها اخذ من قوله والالوجبت الخ اه ع ش (قوله  
لانه لو ضعف الخ) ولا نه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص اه معنى (قوله لضعف علينا  
الخ) اى وهو ممنوع قطعاه معنى (قوله والخبرة فيه) اى الجبران اى في دفعه او اخذه وقوله هنا اى في الجزية  
اى بخلافه في الزكاة فان الخبرة فيه للدافع مال كان او ساعيا كالمشرى وشيى وع ش (قوله للامام) ويعطى  
الجبران من النقي كما يصرفه اذا اخذه الى النقي اه معنى (قول المتن ولو كان بعض نصاب الخ) وهل يعتبر  
النصاب كل الحول واخره وجهان في الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المعنى والفقير  
والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثانى وهو كما بحثه بعض المتأخرين اه معنى (قوله المال  
الزكوى) اى للكافر (قوله اذ لا يجب فيه شىء على المسلم) اى واثر عمر رضى الله تعالى عنه ورد في تضعيف  
ما يلزم المسلم لافى ايجاب المالم يجب فيه شىء على المسلم اه معنى (قوله في الخلطة الخ) فان خلط عشرين شاة  
بعشرين لغيره اخذ منه شاة ان ضعفنا اه معنى (قوله لا ناقول لا نطرها الخ) فلو تلفت اموالهم قبل تمام

المطالبة في الحال والاجبار جدوى اى جدوى (قوله ومن ست وثلاثين بنتا لبون) وهكذا قال في الروض  
وياخذ من مائتين اى من الابل ثمان حقا او عشرين بنت لبون قلت وفيه نظر اذ لا تشقيص انتهى (قوله بل  
لو لم يف التضعيف بقدر دينار الخ) عبارة الروض فان في قدر الزكاة اى بلا تضعيف او نصفها بالدينار  
يقينا لا ظنا كفى اخذه اه (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث امكنته  
الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة (قوله ولو كان  
بعض نصاب) قال في شرح الروض وهل يعتبر النصاب كل الحول واخره وجهان في الكفاية قياس باب  
الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المعنى والفقير والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثانى اه  
(قوله لا ناقول لا نطرها للاشخاص بل لجموع الحاصل هل يفي برؤسهم او لا) فلو تلفت اموالهم قبل تمام  
الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للمرد الشرعى وهو دينار عن كل واحد فيه نظر ولا يبعد ان الامر

او عشرين درهما لانه لو ضعف اخذ الضعف علينا فيما اذ اردناه اليهم والخبرة فيه هنا للامام دون المالك نص عليه  
(ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (لم يجب قسطه في الاظهر) اذ لا يجب فيه شىء على المسلم ومن ثم يجب القسط  
في الخلطة الموجبة للزكاة لا يقال يارم عليه بقاءه سر منهم بلا جزية لا ناقول لا نطرها للاشخاص بل لجموع الحاصل هل يفي برؤسهم

الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للرد الشرعي وهو دينار من كل واحد فيه نظروا لا يبعدان الامر كذلك  
 اه سم (قوله هل بنى برؤسهم) اى بقدر دينار لكل كامل منهم (قوله كما تقرر) اى فى شرح وخمس المعشرات  
 (قول المتن ثم الماخوذ) اى باسم الزكاة مضعفا وغير مضعف جزية بالرفع على الخبرية اه معنى (قول المتن  
 فلا يؤخذ) اى بنى (قول المتن من مال من لا جزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة وخنثى بخلاف الفقير معنى  
 وروض مع شرحه (قوله اجيبوا) اى وجوب باه ع ش (قوله اجيبوا) ولا ينافى هذا ما مر من انها لو عقدت  
 باكثر من دينار ثم علموا جواز دينار لزومهم ما التزموا لان الزيادة هنا فى مقابلة الاسم وقد اسقطوه اه معنى  
 وفى سم بعد ذلك كرمثله عن شرح الروض ما نصه وقضيته انهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة  
 الاسم فليراجع ثم هل تحتسج اجابته لتجديد عقد اه اقول والاول ظاهر والاقر فى الثانى عدم  
 الاحتياج والله اعلم

﴿فصل فى جملة من احكام عقد الذمة﴾ (قوله فى جملة) الى قول المتن أو أسلم فى النهاية (قول المتن يلزمنا  
 الكف) اى الانكشاف بدليل قوله ودفع أهل الحرب عنهم اه رشيدى ويصرح بذلك تصوير شرح  
 المنهج الكف بقوله بان لا تتعرض لهم نفسا وما لا وسائر ما يقرون عليه كخمر الخ (قوله نفسا) الى قوله اما  
 عند شرط فى المعنى لا افعله وائر الى المتن وقوله والحق الى المتن (قوله كخمر وخنزير) إنما افردهما  
 بالذكر مع دخولهما فى الاختصاص لان لهما قيمة عندهم اولدفع ما يتوهم من منعهم إظهارهما من عدم  
 لزوم الكف عن التعرض لهم فيهما اه ع ش (قوله او انتقصه) اى احتقره بضرب او شتم او غيرهما هو  
 وما بعده تفصيل لبعض افراد الظلم فهو من عطف الخاص على العام كافى ع ش وإن كان باو اه بيجرى  
 (قوله فانا حجيجه) اى خصمه لخالفته لشريعته من وجوب عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر  
 والتخويف فلا دلالة فيه على تشريف الذمى اه بيجرى عن القليوبى (قول المتن نفسا وما لا) منصوبان  
 على التمييز من الكف وحذف من قوله وضمان ما تنلفه لدلالة ما سبق والتمييز اذا علم جاز حذفه ولا يجوز  
 ان يكون الكف وضمان من تنازع العاملين لانك اذا عملت الاول منهما اضمرت فى الثانى فيلزم وقوع  
 التمييز معرفة وإن عملت الثانى لزوم الحذف من الاول لدلالة الثانى وهو ضعيف اه معنى اقول وإعمال  
 الثانى هو مختار البصريين كافى الكافية واكثر استعما لا كافى شرحه للفاضل الجامى (قوله ورد الخ) عطف  
 على الكف (قوله ورد ما ناخذ الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واحترز بالمال عن الخمر والخنزير  
 ونحوهما فن اتلف شيئا من ذلك لاضمان عليه سواء اكانوا اظهروه ام لا لكن من غصبه يجب عليه رده عليهم  
 ومثله الرد على الغاصب ويعصى بالتلافى ما لا ان اظهره وهاو تراق الخمر على مسلم اشترها منهم وقبضها ولا  
 ثمن عليه لهم لانهم تعدوا باخراجها اليه ولو قضى الذمى دين مسلم كان له عليه بثمانه خمر او نحوه حرم على المسلم  
 قبوله إن علم انه ثمن ذلك لانه حرام فى عقيدته والا لزومه القبول اه (قوله لان ذلك) اى ما ذكر من الضمان  
 والرد (قوله كما افادته آيتها) انظروا وجه الافادة فيها اه رشيدى اقول وجهها المغنى بان الله تعالى غياقتهم  
 بالاسلام او ببذل الجزية والاسلام يعصم النفس والمال وما الحق به فكذا الجزية اه (قوله وائر  
 الاولين) اى اهل الحرب اه ع ش (قوله لانه يلزمنا الذب عنها) اى عن دارنا ومنع الكفارة من طروقها  
 اه معنى (قوله لم يلزمنا الدفع عنهم) اى دفع غير المسلم اخذنا من قوله الاق فان اريد الخ سيد عمر وسم

كذلك (قوله فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه) قال فى الروض ولا تؤخذ من مال صبي ومجنون وامرأة  
 قال فى شرحه وخنثى بخلاف الفقير اه (قوله اجيبوا) قال فى شرح الروض لان الزيادة أثبتت لغير الاسم  
 فان رضوا بالاسم وجب إسقاطها اه وقضيته انهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة الاسم  
 فليراجع (قوله ايضا اجيبوا) هل يحتاج حينئذ لتجديد عقد

﴿فصل يلزمنا الكف عنهم الخ﴾ (قوله فان كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله  
 السابق والذمة والاسلام انه لا يلزمنا حينئذ دفع اهل الاسلام وقد يقتضى عدم لزوم ذلك جواز تعرضنا لهم

أولا كما تقرر (ثم الماخوذ  
 جزية) حقيقة فيصرف  
 مصر فها كما أفهمه قول عمر  
 السابق ورضوا بالمعنى (فلا  
 تؤخذ من مال من لا جزية  
 عليه) ولو زاد المجموع على  
 أقل الجزية فسألو الإسقاط  
 الزيادة وإعادة اسم الجزية  
 أجيبوا

﴿فصل فى جملة من احكام  
 عقد الذمة﴾ (يلزمنا) عند  
 إطلاق العقد فعند الشرط  
 أولى (الكف عنهم) نفسا  
 وما لا ورضوا اختصاصا  
 وعمامتهم كخمر وخنزير  
 لم يظهره الخبر اى داود  
 ألا من ظلم معاهدا أو انتقصه  
 أو كلفه فوق طاقته أو اخذ  
 منه شيئا بغير طيب نفس فانا  
 حجيجه يوم القيامة (وضمان  
 ما تنلفه عليهم نفسا وما لا)  
 ورد ما ناخذ من اختصاصاتهم  
 كالسلم لان ذلك هو فائدة  
 الجزية كما افادته آيتها (ودفع  
 اهل الحرب) والذمة  
 والاسلام وآثر الاولين  
 لانهم الذين يتعرضون لهم  
 غالبا (عنهم) إن كانوا ابدارنا  
 لانه يلزمنا الذب عنها فان  
 كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا  
 الدفع عنهم إلا ان شرطوه  
 علينا

أو انفردوا بجوارنا والحق بدارنا دار حرب فيها مسلم فإن أريد أنه يلزم من ادفع المسلم عنه أو أنه (٣٩٣) لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع

عنهم فمقرب أو دفع الحربين  
عنهم بخصوصهم فبعيد جدا  
والظاهر أنه غير مراد (وقيل  
أن انفردوا ولم يلزمنا الدفع  
عنهم) كالألزامهم الذب  
عنا والأصح أنه يلزمنا الدفع  
عنهم مطلقا حيث أمكن  
لأنهم تحت قبضتنا كاهل  
الاسلام أما عند شرط أن  
لا نذب عنهم فإن كانوا معنا  
أو بمحل إذ قصدوهم مروا  
علينا فسد العقد لتضمنه  
تمكين الكفار منا وإلا فلا  
(ونمنعهم) وجوبا (أحداث  
كنيسة) وبيعة وصومعة  
للتعبد ولو مع غيره كنزول  
المارة (في بلد أحداثنا)  
كالبرقة والقاهرة (أو اسلم  
أهله) حال كونهم مستقلين  
ومتغلبين (عليه) بأن كان  
من غير قتال ولا صلح كاليمين  
وقول شارح والمدينة فيه  
نظر لأنهم من الحجاز وهم  
لا يمكنون من سكنه مطلقا  
كأمر وذلك لخبر ابن عدي  
لا تبني كنيسة في الاسلام  
ولا يحدد ما خبر منها  
وجاء معناه عن عمر وابن  
عباس رضي الله عنهم ولا  
مخالفة لها ويهدم وجوبا  
ما أحدثوه وإن لم يشرط  
عليهم هدمه والصلح على  
تمكينهم منه باطل وما وجد  
من ذلك ولم يعلم أحداثه بعد  
الأحداث أو الاسلام أو

(قوله أو انفردوا إلخ) أي وهم بدار الحرب كما هو صريح السياق اه رشدي (قوله بجوارنا) بكسر الجيم  
وضمها والكسر انفتح كما في المختار اه ع ش (قوله فيها مسلم) أي فتمنعهم عنهم ومن يتعرض لهم بأذى  
يصل إلى المسلم وظاهره وإن اتسعت أطر دار الحرب اه ع ش (قوله فإن أريد إلخ) أي من إلحاق  
اه ع ش (قوله عنهم بخصوصهم) أي الذميين بدار الحرب (قوله والظاهر أنه غير مراد) أي وإنما المراد  
ما قدمنا من منع المسلم عنهم ومنع من يتعرض إلخ اه ع ش (قول المتن يلد) أي بجوار دار الاسلام كما قيده  
في الروضة اه مغني (قوله كالألزامهم الذب إلخ) أي عند طروق العدو لنا اه مغني (قوله مطلقا) أي  
سواء كانوا بدارنا أو بجوارها (قوله أما عند شرط) محترز قوله عند إطلاق العقد إلخ (قوله أو بمحل إذا)  
هذا صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قول شرح الروض بخلاف ما لو شرط أن لا نذب عنهم من لا يمر بنا  
أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا انتهى أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط اه سم ولك أن تمنع المخالفة بأن  
المراد كما يفيد السياق أو بمحل بجوارنا (قوله إذا قصدوهم) أي قصد أهل الحرب بسوء الذميين الكافرين  
في هذا المحل (قوله وجوبا) إلى قول المتن أو أسلم في المغني إلا قوله ولو مع غيره (قول المتن كنيسة) وبيت  
نار للنجوس اه مغني (قوله وبيعة) بالكسر للنصارى مختار اه ع ش (قوله وصومعة) كجوهرة بيت  
لنصارى اه قاموس (قوله حال كونهم مستقلين إلخ) عليه ويجوز جعل على المصاحبة أي أو اسلم أهله  
معها أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه فليتامل اه سم (قوله كاليمين) إلى قوله قال  
الزركشي في النهاية إلا قوله وذلك إلى وإن لم يشرط وقوله ومروا إلى أمما بنى وقوله فقط (قوله وقول شارح  
إلخ) تبع المغني هذا الشارح ثم رأيت في الروضة كالمدينة والين انتهى ويحجب عن نظر الشارح بأن  
دخولها في هذا القسم المقتضى ثبوت هذا الحكم لا ينافي في اختصاصها بمحكم آخر وهو منع سكنها لاسيما وهذا  
المنع إنما كان في آخر الاسلام وتحقق العمل بالحكم الأول في بدء الاسلام قبل منع السكنى اه سيد عمر عبارة  
ع ش وقد يحجب بأن مراده التمثيل به لما اسلم أهله عليه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يمكنون من  
الإقامة فيه اه وعبارة الرشدي وقد يقال أن المراد التمثيل لأصل ما اسلم أهله عليه من قطع النظر عن  
الأحداث وعدمه اه (قوله مطلقا) أي أحدثوا كنيسة ونحوها لا (قوله لخبر ابن عدي لا تبني إلخ)  
عبارة المغني لما رواه أحمد بن عدي عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تبني إلخ (قوله وجاء معناه  
عن عمر إلخ) عبارة المغني وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم كتابا  
أنهم لا يبنون في بلادهم ولا فمأخوذ لهادير أو لا كنيسة ولا صومعة راهب ورواه ابن أبي شيبة عن ابن عباس  
ولا يخالفهما من الصحابة اه (قوله لهما) أي عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله والصلح إلخ)  
عبارة المغني ولو عاقداه الإمام على التمكن من أحداثها فالعقد باطل اه (قوله وما وجد) إلى قول المتن  
وإن أطلق في المغني إلا قوله بعد الأحداث إلى قوله يبي وقوله وكذا إلى قوله أما ما بنى وقوله فقط وقوله ومرو  
الجواب عنه في مصر (قوله بعد الأحداث أو الاسلام) نشر على ترتيب اللف وقوله أو الفتح أي عنوة الاتي  
وقدمه إلى هنا مجرد الاختصار (قوله في الصلح) أي في صورتي الفتح صلحا (قوله كصغر) أي القديمة ومثلها  
في الحكم المذكور مصرنا الآن لأنها وإن لم تكن موجودة حالة الفتح فأرضها المنسوبة إليها للغائمين فيثبت  
لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة  
الآن اه ع ش ويأتي عن سم ما يوافقه ومرو في الشارح ما يخالفه ويشير إليه بقوله الاتي ومرو

لكن جواز تعرضنا من دفع لملقود عقد الذمة وبما يفهم وجوب دفع أهل الاسلام عنهم بدار الحرب قوله  
الاتي فإن أريد إلخ (قوله أو بمحل إلخ) وهو صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قوله في شرح الروض بخلاف  
ما لو شرط أن لا يذب عنهم من لا يمر بنا أو يمر بنا وهم غير مجاورين لنا اه أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط  
(قوله أو اسلم أهله عليه) أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه فليتامل (قوله يقينا) تقييد

الفتح يبقى لاحتمال أنه كان بيرية أو قرية واتصل به العمران وكذا يقال فيما يأتي في الصلح ومرو في القاهرة ماله تعلق  
بذلك مع الجواب عنه أما ما بنى من ذلك لنزول المارة فقط ولو منهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فتح عنوة) كصغر

على ما مروى بلاد المغرب (لا يحدونها (٢٩٤) فيه) أي لا يجوز تمكينهم من ذلك ويجب هدم ما أحدثوه فيه لأن المسلمين ملكوها بالاستيلاء

(ولا يقرون على كنيسة كانت فيه) حال الفتح بقينا (في الأصح) لذلك قال الزركشي وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر والعراق لانهما فتحا عنوة انتهى ومر الجواب عنه في مصر والمنهدة ولو بفتحنا أي قبل الفتح فيما يظهر لا يقرون عليها قطعاً (أو فتح صلحا بشرط الأرض لنا وشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) ونحوها (لهم جاز) لأن الصالح إذا جاز بشرط كل البلد لهم فبعضها أولى ولهم حينئذ ترميمها وقضية قوله وابقاء منع الأحداث وهو كذلك وليس منه إعادتها وترميمها ولو بآلة جديدة ونحو تطينها وتويرها من داخل وخارج وقضيته أيضا منع شرط الأحداث وبه صرح الماوردي ونقل عن الروياني وغيره جوازها وبقائه وحمله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة قالوا فلا وجه له ورد بان الوجه إطلاق الجواز (وان أطلق) شرط الأرض لنا وسكت عن نحو الكنائس (فالأصح المنع) من إبقائها وإحداثها فتقدم كلها لأن الإطلاق يقتضي صيرورة جميع الأرض لنا ولا يلزم من بقائهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلبون وقد يخفون عبادتهم (أو)

الجواب عنه في مصر (قول على ما مر) أي قبل فصل الامان أن مصر فتحت عنوة وقبل صلحا اه (قول المتن لا يحدونها الخ) وكلا يجوز إحداثها لا يجوز إعادتها إذا انتهت اه (قول حال الفتح الخ) تقييد لمحل الخلاف وسيدكر محترزه بقوله والمنهدة الخ (قول قال الزركشي الخ) عبارة المغنى وعلى هذا فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر كما قاله الزركشي اه (قول فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عنوة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد اه سم (قول ومر الجواب عنه) أي قبل فصل الامان اه سم (قول والمنهدة) أي والم لم يعلم وجوده حال الفتح اخذ من قوله المار بقينا (قول والمنهدة الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في القائمة عند الفتح أما المنهدة أو التي هدمها المسلمون فلا يقرون عليها قطعاً (تنبيه) لو استولى أهل حرب على بلدة أهل ذمة وفيها كنائسهم ثم استعدناهم عنوة أجرى عليها حكم ما كانت عليه قبل استيلاء أهل حرب قاله صاحب الوافي واستظهره الزركشي (قول المتن جاز) المراد به عدم المنع إذا جواز حكم شرعي ولم يرد الشرع بجواز ذلك أنه عليه السبكي اه مغنى (قول لأن الصالح) إلى قوله وبه صرح في النهاية (قول وليس منه) أي من الأحداث اه ع ش (قول ولو بآلة جديدة) مع تعذر فعل ذلك بالقدمة وحدها اه نهاية وقال في المغنى والروض مع شرحه ولهم ترميم كنائس جوزنا لابقائها إذا استهدمت لانها بمقاة فترمم بماتهم لا بالآلة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه انها ترمم بالآلة الجديدة اه (قول ونحو تطينها الخ) وليس لهم توسيعها لأن الزيادة في حكم كنيسة محدثة متصلة بالاولى اه مغنى وروض مع شرحه (قول وتويرها) عطف مغاير اه ع ش (قول منع شرط الأحداث) أي منهم علينا سواء ابتداء من جانبهم وواقفهم الامام او عكسه اه ع ش (قول وبه صرح الخ) عبارة النهاية وهو كذلك إن لم تدع له ضرورة والاجاز اه (قول وحله الزركشي الخ) اعتمده النهاية كأم (قول رد الخ) عبارة المغنى ومقتضى التعليل الجواز مطلقاً وهو الظاهر اه (قول شرط الأرض) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى لا قوله ولا يلزم إلى المتن (قول وسكت عن نحو الكنائس) أي فلم يذكر فيه ابقائه ولا عدمه اه مغنى (قول المتن قررت الخ) ولا يمتنعون من اظهار شعائرهم كنخمر وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم ويمنعون من إيواء الجاسوس وتبليغ الاخبار وسائر ما تنضرر به في ديارهم مغنى وروض مع شرحه وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه لا قوله ويمنعون الخ مانعه وظاهر صنيعه أنهم يمتنعون من ذلك فيما تقدم اه أي كما سياتي التصريح بذلك (قول المتن ولهم الأحداث الخ) هل يشترط لصحة الصلح مع شرط الأحداث تعيين ما يحدثونه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو

لمحل الخلاف (قول وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تقرير كنائس القاهرة لأنه إذا كان الغرض فتح مصر عنوة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه محل القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى أنه في غاية البعد (قول ومر الجواب عنه) أي قبل فصل الامان (قول وليس منه إعادتها وترميمها ولو بآلة جديدة ونحو تطينها وتويرها الخ) في الروض وشرحه ولهم عمارة أي ترميم كنائس جوزنا لابقائها إذا استهدمت فترمم بماتهم لا بالآلة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه الاتفاق عليه انها ترمم بالآلة الجديدة قال في الأصل ولا يجب إخفاؤها فيجوز تطينها من داخل وخارج لإحداثها فلو انتهت الكنائس المبقاة ولو بهدمها لتعديا خلافاً للفارق أعادوها وليس لهم توسيعها اه (قول ولو بآلة جديدة) مع تعذر فعل ذلك بالقدمة وحدها مر (قول ونقل عن الروياني وغيره جوازه) جزم به الروض (قول وحله الزركشي على ما إذا دعت إليه ضرورة) كتب عليه مر (قول ولهم الأحداث في الأصح) زاد في الروض وشرحه ولا يمتنعون من اظهار شعائرهم كنخمر وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم بشرط أن تكون الأرض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كنائسهم ونحوها (ولهم الأحداث في الأصح) لأن الأرض لهم يكنى

بشرط أن تكون الأرض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كنائسهم ونحوها (ولهم الأحداث في الأصح) لأن الأرض لهم يكنى

(تنبيه) ما فتح من ديار الحرمين بشرط ما ذكر لو استولو اعليه بهد كبيت المقدس كان عمر رضى الله تعالى عنه فتحه صلحا على ان الارض لنا وابق لهم الكنائس ثم استولو اعليه ففتح صلاح الدين بن ايوب كذلك ثم فتح بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشروط الاول لانه بالفتح الاول صار دار اسلام فلا يعود دار كفر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم ومرفى فصل الامان ماله تعلق بذلك أو بالشروط الثاني لان الاول نسخ به وان لم تصدر دار كفر كل محتمل لكن الوجه هو الاول وعجيب من افتى بما وافق (٢٩٥) الثاني ومعنى لهم هنا وفي نظائره الموهمة

حل ذلك لهم واستحقاقهم له عدم المنع منه فقط لانه من جملة المعاصى في حقهم أيضا لانهم مكلفون بالفروع ولم ينكر عليهم كالكفر الاعظم لمصاحبتهم بتمكينهم من دارنا بالجزية ليسلبوا او يامنوا ومن هنا غلط الزركشى وغيره جمعا توهموا من تقرير الاصحاب لهم في هذا الباب على معاص انهم غير مكلفين بها شرعا وهو غفلة فاحشة منهم لافرق بين لا يمنعون ولهم ذلك إذ عدم المنع اعم من الاذن الصريح في الاباحة شرعا ولم يقل بها احد بل صرح القاضي ابو الطيب ان ما يخالف شرعنا لا يجوز إطلاق التقرير عليه وإنما جاء الشرع بترك التعرض لهم والفرق ان التقرير يوجب فوات الدعوة بخلاف ترك التعرض لهم لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الآخرة اهـ ولكون ذلك معصية حتى في حقهم ايضا افتى السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا لايحار نفسه للعمل

يكفي الاطلاق فيه نظر الذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف بالكبر والصغرا هـ ع ش (قوله ما فتح) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله كان عمر الى ثم فتح وقوله ومرفى الى بالشروط وقوله وعجيب الى ومعنى لهم (قوله كذلك) اى صلحا على ان الارض لنا الخ (قوله ثم فتح الخ) عطف على قوله استولو اعليه (قوله لكن الوجه) قدمنا عن المغنى ما يوافقه (قوله هو الاول) اى ان العبرة بالشروط الاول اهـ ع ش (قوله ومعنى لهم) الى قوله ايضا في المغنى (قوله هنا) اى في قول المصنف ولهم الاحداث الخ (قوله حل ذلك) اى احداث نحو الكنيسة فلا يباينون عليه في الآخرة وقوله واستحقاقهم له اى فيجوز للامام الاذن لهم فيه وياثم بالمنع منه (قوله عدم المنع الخ) خبر قوله ومعنى لهم الخ (قوله عدم المنع منه فقط) اى عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفتيهم به اهـ نهاية (قوله فقط لانه الخ) عبارة المغنى عن السبكي وليس المراد انه جائز بل هو من جملة المعاصى التي يقرن عليها كشرب الخمر ولا نقول ان ذلك جائز اهـ (قوله ومن هنا) اى من اجل ان معنى لهم هنا وفي نظائره عدم المنع منه فقط (قوله في هذا الباب) اى باب الجزية (قوله وهو) اى هذا التوهم (قوله منهم) اى الجمع المذكور (قوله الصريح الخ) صفة كاشفة الاذن (قوله ان ما يخالف الخ) اى بان ما الخ (قوله انتهى) اى كلام القاضى (قوله وليكون ذلك) اى نحو احداث الكنيسة (قوله افتى السبكي) الى قوله وانتصر في المغنى (قوله لا يجوز لحاكم) عبارة المغنى عن السبكي لا يحل للسلطان ولا للقاضى ان يقول لهم افعلوا ذلك اهـ (قوله فسخطناه) اى الاجار المذكور (قوله ثم اختار) اى السبكي من كل ترميم وإعادة اى لنحو كنيسة مطلقا أى سواء استحققت الابقاء ولا (قوله ولا يجوز الخ) عبارة المغنى فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز للسلم دخول كنائس اهل الذمة إلا باذنتهم ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو محمول على الماذن لم تكن فيها صورة فان كانت وهى لا تنفك عن ذلك حرم هذا اذا كانت بما يقرن عليها ولا اجاز دخولها بغير اذنتهم لانها واجبة الازالة وغالب كنائسهم الان بهذه الصفة اهـ (قوله معظمة) احتراز عن الصورة المنقوشة في الاحجار المفروشة (قوله ما فتح) الى قوله على المعتمد في المغنى لا قوله ولا يشترط الى او على انه (قوله او على انه لنا) اى او فتح صلحا على ان الارض لنا (قوله والامام رده) خبر ما فتح الخ (قوله وتؤخذ الجزية) عبارة المغنى فالماخوذ منهم اجرة لان ذلك عقد اجارة فلا يسقط باسلامهم ولا يشترط فيه ان يبلغ دينار او الجزية باقية فنجب مع الاجرة اهـ (قوله لانه) اى الخراج (قوله لا تسقط الخ) خبر ثان لان فكان الاول التذكير (قوله من ارض نحو صبي) اى من لاجزية عليه كمنون وامرأة وخشي اهـ معنى (قوله ولهم الاجار) لان المستاجر يؤجر اهـ معنى (قوله لا نحو البيع) اى بما يزيل الملك كالهبة (قوله ولا يشترط الخ) اى فى رده اليهم بخر اج معين (قوله او على انه) اى ما فتح صلحا الخ وهذا عطف على قوله او على انه لنا الخ وكان الانسب تقديمه على قوله والارض التى الخ (قوله كل سنة) يعنى يؤدونه كل سنة (قوله صح) اى الصلح المذكور (قوله واجريت عليه) اى الخراج الماخوذ احكامها اى الجزية فيصرف مصرف النية ولا يؤخذ من ارض صبي ومنون وامرأة وخشي اهـ معنى (قوله وان لم يزرعوا) اى الارض (قوله فان اشترها) او اتبها اهـ معنى (قوله صح) اى وعليه الثمن والاجرة اهـ معنى (قوله

فيه فان رفع النوا فسخطناه ثم اختار لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم وإعادة مطلقا وانتصر له ولده ولا يجوز دخول كنائسهم المستحقة الابقاء إلا باذنتهم مالم يكن فيها صورة معظمة (تنمية) ما فتح عنوة أو على أنه للامام رده عليهم بخر اج معين يؤدونه كل سنة وتؤخذ الجزية معه لانه اجرة لا تسقط باسلامهم ومن ثم أخذ من ارض نحو صبي ولهم الاجار لا نحو البيع ولا يشترط بيان المدة بل يكون مؤبدا كما مر في ارض العراق والارض التى عليها خراج لا يعرف اصله بحكم محل أخذه لاحتمال انه وضع بحق كما تقرر أو على انه لهم بخر اج معلوم كل سنة يفى بالجزية عن كل حال منهم صح واجريت عليهم اى كما مر فيؤخذ وان لم يزرعوا ويسقط باسلامهم فان اشترها أو استأجرها مسلم صح



والخراج على البائع والمؤجر (وينون) (٣٩٦) وإن لم يشترط منهم في عقد الذمة على المعتمد (وجو) وأقول ندباً من رفع بناء لهم ولو

لخوف سراق يقصدونهم فقط على الأوجه (على بناء جار مسلم) وإن كان في غاية القصر وقدر على تعليته من غير مشقة نعم بحث البلقيني تقييده بما إذا اعتيد مثله للسكنى والالم يكلف الذمي النقص عن أقل المعتاد وإن عجز المسلم عن تنعيم بنائه وذلك لحق الله تعالى وتعظيماً لدينه فلا يباح برضا الجار أما جار ذمي فلا منع وإن اختلفت ملتهما على الأوجه وخرج برفع شراؤه لدار عالية لم تستحق الهدم فلا يمنع الالم من الإشراف منها كصبيانهم فيمنع من طلوع سطحها إلا بعد تحجيرها كما قاله الماوردي وغيره ونزع فيه الأذرعى بانه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء وبجواب بانه لمصالحته لم ينظر فيه لذلك وله استجارها أيضاً وسكنها لكن ياتي ما تقرر عن الماوردي هنا أيضاً كما هو ظاهر وتردد الزركشي في بقاء روضه لأن التعلية من حقوق الملك والروشن لحق الاسلام وقد زال وقضية كلامهم بقاؤه لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا نسلم أن التعلية من حقوق الملك لا غير بل هي من حقوق

على البائع (الخ) أي باق عليهم لانه جزية اه سم (قوله) وإن لم يشترط (إلى قوله) والأوجه في النهاية إلا قوله على المعتمد وقوله فقط (قوله) ولو لخوف سراق (الخ) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحو منعم أن تعين الرفع طريقاً في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز اه سم (قول الماتن على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمي في بناء أعلى من بناء جار لهما مسلم هل يهدم والجواب أن المتجه انه يهدم لانه صدق عليه اعلا بناء ذمي على جاره المسلم وانه لا ضمان على الذمي بنقصه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه اه سم بحذف (قوله) وإن كان (إلى قوله) ولا نسلم في المغنى إلا قوله كما قاله إلى وله استجاره وقوله لكن ياتي وتردد (قوله) وقد ر (إلى المسلم) (قوله) نعم بحث البلقيني) عبارة النهاية نعم يتجه كما قاله البلقيني اه وعبارة المغنى وبحل المنع كما قال البلقيني إذا كان بناء المسلم بما يعتاد في السكنى فلو كان قصيراً لا يعتاد فيها لانه لم يتم بناؤه أو لانه هدمه إلى أن صار كذلك لم يمنع الذمي من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى اه (قوله) وإن عجز المسلم (الخ) غاية في قوله لم يكلف الذمي (الخ) (قوله) وذلك (راجع إلى ما في الماتن) (قوله) أما جار ذمي (الخ) يحترق قول المصنف مسلم (قوله) شراؤه (الخ) وكذا ما بنوه قبل تملك بلادهم لا نوضع بحق فإن الهدم البناء المذكور امتنع العلم والمساواة مغنى (قوله) عالية (إلى) أو مساوية بالأولى (قوله) فلا يمنع (إلى) الذمي (قوله) من الإشراف (إلى) على المسلم (قوله) كصبيانهم (إلى) تمنع صبيانهم من الإشراف على المسلم بخلاف صبياننا حكامه في الكفاية عن الماوردي اه مغنى (قوله) فيمنع (إلى) كل من الذمي وصبيانهم (قوله) إلا بعد تحجيرها (إلى) نصب ما يمنع الإشراف (قوله) كما قاله (إلى) قوله وله (الخ) عبارة النهاية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء لانه ما كان لمصالحته لم ينظر فيه لذلك (قوله) ونزع فيه (إلى) في الاستثناء المذكور (قوله) بانه (إلى) التحجير (قوله) وله استجارها (الخ) أي بخلاف اه مغنى وينبغي واستعارتها إلا أن يوجد نقل بخلافه فإيراجع (قوله) أيضاً (إلى) كالشراء (قوله) لكن ياتي (إلى) في السكنى (قوله) ما تقرر (إلى) من منع طلوع سطوحها إلا بعد تحجيرها (قوله) وتردد الزركشي (الخ) تردد مفروض فيما لو ملك داراً لها روشن كما أفادته عبارة شرح الروض (إلى) والمغنى اه سم عبارة نقلها عن الزركشي وهل يجري مثله فيما لو ملك داراً لها روشن حيث قلنا لا يشرع له روشن (إلى) وهو الأصح ولا يجري لأن التعلية (الخ) (قوله) وقد زال (إلى) حق الاسلام (إلى) بانتقال الدار إلى الذمي (قوله) وقضية كلامهم (الخ) عبارة المغنى والأوجه الأول اه أي جريان حكم التعلية في الروشن (قوله) ولا نسلم (الخ) يشير بهذا إلى رد قول الزركشي في ترده لأن التعلية من حقوق الملك (الخ) اه رشیدی (قوله) أيضاً (إلى) كأنها من حقوق الملك (قوله) أن المسلم لو اذن (الخ) أي للذمي في إخراج الروشن في هواء ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا إشكال في ذلك وإن استشكله الشهاب ابن قاسم لأن الذمي إنما يمنع من الإشراف في الطرق المسبلة لانه شبهه بالحياء وهو ممنوع منه ولا كذلك الإشراف في ملك المسلم بأذنه لأن المنع إنما كان لخصوص حق الملك كما لا يخفى اه رشیدی وقوله وقول الجرجاني (الخ) اعتمدته النهاية والمغنى وشيخ الاملا م لكن زاد الأول مانصه نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة

وظاهر صنيعه أنهم يمنعون من ذلك فيما تقدم (قوله) والخراج على البائع والمؤجر (إلى) لانه جزية (قوله) ولو لخوف سراق (إلى) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه نعم أن تعين الدفع طريقاً في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز فلو لم يمكن الاحتراز منه إلا بالاتقال إلى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وإن شق حساً ومعنى لمفارقة المألوف أو لافيه نظر (قوله) على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمي في بناء دار ولهما جار مسلم هل يهدم والجواب أن المتجه انه يهدم لانه صدق عليه انه أعلى بناء ذمي على جاره المسلم وانه لا ضمان على الذمي بنقصه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم بسببه فان قيل كيف قدم المقتضى للهدم وهو جهة الذمي على المانع فلماذا هدم والمانع مقدم على المقتضى (قوله) وتردد الزركشي (الخ) ترده مفروض فيما لو ملك داراً لها روشن كما أفادته عبارة شرح الروض (قوله) لو اذن (إلى) ظاهره اذن للذمي وحينئذ

الاسلام أيضاً كما صرحوا بقولهم لو رضى الجار به لم تجز لأن الحق لله تعالى على أنها أولى بالمنع من الروشن ألا ترى أن المسلم لو ملاصقة اذن في إخراج روشن في هواءه لم يكن جاز ولا كذلك التعلية والأوجه أن الجار هنا أربعون من كل جانب كما في الوصية وقول الجرجاني

المراد أهل محله لا كل أهل البلدة نظروا واستظهروا الزركشي وغيره لا أنه قد لا يعلو على أهل عاتيه ويعلو على ملاصقة من محلة أخرى نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب عرفاً بحيث صار لا ينسب اليه لم يعد اعتماده حينئذ (والاصح المنع من المساواة) أيضاً تمييزاً بينهما (و) الاصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين كطرف متقطع (٢٩٧) عن العارة بأن كان داخل السور مثلاً وليس بحارتهم مسلم

يشرفون عليه لبعده ما بين البناءين فاندفع استشكل تصوير الانفصال مع عده من البلد (لم يمنعوا) من رفع البناء إذا لضرر هنا بوجهه ولو لاصقت أبينتهم دوراً للبلد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي حيث لا اشرف منه وأقوى أبو زرعة يمنع بروزهم في نحو النيل على جار مسلم لا ضرارهم له بالأطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلاء قال قياس منع المساواة ثم منعها هنا انتهى وإنما يتجه أن جاز ذلك في أصله أما إذا منع من هذا حتى المسلم كما مر في أحياء الموت فلا وجه لذلك هنا نعم يتصور في نهر حادث مملوكه حافته ولورفع على بناء المسلم لم يسقط الهدنة بتعليق المسلم وكذا بيعه لمسلم على الأوجه أخذاً من قولهم في مواضع من الصلح والعارية ثبت للشترى ما كان لبائعه ويتردد النظر فيما لو أسلم قبل الهدم والذي يتجه إبقاؤه ترغيباً في الإسلام كما يسقط

ملاصقة اه قال الرشدي قوله نعم في هذه الحالة الخ فالخاصل حينئذ أنه لا يعلو على أهل محله وإن لم يلاصقه ولا على ملاصقيه وإن لم يكونوا من أهل محله اه وهو أيضاً حاصل قول الشارح الاتي نعم إن شرط الخ (قوله المراد أهل محله الخ) عبارة النهاية والأوجه أن الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره اه أي فإزاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بنائه له وأورثناه عليه ولو لم يصل للاربعين داراً اه عش (قوله ويعلو على ملاصقه الخ) قد يقال كل ملاصقه من أي جانب كان هو من محله اه سم (قوله بذلك) أي بما قاله الجرجاني (قوله بعده) أي بناء الذي (قوله بحيث صار) أي بناء الذي لا ينسب إليه أي إلى بناء المسلم من حيث الجيرة (قوله لم يعد اعتماده) أي قول الجرجاني (قوله ايضاً) إلى قوله بأن كان في المغنى وإلى قوله ويتردد النظر في النهاية الا قوله فاندفع إلى المتن (قوله بينهما) أي بناء المسلم وبناء الذي (قول المتن بمحلة) والمحل يفتح الحاء والكسر لغة موضع الحلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المسكان الذي ينزل القوم اه عش عن المصباح (قوله كطرف) أي من البلد اه مغنى (قوله بأن كان الخ) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عده من البلد اه رشدي (قوله وليس بحارتهم الخ) حال من الواو في كانوا (قوله مع عده) أي المنفصل (قوله من رفع البناء) إلى قوله أي حيث في المغنى (قوله يمنع بروزهم) لعل المراد بالبروز هنا أن يكون بناؤه في حافة النهر اقرب منه بالنسبة إلى بناء جاره المسلم لكن قد يناسبه التعليل الاتي إذا يلزم من القرب المذكور الاطلاع على عورة جاره البعيد منه بالنسبة إلى النهر فليحذر (قوله في نحو النيل) عبارة النهاية في نحو الخ لجان اه (قوله على جار مسلم) عبارة النهاية على بناء جار مسلم اه قال عش قوله على بناء جار مسلم ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخ لجان بغير هذا القيد وحيث قيد بالجار فانظر في أي صورة يخالف الخ لجان فيها غير هاتين الدورتين تكون مقصودة بالحكم اه عش وتظهر المخالفة بما قدمته آتقان المراد بالبروز (قوله كالأعلاء) أي كالأضرار به (قوله ثم) أي في البناء (قوله نعم يتصور) أي البروز (قوله ولورفع) إلى قوله أخذاً في المغنى (قوله وكذا يبيعه لمسلم الخ) ظاهره وإن لم يحكم بالهدم كما قبل البيع وعبارة شيخنا الزيادي ولو بني داراً عالية أو مساوية ثم باعها لمسلم لم يسقط الهدم إذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاسقاط اه عش وذكر المغنى عن ابن الرفعة مثلها وأقره (قوله والذي يتجه إبقاؤه الخ) قال عش استظهره شيخنا الزيادي اه وقال سم أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه وعبارة النهاية وقيل الأوجه بقاءه ترغيباً في الإسلام وافق الوالد بخلافه وهو مقتضى إطلاقهم اه ولعله أفتى بهما في وقتين متغايرين فليراجع (قوله قال الأذرعى وحكمت الخ) أقره المغنى (قوله وبالقصص الخ) لعله عطف تفسير (قوله فمأقالاته) أي الشيخ والأذرعى (قول المتن ويمنع الذي) أي في بلاد المسلمين اه مغنى (قوله أي الذكر) إلى قوله على ما رجحه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ومثله إلى المتن (قوله أي الذكر الخ) يفيد أن الانثى وغير المكلف لا يمنعون اه سم فليراجع ذلك فانه مشكل (قوله ويعلو على ملاصقه من محلة أخرى) قد يقال كل ملاصق له من أي جانب هو من محله (قوله نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب) ولو لاصقت دار الذي دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لانه لا جار فيه كثر (قوله والذي يتجه إبقاؤه ترغيباً في الإسلام) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وخالفه في هامش الانوار فكتب فيه عدم التقرير وفرق بما كتبناه ببعض الهوامش (قوله أي الذكر الخ)

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

عنه الرجم باسلامه ثم رأيت شيخنا قال فيما باعه لمسلم أو أسلم الظاهر أخذان كلام ابن الرفعة وغيره أن ذلك يمنع من الهدم قال الأذرعى وحكمت أيام قضائي على يهودي يهدم بناء أعلاه وبالنقص عن المساواة لجاره المسلم فأسلم فآقرته على بنائه اه فمأقالاته في الإسلام يوافق ما ذكرته وما قاله شيخنا في البيع لمسلم يخالف ما ذكرته والأوجه ما ذكرته لما علمت أنه الموافق لكلامهم (ويمنع الذي) أي الذكر المكلف ومثله معاهد ومستأمن كما هو ظاهر (ركوب خيل) لما فيها من العز

والفخر لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا على (٢٩٨) مارجحه الزركشي كالاذرعى واعترض ويوجه بان العزينا في الدلة المضروبة

عليهم في سائر الامكنة  
والا زمنة إلا أن يقال  
لا نظر لذلك مع كونهم  
بغير دارنا إذ لا عز فيه  
بالنسبة لنا والحق بها تعليم  
من لم يرج اسلامه علوم  
الشرع والاتباع الا نحو  
علوم العربية على أن بعضهم  
عمم المنع لان في ذلك تسليطا  
لهم على عوامنا (لا) براذين  
خسيسة كما قاله الجويني  
وغيره قال الزركشي وهو  
حسن وعبرة أصل الروضة  
واستثنى الجويني البراذين  
الخسيسة وسكت عليه ففهم  
منه في الروض اعتماده  
لجزم به لكن قال الزركشي  
وغيره بالجمهور على أنه  
لا فرق ولا من ركوب  
نفيسة زمن قتال استعناهم  
فيه كما بحثه الاذرعى ولا  
ركوب (حير) نفيسة (وبغال  
نفيسة) لحسنتهما ولا عبرة  
بطر وعزة البغال في بعض  
البلدان على أنهم يفارقون  
من اعتاد ركوبها من الاعيان  
بهيتة ركوبهم التي فيها غاية  
التحقير والاذلال كما قال  
(ويركبها عرضا بان يجعل  
رجليه من جانب واحد  
وبحث الشيخان تخصيصه  
بسفر قريب في البلدان  
(با كاف) أو برذعة وقد  
يشملها (وركاب خشب

أى كاسينيه عليه اشرح اقول (والنحر) دلف نفيسير اءعش (قول لا في محله) الاول في محل اه سيد عمر  
عبارة النهاية نعم لو انفردوا في محل غير دارنا لم ينعوا اه زاد المغنى في اقرب الوجهين الى النص كما قاله  
الاذرعى اه (قوله على مارجحه الزركشي) اعتمده لزيادى (قوله كالاذرعى) اقره الاسنى (قوله  
واعترض) اى مارجحه الزركشي من استثناء غير دارنا (قوله ويوجه) اى الاعتراض (قوله بان الد) اى  
في غير دارنا (قوله في سائر الامكنة) اى في جميعها (قوله لا ان يقال الخ) اعتمده النهاية والمغنى كما مر (قوله  
لذلك) اى العز (قوله والحق بها) اى بالتحليل في المنع (قوله تعلم من لم يرج الخ) من اضافة المصدر الى  
مفعوله الاول (قوله نحو علوم العربية الخ) شامل للصرف والتجو فآير اجمع (قوله لا براذين) الى قوله  
قال الزركشي في النهاية (قوله كما قاله الجويني) اقره النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قوله واستثنى الجويني)  
ضعيف ولا يخلو من نظر اعتبارا بالجنس اه حج اه عر ولعل ما نقله عن حج في غير التحفة والافصنيهما  
كالاسنى والنهاية والمغنى ترجيح الاستثناء واعتماده (قوله وسكت) اى اصل الروضة (قوله ففهم) اى  
صاحب الروض منه اى السكوت (قول في الروض) الاول حذف في (قوله على انه لا فرق) اى في منع  
ركوب الخيل بين النفيس منها والخسيس وهو ظاهر كلام المصنف اه معنى (قوله ولا من ركوب  
نفيسة الخ) دلف على قوله لا براذين الخ بملاحظة المعنى (قوله نفيسة) اى من الخيل اه معنى (قوله زمن  
قتال الخ) وفاقا للنهاية والمغنى وقال عر هو المعتمده (قوله استعناهم فيه) اى حيث يجوز انتهى  
معنى (قوله كما بحثه الاذرعى) ظاهره ولم يمتنع ذلك طريقا لنهر المسلمين وينبغي ان لا يكون مرادا وان  
ذلك يقتض للضرورة اه عر (قوله ولا ركوب حير نفيسة) اى قطعوا لور فبسة القيمة اه معنى (قوله  
نفيسة) الى قول الماتن ولا يورق في النهاية الا قوله وقد يشملها وقوله ومن ثم كان ذلك واجبا وقوله كالجزية  
الى الماتن وقوله وفي عومه فاعر وقوله بالقيدن الذين ذكرتهما (قول الماتن وبغال نفيسة) اى في الاصح  
والحق الامام والغز الى البغال النفيسة بالتحليل واختاره الاذرعى وغيره فان التجمل والتعظيم بر كوسها  
اكثر من كثير من الخيل وقال البلقيني لا توافق عندنا في الفتوى بذلك لانه لا يركبها في هذا الزمان في  
الغالب إلا اعيان الناس او من يشبههم اه ويمنع تشبههم باعيان الناس او من يشبههم قول المصنف  
ويركب اه معنى (قوله لحسنتهما) اى باعتبار الجنس انتهى رشيدى (قوله على انهم الخ) قد يقال  
ان ذلك موجود في الخيل ايضا (قوله ويركبها) اى البراذين الخسيسة والحير والبغال (قوله عرضا)  
الى قوله ومن ثم في المعنى لا قوله وقد يشملها (قوله بان يجعل رجليه الخ) اى وظهره من جانب اخر  
اه معنى (قوله وبحث الشيخان الخ) اقره النهاية وشيخ الاسلام واستظهره المغنى وضعفه عر وفاقا  
لزيادى (قوله بسفر قريب في البلد) عبارة الشيخين بمسافة قريبة من البلد اه رشيدى وعبرة الاسنى  
قال في الاصل ويحسن ان يتوسط في فرق بين ان يركبوا الى مسافة قريبة من البلد او بعيدة فيمنعون في الحضر  
انتهى زاد المغنى وهو ظاهر اه (قوله وليتميزوا عانا الخ) عبارة المغنى والمعنى فيه ان يتميزوا الخ (قوله  
مطلقا) اى عرضا ومستويا والسكلام في غير الخيل اه عر (قوله لما فيه من الاهانة) اى للمسلمين عبارة  
الاذرعى من الاذى والتاذى اه رشيدى (قوله ويمنعون) الى التنبيه في المغنى لا قوله واستحسنه الى  
قال وقوله وجوبا (قوله من حمل السلاح) قال الزركشي ولعل منعه من حمل السلاح محمول على الحضر  
ونحوه دون الاسفار الخوفا والطويلة معنى واسنى (قوله واستخدام مملوك فاره) قال المختار الفاره الحاذق  
والمليح الحسن من الناس انتهى ولعل الثاني هو المراد بقرينة التشليل بالتركى اه عر (قوله ومن خدمة  
الامراء) مصدر مضاف لمفعوله والمراد بخدمتهم اياهم الخدمة بالمباشرة والكتابة وتولية المناصب ونحو

يفيدان الاثنى وغير المكلف لا يمتنعون (قوله لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا الخ) عبارة الروض وشرحه  
فان انفردوا ابليدة او قرية في غير دارنا فوجهان ثم قال في شرحه قال الاذرعى وهو اى عدم المنع الاقرب الى

لاحديد) اورصاص (ولا سرج) لكتاب عمر بذلك وليتميزوا عانا بما يحقرهم ومن ثم كان ذلك واجبا وبحث الاذرعى منعه من ذلك  
الركوب مطلقا في مواطن زحمتا لما فيه من الاهانة ويمنعون من حمل السلاح وتحتم ولو بفضة واستخدام مملوك فاره كتركى ومن خدمة الامراء

كما ذكرهما ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشي ومثلها الثانية بل الاولى قال ابن كنج (٢٩٩) وغير الذكر البالغ اي العاقل لا يلزم

ذلك كما هو واقع والسيوطي في ذلك تصنيف حافل اه رشيدى عبارة ع ش أى خدمة تؤدي الى تعظيمهم  
كاستخدامهم في المناصب المحوجة الى تردد الناس اليهم وينبغي ان المراد بالامراء كل من له تصرف في امر  
عام يقتضى تردد الناس عليه كمنظار الاوقاف الكبير وكشايخ الاسواق ونحوهما وان محل الامتناع مالم  
تدع ضرورة الى استخدامه بان لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال اه (قوله كما ذكرهما) اي المنع  
من الاستخدام والمنع من الخدمة المذكورين (قوله قال ابن كنج الخ) محترز قوله اي الذكر المكلف وكان  
الاولى ان يقول اما غير الذكر البالغ الخ اه ع ش عبارة المغنى اما النساء والصبيان ونحوهما فلا يمنعون من  
ذلك كما لا جزيه عليه حكاه في اصل الروضة عن ابن كنج واقره اه (قوله نحو الغيار) كالزناز والتميز  
في الحمام اه معنى (قوله ولا يمشون) اي وجوبا اه ع ش (قوله لا يقال هذا) اي الاجزاء (قوله بان  
ذاك) اي التعليل (قوله وهذا بالقيدين الخ) اي بمنهوهما من عدم قصد التعظيم وان لا يعد تعظيما في  
العرف (قوله ولئن سلم) اي الضرر والحاصل ان التعلية مشتملة على امرين الضرر ودوامه وهنا  
متفيان فيما نحن فيه أو أحدهما رشيدى (قول الماتن ولا يوقر) أى لا يفعل معه أسباب التعظيم اه ع ش (قول  
الماتن ولا يصدر الخ) اي ابتداء ولادواما فلو كان يصدره مكان ثم جاء بعده سلمون بحيث صار هو في صدر  
الجلس منع من ذلك بجبري عن الرشيدى (قوله به سلم) الى قوله ولو بالمهاداة في المغنى لا اقوله لامن حيث  
الى بالقاب وقوله ولو نجواب وابن الى قوله اخذ في النهاية الى قوله واضطار الى وتكره وقوله وعلى هذا  
التنزيل الى والحق (قوله وتحرّم وادته اي الميل الخ) ظاهره وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان او دفع  
مضرة عنه وينبغي تقييد ذلك بما اذا طاب حاله ول الميل بالاسر سال في اسباب المحبة بالقاب ولا فلا لا دور  
الضرورة لا تدخل تحت حد التكليف وتقدّر حصوها يسمى فدفعها ما يمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم  
يؤاخذ بها اه ع ش (قوله بالقاب) متعلق بموادته اه سيد عمر (قوله واضطار محبتها الخ) عبارة المغنى فان  
قيل الميل القلبى لا اختيار للشخص فيه اجيب بامكان رفعه بقطع اسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كاقيل  
الاساءة تقطع عروق المحبة (قوله للتكسب) خبر مقدم لقوله مدخل الخ والجملة خبر واضطار الخ (قوله  
وتكره) اي المودة (قوله ان لم يرج اسلامه) اي ولم يرج منه فغادنيويا لا يقوم غيره فيه مقامه كان  
فوض له عملا يعلم انه ينصحه فيه ويخلص او قصد بذلك دفع ضرر عنه اه ع ش (قوله او تكن الخ) او بمعنى  
الواو عبارة النهاية ويلحق به مالم لو كان بينهما نجور رحم او جوار اه (قوله كميادته) عبارة شرح الروض  
في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اي كرجاء اسلام استجبت  
والاجازت اي العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر الاصل في تعزية الذي بالذمي بجوارها والمجموع  
بعدم ندها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية كالصريح في ندها وكلام المصنف يوافقه  
قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذي بالذمي او بالمسلم الا اذا رجي اسلامه اه وقال في باب  
الاحداث ويمنع الكافر من مسه اي القران لاسماعه وان كان معاندا لم يحز تعليمه ويمنع تعليمه في الاصح

النص اه (قوله وهذا بالقيدين الخ) يتأمل (قوله اخذ من كلامهم في مواضع كميادته وتعزيته الخ) عبارة  
شرح الروض في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اي كرجاء اسلام  
استجبت والاجازت أي العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر يعني الاصل في تعزية الذي بالذمي بجوارها  
وفي المجموع بعدم ندها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبية كالصريح في ندها وكلام المصنف  
يوافقه قال السبكي وينبغي أن لا تندب تعزية الذي بالذمي أو بالمسلم الا اذا رجي اسلامه اه وقال في  
باب الاحداث ويمنع الكافر من مسه اي القران لاسماعه وان كان معاندا لم يحز تعليمه ويمنع تعليمه في  
الاصح وغير المعاندين رجي اسلامه جاز تعليمه في الاصح والا فلا اه وقال قيل السجدة هو والماتن ما  
نصه ويستحب الاذن فيه اي في دخول المسجد لسماع قران ونحوه كفقّه وحديث رجاء اسلامه وان لم يرج  
اسلامه بان كان حاله يشعر بالاستهزاء او العناد لم يؤذن له كما جزم به في المطلب اه وتقدم في اثناء هذه

بصغارهم ما روي آتى كالجزية  
وعليه يستثنى نحو الغيار  
الضرورة التمييز (ويلاحظ)  
وجوب باعند ازدحام المسلمين  
بطريق (الى اضيق الطرق)  
لامره عليه السلام بذلك لكن  
بحيث لا يتأذى بنحو وقوع  
في وهداة او صدمة جدار  
قال الماوردي ولا يمشون  
الا افرادا متفرقين  
(تنبية) قضية تميزهم  
بالوجوب اخذ من الخبر  
أنه يحرم على المسلم عند  
اجتماعها في طريق ان يؤثره  
بواسعه وفي عمومها نظار  
والذي يتجه ان يحل ان قصد  
بذلك تعظيمه او عدته ظميا  
له عرفا ولا وجه للحرمة  
لا يقال هذا من حقوق  
الاسلام فلا يسقط برضا  
المسلم كالتعلية لانا نقول  
الفرق واضح بان ذاك  
ضرورة يدوم وهذا بالقيدين  
الذين ذكرتهما لا ضرر  
فيه ولئن سلم فهو ينقض  
سريعا (ولا يوقر ولا يصدر  
في مجلس) به مسلم اي يحرم  
علينا ذلك اهاته له وتحرم  
موادته اي الميل اليه لامن  
حيث وصف الكفر والا  
كانت كفر بالقلب ولو  
نحو اب وابن واضطار  
محبتها للتكسب في الخروج  
عنها مدخل اي مدخل  
وتكره بالظاهر ولو  
بالمهاداة على الاوجه ان لم  
يرج اسلامه او يكن لنحو

رحم او جوار فيما يظهر اخذ من كلامهم في مواضع كميادته وتعزيته وتعليمه القرآن

او نحوه وعلى هذا التفصيل يحمل اختلاف كلام الشيخين والحق بالكافر في ذلك كل فاسق وفي عومه نفاذ والذي يتجه حمل الحرمة على ميل مع ايناس له اخذا من قولهم يحرم الجلوس مع الفاسق ايناساهم (ويؤمر) وجوبا عند اختلاطهم بنا وإن دخل دار الرسالة او تجارة وإن قصرت مدة اختلاطه بنا كما اقتضاه إطلاقهم (٣٠٠) (بالغيار) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس كان يخطط فوق أعلى ثيابه كما يفيد كلامه

الآتي بموضع لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف ما يخالف لونها ويكفي عنه نحو منديل معه كما قاله واستبعده ابن الرفعة والعمامة المعتادة لهم اليوم والاولى باليهود الاصفر وبالنصارى الازرق وبالمجوس الاسود وبالسامرة الاحمر لان هذا هو المعتاد في كل بعد الازمنة الاولى فلا يرد كون الاصفر كان زى الانصار رضى الله عنهم على ماحكى والملائكة يوم بدر وكانهم انما اثروهم به لغلبة الصفرة في ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد القلب كما في حديث ولا افسد من قلب اليهود ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد متعوا خوف الاشتباه وتؤمر ذمية خرجت بتخالف خفيها والحق بها الخثي (والزنا) بضم الزاى (فوق الثياب) وهو خيط غليظ فيه ألوان يشد بالوسط نعم المرأة والحق بها الخثي تشده تحت أزارها لكن تظهر بعضه والالم يكن له فائدة وقول الشيخ ابى حامد يجعله

وغير المعاندان رضى اسلامه جاز تعليمه في الاصح ولا فلا اه وتقدم في شرح ويمنع ركوب خيل الكلام على علوم الشرع اه سم (قوله او نحوه) كفته وحديث اه سم (قوله في ذلك) اى مامر من الحرمة والكرامة اه ع ش (قوله ايناساهم) اى اماما عشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم او جلب نفع فلا حرمة فيه اه ع ش (قوله وجوبا) الى قوله ونازع فيه الاذرى في النهاية لا قوله واستبعده ابن الرفعة وقوله كما في حديث الى ولو اراد قوله وهو المنقول عن عمر وقوله وان نوزع فيه (قوله وجوبا عند اختلاطهم بنا) عبارة المغنى الذى او الذمية المكنين في دار الاسلام وجوبا اما اذا انفردوا بحلة فلم يترك الغيار كما قاله في البحر وهو قياس ما تقدم في تعليقه البناء اه (قول الماتن بالغيار) اى وان لم يشرط عليهم اه مغنى (قوله بكسر المعجمة) الى قوله وبالسامرة في المغنى الا قوله كما يفيد كلامه الاتى (قوله كلامه الاتى) وهو قوله فوق الثياب (قوله بوضع) متعلق بيخطط (قوله ما يخالف) مفعول يخطط وقوله لونها الاولى التذكير عبارة شيخ الاسلام ما يخالف لونه لونه ويلبسه اه (قوله واستبعده ابن الرفعة) عبارة المغنى وان استبعده الخ (قوله والعمامة المعتادة الخ) ويحرم على المسلم لبس العمامة المعتادة لهم وإن جعل عليهم علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه العلامة لا تهدي بالتمييز المسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زى الكفار خاصة وينبغي ان مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور يهودى مثلا على سبيل السخرية فيعز ز فاعل ذلك اه ع ش (قوله اليوم) وقد كاز في عصر الشارح للنصارى العمامم الزرق ولليهود العمامم الصفرة وقد أدركنا ذلك والآن لليهود الطرطور التمر هندى او الاحمر وللنصارى البرنيطة السوداء اه حلى (قوله والاولى الخ) اى فى الغيار كما هو صريح صنيع الاسنى والمغنى (قوله وبالمجوس الاسود) عبارة المغنى وشرح المنهج والروض وبالمجوس الاحمر او الاسود اه ولم يذكر او السامرة (قوله وبالسامرة) عبارة النهاية وبالسامرى قال ع ش مراده به من يعبد الكواكب اه (قوله آثروهم) اى اليهود (قوله وتؤمر) الى قوله ونازع فيه الاذرى في المغنى لا قوله والحق به الخثي في موضعين وقوله فيه ألوان وقوله وقول الشيخ الى ويمنع وقوله وهو المنقول الى ولا يمنعون (قوله بتخالف خفيها) كان يجعل احدهما اسود والآخر ابيض اه اسنى (قول الماتن والزنا) اى يؤمر الذى ايضا بشد الزنا قال الماوردى ويستوى فيه سائر ألوان مغنى واسنى (قوله نعم المرأة الخ) ولا يشترط التمييز بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها مغنى واسنى (قوله ويرد بان فيه تشبيها الخ) قد يقال جعله فوق الازار لا يستلزم أن يكون على الوجه المختص بالرجال اه سم (قوله تشبيها) الاولى تشبيها (قوله ويمنع ابداله) اى ابدال الزنا حيث أمر به الامام فلا ينافى ما تقدم في قوله ويكفي عنه اى الغيار نحو منديل معه الخ اه ع ش (قوله والجمع بينهما) اى الغيار والزنا اه رشيدى (قوله تأكيد) اى ليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة يميزها عن قلنسوا بعلامة فيها معنى وروض مع شرحه (قوله ولا يمنعون من نحو ديباج الخ) كالا يمنعون من رفيع القطن والكتان اسنى ومغنى (قوله بخلاف محذور التطيلس الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحريم فليتامل اه سم (قول الماتن واذا دخل) اى الذى متجردا حماما وهو مذكر بدليل عود الضمير عليه

الصفحة الكلام على علوم الشرع (قوله يرد بان فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال الخ) قد يقال جعله فوق الازار لا يستلزم ان يكون على الوجه المختص بالرجال (قوله بخلاف محذور التطيلس من محاكاة عظماؤنا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحريم فليتامل

فوقه مبالغة في التمييز يرد بان فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال وهو حرام وبفرض عدم حرمة فقيه اذراء مذكرا قبيح بالمرأة فلم تؤمر به ويمنع ابداله بنحو منطقة أو منديل والجمع بينهما تأكيد ومبالغة في الشهرة وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فلا مام الامر بأحداهما فقط وان نوزع فيه ولا يمنعون من نحو ديباج أو طيلسان ونازع فيه الاذرى بان الختم السابق ويرد بان محذور النختم من الخيلام يتأتى مع تمييزه عنا بما مر بخلاف محذور التطيلس من محاكاة عظماؤنا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك (واذا دخل حماما فيه مسلمون)

او مسلم (او تجرد) في غيره (عن ثيابه) وشم مسلم (جدل في عنقه) او نحوه (خاتم) اي طارق (حديد اورصاص) بفتح الراء وكسر هاء من الحن العامة (ونحوه) بالرفع اي الخاتم كجلاجل وبالكسر اي الحديد او الرصاص كنجاس وجو باليتميز وتمنع الذميه من حمام به مسلة فلا يتأتى ذلك (يا ويمنع) وجو باران لم يشرط عليه من الذميه بمحمد واحد والخلفاء الاربعة (٣٠١) والحسين رضي الله عنهم على ما قاله بعض

أصحابنا قال الاذرعي ولا ادري من اين له ذلك والمنع من محمد واحد يحتمل عندى خشية السخرية به وقد يعترض بانهم يسمون بموسى وعيسى وسائر أسماء الانبياء دأنا من غير تكبير مع عداوة بعضهم لبعض الانبياء نعم روى ان عمر رضى الله عنه كتب على نصارى الشام ان لا يكونوا بكنى المسلمين اه قال غيره وما ذكره من الجواز في غير محمد وأحمد ظاهر وأما ما يشعر برفعة المسمى فيمنعون منه كما قاله العراقي واشعر به كلام الماوردى ويمنع (من اسماءه المسلمين شركا) كالثالث ثلاثة (و) يمنع من (قولهم) القبيح ويصح نصبه عطفًا على شركا (في) عزيز والمسيح صلى الله على نبينا وعليهما وسلم انهما ابنا الله والقرآن انه ليس من الله تعالى (ومن) ابتذال مسلم في مهنة باجرة أو لا وارسال نحو الضفائر لانه شعار الاشراف غالبا (ومن) (اظهار) منكريننا (نحو خمر وخنزير وناقوس) وهو ما يضرب به النصارى لاوقات الصلاة (وعيد)

مذكر انى قوله فيه مسلمون اه مغنى (قوله أو مسلم) الى قوله من الذميه فى النهاية الا قوله فلا يتأتى ذلك فيها (قوله وشم مسلم) اي ولو غير متجرد كما هو ظاهر لم يحرم الالباس اه رشيدى (قول المتن جدل) اي وجوبا اه مغنى وسيأتى فى الشارح ايضا (قول المتن خاتم) بفتح الخاء وكسر هاء اه مغنى (قوله بالرفع الخ) لعل وجه كونه عطفًا على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جعل بناء على انه مبنى للفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول اول له ولهذا نقل عن ضبط المقدسى تليث نحوه سم اه رشيدى عبارة المغنى وقوله ونحوه مرفوع بخطه ويجوز نصبه عطفًا على خاتم لارصاص واراد بنحو الخاتم الجلاجل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد حينئذ بنحوه النجاس ونحوه بخلاف الذهب والفضة اه (قوله وبالكسر) الاولى بالجر (قوله وتمنع الذميه من حمام به مسلة) ترى منها ما لا يبدو فى المهنة اه نهاية اي فلو لم تمنع حرم على المسئلة الدخول معها حيث ترب عليه نظر الذميه لما لا يبدو منها عند المهنة وحرم على زوجها ايضا تمكينها عس (قوله فلا يتأتى ذلك) اي جعل نحو الخاتم فى نحو العنق فيها اي الذميه (قوله وجوبا وان لم يشرط عليه) اي فى العقود به صرح القاضى ابو الطيب وابن الصباغ وغيرهما اه مغنى (قوله والخلفاء الخ) اي اسمائهم (قوله وقد يعترض) اي المنع من محمد وأحمد قوله انتهى اي قول الاذرعي (قوله قال غيره) اي غير الاذرعي وكان الاسبك وقال الخ بالعطف (قوله وما ذكره) اي الاذرعي (قوله كالثالث) الى قول المتن ومن انتقض فى النهاية لا قوله ابتذال مسلم الى المتن وقوله لما مر فى نكاح المشرک وقوله لما مر الى المتن (قوله ويمنع من قولهم القبيح الخ) ينبغى ان ما يمنعون منه اذا خالفوا عزروا اه سم (قوله ويصح نصبه الخ) نقل المغنى النصب عن خط المصنف واقتصر عليه وعبارة عس وهو اي النصب اولى اذ لا طريق الى منعهم من مطلق القول اه (قوله انهما الخ) بدل من القبيح اه رشيدى (قوله ابتذال مسلم) الى قول المتن ومن انتقض فى المغنى لا قوله ومر الى ويجدون وقوله لما مر فى النكاح وان فعلوا كانوا نافضين وقوله لكن الى المتن وقوله وقتلهم الى المتن وقوله وانسك الى المتن وقوله وقتلنا بالانتقاض (قول المتن ومن اظهر خمر الخ) ويمنعون ايضا من اظهار دفن موتاهم ومن اسقاء مسلم خمر او من اطعامه خنزير او من رفع اصواتهم على المسلمين مغنى وروض مع شرحه (قوله ومن اظهر منكر الخ) وينبغى ان يمنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب فى رمضان اه سم (قوله ونحو لطم ونوح) اي لانها من الامور المنكرة اه عس (قوله كاظهار شعار الخ) عبارة المغنى واظهار الخ بالواو (قوله فان اتقى الاظهار الخ) عبارة المغنى وشرح المنهج وفهم من التقييد بالاظهار انه لا يمنع فيما بينهم وكذا اذا انفردوا بقرية نص عليه فى الام فان اظهروا شيئا من ذلك غرروا وان لم يشرط فى العقد اه (قوله ومرضايط الاظهار الخ) وهو ان يمكن الاطلاع عليه بلا تجسس اه عس (قوله ويجدون الخ) ولا يعتبر رضاهم اه مغنى (قوله له جوز نا الخ) اي بما يعتقدون تحريره اه مغنى (قوله لا نحو) نحو مما يعتقدون حله اه مغنى (قول المتن ولو شرطت الخ) اي فى العقد اه مغنى (قول المتن هذه الامور) اي من احداث الكنيسة فابعده اه مغنى (قوله وان فعلوا الخ) عطف على الامتناع يعنى

(قوله بالرفع) لعل وجه كونه عطفًا على خاتم بناء على انه مرفوع على انه نائب فاعل جعل بناء على انه مبنى للفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على انه مفعول اول ولهذا نقل عن ضبط المقدسى تليث نحوه (قوله ويمنع من قولهم القبيح) ينبغى ان ما يمنعون منه اذا خالفوا عزروا (قوله ومن اظهر منكر الخ) ينبغى ان يمنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب فى رمضان

ونحو لطم ونوح وقراءة نحو تورا وانجيل ولو بكناثهم لان فى ذلك مفسد كاظهار شعار الكفر فان اتقى الاظهار فلا منع وتراق خمر لهم اظهرت ويتلف ناقوس لهم اظهر ومن رضايط الاظهار فى النصب ويجدون لنحو زنا او سرقة لانهم لما مر فى نكاح المشرک (ولو شرطت) عليهم (هذه الامور) التى يمنعون منها اي شرط عليهم الامتناع منها وان فعلوا كانوا نافضين



(خالفوا) ذلك مع تدينهم بها (لم ينتقض العهد) إذ ليس فيها كبر ضرر علينا لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قاتلونا) بلا شبهة لما مر في البغاة كان صال عليه مسلم فقتله (٣٠٣) دفعاً وقاتلهم لنحو ذميين يلزمنا الذب عنهم قتال لنا في المعنى كما هو ظاهر فله حكمه (أو امتنعوا)

وشرط عليهم انتقاض العهد بها (قوله خالفوا ذلك) أي باظهارها اه منى (قوله إذ ليس فيها كبر ضرر الخ) بخلاف القتال ونحوه بما ياتي وحملوا الشرط المذكور على تحريفهم معنى واسنى (قوله لكن يبالغ في تعزيرهم الخ) ظاهره انه عند عدم الشرط لا تعزيراه سم وقد مر خلافه عنه وعن المغنى وشرح المنهج وايضا ليس ظاهره عدم التعزير بل عدم المبالغة فيه (قوله بلا شبهة الخ) اما اذا قاتلوا بشبهة كان اعانوا طائفة من اهل البغي وادعوا الجهل او صال عليهم طائفة من ملتصقي المسلمين او قطعاهم فقاتلوه هم فلا يكون ذلك نقضا مغنى ونهاية (قوله لما مر في البغاة) عبارة الاسنى بخلاف ما اذا قاتلوا بشبهة كما مر في البغاة اه (قوله كان صالح الخ) مثال للشبهة المنفية (قوله وقاتلهم) مبتدأ خبره قوله قتال لنا (قوله يلزمنا الذب الخ) أي كان يكونوا في دارنا (قوله لغير عجز) اما العاجز اذا استعمل فلا ينتقض عهده بذلك اسنى ومعنى (قوله عهد الممتنع) الاولى ليشمل المقاتل عهدهم بذلك كما عبر به الروض والمغنى وشرح المنهج (قوله وكذا الممتنع من الاخير) يتامل وكان المراد الممتنع منه بلا قتال اه وعبارة المغنى والاسنى قال الامام ولا ينافي ثمر عدم الانقياد لاحكام الاسلام اذا كان يتعلق بقوة وعدو ونصب لقتال واما الممتنع منه ما راب فلا ينتقض عهده وجزم به في الحاوي الصغير اه (قول المتن ولوزني ذمي بمسلة) أي مع عليه باسلا ما حال الزناوسياتي جواب هذه المسئلة وما عطف عليها في قوله فالاصح الخ فان لم يعلم الزاني اسلامها كما لو عقد على كافرة فاسلمت بعد الدخول بها فاصابها في العدة فلا ينتقض عهده بذلك مطلقا فقد يسلم فيستمر نكاحه اه معنى وقوله فان لم يعلم الخ في الاسنى مثله (قوله والحق به الخ) زاد النهاية ومثل الزنا مقدماته كما قاله الناشري اه (قول المتن أو دل اهل الحرب الخ) أو أي جاسوسا لهم اسنى ومعنى (قوله أو القرآن) يغني عنه ما مر آنفا في المتن (قوله او قتل مسلما) او قطع طريقا عليه روض ومعنى (قوله عمدا) وإن لم توجب القصاص عليه كذمي حر قتل عبدا مسلما اسنى ومعنى (قول المتن فالاصح الخ) أي في المسائل المذكورة اه معنى قال عرش لا يقال هذا مناف لما تقدم من انهم لو اسلموا المسلمون شركاوا اظهروا الخ ونحو ذلك لم ينتقض عهدهم وان شرط عليهم الانتفاض بذلك لان ما تقدم فيما يتدينون به او يقرون عليه كشرب الخمر وما هنا فيما لا يتدينون به ويحصل به اذى لنا كما يشير اليه قوله الآتي اما ما يتدين به الخ اه (قول المتن إن شرط انتفاض بذلك الخ) ينبغي ان ياتي هذا التفصيل فيما لو ضرب المسلم وقوله انتقض أي فيترتب عليه احكام الحربيين حتى لو عفت رثة المسلم الذي قتله عمدا عنه قتل للحرابة ويجوز اغراء الكلاب على جيفته اه عرش (قوله على الاوجه) خلافا للمغنى حيث استظهر ما قاله صاحب الاقتصار من انه يجب تنزيل المشكوك فيه على انه مشروط (قوله وصح في اصل الروضة الخ) عبارة النهاية وهذا أي التفصيل المذكور هو المعتمد وان صحح الخ (قوله من حد الخ) ومنه قتله بالمسلم إذا قتله عمدا كما هو ظاهر اه عرش (قوله فلو رجم الخ) عبارة المغنى والروض مع شره ولو شرط عليه الانتفاض بذلك ثم قتل بمسلم او بزناه حال كونه محضا بمسلة صار ماله فيا لانه حر مقتول تحت ايدينا لا يمكن صرفه لافار به الذميين لعدم التوارث ولا للحربيين لانا إذا قدرنا على ما لهم اخذناه فينا او غنيمة وشرط الغنيمة ليس موجودا اه (قوله وقتلنا بالانتفاض) مرجوح اه عرش وفي إطلاقه نظر لما مر من التفصيل فالاولى ان يقول كما إذا شرطنا الانتفاض بذلك

تغلباً (من) بذل (الجزية) التي عقدها لغير عجز وإن كانت أكثر من دينار كما مر (أو من اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهد الممتنع وإن لم يشرط عليه ذلك لا يثانه بنقيض عهد الذمة من كل وجه أما الموسر الممتنع بغير نحو قتال فتؤخذ منه قهر أو لا انتفاض وكذا الممتنع من الاخير (ولو زني ذمي بمسلة) والحق به اللواط بمسلم (أو اصابها بنكاح) أي بصورته مع عليه باسلامها فيهما (أو دل اهل الحرب على عورة) أي خلل (للمسلمين) كضعف (أو فتن مسلما عن دينه) أو دعاء للكفر (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر) جهرا الله تعالى (أو رسول الله ﷺ) أو القرآن أو نبياً (بسوء) مما لا يتدينون به أو قتل مسلماً عمداً أو قذفه (فالأصح) انه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض (لمخالفة الشرط) (ولاً) بشرط ذلك أو شك هل شرط أو لا على الوجه (فلا) ينتقض لانها لا تخل بمقصود العقد وصح في اصل الروضة أن لا تنقض مطلقاً وضعف وسواء انتقض أم لا يقام عليه موجب فعله من حد أو تعزير

(قوله لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير (قوله ولو قاتلونا بلا شبهة الخ) فلو قاتلوا بشبهة مما مر في البغاة أو دفعاً للصائتين أو قطعاً طريقاً منالمنتقض مر (قوله وكذا الممتنع من الاخير) يتامل ذلك وكان المراد الممتنع منه بلا قتال (قوله فالاصح ان شرط انتفاض الخ) كيف عليهم (قوله اما ما يتدين به) ينبغي ان يمتنعوا من اظهار ذلك وان يعزروا على اظهاره (من رقه غير كامل<sup>(١)</sup>) فيه نظر لان غير الكامل لا يبطل امانه كما سياق في قوله لم يبطل امان نسائهم والصبيان في الاصح (قوله

فلورجم وقتلنا بالانتفاض صار ماله فينا أما ما يتدين به كزعمهم أن القرآن ليس من عند الله أو إن الله ثالث ثلاثة (قوله (١) قول المحشى قوله من رقه غير كامل ليس في نسخ الشرح التي بايدنا اه

فلا نقض به مطاعا (ومن انتقض عهده بقتال جاز) بل وجب (دفعه رقالة) ولا يبلغ المان اعظم جنايته ومن ثم جاز قتله وان أمكن دفعه  
بغيره فيما يظهر من كلامهم ويظهر أيضا ان محله في كامل ففي غيره يدفع بالاخف (٣٠٣) لانه اذا اندفع به كان مالا للسلين في

عدم المبادرة إلى قتله  
مصلحة لهم فلا تقوت  
عليهم (أو بغيره) أي القتال  
(لم يجب ابلاغه مامنه في  
الظاهر بل يختار الامام)  
فيه ان لم يطلب تجديد  
عقد الذمة وإلا وجبت  
لإجابه (قتلا ورقا) الوأو  
هنا وبعد بمعنى أو  
وآثرها لأنها أوجدت في  
التقسيم عند غير واحد  
من المحققين (ومنا وفداء)  
لأنه حربي لا بطلاله أمانه  
وبه فارق من دخل بأمان  
نحو صبي اعتقده أمانا قبل  
ما قاله هنا ينافي قولها  
في الهدنة من دخل دارنا  
بأمان أو هدنة لا يقتال  
وان انتقض عهده بل يبلغ  
المأمن مع ان حق الذي  
أكد ولم يظهر بينهما فرق  
أه وقد يظهر بينهما فرق  
بان يقال جناية الذي  
أخش لكونه خالطنا خلطة  
الحقته بأهل الدار فنلظ  
عليه أكثر (فان أسلم)  
المنتقض عهده (قبل  
الاختيار امتنع الرق)  
والقتل كما هو معلوم  
والفداء كما يعلم من امتناع  
الرق فلا يردان عليه  
بخلاف الاسير لأنه لم  
يحصل في يد الامام بالقهر  
وله أمان متقدم فخن

(قوله فلا نقض به) ويحذرون على ذلك مني وسم (قوله مطاعا) أي شرط انتقاض العهد بذلك أو لا  
(قوله بل وجب) إلى قوله فيما يظهر في المتن وإلى الباب في النهاية لا يبره بما مر معلوم وقوله كما يعلم إلى  
بخلاف الاسير (قوله من ثم جاز قتله) عبارة المفتي وحيد في تخير الامام فيمن ظم بهم منهم من الاحرار  
الكاملين كما يتخير في الاسير اه (قوله في غيره الخ) فيه نظر لان غير الكامل لا يبطل أمانه كما  
سيأتي في قول المصنف لم يبطل أمان نسائهم الخ اه وقد يقال ان ما يأتي في الا اذا لم يقابل غير الكامل  
وما هنا اذا قاتل فليراجع (قوله فلا تقوت عليهم) أي فلو خالف وقته ابتدأ لم يضمه اه ع ش (قوله  
أي القتال) إلى قول المتن قتلا في المفتي (قول المتن مامنه) بفتح الميمين أي مكانا يامن فيه على نفسه اه معنى  
(قوله والاوجبت الخ) ظاهره وان تكرر منه ذلك وينبغي ان محله حيث لم تدل قرينة على ان سؤاله تقية  
فقط اه ع ش (قوله لأنه حربي) إلى قوله قيل في المفتي (قوله وبه فارق من دخل بأمان صبي) فانه يبلغ المان  
اه سم (قوله بان يقال الخ) وبان الذي ملتزم لاحكامنا وبالا انتقاض زال التزامه لها بخلاف ذلك فانه  
ليس ملتزمها وقضية الامان رده إلى مامنه اه اسنى (قوله لكونه خالطنا الخ) جرى على الغالب اه  
رشيدى لانه اراد به دفع تنظير سم بما نصه فيه شيء إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقا ولا الخلطة  
المذكورة اه (قوله المنتقض) إلى الباب في المفتي لا قوله كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى لانه (قول المتن  
قبل الاختيار) أي من الامام لشيء مما سبق اه معنى (قوله والفداء) والحاصل انه يتعين المن نهاية  
فلو قال المصنف تعين منه كان أولى معنى (قوله فلا يردان) أي القتل والفداء عليه يعنى على مفهوم كلام  
المصنف (قوله لانه) المنتقض عهده (قوله والحاصل الخ) فيه توصيف النكرة بالمعرفة (قوله لم يبطل  
امان ذرارهم الخ) فلا يجوز سبيهم في دارنا ويجوز تفرغهم اه معنى (قوله ولو طلبوا الخ) عبارة المفتي  
والروض مع شرحه ولو طلبوا الرجوع إلى دار الحرب أجيب النساء دون الصبيان لانه لاحكم لاختيارهم  
قبل البلوغ فان طلبهم مستحق الحضنة أجيب فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك وإلا الحقوا بدار الحرب  
والخائى كالنساء والمجانين كالصبيان والافاقه كالبلوغ اه (قول المتن بلغ المان) قال الاذرى هذا في  
النصرانى ظاهر وأما اليهودي فلا مامنه له فعليه بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصرانى فيما  
أحسب وهم أشد عليهم منا فيجوز ان يقال لليهودي اختر لنفسك مامنا وللحرق باى دار الحرب شئت اه  
رشيدى (أي المحل الذى هو) ولا يلزمنا الحاقه بلده الذى يسكنه فوق ذلك إلا ان يكون بين بلاد الكفر  
ومسكنه بلد لسلين محتاج للبر وور عليه ولور رجع المستامن إلى بلده باذن الامام لتجارة أو رسالة فهو باقى على  
امان في نفسه وماله وان رجع للاستيطان انتقض عهده ولور رجع ومات في بلاده واختلف الوارث والامام  
هل انتقل للاقامة فهو حربي أو للتجارة فلا ينتقض عهده أجاب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان  
الاصل في رجوعه إلى بلاده الاقامة اه معنى (لانه لم تظهر منه خيانة) ولا ما وجب نقض عهده فبلغ مكانا  
يامن فيه على نفسه (خاتمة) الاولى للامام ان يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقده ودينه وحليته فيتعرض لسنه

وبه فارق من دخل بأمان نحو صبي اعتقده أمانا فانه يبلغ المان (قوله وقد يظهر بينهما فرق بان يقال جناية  
الذى الخ) في شرح الروض راجب بان الذى يلتزم باحكامنا وبالا انتقاض زال التزامه لها بخلاف ذلك  
فانه ليس ملتزمها وقضية الامان رده إلى مامنه اه (قوله لكونه خالطنا خلطة الحقته بأهل الدار) فيه شيء  
إذ عقد الذمة لا يستلزم الخلطة مطلقا ولا الخلطة المذكورة (قوله ولو طلبوا دار الحرب أجيب النساء الخ)  
قال في شرح الروض وكالنساء الخائى وكالصبيان المجانين والافاقه كالبلوغ اه (قوله لا الصبيان) عبارة  
الروض دون الصبيان حتى يبلغوا ويطلبهم مستحق الحضنة قال في شرحه فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك

امره (ولا ذابطل امان رجال) الحاصل بجزية أو غيرها (لم يبطل امان) ذرارهم من نحو (نسائهم والصبيان في الاصح) إذ لا جناية منهم  
تناقض أمانهم وإنما تبعوا في العقد لا النقض تغليا لعدم فيه ما ولو طلبوا دار الحرب أجيب النساء لا الصبيان إذ لا اختيار لهم (ولذا  
اختار ذمى نذ العهدو للحرق بدار الحرب بلغ المان) أي المحل الذى هو اقرب بلادهم من دارنا يامن فيه على نفسه وماله لانه لم يظهر منه خيانة

على ترك القتال المدة الآتية بعوض أو غيره وتسمى مودعة ومسالمة ومعاهدة ومهادنة وأصلها قبل الاجماع أول سورة براءة ومهادنته <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قرىشا عام الحديبية وهي السبب لفتح مكة لان أهلها لما خالطوا المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم أكثر ممن أسلم قبل وهي جائزة لا واجبة أى أصالة وإلا فالوجه وجوبها إذا ترتب على تركها إلحاق ضرر بنا لا يتدارك كما يعلم بما يأتي (عقدها) لجميع الكفار أو (لكفار إقليم) كالهذه (يختص بالامام) ومثله مطاع بإقليم لا يصله حكم الامام كما هو قياس نظائره (ونائبه فيها) وحدها أو مع غيرها ولو بطريق العموم لما فيها من الخطر وجوب رعاية مصلحتها (و) عقدها (بلدة) أو أكثر من إقليم لا كله وفاقا للفوراني وخلافا للعمراني (يجوز لو إلى الاقليم أيضا) أى كما يجوز للامام أو نائبه لاطلاعه على مصلحة وبحث البلقيني جوازها مع بلدة مجاورة لإقليمه إذا رأى المصلحة فيها لأهل إقليمه لأنها حيثئذ

أهو شيخ أم شاب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه ولحيته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأنفه وأسنانه واثار وجهه ان كان فيه اثار ولونه من سمرة وشقرة وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم عريفا مسلما يضطربهم ليعرفه بمن مات أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم الجزية أو يشتكى إلى الامام ممن يتعدى عليهم منا أو منهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كان كافرا وإنما اشترط إسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره مغنى وروض مع شرحه

### (باب الهدنة)

(قوله من الهدون) إلى قوله وهي السبب في المعنى لا لقوله لان إلى إذ وإلى قول المتن ومتى زاد في النهاية إلا قوله لا كله إلى المتن وقوله لما فيها إلى المتن وقوله للاتباع في الاولى وماسانبه عليه (قوله من الهدون) أى مشتق منه اه اسنى (قوله اذ هي الخ) والاولى وهي (قوله مصالحة الحريين الخ) الاظهر ان يقال - فقد يتضمن مصالحة الحريين الخ وكأنه عبر بما ذكر قصدا للنسبة بين المعنى الشرعى واللغوى مع كون المقصود معلوماه ع ش عبارة المعنى ويفهم من تعبير المصنف بعقدها اعتبارا لايجاب والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الامان اه (قوله بعوض أو غيره) سواء فيهم من يقر على دينه ومن لا يقر مغنى وعميرة (قوله وتسمى) أى الهدنة أى مساها (قوله وأصلها) عبارة غيره والأصل فيها اه فالإضافة بمعنى (قوله أول سورة براءة) وقوله تعالى وان جنحو للسلام فاجنح لها مغنى وشيخ الاسلام (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شورى اه بجيرى (قوله وهي) أى مهادنة حديبية (قوله بما يأتي) أى فى شرح أو أن يدفع مال اليهم (قول المتن يختص بالامام الخ) قال الماوردى ولا يقوم امام البغاة مقام امام الهداة في ذلك (تنبيه) قد علم من منع عقدها من الاحاد لاهل اقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب اولى وقد صرح في المحرر بالامرين جميعا فان تعاطاها الاحاد لم يصح لكن لا يغتالون بل يبلغون المأمن لانهم دخلوا على اعتقاد صحة امانهم اه مغنى (قوله ومثله مطاع الخ) أى فى انه يعقد لاهل إقليمه اه رشيدى (قوله لا يصله الخ) أى لبعده اه ع ش (قوله ولو بطريق العموم) أى عموم النيابة فلا ينافى قوله الآتى لا كله الخ (قوله لما فيها الخ) علة الاختصاص بالامام ونائبه (قوله أو أكثر) إلى قوله وبحث فى المعنى (قوله لا كله الخ) وفاقا للمغنى والمنهج والروض وخلافا للنهاية (قوله وفاقا للفوراني الخ) كلام الفوراني هو قضية قول المصنف يختص الخ اه سم عبارة المعنى وقضية كلامه كغيره ان وإلى الاقليم لا يهادن جميع اهل الاقليم وبه صرح الفوراني وهو اظهر من قول العمراني ان له ذلك وقضية كلامه ايضا انه لا يشترط إذن الامام للوالى فى ذلك أى فى عقدها لبعض إقليمه وهو قضية كلام الرافعى لكن نص الشافعى على اعتبار اذنه وهو الظاهر والاقليم بكسر الهمزة احد الاقاليم السبعة التى فى الربع المسكون من الارض واقاليمها اقسامها وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة اسهم على تقدير الهيئة اه واقرب النهاية القضية الثانية عبارة وشمل ذلك ما لو فعله الوالى بغير إذن الامام اه ويوافقه قول الشارح الآتى وإنما يتجه الخ (قوله وخلافا للعمراني) ما قاله العمراني هو المعتمد مر اه سم عبارة النهاية ولو لجمع اهل إقليمه كما صرح به العمراني وهو المعتمد اه (قوله وبحث البلقيني الخ) معتمد اه ع ش (قوله لاهل إقليمه) أى بخلاف ظهور مصلحة لغير إقليمه فقط كالامن لمن يربهم من المسلمين ونحو ذلك لان تولية الامام للوالى المذكور لم تشمله اه ع ش (قوله وتعين الخ) هو بالنصب عطف على جوازها اه رشيدى (قوله

### (كتاب الهدنة)

والا الحقوا بدار الحرب اه (قوله على ترك القتال) وقع السؤال عما لو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجه خاص لا مطلقا كعلى ترك القتال فرسانا والمتجه الجواز بل قد يقال بالاولى لانها إذا جازت على ترك القتال مطلقا فلتجز على ترك نوع منه بالاولى فليتأمل (قوله وفاقا للفوراني) كلام الفوراني هو قضية قول المصنف يختص الخ (قوله وخلافا للعمراني) ما قاله العمراني هو المعتمد مر

حيث تردد في وجه المصلحة (ولما يعقد المصلحة) لما فيها من ترك القتال ولا يكتفي انتفاء المفسدة قال تعالى فلا تنهوا وادعوا إلى السلم وانتم الا علون والمصلحة (كضعفنا بقلة عدد أهبة) لانه الحامل على المهادنة عام الحديبية (او) (٣٠٥) عطف على ضعف (رجاء اسلام أو بذل

جزية) أو إعانتهم لنا أو كفهم عن الاعانة علينا أو بعدد ادهم وان كنا اقوياء في الكل للاتباع في الاول (فان لم يكن) بناضعف كما باصله وراى الامام المصلحة فيها (جازت أربعة أشهر) ولو بلا عوض للآية السابقة (لا سنة) لانها مدة الجزية فلا يجوز تقريرهم فيها بدون جزية (وكذا دونها) وفوق أربعة أشهر (في الاظهر) للآية ايضا نعم لا يتقيد عقدها لنحو نساء وما لم يمدد (ولضعف) بنا (تجوز عشر سنين) فما دونها بحسب الحاجة (فقط) لانها مدة مهادة قريش ومتى احتيج لاقبل من العشر لم تجز الزيادة عليه وجوز جمع متقدمون الزيادة على العشر ان احتيج اليها في عقود متعددة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشر وهو قياس كلامهم في الوقف وغيره لكن نازع فيه الاذرعى بانه غريب ويوجه بان المعنى المقضى لمنع ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم دراية ما يقع بعدها موجود مع التعدد ففيه مخالفة للنص اذا اصل منع

حيث تردد الخ) أى وأما اذا ظهرت له المصلحة فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثم ان بان خطؤه فعلم الامام بعدمها انقضضها اه ع ش (قول المتن كضعفنا الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في التمثيل مساحاة اه سم (قوله عطف على ضعف) اى لا على قلة اه معنى (قوله او بعدد ادهم) لعل المصلحة في الهدنة لذلك ان محاربة الكفار ماداموا على الحراية واجبة وهى مع بعد الدار توجب مشقة عظيمة في تجهيز الجيوش اليهم فنكتفي بالمهادنة حتى ياذن الله اه ع ش (قوله للاتباع) لانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان ابن أمية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستظها راعيه ولا كنه فعل ذلك لرجاء اسلامه فاسلم قبل مضى معنى وشيخ الاسلام (قوله في الاول) وهو رجاء الاسلام (قوله بناضعف) الى قول المتن ومتى زاد فى المعنى لا قوله وهو قياس لكن وقوله ويوجه الى نعم (قوله بناضعف الخ) هلا زاد ولا رجاء اسلام او بذل جزية وفاء بظاهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر اه سم واجاب الرشيدى بما نصه لما قصر المتن على هذا مع خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز عقدها على اكثر من أربعة أشهر لا عند الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة اصلا وان اقتضته المصلحة كما صرحوا به فاندفع ما للشهاب ابن قاسم وكانه نظر فيه الى مجرد المنطوق اه (قوله للآية السابقة) اى قوله تعالى في اول برائة فسيحروا في الارض أربعة أشهر (قوله لنحو نساء) اى من الخنثى والصبيان والمجانين (قوله لانها) اى العشر اه ع ش (قوله مدة مهادة قريش) اى في الحديبية وكان ذلك قبل ان يقوى الاسلام اه معنى (قوله وجوز جمع الخ) عبارة النهاية وقول جمع يجوزها اى الزيادة على العشر الخ صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى المقضى الخ ونقل شيخ الاسلام ذلك القول عن الفورانى وغيره وافرده لكن المعنى وافق الشارح كما يأتى (قوله في عقود متعددة) اى بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله بدليل قوله نعم انقضضت الخ وفيه تأمل اه سم ويأتى عن المعنى ما يوافقه (قوله لكن نازع فيه الاذرعى الخ) عبارة المعنى جزم به الفورانى وغيره وقال الاذرعى عبارة الروضة ولا تجوز الزيادة على العشر لكن ان انقضضت المدة والحاجة باقية استؤنف العقد وهذا صحيح واما استئناف عقدا عقدا كما قاله الفورانى فغريب لا احسب الاصحاب يوافقون عليه اصلا اه وهذا ظاهر اه (قوله ويوجه الخ) اى النزاع (قوله من كونها) اى العشر (قوله فقيه) اى في تجوز الزيادة على العشر في عقود (قوله منع الزيادة عليه) اى على النص (قوله وبه) اى بمخالفة النص (قوله فارق نظيره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع اه سم (قوله نعم ان انقضضت الخ) هذا الاستدراك من تمة التوجيه اه رشيدى (قوله عند طلبهم لها) اى الهدنة اه ع ش (قوله ولودخل الخ) هذه المسئلة لا محل لها هنا اما ولا فانها من مسائل الامان لا الهدنة واما ثانيا فقد تقدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه احد فلا حاجة الى قوله بامان وما قيل انها تقيد لقول المصنف جازت أربعة أشهر بما اذا لم يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان هذا امان وايضا قول المصنف المذكور لمنع الزيادة لا التقصان ايضا اه بحيرى (قوله فتكرر سماعه) عبارة الروض فاستمع فيها البيان أى التام بلغ المأمن ولا يمهل أربعة أشهر اه

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الزيادة عليه وبه فارق نظائره نعم ان انقضضت المدة والحاجة باقية استؤنف عقد آخر وهكذا لولزال نحو خوف اثناء المدة وجب ابقاؤها ويجتهد الامام عند طلبهم لها ولا ضرر ويفعل الاصلح وجوبا ولودخل دارنا بامان لسماع كلام الله تعالى فتكرر سماعه له بحيث ظن عناده اخرج ولا يمهل أربعة أشهر (ومتى زاد) العقد (على الجائز)

من أربعة أشهر أو عشرين مثلاً (فقولاً تفريق الصفة) فيصح في الجائز ويطل فيباز ادعليه ويشكل عليه ان نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا عذر بطل في الكل إلا ان يفرق بان المذهب هنا النذر لحقن الدماء وللصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الاصل فروع ذلك ما أمكن (واطلاق العقد) عن ذكر المدة في غير نحو النساء لما مر (يفسده) لاقتضائه التأييد الممتنع ويفرق بين هذا وتنزيل الامان المطلق على أربعة أشهر بان المفسدة هنا اخطر (٣٠٦) لتشبههم بعقد يشبه عقد الجزية (وكذا شرط فاسد) اقترن بالعقد فيفسده ايضا (على

الصحيح بان) أى كان (شرط) فيه (منع فك أسرا) منهم (أو ترك ما) استولوا عليه (لنا) الصادق باحدنا بل الذى يظهر ان مالذمى كذلك (لهم) الصادق باحدهم بل الذى يظهر ايضا ان شرط تركه لذمى او مسلم كذلك اورد مسلم اسير افلت منهم او سكناهم الحجاز او اظهروهم الخمر بدارنا او ان تبعث لهم من جاءنا منهم لا التخلية بينهم وبينه ويأتى شرط رد مسلمة تاتينا منهم (او) فعلت (لتعقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد (او) لاجل ان (يدفع) ويجوز جره عطفاً على دون (مال) مناو هل مثله الاختصاص قضية نظائره نعم إلا ان يفرق (اليهم) لمنسافة ذلك كله لعزة الاسلام نعم ان اضطررنا لبذل مال لفداء أسرى يعذبونهم او لاحاطتهم بنا وخوف استئصالنا وجب بذله ولا يملكونه لفساد العقد حينئذ وقولهم يسن فك الاسرى في محله في غير المعذنين إذا امن قتلهم

في مجالس يحصل فيها البيان أى التام بلغ المامن ولا يجهل أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) إلى قوله ويشكل في المغنى وإلى قوله فالخالف في النهاية إلا قوله من إلى المتن وقوله مر إلى محل ذلك (قوله من أربعة أشهر) أى في حال قوتنا او عشرين سنين أى في حال ضعفنا اه معنى (قوله مثلاً) أى اودون العشر وفوق أربعة أشهر (قوله على المدة الجائزة) أى كثلث سنين شرط الواقف ان لا يؤجر الموقوف باكثر منها وقوله بلا عذراى كالا احتياج إلى العماره ولم يوجد من يستاجر إلا باكثر منها (قوله في غير نحو النساء) أى من الصبيان والمجانين والخنائى والمال اه ع ش (قوله لما مر) أى قيل قول المتن ولضعف (قوله بين هذا) أى اطلاق عقد الهدنة (قوله لتشبههم) أى تعلقهم بعقد يشبه عقد الجزية لعل وجه الشبه ان عقد الهدنة لا يكون من الاحاد وتشرط لصحته ان يكون لمصلحة اه ع ش (قوله استولوا عليه) افاد به ان مالنا بفتح اللام وهو اعم من المال لشموله نحو الاختصاص والوقف ويجوز ايضا اه ع ش أى كما جرى عليه المغنى (قوله الصادق الخ) هذا تركيب عجيب لانه ان جعل وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال في امثال ذلك كقوله الآتى انفا الصادق باحدهم اه سم (اقول) والظاهر الاول وتوصيف المجموع بوصف بعض اجزائه مجاز شائع ويأتى جواب آخر (قوله بل الذى يظهر الخ) عبارة المغنى قال الزركشى بحثا او مال ذمى اه (قوله ان مالذمى كذلك) خلافا للاسنى عبارة وخروج بالمسلم أى الاسير وماله الكافر وماله فيجوز شرط تركهما اه (قوله الصادق) صفة لترك مالهم وقوله باحدهم أى بالترك لاحدهم (قوله ان شرط تركه) أى ترك مالنا اول لذمى (قوله اورد مسلم) بالرفع عطفاً على منع فك وقوله افلت نعت ثان لمسلم وفى البجيرمى عن الشوبرى قال فى النهاية التقلت والافلات والانفلات التخلص من الشيء من غير تمكن اه وفى الصحاح افلت الشيء وتقلت وانفلت بمعنى وافلته غيره اه (قوله او سكناهم الحجاز) اودخو لهم الحرم معنى وشيخ الاسلام (قوله ويأتى) أى فى المتن عن قريب (قوله او فعلت) أى الهدنة انظار لم لم يقدر عقدت (قوله لاجل الخ) اشار به إلى انه معطوف على تعقد وقال المغنى اول تعقد لهم ذمة ويدفع مال اليهم ولم تدع ضرورة اليه فهو معطوف على بدون اه (قوله ويجوز جره الخ) ويرسم بالباء الموحدة دون الياء المتناة من تحت اه ع ش ولا يخفى ان مثله يتوقف على النقل (قوله لمنسافة) إلى قوله وفيه نظر فى المغنى (قوله وخوف استئصالنا) يذمى او خوف استيلائهم على بلادنا (قوله وجب بذله) أى من بيت المال ان وجد فيه شيء ولا فى مياسير المسلمين وينبغى ان محل ذلك إذا لم يكن للباسور مال والا قدم على بيت المال اه ع ش (قوله وقال شارح الخ) وهذا أولى اه معنى (قوله ما يعلم الخ) فاعل مر (قوله ان محل ذلك) أى بذل المال لهم لفداء الاسرى (قوله إذا لم نتوقع خلاصهم الخ) أى كان استقرار الاسرى ببلادهم لان فكهم قهرا حينئذ يترتب عليه مالا يطاق اه نهاية (قوله والاوجب الخ) عبارة النهاية اما إذا اسرت طائفة مسلما ومروا به على المسلمين المكافئين فيجب مبادرتهم إلى فكه بكل وجه ممكن إذا عذر لهم في تركه حينئذ اه وان توقف الفك على بذل مال وجب على الترتيب الذى قدمناه ع ش (قوله بما مر فى شراء الماء الخ) عبارة هناك ويتجه فى المقيم (قوله الصادق) هذا تركيب عجيب لانه ان جعله وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال فى امثال ذلك كقوله الآتى انفا الصادق باخذهم (قوله

وقال شارح النذب للاحاد والوجوب على الامام وفيه نظر ومر قبيل فضل يكره غزوما يعلم اعتبار منه أن محل ذلك ان لم يتوقع خلاصهم منهم بقتال ولو على ندور والاوجب عينا على كل من توقعه وقدر عليه وان لم يعذبوهم فالخالف ان من عجزنا عن خلاصه ان عذب لزم الامام من بيت المال فداءه والا سن وهل يجب على كل مؤسر بما مر فى شراء الماء فى التيمم فداء المعذب لانه أولى من شراء الماء ولا لان هذا لما يحتاج به الامام فقط او يفرق بين قلة الفداء وكثرته عرفا كل محتمل

والاقرب الاول حيث غاب على ظنه خلاصه بما يذله فيه فاضلا عما تقرروا بفرق بين ما تقررون من ايجاب خلاصه بقتال مطلقا بخلافه بالمال بان في القتال عز الاسلام بخلاف بذل المال فلم يجب الا عند الضرورة (وتصح الهدنة على (٣٠٧) ان ينقضها الامام) او مسلم ذكر معين

عدل ذو رأى في الحرب يعرف مصلحتنا في فعلها وتركها (متى شاء) وتحرم عليه مشيئته أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا أو أكثر من عشرين عند ضعفنا وخرج بذلك ما شاء الله أو ما أقرم الله وانما قاله رسول الله ﷺ لعليه به بالوحي ولا ما تولى بعد عاقدها نقضها إن كانت فاسدة بنص أو اجماع (ومتى) فسدت بلغوا مأمنهم وجربوا وانذرناهم قبل أن نقاتلهم إن لم يكونوا بدارهم ولا فلنا قتالهم بلا انذار ومتى (صححت وجب) علينا (الكف) لا ذانا أو أذى الذين الذين يبلادنا فيما يظهر بخلاف أذى الحريين وبعض أهل الهدنة (عنهم) وفاء بالعهد إذا قصد كف من تحت أيدينا عنهم لا حفظهم بخلاف أهل الذمة (حتى تنقضي) مدتها أو ينقضها مدتها أو ينقضها من علق بمشيئته أو الامام أو نائبه بطريقه كما يعلم بما يأتي (أو ينقضوها) هم ونقضها منهم يحصل (بتصريح) منهم بنقضها (أو) بنحو (قتالنا) أو مكاتبه أهل الحرب

اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفطرة اه (قوله الاول) أي الوجوب على كل موسراخ (قوله عما تقرروا) أي عن مؤنة يوم وليلة (قوله مطافا) أي عذاب ام لا (قول المتن وتصح الهدنة على الخ) عبارة المحرر ويجوز ان لا تؤقت الهدنة ويشترط الامام نقضها متى شاء اه رشيدى (قوله او مسلم) إلى قول المتن ومتى في المغنى لا لقوله ويحرم إلى وخرج إلى قول المتن وإذا انتقضت في النهاية لا لقوله أي عمدا كما هو ظاهر (قوله بذلك) أي بقوله متى شاء وقوله ما شاء الله وما أقرم الله فانه لا يجوز اه معنى (قوله وانما قاله) أي أقرم ما أقرم الله تعالى اه معنى (قوله نقضها إن كانت فاسدة الخ) انظر ما معنى النقض مع فرض فسادها ولعل المراد به اعلامهم بفساد الهدنة وتبلغهم المأمن اه ع ش (قوله بنص الخ) أي فان كان فسادها بطريق الاجتهاد لم يفسخه معنى وروض (قوله وانذرناهم) واعلمناهم اه معنى (قوله والا) أي وان كانوا بدارهم (قوله علينا) عبارة المغنى على عاقدها وعلى من بعد من الائمة اه (قوله لا ذانا) إلى قول المتن وإذا انتقضت في المغنى الا قوله أي الذين إلى بخلاف وقوله أو الامام إلى المتن وقوله أي عمدا كما هو ظاهر وقوله ابواه إلى وإن جهلوا (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) فلا يلزمنا كفهم عنهم نعم ان اخذ الحريون ما لهم بغير حق وظفرنا به ردناه اليهم وإن لم يلزمنا استنقاذه معنى وروض مع شرحه (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) أي والذين الذين ليسوا ببلادنا اخذنا من اول كلامه (قوله وبعض أهل الهدنة) أي وان قدرنا على دفعهم اه ع ش (قوله او ينقضها الخ) عبارة المغنى او ينقضها الامام اذا علق بمشيئته وكذا غيره اذا علق بمشيئته اه (قوله بما يأتي) أي من قول المصنف ولو خاف خيانتهم الخ قول المتن أو قتالها) أي حيث لا شبهة لهم فان كان لهم شبهة كان اعانوا البغاة مكرهين فلا ينتقض كما يحتمل الزركشى اه معنى (قوله أو بنحو قتالنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك اه سم (اقول) نعم كما يعلم بالاولى من قول الشارح الآتي انفا وذمى بدارنا (قول المتن بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم اه سم (قول المتن أو قتل مسلم) ثم ان لم يتكر غير القاتل مثلا عليه بعد علمه انتقض عهده ايضا كما يأتي انتهى ع ش (قوله بدارنا) لعليه قيد في الذمى فقط فليراجع اه رشيدى (اقول) هذا صريح صنيع المغنى (قوله أو فعل شيء الخ) عبارة المغنى ولا ينحصر الانتقاض فيما ذكره بل ينتقض باشيء منها ان يسبوا الله تعالى أو القرآن أو رسول الله ﷺ وكل ما يختلف في انتقاض الذمة به تنتقض الهدنة به جز ما لان الهدنة ضعيفة غير متأكدة ببذل الجزية اه (قوله ابواه الخ) أي ابواه شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الاخبار إلى الكفار اه ع ش (قوله أو اخذنا لنا) أي جميعهم في الصور كلها أو فعل بعضهم شيئا من ذلك وسكوت الباقي عنه انتهى اسنى (قوله ان ذلك) أي بنحو قتالنا وما عطف عليه (قوله لقوله تعالى الخ) الاولى تأخير اه عن قول المصنف وبياتهم كما فعله الاسنى والمغنى (قوله من بعد عهدهم) أي الآية اه معنى (قول المتن وإذا انتقضت جازت الخ) انظر هل هو شامل لما اذا نقضها من فوض اليه نقضها من المسلمين اه رشيدى (اقول) ظاهر صنيعهم لا سيما المغنى كما مر في شرح حتى تنقضي الشمول (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله نهارا)

أو بنحو قتالنا هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك (قوله بعورة لنا) أي خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال في نحو قتالهم (قوله ببذل جزية) لو عقدت بعوض فانه جائز كما تقدم فهل يمتنع حينئذ نقضها بما يختلف في نقض عقد الذمة به (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه (قوله

بعورة لنا أو قتل مسلم) أو ذمى بدارنا أي عمدا كما هو ظاهر أو فعل شيء مما يختلف في نقض عقد الذمة به مما مر وغيره لعدم تأكدها ببذل جزية أو ابواه عين للكفار أو اخذ ماله وان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم (وإذا انتقضت) بغير قتال (جازت الاغارة عليهم) نهارا (وبياتهم) أي الاغارة عليهم ليلا إن كانوا ببلادهم وورقيل الباب



ماله تعلق بذلك فان كانوا ابيلا دنا بلغوا امامهم اى محلا يامنون فيه منا ومن اهل عهدنا ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ومن جعله دار الحرب اراد باعتبار الغالب ومن له ما منان يتخير الامام (٣٠٨) ولا يلزمه ابلابغ مسكنه منها على الاوجه وافهم قوله ولماذا الى آخره انه يضم لما بعد حتى

ويصلوا امامهم (ولو نقض بعضهم الهدنة ولم ينكر الباقون) عليه (بقول ولا فعل) بل استمروا على مساكنتهم وسكتوا (انتقض فيهم ايضا) لاشعار سكوتهم برضاهم بالنقض ولا يتأتى ذلك في عقد الجزية لقوته (فان انكروا) عليهم (باعتزالهم او باعلام الامام) او نائبه (ببقائهم على العهد فلا) نقض في حقهم لقوله تعالى أنجينا الذين ينهون عن السوء ثم ينذر المعلمين بالتمييز عنهم فان ابوا فناقضون ايضا (ولو خاف) الامام او نائبه (خيانتهم) بشىء مما ينقض اظهاره بأن ظهرت اماره بذلك (فله نبدعهم اليهم) لقوله تعالى ولا تخافن من قوم خيانة الآية فان لم تظهر اماره حرم النقض لان عقدها لازم وبعد النبد ينقض عهدهم لا بنفس الخوف وهذا مراد منا شرط في النقض حكم الحاكم به (و) بعد النقض واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلغى المامن) وجوبا وفاء بالعهد (ولا ينبد عقد الذمة بتهمة) بفتح الهاء لانه

الى قوله ومن له في النهاية ابلابغ له وسر الى فان كانوا (قوله ماله تعلق بذلك) لعله اراده بقر المصنف ر إذا بطل امان رجال الخ وعليه كان المناسب ان يؤخر قوله وسر قيل الباب الخ عن قوله فان كانوا الخ لان ما سر فيما إذا كانوا ابيلا دنا كما يظهر بالمراجعة (قوله فان كانوا ابيلا دنا بلغوا الخ) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فلا احترام عنه من فوائد قوله بغير قتال اه سم (قوله ولو بطرف الخ) غاية في قوله ولو بطرف بلادنا (قوله ومن جعله) اى المامن اه رشيدى (قوله ومن له مامنان الخ) اى يسكن بكل منهما اه نهاية (قوله ولا يلزمه ابلابغ مسكنه الخ) خلافا للنهاية فان سكن باحدهما لزمه ابلابغ مسكنه منهما على الاوجه اه (قوله وافهم قوله واذا الخ) قديقال قوله واذا الخ لادلالة فيه على تبليغ المامن حتى يفهم الضم المذكور وقوله لما بعد حتى الخ اى فى قوله حتى تنقضى وقوله ويصلوا امامهم نائب فاعل يضم اه سم (قول المتن ولو نقض بعضهم الخ) اى بشىء مما سر اه معنى (قول المتن ولم ينكر الباقون) ظاهره وإن قلوا اه ع ش ويقال مثله فى قول المصنف ولو نقض بعضهم (قوله عليه) الى قول المتن ولا يجوز فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ثم ينذر الى المتن وقوله وبعد النبد الى المتن (قوله بل استمروا على مساكنتهم) اى لم يعتزلوهم (قوله لاشعار سكوتهم برضاهم الخ) فجعل نقضهم كما ان هدنة البعض وسكوت الباقين هدنة فى حق الكل اه معنى (قوله لقوته) اى وضعف الهدنة اه معنى (قول المتن باعتزالهم او باعلام الامام الخ) اى اعلام البعض المنكرين الامام فان اقتصروا على الانكار من غير اعتزال او اعلام الامام بذلك فناقضون وانما اتى بمثالين لان الاول انكار فعلى والثانى قولى اه معنى (قوله فلا نقض فى حقهم) اى وان كان الناقض رئيسهم والقول قول منكر النقض يمينه معنى وروض مع شرحه (قوله ثم ينذر المعلمين الخ) عبارة الروض مع شرحه ثم نظرت فان تميزوا عنهم ببقائهم اى منتضى العهد والا نذرناهم اى الباقين لتمييزوا عنهم او يسلموهم اليها فان ابوا ذلك مع القدرة عليه فناقضون للعهد اه (قوله حرم النقض) اى فلو فعله لم ينقض اولافيه نظر والا قرب الثانى اه ع ش وفى المغنى ما قد يؤيده (قوله وبعد النقض) اى النبد كما عبر به غيره (قوله واستيفاء ما وجب الخ) اى ان كان اه اسنى (قوله ولانهم فى قبضتنا الخ) اى فاذا تحققت خيانتهم امكن تداركها بخلاف اهل الهدنة معنى واسنى (قوله غالبا) عبارة الاسنى وجروا فى التعليل الثانى على الغالب من كون اهل الذمة ببلادنا واهل الهدنة ببلادهم اه (قول المتن ولا يجوز شرط الخ) اى فى عقد الهدنة وبحث بعض المتأخرين ان الخشى كالمرأة اه معنى (قوله مسلبة) الى قوله ومسلم فى المغنى والى المتن فى النهاية (قوله ولخوف الفتنة الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية ولانه لا يؤمن ان يصيدها زوجها الكافر او تزوج بكافرا ولا نها عا جزة عن الحرب عنهم وقرية من الافتان لنقصان عقلها وقلة معرفتها ولا فرق فى ذلك بين الحرقة والامة اه (قوله ووقع ذلك) اى شرط رد المسلبة (قوله ما فى الممتحنة) اى قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار اه معنى (قوله ولم يجز به الخ) اى بذلك الشرط اه سم زاد ع ش ولو قال ولم يشمل المرأة كان اولى اه (قوله احتياطا الخ) اى لما مر من خوف الفتنة عليها لنقص عقلها

فان كانوا ابيلا دنا بلغوا امامهم هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فلا احترام عنه من فوائد قوله بغير قتال (قوله وافهم قوله واذا الخ) قديقال قوله واذا الخ لادلالة فيه على تبليغ المامن حتى يفهم الضميمة المذكورة (قوله لما بعد حتى) اى فى قوله حتى تنقضى وقوله ويصلوا امامهم نائب فاعل يضم (قوله ويبلغهم المامن) هلا قال ان كانوا ابيلا دنا (قوله ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاء نامسلبا منهم صح ولم يجز به رد مسلبة الخ) فى الروض فصل صالح اى هادن بشرط رد من جاء نامسلبا منهم مسلما صح ولم يجز اى بذلك الشرط رد المرأة اى المسلبة اه

آ كدلتا يده ومقابله بمال ولاولانهم فى قبضتنا غالبا (ولا يجوز شرط رد مسلبة تأتينا منهم) مسلبة أو كافرة ثم تسلم (قوله) لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار ولخوف الفتنة عليها لنقص عقلها ووقع ذلك فى صلح الحديبية نسخته ما فى الممتحنة لنزولها بعد ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاء نامسلبا منهم صح ولم يجز به رد مسلبة احتياطا لامرها لخطره (فان شرط)

رد المسئلة (فسد الشرط) لانه اهل حراما (وكذا العقد في الاصح) لا فترانه بشرط (٣٠٩) فاسد قيل ما عبر عنه بالاصح هنا هو بعض

ما عبر عنه بالصحيح فيما مر  
فكررونا قاضاه ويتجابه  
بانه لا يرد ذلك إلا لو كان  
ما مر صيغة عموم وليس  
كذلك وإنما هو مطلق  
وهذا تقييده فلا تكرر  
ولا تناقض ووجه قوته هنا  
 صحة الخبر به كما تقرر فكان  
مستثنى من ذلك وسره أن  
فيه إشعارا بتمام عزة الاسلام  
واستغناء اهله كما يرشد اليه  
قوله <sup>عليه السلام</sup> من جاءنا منكم  
رددناؤه من جاءكم منافسحقا  
سحقاً (ولإن شرط) بالبناء  
للمفعول أي شرطوا علينا  
أو الفاعل أي شرط لهم  
الامام (رد من جاء) منهم  
الينا أي التولية بينهم وبينه  
(اولم يذ كررد) ولا عدمه  
(فجاءت امرأة) مسلمة (لم  
يجب) علينا لاجل ارتفاع  
نكاحها باسلامها قبل وطء  
او بعده وإن حلنا بينه وبينها  
(دفع مهر الى زوجها في  
الظاهر) لأن البضع غير  
مقوم فلا يشملها الامان  
وقوله تعالى وآتوهم ما  
أنفقوا لا يدل على وجوب  
خصوص مهر المثل ويوجه  
بانه لا يمكن الاخذ بظاهره  
لشموله جميع ما أنفق  
الشخص من المهر وغيره  
ولا نعلم قائلًا بوجوب ذلك  
ولا حمله على المسمى لانه  
غير بدل البضع الواجب في  
الفرقة في نحو ذلك ولا مهر

(قوله رد المسئلة) ومثلها الخثي فيما يظهر اسنى ونهاية (قول ابن فسد الشرط) أي قطعه اسواء كان لها عشرة  
أم لا اه معنى (قوله قيل ما عبر عنه الخ) عبارة المغنى تنبيه هذا هو الخلاف المار في قوله وكذا شرط فاسد  
على الصحيح إلا انه ضعفه هناك وقواه هنا فكرر وناقض واجاب عن ذلك الشارح فقال اشار به إلى  
قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صور تقدمت بالصحيح إشارة إلى ضعف الخلاف فيها فلا تكرر ولا  
تخالف اه (قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم اه سم (قوله بانه لا يرد ذلك إلا  
الخ) ولك أن تقول ولا يردوان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه اه  
سم (قوله وهذا تقييده) أي من حيث الخلاف وإلا فالحكم واحد في الموضعين اه سم (قوله ووجه قوته)  
أي الخلاف (قوله صحة الخبر به) أي كافي صالح الحديبية وقوله كما تقرر يتامل اه سم وقد يجاب اشار  
الشارح به إلى قوله السابق انقاه وقوع ذلك في صلح الحديبية لنسخه الخ وقصده بيان انه وإن صح الخبر به  
لكنه منسوخ فلا يردانه مع صحة الخبر به لم صار مرجوحا (قوله فكان) أي ما هنا وقوله مستثنى من ذلك أي  
من حيث الخلاف كما مر عن سم أو عند مقابل الاصح وقد يؤيد هذا الاحتمال قوله وسره الخ أي الاستثناء  
(قوله ان فيه) أي شرط رد المسئلة (قوله أي شرطوا علينا) أي وقبل الامام أو نائبه وقوله أي شرط لهم  
الامام أي أو نائبه وقبلوه (قول المأين اولم يذ كررد) كذا اصله في اصله رحمه الله تعالى بعد ان كان ردًا  
بالف بعد الدال وهو كذلك فيما وقعت من نسخ المحلى والمغنى والنهاية وبه يعلم ترجيح كون شرط مبني  
للفاعل واقتصر المذ كورون في الحل عليه اه سيد عمر (قوله فجاءت امرأة مسلمة) وإن اسلمت أي وصفت  
الاسلام من لم تزل مجنونة فأن أفاقت رددناها له لعدم صحة اسلامها وزوال ضعفها فإن لم تنفق لم ترد وكذا ترد  
ان جاءت عاقلة وهي كافرة لا ان اسلمت قبل مجيئها او بعده ثم جنت او جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان  
شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها او بعده فانها لا ترد روض مع شرحه ومعنى ونهاية (قوله لاجل الخ)  
علة لعدم الوجوب (قوله وان حلنا الخ) غاية أي وإن حصل مناحيلولة بينهما وبين زوجها (قوله غير متقوم)  
أي غير مال نهاية ومعنى (قوله وقوله تعالى الخ) رد دلليل مقابل الاظهر (قوله ويوجه) أي عدم الدلالة  
(قوله ولا نعلم قائلًا الخ) أي فهو أي ظاهره مخالف للاجماع (قوله ولا حمله على المسمى الخ) نفي الامكان  
هنا فيه نظر اه سم (قوله لانه غير بدل البضع الخ) أي فان بدله مهر المثل اه نهاية (قوله ولا مهر المثل)  
عطف على المسمى وفي نفي الامكان هنا نظر (قوله وهذا) أي التوجيه المذكور مع ما فيه لعله إشارة  
إلى ما في علتي نفي الاحتمالين الاخيرين من البديل عدم استلزام المدعى (قوله الصادق بعدم الوجوب)  
عبارة المحلى أي والمغنى الصادق بعدم الوجوب وهي أولى سم ورشيدى أي لان النذب خاص وعدم  
الوجوب عام ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله الموافق الخ) أي الوجوب لان الاصل في صيغة  
افعل الوجوب حلي وقيل صفة لعدم بجري على الكردى وفسر الاصل ببراءة الذمة (قوله ورجحوه

(قوله وناقض) أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم (قوله ويجاب بانه لا يرد ذلك) لك أن تقول هو  
لا يردوان كان فيه صيغة عموم لان الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه (قوله وهذا تقييده) أي  
من حيث الخلاف وإلا فالحكم واحد في الموضعين (قوله ووجه قوته هنا صحة الخبر به) أي ما في صلح  
الحديبية (قوله كما تقرر) يتامل (قوله لم يجب علينا لاجل ارتفاع نكاحها باسلامها الخ) في الروض  
وشرحه وان اسلمت أي وصفت الاسلام من لم تزل مجنونة فأن أفاقت رددناها له لعدم صحة اسلامها  
وزوال ضعفها والتقييد بالافاقة من زيادته ذكره الاذرعى وغيره للاحتراز عما اذا لم تنفق فلا ترد أخذنا  
بأن في المجنون وكذا ان جاءت عاقلة وهي كافرة سواء طلبها في صورتين زوجها ام محارمها لان اسلمت قبل  
مجئها او بعده ثم جنت او جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها فانها لا ترد  
ولا نعطيه مهرها اه (قوله ولا حمله على المسمى) نفي الامكان هنا فيه نظر (قوله الصادق بعدم الوجوب)

المثل لان المقابل لم يقل به فتعين أن الامر لنذب تطليب خاطره بأى شيء كان وهذا مع ما فيه أوضح من الجواب بأنها وان كانت  
ظاهرة في وجوب غرم المهر محتملة لنذبه الصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ورجحوه على الوجوب لما قام عندهم

أى النذب اه عش (قوله لما قام عندهم) أى من أن الأصل براءة الذمة حلي وكردى وقال الشورى عن  
الطباوى أى من إعزاز الاسلام واذلال الكفر اه (قوله انتهى) أى الجواب (قوله ما ذكرته من  
أن حمل الخ) يعنى قوله ولا نعلم قائلا بوجوب ذلك (قوله يمكن ذلك) أى فيتحد الجوابان (قوله من  
الرد) أى رد من جاءنا منهم (قول المتن ولا يرد صبي الخ) لضعفهما ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما  
اسنى ومعنى (قول المتن ومجنون) طرا جنونه بعد بلوغه مشركا أم لا اه مغنى (قوله انثى) إلى قوله أى  
لا يجوز فى النهاية إلا قوله أم لا وإلى المتن فى المغنى إلا أنه قيد الصبي بوصف الاسلام واطلق المجنون (قوله  
وصفا الاسلام) أى اتيابكلمة الاسلام اه نهاية (قوله أم لا) أسقطه المنهج والاسنى والنهاية (قوله  
فان كل الخ) عبارة المغنى فان بلغ الصبي وفاق المجنون ثم وصفا الكفر ردا وكذا إذا لم يصفنا شيئا كما يحتمل  
بعض المتأخرين وإن وصفا الاسلام لم يرد اه (قوله وحل قولهم الخ) أى الدال على جواز رد الصبي الذى  
اسلم لا بويه وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد إلى دار الكفر  
اه سم (قوله بالغ) إلى قول المتن وحر فى النهاية (قوله ولو مستولدة) عبارة المغنى أما الامة المسلمة ولو مكتوبة  
ومستولدة فلا ترد قطعا اه (قوله ثم ان اسلم الخ) عبارة الروض مع شرحه والمغنى ولو هاجر قبل الهدنة أو  
بعدها العبد أو الامة ولو مستولدة ومكتوبة ثم اسلم كل منهما عتق لأنه إذا جاء قاهر السيده ملك نفسه بالقهر  
فيعتق ولأن الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ما حكمه أو اسلم ثم هاجر قبل  
الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهره حال الاباحة أو بعدها فلا يعتق لأن أهوالهم محظورة حينئذ فلا يملكها  
المسلم بالاستيلاء ولا يرد إلى سيده لأنه جاء مسلما مراما غمالة والظاهر أنه استرقه وبيعه ولا عسيرة له تحميه بل  
يعتقه السيد فان لم يفعل باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال واعتقه عنهم ولهم ولاؤه واعلم ان هجرة  
الينا ليست شرطاً فى عتقه بل الشرط فيه ان يغاب على نفسه قبل الاسلام إن كانت هدنة ومطالبة إن لم تكن فلو  
هرب إلى مانه ثم اسلم ولو بعد الهدنة أو اسلم ثم هرب قبلما عتق وان اسلم هاجر فلو مات قبل هجرته مات حرا  
برث ويورث وانما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم عتقه غالباً وأما المكتوبة فتبقى مكتوبة ان لم يعتق فان أدت نجوم  
الكتابة عتقت بها ولاؤه السيدها وان عجزت وورقت وقد أدت شيئا من النجوم بعد الاسلام لا قبله حسب  
ما أدته من قيمتها الواجبة له فان وفى بها أو زاد عليها عتقت لأنه استوفى حقه ولاؤها للمسلمين ولا يترجع  
من سيدها الزائد وان نقص عنها وفى من بيت المال اه وبذلك علم ما فى كلام الشارح هنا وكان ينبغى ان يقول ثم  
إن هاجر قبل الاسلام مطلقا أو بعده وقبل الهدنة عتق أو بعدهما واعتقه الخ كما اشار إليه سم بسوقه ما مر عن  
الروض مع شرحه (قوله بعد الهجرة) أى ولو بعد الهدنة اه سيد عمر (قوله عتق) أى بنفس الاسلام اه عش  
(قوله أو بعدهما) أى بعد الهجرة والهدنة اه عش (قوله كذلك) أى بالغ عاقل سم ورشيدى أى مسلم  
روض (قوله ردا أحدهما) أى العبد والحر المذكورين (قوله عند شرط) إلى المتن فى النهاية والمغنى

فى ذلك اه فان قلت ما  
ذكرته من أن حملها على  
وجوب الكل يخالف  
الاجماع وعلى المسمى يخالف  
القاعدة وعلى مهر المثل  
يخالف ما يقوله المقابل  
يمكن أنه الذى قام عندهم  
قلت يمكن ذلك بلا شك  
(و) عند شرط ما ذكره من  
الرد (لا يرد صبي ومجنون)  
أنثى أو ذكر وصفا الاسلام  
أم لا امرأة وخنى أسلم  
أى لا يجوز ردهم ولو للاب  
أو نحوه لضعفهم فان كل  
أحدهما واختارهم مكناه  
منهم وحل قولهم تسن  
الحيلولة بين صبي أسلم  
وأبويه فيمن هم بدارنا لانا  
ندفع عنه (وكذا) لا يرد  
لهم (عبد) بالغ عاقل أو  
أمة ولو مستولدة جاء الينا  
مسلماً ثم ان أسلم بعد  
الهجرة أو قبل الهدنة عتق  
أو بعدهما وأعتقه سيده  
فواضح والاباحة الامام  
لمسلم أو دفع لسيده قيمته  
من المصالح وأعتقه عن  
المسلمين والولاة لهم (وحر)  
كذلك (لا عسيرة له) أوله  
عسيرة ولا تحميه فلا  
يجوز رد أحدهما (على  
المذهب) ثلاثا يفتوه

عبارة المحلى الصادق به عدم الوجوب وهى أولى (قوله ولا يرد صبي ومجنون) قال فى شرح الروض لضعفهما  
ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما اه (قوله وحل قولهم) أى الدال على جواز رد الصبي الذى اسلم لا بويه  
والا كانت الحيلولة واجبة وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد  
(قوله ثم ان اسلم الخ) فى شرح الروض واعلم أن هجرته الينا ليست شرطاً فى عتقه بل الشرط فيه أن يغلب على  
نفسه قبل الاسلام ان كانت هدنة وقوم مطلقان لم تكن فلو هرب إلى مانه ثم اسلم ولو بعد الهدنة أو اسلم ثم  
هرب قبلما عتق وان لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حرا يرث ويورث وانما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم  
عتقه غالباً اه (قوله أيضاً) ان أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعدهما الخ عبارة الروض وشرحه  
ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدهما ثم اسلم عتق لأنه إذا جاء قاهر السيده ملك نفسه بالقهر فيعتق أو اسلم ثم  
هاجر قبل الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهره حال الاباحة أو بعدها فلا يعتق لأن أهوالهم محظورة حينئذ  
فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اه (قوله والاباحة الامام) أى على سيده (قوله وحر كذلك) أى بالغ عاقل

(ويرد) عند شرط الرد لا عند الاطلاق إذ لا يجب فيه رده طلقاً (من) أي حرّ ذكر بالغ عاقل ولو مسلماً (له عشرة) تحمية وقد (طلبت) أو واحد منها ولو بوكيل كما هو ظاهر (اليها) لأنه صلى الله عليه وسلم ردّها باجندل على أبيه سهيل بن عمرو وكذا استدلوا به ورد بان هذا وإن جرى في الحديبية إلا أنه قبل عقد الهدنة معهم ورواه البخاري (لإلى غيرها) أي عشيرته الطالبة له (٣١١) فلا يرد ولو بأذنهم فيما يظهر فاليها

متعلق بكل من الفعلين (لإلى) أن يقدر المطلوب على قهر الطالب والهرب منه (فيرد) إليه وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير لما جاء في طلبه رجلاً فقتل أحدهما وهرب منه الآخر (ومعنى الرد) هنا (أن يخلي بينه وبين طالبه) كما في الوديعه ونحوها (ولا يجبر على الرجوع) مع طالبه لحرمة إجبار المسلم على إقامته بدار الحرب (ولا يلزمه) أي المطلوب (الرجوع) مع طالبه بل يجوز له أن خشي فتنة وذلك لأنه لم يلزمه إذا عاقد غيره ولهذا لم ينكر صلى الله عليه وسلم على أبي بصير امتناعه ولا قتله لطالبه بل سره ذلك ومن ثم سن أن يقال له سر لا ترجع وإن رجعت فاهرب متى قدرت (و) جاز (له قتل الطالب) كما فعل أبو بصير (ولنا) التعريض له به (كما عرض عمر لابي جندل رضي الله عنهما بذلك لما طلبه أبوه بقوله اصبراً باجندل فأتاها هم مشركون ولم تأدم أحدهم دم كلب رواء أحمد واليهيقي (لا التصريح)

(قوله عند شرط الرد) أي لمن جاءنا منهم قال الزركشي وإذا شرط رد من له عشرة تحمية كان الشرط جائزاً صرح به العراقيون وغيرهم قال البندنجي والضابط أن كل من لو أسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط رده في عقد الهدنة قال ابن شعبة وهو ضابط حسن اه معني (قوله مطلقاً) أي سواء كان له عشرة أو لا (قوله أو واحد) إلى قوله كذا استدلو في المغني (قوله على أبيه سهيل) ثم أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه رضي الله تعالى عنه اه عش (قوله إلا أنه قبل عقد الهدنة الخ) أي والكلام هنا فيما بعده (قوله أي عشيرته الطالبة) عبارة النهاية أي لا يرد إلى غير عشيرته الطالب له اه وعبارة المغني ولا يجوز رده إلى غيرها أي عشيرته إذا طلبه ذلك الغير لأنهم يؤذونه اه فكان ينبغي للشارح تذكير الطالبة (قوله بكل من الفعلين) أي يردو طلبته اه سم (قوله فيرد) إلى قوله والوجه في المغني الإقوله ومن ثم إلى المتن (قوله فيرد إليه) أي الطالب أما إذا لم يطلبه أحد فلا يرد أسنى ومعني (قوله وعليه حملوا الخ) قضية هذا الخلل أن الجاني في طلب أبي بصير لم يكن من عشيرته ولا وكيلاً لهم اه سم (قوله كافي الوديعه الخ) عبارة المغني ولا تبعد تسمية التخلية رداً كافي الوديعه اه (قوله لحرمة إجبار المسلم الخ) عبارة النهاية لأنه لا يجوز إجبار المسلم على الانتقال من بلد إلى بلد في دار الإسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه قال ع ش وعلم من هذه العبارة أن ما يقع من الملتزمين في زمنا من أنه إذا خرج فلاح من قرية وأراد استيطان غيرها أجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزرعه وأصوله في تلك القرية اه (قوله ولهذا) أي لعدم الوجوب لم ينكر الخ ولو كان الرجوع واجباً لأمره بالرجوع إلى مكة اه معني (قوله ومن ثم) أي من أجل سروره صلى الله عليه وسلم بذلك (قول المتن وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ اه سم (قوله كما فعل أبو بصير) أي ولم ينكر صلى الله عليه وسلم عليه (قول المتن ولنا الخ) هو صادق بالامام وأحاديث المسلمين اه معني عبارة النهاية ولو لم يحضره الامام خلافاً للبقيني اه (قول المتن له به) أي للمطلوب بقتل طالبه اه معني (قوله كما عرض) إلى قوله وكذا أن طلق في النهاية إلا قوله والوجه إلى المتن (قوله بذلك) أي بقتل طالبه عبارة المغني والنهاية بقتل أبيه اه (قوله لأنهم في أمان) فالمتنافي للأمان التصريح لا التعريض اه سم (قوله لأنه لم يتناوله الخ) عبارة النهاية والمغني لأنه لم بشرط على نفسه أماناً لهم ولا يتناوله شرط الامام كما قاله الزركشي اه (قوله وضده) أي ضد كل منهما (قوله من جاءهم) إلى قوله وكذا أن اطلق في المغني إلا قوله على المعتمد (قوله من الرجال والنساء) عبارة النهاية ولو امرأة ورقيقا اه (قوله وحينئذ لا يلزمهم الرد) ويغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عاد الرقيق المرتد لنا بعد أخذ قيمته ردناها اليهم بخلاف نظيره في المهر مغني ونهاية

(قوله وربان هذا الخ) قد يجاب بان رده بعد الهدنة كرده قبلها إن لم يكن أولى (قوله متعلق بكل من الفعلين) أي يردو طلبته (قوله وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير الخ) قضية هذا الخلل أن الجاني أي في طلب أبي بصير لم يكن من عشيرته ولا وكيلاً لهم (قوله وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الأمان الذي اقتضاه عقد الهدنة لأنه لم يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ (قوله لأنهم في أمان) فالمتنافي للأمان التصريح لا التعريض (قوله من الرجال والنساء) قال في الروض ويغرمون مهرها أي المرتد قال في شرحه قال البقيني وهو عجيب لأن الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة فالزامهم المهر مع انفساخ النكاح أو إشرافه على الانفساخ لا وجه له اه وصرح اعني في شرح الروض عن تصريح أصله

لأنهم في أمان نعم من جاءنا مسلماً بعد الهدنة يجوز له التصريح للمطلوب بقتل طالبه لأنه لم يتناوله الشرط (ولو شرط) عليهم (أن يردوا من جاءهم مرتداً منا لزمهم الوفاء) به حراً كان أو ذكراً أو ضده عملاً بالتزامهم (فان أبو اقد نقضوا) العهد لخالفتهم الشرط والالوجه أن الرد هنا أيضاً بمعنى التخلية (والأظهر جواز شرط أن لا يردوا) من جاءهم مرتداً منا من الرجال والنساء على المعتمد لأنه صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديبية من جاءنا منكم ردناه ومن جاءكم منافسحقوا حيثن لا يلزمهم الرد

الاصح عندهم وان خالف  
 فيه الماوردي واعتمده  
 الزركشي ( فرع ) يجوز  
 شراء أولاد المعاهد من  
 منهم لاسببهم ومراقبه  
 في رابع شروط البيع وأفتى  
 أبو زرعة بانه لا يصح صلح  
 من بايدهم اسير حتى  
 يشرط عليهم اطلاقه اذ لا  
 سبيل الى ابقائه بايدهم  
 بل يجب عينا على كل احد  
 السعي في خلاصه منهم  
 ولو بمقابلتهم وتردد فيما  
 اذا كان بيد غيرهم وهم  
 قادرون على تخليصه والذي  
 يتجه صحة عقد الصلح في  
 الاولى ان اضطررنا اليه  
 وفي الثانية وانه يجب ان  
 يشرط عليهم رده فان أبوا  
 انتقض عهدهم  
 \* ( كتاب الصيد ) \*  
 مصدر بمعنى اسم المفعول  
 وأفرده نظر اللفظه ويصح  
 بقاؤه على مصدريته لان  
 أكثر الاحكام الآتية  
 تتعلق بالفعل وعطف  
 الذبائح عليه لا ينافي ذلك  
 ( والذبائح ) جمع ذبيحة  
 وجمعها لانها تكون بسكين  
 وسهم وجارحة واصلها  
 الكتاب والسنة والاجماع  
 واراكانهما فاعل ومفعول  
 به وفعل وآل فوستاق كلها  
 وذكر هذا الكتاب وما  
 بعده هنا هو ما عليه أكثر  
 الاصحاب لان في أكثرها  
 نوعان الجنابة وخالف  
 في الروضة فذكرها آخر  
 ربع العبادات لان فيها  
 شربا تاما منها ( ذكاة الحيوان )

وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أي لا يلزمهم الرد وصرح في شرح الروض عن تصريح أصله بعد لزوم الرد إذا اطلق العقد أيضاً ثم بين أنهم يغمرون مهرها فراجعها هم (قوله على الأصح عندهم) أي الأصحاب (قوله فرع) إلى قوله ومرفى المغنى وشرح المنهج (قوله يجوز شراء أولاد المعاهدين) عبارة القليوبي على المحلى يجوز شراء أولاد المعاهدين معاهد آخر غير أبيه لأنه لا يملك بالقهر لأن أبيه لا زأباه إذا قهره وأراد بيعه دخل في ما ذكره فيعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز شراء أولاد المعاهدين منهم انتهت بغيري وحله الشارح في البيع على اطلاقه وأجاب عما يرد عليه من عدم استقرار ملك الأب لولده بما فيه بعد نيه عليه هناك وأشار إليه هنا بقوله الآتي ومرفى الخ (قوله في رابع شروط البيع) الأصوب شروط المبيع ولعل الميم سقطت من قلم الناسخ (قوله حتى يشترط عليهم الخ) أي وبقبوله اذلك الشرط منا (قوله والذي يتجه صحة عقد الصلح الخ) أي بلا اشتراط ذلك وقوله وفي الثانية أي باضطرار وبدونه وقوله وأنه يجب الخ أي والذي يتجه وجوب السعي في اشتراط ذلك في الأولى والثانية فإن قبلوه فيها ولا فيصح الصلح بدونه في الثانية مطلقاً وفي الأولى أن اضطررنا إليه وقوله فإن أبو الخ أي فيما إذا قبلوا اذلك الشرط هذا ما ظهر لي في فهم المقام والله اعلم

• (کتاب الصيد والذباح) •

(قوله بمعنى اسم المفعول) أى المصيد مغنى وشرح المذهب يعنى ما يعتبر فيه من حيث اصطاده ليحل هو اى المصيد (قوله على مصدرية) أى على معنى الاصطاد يعنى ما يعتبر فيه ليحل المصيد (قوله ذلك) أى بقاءه على مصدرية (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوحة مغنى وشرح المذهب والتاء للوحدة مجرى يعنى ما يعتبر فيها من حيث ذبحها التحل (قوله) واركناهما الخ عبارة غيره واركنا الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أى أربعة ذبح وذابح وذبيح وآله اه قال الرشيدى قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر اى الاندباح وكون الحيوان مذبوحا وانما فسر واهذا ليعاير الذبح الذى هو احد الاركان والالزم اتحاد الكل والجزء اه (قوله فاعل ومفعول به وفعل وآله) والمراد بكونها أركاناً انه لا بد لتحقيقها منها والا فليس واحداً منها جزءاً منها اه ع ش (قوله وما بعده) لعله الى كتاب القضاء وعبارة النهاية والاطعمة والنذر اه فليراجع (قوله لان فيها الخ) عبارة النهاية والمغنى لان طلب الحلال فرض عين اه قال الرشيدى هذا كما يحسن مناسبة ذكرها هناك محسن ايضا مناسبة ذكرها عقب الجهاد الذى يظهر ان صاحب الروضة انما ذكرها هناك لمناسبة الاضحية للهدى لا شتر اكهما فى اكثر الاحكام ومن ثم ذكرها عقبه قبل الصيد والذبائح اه (قوله لان فيها الخ) اقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبح الهدايا والجبرانات ونحو ذلك اه سم قول المتن ذكاة الحيوان الخ (هذه العبارة قيد الحصر لعموم المبتدا اى كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر اه سم (قوله البرى) الى قوله وهى بالمعجمة فى المغنى (قوله) انما تحصل الخ اى تحصل شرعا

(قوله لان فيها شو بانا ما منها) أقول ولما نسبتها مناسبة قوية ما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والحيوانات ونحو ذلك (قوله ذكاة الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ الى كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر (فرع) صال عليه حيوان ما كول فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلقومه ومريته حل وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابتة في أى محل كان والا فلا ولو قدر على اصابتة في المذبح لكن بحيث ينقطع بعض الحلقوم والمري فقط فهل يتعين في الحل اصابة المذبح اولاً لان قطع البعض من الحلقوم والمري وليس بذبحا شرعياً فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظراً وبوجه

(اولية) بفتح اوله وهى

أسفله ( ان قدر عليه )

وسيدكر انها إنما تحصل

بقطع كل الحلقة ومو المرى

فالدبح هنا بمعنى القطع الآتى

وهى بالمعجمة لغة التطيب

ومنه رائحة ذكية والتميم

ومنه فلان ذكى أى تام

الفهم سعى بها شرعا الدبح

المبيح لانه أطيب أكل

الحيوان باباحته إياه وبهذا

يعلم رد ما قيل تعريفه لها

بذلك غير مستقيم لانها لغة

الدبح فقد عرف الشيء

بنفسه أى المساوى له

مفهوما وما صدقا ووجه

رده منع قوله انها لغة الدبح

على انه لو سلم اطلاقها عليه

لغة كان المراد بها مطلقه

وهو غير الدبح شرعا لانه

يعتبر فيه قيد المبيح فلم

يعرف الشيء بنفسه على انه

ليس هنا تعريف أصلا

وانما صواب العبارة ان فيه

تحصيل الشيء بنفسه

وجوابه ما علم ان مطلق الذكاة

غير خصوص الدبح المبيح

ولاشك أن المطلق يحصل

بيانه بذكر المقيد ولا يرد

عليه حل الجنيين بذبح أمه

وان أخرج رأسه وبه حياة

مستقرة او هو ميت لان

انفصال بعض الولد لا اثر

له غالبا وذلك لان

الشارع جعل ذبحها

ذكاة له واعتبرت

بطريقين ذكر المصنف إحداهما في قوله بذبحه الخ والثانية في قوله والافبع الخ اه معنى (قول المتن اولية) ولو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو محلل او محرم فهل يحل ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل وقوعه على الصفة المجزئة اه (قوله بفتح اوله) عبارة المعنى بلام وموحدة مشددة مفتوحة تن (قوله) فالدبح هنا بمعنى القطع الخ فكان الاولى ذكرهما في موضع واحد اه معنى (قوله وهى) أى الذكاة (قوله وبهذا) أى قوله وهى بالمعجمة إلى هنا (قوله تعريفه) أى المصنف لها بذلك أى للذكاة بالدبح (قوله لانها) أى الذكاة (قوله منع أنها لغة الدبح) أى لما مر أنها لغة التطيب والتميم (قوله كان المراد بها الخ) أى فى اللغة مطلقه وهو مطلق القطع وهو غير الدبح الشرعى أى المراد بالذكاة هنا أى والمراد بالدبح فى كلامه المعنى اللغوى الذى هو مطلق القطع وبه يندفع ما فى سم عبارته قوله لانها لغة الدبح هذا كبعض كلمات الشارح الآتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والدبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال وقوله كان المراد بها مطلقه وهو غير الدبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى والدبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا اه بخذف (قوله على انه ليس هنا تعريف أصلا) بل هنا تعريف ضمني اه سم أى والاولى اسقاط أصلا (قوله) وانما صواب العبارة (أى فى الاعتراض على المتن (قوله وجوابه) أى الاعتراض بهذه العبارة (قوله ان مطلق الذكاة) يعنى الدبح الذى جعل جزءا من التعريف غير خصوص الدبح المبيح يعنى الذى هو المراد من الذكاة المعروف (قوله) ولا شك ان المطلق يحصل بيانه بذكر المقيد يتأمل اه سم ويمكن الجواب بان المعنى ان الدال على الماهية اجمالا بين بما يدل عليه تفصيلا كما هو شأن التعاريف مع معرفاتها (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمعنى واللائظ الاخير فان قيل يرد على الحصر فى الطرفين الجنيين فان ذكاته بذكاة اه اجيب بان كلامه فى الذكاة مستقلا وسياق الكلام على الجنيين فى باب الاطعمة اه فكان المناسب ذكره بعد قول المصنف والافبع قرمز ح الخ كما فعلوه (قوله او هو ميت) المعتمد خلاف هذا مر اه سم عبارة البجيرى عن الشوبرى وضابط حل الجنيين ان يناسب موته إلى ذكاته اه ولو احتملا بان يموت بتذكيته او يبق عيشه بعد التذكية عيش مذبح ثم يموت او يشك هل مات بالتذكية أو بغيره اه فى حل لانما سبب فى حله والاصل عدم المانع فخرج مالهو تحقهناه وانه قبل تذكيته كمالوا خراج رأسه ميتا وحياتهم مات ثم ذكيت ومالهو تحقهنا عيشه بعد التذكية ثم مات كمالوا اضطرب فى بطنها بعد تذكيته زمانا طويلا وتحرك فى بطنها تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكيت اه (قوله لان انفصال بعض الولد الخ) علة للغة (قوله) وذلك (أى عدم الورد (قوله واعتبرت) إلى قوله فلم فى المعنى (قوله) لا نقول له أى نكاحنا لاهل ملته وقوله لما يأتى (قوله) بانه سيعبر عنه بالنحر

الثانى وفاقا لم (قوله لانها لغة الدبح) هذا كبعض كلمات الشارح الآتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والدبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال أصلا (قوله) كان المراد بها مطلقه وهو غير الدبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ويرد عليه انه قطعاً المقصود الشرعى إلا انه قد يجاب عنه بانه من قبيل التعريف بالاختصاص وهو جائز على قول لكن قد يناهيه ما دل عليه قوله الآتى ولا يرد عليه الخ لدلالته على ملاحظة القول باعتبار كون للتعريف جامعاً مانعاً وإلا فلا حاجة إلى دفع ورود هذا فتأمل ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى والدبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا لانه حيث لا يرد عليه ان المقصود بيان معناها الشرعى لانه لم يخالف ذلك ولان المعنيين مختلفان فلا يفسر احدهما بالآخر لانه لم يقتصر فى تعريفها على مجرد معنى الدبح لغة بل اضاف اليه قيوداً صريحاً وإشارة يحصل من مجموعها معناها الشرعى فتأمل (قوله لانه يعتبر فيه قيد المبيح) قد يقال الا باحة حكم مرتب عليه فلا تعتبر فيه (قوله على انه ليس هنا تعريف الخ) بل هنا تعريف ضمني (قوله ولا شك أن المطلق يحصل بيانه الخ) تأمل (قوله او هو ميت) المعتمد



ويرد بانه لا مانع من تسميته ذبحا ونحر او بفرض منعه لا مانع من تسميته به تغليا (والا) يقدر عليه (فبعقر مزهق حيث كان) اى باى موضع منه وجد تحصيل ذكاته لما يأتى (وشرط (٣١٤) ذابح وصائد) وعاقرا ليحل نحوه مذبوحه (حل منا كحته) اى نكاحنا لاهل ملته لاسلامهم

أو كتائبهم بشروطهم  
وتفاصيلهم السابقة في  
النكاح لقوله تعالى وطعام  
الذين اتوا الكتاب  
حل لكم اى ذبائحهم وان لم  
يعتقدوا حلها كالابل فعلم  
ان من لم يعلم كونه اسرائيليا  
وشك في دخول اول اصوله  
قبل مامر ثم لا تحل ذبيحته  
ومن ثم افتى بعضهم في يهود  
البن بحرمة ذبائحهم للشك  
فيهم قال بل نقل الائمة أن كل  
اهل الدين اسلموا اه ولا  
خصوصية ليهود البن بذلك  
بل كل من شك فيه وليس  
اسرائيليا كذلك ومقابل  
نكاح المشرك ما له تعلق  
بذلك فخرج نحو مرتد  
وصانى وسامرى خالف  
في الاصول ويجوسى ووثنى  
ونصارى العرب ويعتبر  
هذا الشرط من اول الفعل  
الى آخره فلو تخلف رد مسلم  
او اسلام مجوسى لم يحل  
وسيعلم من كلامه ان شرط  
الصائد البصر ومثله جارح  
نحو الناد الاق ولا يرد  
عليه المحرم فان مذبوحه  
الذى يحرم عليه صيده ميتة  
لانه مباح الذبيحة في الجملة  
وذلك لعارض يزول عن  
قرب وزعم انه خارج يحل  
منا كحته فاسد يلزم عليه  
عدم حل مذبوحه الاهلى  
(وتحل ذكاة) وصيد وعقر

أى ومقتضاه أنه لا يسمى ذبحا اه معنى (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) ويرد ايضا بأن المراد بالذبح مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله في حلق اولبة فتدبر اه سم (قوله فبعقر) هو بفتح العين وسكون القاف الجرح (قول المتن مزهق) اى للروح اه معنى (قوله اى باى موضع منه وجد) تفسير لحيث كان وقوله تحصيل ذكاته تقدير متعلق ببعقر (قوله لما يأتى) اى مع استثناء عقر الكلب للتردى (قول المتن وصائد) اى لغير سمك وجراد اما صائدهما فلا يشترط فيه الشرط المذكور لان ميتهما حلال فلا عبرة بالفعل اه معنى (قوله نحوه مذبوحه) اى من مصيده ومفقوره (قول المتن حل منا كحته) اى للمسلمين (تنبيه) ان قلنا تحل منا كحة الجن حلت ذبيحتهم وإلا فلا وتقدم الكلام على ذلك في محرمات النكاح معنى (قوله لقوله تعالى الخ) علة لقوله لم يحل ذبيحتهم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية في قوله اى ذبائحهم او في قوله او كتائبهم وهو صريح صانع المعنى (قوله فعلم) اى من قوله او كتائبهم بشر وطهم الخ (قوله في دخول اول اصوله) اى في دين النصراني او اليهود قبل مامر اى قبل بعثة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم اى في النكاح (قوله للشك فيهم) اى يهود البن اى دخول اصولهم (قوله انتهى) اى فتوى بعضهم (قوله فخرج الخ) مفرع على المتن (قوله خالف) اى كل منهما وكان الظاهر خالفا اه سيد عمر (قوله ويجوسى الخ) ولوا كره مجوسى مسلما على الذبيح او محرم حلالا حل نهاية وسم (قوله هذا الشرط) اى حل المنا كحة (قوله فلو تخلفه) الى قوله وسيعلم في النهاية الى قوله ومثله في المعنى (قوله فلو تخلفه رد مسلم الخ) اى كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابتة وسيأتى فيما لو ارسل مسلم كلمة فزاد عدوه باغرا مجوسى انه يحل ويمكن الفرق اه سم (قوله من كلامه) وهو قوله ويحرم صيده برمى وكتب (قوله ومثله) اى مثل الصائد في اشتراط البصر (قوله ولا يرد الخ) عبارة للمعنى ولم يشترط في الذابح كونه غير محرم في الوحشى او المتولد منه والمذبح كونه غير صيد حرمى على حلال او محرم لانه قدم ذلك في محرمات الاحرام ولان المحرم مباح الذبيحة في الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة الى الصيد البرى اه (قوله عليه) اى على منعه (قوله فان مذبوحه الخ) علة للمعنى وقوله لانه الخ علة للنفي (قوله وذاك) اى كون مذبوحه الذى صاده ميتة (قوله لعارض) وهو الاحرام (قوله يلزم عليه الخ) علة الفساد (قول المتن وتحل ذكاة أمة كتابية) لعموم الاية المذكورة معنى ونهاية (قوله وهذه) الى قوله لكن في المحلى والمعنى (قوله ما قبلها) اى قول المتن وشرط ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتاويل الذى ذكرناه) اى في قوله حل منا كحته اى واما بذلك التاويل فلا استثناء بل هى داخله فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) اى بذلك التاويل (قوله انه لا يرد

خلاف هذا م (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) يرد ايضا بأن المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله في حلق اولبة فتدبر (قوله ويجوسى ووثنى ونصارى العرب الخ) قال في الروض فان اكره مجوسى مسلما على الذبيح او امسك له صيدا فذبحه او شاركه اى في قتله بسهم او كلب وهو في حركة المذبح او في رد الصيد على كلبه اى المسلم بان رده اليه لم يحرم اه وفي مختصر الكفاية لابن النقيب اذا اكره مجوسى مسلما على الذبيح حل وكذا اذا اكره محرم حلالا على ذبح الصيد قال في الروضة عن ابراهيم المروزي وقال الرافعي لو اكره مسلم مسلما على الذبيح يمكن ان نقول ان اعتبرنا فعله وعلقنا به القصاص حلت الذبيحة وان جعلناه كالآلة فكذلك لان المكروه كانه ذبيح قال ابن الرفعة وعلى هذا يظهر من مسئلة اكره المجوسى ان لا حل وفيما لو اكره المسلم مجوسيا على الذبيح ان يحل اه (قوله فلو تخلفه رد مسلم او اسلام مجوسى لم يحل) اى كان رمى مسلم السهم ثم ارتد ثم اسلم قبل اصابتة وسيأتى فيما لو ارسل مسلم كلبه فزاد عدوه باغرا مجوسى انه يحل ويمكن الفرق (قوله لكن لا بالتاويل الخ) اما بذلك التاويل فلا استثناء بل هى داخله فيما قبلها (قوله لكن بالتاويل الذى ذكرناه) اى في قوله حل منا كحته (قوله في غير الشاة

(أمة كتابية) ولان لم يحل نكاحها لان الرق لا تأثير له في منع نحو الذبيح بخلاف النكاح لما يلزم عليه من تحورق الولد وهذه (مستثناة من مفهوم ما قبلها لكن لا بالتاويل الذى ذكرناه) به يعلم قوله انه لا يرد (١) قول المحشى قوله في غير الشاة ليس في نسخ الشرح

ايضا امهات المؤمنين رضى الله عنهن وانه لا يحتاج للجواب عنه محل نكاحهن قبله صلى الله عليه وسلم وله وهو رأس المؤمنين وتحرم مذبوحه ملقاة وقطعة لحم باناء إلا بمحل يغلب فيه من محل ذكاته وإلا ان أخبر من محل ذبيحته ولو كافرا (٣١٥) بانه ذبحها وقضية التقيد بالملقاة ان

غيرها محل مطلقاً ويظهر ان محله ان لم يتحصن نحو الجوس بمحله واخرج بالتي في اناء الملقاة فتحرم مطلقاً وعمل بالقرينة في الحل في بعض هذه الصور مع ان الاصل قبل الذبح التحريم وهو لا يرتفع بالشك لان لها دخلاً في حل الاموال ومشقة العمل بذلك الاصل (ولو شارك مجوسى) او نحوه عن تحريم ذبيحته (مسلم) او كتانيا ولو احتمالاً في غير الملقاة وقطعة اللحم المذكورين (في ذبح او اصطياد) قاتل كان امراً سكيناً على مذبح شاة او قتل صيداً بسهم او كلب واحد (حرم) المذبح او المصيد تغلياً للحرم اما اصطياد لا قتل فيه فلا اثر للشركة فيه (ولو ارسلوا كلبين او سهمين) او احدهما سهماً والاخر كلباً على صيد (فان سبق الة المسلم فقتل) الصيد (او أنها إلى حركة مذبح حل) كالو ذبح مسلم شاة فقد هاجوسى فان لم ينه لذلك فاصابته آله المجوسى فانتهى اليه حرم وضمنه المجوسى للمسلم بقيمته وقت اصابة آله لانه أفسد ملكه بجعله ميتة (ولو انعكس) بان سبق الة المجوسى فقتل او انها لذلك (او جرحاه معاً)

(الخ) عبارة المغنى واستثنى الاسنوى أيضاً زوجات النبي صلى الله عليه وسلم فانهم لا محل من كحتم وتحل ذبيحتهم واعترضه البلقيني بانه كان محل نكاحهن للمسلمين قبل ان ينكحهن صلى الله عليه وسلم وبعد ان ينكحهن فالتحريم على غيره لاعليه وهو رأس المؤمنين صلى الله عليه وسلم قال ابن شعبة ويمكن انه يصحح الاستثناء بان يقال زوجاته بعد موته يحرم نكاحهن وتحل ذبيحتهم اهـ والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهم على غيره صلى الله عليه وسلم لا شئ فيهن وإنما هو تعظيماً له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكتابية فانه لا امر فيها وهو رقتها مع كفرها (تنبيه) علم من كلامه حل ذكاة المرأة المسلمة بطريق الاول وان كانت حائضاً وقبل يكره ذكاة المرأة الاضحية والخنثى كالاشئ اهـ وعبرة النهاية وشمل كلامه الحائض والاقلف والخنثى والاخرس فتحل ذبيحتهم اهـ (قوله ايضاً) يعنى كعدم ورود المحرم وفيه تامل (قوله محل نكاحهن) اى للمسلمين وقوله وله الخ تعطف على هذا المقدور (قوله وتحرم) الى قوله وقضية التقيد في النهاية (قوله وقطعة لحم باناء) او خرقه اهـ عش (قوله إلا بمحل يغلب فيه من محل الخ) اى بخلاف ما اذا غلب أو ساوم نحو المجوسى له اهـ عش (قوله من محل ذكاته) مسلماً أو كتانياً (قوله ان أخبر من محل) عبارة النهاية اخبر فاسق او كتابى انه الخ قال عش اخرج به الصبي والمجنون ولو مع نوع تمييز فلا يقبل خبرهما فيحرم ما أخبر ابذبحه وظاهره وإن صدقهما الخبر اهـ (قوله وقضية التقيد) ظاهر كلام النهاية عدم الفرق بين الملقاة وغيرها وان المدار على الشك في ذابحها اهـ ومن محل ذكاته او غيره اهـ فتى غلب من محل ذكاته فظاهرة مطلقاً وإلا فنجسة مطلقاً فاي راجع (قوله ان لم يتحصن الخ) ظاهره الشمول لمسلم واحد مثلاً وفيه بعد ولعل الاقرب ان لم يغلب نحو المجوس فاي راجع (قوله بمحلها) الاول التذكير (قوله واخرج بالتي في اناء الملقاة) اى المرمية مكشوفة اهـ عش (قوله مطلقاً) اى غلب من محل ذكاته ام لا (قوله في بعض هذه الصور) وهو قطعة لحم باناء بشرطها (قوله لان لها) اى القرينة (قوله من تحرم الخ) كوثنى ومرتداه نهاية (قوله ولو احتمالاً) اى المشاركة (قوله في غير الملقاة الخ) لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله الا بمحل الخ اهـ سم (قوله المذكورين) الاول التانيث (قوله قاتل) اى مؤدلى القتل ولو بعد مدة (قوله كان امراً) الى قوله وزعم شارح في المغنى الا قوله أما اصطياد الى المتن وقوله ولو بان الى المتن وقوله وايراد الى ويحل (قوله تغلياً للحرم) لانه متى اجتمع المسيح والمحرم غلب الثاني انه نهاية اى في هذا الباب وغيره عش (قول المتن ولو ارسلوا) اى مسلم ومجوسى اهـ معنى (قول المتن فان سبق الة المسلم) اى يقينا اخذاً من قوله الاقوى او جهل اهـ عش (قول المتن فقتل) اى كلب المسلم او سهمه المعبر عنه بالآلة اهـ رشيدى (قول المتن وانها الخ) فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتباً الخ اهـ سم (قوله كالو ذبح الخ) اى ولا يقدر ما وجد من المجوسى كالو ذبح الخ اهـ معنى (قوله فان لم ينه الخ) عبارة المغنى ولو اتخن مسلم بجرحه صيد او قد زال امتناعه ملكه فاذا جرحه مجوسى ومات بالجرحين حرم وعلى المجوسى قيمته مثخن لانه افسده بجعله ميتاً ولو اكره مجوسى مسلماً على ذبح او امسكه لصيداً فذبحه او شاركه في قتله بسهم او كلب وهو في حركة مذبح او شاركه في رد الصيد على كلب المسلم بان رده اليه لم يحرم اهـ وقوله ولو اكره الخ في سم عن الروض مثله (قوله وضمنه المجوسى الخ) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر اهـ سم اى بان زال امتناعه (قوله لذلك) اى الى حركة مذبح (قوله ولو بان كان الخ) لا حاجة الى زيادة بان (قوله مذقفاً) اى قاتلاً سريعاً (قول المتن ومرتباً الخ) بان سبق الة احدهما

لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله الا بمحل الخ (قوله أو أنها الى حركة مذبح) فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتباً الخ (قوله وضمنه المجوسى للمسلم) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر (قوله

وحصل الهلاك بهما ولو بان كان أحدهما مذقفاً والآخر غير مذقف لكنه يعين على المذقف على المعتمد (أو جهل) أسبقهما القاتل اولم يعلم ايها قتله (أو جرحاه) مرتباً ولم يذقف احدهما اى لم يقتله سريعاً (حرم) تغلياً للتحريم وكذا الوسيق كلب مجوسى

فامسكه فقط فقتله كلب مسلم لانه ٣١٦ بامساكه صارمة ودور عليه فلم يحل بقتل كلب المسلم وايراد هذه عليه فيه نظر ويحل ما اصطاده

مسلم بكلب مجوسى قطعاً  
(ويحل ذبح صبي مميز)  
مسلم او كتاني لصحة قصده  
وعبادته وزعم شارح  
كرهه ذكاته لقصوره عن  
المكلفين انما تنجيه ان كان  
في عدم صحة ذبحه خلاف  
يعتد به وظاهر كلام  
المجموع الا ان لا خلاف  
فيه بالاولى (وكذا غير مميز)  
يطبق الذبح (ومجنون  
وسكران) لا تميز لها  
اصلاً فيحل ذبحهم (في  
الظاهر) لان لهم قصداً  
في الجملة بخلاف النائم نعم  
يكراهه خوفاً من خطئهم في  
الذبح (وتكره ذكاته اعمى)  
خوفاً من ذلك (ويحرم  
صيده) وقته لغير مقدور  
عليه (يرمى) لنحو سهم  
(و) بنحو (كلب) وقدره  
على نحو الصيد بصير (في  
الاصح) لعدم صحة قصده  
لانه لا يرى الصيد فصار  
كاسترسال نحو الجراح  
بنفسه اما اذا لم يدله عليه  
احد فلا يحل قطعاً وفي البحر  
ان البصير اذا احس به في  
نحو ظلمة فرماه حل اجماعاً  
وكان وجهه ان هذا مبصر  
بالقوة فلا يعد عرفاً رمية  
عناً بخلاف الاعمى وان  
اخبار وظاهر المتن حل صيد  
من ذكر قبل الاعمى يرمى  
او جازحه وهو ما صححه في  
المجموع قال اما المميز فيحل  
اصطياده قطعاً ونزع فيه  
الاذرعى واطال (وتحل

الآخر فهلك بهما اه معنى (قوله فامسكه فقط) اى لم يقتله ولم يجرحه اه معنى (قوله) ولا يراد هذه  
الخ) ومن اوردته المغنى (قوله عليه) اى على قول المصنف ولو انعكس الخ (قوله ويحل) الى قوله وعبارته  
في النهاية (قوله ويحل ما اصطاده الخ) وكذا ما اصطاده المجوسى بكلب المسلم حرام قطعاً اه ع ش (قول  
المتن ويحل ذبح صبي الخ) اى مذبحه والافه ولا يحاطب بحل ولا حرمة وكذا يقال في قوله الا ان نعم يكره الخ  
اه رشيدى (قول المتن ذبح صبي الخ) اى وصيده وقوله وعبارته اى ان كان مسلماً اه معنى (قوله  
في عدم صحة ذبحه الخ) الا صوب إسقاط عدم (قوله الا ان) اى قبيل قول المتن وتحل ميتة السمك (قوله  
بالاولى) اى بالنسبة الى حل صيده (قوله يطبق) الى قول المتن ويحرم في المغنى والى قوله وظاهر المتن في  
النهاية الا قوله وقته الى المتن وقوله في البحر (قوله يطبق الذبح) اى بالنسبة لما ذبحه اه ع ش عبارة  
المغنى وحل ذبح غير المميز اذا طاق الذبح فان لم يطبق لم يحل نص عليه في الامم والمختصر قاله البلقيني بل المميز اذا  
لم يطبق فالحكم فيه كذلك ونقل عن نص الامم اه وبما مر عن ع ش ينحل توقف السيد عمر بما نصه  
ينبغي أن يحرق قيد الاطافة فانها تختلف باختلاف الحيوان واختلاف الآلة اه (قوله لا تميز لها اصلاً)  
تقييد لحل الخلاف عبارة المغنى وحل الخلاف في المجنون والسكران اذ لم يكن لهما تمييز اصلاً فان كان لهما  
ادنى تمييز حل قطعاً قاله البغوى اه وقال البجيرمى قوله كصبي ومجنون وسكران اى لهم نوع تمييز والام  
يصح ذبحهم كما يرشد اليه تعليل الشارح اى شيخ الاسلام بقوله لان لهم قصداً او ارادة في الجملة عبارة سم  
قوله او مجنون قال الطبلاوى ينبغي ان يحل ما لم يصير مائى كالخشب لا يحس ولا يدرك والافه كالتائم اه  
وقال مثله في السكران اه وهذا خلاف ظاهر المناهج وصريح شروحه الا ان يحمل المنفى فيها على ادراك  
الكليات والمثبت في كلامه على ادراك الجزئيات المحسوسة كما يرشد اليه ما نقله عن سم عن الطبلاوى  
(قوله نعم يكره الخ) اى اكل ما ذبحه اه ع ش (قول المتن وتكره ذكاته اعمى) ظاهره لو لدله بصير على  
الذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه انه قد تخطى في الجملة وقياس كراهة اكل ما ذبحه  
غير المميز كراهة اكل مذبحه الا اعمى الا ان يقال ان علة الكراهة في ذلك ما ذكر مع جريان الخلاف في  
مذبحهم بخلاف الاعمى فانه لم يذكر خلافه في حل مذبحه اه ع ش (قوله وبنحو كلب) اى بارسال كلب  
وغيره من الجوارح اه نهاية (قوله نحو الجراح) الاولى نحو الكلب (قوله في ظلمة) اى او من وراء  
شجرة او نحوهما اه نهاية (قوله وظاهر المتن) الى قوله قال في المغنى والنهاية (قوله حل صيد من ذكر)  
اى الصبي والمجنون والسكران الغير المميزين (قوله وهو ما صححه الخ) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة  
وجزم به في الروض فقال لا صيدهم اى المجنون وغير المميز والاعمى اى لا يحل اه سم وعبارته المغنى وقول  
الروضة وأصلها أن الوجهين في الاعمى بجريان في اصطياد الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد في التجميع وان  
جرى ابن المقرئ في روضه على الاتحاد واما ذبيحة الاخرس فتحل وان لم تفهم اشارته كالمجنون (فرع) قال في  
المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتاني ثم  
المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الاخيرين اه وقوله قال في المجموع الى قال  
شيخنا في سم عن شرح الروض مثله (قوله قال) اى في المجموع (قول المتن وتحل ميتة السمك والجراد)  
بالاجماع سواء اما تابسبب ام لا وان كان نظير الاول في البرمحر ما ككلب اه معنى (قوله والمراد) الى قوله  
واعلا له في المغنى (قوله والمراد به) عبارة النهاية بالاجماع وسواء في ذلك ما صيد حيا ومات حنف  
افه اى بلا سبب واسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش الا فيه او اذا خرج منه صار  
عيشه عيش مذبح وان لم يكن على صورته المشهورة اه بل وان كان على صورة ما لا يؤكل في البر ككلب

وتكره ذكاته اعمى الخ (فرع) في المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة  
المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتاني ثم المجنون والسكران والصبي غير المميز في معنى الاخيرين شرح الروض  
(قوله وهو ما صححه في المجموع) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجزم به في الروض فقال لا صيدهم اى

وان طفلا لانه صلى <sup>عليه وسلم</sup> عليه وسلم اكل من العنبر بالمدينة وهو الحوت الذي طفاره واه مسلم (والجراد) للخبر الصحيح احل لنا ميتتان الحوت والجراد واعلاله بوقفه على ابن عمر لا يؤثر لان هذه الصيغة من الصحابي في حكم المرفوع ولا يجب تنقية ما في جوف الجراد وصغار السمك لعسره ويسن ذبح سمك كبير يطول بقاؤه ويظهر ان المراد بذبحه قتله كما يرشد اليه تعليلهم بالاراحته نعم ان كان في توقف حله على خصوص ذبحه وحينئذ اتجه تعينه خصوصه خروجه من ذلك الخلاف ويكره ذبح غيره وكان وجه (٣١٧) الكراهة ما فيه من ايها ما توقف حله على ذبحه وحينئذ فالمراد بها

ذبحه وحينئذ فالمراد بها خلاف الاولى ولو تغيرت سمكة وتقطعت بجوف اخرى حرمت ونوزع في اعتبار التقطع ويحجب بان العلة انها صارت كالرث ولا تكون مثله الا ان تقطعت واما مجرد التغير فهو بمنزلة نتن اللحم او الطعام وهو لا يحرمه (ولو صادها) او ذبح السمك (مجوسي) حل ميتتهما فلم يؤثر فيهما فعله نعم قضية كلام الروضة تحريم جراد قتله المحرم على غيره لكن قال البلقيني المعتمد انه لا يحرم على غيره اهو قد تناقض المجموع في كسر المحرم ليض صيد لكنه في الحل جعله الصواب وفي الحرمة جعلها الاشهر وبه يعلم ان المعتمد الاول وحينئذ فليكن المعتمد هنا ايضا بجامع ان كلا لا يتوقف حله على ما فعله المحرم فيه (وكذا) يحل (الدود المتولد من الطعام) وان التي وكان تولده منه بعد لقائه كما هو ظاهر خلافا للزركشي لان الفاء وتولده منه حينئذ لا وجه لكونه سببا في تحريمه ولا نجاسته إذ غايته انه كلحم نتن وقد صرحوا بحل اكله (كحل

وآدمي عش (قوله وإن طما) عبارة المغني سواء كان طافيا أم راسبا خلافا لابي حنيفة في الطافي اه (قوله الذي طما) اي فوق الماء وعلا عليه (قوله ولاعلاله) اي الخبر المذكور (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار اه سم (قوله ويسن) الى قوله وكان وجه الكراهة في النهاية والمغني الا قوله ويظهر الى ويكره (قوله ويسن ذبح سمك الخ) والاولى ان يكون الذبح من ذبله او لعل ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف اما ما هو على صورة حمار وادمي فينبغي ان يكون الذبح في حلقه وابنية كالحوانات البرية اه عش (قوله اتجه الخ) اي في تحصيل المسنون (قوله وكان وجه الكراهة) عبارة المغني والاسنى لانه عنت وتعب بلا فائدة اه (قوله بها) اي الكراهة (قوله ونوزع الخ) وافقه المغني فقال وشمل حل ميتة السمك ما لو وجدت سمكة ميتة في جوف اخرى فتحل كالموات حنف انفاها الا ان تكون متغيرة وان لم تقطع كما قاله الاذرع لانها صارت كالرث والقيء اه (قول المتن ولو صادها الخ) غاية اه عش (قوله على غيره) اي غير المحرم القاتل (قوله لكن قال البلقيني الخ) وافقه المغني فقال واما قتل المحرم الجراد فيحرمه عليه واما غيره ففيه قولان اصحهما انه لا يحرمه عليه وجزم به في المجموع اه (قوله في كسر المحرم الخ) اي في حله لغیر المحرم (قوله لكنه في الحل) اي حل المكسور على غير كسره المحرم (قوله وبه يعلم الخ) اي بما ذكر من الجعلين (قوله الاول) اي الحل (قوله فليكن) اي الاول المعتمد هنا اي في جراد قتله المحرم (قوله ان كلا) اي من الجراد والبيض (قوله وان التي الخ) اي الطعام (قوله حينئذ) الاولى بعده (قوله نتن) بوزن كرم (قول المتن كحل) اي وجب اه مغني (قول المتن وفاكهة) والحق بعض المتأخرين اللحم المدود بالفاكهة اه مغني (قوله ومثله الخ) اي الحل ويحتمل الدود عبارة المغني والنهاية ويقاس بالدود المتولد من الطعام التمر والبقلاء المسوسان اذا طبخا ومات السوس فيهما اه (قوله لان الغالب الخ) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه اه سم (قوله فبحث انه الخ) اقره المغني عبارة تعوقضية هذا التعليل انه اذا سهل تمييزه كالتفاح يحرم اكله معه قال ابن شبة وهو ظاهر اي اذا كان لا مشقة فيه اه (قوله كبحث انه الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة وعمل ما ذكره حيث لم ينقله من موضع الى آخر ولم يغيره والاحرم قال الرشدي وقوله ولم يغيره اما اذا غيره فانه يحرم ما فيه الدود لنجاسته حينئذ كما مر في الطهارة لكن هذا لما يكون في المائع كما هو ظاهر فليراجع اه (قوله بان الضرورة هنا أكد) لان وقوع ما لانفس له سائلة يمكن صون المائع عن كسره بخلافه هنا (قوله لاثم) يتأمل اه سم (قوله قال البلقيني ولو نقله الخ) اعتمدته النهاية كما مر وكذا المغني عبارة وخرج بقوله معه اكله منفردا فيحرم لنجاسته واستفادته وكذا الوجه من موضع الى آخره كما قاله البلقيني او تنحى بنفسه ثم عاد بعد امكان صونه عنه كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله او نحاه) لعل او هنالكتنوع في التعبير ولذا

المجنون وغير المميز والاعمى اي لا يحل (قوله وصغار السمك) اخرج الكبار (قوله وكان وجه الكراهة ما فيه الخ) علما في شرح الروض بانه تعب بلا فائدة (قوله ونوزع في اعتبار التقطع) الذي اعتبره في الروضة ولم يعتبره في الروض (قوله وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراده عنه (قوله كبحث انه اذا كثر وغير حرم) كتب عليه مر (قوله لاثم) يتأمل (قوله قال ولو نقله او نحاه الخ) كتب عليه مر

وفاكهة) ومثله نحو التمر والحب (اذا اكل معه) ولو حيا يعني اذا لم ينفردوا بذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه (في الاصح) لعسر تمييزه عنه اي ان من شأنه ذلك فبحث انه اذا سهل فصله كدود نحو التفاح وسوس نحو الفول حرم فيه نظر كبحث انه اذا كثر وغير حرم كنية لانفس لها سائلة ويفرق بان الضرورة هنا أكد ومن ثم جوزت اكل الحي والميت هنا لاثم قال البلقيني ولو نقله او نحاه من موضع من الطعام لآخر

حرم في الاصح وينبغي حمله على ما اذا فصله عنه ثم عاد اليه وإن قلنا فيما لا نفس له سائلة أن ما نشره منه إذا انفصل وعاد لا ينبس لان العلة هنا غيرها ثم اما المنفرد عنه فيحرم وان اكل معه لنجاسته إن مات والافلاستغذره ولو وقع في عمل نمل وطبخ جاز اكله او في لحم فلا سهولة تنقيته كذا جزم به غير واحد وفيه نظر ظاهر اذ العلة ان كانت الاستهلاك لم يتضح الفرق مع علمه بما يأتي في نحو الذبابة وغيره فغايتها انه ميتة لادم لها سائر وهي لا يحل اكلها مع ما ماتت فيه وان (٣١٨) لم تنجسه نعم افي بعضهم بان ان تعدر تخليصه ولم يظن منه ضرر احل اكله معه او في

حار نحو ذبابة أو قطعة لحم آدمى ونهرت واستهلك في لم يحرم كإياتي (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) أو جرادة حية أي يكره له ذلك كافي الروضة وبحث الاذرعى وغيره حرمة لما فيه من التعذيب ويكره أيضا قليها وشيها حية وقول أبي حامد يحرم بناء في الروضة على حرمة ابتلاع حية والاصح انه مباح واستشكل بانه لا يلزم من حل الابتلاع حل القلي لما فيه من التعذيب بالنار وقضية جواز قلى وشي الجراد حل حرقه مطلقا لكن قال القاضي يدفع عن نحو زرع بالاخف فالاخف فان لم يندفع الا بالحرق جاز وكذا نحو القمل اه واوله بعضهم ليوافق ذلك على جوازه بلا كراهة أي بخلاف حرقه بلا حاجة فانه مكروه وجه بعضهم الحل بان حرقه وكذا غيره ولا ينافيه تعليل الروضة حل ذلك في السمك بانه في البر كالذبوح لان الجراد مع كونه بريما كولا

اقتصر النهاية على نقله والمغنى على نحاه (قوله حرم) أي كما هو معلوم من قوله الآتي أما المنفرد الخ (قوله وينبغي حمله الخ) لعل مراده ان هذا هو محل التردد والتصحيح بخلاف النقل المذكور فان الحرمة حينئذ ظاهرة (قوله ثم عاد) أي بنفسه (قوله اذا انفصل الخ) أي ولو بفعل آدمي (قوله لان العلة هنا غيرها ثم) فيه تأمل (قوله ولو وقع) إلى قوله او لحم في النهاية والى قوله كذا في المغنى (قوله جاز اكله) أي النمل (قوله غير واحد) ومنهم المغنى كما اثرنا اليه (قوله وفيه نظر ظاهر اذا العلة الخ) قد يقال لا ورود لهذا بقوله لسهولة تنقيته تدبر (قوله لم يتضح الفرق) أي بين العسل واللحم فيجوز اكله ايضا (قوله مع علمه) أي عدم الفرق (قوله او غيره) عطف على الاستهلاك (قوله انه الخ) أي النمل (قوله مع ما ماتت به الخ) أي عسلا كان او لحما او غيرهما (قوله حل اكله) أي النمل معه أي العسل (قوله او في حار) إلى قوله كما يأتي في النهاية والى قوله وقول أبي حامد في المغنى الا قوله كما يأتي وقوله وبحث إلى ويكره (قوله او في حار الخ) عطف على في عسل نمل الخ (قوله نحو ذبابة) عبارة المغنى نملة واحدة أو ذبابة ومثل الواحدة الشيء القليل من ذلك فيما يظهر اه (قوله كما يأتي) أي في الاطعمة (قوله ويكره ايضا قليها الخ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قليه وشيه حيا وفيه نظر والمتجه الحل في السمك فانه حاصل ما اعتمد في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة الحل في السمك بان حياته في البر حياة مذبوح وما في شرح الروض بما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فانه ليس في الروضة كما يعلم بمراجعتهما اه سم وقوله دون الجراد اعتمدته النهاية كما يأتي وسيأتي في الاطعمة عن ع ش عن العباب ما يوافقه (قوله على حرمة ابتلاعها) أي السمكة او الجرادة (قوله لما فيه) أي القلي (قوله وقضية جواز القلي الخ) أي مع الكراهة كما مر ويأتي (قوله مطلقا) أي امكن دفعه بغيره ام لا (قوله يدفع) إلى قوله انتهى في النهاية (قوله بالاخف فالاخف) أي كالمصائل نهاية قضيته انه يحرم قتله اذا اندفع بغيره والظاهر انه غير مراد رشيدى (قوله واوله) أي قول القاضي (قوله ذلك) أي ما يقتضيه كلام الروضة من حل حرقه مطلقا (قوله على جوازه الخ) متعلق باول (قوله الحل) أي حل حرق الجراد مطلقا (قوله ولا ينافيه) أي التوجيه المذكور (قوله حل ذلك) أي القلي والشى (قوله لان الجراد الخ) علة عدم المناقاة (قوله لانه كقتله الخ) وقوله والنهى عن التعذيب محل تأمل (قوله انما هو الخ) قد يمنع بان المطلق ظاهر او نص في العموم كما مر (قوله بعضها) أي السمكة او الجرادة (قول المتن او بلغ سمكة حية حل الخ) هذا تصريح بحل بلع السمكة الكبيرة الحية ما في جوفها وكان وجهه انه لا يسهل تنقيته مع الحياة اه سم (قوله او جرادة) إلى قول المتن واذا رمى في المغنى (قول المتن حل في الاصح) وعليه يكره ذلك اه معنى أي اكل البعض المقطوع والبلع (قوله

(قوله ويكره ايضا قليها وشيها حية الخ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قليه وشيه حيا وفيه نظر والمتجه الحل في السمك فانه حاصل ما اعتمد في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة الحل في السمك بان حياته في البر حياة المذبوح وما في شرح الروض بما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فانه ليس في الروضة كما يعلم بمراجعتهما (قوله او بلغ سمكة حية حل بلعها في الاصح) هذا تصريح بحل بلع الحية الكبيرة مع ما في جوفها وكان وجهه لا يسهل تنقيته مع الحياة

يجوز قتله بلا ذبح بخلاف سائر حيوان البر المأكول فجاز حرقه لانه كقتله بلا ذبح بجامع أن في ذلك تعذيبا والنهى عن التعذيب بصير بالنار انما هو فيما لم يؤذن في قتله لا كاله بلا ذبح (فان فعل) أي قطع بعضها حل اكله لان ما بين من حي كيتته وانما حرم المنفصل من الصيد لان جميعه لا يحل الا بمزق وقطع البعض ليس كذلك بخلاف السمك فانه يحل وان مات حتف انفه (او بلغ) بكسر اللام مع مضغ او لا (سمكة) او جرادة (حية حل) بلعها (في الاصح) لانه ليس فيه اكثر من قتله وهو جائز اما الميتة الكبيرة فيحرم بلعها لسهولة تنقيته ما في جوفها من النجاسة بخلاف الصغير وبهذا يعلم ضبط الصغير والكبير ولوزالت الحياة بقطع البعض او بلعها لتناو حل قطعها (واذا رمى)

بصير لا غيره (صيدا متو حشاو بعير اندا و شاة شردت بسهم) أو غيره من كل محد يجرح ولو غير حديد (أو أرسل عليه جراحة فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال) بان لم يبق فيه حياة مستقرة والا اشترط ذبحه ان قدر عليه وسيد كراهه يكتفى جرح يفضي الى الزهوق وان لم يذفق (حل) اجماعا في المستوحش والخبر الصحيحين في رمي البعير الناد بالسهم وقيس انما فيه غير مروي وايضا ما اصبحت بقوسك فاذا كراسم الله عليه وكل ولا طلاق خبر أبي ثعلبة في الكلام ولم يفصل بين محل ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه (٣١٩) حال الاصابة فلورمي نادا فصار مقدورا

عليه قبلها لم يحل الا ان اصاب مذبحه أو مقدورا عليه فصار نادا عندها حل وان لم يصب مذبحه ولا يشكل اعتبارها هنا باعتبار حل المناكحة من أول الفعل الى آخره كما لا يمكن الفرق بان القدرة نسبية لاختلافها باختلاف الاشخاص والافاق فاعتبرت بالمحل الحقيقي وهو الاصابة ولا كذلك حل المناكحة فاعتبر وجوده عند السبب الحقيقي ومقدمته اما صيد تانس فكما قدور عليه لا محل إلا بذبحه وبحث الأذرعى اشتراط رمي المالك او غيره بقصد حفظه عليه لاتعديا لان هذا رخصة يرد بان حله من حيث هو لا بقيد المالك رخصة فلم يؤثر فيها التعدي على ان ظاهر الحديث وكلام الاصحاب انه لا فرق (ولو تردى بعير ونحوه في) نحو (بئر) ولم يمكن قطع حلقومه ومريته فكنا (في حله بالرمي لحديث فيه حمل على ذلك وكذا بارسال الكلب) قلت الاصح لا يحل (المتردى) بارسال الكلب (الجراح عليه

بصير الخ) أي لما مر انه يحرم صيد الأعمى (قوله متو حشا) وهو الذي ينفر من الناس ولا يسكن اليهم اه ع ش (قول المتن ند) أي هرب اه نهاية عبارة المعنى أي ذهب على وجهه شاردا اه (قول المتن جراحة) أي من سباع أو طيور اه معنى (قول المتن شيئا من بدنه) أي حلقا أو لبنة أو غير ذلك مغنى ونهاية (قوله ان قدر عليه) أخرج ما إذا لم يقدر وسيعلم حكمه مما يأتي اه سم أي آفعا (قوله بما فيه) أي بالبعير وقوله غيره أي كالشاة والبقر (قوله بين حمل الخ) بفتح الأولين (قوله والاعتبار) إلى قوله وبحت في النهاية والمعنى الا قوله ولا يشكل الى اما صيد (قوله والاعتبار) أي في نحو التوحش (قوله فلورمي نادا الخ) (فرع) صال عليه حيوان ما كول فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلقومه ومريته حل وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابته في أي محل كان والا فلا ولو قدر على اصابته في المذبح لكن بحيث يقطع بعض الحلقوم والمرى فقط فحل بتعين في الحل اصابة المذبح أو لا لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس ذبحا شرعا فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظروا ويتجه الثاني وفاقا لمراه سم عبارة ع ش (فرع) وقع السؤال في الدرس عما لو صال عليه حيوان ما كول فضر به بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظروا والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي ان مثل قطع الراس مالمو اصاب غير عتقه كيدته مثلا فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لانه غير مقدور عليه اه (قوله ومقدمته) أي كارسال نحو السهم (قوله اما صيد تانس) أي بان صار لا ينفر من الناس اه ع ش (قوله وبحت الأذرعى اشتراط) أي في حل الناد بالرمي (قوله او غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالمذبح حيوانا بغير اذن مالكة فانه يحل كما هو ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا يتناسب كتابته هنا قول الشارح لاتعديا وانما وقع الرد الاتي فانه موافق ومؤيد له (قوله انه لا فرق) أي بين التعدي وعدمه (قول المتن ولو تردى) أي سقط اه معنى (قوله لحديث فيه) أي الحل بالرمي وذلك الحديث ما سجد كره في شرح ويكنفى في الناد الخ لا نسب ذكره هنا كافي النهاية ثم الاحالة عليه هناك (قوله على ذلك) أي المذکور من المتردى والناد (قول المتن بارسال الكلب) أي ونحوه اه نهاية (قوله صاحب البحر الخ عبارة المغنى) وهو بغير همن نسبة لرويان من بلاد طبرستان عبد الواحد ابو المحاسن شافعى زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو احترقت كتب الشافعى امليتها من حفظي اه (قوله في أنه) أي للشافعى لم يصححه أي الحلية (قوله وفارق السهم بانه الخ) عبارة غيره والفرق ان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجراحة اه (قوله يعنى أمكن الخ) عبارة المغنى (نتيجه) كلامه يفهم انه متى أمكن وتعرس ذلك كان غير مقدور عليه وليس مراد ابل لا بد من تحقق العجز عنه في الحال اه (قوله أي الصيد) إلى قوله للحديث في النهاية (قوله بمهمله ثم نون) عبارة المغنى بمهمله و نون بخطه من العون ويجوز قراءته بمعجمة ومثلية من الغوث اه (قول المتن بمن يستقبله) أي مثلاه معنى (قول المتن فمقدور) أي حكمه كحيوان مقدور اه معنى (قوله اما إذا تعذر لحوقه حالا) أي بحسب العرف كان لا يدركه في ذلك الوقت ولو بشدة العدو وراه وإذا ترك ربما استقر في محل آخر فيدركه في غير الوقت الذي ندفيه فلا يكلف الصبر إلى صيرورته

(قوله إن قدر عليه) أخرج ما إذا لم يقدر وسيعلم حكمه مما يأتي (قوله أو غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالمذبح حيوانا بغير اذن مالكة فانه يحل كما هو ظاهر (قوله بان حله من حيث هو الخ) يتأمل فيه

(وصححه الرويانى) صاحب البحر عبد الواحد ابى المحاسن فخر الاسلام (والشافعى) صاحب الحلية محمد بن أحمد فخر الاسلام تلميذ الشيخ أبى اسحاق والنزاع في انهم يصححه لا يلتفت اليه (والله اعلم) وفارق السهم بانه يتباح به الزكاة مع القدرة بخلاف نحو الكلب (ومتى تيسر) يعنى أمكن ولو بعسر (لحوقه) أي الصيد او الناد (بعده واستعانة) بمهمله ثم نون او بمعجمة ثم مثلية (بمن يستقبله فمقدور عليه) فلا يحل إلا بذبحه في مذبحه أما إذا تعذر لحوقه حالا فيحل باى جرح كان كما مر (ويكنفى في) الصيد المتوحش (والناد والمتردى



جرح بفضي إلى الزهوق) كيف كان (٣٢٠) للحديث الصحيح لو طعنت في فخذها لأجرك أي المتردية أو المتوحشة كما قاله أبو داود

والناد في معنى المتوحش  
(وقيل يشترط) جرح  
(مذق) أي قاتل حالاً نعم  
أرسال الجارحة لا يشترط  
فيه تذييف جز ما ولو تردى  
بعير فوق بعير فنفذ الرمح  
من الأعلى للأسفل حلاً وان  
جهل ذلك كما لو نفذ من  
صيد إلى آخر (وإذا أرسل  
سهما أو كلباً أو طائراً على  
صيد) أو نحو ناد بما مر  
(فاصابه ومات) فان لم يدرك  
فيه حياة مستقرة (قبل  
موته) (أو أدركها) قبل  
موته (وتعذر ذبحه بلا  
تقصير) منه (بان سل  
السكين) أو اشتغل بطلب  
المذبح أو بتوجيهه للقبلة أو  
وقع منكساً فاحتاج لقلبه  
ليقدر على الذبح (فمات قبل  
امكان) لذبحه (أو امتنع)  
منه بقوته أو حال بينه وبينه  
حائل كسبع (ومات قبل  
القدرة عليه حل) لعذره  
وكذا لو شك هل تمكن من  
ذبحه أو لا أي إحالة على  
السبب الظاهر ويستحب  
فيها إذا لم يدرك فيه حياة  
مستقرة أن يمر السكين على  
مذبحه وتعرف بامارات  
كحركة شديدة بعد القطع  
أو الجرح أو تفجر الدم  
وتدفقه أو صوت الخلق أو  
قسام الدم على قوامه  
وطبيعته وتكفي الأولى  
وحدها وما يغلب على  
الظن بقاؤها من الثلاث

كذلك ومنه ما لو أراذ بجداجة ففتر منه ولم يمكن قدرته عليها لا بنفسه ولا بمعين اه ع ش (قول المتن  
جرح) بفتح الجيم مصدر جرحه وأما بالضم فهو اسم عمام على الجأى أي الأثر الحاصل من فعل الجرح اه  
ع ش (قول المتن بفضي) أي غالباً اه معنى (قوله كيف كان) أي سواء أذفت الجرح أم لا اه معنى  
(قوله للحديث الصحيح لو طعنت) أي في جواب يا رسول الله أما تكون الذكاة إلا في الخلق واللينة اه نهاية  
(قوله أي المتردية) تفسير لضير فخذها عبارة النهاية قال أبو داود وهذا لا يصح إلا في المتردية والمتوحش اه  
(قول المتن وقيل يشترط) أي في الرمي بسهم اه معنى (قوله أي قاتل) إلى قوله ويفرق في المعنى لإلا قوله  
أو نحو ناد بما مر وقوله وتدفقه إلى وتكفي وقوله وما يغلب إلى فان شك (قوله ولو تردى) إلى قول المتن ومات  
في النهاية (قوله حلاً) وان مات الأسفل بشغل الأعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالثقل  
لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي اه معنى (قوله وان جهل ذلك) أي وجود الأسفل (قول المتن وإذا  
أرسل) أي الصائد كلباً أو طائراً أي معلماً اه معنى (قوله أو نحو ناد) انظر ما المراد بنحو الناد عبارة النهاية  
أو بعير أو نحوه تعذر لحوقه ولو بالاستعانة اه وهي ظاهرة (قول المتن فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة  
بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك الخ انه لو مات بالمزهق مع تمكنه من ذبحه فلم يفعل لم يحل اه  
سم ويبقى عن النهاية ما يصرح بذلك (قول المتن فان لم يدرك فيه) أي الصائد في الصيد اه معنى (قوله  
منه) أي الصائد (قول المتن بان سل السكين) أي كان سل الخ أو ضاق الزمان أو مشى له على هيئة ولم ياته عدوا  
اه معنى (قوله بطلب المذبح الخ) أو بتناول السكين اه معنى (قول المتن حل) أي في الجميع كما لو مات ولم  
تدرك حياته اه معنى (قوله وكذا لو شك الخ) عبارة المعنى ولو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أم لا حل  
في الاظهر لان الأصل عدم التقصير اه (قوله هل تمكن) أي هل كان متمكناً (قوله أي إحالة الخ) أي حل  
إحالة الخ (قوله على السبب الظاهر) وهو آلة الصيد من نحو السهم ونحو الكلب (قوله ويستحب) إلى قوله  
ويفرق في النهاية لإلا قوله وتدفقه إلى وتكفي وقوله وما تغلب إلى فان شك (قوله فيما إذا لم يدرك فيه حياة  
مستقرة) عبارة المعنى إذا وجد فيه حياة غير مستقرة اه (قوله أن يمر السكين) كذا في النهاية وعبارة المعنى  
أن يذبحه وفي نسخة من النهاية أمر السكين على مذبحة ليرجحه اه وهي مضمونة بعبارة الروضة فان لم يفعل  
وتركه حتى مات فهو حلال اه فتعين أن الكلام فيها فيه حياة لم تكن غير مستقرة بخلاف ما لم يبق فيه حياة  
بالكلية فلا معنى لأمرا السكين عليه وان أهمته عبارة الشارح اه سيد عمر وقوله عبارة الروضة الخ في  
النهاية مثله وقوله فتعين أن الكلام فيها الخ يصرح به ما قدمنا من عبارة المعنى (قوله وتعرف الخ) عبارة  
المعنى وللحياة المستقرة قرائن وامارات تغلب على الظن بقاء الحياة فيدرك ذلك بالمشاهدة ومن أماراتها الحركة  
الشديدة الخ وعبارة النهاية والحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة الاختيارية بقرائن وامارات تغلب الخ وأما  
الحياة المستمرة فهي الباقية إلى خروجها بذيخ أو نحوه وأما حركة المذبح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا  
ابصار ولا حركة اختيار اه (قوله بعد القطع) أي قطع الخلقوم والمرى نهية ومعنى (قوله أو الجرح) إسقطه  
المعنى والنهاية فتأمل (قوله أو تفجر الدم الخ) أي بعد قطع الخلقوم والمرى نهية ومعنى (قوله وتدفقه) الو أو  
فيه معنى أو كما عبر بها شرح الروض في موضع اه ع ش وقضية قول الشارح الاتي من الثلاث انه بمعناه (قوله  
وتكفي الأولى) أي الحركة الشديدة وحدها وما يغلب الخ ومحل ذلك كما يأتي قبيل قول المتن إذا لم يتقدمه  
ما يحال عليه الهلاك (قوله فان شك الخ) أي في حصول الحياة المستقرة ولم يترجح وكذا ادخال ظن حرم  
نهاية ومعنى (قوله ولا يشترط عدو) أي سرعة سير من الرامي والمرسل بكسر السين ع ش وسم ورشيدى

(قوله فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك  
الخ انه لو مات بالمزهق بعد تمكنه من ذبحه فلم يعمله لم يحل (قوله ولا يشترط عدو) من الصائد  
الآخر فان شك فكعدمها ولا يشترط عدو بعد إصابة سهم أو كلب ويفرق بينه وبين وجوب عدو توقف عليه  
إدراك الجمعية على خلاف فيه بانه ثم لم يحصل منه ما يقوم مقام عدوه وهنا حصل منه ذلك وهو إرسال الكلب أو السهم إليه فلم يكلف غيره

وأيضاً هذا يكثّر حتى في الوقت الواحد فلو كلف العدو في كل مرة لثقت مشقة شديدة لا تختمل بخلافه ثم قيل قوله فأصابه ومات لا يستقيم جملة  
مورداً للتقسيم الذي من جملة ما إذا أدركه وبه حياة مستقرة اه وهو غير سديد فانه عطف مات بالواو والمصرحة بانه وجدت أصابة وموت  
وهذا صادق بما إذا تحلله ما حياة مستقرة أو لا (وإن مات لتقصيره بأن لا يكون معه سكين) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتؤنث سميت  
بذلك لأنها تسكن حرارة

الحياة ومدة لأنها تقطع مدتها  
(أو عصبت) منه ولو بعد  
الرمي (أو نشبت) بفتح  
فكسر (في الغمد) أي  
الغلاف بأن علقته فيه وعسر  
آخر اجها منه ولو لعارض  
بعد أصابته لكن بحث  
البليقي فيه وفي الغضب  
بعد الرمي أنه غير تقصير  
(حرم) لتقصيره وقد يشك  
غضب سكينه بأحالة حائل  
بينه وبينه كما سرق قد يفرق  
بانه مع الحائل لا يعد قادراً  
عليه بوجه بخلافه مع عدم  
السكين ثم رأيت من فرق  
بأن غضبها عائد إليه ومنع  
الحائل عائد للصيد وهو معنى  
ما فرقت به والالم يتضح  
(ولورماه فقد نصفين) يعني  
قطعتين ولو متفاوتتين كما  
يفيده ما ذكره في بابة العضو  
وافهم تعبيره بألفدانه لم  
يق في أحدهما حياة  
مستقرة (حلا) لحصول  
الجرح المذقق (ولو أبان  
منه عضواً) كيد (بجرح  
مذقق) أي قاتل له حالا  
(حل العضو والبدن) أي  
بأقيه لما سر أن محل ذكاته  
كل البدن (أو) أبانه (بغير  
مذقق) ولم يزن منه (ثم ذبحه  
أو جرحه جرحاً آخر مذققاً  
حرم العضو) لأنه أبان من

(قوله وأيضاً هذا) أي الاصطلاح (قوله بخلافه ثم) أي العدو في ادراك الجملة وكان الأولى استعاط ثم  
وأرجاع الضمير إلى الادراك (قوله قيل) رافقه المعنى (قوله الذي من جملة) عبارة المعنى فإن منها ادراكه  
بالحياة المستقرة والميت لا حياة فيه وعبارة المحرر والشرح والروضة فاصابه ثم أن ادراك الصيد حي الخ اه  
(قوله وهو) أي الاعتراض المذكور (قوله فانه) أي المصنف (قوله أو لا) فيه تأمل والأولى أن يقول بما  
تحللت الحياة المستقرة بينهما وما لا (قول المتن لتقصيره) أي الصائد بأن أي كان اه معنى (قوله تذكر)  
إلى قوله وهو معنى في النهاية لا قوله بانه إلى بأن غضبها (قوله وتؤنث) وقد استعملها المصنف هنا حيث  
قال معه سكين ثم قال غضبت واستعمل التذكير فقط في قوله بعد ولو كان يده سكين فسقط اه معنى وفيه نظر  
(قوله ومدة) عطف على ذلك (قول المتن أو غضبت) بضم المعجمة أوله أي أخذها منه غاصب أولم تكن  
محدودة أو ذبح يظهرها اه معنى (قوله بفتح) إلى قوله ولو لعارض الخ زاد المعنى بعده ما نصه نعم لو اتخذ  
للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعمير بالتقصير بانه على ذلك الزركشي اه (قول المتن  
في الغمد) بغير معجمة مكسورة ومعنى ومحلى (قوله ولو لعارض) كحرارة اه ع ش (قوله لكن بحث البليقي  
الخ) عبارة النهاية نعم رجح البليقي الحل فيما لو غضبت بعد الرمي أو كان الغمد معتاداً غير ضيق فعلم لعارض  
اه وصنيعها يشهر بالمثل إليه وهو وجه اه سيد عمر وقال ع ش قوله أو كان الغمد معتاداً الخ معتمد  
اه (قوله فيه) أي النشب لعارض بعد الاصابة عبارة المعنى نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض  
حل كما يفهمه التعمير بالتقصير بانه على ذلك الزركشي اه (قوله لتقصيره) لأن من حق من يعانى الصيد  
أن يستصحب الآلة في غمد موافق وسقوطها منه وسرقتها تقصير معنى ونهاية (قوله وقد يفرق الخ) هذا  
لا يأتي على ما بحثه البليقي من أن غضبها بعد الرمي لا يمنع الحل فإن فيه التسوية بين الغضب والحيلة نعم أن  
كانت الحيلة قبل الرمي احتيج إلى الفرق اه ع ش (قوله بأن غضبها عائد إليه) أي وصف له بكونها غضبت  
منه فنسب لتقصير اه ع ش (قوله ولا الخ) أي وإن لم يرد به ما فرقت به (قول المتن ولورماه) أي الصيد  
فقد اه قطعه نصفين أي مثلاً معنى (قوله يعني) إلى قول المتن وذكاة في المعنى لا قوله كما يفيد إلى المتن  
(قول المتن حلاً) لكن إن كانت التي مع الرأس في صورة لتفاوت أقل حل بلا خلاف فإن ذلك يجري مجرى  
الذكاة وإن كان العكس حلاً أيضاً خلافاً لاني حنيفة وهو إحدى الروايتين عن أحمداه معنى (قول المتن ولو  
أبان منه) أي أزال من الصيد اه نهاية (قوله أي قاتل له حالا) عبارة النهاية بنحو سيف ومات في الحال حل  
العضو الخ أما إذا لم يمت في الحال وامكنت ذكاته وتركه حتى مات فلا محل اه (قوله لما سر) أي آتفا في قوله  
ويكنى في الصيد المتوحش والتاد الخ (قوله أن محل ذكاته) أي نحو الصيد (قوله بالذبح) أي في الصورة  
الأولى أو التذفيف أي القائمة مقام الذكاة في الصورة الثانية اه معنى (قوله أما إذا أزمته) أي بالجرح  
الأول في الصورة الثانية وقوله فيتعين الذبح أي لا يجوز الجرح الثاني لأنه مقدور عليه معنى ونهاية (قول  
المتن حل الجميع) أي العضو والبدن اه معنى (قول المتن وقيل يحرم العضو) وأما باقي البدن فيحل جزماً  
اه معنى (قوله وهو الأصح) إلى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله وهو الأصح) وهو المعتمد اه نهاية  
(قوله وغيرها) أي الشرحين والجمهور عن نهاية ومعنى (قوله لأنه أبان من حي) فاشبهه ما لوقطع إليه شاة ثم  
ذبحها لا تحل الآلية نهاية ومعنى (قول المتن قدر عليه) أي وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه اه معنى  
(قول المتن بقطع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي أن يقال إن

(قوله بقطع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان في كل عنق حلقوم ومرى فينبغي أن يقال إن

حي (وحل الباقي) لوجود ذكاته بالذبح أو التذفيف أما إذا  
أزمته فيتعين الذبح (فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الأول (حل الجميع) لأن الجرح السابق كذب الجرح (وقيل يحرم العضو) وهو  
الأصح كما في الروضة وغيرها لأنه أبان من حي (وذكاة كل حيوان) برى وحشى أو أنسى (فقد عليه بقطع كل الحلقوم وهو مخرج النفس) يعني

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرى من كل عنق وإن كان أحدهما زائدا فان علم فالعبرة بالأصلي وإن اشتبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالوقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي وكذا الأمر فيما لو خلق له مريثان ولو خلق حيوانان ملتصقان وملك على التعيين لشخصين فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام أو لافيه نظروا الأول غير بعيدا أه سم (قوله ومنه) أي الحلقوم (قوله الثاني) أي المرتفع (قوله المتصل) أي كالمتصل فهو كناية عن القرب والافتلا اتصال حقيقة كما هو مشاهد (قوله بالفم) أي آخره (قوله ويسمى الحرقدة) وهي بفتح الحاء والقاف عقدة الخنجور أه قاموس (قوله فيه) أي المستدير (قوله أن لم ينخرم منه الخ) يعني إن لم يبق منه جزء لم يترك السكين عليه ولم ينقص بها (قوله لاسيما كلام الأنوار) عبارة الخامسة قطع تمامهما ولو ترك منهما أو من أحدهما شيئا وإن قل ومات الحيوان أو انتهى إلى حركة المذبوح ثم قطع الباقي حرم وكذا لو خرج السلاح من راسهما أو من راس أحدهما ولو أمر السكين ملتصقا باللحيتين فوق الحلقوم والمرى وأبان الرأس حرم أه (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الرأس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرى انتهى سم (قوله والخارج عنه) أي عن المستدير عطف تفسير لآخر اللسان (قوله ويسمى) أي آخر اللسان الخ (قوله وراء الحرقدة الخ) أي في جهة الرأس (قوله وكل المرى) ولا بد من مباشرة السكين لها حتى ينقطع ما فوق قطع من غيرهما كان قطع من الكتف ولم تصل للحلقوم والمرى لم يحل المذبوح (فرع) يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لاراحته كالخمار الزمن مثلا أه عش (قوله بالهمز) على وزن أمير أه قاموس عبارة المغنى بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز تسهيله أه (قول المتن بجري الطعام) أي من الخلق إلى المعدة أه مغنى (قوله والشراب) إلى قوله فلو ذبح في النهاية وإلى قوله وفي كلام غير واحد في المغنى لا قوله فلو ذبح إلى وجود الحياة وقوله خلافا إلى ما يخرج وقوله وانتهى إلى فلم (قوله موح) أي مسرع للموت ومسهل له (قوله حرم) سياقي عن عش ما يخالفه لكن بلا عزو (قوله ووجود الحياة الخ) عطف على تمحض (قوله قاله الامام الخ) وفي زيادة الروضة في باب الاضحية ما يقتضي ترجيحه أه مغنى (قوله وهو المعتمد) خلافا لظاهر صنيع النهاية (قوله إلى تمامه) أي الذبح بقطع الحلقوم والمرى جميعا (قوله وسياقي) أي في شرح وإن يحدشفرته (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتانيه الخ) يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح وأوضح من ذلك في

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرى من كل عنق وإن كان أحدهما زائدا فان علم فالعبرة بالأصلي وإن اشتبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالوقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مريثان فينبغي أن يقال إن كانا أصليين وجب قطعهما وإن كان أحدهما زائدا فالعبرة بالأصلي فإن اشتبه بالزائد لم يحل بقطعهما ولا بقطع أحدهما على قياس ما تقرروا لو خلق حيوانان متعلقان وملك كلا واحد فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام أو لافيه نظروا الأول غير بعيد (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الرأس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرى (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتانيه في القطع الخ) يفيد أنه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح

بجراه دخولا وخروجا قال بعضهم ومنه المستدير الثاني المتصل بالفم كما يدل عليه كلام أهل اللغة وتسمى الحرقدة فتى وقع القطع فيه حل إن لم ينخرم منه شيء كما يدل عليه كلام الأصحاب لاسيما كلام الأنوار بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة بكسر الحاء والقاف كما في تكملة الصغاني وهذا وراء الحرقدة السابقة (و) كل (المرى) بالهمز (وهو) مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم لأن الحياة إنما تنعدم حالا بانعدامهما ويشترط تمحض القطع فلو ذبح بسكين مسموم بسم موح حرم ووجود الحياة المستقرة عند ابتداء الذبح خاصة قاله وهو المعتمد خلافا لمن قال لا بد من بقائها إلى تمامه وسياقي ندب اسراع القطع بقوة وتحمل ذهابا وعودا ومحلّه إن لم يكن بتانيه في القطع ينتهي الحيوان قبل تمام قطع المذبوح إلى حركة المذبوح والأوجب الاسراع فان تأنى حينئذ حرم لتقصيره

وخرج بالقطع خطف رأس بنحو بندقة لأنه في معنى الخلق وبقدرة عليه غيره وقد سرور بكل ذلك بمعنى وانتهى الى حركة المذبح ثم قطع الباقي فلا يحل فعلم انه يضرب تمام يسير من احدهما الى الجدة لان فرقهما وفي كلام غير واحد (٣٢٣) تفريعا على ما قاله الامام كما هو ظاهر

ان من ذبح بكال فقطع بعض الواجب ثم ادركه فورا آخر قائمه بسكين اخرى قبل رفع الاول يده حل سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني ام لا وفي كلام بعضهم أنه لو رفع يده لنحو اضطرابها فاعادها فورا وأتم الذبح حل أيضا ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع البعض من تحرم ذكاته كوثى أو سبع فبقيت الحياة مستقرة فقطع الباقي كله من تحل ذكاته حل لان هذا امام فرع على مقابل كلام الامام واما لكون السابق محرما فاول الذبح من ابتداء الباقي فاشتراط الحياة المستقرة عنده وهذا وجه وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم تحل فهو اما مفرع على ذلك أو يحتمل على ما إذا أعادها لا على الفور ويؤيده افتاء غير واحد فاما لو انقلبت شفرته فردها حالاً أنه يحل وأيده بعضهم بان النحر عرفا الطعن في الرقبة فيقع في وسط الحلقوم وحينئذ يقطع الناحر جانبا ثم يرجع للاخر فيقطعه ومراً الجنين يحل بذبحه ما إذا خرج بعضه

هذا ما يأتي في شرح الافلام من قوله نعم لو تاني اه سم (قوله رخرج) الى قوله فعلم في النهاية (قوله خطف رأس) (اصغور او غيره وقوله بنحو بندقة كيد اى طائفة ميتة نهاية ومعنى (قوله وقد سر) اى في اول الباب (قوله وبكل ذلك) اى كل الحاقوم والمرى (قوله بعضه الخ) عبارة النهاية بالوقف بوضع وانتهى الخ (قوله ثم قطع الباقي) فيه اشارة الى انه قطع البعض الاول ثم تراخى قطعه للثاني بخلاف ما لو رفع يده بالسكين واعادها فورا او سخطت من يده فاخذها وتم الذبح فانه يحل كما عرج به ابن حجر وقلنا واعادها فورا من ذلك قلب السكين لقطع باقي الحلقوم والمرى او تركها ادم حدثها او اخذ غير هافورا فلا يضرها عرش وعبارة سم قوله ثم قطع الباقي اى بعد ترك القطع لامع تواليه ايضا اخذنا ما تقدم عن الامام ومن التعبير ثم اه (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور اخذنا من قوله الا في آنفا او يحتمل على ما الخ (او مع وجود الحياة المستقرة اه سم (قوله سواء وجدت الحياة الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالكال والثاني فتامله وسياتي في شرحه وان يحد شفرته ما ينبت في هامشته على مخالفتها عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني اه سم (قوله لنحو اضطرابها) اى كاضطراب الحيوان وسقوط السكين من يده (قوله فاعادها فورا) ظاهره وان لم تبق حياة مستقرة ويدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامل اه سم (قوله ولا ينافي ذلك الخ) اى ما في كلام غير واحد من عدم اشتراط بقاء الحياة المستقرة حين شروع الثاني وقولهم لو قطع البعض الخ اى المفيد لاشتراط بقائها حين شروع الثاني (قوله لان هذا الخ) علة لعدم المناقاة والمشار اليه قولهم لو قطع الخ (قوله فاول الذبح) اى الشرعى (قوله وكذا) اى لا ينافي ذلك (قوله على ذلك) اى مقابل كلام الامام (قوله ويؤيده) اى الحل المذكور (قوله وايده) اى الحل ويحتمل الافتاء (قوله فيقع) اى الطعن (قوله جانبا) اى من الحلقوم (قوله ومر) اى اول الباب ان الجنين الخ اى فهو مستثنى مما هنا عبارة المغنى وقد يدخل في قوله قدر عليه ما اذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صح في زيادة الروضة حله وسياتي الكلام عليه مستوفى باب الاطعمة اه (قول المتن ويستحب قطع الودجين) ولا يسن قطع ما وراء ذلك اه معنى عبارة عرش والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبل بحرمتها لانه زيادة في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة كما يؤخذ مما ياتي في شرحه وان يحد شفرته (فرع) لو اضطر شخص لاكل ما لا يحل اكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل عفونات ام لا لان ذبحه لا يبدو وقع في ذلك تردد في الاقرب عدم الوجوب لكن ينبغي انه اولى لانه اسهل لخروج الروح اه (قوله بفتح الواو) الى قوله وما افترضته في النهاية الى قوله لا عمل الذبح في المذبح الا قوله لما اه الى المتن وقوله فحينئذ الى الان وقوله نعم الى ومن اه (قول المتن في صفحتي العنق) اى من مقدمه اه نهاية (قوله وهما الوريدان) اى في الادمى اه معنى (قوله اذهر) اى قطع الودجين (قول المتن ولو ذبحه) اى الحيوان المقدور عليه اه معنى (قوله لافيه من التعذيب) وللعدول عن محل الذبح اه نهاية (قوله

واوضح من ذلك قوله الا في اخر الصفحة نعم لو تاني الخ (قوله ثم قطع الباقي) بعد ترك القطع لامع تواليه ايضا اخذنا ما تقدم عن الامام ومن التعبير ثم (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور او مع وجود الحياة المستقرة (قوله ايضا قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعده على الفور اخذنا من قوله الا في آنفا او يحتمل على ما اذا أعادها لا على الفور (قوله سواء وجدت الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالكال والثاني فتامله هذا وسياتي في الصفحة لانية ما ننبت في هامشته على مخالفتها عند عدم الحياة المستقرة عند شروع الثاني (قوله فاعادها فورا) ظاهره وان لم يبق حياة مستقرة ويدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامله (قوله ومراً الجنين) اى اول الباب

وان كان فيه حياة مستقرة (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والدال (وهما عرفان في صفحتي العنق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمرى وهما الوريدان لانه من الاحسان في الذبح المأمور به اذ هو اسهل لخروج الروح (ولو ذبحه من قفاه) او من صفحتي عنقه (نعنى) لما فيه من التعذيب (فان اسرع) في ذلك (بان قطع الحاقوم والمرى وبه حياة مستقرة) رلو ظنا بقرينة

كامل (حل) لأن الذكاة صادقة وهو حي (ولاً) تكن به حياة مستمرة حينئذ بان وصل الحركه مذبح لما انتهى إلى قطع المرىء (قوله) يحل لانه صار مية قبل الذبح وما اقتضته العبارة من اشراط وجود الحياة المستمرة عند قطعها بما جزمها غير مراد بل الشرط رجوعها عند ابتداء القطع هنا أيضا حينئذ لا يضر انتهائه لحركه مذبح لما ناله بسبب قطع الفم لان أفمى مرقع الذبذبه وجردتها عند ابتداء قطع المذبح نعم لو تأتى بحيث ظهر انتهائه لحركه مذبح قبل تمام (٢٢٤) فطمها لم يحل لنفسيه ومن انه لو شرع في قطعها مع الشروع في قطع الغنفا مثلاً حتى النقي

القطعان حل غير مراد ايضا بل لا يحل كالمقارن ذبحه نحو اخراج حشوته بل او غيره بماله دخل في الهلاك وان لم يكن مذقاً لانه اجتمع مع المبيح ما يمكن ان يكون له اثر في الازهاق والاصل التحريم بخلاف مسألة المتن لأن التذفيف وجد منفردا حال تحقق الحياة المستقرة او ظن وجودها بقرينة نعم لو انتهى لحركه مذبح بمرض وان كان سببه اكل نبات مضر كقني ذبحه لانه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فان وجد كان اكل نباتاً يؤدي الى الهلاك او انه يهدم عليه سقف او جرحه سبع او هرة اشترط وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح فعلم ان النبات المؤدى لمجرد المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى للهلاك اى غالباً فيما يظهر اذا لا يحال الهلاك عليه الا حينئذ (وكذا ادخال سكين باذن ثعلب) مثلاً لقطعها داخل الجلد حفظاً لجلده فانه حرام للتعذيب ثم ان ابتداء قطعها مع الحياة المستقرة حل والافلا (ويسن

كامل) أى في شرحه وإذا أرسل سببها الخ (قوله) لأن الذكاة صادقة الخ) كما وقطع يد الحيوان ثم ذكاه مغنى ونهاية (قوله) تكن به حياة مستمرة) عبارة المغنى بان لم يسرع قطعها ولم تكن فيه حياة مستمرة اه (قوله) لما انتهى الخ) بفتح اللام وشد الميم (قوله) عند قطعها) اى الحلقوم والمرىء (قوله) عند ابتداء القطع) اى قطعها اه سم عبارة المغنى عند ابتداء قطع المرىء اه وهى اوضح (قوله) حينئذ) اى حين وجودها عند ابتداء القطع هنا وقوله لا يضر انتهائه الخ اى قبل تمام قطع الحلقوم والمرىء وبه يندفع قول السيد عمر (قوله) حينئذ لا يضر) ينبغي ان يتامه اه (قوله) لم يحل الخ) اى كامل انفا (قوله) بل لا يحل الخ) يؤخذ من قوله الاق بخلاف مسألة المتن الخ ان محل عدم الحل هنا حيث لم يتحقق الحياة المستقرة ولم يظن وجودها بقرينة سيد عمر وفيه نظر (قوله) كالمقارن الخ) عبارة النهاية ولا بد من كون التذفيف متممها بذلك فلو اخذ في قطعها واخر في نزع الحشوة او نخس الخاصرة لم يحل اه (قوله) او ظن وجودها الخ) عبارة المغنى ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة وانفجار الدم ومحل ذلك ما لم يتقدمه ما يحال عليه الهلاك فلو وصل بمجرى إلى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة تتيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فان شككنا في استقرارها حرم للشك وتغلبنا للنحرى اه وفي عرش بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه ما نصه اى بخلاف ما اذا وصل إلى حركة المذبح وليس فيه تلك الحركة ثم ذبح فاشتدت حركتها او انفجرت منها فيحل اه (قوله) نعم لو انتهى الخ) استدر الك على قول المتن ولا فلا (قوله) وإن كانت سببه الخ) خلافاً للمغنى عبارته وان مرض او جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض باكل نبات مضر حتى صار آخر رمق كان سبباً للهلاك عليه فلم يحل كما جزم به القاضى مرة وهو احدى احتماليه في مرة اخرى وإن جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اه وقوله او انه يهدم الى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله) اشترط وجود الحياة الخ) فان ذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وان تيقن موتها بعد يوم او يومين وإن لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل اه نهاية وكذا في الروض مع شرحه إلا انه قال وان تيقن هلاكه بعد ساعة اه قال عرش قوله وان تيقن موتها بعد يوم الخ وكان الاولى ان يقول وان تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله) لا يؤثر) قد مر ما فيه (قوله) مثلاً) الى المتن في النهاية إلا قوله ابتداء الى قول المتن وللقبلة في المغنى الا قوله قيل يكره الى ظاهر عبارته وقوله خلافاً الى المتن وقوله فان فرض الى المتن (قوله) مثلاً) اى فلو فعل ذلك بغيره كان الحكم كذلك اه مغنى (قوله) لقطعها) اى الحلقوم والمرىء (قوله) اى طعننا الخ) عبارة النهاية ويسن نحر ابل ونحوه مما طال عنقه وهو قطع اللبة اسفل العنق لانه اسهل الخ ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمرىء كما جزم به المجموع اه وقوله وهو قطع اللبة الخ شامل كما ترى لقطعها عرضاً بدون الطعن (قوله) ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ) جزم به النهاية بلا عز وكامرو المغنى مع العز واليه (قوله) كاللاوز) والنعام والبطاه مغنى (قوله) وخيل) الى قوله وقيل في النهاية (قوله) من غير كراهة) لكنه خلاف الاولى اه نهاية (قوله) قيل الخ) وافقه المغنى كما اشرنا اليه (قوله) مخصوص) اى كل منهما (قوله) وليس كذلك الخ) عبارة المغنى وليس مراد ابل

القطعان حل غير مراد ايضا بل لا يحل كالمقارن ذبحه نحو اخراج حشوته بل او غيره بماله دخل في الهلاك وان لم يكن مذقاً لانه اجتمع مع المبيح ما يمكن ان يكون له اثر في الازهاق والاصل التحريم بخلاف مسألة المتن لأن التذفيف وجد منفردا حال تحقق الحياة المستقرة او ظن وجودها بقرينة نعم لو انتهى لحركه مذبح بمرض وان كان سببه اكل نبات مضر كقني ذبحه لانه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فان وجد كان اكل نباتاً يؤدي الى الهلاك او انه يهدم عليه سقف او جرحه سبع او هرة اشترط وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح فعلم ان النبات المؤدى لمجرد المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى للهلاك اى غالباً فيما يظهر اذا لا يحال الهلاك عليه الا حينئذ (وكذا ادخال سكين باذن ثعلب) مثلاً لقطعها داخل الجلد حفظاً لجلده فانه حرام للتعذيب ثم ان ابتداء قطعها مع الحياة المستقرة حل والافلا (ويسن

نحر ابل) أى طعننا بماله حدى منحرها وهو الوهدة التي في أسفل عنقها المسمى باللبة الامر به في سورة الكوثر وفي الصحيحين بحريان ولانه أسرع لخروج الروح لطول العنق ومن ثم بحث ابن الرفعة وتبعوه أن كل ما طال عنقه كاللاوز كالابل (وذبح بقرو غنم) وتخيّل وحمار وحش وسائر الصيود للاتباع (ويجوز عكسه) أى ذبح نحو الابل ونحو البقر من غير كراهة وقيل يكره ونص عليه في الام قيل ان ظاهر عبارته أن ايجاب قطع الحلقوم والمرىء ونذب قطع الودجين مخصوص بالذبح وليس كذلك كما في المجموع وغيره خلافاً لقضيه كلام

البندنجي اه وهو عجيب مع قوله اول الباب اول الصريح في شمول الذكاة للنحر ايضا وقوله هنا وذكاة كل حيوان الخ يشملهما ايضا فالقول مع ذلك بان ظاهر عبارته ما ذكر سهو (و) سن (أن يكون البعير قائما) فان لم يتيسر فباركوا ان يكون (معة وول ركة) وكونها اليسرى للاتباع (و) ان تكون (البقرة والشاة) ونحوهما (مضجعة لجنبها الايسر) لما صح في الشاة وقيس بها غيرها ولكون الايسر أسهل على الذابح ويسن للاعسر انا به غيره ولا يضجعهما على يمينها (وتترك رجلها اليمنى) بلا شد لتستريح بتحركها (وتشد باقي القوائم) لئلا تضطرب فيخطيء المذبح قال في البسيط ويجب الاحتراز عن حركتهما ما أمكن حتى لا تحصل اعانة على (٣٢٥) الذبح فان فرض اضطراب يسير لا يمكن الاحتراز عنه عادة

عفى عنه (وإن يجد) بضم اوله لأنه (شفرته) أو غيرها بفتح أوله وهي السكين العظيمة وكانها من شفر المال ذهب لا ذهبها للحياة سريعا وآثرها لانها الواردة في خبر مسلم وهو ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد احدكم شفرته وليريح ذبيحته فان ذبح بكال اجزا ان لم يحتاج القطع لقوة الذابح وقطع الحلقة والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوحه وندب امرار السكين بقوة وتحامل يسير ذهابا واياها وسقيها وسوقها برفق ويكره حد الآلة وذبح اخرى قبالتها وقطع شيء منها وتحريكها وسلخها وكسر عنقه ونقلها قبل خروج روحها (و) ان (يوجه للقبلة ذبيحته) للاتباع وهو في الهدى والاضحية اكد أي مذبحها لا وجهها لئلا يكون

يجريان في النحر أيضا كما جزم به المجموع وحكاها في الكفاية عن الحاوي والنهاية وغيرهما (قوله وهو) أي القول المذكور (قوله مع قوله) أي المصنف (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله يشملهما الخ أي الذبح والنحر ولو قال فانه يشملهما الخ يعطف وقوله هنا على قوله اول الخ كان اسبك (قوله مع ذلك) أي مع القولين المذكورين للمصنف (قوله وكونها) إلى اثنين في النهاية (قول المتن والبقرة والشاة) أي حال ذبح كل منهما اه معنى (قول اثنين مضجعة الخ) ويندب اضجعا ما يرفقاه نهاية (قوله ولكون الايسر اسهل الخ) أي في اخذه الآلة باليمين وامساك راسها باليسار نهاية ومعنى (قوله ويسن) إلى قوله فان فرض في النهاية (قوله ولا يضجعهما الخ) أي يكره ذلك اه ع شر (قوله حتى لا تحصل) أي الحركة وقوله اعانة مفعول له لقوله يجب الاحتراز الخ (قوله بضم اوله) إلى قوله ولكون هذا في النهاية الا قوله فان ذبح إلى وندب وما سانه عليه (قوله بفتح اوله) ويضم ايضا اه شورى (قوله وآثرها الخ) أي والمراد هنا السكين مطلقا وانما أثر المصنف الشفرة لانها الخ اه نهاية (قوله فان ذبح بكال الخ) عبارة المغني تنبيه لو ذبح بسكين كال حل بشرطين ان لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح وان يقطع الحلقة والمريء قبل انتهائها إلى حركة المذبح اه (قوله وقطع الحلقة والمريء) (قوله وقطع الحلقة والمريء) قبل انتهائه لحركة مذبوحه (هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعها فقط وهذا يخالف ما تقدم فيما لو ذبح بكال فقط قطع بعض الواجب ثم انه آخر فور انه يحل وإن فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الاخير على ان الدم اخف منه وقوله فقد اكتفى في ذلك بوجوده عند ابتداء قطعها فقط مع القطع فيهما بكال وزوالها فیهما زمان القطع بذلك الكال وكون الاتمام بفعل آخر ان لم يوجب ضعفا ما اوجب قوة الا ان يفرق بان الفرض ثم التعميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فان الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا يتقدح ويمكن حمل ما هنا على ما مر بان يريد بقوله وقطع الحلقة والمريء معنى شرعي في قطعها فليتأمل فان قياس ما هنا تضعيف ما تقدم اه سم اقول وما مر عن المغني أنفا كالصريح في عدم كفاية وجود الحياة المستقرة في ابتداء قطعها فالظاهر ضعف ما تقدم في الشارح والله اعلم (قوله بقوة) كذا في المغني لكن عبارة النهاية برفق اه (قوله وسقيها) عبارة المغني وان يعرض عليه الماء قبل الذبح لان ذلك اعون على سهولة تسخينه اه (قوله وسوقها) أي إلى المذبح اه نهاية (قوله وسلخها) عبارة النهاية والمغني ابانة راسها (قوله قبل خروج الخ) ظرف لقوله وقطع الخ وما عطف عليه على التنازع (قوله للاتباع) ولانها افضل الجهات مغني ونهاية (قوله أي مذبحها) إلى قوله ولا يقال في المغني الا قوله ونصب الشبهة (قوله لئلا يكون الخ) علة لقوله إلى مذبحها لا وجهها (قوله ولكون هذا الخ) عبارة المغني فان قيل اه لا كره كالبول إلى القبلة اجيب بان هذه عبادة ولهذا شرع فيها التسمية اه (قوله وعند الاصابة) ويحصل اصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما اه بجري عن الشورى (قوله وانما كره) إلى قوله فلا

(قوله وقطع الحلقة والمريء قبل انتهائه لحركة مذبوحه) هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند

وهو الاستقبال المندوب له ايضا ولكون هذا عبادة ومن ثم سنت له التسمية فارق البول للقبلة وقول الاحياء يحرم بقارعة الطريق ضعيف وغاية أمره أنه مكروه كالبول فيها على ان الدم اخف منه (وأن يقول) عند الذبح وكذا عند رمي الصيد ولو سمكا وجراد او ارسل الجارحة ونصب الشبهة وعند الاصابة (بسم الله) والافضل بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقال المقام لا يناسب الرحمة لان تحليل ذلك لنا غاية في الرحمة بنا ومشروعية ذلك في الحيوان رحمة له لما فيه من سهولة خروج روحه وانما كره تعمد ترك التسمية ولم يحرم لانه تعالى اباح ذبائح الكيا بين وهم لا يسمون غالبوا وقد امر صلى الله عليه وسلم فمأشك ان ذابحه سمى أم لا بأكله فلو كانت التسمية شرطا لما حل عند الشك والمراد بما يذكر اسم الله عليه في الآية ما ذكر عليه اسم الصنم بدليل وأنه لفسق إذا اجماع منعقد على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفاسق فلا فرق



فرق في النهاية لإلا قوله غالباً والمراد إلى قوله ولو ذبح ما كولا في المغني إلا قوله فلا فرق إلى ويسن وقوله  
ويأتي إلى المتن (قوله) وإنما كرهه عبارة المغني ولا يجب فلو تركه أحمد أو سهواً حل وقال أبو حنيفة إن تعدد  
يحل وإجاباً امتناباً بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلا ما ذكرتم فإباح المذكي ولم يذكر التسمية  
وبأن الله تعالى إباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون  
غالباً فدل على إباح غير واجبة اهـ (قوله) بين جعل الواو أي في قوله تعالى وأنه لفسق اهـ مغني (قوله) ولغيره  
أي للعطاف (قوله) في كل ذبيح الخ أي كالمقيقة والهدى (قوله) ويسلم إلى قوله ولو قال في النهاية لإلا قوله  
والقول إلى المتن (قول المتن) ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز أن يقول الذابح أي  
والصائت كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجرك كافي أصله للتشريك  
فإن قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا يحل ذبيحة كتابي للمسيح  
ومسلم لمحمد أو للكعبة أي مثلاً فإن ذبح للكعبة أو للرسول أعظيماً لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله جاز  
انتهت وبه يعلم أن تسمية محمد على الذابح على الأفراد أو بالعطاف يحرم وإن أطلق ولا يحرم أن أراد التبرك  
وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح له فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد التعظيم والعبادة  
كفرو وحرمت الذبيحة وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد معه التعظيم والعبادة اهـ سم  
وفي المغني ما يوافق (قوله) أي يحرم عليه ذلك أي القول لا المذبح ورشيدى وعش عبارة سم والحرام  
هذا القول والافضل أكل لذبيحة كاهن وظاهر اهـ (قول) للتشريك عبارة غيره لإيهامه التشريك وهو  
أحسن إذ لا تشريك فلو قصد التشريك فينبغي أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم يحرم أخذ ما سياتي  
عن آصو وبب الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ من كلام الروض اهـ سم (قول) فلا  
باسم) عبارة المغني فإنه لا يحرم له ولا يكره كما يحتمل شخبنا لهدم إيهامه التشريك (قول) وبما لا ذرعى الخ  
عبارة المغني قال الزركشي وهذا ظاهر في النجوى أما غيره فلا يتجه فيه اهـ (قول) فهماسيان أي الجرار الرفع

ابتداء قطعهما فقط وهذا يخالف ما تقدم في الذبح بكال قطع بهض الواجب ثم أتمه آخر فوراً أنه يحل وإن  
فقدت الحياة المستقرة عند شروعه ذلك الأخير فقد اكتفى في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعها فقط مع  
القطع فيهما بكال وزوالها فيهما ما زال القطع بذلك الكال وكون الاتمام ثم بفعل آخر إن لم يوجب ضعفاً ما  
أوجب قوة إلا أن يفرق بأن التسميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فإن الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة  
المستقرة لا ينقدح ويمكن حل ما هنا على ما مر بأن يريد بقوله وقطع الحلقوم والمرى معنى شرع في قطعهما  
فلتأمل فإن قياس ما هنا تضعيف ما تقدم (قوله) ولا يقول باسم الله واسم محمد عبارة الروض ولا يجوز  
أن يقول الذابح أي والصائت كافي أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أي ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجرك  
كافي أصله للتشريك فإن قصد التبرك فينبغي أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا تحل  
ذبيحة كتابي للمسيح ومسلم لمحمد أو للكعبة فإن ذبح للكعبة أو للرسول أعظيماً لكونها بيت الله أو لكونهم  
رسل الله جاز اهـ وبه يعلم أن تسمية محمد على الذبح على الأفراد أو عطفه على اسم محرم أن أطلق ولا يحرم أن  
أراد التبرك وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح له فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد  
التعظيم والعبادة كفر وحرمت الذبيحة (قوله) أي يحرم ذلك أي والحرام هذا القول والافضل أكل  
الذبيحة كاهن وظاهر (قول) للتشريك الخ عبارة غيره لإيهامه التشريك وهي أحسن ويستشكل التحريم  
هنا والكره في مطرنا بنوم كذا أو يمكن الفرق بأن الإيهام هنا أقرب لأن الأنبياء وقع كثيراً التبرك  
باسمائهم وعبادتهم بخلاف النوم وأعلم أنه لو قصد التشريك فينبغي أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم  
يحرم أخذ ما سياتي من تصوير الرافعي وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذ من قول الروض  
ولا تحل ذبيحة كتابي للمسيح ولا مسلم لمحمد أو للكعبة أي مثلاً قال في شرحه أن ذبح لذلك تعظيماً  
وعبادة كفر اهـ وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن يقصد معه التعظيم والعبادة

بين جعل الواو للحال  
ولغيره ويسن في الاضحية  
أن يكبر قبل التسمية ثلاثاً  
وبعد ما كذلك وأن يقول  
اللهم هذا منك واليك فتقبل  
منى ويأتي ذلك في كل ذبيح  
هو عبادة كاهن وظاهر (و)  
أن (يصل) ويسلم (على  
النبي ﷺ) لأنه محل يسن  
فيه ذكر الله تعالى فكان  
كالأذان والصلاة والقول  
بكرامتها بعيد لا يقول  
عليه (ولا يقول بسم الله  
واسم محمد) أي يحرم عليه  
ذلك للتشريك لأن من حق الله  
تعالى أن يجعل الذبيح باسمه  
فقط كافي اليمين باسمه نعم  
أن أراد أذبح باسم الله  
وأ تبرك باسم محمد كره فقط  
كما صوبه الرافعي ولو قال  
بسم الله ومحمد رسول الله  
بالرفع فلا بأس وبما لا  
الاذرعى تقييده بالعارف  
والأفهام سيان عند غيره  
ومن ذبح تقرباً لله تعالى  
لدفع شر الجن عنه لم  
يحرم أو بقصد حرم

وكذا يقال في الذبح للكمة أو قدوم السلطان ولو ذبح ما كولا نيزا كاله ليمحرم وان ( ٣٢٧ ) أتم بذلك ( فصل ) في بعض شروط

الآلة والذبح والصيد  
( يحل ذبح مقدور عليه  
وجرح غيره بكل محد  
بتشديد الدال المفتوحة أى  
شئ له حد ( بجرح كحديد )  
ولو في قلادة كلب أرسله  
على صيد فجرحه بها وقد  
علم الضرب بها والام يحل  
( ونحاس ) ورصاص والتظير  
فيه بعيد لان الفرض ان له  
حدا يجرح ( وذهب )  
وفضة ( وخشب وقصب  
وحجرو زجاج ) لان ذلك  
أوحى لازهاق الروح قبل  
تعبيره معكوس فصوابه  
لا يحل المقدور عليه الا  
بالذبح بكل محد الخورد  
بان الكلام هنا في الآلة  
وكون المقدور عليه لا يحل  
الا بالذبح قدمه اول الباب  
وأقول لو فرض أن هذا لم  
يتقدم فالأيراد فاسدا ايضا  
لان مقابلة ذبح المقدور  
بجرح غيره الصريح في ان  
الذبح قيد في الاول دون  
الثاني يفهم ما أورده ( الا  
ظفر او سن او سائر العظام )  
للحديث المتفق عليه ما نهر  
الدم وذكر اسم الله عليه  
فكلا ليس السن والظفر  
أما السن فعظم وأما الظفر  
فقدى الحيشة أى وهم كفار  
وقد نهينا عن التشبه بهم  
أى لمعنى ذاتي في الآلة  
التي وقع التشبه بها فلا يقال  
بمجرد النهي عن التشبه  
بهم لا يقتضى البطان بل

في الحرمة ( قوله وكذا يقال الخ ) فان ذبح للكمة أو للرسل تعظيما لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله جاز  
قال في الروضة وهذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم أو للكمة اه معنى ( قوله او قدوم السلطان  
الخ ) عبارة المعنى ويحرم الذبيحة اذا ذبحت تقر بالى السلطان او غيره لما مر فان قصد الاستبشار بقدومه فلا  
باس كذبح العقيقة ولو لادة المولود اه ( قوله وان اثم ) ويظهر انه اذا لم يقصد تطهارة نحو جلده  
( فصل في بعض شروط الآلة والذبح والصيد ) ( قول المتن بكل محد ) وينبغي ان من المحدد بالمعنى الذى  
ذكره ما لو ذبح بحيط يؤثر مروره على حلق نحو العصفور قطعه كتأثير السكين فيه فيحل المذبوح فيه وينبغي  
الاكتفاء بالمشار المعروف الان ( فائدة ) يكفى الذبح بالمدي المسمومة فان السم لا يظهر له اثر مع القطع  
اه ع ش يحذف ولا يخفى ان ما ذكره آخر الخائف لما مر في السوادة بعد قول المصنف وهو مجرى الطعام الا  
ان يحمل على سم غير مسرع للقتل وان ما ذكره اول من الاكتفاء بالخيط او المنشار ينبغي ان يقيد بما مر في  
الذبح بسكين كال من الشراطين والله اعلم ( قوله بتشديد الدال ) الى قوله وقد علم في النهاية ( قول المتن بجرح )  
أى يقطع اه معنى ( قوله المتن كحديد الخ ) أى محد حد يدو محد ونحاس وكذا بقية المعطوفات معنى ونهاية  
( قوله وعلم الضرب الخ ) من التعليم كما صرح به الاسنى وع ش ( قوله ورصاص ) الى قوله قيل في النهاية الا  
قوله والتظير الى المتن والى قوله وأقول في المعنى الا ذلك القول ( قوله اوحى ) أى أسرع اه قاموس ( قوله  
قيل تعبيره معكوس الخ ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس وهم وعكس لان تخصيص حل المقدور  
بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به الذبح فتأمل فانه دين ما ذكره  
المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله اه سم وهذا عجيب منه فانه حسن ظاهر غفل عنه  
الشارح بقوله ورد الخ ( قوله في الآلة ) أى في بيان ما يحل به اه معنى ( قوله قدمه اول الباب ) أى  
بقوله وذكاة الحيوان المأكول بذبحه في حلق اولية ان قدر عليه اه معنى ( قوله الصريح في ان الذبح قيد  
الخ ) الصراحة بمنوعة قطعاً بل العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد جائزاً في الآخر والمقابلة  
لا تنافي ذلك بل تحتمله فدعوى فساد الايراد فيه ما فيه اه سم أقول غاية ما هناك ان دعوى الصراحة  
مبالغة وأما ما يوهمه كلام المحشى من المساواة وعدم ظهور المقابلة فيما قاله الشارح فكأثرة ( قول المتن وسائر  
العظام ) ظاهره دخول الصدف المعروف الذى يعمل به السكتان فلا يكفى وينبغي الاكتفاء به لان الظاهر  
انه ليس بعظم فليراجع اه ع ش ( قوله للحديث ) الى قول المتن او اصابه في المعنى الا قوله أى لمعنى الى  
والحكمة والى قول المتن فسقط في النهاية الا قوله والحكمة الى نعم وقوله بمدية كالة وقوله بضم العين أى  
جانبه وقوله جرحه او لا وقوله ولا يحتاج الى المتن ( قوله ما نهر الدم ) أى أساله وقوله عليه أى على مذبحه  
او المنهر المأخوذ من نهر بدليل قوله فكلا أى المنهر بضم الميم وفتح الهاء وقوله ليس أى ما نهر الدم ( قوله  
واما الظفر الخ ) هذا قد يقتضى ان الظفر ليس من العظام وهو مخالف لظاهر قول المصنف وسائر العظام اه  
ع ش أقول ولصريح قول المنهيج الاعظام كسن وظفر اه ( قوله اما السن فعظم واما الظفر الخ ) والحق  
بهما باقى العظام نهاية ومعنى ( قوله ومن ثم نهى عن الاستنجاء به ) وهل ينهى عن تنجس العظام في غير  
الذبح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور اه سم عبارة المعنى فلو جعل نصل سهم عظما فقتل به صيد احرم  
( تنبيه ) قد يؤخذ من علة النهي عن الذبح بالعظام انه بمطعم الاذى اولى كان يذبح بحرف رغيف محدد اه

( فصل يحل ذبح مقدور عليه الخ ) ( قوله قبل تعبيره معكوس الخ ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس  
وهو وعكس لان تخصيص حل المقدور بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به  
الذبح فتأمل فانه حسن ظاهر غفل عنه المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله ( قوله  
الصريح في ان الذبح قيد ) الصراحة بمنوعة قطعاً بين العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد الجائزين  
فيه والمقابلة لا تنافي ذلك بل تحتمله ففى دعوى فساد الايراد ما فيه ( قوله ومن ثم نهى عن الاستنجاء به الخ )  
هل ينهى عن تنجس العظام في غير الذبح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور

ولا الحرمة في نحو النهي عن السدل واشتمال الصماء والحكمة في العظم تنجسه بالدم مع انه زاد الجن ومن ثم نهى عن الاستنجاء به

نعم تاب الكلب وظفيرة لا يؤثر كما أتى لا يرد على قوله وجرح غيره (الموتل) بنية كلة أو (بقتل) بفتح القاف المشددة (أو قتل عدد كبدقة وسوط وسهم بلا قتل ولا د) أهله الاول وذن أهله الثاني اقبل بقتل - وهم له قتل أو - (أو) قتل (بهم) وبندقة او جرح - سهم وأثر فيه عرض السهم) يغتم الذين أي جانب ( ٣٢٨ ) (في مروره ومات بهما) أي الجرح وان تأخير (أو الخنق باحبولة) وهي حبال تشد للصيد ومات (أو أصابه سهم)

جرحه أولا (فوقع بارض عالية كسطح كابدل لقوله الآتي فسقط بالارض وحينئذ فلا اعتراض عليه ولا يحتاج لتصويره بما اذا لم يجرحه السهم ( أو جبل ثم سقط منه) فيها ومات ( حرم ) في السكل لقوله تعالى والمنخنقة والموقوذة أي المقتولة بنحو حجر أو ضرب ولا نه في الاربعة الاول مات بلا جرح وفيما عداها الا لخنق لا يدرى الموت من الاول المبيح او الثاني المحرم فغلب المحرم (ولو اصابه) السهم ( بالهواء ) أو على شجرة فجرحه وأثر فيه ( فسقط بارض ومات حل ) ان لم يصبه شيء من اغصان الشجرة حال سقوطه عنه ولا اثر لتأثير الارض فيه ولا لتدحرجه عليها من جنب الى جنب لان الوقوع عليها ضروري ومن ثم لو وقع بيثر بهاء او صدمه جدارها حرم اما اذا لم يؤثر فيه فلا يحل جرحه او لا والماء لطيره كالارض ان اصابه وهو فيه وان كان الراى بالبر او في هوائه والراى بسفينة مثلا فان كان

(قوله نعم تاب الكلب الخ) عبارة المأخوذ والنهاية وهو المعلوم بما أتى ان ما قتله الجرح - بظفيرة أو نابها - لال فلا حاجة الى استثنائه (قول التز او قتل عدد) وبالمعنى ما أتى ان المأخوذ بقتل الجرح - كالتز او قتل - بجرها - اه نهاية (قوله الاول) أي المقتول وقوله ومن أهله الثاني أي القتل بقتل عدد (قوله كابدل له الخ) عبارة النهاية بديل قوله أو جبل اه (قوله الآتي الخ) هلاقل كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا ايضا اه سم (قوله فلا اعتراض عليه الخ) عبارة المعنى به ذكر ما يوافق كلام المأخوذ في ما اذا اصابه سهم فوقع بارض فقد اختلف كلام المأخوذ في تصويره فمنهم من صور به اذا اصابه السهم في الهواء ولم يؤثر فيه جرحا بل كسر جناحه فوقع فانه لا يحل كسبا في قتل كلاءه ومنهم من صور به اذا جرحه جرحا وثرا ووقع بارض عالية ثم سقط منها وجرحه من ورماوت بسهمين وذلله بانه لا يدرى بايهامات وهذا هو الظاهر ولو دبر كالحرر والروضة بوقوعه على طرف سطح كان أولى ولا بد في تصوير الارض والجبل بان يكون فيه حياة مستقرة اما اذا انتهت السهم الى سرکه مذبح فانه يحل ولا اثر لصدمة الارض والجبل اه (قول التز منه) أي ما وقع عليه من أرض أو جبل (قوله فيها) أي في المسائلين اه معنى (قوله في الاربعة الاول) يتأمل اه سم أقول ويندفع الظاهر بقول المعنى ومنه أي القتل بقتل عدد السكين الكال اذا ذبحت بالتحامل عليهما اه فالمراد من الاربعة الاول البندقة والهوط والسهم ونقل عدد (قوله لا يدرى الخ) عبارة النهاية والمعنى مات بسهمين مبيع ومحرم فغلب الثاني لانه الاصل في الميتات اه (قوله او على شجرة) الى قوله قال الاذرع في المعنى والنهاية (قوله فجرحه) راجع لكل من الماء ونيز وسيد كرحترزه (قول التز ومات) أي قبل وصوله الارض أو بعده اه معنى (قوله ان لم يصبه شيء الخ) أي فان اصاب غصنه ثم وقع على الارض حرم نهاية معنى أي لا حتمل ان موته بالغصن ومنه يؤخذ انه لا بد في الغصن من كونه يمكن احالة الهلاك عليه لغايته مثلا عش قوله من كونه الخ لعل الاولى ان يكون له دخل في الهلاك فليراجع (قوله سقوطه عنه) أي عن الشجرة فكان الظاهر الثاني (قوله ضروري) أي فغنى عنه نهاية ومعنى (قوله) اما اذا لم يؤثر الخ) محترز قوله المارواثر فيه عبارة النهاية فلم يلجأ به بل كسر جناحه فوقع ومات او جرحه جرحا لا يؤثر فطل جناحه فوقع ومات لم يحل لعدم مبيح محال موته عليه اه (قوله والماء لطيره الخ) كذا في المعنى وعبارة النهاية فان رمى طيرا على وجه الماء الخ قال عش قوله فان رمى الخ هذا التفصيل ذكره الزيادي في طير الماء دون غيره وكلام المأخوذ في بعضه انه لا فرق بين طير الماء وغيره وهو محتمل اه وسياتي ما يتعلق بما هنا (قوله كالارض) أي لغير طير الماء اه معنى (قوله ان اصابه وهو فيه) أي اصاب السهم طير الماء حاله كون الطير في الماء ومات فيحل (قوله وان كان الخ) غاية (قوله او في هوائه الخ) عطف على قوله فيه عبارة المعنى وان كان الطير في هواء الماء فان كان الراى في الماء ولو في نحو سفينة حل او في البر حرم اه (قوله فان كان خارجا) عبارة المعنى ولو كان الطير خارج الماء فرماه فوقع في الماء سواء كان الراى في الماء ام خارجا حرم اه (قوله او بهوائه الخ) عطف على خارجا وهو محترز قوله او في هوائه والراى الخ (قوله والا فهو غريق الخ) وقضية كلامهما ان طير البر ليس كطير الماء فيما ذكر لكن البغوى في تعليقه جعله مثله فان حمل الاضافة في طير الماء في كلامهما على معنى في فلا مخالفة وهذا أولى قال الماوردي واما الساقط في النار فحرام اه معنى ويوافق هذا الحل تعبير النهاية المارآ نفا في البجيرى مانصه ونقل سم عن مر ان المراد بطير الماء ما يكون فيه او في هوائه حاله الراى يجعل الاضافة على معنى في اه (قوله واعتمده وحمل) (قوله كابدل له قوله الآتي) هلاقل كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا ايضا (قوله ولا نه في الاربعة الاول)

خارجا ثم وقع فيه أو بهوائه والراى بالبر حرم هذا كله حيث لم ينه السهم لحركة مذبح والالم يؤثر شيء مما ذكر وحيث لم يغتمه السهم أو ينغمس لتقل جثته في الماء قبل انتهائه لحركة مذبح والا فهو غريق قاله الاذرع ونقل البلقيني عن الزاين عن عامة الاصحاب أنه متى كان الطير في هواء الماء حل وان كان الراى في البر واعتمده وحمل الخبر الظاهر في تحريمه على غير طير الماء

وطيره الذي ليس هو انه (تنبيه) اتي المصنف بعلم رمى الصيد بالبندق لانه طريق الى (٣٢٩) الاصطياد المباح وقال ابن عبد السلام ومجلى

والماوردي يحرم لان فيه  
تعريض الحيوان للهلاك  
ويؤخذ من علمتهما اعتماد  
ظاهر كلامه في شرح مسلم  
من حل رمي طير كبير لا  
يقتله البندق غالبا كالاوز  
بخلاف صغير قال الاذري  
وهذا مما لا شك فيه لانه  
يقتلها غالبا وقتل الحيوان  
عشا حرام والكلاب في  
البندق المعتاد قديما وهو ما  
يصنع من الطين اما البندق  
المعتاد الآن وهو ما يصنع  
من الحديد ويرمي بالنار  
فيحرم مطلقا لانه محرق  
مذنب سريعا غالبا ولو في  
الكبير نعم ان علم حاذق انه  
انما يصيب نحو جناح كبير  
فيثبته فقط احتمال الخل  
(ويحل الاصطياد) المستلزم  
لحل المصاد المدرك ميتا او  
في حكمه (بجوارح السباع  
والطير ككلب وفهد) ونمر  
قبلا التعلیم وان سلم ندوره  
الا فلا وعليه يحمل تناقض  
الروضة والمجموع (وباز  
وشاهين) لقوله تعالى وما  
علمتم من الجوارح أي  
صيدا أما الاصطياد بمعنى  
اثبات الملك على الصيد  
فيحصل بأي طريق تيسر كما  
يأتي (بشرط كونها معلقة)  
للآية (بأن ينزجر جارحة  
السباع بزجر صاحبه) أي  
من هو بيده ولو غاصبا كما  
هو ظاهر مقرر رأيتة منصوبا

(الخ) أى البلقينى (قوله) وطيره الذى ليس هو انه) هذا يدل على أن المراد بطير الماء ماشائه أن يكون فيه وأن يلزمه لا مجرد ما يتفق حلوله فيه أو في ذواته اه سم (قوله) ويؤخذ من علميهما (الخ) هذا التفصيل هو المعتد انتهى شيخنا الزيدى أقول وكالمرى بالندق ضرب الحيوان بعضا ونحوها وإن كان طريقا للوصول اليه حيث قدر عليه بغير الضرب كما يقع في امساك نحو الدجاج فانه قد يشق امساكها ف مجرد ذلك لا يبيع ضربها فانه قد يؤدى إلى قتلها وفيه تعذيب مستغنى عنه وكل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي منعه منه فتنبه له اه ع ش (١) قوله اعتماد ظاهر كلامه (الخ) (قوله بخلاف صغير) كاله صائير وصغار الوحش في حرم مغنى وعش اعتمده المغنى ايضا (قوله وهذا) أى التفصيل المذكور أو قوله بخلاف صغير (قوله يقتلها) أى الصغير فكان الظاهر التذكير (قول المتن) ويحل الاصطياد (الخ) لو علم خنزيرا الاصطياد حل الصيد وإن حرم من حيث الاقتناء بحته الطبلاوى وأقره سم على المنهج اه ع ش (قوله المستلزم) أى حل الاصطياد على حذف المضاف عبارة المغنى أى اكل المصاد بالشرط الاقئ خير المقدور عليه اه (قوله المدرك (الخ) أى حيث لم تكن فيه حياة مستقرة بأن ادركه ميتا أو في حركة المذبوح اه مغنى (قول المتن بجوارح السباع) جمع جارح وهو كل ما يخرج سمي بذلك لجرحه الطائر بظفاره أو نابيه اه مغنى (قوله قبله) أى ما قبله هذا بيان ما قبل التعميم من هذا النوع والافئاط الحل كونه معلما بالفعل لا قبوله اه رشيدى (قوله ندوره) أى قبول الفهد والنمر التعميم (قوله) والاى (الخ) أى وإن لم يقبله التعميم فلا يحل الاصطياد بهما (قوله) وعليه (الخ) أى على هذا التفصيل (قوله) وعليه يحل (الخ) عبارة المغنى قال فى المجموع وقوله فى الوسيط فريسة الفهد والنمر حرام غلط مردود وليس وجهها فى المذهب بل هما كالكلب نص عليه الشافعى وكل الاصحاب انتهى فان قيل قد صرحا فى الروضة واصلماهما بعد النمر فى السباع التى يحل الاصطياد بها وقال فى كتاب البيع لا يصح بيع النمر لانه لا يصلح للاصطياد اجيب بان ما ذكر فى البيع فى نمر لا يمكن تعليمه وما هنا خلافه فاذا كان معلما أو أمكن تعليمه صح بيعه اه (قوله) لقوله تعالى) إلى المتن فى المغنى (قوله) أى صيدها) أى صيده اه ع ش فكان الاولى تذكير الضمير (قوله) فيحصل (الخ) أى فلا يختص بالجوارح بل يحصل (الخ) (قوله) كما يأتى) أى فى الفصل الاقئ (قول المتن بشرط كونها معلمة ولو لم يعلم الجووى اه نهاية (قوله) أى نفى) إلى قوله وكذا لو هو فى المغنى لا لقوله ومن لازم إلى المتن (قوله) فلو انطابق بنفسه لم يحل (الخ) قال فى شرح الروض واشترط أن لا ينطق بنفسه إنما هو للحل كما سيأتى فى كلامه لا للتعميم كما اقتضاه كلام اصله انتهى ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل انتهى وبه يعلم انه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعميم واطلاق نسبه اليه فإيناهل ثم انظر جزمنا ببيان فساد التعميم مع قوله الاقئ ولا يؤثر أكله عما استرسل عليه

---

يتأمل (قوله) وطيره الذى ليس هو انه) هذا يدل على أن المراد بطير الماء ماشائه أن يكون فيه وأن يلزمه لا مجرد ما يتفق حلوله فيه أو في ذواته (قوله) فلو انطابق بنفسه لم يحل (الخ) قال فى شرح الروض واشترط أن لا ينطق بنفسه إنما هو للحل كما سيأتى فى كلامه لا للتعميم كما اقتضاه كلام اصله اه ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل اه وبه يعلم انه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعميم واطلاق نسبه اليه فإيناهل ثم انظر جزمنا ببيان فساد التعميم مع قوله الاقئ ولا يؤثر أكله عما استرسل عليه فإيناهل ثم انظر جزمنا ببيان فساد التعميم مع قوله الاقئ ولا يؤثر أكله عما استرسل عليه

صاحبه وانه لو انطابق بنفسه لم يكن معلما ورآه الامام شكلا من حيث أن الكلب على أى صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو على كلب الجوع يبيد انتكاكه اه

كاسيد كره (ويذكر الصيد) أي يحبس صاحبها فاذا جاء تخلي عنه (ولا ياكل منه) بعد إمساكه قبل قتله أو بعده ولو من نحو جلده لانهو  
شعره للنهي الصريح عن الاكل اكلت منه وكاد له منه مقاتلته دونته وكذا لوهر في وجهه صاحبه عند اخذه الصيد منه كما يحتمل ابن الرفعة قال لان  
من شرائط التعليم في الابتداء أن لا يهر في وجه صاحبه اهـ ويتجه أن عمله إن كان هره للطمع فيه لا مجرد عادة وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق  
بين اكله عقب إمساكه أو بعده وإن طال (٣٣٠) الفصل وتليه في فرق بينه وبين ما يأتي قريبا بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم ما لا يغتفر

في ابتدائه ثم رايت في كلام شيخنا ما يقتضي استواءهما في التفصيل الآتي وفي كلام الزركشي ما يؤيد ذلك (ويشترط ترك الاكل في جراحة الطير في الاظهر) كجراحة السباع وكذا يشترط فيها بقية الشروط حتى انزراجها بزجر صاحبها ولو بعد العدو كما انتصرله اليلقي لكن نقلا عن الامام واقراه ان هذا لا يشترط وهو الوجه لا طباق اهل الصيد على استحالة ذلك فيها (ويشترط تكرار هذه الامور) المعبرة في التعليم (بحيث يظن) في عادة اهل الخبرة بالجوارح (تادب الجارحة) ولا يضبط بعدد (ولو ظهر كونه معلما) فارسله صاحبه فلم يسترسل او زجره فلم ينزجر او استرسل (ثم اكل من لحم صيد) او حشوته او جلده او اذنه او عظمه قبل قتله او عقبه (لم يحل ذلك الصيد لا في الاظهر) للنهي السابق ولان عدم لاكل شرط في التعليم ابتداء فكذا داموا والخبر الحسن

بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم والآتي فيها بعد ظهور التعليم اهـ وصنيع النهاية والمغني كالصريح في أن اكله مما استرسل عليه بنفسه لا يقدح في كونه مملما مطلقا (قوله كاسيد كره) عبارة الروضة وقد ذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان يطاق باطلاق صاحبه وانما لو انطلق بنفسه لم يكن مملما ورآه الامام مشكلا أي من حيث أن الكلب على أي صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو على غلبة الجوع يهدد انكشافه اهـ سم (قوله أي يحبس) إلى قوله وكذا في النهاية لا قوله للنهي إلى وكاكه (قوله أي يحبس) صاحبه ولا يخل به يذهب مغني ولا يقتله نهاية (قوله تخلي عنه) عبارة المغني والنهاية تخلي بينه وبينه ولا يذمه عنه اهـ (قوله أو بعده) عبارة النهاية والمغني عقبه اهـ (قوله ولو من نحو جلده) كحشوته واذنه وعظمه نهاية ومغني (قوله لانهو شعره) كحشوته وريشه نهاية ومغني (قوله اكلت) أي الجارحة (قوله مقاتلته دونته) أي منع الصائد من الصيد اهـ معنى عبارة النهاية ولو اراد الصائد اخذه منافاة مع وصاريه فانل دونته فكما لو اكل منه اهـ (قول لوهر) أي صوت دون الباح قاموس (قوله أن لا يهر) بضم الهاء وكسره (قوله أن عمله) أي البحث قوله فيه أي الصيد (قوله أنه لا فرق الخ) خلافا للمغني عبارته اما إذا اكل منه ولم يقاتله أو قتله ثم انصرف وداديا فاكل منافاة لا يضرمه وهذا نصية قول النهاية فيها مردته آنفا عقبه (قوله يغتفر بعد ظهور التعليم) أي كفي الآتي وقوله ما لا يغتفر في ابتدائه أي كذا اهـ سم (قوله ما يقتضي الخ) وقفا لظاهر صنيع النهاية وصريح المغني كما مر آنفا (قوله الآتي) أي في شرح لم يحل ذلك الصيد في الاظهر (قوله ولو بعد العدو) مذهب الظاهر كما جرى عليه شيخنا في منهجه اهـ معنى (قوله وهو الوجه) وقفا لظاهر النهاية وخلافا للمغني والمنهج كما مر آنفا (قوله على استحالة ذلك) أي انزجارها بعد طير انها لا يشترط اهـ ع ش (قوله المعبرة) إلى قول المتن ولو ظهر في المغني (قوله في عادة اهل الخبرة الخ) كذا في النهاية (قوله ولا يضبط بعدد) وقيل يشترط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين اهـ معنى (قول المتن ولو ظهر) أي بما ذكره من الشروط اهـ معنى (قول المتن ثم اكل) أي مرة كما في المحرر اهـ معنى وهو توبيد لمحل الخلاف كما يأتي (قول المتن ثم اكل من لحم صيد الخ) راجع لمصوص او استرسل نطق (قوله أو حشوته) إلى المتن في النهاية وإلى قول المتن ولا يجب في المغني لا قوله ومن ثم إلى وخرج (قوله أو حشوته) بالضم والكسر اعماقه اهـ يحرم عن الصحاح (قوله السابق) أي في شرح ولا ياكل منه (قوله اما في سنده الخ) لا يخفى ما فيه عبارة المغني والثاني يحل اكله لخبر أبي داود باسناد حسن إذا رسل الخ واجاب الاول باز في رجاله من تكلم فيه وإن صح حمل على ما إذا الخ وهي ظاهرة (قوله فالتقولان) أي الاظهر ومقابله (قوله وإلا الخ) أي وإن اكل منه بعد ما قتله وانصرف عنه (قوله وخرج) إلى قوله وإذا حرم في النهاية لا قوله ومن ثم إلى ولو تكرر وقوله آخر الخ ولا يؤثر (قوله ما سبقه) أي ما اصطاده قبله (قوله فلا يحرم) خلافا لابي حنيفة اهـ معنى (قوله ومن ثم قال في الشرح الصغير) عبارة المغني ومحل الخلاف في الاكل مرة كما قدرته في كلامه فلو تكرر الخ (قوله وكذا ما اكل منه الخ) أي بخلاف ما سبقه مما ياكل منه (قوله على الاقوى) أي الاصح اهـ معنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة المغني والنهاية وإنما يخرج بالاكل عن التعليم إذا اكل مما رسل عليه فان استرسل المعلم (قوله بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم) كافي الآتي وقوله ما لا يغتفر في ابتدائه كما هنا (قوله آخر اقطعا) يتأمل

بنفسه

وإذا أرسلت كلبك المعلم فكل وإن أكل منه اما في سنده متكلم فيه أو محمول على ما إذا أطعمه صاحبه منه أو اكل منه بعد ما قتله وانصرف بان طال الفصل عرفا ومن ثم قال في المجموع ان اكل منه عقب القتل فالتقولان وإلا حل قطعاً وخرج بذلك الصيد ما سبقه مما ياكل منه فلا يحرم ومن ثم قال في الشرح الصغير ولو تكرر منه الاكل وصار عادة له حرم ما اكل منه آخر اقطعا وكذا ما اكل منه قبل على الاقوى ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه بنفسه في تعاقبه

ولذا حرم ما ذكره به بد (فيشترط تعليم جديد) لفساد التعليم الاول اي من حين الاكل (ولا اثر له في الدم) لانه لا يسمى اكلا مع عدم قصده (ومع ضرر الكلب من الصيد نجاسة مغاظة كغيره مما اصابه به من اجزاء الكلب (٣٣١) مع رطوبة (والاصح انه لا يفي عنه)

لندرتة (و) (الاصح) انه  
يكفي غله بماء (سبعا) (وتراب)  
في احدا من كغيره (ولا  
يجب ان يقور ويطرح)  
لانه لم يرد وتشرب اللحم  
بلاعاء لا اثر له لانه لا نجاسة  
على الاجواف كما نص عليه  
(فرع) يحرم اقتناء كلب  
ضار وما لا نفع فيه مطلقا  
وكذا ما فيه نفع الا ان اراد  
به الصيد حالا ليصطاد به  
ان تاهل له او حفظ نحو  
زراع اودار بعد ملكهما  
لاقبله ويجوز تربية جرو  
لذلك وكذا اقتناء كبير  
لتعليمه ان شرع فيه حالا فيما  
يظهر وفيما قبل الان ينقص  
من اجرة كل يوم قيراطان  
كما صح به الخبر ونقل احمد  
في مسنده ان اصغرها  
كاحد قال جماعة من الصحابة  
وتعدد القراريط بتعدد  
الكلاب (ولو تحاملت  
الجارحة على صيد فقتلته)  
او انتهت لحركة مذبح (بشقام)  
او بصدمتها او بعضها او  
بقوة امساكها (حل في  
الظاهر) لاطلاق قوله ته الى  
فكلاهما امساكن عليكم  
ولا نهى بعسر تعليمه ان لا يقتل  
الا جرحا ولا محارم الميت  
بعرض السهم لانه من سوء  
الرمي وتسميتها جوارح  
باعتبار ما من شأنها او

بنفسه يقتل واكل لم يقدح في كونه مأكلا طعاما (قول) (ولذا حرم الخ) دخول في الماتن واشارة الى أنه  
امفرغ على عدم الحل الاظهر (قول) (ما ذكر) اي من اكل المعلم من اللحم الصيد ونحوه او عدم استرساله اذا  
ربله صاحبه او عدم انزجاره اذا زجره (قول) (الصيد) مفعول حرم (قول) (فساد التعليم) الى قول الماتن ولا  
اتجب في النهاية (قول) (من حين الاكل) اي او عدم الاسترسال او عدم الانزجار (قول) (لانه لا يسمى  
كلا) اي والمنع في الخبر منوط بالاكل (قول) (مع عدم قصده) اي لانه لا يسمي (قول) (لندرتة) عبارة المغني كولو غه  
اه وعبارة النهاية كالواصاب ثوبا (قول) (وتشرب اللحم الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول) (اقتناء  
كلب الخ) اي كبير اخذ ما ياتي (قول) (مطلقا) اي عن الاستثناء الا في ويحتمل ان المراد اصلا (قول) (ان  
تاهل) اي الشخص له اي الاصطيات بالكلب بعد ويحتمل ان المعنى ان تاهل الكلب الاصطيات به  
حالا فليراجع (قول) (نحو زرع الخ) كالماشية (قول) (بعد ملكهما الخ) متعلق باراد المقدر بالعطف  
لا يحفظ الخ (قول) (لذلك) اي ليصطاد به بعد تاهله او ليحفظ به نحو زرع ملكه بالفعل فيما يظهر فليراجع  
(قول) (وفيما قبل الا) اي في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالا اه سم (قول) (او انتهت) الى قوله ولا يؤثر  
في المغني الا قوله ولا نماحرم الى ولومات وقوله ولا نماحرم الى الماتن (قول) (بقلمه او بصدمتها الخ) اي من  
غير جرح اه معنى (قول) (لا طلاق) الى الماتن في النهاية (قول) (لا طلاق قوله ته الى الخ) عبارة النهاية والمغني  
لعموم قوله الخ (قول) (الاجرحا) الاولى بجرح (قول) (وتسميتها الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قول) (كذا  
بالباء) لعله احراز عن الباء المثناة (قول) (او فزع الخ) عطف على بجرح عبارة المغني وخرج بقوله بثقله ماله  
مات فزعاه من الجارحة او من عدوها فانه يحرم قطعها (قول) (او بشدة عدوها) اي او فزعا بشدة عدو  
الجارحة اه سيد عمر (قول) (حرم قطعها) وكذا لو تعبد من كثرة العدو ومات قبل ان يدركه الكلب كما في  
العزير اه سيد عمر (قول) (فيما سم) اي في قوله بان ينزجر الى ويشترط (قول) (والمعنى اخرى) وهو انها  
اسم للحيوان الذي يجرح وان كان انثى ولفظ الحيوان مذكر اه عش (قول) (ويشترط الخ) كذا في  
الروض والعباب حيث قالوا واللفظ الاول ولا بد فيهما اي الذبيح والعقر من قصدالعين بالفعل وان اخطا  
في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوبه او اصابة جدار فاصاب  
مذبح شاة اتفاقا قطعته لم تحل اذ لم يقصد عينها ولا جنسها وان التحريم الا في فيما لو قصد ما ظنه حجرا او  
خنزيرا فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره اه سم (قول) (في الذبيح) الاولى في الذكاة  
(قول) (قصدالعين) اي وان اخطا في الظن او الجنس اي وان اخطا في الاصابة كما سيأتي تصويرهما اه معنى  
(قول) (بالفعل) متعلق بالقصد (قول) (الماتن سكين) وقوله صيد وقوله شاة اي مثلا وقوله وهو في يده اي سواء  
حر كما هو لا وقوله وانقطع حلقه وم الخ اي وتمقر به صيدها معنى (قول) (لفقد القصد) اي المعتبر في الذبيح  
انتهى نهاية (قول) (وانما لم يشترط في الضمان الخ) اي فتى تألف شيء بفعله ضمه وان لم يقصده به انتهى

وجه هذا القاطع والخلاف فيما قبل (قول) (وفيما قبل الا) في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالا (قول)  
ويشترط في الذبيح الخ) كذا في الروض فقال فلا بد فيهما اي الذبيح والعقر من قصده العين بالفعل وان اخطا  
في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه وفي شرحه اما التصريح في الذبيح من زيادته اه ويؤخذ من  
ذلك انه لو قصد قطع ثوب او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقا قطعته لم تحل اذ لم يقصد عينها ولا جنسها  
وان التحريم الا في فيما لو قصد ما ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره  
ويؤيد ذلك انه لما قال في الروض بعد ذلك انه لو رمى شاة فاصاب مذبحا ولو اتفاقا حلت علة في شرحه بقوله  
لا نه قصد الرمي اليها اه فدل على انه لو انتفى القصد اليها لم تحل ولما قال في العباب ولا بد فيهما اي الذبيح والعقر من

الجوارح الكواصب بالباء ولومات بجرح مع الثقل حل قطعها او فزعا منها بشدة عدو حارم قطعها (تنبيه) ان هذا الجارحة وذكرها فيما مر نظر  
للفظ تارة وللمعنى اخرى (و) يشترط في الذبيح قصد العين او الجنس بالفعل فينشد (لو كان بيده سكين فسهط والجرح باه بد) (و) (او احتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقها ومريتها) لم تحل لفقد القصد وانما لم يشترط في الضمان لانه اوسع (او استرسل



كلب) مثلا (بنفسه فقتل لم يحل) لان الارسال شرط كافي للحديث الصحيح ولا يؤثر اكله هنا في فساد تعليمه ويفرق بينه وبين فساد في المسائل السابقة بانه ثم عاند صاحبه ومع المعاندة (٣٣٢) لم يبق للتعليم اثر فوجب استثنائه وهنالم يعانده فانه لما انطلق بنفسه فوقع اكله لضرورة

الطبع لا لمعاندة ففسد تعليمه (وكذا لو استرسل) كلب مثلا بنفسه فاغراه صاحبه او غيره (فزاد عدوه) لا يحل الصيد (في الاصح) لاجتماع الاغراء المبيح والاسترسال المحرم فغلب فان لم يزد عدوه حرم جز ما ولو زجره فان زجر ثم اغراه فاسترسل حل جز ما ولو ارسله مسلم فزاد عدوه باغراء نحو مجوسى حل كذا نقله عن الجمهور ثم تعقبه بجزم البخوى بالتحريم واختيار شيخه ابي الطيب له لانه قاطع او مشارك له وهو الاوجه مدركا وان اصابه (اي الصيد سهم) باعانة ريح طراهو بها بعد الارسال او قبله كما اقتضاه اطلاقهم وكان يقصر عنه لولا الريح (حل) لتعذر الاحتراز عنها فلم يتغير بها حكم الارسال وكذا لو اصابه مع انقطاع وتره او صدمه بحائط مثلا لان اثر الرامى باق مع ذلك بخلاف ما لو وقع بالارض ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم لا لقطع حكمه بوقوعه عليها وخرج باعانتها محض الاصابة بها فلا يحل (ولو ارسل سهمها) او كلبا لا لاختبار قوته او الى غرض او الى مالا يؤكل او لا لغرض (فاعترض صيدا) او كان

عش (قول المتن كلب) أى معلم اه معنى (قوله هنا) أى فى الاسترسال بنفسه (قوله المسائل السابقة) أى فى قوله ولو ظهر كونه معلما فارسله صاحبه الخ (قوله او غيره) الى قوله ولو ارسله فى النهاية وقلى قوله كذا نقله فى المغنى (قوله فان زجر الخ) ولان لم ينزجر ومضى على وجهه حرم جز ما قاله النهاية وقال المغنى فعلى الوجهين واولى بالتحريم اه (قوله فزاد عدوه) وباغراء نحو مجوسى حل (جزم به الروض اه سم عبارة السيد عمر قوله حل لان حكم الارسال لا يقطع بالاغراء وان ارسله مجوسى فاغراه مسلم حرم لذلك كذا جزم المغنى فى المسئلتين ولم يتعرض لعزو الاول للجمهور ولا لتعقب الشيخين اه (قوله واختيار شيخه الخ) أى وباختيار شيخ البخوى (قوله لانه) اى باغراء نحو المجوسى قاطع أى لحكم ارسال المسلم (قوله) وهو الاوجه) اى التحريم مدركا اى لاحكام (قوله اى الصيد) الى قوله وكذا فى النهاية ولى الفصل فى المغنى لا قوله بخلاف ما الى وخرج وقوله اما بفتحها الى المتن وقوله او من سرب اخر وقوله لكن خالفه الى كماله امسك وقوله هو التحريم الى المتن وقوله ولو وجدته الخ (قول المتن باعانة ريح) اى مثلا اه معنى (قوله) وكان يقصر الخ) عطف على اصابه سهم الخ (قوله عنه) أى عن اصابة الصيد (قوله عنها) أى الريح أو اعانتها عبارة النهاية والمغنى عن هوبها اه (قوله مع انقطاع وتره) الوتر حركة شرعة القوس ومعلقها اه قاهوس (قوله فانه يحرم) خلافا للمغنى والروض مع شرحه عبارتهما ولو اصاب السهم الارض او جدارا او حجرا فازدلف ونفذ فيه او انقطع الوتر عند نزع القوس فصد من الفرق فارتبى السهم وصاب الصيد فى الجيع حل لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه اذ لا اختيار للسهم اه وقرها سم (قول المتن او الى غرض) بحركة هدف يرمى اليه اه قاموس (قوله او الى مالا يؤكل الخ) عبارة النهاية ولو قصد غير الصيد كمن رمى سهمها او ارسل كلبا على حجر او عينا فاصاب صيدا حرم اه قال عش قوله ولو قصد غير الصيد الخ من ذلك ما لورمى سهمها على نخلة مثلا بقصد رمى بلحها فاصاب صيدا فلا يحل ذلك اه (قول المتن حرم فى الاصح) وقول الشارح الا لى لا غيره لانه قصد محر ما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصور كما بيناه انفا اه سم (قوله بوجه) اى لا معين ولا مبهما اه معنى (قول المتن ولورمى صيدا) اى فى نفس الامر (قوله لا غيره) اى فلا يحل لانه الخ عبارة للمغنى والنهاية والروض مع شرحه ولو قصدوا خطأ فى الظن والاصابة ما كمن رمى صيدا ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب صيدا غير حرم لانه قصد محر ما فلا يستبعد الحل بخلاف عكسه بان رمى حجر او خنزير اظنه صيدا فاصاب صيدا فافت حل لانه قصد محر ما باحاه (قوله لانه قصد محرما) لا يخفى انه قصد محر ما ايضا فاما اذا اصاب ذلك الصيد فن ذلك يعلم ان قصد المحرم انما يضر اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له اه سم (قوله محرما) اى شيئا لا يؤكل وبه يندفع توقف السيد عمر بما نصه قوله لانه قصد محرما واضح

قصد الفعل وجنس الحيوان أى عينه اه قال فى شرحه واشترط القصد فى الذبح هو ما ذكره قال ابن الرفعة وينبغي ان يشترط ايضا ان يقع القطع فيما قصد قطعه ولو ضرب جدار ايسيف فاصاب عتق شاة لم يحل كما قاله القاضى وغيره اه ما فى شرح العباب وقد يقال ما ذكره ابن الرفعة هو صريح اشتراط قصد جنس الحيوان او عينه فليتأمل (قوله فزاد عدوه) باغراء نحو مجوسى حل (جزم به فى الروض) (قوله بخلاف ما لو وقع بالارض) ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم) عبارة الروض وكذا اى يحل لو اصاب الارض او جدارا فازدلف او انقطع الوتر فصد من الفرق فارتبى وأصاب الصيد اه قال فى شرحه لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه اذ لا اختيار للسهم اه (قوله حرم فى الاصح) وقوله الا لى لا غيره لانه قصد محر ما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصورة وقد بيناه فى هامش الصفحة السابقة (قوله لا غيره) لانه قصد محرما عبارة الروض فى هذا وكذا لو قصدوا خطأ فى الظن والاصابة معا كمن رمى صيدا ظنه حجرا او خنزير افاصاب صيدا غير حرم قال فى شرحه لانه قصد محر ما فلا يستفيد الحل اه ثم قال فى الروض لا يمسكه قال فى شرحه بان رمى

موجودا (فقتله حرم فى الاصح) لانه لم يقصد الصيد بوجهه فارق ما فى قوله (ولورمى صيدا ظنه حجرا) فيما مثلا أو حيوانا لا يؤكل فأصاب ذلك الصيد لا غيره لانه قصد محرما (حل) ولا اثر لظنه كالأقطة حلق شاة يظنها ثوبا أو حيوانا لا يؤكل

ولورمى نحو خنزير او حجر ظنه صيد افاصاب صيدا حل لانه قصد مباحا (او) رى (سرب) بكمرا وله اى قطع (ظباء) او نحو قطا (فاصاب واحدة حل) لانه فى الاولين ازهته بقله ولا اعتبار بالنصد فى الاخرة قصد اجمالا ما بقتلها فهو الابل وما رعى من الممال (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها) منه او من سرب اخر (حل فى الاصح) لانه قصد (٣٣٣) الصيد فى الجملة وكذا الوارسل كلبا على صيد

فعدل لغيره ولو فى غير جهة الارسال كفى السهم وان ظهر للكلب بعد ارساله على ما هو ظاهر كلامهم لكن خالفه جمع فيما اذا استدبر المرسل اليه وقصد آخر وهو الاوجه لمعاندته للصائد من كل وجه ومن ثم لو كان عدوله لفوت الاول لم يؤثر كالأول صيدا ارسل عليه ثم عن له آخر ولو بعد الارسال فامسكه لان المعتبر ان يرسله على صيد وقد وجد (فلو غاب عنه الكلب) مثلا (والصيد) قبل ان يجرحه الكلب (ثم وجده ميتا حرم) وان كان الكلب ملطخا بدم (على الصحيح) لاحتمال موته بسبب اخر والدم من جرح اخر مثلا والتحرير محتاط له لانه الاصل هنا (وان جرحه) الكلب او اصابه بسهم فجرحه جرحا يمكن احالة الموت عليه ولم ينهه لحركة مذبوح (وغاب) عنه (ثم وجده ميتا حرم فى الاظهر) لما ذكر والثانى يحل ومال اليه فى الروضة وصححه بل صوبه فى المجموع واختاره فى التصحيح وشرح مسلم قال وثبت فيه احاديث صحيحة ولم يثبت فى التحريم شئ

فيما اذا ظنه حيرا انا لا يؤكل لافيا اذا ظنه حجرا اى حجر اه وقد مر ان المعنى والنهاية والروض مع شرحه ريانى فى الشارح ما يصرح بدم الفرق بين ظنه حجرا وظنه خنزيرا (قوله ولورمى نحو خنزير الخ) هذا عكس ما اشار الشارح اليه بقوله لا غيره كما سرن المعنى وغيره (قوله او نحو قطا) بكسر فتوتين جمع قطاة بالفتح طائر اه قاموس (قوله فى الاولين) اى فيها ظنه حجرا او حيوانا لا يؤكل وقوله بالنصد اى الظن وقوله فى الاخرة اى فى سرب نحو ظباء (قوله اما بفتحها) اى السين (قوله لانه قصد) الى المتن فى النهاية لا لافوله وهو الاوجه كالأول امسك (قوله وان ظهر اى الصيد بعد ارساله) معتمد اه عش (قوله لمعاندته الخ) وكان الفرق انه بالاستدبار اعرض بالكلية عما ارسله اليه مما حبه بخلاف عدم الاستدبار فان الحاصل معه مجرد الانحراف فكانه لم يعدل اه عش (قوله لو كان عدوله الخ) اى ولو مع الاستدبار (قوله وقد وجد) اى الارسال على صيد (قوله قبل ان يجرحه) الى الفصل فى النهاية (قوله جرحا يمكن الخ) راجع للمتن ايضا (قوله ولم ينهه الخ) فان انتهاء اليها فيحل قطعانها ومعنى قول المتن حرم فى الاظهر وقد نقل فى المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب المعتمد كما قاله البلقينى اه نهاية ويأتى عن المعنى مثله (قوله وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث) اى وقد صحت الاحاديث به وسيأتى عن الجواب عنه بقوله وبانه جاء الخ (قوله واعترضه) اى ما اختاره النووي فى الكتب المذكورة من الحل (قوله على الاول) اى ما فى المتن من الحرمة (قوله تلك الاحاديث الخ) عبارة المعنى والنهاية بقية الروايات ويدل على التحريم فى محل النزاع انتهى وهو ما اذا لم يعلم اى لم يظن ان سهمه قتله اه وزاد الاول فتحرم من ذلك ان المعتمد ما فى المتن وجرى عليه مختصره اه اى المنهج (قوله او جرح) اى اخر

﴿فصل فيما يملك به الصيد﴾ (قوله وما يتبعه) اى من قوله ولو تحول حمامه الخ بجرمى (قول المتن يملك الصيد) اى ولو غير ما كول عش (قوله لغير نحو محرم الخ) هذا الحل صريح فى ان يملك مبنى للجهول وانظر ما وجه تعيينه مع ان بناءه للفاعل افيد من حيث تضمنه النص على المالك اه رشيدى اى كما جرى عليه المعنى (قوله لغير نحو محرم ومرتد) انظر ما فائدة لفظة نحو الزيادة على المنهج والنهاية والمعنى عبارة الاخير يملك الصائد الصيد غير الحرمى معتنعا كان ام لا ان لم يكن به اثر ملك وصائده غير محرم وغير مرتدا اما الصيد الحرمى والصائد المحرم فقد سبق حكمهما فى محرمات الاحرام واما المرتد فسبق فى الردة ان ملكه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين ان ملكه من وقت الاخذ ولا فهو باق على اباخته اه (قوله اى الذى) الى قوله باطل فى النهاية ولى قوله ولو حكما فى المعنى (قوله اى الذى يحل اصطياده الخ) ومن ذلك الاوز والعراقى المعروف فيحل اصطياده واكله ولا عبرة بما اشتهر على الالسة من ان له ملا كما معروفين لانه لا عبرة بذلك وبتقدير صحته فيجوز ان ذلك الاوز من المباح الذى لا مالك له فان وجد به علامة تدل على الملك كخضب وقرص جناح فينبغى ان يكون لفظة كغيره مما يوجد فيه ذلك اه عش (قوله باطل منعه) اى امتناعه عن برده والجار متعلق بيملك فى المتن (قوله ولو حكما) كضبطه بيده والجار له المضيق وتعشيشه فى بنائه ومسئلتي الخوض والسفينة الاتيتين واما الابطال الحسى فكبحرجه بمذفف وازمانه (قوله مع القصد) خرج به مالو وقع اتفاقا

حجرا وخنزيرا صيدا افاصاب صيدا او مات حل لانه قصد مباحا اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله رى خنزيرا او حجرا الخ (قوله لانه قصد محرم) لا يخفى انه قصد محرم ما ايضا فيما اذا اصابه فمن ذلك يعلم ان قصد المحرم إنما يضرب اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له ﴿فصل﴾ يملك الصيد بضبطه الخ (قوله ولو حكما مع القصد) عبارة المنهج فصل يملك صيد باطل منعه

وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث واعترضه البلقينى بان الجمهور على الاول وبانه جاء بطرق حسنة ما يقيد تلك الاحاديث المطلقة بان يعلم اى او يظن ظنا قويا فيها يظهر انه قتله رده ولو وجده بماء وفيه أثر آخر كدمه او جرح حرم جزما (فصل) فيها يملك به الصيد وما يتبعه (يملك) لغيره محرم ومرتد ولم تدع ادلاسلام (الصيد) الذى يحل اصطياده وليس عليه اثر ملك باطل منعه ولو حكما مع القصد

ويحصل ذلك (بضبطه) أى  
الانسان ولو غير مكلف نعم  
ان لم يكن له نوع تمييز وامره  
غيره فهو لذلك الغير لانه  
الله محضة (بيده) كسائر  
المباحات وان لم يقصد  
تملكه كان اخذه لينظر اليه  
فان قصده لغيره الآذن له  
ملكه الغير (و) يملكه وان  
لم يضع يده عليه (بجرح  
مذفف وبازمان) ونحو  
(كسر جناح) وقصه بحيث  
يعجز عن الطيران والعدو  
جميعا أو بحيث يسهل لحوقه  
واخذه ويعطشه بعد الجرح  
لعدم الماء بل لعجزه عن  
وصوله (وبوقوعه) وقوعا  
لا يقدر معه على الخلاص  
(في شبكة) ولو مغصوبة  
(نصبها) للصيد كما بصله وان  
غاب طرد اليها أم لا لانه  
يعد بذلك مستوليا عليه  
بخلاف ما لو لم ينصبها أو  
نصبها لاله اما اذا قدر معه  
على ذلك فلا يملكه مادام  
قادرا فمن اخذه ملكه  
وبارسال جارح عليه سبعا  
كان او كلبا ولو غير معلم له  
عليه يدولو غصبا فامسكه  
وزال امتناعه بان لم ينفك  
منه ولو زجره فضولى فوقف  
ثم اغراه كان ما صاده له  
بخلاف ما لو زاد عدوه  
باغرائه من غير وقوف  
ويفرق بينهما وبين ما مر انفا  
في اغراء الجورسى بناء على  
الحرمة بانه يحتاط لها  
(وبالجائنه الى مضيق

في ملكه وقد ر عليه بتو حل أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخ اه شرح المنهج  
(قوله) ويحصل ذلك) أى الابطال (قول المتن بضبطه) قد يتبادر انه من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف  
فاعله أى ضبط الانسان اياه وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قول المصنف  
بيده وفيه انه لا ينافى ما قلناه اه سم (قوله) أى الانسان إلى قوله ولو زجره في النهاية إلا قوله او نصبها لاله  
وقوله بخلاف إلى اما (قوله) نعم ان لم يكن له نوع تمييز) أى او كان اعجميا يعتد وجوب طاعة الامراه ع ش  
(قوله) وامره غيره الخ) وإن لم يأمره أحد فقصده له ان كان حرا وليسده إن كان قنوا وأمان كان يميز وامره  
غيره فان قصد الامر فاصيد له أى الامر والا فلنفسه اه بجرمى عبارة ع ش ولو لم يأمره احد أى فيملك  
ما وضع يده عليه ولا يضرب في ذلك عدم تمييزه اه (قول المتن بيده) ومنه ما لو تعقل بنحو شبكة نصبها ثم  
اخذها الصيد بما فيها وانفك منها الصيد بعد اخذها فلا يزول ملكه عنها ع ش (قوله) كسائر المباحات  
إلى قوله وبارساله في المغنى (قوله) يملكه الخ) هذا الحل لا يناسب لتقديره ولا يحصل الخ ولا للحل يملك في  
المتن على بناء المجهول (قول المتن مذفف) أى مسرع للهلاك (قوله) بحيث يعجز عن الطيران والعدو الخ)  
أى ان كان مما يتمتع بهما ولا يابطال ماله منهما اه مغنى (قوله) بحيث يسهل لحوقه الخ) قد يمثل به لقوله  
او حكا اه سم (قوله) ويعطشه الخ) عبارة المغنى ولو طرده فوقف اعياء او جرحه فوقف عطشا لعدم  
الماء يملكه حتى يأخذه لان وقوفه في الاول استراحة وهى معينه له على امتناعه من غيره وفي الثاني لعدم  
الماء بخلاف ما لو جرحه فوقف عطشا لعجزه عن وصول الماء فانه يملكه لان سببه الجراحة اه (قوله) طرد  
اليها) عبارة المغنى سواء كان ما مضى ام غائبا طرده اليها طاردا أم لا اه (قوله) لانه بعد بذلك الخ) فان  
قيل لو غصب عبد او امره بالصيد كان الصيد للمالك العبد بخلافه هنا اجيب بان للعبد اذا استولى عليه دخل  
في ملك سيده قهرا واحترز بقوله نصبها عمالو وقعت الشبكة من يده بلا قصد وتعقل بها صيد فانه لا يملكه  
على الاصح اه مغنى (قوله) بخلاف ما لو لم ينصبها الخ) أى فلا يملكه وقياس نظائرهما انه يصير احق به  
(قوله) او نصبها لاله) فان مجرد نصبها لا يكفي حتى يقصد نصبها للصيد اه مغنى (قوله) أما اذا قدر) أى  
الصيد معه أى الوقوع على ذلك أى الخلاص (قوله) فلا يملكه الخ) وكذا لا يصير احق به فيما يظهر (قوله)  
فمن اخذه ملكه) ويصدق في انه ما صار مقدورا عليه بما فعله الاول اه ع ش (قوله) وبارسال الخ) أى ويملكه  
باو سال الخ (قوله) فامسكه الخ) لا يخفى ما في عطفه (قوله) ولو زجره) أى بعد استرساله بارسال صاحبه  
وقوله له أى للفضولى (قوله) وبين ما مر انفا) في شرح فاغراه صاحبه الخ (قوله) بناء على الحرمة

حسا أو حكا قصدا اه قال في شرحه وخرج بقصدا ما لو وقع اتفاقا في ملكه وقد ر عليه بتو حل أو غيره ولم  
يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كبيض وفرخ اه وقد مثل لقوله ولو حكا بمسئلة الشبكة (قوله) بضبطه  
قد يتبادر انه ان كان من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله أى ضبط الانسان اياه وتفسير الشارح قد  
يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قوله بيده وفيه انه لا ينافى ما قلناه (قوله) او بحيث يسهل لحوقه  
قد يمثل به لقوله او حكا (قوله) ويعطشه بعد الجرح الخ) عبارة الروض او جرحه فوقف عطشا لعدم الماء  
أى فلا يملكه لا بعجز عن الوصول إلى الماء أى بل يملكه اه ويفرق بينهما وبين ما مر في أعلى الصفحة (قوله)  
وبالجائنه الى مضيق) عبارة العباب واما بالجائنه الى مضيق بيده لا ينفك منه كبيت ولو مغصوبا اه وفي  
شرح من المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقلنا بالاصح انه لا يملكه فاغلق اجنبى عليه لم يملكه صاحب  
الدار ولا الاجنبى لانه منفرد لم يحصل الصيد في يده بخلاف من غصب شبكة وصادها اه ثم قال في العباب  
واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج الخ اه قال في شرحه وقوله لئلا يخرج هى عبارة الروضة  
والمجموع وغيرهما عبارة ابن الرفعة وغيره فيغلق عليه الباب فاصدا تملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه اما  
غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يدولو بغصب فلا يقيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحد منهما اه فعلم ان اغلاق  
الاجنبى باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك والا فلا وان مراد العباب باليد في العبارة

لا يفت) بضم ثم كسر من افلتي الشيء وتفلت منى انفلت (منه) كبت او برج اغلق بابه عليه (٣٣٥) ولو مغصوبا لانه صار مقدورا عليه

وأفهم قوله مضيق أنه لا بد من ان يمكنه اخذه منه من غير كلفة وبتعشيشه في بنائه الذي قصده له كدار أو برج فيملك بيضه وفرخه وكذا هو على المنقول المعتمد بل حتى جمع القطع به فان لم يقصده لم يملك واحدا من الثلاثة لكنه يصير أحق به أماما عليه أثر ملك كوسم وقص جناح وخضب وقرط فهو لقطعة وكذا دارة وجدها بسمكة اصطادها وهي مثقوبة وإلا فله قال ابن الرفعة عن الماوردي ان صاها من بحر الجوهر اى وإلا فهي لقطعة ايضا وإذا حكم بانها له لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها كبيع دار احياءا وبها كنز جهله فانه له هذا حاصل المعتمد في ذلك وإن أوهمت عبارة غير واحد خلا فولو دخل سمك حوضه ولو مغصوبا فسد بسد منفذه ومنعه الخروج منه ملكه ان صغر بحيث يمكن تناول ما فيه باليد والاصار احق به فيحرم على غيره صيده لكنه يملكه (ولو وقع صيد في ملكه) اتفاقا أو بما يحل له الانتفاع به ولو بعارية كسفينة كبيرة (و صار مقدورا عليه بتو حل وغيره) صار أحق به فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه

أى المرجوحة (قول المتن لا يفتل منه) وإن قدر الصيد على التفلت لم يملكه المالحى ولو أخذه غيره ملكه اه مغنى (قوله بضم) إلى قوله على المنقول في النهاية والمغنى (قوله اغلق بابه عليه) اى من له يد على البيت لا من لا يدله عليه اه نهاية عبارة سم عبارة العباب واما بالجائز إلى مضيق يده لا يفتل منه كبت ولو مغصوبا اه وفي شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقلنا بالاصح انه لا يملكه فاعلق عليه اجنبى لم يملكه صاحب الدار ولا الاجنبى ثم قال فى العباب واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج اه وفي شرحه قوله لئلا يخرج هي عبارة الروضة والمجموع وغيرهما وعبارة ابن الرفعة فيغلق عليه الباب قاصدا تملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه أما غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يد ولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحدا منهما اه فعلم ان اغلاق الاجنبى باب الدار إن كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك وإلا فلا اه بخذف (قوله الذى قصده له) اى واعتيد الاصطياد به اه نهاية وقره سم وعش ورشيدى وياتى فى الشارح ما يوافقوه وكذا فى المغنى ما يوافقوه (قوله وكذا هو) اى الصيد (قوله على المنقول المعتمد) اى خلافا للجواهر والعباب عبارة البجيرى ثم المملوك بهذا الطريق اى التعشيش لانهما هو البيض والقرخ كما صرح فى الجواهر وعبارة العباب ومن بنى بناء لعشش فيه الطير فعشش فيه ملك بيضه وفرخه لاهو انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منعة الطائر لاحسا ولا حكما بمجرى التعشيش سم وقضية الحاوى ملك الطائر ايضا واخذ به القونوى وهو ظاهر الروض واعتداه الطباوى وكذا م ر بشرط ان يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتاد البناء للتعشيش اه بخذف (قوله لكنه يصير احق به) اى فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه (قوله اما ما عليه) إلى قول المتن ومتى ملكه فى المغنى لا قوله وعلم إلى وان السفينة (قوله اما ما عليه اثر ملك الخ) محترز قوله وليس عليه أثر ملك (قوله فهو لقطعة) أو ضالة اه مغنى (قوله وكذا دارة الخ) عبارة المغنى (فرع) الدرة التى توجد فى السمكة غير مثقوبة ملك للصياد إن لم يبع السمكة للبشرى إن باعها تبعا لها قال فى الروضة كذا فى التهذيب ويشبه ان يقال انها فى الثانية للصياد ايضا كالكنز الموجود فى الارض يكون لمحبيها وما حتمه وما جزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم فان كانت مثقوبة للبائع ان ادعاها فان لم يكن يبيع او كان ولم يدعها البائع فلقطة وقيد الماوردي ما ذكر بما إذا صاها من بحر الجوهر وإلا فلا يملكها بل تكون لقطعة اه وقوله للبائع ان ادعاها الخ كذا فى النهاية وقال ع ش اى وان لم تكن لانتفة به وبعد ملكه لمثلها اه (قوله مثقوبة) اى مثلا (قوله والا) اى ان لم تكن مثقوبة (قوله فله) اى الصائد (قوله ان صاها الخ) جزم به النهاية بلا عزو (قوله من بحر الجوهر) وينبغى او من غيره لكن علم خروجها من بحر الجوهر عبارة ع ش قوله من بحر الجوهر مجرد تصوير اه (قوله لم تنتقل عنه الخ) وفاقا للبغنى كما مرو خلافا للنهاية والشهاب الرملى عبارة سم (قوله لم تنتقل عنه الخ) هو ما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للبشرى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف الكنز اه (قوله ولودخل سمك) يعنى تسبب فى ادخاله كما هو ظاهر اه ع ش (قوله حوضه) اى الخوض الذى بيده (قوله والا الخ) اى بان كان كبيرا لا يمكنه ان يتناول ما فيه الا بجهود تعب او القاء شبكة فى الماء لم يملكه به ولو كان صا الخ مغنى ونهاية (قوله فيحرم على غيره الخ) اى بغير اذنه نهاية ومغنى (قوله او بما يحل الخ) عبارة المغنى أو مستأجر له أو معار أو مغصوب تحت يد الغاصب اه (قول المتن وغيره) الو او بمعنى أو (قوله لكنه) اى الغير (قوله لا يقصد به) الاصطياد اى والقصد مرعى فى التملك نهاية ومغنى

الثانية ما يشمل بد الغاصب (قوله وبتعشيشه فى بنائه الذى قصده له) واعتيد الاصطياد له مر (قوله واذا حكم بانها لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها) فان كانت مثقوبة فللبائع ان ادعاها والا فلقطة مر (قوله لم تنتقل عنه) وما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للبشرى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف

وانما (لم يملكه) من وقع فى نحو ملكه (فى الاصح) لان مثل هذا لا يقصد به الاصطياد

نعم إن قصد بسق الارض ولو مغصوبة تحول الصيد بها فتوحل و صار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المعتمد من تناقض لهما فيه ومحل له ان كانت بما يقصد به اذ كان علم ما (٢٢٦) قررته أن الغصب ينافي الزجر لا الملك فتقيده بملكه قيد للتحجر المطوى او للخلاف وان

(قوله نعم إن قصد الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ما ذكره المصنف ما لم يقصد به الاصطياد فان قصد به واعتيد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف هنا في الروضة عن الامام وغيره وإن لم يعتد الاصطياد به فلا وعليه يحمل ما نقله في إحياء المرات عن الامام ايضا اه (قوله ومحل) أي المعتمد (قوله ان الغصب ينافي التحجر) خلافا للمغنى ولما قدمه الشارح انفا في سمك الخوض (قوله للتحجر المطوى) أي المذكور بقول الشارح صارا حتى به اه سم (قوله وان السفينة الخ) ولو حذر حذرة ووقع فيها صيد ملكه ان كان الحفر للصيد والا فلا اه مغنى (قول المتن لم يزل ملكه) أي كالأبق العبد أو شردت البهيمة اه مغنى (قوله ومن اخذه) إلى قوله فقطن المغنى لا قوله وكذا إلى ولو ذهب وإلى قوله إن علم في النهاية لا قوله كما صححه في المجموع وقوله ويوجه إلى ولو ذهب (قوله ومن اخذه الخ) الأولى التفرغ كافي للمغنى (قوله هو لا غيره) أي الصيد فان قطعها غيره فأنفكت فهو باق على ملك صاحبها فلا يملكه غيره نهاية ومغنى (قوله يحجزه) أي الكلب عنه أي الصيد (قوله ولو ذهب الخ) الأولى التفرغ كافي النهاية (قول المتن وكذا بارسال الملك الخ) سواء قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى أم لاسهية ومغنى (قوله كالأبق العبد الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن رفع اليد لا يقتضي زوال الملك كالأبق الخ وزاد الثاني فليس لغيره ان يصيده إذ اعرفه اه (قوله لانه يشبه الخ) ولانه قد يختلط بالمباح فيصاذه نهاية ومغنى أي وهو يؤدي إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير اذنه اه عش (قوله نعم إن قال الخ) عبارة النهاية ومحل حرمة الارسال ما لم يقل مرسله لاجته فان قال ذلك وهو مطلق التصرف وإن لم يقل لمن ياخذه حل لمن اخذه اكله بلا ضمان ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين اه يعني شيخ الاسلام ووافقه المغنى وسم عبارة الاول ولو قال مطلق التصرف عند إرساله لاجته لمن ياخذه واجته فقط كما بحثه شيخنا حل لمن اخذه اكله بلا ضمان وله إطعام غيره منه كما بحثه شيخنا ايضا ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه وهل يحل إرساله في هذه الحالة أو لا لم ارم ذكره لكن افتى شيخني بالاول اه وعبارة الثاني قوله اكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اه واقول هو وجيه جدا لان غيره كان يجوز له اخذه واكله فاي مانع من إطعامه وإن خالف في ذلك مر اه وعبارة عش وينبغي أن مثل الآخذ عياله فلم الاكل منه فيما يظهر فان كان غير مأكول فينبغي أن لمن اخذه الانتفاع به من الوجه الذي جرت اعادة الانتفاع به منه وخرج باكله اكل ما تولد منه فلا يجوز لأن الاباح لم يتناول له فیرسله لمن ياخذه اه وقوله وخرج باكله الخ فيه وقفة (قوله اما غير مطلق التصرف الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في الهالك مطلق التصرف راما الصبى والمجنون والمحجور وعليه بسفه او فلس والمكانب الذي لم ياذن له سيده فلا يزل ملكه عنه قطعاه اه (قوله ومر) إلى قوله وقوله في النهاية إلا ما سأنبه عليه (قوله ومر ان من احرم الخ) أي فلا حاجة إلى استثنائه (قوله واستثنى) إلى قوله وقوله في المغنى (إلا ما سأنبه عليه) (قوله واستثنى الزركشي ما إذا الخ) عبارة النهاية ويستثنى من عدم الجواز ما إذا الخ

السكن (قوله نعم ان قصد بسق الارض الخ) على هذا يحمل ما نقله في الروضة هنا عن الامام وغيره مر (قوله ومحل له ان كانت بما يقصد به اذ كان علم ما) بخلاف ما إذا لم يعتد الاصطياد بذلك وعليه يحمل ما نقله في الروضة عن الامام في إحياء المرات مر (قوله فتقيده بملكه قيد للتحجر المطوى) المذكور بقول الشارح صارا حتى به (قوله نعم ان قال الخ) هل الارسال مع هذا القول جائز فيه نظر مر (قوله لاجته لمن ياخذه) وكذا لاجته فقط فيما يظهر برلسى ومر (قوله ابيع لا أخذه اكله) ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين مر (قوله اكله فقط) أي فلا ينفذ تصرفه فيه كما قاله في الروضة ببيع او غيره وقوله اكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اه واقول هو وجيه جدا لان غيره كان يجوز له اخذه واكله فاي مانع من اطعامه وان خالف في ذلك مر (قوله واستثنى الزركشي)

السفينة ان اعدت للاصطياد بها وازال الوقوع فيها امتناع الصيد وصغرت بحيث يسهل اخذها منها ملكه من هي يده ولو غاصبة بمجرد وقوعها فيها فيما يظهر (ومتى ملكه لم يزل ملكه بانقلاته) ومن اخذه لزمه رده له وان توحش نعم ان قطع الشبكة هو لا غيره وانفكت منها صار مباحا وملكه من اخذه كما صححه في المجموع وكذا لو افلته الكلب ولو بعد ادراك صاحبه ويوجه بانه بان بذلك يحجزه عنه فلم يتحقق زوال امتناعه ثم رأيتهم صرحوا بنحو ذلك ولا اثر لقطعها بنفسها ولو ذهب بها وبقي على امتناعه بان يعدو ويمتنع بها فهو على اباحته والا فلا لصاحبها ولو سعى خلف صيد فوقف اعياء لم يملكه حتى ياخذه (وكذا لا يزول) ملكه (بارسال الهالك) المطلق التصرف (له في الاصح) كما لو سبب بهيمته بل لا يجوز ذلك لانه يشبه سوا تب الجاهلية نعم ان قال عند ارساله لاجته لمن ياخذه ابيع لا أخذه اكله فقط كالضيف ان علم بقول الهالك ذلك واما بحث شيخنا ان له اطعام غيره فينبغي حمله على ما اذا علم رضامه بذلك او على أن

اكل الثاني له انما استفاده من قول الهالك ذلك لكن يشترط على هذا علم الثاني بذلك القول او اعفته لم يبيع ذلك اما غير مطلق التصرف (قوله كما كتبت لم ياذن له سيده فلا يزول بارساله قطعاه مر ان من احرم وبملكه صيد زال ملكه عنه فيلزمه ارساله واستثنى الزركشي ما اذا خشي على

ولذلك لم يصد أو على أم ولد صاده دونها الحديث الغزاة التي أطلقها النبي ﷺ لآلاده لما استجارت به في الأولى وحدث الحرة التي أخذ فرخها لجأته إليه تمرش فامر بردها إليها في الثانية قال وهما صحيحان فيجب الإفلات حينئذ فيهما أي إلا أن يراد ذبح الولد لما كول وقوله صحيحان غير صحيح فإن حديث الغزاة ضيف من سائر طرقه ولعله أخذ في الخادم من اجتماع طرقه قوله أنه حسن ثم رأيت الحافظ ابن كثير قال لا أصل له ومن نسب له النبي ﷺ فقد كذب وغيره رد عليه بأنه ورد في الجملة في عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض وأما الحرة وهي بضم المهملة فمهم مشددة وقد تخفف طائر كالصفرور فحدثها صححه الحاكم وفيه التعبير بفرخها وبأنه ﷺ قال رده رده رحمة لها وكذا عبر بالفرخ بالآخراد الترمذي وابن ماجه وفي رواية الطيالسي يبيضا قال الدميري وحكمة الأمر (٣٣٧) بالرد احتمال إحرام الأخذ وانها لما

استجارت به أجارها أو كان الإرسال في هذه الحالة واجبا له وما قاله آخره يوافق ما قاله الزركشي قال ومن معه طير أو غيره ولم يجد ما يذبحه به ولا ما يطعمه إياه يلزمه إرساله أيضا ويحل إرسال معتاد العود ويجب على احتمال إرسال ما نهي عن قتله كالخطف والهدد لأنه لما حرم التعرض له بالاصطياد حرم حبسه كصيد الحرم ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء ويحل حبس ما ينتفع بصوته أو لونه اه ملخصا وبما ذكره آخره يقيد احتماله في نحو الخطف بأن يكون حبسه لانتحو صوته فرع يزول ملكه بالأعراض عن نحو كسرة خبز من رشيد وعن سنابل الحصادين وبرادة الحدادين ونحو ذلك مما

(قوله في الأولى) أي صيد الأم دون الولد (قوله تعرش) يعني تقرب من الأرض وترفرف بجناحيها اه عش (قوله في الثانية) أي صيد الولد دون أمه (قوله قال وهما صحيحان) عبارة المغني والحديثان صحيحان نبه على ذلك الزركشي ومحل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولد أن لا يكون ما كولا ولا فيجوز ذبحه اه وعبارة النهاية والحديثان صحيحان لكن نقل الحافظ السخاوي عن ابن كثير أنه لا أصل له وإن من نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحافظ أنه ورد في عدة أحاديث يقوى بعضها بعضا اه (قوله وفيه) أي صحيح الحاكم (قوله بفرخها) أي بالأفراد (قوله في هذه الحالة) أي تفريق الولد عن أمه بصيد أحدهما دون الآخر (قوله وما قاله آخره) وهو قول الدميري أو كان الإرسال الخ وقوله ما قاله الزركشي أي من استثناء ما إذا خشى على ولد صيدت أمه دونه أو على أم صيدت ولدها دونها (قوله قال) أي الدميري (قوله كالخطف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لأنه زهد فيما بأيديهم طائر أسود الظهر أبيض البطن يابى البيوت في الربيع اه معنى (قوله على وجه الاقتناء) أخرج غيره اه سم (قوله وبما ذكره آخره) وهو قول الدميري ويحل حبس ما ينتفع الخ (قوله يزول ملكه) إلى قوله لكن بحث في المغني والنهاية إلا قوله منه يؤخذ أنه (قوله من رشيد) سيد كر عن البلقيني وغيره ما يقيد أنه ليس بقيد يوافق تعبير النهاية والمغني هنا بمن ماله اه (قوله وبرادة) بضم الباء وتخفيف الراء (قوله فيملكه آخذ) أي وإن كان غير ميمز وعلم من المالك عدم إخراج الزكاة عما أخذ منه ذلك لأن هذا عما يقصد الأعراض عنه فكان الزكاة متعلقة به وذلك إذ لم يأم به غيره بذلك فيملكه بأخذه وحيث أمره غيره بذلك ملكه الأمر وإن أذن له إذا عا ما كان قال له التقطلى من السنابل ما وجدتته أو تيسرك وتراخي فدل المأذون له عن إذن الأمر ولو أذن له أو أن مثلا كان التقاطه منها ملكا لها لم يقصد الأخذ لنفسه اه عش وقوله ما لم يقصد الخ هذا لا يظهر في المميز والموافق لكلامهم فيه أن يقول أن قصد الأخذ للأمر (قوله وينفذ تصرفه فيه) بالبيع وغيره نهاية ومعنى وقضية نفوذ التصرف أنه ملكها بنفس الأخذ وعليه فلو طلب ما لسكراردها إليه لم يجز دفعها له وهو ظاهر عش (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله أنه لا فرق في ذلك الخ) جزم به النهاية والمغني كما أشرنا إليه (قوله أعراضه) أي المالك (قوله قال) أي الزركشي (قوله على ما يؤخذ الخ) أي على زكاة الخ (قوله نعم) إلى قوله ثم رايته في النهاية (قوله وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك الخ) سيد كر الشارح عن البلقيني وغيره خلافه ثم يؤيده بكلام المجموع (قوله أن محل حل الخ) مفعول نقل (قوله وعبارة المتولى الخ) عطف على قوله ثم رايته الخ أي من عدم جواز الإرسال قوله ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء أخرج غيره (قوله) ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مسافة بذلك لاعتقاده عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنابل والمالك مأمور بجمعها وإخراج نصيب المستحقين منها إذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالشريك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز يحول على ما لا زكاة فيه أو على ما إذا زادت أجرة جمعها على ما يؤخذ منها اه ومر في زكاة النبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجع نعم محل جواز الأخذ ذلك كما هو ظاهر ما لم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يقطعه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رايته في الروضة في اللفظة نقل عن المتولى وأقره أن محل حل النقاط السنابل إن لم يشق على المالك وعبارة المتولى وإن كان المالك يملكه ويثقل عليه النقاط الناس له

(٤٣) — شرواني وابن قاسم — تاسع

يعرض عنه عادة فيملكه آخذته وينفذ تصرفه فيه أخذا بظاهر أحوال السالف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مسافة بذلك لاعتقاده عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنابل والمالك مأمور بجمعها وإخراج نصيب المستحقين منها إذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالشريك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز يحول على ما لا زكاة فيه أو على ما إذا زادت أجرة جمعها على ما يؤخذ منها اه ومر في زكاة النبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجع نعم محل جواز الأخذ ذلك كما هو ظاهر ما لم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يقطعه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رايته في الروضة في اللفظة نقل عن المتولى وأقره أن محل حل النقاط السنابل إن لم يشق على المالك وعبارة المتولى وإن كان المالك يملكه ويثقل عليه النقاط الناس له



فلا يحل وعبارة شيخه القاضي إن كان في وقت لا يدخلون بمثل تلك السنابل حل وتجعل دلالة الحال كالأذن أو يدخلون بمثله فلا يحل وبه يعلم صحة  
قولي ما لم يدل الخ وعبارة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل والناس مختلفون في ذلك وقل أن يوجد منهم من يترك غبة أي فينبغي الاحتياط  
ورأيت الأذرعى بحث في سنابل المحجور أنه لا يحل التقاطها كالجمل حال المالك ورضاء المعبر وغيره اعتبره بما بهتة البلقنى في عيون مر  
الظهر أن أن لا يحتفل به ملا كولا يمتنع منه أحد أو اطردت عادتهم بذلك حل الشرب منه وإن كان لمحجور فيه شركة أه ويرد بان المساحة  
في مياه العيون أكثر منها في السنابل (٣٣٨) على أن التحقيق في تلك العيون أن واضعى أيديهم عليها لا يملكون ماءها إلا أن ملكوا

منبعها وهو أصل تلك  
العيون وملسكه متعذر  
لأنه في بطون جبال موات  
لا يدري أصله فيكونون  
حينئذ أحق بتلك المياه  
لا غير ثم رأيت البلقنى  
صرح في السنابل بما صرح  
به في الماء فقال كلام الروضة  
يقتضى إثبات خلاف في  
السنابل وليس كذلك وإن  
كان الزرع لنحو صغير أه  
قال غيره وهو جيد وبدل  
له إطلاق المجموع الآتى  
على الأثران اعتقاد الإباحة  
كاف من غير نظر إلى كونه  
لمحجور أو غيره لأن تكليف  
وليه المشاحة له فيما اطردت  
العادة بالمساحة به أمر مشق  
وهذا ينظر في تنظير ابن  
عبد السلام في حل دخول  
سكة أحد ملاكها محجور  
أه ويحرم أخذ ثمر متساقط  
أن حوط عليه وسقط داخل  
الجدار وكذا أن لم يحوط  
عليه أو سقط خارجه لكن  
لم تعتد المساحة بأخذه وفي  
المجموع ما سقط خارج  
الجدار أن لم تعتد إباحته  
حرم وأن اعتدت حل  
عملا بالعادة المستمرة

(قوله فلا يحل) أى الالتقاط (قوله وعبارة شيخه) أى المتولى (قوله إن كان الخ) أى الالتقاط (قوله  
بمثله) الانسب التانيث (قوله وعبارة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل) أى فلا يكفي مجرد عدم  
قرينة عدم الرضا لا بد من قرينة الرضا فالمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن كما يفيد ما سيذكره عن المجموع (قوله  
وغيره) أى الأذرعى (قوله أو اطردت الخ) أو بمعنى الواو (قوله بذلك) أى عدم المنع (قوله وملسكه)  
أى منبعها (قوله أه) أى كلام البلقنى (قوله قال غيره) أى البلقنى (قوله وهو الخ) أى ما قاله الغير  
وكذا ضمير له (قوله على الأثر) أى انفا (قوله أن اعتقاد الإباحة الخ) مقول قال (قوله له) أى للمحجور  
(قوله وبهذا) أى بقوله لأن تكليف الخ (قوله أه) أى كلام الغير (قوله لكن لم تعتد الخ) راجع للمعطوفين  
(قوله وفى المجموع الخ) هو الموعود في قوله السابق إطلاق المجموع الآتى (قوله أه) أى كلام  
المجموع (قوله ومن أخذ) إلى قوله ومر في النهاية وإلى قول المتن فإن اختلط في المعنى إلا قوله أو  
بإباحة إلى المتن وقوله الذى إلى المتن (قوله أعرض عنه) فإن لم يعرض عنه ذواليد لا يملكه الذابغ له ولا شيء  
له في نظير الذبغ ولا في ثمن ما ذبغ به وينبغي أنه لو اختلف الآخر صاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم  
الأعراض ما لم تدل قرينة على الأعراض كالفائه على نحو الكوم أه ع ش (قوله واختلط بمباح الخ) عبارة  
المعنى والروض مع شرحه والنهاية ولو اختلط حمام مملوك أى محصورا أو لا حمام مباح غير محصور  
أو انصب ماء مملوك في نهر لم يحرم على أحد الاصطياد والاستقاء من ذلك استصحا بالماء كان وأن لم يزل ملك  
المالك بذلك لأن حكمه لا ينحصر لا يتغير باختلاطه بما ينحصر أو بغيره كالأختلط محرمه بنساء غير  
محصورات يجوز له الزواج منهن ولو كان المباح محصور أحرمت ذلك كما يحرم الزواج في نظيره أه (قوله حرم  
الاصطياد) ولا يخفى أن للمالك أن يأخذ منه ما شاء ولو بلا جتهاد لأنه مملوك عليه صار ملكه لأنه أن  
كان مملوكا فلا كلام أو مباحا مملوك به وضع بدنه عليه أه سم (قوله ومر بيانه) أى المحصور في النكاح أى في باب  
ما يحرم من النكاح (قوله أو بمباح دخل الخ) عطف على مباح محصور وحينئذ يشكل لأنه في حين ولو  
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل أه سم أى إلا أن يتكلف بأن المعنى دخل المباح مع حمامة بعد  
الاختلاط بوجهه ولو قال أو اختلط حمامه بمباح الخ لسل عن الاشكال (قوله ولو شك الخ) عبارة المعنى  
ولو شك في كون المخلوط لحامه مملوكا لغيره أو مباحا فله التصرف فيه لأن الظاهر أنه مباح أه زاد للنهاية ولو  
ادعى إنسان تحول حمامه إلى برج غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه أه (قوله فالورع  
تركه) ويجوز التصرف فيه لأن الأصل الإباحة مر أه سم (قوله أن تميز) إلى قول المتن فإن اختلط في  
النهاية إلا قوله أما إذا لم يأخذه (قوله أن تميز) ويأتى في المتن مفهومه (قوله فهو أمانة شرعية الخ) عبارة  
النهاية والمعنى ومرة بالرداعلام مالكو تمكينه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لارده حقيقة فإن لم  
يرده ضمنه أه (قوله فهو للمالك الآتى) هذا إنما يظهر أثره فيما إذا كان أحدهما يملك الأناث فقط والآخرة

كتب عليهم مر (قوله أو بمباح دخل برجه) عطف على مباح محصور وحينئذ يشكل لأنه حينئذ في حين ولو  
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل (قوله فالورع) قضية التعبير بالورع عدم الحرمة (قوله أيضا فالورع تركه)

المغلبة على الظن إباحتهم كما تحل هدية أو صلح أميز أه ومن أخذ جلد ميتة أعرض عنه فدبغه ملكه لزوال  
الذكر  
ما فيه من الاختصاص الضعيف بالأعراض (ولو تحول حمامه) من برجه إلى صحراء واختلط بمباح محصور حرم الاصطياد  
منه ومر بيانه في النكاح أو بمباح دخل برجه ولم يملكه لكبر البرج صار أحق به ولو شك في إباحته فالورع تركه أه (إلى برج غيره) الذى له  
فيه حمام فوضع يده عليه بأن أخذه (لزمه رده) أن تميز بقاء ملكه أما إذا لم يأخذه فهو أمانة شرعية يلزمه الإعلام بها فور أو التولية بينها وبين  
مالكها فان حصل بينهما فرخ أو يبيض فهو للمالك الآتى (فان اختلط) حمام أحد البرجين بالآخر أو حمام كل منهما بالآخر وتعيين البلقنى

الذكور اما اذا كان كل منهما يملك من كل منهما فلا فقد لا يتمزيبض او فرخ ناث احدهما عن بيض او  
فرخ اناث الا اخره رشيدى عبارة عن شق فلو تنازعا فيه فقال صاحب البرج هو بيض اناثى وقال من  
تحول الحمام من برجه هو بيض اناثى صدق ذواليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد  
الاختلاط تقضى العادة فى مثلها ببيض الحمام المتحول لاحتمال انه لم يبيض او باض فى غير هذا المحل اه  
(قوله لهذا التصور) اى الثانى (قوله عجيب) خبر وتعيين البلقينى الخ (قوله ونحوهما) الى قوله فان بين فى  
المغنى الا قوله وزعم الى نعم وقوله الى وقوله ولو له الى ولو وكل (قوله لعدم تحقق ملكه) لا يظهر فى صورة  
الكل اه سم اى كما اشار اليه الشارح بقوله لذلك الشىء الخ (قوله وما تقرر الخ) عبارة المغنى وعلم من  
كلامه امتناع بيع الجميع من باب اولى وصرح به فى البسيط اه (قوله هو مارجحه فى المطلب) ولا يشك  
بما مر فى تفرق الصفقة من الصحة فى نصيبه لان محل ذلك فيما اذا علم عين ماله رشيدى وسم (قوله ان  
يملك الخ) اى يبيع او هبة او غيرهما من سائر التمليكات (قوله للضرورة) وقد تدعو الحاجة الى التسامح  
باختلال بعض الشروط ولهذا صححوا القراض والجعالة مع ما فيها من الجهالة مغنى ونهاية (قوله  
اى المالك كان) الى قوله ولو له الى فى النهاية الا قوله وزعم الى نعم (قوله المختلط) بالا فراد نظر الى المغنى والا  
لحق التعبير الحمامين المختطين كما فى النهاية والمغنى (قوله وكل لا يدري) الواو للحال اه ع ش (قوله ووزع  
الثن على اعدادهما) اى فالتن بينهما اثلاثا فى المثال المتقدم اه نهاية (قوله فى المبيع) اى حصة كل  
منهما والا فمجموع المبيع لاجل فيه اه سم (قوله له) اى للثالث (قوله بالجزئية) اى كنصفه وقضيته  
عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك  
احدهما اه سم (قوله بانه متعذر) اى التوزيع حيثذ اى عند جعل القيمة (قوله نعم الخ) عبارة  
المغنى والروض فالخيلة فى صحة بيعهما الثالث ان يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثمن معلوما او يوك  
احدهما الاخر فى بيع نصيبه فيبيع الجميع بثمن ويتقساه او يصطلحان فى المختلط على شىء بان يتراضيا على ان  
ياخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعا لثالث فيصح البيع اه وقال شرح الروض مانصه وقضية كلامه  
كاصله ان الثالثة طريق للبيع من ثالث مع الجهل وليس كذلك بل هو طريق للبيع مطلقا اه (قوله ان  
قال كل بعثك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما فقط والا نافي قوله السابق  
لم يصح بيع احدهما الخ ويحجب بمنع المناقاة لان قوله السابق المذكور يصور بما اذا باعه شيئا معينا بالشخص  
لا بالجزئية كما صور بذلك البلقينى ويصرح به تعليل ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشىء بخصوصه  
بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقينى ايضا فانه قال فى قول المصنف  
شيئا منه محله اذا وهب او باع شيئا معينا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اموالو تبين انه ملكه يصح وكذا  
لو لم تبين ولكن باع معينا بالجزئية كنصف ما يملكه او قال بعثك جميع ما يملكه بكذا فيصح لانه يتحقق  
الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كالمالك باع من ثالث مع جهل الاعداد بثمن معين اى لكل واحد

فيجوز التصرف فيه لان الاصل الا باحتمار (قوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشىء بخصوصه) لا يظهر فى  
صورة الملك (قوله هو مارجحه فى المطلب) فان قلت قد يشك لانه من قبيل بيع ملكه وملك غيره بغير اذنه  
وهو صحيح فى ملكه كما تقدم فى تفرق الصفقة قلت لعله يجب بان محل ذلك اذا علم عين ماله وهو هنا جاهل به  
(قوله فى المبيع) اى حصة كل منهما والا فمجموع المبيع لاجل فيه ولم يقل وفى الثمن بالنسبة لكل كانه  
لان نقفاء الجهل فيه لانه اذا كان العدد معلوما والقيمة سواء كان مال الكل منهما من الثمن معلوما له (قوله المعين  
بالجزئية) اى كنصفه وقضيته عدم صحة بيعهما بعضه المامين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما  
لاحتمال انه ملك احدهما (قوله نعم ان قال كل بعثك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا  
يصح قول احدهما فقط والا نافي قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ ويحجب بمنع المناقاة لان قوله السابق  
المذكور يتصور بما اذا كان باعه شيئا معينا بالشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلقينى ويصرح به تعليل

ويغفر الجهل بقدر المبيع للضرورة اه سم ثم ساق عن شيخه البرلسي ما يؤيده وبوجهه (قوله) وقوله لي لا بد منه) خلافا لظاهر النهاية والمعنى (قوله) فان بين الخ) جواب او (قوله) من انه لا يحتاج هنا الخ) هذا قضية ما قدمنا انفا عن المعنى والروض عبارة سم قوله وما اوهمه كلام شارح الخ هذا الذي اوهمه كلام الشارح المذكور عبارة عنهم مصرحة به ثم قال بعد ان ساق ما قدمناه عن الروض ما نصه فانظر قوله في صورة التوكيل بثمن ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشرح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله ولا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام عين المنقول فتأمل اه (قوله) لو اختلط مثلي) عبارة المعنى والنهاية ولو اختلطت دراهم او دهن حرام بدراهمه او بدهنه او نحو ذلك ولم يتميز فيز قدر الحرام وصرفه الى ما يجب صرفه فيه وتصرف في الباقي بما اراد جاز للضرورة كحماة لغيره اختلطت بحماة فانه ياكله بالاجتهاد فيه الا واحدة كالمو اختلطت تمره غيره بتمره ولا يخفى الورع وقد قال بعضهم ينبغي للبتق ان يحتنب طير البرج وبناءها اه قال ع ش قوله وصرفه الخ مفهومه ان مجرد التمييز لا يكفي في جواز تصرفه في الباقي ويمكن توجيهه بانه باختلاط به صار كالمشترك واحد الشريكين لا يتصرف قبل القسمة والقسمة انما تكون بعد التراضي وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيه منزلة القسمة للضرورة اه

وقوله لي لا بد منه وإن حذف من الروضة وغيرها ولو وكل أحدهما صاحبه فباع للثالث كذلك فإن بين ثمن نفسه و ثمن موكله كما هو ظاهر صرح أيضا لما ذكر وما اوهمه كلام شارح من انه لا يحتاج هنا لبيان الثمن بل يقتسمانه بعيد للجهل بالثمن حيثئذ لان الغرض جهل العدد أو القيمة (فرع) لو اختلط مثلي حرام كدرهم أو دهن أوجب

ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقيني ايضا فانه قال في قول المصنف شيئا منه محله اذا باع او وهب شيئا معينا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اما لو تبين انه ملكه فيصح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معينا بالجزئية كنصف ما يملكه او قال بعثك جميع ما يملكه منه بكذا فيصح لانه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كما لو باع من ثالث مع جهل الاعداد بثمن معين اى لكل واحد ويغفر الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقي الفرق بينهما ان في المقيس عليه جملة المبيع للمشتري معلومة وما يلزمه لكل منهما من الثمن معلوم وان لم يعلم قدر ما اشتراه من كل منهما فاغفر الجهل بذلك للضرورة مع انه لا يترتب على الجهل به مفسدة فلا يلزم من اغتفار الجهل به اغتفار الجهل بجملة ما اشتراه اه قال شيخنا الشهاب البرلسي اقول وقول العراقي ان جملة المبيع معلومة للمشتري في المقيس عليه في شيء وذلك ان مراده ان جملة ما اشتراه من الاثنين معلومة فلشيخه ان يقول سلمنا ذلك ولكنه غير نافع في دفع جهل المبيع الذي وقع عليه العقد من كل منهما وتعددت الصفقة بذلك الا ترى ان بيع عبيد جمع بثمن لا يصح وإن كانت جملة المبيع معلومة وجملة الثمن معلومة اذ هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اغتفره الجهل بقدر المبيع اذ كان على الوجه المذكور انتهى (قوله) وما اوهمه كلام شارح الخ) هذا الذي اوهمه كلام الشارح المذكور عبارة عنهم مصرحة به وعبارة الروض ما نصه ولو جهل العدد اى ولم تستو القيمة كما بينه في شرحه فالخيلة ان يبيع كل نصيبه بكذا او بكل احدهما الاخر في البيع بثمن ويقتسمانه او يصطلحا فيه اى في المختلط على شيء اى ثم يبيعهما لثالث واحتملت الجهالة اى في عين المبيع وقدره للضرورة اه فانظر قوله في صورة التوكيل بثمن ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشارح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله ولا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام هو عين المنقول فتأمل وقد يمنع انه لا معنى مع ذلك لما ذكر لاحتمال ان المراد انهما يقتسمان الجملة المقبوضة على حسب التفصيل الذي بينه في العقد ولا يخفى بعده (قوله) فرع لو اختلط مثلي حرام الخ) قال في الروض فرع وإن اختلط حمام يملك اى محصور او غير محصور بحمام بلد مباح غير محصور لم يحرم الاصطياد ولو كان المباح محصورا حراما اه ولا خفاء ان للمالك ان يأخذ منه ما شاء ولو بلا اجتهاد لانه مهمما وضع يده عليه صار ملكه لانه ان كان يملكه فلا كلام او بما حمله بوضع يده عليه واما غير المالك فله الاجتهاد في المباح كالمو اختلط ملك المحصور بملك غيره المحصور فان له الاجتهاد واخذ ملكه بالاجتهاد والمباح هنا بمنزلة المملوك بجامع جواز اخذه ولا يضر احتمال

بمثله له جازله ان يعزل قدر الحرام بنية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان وجد والا فلناظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك للضرورة اذ الفرض الجمل بالمالك فاندفع ما قبل يتعين الرفع للقاضي لقسمة عن المالك وفي المجموع طريقه ان يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط او خلط نحو دراهم جماعة

ولم تتميز طريقه ان يقسم الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يحرمه باطل وفيه كالروضة ان حكم هذا كالحمام المختلط ومراده التشبيه به في طريق التصرف لافي حل الاجتهاد اذ لا علامة هنا لان الفرض ان الكل صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز فيه بخلاف الحمام فان قلت هذا ينافي ما مر في الغصب ان مثل هذا الخلط يقتضي ملك الغاصب ومن ثم اطل في الانوار في رد هذا بذاك قلت لا ينافيه لان ذاك فيما اذا عرف المالك وهذا فيما اذا جهل كما تقررو بفرض استوائهما في معرفته فاهنا انما هو ان له افراز قدر الحرام من المختلط اي بغير الاراد او هذا لا ينافي ملكه له لانه ملك مقيد باعطائه البدل كما مر فتأمل وقد بسطت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان) ازمنه بمجموع جرحيهما

ويؤيده قول الشارح الاتي لانه ملك مقيد الخ وباقى عن سم والرشيدى ما يتعلق بالمقام (قوله بمثله) متعلق باختلاط وقوله له اي لشخص حال من مثله (قوله جازله ان يعزل الخ) قال في الروض كحمامة اي لغيره اختلطت بحمامه ياكله بالا اجتهاد الا واحدة اسم (قوله ان وجد) اي ان عرفه وقوله والا فلناظر بيت المال او صرفه هو بنفسه لمصالح بيت المال ان عرفها اعمش (قوله فاندفع الخ) فيه تأمل (قوله وفي المجموع الخ) تقدم عن المغنى والنهاية ما يوافق (قوله طريقه) اي تتميز حقه ان يصرف الخ انظره مع قوله السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب صرفه فيه الصرف لما السكة ان وجد ثم لناظر بيت المال اه سم وقوله او يراد بما يجب الخ محل تأمل وعبرة الرشيدى قوله ان يصرف قدر الحرام انظر هل الصرف المذكور شرط لجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والظاهر انه غير مراداه (قوله ومن هذا) اي اختلاط المثل بمثله (قوله ان يقسم الخ) الظاهر انه ببناء المفعول (قوله وفيه) اي المجموع (قوله ان حكم هذا) اي نحو دراهم مختلطة او مخلوطة بلا تتميز لجماعة (قوله هذا ينافي) اي ما مر في اول الفرع ويجوز رد الاشارة الى ما ذكره عن المجموع والروضة (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد منه الفعل فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول بالاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له اه سم (قوله وهذا لا ينافي ملكه لانه) الخ فيه نظر اه سم (قوله ازمنه بمجموع جرحيهما الخ) اي بان لا يكون واحد منهما على حاله من مانا وسكت عن هذه الحالة المنهج والنهاية والمغنى لدخولها في قول المصنف او ازمنه دون الاول الخ (قوله لما ياتي) اي من ان الاول جرحه وهو مباح (قوله فان جرحه) اي الاول (قوله ويمكن الثاني من ذبحه) اي وتركه (قوله نظير ما ياتي) اي في قوله اما اذا تمكن من ذبحهم الخ (قوله وعليه ما نقص الخ) وكذا اذا لم يذفق وتمكن الثاني من الذبح وذبحه (قوله وكذا) اي يلزم الاول قيمة الصيد مجروحاً بالجرحين الاولين (قوله نظير ما ياتي الخ) يحتمل انه راجع الى ما قبل قوله وكذا الخ ايضا وعلى كل ياتي فيما بعد كذا الاستدراك الاتي (قوله اي لم يوجد) الى قوله وهذا هو الراجح في المغنى الا قوله وقول الامام الى المتن والى قوله ففيما يلزم في النهاية الا قوله ويؤخذ الى المتن وقوله كذا من قوله وكذا في الجرحين وقوله على ما اقتضاه الى ينبغي (قوله

اخذ المملوك كالا يضرب في اجتهاد من اختلط ملكه بملك غيره احتمال اخذ ملك غيره فيه نظر (قوله جازله ان يعزل قدر الحرام الخ) قال في الروض كحمامة اي لغيره اختلطت بحمامه ياكله بالا اجتهاد الا واحدة اه قال في شرحه وهذا ما ذكره البغوي والذي حكاه الروياني انه ليس له ان ياكل واحدة منه حتى يصالح ذلك الغير او يقاسمه اه وهو ظاهر ان علم المالك (قوله طريقه ان يصرف الخ) انظره مع قوله جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد صرفه فيه الصرف لما السكة ان وجد ثم لناظر بيت المال (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب اذا وجد منه الفعل الذي هو الخلط فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول في الاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له (قوله هذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقيد) فيه نظر

فهو للثاني ولا ضمان على الاول لما ياتي فان جرحه ثانيا ايضا ولم يذفق وتمكن الثاني من ذبحه ضمن ربع قيمته توزع بالتصنيف على جرحيه المهدر احدهما نظير ما ياتي مع استدراك صاحب التقریب اذ ذفق فان اصاب المذبح حل وعليه ما نقص من قيمته بالذبح والاحرم وعليه قيمته مجروحاً بالجرحين الاولين وكذا ان لم يذفق ولم يتمكن الثاني من ذبحه نظير ما ياتي وان (ذفق الثاني او ازمن دون الاول) اي لم يوجد منه تذييف ولا ازمان (فهو للثاني) لانه المؤثر في امتناعه ولا شيء على الاول لانه جرحه وهو مباح (وان ذفق الاول) هو (له) لذلك

لن على الثاني ارش ما نقص بحر حه من لحمه وجلده لانه جنى على ملك الغير (وان اذن من) الاول (ه) هو (له) لذلك (ثم ان ذفف الثاني يقطع  
حلقوم ومرى فهو حلال وعليه للاول ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمته زمنا ومذبحا كذبحه شاة غيره متعدد باقوله الامام لما يظهر التفاوت  
في مستقر الحياة تعقبه البلقيني بان الجلد (٣٤٢) ينقص بالقطع وان ذفف ولكنه حيث لا نما يضمن نقص الجلد فقط ويؤخذ منه صحة كلام

الامام لانه انما تقي في  
غير مستقر الحياة التفاوت  
بين قيمته مذبحا وزمنا لا  
مطلق القيمة فلا يرد عليه ما  
ذكر في الجلد (وان ذفف  
لا يقطعها) اي الحلقوم  
والمرى فحرام لانه مقدور  
عليه وهو لا يحل الا بذبحه  
اولم يذفف ومات بالجرحين  
فحرام) لاجتماع المباح  
والمحرم (ويضمنه الثاني  
للاول) لانه افسد ملكه اي  
يضمن له في التدفيع قيمته  
زمنا وكذا في الجرحين  
الغير المذققين لان لم يتمكن  
الاول من ذبحه على ما اقتضاه  
كلامهم لكن صححا  
استدرك صاحب التقریب  
عليهم بانه ينبغي اذا ساوى  
سليما عشرة وزمنا تسعة  
ومذبحا ثمانية انه يلزمه  
ثمانية ونصف لحصول  
الزهوق بفعلها فيوزع  
الدرهم الفاتت بهما عليهما  
اما اذا تمكن من ذبحه  
فتركه فله قدر ما فوته الثاني  
لا يجمع قيمته زمنا لانه  
بتفريقه جعل فعل نفسه  
افسادا ففي هذا المثال  
تجمع قيمته سليما وزمنا  
تبلغ تسعة عشر فيقسم  
عليهما ما فوته وهو عشرة  
خصة الاول لو ضمن عشرة

لكن على الثاني ارش ما نقص الخ) اي ان كان اه مغنى (قوله وقول الامام لما يظهر التفاوت في مستقر  
الحياة) تتمته فان كان متما لما بحيث لولم يذبح لملك فاعندى انه ينقص بالذبح شيء اه سم ونهاية (قوله تعقبه  
البلقيني الخ) خبر وقول الامام الخ وافر النهاية تعقبه (قوله ويؤخذ الخ) هذا من كلام الشارح وقوله منه  
اي الاستدراك (قوله فلا يرد عليه الخ) فيه نظر اه سم (قوله وكذا في الجرحين الخ) اي يضمن قيمته زمنا  
اه سم اي التسعة في المثال الاتي (قوله على ما اقتضاه كلامهم لكن صححه الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم  
بمراجعة الروض وغيره سم وورشيدى (قوله لكن صححا الخ) معتمد اه بجري وجزم به النهاية والمغنى  
(قوله ومذبحا) اي لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية  
ونصف اه سم (قوله انه يلزمه ثمانية ونصف) اي لا تسعة كما اقتضاه كلامهم اه سم (قوله فتركه الخ)  
ولو ذبحه لزم الثاني الارش ان حصل بحر حه نقص مغنى ونهاية (قوله فعل نفسه) وهو لزمانه الصيد  
(قوله في هذا المثال الخ) وان كانت الجنانية ثلاثة وارش كل جنانية دينار جمعت القيم التي هي عشرة  
وتسعة وثمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين فتقسم العشرة عليها اه نهاية (قوله تجمع قيمته سليما  
الخ) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت رمى الاول عشرة دنانير وعند رمى الثاني تسعة فيقسم  
ما فوته وهو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنانير ونصف دينار  
على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من التسعة عشر وذلك خمسة دنانير وعلى الثاني تسعة  
اجزاء من التسعة عشر وذلك اربعة دنانير ونصف دينار ويفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم  
على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء منه فتكون جملة  
ما على الاول خمسة دنانير وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار وجملة ما على الثاني اربعة  
دنانير ونصف دينار وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار اه سم (قوله تبلغ الخ) اي قيمتها  
سليما وزمنا عبارة المغنى والنهاية فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ وهي احسن (قوله فيقسم  
عليهما) اي على القيمتين (قوله ما فوته وهو العشرة) اي بعد بسطها من جنس المقسوم عليه اه بجري (قوله  
لو ضمن) ولا فوهو مالكة (قوله من تسعة عشر جزء من عشرة) من الاولى تبعية والثانية ابتدائية  
اه بجري (قوله اللازمة له) اي على الاول (قوله وهذا الخ) اي ما صححه الشيخان من استدراك صاحب  
التقریب (قوله على ملوك) عبارة النهاية على عبده مثلاه (قوله جراحة الخ) مفعول مطلق نوعي لقوله  
جنى (قوله لانه الخ) من مقول ابن الصلاح وعللة للتعين (قوله بما يقطعها عنها) اي بكيفية تقطع الواقعة  
عن النظائر (قوله فاقل تلك الاوجه الخ) جواب اذا (قوله هو هذا) اي اقلها ما طبق عليه العراقيون وقوله

(قوله وقول الامام لما يظهر التفاوت في مستقر الحياة) قال فان كان متما لما بحيث لولم يذبح لملك فاعندى  
انه ينقص بالذبح شيء (قوله فلا يرد عليه) فيه نظر (قوله وكذا في الجرحين) اي يضمن قيمته زمنا  
(قوله على ما اقتضاه الخ) ثم قوله لكن صححا الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره (قوله  
ومذبحا) اي لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف  
اه (قوله انه يلزمه ثمانية ونصف) لا تسعة كما اقتضاه كلامهم (قوله في هذا المثال تجمع قيمته سليما  
وزمنا يبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته وهو عشرة خصة الاول لو ضمن عشرة اجزاء من تسعة عشر  
جزء من عشرة وحصه الثاني تسعة اجزاء من ذلك فهي اللازمة له) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت

اجزاء من تسعة عشر جزء من عشرة وحصه الثاني تسعة اجزاء من ذلك فهي اللازمة له وهذا على الراجح في اصل هذه  
المسئلة وهو ما لوجى على ملوك قيمته عشرة جراحة ارشاد دينار ثم جرحه آخر جراحة ارشاد دينار ومات بهما فقيما يلزم الجرحين ستة  
اوجه للاصحاب وكلامهم في تحريرها طويل متشعب والذى اطبق عليه العراقيون منها واعتمده الحاوى الصغير وفروعه وغيرهم وقال ابن الصلاح  
انه متعين لانه لا يمكن بدم مخالفة النظائر والقواعد لاختصاص الواقعة بما يقطعها عنها فاقل تلك الاوجه محذورا وهذا انه يجمع

بين قيمته فتكون تسعة عشر ثم يقسم عليه ما فواتاه وهو عشرة فعلى الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة (وان جرحا) ه (معا وذفقا) ه بجرهما (او ازمنا) ه به او ذفقا احدهما وازمته الاخر او احتمل كون الا زمان بهما او باحدهما (فهو) ه (لها) وان تفاوت جرحاهما او كان احدهما في المذبح لا اشتراكهما (٣٤٣) في سبب الملك لكن ظاهر في الاخرة

ومن ثم ندب لكل أن يستحل الآخر ولو علم تذييف احدهما وشك في تأثير جرح الآخر سلم النصف الاول ووقف النصف الآخر فان بان الحال او اصطلاحا فواضح والا قسم بينهما نصفين ويسن لكل أن يستحل الآخر فيما خصه بالقسمة (وان ذفقا احدهما او ازمنا دون الآخر) وقد جرحاه معا (فهو) ه (له) لانفراده بسبب الملك ولا ضمان على الآخر لانه جرح مباحا ويحل المذبح ولو بغير المذبح (وان ذفقا واحد) لا بذبح شرعي (وازمنا الآخر) فيها إذا ترتبا (وجهل السابق) منهما (حرم على المذهب) تغليبا للحرم لانه الاصل كما مر فانه يحتمل سبق التذييف فيحل وتأخره فلا إلا بالذبح ومن ثم لو ذبح المذبح حل قطعاه الاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة دون ابتداء الرمي

(كتاب الاضحية)  
(هي) بكسر الهمزة وضحاها مع تخفيف الياوم وتشديدها ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الاتي ويقال ضحية واضحا بفتح

أنه يجمع الخ خبر والذي أطلق الخ (قوله بين قيمته) أي قيمته سلبيا وقيمه مجروحا بالجرح الاول اه نهاية (قوله فيكون) أي مجموع القيمتين (قوله عليه) أي على مجموع تسعة عشر (قوله بجرهما) إلى الكتاب في المعنى (قوله او احتمل الخ) عبارة المعنى ولو جهل كون التذييف او الا زمان منها او من احدهما كان لها لعدم الترجيح اه (قوله في الاخرة) وهي صورة الاحتمال (قوله ومن ثم) أي من اجل عدم العلم بالمذفق في الاخرة (قوله تذييف احدهما) عبارة المعنى تأثير احدهما اه (قوله ولا قسم الخ) أي النصف الموقوف فيخصص الاول ثلاثة ارباع الصيدو للآخر ربعه اه معنى (قوله ويسن الخ) أي فيما إذا لم يتبين الحال (قوله ويحل المذبح) بفتح الفاء (قوله لا بذبح شرعي) أي في غير مذبح اه معنى (قوله كما مر) أي في مواضع (قوله ومن ثم لو ذبحه المذبح الخ) عبارة المعنى أما لو ذفقا احدهما في الذبح فانه يحل قطعاه ويكون بينهما كما استظهره في المطالب لان كلام الجرحين ملك لو انفرد فان جهل السابق لم يكن احدهما أولى به من الآخر فان ادعى كل منهما انه المازن له ولا فذلك تحليف صاحبه فان حلها فقسما ولا شيء لاحدهما على الآخر او حلف احدهما فقط فهو له وله على الناكل ارش ما نقص بالذبح (خاتمة) لو ارسل كلبا وسهما فازمته الكب ثم ذبحه السهم حل وان ازمته السهم ثم قتله الكب حرم ولو اخبر فاسق او كذابي انه ذبح هذه الشاة مثلا حل اكلها لانه من اهل الذبح فان كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الشاة هل هو مسلم او مجوسي لم يحل اكلها للشك في الذبح المبيح والاصل عدمه نعم ان كان المسلمون اغلب كافي بلاد الاسلام فينبغي كما قال شيخنا ان يحل كذا فيه فيما مر في باب الاجتهاد عن الشيخ اني حامد وغيره فيما لو وجد قطعة لحم اما إذا لم يكن فيه مجوسي فتحل وفي معنى المجوسي كل من لا تحل ذبيحته اه (قوله والاعتبار) إلى الكتاب في النهاية

(كتاب الاضحية)

(قوله بكسر الهمزة الخ) لو قدم هذه السودة على قول المصنف كما فعله غيره كان اسبك واستغنى عن قوله الاتي ثم مذهبا ان الضحية (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله وروى الترمذي في النهاية إلى قوله وكأنه لم ينظر في المعنى لا قوله لكن على نزاع فيه وقوله رشيد إلى قادر وقوله وصح إلى وجاء وقوله ويوافقه إلى ثم (قوله بكسر الهمزة وضحاها) وجمعها اضحى بتخفيف الياوم وتشديدها وقوله ويقال ضحية واضحا وجمع الاول ضحايا والثاني الضحى بالتووين كارتاة وارطى وقوله بفتح اول كل وكسره فهذه ثمان لغات فيها معنى وبجبري (قوله سميت) عبارة غير وهى مأخوذة من الضحوة سميت الخ (قوله بول ازمته) أي باسم ماخوذ من اسم اول الخ اسم (قوله الكتاب) كقوله تعالى فصل لربك وانحر أي صل صلاة العيد وانحر نفسك والسنة كخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين املحين اقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاهما شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قوله انها) أي الاضحية (قوله والخبر الخ) مبتدأ خبره قال ابن

زمى الاول عشرة دنائير وعندي الثاني تسعة فيقسم ما فواتاه وهو العشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر ففيها تسعة دنائير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر وذلك خمسة دنائير وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر وذلك اربعة دنائير ونصف دينار يفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخصص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخصص الثاني تسعة اجزاء منه فيكون جملة ما على الاول خمسة دنائير ونصف وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار بر

(كتاب الاضحية)

أول كل وكسره سميت بأول أزمته فعلمها وهو وقت الضحى والاصل في مشروعيتها الكتاب والسنة واجماع الامة روى الترمذي والحاكم وهو صحيح لكن على نزاع فيه خبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل احب إلى الله تعالى من اراقة الدم انها لثاني يوم القيامة بقرونها وظلالها وان الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيبوا بها نفسا والخبر المذكور في الرافعي وغيره عظموا ضحاياكم فانها على الصراط



مطابقاً كما قال ابن الصلاح خير ثابت ثم مذهبنا ان التضحية (سنة) في حقنا الحر أو مريض مسلم مكلف رشيد نعم الولي الاب أو الجد لا غير التضحية عن موليّه من مال نفسه (٣٤٤) كما يأتي قادر بان نضل عن حاجة مونه ما ر في صدقة التطوع ولو مسافر أو بدوي أو حاجا بني

والصالح (قوله في حقنا) الى قوله بان نضل في النهاية الا قوله مكلف الى قادر (قوله في حقنا) وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فواجبة لخبر الترمذي والدارقطني الا تبين اه معني (قوله أو مريض) اي إذا ملك ما لا يبعثه الحر اه معني (قوله من مال نفسه) اي لا من مال المولى لان المولى مأمور بالاحتياط لمال موليّه وممنوع من التبرع به والاضحية تبرع اه معني (قوله كما يأتي) اي قبيل الفصل (قوله بان نضل الخ) قال الزركشي ولا بد ان تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من مونه على ما سبق في صدقة التطوع لانها نوع صدقة انتهى وظاهر هذا أنه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في يومه وليته وكسوة فصله كما مر وينبغي ان تكون فاضلة عن يوم العيد واما يوم التشريق فانها وقتها كما ان يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها ان تكون فاضلة عن ذلك اه معني وأقره السيد عمرو في البجيرمي عن الغنائى عن الرملى ما يوافقه (قوله عن حاجة مونه) ومنه نفسه اه سم (قوله خلافاً لشد الخ) عبارة الماغنى لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالبرقرواه الشيخان وبهذا رد على العبدري في قوله انها لا تسن للحاج معني وأن الذي ينجره هدى لا أضحية اه (قوله لخبر الترمذي الخ) تعليل لما في المتن من السنة (قوله) وهو سنة لكم) قد يقال السنة بالمعنى المعروف اصطلاحاً حادث فاني يحمل عليه الحديث فالظاهر ان المراد بهامعناها اللغوى وهو الطريقة فلا ينافي الوجوب اه سيد عمرو وقد يجاب بان مقابلتها باول الحديث قرينة دالة على ان المراد بالمعنى المعروف (قوله مخافة ان يرى الناس الخ) لا يقال هذا يندفع بالاخبار بعدم وجوبها لانه قد اجيب عن مثل هذا في مواضع تتفق بفعله صلى الله عليه وسلم بما حاصله ان عدم الفعل اقوى في انقياد النفوس واعتقادها لما دل عليه الترك من عدم الوجوب من القول لانه يحتل المجاز وغيره من الاشياء المخرجة له عن الدلالة اه عش (قوله ويوافقه) اي ما ذكر من الاخبار (قوله تفويضها) اي الاضحية اه عش (قوله ثم ان تعدد) الى قوله وببحث في النهاية لا قوله فتجزى الى والافسنة (قوله فتجزى من واحد رشيد الخ) شامل لغير القائم على أهل البيت اه سم عبارة عش قال مر الاقرب ان المراد باهل البيت من تلزم نفقتهم شخصاً واحداً قال والقياس على هذا ان شرط وقوعها عنهم ان يكون المضحي هو الذي تلزمه النفقة حتى لو ضحى بعض عياله لم يقع عن غير ذلك البعض وفي حجج خلافه وهو الاقرب لانه المناسب لكونها سنة كفاية اه وسياق ما يتعلق به (قوله ومن ثم كان افضل الخ) هل المراد ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع اه سم (اقول) والظاهر ان المراد جميع الاضحية وفضل الله تعالى واسع (قوله وببحث البلقيني اخذ من زكاة الفطر الخ) في الاخذ بحث لا يخفى اه سم عبارة السيد عمر ولك ان تتوقف في هذا الاخذ فان وجه عدم الخطاب بزكاة الفطر انتفاء الموجب لانهم صرحوا بان موجبها مجموع الامرين أعنى آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال بخلاف ما نحن فيه فان كلامهم ظاهر أو صريح في ان الموجب هنا امر واحد وهو هذا الزمن المعين فن صار بمن يصح عنه في جزء منه ضحى عنه قياساً على نحو الصلاة قد برحق تدبر اه (قوله عقب دخوله) عبارة الماغنى وان انفصل بعد في يوم النحر أو بعده اه (قوله انتهى) اي كلام الاذرى (قوله وكأنه لم ينظر) اي البلقيني (قوله يرد ذلك) اي الاحتمال المذكور لان المراد بالمشبه به المتولد في يوم العيد (قوله كما تقرر) اي بقوله ما يذبح من النعم الخ (قوله ويرد بان الخ) ويرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية او للاضحية لكن مع حذف مضاف اي ذبح اه

وان أهدي خلافاً لمن شذ مؤكدة لخبر الترمذي امرت بالنحر وهو سنة لكم والدارقطني كتب على النحر وليس بواجب عليكم وصح خبر ليس في المال حق سوى الزكاة وجاء باسناد حسن أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يرى الناس وجوبها ويوافقه تفويضها في خبر مسلم الى ارادة المضحي والواجب لا يقال فيه ذلك ثم ان تعدد أهل البيت كانت سنة كناية فتجزى من واحد رشيد منهم لما صح عن أبي أيوب الانصاري رضى الله عنه كنا نضحى بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته والافسنة عين ويكره تركها للخلاف في وجوبها ومن ثم كانت افضل من صدقة التطوع وببحث البلقيني أخذ من زكاة الفطر ان ندبها لا يتعلق بمن كان حملاً أول وقتها وان انفصل عقب دخوله ثم رأيت احتج أيضاً بقول الاصحاب لا يضحي عما في البطن كما لا تخرج عنه الفطرة اه وكأنه لم ينظر الى احتمال ان مراده

(قوله باول الخ) أى باسم مأخوذ من اسم أول الخ (قوله بالافضل عن حاجة مونه الخ) ومنه نفسه (قوله) فتجزى من واحد رشيد منهم) شامل لغير القائم على أهل البيت (قوله ومن ثم كانت افضل) هل المراد ان ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع (قوله وببحث البلقيني اخذ من زكاة الفطر الخ) في الاخذ بحث لا يخفى (قوله ويرد بان الخ) ويرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية او

ادام بجنا لان التشبيه بزكاة الفطر يرد ذاك قيل قوله هي سنة غير مستقيم لان الاضحية غير  
كما تقرر ويرد بان ذكر الاضحية في الترجمة دال على ان الراد منها ما يعم الامرين فاعاد الضمير  
سم

على أحدهما لظهوره من

قرينة السياق ففيه نوع استخدام (نتيجه) لم يبنوا المراد بآهل البيت هنالك من ينوهم في الوقف فقالوا الو قال وقت على آهل بيتي فهم أقارب الرجال والنساء فيحتمل أن المراد هنالك أيضا ويوافقه ما مر أن آهل البيت أن تعددوا كانت سنة كفاية ولا فسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كعصاة الجناة وفي قصر يحتمل بندها لكل واحد من آهل البيت ما يمنع أن المراد بهم المحاجير ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد ولو تبرعا ويفرق بين ما هنا والوقف بأن مداره على المتبادر من الالفاظ غالبا حتى يحمل عليه لفظ الواقف وإن لم يقصده وهنا على من هو من آهل المواساة إذا الضحية كذلك ومن هو في نفقة غيره ليس من آهل المواساة غالبا وقول أبي أيوب يذبها الرجل عنه وعن آهل بيته يحتمل كلا من المعنيين ويحتمل أن المراد به ظاهره وهم الساكنون بدار واحدة بان اتحدت مرافقها وإن لم يكن بينهم قرابة به جزم بعضهم لكنه بعيد ولذلك تمت في شرح العباب فراجعها فانها مهمة (لا

سم (قوله على أحدهما) وهو التوضيحية (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعبر الامرين بل يتحقق وإن اريد في الترجمة أحد الامرين فقط إذا صلحت للامر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر من نوعه ويجوز أن يراد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية فلا استخدام نعم أن اريد بها في الضمير معنى التوضيحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذب بها الخ وأن يراد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال اه سم (قوله يبنوهم) الاولى افراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها) إلى قوله وفي قصر يحتمل في النهاية (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهذا مخصص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطالب اه سم (قوله ومعنى كونها الخ) عبارته في شرح الارشاد ومعنى كونها سنة كفاية إذا فعلها واحد من آهل البيت أي عرفا فيما يظهر وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره في المراد بآهل البيت مشى عليه الطبري كذا في حاشية سم على شرح المنهج وينبغي أن يكون هو الماعول عليه وإن قال في التحفة انه بعيد اه سيد عمر (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) يحتمل أن المراد أصل الطالب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطالب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب اه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وإن لم تلزمه النفقة اه ع ش (قوله لا حصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه إن أشرك غيره في ثوابها جاز اه نهاية أي كان يقول أشركتك أو فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التوضيحية لنفسه وهو قريب ع ش (قوله أن المراد بهم) أي بآهل البيت (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت ما يجمعهم نفقة منفقة الخ) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرعا وسئل شيخنا المذكور عن جماعة سكنوا بيتا ولا قرابة بينهم فضحى واحد منهم هل يجزى عنهم وحاصل ما اعتمدته في ذلك عدم الاجزاء اه سم ومر ع ش عن الرمي ما يوافقه وكذا في البحيرى عن الزيادة ما يوافقه (قوله وهنا) أي في الاضحية وعطفه على ما قبله مبنى على توهم أنه قال فيه أن المدار هناك الخ (قوله كذلك) أي من المواساة (قوله يحتمل المعنيين)

للاضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعبر الامرين بل يتحقق وأن اريد بها في الترجمة أحد الامرين فقط إذا صلحت للامر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر من نوعه ويجوز أن يراد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية فلا استخدام نعم أن اريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التوضيحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذب بها الخ وأن يراد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال اه سم (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهو تخصيص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطالب ثم قال في شرح العباب عن الأذرع قضية كلام الشيخين وبه صرح إبراهيم المروزي أنه لو نوى بالشاة نفسه وآهل بيته لم يجز إذا لا تقع إلا عن واحد الحديث محمول على الاشتراك في الثواب لا الاضحية وقال الفوراني لو قال هذه عني وعن آهل بيتي كانت شاة لحم إلا أن يريد وقوعها عن نفسه وإنما أشرك غيره في ثوابها وخبر اللهم هذا عن امتي وفي رواية غمن لم يضح من امتي محمول لنص البويطى على أن من نواها عنه وعن آهل بيته اجزاء على الشركة في الثواب لا الاضحية لاستحالة وقوعها عن كلهم عن كل جزء من شاة ولا احسب فيه خلافا اه وبما قدمته علم أن معنى نفي الاجزاء عدم حصول ذلك الثواب بخصوص وأن حمل الفوراني له على حقيقة فيه نظر الخ اه (قوله سقوط الطلب) يحتمل أن المراد أصل الطلب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقد يقال سقوط الطلب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد) هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرمي بهامش شرح

تجب الا بالتزام) كسائر المندوبات (٣٢٦) وصرح به لئلا يتوهم ان المراد بالسنة الطريقة وإن كان بعيدا هنا قيل ان اراد مطلق

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني (قوله كسائر المندوبات) إلى قوله وبحاج في المعنى لا أقوله أو هي لازمة لي (قوله وصرح به) أي بعد قوله هي سنة اه معنى (قوله لئلا يتوهم الخ) وللتلويح بمخالفة أبي حنيفة حيث أوجبها على مقيم بالبلد مالك لنصاب زكوى وللتنبية على أن نية الشراء للأضحية لا لتصير به أضحية لأن إزالة الملك على سبيل القرية لا تحصل بذلك كما لو اشترى عبد ابنة العتق أو الوقف اه معنى وعبرة سم أقول في التصريح به إفادة الوجوب بالتزام وانحصار طريق الوجوب في الالتزام والسكوت عنه لا يدل على ذلك وهذا فائدة أي فائدة اه (قوله الطريقة) أي التي هي اعم من الواجب والمندوب اه معنى (قوله وإن اشترت الخ) عبارة الروض فان قال الله على ان اشترت شاة ان اجعلها أضحية واشترى لزمه ان يجعلها قال في شرحه هذا ان قصد الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاح اه ثم قال في الروض فان عينها في لزوم جعلها أضحية وجهان ولا نصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية انتهى اه سم وعبرة بالمعنى وما لو قال ان اشترت هذه الشاة فله على ان اجعلها أضحية ثم اشترى لزمه ان يجعلها أضحية كما هو اقيس الوجهين في المجموع تغليباً لحكم التعيين وقد أوجبها قبل الملك فبلغوا كالعق أو عتقا بخلاف ما لو قال ان اشترت شاة فله على ان اجعلها أضحية ثم اشترى شاة لزمه ان يجعلها أضحية وفاء بما التزمه في ذمة هذا ان قصد الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاح وسيأتي اه (قوله وهذه أضحية الخ) ينبغي ان يكون محله ما لم يقصد الاخبار فان قصده اه هذه الشاة التي اريد التضحية بها فلا تعين اه سيد عمر (قوله فانها تجب فيهما) أي مع انهما ليستا بنذر اه معنى (قوله والاول) عطف على الثاني (قوله وينبغي الخ) او يقال ان المراد مطلق الالتزام الشرعي ولا يرد عليه شيء فتدبره اه سيد عمر (قوله انهما كناية تانذر) جزم به الاستاذ في كثره اه سم (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به اه سم والظاهر ان المراد به بان يقول بعد شرائه جعلتها أضحية (قوله فيلزمه ان قصد الخ) ومر عن المعنى والروض وشرحه انه في المنكر لا في المعروف (قول المتن ويسن لمريدها الخ) قال الزركشي وفي معنى مريد الاضحية من اراد ان يهدي شيئا من النعم إلى البيت بل اولى وبه صرح ابن سراقه اه معنى ونقل ع ش عن سم على المنهج مثله (قول المتن لمريدها) أي التضحية يخرج ما عدا من يريدها من أهل البيت ولو وقعت عنهم اه سم (قوله غير المحرم) أي أما المحرم فيحرم عليه إزالة الشعر والظفر اه معنى (قوله نذره) أي نحر الاضحية وقوله لها أي التضحية تتازع فيه قوله نذره وقوله ارادة (قول المتن ان لا يزيل شعره ولا ظفره) أي شيئا من ذلك اه نهاية (قوله ولو بنحو عاتته) إلى قوله حتى الدم في النهاية والمعنى (قوله ولو بنحو عاتته الخ) عبارة النهاية والمعنى وسواء في ذلك شعر الراس واللحية والابط والعانة والشارب وغيرها اه (قوله لكن غلطه البلقيني الخ) اقتصر الكنز على الجزم بما قاله الاسنوى بلا عزو اه سم (قوله بانه لا يصلح الخ) لم ذاك سم (قوله لا يضر قطعها الخ) صفة جلدة ولو لنحو وقوله فيه أي القطع (قول المتن في عشر ذي الحجة) أي ولو في يوم الجمعة ع ش وعبرة (قوله

الالتزام ورد عليه التزم اضحية أو هي لازمة لي وان اشترت هذه الشاة فله على ان اجعلها أضحية ولا وجوب فيها أو خصوص النذر ورد جعلت هذه أضحية أو هذه أضحية فانها تجب فيهما الحاقا لهما بالتحرير والوقف اه ويجاب باختيار الثاني ولا يرد ذاك العلم بهما من قوله الآتي وكذا لو قال جعلتها أضحية والاول وينبغي ان اراد تلك الثلاثة بان الذي يتجه في الاولين انهما كناية تانذرو في الثالث انها لا تصير أضحية بالشراء بل بالجعل بعده فيلزمه ان قصد الشكر على حصول نعمة الملك والا كان نذر لجاح فاندفع اطلاق قوله ولا وجوب فيها (ويسن لمريدها) غير المحرم ولا يقوم نذره بلا ارادة لها مقام ارادته لها لانه قد يحل بالواجب (ان لا يزيل شعره) ولو بنحو عاتته وابطه (ولا ظفره) ولا غيرهما من سائر أجزاء البدن حتى الدم كما صرحوا به في الطلاق قاله الاسنوى لكن غلطه البلقيني بانه لا يصح لعه من الاجزاء هنا وإنما المراد بقية الاجزاء الظاهرة نحو جلدة لا يضر قطعها ولا حاجة له فيه (في عشر ذي الحجة

التشبه بالحرمين والالكره نحو الطيب والمحيط فان فعل كره وقيل حرم وعاليه احمد وغيره مالم يحتاج ولا لا فقد يجب كقطع يد سارق وختان بالغ وقد يستحب كختان صبي او كتنظف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحسنه الزركشي لكن ينفيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذلك هنا رعاية شمول المغفرة اولى وقد يباح كقطع سن وجمعة وسلعة واعترض الاسنوي التثليل بختان الصبي بانها تحرم من ماله واجاب بتصورها بان يكون من اهل البيت او بان يشركه بالغ معه ثم رده بان الاخبار وعبارات الائمة لا تمدلت على الكراهة في حق مريد التضحية وهذا لم يردوا وخالفه غيره فبحث ندب ذلك لمولى ارادها عنه وليه من مال الولي وقياسه الندب في مسئلتى الاسنوي لوقوعها فيهما عن الصبي ويضم على الاوجه لعشر ذى الحجة ما بعده من ايام التثريق الى ان يضحي ولو فانت ايام التثريق ان شرع القضاء بان اخر النادر التضحية بمعين فانه يلزمه

للامر) الى قوله لا التشبيه في النهاية والمعنى (قوله شمول المغفرة الخ) لعل المراد الشمول قصد احتياطي اذا ازالها لم يشملها كذلك اه سم عبارة البجيرمي انظر اى فائدة لشمول العقق لما مع انها لا تعود حين البعث واجاب الاجمورى بانها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة تطالب بحقة كعدم غسلها من الجنابة او يخاله حيث ازالها قبل ذلك اه (قوله ولا) اى ان قصد التشبه بالحرمين (قوله فان فعل) الى قوله ويوجه في المعنى لا قوله وقيل الى مالم يحتاج وقوله وقد يباح الى واعترض وقوله وخالفه الى ويضم وقوله بناء الى والذي (قوله) فان فعل كره) كذا في النهاية (قوله مالم يحتاج) عبارة النهاية ومحل ذلك فيما لا يضر اما نحو ظفر وجملة تضر فلا اه وعبارة المعنى واستثنى من ذلك ما كانت ازالته واجبة الخ (قوله فقد يجب) اى الفعل اى الازالة (قوله وكتنظف لمريد احرام) عبارة المعنى وقول الزركشي لو اراد الاحرام في عشر ذى الحجة لم يكره له الازالة قياسا على ماله دخل يوم الجمعة فانه يستحب له اخذ شعره وظفره ممنوع في المقيس والمقيس عليه اذ لا يخلو العشر من يوم الجمعة اه (قوله اولى) لعله خبر رعاية الخ والاولى ان يقول بل اولى (قوله بانها تحرم) اى الاضحية اه سم (قوله بتصورها) اى الاضحية من الصبي (قوله ثم رده بان الاخبار الخ) اعتمده المعنى عبارة قال الاسنوي ولقاتل ان يمنعه وهو الاوجه يقول الاحاديث الواردة بالامر وعبارات الائمة الخ وقد مناعن سم ما يوافق (قوله وهذا) اى الصبي المذكور (قوله وخالفه) اى الاسنوي (قوله) فبحث ندب ذلك الخ) لعل هذا البحث اقرب وقوله وقياسه الندب الخ فيه توقف لاسيما بالنسبة الى المسئلة الاولى (قوله في مسئلتى الاسنوي) اى مسئلة كونه من اهل البيت ومسئلة الاثراك (قوله لوقوعها فيهما الخ) فيه بالنسبة الى المسئلة الاولى وتوقف يظهر بمراجعة ما تقدم في معنى كونها سنة كفاية (قوله ويضم) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله ولو فانت الى ولو تعددت (قوله ولو فانت الخ) كان ينبغي ان يسقط قوله من ايام التثريق حتى تظهر هذه الغاية او يجهله كلاما مستانفا كافي المعنى (قوله بمعين الخ) يؤخذ من قوله ويشكل الخ في شرح قول المصنف الاتي لزمه ذبحها الخ ان ذبح المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن النقيب (فرع) لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذبحها بوقت الاضحية ولو قال لله على ان اضحي شاة فكذلك في الاصح وفي وجه يجوز في جميع السنة الخ اه سم (قوله انتفت الكراهة الخ) تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاءه الى العام الثاني واد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيد في عشر ذى الحجة من العام الثاني حتى يضحي خلافا لما توهم انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني لشمول المغفرة له في العام الاول

(قوله وحكمته شمول المغفرة والعق من النار الخ) قضيته انه لو زال ما ذكر قبل التضحية لم تشملها المغفرة والعق من النار حتى انه يعذب دون بقية الاجزاء وهو بعيد ويحتمل ان المراد شمول المغفرة قصد احتياطي اذا ازالها لم يشملها كذلك (تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاءه الى العام الثاني واد التضحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيد في عشر ذى الحجة مع العام الثاني حتى يضحي خلافا لما توهم من انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني فان هذا فاسد لانه زاد زيادته لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على ان المغفرة في العام الاول غير قطعية (قوله وكتنظف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحسنه الزركشي الخ) ويحتمل الفرق بين مريد الاحرام فلا تكره له الازالة لانه قد يتصور في الاحرام بالشعر ويحتاج لازالته فتلزمه الفدية ومريد حضور الجمعة فذكره له الازالة لانه لو احتاج للازاله لم يلزمه شي ويبلغى ان يلحق بمريد الجمعة الكافر اذا اسلم فانه يسن له ازالته شعر الكفر (لكن ينفيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذلك هنا رعاية شمول المغفرة اولى) لقاتل ان يقول بين ادلة طلب الازالة يوم الجمعة وادلة طلب عدمها لمريد الاضحية عموم وخصوص من وجه وهما متعارضان في مريد الاضحية بالنسبة ليوم الجمعة فيحتاج للترجيح فليتأمل سم (بانها تحرم من ماله) اى الاضحية (قوله بمعين) يؤخذ من قوله الاتي في شرح قول المصنف لزمه ذبحها في هذا الوقت ويشكل عليه الخ مع قوله بعد ذلك وافهم قولنا اداء الخ ان غير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن النقيب فرع لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذبحها

ذبحها قضاء ولو تعددت اضحيته انتفت الكراهة

بالاول على الاوجه ايضا بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى فيه أدنى المراتب لتحقيق المسمى فيه وقضيته أنه لو نواها متعددة لم تنف بالاول والذي يتجه أنه لا فرق ويوجه بان القصد شمول المغفرة وقد وجد (وان يذبحها بنفسه) إن أحسن للتابع نعم الافضل للخشي واللائي أن يوكلا (والا) يرد (٣٤٨) الذبح بنفسه (فيشهدا) ندبا لما في الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة رضى الله عنها

فان هذا فاسد لانه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على أن المغفرة في العام الاول غير قطعية اه سم وايضا ان الكمال يقبل الكمال (قوله على الاوجه) ولكن الافضل ان لا يفعل شيئا من ذلك إلى آخر ضحاياه اه معنى (قوله وقضيته انه الخ) ما وجهه اه سم (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فلا احتياط ترك الازالة اه سم وقد يقال ما ذكره إنما يفيد افضلية الترك لا كراهة الفعل (قول المتان وان يذبحها الخ) اى الاضحية الرجل ومغنى ونهاية ومنهج وينبغي ان يستحضر في نفسه عظم نعم الله تعالى وما سخره له من الانعام ويجدد الشكر على ذلك عيش وشوبرى (قوله ان احسن) الى قوله وسياتي في النهاية الاقوله وان تقول الى وافهم الى قول المتن وشرط ابل في المغنى الاقوله وان تقول الى ووعدها وقوله وسياتي (قوله نعم الافضل الخ) قال الاذرعى والظاهر استحباب التوكيل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض او غيره وان امكنه الاتيان ويتاكد استحبابه للاعمى وكل من تكره ذكاته اه معنى (قوله والا يرد الذبح الخ) اى لعذر او غيره اه معنى (قوله وان تقول الخ) عطف على ذلك (قوله ووعدها الخ) عطف على امر الخ (قوله وان هذا الخ) عطف على قوله انه صلى الله عليه وسلم الخ كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وافهم المتن صحة الاستنابة) وبها صرح غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة فنحر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين ثم اعطى عليا رضى الله تعالى عنه المدية فنحر ما غير اى بقى والافضل ان يستتيب مسلماتها بياض الاضحية وتكره استنابة كثنائى وصبي واعمى قال الرويانى واستنابة الخائض خلاف الاولى ومثلها النفساء اه معنى وقوله والافضل الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وسياتي) اى فى المتن (قوله فى بيته) وفى يوم النحر وان تعددت الاضحية مسارة للخيرات اه معنى (قوله بمشهد اهله) لفرحوا بالذبح ويتمتعوا باللحم اه معنى (قوله وله اذا الخ) عبارة بالمغنى ويسن للامام ان يضحي من بيت المال عن المسلمين بدنة فى المصلى وان ينحرا بنفسه رواه البخارى وان لم تيسر بدنة فشااة وان ضحى عنهم من ماله ضحى حيث شاء (قوله انتضحية) عبارة بالمغنى اى الاضحية قال الشارح من حيث التضحية بها اى لا من حيث حل ذبحها واكل لحما ونحو ذلك اه (قوله ويظهر انه لا يجوز) اى المتولد بين ضأن ومعز أو بقر عبارة بالمغنى والمتولد بين ابل وغنم أو بقر وغنم يجوز عن واحد فقط كما هو ظاهر وان لم ار من ذكره اه ويفهم منه كما نبه عليه السيد عمر ان المتولدين بين ابل وبقر يجوز عن سبعة والله اعلم (قول المتن ان يطعن) اى يشرع اه نهاية (قوله بضم العين) ويجوز الفتح ايضا عيش ورشيدى (قوله عنه) اى الطعن (قوله اذن لازم) اى تمام الخامسة (قول المتن فى الثانية) بالاجماع نهاية ومعنى (قوله لذلك) اى لتظير ذلك على حذف المضاف (قوله هذا) الى قوله وفى خبر مسلم فى المغنى والى قوله اذ لا يخلو فى النهاية الاقوله وفى هذا التأويل الى المتن (قوله هذا) اى اشترط ذلك فى الضأن (قوله قبلها) اى السنة (قوله والا) اى وان اجذع قبل تمام السنة اى سقط سنة كفى ويكون ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام نهاية ومعنى (قوله ان عجز) اى مرید التضحية (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ)

بوقت الاضحية ولو قال الله على أن أضحي بشاة فكذلك فى الاصح وفي وجه يجوز فى جميع السنة الخ (قوله بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكفى) قد يمنع ان هذا من المعلق على كل ويدعى انه متعلق بكل واحدة (قوله وقضيته انه لو نواها متعددة الخ) ما وجهه (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فلا احتياط ترك الازالة (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ) وجه المنافاة ان قولهم الاتى افاد تقديم جذعة الضان على مسنة المعز والتاويل افاد العكس لان مسنة من جملة المسنة فى

بذلك وأن تقول ان صلاتى ونسكى الى وانامن المسلمين ووعدها بانه يغفر لها باول قطرة من دمها كل ذنب عملته وان هذا لعموم المسلمين وافهم المتن صحة الاستنابة فيها وسياتي ويسن لغير الامام ان يضحي فى بيته بمشهد اهله وله اذا ضحى عن المسلمين أن يذبح بنفسه فى المصلى عقب الصلاة ويخلبها للناس للتابع (ولا تصح) التضحية (الامن ابل وبقر) اهلية عراب او جواميس دون بقر وحش (وغنم) للتابع وكالزكاة فلا يكفى متولد بين واحد من هذه وغيرها بخلاف متولد بين نوعين منها على الاوجه ويعتبر على الاوجه ايضا سنها باعلاها سنا كسنتين فى متولد بين ضأن ومعز أو بقر ويظهر انه لا يجوز اى واحد لانه لا يمتنع (وشرط ابل أن يطعن) بضم العين (فى السنة السادسة) ويعبر عنه بتمام الخامسة زمن لازمه الطعن فيما يليها (و) شرط (بقر ومعز) ان يطعن (فى) السنة (الثالثة) ويعبر عنه بتمام الثانية لذلك وكل من هذه الثلاثة يسمى ثنية ومسنة (و) شرط (ضأن)

أن يطعن (فى) السنة (الثانية) ويعبر عنه بتمام السنة لذلك ايضا هذا ان لم يجزع قلبها والا كفى كافى خبر أحمد وغيره وفى وجه خبر مسلم ما حاصله ان جذعة الضأن لا تذبح الا ان عجز عن المسنة وتاوله الجمهور بحمله على الذب أى يسن لكم ان لا تذبحوا الا مسنة فان عجزتم فجذعة ضأن وفى هذا التأويل نظر ظاهر لمنافاته لقولهم الاتى ثم ضأن ثم معز والمسنة فى الخبر تشمل الثلاثة السابقة كفى شرح مسلم عن العلماء

(ويجوز ذكره واثني) اجماعا لكن الذكرو لو بلون مفضل فيها يظهر افضل لان لحمه اطيب الا اذا كثرت زوائنه فاثني لم تفضل منه ويجزى خشي إذ لا يخلو عنها والذكر افضل منه لاحتمال انوثته وهو افضل من الاثني لاحتمال ذكوره (وخصي) للاتباع ولان لحمه اطيب والخصيتان غير مقصودتين بالا كل عادة بل حرم غير واحد كلها بخلاف الاذن (و) يجزى (٣٤٩) (البيعر والبقرة) الذكرو الاثني منها اى

كل منهما (عن سبعة) من البيوت هنا ومن الدماء وان اختلفت اسبابها كتحلل المحصر لخبر مسلم به وان اراد بعضهم مجرد لحم ثم يقسمون اللحم بناء على انها افراز وهو ما صححه في المجموع وعلى انها يمتنع القسمة لما مر ان بيع اللحم الرطب بمثله لا يجوز فن طريقه ان يبيع أحد الشريكين لصاحبه حصته بدرهم ولا تجزى في الصيد البدنة عن سبعة ظباء لان القصد المماثلة وظاهر كلامهم اجزاؤها عن سبع شياه في سبع اشجار ويوجه بأنه لا مماثلة فيه وخرج بسبعة ماله وذبحها ثمانية ظنوا انهم سبعة فلا تجزى عن أحد منهم (و) تجزى (الشاة) الضائنة والماعزة (عن واحد) فقط اتفاقا لاعتبار اكثر بل لو ذبحا عن شاتين مشاعتين بينهما لم يجز لان كلامه يذبح شاة كاملة وخبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد محمول على التشريك في الثواب وهو جائز ومن ثم قالوا له ان يشرك غيره في ثواب

وجه المناقاة ان قولهم الاثني افاض تقديم جذعة الضأن على مسنة المعز والتأويل افاض العكس لان مسنة المعز من جملة المسنة في الخبر اه سم زاد البجيرمي وقال البرماوى والثنية من المعز التي لها سنتان مقدمة على التي اجذعت من الضأن قبل تمام السنة لانها اكثر لحمها وحمل تقديم الضأن على المعز عند استوائهما وعلى هذا الاشكال فليحذر اه اقول عبارة النهاية كشرح المنهج صريحة في تقديم الضأن على المعز مطلقا حيث اقرا التاويل المذكور وقال ع ش ماجرى عليه الجمهور من الحمل على التدب هو المعتمد اه فاجاب القليوبي عن التفسير الاثني عن شرح مسلم عن العلماء بانه تفسير لغوي (قوله اجماعا) الى قول المتن والشاة في المغنى لا قوله ولو بلون الى افضل وقوله بل حرم الى المتن وقوله وعلى انها الى ولا تجزى وقوله وظاهر كلامهم الى وخرج (قوله افضل) اى من الاثني وظاهره ولو سميته وسيأتى ما فيه اه ع ش (قوله لان لحمه الخ) عبارة المغنى وجبر ما قطع من زيادة لحمه طيبا وكثرة نسمة الفحل افضل منه ان لم يحصل منه ضراب اه (قوله اى كل منهما) راجع الى المتن (قول المتن عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كما هو ظاهر لانه في حكم سبع اضاح اه سم (قوله من البيوت) الى قوله وعلى انها في النهاية (قوله ومن الدماء الخ) عبارة المغنى ولا يختص اجزاء البيعر او البقرة عن سبعة بالتضحية بل لو لم تمشي سبع شياه باباب مختلفة كالتمتع والقران والقوات ومباشرة محذورات الاحرام جاز عن ذلك بيعر او بقرة اه (قوله كتحلل المحصر) الظاهر انه مثال للدماء لا لاسباب المختلفة (قوله وان اراد الخ) غاية (قوله بعضهم) اى بعض الشركاء في البيعر او البقر (قوله انها افراز) جزم به المغنى والنهاية عبارتهما ولهم قسمة اللحم لان قسمته قسمة افراز اه وزاد الاول على الاصح كما في المجموع اه (قوله فمن طريقه) اى بيع اللحم (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشك في الاضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعله فيمن اراد مجرد اللحم خاصة اه سم (قول المتن والشاة عن واحد) ولو ضحى بدنة او بقرة بدل شاة واجبة فالزائد على السبع تطوع فله صرفه مصرف اضحية التطوع من اهداء وتصديق مغنى ونهاية (قوله فقط) الى قوله وظاهره في النهاية والمغنى (قوله بل لو ذبحا عن شاتين الخ) وكذا يقال فيما لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين او بيعرين كذلك لم يجز عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بقرة او بيعر من كل واحد من ذلك اه مغنى (قوله له ان يشرك غيره الخ) اى كان يقول أشركتك او فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التضحية لنفسه وهو قريب اه ع ش (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء اه سم اقول ويشكل ايضا بما تقدم في شرح في عشر ذى الحجة حتى يضحى من ثمانية مسئلتى الاسنوى ومر انفا عن ع ش ما يصرح بجواز اشراك الحي ايضا وهو قضية اطلاق النهاية والمغنى (قوله ويفرق بينه) اى جواز اشراك الميت في الثواب (قوله عنه) اى الميت (قوله ذلك) اى الفرق (قوله وهو مامر الخ) فيه تأمل إذ مامر في سقوط الطلب عن بقية اهل البيت والفرق بينه وبين حصول الثواب لهم في التشريك المراد هنا واضح (قوله ان الثواب الخ) بيان لما بحثه بعضهم (قوله للمضحي خاصة) ظاهره ولو قصد تشريكهم

الخبر (قوله عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كما هو الظاهر لانها في حكم سبع اضاح (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشك في الاضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعله فيمن اراد مجرد اللحم خاصة (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان ميتا)

أضحيتة وظاهره حصول الثواب لمن أشركه وهو ظاهر ان كان ميتا قياسا على التصديق عنه ويفرق بينه وبين ما يأتي في الاضحية الكاملة عنه بانه يقتصر هنا لكونه مجرد اشراك في ثواب مالا يقتصر ثم ثم رايت ما يؤيد ذلك وهو مامر في معنى كونها سنة كفاية الموافق لما بحثه بعضهم ان الثواب فيمن ضحى عنه وعن اهل بيته للمضحي خاصة لانه الفاعل كالقائم بفرض الكفاية (وافضله)



عند الانفراد فلا ينافي قوله الآتي سبع شياه الخ (بغير) لانه أكثر لحما من البقرة (ثم بقرة) لانها أكثر لحما بعددها (ثم ضأن) لان لحمه أطيب (ثم معز) احتاج لثم لان بعده مراتب أخرى تعلم من كلامه ومشارك من بدنة ثم بقرة (وسبع شياه) لا أقل كما اقتضاه كلامهم وان أَوْهم تعليلهم بتعدد إراقة الدم خلافه ويوجه (٣٥٠) بأن سبع البعير يقاوم شاة فلا يقاومه مع الزيادة عليه إلا السبع (أفضل من بعير)

في الثواب وهو أيضا ظاهر قول المغني فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في ثوابها جاز وعليهما حمل خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين وقال اللهم من محمد وال محمد ومن أمة محمد وهي في الأولى سنة كفاية إلى ان قال ولكن الثواب فيما ذكر للبضحي خاصة لانه الخ (قوله عند الانفراد) أي الاقتصار على التضحية بواحد من الأنواع الأربعة (قوله عند الانفراد) إلى قول المتن وسبع شياه في النهاية (قوله احتاج لثم) أي لثم معز بقريته ما يليه عبارة المغني وبعد المعز المشاركة كما سيأتي فالاعتراض بأنه لا شيء بعد المعز ساقط اهـ (قوله لانه بعد مراتب أخرى) أقول لو لم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجا لثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن اهـ سم (قول المتن وسبع شياه أفضل الخ) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياه أو بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه انه يقع اضحية وانه لا أحد لا أكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك اهـ سم أقول ويدل على ذلك ما سيأتي من انه صلى الله عليه وسلم نحر مائة بدنة الخ (قوله ويوجه) أي ما اقتضاه كلامهم وفي هذا التوجيه تأمل (قوله يقاوم) أي سبع البعير بضم السين (قوله فلا يقاومه) أي البعير (قوله مع الزيادة عليه) أي البعير في الفضيلة وقول السيد عمر أي في عدد الإراقة اهـ فيه تساهل (قوله إلا السبع) أي من الشياه (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله للانفراد الخ (قوله ولان كان) أي الشراك (قوله لمن نظرفيه) وافقه المغني عبارة وقضية إطلاقه ان الشاة أفضل من المشاركة وان كانت أكثر من سبع كما لو شارك واحد خمسة في بعير وبه صرح صاحب الوافي تفقها لكن الشارح قد ذلك بقوله بقدرها فافهم انه إذا زاد على قدرها يكون أفضل وهو الظاهر اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل اعتبار الأفضلية في الضأن والمعز بالأطبية لا بكثرة اللحم (قوله السبع) أي من الشياه نائب فاعل فضلت (قوله الاكثر) بالنصب نعت للبعير (قوله وقدمت الخ) مستأنف (قوله أكثرية اللحم الخ) في البعير والبقر بالنسبة إلى الضأن والمعز (قوله فاتجه الخ) محل تأمل (قوله قول الرافعي) عبارة المغني عقب تعليل قول المصنف سبع شياه الخ بما مر نصه وقيل البدنة أو البقر أفضل منها لكثرة اللحم قال الرافعي وقد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي ولم يذكر اهـ (قوله وما يؤيد ذلك) أي ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثرة الثمن) إلى قوله فعل في النهاية وإلى قوله قال في المغني (قوله كثرة الثمن هنا أفضل الخ) أي في النوع الواحد مغني ورشيدى (قوله فالصفراء العفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها أقرب إلى البيضاء من الصفراء اهـ سم (قوله فالبلقاء فالسوداء) قال في المختار البلق سوداوي باض وكذا البلقاء بالضم اهـ والظاهر ان المراد هنا ما هو أعم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسوداوي فربما من البياض بالنسبة للسوداوي وينبغي تقديم الأزرق على الأحمر وكما كان أقرب إلى الأبيض يقدم على غيره اهـ ع ش (قوله بانه خلاف السنة الخ) اعتمده المغني كما مر

ومن بقرة وان كان كل من هذين أكثر لحما من السبع لان لحمه أطيب مع تعدد إراقة الدم (وشاة أفضل من مشاركة في بعير) للانفراد بإراقة الدم مع طيب اللحم وبه يعلم اتجاه ما اقتضاه المتن أنها أفضل من الشراك وان كان أكثر البعير وقد صرح صاحب الوافي بنحو ذلك وهو ظاهر خلافا لمن نظر فيه والحاصل أن لحم الابل والبقر لما تقاربا في الرداءة اعتبرت الأفضلية فيهما بمظنة أكثرية اللحم والضأن والمعز لما تقاربا في الطبية اعتبرت الأفضلية فيهما بالأطبية لا بكثرة اللحم ومن ثم فضلت سبع البعير الأكثر لحما وقدمت أكثرية اللحم على أطيبته لان القصد اغناء الفقراء فاتجه بما ذكرته كلامهم وأنه لا اعتراض عليه وأنه لا يرد على قول الرافعي قد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي فتأمل وما يؤيد ذلك قولهم كثرة الثمن هنا أفضل من كثرة

قد يشكل مع هذا ما تقدم من جواب الاسنوى الثاني عن اعتراض التثليل بختان الصبي فان حمل التشريك هنا على التشريك في نفس الاضحية بان اذن الصبي له في التضحية عن بعض بدنة ففيه ان الصبي ليس من أهل الاذن فليتأمل (قوله لان بعده مراتب أخرى) أقول بل لو لم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتاجا لثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن (قوله وسبع شياه أفضل من بعير) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياه أو بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه ان يقع اضحية وانه لا أحد لا أكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك (قوله فالصفراء العفراء) قديقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها أقرب إلى

العدد بخلاف العتق لان القصد هنا طيب اللحم وشم تخليص الرقبة من الرق فدل أن الاكمل من كل منها الاسمين (قوله) فتمتة أفضل من هزيلتين وإن كانتا بلون أفضل أو ذكرين فيما يظهر وكثرة لحم غير ردي ولا خشن أفضل من كثرة اللحم وأفضلها البيضاء لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحمرين والاملاح الأبيض وقيل ما يابضه أكثر من سواده فالصفراء العفراء وهي ما لم يصف بياضا فالحمراء فالبلقاء فالسوداء قال الماوردي والأفضل لمن يضحي بعدد ان يفرقه في أيام الذبح ورده المصنف بأنه خلاف السنة

فانه <sup>عليه السلام</sup> نحر مائة بدنة في يوم واحد مسارة للخيرات (وشرطها) أى الاضحية لتجزى حيث لم يلتزمها ناقصة (سلامة) وقت الذبح حيث لم يتقدمه إيجاب ولا فارقته خروجها عن ملكه (من عيب ينقص) بالتخفيف كيشكر في الافصح كما مر (الحا) حالا كقطع فلفة كبيرة من نحو نخود ما لا كعرج بين لانه ينقص رعيها فتهزل والقعدة هنا اللحم فاعتبر ضبطها بما لا ينقصه كما اعتبرت في عيب المبيع بما لا ينقص المالية لانها المقصودة ثم ويلحق باللحم ما في معناه من كل ما كول فلا يجزى ومقطوع بعض آلية أو أذن كما يأتي ولا يردان عليه لأن اللحم قد يطلق في بعض الابواب على كل ما كول كما في قولهم يحرم بيع اللحم بالحيوان أو مالو التزمها ناقصة كان نذر (٣٥١) الاضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها

أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى وضحية وإن اختص ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها في الصرف وافهم قولنا ولا الخ انه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب ضحي به وثبت له احكام التضحية وافهم المتن عدم اجزاء التضحية بالحامل وهو ما في المجموع عن الاصحاب لان الحمل ينقص لحمها كما صرحوا به في عيب المبيع والصداق ومخالفة ابن الرفعة فيه ردوها بان المنقول الاول وقوله إن نقص اللحم ينجر بالجنين ردوه ايضا بانه قد لا يكون فيه جبر أصلا كالعلقة وبأن زيادة اللحم لا تجبر عيبا كمرجاء أو جرباء سميت ولم تعدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طيب اللحم والجميع بين قول الاصحاب ذلك ونقل الباقي عنهم كالنص الاجزاء بحمل الاول على ما إذا حصل بالحمل عيب فاحش والثاني على ما إذا لم يحصل به ذلك يرد

(قوله نحو مائة بدنة) نحر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين وأمر عليا رضي الله تعالى عنه فنحر تمام المائة اه معنى زاد القليوبي وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته <sup>عليه السلام</sup> اه (قوله أى الاضحية) إلى قوله ولم تعدوها في المعنى لا قوله وقت الذبح إلى المتن وقوله ولا يردان إلى اما وقوله وافهم قولنا إلى وافهم المتن وإلى قوله قيل في النهاية لا قوله فاعتبر إلى ويلحق (قوله إيجاب) أى بنذر اه ع ش (قوله ولا فارقته خروجها الخ) يعنى وإن أوجبها قبل الذبح فشرطها التجزى لسلامة وقت الايجاب فكان الاولى ولا فارقته الايجاب (قوله كيشكر) بفتح أوله وضم ثالثة (قوله في الافصح) ويجوز فيه ايضا ضم الياء مع تشديد القاف وكسرها اه ع ش (قوله فلفة) بكسر فسكون (قوله فتهزل) هو يفتح المشاة وكسر الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسر هاء مبني للفاعل كما في مقدمة الادب للزغشري وهذا خلاف ما اشتهر ان هزل لم يسمع إلا مبني للمجهول فتنه لذلك اه رشيدى اى وان اريد معنى بناء الفاعل (قوله اللحم) اى ونحوه اه معنى (قوله فاعتبر الخ) عبارة المعنى فاعتبر ما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع ما ينقص المالية اه (قوله ولا يردان) اى مقطوع بعض آلية أو اذن عليه اى على قول المصنف لحما (قوله على كل ما كول) الاولى مطلق الما كول (قوله اما لو التزمها الخ) يحترز الحثية الاولى (قوله بمعية الخ) لعل الصورة انها معينة اه رشيدى (قوله أو صغيرة) اى لم تبلغ سن الاضحية اه ع ش (قوله أو قال الخ) عطف على نذر الخ (قوله ولا تجزى وضحية) اى لا مندوبة ولا مندورة في ذمته اه ع ش (قوله وهو سليم) الو او حاله اه ع ش (قوله وثبت له احكام التضحية) قضيتها اجز أو هافى الاضحية وعليه في فرق بين نذرها سليمة ثم تعيب وبين نذرها ناقصة بانه لما التزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد نذرها حكم بأنها ضحية وهى سليمة بخلاف المعية فان النذر لم يتعلق بها الا ناقصة فلم تثبت لها صفة الكمال بحال اه ع ش (قوله بانه قد لا يكون الخ) عبارة المعنى بان الجنين قد لا يبلغ حد الاكل كالمضغة اه (قوله كالعلقة) تصريح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزى فبالمضغة أولى بعدم الاجزاء اه سم وفي دعوى الاولوية تأمل (قوله وانما عدوها) اى الحامل (قوله بين قول الاصحاب ذلك) اى الذى في المجموع (قوله ونقل الخ) بالجر عطف على قول الاصحاب (قوله كالنص) اى كنهله عن النص (قوله الاجزاء) مفعول ونقل الخ (قوله بحمل الاول) اى ما في المجموع (قوله والثاني) اى ما نقله الباقي (قوله يرداه الخ) خبر والجمع الخ (قوله قيل الخ) وافقه المعنى عبارته ويلحق بها اى الحامل قرينة العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع به عليه الزركشى (قوله وقضية الضابط) اى ضابط الاضحية اه (قوله والذي يتجه خلافه الخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما سار انفا (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداءة الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة سم ورشيدى (قوله قناتها الاولى) وهوانها (قوله وهى التى) الى قوله وظاهر المتن فى النهاية والمعنى الا قوله بحيث الى الخبر (قوله ذهب مخها) والمخ ذهن العظام اه معنى زاد القليوبي فيشمّل غير الراس اه (قوله وفي رواية العجفاء) اى بدل البيضاء من الصفر اه (قوله كالعلقة) تصريح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزى فبالمضغة أولى بعدم الاجزاء (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداءة الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة

ما تقرر ان الحمل نفسه عيب وان العيب لا يجبر وإن قل قبل وقضية الضابط أيضا أن قرينة العهد بالولادة لا تجزى أيضا لنقص لحمها بل هى أسوأ حالا من الحامل ولهذا لا تؤخذ في الزكاة على وجه مع اتفاقهم على جواز أخذ الحامل اه وفيه نظر والذي يتجه خلافه ويفرق بينها وبين الحامل بان الحمل يفسد الجوف ويصير اللحم رديئا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور وأما ما ذكر عن كلامهم في الزكاة فهو لمعنى يختص بها لا باقى مثله هنا فانها إن اخذت بولدها ضار المالك أو بدونه ضرها وولدها (فلا تجزى عجماء) وهى التى ذهب مخها من الهزال بحيث لا يرغب في لحمها غالب طالبي اللحم في الرخاء الخبر الصحيح أربع لا تجزى وفى الاضاحى العوراء البين عورها والمر بضة البين مرضها أو العرجاء البين عرجها

والكسيرة وفي رواية العجفاء التي لا تنقي أي (٣٥٢) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المخ (ومجنونة) أي ثولاء إذ حقيقة الجنون

ذهاب العقل وذلك للنهي عنها ولأنها تترك الرعي أي الأكثر منه فتعزل وظاهر المتن وغيره كالخبر أنها لا تجزئ ولو سميته لأنهم مع ذلك تسمى معيبة (ومقطوعة بعض) ضرع أو الية أو ذنب أو بعض (أذن) أي ابن وان قل حتى لو لم يلح للنظر من بعد لذهاب جزء ما كقول ولما في خبر الترمذي أنه عليه السلام أمر باستشراف العين والأذن أي بتأملهما لئلا يكون فيهما نقص وغيب وقيل بذبح واسع العينين طويل الأذنين ونهى عن المقابلة أي مقطوع مقدم أذنها والمدايرة أي مقطوعة جانبها والشرقاء أي مشقوقتها وأفهم المتن عدم اجزاء مقطوعة كل الأذن وكذا فاقدتها بخلاف فائدة الالية لأن المعزلا الية والضرع لأن الذكر لا ضرعه والأذن عضو لازم غالبا والحقا الذنب بالالية واعترضا بتصريح جمع بانه كالأذن بل فقده أندر من فقد الأذن ويتردد النظر فيما يعتاد من قطع طرف الالية لتكبر فيحتمل إلحاقه ببعض الأذن ويؤيده قولهم وان قل ويحتمل أنه ان قل جدا لم يؤثر كما صرح به قولهم المخصص لعموم قولهم وإن قل لا يضر قطع

الكسيرة (قوله لا تنقي) أي لا تخ لها اه معنى (قوله أي من النقي الخ) وكان معنى لا تنقي حيث لا تنصف بالنقاء أي المخ لفقده منها للزال اه سم (قوله أي ثولاء) أي بالثلثة كما يستفاد من القاموس اه سيد عمرو الذي في النهاية والمعنى وشرح المنهج بالمشاة وفي القاموس لها معنى مناسب للتمام أيضا (قوله إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) أي وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل اه سم (قوله وذلك للنهي عنها الخ) عبارة المتنتقي نهى عنها لظهورها وقضية اه السميثة وهو الظاهر حيث سلم اللجم مع ذلك من الرداءة فلا يرد منع جر بآه سميثة اه سيد عمرو وقد يقال ان قضيته أيضا اجزاء العرجاء السميثة بالاولى ولكن جرى الشارح والنهاية والمعنى على خلافه وايضا قول الشارح الاتي وظاهر المتن الخ صريح في خلاف ما استظهره من اجزاء المجنونة السميثة (قوله للنهي عنها ولائها الخ) عبارة النهاية لانه ورد للنهي عن الثولاء وهي المجنونة التي تستدبر المرعى إلا القليل وذلك يورث الهزال اه (قوله تسمى معيبة) فيه تأمل (قوله ضرع) إلى قوله حتى في النهاية والمعنى (قوله أو الية) أي لغير ان تكبر كما يأتي (قوله أو ذنب) أو لسان معنى وعش (قوله أو بعض اذن) الانسب الاخصر أو اذن باو واسقاط بعض (قوله ايبن) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق أذنها وخرقها اه سم (قوله وان قل) قال ابو حنيفة إن كان المقطوع أي من الأذن دون الثلث اجزاء اه معنى وفي ايضاح المناسك للبصنف ولا يجزئ ما قطع من أذنه جزءين اه ويمكن حمله على ما في التحفة بان يراد بالبين فيه ما لا يلوح للنظر من قرب (قوله لم يلح) يضم اللام (قوله وقيل) أي في تفسير باستشراف العين الخ بذبح العين الخ (قوله ونهى الخ) عطف على امر الخ (قوله وافهم المتن) إلى قوله والحقا في النهاية وإلى قوله واعترضا في المعنى (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقها اه سم عبارة عش أي بان لم يخلق لها أذن أصلا أما صغيرة الأذن فتجزي لعدم نقصها في نفسها كصغيرة الجثة وهل مثل قطع بعض الأذن ما لو اصاب بعض الأذن أفة اذهبت شيئا منها كما كل نحو القراد شيء منها ولا يفرق بالمشقة التي تحصل بارادة الاحتراز عن مثل ذلك فيه نظروا الاقرب الثاني اه وقوله والاقرب الثاني فيه توقف (قوله بخلاف فائدة الالية) أي خلقه وعلم انه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما اه سم عبارة المعنى اما إذا فقد ذلك أي الضرع أو الالية أو الذنب بقطع ولو لبعض منه أو قطع بعض لسان فانه يضر لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم اه (قوله لان المعزلا الية له) بقي ما لو خلق المعز بلا ذنب هل تجزئ ام لا فيه نظر ثم راي الروض صرح بالاجزاء في ذلك اه عش (قوله والضرع) والذنب معنى وزيادى (قوله والأذن) بالنصب عطف على المعز (قوله والحقا الذنب بالالية) اعتمده الروض والزيادى كما مر انفا (قوله ويحتمل انه إن قل جدا الخ) افق هذا اذا كان المقطوع يسير اشيخنا الرمل اه سم عبارة النهاية نعم لو قطع من الالية جزء يسير لاجل كبرها فالوجه الاجزاء كما افق به الوالدرحمه الله تعالى بدليل قولهم لا يضر فقد فلقه يسيرة من عضو كبير اه قال عش وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد فلقه يسيرة من عضو كبير لان المراد الكبير النسبي فالالية وان صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن هذا ويبقى النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشك في ان المقطرع كان كبيرا في الاصل فلا يجزئ ما قطع من الية الآن أو صغيرا فيجزئ فيه نظر والاقرب الاجزاء لانه الاصل في اقاطعت منه والموافق للغالب في ان الذي يقطع لكبر الالية صغير اه (قوله لا يضر) إلى قوله وهذا بدل من قولهم المخصص زاد المعنى عقب ذلك ما نصه كفخذ لان ذلك لا يظهر بخلاف

(قوله أي من النقي بكسر النون الخ) وكان معنى لا تنقي حيث لا تنصف بالنقي أي المخ لفقده منها للزال (قوله إذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل (قوله ايبن) أي كما يؤخذ من قول المتن الاتي وكذا شق أذنها وخرقها (قوله وكذا فاقدتها) أي خلقه (قوله بخلاف فائدة الالية الخ) اعلم انه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما (قوله ايضا بخلاف فائدة الية) أي خلقه (قوله ويحتمل انه ان قل جدا الخ) افق هذا اذا كان المقطوع يسيرا شيخنا الشهاب الرمل

الكسيرة لجه شم رأيت بعضهم بحث ذلك فقال ينبغي ان لا يضر قطع ما اعتيد من قطع بعض

أليتها في صغرها التعظم وتحسن كالا يضرب خضاء الفحل اه لكن في اطلاقه مخالفة لكلامهم كاعلم ما قررته فتعين ما قيدته به وتردد الزر كشي في شلل الاذن ثم بحث تخريجه على اكل اليد السلاء وفيها وجهان قال فان اكلت جاز والا فلا اه وفيه نظر لاختلاف مدرك الاجزاء هنا والا كل كافي اليد السلاء وتوكل وتمنع الاجزاء والذى يتجه ان شلل الاذن كجربها فان منع هذا فاولى الشلل والا فلا (وذات عرج) بين بان يوجب تحلفها عن المشية في المرعى الطيب ولو اذ اضر ولو عند اضطرارها عند الذبح فكسر (٣٥٣) العضو وفقده اولى وان نازع ابن

الرفعة في الاولوية (و) ذات (عور) فالعمياء اولى بين بان يذهب ضوء احدى عينيها ولو بياض عمه او اكثره كما نقله البلقيني واعتمده نعم لا يضرب ضعف البصر ولا عديمه ليلا (و) ذات (مرض) بين وهو ما يظهر بسببه الهزال (و) ذات (جرب بين) للخبر السابق فيهن وعطف الاخيرة على ما قبلها من عطف الخاص على العام إذا جرب مرض وسواء انقصت بهذه العيوب ام لا (ولا يضرب يسيرها) اى الاربع لانه لا يؤثر كفقده قطعة يسيرة من عضو كبير كفقده (ولا فقد قرن) وكسره لانه لا يتعلق به كبير غرض وإن كانت القرناء افضل للخبر فيه نعم إن اثر انكساره في اللحم ضرب كما علم من قوله وشرطها الخ ولا تجزى مفارقة جميع الاسنان ونقل الامام عن المحققين الاجزاء حمل على ما اذا لم يكن لمرض ولم يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وهو بعيد لانه لا يؤثر بلا شك كما قاله الرافعي بخلاف

الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يجزى لنقصان اللحم اه (قوله في صغرها الخ) متعلق بالقطع (قوله فتعين ما قيدته الخ) يعنى قوله ان قل جدا وقد يقال يعنى عنه قيد الاعتداد في كلام الباحث (قوله ثم بحث تخريجه الخ) اعتمده المغنى عبارته وبحث بعض المتأخرين ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر ان خرج عن كونه ما كرلا اه (قوله فان اكلت) اى الاذن السلاء (قوله بين) الى قول المتن ويدخل في النهاية لا قوله وإن نازع الى المتن وقوله بين الى نعم وقوله للخبر فيه وقوله ونقل الى بخلاف فقده وقوله بخلاف ما الى او يحمل وقوله به الى المتن (قوله بان يوجب) اى العرج (قوله) ولو عند اضطرارها الخ) اى ولو حدث العرج عند الخ عبارة غير باضطرارها الخ بالبلاء بدل عند (قوله فكسر العضو الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطيع الذهاب معه للرعى فلو فعل هذا ذلك عند ارادة الذبح ليمكن الذابح من ذبحها لم تجز اه عش مخذف (قوله وفقده) اى غير ما مر استثناءه في السواة انفا (قوله فالعمياء اولى) كذا في المغنى (قوله نعمه او اكثره) اى العين فكان الاولى الثانية (قوله نعم لا يضرب الخ) عبارة المغنى وتجزى العمشاء وهى ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالباً والمكوية لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشواء وهى التى لا تبصر في الليل لانها تبصر وقت الرعى غالباً اه ويؤخذ من التعليل كانه عليه بعض المتأخرين انها لو لم تبصر وقت الرعى لم تجز (قوله ضعيفة الخ) المناسب لما بعده ضعف الخ كافي في النهاية (قوله للخبر السابق) اى في شرح فلا تجزى عجماء (قوله) عطف الاخيرة الخ) هى ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى فذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام اه سم (قوله انقصت) في اصله بغير همزة اه سيد عمر (قول المتن ولا فقد قرن) اى خلقة اه معنى (قوله وكسره) الى قوله المفهوم الخ في المغنى الا قوله ونقل الى بخلاف الخ (قوله وكسره) اى وان دعى بالكسر اه معنى (قوله اذ لا يتعلق الخ) يؤخذ منه اجزاء فاقد الذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان اثر قطعه في اللحم ضرا عش (قوله وان كانت القرناء افضل للخبر فيه) ولانها احسن منظار ابل يكثر غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله) ولا تجزى مفارقة جميع الاسنان) ظاهره ولو خلقة (قوله) ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقله عش عن الجمال الرملى ايضا فيما اذا كان الفقد خلقيا ثم قال فليحذر (قوله حمل الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله) وهو بعيد) اى هذا الحمل (قوله فانه لا يضرب الخ) عبارة المغنى لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وقضية التعليل ان ذهاب البعض اذا اثر يكون كذلك اى كذهاب الكل وهذا هو الظاهر اه (قوله لئلا يفهم) اى الخرق والثقب اه عش وقال سم يمكن حملها على ما يمنع الترادف اه (قوله وعليه) اى ذهاب شىء بذلك (قوله السابق) اى في شرح ومقطوعة بعض اذن (قوله على التنزيه) اى كراهة التنزيه اه معنى (قوله لمفهوم الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله خبر اربع) اى الى اخره (قوله السابق) اى في شرح ولا تجزى عجماء (قوله على الاعتداد بمفهوم العدد) اى كما رجحه في جمع الجوامع (قوله ان ماسواها الخ) بيان لمفهوم الخبر (قول المتن الصحيح المنصوص الخ) وقال الرافعي انه قضية ما اورده المعظم صريحا ودلال ونقلوه عن نصه في الجديده اه معنى (قوله لانه) الى قوله عملا في المغنى الا قوله وبه الى المتن (قوله والودك) (قوله وعطف الاخيرة على ما قبلها) ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى وذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام (قوله لئلا يفهم) يمكن حملها على ما يمنع الترادف

(٤٥) — شروانى وابن قاسم — (تاسع) فقد معظمها فانه لا يضرب ان لم يؤثر في ذلك (وكذا شق اذن وخرقها وثقبها) تا كيد لئلا يفهم (في الاصح) ان لم يذهب منها شىء لبقاء لحمها بحاله بخلاف ما اذا ذهب بذلك شىء وإن قل وعليه يحمل خبر الترمذى السابق أو يحمل على التنزيه لمفهوم خبر اربع السابق أى بناء على الاعتداد بمفهوم العدد أن ماسواها يجزى (قلت الصحيح المنصوص يضرب يسير الجرب والله اعلم) لانه يفسد اللحم والودك والحق به الشبور والقروح

وبه يتضح ما قدمناه في الشلال (و يدخل رقبتها) أي التضحية (إذا ارتفعت الشمس كرمح يوم النحر) وهو عاشر الحجة (ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين) راجع لكل من الركعتين والخطبتين عملا بقاعدة الشافعي السابقة في الوقف أو أن الثانية نظرا للفظين السابقين وأن كان كل منهما مثني في نفسه كما في هذان خصمان اختصموا إذ يجوز اختصما أيضا اتفاقا فاندفع اعتراضه بأنه قيد في الخطبتين مع أنه قيد في الركعتين أيضا وضابطه أن يشتمل على (٣٥٤) أقل مجزى من ذلك فإن ذبح قبل ذلك لم يجزى وكان تطوعا كما في الخبر المنفق عليه أو بعده

أجزاء وان لم يذبح الإمام خلافا لما وقع في البيوطي نعم ان وقفوا بعرفة في الثامن غلطا وذبحوا في التاسع ثم بان ذلك اجزأهم تبعا للحج ذكره في المجموع عن الذاربي كذا ذكره شارح وهو غلط فاحش فان الحج لا يجزى في الثامن اجماعا فأي تبع في ذلك والذي في المجموع ليس في ذلك بل في الوقوف في العاشر فان الايام تحسب على حساب وقوفهم فيذبحون بعد مضى ايام التشريق وقد حررت ذلك في حاشية الايضاح مع فروع نفيسه لا يستغنى عن مراجعتها (ويبقى) وقت التضحية وان كره الذبح ليلا إلا الحاجة أو مصلحة (حتى تعرب) الشمس (آخر) ايام (التشريق) للخبر الصحيح عرفة كلها موقف وأيام منى كلها منحر وفي رواية في كل ايام التشريق ذبح وهي ثلاثة ايام بعد يوم النحر وقال الأئمة الثلاثة يومان بعده (قلت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم عقبه (مضى

بحركة الدسم اه قاموس (قوله وبه الخ) أي بالالحاق (قوله في الشلال) أي شلال الاذن (قوله أي التضحية) إلى قوله وان لم يذبح في النهاية إلا قوله فاندفع إلى وضابطه (قوله بقاعدة الشافعي الخ) وهي رجوع الصفة المتأخرة للكل (قوله أو أن الثانية الخ) ويجوز أن يكون من قبيل الحذف من الاول لدلالة الثاني اه سم (قوله نظرا للفظين) أي يجعل كل منهما قسما وليس المراد اللفظين من حيث كونهما اللفظين كما قد يتبادر اه رشيدى عبارة السيد عمر اى المدلوليهما فان الركعتين لها وحدة باعتبار انهما صلاة والخطبتين لها وحدة باعتبار انهما خطبة اه (قوله كما في هذان خصمان الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كما قاله سم اه رشيدى (قوله إذ يجوز الخ) أي في غير القرآن اه ع ش (قوله بأنه قيد في الخطبتين) أي فقط في كلام المصنف مع أنه قيد في الركعتين أي في الواقع ايضا أي كما أنه قيد في الخطبتين (قوله وضابطه) أي ما في المتن اه رشيدى (قوله ان يشتمل) أي فعل الركعتين والخطبتين بعد الارتفاع كرمح (قوله تطوعا) أي صدقة التطوع عبارة المغنى لم تقع اضحية اه وعبارة النهاية شاة لحم اه (قوله نعم) إلى قوله فيذبحون في النهاية إلا قوله في الثامن إلى في العاشر (قوله كذا ذكره شارح وهو غلط الخ) عبارة المغنى وهذا لما يأتى على رأى مرجوح وهو ان الحج يجزى ما لا يصح انه لا يجزى فكذا الاضحية اه (قوله بل في الوقوف الخ) أي غلطا اه ع ش (قوله فان الايام) أي للذبح اه نهاية (قوله تحسب على حساب وقوفهم) أي فتكون ايام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكور اه ع ش قال الرشيدى وانظر هل هذا الحكم خاص باهل مكة ومن في حكمهم اه (اقول) الظاهر نعم والله اعلم (قوله على حساب وقوفهم الخ) خلافا للمغنى عبارته تنبيه لو وقفوا العاشر غلطا حسبت ايام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم اه (قوله بعد مضى ايام التشريق) يعنى إلى مضى ثلاثة ايام بعد العاشر (قوله وقت التضحية) إلى قوله وصوب في المغنى إلا قوله إلا الحاجة أو مصلحة وقوله اقل إلى المتن وفي النهاية إلا قوله وقال إلى المتن وقوله خلافا لما زعمه شارح (قوله وان كره الذبح) شامل لغیر الاضحية واطهر منه في الشمول قول المغنى ويكره الذبح والتضحية ليلا للنهي عنه اه (قوله إلا الحاجة) كاشتغالها نهارا بما يمنع من التضحية أو مصلحة كتيسر الفقراء ليلا أو سهرة حضورهم اه ع ش (قوله ان وقت العيد) أي وقت صلاته نهاية ومعنى (قوله بل نازع البلقين الخ) اقره المغنى (قوله واحدة) إلى قوله مشكل في النهاية إلا قوله وان نازع فيه البلقين وقوله وان كانت إلى المتن وما سأنبه عليه (قوله لا كظبية) أي فانه لغو فلا يجب ذبحها في ايام التضحية ولا في غيرها بخلاف ما لو نذر ان يتصدق بها فانه يجب ولو حية ولا يتقيد ان يتصدق بها من على ما يفهم من قوله لا بالصدقة المذكورة اه ع ش (قوله والحقت) أي المعيشة التي تجزى في الاضحية ع ش ورشيدى (قوله لا بالصدقة المذكورة) يفيدانه لا يتعين فيها الزمن ويصرح به كلام البهجة في باب الاعتكاف وقال شيخ الاسلام في شرحه كذا في الرافعي هناك كنه قال في كتاب النذر ان الصدقة كالزكاة

(قوله أو أن الثانية نظرا للفظين السابقين وان كان كل منهما مثني في نفسه) يجوز أن يكون من قبيل الحذف من الاول لدلالة الثاني (قوله كما في هذان خصمان) فيه بحث لظهور الفرق فتامله (قوله لا بالصدقة المذكورة) يفيدانه لا يتعين فيها الزمن (١) وعبارة البهجة في باب الاعتكاف لا لان يصلها والتصدقات أي

قدر) أقل مجزى خلافا لما زعمه شارح من (الركعتين والخطبتين والله أعلم) بناء على أن وقت العبد يدخل ويجوز بالطلوع وهو الاصح كما وصوب الاذرعى ومن تبعه ما في المحرر نقلا ودلا وليس كما قالوا بل نازع البلقين في ان ارتفاع الشمس فضيلة بان تعجيل النحر مطلوب عند الشافعي فيسن تعجيل الصلاة عقب الطلوع وفيه نظر والمعتمد نذر تأخير ذلك حتى ترتفع كرمح خروجا من الخلاف (ومن نذر) واحدة من النعم بلوكه (معينة) وان لم تجز اضحية كمعية وفصيل لا كظبية والحقت بالاضحية في تعيين زمنها لا بالصدقة المذكورة لان شبهها بالاضحية أقوى (١) قول المحشى وعبارة البهجة الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وانظر عبارة البهجة وشرحها



لا سيما و اراقة الدم في هذا الزمن اكل فلا يرد كونها شبيهة بالاضحية وليست باضحية (فقال الله على) أو على وان لم يقل الله كما يعلم من كلامه في النذر (أن أضحي بهذه) أو جعلتها أضحية أو هذه أو هي أضحية أو هدى زال ملكه عنها بمجرد التعيين كما لو نذر التصديق بمال بعينه وإن نازع فيه البلقيني و (لزمه ذبحها) وإن كانت مجزئة فحدث فيها ما يمنع الاجزاء كما مر (في هذا الوقت) السابق أداء وهو أول وقت يلقاه بعد النذر لأنه التزامها أضحية فتعين لذبحها وقت الاضحية وإنما لم يجب الفور في أصل النذور والكفارات لأنها رسالة في الذمة وما هنا في عين وهي لا تقبل تأخيرا كما لا تقبل تأجيلا ويشكل عليه أنه لو قال على أن أضحي بشاة مثلا كانت كذلك إلا أن يجاب بان التعيين هنا هو الغالب فالحق به ما في الذمة بخلافه في تلك الابواب وخرج بقوله قال نية ذلك فهي لغو كنية النذر وأفهم انه مع ذلك القول لا يحتاج لنية بل لا عبرة بنية خلافه لأنه صريح وحينئذ فما يقع فيه كثير من العامة انهم يشتركون

ويجوز تقديمها اه أى على الزمن المعين لها في النذر وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن اه سم (قوله كونها) الاولى أنها كما في النهاية (قوله شبيهة بالاضحية وليست الخ) أى فلا يتعين لها وقت اه رشيدى عبارة ع ش أى فغنها ان لا يتقيد بذبحها بايام التضحية اه (قول المتن فقال الله على الخ) ومعلوم ان اشارة الاخرس المفهمة الناطق كمنطق كما قاله الاذرعى وغيره معنى (قوله او على) الى قوله كما لو نذر في المغنى لا افوله كما يعلم الى المتن وقوله او هدى (قوله او هدى) أى او عقيقة (قول المتن لزمه ذبحها) أى ولا يجزىء غير هار لو سلمية عن معية عينها في نذره اه ع ش (قوله وان كانت مجزئة فحدث الخ) أى او كانت معية مثلا عند الالتزام كما تقدم انفا اه سم (قوله كما مر) أى في شرح وشرطها سلامة من عيب ينقص لحما (قوله السابق) الى قوله وانما في المغنى (قوله وهو اول وقت يلقاه الخ) احتراز عن وقتها من عام اخر اه رشيدى عبارة ع ش أى وهو جملة الايام الاربعة التى يلقاها بعد وقت النذر لا اول جزء منها اه (قوله فتعين لذبحها الخ) أى ولا يجوز تأخيرها للعام القابل اه معنى (قوله ولانما لم يجب الخ) عبارة النهاية وتفرق النذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها اصاله بانها ملزمة برسلة الخ (قوله في أصل النذور) أى المطلقة اه ع ش (قوله لانها رسالة الخ) وفى سم ما حاصله انه لا حاجة للفرق المذكور لان ما هنا من النذر في زمن معين حكما لان الالتزام بالاضحية التزام لا يقاها وفى وقتها فيحمل على اول ما يلقاه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا في عين) قضية هذا الفرق وجوب الفور فيما لو نذر التصديق بمال بعينه كان قال الله على ان اتصدق بهذا الدينار والظاهر انه غير مراد ويصرح بذلك قول البهجة وشرحها في باب الاعتكاف اه ع ش (قوله ويشكل عليه) أى على التقيد بالمعينة انتهى معنى ويجوز ارجاع الضمير للفرق المذكور في كلام الشارح (قوله كانت كذلك) أى كالمعينة فى عين اول وقت يلقاه بعد النذر (قوله هنا) أى فى نذر الاضحية (قوله فالحق به) أى بالمعين انتهى ع ش (قوله فى تلك الابواب) أى ابواب النذور اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله كنية النذر فى المغنى (قوله نية ذلك) أى بدون تلفظ به اه معنى (قوله كنية النذر) قد يرد عليه انه من تشبيه الجزئى بكليه (قوله وأفهم) أى قول المصنف قال (قوله لانه صريح الخ) فيه ان الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم (قوله جاهلين الخ) وانما لم يسقط عنهم وجوب الذبح جهلهم لتقصيرهم بعدم التعلم ولان الجاهل انما يسقط الاسم لا الضمان انتهى ع ش (قوله بل وقاصدين) الى قوله وفى التوسط عبارة النهاية بدل تصير به اضحية واجبة تمتنع عليه اكله منها ولا يقبل قوله اردت انى اتطوع بها خلافا لبعضهم اه قال ع ش قوله ولا يقبل الخ المتبادر عدم القبول ظاهر او ان ذلك ينفعه فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنا وان كان قوله هذه اضحية صريحا لان الصريح يقبل الصرف الا ان يحمل قرا مو لا يقبل الخ على معنى لا ظاهر او لا باطنا

لا نذر للصلاة والصدقات في زمن قال شيخ الاسلام في شرحه فلا يتعين كذا في الرافعى هنا لكنه رجح في كتاب النذر التعيين في الصلاة الى ان قال فالصدقة كالزكاة ويجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم اه وقد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع الذمة لكن في شرح الارشاد للشارح بل يجوز التقديم أى تقديم الصلاة عليه أى الزمن المعين لها في النذر والتأخير عنه خلافا لما مال اليه الاسنوى من جواز التقديم فقط اه (قوله فحدث منها ما يمنع الاجزاء) او كانت معينة مثلا عند الالتزام كما تقدم فى اول الصفحة السابقة (قوله وانما لم يجب الفور الخ) ان كان المراد بالفور هنا وجوب ذبحها فى وقت الاضحية الذى يلقاه بعد النذر فلا حاجة للفرق لانه انما وجب فى هذا الوقت لانه عينه حكما لان التزام الاضحية التزام لا يقاها فى وقتها والحل على اول ما يلقاه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه لكن ما فى الحاشية الاخرى عن شرح الارشاد يخالف ذلك وقد يشكل بشموله العين على قوله وما هنا فى عين وقد يفرق بان الاضحية وضعت على الاختصاص بوقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه فى تلك الابواب) قد يدل الجواب ان للبعين فى تلك الابواب حكم ما فى الذمة فليراجع (قوله لانه صريح الخ) فيه

اضحيتهم من اوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه اضحية جاهلين فيما يترتب على ذلك بل وقاصدين



الاخبار عما أضمره وظاهر كلامهم أنهم (٣٥٦) مع ذلك تترتب عليهم تلك الاحكام مشكل وفي التوسط في هذا هدى ظاهر كلام

الشيخين انه صريح في إنشاء جعله هدايا وهو بالاقرار شبه لان ينوي به الانشاء اه ويرد بانه نظير هذا حر او مبيع منك بالف فكما ان كلام هذين صريح في بابه فكذلك ذلك ثم رايت بعضهم قال وفي ذلك حرج شديد وكلام الاذرعى يفهم قبول ارادته انه سيتطوع بالاضحية بها ويؤيده قوله ليس ان يقول بسم الله هذه عقبة فلان مع تصريحهم بحل الاكل منها اه ويرد ما قاله اولاً بما مر في رد كلام الاذرعى وثانياً بان ما ذكره لم يرد وإنما السنة ما ياتي اللهم هذه عقبة فلان وهذا صريح في الدعاء فليس مما نحن فيه وبفرض انهم ذكروا ذلك لا شاهد فيه ايضا لان ذكره بعد البسملة صريح في انه لم يرد به إلا التبرك فلم ان هذا قرينة لفظية صارنا ولا كذلك في هذه اضحية وافهم قولنا اداء انه متى فات ذلك الوقت لزمه ذبحها بعده قضاء وهو كذلك فيصرفه مصرفها (فان تلفت) او ضلت او سرت او تعيبت بعيب يمنع الاجزاء (قبله) اى وقت الاضحية بغير تفريط او فيه قبل تمكنه من ذبحها وبغير تفريط ايضا (فلا شئ عليه) فلا

فيوافق قوله يمنع عليه أكله منها اه (قوله عما أضمره) اى من ارادته أنه سيتطوع بها (قوله وظاهر كلامهم الخ) حال من كثير الخ (قوله مع ذلك) اى الجهل والقصد لما ذكر (قوله مشكل) خبر قوله فابقع الخ (قوله في هذا هدى) اى بيان حكمه (قوله وهو الخ) عطف على قوله ظاهر كلام الشيخين الخ (قوله بالاقرار شبه) اى فيقبل قوله اردت به انى اطوع بها (قوله انتهى) اى ما في التوسط (قوله ويرد) اى قول التوسط وهو بالاقرار شبه الخ (قوله بانه) اى قول الشخص هذا هدى (قوله وفى ذلك الخ) اى فيما افهمه كلام المصنف من انه مع ذلك القول لا يحتاج لنية الخ (قوله جرح شديد) وتانى عنه محاسن الشرع الشريف ولذلك مال سم وافتى السيد عمر بخلافه كما ياتي (قوله ويؤيده) اى كلام الاذرعى او قبول الارادة بحل الاكل اى اكل قائله وموونه منها اى من هذه العقبة (قوله ما قاله اولاً) وهو قوله وكلام الاذرعى يفهم الخ (قوله بما مر الخ) فيه نظر إذ غاية ما مر ان ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كالتين في هو امش باب الحوالة اه سم وقد مناعن ع ش ما يوافقه وقال السيد عمر ما نصه ينبغي ان يحل اى التعيين بقوله هذه اضحية ما لم يقصد الاخبار بان هذه الشاة التى اريد التضحية بها فان قصده فلا تعين وقد وقع الجواب كذلك في نازلة رفعت لهذا الحقير وهى ان شخصا اشترى شاة للتضحية فليخصه فقال ما هذه فقال اضحيتى اه (قوله في رد كلام الاذرعى) اى في التوسط (قوله وثانياً) وهو قوله ويؤيده قولهم ليس الخ (قوله لم يرد) اى في السنة (قوله وهذا صريح في الدعاء الخ) قضيته انه لو قال مثله هنا بان يقول بسم الله اللهم هذه اضحيتى لا تصير واجبة اه ع ش زاد الرشيدى وانظر هل هو كذلك اه (قوله وافهم) اى قوله او فضاء في المغنى لا قوله اى لما لمى وناخيره ولى قول المتن فان ائتلفها في النهاية لا قوله او فضلت لى ولو اشترى وما سأنبه عليه (قوله لزمه ذبحها الخ) اى فور اقباسا على إخراج الزكاة لتعلق حق المستحقين بها وظاهره وإن اخر لندرا ع ش وسيأتى عن المغنى الجزم بذلك (قول امان فان تلفت) اى الاضحية المذكورة المعينة اه مغنى (قوله او فيه) اى وقت الاضحية (قول المتن فلا شئ عليه) بى ما لو اشترفت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب ويصرف لهما مصرف الاضحية او لا فيه نظر وقد يؤخذ ما ياتي من انه لو تعدى بذبح المعينة قبل وقتها وجب التصديق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فيأذ كر والتصدق بلحمها ولا يضمن بدله لعدم تقصيره وعليه فلو تمكن من ذبحها ولم يذبحها فيغنى ضمانه لها اه ع ش وقد يدعى دخوله في قول الشارح الآتى او قصر حتى تلفت (قوله فهى كوديعة عنده) فلا يجوز له بيعها فان تعدى وباعها استردها إن كانت باقية وإن تلفت في يد المشتري استردا كثر قيمها من وقت القبض الى وقت التلف كالغاصب والبائع طريق في الضمان والقرار على المشتري ويشترى البائع بتلك القيمة مثل التالفة جنسا ونوعا وسنا فان نقصت القيمة عن تحصيل مثلها وفي القيمة من ماله فان اشترى المثل بالقيمة أو في ذمته مع نيته عند الشراء أنه اضحية صار المثل اضحية بنفس الشراء وإن اشترى في الذمة ولم يذبحها اضحية فيجعلها اضحية ولا يجوز لإجارتها ايضا لانها بيع للمنافع فان اجرها وسلمها للمستاجر وتلفت عنده بر كوب او غيره ضمنها المأجر بقيمتها وعلى المستاجر اجرة المثل نعم إن علم الحال فالقباس ان يضمن كل منهما الاجرة والقيمة والقرار على المستاجر ذكره الاسنوى وتصرف الاجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيفعل بها ما يفعل بها وتقدم بيانه واما اعارتها فاجرة لانها لرافق كما يجوز له الاتفاق بها للحاجة برق فان تلفت في يد المستعير لم يضمن ولو كان التلف بغير الاستعمال في الموضع المشار اليه لان يده غيره يد امانة فكذلك اه وكذا ذكره الرافعى وغيره في المستعير من المستاجر ومن الموصى له بالمنفعة قال ابن العاد وصوره المسئلة ان تلفت قبل وقت الذبح فان دخل وقته وتمكن من ذبحها وتلفت ضمن لتقصيره اى كما يضمن معيره لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله هذا) اى العبد (قوله بالعتيق)

ان الصريح قد يقبل الصرف بالنيابة (قوله وكلام الاذرعى يفهم قبول ارادته أنه سيتطوع الخ) ولا يقبل قوله اردت انى اطوع بها خلافا لبعضهم ولا ياتي في ذلك قولهم ليس ان يقول بسم الله اللهم ان هذه عقبة فلان مع تصريحهم بحل الاكل منها الصراحتة في الدعاء الخ مر (قوله بما مر في رد كلام الاذرعى) فيه نظر

ان يملك نفسه وبالعقل لا ينتقل الملك فيه لاحد بل يزول عن اختصاص الادمي به ومن ثم لو اتلفه الناذر لم يضمنه ومالكو الاضحية بعد ذبحها باقون ومن ثم لو اتلفها ضمنها ولو ضلت بلا تقصير لم يلزمه طلبها الا ان لم يكن له مؤنة اى لها كبير وقع عرفا فيما يظهر وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر فتلقت تقصير فيضمنها او فضلت غير تقصير كذا في الروضة واستشكل بان الضلال كالتلف كما ياتي وقد يفرق بان الضلال اخف لبقاء العين معه فلا يتحقق التقصير فيه الا بمضي الوقت بخلاف التلف ولو اشترى شاة وجعلها اضحية ثم وجدها عيبا قد بما امتنع ردها وتعين الارش لزوال ملكه عنها كإمر وهو للبضحي ولوزال عيبها لم تصر اضحية لان السلامة انما وجدت بعد زوال ملكه عنها فهو كالواعتق اعنى عن كفارة فابصر بخلاف مالو كل من التزم عتقه قبل اعتاقه فانه يجزى عتقه عن الكفارة ولو عيب معينة ابتداء صرفها مصر فها تعيبت فضحية ولا شيء عليه ولو عين سليما عن نذره ثم عيبه او تعيب او تلف او

(١) قول المحشى وله تملكه اه الذى فى نسخ الشرح وله اقتناء اه

عبارة النهاية بالاعتاق (قوله نحو يبعه) اى كيبته وابداله اسنى (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم انتقال الملك في منذور العتق لاحد من الخاق (قوله لو اتلفه) اى قبل الاعتاق (قوله ومالكو الاضحية الخ) الاولى نصبه عطفا على اسم ان في قوله لانه الخ او تصديره باما كفاى النهاية عبارة تهو اما الاضحية بعد ذبحها فلا كما الخ (قوله بلا تقصير الخ) وان قصر حتى ضلت لزومه طلبها ولو بمؤنة مغنى وروض (قوله لم يلزمه طلبها الخ) فان وجدها بعد فوات الوقت ذبحها في الحال قضاء و صرفها مصرف الاضحية مغنى وروض مع شرحه (قوله وتأخير الذبح الخ) هو مفهوم قوله فيها مر قبل تمكنه من ذبحها اه رشيدى (قوله او فضلت غير تقصير) خلافا للنهاية والمغنى والاسنى عبارة الاول ويضمنها بتأخير ذبحها بلا عذر بعد دخول وقته اه (قوله كذا في الروضة) راجع الى المعطوف فقط (قوله واستشكل الخ) اعتمده النهاية والاسنى والمغنى عبارة الاخيرين قالوا ومن التقصير تأخير الذبح الى آخر ايام التشريق بلا عذر وخروج بعضها ليس بتقصير كمن مات في أثناء وقت الصلاة الموسع لا ياتم قال الاسنوى وهذا ذهل عما ذكره كالرافعى فيها قبل من انه ان تمكن من الذبح ولم يذبح حتى تلفت او تعيبت فانه يضمنها وذكر البلقينى نحوه وقال ما روجه النووي ليس بمعتد ويفرق بينه وبين عدم اتم من مات وقت الصلاة بان الصلاة محض حق الله تعالى بخلاف الاضحية انتهت اور زاد المغنى وما فرقه بين الضلال وبين ما تقدم بانها في الضلال باقية بحالها بخلافها فيما مضى لا يجدى فالوجه التسوية بين الضلال وبين ما تقدم اه (قوله كما ياتي) اى في شرح فان اتلفها (قوله لا بمضى الوقت الخ) قضيته انه يضمن اذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتى به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس اه سم عبارة الروض مع شرحه وان قصر حتى ضلت طلبها وجوبها ولو بمؤنة وذبح بدلها وجوبها قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعده ثم اذا وجدها بذبحها وجوبها ايضا لانها الاصل اه (قوله وجعلها اضحية) اى بالنذر اه ع ش اى ولو حكما كهذه اضحية (قوله وتعين الارش) اى ووجب ذبحها اه ع ش (قوله كإمر) اى في شرح ومن نذر معينة (قوله وهو) اى الارش اه ع ش (قوله ولوزال عيبها الخ) لعل المراد مطلق الاضحية لا خصوص الشاة المشتركة المذكورة فليراجع اه رشيدى عبارة الروض مع شرحه ولو قال جعلت هذه ضحية وهى عوراء او نحوها او فصيل او سخله لا طيية ونحوها لم يلزمه ذبحها وقت الاضحية وكذا لو التزم بالنذر عوراء او نحوها ولو في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية ويثاب عليها ولا تجزى عن المشروع من الضحية ولو زال النقص عنها لانه ازال ملكه عنها وهى ناقصة فلا يؤثر الكمال بعده كمن اعتق اعنى عن كفارة كفارة بصره اه بحذف (قوله لم تصر اضحية) اى لا تقع اضحية بل هى باقية على كونها مشبهة للاضحية فيجب ذبحها وليست اضحية فلا يسقط عنه طلب الاضحية المذنوبة ولا الواجبة ان كان التزامها بنذر في ذمته اه ع ش (قوله فابصر الخ) اى فانه لا يجزى عن الكفارة وينفذ عتقه اه ع ش (قوله ولو عيب) الى قوله وقضية كلامهم في المغنى (قوله ولو عيب معينة) عبارة النهاية وعين معينة ابتداء صرفها مصر فها وأردفها بسليمة اه وقوله عين معينة لعله محرف من عيب معينة والافه مكرر مع ما قدمه في شرحه ومن نذر معينة ومناف لقوله بعد واردها بسليمة (قوله صرفها الخ) اى وجوبها اه ع ش (قوله وضحي سليمة) اى وجوبها اسنى ومغنى (قوله او تعيبت فضحية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه النوع الثانى حكم التعيب فاذا حدث في المندورة المعينة ابتداء عيب يمنع ابتداء التضحية ولم يكن بتقصير من الناذر فان كان قبل التمكن من

اذغاية مامر ان ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كائنين في هو امش باب الحوالة (قوله ومن ثم لو اتلفها ضمنها الخ) قال في الروض وشرحه بخلاف العبد المندور عتقه اذا اتلفه اجنبى فانه اى الناذر ياخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عبدا يعتقه لما مر ان ملكه لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد هلك ومستحقو الاضحية باقون اه (قوله فلا يتحقق التقصير فيه الا بمضى الوقت الخ) قضيته انه يضمن اذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتى به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس (قوله وله تملكه<sup>(١)</sup> الخ) يتأمل

ذبحها أجزأ ذبحها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب التعيب فإن ذبحها قبل الوقت تصدق باللحم ولا يأكل منه شيئا لأنه فوت ما التزمه بتقديره وتصديق بغيره أدر أهم أيضا ولا يلزمه أن يشتري بها الضحية أخرى لأن مثل المعينة لا يجزئ الضحية وإن كان التعيب بعد التمكن من ذبحها لم تجزئه لتقديره بتأخير ذبحها ويجب عليه أن يذبحها ويتصدق بلحمها لأنه التزم ذلك إلى هذه الجهة ولا يأكل منه شيئا لما روينا أن يذبح بذلها سائمة ولو ذبح المنذورة في وقتها ولم يفرق لحمها حتى فسد لزومه شراء اللحم بدله بناء على أنه مثلي وهو الأصح ولا يلزمه شراء أخرى لحصول إراقة الدم ولكن له ذلك وقيل يلزمه قيمته وجري عليه إن المأقري تبعه الأصل بناء على أنه مقدم وأما المعينة عما في لزومه فلو حدث بها عيب ولو حال الذبح بطل تعينها وله التصرف فيها ويبقى عليه الأصل في ذمته اهـ (قوله أبدله) أي وجوباً عرشاً ومغني وأسنى (قوله لا تفككها عن الاختصاص الخ) ولا يتوقف انفكاكها عن الاختصاص على إبدالها باسم قبل الإبدال يجوز أن يتصرف فيها ببيع وغيره كما يصرح بذلك ما مر اتفاقاً عن المغني والأسنى خلافاً لما في عرش من التوقف اخذاً من ذكر الانفكاك بعد الإبدال (قول المأقري أن تلفها الخ) وإن ذبحها الناذر قبل الوقت لزومه التصديق بجميع اللحم ولزومه أيضاً أن يذبح في وقتها مثلها بدلاً عنها وإن باعها فذبحها المشتري قبل الوقت اخذ البائع منه اللحم وتصديق به واخذ منه الارش وضم إليه البائع ما يشتري به البدل مغني وروى مع شرحه (قوله أو قصر) إلى قوله وقضية كلامهم في المغني إلا قوله أي وقد ألى المأقري إلى قوله لا إلا أكثر في النهاية إلا قوله لأنه يوم النحر وقوله وفيما إذا زاد إلى ولو كانت وما سائبه عليه (قوله أو قصر حتى تلفت) ومنه ما لو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وإن كان التأخير لا يشتغل به صلاة العيد لأن التأخير وإن جاز مشروط بسلامة العاقبة اهـ عرش وقد يقال ومنه أيضاً ما مر عنه أنها لو اثرنت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها ولم يذبحها لزومه قيمتها اهـ ولعل اللازم هنا قيمتها وقت الاثراف كما هو ظاهر ما مر عنه إلى فقيها وقوله لا إلا أكثر منها ومن قيمتها يوم النحر فإيراجع (قوله وقد فات الخ) انظر كيف يجتمع هذا مع قوله وإن يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والياس منها لا يتأتى الذبح فيه فإن استثنى هذا من قوله وإن يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو أن قضيته أنه إذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدله عن الوقت وإن علم أنه لا يجدها إلا بعده لتقييده بفوات الوقت والياس منها وبخالفه قول الروض وشرحه أي والمغني مانصه وإن قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمئونة وذبح بدله وجوباً قبل خروج الوقت أن علم أنه لا يجدها إلا بعده اهـ سم وشرى (قوله وما مر أنفاً) أي قوله أو ضلت غير تقصير الخ (قوله أو سرت) تلفت على تلفت (قوله أو نحوه) كالسركة اهـ عرش (قوله ومثلها) تطف على قيمتها أو على ضمير المجزور بدون إعادة الجار كما جوزه ابن مالك عبارة النهاية وتحصيل مثلها اهـ وبعبارة المغني وقيمة مثلها اهـ (قوله لأنه بالتزامه الخ) عبارة المغني كالمثل باعها وتلفت عند المشتري ولأنه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فوتها وبهذا فارق التلاف الأجنبي اهـ (قوله إذا تساوى) أي المثل والقيمة اهـ نهاية (قوله أو زادت القيمة) أي في يوم نحو التالف ثم الأولى إسقاطه لا غناء قوله الاتي ولو كانت قيمتها الخ عنه (قوله بين القيمة) أي بين النقد الذي عينه عن القيمة والا

ضل أبدله بسلام وله اقتناء تلك المعينة والضالة لا تفككها عن الاختصاص وعودها للمالك من غير إنشاء تملك خلافاً لما يوهمه كلام جمع (فإن تلفها) أو قصر حتى تلفت أو ضلت أي وقد فات الوقت وأيس منها فيما يظهر وبه يجمع بين هذا وما مر أنفاً أو سرت (لزومه) أكثر الأمرين من قيمتها يوم تلفها أو نحوه ومثلها يوم النحر لأنه بالتزامه ذلك التزم النحر وتفرقة اللحم فقيماً إذا تساوى أو زادت القيمة يلزمه (أن يشتري بقيمتها) يوم نحر التلاف (مثلها) جنساً ونوعاً وسناً (و) أن يذبحها فيه (أي الوقت لتعديده ويصير المشتري متعيناً للضحية إن اشتراها بعين القيمة أو في الذمة لكن بنية كونه عنها وإلا فيجعله عدل الشراء بدلاً عنها وقضية كلامهم تعين الشراء بالقيمة فلو كان عنده مثلها لم يجز إخراجها عنها وهو بعيد

مع قوله لا تفككها الخ إلا أن يريد بتملكها تصرفه فيها تصرف المالك (قوله وعودها للمالك من غير إنشاء تملك) خلافاً لما يوهمه كلام جمع (مر) (قوله أي وقد فات الوقت الخ) انظر كيف يجتمع هذا مع قوله وإن يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والياس منها لا يتأتى الذبح فيه فإن استثنى هذا من قوله وإن يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو أن قضيته أنه إذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدله عن الوقت وإن علم أنه لا يجدها إلا بعده لتقييده بفوات الوقت والياس منها وبخالفه الروض وشرحه مانصه وإن قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمئونة وذبح بدله وجوباً قبل خروج الوقت أن علم أنه لا يجدها إلا بعده ومن التقصير تأخير الذبح إلى خروج أيام التشريق فلا عذر فعلياً البديل لا إلى خروج بعضها فليس بتقصير اهـ وقوله لا إلى خروج بعضها الخ لعله في الضالة فلا ينافي قوله السابق وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر فتلفت

والذي يظهر اجزائه وظاهر كلامهم تمكينه من الشراء وان كان بالتلاف ونحوه ويوجه بان اشارة جعل له ولاية الذبح والتفرقة المستدعية لبقاء ولايته حتى على البذل وليست العدة الشرطية هنا حتى تنتقل الولاية للحاكم بخلافه (٣٥٩) في نحو وصي خان فاندفع توقف الاذرعى

في ذلك وبجته أن الحاكم هو المشتري وفيما إذا زاد المثل يحصل مثلها لحصول ذبيحة الملتزمين بكل من هذين ولو كانت قيمتهما يوم الاتلاف أكثر فخص الغنم وفضل عن مثلها شيء اشترى كريمة او شاتين فاكثر فإن لم يجد كريمة ولم توجد شاة ولو باى صفة كانت بالفاضل اخذ به شقضا بان يشارك في ذبيحة اخرى وان لم يجز فان لم يجده اخذ به لحما على الاوجه فان لم يجده تصدق بالدرهم على فقير او اكثر ولا يؤخرها لوجوده فيما يظهر ولو اُتلفها اجنبى اخذ منه الناذر قيمتها او ذبحها في وقتها ولم يتعرض للحما اخذ منه ارش ذبحها واشترى بها او به مثل الاول ثم دونها ثم شقصا ثم اخراج درهم كاتقرر ولو اُتلف اللحم او فرقوه تعذر استرداده ضمن قيمتها عند ذبحها الا اكثر من قيمتها وقيمة اللحم ولا ارش الذبح وقيمة اللحم وهذا جار في كل من ذبح شاة انسان مثلا بغير اذنه ثم اُتلف اللحم (وان نذر في ذمته) اضحية كعلي اضحية (ثم عين) المنذور بنحو عينت هذه الشاة لنذري ويلزمه تعيين سليمة الا ان يلزم

فالقيمة في ذمته ليست منحصرة في شيء بعينه اه ع ش (قوله ونحوه) كان قصر حتى تلفت الخ (قوله بخلافه) اي العدل (قوله في ذلك) اي تمكينه من الشراء (قوله ان الحاكم الخ) الاول ان المشتري هو الحاكم (قوله وفيما إذا زاد الخ) عطف على قوله فيما إذا تساوى الخ (قوله يحصل مثلها) اي وفي القيمة من ماله اه معنى (قوله لحصول ذبيحة الملتزمين) وهما النحر وتفرقة اللحم بكل من هذين وهما الشراء واخر اجماعه عند وكان حق هذا التعليل ان يذكر عقب قوله السابق والذي يظهر اجزائه ولعل تأخيرها الى هنا من الناسخ (قوله ولو كانت) الى قوله لا الاكثر في المعنى لا قوله ولا يؤخرها الى ولو اُتلفها وما سابه عليه (قوله او شاتين الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه او مثل المتلفة واخذ بالزائد اخرى ان وفيها وان لم يف بها ترتب الحكم كما ياتي فيما إذا اُتلفها اجنبى ولم تنف القيمة بما يصح الاضحية واستحب الشافعى والاصحاب ان يتصدق بالزائد الذي لا يفي باخرى وان لا يشتري به شيئا أو يأكله وفي معناه بدل الزائد الذي يذبحه ولا يتم يجب التصديق بذلك كالاصل لانه مع ان ما كذا ياتي بدل الواجب كما لا اله (قوله اخذ به شقة صالح الخ) عبارة الروض مع شرحه اشترى به سهما من ضحية صالحة للشركة من بغير او بقرة لاشاة اه (قوله فان لم يجده الخ) عبارة النهاية او تصدق به درهم اه ومرافق المغنى والروض مع شرحه ما يوافق (قوله ولا يؤخرها) اي الدرهم لوجوده اي الى ان يوجد اللحم فيشتري بها (قوله او ذبحها في وقتها الخ) ولو ذبحها اجنبى قبل الوقت لزمه الارش وهل يعود اللحم ملكا او يصرف مصارف الضحايا وجهان فان قلنا بالاول اشترى الناذر به وبالارش الذي يعود ملكا اضحية وذبحها في الوقت وان قلنا بالثاني وهو كما قال شيخنا الظاهر فرقوه واشترى بالارش اضحية ان امكن ولا فكا ياتي اه معنى (قوله واشترى بها) بخلاف العبد المنذور عتقه إذا اُتلفه اجنبى فان الناذر ياخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عبا يعتقه ما امر ان ما كذا لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد ملك ومستحقوا الاضحية باقون معنى وروض مع شرحه (قوله ثم دونها الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فان لم يجد بها ما لها يشتري دونها فاذا كانت المتلفة ثنية من الضان مثلا وتقصت القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة من الضان ثم ثنية معز ثم دون سن الاضحية ثم سهما من الاضحية ثم لحما وظاهر كلامهم انه لا يتعين لحم جنس المنذورة ثم يتصدق بالدرهم للضرورة (قوله ثم اخراج درهم) هلا قال على طريقة ما قبله ثم لحما ثم اخراج درهم اه سم اي كافي المغنى والروض مع شرحه (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجنبى وعبرة الروضة أى وفي الروض مع شرحه والمغنى مثلها فيه قال فان اكله او فرقوه في مصارف الاضحية وتعذر استرداده فهو كالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف اليه الى المضحي فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول انتهى وقضيته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع اه سم (قوله وهذا الخ) اي قوله ضمن قيمتها الخ (قوله اضحية) الى قوله وتقييد شارح في النهاية لا قوله الا ان ياتزم معية (قوله تعين) جواب الشرط اه سم (قوله وهى) اي الاضحية (قوله وبهذا) اي بوجود الفرض في التعيين هنا (قوله بتقصير ومثلها يوم النحر كان المعنى وقيمة مثلها كما عبر به في شرح الروض (قوله والذي يظهر اجزائه) كتب عليه مر وقوله وظاهر كلامهم تمكينه كتب عليه مر (قوله ثم اخراج درهم) هلا قال على طريقة ما قبله ثم لحما ثم اخراج درهم (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجنبى وعبرة الروضة صريحة فيه قال فان اكله او فرقوه في مصارف الاضحية وتعذر استرداده فهو كالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف اليه لا المضحي فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول اه وقضيته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع (قوله تعين) جواب الشرط (قوله لزمه ذبحه فيه) قال في الروض وان عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غيرها اي مع وجودها في اجزائها تردد

معية تعين وزال ملكه عنها بمجرد التعيين (لزمه ذبحه فيه) أى الوقت لانه التزم اضحية في الذمة وهى مؤقتة ومختلفة باختلاف أشخاصها فكان في التعيين عرض أى غرض وبهذا فارقت ما لو قال عينت هذه الدرهم عما في ذمتى من زكاة أو نذر لم تعين

أى لانه لا غرض في تعيينها وهذا أوضح من فرق الروضة بان تعيين كل من الدراهم وما في الذمة ضعيف إلا أن يقال سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به ف يرجع للاول أما إذا التزم (٣٦٠) معية ثم عين معية فلا تتعين بل له أن يذبح سليمة وهو الأفضل فعلم أن المعيب ثبت في

الذمة وأما قولهما عن التهذيب لو ذبح المعية المعينة للتضحية قبل يوم النحر تصدق بلحمها ولا يأكل منه شيئاً وعليه قيمتها يتصدق بها ولا يشترى بها أخرى لأن العيب لا يثبت في الذمة محمول على أنه أراد أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة (فان تلفت) المعينة ولو (قبله) أي الوقت (بقي الأصل عليه) كما كان (في الأصل) لبطان التعيين بالتلف أذما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح وتقييد شارح التلف هنا بغير تقصير غير صحيح بل لافرق هنا كما هو واضح (فرع) عين عما بذمته من هدى أو اضحية تعين كما علم مما مر وما يصرح به قولهم أنه بالتعيين يخرج عن ملكه وقولهم أن الضال هو الأصل الذي تعين أو لا وبه يعلم أن الأرجح من خلاف إطلاقه وكذا المجموع أنه لو ذبح غير المعين مع وجوده كاملاً لم يجز هو وإنما اجزأ في نظيره من كفارة يمين عين عبدا عنها فإنه وإن تعين يجزئ عتق غيره مع وجوده كاملاً لانه لا يزول الملك عنه بالتعيين كما مر فقول الأذرعى هذا مشكل جوابه ظاهر كما هو واضح (وتشترط النية) هنا لانها عبادة وكونها

أى لانه لا غرض (الخ) أى لعدم اختلافها غالباً حتى لو تعلق غرضه لجودتها أو كونها من جهة حل لا يتعين اه ع ش (قوله في تعيينها) أى الدراهم (قوله بان تعين كل الخ) لم يظهر لي حاصل هذا الفرق لاسيما بقطع النظر عن قول الشارح إلا أن يقال الخ فليراجع (قوله أما إذا التزم معية الخ) كأن قال لله على أن اضحى بعوراء أو عر جاء اه ع ش (قوله بل له أن يذبح سليمة) مفهومه أنه ليس له أن يذبح معية أخرى غير المعينة مع وجودها على حالها فليراجع (قوله لو ذبح المعية) إلى قوله فمحمول كذا في الروض وقال الاسنى عقبه أى بغير التزام له لئلا يشكك بما مر في قوله وكذلك التزم عوراء في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية اه (قوله المعينة للتضحية) أى ابتداء كأن قال جعلت هذه اضحية وهى عوراء ونحوها أو فصيل أو سخة اه روض (قوله وعليه قيمتها الخ) أى ان لم يتصدق بلحمها قاله ع ش وكلام الروض كالصريح في ضمان القيمة مطلقاً عبارة تصدق بجميع لحمها و بقيمتها دراهم اه (قوله فمحمول على أنه الخ) قد مر عن الاسنى تأويل آخر (قوله بدل المعيب) أى المعين عما في الذمة (قوله لا يثبت في الذمة) أى لا يثبت شاة بدل المعية في ذمته وإلا فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة اه ع ش (قوله في المعينة) أى عن النذر في الذمة اه معنى (قوله لبطان التعيين) عبارة شيخ الاسلام والمعنى لأن ما التزمه ثبت في الذمة والمعين وإن زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء اه (قوله أذما في الذمة لا يتعين الخ) وهذا كالأولى اشترى من مدينه سلعة بدنه ثم تلفت قبل تسلمها فإنه يفسخ البيع ويعود الدين كما كان نهاية وشرح المنهج (قوله لا يتعين الخ) أى يقينا يسقط به الضمان فلا ينفى ما مر (قوله وتقييد شارح الخ) وقد يكون التقييد لتعيين محل الخلاف اه سم أى يفيد القطع بالبقاء عند التقصير (قوله عين الخ) أى لو عين على حذف أداة الشرط (قوله مما مر) أى في شرح ثم عين (قوله وقولهم أن الضال الخ) سند كرا فناعن الروض مع شرحه ماوضحه (قوله) وبه يعلم الخ عبارة المغنى ولو عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غير هاهم وجودها في اجزأ أنها خلاف ويؤخذ مما مر أنه يزول ملكه عنها عدم الاجزاء ولو ضلت هذه المعينة عما في الذمة فذبح غير هاهم اجزأ أنه فان وجد هاهم يلزمه ذبحها بل يتلصقها كما صرح به الراغب اه وكذا في الروض مع شرحه لا قوله ويؤخذ مما لو ضلت ثم قال فلو وجدها قبل الذبح لغير هاهم يلزمه ذبح الثانية بل يذبح الاولى فقط لانها الأصل الذي تعين أو لا اه (قوله وكذا المجموع) أى أطلقه (قوله وإنما اجزأ) أى غير المعين مع وجود المعين (قوله فانه الخ) هذا علة ثبوت الاجزاء في الكفارة وقوله الآتى لانه الخ توجيه للاجزاء وعلته اثباته فلا اشكال (قوله كما مر) أى في شرح فلا شيء عليه (قوله هذا مشكل) أى الاجزاء في الكفارة دون الاضحية (قوله ما ذكر) أى أنه لا يزول الملك الخ (قوله هنا) إلى قوله ولو عين في النهاية والمعنى لا قوله من تناقض فيه (قوله هنا) أى فيما إذا عينها عما في الذمة بخلاف ما لو عينها في نذره ابتداء اه ع ش (قوله فسيأتى) أى في قوله كما يكتفى

أى خلاف فلو ضلت المعينة فذبح غير هاهم اجزأ أنه فان وجد هاهم يلزمه ذبحها بل يتلصقها فلو وجدها قبل الذبح لم يذبح الثانية أى لم يلزمه ذبحها بل يذبح الاولى فقط (فرع) لو عين عن كفارة تعين فان تعيب أو مات وجب غيره ولو اعتق غيره مع سلامته اجزأ اه وفرق في شرحه بين الاجزاء هاهم وعدمه على وجه في مسألة التردد السابقة بان المعنى ثم خرج عن ملكه بخلافه هنا (قوله ١) وإن حدث به عيب انظره مع قوله للسابق قبيل المتن فان اتلفها ولو عين سليمان نذره ثم عيبه أو تعيبه إلى قوله ابدل بسليم مع قول الروض وشرحه اما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت أو بعده ولو في حالة الذبح مبطل التعيين لها وله بيعها وسائر التصرفات وعليه البدل بمعنى أنه بقي عليه الأصل في ذمته اه (قوله محمول الخ) عبارة شرح الروض لأن المعيب لا يثبت في الذمة أى بغير التزام له لئلا يشكك بما مر في قوله وكذلك التزم عوراء في الذمة أى يلزمه ذبحها وقت الاضحية الخ (قوله أن بدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجه ذلك (قوله وتقييد شارح التلف الخ) قد

(عند الذبح) لأن الأصل اقترانها بأول الفعل هذا (أن لم يسبق) افراز أو (تعيين) ولا فسيأتى (وكذا) تشترط النية اقترانها عند الذبح (أن قال جملة أضحيتها في الأصل) من تناقض فيه (١) قول المحشى قوله وإن حدث به عيب ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا

ولا يكتفى عنها بما سبق من الجعل لان الذبح قربة في نفسه فاحتاج اليها وفارقت المندورة الالية بان صيغة الجعل لجريان الخلاف في اصل الزوم بها منحة عن النذر فاحتاجت لقولها وهو النية عند الذبح نعم لو اقترنت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما يكفي اقترانها بافراز او تعيين ما يضحى به في مندوبة وواجبة معينة عن نذر في ذمته كما تجوز في الزكاة عند الافراز (٣٦١) وبعده وقبل الدفع وكل هذا افهمه قوله ان

لم الخ وقد يفهم أيضا ان المعينة ابتداء بنذر لا يجب فيها نية عند الذبح وهو كذلك بل لا يجب لها نية أصلا ولو عين عما في ذمته بنذر لم يحتج لنية عند الذبح ويفرق بينه وبين ما مر في المعينة عما في ذمته بان ذاك في مجرد التعيين بالجعل وهذا في التعيين بالنذر وهو أقوى منه بالجعل ﴿ تنبيه ﴾ ما قررت به عبارته من ان وكذا عطف على المثبت هو ظاهر العبارة وزعم أن ظاهرها العطف على المنفى ليوافق قول الامام والغزالي وجرى عليه في المجموع في موضع ان التعيين بالجعل كهو بالنذر تكلف ليس في محله لان الذي في المجموع في موضعين ونقله عن الاكثرين كالروضة ما قدمته من الفرق بينهما (تنبيه ثان) أطبقوا في الاضحية والهدى على ان النية فيهما حيث وجبت او نذبت تكون عند الذبح ويجوز تقديمها عليه لا تاخيرها عنه وذكر في المجموع عن الروايان

اقترانها الخ (قوله عنها) أى النية عند الذبح (قوله اليها) أى النية اه ع ش (قوله وفارقت) أى المجمعة اضية (قوله الالية) أى في قوله ويفهم أيضا ان المعينة الخ (قوله عن النذر) أى عن صيغته اه معنى (قوله فاحتاجت) أى صيغة الجعل (قوله لو اقترنت بالجعل) أى بان كانت مع الجعل او بعده اخذ بما يأتى انفا (قوله كما يكتفى اقترانها الخ) لعل المراد بالاقتران هنا ما يشمل وجود النية بعد الافراز او التعيين وقبل الدفع كما يفهمه قوله كما يجوز في الزكاة عند الافراز وبعده الخ ويصرح بذلك قول المغنى مانصه وهذا أى ما في المتن من اشتراط النية عند الذبح وجهه الاصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كافي تقديم النية على تفرقة الزكاة لكن يشترط صدور النية بعد تعيين المذبح فان كان قبله لم تجز كافي نظيره من الزكاة حيث تعتبر النية بعد افراز المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل يشترط لذلك دخول وقت الاضحية او لا فرق فيه نظرا والوجه الاول اه (قوله ولو عين عما في ذمته بنذر) بان قال الله على ان اضحى بهذه عوضا عما في ذمتي بالنذر السابق المطلق اه سيد عمر أى بلا نية عند التعيين كما يأتى عنه وعن سم (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية عند الذبح بل انه تسكنى النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضى ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذا سبق تعيين فكانه حمل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عن التعيين وسقوطها راسا اه سم (قوله ما مر) كانه يريد بما مر قوله السابق وواجبة معينة عن نذر الخ لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول هنا لم يحتج للنية عند الذبح ولا عند التعيين ليحتاج للفرق بينهما ولا انفرد عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل اه سم (قوله تنبيه الخ) يتأمل هذا التنبيه اه سيد عمر (قوله من ان وكذا عطف الخ) أى مع ارجاع اسم الاشارة الى عدم السبق على المثبت أى المذكور في المتن (قوله وزعم ان ظاهرها العطف الخ) أى مع ارجاع اسم الاشارة الى السبق (قوله على النفي) أى مفهوم ان لم يسبق الخ وهو لا تشترط النية عند الذبح ان سبق تعيين (قوله كهو بالنذر) أى في عدم الاحتياج الى النية (قوله في موضعين) أى اخرين (قوله من الفرق بينهما) أى بان التعيين بالنذر أقوى منه بالجعل (قوله حيث وجبت) أى النية (قوله او نذبت) أى كالمعينة ابتداء والمعينة عما في الذمة بنذر او بجعل او افراز مقرون بنية (قوله عند التفرقة) سكت عليه سم وسيد عمر وع ش (قوله والهدى مثلها) جملة اعتراضية (قوله لانه) أى الاضحية (قوله فكانت وقت الاراقة) الى قوله ومن دماء النسك يتأمل فيه ولعل حق التعبير ان يقول والاراقة هو الذبح فتعين قرن النية به اصالة (قوله قدمت فرقا اخر الخ) أى في الحج في مبحث الدعاء عبارته هناك وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا يجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها لا ان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وشم اراقه الدم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك إلا

يكون التقيد بمحل الخلاف (قوله لم يحتج لنية عند الذبح) مجرد هذا لا يحوج لفرق فتأمل (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية بل انه تسكنى النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضى ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذا سبق تعيين فكانه حمل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عند التعيين وسقوطها راسا (قوله ما مر) كانه يريد قوله السابق وواجبة معينة عن نذر في ذمته لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول

(٤٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وغيره في مبحث دماء النسك وأقرهم وتبعه السبكي وغيره أن النية فيها عند التفرقة وعليه يجوز تقديمها عليها كالزكاة ولا تنافى بين البابين لا مكان الفرق بان المقصود من الاضحية والهدى مثلها اراقه الدم لانها فداء عن النفس فكان وقت الاراقة هو الذبح فتعين قرن النية بها اصالة ومن دماء النسك جبر الخل وهو إنما يحصل بارفاق المساكين والحاصل ان ذلك هو التفرقة فزدين قرن النية بها اصالة فان قلت لم جاز في كل التقديم لمن تعين دون التأخير قلت لانا عهدنا



في العبادات تقديم النية على فعلها ولم يهدف فيها تأخيرها عن فعلها وسره أن المقدم يمكن استصحابه إلى الفعل فكان الفعل كالم متصل به بخلاف المؤخر عن الفعل فإنه انقطعت نسبتة إليه فلم يمكن أن طافه عليه وما يؤيد ما فرقت به أولاً قولهم في بحث الدماء عند اشتراط مقارنة النية للفرقة ما يتفرع عليه وهو لو ذبح الدم فسرق أو (٣٦٢) غصب مثلاً ولو بلا تقصير من الذابح قبل التفرقة لزمه إما إعادة الذبح والتصدق به وهو

الأفضل وإما شراؤه بدله لما والتصدق به أي لأن النية المشترط مقارنتها للفرقة لما وجدت عندها مع سبق صورة الذبح حصل المقصود الذي هو إرفاق المساكين كما تقرر نعم يتجه أنها حيث وجدت عند التفرقة لا بد من فقد الصارف عند الذبح ويفرق بينه وبين بعض صور الضحية التي لا تجب لها نية عند الذبح فإن الصارف لا يؤثر فيها بأنه وجد هنا من التعيين ما يدفعه فلم يؤثر بخلافه ثم فإن الدم من حيث هو لم يوجد له ما يعينه فآثر الصارف فيه فتأمل ذلك كله فإنه مع كونه مهما أي مهم كما علمت لم يتعرضوا لشيء منه) وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل المسلم على ما بحثه الزركشي ما يصح به وإن لم يعلم أنه ضحية (أو) عند (ذبحه) ولو كافراً كتابياً كوكيل تفرقة الزكاة ويفرق بين ذبح الكافر وأخذه حيث اكتفى بمقارنة النية للاول دون الثاني بأن النية في الاول قارنت المقصود فوقعت في محلها بخلافها في الثاني فإنها تقدمت عليه

إن قارنت نية القرية ذبحها فتأمل اه (قوله في العبادات) أي كالزكاة والصوم (قوله فكان الفعل) بتخفيف النون المفتوحة (قوله وما يؤيد) فيه تأمل ظاهر (قوله ما فرقت به أولاً) يعني الفرق بين الاضحية ودماء النسك (قوله ما يتفرع عليه) مقول قولهم (قوله وهو الخ) أي ما يتفرع على اشتراط ما ذكر (قوله قبل التفرقة) متعلق بقوله فسرق الخ (قوله بينه) أي دم النسك (قوله التي لا تجب الخ) صفة بعض صور الخ والتأنيث نظر اللبني (قوله لا يؤثر فيها) أي في نيتها عند الذبح (قوله بأنه وجد هنا من التعيين ما يدفعه) لعل حق التعبير أن يقول بأن ما وجد هنا من التعيين للاضحية بالنذر يدفعه (قول المتن عند إعطاء الوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله الاول ومفعوله الثاني قول الشارح ما يصح به (قوله المسلم) إلى قوله كوكيل الخ في النهاية (قوله المسلم الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغني قال الزركشي ويستثنى ما لو وكل كافراً في الذبح فلا يكفي فيه النية عند الذبح في الظاهر اه والظاهر الاكتفاء بذلك اه (قوله وإن لم يعلم) أي الوكيل (قوله وأنهم) إلى المتن في المغني الا قوله أو غيره ولفظه نحو (قوله له تفويضها) إلى المتن في النهاية (قوله أو غيره) أي بأن يوكل في النية غير وكيل الذبح اه سيد عمر عبارة سم قوله أو غيره يشمل الوكيل في الافراز ويقتضي أن له التوكيل في الافراز والنية عنده اه (قوله ولا نحو مجنون) أي غير عيز (قوله استثناء كافر) أي في الذبح (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره قوله لا يمنعه الخ سم ورشيدى (قوله لو اوجب نحو اضحية الخ) أي كعقيقة (قوله معين) صفة نحو اضحية الخ (قوله بنذر) راجع إلى الصورتين فالعين ابتداء بنذر كقوله ان اضحى بهذه والمعين بنذر عما في الذمة كقوله على أن اضحى بهذه عمالزم في ذمى وقد تقدم أن في هذين الحالين لا يحتاج إلى النية أصلاً سيد عمر وسم (قوله في وقته) متعلق بالذبح (قوله لا يمنعه من وقوعه الخ) وباخذ من أرش ذبحها كما ذكره قبل قول المصنف وإن نذر في ذمته فما هنا وهناك مفروض في حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فاذا ذبح الاضحية والهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء أو عما في الذمة فضولي في الوقت واخذ من المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف اليهم ولأن ذبحها لا يفتقر إلى النية فاذا فعله غيره اجزأه ولو لم الفضولي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح أو مصرف الأصل فيشترى به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن والا

هنا لم يحتاج لنية عند الذبح ولا عند التعيين ليجتاز للفرق بينهما والافجر عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل (قوله أو غيره) يشمل الوكيل في الافراز ويقتضي أن له التوكيل في الافراز والنية عنده (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره (قوله لا يمنعه من وقوعه الخ) أي لا يمنعه من وقوعه موقعه وباخذ منه أرش ذبحها كما ذكره في راس الصفحة بقوله اخذ منه أرش ذبحها الخ فما هنا وفي راس الصفحة مفروض في حالة واحدة وعبارة الروض وشرحه فان ذبحها أي الاضحية أو الهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء أو عما في الذمة فضولي في الوقت واخذ منه المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف اليهم ولأن ذبحها لا يفتقر إلى النية فاذا فعله غيره اجزأه ولو لم الفضولي الأرش أي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح ومصرفه مصرف الأصل فيشترى به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن والافجرام اه باختصار وقوله فكم امر إشارة إلى قوله قبل تمام دونها فإن كانت نية من الضان فقصت القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة ضان ثم ثلثة معز ثم دون سن الاضحية ثم سهما من ضحية ثم لحما ثم يتصدق بالدرهم اه باختصار (قوله أو عما في الذمة بنذر) ينبغي رجوعه لهما اخذ من قوله السابق ويفرق

مع مقارنة مانع لها وهو الكفر فان إعطاءها للكافر مقدمة للذبح وهي ضعيفة وقد قارنها بكفر الآخذ الذي ليس من أهل النية فلم يعتد بتقدمها حيث نذر ليس كاقترانها بالعزل لانه لم يقارنه مانع وأفهم المتن أنه لا يصح تفويض النية للوكيل وليس على إطلاقه بل له تفويضها المسلم عيزو كليل في الذبح أو غيره لا كافر ولا نحو مجنون وسكران لانهم ليسوا من أهلها ويكره استثناء كافر وصبي وذبح اجنبي لواجب نحو اضحية أو هدى معين ابتداءً وعما في الذمة بنذر في وقته لا يمنعه من وقوعه موقعه لانه مستحق الصرف لهذه الجهة من غير نية له

(وله) أي المضحى عن نفسه ما لم يرتد فلا يجوز لكافر الأكل منها طاعة أو يؤخذ منه أن (٣٦٣) التقيير والمهدى إليه لا يطعمه منها ويوجه بان

القصد منها إرفاق المسلمين  
بأكلها فلم يحز لهم تمكين  
غيرهم منه (الأكل من  
أضحية أطوع) وهدية بل  
يسن وقيل يجب لقوله  
تعالى فكلوا منها ولاتتبع  
رواه الشيخان أما الواجبة  
فلا يجوز الأكل منها سواء  
المعينة ابتداء أو عما في الذمة  
وبحث الرافعي الجواز في  
الأولى سبقه إليه الماوردي  
لكن بالغ الشائني في رده  
بل هي أولى ولا يجوز الأكل  
من نذر المجازاة قطعاً لانه  
كجزء الصيد وغيره من  
جبران الحج (و) له (إطعام  
الاغنياء) المسلمين منه شيئاً  
ومطبوخاً لقوله تعالى  
وأطعموا القانع والمعتز  
قال مالك أحسن ما سمعت  
أن القانع السائل والمعتز  
الزائر والمشهور أنه المتعرض  
للسؤال (لا تملككم) شيئاً  
منها للبيع كما قيد به في  
الوجيز والبيع مثال ومن  
ثم عرج جمع بأنه لا يجوز أن  
تملككم شيئاً ليتصرفوا فيه  
بالباع ونحوه بل يرسل إليهم  
على سبيل الهدية فلا يتصرفون  
فيه بنحو بيع وهبة بل  
بنحو أكل وتصدق وضيفة  
لغنى أو فقير مسلم لأن غايته  
أنه كالمضحى واعتماد جمع  
أنهم يملكونه ويتصرفون  
فيه بما شاؤوا ضعيف وإن  
أطالوا في الاستدلال له نعم

فكأمر انتهى باختصار اه عبارة عش قوله لا يمنع من وقوعه الخ أي حيث ولي المالك تفرقه وإلا  
فكأنه لا يفرق القيمة الأجنبية بتمامها ويدفعها للناذر فيشتري بها بدلاً ويذبحها في وقت التضحية وإلّا لم  
يكتف بتفرقة الأجنبية مع أنها خرجت عن ملك الناذر بالنذر لانه فوت تفرقة المالك التي هي حقه اه (قوله  
أي المضحى) إلى قوله وببحث في النهاية إلا قوله وقيل إلى أما الواجبة (قوله أي المضحى عن نفسه) خرج به ما  
لوضحي عن غيره فلا يجوز الأكل منها اه نهاية عبارة المغني والاسنى وخرج بذلك من ضحي عن غيره كمت  
بشرطه إلا في فليس له ولا لغيره من الاغنياء الأكل منها وبصرح الفقهاء ودلله بان الأضحية وقعت عنه  
فلا يحل الأكل منها إلا بأذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها اه (قوله مطلقاً) أي فقيراً أو غنياً مندوبة أو  
واجبة اه عش (قوله ويؤخذ منه) أي من عدم جواز أكل الكافر منها مطلقاً (قوله أن الفقير والمهدى  
إليه الخ) لكن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز نهاية أي وهو ضعيف كما يعلم بما يأتي في الشارح اه  
رشيدى وسيأتى تضعيفه أي كلام المجموع وعن سم عن الأيعاب أيضاً (قوله بل يسن) إلى قوله سواء في المغني  
(قوله فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الاغنياء اه سم قال المغني فإن أكل أي المضحى منها شيئاً غرم  
بدله اه (قوله وببحث الرافعي الخ) وافقه الروض ورده شارحه عبارة ما ولا يجوز الأكل من دم وجب  
بالحج ونحوه كدم تمتع وقران وجبران ولا من أضحية وهدي وجباً بنذر ومجازاة كان عاق البره بها بشقاء  
المريض ونحوه فلو وجباً بالنذر المطلق ولو حكماً بان لم يعاقب التزامهما بشيء كقوله لله على أن أضحي هذه  
الشاة أو بشاة أو هدي هذه الشاة أو شاة أو هدي اه هذه أضحية أو هدياً أكل جوازاً من المدين ابتداء كالطوع  
تبع في هذا ما يحتمل الأصل وتضحية ما قدمناه في النوع الثاني من وجوب التصديق بجميع اللحم أنه لا يجوز أكله  
منه وبصرح في المجموع دون المدين عن الماتزم في الذمة فلا يجوز أكله منه اه بخذف (قوله في الأولى) أي  
المعينة ابتداء (قوله سبقه) أي الرافعي وقوله إليه أي البحث (قوله في رده) أي الماوردي (قوله بل  
هي) أي الأولى أولى أي بالامتناع (قوله من نذر المجازاة) أي نذر التبرر للمعاق كان شفي مريضى لله على  
أن أضحي هذه الشاة أو بشاة اه اسنى (قوله وغيره) عطف على جزاء الصيد (قوله المسلمين) إلى قوله بل  
بنحو أكل في المغني إلا قوله شيئاً إلى شيئاً وإلى قوله قال ابن الرفعة في النهاية إلا قوله قال مالك أحسن ما سمعت  
وقوله الزائر والمشهور أنه وقوله شيئاً وقوله واعتماد جمع إلى نعم (قوله منه) الأولى التانيث (قوله أن  
القانع السائل) يقال قنع يقنع قنوعاً بفتح عين الماضي والمضارع إذا سال وقنع يقنع قناعة بكسر عين الماضي  
وفتح عين المضارع إذا رضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر إن قنع \* والحر عبد إن قنع فاقنع ولا تقنع وما \* شيء يشين ويى الطمع  
مغنى وحلبي (قول الماتن لا تملككم) أي كان يقول ما سكتكم هذا لتصرفوا فيه بما شئتم ولم يبينوا المراد بالغنى  
هنا وجوز الجمل الرمى أنه من تحرم عليه الزكاة والفقير هنا من تحمل له الزكاة سم على المنهج اه عش (قوله  
بنحو بيع وهبة) أي وهدية كما قال في شرح الارشاد أنه الأقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف بنحو  
أكل اللحم فهل يثبت في حق وارثه ما يثبت في حقه أو يطاق تصرفه فيه اه سم والقاب إلى الأولى أميل  
أخذاً بما يأتي في الشرح في وراثت المضحى ثم قوله أي وهدية الخ قد يخالفه ما يأتي من قول الشرح بل بنحو  
أكل الخ وقوله لأن غايته أنه الخ فإن ظاهرهما يشمل الهدية (قوله لأن غايته) أي المهدى إليه اه نهاية  
(قوله نعم) إلى قوله ثم الأكل في المغني (قوله يملكون ما استطاعوا لامام الخ) أي الاغنياء وظاهره أنهم  
يتصرفون فيه حتى بالبيع اه عش (قوله في الأكل) أي ونحوه اه مغنى (قوله ثم الأكل الخ) ثم

الخ إذا يفيد أن مجرد التعيين بالجعل لا يكفي عن النية وكذا من قوله هو والماتن وكذا يشترط النية عند الذبح الخ  
(قوله فلا يجوز الأكل منها) ينبغي ولا إطعام الاغنياء (قوله المسلمين) هذا التقيد لا يأتي على ما في الحاشية  
عن المجموع (قوله وهبة) أي وهدية كما قاله في شرح الارشاد أنه الأقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف

بما كوز وأندطاد لامام لهم من ضحية بيت المال كجثة الباقية (ويأكل ثلثاً) أي يسنان ضحي لنفسه أن لا يزيد في الأكل عليه ثم الأكل

كما يأتي ان لا يأكل منها الا لقمة يسيرة تبركاً بها للاتباع ودونه كل ثلث والتصدق بثلثين ودونه كل ثلث والتصدق بثلث واهداء ثلث قياساً على هدى التطوع الوارد فيه فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر (وفي قول) قديم بأكل (نصفاً) أى يسناً لا يزيد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب (٣٦٤) تصدق) أى اعطاء ولو من غير لفظ مملك كما كادوا ان يطبقوا عليه حيث اطلقوا انها التصدق

وعبروا في الكفارة بانه لا بد فيها من التملك واما ما في المجموع عن الامام وغيره انهما قاسا هذا عاينها وأقرهما فالظاهر اخذاً من كلام الأذرعى انه مقالته ويفرق بان المقصود من التضحية مجرد الثواب فكفى فيه مجرد الاعطاء لانه يحصله ومن الكفارة تدارك الجنابة بالطعام فاشبهه البدل والبدلية تستدعى تملك البدل فوجب ولو على فقير واحد (بعضها) مما ينطلق عليه الاسم قال ابن الرفعة عقب هذا قال في الحاوى وهو ما يخرج عن القدر التافه الى ما جرى في العرف ان يتصدق به فيها من القليل الذى يؤدى الاجتهاد اليه اه وذلك لانها شرعت رفقا للفقير وبه يتجه من حيث المعنى بحث الزركشى انه لا بد من لحم يشبعه وهو المقدّر في نفقة الزوج المعسر لانه أقل واجب لكن ينافيه قول المجموع لو اقتصر على التصدق بادن جزء كفاه

هنا لترتيب الذكرى (قوله كما يأتي) أى فى المتن (قوله والتصدق بثلث) أى للفقراء واهداء ثلث أى للاغنياء اه معنى (قوله قياساً الخ) ظاهره انه علة للمرتبتين الاخيرتين وجعله المغنى وشيخ الاسلام علة لسن مطلق الاكل من اضحية تطوع (قوله أى يسناً لا يزيد الخ) أى فى الاكل ونحوه واستثنى البلقينى من اكل الثلث على الجديد والنصف على القديم تضحية الامام من بيت المال اه معنى (قوله هذا) أى الاضحية فكان الاولى التانيث (قوله انه مقالة) أى ضعيف (قوله فاشبه) أى المقصود من الكفارة الا قوله قال ابن الرفعة الى نعم (قوله فوجب) أى التملك (قوله لو على فقير) الى قوله وتردد فى المغنى (قوله ولو على فقير الخ) عطف على قوله ولو من غير لفظ مملك (قول المتن ببعضها) أى المندوبة وهل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويملكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وإن تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه اه سم (قوله فيها) أى الاضحية وفى معنى من وقوله من التعليل بيان للموصول (قوله انتهى) أى كلام ابن الرفعة (قوله وذلك) أى وجوب التصديق ببعضها (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله وهو المقدّر في نفقة الزوج الخ) أى كرتل (قوله ينافيه) أى ذلك البحث (قوله نعم) الى قوله ولا يصرفه فى النهاية الا قوله اخذاً من كلام الماوردى (قوله تقييده) أى قول المجموع (قوله بغير التافه جدا) أى فلا بد ان يكون له وقع فى الجملة كرتل اه ع ش (قوله ويجب ان يملكه نيا الخ) ولا يغنى عن ذلك الهدية نهاية ومعنى أى للاغنياء ع ش (قوله ومنه) أى بما لا يسمى لحماً (قوله وتردد البلقينى الخ) عبارة النهاية والوجه عدم الاكتفاء بالشحم إذ لا يسمى لحماً نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أى ما ذكر من الجلد وما ذكر معه (قوله وللفقير) الى المتن فى المغنى الا قوله أى لمسلم الى ولو اكل (قوله ببيع) أى ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهبة ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله أى لمسلم أى فلا يجوز نحوه بيعه لكافراً سم اقول وقوة كلامهم تفيد انه لا يجوز للفقير نحوه بيع نحو جلدها لكافر ايضاً فليراجع (قوله او اهداء) أى للمغنى (قوله غرم قيمة ما يلزمه الخ) عبارة النهاية غرم ما ينطلق عليه الاسم وياخذ بشمته شقصان امكن والا فلا وله تاخير عن الوقت الا كل منه اه وعبارة المغنى والاسنى غرم ما ينطلق عليه الاسم وهل يلزمه صرفه الى شقص اضحية ام كفى صرفه الى اللحم وتفريقه وجهان فى الروض اصحهما كافى المجموع الثانى وجرى ابن المقرئ على الاول وله على الوجهين تاخير الذبح وتفريق اللحم عن الوقت ولا يجوز له الاكل من ذلك لانه بدل الواجب اه عبارة البجيرمى عن الحلبي ويشترى بقيمته لحماً ويتصدق به اه (قوله ولا يصرف شيء الخ) قال فى شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجه مال اليه المحب الطبري انه يجوز اطعام فقراء الذين من اضحية التطوع دون الواجبة انتهى اه سم (قوله منها) أى الاضحية (قوله ولا لقن) أى ما لم يكن رسولا غير اه نهاية (قوله ومكاتب) كذا فى النهاية والمغنى (قوله

بنحو كل اللحم فهل ثبت فى حق وارثه ما ثبت فى حقه او يطلق تصرفه فيه (قوله والاصح وجوب تصدق ببعضها) هل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويملكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله ببيع) أى ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهبة ولو للمضحي كما هو ظاهر (قوله أى لمسلم) أى فلا يجوز نحوه بيعه لكافر (قوله ولا يصرف شيء منها لكافر على النص) قال

بلا خلاف نعم يتعين تقييده بغير التافه جدا اخذاً من كلام الماوردى ويجب ان يملكه نياتاً بالافيد او لا يجوز ما لا يسمى لحماً ان مما يأتى فى الايمان كما هو ظاهر ومنه جلد ونحو كبد وكرش اذ ليس طيبها كطيبه وكذا ولد بل له اكل كله وان انفصل قبل ذبحها وتردد البلقينى فى الشحم وقياس ذلك انه لا يجوز وللفقير التصرف فيه ببيع وغيره أى لمسلم كما علم مما مرويات ولو اكل الكل او اهداء غرم قيمة ما يلزم التصديق به ولا يصرف شيء منها لكافر على النص ولا لقن الا لمبعض فى نوبته ومكاتب أى كتابة صحيحة فيها يظهر

(والأفضل) ان يتصدق (بكلها) لانه أقرب للتقوى (إلا لقما يتبرك باكلها) لالاية والاتباع ومنه يؤخذ ان الأفضل الكبد لخبر البيهقي انه صل الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحيته وإذا تصدق بالبعض وأكل الباقي أثيب (٣٦٥) على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق

به ويجوز ادخالهما ولو في زمن الغلاء والنهي عنه منسوخ (ويتصدق بجلدها) ونحو قرنها أي المتطوع بها وهو الأفضل للاتباع (أو ينتفع به) أو يعيره لغيره ويحرم عليه وعلى نحو وارثه بيعه كسائر أجزائها وأجارته وأعطائه أجره للذابح بل هي عليه للخبر الصحيح من باع جلد اضحيته فلا أضحية له ولزوال ملكه عنها بالذبح فلا تورث عنه لكن بحث السبكي أن لورثته ولاية القسمة والتفقه كهو ويؤيده قول العلماء له الاكل والاهداء كورثته أما الواجبة فيلزمه التصديق بنحو جلدتها (وولد الواجبة) المنفصل كما يشعر به التعبير بولد ويذبح وبواقفه قولها في الوقف الحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا (يذبح) وجوباً سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة علق به قبل النذر أم معه أم بعده لانه تبع لها فان ماتت بقي أضحية كالأب يرثه تدير ولد مدبرة بموتها (وله أكل كله) إذا ذبح معها لانه جزء منها وبه يعلم بناء هذا على جواز الأكل منها وقدم أن المعتمد حرمة مطلقاً فيحرم من ولدها كذلك كما أفاده كلام المجموع

أن يتصدق إلى قوله ولزوال ملكه في المغنى وإلى قوله كما لا يرتفع في النهاية الا قوله وانحقرتها إلى المتن (قوله لانه أقرب إلخ) وابتعد عن حفظ النفس ولا يجوز نقل الاضحية عن بلدتها كما في نقل الزكاة مغنى ونهاية أي مطلقاً سواء المندوبة والواجبة والمراد من الحرمة في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به على الفقراء وقضية قوله كما في نقل الزكاة يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه عش (قول المتن الا لقما) أو لقمة أو لقمتين اه مغنى (قوله ومنه) أي من المتبع (قوله من كبد اضحيته) أي غير الأولى لما تقدم أنها واجبة عليه ومنه يؤخذ ان الواجب يسقط بالأولى اه عش (قوله أثيب على التضحية إلخ) أي ثواب التضحية المندوبة وقوله والتصدق إلخ أي ثواب الصدقة اه عش (قوله ويجوز إلخ) أي من غير كراهة انتهى نهاية (قول المتن أو ينتفع به) كان يجعله دلو أو نعلاً أو خفاه اه مغنى (قوله نحو بيعه إلخ) ليس فيه إفصاح بطلانه وقضية قوله ولزوال ملكه عنها إلخ البطلان اه سم (قوله بحث السبكي إلخ) عبارة النهاية لكن يتجه كما بحثه السبكي إلخ (قوله والنفقة) أي مؤن الذبح انتهى عش (قوله ويؤيده) أي البحث (قوله قول العلماء إلخ) عبارة المغنى ولومات المضحي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلو أكله أو ثمة أكله اه (قوله له الاكل) أي لو ارث المضحي بعد موته (قوله سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة) وسواء كان التعيين بالنذر أو بالجعل مغنى وشرح المنهج (قوله فان ماتت) أي الاضحية (قوله بقي اضحية) أي فيجب التصديق بجميعه اه عش (قول المتن وله أكل كله) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ للأول هذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وليس مبني على القول بجواز أكله من أهله خلافاً لجمع متأخرين اه قال عش قوله خلافاً لجمع الخ منهم ابن حجر اه أي وشيخ الاسلام وقدم أي في شرح وله الاكل من اضحية تطوع (قوله مطلقاً) أي عينت ابتداء النذر أو عما في الذمة (قوله فيحرم) أي الاكل من ولدها وفاقا لشيخ الاسلام وخلافاً للنهاية والمغنى كما مر انفاً (قوله كذلك) أي مطلقاً اه سم (قوله لكن انتصر بعضهم إلخ) وكذا انتصر لهم النهاية والمغنى بما يأتي (قوله بما يقع عليه إلخ) أي أصالة اه نهاية (قوله والولد ليس كذلك) أي لا يسمى اضحية لنقص سنه اه مغنى وقوله لنقف الخ هذا نظر للغالب والأولى أن يقول أصالة كما مر عن النهاية (قوله لكونه كجنيثها) أي تبعها ولا يلزم أن يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجه

في شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الأصحاب وهو وجه مال إليه المحب الطبري انه يجوز اطعام فقراء الذميين من اضحية التطوع دون الواجبة أي كما يجوز اعطاء صدقة التطوع له وقضية النص أن المضحي لو ارث لم يجز له الاكل منها وبه جزم بعضهم وأنه يمتنع التصديق منها على غير المسلم والاهداء إليه اه وعبارة المجموع بعد أن حكى عن ابن المنذر أنهم اختلفوا في اطعام الفقراء أهل الذمة فرخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب إلينا وكره مالك اعطاء النصراني جلد الاضحية أو شيئاً من لحمها وكرهه الليث قال فان طبخ لحمها فلا بأس باكل الذي مع المسلمين منه ما نصه هذا كلام ابن المنذر ولم أر لأصحابنا كلاماً فيه ومقتضى المذهب انه يجوز اطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة اه (قوله نحو بيعه) ليس فيه إفصاح بطلانه وقضية قوله ولزوال ملكه عنها البطلان (قوله علق به قبل النذر) تقدم انه لو نذر التضحية المعينة لم يذبحها ولا تجزى اضحية فان شمل العيب فيه الحمل فقوله هنا علق به قبل النذر لا يقتضى أنها حينئذ تقع اضحية على أن الفرض انه ان انفصل قبل ذبحها فيبين انه لم يلتزم معية (قوله وله أكل) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله فيحرم) أي الاكل (قوله من ولدها كذلك) أي مطلقاً

واعتمده قال الأذرعى ويجب تنزيل كلام الروضة والشرحين عليه لكن انتصر بعضهم لهذه الثلاثة والمتن بان التصديق إنما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية والولد ليس كذلك ولزوم ذبحه معها لكونه كجنيثها وبانه يجوز للوقوف عليه أكل الولد ولا يكون وقفاً فكذلك الولد هنا

اه وليس بصحيح وما ذكره من الحصر إنما هو في المقطوع بها والكلام هنا في الواجبة وهي قد زال ملكه عنها وعن جميع اجزائها التي يقع عليها اسم الاضحية وغيره او يفرق بينه وبين ولد الموقوفة بأن القصد بالوقف انتفاع الموقوف عليه بفوائد الموقوف والولد من جملتها وبالنذر في الفقره اكل جميع اجزائها ومنها الولد فلا (٣٦٦) جامع بينهما وعلم من المتن بالاولى حكم جنيها لما اذا بحث فئات بموتها او ذبح فن حرم اكل

الولد حرم هذا بالاولى ومن اباحه اباح هذا المامرا نه بناء على حل اكلها فان قلت كيف يلائم هذا مامرا ان الحمل عيب يمنع الاجزاء قلت لم يقولوا انها ان الحامل وقعت اضحية وإنما الذي دل عليه كلامهم ان الحامل اذا عينت بنذر تعينت ولا يلزم من ذلك وقوعها اضحية كالمو عينت به معيبة بعيب آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها اضحية تعين حملها على ما اذا حملت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم يشكل على ذلك قول جمع له اكل جميع ولد المنتوع بها سواء اذبحها معه أم دونه لوجوده بطنها ميتا ويتصدق بقدر الواجب منها فليتعين تفريع هذا على الضعيف انه تجوز التضحية بحامل ثم رأيت شيخنا ذكر مامرا إلى قولي على انهم ولا يجوز الاكل قطعا من ولد واجبة في دم من دماء النسك (و) له يكره (شرب فاضل لبنها) اى الواجبة ومثلها بالاولى المندوبة عن ولدها وهو مالا يضره ففنده ضرر الاحتمال كمنعه نموه كامثاله فيما يظهر كما ان له ركوبها

اه معنى (قوله انتهى) اى ما انتصر بمضمون (قوله وليس بصحيح) اى ذلك الانتصار (قوله من الحصر) اى بقوله إنما يجب الخ (قوله وعن جميع اجزائها) اى ولو باعبار الاصل فتشمل ولدها ويظهر عطف قوله وغيره على قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع اه سم (قوله بينهما) اى ولد الموقوفة وولد الاضحية الواجبة (قوله وعلم) الى قوله فن حرم في النهاية (قوله فن حرم الخ) كالشارح وشيخ الاسلام تبعاً للجموع (قوله ومن اباحه الخ) كالتهايق والمغنى تبعاً للدين والثلاثة المتقدمة (قوله على حل اكلها) اى الام (قوله فان قلت) الى قوله نعم في النهاية (قوله يلائم هذا) اى قول المتن وولد الواجبة يذبح الخ اى المقضى لصحة التضحية بالحامل (قوله اذا عينت بنذر) انظر التقييد به اه سم اقول المراد بالنذر هنا ما يشمل الحكمى كجعلت هذه اضحية فلا إشكال (قوله كما لو عينت به) اى بالنذر وقوله بعيب اخر اى غير الحمل اه عش (قوله ووضع قبل الذبح) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية بها حائلا ثم حملت انها تجزى اضحية لما تقدم في شرح فان تلفت قبله فلا شئ عليه من قوله او تعينت فضحية ولا شئ عليه اه عش عبارة سم قوله ووضع قبل الذبح هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والا الخ ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما لا يخفى فليتامل اه اقول فانما قيد الشارح بالوضع قبل الذبح ليناسب تعبير المصنف بالوضع والحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا كما نبه عليه شيخ الاسلام والمغنى والنهاية (قوله على ذلك) اى الجواب الثانى العلوى (قوله اكل جميع الخ) مقول الجمع (قوله لوجوده الخ) راجع للعطوف فقط (قوله تفريع هذا) اى قول الجمع المذكور (قوله مامرا) اى من السؤال والجواب (قوله في دم من دماء النسك) لعله في جزاء الصيد والا فشرط دماء النسك ان تجزى وفي الاضحية قاله السيد عمر والاولى حملها على ما اذا حملت بعد تعينها بالنذر عما في ذمته من دماء النسك ووضعت قبل الذبح (قوله يكره) اى مع الكراهة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سقيه وغيره بلا عوض اه معنى (قوله اى الواجبة) الى قوله على المنقول في النهاية لا قوله كمنعه الى كما (قوله) مثلها بالاولى الخ قد تقتضى الاولوية نفي الكراهة فليراجع اه سم (قوله المندوبة) عبارة النهاية المعزولة اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) اى فاضل اللبن (قوله لا يضره) اى ولدها (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها إذا تلفت اه سم اى لان يقال ان العلة بمجرع المنة والضمان (قوله واركاها الخ) عطف على ركوبها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها محتاج الخ اه سم (قوله فهو) اى المستعير الذى يضمه خلافا للمغنى (قوله وبهذا) اى التعليل المذكور (قوله قياس الاسنوى الخ) وافقه المغنى كما مر في مبحث تلف الاضحية المندوبة (قوله لهذا) اى مستعير الاضحية من ناذرها (قوله من نحو مستاجر) اى كالموصى له بالمنفعة

(قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع (قوله إذا عينت بنذر) أنظر التقييد به (قوله ووضع قبل الذبح) هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا ولا الخ إلا ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما فيه فليتامل (قوله ومثلها بالاولى المندوبة) قد تقتضى الاولوية الكراهة هنا فليراجع (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها إذا تلفت (قوله لكن يضمن) اى صاحبها على ما اقتضاه قوله الاتى لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فليحرر (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها محتاج الخ

(قوله)

لكن الحاجة بان يعجز عن المشى ولم يجد غيرها بأجرة وجدها ولا أثر لقدرة على الاستعارة لما فيها من المنة والضمان

واركاها محتاج بلاأجرة لكن يضمن المضحي نقصها بذلك إلا ان حصل في يد مستعير فهو الذى يضمنه على المنقول الذى اعتمده ابن الرفع والفقهاء وغيرهما لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فكذا هو وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا والتفصيل السابق في المستعير انه لا يضمن ما تلف بالاستعمال المأذون فيه بخلاف غير هو ويندفع قياس الاسنوى لهذا على المستعير من نحو مستأجر فانه لا يضمن ووجه اندفاعه

أن معيره ثم ملك المنفعة فنزل منزلته لانه فرع بخلاف معيره هنا وأحسن قول الأذرعى بعد ذكره بعض ذلك فلا يصح ما ذكره السنوى  
تفقها وقياسا وفارق اللبن الولد بانه يضرها حبسه ويحلف لوجع لسانه يسرح فيه وإن خرج عن ملكه ويحرم عليه نحو بيعه ويسن له  
التصدق به وله جز صرفها ان أضر بها والانتفاع به (ولا تضحية لرفيق) بسائر انواعه (٣٦٧) لعدم ملكه ومن ثم كان المبعض فيما

يملكه كالحر ( فان اذن  
سيده ) له ولوعن نفسه  
( وقعت له ) اى السيد لانه  
نائب عنه والغاء لقوله عن  
نفسك لعدم امكانه واخذ  
بقاعدة اذا بطل الخصوص  
بقى العموم اذا نه متضمن  
لنية وقوعها عن تصالح له ولا  
صالح لها غيره فانحصر  
الوقوع فيه وبه يجاب عما  
يقال كيف تقع عنه من غير نية  
منه ولا من العبد نيابة عنه  
ثم رأيت شارحا اجاب  
بما ذكرته ثم قال ويحتمل ان  
المراد انه اذن له ونوى عن  
نفسه او فوض النية له فنوى  
عنه اه وظاهر كلامهم خلاف  
هذا ( ولا يصحى مكان  
بلا اذن ) من السيد لانها  
تبرع وهو ممنوع منه لحق  
السيد فان اذن له فيها وقعت  
للمكاتب ( ولا تضحية )  
تجوز ولا تقع ( عن الغير )  
الحى ( بغير اذنه ) لانها عبادة  
والاصل منعها عن الغير الا  
لدليل وذبح الاجنبى للمعينة  
بالنذر لا يمنع وقوعها عن  
التعيين فتقع الموقع للمامر  
انه لا يشترط لهائية ويفرق  
صاحبها لهما ولا ترد عليه

( قوله فنزل ) اى المستعير ( قوله لانه ) اى المستعير ( قوله فلا يصح الخ ) مقول الأذرعى ( قوله وفارق )  
إلى قول المتن فان اذن فى المغنى ( قوله وفارق اللبن الولد ) اى عند من منع اكلا اه معنى ( قوله وإن خرجت  
الخ ) غاية والضمير الاضحية الواجبة ( قوله ويحرم ) إلى قوله ثم رأيت فى النهاية ( قوله ويسن له التصديق  
به ) اى اللبن ويجلها ولائها اه نهاية ( قوله ان اضر بها ) اى ان تركه إلى الذبح والا فلا يجوز ان  
كانت واجبة لانتفاع الحيوان به فى دفع الأذى وانتفاع المساكين به عند الذبح وكالصوف فيما ذكر  
الشعر والوبر اه معنى ( قوله والانتفاع به ) خرج به البيع فلا يجوز له اه ع ش ( قوله بسائر انواعه )  
الى قوله ولا ترد هذه فى المغنى الا فرقه ثم رأيت الى ويحتمل وقوله وظاهر كلامهم خلاف هذا ( قوله ومن  
ثم كان المبعض الخ ) ظاهره وان لم تكن مهاياة اه سم عبارة ع ش اى ولو فى نوبة السيد ( قوله كالحر )  
فيصحى بما ملكه يبعضه الحر ولا يحتاج الى اذن السيد اه معنى ( قول المتن فان اذن سيده ) اى فيها وضحي  
وكان غير مكان اه معنى ( قوله ولوعن نفسه ) اى الرفيق ( قوله والغاء لقوله الخ ) عطف على لانه نائب  
الخ عبارة النهاية وبلغه قوله الخ وهى أحسن ( قوله غيره ) اى السيد ( قوله وبه الخ ) اى بقوله واخذ  
الخ ( قوله نيابة عنه ) راجع ( للمعطوفين جميعا ) ( قوله خلاف هذا ) اى الاحتمال المذكور ( قول المتن  
ولا يصحى مكان الخ ) اى كتابة صحيحة اه ع ش ( قوله من السيد ) الى قوله كما علم فى النهاية ( قوله  
وقعت للمكاتب ) بفتح التاء اه ع ش الا قوله وذبح الاجنبى الى الولوى ( قوله الالدليل ) عبارة المغنى  
الاما خرج بدليل اه ( قوله للمعينة بالنذر ) اى ابتداء او عمافى الذمة بالنذر ونحوها مما لا يحتاج الى نية  
عند الذبح كما يعلم مما مر قبيل قول المصنف وله الا كل الخ ( قوله عن التعيين ) اى جهته اى المعين ( قوله  
للمامر ) اى غير مرة ( قوله ويفرق صاحبها الخ ) اى وتفريق الاجنبى كاتلافه كما مر اه ع ش ( قوله  
ولا ترد ) اى مسألة ذبح الاجنبى عليه اى المتن ( قوله لان هذا ) اى ذلك الذبح منه اى الاجنبى ( قوله  
ولل الى الخ ) خبر مقدم لقوله التضحية الخ ( قوله لا غير ) اى لا غيرهما من الاولياء اه رشيدى ( قوله  
لانه ) اى الغير ( قوله عنه فى هذا ) كل من الجارين متعلق بولا يتهو الضمير راجع للمحجور واسم الاشارة  
للتضحية المتقدمين رتبة ( قوله من ماله ) اى الولوى ( قوله عن محجوره ) اى وكان ملكه له وذبحه عنه باذنه  
فيقع ثواب التضحية للصبي والاب ثواب الهبة اه ع ش ( قوله ولا ترد عليه هذه ) صحة تضحية الولوى عن  
مولىه ( قوله وان الامام الخ ) ولا يسقط بفعله الطالب عن الاغنياء فالتمسود بذلك مجرد حصول الثواب لهم  
ويذبحى ان مثل ذلك التضحية بما شرط الواقف التضحية به من غلة وقته فانه يصرف لمن شرط صرفه لهم ولا تسقط  
به التضحية عنهم وبلا يكون منه ولو اغنياء وليس هو تضحية من الواقف بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف  
اه ع ش وقوله ويذبحى سياتى عن سم ما يوافقه ( قوله الذبح عن المسلمين ) اى بدنة فى المصلى فان لم تتيسر  
فشاة اه رشيدى ( قوله ان اتسع ) ليس هذا من جملة ما تقدم اه رشيدى ( قوله ولا ترد هذه ) اى  
المسائل الثلاث ( قوله رحيث ) الى قوله اما باذنه فى المغنى ( قوله فان كانت معينة ) قال فى الروض بالنذر  
اه سم وبه يندفع توقف ع ش حيث قال تأمل فيما احتزبه عنه فانها متى ذبحت عن غير المضحي

( قوله ومن ثم كان المبعض فيما يملكه كالحر ) ظاهره وان لم تكن مهاياة ( قوله للمعينة بالنذر ) اى ابتداء  
او عمافى ذمته بالنذر كما علم من اواخر الورقة السابقة ( قوله فان كانت معينة ) قال فى الروض بالنذر ( قوله  
كما علم من قوله السابق الخ ) فيه تأمل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسألة

لان هذا منه لا يسمى تضحية وللولى الاب فالجد لا غير لانه لا يستقل بتمليكك فتضعف ولا يته عنه فى هذا التضحية من ماله عن محجوره كاله اخراج  
الفطرة من ماله عنه ولا ترد عليه هذه أيضا لانه قائم مقامه وممرانه يجوز اشر الك غيره فى ثواب اضحيته بما فيه وانه لو ضحي واحد من اهل  
البيت اجز اعنهم من غير نية منهم وان للامام الذبح عن المسلمين من بيت المال ان اتسع ولا ترد هذه ايضا عليه لان الاشر الكفى الثواب ليس اضحية  
عن الغير وبعض أهل البيت والامام جعلهما الشارعا قائمين مقام الكل وحيث امتنعت عن الغير فان كانت معينة وقعت عن المضحي والا فلا



اما باذنه فيجزىء كما علم من قوله السابق وان وكل بالذبح الخ كذا قاله شارح وليس بصحيح لا يهاهه ان اذنه للغير مقيد بما مر ان الوكيل انما يذبح ملك الآذن وأنه النأوى مالم يفوض اليه بشرطه والظاهر أنه لا يشترط هنا الاول أخذنا بما أتى في الميت أنه لا يشترط أن يعطيه مالا وما مر أنه لو قال لغيره اشترى كذا بكذا ولم يعطه شيئا (٣٦٨) فاشتراه له به وقع للوكل وكان الثمن قرضاله فيرد بدله وحينئذ فقياس هذا انه يكفي

هنا صح عنى ويكون ذلك متضمنا لا فتراضه منه ما يجزىء أضحية أى أقل يجزىء فيما يظهر لانه المحقق ولاذنه له في ذبحها عنه بالنية منه ويأتى في وصى الميت إذالم يعين له مالا احتملان والذي يظهر أنهما لا يأتیان هنا لان كلا من تبرع الوصى وكون الوصية في الثلث امره معهود في الميت لوصول الصدقة اليه إجماعا ولان الشارع جعل له الثلث يتدارك به ما فرط او يجوز به الثواب ولا كذلك الحى الآذن فهما (ولا) تجوز ولا تقع أضحية (عن ميت ان لم يوص بها) لما مر ويفرق بينها وبين الصدقة بأنها تشبه الفداء عن النفس فتوقف على الاذن بخلاف الصدقة ومن ثم لم يفعلها وارث ولا اجنبى وان وجبت بخلاف نحو حج وزكاة وكفارة لان هذه لا فداء فيها فأشبهت الديون ولا كذلك التضحية والحق العتق بغيرها مع انه فداء ايضا لتشوف الشارع اليه أما إذا أوصى بها فصح

كانت معينة اه (قوله) اما باذنه الخ) محترز قول المصنف بغير اذنه (قوله) كما علم من قوله السابق الخ) فيه تأمل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسألة الوكالة فان المضحي به من مال الموكل اه سم (قوله) كذا قاله الخ) أى قوله اما باذنه فتجزىء الخ (قوله) مالم يفوض) أى الاذن النية اليه أى وكيل الذبح بشرطه أى التفويض من كون المفوض اليه النية مسلمات (قوله) هنا) أى في التضحية عن الغير باذنه (قوله الاول) أى كون المذبح ملك الآذن (قوله قرضاله) الاولى عليه (قوله فقياس هذا) أى ما مر (قوله ذلك) أى قول الشخص ضح عنى (قوله لانه) أى الاقل (قوله ولاذنه الخ) عطف على لا فتراضه الخ (قوله بالنية منه) حال من ذبحها والضمير للوكل (قوله ويأتى) أى انفا (قوله إذالم يعين) أى الميت (قوله هنا) أى في ضح عنى (قوله لوصول الخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط (قوله اليه) أى الميت وقوله ولان الشارع الخ راجع للمعطوف فقط (قوله جعل له) أى للميت (قوله فهما) أى وصول الصدقة اليه وتعين الثلث لما ذكر (قوله لما مر) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله لما مر) أى عقب قول المصنف بغير اذنه (قوله بينها) أى الاضحية وكذا ضمير يفعلها وضمير بغيرها (قوله) اما إذا أوصى الخ) وقيل تصح التضحية عن الميت وان لم يوص لانه ضرب من الصدقة وهى تصح عن الميت وتنفعه وتقدم في الوصايا ان محمد بن اسحاق السراج النيسابورى احداشياخ البخارى ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمة وضحي عنه بمثل ذلك اه مغنى (قوله لما صرخ الخ) عبارة المغنى فان أوصى بها جاز في سنن ابى داود والبيهقى والحاكم ان على ابن ابى طالب كان يضحي بكبشين عن نفسه وكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنى ان اضحي عنه فاننا اضحي عنه ابد الكنية من شريك القاضى وهو ضعيف اه (قوله ويجب) إلى قوله لانه نائبة في النهاية والمغنى لا قوله سواء وارثه إلى التصديق (قوله على مضح عن ميت الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهاية وخرج بذلك أى بقول المصنف وله الاكل من اضحية تطوع من ضحى عن غيره كميته بشرطه الآتى فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبه صرح القفال وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا باذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها عنه اه (قوله من مال عينه) أى من حيث كونه من مال نفسه او مال ماذونه وقياس ما قدمه في التضحية عن الحى باذنه انه لو لم يعين قدر المال يحمل على اقل يجزىء فليراجع (قوله في ثلثه) أى الميت (قوله التصديق بجميعها) فاعل يجب (فرع) ما يقع في الاوقاف ان الواقف يشترط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين ينبغى صحة ذلك وجوب العمل به واعطاؤه اياهم الاضحية من

الوكالة فان المضحي به من مال الموكل (قوله ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) قال في شرح الروض ومحل ذلك أى استحباب الاكل من اضحية التطوع إذا ضحى عن نفسه فلو ضحى عن غيره باذنه كميته أوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبه صرح القفال في الميتة وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا باذنه فقد تعذر فيجب التصديق به عنه اه (قوله ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) فرع ما يقع في الاوقاف ان الواقف يشترط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين ينبغى صحة ذلك وجوب العمل به واعطاؤه اياهم الاضحية من حيث وجوب ذبحها فى وقتها ويجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاء فيه نظروا فيه ان يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر (قوله التصديق بجميعها) فاعل يجب

لما صح عن على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يضحي عنه كل سنة وكانهم لم ينظروا لضعف سندده حيث لا نجباره ويجب على مضح عن ميت باذنه سواء وارثه وغيره من مال عينه سواء مال ماذونه فيما يظهر فان لم يعين له مالا يضحي منه احتمال صحة تبرع الوصى عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل ان يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه التصديق بجميعها لانه نائبة في التفرقة لاعلى نفسه وعمونه لا لتحاد القابض والمقبض ويؤخذ من قولهم أنه نائبة في التفرقة أنه لا تصرف هنا للوارث غير الوصى فى شىء منها ويفرق بينه وبين هذا

ومامر عن السبكي بان المورث عزله هنا بتفويض ذلك لغيره بخلافه ثم ويشجه اخذاً من هذا ان للوصي اطعام الوارث منها ومان اللولى الاب فالجد التضيحية عن موليه وعليه فلا يقدر انتقال الملك فيها للولى كما هو ظاهر وإن اقتضى (٣٦٩) التقدير نظائر لذلك اما اولاً فلان اقرب

النظائر اليها العقيقة عنه وهي لا تقدير فيها كما يصرح به كلامهم وأما ثانياً فلانه يلزم عليه منع المقصود منها من الأكل والتصدق كسائر اموال المحجور وحينئذ فهل للولى اطعام المولى والظاهر نعم ﴿فصل﴾ في العقيقة وهي لغة شعر رأس المولود حين ولادته وشرعاً ما يذبح عند حلق شعره تسمية لها باسم مقارنها كما هو عاداتهم في مثل ذلك وأنكر أحمد هذا لان العقيقة الذبيح نفسه وصوبه ابن عبد البر لان علق لغة قطع والاصل فيه الخبر الصحيح الغلام مرتين بعقيقته اى فمع تركها لا ينعمون وأمثاله قال احمد رضى الله عنه اولاً يشفع لأبويه قال الخطابي وهذا احسن ما قيل فيه واستبعده غيره وهذا لا بعد فيه لانه لا مدخل للرأى في ذلك فاللائق ببجالة أحمد واحاطته بالسنة انه لم يقله إلا بعد ان ثبت عنده توقيف فيه لاسيما نقله الحلبي عن جمع متقدمين على احمد وشرعت اظهار للبشر ونشر للنسب وكره الشافعى تسميتها عقيقة اى لانه

حيث وجوب ذبحها في وقتها وتجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاء فيه نظر ويتجه انه يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر اه سم (قوله ومامر عن السبكي) اى فى شرح او ينتفع به اه سم (قوله عزله) اى الوارث غير الوصى (قوله من هذا) اى الفرق (قوله ومر) اى اتفانى شرح بغير اذنه (قوله فلا يقدر الخ) تقدم خلافه عن ع ش بل تعليله السابق فى عدم جواز تضحية غير الاب والجد مفيد للتقدير (قوله اما ولا) اى اما وجه عدم التقدير أولاً (قوله عنه) اى المولى (قوله) وأما ثانياً فلانه يلزمه الخ قد يمنع اللزوم اذ لا ضرر على المولى اه سم (قوله وحينئذ) اى حين عدم تقدير الانتقال (قوله الظاهر نعم) وفاقاً للنهاية ﴿فصل فى العقيقة﴾ (قوله فى العقيقة) من علق يعق بكسر العين وضما معنى وشورى (قوله) وهي لغة) الى قوله وظاهر كلام المتن فى النهاية لا لقوله وانكر الى والاصل وقوله واستبعده الى فاللائق وقوله اى الى بل وكذا فى المعنى لا لقوله فاللائق الى نقله (قوله عند حلق راسه) اى عند طلب حلق شعره وان لم يحلق اه ع ش (قوله تسمية الخ) علة لمقدر اى وانما سمي ما يذبح الخ بذلك الخ (قوله باسم مقارنها) اى متعلق مقارنها اذ ذبح العقيقة إنما يقارن الحاق المتعلق بالشعر لا بنفس الشعر المسمى بالعقيقة لغة (قوله فى مثل ذلك) اى فى النقل من المعنى اللغوى الى الشرعى (قوله وانكر احمد هذا) اى وجه التسمية المذكور او كون العقيقة لغة ما ذكر (قوله لان العقيقة) اى لغة الذبيح الخ اى المذبح فالعقيقة فعيلة بمعنى مفعولة فسكون من نقل العام الى الخاص كما هو الغالب فى الاسماء المنقولة من المعنى اللغوى الى الاصطلاحى (قوله الغلام مرتين بعقيقته) تمته كما فى النهاية والمعنى تذبح عنه يوم السابع ويحلق راسه ويسمى اه قال ع ش لعل التعبير بالغلام لان تعلق الوالدين به اكثر من الانثى فقد حشم على فعل العقيقة ولا فاللائق كذلك اه (قوله) ولا يشفع لأبويه) اى لا يؤذن له فى الشفاعة وإن كان اهلاً لاهل الكونه مات صغيراً او كبيراً وهو من اهل الصلاح اه ع ش (قوله وشرعت الخ) فهو معقول المعنى وليس تعبداً محضاً اه ع ش (قوله للبشر) هو بفتح او ضم فسكون البشارة وبكسر فسكون الطلاقة كذا فى القاموس وفسره ع ش بالنعمة ولعله تفسير مراد (قوله وكره الشافعى الخ) وظاهر صنيع المعنى والاسنى وشرح المنهج اعتماد الكراهة ايضا عبارة الاولين ومقتضى كلامهم والاخبار انه لا يكره تسميتها عقيقة لكن روى ابو داود انه قال <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قال للسانى عنها لا يحب الله العقوق فقال الراوى كانه كره الاسم ويوافقه قول ابن ابي الدم قال اصحابنا يستحب تسميتها نسيكة او ذبيحة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة اه واقصر الاخير ان على ما ذكره ابن ابي الدم واقراه وقال ع ش قوله ويكره تسميتها عقيقة ضعيف اه ووافقه شيخنا عبارته وفى البجيرمى عن سلطان مثلاً والمعتمدانها لا تكره لورودها فى الاحاديث اه (قوله كان يكره الفال الخ) اى وفيها تفاؤل بان يعق الولد والديه (قوله ان ينسك) بضم السين كما فى المختار اه ع ش عبارة الشورى يقال نسك ينسك نسكاً بفتح السين وضما فى الماضى وبضمها فى المضارع وباسكانها فى المصدر اه (قوله والقول بوجوبها) اى كاللث وداداو بانها بدعة أى كالحسن اه معنى (قوله إفراط) اى مجاوزة اه ع ش (قوله افضل من التصديق الخ) قضيته ان التصديق بقيمتها يكون عقيقة وقد يخالفه ما يأتى من ان اقل ما يجزى عن الذكر شاة وقولهم يحصل اصل السنة فى عقيقة الذكر بشاة فلعل المراد

(قوله ومامر عن السبكي) اى فى شرح او ينتفع به (قوله) وأما ثانياً فلانه يلزم عليه قد يمنع اللزوم لانه لا ضرر على المولى

﴿فصل﴾ (يسن ان يعق عن غلام يشاتين الخ) (قوله لان علق لغة قطع الخ) قد يقال هذا يمنع ان العقيقة

(٤٧) - شروانى وابن قاسم - تاسع) صلى الله عليه وسلم كان يكره الفال القبيح بل تسمى

نسيكة أو ذبيحة ولم تجب لخبر أبى داود من احب ان ينسك عن ولده فليفعل والقول بوجوبها أو بانها بدعة إفراط كما قاله الشافعى رضى الله عنه وذبحها افضل من التصديق بقيمتها وظاهر كلام المتن والاصحاب انه لو نوى بشاة الاضحية والعقيقة لم تحصل واحدة منهما

أن ثواب الذبيح للعقيقة أفضل من التصديق بقيمتها مع كونه ليس عقيقة اه ع ش (قوله وهو ظاهر) خلافا  
للهاية عبارة ولو نوى بالشاة المذبوحة الاضحية والعقيقة حصلا خلافا لمن زعم اه (قوله لان كلامهما  
الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها بواحدة حصول كل منهما بدونها  
اه سم عبارة البجيرى عن الحلبي والشوبرى ولو نوى بها العقيقة والاضحية حصلا عند شيخنا خلافا لابن  
حج حيث قال لا يحصلان لان كلا الخ وهو وجيه (قوله الضيافة الخاصة) ما المراد من الخصوص هنا مع انه  
لا فرق بينهما في الاكل والتصدق والاهداء كما ياتي (قوله يختلفان) الاولى التانيث (قوله كما ياتي) أى في  
شرح والاكل والتصدق كالاضحية (قوله سنة مؤكدة) إلى قوله فيما يظهر في النهاية والمغنى لا قول خلافا  
إلى لا قبله (قوله وان مات) قال في العباب ويعق عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لا قبل السابع او  
التمكن من الذبيح قال الشارح في شرحه على ما اقتضاه كلام الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المجزوم  
به في المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول الاذرعى يبعد نديها عن مات عقب الولادة او قبل  
السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي وإنا غاية  
الامر ان في المسئلة خلافا لجري في الروضة على وجه منه وجري عليه في المجموع هنا لكنه في آخر الباب جرى  
على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت العقيقة عندنا خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا في  
مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المغنى والاسنى والنهاية ويسن ان  
يعق عن مات قبل السابع وبعد التمكن من الذبيح اه (قوله لكن ينبغي حصول اصل السنة الخ) خلافا  
لظاهر النهاية والروضة ولصريح الاسنى والمغنى عبارتهما ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ولا تحسب قبله  
بل تكون شاة لحم اه وعبارة ع ش قوله لا قبله اى فان فعل لم يقع عقيقة اه (قوله والعاق) إلى قوله  
وفي مشروعيها في النهاية وكذا في المغنى لا قوله اى إلى قبل (قوله والعاق) اى من يسن له العق اه رشيدى  
(قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بماذا اه رشيدى (اقرل) لعله متعلق بمقدر معلوم من المقام اى  
يعق من مال الخ (قوله لا الولد) اى اماماه فلا يجوز للولى ان يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو ممتنع  
من مال المولود فان فعل ضمن كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله بشرط يسار العاق الخ)  
عبارة المغنى ولو كان الولي عاجزا عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر بها قبل تمام السابع استجبت في حقه وان  
ايسر بها بعد السابع مع بقية مدة النفاس اى اكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤمر بها وفيما إذا ايسر بها  
بعد السابع في مدة النفاس تردد للاصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبتها بها ولا يفوت على الولي  
الموسر بها حتى يبلغ الولد فان بلغ يحسن له ان يعق عن نفسه تداركاً لما فات اه (قوله قبل مضى الخ) متعلق  
بيسار العاق اه رشيدى (قوله والالم تشرع) وفاقا للمغنى كما مر آتفا (قوله حيثئذ) اى حين إذا لم تشرع  
لوليه (قوله احتمالا ان) تشرع لا تشرع اه سيد عمر (قوله وان ظاهر الخ) ظاهر صنيعة انه معطوف  
على قوله وفي مشروعيته وليس من كلام شرح العباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة البجيرى عن

وهو ظاهر لان كلامهما  
سنة مقصودة ولان القصد  
بالاضحية الضيافة العامة  
ومن العقيقة الضيافة  
الخاصة ولا يمتثلان في  
مسائل كما ياتي وبهذا يتضح  
الرد على من زعم حصولها  
وقاسه على غسل الجمعة  
والجناية على أنهم صرحوا  
بان مبنى الطهارات على  
التداخل فلا يقاس بها  
غيرها (يسن) سنة مؤكدة  
(ان يعق عن) الولد بعد  
تمام انفصاله وان مات  
بعده على المعتمد في المجموع  
خلافا لمن اعتمد مقابله لا  
سما الاذرعى لا قبله فيما  
يظهر من كلامهم لكن  
ينبغي حصول أصل السنة به  
لان المدار على علم وجوده  
وقد وجدو العاق هو من  
تلزمه نفقته بتقدير فقره من  
مال نفسه لا الولد بشرط  
يسار العاق أى بأن يكون  
من تلزمه زكاة الفطر فيما  
يظهر قبل مضى مدة أكثر  
النفاس ولا لم تشرع له وفي  
مشروعيها الولد حيثئذ  
بعد بلوغه احتمالا لان في  
شرح العباب وان ظاهر  
اطلاقهم

فعلية بمعنى مفعولة وهى التي تذبح لانهما مقطوعة أى مذبوحة تأمل (قوله لان كلامهما سنة مقصودة ولان  
القصد بالاضحية الضيافة العامة الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها  
بواحدة حصول كل منهما بدونها (قوله يسن ان يعق عن الولد بعد تمام انفصاله الخ) قال في العباب ويعق  
عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لا قبل السابع او التمكن من الذبيح قال في شرحه على ما اقتضاه كلام  
الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المجزوم به في المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول  
الاذرعى يبعد نديها عن مات عقب الولادة لا قبل السبعة ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس  
في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي وإنا غاية الامر ان في المسئلة خلافا لجري عليه في الروضة على وجه  
منه وجري عليه في المجموع هنا لكنه في آخر الباب جرى على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت  
العقيقة عندنا خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا في مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب الخ اه

سما لمن لم يعق عنه بعد بلوغه الاول لانه حينئذ مستعمل فلا ينتفى الذنب في حقه بانتفاءه في حق عمله وخبرنا انه صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة قال في المجموع باطل وكأنه قل في ذلك انكار البيهقي وغيره له وليس الامر كما قالوا في كل طرقة فتدروا ه احمد والبرار والطبراني من طرق وقال الحافظ الهيثمي في احدهما ان رجاله رجال الصحيح الا واحد او ثلثة اه وعنه صلى الله (٢٧١)

كاناني نفقته لا عسارا وبهيهما او معنى عني اذن لا بهيهما او اعطاه ما عني به وعن تلزمه النفقة الامهات في ولد زنا ولا يلزم من ندها اظهارها المثاني لا خفائه والولد الفتن ينبغي لاصله الحر العق عنه وان لم تلزمه نفقته لانه لعارض دون السيد لانها خاصة بالاصل والافضل ان يعق عن ( غلام ) اي ذكر ( بشاتين ) ويسن تساويهما ( و ) يسن ان يعق عن ( جارية ) اي اثني ومثلا الخثى على الاوجه فان قلت ما فائدة الخلاف لاذ الشاة تجزى حتى عن الذكر قلت فائدته ان الافتصاف فيه على شاة هل يكون خلاف الاكمل كالذكر او لا كالاثني ولانما رجحنا هذا لان الحكم على ذابح واحدة عنه بانه خالف الاكمل مع الشك بعيدا وما قول البيان يذبح عنه شاتين فينبغي حمله على الافضل لذلك فيه لاحتمال ذكر كورته وان كان لو اقتصر على واحدة لا يحكم عليه بانه خالف الاكمل لاننا لم

الشو برى نصه فان أيسر بعدها أى مدة النفاس فلا يندب له قاله في العباب قال في الابداب وهو كنعيرهم بلا يؤمر بها صريح في ان الاصل الموسر بعد الستين اى اكثر مدة النفاس او فعله قبل البلوغ لم تنفع عتيقة بل شاة لحم وقولهم لا الحر لوقتها تحمّل على ما إذا كان الاصل مرسرا في مدة النفاس وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان عمله لم يخاطب بها كان هو كذلك او تحصل بفعله مطلقة لانه مستعمل فلا ينتفى الثواب في حقه بانتفائه في حق اصله كل محتمل وظاهر اطلاقهم الا في ان من بلغ ولم يعق احد عنه يسن له ان يعق عن نفسه يشهد للثاني اه اذا علمت هذا فكان حق التعبير ان يقول وفي شرح العباب ان ظاهر اطلاقهم الخ ولعل تاخير الواو الى هنا من قلم الناسخ (قوله سنه) مفعول اطلاقهم اه سم (قوله الاول) خبر ان سم اى احتمال انها تشرع اه سيد عمر وجزم به المغنى كما مر انفا (قوله وخبرانه) الى قوله وعن تلزمه في المغنى لا قوله وكأنه الى وعقه (قوله باطل) أى فلا يستدل به الاول (قوله وكأنه) أى المجموع (قوله في ذلك) اى القول بالبطالان (قوله له) اى لذلك الخبر (قوله وعقه) الى قوله والولد في النهاية (قوله وعقه الخ) جواب عما يرد على قولهم والعاق من تلزمه نفقته الخ (قوله او اعطاه) اى اباهما (قوله وعن تلزمه النفقة الامهات الخ) عبارة المغنى قال الاذرى واطلاقهم استحباب العقيقة لمن تلزمه نفقة الولد يفهم انه يستحب للام ان تعق عن ولدها من زنا وفيه بعد لما فيه من زيادة العار وانه لو ولدت امته من زنا او زوج معسر او مات قبل عقه استحباب للسيد ان يعق عنه وليس مرادا اه (قوله ينبغي لاصله الخ) خلافا للنهية (قول المتن بشاتين) وكالشاتين سبعان من نحو بدنة اه قليوبى (قوله ويسن تساويهما) كذا في النهاية والمغنى (قوله على الاوجه) وفاقا للشيخ الاسلام والمغنى وخلافا للنهية والشهاب الرملى (قوله وانما رجحنا هذا) اى كون الخثى كالاثني (قوله عنه) أى الخثى (قوله فينبغي حمله الخ) لا يخفى ان هذا الحمل يتوقف على مغايرة الافضل للاكمل (قوله لاننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكفى في صحة ذلك الحكم مخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط المطلوب امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل اه سم (قوله للخبر الخ) عبارة النهاية والمغنى لخبر عائشة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تقع عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة رواه الترمذى وقال حسن صحيح اه (قوله ولكونها) الى قوله هذا ان لم تنذر في المغنى الا قوله واثرا الى فالافضل وقوله اى للمثالبة (قوله ولكونها الخ) متعلق باشبهت (قوله وتجزى) الى قوله هذا ان لم تنذر في النهاية (قوله واثرا) اى المصنف (قوله نظير ما مر) هو رفع نظير خبر عن الافضل اه رشيدى (قوله من سبع شياه الخ) هل هو مخموص بالذكرا ام لا وظاهر الاطلاق الثانى (قوله ثم الابل ثم البقر) ولو ذبح بقرة او بدنة عن سبعة او لاد جاز وكذا لو اشترك فيها جماعة سواء اراد كلهم العقيقة او بعضهم ذلك وبعضهم اللحم نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك) اى من الافضل منها وتعيينها اذا عينت معنى

(قوله سنه) مفعول اطلاقهم (قوله الاول) خبر ان (قوله لاننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يات به خالف الافضل ويكفى في صحة ذلك الحكم مخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل (قوله

نتحقق سبب هذه المخالفة (بشاة) للخبر الصحيح بذلك ولكونها فداء عن النفس اشبهت الدية في كون الاثني على النصف من الذكر وتجزى شاة او شرك من ابل او بقر عن الذكر لانه صلى الله عليه وسلم عن كل من الحسين رضى الله عنهما بشاة واثرا للشاة تبركا بلفظ الوارد ولما فالافضل هنا نظير ما مر من سبع شياه ثم الابل ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم شرك في بدنة ثم بقرة (وسنها) وجنسها (وسلامتها) عن العيوب والنية (والاكل والتصدق) والاهداء والادخار وقدر الماكول وامتناع نحو البيع وغير ذلك مما مر (كالاضحية) لانها شبيهة بها في النديب

(و) لكونها فداء عن النفس قد تفارقها في احكام قليلة جدا منها ان ما يهدى منها للغني يملكه ويتصرف فيه بما شاء لانها ليست ضيافة عامة بخلاف الاضحية ومنها انه (يسن طبخها) لانه السنة كما رواه البيهقي عن عائشة نعم الافضل اعطاء رجلها الى اهل اصل الفخذ فيما يظهر والافضل الميمن كما هو ظاهر أيضاً للقابلية نية للخبر الصحيح به هذا لم تذكره الاوجب التصديق ببعضها نيتاً كما بحثه الاذرعى نظير ما مر في الاضحية وقضية التنظير وجوب التصديق بكلها نية (٣٧٢) فان لم نقل به فليجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما بحثه ثم رايت الزركشي قال الظاهر انه

يجب التصديق بلحمها نيتاً كالاضحية وشيخنا نظر فيه ثم قال بل الظاهر انه يسلك بها مسلكها بدون النذر اه فاما التنظير في كلام الزركشي فهو محتمل واما ما قاله الشيخ فان اراد بمسلكها مسلك الاضحية الغير المنذورة كان عين بحث الاذرعى وقد علت رده او مسلك الحقيقة الغير المنذورة لم يفد النذر شيئاً فالوجه ما ذكرته لانها تميزت عن الاضحية باجزاء المطبوخة وان شاركتها في وجوب التصديق بالبعض والنذر لا بدله من تأثير وهو لما يظهر في وجوب التصديق بالكل فان قلت لم اثر في هذا دون وجوب كونه نيتاً قلت لان هذا وصف تابع لا يترتب عليه كبير امر بخلاف التصديق بالكل فاكتفى به ثم رايت المسئلة في المجموع وعبارته وتعين الشاة اذا عينت للحقيقة كما ذكرنا في الاضحية سواء لافرق بينهما انتهت فأفاد أن التعيين هنا يحصل بالنذر والجعل ونحو

ونهاية (قوله ولكونها) أي الحقيقة وقوله قد تفارقها أي الاضحية اه عش وكان الاولى للشارح أن يقول في كونها فداء عن النفس وتفارقها الخ (قوله الميمن) الاولى النبي كما في النهاية (قوله للقابلية الخ) متعلق بالاعطاء (قوله هذا) أي سن طبخها (قوله والاوجب التصديق الخ) وفاقا للظاهر النهاية عبارة ولو كانت أي الحقيقة مندورة فالظاهر كما قاله الشيخ انه يسلك أي الحقيقة المنذورة مسلكها أي الحقيقة أي فليجب التصديق بجميع لحمها نيتاً اه بزيادة تفسير الضمائر الثلاثة عن عش وقوله فلا يجب التصديق الخ قال عش ظاهر في أنه يجب التصديق ببعضها نيتاً بخلاف باقيها اه (قوله مطبوخة) أي ندبا أخذنا من السؤال والجواب الآتين في كلامه (قوله بلحمها الخ) أي بكلاهما يفيد قوله الاتي وبه يتايد الخ (قوله او مسلك الحقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مر وكذا جرى عليه المغني وأشار إلى منع قول الشارح لم يفد النذر بجعل وجه الشبه سن الطبخ عبارة (تنبيه) ظاهر كلامهم انه يسن طبخها ولو كانت مندورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وان بحث الزركشي انه يجب التصديق بلحمها نيتاً هو ظاهر كما ترى انها كالاضحية المنذورة في وجوب التصديق بالجميع وكالحقيقة المسنونة في سن الطبخ فيوافق قول الشارح فالوجه الخ (قوله ما ذكرته) وهو قوله فليجب بكلها مطبوخة (قوله عن الاضحية) أي المنذوبة (قوله لم اثر) أي النذر في هذا أي في وجوب التصديق بالكل (قوله لان هذا) أي كونه نيتاً (قوله وتعين الشاة الخ) مبتدأ وقوله كما ذكرنا الخ خبره وهو قوله سواء خبر مبتدأ محذوف أي هما متساويان والجملة تأكيد لما قبلها وقوله لافرق بينهما تأكيد لذلك او خبر ثان للبتدأ المحذوف (قوله فافاد) الاولى التانيث (قوله ومنه) أي الجميع (قوله بل وأنه يجب كونه نيتاً) قد يقال أنه مستثنى علم استثناء باطلاقهم سن طبخ الحقيقة كما علم استثناء وقت الاضحية باطلاقهم دخول وقت الحقيقة بتمام انفصال المولود فالوجه ما ذكره اولاً من وجوب التصديق بالجميع مطبوخاً كما اقتصر عش والبيهقي على حكايته عنه ولم يذكر اماماً الى ثانياً هنا من وجوب التصديق بالجميع نيتاً (قوله وارسالها) إلى قوله وظاهر كلام النخ في النهاية وكذا في المغني إلا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مر إلى ولا تحسب (قوله وارسالها) أي الحقيقة مطبوخة اه معنى (قوله أفضل الخ) ولا بأس بنداوم اليها اه معنى (قوله لك) عبارة النهاية والمغني منك اه (قوله واليك) أي ينتهي فعلى اليك لا يتجاوزك الى غيرك اه عش (قوله اللهم هذه عقيقة) يؤخذ منه انه لو قال في الاضحية المندوبة بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك هذه اضحيتي لا تصير بهذا واجبة وهو قريب فليراجع اه عش (قوله وان يطبخها بحلو الخ) ولا يكره طبخها بحامض مغني وعميرة قال السيد عمر وفي النهاية ويكره بالحامض اه وفي اصل الروضة ولو طبخ بحامض ففي كراهته وجهان أحدهما لا يكره اه فلعل لا ساقطة من النهاية اه (قول الماتن ولا يكسر عظم) أي يسن ذلك ما أمكنه بل يقطع كل عظم من مفصله اه معنى (قوله ولكنه خلاف الاولى) والا قرب كما قاله الشيخ انه لو علق عنه بسبع بدنة وتأتى قسمتها بغير كسر تعق استحباب ترك الكسر بالجميع إذ ما من جزء الا وللحقيقة فيه حصة نهاية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله لاختلاف عش (قول الماتن ويسمى فيه) وينبغي ان التسمية حق من له عليه الولاية من الاب وإن لم يجب عليه نفقة لفقره ثم الجد وينبغي ايضا ان تكون التسمية قبل العلق كما قد يؤخذ من قوله

هذه عقيقة وأنه يجري هنا جميع احكام الواجبة ثم ومنه التصديق بالجميع بل وأنه يجب كونه نيتاً وبه يتايد ما مر عن الزركشي وينتفي التنظير فيها وارسالها مع رقها على وجه التصديق للفقراء افضل من دعائهم اليها والافضل ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه عقيقة لان الخبر البيهقي به وان يطبخها بحلو تفاؤلاً بحلاوة الولد (ولا يكسر عظم) تفاؤلاً بسلامة اعضاء المولود فان فعل لم يكره ولكنه خلاف الاولى (وإن تدخ يوم سابع ولا دته) فيحسب يومها كما مر في الحتان مع الفرق بينهما ولا تحسب الليلة بل اليوم الذي يليها (و) ان (يسمى فيه) للخبر الصحيح بهما

وان مات قبله بل تسن تسمية سقط نفخت فيه الروح فان لم يعلم اذ كروا نثى سمي بما يصلح لها كهنود وطلحة ووردت اخبار صحيحة بتسميته يوم  
الولادة وحملها البخارى على من لم يرد العق يوم السابع وظاهر كلام أئمتنا نذها يومه وان لم يرد الحق وكانهم رأوا ان اخباره اصح وفيه ما  
فيه ويسن تحسين الاسماء واحبها عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل جاء (٣٧٣) في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثم قال

الشافعي في تسمية ولده  
محمد اسميته باحب الاسماء  
الى وكان بعضهم اخذ منه  
قوله معنى خبر مسلم أحب  
الاسماء الى الله عبد الله  
وعبد الرحمن انها أحية  
مخصوصة لا مطلقة لانهم  
كانوا يسمون عبد الدار  
وعبد العز فكانه قيل لهم  
احب الاسماء المضافة للعبودية  
هذان لا مطلقا لان احبها  
اليه كذلك محمد وأحمد اذ لا  
يختار لنبية ﷺ الا الافضل  
اه وهو تاويل بعيد يخالف  
لما درجوا عليه وما علل به  
لا ينتج له ما قاله لان من  
أسمائه ﷺ عبد الله كافي  
سورة الجن ولان المفضل  
فد يؤثر لحكمة هي هنا الاشارة  
الى حيازته لمقام الحد  
وموافقته للحمود من اسمائه  
تعالى كما مروى بذلك انه  
ﷺ سمي ولده ابراهيم  
دون واحد من تلك الاربعة  
لاحياء اسم ابيه ابراهيم  
ولا حجة له في كلام الشافعي  
لان عدوله عن الافضل  
لنكتة لا تقتضى ان ما عدل  
اليه هو الافضل مطلقا  
ومعنى كونه احب الاسماء  
اليه اي بعد ذينك فنامله

السابق ويقول عند ذبحها بسم الله الخ اه عش (قوله وإن مات قبله) ظاهره انه يسمى في السابع وان  
مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل انه غاية في اصل التسمية لا بقيد كونها في السابع فليراجع اه  
رشيدى عبارة المغنى ولو مات قبل التسمية استحب تسميته بل يسن تسمية السقط اه وهذا الصنيع كالصريح  
فيما ذكره آخره (قوله ووردت الخ) عبارة المغنى ولا باس بتسميته قبله وذكر المصنف في اذكاره ان  
السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل لكل منهما باخبار صحيحة وحمل البخارى اخبار يوم  
الولادة على من لم يرد الحق واخبار يوم السابع على من اراده قال ابن حجر شارحه وهو جمع لطيف لم  
اره لغيره اه (قوله وحملها البخارى الخ) هذا الحمل حسن كما قاله بعض المتأخرين سمى اه بجيرى (قوله وكانهم)  
اي ائمتنا (قوله ان اخباره) أى نذها يوم السابع (قوله ويسن) الى قوله ومن ثم قال في النهاية والمغنى  
(قوله ويسن تحسين الاسماء) لخبر انكم تدعون يوم القيامة باسمائكم وأسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم  
اه معنى (قوله ثم عبد الرحمن) كذا في النهاية ثم وعبر المغنى بالواو (قوله اسم نبي او ملك) ويسوطه  
خلافا لما لك اه معنى (قوله بل جاء في التسمية بمحمد فضائل الخ) وفي كتاب الخصائص لابن سبع عن  
ابن عباس انه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنبية محمد صلى  
الله عليه وسلم وفي مسند الحارث بن ابي سلية ان النبي ﷺ قال من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم احدهم  
بمحمد فقد جهل قال مالك سمعت اهل المدينة يقولون ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق  
خير قال ابن رشد يحتمل ان يكونوا عرفوا ذلك التجربة أو عندهم في ذلك اثر اه معنى (قوله في تسميته  
الخ) أى سبها (قوله وكان) بشد النون (قوله منه) أى قول الشافعي المذكور (قوله ومعنى) خبر الخ  
مقول البعض (قوله المضافة) أى المنسوبة (قوله لا مطلقا) أى لا مطلق الاسماء مضافة الى العبودية ام لا  
(قوله اليه) أى الله تعالى وقوله كذلك أى اجنية مطلقة (قوله انتهى) أى قول البعض (قوله لما  
درجوا اليه) أى من ان عبد الله وعبد الرحمن احب الاسماء مطلقا (قوله وما علل به) أى قوله لان احبها  
اليه الخ (قوله لان من أسمائه) رد لقول البعض لان احبها الخ وقوله ولان المفضل الخ رد لقوله لا يختار  
الخ (قوله ويؤيد ذلك) أى التعليل الثاني (قوله من تلك الاربعة) أى عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحد  
ولا حجة اي للبعض (قوله ومعنى كونه) أى محمد مبتدأ خبره قوله اي بعد الخ وكان الاولى التفرغ (قوله  
اليه) أى الشافعي (قوله اي بعد ذينك) أى عبد الله وعبد الرحمن (قوله فتامله) ويظهر ان كلام الشافعي  
المذكور على ظاهره من الاطلاق ومنشؤه كمال محبته له صلى الله عليه وسلم (قوله بمن اعتمده)  
أى قول البعض (قوله ويكره) الى قوله قال الاذرى في النهاية الا ما سانه عليه وإلى قوله اه في  
المغنى الا ما سانه عليه (قوله ويكره قبيح) أى من الاسماء ويسن ان تغير الاسماء القبيحة  
وما يتطير بنفيه معنى وروض مع شرحه (قوله ويحرم ملك الملوك) وشاهان شاة ومعناه ملك  
الاملاك معنى وزادى والاملى ملك الملوك (قوله عبد النبى) خلافا للنهاية والمغنى حيث قال  
واللفظ الاول وكذا عبد الكعبة او النار الخ ومثله عبد النبى أى او عبد الرسول على ما قاله  
الاكثرين والوجه جوازه أى مع الكراهة لاسيما عند ارادة النسبة له صلى الله عليه وسلم اه  
بزيادة تفسير في موضعين من ع ش (قوله ومنه يؤخذ) أى من التعليل (قوله لا يباهم) أى نحوهما  
(قوله لا يباهم المحذور) أى التشريك اه ع ش (قوله وحرمة قول بعض العامة الخ) أى وان لم يقصد  
ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة الخ) في شرح الروض قال في المجموع والتسمية بست الناس او العلماء

ولا تغتر بمن اعتمده غير مبال لخالفته لصريح كلامهم ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة وما يتطير بنفيه كيسار ونافع وبركة ومبارك ويحرم  
ملك الملوك لان ذلك ليس لغير الله تعالى وكذا عبد النبي او الكعبة او الدار أو على او الحسين لا يباهم التشريك ومنه يؤخذ حرمة التسمية  
بجار الله ورفيق الله ونحوهما لا يباهم المحذور أيضا وحرمة قول بعض العامة اذا حمل ثقلا الحملة على الله قال الاذرى نقلنا



عن بعض الاصحاب ومثله قاضي القضاة وانطاع منه حاكم الحكام اه وما ذكره عن بعض الاصحاب يردّه تجويز القاضي أبي الطيب الاول واستدلاله بتجويزهم الثاني لكن فيه (٣٧٤) نظر بالنسبة الاول بل الذي عليه الماوردي وغيره تحريمه وزعم القاضي أن المراد ملك

المعنى المستحيل على الله تعالى لا يماه اياه اه عش (قوله عن بعض الاصحاب) عبارة المغنى عن القاضي أبي الطيب اه وهى مخالفة لما يأتى فى الشرح فايراجع (قوله ومثله) اى ملك الملوك فى الحرمة (قوله وانطاع الخ) هذا من جملة المنة قول (قوله منة) اى من ملك الملوك (قوله الاول) اى ملك الملوك اه سيد عمر (قوله واستدلاله الخ) هذا وعط الرد (قوله الثاني) اى قاضى القضاة (قوله فيه نظر) اى فى الرد او فيما اختاره القاضى (قوله واما الثاني) اى قاضى القضاة سيد عمر (قوله لعله يحتل الخ) المعتمد الكرامة زيادى اه بجيرى (قوله عليه) أى جواز الثاني (قوله أقرب) وفى البجيرى عن الزبادى اعتماد انه كملك الاملاك حر ام وكذا اقر المغنى الاذرى فى حرمة كل من قاضى القضاة وحاكم الحكام كامر (قوله تسمى به) اى بملك الملوك (قوله فاستفتى) اى الوزير عنه اى الماوردى (قوله ثم هجره) اى الماوردى الوزير فسال اى الوزير عنه اى الماوردى وزاد اى الوزير فى تقريره اى الماوردى وقال اى الوزير لو كان اى الماوردى يحاى اى بيل (قوله وقال الحلبي) اى قوله اه فى المغنى (قوله وفى حديث) بالتونين خبر مقدم لقوله لا تقولوا الخ مراد به لفظه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله اه سم (قوله ووجهه) اى وجه الحلبي ذلك الحديث وقوله بانه اى الشخص المعالج للمريض وقوله والطيب العالم الخ مبتدا وخبر عبارة المغنى وانماسمى الرفيق لانه يرفق بالعليل واما الطيب فهو العالم الخ وليس هذه الا لله تعالى اه (قوله لتجويزهم التسمية الخ) ففى تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى أهل التوحيد من النار وأول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي حتى اذا لم يبق من وافق اسمه اسم نبي قال انتم المسلمون وانا السلام وانتم المؤمنون وانا المؤمن فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين اه معنى (قوله فان سلمت) اى كراهة الطيب (قوله ولا باس) الى قوله وان الحرمة فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله ومن ثم الى ويكره وقوله ولا يعرف الى ويحرم (قوله باللقب الحسن) ويحرم تلقب الشخص بما يكره وان كان فيه كالا عور والاعمش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لا يعرفه الا به اه معنى (قوله حتى سموا) اى لقبوا اه معنى (قوله بفلان الدين) أى كضياء الدين وعلاء الدين فيكره اه عش (قوله ومن ثم) أى من أجل قبح ذلك التلقب (قوله انها) اى تسمية السفلة وتلقبهم بنحو يحى الدين من الالقاب العلمية (قوله نحو ست الناس الخ) بل ينبغى الكراهة بنحو عرب وناس وقضاة وعلما بدون ست اه عش (قوله لانه من اقبح الكذب) ولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحق بى اه عش (قوله ولا يعرف الست الخ) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى والحن والصواب سيدنى انتهى اه سم (قوله ومرادهم) اى العوالم اه معنى (قوله ويحرم التكنى باني القاسم الخ) ويسن ان يكنى اهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر قال فى الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان الكنية للتكرمة وليسوا من اهلها بل امرنا بالاغلاظ عليهم الا خوف فتنة من ذكره باسمه او تعريف ويسن ان يكنى من له اولاد با كبار اولاده اى لو انثى ولا باس بتكنية الصغير اى ولو انثى ويسن لولد الشخص وتليذه وغلما ان لا يسميه باسمه اى ولو فى المكتوب والادب ان لا يكنى الشخص نفسه فى كتاب او غيره الا ان كان لا يعرف بغيرها او كانت اشهر من الاسم معنى ونهاية (قوله مطلقا) اى سواء كان اسمه محمدا لا اه عش اى وسواء كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم او بعده (قوله ان الحرمة الخ) بيان لما ينبغى (قوله كله) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله وفيه الى ونحوه أشد كراهة وقد منعه العلماء بملك الملوك وشاهان شاه اه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله (قوله ولا تعرف الست الا فى العدد) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى

ملوك الارض بعيد لان اللفظ صريح فى خلافه واما الثاني لعله يحتل ومن ثم اطبق العلماء وغيرهم عليه ويفرق بان هذا اشهر فى المخلوقين فقط بخلاف الاول وحاكم الحكام يردد النظر فيه والحاقه بقاضى القضاة فيها ذكرناه اقرب ولا نسلم أن افطاعته ان سلمت تقتضى تحريمه لانه مع ذلك يحتل لا صريح بخلاف ملك الملوك ولما تسمى به وزير كان الماوردى اقرب الناس عنده فاستفتى عنه فافق بحرمته ثم هجره فسال عنه وزاد فى تقريره وقال لو كان يحاى احد الجبابرة وقال الحلبي قال الحاكم وفى حديث لا تقولوا الطيب وقولوا الرفيق فانما الطيب الله ووجهه بانه رفيق بالعليل والطيب العالم بحقيقة الداء والدواء والقادر على الشفاء اه والوجه حله الا ان صح الحديث الذى ذكره بل مع صحته لا يبعد ان النهى للتنزيه لتجويزهم التسمية والوصف بغير لفظ الله والرحمن بل ظاهر هذا عدم الكراهة ايضا فان سلمت اطردت فى كل ما شبهه الطيب فى انه لا يتبادر منه

الا الله وحده ولا باس باللقب الحسن الا ما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بفلان الدين ومن ثم قيل انها الغصة التى لا تساغ ويكره كراهة شديدة نحو ست الناس أو العرب أو القضاة أو العلماء لانه من اقبح الكذب ولا تعرف الست الا فى العدد ومرادهم صيده ويحرم التكنى باني القاسم مطلقا كامر فى الخطبة بما فيه مما ينبغى مجيئه هنا وان الحرمة خاصة بالواضع أولا (و) ان (يخلق رأسه)

ويكره وقوله وبحث الحرمة إلى ويكره وقوله واستدل إلى ويسن (قوله كله) ولا يكتفى حلق بعض الرأس ولا تقصير الشعر ولو لم يكن برأسته شعر ففي استحباب امرار موسى عليه احتمال اه معنى (قوله فيه) اي اليوم السابع اه معنى (قوله طيبة) نسبة إلى الطب (قوله تلطixه) اي الرأس اه ع ش (قوله وكان القياس الخ) عبارة النهاية ولا يعلم يحرم لرؤايات ضعيفة به قال بها بعض المجتهدين اه وعبارة المغنى وإتمام يحرم للخبر الصحيح كافي المجموع انه صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة فاهر قوا عليه دما واميطوا عنه الاذى بل قال الحسن وقتادة انه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر اه (قوله لولا الخ) جوابه ما قبله (قوله به) اي بطلب التلطix (قوله صحيحة) فكيف كره اه سم (قوله كما قاله) اي ضمه ا وقوله غيره اي غير المجموع وقوله قال بها الخ صفة رواية والضمير المحرور عائدا اليها (قوله وبحث الحرمة مخالف) مبتدا وخبر (قوله للنقول) اي من عدم الحرمة المار في قوله ويكره تاطixه الخ (قوله عليه) اي ذلك البحث وقوله لولم تظهر له اي للنقول وقوله وقد ظهرت اي العلة وهي الرواية المتقدمة (قوله ويكره القزع) ومنه الشوشة اه ع ش (قوله خلافا لـ الخ) عبارة المغنى وهو حاق بهض الرأس طلقا وقيل حاقه واضع متفرقه واما حاق جميع الرأس فلا باس به لمن اراد التنظيف ولا يتركه ان اراد ان يدهنه ويرجله واما المرأة فيكره لها حلق رأسها لالضرورة اه (قوله بالخلق) هو بالفتح ضرب من الطيب اه ع ش (قوله فيه) اي تقديم الذم على الحلق (قوله للخبر) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله ومن ثم كان) اي الذم افضل والخبر محمول على انها كانت هي المتيسرة لاذالك (تنبيه) من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له كما قال الزركشى ان يفعله هو به بعد بلوغه ان كان شعر الولادة باقيا والاتصدق بزنته يوم الحاق فان لم يعلم احتياط واخرج الاكثر اه معنى عبارة النهاية ومن ثم كان افضل فاو في كلامه للتنويع لالتخير لان القاعدة متى بدىء بالاغظ قبل او كانت للتنويع او بالاسهل فالتخير اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله والحلق بها الخ (قوله وذكر) اي ابن عباس منها اي السبعة وقوله ويتصدق الخ مفعول ذكر (قوله فرع ذكروا الخ) (خاتمة) يسن لكل احد من الناس ان يدهن غبا بكسر الغين اي وقتا بعد وقت بحيث يحف الاول وان يكتحل وترا لكل عين ثلاثة وان يحلق العانة ويقلم الظفر وينتف الابط ويجوز حلق الابط وتنف العانة ويكون اتيا باصل السنة قال المصنف في تهذيبه والسنة في الرجل حلق العانة وفي المرأة تنفها والخنثى مثلها كما يحبه شيخنا والعانة الشعر النابت حول الفرج والذبروان يقص الشارب حتى يتبين طرف الشفة بيانا ظاهرا ولا يخفيه من اصله ويكره تاخير هذه المذكورات عن الحاجة وتأخيرها إلى بعد الاربعين اشد كراهة وان يغسل البراجم ولو في غير الوضوء وهي عقد الاصابع ومفاصلها وان يغسل معاطف الاذن وصماخها فيزيل ما فيه من الوسخ بالمسح وان يغسل داخل الانف تيامنا في كل المذكورات وان يخفض الشعر الشائب بالخرقة والصفرة وهو بالسواد حرام الا للمجاهد في الكفار فلا باس وخضاب البدن والرجلين بالخناء ونحوه للرجل حرام الا لعذر اما المرأة فيسن لها طلقا والخنثى في ذلك كالرجل احتياطا ويسن فرق شعر الرأس وتشميطه بماء او دهن او غيره وتسريح اللحية ويكره تنف اللحية اول طلوعها اثار اللبرودة وتنف الشيب واستعجال الشيب بالكبريت او غيره طلبا للشيخوخة وتنف جانبي العنققة وتشعيبها اظهارا للزهد وتصفيفها طافة فوق طافة للترن او التصنع والنظر في سوادها وياضها إعجابا وافتخارا والزيادة في الغذار من الصدغ والنقص منهما ولا باس بترك سباليه وهما اطراف الشارب معنى ونهاية قال ع ش قوله ان يدهن اي يدهن الشعر الذي جرت العادة بتزيينه بالدهن وقوله لكل عين ثلاثة اي متواليه وقوله وهو بالسواد حرام اي للرجل والمرأة كما شمله اطلاقه وقوله الا للمجاهد اي بالنسبة للرجل فقط وقوله حرام اي ولو بعد الموت وقوله ويسن فرق الخ اي عند الحاجة اليه وقوله وتنف جانبي العنققة ومنه ازالة ذلك بنحو المقص اه وقوله اي يدهن الشعر الخ فيه توقف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله اي بالنسبة

أولحن والصواب سيدق اه (قوله لولا رواية صحيحه) فكيف كره

الاولى المذكور (فرع) ذكروا هنا في اللحية

ونحوها خصا لا مكرهه منها انتفها وحلقها وكذا الحاجبان ولا ينافيه قول الحلبي لا يحل ذلك لامكان حمله على ان المراد في الحل المستوى الطرفين والنص على ما يوافقه ان كان بلفظ لا يحل يحمل على ذلك او يحرم كان خلاف المعتمد وصح عند ابن حبان كان صلى الله عليه وسلم يأخذ من طول لحيته وعرضها وكانه مستند ابن عمر رضى الله عنهما في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الامر بتوفير اللحية اى بعدم اخذ شيء منها وهذا مقدم لانه اصح على انه يمكن حمل الاول على انه لبيان ان الامر بالتوفير للتدب وهذا اقرب من حمله على ما اذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود لان ظاهر (٣٧٦) كلام ائمتنا كراهة الاخذ منها مطلقا وادعاء انه حينئذ يشوه الخلقة ممنوع وإنما المشوه تركه تعهدا بالغسل

والدهن وبحث الاذرعى كراهة خلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره انه مباح (و) يسن ان يؤذن في أذنه اليمنى ثم يقام في اليسرى (حين يولد) للخبر الحسن انه صلى الله عليه وسلم اذن في أذن الحسين حين ولد وحكته ان الشيطان ينخسه حيث تشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما وروى ابن السني خبر من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام الصلاة في أذنه اليسرى لم تضره ام الصبيان وهي التابعة من الجن وقيل مرض يلحقهم في الصغر ويسن ان يقرأ في اذنه اليمنى فيما يظهر واني اعنيها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ويزيد في الذكر التسمية وورد أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولود الاخلاص فيسن ذلك أيضا (و) ان (يحنك بتمر) بأن يمضغه ويدلك به حنكه ويفتحه حتى يصل

للرجل الخ كذا في شرح بافضل للشارح وقال الكردى في حاشيته قوله ويحرم تسويد الشيب ولو للمرأة الخ كذا في الاسنى عن المجموع لكن قال الشهاب الرملى في شرح الزبيدي يجوز للمرأة ذلك باذن زوجها او سيدها لان له غرضا في تزويجها به وقد اذن لها فيه اه ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام الشارح السابق قبيل الوضوء اه (قوله منها) الى قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) اى قوله منها انتفها وحلقها (قوله والنص الخ) مبتدأ وجملة ان كان الخ خبره (قوله على ما يوافقه) اى قول الحلبي (قوله على ذلك) اى نفي الحل الخ (قوله او يحرم كان خلاف المعتمد الخ) قال في شرح العباب (فائدة) قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله تعالى عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الحلبي في شعب الايمان واستاذ القفال الشافعى في محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها كما يفعله القلندرية اه سم (قوله اى بعدم اخذ شيء الخ) ويحتمل ان المراد عدم الحلق والتقصير (قوله يمكن حمل الاول) هذا يتوقف على تأخره عن الامر بالتوفير (قوله وهذا اقرب من حمل الخ) فيه تأمل (قول المتن وأن يؤذن) اى ولو من امرأة لان هذا ليس من الاذان الذى هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الدكر للتبرك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وإن كان المولود كافرا وهو قريب اه ع ش بخذف (قوله اليمنى) الى قوله لم تمسه النار في المغنى لا قوله للخبر الى وحكته وقوله وقيل الى ويسن الى قوله وفي ذكرهم في النهاية الى قوله كذا قاله الى نعم وقوله خلافا للبقينى (قوله ينخسه) من باب نصر قاموس (قوله حينئذ) اى حين تولده (قوله واني الخ) عبارة اصل الروضة وتبعه المغنى والنهاية اى بغير واو اه سيد عمر (قوله ويزيد الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه يقول ذلك وإن كان الولد ذكر اعلى سبيل التلاوة والتبرك بلفظ الاية بتاويل ارادة النسمة اه (قوله النسمة) هي محركة الانسان اه قاموس (قوله في اذن مولود) اى اذنه اليمنى مغنى وعش (قوله ثم) اى في فطر الصائم (قوله هنا) اى في تحنيك المولود (قوله ما ذكر) اى من كون الخلو عقب التمر (قوله استدراك) اى نسبة ترك الاولى وعدم عليه (قوله نعم قياس ذاك ان الرطب) عبارة النهاية والوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر في الصوم اه وظاهر عبارة المغنى وهي وفي معنى التمر الرطب اه عدم افضلية الرطب من التمر (قوله والاشي) الى قوله وفي ذكرهم في المغنى لا قوله اى الى يبارك (قوله خلافا للبقينى) اى حيث خصه بالذكر اه مغنى (قوله من اهل الصلاح) فان لم يكن رجل فامراة صالحة اه مغنى (قوله ويسن تهنية الوالد الخ) اى سواء كان الولد ذكرا او انثى اه عش (قوله يبارك الله لك الخ) ويحصل اصل السنة بالدعاء بغير ذلك للوالد او الولد اه عش (قوله وشكرت الواهب) اى جعلك شاكر اه (قوله وبلغ) اى الموهوب (قوله ورزقت) ببناء المفعول (قوله وفي ذكرهم)

(قوله او يحرم كان خلاف المعتمد) في شرح العباب قاعدة قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الحلبي

بعضه لجوفه للخبر الصحيح فيه فان فقد تمر فحلو لم تمسه النار نظير فطر الصائم كذا قاله الشارح اى وهو انما يتأتى على قول الرويانى ان الخلو مقدم على الماء لكنه ضعيف ثم ومع ذلك الاوجه هنا ما ذكره ويفرق بان الشارع جعل بعد التمر ثم الماء فادخال واسطة بينهما فيه استدراك على النص به انما يريد بعد التمر شيء فالحقنا به ما في معناه نعم قياس ذاك أن الرطب هنا أفضل من التمر كونه والاشي كاذب كرهنا على الاوجه خلافا للبقينى وينبغي ان يكون المخنك من اهل الصلاح ليحصل للمولود بركة مخالطة ريقه لجوفه ويسن تهنية الوالد اخذ امام في التمزية عند الولادة يبارك الله لك في الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت بره ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا وفي ذكرهم الواهب نظرا لان يكون صحيح به حديث ولم نره ثم رايته في المجموع

قال قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن رضى الله عنه انه علم انسانا التهئة فقال قل بارك الله لك الخ اه فاطباق الاصحاب على سن ذلك مصرح بان المراد الحسن بن علي كرم الله وجهه والابصرى لان الظاهر ان هذا لا يقال من قبل الراى فهو حجة من الصحابي لا التابعى وحيث اوضح منه جواز استعمال الواهب وانه من الاسماء التوقيفية ولم يستحضر (٣٧٧) بعضهم ذلك فانكره يادىء رايه واما قول

الاذرعى الظاهر انه البصرى  
فيرد بانه يلزم عليه تحطئة  
الاصحاب كلهم لان ما يجيء  
عن التابعى لا تثبت به سنة  
وينبغى امتداد زمنها ثلاثا  
بعد العلم كالتعزية ايضا  
(خاتمة) المعتمد من مذهبنا  
الموافق للحديث الصحيحة  
كما بينه فى المجموع وادعاء  
نسخها لم يثبت ما يدل له وان  
سلم ان اكثر العلماء عليه  
ان العتيرة بفتح المهمة  
وكسر الفوقية وهى ما يذبح  
فى العشر الاول من رجب  
والفرع بفتح الفاء والراء  
وبالعين المهمة وهى اول  
تاج البهيمة يذبح رجاء  
بركتها وكثرة نسلها  
مندوبتان لان القصد بهما  
ليس الا التقرب الى الله  
بالتصدق بلحهما على  
المحتاجين فلا تثبت لهما  
احكام الاضحية كما هو ظاهر  
(كتاب) بيان ما يحل  
ويحرم من (الاطعمة)  
ومعرفتهما من اكد مهمات  
الدين لما فى تناول الحرام  
من الوعيد الشديد المشار  
الى بعضه بقوله صلى الله  
عليه وسلم اى لحم نبت من  
حرام النار اولى به والاصل  
فيهما قوله تعالى ويحل لهم

اى الاصحاب (قوله قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ) هذه العبارة ليست صريحة فى ان مستندهم فى سن ذلك مجرد مجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجهه اه سم وقد يقال اطباقهم عليها كالصرية فى ذلك (قوله فقال الخ) من عطف المفصل على المجرى (قوله ان هذا) اى القول باستحباب التهئة بما ذكر (قوله فهو حجة) اى فى حكم المرفوع فى الاحتجاج به (قوله وحيث اى حين حجية قول الصحابي فيما ليس للراى فيه مجال (قوله اوضح منه) اى مجاء عن الحسن رضى الله تعالى عنه (قوله ذلك) اى قوله فاطباق الاصحاب الخ ويحتمل ان الاشارة الى ما ذكره عن المجموع (قوله وينبغى) الى قوله لان القصد فى المعنى لا قوله خاتمة الى ان العتيرة (قوله امتداد زمنها) اى التهئة (قوله بعد العلم) اى او القدوم من السفر اه نهاية (قوله وان سلم الخ) غاية (قوله عليه) اى النسخ (قوله ان العتيرة الخ) قال ابن سراقه اكد الدماء المسنونة الهدايا ثم الضحايا ثم العقيقة ثم العتيرة ثم الفرع اه معنى (قوله وهى ما يذبح الخ) ويسمونه الرجبية ايضا اه معنى

### (كتاب الاطعمة)

(قوله بيان) الى قوله قيل الناس فى النهاية لا قوله ومن نظر الى المتن وقوله والفاء الى المتن وقوله جرى الى وقيل وما سانه عليه وكذا فى المعنى لا قوله او حى الى المتن وقوله ولا يتنجس به الدهن وقوله ولو حيا (قوله بيان ما يحل الخ) اى وما يتبع ذلك كاطعام المضطر اه عش (قوله ويحرم) الاولى وما يحرم كفى المعنى (قوله ومعرفتهما) اى ما يحل وما يحرم اه عش (قوله المشار الى بعضه بقوله الخ) عبارة المعنى والنهاية فقد ورد فى الخبر اى لحم الخ وهى اولى واخصر (قوله الى بعضه) اى بعض افراد الوعيد (قوله او حى) مقابلته لما قبله تفيد ان ليس عيشه عيش مذبوح اه سم عبارة عش قوله او حى عطف على مذبوح وعليه فالمراد او حى حياة مستقرة ولا فاحركته حركة مذبوح يصدق عليه انه حى (فرع استطراى) وقع السؤال عن بئر تغير ماؤها ثم فقتشت فوجد فيها سمكة ميتة فاحل التغير عليها فهل الماء طاهر او متنجس والجواب ان الظاهر بل المتعين الطهارة لان ميتة السمك طاهرة والتغير بالطاهر لا يتنجس ثم ان لم ينفصل منها اجزاء تخالط الماء وتغيره فهو طهور ولا فغير طهور ان كثر التغير بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه اه (قوله لكنه لا يدوم) سياق يحترزه فى قوله دائما عقب قول المصنف وما يعيش اه رشيدى (قوله بسبب) اى ظاهر كصدمة حجر او ضربة صياد او انحصار ماء اه معنى (قوله وصح خبره الطهور ماؤه الخ) عبارة المعنى واليه اى التفسير المذكور يشير قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور الخ (قوله ومر) اى فى اوائل باب الصيد (قوله حرم) اى تناوله من حيث الضرر وهو باق على طهارته اه عش (قوله وانه يحل الخ) اى ومرايه الخ (قوله وانه يحل اكل الصغير) وكذا الكبير ان لم يضرا ما فى الكبير وشبهه قال ثم فقتضى تقييدهم حل ذلك بالصغير حرته وقره سم على المنهج وينبغى ان المراد بالصغير ما يصدق عليه

فى شعب اليمان وأستاذة الفقهاء الشافى فى محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقها جملة لغیر غلة بها كما يفعل القلندرية (قوله قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ) هذه العبارة ليست صريحة فى أن مستندهم فى سن ذلك مجرد مجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجهه

### (كتاب الاطعمة)

(قوله او حى الخ) مقابلته لما قبله تفيد انه ليس عيشه عيش مذبوح فكيف يشكل حيث اطلاق قولهم إنما

(٤٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حيوان البحر) أى ما يعيش فيه بان يكون عيشه خارجه عيش مذبوح او حى لكنه لا يدوم (السمك منه حلال كيف مات) بسبب او غيره طافيا اوراسبا لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطامه اى مصيده ومطومه وفسر طعامه جمهور الصحابة والتابعين بما طاف على وجه الماء وصح خبره الطهور ماؤه الحل ميتته ومرايه صلى الله عليه وسلم اكل من العنبر وكان طافيا نعم ان انتفخ الطافي واضر حرم وانه يحل اكل الصغير ويتسامح بما فى جوفه

ولا يتنجس به الدهن وأنه يحل شيه وقايه وابعه ولو حيا (وكذا) يحل كيف مات (غيره في الاصح) مما ليس على صورة السمك المشهور فلا ينافي  
تصحيح الروضة ان جميع ما فيه يسمى سمكا (٣٧٨) ومنه القرش ودوالحم بفتح اللام والمجمعة ولا نظار الى تقويه بناه ومن انظر لذلك

في تحريم التمساح فقد  
تساهل وإنما العلة الصحيحة  
عيشه في البر (وقيل لا) يحل  
غير السمك لتخصيص الحل  
به في خبرا حل لنا ميتتان  
السمك والجراد ويردهما  
تقرر ان كل ما فيه يسمى  
سمكا (وقيل ان اكل مثله في  
البر) كالبر (حل والا)  
يؤكل مثله فيه (فلا) يحل  
(كالكب وحمار) لتناول  
الاسم له ايضا (وما يعيش)  
دائما (في روبرو بحر كضفدع)  
بكسر ثم كسروا وفتح وفتح  
ثم كسروا بضم ثم بفتح والفاء  
ساكنة في الكل (وسرطان)  
ويسمى عقرب الماء وتمساح  
ونسناس (وحية) وسائر  
ذوات السموم وساحفأة  
والترسة وهي اللجاة بالجمع  
جری بعضهم على انها  
كالساحفأة وبعضهم على  
حلمها لانها لا يدوم عيشها في  
البر وجرى عليه في المجموع  
في موضع لكن الاصح  
الحرمة وقيل اللجاة هي  
الساحفأة (حرام) لاستخبائه  
وضرره مع صحة النهي عن  
قتل الضفدع اللازم منه  
حرمة وجريه على هذا في  
الروضة واصلها ايضا  
لكن تعقبه في المجموع  
فقال الصحيح المعتمد ان

عرفا أنه صغير فيدخل فيه كبار البسارية المعروفة بصرو وإن كان قدر أصبعين مثلاً اه عش (قوله) ولا  
يتنجس به الدهن (ليس هذا من جملة ما مر (قوله) ولا يتنجس به الدهن) أي فهو أي الدهن باق على طهارته  
وليس ينجس معفو عنه اه عش (قوله) وأنه يحل شيه الخ) وأنه لو وجد سمكة في جوف أخرى حل أكلها الا  
ان تكون قد تغيرت فيحرم لانها صارت كالقئ مغنى ونهاية (قوله) شيه الخ) أي صغير السمك من غير ان  
يشق جوفه اه مغنى (قوله) ولو حيا) يشمل الحياة المستقرة على ما مر وفيه ما فيه اه رشيدى عبارة عش  
قال صاحب العباب يحرم قلى الجراد وصرح في اصل الروضة بجواز ذلك قياسا على السمك انتهى والا قرب  
عدم الجواز لان حياته مستقرة بخلاف السمك فان عيشه عيش مذبح فالتحق بالميت اه ورجح  
الشارح في باب الصيد جواز قلى الجراد وعقبه سم هناك بما يوافق ما قاله صاحب العباب راجعه (قوله) ما  
ليس الخ) كبخزير الماء وكلبه ولا يشترط فيه الذكاة لانه حيوان لا يعيش إلا في الماء مغنى (قوله) مما ليس  
على صورة السمك المشهور) لعل المراد ما لم يشتهر باسم السمك وان كان على صورته حتى يتأق قوله ومنه  
القرش والافه على صورة السمك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) ومنه) أي الغير (قوله) القرش  
بكسر فسكون قاموس ومغنى (قوله) غير السمك) أي المشهور اه سم (قوله) ويرده) أي تعليل  
القبيل بما ذكر (قوله) كالبر) أي ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حياة مستمرة اه عش (قول  
المتن حل) أي أكله ميتا اه مغنى (قوله) لتناول الاسم له الخ) فاجرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه ما لا نظير  
له في البر يحل اما اذا ذبح ما اكل شبهه في البر فانه يحل جرما ولو كان يعيش في البر والبحر لانه حينئذ  
كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبحا فحل الخلاف اذا اكل ميتا مغنى وسم وعش (قوله) دائما)  
اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم اه سم (قوله) ونسناس) بفتح النون مصباح وضبطه في  
شرح الروض اي والمغنى بكسر النون اه عش (قول المتن وحية) ويطلق على الذكرو الانثى ودخلت التاء  
للوحدة لانه واحد من جنسه كدجاجة (تنبيه) قد يفهم كلامه ان الحية التي لا تعيش الا في الماء حلال  
لكن صرح الماوردي بتحريمها وغيرها من ذوات السموم البحرية اه مغنى عبارة الرشيدى قوله  
حية اي من حيات الماء كما صرح به غيره اه (قوله) وسائر ذوات السموم) كعقرب اه مغنى (قوله) وساحفأة)  
بضم السين وفتح اللام وبمهمة ساكنة مغنى ورشيدى (قوله) والترسة) مبتدأ خبره قوله جرى الخ (قوله)  
وهي اللجاة الخ) عبارة النهاية قيل هي السحفاة وقيل اللجاة هي السحفاة اه (قوله) على انها كالسحفاة)  
اي في الحرمة او في الخلاف واصحح الحرمة (قوله) لكن الاصح الحرمة) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله)  
لاستخبائه وضرره) عبارة المغنى للسمية في الحية والعقرب والاستخباء في غيرهما اه (قوله) عن قتل  
الضفدع) اي صغير كان او كبيرا اه عش (قوله) وجريه على هذا) الاشارة لما في المتن اه رشيدى (قوله) في  
الروضة واصلها الخ) اعتمده النهاية عبارة كذا في الروضة كاصلها وهو المعتقد وان قال في المجموع ان  
الصحيح المعتمد الخ واعتمد المغنى ما في المجموع كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله) ايضا) لا موقع له هنا (قوله)  
ان جميع ما في البحر الخ) اي وان كان يعيش في البر ايضا (قوله) يحول على ما في غير البحر) اي فالحية والنسناس  
والساحفأة البحرية حلال وعلى ان السحفاة هي الترسة الذي قدمه تكون الترسة المعروفة الآن حلالا  
على ما في المجموع وان كانت تعيش في البر فاحفظه فانه دقيق اه عش (قوله) قيل النسناس) الى  
قوله قيل زاد المغنى قبله وهو اي النسناس على خلفة الناس قاله القاضي ابو الطيب وغيره اه (قوله) يقفز

حل شيه وقليه لان عيشه بعد خروجه من الماء عيش المذبح (قوله) وقيل لا يحل غير السمك) اي المشهور  
(قوله) دائما) اخرج قوله السابق اوحى لكنه لا يدوم (قوله) لكن تعقبه في المجموع فقال الصحيح المعتمد ان  
جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع اي وما فيه سم الخ) قال في شرح العباب قال الدميري ويحرم الارنب

جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع اي وما فيه سم وما ذكره الاصحاب او بعضهم من تحريم السحفاة والحية والنسناس يحول على من  
ما في غير البحر اه قيل النسناس يوجد بجناثر الصين يثب على رجل واحدة وله عين واحدة يتكلم ويقتل الانسان ان ظفره يقفز كقفز الطير

قليل يرد عليه نحو بيط وأوزفاته يعيش فيهما وهو حلال اه ويرد بمنع عيشه تحت الماء دائما الذي الكلام فيه قال الزركشي ولم يتعرضوا  
للدنيلس وقد عمت به البلوى في بلاد مصر كما عمت البلوى في الشام بالسرطاين وعن ابن عدلان أنه أفتى بالحل لا كل نظيره في البر وهو الفسق  
وهذا عجيب أي من شيتين اعتبار المثل في البر وهو ضعيف وعدم فهمه إذ المراد عليه ما أكل (٣٧٩) مثله من الحيوان لا مطلقا وعن ابن

عبد السلام انه كان يفتي  
بتحريمه وهو الظاهر لانه  
اصل السرطان لتولده منه  
كما نقل عن اهل المعرفة  
بالحيوان اه واعتمد  
الدميري الحل ونازع في  
صحته ما نقل عن ابن  
عبد السلام ونقل ان اهل  
عصر ابن عدلان وافقوه  
(وحيوان البريجل منه  
الانعام) اجماعا وهي  
الابل والبقر والغنم  
(والخيل) العربية وغيرها  
لصححة الاخبار بحلها  
وخبر النهي عن لحومها  
منكر وبفرض صحته هو  
منسوخ باحلالها يوم خيبر  
ولا دلالة في تركبوها  
وزينة على ان الآية مكية  
اتفاقا والحر لم تحرم  
إلا يوم خيبر فدل على  
أنه صلى الله عليه وسلم  
لم يفهم من الآية تحريم  
الحر فكذا الخيل والمراد  
في جميع ما مروى في الذكر  
والاثنى (وبقر وحش  
وحماره) وان تانسأ لطبيهما  
واكله صلى الله عليه وسلم  
من الثاني وامره بالاكل  
منه رواه الشيخان وقيس  
به الاول (وظي) اجماعا  
(وضيع) بضم بانه أفصح  
من اسكانها لصحة الخبر

من الباب الثاني أي يشباه قاموس (قوله يرد عليه) أي المتن (قوله وهو حلال) الواو حالية والضمير  
لنحو بيط (قوله) وقد عمت البلوى به) أي بأكله (قوله) انه أفتى بالحل) أي حل الدنيلس وهذا هو  
الظاهر لانه من طعام البحر ولا يعيش إلا فيه اه مغنى (قوله) عليه) أي الضعيف (قوله) ما أكل مثله من  
الحيوان (الخ) ما المانع ان يكون للناحيوان يسمى بالفتق كما هو المتبادر من كلام ابن عدلان اه سيد عمر  
وفي دعوى التبادر وقفة (قوله) وهو الظاهر) خلافا للمغنى كما مر آتفا وللنهاية كما يأتي آتفا (قوله) لانه  
أصل السرطان (الخ) عبارة عرش ويلزم على ما تقدم أي في كلام نفسه عن ابن المطرف في السرطان  
انه متولد من الدنيلس انه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وتقدم التصريح بحرمة السرطان  
فليتأمل وجه ذلك اللهم إلا أن يقال ما ذكره ابن مطرف ممنوع وفي تصريحهم بحل الدنيلس وحرمة  
السرطان دليل على ان كلامهما اصل مستقل وليس أحدهما متولدا من الآخر اه عرش (قوله) واعتمد  
الدميري (الخ) عبارة النهاية واما لدنيلس قائمته مدله كما جرى عليه الدميري وافق به ابن عدلان وأئمة  
عصره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) في صحة ما نقل (الخ) أي صحة نقله (قوله) ونقل) أي الدميري  
(قوله) اجماعا) إلى قول المتن والاصح في النهاية إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله حقيقة إلى امره  
وقوله وهو السنجاب إلى وزعم وقوله وكذا أهلية إلى وكذا (قوله) وهي الابل) إلى قول المتن والاصح  
في المغنى إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله وام حنين إلى المتن وقوله اعجمي معرب وقوله وزعم إلى المتن  
وقوله وشق وقوله وقال جمع إلى المتن وقوله كرية الريح وقوله قيل إلى وقيد الغراب (قوله) وغيرها) أي  
غير العربية (قوله) بحلها) أي الخيل (قوله) ولا دلالة) عبارة المغنى والاستدلال على التحريم بقوله تعالى  
لتركبوا هوزينة ولم يذكر الاكل مع انه في سياق الامتنان مردود كما ذكره البيهقي وغيره فان الآية مكية  
بالاتفاق ولحوم الحرمات يوم خيبر سنة سبع بالاتفاق فدل على انه لم يفهم النبي ﷺ ولا الصحابة  
من الآية تحريمها للحمر ولا لغيرها فانها لو دلت على تحريم الخيل لدلت على تحريم الحرم ولم يمنعوا منها  
بل امتدت الحال إلى يوم خيبر فحرمت وايضا لاقتصار على ركوبها والتزين بها لا يدل على نفي الزائد عليهما  
ولما خصهما بالذكر لانهما معظم مقصوداه (قوله) وان تانسأ) أخذه غاية في الحمار ظاهر لدفع توهم  
انه إذا تانسأ صار أهليا فيحرم كسائر الحرم الا أهلية واما أخذه غاية في البقر فلم يظهر له وجه لان الأهلية من  
البقر حلال عرايا كان أو جواميس اه عرش أي فالأولى الافراد ليرجع إلى الثاني فقط عبارة المغنى ولا  
فرق في حمار الوحش بين ان يستانس ويبقى على توحيشه كما انه لا فرق في تحريم الأهلية بين الحالين اه (قوله)  
وامره) عطف على حقه (قوله) ولا يسقط له سن) أي إلى ان يموت مغنى ونهاية (قوله) وانه (الخ) عطف على

البحري وهو حيوان رأسه كراس الارانب وبدنه كبذن السمك وقال ابن سينا حيوان صغير صدف وهو  
من السموم إذا شرب منه قتل ولا يرد على ذلك ان ما أكل في البر يؤكل شبهه في البحر لان هذا لا يشبه الارنب  
الشكل بل في الاسم ولا عبرة به اه وقوله يؤكل شبهه في البحر أي وان عاش في البر أيضا كما هو ظاهر هذا  
الكلام إذ لو لم يرد ذلك فلا فائدة في التقييد بالمشبه لان الحل حينئذ لا يتوقف عليه ثم هذا لا ينافي قول المصنف  
وما يعيش في البر والبحر لان كلامه في الميتات وفيما لا شبه له في البر وهذا الكلام فيما يذكر مما لا شبه له في البر  
والحاصل ان الورأناحيوانا ما يؤكل في البر كغنم وبقر وأوز ودجاج يعيش في البر والبحر حل بتذكيته  
(قوله) واعتمد الدميري (الحل) وافق به شيخنا الشهاب الرملي (قوله) وحماره (الخ) قال في شرح الروض  
وفارقت أي الحرم الوحشية الأهلية بانها لا ينتفع بها في الركوب والحل فانصرف الانتفاع بها إلى حلها خاصة

بانه يؤكل ونا به ضعيف لا يتقوى به وخبر النهي عنه لم يصح وبفرض صحته فهو نهي تنزيه للخلاف فيه كذا قيل وفيه نظر لان ما خالف  
سنة صحيحة لا يراعى ومن عجيب حمقه انه يتناوم حتى يصاد وأمره أنه سنة ذكر وسنة أثنى ويحيض (وضب) وهو معروف لذكره  
ذكر ان ولانثاء فرجان ولا يسقط له سن وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر آكله بحضرتهم ثم بين حله وانه إنما تركه لانه لم يلفه متفق عليه



(وارنب) لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اكل منه رواء البخارى وهو قصير الدين طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الارض بمؤخر قدميه (وثعلب) بمثلثة اوله لانه طيب والخبر ان في تحريمه ضعيفان (٢٨٠) (ويربوع) وهو قصير الدين جدا طويل الرجلين لونه كونه كونه الغزال لانه طيب ايضا وناهما

حلّه وقوله تركه اى الاكل (قول المتن وأرنب) بالتونين بخطه وفي بعض الشروح بلاتونين لمنع صرفه حيوان يشبه العناق اه معنى (قوله اكل منه رواء البخارى) ولم يبلغ ابا حنيفة ذلك فخرهما محتجا بانها تحيض كالضبع وهى محرمة عنده ايضا اه معنى (قوله عكس الزرافة) بفتح الزاى وضما لغتان مشهورتان وهى غير ما كوله اه عرش (قول المتن ويربوع) وهو حيوان يشبه الفار اه معنى (قوله لونه كونه الغزال) عبارة المغنى ايضا البطن اغبر الظاهر بطرف ذنبه شعرات اه (قوله وناهما) اى الثعلب واليربوع (قوله قنفذ) بالذال المعجمة ديميرى وبضم القاف وفتحها مختار وبضم الفاء وتفتح للتخفيف مصباح اه عرش (قوله ووبر) هو باسكان الموحدة دوية اصغر من الهر كحلاء العين لا ذنب لها معنى ورشيدى (قوله فوحدة مفتوحة الخ) ونون في اخره اه معنى (قول المتن وفنك) وهو حيوان يؤخذ من جلده فرو للينه وخفته معنى ونهاية (قوله وقاقم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والدليل وهو باسكان اللام بين المهملتين المضمومتين دابة قدر السخلة ذات شوكة طويلة تشبه السهام وفي الصحاح انه عظيم القنأذ وابن عرس وهو دوية رقيقة تعادى الفار تدخل جحره وتخرجه وجمعه بنات عرس والحواصل جمع حوصلة ويقال له حوصل وهو طائر ايضا اكبر من الكركى ذو حوصلة عظيمة يتخذ منها فرو ويكثر بمصر ويعرف بالبجع والقاقم بضم القاف الثانية دوية يتخذ جلدها فروا اه عبارة النهاية ويحل دلدل وابن عرس اه (قوله وزعم انه) اى السمور (قوله وشق) وهو حيوان يتخذ من جلده فروا او قيانوس (قوله مثلا) اى او بقر اه معنى (قوله حل اتفاقا) اى لانهما ما كولا ان اه عرش (قوله لما ذكر) اى من النهى الصحيح عنه (قوله وهو للطير الخ) عبارة النهاية والمغنى اى ظفر اه (قوله فالاول) اى ذو الناب (قوله وفهد) عبارة المغنى ومن ذى الناب الكلب والخنزير والفهد بفتح الفاء وكسرهما مع كسر الهاء واسكانها والبير بياءين موحدين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة وهو ضرب من السباع يعادى الاسد من العدو لا من المعاداة ويقال له الفواق بضم الفاء وكسر النون شبيهة بان اوى اه (قول المتن ونمر) بفتح النون وكسر الميم وباسكان الميم مع ضم النون وكسرها حيوان معروف اخبث من الاسد سمي بذلك لثمنه واختلاف لون جسده يقال تنمر فلان اى تنكر وتغير لانه لا يوجد غالبا الا غضبا نامعجا بنفسه ذو قهروسطوات عنيدة ووثبات شديدة اذا شبع نام ثلاثة ايام وفيه رائحة طيبة اه معنى (قول المتن ودب) بضم الدال المهملة والاثنى دبة اه معنى (قوله والثانى) اى ذى الخلب (قول المتن وصقر) بفتح فسكون كل شئ يصيد من البراة والشواهيى اه قاموس (قوله بجرمة النسر) الاولى ان حرمة النسر كافي النهاية (قوله وهو) اى ابن آوى فوجه اى الثعلب (قوله وكذا اهلية الخ) عبارة المغنى واحترز بالوحشية عن الاهلية فانها حرام ايضا على الصحيح في الحديث انها سبع وقيل تحل لضعف ناهيا (تنبه) قال الدميرى لو قال المصنف وهرة وحذف لفظ وحش لكان اشمل واخصر اه وقد يعتذر باختلاف التصحيح كما علم من التقرير وان اوهم كلامه الجزم بحرمتها واما ابن مقرض وهو بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء الدلق بفتح اللام فلا يحرم لان العرب تستطيعه ونا به ضعيف اه بحذف وقوله فلا يحرم خلافا للنهاية عبارة ويحرم النمس لانه يفترس الدجاج وابن مقرض على الاصح اه (قوله وكذا النمس) وهو دوية نحو الهرة ياروى البساتين غالبا والجمع نموس مثل حمل

بخلاف الاهلية اه (قوله وسمور) عبارة الروض والسمور والسنجاب قال في شرحه وهما نوعان من ثعالب الترك (قوله وهرة وحش) قال في شرح الروض وفارق الهر الوحش الحمار الوحشى حيث الحق بالهر الاهلى لشبهه به لونا وصورة وطبعافانه يتلون بالوان مختلفة ويستانس بالناس بخلاف الحمار الوحشى مع

ضعيف ومثلهما قنفذ ووبر  
وام حبين بجاء مهملة  
مضمومة فوحدة مفتوحة  
فتحتية تشبه الضب وهى  
اثنى الحرايى (وفنك) بفتح  
الفاء والنون وسنجاب  
وقاقم وحوصل (وسمور)  
بفتح فضم مع التشديد  
اعجمى معسرب وهو  
والسنجاب نوعان من  
ثعالب الترك وزعم انه طير  
او من الجن او نبت غلط  
(ويحرم) وشق (وبغل)  
للهنى الصحيح عنه كالحمار  
يوم خيسر ولثولده بين  
حلال وحرام ومن ثم لو تولد  
بين فرس وحمار وحشى  
مثلا حل اتفاقا (وحمار  
أهلى) لما ذكر (وكل ذى  
ناب) قوى بحيث يعدوبه  
(من السباع ومخلب) بكسر  
فسكون وهو الطير كالظفر  
للانسان (من الطير) للنهى  
الصحيح عنهما فالاول  
(كاسد) وفهد (ونمر وذنب  
ودب وفيل وقرود) الثانى  
نحو (بازوشاهين وصقر)  
عام بعد خاص لشموله للبراة  
والشواهيى وغيرهما من كل  
ما يصيد وهو بالسین والصاد  
والزاى (ونسر) بتثليث  
أوله والفتح أفصح  
(وعقاب) بضم اوله وجميع

جوارح الطير وقال جمع بحرمة النسر لاستخباته لالان له مخلبا ولانما له ظفر كظفر الدجاجة (وكذا ابن آوى) وحول  
بالمد وهركريه الريح طريل الخالب والاظفار يعمى لاىلا إذا استوحش بما يشبه صياح الصياد فيه شبه من الذئب والثعلب وهو  
فوقه ودون الكلب لاستخباته وعدوه بنابه (وهرة وحش في الاصح) لعدوها وكذا اهلية قيل جزما وقيل فيها الخلاف وكذا النمس

(ويحرم ما ندب قتله) اذ لو جاز اكله لحل اقتناؤه (كحبة وعقرب وغراب ابقع) اى فيه سواد وبياض (وخداة) بوزن عنبه (وفارة وكل) بالجر (سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف اى عاد للخبر الصحيح فى الفواشق الخمس (٣٨١) انهن يقتلن فى الحل والحرم وهى غراب ابقع

وحداة وفارة وعقرب  
وكل عقور وفى رواية لمسلم  
ذكر الحية بدل العقرب  
وفى اخر زيادة السبع الضارى  
قيل البيمة التى وطئها  
الادى مامور بقتلها مع  
حلمها اه ومر ان قتلها  
وجه ضعيف فلا استثناء  
على انها لا ترد وإن قلنا  
بقتلها لانه لعارض  
واللورد مالو صال  
عليه حيوان يحل اكله فانه  
يجب قتله ومع ذلك هو  
حلال وقيد الغراب بالا بقاء  
تبع للخبر وللالتقاء على  
تحريره والا فلا سود وهو  
الغدا الف كبير ويسمى  
الجبل لانه لا يسكن الا  
الجبال حرام ايضا على الاصح  
وكذا العقق وهو ذولونين  
ايض واسود طويل  
الذنب قصير الجناح صوته  
العققة وخرج بضار  
نحو ضبع وتعلب لضعف  
نابه كامر (وكذا رخصة)  
للهى عنها رواه البيهقي  
ولخبثها (وبغائة) بموحدة  
مثلثة فمعجمة ثم مثلثة طائر  
ايض او غير بظى الطير ان  
اصغر من الحداة يا كل  
الجيف والاصح (حل غراب  
زرع) وهو اسود صغير  
يقال له الزاغ وقد يكون محمر  
المنقار والرجلين لانه  
مستطاب وفى اصل الروضة

وحول مصباح اعرش (قول المتن ما ندب قتله) اى لا يذاته اه معنى (قوله حل اقتناؤه) اى فكانه  
لا يقتل اه سم (قول المتن كحبة) يقال للذكر والانثى وعقرب اسم للانثى ويقال للذكر عقربان بضم  
العين والراء اه معنى (قول المتن وفارة) بالهمز وكنيتها ام خراب وجمعها فتران بالهمز والبرغوث بضم  
الباء والزبور بضم الزاى والبق والقمل وانما ندب قتلها لا يذاتها ولا نفع فيها وما فيه نفع ومضرة لا يستحب  
قتله لنفعه ولا يكره لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالحنافس جمع خنفساء بضم الفاء افصح من فتحها  
والجعلان بكسر الجيم وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق تعض البهائم فى فروجها فتعرب وهى اكبر من  
الخنفساء شديدة السواد فى بطنها لون حمرة للذكر قرنان والرخم والكلب غير العقور الذى لا منفعة فيه  
مباحة معنى وروض مع شرحه (قوله وفى اخرى الخ) عبارة النهاية والمغنى وفى رواية لابي داود والترمذى  
ذكر السبع العادى مع الخمس اه قال ع ش لعله مع الرواية الاولى اه (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارة  
واستثنى من عموم تحریم ما امر بقتله البيمة المأكولة اذا وطئها الادى فانه يحل اكلها على الاصح كما  
ذكر فى باب الزنا مع الامر بقتلها اه (قوله لعارض) وهو الستر على الفاعل اه ع ش (قوله وهو الغداف)  
بالدال المهملة اه ع ش عبارة القاموس فى فصل الغين الغداف كغراب غراب القيط اه (قول  
المتن رخصة) وهو طائر ابقع يشبه النسر فى الحلقة والنهاس بسين مهملة طائر صغير ينهس اللحم بطرف  
منقاره واصل النهس اكل اللحم بطرف الاسنان والنهش بالمعجمة اكله بجمعها فتحرّم الطيور التى تنهش  
كالسباع التى تنهش لاستخبائها معنى وروض مع شرحه (قول المتن وبغائة) هى غير الجوزية المسماة  
بالنورسية وقد اقي بجلها الشهاب الرملى اه رشيدى (قوله او اغبر) اسقطه المغنى وعبارة النهاية  
ويقال اغبراه (قوله وهو اسود) الى قوله وفى اصل الروضة النهاية والمغنى (قوله وهو اسود صغير الخ)  
ولو شك فى شىء هل هو بما يؤكل او من غيره فينبغى الحرمة احتياطاً اه ع ش لعل ما ذكره مخصوص  
بالشك فى انواع الغراب والا فيخالف ما يأتى قبيل التنبيه الثانى (قوله وفى اصل الروضة الخ) قال شيخنا  
والشهاب الرملى المعتمد خلاف ما فى اصل الروضة اه سم ووافقه اى الشهاب الرملى النهاية والمغنى عبارة  
الاول واما الغداف الصغير وهو اسود رمادى اللون فقتضى كلام الرافعى حله وبه صرح جمع منهم  
الرويانى وعلمه بانه ياكل الزرع وهو المعتمد وإن صح فى الروضة تحريره اه وعبارة الثانى ثالثها الغداف  
الصغير وهو اسود رمادى اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما صححه فى اصل الروضة وجرى عليه ابن  
المقرئ وقيل بحله كما هو قضية كلام الرافعى وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوى والجرجاني والرويانى  
واعتمده الاسنوى اه بخذف (قوله حرام) خلافا للشهاب الرملى والنهاية والمغنى كما مر وروى كل مادف  
ودع ما صنف معنى واسنى (قوله انه غلط) اى ما فى اصل الروضة (قوله بفتح الموحدين) الى قوله واعرّض  
فى المغنى الا قوله وفى القاموس الى المتن والى قول المتن وكذا فى النهاية الا قوله اذ النحر الى المتن وقوله فتامله  
الى المتن (قوله مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكنها اه معنى (قوله بضم المهملة) وتشديد الراء المفتوحة  
له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين اه معنى (قول المتن وطاوس) هو طائر فى طبعه العفة وحب  
الزهر بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه وهو مع حسنه يتشام به اه معنى (قول المتن وتحل نعمة الخ)  
كذا البخارى طائر معروف شديد الطيران والشقراق بفتح المعجمة وكسر هاء مع كسر القاف وتشديد الراء  
وبكسر هاء مع اسكان القاف وتخفيف الراء ويقال له الشر قراق وهو طائر اخضر على قدر الحمام روض مع  
شرحه ونهاية (قول المتن وكركى) على وزن دردى بشدالياء (قول المتن وبط) بفتح اوله اه معنى (قوله)

الاهلى اه (قوله لحل اقتناؤه) فكان لا يقتل (قوله وفى اصل الروضة ان الغداف الصغير الخ) قال شيخنا  
الشهاب الرملى المعتمد خلاف ما فى اصل الروضة

ان الغداف الصغير وهو اسود رمادى حرام واعرّض بما لا يجدى بل الاسنوى انه غلط (وتحرم بيغا) بفتح الموحدين مع تشديد الثانية  
ثم معجمة وبالقصر وهو الدرة بضم المهملة ولونها مختلف والغالب انه اخضر (وطاوس) لخبثها (وتحل نعمة) اجماعاً (وكركى وبط)

قال الدميري (عبرة المغني تنبيه عطفه أي الأوز على البط يقتضي تغايرهما وفسر الجوهري وغيره الأوز بالبط وقال الدميري الخ (قوله بتثليث أوله الخ) عبارة للمغني وهو بتثليث أوله والفتح أفصح يقع على الذكر والأنثى والواحدة دجاجة وليست الهاء للتانيث وحله بالاجماع سواء أنسيه وحشيه ولأنه صلى الله عليه وسلم اكلمه رواه الشيخان اه وعبارة ع ش قال الشامي في سيرته روى الشيخان عن أبي موسى الأشعري قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل لحم الدجاج حبسه ثلاثة أيام اه (قوله كسائر طيور الماء الخ) رسول الله ﷺ اذا اراد ان يأكل لحم الدجاج حبسه ثلاثة أيام اه (قوله كسائر طيور الماء الخ) المناسب تقديمه على قول المصنف رد جاج كافي النهاية والمغني (قوله إلا اللقلق) وهو طائر طويل العنق يأكل الحيات ويصنف فلا يحل لاستخباؤه واقله المصنف والاصح حل غراب زرع مع تفسير الشارح اياه بالاسود الصغير (قول المتن وحمام) ويحل للورنبان وهو بفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد بين الفاختة والحامة وتحل القطا جمع قطاة وهو طائر معروف والحجل بفتح الأولين جمع حجلة وهي طائر على قدر الحمام كالقطا احمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهذه الثلاثة قال في الروضة انها ادرجت في الحمام مغني وروض مع شرحه عبارة النهاية ودخل في كلامه القمري والدبسي واليمام والفواخت والقطا والحجل اه (قوله بلا تنفس ومص) أي بان شرب جرعة بعد جرعة من غير مص اه مغني (أي رجع) من الترجيع (قوله وغرد) وفي القاموس غرد الطائر كفرح وغرد تغريد ارفع صوته وطرب به اه (قوله وذكره تاكيد) إلى ومن ثم ضرب عليه في اصل المصنف ثم اصلح بما نصه وذكره من باب ذكر الخاص بعد العام اه وليس هذا الاصلاح بخط المصنف ولا بخط كاتب الاصل فليحذر فان الظاهر أنه غير متعين وعبارة النهاية موافقة لما كان سابقا من غير اصلاح اه سيد عمر (اقول) بل لا بد من الاصلاح واولاه ان تزداد الواقيل فيه نظر فيكون حينئذ وزعم معطوفا على اقتصر فيصير دعوى التلازم بما في الروضة كما يصرح به قول المغني وجمع ما بينهما تبعاً للمحرر وقال في الروضة انه لا حاجة إلى وصفه بالهدر مع العب فانها متلازمان اه ويؤيده صنيع النهاية حيث قال بدل قوله وزعم انهما الخ ونظر بعضهم في دعوى ملازمتها اه وأما اصل كلامه بلا اصلاح فيزد عليه ان قوله اذ النغر الخ كما يقتض عدم التلازم بينهما كذلك فيفيد عدم لزوم الثاني للاول ولذا قال سم ما نصه قوله يعب ولا يهدر انظر هذا مع قوله فهو لازم للاول إلا ان يكون ذلك منقوله وهذا مختاره اه ومعلوم ان عدم الزوم مستلزم لعدم التلازم (قول المتن كعندليب) بفتح العين والبدال المهملتين وبينهما نون واخره موحدة بعد تحتانية اه مغني (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء اه رشدي (قول المتن وزر زور) طائر من نوع العصفور وسمى بذلك لزرزرتة أي تصويته ونغر بضم النون وفتح المعجمة عصفور احمر الانف ولبل بضم الباءين وكذا الحجرة بضم الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة قال الراعي ويقال ان اهل المدينة يسمي البلبل النغر والحجرة مغني وروض مع شرحه ونهاية (قول المتن لا خطاف) عبارة للمغني ولا يحل ما نهى عن قتله وهو أمر منها خطاف بضم الخاء وتشديد الطاء وجمعه خطاطيف ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لانه زهد فبأن يديهم من الافوات وقال الدميري ومن عجب امره ان عينه تطلع فتعود ولا يفرخ في عش عميق حتى يطينه بطين جديد والهدد والسرود وهو بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر فوق العصفور اربع ضخم الراس والمنقار والاصابع بصيد العصافير اه بادني زيادة من الاسنى وكذا في الروض مع شرحه إلا قوله وقال إلى والهدد (قوله وهو الخفافش الخ) عبارة للمغني وظاهر كلامهما ان الخطاف والخفافش متغايران واعتراضا بان الخفافش والخطاف واحد وهو الوطواط كما قاله اهل اللغة واجيب بان كلامهما ليس باعتبار اللغة ففي تهذيب الاسماء واللغات ان الخطاف عرفا وهو طائر اسود الظهر ابيض البطن ياوى البيوت في الربيع واما الوطواط وهو الخفافش فهو طائر صغير الخ (قوله اذ النغر من العصافير يعب ولا يهدر) أنظر هذا مع قوله وهو لازم للاول إلا أن يكون ذلك منقوله وهذا مختاره

قال الدميري هو الأوز الذي لا يطير (وأوز) بكسر ففتح وقد تحذف همزته (ودجاج) بتثليث أوله في الذكر والأنثى والفتح أفصح لطبيها كسائر طيور الماء إلا اللقلق (وحمام وهو كل ما عب) أي شرب الماء بلا تنفس ومص وفي القاموس العب شرب الماء أو الجرع أو تتابعه (وهدر) أي رجع صوته وغرد وذكركه تاكيدوا لا فهو لازم للاول ومن ثم اقتصر في الروضة في موضع على عب وزعم أنها متلازمان فيه نظر اذ النغر من العصافير يعب ولا يهدر (وما على شكل عصفور) بضم أوله أفصح من فتحه (وان اختلف لونه ونوعه كعندليب) وهو الهزار (وصعوة) بمهملتين مفتوحة فساكنة وهو عصفور احمر الراس (وزر زور) بضم أوله لأنها من الطيات (لا خطاف) للنهي عن قتله في من سل اعتضد بقول صحابي وهو الخفافش عند اللغويين وفرق بينهما المصنف في تهذيبه بان الاول عرفا طائر اسود الظهر ابيض البطن أي وهو المسمى الان بعصفور الجنة لانه لم يأكل من قوت الدنيا شيئا والثاني طائر صغير لا ريش له يشبه الفارة يطير بين المغرب والمساء

وأعترض جزمها بحرمتها هنا بحرمتها ما بان فيه القيمة على المحرم فان ذلك يستلزم حلها كله وبجواب يمنع هذا الاستلزام اذ المتولد بما يحل ويحرم حرام مع وجوب الجزاء فيه فلعل الخفافش عندهما من هذا افتقار له فان المتأخرين كادوا ان يطبقوا على تغليطهما وليس كذلك (ونحل) لصحة النهي عن قتلها وحملها على النمل السليمانى وهو الكبير اذ لا اذى فيه بخلاف الصغير لاذاه فيحل قتله بل وحرقة إن لم يندفع إلا به كالقمل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) وهى صغار دواب الارض (كخنفساء) بضم أوله فثالثه (٣٨٣) مع القصر أو المد أو بفتح المد

(ودود) منفرد لما مر فيه في الصيد والذباح ووزغ بانواعها وذوات سموم وأبر والصرارة وذلك لاستخباثنا نعم يحل منها نحو يربوع ووبر وأم حبين وقنفذ وبنت عرس وضب (تنبيه) استدلل الرافعى لتحريم الوزغ بأنه نهى عن قتلها وهو سبق قلم بلا شك فقد روى مسلم أن من قتلها في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفي ذلك حض أى حض على قتلها قيل لأنها كانت تنفخ النار على إبراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا) يحرم كل (ما تولد) يقينا (من ما كول وغيره) كسمع بكسر فسكون لتولده بين ذئب وضبع وكررافة فتحرم بلا خلاف كما في المجموع لكن اطال الأذرعى وغيره في حلها لتولدها بين ما كولين من الوحش وخرج يقينا ما لو ولدت شاة كلبه ولم يتحقق نزول كلب عليها فلم يتحقق نزول كلب عليها فانها تحل كما قاله البغوى كالفوضى لانه قد يحصل الخلق على خلاف

ولهذا أفردهما الفقهاء بالذكر ولم أطلق اللغويون اسم أحدهما على الآخر اه (قوله) واعترض جزمها الخ) عبارة المغنى واما الخفافش فقطع الشيخان بتجريمه مع جزمها في محرمات الاحرام بوجوب قيمته لاذا قتل المحرم أو قتل في الحرم مع تصريحهما بان ما لا يؤكل لا يجب ضمانه والمعتمد ما هنا اه (قوله) حرام مع وجوب الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول يجب الجزاء فيه مع انه حرام (قوله) لصحة النهي الى قوله بلا شك في المغنى الا قوله فيحل الى المتن (قوله) وحملها) الى النهي عن قتل النمل (قول المتن كخنفساء) وهى انواع منها نبات وردان وحمار قبان والصرصار ويحرم سام ابرص وهو كبار الوزغ والعضاء وهى بالعين المهملة والصاد المعجمة دويبة اكبر من الوزغ واللحكا بضم اللام وفتح الحاء المهملة دويبة كانها سمكة ملساء مشربة بحمرة توجد في الرمل فاذا احست بالانسان دارت بالرمل وغاصت اه مغنى (قوله) او بفتح اه) أى ثالثه وهو الاشهر نهاية ومغنى (قول المتن ودود) جمع دودة وجمع الجمع ديدان وهو انواع كثيرة يدخل فيها الارضة ودود القز والدود الاخضر الذى يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة وتقدم حل دود الخلل والفاكهة معه اه مغنى (قوله) وابر) بكسر الهمزة اه رشيدى جمع ابرة أى وذوات ابر كعقرب وزنبور (قوله) والصرارة) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرصار ويسمى الجدد اه اسنى وهو معطوف على خنفساء كما هو صريح صنيع المغنى والروض (قوله) يحل منها) أى الحشرات اه مغنى (قوله) قيل الخ) وفي المشكاة عن ام شريك ان رسول الله ﷺ امر بقتل الوزغ وقال كان ينفخ على ابراهيم متفق عليه انتهى اه سيد عمر (قوله) لأنها كانت تنفخ النار الخ) أى لان اصلها الذى تولدت هى منه كان ينفخ الخ فثبتت الخسة لهذا الجنس اكراما لابراهيم اه عش (قوله) يقينا) الى قوله ويجوز في المغنى الا قوله لكن الورع تركها والى قوله انهم نزلوا في النهاية الا قوله بلا خلاف الى وخرج وقوله ان فرض الى الذى يظهر وقوله وفي شرح الارشاد الى ومع ذلك (قوله) وكررافة الخ) بفتح الزاى وضما الغتان مشهورتان اه عش زاد المغنى كما حكاهما الجوهرى وقال بعضهم الضم من لحن العوام اه (قوله) فتحرم قيل لان النافقة الوحشية لاذوردت الماء طرقها انواع من الحيوانات بعضها ما كول فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه عش (قوله) ولم يتحقق نزول كلب الخ) أى لم يعلم نزول الكلب عليها او علم لكن في وقت يعلم منه عادة ان ما ولدته ليس منه اه عش (قوله) وقال آخرون) عبارة النهاية وقال جمع اه (قوله) ان كان الخ) يظهر ان مرجع الضمير ما تولد يقينا من ما كول وغيره وان اقتضى صنيع الشارح كالتأني ان مرجعه نحو كلبه ولدتها نحو شاة من غير تحقق نزول كلب عليها فكان ينبغى على الاول تقديم قوله وقال آخرون الخ) على قوله وخرج الخ فليراجع (قوله) ومنها) أى الامام (قوله) مسخ الخ) أى لو مسخ الخ (قوله) لكن يتأني الخ) وقد يمنع المناقاة بان كلام الطحاوى في نسل المسوخ وما هنا في المسوخ نفسه (قوله) فظاهره الخ) فيه تأمل (قوله) وفي إطلاق هذا) أى ما في فتح البارى من اعتبار المسوخ اليه وما قبله أى من اعتبار المسوخ عنه (قوله) ان ذاته ان بدلت الخ) بهم يعلم ان المبدل الذات او الصفة اه سم عبارة السيد عمر قوله ان بدلت لذات الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى باللام وينبغى ان يتأمل المراد بتبديل الذات (قوله) والذى يظهر ان ذاته ان بدلت الخ) بهم يعلم ان المبدل الذات او الصفة

صورة الاصل لكن الورع تركها وقال آخرون ان كان أشبه بالحلال خلقة حل ولا فلا ويجوز شرب ابن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها لا من الفحل (فرع) مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل او عكسه اعتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم عملا بالاصل لكن يتأني فيه ما في فتح البارى عن الطحاوى ان فرض كون الضب مسوخا لا يقتضى تحريم اكله لان كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له اثر اصلا وإنما كره صلى الله عليه وسلم اكله لما وقع عليه من سخط الله تعالى كما كره الشرب من مياة عوداه فظاهره اعتبار المسوخ اليه لانه نظر للحالة الراهنة وفي إطلاق هذا وما قبله نظر والذى يظهر ان ذاته ان بدلت لذات اخرى اعتبر المسوخ اليه والابان لم تبدل الا صفة فقط اعتبر ما قبل المسخ

وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين ما يؤيد ذلك فراجعناه مهم ومع ذلك فالذي يتعين اعتماده في الأدعي المسوخ أنه لا يجوز أكله هطلقا كما يدل عليه الحديث الصحيح (٣٨٤) انهم نزلوا بارض كثيرة الضباب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم

ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واخشى ان تكون هذه فاكفوها ولا ينافي ذلك انه اذن في اكلها حملا للاول على انه جوز مسخها وللثاني على انه علم بعدان المسوخ لا نسل له ففي خبر مسلم وغيره ان الله لم يجعل للمسوخ نسلا ولا عقبا وقد كانت القردة والخنزير قبل ذلك وتردد بعضهم في مال مغصوب قدم لولي فقلب كرامة له دما ثم اعيد الى صفته او غير صفته والوجه عدم حله لانه بعوده الى المالية يعود للملك مالكة كما قاله في جلد مئة دبح ولا ضمان على الولي بقلبه الى الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بحاله (وما لا نص فيه) من كتاب ولا سنة خاص ولا عام بتحريم او تحليل ولا بما يدل على احدهما كالامر بقتله او النهي عنه فاندفع مالم يلقيني هنا من الاعتراض على المتن (ان استطابه اهل يسار) بشرط ان لا تغلب عليهم العيافة الناشئة عن التعم (وطباع سليمة من العرب) الساكنين في البلاد والقرى دون البوادي لانهم يا كلون مادب ودرج (في حال رفاهية حل) سواء ما يبلد

والصفات اه وعبارة عش لكن يبقى النظر في معرفة ما تحول اليه اهو الذات أم الصفة فان وجد ما يعلم به احدهما فظاهر ولا فينبغي اعتبار اصله لاننا لم نتحقق تبدل الذات فتحكم ببقائها وان المتحول هو الصفة وقد عهد تحول الصفة في انخلاع الولي الى صور كثيرة وعهد رؤية الجن والملك على غير صورتها الاصلية مع القطع بان ذاتها لم تتحول وانما تحولت الصفة اه (قوله مطلقا) اي تبدلت ذاته اوصفته (قوله فاكفوها) بصيغة الامر من باب الافعال والضمير للقدور (قوله ولا ينافي ذلك) اي الحديث المذكور (قوله حملا للاول) اي الامر بالا كفاء وقوله للثاني أي الاذن في أكلها (قوله قبل ذلك) أي مسخ أمة من بني اسرائيل (قوله وتردد) الى التنبيه في النهاية الا قوله فاندفع الى المتن وقوله بشرط الى المتن وقوله لكن طباعهم الى الحق وقوله واعترضه الى وامام اسبق (قوله فقلب) ببناء المفعول والضمير للمغصوب او الفاعل والضمير للولي ويؤيد الثاني قوله الآتي ولا ضمان على الولي بقلبه الخ (قوله والوجه عدم حله) اي لغير ما لمكة كالا يخفى اه رشدي (قول المتن وما لا نص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي في تحريم ما لا نص فيه بشيء مما مر يشرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطابة ولا استخبار ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب او السنة او يشهد به عدلان اسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره انتهى اه سم بحذف (قوله من كتاب) الى قوله وهذا قد ينافي في المعنى الا قوله بشرطه الى المتن وقوله سواء الى المتن وقوله وباحت الى فقد صرحوا وقوله ويظهر الى فان استوى (قوله ولا سنة) ولا إجماع اه معنى (قوله فاندفع الخ) ما وجه اندفاعه اه سم (اقول) وجهه التعميم بقوله خاص ولا عام بتحريم او تحليل الخ (قوله مالم يلقيني هنا الخ) فانه قال ان اراد نص كتاب اوسنة لم يستقم فقد حكم بحل الثعلب وتحريم البيغا والطاوس وليس فيها نص كتاب ولا سنة او نص الشافعي او احدا صحابه فهو بعيد لان هذا لا يطلق عليه نص في اصطلاح الاصوليين اه معنى (قول المتن اهل يسار) اي ثروة وخصب اه معنى (قوله العيافة) اي الكراهة (قوله مادب) اي عاش ودرج أي مات اه بجيرى عن عش (قول المتن في حال رفاهية) أي اختيار بجيرى (قوله سواء ما يبلد العرب الخ) اي فانه يرجع الى العرب في جميع ذلك اي خلافا لمن ذهب الى انهم لا يرجع اليهم فيها يبلد العجم اه رشدي (قوله بالخبث) عبارة النهاية والمعنى بالخبث (قوله ومحال الخ) خبر مقدم لقولهم اجتمع الخ (قوله على ذلك) اي الاستطابة والاستخبار

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين الخ) حكينا عبارته بهامش تشطير الصادق (قوله وما لا نص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اي في تحريم ما لا نص فيه بشيء مما تقرر شرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطابة ولا استخبار ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب او السنة او يشهد عدلان اسلمنا منهم يعرفان المبدل من غيره قال في الحاوى فعلى هذا لو اختلفوا اعتبر حكمه في اقرب الشرائع الى الاسلام وهي النصرانية فان اختلفوا عاد الوجهان عند تعارض الاشباه اه كلام الروضة لا يقال يشكل على كون النصرانية اقرب الشرائع الى الاسلام ان النصراني من انواع الكفر ما ليس لنحو اليهودي كالتثليث وقولهم بالا قانيم لاننا نقول انما ادعينا ان الشرع الذي جاء به رسولهم اقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراني اقرب الى الاسلام وقرب شرعهم لا ينافي بعدم مخالفتهم وتغاليهم في كفرهم فليتأمل (قوله فاندفع مالم يلقيني هنا الخ) ما وجه اندفاعه

العرب أو والعجم فيما يظهر (وإن استخبوه فلا) يحل لانه تعالى أناط الحل بالطيب والحرمة بالخبث ومحال عادة (قوله) اجتماع العالم على ذلك لا اختلاف طباعهم فتعين أن المراد بعضهم والعرب أولى لانهم الافضل الا عدل طباعا والاكمل عقولا ومن ثم أرسل

صلى الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة كما في حديث وفي آخر من أحبه من فحبه أحبهم ومن أبغضهم فبغضى أبغضهم لكن طباعهم مختلفة أيضا فرجع إلى غرب زمنه صلى الله عليه وسلم على ما قاله جمع والحق ما بحثه الرافعي أنه يرجع في كل عصر إلى أكل الموجودين فيه وهم من جمعوا ما ذكره واعترضه البلقيني بما إذا خالف أهل زمن من قبلهم أو بعدهم بأنه انرجع للسابق لزم أن لا يعتبر من بعدهم وبالعكس ورد بان العرب إنما يرجع إليهم في المجهول وأما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فهو قد صار معلوم الحكم فلا يلتفت لكلامهم فيه وبحسب الزركشي أنه يكفي خبر عدلين منهم وأنه لو خالفهما آخران أخذ بالحظر لانه لا حوط وكان كلامه في هذا التصوير بخصوصه والافاد صرحوا بأنه لو استطاب البعض واستخيه البعض أخذ بالاكثر فان (٣٨٥) استووا رجح قريش لانهم أكل العرب

عقلا وفتوة فان اختلف القرشيون ولا مرجح أو شكوا أو سكتوا ولم يوجدوا هم ولا غيرهم من العرب الحق باقرب الحيوان به شها كما ياتي أما اذا اختلف شرط بما ذكر فلا عبرة بهم لعدم الثقة بهم حينئذ (وان جهل اسم حيوان سئلوا) عنه (وعمل بتسميتهم) حلا وحرمة (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) من الحيوانات صورة أو طبعاً من عدو أو ضده أو طبعاً للحم ويظهر تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة فان استوى الشبهان ولم نجد له شها حل لقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً الآيات وهذا قد يناق في ترجيح الزركشي الحرمة فيما مر الا ان يفرق بان اتمارض في الاخبار ثم أقوى منه هنا (تنبيه) قو لهم أو طعماً متعذر من جهة التجربة لتوقفها على ذبح

(قوله فبحي) من اضافة المصدر إلى مفعوله أي بحهلى اه عش (قوله وهم) أي الاكل اه رشيد (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله واعترضه) أي ما بحثه الرافعي (قوله بما اذا خالف) أي فيما اذا اختلف (قوله او بعدهم) لا حاجة إليه (قوله في المجهول) أي في أمر الحيوان المجهول حكمه اه عش (قوله لكلامهم) أي العرب الذين بعدهم قال سم قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح اه (قوله بالحظر) أي الحرمة اه عش (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قو لهم الآتي آنفاً فان استووا رجح قريش اذ قضيته ان أحد الجانبين في هذا التصوير اذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل اه سم (قوله في هذا التصوير الخ) أي في حالة التساوي واتحاد القبيلة (قوله وفتوة) أي مروءة قوما (قوله ولم يوجدوا) أي في موضع يجب طلب الماء منه فيما يظهر اه عش (قوله ولا غيرهم من العرب) سكتوا عما اذا فقدوا أو وجد غيرهم اه رشيدى (اول) يعلم حكمه من قو لهم أخذ بالاكثر فان استووا رجح قريش فانه اذا قدم الاكثر ولو من غير قريش على الأقل من قريش فيعتبر قول غير قريش عند فقد قريش بالاولى (قوله به شها كما ياتي) عبارة المغني شها به صورة أو طبعاً فان استوى الشبهان ولم يوجد ما يشبهه خلال لا ينفك لا اجد فيما أوحى إلى محرماً الخ ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعاً لنا فاعتماد ظاهر الآية المقتضية للحل أولى من استصحاب الشرائع السالفة اه ومر عن الروضة والروض ما يوافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله اما اذا اختلف الخ) عبارة المغني وخرج باهل اليسار المحتاجون وبسليمة الطباع اجلاف البوادي وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها اه (قوله ما ذكر) أي في المتن اه رشيدى (قول المتن سئلوا) أي العرب اه مغني (قوله حلا وحرمة) تميزان لعمل لا لتسميتهم كما لا يخفى اه رشيدى وفيه ما لا يخفى عبارة المغني بما هو حلال او حرام لان المرجح في ذلك إلى الاسم وهم اهل اللسان اه وهي صريحة في انه مفعول للتسمية على حذف مضاف (قوله وهذا) أي قوله فان استوى الشبهان الخ (قوله لتوقفها) أي التجربة (قوله على ذبح) بالتوين (قوله او قطع فلذة) كقطعة لفظاً ومعنى (قوله على المشابهة الطبيعية الخ) الاخصر الاولى على المشابهة الصورية (قول المتن واذا ظهر تغير لحم الخ) أي ولو يسير من نعم أو غيره كدجاجة اه مغني (قوله أي طعمه) إلى قوله وقول الشارح في النهاية والمغني الا قوله كما ذكره الى ومن اقتصر (قوله كما ذكره) أي شمول التغير للاوصاف الثلاثة (قوله على الاخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قو لهم الآتي آنفاً فان استووا رجح قريش اذ قضيته ان أحد الجانبين في هذا التصوير اذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

أقطع فلذة من عضو كبير من حيوانات تحمل وحيوانات تحرم إلى أن نجد الاشبه وذلك لا يمكن القول به لانه لا غاية له على أنه قد لا ينتج لو فعل كثير من ذلك فالذي يتجه تعين حل كلامهم على ما لا اذا وجدنا عدلاً ولو عدل رواية بخبر بمعرفة طعم هذا وأنه يشبه طعم حيوان يحل أو يحرم فيعمل بخبره ويقدم - يتنزه على الاشبه به صورة وأما اذا لم يوجد هذا فلا يعول الا على المشابهة الطبيعية فالصورية فأنامله (وإذا ظهر تغير لحم جلالة) أي طعمه أو لونه أو ريحه كما ذكره الجويني واعتمده جمع متأخرون ومن اقتصر على الاخير أراد الغالب وهي آكلة الجلالة بفتح الجيم أي النجاسة كالعدرة وقول الشارح وهي التي تاكل العدرة اليابسة أخذ من الجلالة بفتح الجيم لا يوافق قول القاموس والجلالة البقرة تتبع النجاسات ثم قال والجلالة مثلثة البعر والبصرة اه فتقيده باليابسة



وقوله اخذ الخ يحتاج فيه السند (حرم) (٣٨٦) أكله كسائر أجزائها وما تولد منها كلبها ويضها وبه قال أحمد ويكره اطعام

أى الريح (قوله يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقل وهو مشهور بمزيد التحري والامانة اه سم (قول المتن حرم الخ) وينبغي كما قاله البلقينى تعدى الحكم إلى شعرها وضوفها المنفصل في حياتها قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ووجدت الرائحة الخ قضية التقيد بما ذكر انتفاء كراهة الجنين إذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من اجزائها انه لا فرق وعبارة شرح الروض قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا أو ذكى ووجدت فيه الرائحة اه وهى تقتضى انه إذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانه إذا خرج حيائمه ذكى فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه (قوله اكله) إلى قوله ويكره في المغنى وإلى قوله وافهم في النهاية لا قوله وبه قال احمد (قوله ويكره اطعام ما كولة نجسا) المتبادر من النجس نجس العين وقضيته انه لا يكره اطعامها المتنجس اه ع ش ويصرح بذلك قول الروض مع شرحه والمغنى ويعلف جواز المتنجس دابته لخبر صحيح فيه اما نجس العين في كره علفها به اه (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه اه سم ويؤيده بل يصرح به قول المحلى في بيان تغير اللحم مانصه بالرائحة والنتن في عرفها وغيره اه (قوله لان النهى) إلى قوله وبه فارت في المغنى وإلى قول المتن ولو تنجس في النهاية (قوله لا يحرم) من التحريم (قوله لو نتن) ككره وضرب اه قاموس (قوله ويكره ركبها الخ) ظاهره وإن لم ترق اه ع ش (قوله ومثلها) أى الجلالة سخله ربيت بلبن كلبه او خنزيرة اه معنى (قوله إذا تغير لحمها) لعل المراد تغييره بالقوة بان يقدر انه لو كان بدل اللبن الذى شربه في تلك المدة عذرة م لا ظهر فيه التغير نظير ما سياتى في كلام البغوى ولا فاللبن لا يظهر منه تغير كما لا يخفى فليراجع اه رشيدى (قوله لا زرع الخ) عبارة المغنى ولا يكره الثمار التى سقيت بالماء النجسة ولا حب زرع نبت في نجاسة كزبل اه (قوله ومنه) أى التعليل (قوله او متنجسا) كشعر اصابه ماء نجس اه معنى (قوله كما بحثا) ببناء المفعول عبارة النهاية كما هو ظاهر كلام الروض اه وعبارة المغنى كما هو ظاهر كلام التبيين اه (قوله فهو تفرع عليهما) قد يقال ان ما قدره لا ينتج هذا لانه اخذ الحل في المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكراهة ولهذا احتاج للتقيد بقوله بلا كراهة والذى ينتج له ما ذكر أن يقول عقب قول المتن حل أى لم يحرم ولم يكره فالمراد ايح اه رشيدى عبارة المغنى وقول المصنف حل المراد به زوال التحريم على الاول والكراهة على الثانى فلو قال لم يكره لكان أولى إذا حل بجامع الكراهة لا لان يريد حلا مستوى الطرفين (قوله اما طيبه الخ) عبارة المغنى وخرج بعلقت ما لو غسلتها او لحما بعد ذبحها او طبخ لحما فزال التغير فان لكراهة لا تزول وكذا بمرور الزمان كما قاله البغوى وقال غيره يزول قال الأذرى وهذا ما جزم به المروزي تبعا للقاضى وقال شيخنا وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك اه (قوله غذيت بحرام) أى بعلف حرام كالمغصوب اه معنى (قوله ورجع ابن عبد السلام الخ) هل يجوز التصرف بكل بيع وغيرهما قبل أداء بدل المغصوب او لا كما لو خط المغصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه إلى أداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المغصوب هنارا سابحا حيث انعدمت عينه ولا كذلك هناك ولعل هذا

(قوله وقوله اخذ الخ يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقل وهو مشهور بمزيد التحري والامانة (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه (قوله وقيل يكره الخ) في الروض قبل الكلام على الجلالة ويحرم ما تقوت بنجس اه قال في شرحه لخبث غذائه والمراد به ما شانه ان يتقوت بنجس لثلاث الجلالة اه لعل المراد ما شانه ذلك بحسب نوعه وإلا فلان بقرة أو شاة مثلا لزمت التقوت بالنجس من حين ولادتها حلت كما هو ظاهر كالصريح من كلامهم (قوله كالأنتن لحم المذكاة) في هذا القياس تأمل (اما طيبه بنحو غسل) عبارة شرح الروض اما طيبه بالغسل او الطبخ فلا تنفى به الكراهة والقياس خلافه قال البغوى وكذا لا تنفى بمرور الزمان عليه نقله عن الاصحاب مع نقله خلافه بصيغة قبل وعبارة المجموع قال البغوى لا يزول المنع وقال غيره يزول قال الأذرى وبالثانى جزم المروزي تبعا للقاضى قلت

ما كولة نجسا وافهم ربط التغير باللحم انه لا اثر لتغير نحو اللبن وحده وهو محتمل لانه يغتفر في التبع ما لا يغتفر في التبع (وقيل يكره قلت الاصح يكره والله اعلم) وبه قال ابو حنيفة ومالك لان النهى لتغير اللحم وهو لا يحرم كالأنتن لحم المذكاة أو يضها ويكره ركبها بلا حائل ومثلها سخله ربيت بلبن كلبه اذا تغير لحمها لا زرع وثمر سقى او ربي بنجس بل يحل اتفاقا ولا كراهة فيه لعدم ظهور اثر النجس فيه ومنه أخذ انه لو ظهر ريحه أى مثلا فيه كره ومعلوم ان ما اصابه منه متنجس يطهر بالغسل (فان علفت طاهرا) أو متنجسا او نجسا كما بحثا اولم تعلق كما اعتمدته البلقينى وغيره وابتصار أكثرهم على العلف الطاهر جرى على الغالب ان الحيوان لا بدله من العلف وانه الطاهر (فطاب لحما حل) هو ويضها ولبنها بلا كراهة فهو تفرع عليهما وذلك لزوال العلة ولا تقدر لمدة العلف وتقديرها باربعين يوما في البعير وثلاثين في البقر وسبعة في الشياه وثلاثة في الدجاجة للغالب اما طيبه بنحو غسل او طبخ فلا أثر له وتردد البغوى في شاة غذيت بحرام ورجع ابن عبد السلام كالغزالي

اظهره اسم (قوله انها لا تحرم) وهل تكره أم لا فيه نظروا الاقرب الاول اه ع ش عبارة المغني وقال الغزالي ترك الاكل من الورع اه (قوله حل ذاته) اي الغذاء الحرام اه رشيدى (قوله) وإنما حرم لحق الغير) اي وغير المكاف لا يخاطب بالحرم اه رشيدى (قوله وبه) اي بقوله حل ذاته فارتقت اي الشاة المعلوفة بلف حرام (قوله غير اللحم) جواب لو وقوله حرمت جواب ان وقوله مبنى الخ خبره وما في الانوار الخ (قوله مبنى على الضعيف الخ) فيه امور منها ان كونه مبنيا على حرمة الجلالة من جملة ما في الانوار خلا فالمايو همه كلام الشارح ومنها ان ما ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو الذي اعتمدته البغوى في فتاويه خلا فالمايو همه سياق الشارح ومنها ان قوله وما في الانوار الخ لا موقع له بعد ما ذكره عن الغزالي وابن عبد السلام لانه هو منات على القول بالحرم والقول بالكراهة اذ الظاهر انه لا كراهة في الشاة المذكورة ايضا للمغني الذي ذكره الغزالي وابن عبد السلام ولعلمهما انما اقتصر على نفي الحرمة لانها التي كانت تتوهم من غذائها بالحرام وقد سبق ان ما قالاه سبقهما إليه البغوى اه رشيدى (قول المتن طاهر) اي مائع محلي ومغني (قول المتن ودبس) هو بكسر الدال المهملة ما سال من الرطب اه ع ش عبارة القاموس الدبس بالكسر وبكسر تين غسل الترو وعسل النحل اه (قوله بالمعجمة) إلى قوله ولا يحرم في المغني لا قوله هذا الى ولا يكره (قوله تناوله) إلى المتن في النهاية لا قوله للخبر إلى ولا يكره وقوله ولبن وقوله او من غير ما كول وقوله وعبره وقوله ومن ثم إلى ولو وقعت (قوله هذا) اي الباقي (قوله هو المحترز عنه) اي بذائب اه سم (قوله مطلقا) اي ما لاقى النجس وغيره (قوله ولا يكره أكل بيض الخ) كما لا يكره الماء اذا سخن بالنجاسة اه اسنى (قوله ولا يحرم من الطاهر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ويحرم تناول ما يضر البدن او العقل كالخمر والتراب والزجاج والسّم بثلاث السين والفتح افصح كالاقيون وهو لبن الخشخاش لان ذلك مضر وربما يقتل لكن قليلا اي السم يحل تناوله للتداوى به ان غلبت السلامة واحتج إليه ويحل اكل كل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد ميتة دبع الخ (قوله ومنه) اي التراب (قوله وسم) كقوله وجلد عطف على نحو حجر (قوله إلا ان لا يضره) اي القليل منه اما الكثير فيحرم اه ع ش (قوله ونبت ولبن جوز انه سم أو من غير ما كول) كذا في العباب قال الشارح في شرحه كما ذكره القاضي لكن اعترضه النووي بانه يتعين تخريجهما اي النبت واللبن المذكورين على الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان اه سم (قوله جوز) لعل المراد به الظن لا ما يشمل التوهم ولا افاقه حرج لا يخفى فليراجع (قوله انه سم او من غير ما كول) نشر على ترتيب اللف (قوله مسكر) قال في الروض ويحرم مسكر النبات وان لم يطرب ولا حذفيه اه وقضيته عدم الحدوان اطرب والظاهر انه المعتمد خلافا لما في شرحه عن الماوردي اه سم عبارة شرح الروض والمغني ولا حذفيه ان لم يطرب بخلاف ما اذا اطرب كما صرح به الماوردي ويجوز التداوى به عند فقد غيره بما يقوم مقامه وان اسكر للضرورة ما لا يسكر الا مع غيره يحل اكله وحده لا مع

وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة اذا زال التغير بذلك قال البلقيني وهذا في مرور الزمان على اللحم فلو مر على الجلالة ايام من غير ان تاكل طاهر افضالت الراضة حلت اه (قوله انها لا تحرم) هل يجوز التصرف باكل وبيع وغيرهما قبل ادا بدله المغصوب او لا كما لو خلط المغصوب بماله حيث يملكه ويحجر عليه فيه إلى اداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المغصوب هتار اسباح حيث انعدمت عينه ومالته بالكلية ولم يبق منه في الحيوان شيء متمول ولا كذلك هناك ولعل هذا اظهر (قوله وبه فارتقت حرمة المرباة بلبن كلبه على الضعيف) قال في الروض وللسخلة المرباة بلبن كلبه كالجلالة (قوله هذا هو المحترز عنه) بذائب (ونبت ولبن جوز انه سم او من غير ما كول) كذا في العباب قال الشارح في شرحه كما ذكره القاضي قال وكذا لو وجد مذبو حاشك هل ذبحه من يحل ذبحه او غيره لكن اعترضه النووي في النبات واللبن بانه يتعين تخريجهما على الاشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان ويفرق بينهما وبين المذبوح بان الاصل فيهما التحريم حتى يعلم الميسح ولم يعلم بخلافهما فان الاصل فيهما الحل اه كلام شارح العباب وما ذكره في المذبوح شامل لما

انها لا تحرم وان غذيت به  
عشر سنين لحل ذاته وإنما  
حرم لحق الغير وبه فارتقت  
حرمة المرباة بلبن كلبه على  
الضعيف وما في الانوار  
عن البغوى من ان الحرام  
ان كان لو فرض نجسا غير  
اللحم حرمت وإلا فلا  
مبنى على الضعيف ان  
الجلالة حرام (ولو تنجس  
طاهر كحل ودبس  
ذائب) بالمعجمة (حرم)  
تناوله لتعذر تطهيره كما مر  
آخر النجاسة بدليله اما  
الجامد فيزيل النجس  
وما حوله وبأكل باقيه  
للخبر هذا هو المحترز عنه  
فلا يقال ظاهره ان  
المتنجس الجامد لا يحرم  
مطلقا ولا يكره أكل بيض  
سلق في ماء نجس ولا يحرم  
من الطاهر إلا نحو حجر  
وتراب ومنه مدر وطفل  
لمن يضره وعليه يحل  
اطلاق جمع متقدمين  
حرمة بخلاف من لا يضره  
كما قاله جمع متقدمون  
واعتمده السبكي وغيره  
وسم وان قل إلا ان  
لا يضره ونبت ولبن  
جوز انه سم أو من غير  
ما كول

ومسكر ككثير أفيون وحشيش وجوزة وعنب وزعفران وجلددبغ ومستقدر أصالة بالنسبة لغالب ذوى الطباع السليمة كخاط ومنى وبصاق وعرق لا لعارض كغسالة يدو لحم (٣٨٨) مثلاً أنتن وخرج بالبصاق وهو ما يرى من الفم الريق وهو ما فيه فلا يحرم فيما يظهر من كلامهم لانه غير مستقدر

غيره اه (قوله ككثير أفيون وحشيش الخ) أما القليل بما ذكر الذى لا ضرر فيه بوجه يحل تناوله من غير قيد الاحتياج والتعين لانه طاهر لا ضرر فيه نعم من علم من عاداته ان تناوله لقليل شئ من ذلك يدعو إلى تناول ما يضر منه حرم عليه ذلك كما هو ظاهر اه ايعاب (قوله وجوزة) أى جوزة طيب اه نهاية (قوله وجلددبغ) أى لمية أما جلد المذكاة فيحل اكله وان دبغ مغنى واسنى (قوله كخاط ومنى) والحيوان الحى غير السمك والجراد كعلم مما مر فى باب الصيد وفى حل اكل بيض ما لا يؤكل خلاف قال فى المجموع وإذا قلنا بطهارته أى وهو الراجح حل اكله بلا خلاف لانه طاهر غير مستقدر بخلاف المنى ومال البلقينى الى المنع اه مغنى (قوله مثلاً) عبارة المغنى ولو نتن اللحم او البيض لم ينجس قال فى المجموع قطعاً ويحل اكل النفاق والشوى والهرأى كما قاله ابن عبد السلام وإن كان لا يخلو من الدم غالباً اه (قوله فيه) أى الفم (قوله لانه غير مستقدر الخ) قد يقال بمنع هذا لانه مستقدر لا لعارض نحو محبة وهذا لا نظر اليه فهو مستقدر أصالة بالنسبة لغالب الطباع السليمة اذا استقدر اه انما ينتفى بالنسبة لنحو المحب من الافراد فقامل اهرشيدى (قوله بحيث تستقدر) أى اما ما استقدرت فتحرم وإن لم يستقدره خصوص من اراد تناوله لكونه ليس من ذوى الطباع السليمة اه ع (قوله او قطعة) الى قوله فى الثانية فى المغنى الا قوله لحم مذكى (قوله لم يحرم اكل الجميع) ظاهره وان لم تستهلك وتميزت لكن فى شرح العباب خلافه اه سم عبارة المغنى قال الغزالى لم يحل منه شئ من حرمة الآدمى وخالفه فى المجموع وقال المختار الحل لانه صار مستهلكاً فيه ولو تحقق اصابة روث الثيران القمح عند دوسه ففغو عنه ويسن غسل الفم عنه كما فى المجموع ومرة الاشارة إلى ذلك فى كتاب الطهارة اه (قول المتن وكنس) أى لنجس كزبل مغنى وشرح منهج (قول المتن مكروه) أى تناوله شرح المنهج (قوله للحرم) الى قوله وقيل فى النهاية وإلى قوله فيكره فى المغنى الا قوله واقض وقوله واما خبر الى وعلته خبته (قوله وإن كسبه قن) فيه اشارة إلى ان ما فى المتن موصولة وفسر المغنى قول المصنف ما كسب بالكسب ثم قال وقد علم بما قررت به كلام المصنف ان ما فى كلامه مصدرية لا موصولة ولا لسان المتن ان المكسوب بذلك مكروه ونفس الكسوب لا يوصف بكرهه ولا غير اه وانما تتعلق الكراهة بالكسب اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى الخ) هذا الدليل انما يأتى على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم اه رشيدى أى المرجوح (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) فان قيل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم انما اعطاه ذلك ليطعمه رقيقه وناضحه اجيب بانه لو كان كذلك لبيته له صلى الله عليه وسلم اه مغنى زاد سم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسنى إلا ان يقال لعله كان معلوماً اه (قوله كاعطاء شاعر) لثلاثه جوده مغنى واسنى ومقتضاه ان اعطاءه ليظهر الثناء عليه لا يحرم كما مال اليه ع ش آخر اه (قوله او ظالم) أى لثلاثه جوده حقاً او لثلاثه جوده منه شيئاً أكثر مما اعطاه مغنى واسنى (قوله فيحرم الاخذ فقط) أى ولا يحرم الاعطاء لما تستدفع به الضرورة اه ع (قوله علة خبته) أى كسب الحاجم وكذا ضمير به (قوله نعم صحح الخ) عبارة النهاية لأفصاد على الاصح لقلة مباشرته لها وكذا حلاق وجارس وحائك وصباغ وصواغ وما شقة إذ لا مباشرة للنجاسة فيها اه قال ع ش ومثل الماشطة القابلة اه (قوله وقيل دناءة الحرفة الخ) عبارة

من كلامهم لانه غير مستقدر مادام فيه ومن ثم كان صلى الله عليه وسلم يمس لسان عائشة وصح فى حديثه هلا بكر اتلاعها وتلاع بك مالك ولعابها بضم اللام وقول عياض انه بكسر اللام لا غير مردود فلا غراء على ريقها صريح فى حل تناوله ولو وقعت ميتة لا نفس لها سائلة ولم تكثر بحيث تستقدر أو قطعة يسيرة من لحم آدمى فى طيبخ لحم مذكى لم يحرم اكل الجميع خلافاً للغزالى فى الثانية واذا وقع بول فى قلى ماء ولم يغيره جاز استعمال جميعه لانه لما استهلك فيه صار كالعدم (وما كسب بخامرة نجس كحجامة وكنس مكروه) للحرمان كسبه قن للنهى الصحيح عن كسب الحجام ولم يحرم لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أعطى حاجه أجرة ترواه البخارى ولو حرم لم يعطه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كاجرة الناحية الا لضرورة كاعطاء شاعر أو ظالم أو قاض خوفاته فيحرم الاخذ فقط واما خبر مسلم كسب الحاجم خبث فاوله الجمهور بان المراد به الدنى على حد

لذا غالب المسلدون أو لا فإرجع كلامهم فى باب الاجتهاد فانهم ذكروا ذلك هناك وفضلوا فيه ثم (قوله ومسكر ككثير أفيون وحشيش الخ) فى الروض ويحرم مسكر كالنبات وان لم يطرب ولا حد فيه اه وقضية عدم الحد وان اطرب والظاهر انه المعنى خلافاً لما فى شرحه عن الماوردى (قوله وجلددبغ) عبارة الروض ويحل اكل طاهر لا ضرر فيه إلا لجلد ميتة دبغ قال فى شرحه وخرج بالميتة جلد المذكاة فيحل اكله ان دبغ اه (قوله او قطعة يسيرة من لحم آدمى فى طيبخ لحم مذكى لم يحرم) ظاهره وان لم تستهلك وتميز لكن فى شرح الباب خلافه فراجع اه (قوله ولو حرم لم يعطه) قال فى شرح الروض وفيه نظر لاحتمال انه

ولا يعمم الحديث منه تفقون وعلته خبته مباشرة للنجاسة ومن ثم الحقوا به كل كسب حصل من مباشرتها كزبال ودباغ وقصاب نعم صحح فى أصل الروضة انه لا يكره كسب الفصاد لقلة مباشرته لها وقيل دناءة الحرفة وانتصر له البلقينى

فيكره كسب كل ذي حرفة دينية كحلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وصح في الروضة انه لا يكره كسب حائك وحكي وجهين في الصباغين والصواغين لكثرة اخلافهم الوعدو الوقوع في الربا والذي في المجموع وجزم به في الانوار وغيره أنه لا يكره لحر وغيره مكسوب بحرقة دينية وفي خبر لا يداود الطيالسي الكذب الناس الصباغون والصواغون وحرم الحسن كسب الماشطة لانه لا تخلو غالباً عن حرام او تغيير خلق الله (ويسن للحر) (أن لا يأكله) بل يكره له أكله وهو مثال لإدماثر وجوه الاتفاق (٣٨٩) حتى التصديق به كذلك كما بحثه الاذرعى

والزر كشي (و) أن يطعمه رقيقه وناضحه) أي بعيره الذي يستق عليه لتهيئه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من استاذنه في اجرة الحجام عنها فلا زال يسأله حتى قال له اعطه ناضحك وأطعمه رقيقك وآثر لفظ الرقيق والناضح مع لفظ الاطعام تبركا بلفظ الخبر والمراد ويمون به ما يملكه من قن وغيره ولدناؤه القن لاق به الكسب الذي بخلاف الحر (فرع) يسن للانسان ان يتحرى في مؤنة نفسه ومونه ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها كما صححه في المجموع وانكر قول الغزالي بالحرمة مع انه تبعه في شرح مسلم (فرع) افضل المكاسب الزراعة لانه اعم نفعا واقرّب للتوكل واسلم من الغش ثم الصناعة لان فيها تعباً في طلب الحلال اكثر ثم التجارة (ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذكاة) وان اشعر للخبر الصحيح يا رسول الله انا نحر

المغنى ولو كانت الصنعة دينية بلا مخامرة نجاسة كفصدوحيا كالم تكره إذ ليس فيها مخامرة نجاسة وهي العلة الصحيحة لكرهه ما مر عند الجمهور وقيل الخ (قوله فيكره الخ) مفرع على كون العلة دناءة الحرفة (قوله لكثرة اخلافهم الخ) راجع لكل من الصباغين والصواغين وقوله والوقوع الخ راجع للصواغين فقط (قوله والوقوع في الربا) ليعمهم المصوغ باكثر من وزنه اه معنى (قوله والذي في المجموع الخ) اعتمده شيخ الاسلام وكذا النهاية والمغنى كما مر (قوله بحرقة دينية) ومنها حرقة الماشطة اه سم (قوله وفي خبر الخ) الانسب تقدّمه على قوله والذي في المجموع (قوله بل يكره) الى قول المتن ويحل في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله وآثر الى والمراد وما سانه عليه يفهم جواز ان يشتري به ملبوسا ونحوه ولا كراهة في ذلك والظاهر كما قال الاذرعى التعميم بوجوده الاتفاق حتى التصديق به اه (قوله بل يكره الخ) ولا يكره للرقيق ولأن كسبه حر اه معنى (قوله وهو مثال الخ) عبارة المغنى (تنبيه) قوله ان لا يأكله (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا اه سم ويظهر الثاني اخذاً من قولهم الاتى ولدناؤه القن (قوله عنها) أي اجرة الحجام والجار متعلق بالنهاي (قوله وآثر) أي المصنف (قوله ولدناؤه الخ) متعلق بقوله لاق الخ (قوله يسن للانسان الخ) عبارة المغنى قال في الذخائر اذا كان في يده حلال وحرام او شبهة والكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التبعة عليه في نفسه أكد لا نديعه له والعيال لا تعلمه ثم قال والذي يجي على المذهب انه واهله سواء في القوت والملبس دون سائر المؤن من اجرة حمام وقصارة وثوب وعمارة منزل وخم تنور وشراء حطب ودهن سراج وغيره من المؤن اه (قوله ولا تحرم الخ) عبارة المغنى ولو غلب الحرام في يد السلطان قال الغزالي حرمت عطيته وانكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب الكراهة لا التحريم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله افضل المكاسب الزراعة) أي ولولم يباشرها بنفسه بل بالعملة اه ع ش (قوله ثم التجارة) أي لان الصحابة كانوا يكتسبون بها اه معنى (قول المتن وجد ميتا) او عينه عيش مذبح في بطن مذكاة بالمعجمة سواء كانت حر كاتها بذبحها او ارسال سهم او كلب عليها اه معنى (قوله وان اشعر) الى قوله كما قاله في النهاية والمغنى إلا قوله كما صححه الى فذبح وقوله وان طالت (قوله وان اشعر) أي نبت شعر (قوله مالم يتم الخ) ظرف لقول المصنف ويحل الخ (قوله لو خرج) أي رأس الجنين اه معنى قوله أو ميتا عطف على قوله وبه حياة مستقرة (قوله بكلام الامام) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام فقالوا او اللفظ الاول وان خرج بعد ذبح امه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها ما ناطو ولا ثم سكن لم يحل او سكن عقبه حل كذا ذكره ابو محمد وهو المعتمد وعليه لو اخرج راسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان خرج راسه ميتا ثم ذبحت امه قبل انفصاله لم يحل كما يدل عليه كلام الامام وهو الاصح خلافاً للبعوى اه اقول ويفهم ضعف ما قاله البغوي مما سذكره الشارح عن البلقيني بالاولى (قوله خلافة) أي خلاف كلام الامام (قوله وغيره) أي ورايت غير ابن الرفعة (قوله فذبح) عطف على قوله خرج (قوله حل) أي اذا مات عقب خروجه

أعطاه له لطعمه رقيقه وناضحه اه وقد يجاب بأنه لو حرم عليه بينه له الا أن يقال لعله كان معلوماً (قوله والذي في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره) كتب عليه م (قوله بحرقة دينية) ومنه حرقة الماشطة (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا

الابل ونذبح البقر والشاة فنجذ في بطنها الجنين أي الميت فقلقه أم نأكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه وذكاتها التي أحلتها أحلتها تبعاً لها مالم يتم انفصاله وفيه حياة مستقرة والا اشتراط ذبحه فعلم أنه لو خرج وبه حياة مستقرة كما صححه في الروضة والمجموع وان نوزع فيه بانه صار مقدوراً عليه أو ميتاً كما ذكره البغوي وان نوزع فيه بكلام الامام بل رجح غير واحد خلافة ثم رأيت ابن الرفعة رجح كلام البغوي وغيره قال أنه أقرب للقول فذبح قبل انفصاله حل لان للنفصل بعضه حكم المتصل كله غالباً ولا أثر لخروجه بعد ذبحها حيا

لكن حر كته حركة مذبح وان طالت بخلاف ما لوبق بطنها يضطرب زمانا طويلا كما قاله القاضي ونقله في المجموع عن الجويني وافرده واعتمده الاذري وكذا الزركشي لكنه قاسه على ما فيه نظر قال البلقيني ومالم يوجد سبب يحال عليه الموت ولو احتمالا ولا كان ضرب بطنها لم يحل وما لم يكن علقه لانه دم او مضغة لم تبين فيه صورة ( ٣٩٠ ) كما اقتضاه كلامها وعلوا بما يصرح بان المدار هنا على ما ثبت به الاستيلا دلالة إنما

يسمى ولدا تبعا لها حيثئذ والتقييد بنفخ الروح فيه ضعيف (ومن) اضطر وهو معصوم بان لم يجد حلا لا او لم يتمكن منه الا بعد نحو زنا به كما ياتي (وخاف على نفسه موثا او مرضا مخوفا) او غير مخوف او نحوهما من كل مبيح للتيمم (ووجد محرما) غير مسكر كيتة ولو مغلظة ودم (لزمه) اي غير العاصي بسفره ونحوه والمشرع على الموت بان وصل لحالة تقضي العادة ان صاحبها لا يعيش وان اكل (أكله) او شر به لقواه تعالى فن اضطر الاية مع قوله ولا تقتلوا انفسكم وكذا خوف العجز عن نحو المشي او التخلف عن الرفقة ان حصل به ضرر لا نحو وخشة كما هو ظاهر وكذا اذا جهده الجوع وعيل صبره ويكفي غلبة ظن حصول ذلك بل لو جوز التلف والسلامة على السواء حل له تناول المحرم كما حكاها الامام عن صريح كلامهم ولو امتنع مالك طعام من بذله لمضطرة لا بعد وطئها زنا لم يجز لها تمكينه بناء على الاصح ان الاكره بالقتل لا يبيح الزنا والواط وكونه مظنة في الجملة لا اختلاط الانساب شدد فيه اكثر

بذكاة أمه معنى وأسنى ونهاية (قوله لكن حر كته الخ) أي فيحل اه سم (قوله وان طالت) خلافا لظاهر ما مر انفاعن المعنى والاسنى والنهية (قوله بخلاف ما لوبق بطنها الخ) أي فيحرم اه سم (قوله قال البلقيني) إلى قوله كما اقتضاه في المعنى الا قوله ولو احتمالا (قوله قال البلقيني الخ) أي عطفه على ما لم يتم انفصاله الخ (قوله ولا كان ضرب الخ) عبارة المعنى فلو ضرب حاملا على بطنها وكان الجنين متحركا فسكن حتى ذبحت أمه فوجد ميتا لم يحل اه (قوله ومالم يكن الخ) عطف على قوله ما لم يتم الخ وليس من مقول البلقيني (قوله او مضغة) عطف على علقه (قوله على ما ثبت به الاستيلا) يعني لو كان من ادعى اه معنى (قوله والتقييد الخ) ولو كان للذكاة عضوا شل حل كسائر اجزائها معنى ونهاية (قوله ومن اضطر) أي كان مضطرا (قوله وهو معصوم) إلى قوله وظاهر في النهاية الا قوله ولم يتمكن إلى المتن وقوله او شر به (قوله نحوزنا به الخ) أي كالواط به اخذ ما ياتي (قوله او نحوهما) أي المرض الخوف وغير الخوف (قوله من كل مبيح للتيمم) كزيادة المرض وطول مدته قال الزركشي وينبغي ان يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر كخوف طول المرض كافي للتيمم معنى وروى مع شرحه (قوله كيتة) إلى المتن في المعنى الا قوله او شر به وقوله ان حصل إلى ويكفي وقوله بناء إلى وظاهر (قوله ولو مغلظة) وميتة الكلب والخزير في مرتبة اخذ من اطلاقه اه ع ش (قوله اي غير العاصي الخ) حال من ضمير لزمه الرجوع للصوصل خلافا لما يوههم صنيعه انه تفسير له فكان الاولى اسقاط اي (قوله ونحوه) أي نحو السفر كاقامته كما ياتي عن الاسنى والمعنى عن الاذري (قوله وكذا خرف العجز الخ) هذا داخل في قوله او نحوهما الخ فالصريح به لدفع توهم اورد بخالف (قوله عن نحو المشي) كالركوب اه معنى (قوله او التخلف) عطف على العجز (قوله وعيل) أي فقد اه ع ش (قوله ويكفي غلبة ظن الخ) قضية اطلاقه انه لا يشترط في حصول الظن الاعتماد على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بامارة يدركه وقياس ما في التيمم اشتراط الظن مستند الخبر عدل رواه او معرفته بالطب اه ع ش (قوله حصول ذلك) أي الموت وما عطف عليه (قوله على السواء) أفهم انه اذا جوز التلف مع كون الغالب السلامة لم يجز تناوله اه ع ش (قوله لم يجز تمكينه) وخالف اباحة الميتة في ان المضطر فيها إلى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهنا الاضطرار ليس إلى المحرم وإنما جعل المحرم وسيلة اليه وقد لا يندفع به الضرورة إذ قد يصير على المنع بعد وطئها اه معنى (قوله ولكونه الخ) أي الزنا اه ع ش و الاولى أي إلى ما ذكر من الزنا والواط (قوله شدد فيه أكثر) أي من اللواط قاله ع ش وهو بخالف لقول الشارح كالتبعية بناء على الاصح الخ ولقوله السابق لا بعد زنا به الخ فليراجع (قوله كما يجوز) إلى قوله لم يظهر في المعنى الا قوله أي إلى او مغلظة وقوله اما المسكر إلى واما العاصي وقوله ونحوه إلى المتن في النهاية الا قوله ويظهر واما الشرف (قوله للمسلم) أي الصائل اه معنى (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا اه سم (قوله أي كادى الخ) عبارة المعنى كشاة وحمار اه

(قوله لكن حر كته حركة مذبح) أي فيحل (قوله بخلاف ما لوبق بطنها يضطرب زمانا طويلا) أي فيحرم (قوله كما قاله القاضي) كتب عليه مر (قوله من كل مبيح للتيمم) شامل لنحو بطء البرء في لزوم الاكل لخوفه نظر ظاهر بل قد ينظر في اللزوم لخوف نحو الشين الفاحش في عضو ظاهر ايضا (قوله غير العاصي بسفره) قال في شرح الروض وكالعاصي بسفره مراق الدم كالمرتد والحري فلا ياكلان من ذلك حتى يسلبا قاله البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وممكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة هنا

بخلاف نظائره وظاهر ان الاضطرار لغير القوت والماء كسيرة خشى بتركها ما يأتي فيه جميع أحكام المضطر السابقة (قوله والآية (وقيل يجوز) كما يجوز الاستسلام للمسلم وفاق الاول بان هذا فيه اثار طلبا للشهادة بخلاف ذلك ولو وجد ميتة يحل مذبحها وأخرى لا يحل أي كادى غير محترم فيها يظهر تخير او مغلظة وغير هاتين غير هاتين في المجموع واعتراض الاسنوي مردود واما المسكر

عطش كامر واما العاصي  
بفسره ونحوه فلا يجوز له  
تناول المحرم حتى يتوب  
قال البلقيني وكذا مر تد  
وخرني حتى يسلبنا وتارك  
صلاة وقاطع طريق حتى  
يتوبا اه ويظهر فيمن لا  
تسقط توبته قتله كزان  
محسن انه يا كل لانه لا يؤمر  
بقتل نفسه واما المشرف  
على الموت فلا يجوز له  
تناوله ايضا لانه لا ينفعه  
ولو وجد لقمة حلالا لزمه  
تقديمها على الحرام (فان  
توقع اي ظن كاهو ظاهر  
(حلالا) يجده (قريبا)  
اي على قرب بان لم يخش  
مخذورا قبل وصوله (لم  
يجز غير سد) بالمهمة وهو  
المشهور او المعجمة  
(الرمق) وهو بقية الروح  
على المشهور والقوة على  
مقابله (والا) يتوقعه (في  
قول يشع) لاطلاق  
الاية اي يكسر سورة  
الجوع بحيث لا يسمى جائعا  
لان لا يجد للطعام مساغا  
اما ما زاد على ذلك فحرام  
قطعا ولو شبع ثم قدر على  
الحل لزمه ككل من تناول  
محرما ولو مكرها التقيوان  
اطاقه بان لم يحصل له منه  
مشقة لا تحتمل عادة  
(والاظهر سد الرmq  
فقط) لانه بعده غير مضطر  
نعم ان توقف قطعه لبادية  
مهلكة على الشبع وجب  
وبحث البلقيني انه متى خشي

(قوله فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش) ومحل ذلك إذا لم ينته به الأمر إلى الهلاك والافتتين شر به كما يتعين على  
المضطر اكل الميتة ومحل منع النداءى به إذا كان خالصا بخلاف المعجون به كالترياق لاستهلاكه فيه وخرج بما  
قاله شر به لاساغة لقمة فيحل اه اسنى (قوله كامر) اي في الاشربة (قوله واما العاصي بفسره ونحوه)  
عبارة المغنى ويستثنى من ذلك العاصي بفسره فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال الاذرى ويشبهه ان يكون  
العاصي با دامت كالمسافر إذا كان الاكل عونا له على الإقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول  
على غير هذه الصورة اه وفي سم بعد ذكر مقالة الاذرى عن الاسنى مانصه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك  
بقوله ونحوه اه (قوله وقاطع طريق) اي قاتل في قطع الطريق مغنى ونهاية (قوله لانه لا يؤمر الخ) قضية  
هذه العلة ان المراد بقوله انه يا كل انه يجوز ان يا كل اه سم (قوله لزمه تقديمها على الحرام) اي وان  
لم تسدر مقه ثم يتعاطى من الحرام ما تندفع به الضرورة اه ع ش وقال سم يحتمل ان يراد بتقديمها  
ما يشمل مقارنتهما كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة ويتناولها معا اه ويدفع ذلك الاحتمال قول  
المغنى ويبدأ وجوبا بلقمة حلال ظفرها فلا يجوز له ان يا كل بما ذكر حتى ياكلها لتحقيق الضرورة اه  
(قوله على قرب) الى قول المتن ولو وجد في النهاية الاقوله وبحث الى المتن وقوله وقياسه الى واذو قوله اي  
ان كان الى وقيده وقوله ورقيقهم (قول المتن لم يجز) اي قطعاً غير سد الرmq اي لا ندفاع الضرورة به وقد  
يجد بعده الحلال مغنى واسنى (وهو بقية الروح) ولعل وجه التعبير ببقية الروح انه نزل ما اصابه من الجوع  
منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته فعبر عن حاله الذي وصل اليه ببقية الروح مجازا والافالروح  
لا تتجزا اه ع ش (قوله على المشهور) عبارة الاسنى والمغنى قال الاسنوى ومن تبعه والرمق بقية الروح  
كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذرى  
وغيره الذي نحفظه انه بالمهملة وهو كذلك في الكتب اي والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في  
ذلك بسبب الجوع اه (قوله يتوقعه) اي الحلال قريبا اه مغنى (قوله لا تطلق الاية) الى قوله ويجب  
في المغنى الاقوله نعم الى المتن (قوله على ذلك) اي ما يكسر سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعا (قوله ولو شبع  
الخ) عبارة النهاية ولو شبع في حال امتناعه ثم قدر الخ قال ع ش قوله في حال امتناعه الخ قضية انه حيث لم  
يتمتع عليه تناوله او امتنع لكن لم يقدر بعد تناول على الحل لا يجب عليه التقيؤ في كل منهما وينافي ذلك  
ما تقدم له في اول الاشربة من قوله ويلزمه ككل اكل او شارب حرام تقيؤه ان اطاقه كما في المجموع وغيره  
ولا نظر الى عذره وان لزمه تناول لان استدامته في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداءه لزال سببه

(قوله واما العاصي بفسره ونحوه) قال في شرح الروض قال الاذرى ويشبهه ان يكون العاصي باقامته  
كالمسافر اذا كان الاكل عونا له على الإقامة وقولهم تباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه  
الصورة اه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك بقوله ونحوه (قوله قال البلقيني وكذا مر تدو خرنى الى اخر  
الكلام) عطف ذلك على قوله العاصي بفسره ونحوه يقتضى ان المراد بقوله ونحوه ما عدا جميع هذه  
المذكورات فليظن ما هو (قوله وخرني) قضية اخراج الذمي فهل قياسه ان يكون عقدا للذمة للحربي  
كاسلامه فيقال في حقه حتى يسلم او يعقد له ذمة (قوله ايضا قال البلقيني وكذا مر تدالخ) عبارة شرح  
الروض عن البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة كشارك  
الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه وقوله وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة قد يخرج الزانى المحصن  
(قوله لانه لا يؤمر بقتل نفسه) قضية هذه العلة ان المراد بقوله انه يا كل انه يجوز ان يا كل (قوله لزمه  
تقديمها على الحرام) يحتمل ان يراد بتقديمها ما يشمل مقارنتها كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة  
ويتناولها معا (قوله بان لم يخش مخذورا قبل وصوله) لعله المراد لم يخش مخذورا قبل وصوله بعد سد الرmq  
اما لو لم يخش مخذورا كذلك بدون سد الرmq فينبغي امتناع ما يسد الرmq ايضا اعدم الحاجة اليه بل لا يتصور  
سدر رmq حينئذ (قوله الرmq وهو بقية الروح الخ) قال في شرح الروض كما قاله جماعة وقال بعضهم انه



يخاف تلفاً) أى محذور تيمم (ان اقتصر) على سد الرق فيلزمه ان يشبع أى يكسر سورة الجوع قطعاً لبقاء الروح ويوجب التزودان لم يرج وصول حلال ولا اجاز بل قال الفقهاء لا يمنع من حمل ميتة لم تلوئها ولو لغير ضرورة (وله) أى المعصوم بل عليه (أكل آدمي ميت) محترم إذا لم يجد ميتة غيره ولو مغلطة لان حرمة الحى أعظم ومن ثم لو كانت ميتة نبى امتنع الاكل منها قطعاً وكذا ميتة مسلم والمضطر ذى وظاهر كلامهما انها حيث اتحد اسلاما وعصمة لم ينظر لافضلية الميت وقياسه أنها لو اتحد انبوة لم ينظر لذلك ايضا ويتصور فى عيسى والخضر صلى الله على نبينا وعليهما وسلم وهذا غير محتاج اليه إذ النبى لا يتقيد برأى غيره وإذا جاز أكله حرم نحو طبخه أى ان كان محترماً كما بحقه الاذرى وقيد شارح ذلك بما اذا أمكن أكله نيشا ويؤيده تعليقه بان دفاع الضرر بدون نحو الطبخ والشئ (و) له بل عليه (قتل) مهدر (نحو مرتد وحرى)

فاندفع استبعاد الاذرى لذلك ويمكن ان يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر في جوفه فزمننا اتصل معه خاصته إلى البدن بحيث لا يبق في بقائه في جوفه نفع وما هنا على خلافه اه اقول عبارة المغنى سالمة عن الاشكال الاول وهى وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة ونحوها لزمه ان يتقياها إذا قدر عليه اه وهى كما ترى شاملة للشبع وما دونه والحال الامتناع وغيرها (قوله أى محذور) الموافق لكلامه السابق في شرح او مرضاً مخوفاً ولكلام النهاية والمغنى في الموضوعين او بدل أى (قوله أى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه اه سم اقول وبفنده ايضا كلام المنهج والنهاية والمغنى (قوله محترم) إلى قوله وظاهر كلامهم في المغنى (قوله) إذا لم يجد ميتة غيره (فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذى اه سم اقول لنا وجه انه لا يجوز اكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلماً كما نبه عليه المغنى وقد يؤخذ من ذلك الوجه انه يمتنع اكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذى إذا صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن القول المرجوح (قوله ومن ثم) أى من اجل النظر الاحترام عبارة النهاية والمغنى نعم اه (قوله لو كانت ميتة نبى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فلي تأمل سم وعش (قوله امتنع الاكل منها الخ) ولو لمثلته خلا فلبعضهم رعش وانظر لو كان المضطر اشرف كان رسولاً والميت نبى اه بجري وسياق عن سم ما يتعلق به بزيادة تفصيل (قوله انهما الخ) أى الميت والمضطر (قوله وعصمة) احترام عن نحو تارك صلاة (قوله لافضلية الميت) أى بنحو العلم (قوله وقياسه الخ) خلافاً للنهاية (قوله ويتصور فى عيسى والخضر الخ) أى إذا مات احدهما دون الآخر اه عش (قوله وهذا غير محتاج اليه الخ) لكن إذا قلنا به فيتنج تفصيل وفاقا لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم واما ما عداه فينبغى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس فان تساوى افاقية نظروا يتجه الجواز لان حرمة الحى أعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول الحى احق بالاحترام من الافضل الميت اه سم (قوله وإذا جاز اكله الخ) أى الادعى الميت (قوله كما يحتمل الاذرى) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة نعم قيد ذلك الاذرى بما إذا كان محترماً وما لا وجه الاخذ باطلاقهم اه (قوله قتل مهدر الخ) لم يقيد بعدم وجود غيرهم ويتجه التقييد بمن يمتنع قتله بغير

القوة بذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذرى وغيره الذى يحفظه انه بالمهملة وهو كذلك فى الكتب والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل فى ذلك بسبب الجوع اه (قوله أى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه (قوله) إذا لم يجد ميتة غيره (فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذى (قوله ومن ثم لو كانت ميتة نبى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فلي تأمل (قوله وهذا غير محتاج اليه) لكن إذا قلنا به فيتنج تفصيل وفاقا لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم واما ما عداه فينبغى اكل الافضل ميتة المفضول دون العكس فان تساوى افاقية نظروا يتجه الجواز لان حرمة الحى أعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضول الحى احق بالاحترام من الافضل الميت (قوله حرم نحو طبخه) عبارة الروض ولا يطبخه أى الميت المسلم بل الميت المحترم كما فى شرحه ويتخير فى غيره أى بين اكله نيشا او مطبوخا او مشويا (قوله قتل مهدر) لم يقيد بعدم وجود غيرهم ويتجه التقييد بمن يمتنع قتله بغير اذن الامام (قوله قتل مهدر نحو مرتد وحرى الخ) يحتمل ان الامر كذلك وان وجد ميتة غير آدمى اخذ من قوله السابق واخرى لا تخل أى كادى غير محترم فيما يظهر تخير لانه إذا جاز اكل ميتة غير المحترم مع وجود ميتة اخرى فليجز قتله واكله مع وجود غيره ويحتمل

وزان محصن ومحارب وتارك صلاة بشرطه ومن له عليه قود من غير إذن الامام للضرورة ومن هذا يعلم ان هؤلاء كانوا مضطرين لم يجب على احد بذل الطعام لهم (لا ذمي ومستامن) لعصمتها (وصبي حربي) وامرأة حربية لحرمه قتلها (قلت الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى والمجنون ورقيقهم (للاكل والله أعلم) لعدم عصمتهم وحرمة قتلهم لانما هي (٣٩٣) لحق الغائبين ومن ثم لم يجب فيه كفارة

وبحث البلقيني أن محله مالم يستول عليهم والا حرم لانهم صاروا أرقاء معصومين للغائبين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبي حربي مع وجود حربي بالغ وليس لو الذقتل ولده لالاكل ولا للسيد قتل قته قال ابن الرفعة إلا ان يكون القن ذميا كالحربي فيه نظر ظاهر (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولم يجد غيره (اكل) وجوبا منه ما يسد رمقه فقط او ما يشبعه بشرطه وإن كان معسر للضرورة ولان الذم تقوم مقام الاعيان (وغرم) إذا قدر قيمته إن كان متقوماً ولا فثله لحق الغائب وبحث البلقيني منع اكله إذا اضطر الغائب أيضاً وهو يحضر عن قرب وهو متجه إن اراد بالقرب ان يكون بحيث يتمكن من زوال اضطراره بهذا دون غيره وغية ولى محجور كغنية مستقل وحضوره كحضوره وله بيع ماله حينئذ نسيئة ولمعسر بلارهن للضرورة (او) وجد وهو غير نبي طعام (حاضر مضطر لم يلزمه بذله) له (إن لم يفضل عنه) بل هو أولى الخبر ابداً بنفسك اما النبي فيجب على غيره

اذن الامام اه سم ثم كتب أيضاً قوله قتل مهدر نحو مرتد وحربي الخ يحتمل أن الامر كذلك وإن وجد مية غير آدمي ويحتمل تقييده بما إذا لم يجد مية غيره ويحتمل ان يفصل بين من يجوز قتله بغير إذن الامام كالحربي فيجوز قتله واكله وإن وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير إذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه اه (قول المتن وحربي) اي كامل بالذكورة والعقل والبلوغ (قوله وزان محصن) الى قوله وليس لو الدفي المغني لا قوله وبهذا الى المتن (قوله وزان محصن الخ) الوجه أن محله إذا لم يكن المضطر مثله اه سم (قوله من غير اذن الامام) راجع لقوله وزان محصن الخ كما هو صريح صنيع الروض والمغني وسم (قوله ومن هذا الخ) لعل الاشارة الى جواز قتل من ذكره لالاكل (قول المتن حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم اه سم اقول ويفيده بحث ابن عبد السلام الاتي (قوله فيه) اي في قتلهم (قوله وبحث البلقيني الخ) عبارة النهاية ومحل ذلك كما يحتمل البلقيني الخ (قوله ان محله) اي حل قتلهم (قوله وحرمة قتل صبي الخ) لما في اكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكي وكذا يقال في شبه الصبي اه معنى أي من النساء والمجانين والارقاء (قوله وفيه نظر ظاهر) عبارة النهاية والا قرب خلافه اه (قوله وفيه نظر الخ) وذلك لانا لانسلم ان حقن الدم لذلك فقط ولالام يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست لمجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما يأكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك اه سم (قوله مضطر) الى قوله واما ما فضل في المغني الا قوله وهو متجه الى وغية ولى والى قول المتن وانما يلزم في النهاية الا قوله وكأنه هو الى أماً إذا (قوله ولم يجد غيره) فيقدم مية وطعام غير الغائب على طعامه أي الغائب اه سم (قوله او ما يشبعه بشرطه) اي بان لم يخش محذور اقبل وجود غيره اه ع ش وقوله بان لم يخش صوابه بان يخشى الخ باسقاط لم (قوله وان كان الخ) اي المضطر (قوله اذا قدر) اي عند الاكل اه ع ش وفي اطلاق مفهومه توقف والا قرب تقييده بما اذا لم ينظم بيت المال وكان المالك من الاغنياء ثم رايته ذكر في قوله اخرى ما يوافق ما قلته كما تاتي (قوله قيمته) اي في ذلك الزمان والمكان اه اسنى ويبقى في الشارح مثلاً (قوله والا فثله) نعم يتعين قيمة المثل بالمفاضة كاذ كروه في الماء به عليه الزركشي اه معنى (قوله لحق الغائب) لعل الانسب الا خصر للغائب عبارة الاسنى لا تلافة ملك غيره بغير اذنه اه (قوله وله) اي الولي وقوله بيع ماله اي المحجور وقوله للضرورة اي ضرورة المضطر اه ع ش (قوله بل هو) اي المالك (قوله فيجب على غيره الخ) ويتصور هذا في زمن عيسى عليه السلام او الخضر على القول بجيادته ونبوته اه معنى (قوله واما ما فضل) ولو وجد مضطرين ومعه ما يسكني احدهما وتساويا في الضرورة

تقييده بما اذا لم يوجد مية غيره ويفرق بين مجرد اكله الميتة غير المحرم وبين قتله لا كله ويحتمل أن يفصل بين من يجوز قتله بغير اذن الامام كالحربي فيجوز قتله واكله وان وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير اذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه (قوله وتارك صلاة الخ) الوجه أن محله اذا لم يكن المضطر مثله (قوله حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم (قوله الا ان يكون القن ذميا) قال لان حقن دمه انما هو لاجل حق السيد في ماله حتى لا يضيع (قوله وفيه نظر ظاهر) وذلك لانا لانسلم ان حقن الدم لذلك فقط والام يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست لمجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما يأكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك (قوله ولم يجد غيره) فنقدم مية وجدها عليه كما سيأتي في قول

اظهاره على نفسه ولو من غير طلب وأفتى القاضي

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

بان الميتة لا بد لاحد عليها فلا يقدم بها من هي بيده واعترض بانها كسائر المباحات فذو اليد عليها احق بها وهو ظاهر واما ما فضل عنه أي عن سد رمقه كما يحتمل الزركشي فيلزمه بذله وان احتاج اليه مالا (فان آثر)

في هذه الحالة وهو بمن يصبر على الاضاعة على نفسه مضطرا (مسلبا) معصوما (جاز) بل سن لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطر والذي (٣٩٤) والبيمية والحق بهما المسلم المهدر فيحرم إيثاره (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطر لزمه)

والقراية والصلاح قال الشيخ عز الدين احتمل أن يتخير بينهما واحتمل أن يقسمه عليهما انتهى والثاني أوجه فان كان أحدهما أولى كوالد وقريب أو ولي الله أو أبا ما مقسطا قدم الفاضل والمفضل ولو تساوى أو باو معه رغيف مثلا لو اطعمه لأحدهما عاش يوما وإن قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص اهـ معني (قوله في هذه الحالة) أي حالة اضطرار نفسه (قوله والذي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا اهـ (قوله والحق بهما المسلم المهدر) أي المضطر ولهذا ثنى الضمير لانه ملحق بالذمي والبيمة المضطرين اهـ سيد عمر (قوله مضطر) إلى قوله ويجب في المغنى (قوله بيمة الغير) بالاضافة (قوله نحو حر بي الخ) كقائل في قطع الطريق (قوله ويلزمه ذبح شاته الخ) ويحل أكلها للآدمي لأنها ذبحت للآكل أسنى ومعنى ونهاية (قوله لا طعام كلبه الخ) قياس ما تقدم له أن لا مالا منفعة فيه ولا مضرة محترمة (١) ذبحها له هنا والقياس أن الحكم لا يتقيد بكله بل يجب ذبح شاته لكلب غيره المحترم وقاية لروحه اهـ عش (أقول) وقد يدعى دخوله في قول الشارح وكذا البيمة الغير الخ (قوله نحو صبي الخ) أي كالحنثي والمجنون وأرفأهم (قوله كما مر آنفا) أي في شرح قلت الاصح الخ (قوله فان منع المالك الخ) عبارة المغنى ويجب على المضطر أن يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فان امتنع وهو أو وليه غير مضطر في الحال من بذله بعوض لمضطر محترم الخ (قوله المالك) إلى قوله أو مات في المغنى (قوله غير المضطر) ويصدق المالك في دعواه الاضطرار وينبغي أنه لو دلت قرينة على كذبه في دعواه الاضطرار لم يصدق في ذلك اهـ عش (قوله ولا يلزمه) أي القهر (قوله فان قتل) أي المالك (قوله أو مات) أي المضطر (قوله وقضية كلامهم أن للمضطر الخ) عبارة المغنى (تنبيه) قضية كلام المصنف جواز قهر الذمي للمسلم وإن قتله وليس مرادوا ولذا قال الشارح إلا أن كان مسلما والمضطر غير مسلم أي فلا يجوز له قهره ولا قتله وإن قتله فعليه ضمانه لأن الكافر لا يسلط على ميتة المسلم فالخلى أولى وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا هو عبارة سم المعتمد خلاف ذلك وليس للمضطر الذي قتل المسلم وإن فعل ضمن مراه وعبارة السيد عمر قوله أن للمضطر الذي قتل المسلم المانع له قال في النهاية والمعتمد خلافه اهـ أقول وما اعتمدته النهاية هو الذي يميل إليه القلب لانه لا لا تقرب بحرمته ولا نظر معها للكافر وإن كان ذميا اهـ وعبارة عش قوله والمعتمد خلافه أي فلو خالف وقته فينبغي أن لا يقتل فيه لأن القصاص يسقط بالشبهة وهي الاضطرار بل يضمنه بدية عمد اهـ (قوله فبحث بعضهم انه يضمنه) اعتمدته النهاية والمغنى كما مر آنفا (قوله كالشارح) أي المحلى (قوله يرد الخ) خبر فبحث بعضهم الخ وقوله وكأنه الخ جملة اعتراضية (قوله أما إذا رضى) إلى قول المتن نسبية في المغنى لا أقوله مع اتساع الوقت (قوله بضمن الخ) أي أو هبته اهـ معني (قوله فيلزمه قبوله الخ) ولا يلزمه أن يشتريه بأكثر من ثمن مثله كثرة لا يتغابن بها بل ينبغي أن يحتال في أخذه منه ببيع فاسد مثلا يلزمه أكثر من قيمته كان يقول له ابذله لي بعوض فيبذله بعوض ولم يقدره أو يقدره ولم يفرز له ما ياكله فيلزمه مثل ما أكله إن كان مثليا أو لا فيقيمه في ذلك الزمان والمكان روض مع شرحه ومعني (قوله المالك) إلى قوله ويفرق في النهاية لا أقوله وإن كان إلى أمام ضيق الوقت (قوله المالك) أي أو وليه اهـ معني

أي مالك الطعام (اطعام) أي سدر مق (مضطر) أو أشباعه بشرطه معصوم (مسلم أو ذمي) أو مستامن وإن احتاجه مالكه مالا للضرورة الناجزة وكذا بيمة الغير المحترمة بخلاف نحو حر بي ومر تد وزان محصن وكلب عقور ويلزمه ذبح شاته لا طعام كلبه الذي فيه منفعة ويجب اطعام نحو صبي وأمرأة حريين اضطرأ قبل الاستيلاء عليهما وبعده ولا ينافيه ما مر من حل قتلها لانه ثم ضرورة فلا ينافي احترامهما هنا وإن كانا غير معصومين في نفسها كما مر آنفا (فان منع) المالك غير المضطر بذله للمضطر مطلقا أو الا بزيادة على ثمن مثله بما لا يتغابن بها (فله) أي المضطر ولا يلزمه على المعتمد وأن امن (قهره) على أخذه (وأن قتله) لا هداره بالمنع فان قتل المضطر قتل به أو مات جوعا بسبب امتناعه لم يضمنه لانه لم يحدث فيه فعلا وقضية كلامهم أن للمضطر الذي قتل المسلم المانع له وعليه يفرق بين هذا وعدم حل أكله لميتة المسلم بانه لا تقصير ثم من المأكول بوجه وهنا الممتنع مهدر لنفسه بعصيانه بالمنع فبحث بعضهم انه

المتن ولو وجد مضطر ميتة وطعام غيره أي الغائب الخ (قوله والذي) لعله إذا لم يكن المؤثر أيضا ذميا (قوله لانه لم يحدث فيه فعلا) والتلف لسبب سابق لا مدخل له فيه بخلاف ما لو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب على التفصيل السابق في محله لانه أحدث الحبس والمنع وبخلاف ما لو شتمت الحبل راحة ما عنده ولم يدفع اليها منه ما يدفع الاجهاض ولا بالعوض حتى اجبضت لان التلف هنا ليس بسبب سابق بل بمدخل من ترك الدفع مراه (قوله وقضية كلامهم أن للمضطر الذي قتل المسلم الخ) المعتمد خلاف ذلك فليس للمضطر الذي قتل المسلم فان فعل ضمن مراه (قوله أيضا وقضية كلامهم الخ) في المحلى ما يصرح بخلاف هذه القضية

يضمنه وكأنه هو أو من جزم به كالشارح أخذه بما ذكر في ميتة المسلم بربما ذكرته أما إذا رضى ببذله له بضمن مثله ولو بزيادة يتغابن بها فيلزمه قبوله بذلك ولا يجوز له قهره (وإنما يلزم) المالك بذل ما ذكر للمضطر (بعوض ناجز) هو ثمن مثله زمانا ومكانا (ان

(قوله فلا يلزمه بذله بجانا) عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمه أى ماله كذا بل لا يلزمه بذله إلا بعوض ولا أجره لمن  
 خلص مشرفا على الهلاك بوقوعه فى ماء أو نار أو نحوهما بل يلزمه تخليصه بلا أجره لضيق الوقت عن تقدير  
 الأجره فان اتسع الوقت لم يجب تخليصه إلا بأجره كما فى التى قبلها فان فرض فى تلك ضيق الوقت وجب البذل  
 بلا عوض فلا فرق بين المستلتم وهو ما نقله فى الشامل عن الأصحاب وقال الأذرى أنه الوجه والذى قاله  
 القاضي أبو الطيب وغيره واختصر عليه الأصوفى والحجازى كلام الروضة الثانى اه زاد المغنى وهو الظاهر  
 والفرق أن فى الطعام المضطر بدل مال فلا يكلف بذله بلامقابل مطلقا بخلاف تخليص المشرف على الهلاك  
 اه ومال إليه ع ش وفى سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه المذكورة مانصه به يعلم أن الشارح حيث قيد  
 هنا بالاتساع وقال فيما يأتى امام مع ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلتم وكذا مر اه (قوله مع  
 اتساع الوقت) أى لزوم الصيغة اه ع ش (قوله ممتدة لزوم وصوله الخ) قد يقتضى صحة هذا التاجيل مع أن  
 هذا الاجل مجمول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترن به والتزام الصحة للضرورة بعيدة اه سم أى  
 فينبغى حمله على تقدير لزوم معين يعلم عادة امتداده إلى وصول المضطر إلى ماله (قوله قال الاسوى الخ) وفاقا  
 للمغنى (قوله أنه يبيعه) أى يجوز أن يبيعه اه معنى (قوله ثم ان قدر الخ) راجع لما فى المتن والشرح جميعا عبارة  
 النهاية والروض مع شرحه ولو اشتراه بأكثر من ثمن مثله ولو بأكثر مما يتغابن به وهو قادر على قهره واخذه  
 منه لزومه ذلك وكذا العجز عن قهره واخذه (قوله ملكه به الخ) أى وقد وقع عقد صحيح والام يلزمه زيادة  
 على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا إذا لم يبدله إلا بأكثر من ثمن مثله ينبغى أن يحتال فى اخذه ببيع فاسد لئلا  
 يلزمه أكثر من قيمته اه سم (قوله وإن كان الخ) غاية وقوله وقدره الخ جملة حالية (قوله وإن كان المضطر  
 محجور الخ) أو كان عاجزا عن اخذه منه وقهره اه معنى (قوله وإن لم يقدره أو لم يفرزه له لزومه الخ) قد  
 يشكل بأن من لا مال له يجب اطعامه على اغنياء المسلمين إلا أن يقال صورة المسئلة هنا أن مالك الطعام ليس  
 من الاغنياء اه ع ش عبارة البجيرمى محله أى لزوم ثمن المثل إن كان المضطر غنيا فان كان فقيرا لا مال له  
 أصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لأنه يجب على اغنياء المسلمين اطعامه كما مر وتقدم أنه يجب اطعامه على كل من  
 قصده منهم ثلاثيتوا كلوا اه (قوله بجانا) وفاقا للنهاية والاسنى وخلافا للمغنى كما مر (قوله فان له البدل)  
 عبارة المغنى لزومه البدل لأنه غير متبرع بل يلزمه اطعامه ابقاء لهبته ولما فيه من التحريض على مثل  
 ذلك فان قيل قد يأتى فى المتن أنه لو أطعمه ولم يذكر عوضا أنه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي  
 وغيره اجيب بأن هذه حالة ضرورة فرغب فيها اه (قوله هنا) أى فى مسائل إيجار المضطر وقوله وأما فى

(قوله فلا يلزمه بذله بجانا الخ) عبارة الروض ولا يلزمه بذله إلا بعوض ولا أجره لمن خلص مشرفا على  
 الهلاك لضيق الوقت عن تقدير الأجره فان اتسع لم يجب تخليصه إلا بأجره قال فى شرحه كما فى التى قبلها فان  
 فرض فى تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلتم وهو ما نقله فى الشامل عن الأصحاب  
 كما قاله الأذرى وقال أنه الوجه واقتضى كلام المجموع أو آخر الباب أنه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نقله  
 كالأصل عن القاضي أبى الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور أنه لا يلزمه البذل فى تلك الأبعوض بخلافه فى  
 هذه يلزمه تخليصه بلا أجره وعلى هذا اختصر الأصوفى وشيخنا أبو عبد الله الحجازى كلام الروضة اه  
 وبه يعلم أن الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما يأتى امام مع ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلتم  
 وكذا مر (قوله ممتدة لزوم وصوله إليه) قد يقتضى صحة هذا التاجيل مع أن هذا الاجل مجمول والقياس  
 فساد هذا التاجيل والبيع المقترن به والتزام الصحة للضرورة بعيد (قوله ثم ان قدر العوض الخ) أى وقد وقع  
 عقد صحيح والام يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا إذا لم يبدله إلا بأكثر من ثمن مثله ينبغى أن  
 يحتال فى اخذه ببيع فاسد لئلا يلزمه أكثر من قيمته (قوله وإن كان المضطر محجورا وقدره ولبه الخ) فى  
 الناشرى ولا يخفى أن محل لزوم العوض بذكره ما إذا لم يكن المضطر صديقا فإنه ليس من أهل الالتزام لكن قال  
 البلقيني يحتتمل أن يلزم فى هذه الصورة لما فيه من تحريض صاحب الطعام على بذله للمضطر ولو صديقا والأول

فناسب الزامه بالبدل وأما فى تلك فالمانع لم ينشأ عنه بل عن أمر خارج فلم يلزم بشئ (ولو أطعمه ولم يذكر عوضا فالأصح لا عوض) له

لتقصيره فان صرح بالاباحة فلا عوض قطعاً قال البلقيني وكذا لو ظهرت قريته ولو اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه وسرقيل الولعة  
 واول القرض ماله تعلق بذلك (ولو وجد (٣٩٦) مضطر ميتة) غير ادعى محترم (وطعام غيره) الغائب فالمذهب انه يلزمه اكلها لانها مباحة له

تلك أى في مسئلة ضيق الوقت عن العقد (قوله لتقصيره) عبارة غيره حملاه على المسامحة المعتادة في الطعام  
 لاسيما في حق المضطر اه (قوله فان صرح) الى قوله نعم في النهاية لا قوله ومراراً الى المتن وقوله والحق الى المتن  
 وإلى قوله على الوجه في المعنى لا ما ذكر (قوله وكذا) أى لا يلزم عوض قطعاً اه معنى (قوله قريته) اه  
 عبارة المغنى قريته اباحة أو تصدق اه (قوله فان اختلفا في ذكر العوض الخ) ولو اتفقا على ذكره  
 واختلفا في قدره تحالفاهم بفسخانهما او احدهما والحاكم ويرجع إلى المثل او القيمة فلو اختلفا بعد  
 ذلك في قدر القيمة صدق الغارم اه ع ش (قوله صدق المالك الخ) لانه أعرف بكيفية بذله معنى واسنى  
 عبارة النهاية لما ذل لم تصدق له غلب الناس عن اطعام المضطر وافضى ذلك إلى الضرر اه (قوله اما الحاضر الخ)  
 هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه إطعام مضطر مسلم او ذمى فان منع الخ لان ذلك في وجود طعام  
 الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة ايضا اه سم (قوله ولا يتغابن الخ) عبارة المغنى اما اذا  
 كان مالك الطعام حاضر او امتنع من البيع اصلاً او ابالاً كثيراً يتغابن به فانه يجب عليه أكل الميتة في الاولى  
 ويجوز له في الثانية وسنله الشراء بالزيادة ان قدر عليه اه وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن شرح الروض  
 مانصه وقضيته امتناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرح به الشاوش كإتيان لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب  
 البرلسي بها مش شرح البهجة مانصه (فرع) إذا طلب المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيراً بين  
 الغصب والشراء وبينهما وبين الميتة ولكن الأفضل الشراء به عليه الجورجى انتهى فليتامل اه (قوله  
 هنا) أى فيما لو وجد المضطر ميتة وطعام الحاضر (قوله مطلقاً) أى بعوض ودونه (قوله وألحق به الخ)  
 الإلحاق في شرح الروض اه سم (قوله وتحريم اكله) عطف على وجوب الجزاء ويجوز عطفه على  
 تحريم ذبحه (قوله وميتة) أى لصيد أو غيره (قوله اصحابها تعينها الخ) وقد يدعى ان المتن يفيد (قوله  
 او ميتة) أى لصيد (قوله اكل الصيد) وفاقاً لالسنى والمغنى وخلافاً لبعض نسخ النهاية (قوله فرع) إلى  
 قوله والمعصوم في المغنى الا قوله بلفظ إلى المتن وإلى قوله ومتى قدر في النهاية (قوله عم الحرام الخ) ولو وجد  
 المريض طعاماً له أو لغيره يضره ولو بزيادة مرضه فله اكل الميتة دون اه نهاية زاد المغنى ويجوز للمضطر  
 شرب البول عند فقد الماء النجس لا عند وجوده لان الماء النجس اخف منه لان نجاسته طارئة اه (قوله  
 ما تمس حاجته) ظاهرة لانه لا يقتصر على سد الرق المتقدم في المضطر مع انه من افراد الله إلا ان يقال ما هنا  
 فيما ذالم يتوقع زوال المبيح فكان الاقتصار على سد الرق دواً من شأنه ترتب الضرر اه سيد عمر (قوله  
 بلفظ المصدر) احترز به عن ان يكون هكذا الا كله عطفاً على بعضه وعن أن يكون هكذا الا كله اه سم أى

بالنص الاقوى من الاجتهاد  
 المبيح له مال الغير بلا اذنه  
 اما الحاضر فان بذله ولو  
 بضمن مثله او بزيادة يتغابن  
 به او هو معه ولو ببذل سائر  
 عورته ان لم يخف هلاكاً  
 بنحو برد او رضى بذمته لم  
 تحل الميتة او لا يتغابن بها  
 حلت ولا يقااله هنالو امتنع  
 مطلقاً (او) وجد مضطر  
 (محرم) او بالحرم (ميتة  
 وصيدا) حيا والحق به لبنه  
 ويبيضه وفيه نظر لان هذين  
 ليس فيهما الاتحريم واحد  
 كالميتة الا ان يفرق بان فيها  
 جزاء بخلافها (فالمذهب)  
 انه يلزمه (اكلها) لان في  
 الصيد تحريم ذبحه المقضى  
 لكونه ميتة ولو وجوب الجزاء  
 وتحريم اكله وفيها تحريم  
 واحد فكانت اخف نعم لو  
 وجد المحرم حلالاً يذبح  
 الصيد حرمت على الوجه  
 وان ذبحه له لان هذا محرمة  
 عليه وحده فهو اخف منها  
 لحرمتها على العموم او ميتة  
 ولحم صيد ذبحه محرم بخير  
 بينهما او صيداً حياً وميتة  
 وطعام الغير فوجه سبعة  
 اصحابها تعينها أيضاً ولو لم يجد  
 محرم او من بالحرم الاصيدا  
 ذبحه واكله وافتدى او  
 ميتة اكلها ولا فدية او صيدا  
 وطعام الغير اكل الصيد  
 لان حق الله تعالى مبنى على

أقرب اه وقضية التعليل بانه ليس من أهل الالتزام ان السفه كالصبي وكذا المجنون (قوله أما الحاضر  
 الخ) هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه إطعام مضطر مسلم او ذمى وإن منع الخ لان ذلك في وجود  
 طعام الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة أيضاً (قوله ولا يتغابن بها حلت) عبارة الروض  
 وكذا لو كان أى مالك الطعام حاضر او امتنع من المبيع قال في شرحه اصلاً او ابالاً كثيراً يتغابن به  
 وجب اكل الميتة اه وقضية تعبيره بالوجوب امتناع شرائه بالعين ولا يخفى ما فيه والظاهر انه غير مراد  
 إذ لا محذور في الالتزام المضطر الغبن لحاجته وقضيته ايضا امتناع الغصب من المالك ومقاتلته وصرح به  
 الشارح (١) لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي بها مش شرح البهجة مانصه فرع إذا طلب  
 المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيراً بين الغصب والشراء وبينهما وبين الميتة ولكن الأفضل الشراء  
 به عليه الجهرى اه فليتامل (قوله والحق به لبنه ويبيضه) الإلحاق في شرح الروض (قوله او صيد  
 او اطعام الغير اكل الصيد) على الظاهر في شرح الروض (قوله بلفظ المصدر) احترز عن ان يكون هكذا

المسامحة ما لم يحضر مالك الطعام ويذله له ولو بضمن مثله كاهو ظاهر (فرع) عم الحرام الارض جاز أن يستعمل  
 منه ما تمس حاجته اليه دون ما زاد هذا ان توقع معرفة اربابه ولا اضرار مال بيت المال في اخذ منه لقدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه)  
 أى بعض نفسه (لا كله) بلفظ المصدر لتوقع الهلاك منه (١) قول المحشى لكن رأيت بخط الخ قبل لكن بياض يسير في النسخ التي بأيدينا

(قلت الاصح جوازها) لما يسد به رمة أو لما يشبعه بشرطه لانه قطع بعض لاستبقاء كل فهو كقطع يد متاكلة (وشرطه) أي حل القطع البعض (فقد الميتة ونحوها) كطعام الغير فتي وجد ما ياكله حرم ذلك قطعاً (وان) لا يكون في قطعه خوف أصلاً أو (يكون الخوف في قطعه أقل) منه في تركه فان كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع فقط حرم قطعاً وانما جاز قطع السلعة عند تساوى الخطرين لانها لحم زائد وبقطعها يزول شينها ويحصل الشفاء وهذا تغيير وفساد للبينة الأصلية فضويق فيه ومن ثم لو كان (٣٩٧) ما يراد قطعه نحو سلعة أو يد متاكلة جازها

حيث يجوز قطعها في حالة

الاختيار بالاولى قاله البلقيني (ويحرم قطعه) أي البعض من نفسه (لغيره) ولو مضطراً لفقد استبقاء الكل هنا نعم يجب قطعه لني (و) يحرم على مضطر قطع البعض (من معصوم) لاجل نفسه (والله اعلم) لما ذكر والمعصوم هنا من لا يجوز قتله لاكل ما غير المعصوم كحربي ومرتد ومحارب وزان محصن وتارك صلاة فيجوز قطع البعض منه لاكله واعترض بتصريح الماوردي بجرمته لما فيه من تعذيبه ويردبانه اخف الضررين ومتى قدر على قتله حرم عليه اكله حياً

(كتاب المسابقة)

على نحو الخيل ويسمى الرهان وقد تعم ما بعد ما بل ظاهر كلام الازهرى انها موضوعتها فعليه العطف الآتي عطف خاص على عام من السبق بالسكون أي التقدم واما بالتحريك فهو المال الذي يوضع بين السباق كالقبض بالتحريك ما يقبض من المال (والمناضلة) على نحو السهام من فضل بمعنى غلب والاصل

بصيغة اسم الفاعل (قوله كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغبن والممتع رأساً فليحرم اه سم وقد يمنع شموله للبازل بالغبن قوله الآتي فتي وجد الخ (قوله ويحصل الشفاء) أي يتوقع حصوله اه معنى (قوله ومتى قدر الخ) (خاتمة) ترك التبسط في الطعام المباح مستحب فانه ليس من أخلاق السلف هذا إذ لم تدع إليه حاجة كقري الضيف واولقات التوسعة كيوم عاشوراء ويوم العيد فيستحب ان يبسط فيها من انواع الطعام إذ لم يقصد بذلك التفاخر والتشكربل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم عما يشتهونه ويسن الحلوم من الاطعمة وكثرة الايدي على الطعام واكرام الضيف والحديث الحسن على الاكل ويسن تقليله ويكره هضم الطعام لا صناعته قال الخليمي قال الزركشي ومحل الكراهة إذا كان الطعام لغيره فان كان له فلا لاسيما ما ورد خبثه كالبصل وتكره الزيادة على الشبع من الطعام الحلال لما فيه من الضرر وعمله في طعام نفسه اما في طعام مضيفه فتحرم إلا إذا علم رضاه كما مر في الوليمة ويسن ان ياكل من اسفل الصحفة ويكره من اعلاها ووسطها وان يحمد الله عقب الاكل فيقول الحمد لله حدا كثيراً طيباً مباركاً فيه اه روض مع شرحه زاد المغني ومثله في عرش (تتمه) في اعطاء النفس حظها من الشهوات المباحة مذاهب ذكرها الماوردي احدها منعها وقهرها كي لا تنطفي والثاني اعطاؤها تحيلاً على نشاطها وبعثها روحانيتهما والثالث قال وهو الاشبه التوسط لان في اعطاء الكل سلاطة وفي منع الكل بلادة اه

(كتاب المسابقة)

هذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله تعالى عنه احد إلى تصنيفه نهاية ومعنى (قوله على نحو الخيل) إلى قوله لانه يؤذى في المغنى لا قوله وكالقبض إلى المتن وقوله وان سائق إلى المتن وقوله لا لاية وقوله ويجاب إلى اما بقصد أو إلى قوله ويؤيده في النهاية لا قوله وكالقبض إلى المتن وقوله لما يأتي إلى ويكره وقوله غير ما ذكر إلى المتن (قوله وقد تعم) أي المسابقة ما بعدها أي المناضلة (قوله لها) أي المعنى كل يصدق على ما على نحو الخيل وما على نحو السهام (قوله عطف خاص الخ) أي لنكتة آ كديته (قوله بالرمي) أي بتعلمه ولو باحجار اه عرش فاطلق السبب على المسبب تدبر بجري (قوله بقصد التأهب الخ) سيد كر محترزه (قوله للجهاد) ينبغى ان يكون مثله قتال البغاة وقطاع الطريق اه سيد عمر (قوله للرجال الخ) أي غير ذوى الاعذار كما صرح به صاحب الاستقضاء في الاعرج اه معنى (قوله المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كيبيع السلاح لهم ولا نه يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقيني اه سم (قوله أي تحرم الخ) أي عليهما (قوله لا بغيره) لكنه مكروه ومسايقته صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنها إنما هي لبيان الجواز كما في القليوبي اه بجري (قوله او قد عصي) كذافي الاسنى والمغنى وعبرة النهاية أو فقد عصي اه أي خالفنا وهو محمول على الكراهة المذكورة عرش (قوله آ كد) أي من الرهان (قوله للاية) يتأمل (قوله ولانه ينفع الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المغنى والمعنى فيه ان السهم ينفع في السعة والضيق كمواضع

لا كلع عطف على بعضه وعن أن يكون هكذا الا كله (قوله كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغبن والممتع رأساً فليحرم (كتاب المسابقة والمناضلة)

(قوله للرجال المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كيبيع السلاح لهم ولانه

فيهما قبل الاجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وصح انه صلى الله عليه وسلم فسرهما بالرمي وانه سابق بين الخيل الجيدة إلى خمسة اميال وغيرها إلى ميل (هما) أي كل منهما بقصد التأهب للجهاد (سنة) للرجال المسلمين لما ذكر دون النساء والخنائى لعدم تاهلها لها أي تحرم بمال لا بغيره على الواجهة لما يأتي في سباق عائشة ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمي تركه لخبر مسلم من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا او قد عصي والمناضلة آ كد للاية ولخبر السنن ارموا واركبوا وأن ترموا خير لكم من ان تركوا ولا نه ينفع في الضيق والسعة



قال الزركشي وينبغي أن يكونا فرضي كفاية لانهما وسيلتان له اه ويجاب بانهما ليسا وسيلتين لاصله الذي هو الفرض بل لاحسان الاقدام والاصابة الذي هو كمال فاتجه اقالوه اما بقصد مباح فباحان أو حرام كقطع طريق خرامان (ويحل أخذ عوض عليهما) لاخبار فيه ويأتى بيانه وشرط باذله لا قابله لإطلاق التصرف فيمتنع (٣٩٨) على الولي صرف شيء من مال موليه فيه لانه ليس مظنة للتعلم بخلاف تعلم صنعة أو نحو

قرآن وصح خبر لا سبق اى بالفتح وقد تسكن لا فى خف أو حافر أو نصل (وتصح المناضلة على سهام) عربية وهى النبل وعجمية وهى النشاب وعلى جميع انواع القسي والمسلات والابر (وكذا مزاريق) وهى رماح قصار (ورماح) عطف عام على خاص (ورمى باحجار) بيده أو مقلع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم على الاشهر عطف خاص على عام (وكل نافع فى الحرب) غير ما ذكر كالتردد بالسيوف والرماح (على المذهب) لان كل نافع فيه فى معنى السهم المنصوص عليه لحل بعوض وغيره وانما يحل الرمى الى غير الرامى امارمى كل لصاحبه فحرام قطعاً لانه يؤذى كثير ومحله ان لم يكن عندهما حذق يغلب على ظنهما سلامتهما والا حل اخذاً من قول المصنف فى فتاويه فى البيع واذا اصطاد الحاوى الحية ليرغب الناس فى اعتماد معرفته وهو حاذق فى صنعه ويسلم منها فى ظنه ولسعته لم يأثم ويؤخذ من كلامه هذا ايضا حل انواع اللعب الخطرة من الحذاق

الحصار بخلاف الفرس فانه لا ينفع فى الضيق بل قد يضر اه (قوله قال الزركشي الخ) أقره المغنى (قوله) وينبغي ان يكونا فرضي كفاية (الخ) والامر بالمسابقة يقتضيه اه معنى (قوله وسيلتان له) اى للجهاد اه معنى (قوله لاصله) اى اصل الجهاد (قوله اما بقصد مباح الخ) يحترز قوله بقصد التاهب للجهاد (قوله فباحان الخ) لان الاعمال بالنيات اه معنى (قوله خرامان) اى او مكروه فكهروهان قياساً على ما ذكر اه عش (قوله فيه) اى اخذ العوض (قوله بيانه) اى العوض او اخذه او حله (قوله لا قابله) اى فيجوز فى القابل ان يكون سفهاً أو أماً الصبي فلا يجوز العقده معه لالغاء عبارته اه عش (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي ان يجيء فى صحة قبضه المال ما فى قبضه عوض الخلع اه سم (قوله فيمتنع على الولي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليس للولي المسابقة والمناضلة بالصبي بماله وإن استفاد بهما التعلم نعم إن كان من اولاد المرتقة وقد راق فينبغي كما قاله الاذرى الجواز لاسيما إذا كان قد ثبت اسمه فى الديوان وكذا فى السفه البالغ لما فيه من المصلحة اه (قوله فيه) اى فى تعلم المناضلة او المسابقة (قوله او نحو قرآن) أى كعلم اه نهاية (قوله) وصح الخ) دليل للتمسك بما هو صريح صنيع المعنى وعليه فافائدة قوله لاخبار فيه ولما فصله عنه (قوله النشاب) كرامان والواحدة بهاء اه قاموس (قوله ورمى) بالجر بخطه اه معنى (قول المتن ومنجنيق) اى الرمى به اه معنى (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع اه سم وعبرة البجيرمى قوله باحجار الباء فيه للبلابة وتوفى بيد لالة فقوله ومنجنيق عطف على احجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمى بالا حجار فتكون الباء الداخلة عليه للالة فان عطف على يد كان مغايراً تدبر اه ولا يخفى ان اشكال سم على حاله ولا يزول بذلك لان الباء فى المعطوف عليه للبلابة وفى المعطوف للالة (قوله لان كل نافع الخ) فيه اظهار فى موضع الاضمار عبارة النهاية لانه فى معنى السهم الخ (قوله امارمى الخ) اخرج روى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة اه سم (قوله فحرام الخ) وينبغي ان مثل ذلك ما جرت به العادة فى زمننا من الرمى بالجر يد للخيلة فيحرم لما ذكره الشارح اه عش (قوله ولا) ومنه البهلوان وإذا مات يموت شهيداً وقوله حل اى حيث لا مال اه عش (قوله ولسعته) عطف على اصطاد (قوله انواع اللعب الخ) ومن ذلك ما يفعله من يسمى فى عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى فى عرف العامة بالضيايع فكل ذلك يحل للحاذق الذى تغلب سلامته بل الضيايع المذكور داخل فى قول الشارح امارمى كل لصاحبه الخ اه سم عبارة عش ومن ذلك اللعب المسمى عندهم بلعب العود اه (قوله فى الحديث الخ) اى فى شرحه وقوله حدثوا الخ يدل من الحديث وقوله هذا دال الخ مقول القول (قوله وتردد الاذرى الخ) عبارة النهاية والقرب جواز التقاف لانه ينفع الخ قال عش وظاهر التعبير بالجواز الاباحة اه وقال سم ظاهره ولو بمال اه (قوله فى الحاق التقاف الخ) التقاف

يجوز لنا الاستعانة بهم فى الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقينى (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي ان يجيء فى صحة قبضه المال ما فى قبضه عوض الخلع (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلع (قوله امارمى كل لصاحبه) اخرج روى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة (قوله انواع اللعب الخطرة) من ذلك ما يفعله من يسمى فى عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى فى عرف العامة

بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حيثئذ يؤيده قول بعض أئمتنا فى الحديث الصحيح حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وفى رواية فانه كانت فيهم أعاجيب هذا دل على حل سماع تلك الاعاجيب للفرجة لا للحجة اه ومنه يؤخذ حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على ألسنة آدميين أو حيوانات وتردد الاذرى فى الحاق التقاف بالنافع المذكور ولان كلا يحصر على اصابة صاحبه

كتاب

ثم رجع جوازه لانه ينفع في الحرب ومحل حيث لم يكن فيه الخصام المعروف عند اهل الحرمه اتفاقا وخرج برمه اشالته باليد ويسمى العلاج ومراماته والا كثرون على حرمته بمال (لا) مسابقة بمال (على كرة صولجان) أي محجن (٣٩٩) وهو خشبة حنية الرأس (وبندق)

أي رمى به بيد أو قوس (وسباحة) وغطس بماء اعتيد الاستعانة به في الحرب وكان وجه هذا التقيد في هذا فقط انه يتولد منه الضرر بل الموت بخلاف نحو السباحة (وشطرنج) بكسر أو فتح أوله المعجم أو المهمل (وخاتم ووقوف على رجل) وكذا شباك على الوجه (ومعرفة ما يده) من زوج أو فرد وكذا سائر أنواع اللعب كسابقة بسفن أو اقدام لعدم نفع كل ذلك في الحرب أي نفعا له وقع بقصد فيه أما بغير مال فيباح كل ذلك وقد صرح الصيمري بجواز اللعب بالخاتم وصح انه صلى الله عليه وسلم سابق عائشة فمرة سبقته ومرة سبقها لما حملت اللحم وقال هذه بتلك (وتصح المسابقة) بعوض (على خيل) وأبل تصلح لذلك وإن لم تكن مما يسهم لها (وكذا فيل وبغل وحمافر) (الظاهر) لعموم الخف والحاظر في الخبر لكل ذلك أما بغير عوض فيصح قطعاً (لا) على بقر أي بعوض وبه يعلم جواز ركوب البقر ولا على نحو مearشة ديك

ككتاب المضاربة يقال تافقه تقافا إذا خاصمه وجالده أو قيانوس (قوله ثم رجع) إلى قوله وقد صرح في النهاية إلا قوله ومرماته وكذا في المغني إلا قوله ومحل إلى وخرج وقوله أي رمى إلى المتن وقوله وكان وجه إلى المتن (قوله وخرج) عبارة المغني وخرج بقوله ورمى بأحجار المراماة بأن يرمى كل واحد منهما الحجر على صاحبه فباطلة قطعاً وإشالة الحجر باليد ويسمى العلاج والا كثرون على عدم جواز العقد عليه (قوله ومراماته) مكرر مع قوله السابق أمارى كل الخ (قول المتن على كرة) الكرة الكورة وإضافة الكرة إلى صولجان لأنها تضرب بها والهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كرو وكما في المصباح بجيرى ومغني (قوله خشبة الخ) أي يضرب بها الصبيان الكرة أه بجيرى (قوله أي رمى به الخ) عبارة المغني يرمى به إلى حفرة ونحوها وأما الرمي بالبندق على قوس فظاهر كلام الروضة في حلها أنه كذلك لكن المنقول في الحاوي الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب أه وفي سم بعد ذكر مثلها ما نصه والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جوازه لانه نكايه وإي نكايه انتهى أه عبارة عش قوله يداوق قوس التعبير به قد يشكك بمامر من جواز المسابقة على الرمي بالأحجار فإن الرمي بالقوس بالبندق منه ومن ثم قال شيخنا الزبيري وبندق يرمى به إلى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة عليه لأن له نكايه في الحرب أشد من السهام رملي أه ويمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يقال رمى به للحل الذي اعتيد لعبهم به فيه أه (قول المتن وخاتم) أي بأن يأخذ خاتماً ويضعه في كفه وينططه ويلقاه بظهر كفه ثم يدرجه إلى أن يصل إلى طرف أصبع من أصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الأصبع كما هو دأب أهل الشطارة أه بجيرى (قوله شباك) أي المشابكة باليد أه أسنى (قوله فيباح كل ذلك) دخل الغطس ببقده ويتجه أن جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل أه سم (قوله بعوض) أي وغيره أه مغني (قوله وأبل) إلى قول المتن وشرط المسابقة في النهاية إلا قوله وبه يعلم جواز ركوب البقر وكذا في المغني إلا قوله ووقع إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قوله تصلح) أي الخيل وكان الأولى التثنية (قوله فيصح الخ) الأولى التانيث (قوله وبه يعلم الخ) أي بمفهوم قوله بعوض (قوله نحو مهارشة ديك الخ) كالكلاب أسنى ومغني (قوله ومن فعل قوم لوط) أي الذين أهلكهم الله بذنوبهم أه مغني (قوله وقد يضم) عبارة المغني قال ابن قاسم بكسر الصاد ووهم من ضمها أه (قوله ومصارعته الخ) استئناف ياتي (قوله ركانة) بكسر الراء وتخفيف الكاف على شياء أي ثلاث مرات كل مرة بشاة أه بجيرى (قوله فانه كان) أي ركانة وقوله لا يصرع بينا المفعول وقوله حتى يسلم عطف على يريه وقوله فاسلم عطف على صرعه وقوله رد جواب الخ لما (قوله المشتعل على إيجاب الخ) أي لفظاً أه مغني (قوله)

الضياح فكل ذلك محل للحاذق الذي تغلب سلامته بل الضياح المذكور داخل في قول الشارح أمارى كل لصاحبه الخ (قوله ثم رجع جوازه) ظاهره ولو بمال (قوله وبندق) قال الزركشي الظاهر أن مرادهم الرمي إلى حفرة ونحوها بدليل قولهم لأن المذكورات لا تنفع في الحرب قال وأما الرمي به عن قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها كذلك وصرح به ابن الرفعة ونفي الخلاف فيه لكن المنقول في الحاوي الجواز وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أقرب انتهى والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جوازه لانه نكايه وإي نكايه أه (قوله كل ذلك) دخل الغطس ببقده ويتجه أن جوازه حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل (قوله وبه يعلم)

ومناطحة كباش ولو بلا عوض اتفاقاً لانه سفة ومن فعل قوم لوط ولا على (طير وصرع) بكسر أو له وقد يضم بعوض فيهما (في الاصح) لعدم نفعهما في الحرب ومصارعته صلى الله عليه وسلم ركانة على شياء المروية في مراسيل أبي داود إنما كانت ليريه معجزة فانه كان لا يصرع حتى يسلم ومن ثم لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه أما بلا عوض فيصح جزماً (والاظهر أن عقدهما) المشتعل على إيجاب وقبول أي المسابقة والمناضلة

بعوض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما (٤٠٠) (لازم) كالأجارة لكن من جهة ملتزم العوض فقط ووقع في الأنوار أن الصحيح هنا

مضمون دون الفاسد ورد بان المرجح وجوب اجرة المثل في الفاسدة (لا جائز) من جهته بخلاف غيره كالحلل الا في اماكن بعوض لجائز جزما وعلى لزومه (فليس لاحدهما) الذي هو ملتزمه ولا للاجنبي الملتزم ايضا (فسخه) الا اذا ظهر عيب في عوض معين وقد التزم كل منهما كافي الاجرة نعم لا يجب التسليم هنا قبل المسابقة لخطر شأنها بخلاف الاجارة كذا فرق شارح وليس بالواضح ووضح منه ان ثم عوضا يقبضه حالا فلزمه الاقباض قبل الاستيفاء ولا كذلك هنا اماهما فلهما الفسخ مطلقا وكانهما انما لم ينظروا للحلل فيما اذا اتفق الملتزمان على الفسخ لانه الى الان لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا ترك العمل قبل شروع وبعده) من منضول مطلقا وناضل امكن ان يدرك ويسبق والاجاز له لانه ترك حق نفسه (ولا زيادة ونقص فيه) اي العمل (ولا في مال) ملتزم بالعقد وان وافقه الاخر الا ان يفسخاه ويستأنفا عقدا (وشرط المسابقة) من اثنين مثلا (علم) المسافة بالذرع او المشاهدة (والموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها هذا ان لم يغلب عرف

بعوض منهما) اي بمحلل معنى (قوله هنا) اي المسابقة والمناضلة (قول المتن لا جائز) انما ذكره ليصرح بمقابل الاظهر القائل بانه كمقد الجعالة اه معنى (قوله من جهته) اي ملتزم العوض (قوله لا) (إذ الخ) راجع الى المتن فقط لا الى قول الشارح ولا للاجنبي الخ ايضا (قوله وقد التزم كل منهما) اي من المتعاقدين المال وبينهما محلل اه معنى عبارة سم قوله وقد التزم الخ اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح إلا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ احدهما بعيب العوض لانه ليس له لا نأقول قد يكون له ايضا اي لاحدهما كما يعلم مما سيأتي وخرج ما لو كان الملتزم احدهما فلا معنى لفسخه إذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا لفسخ الاخر لجواز العقد من جهته إلا ان يقال جواز من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما لو قالوه في نحو شرط الرهن في القرض وعبارة شرح الروض ولما كان العقد في حقه جائز افسخه ولو بعيب اه سم وبذلك تبين ان قول ع ش قوله كل منهما اي من الاجنبي واحد المتعاقدين اه سبق فلم ولعل منشاء توهم رجوع الاستثناء الى المتن والشرح جميعا وليس كذلك كما مر (قوله ووضح الخ) قد يتناهى ما قبله (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وإنما العوض منفعتها اه سم وقد يقال انها في قوة العوض (قوله اماهما الخ) اي المتعاقدان الملتزمان وهو محترز قول المتن لاحدهما (قوله مطلقا) اي ظهر عيب ام لا (قوله الى الان) اي قبل المسابقة وتحقق سبقه (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من اتمام العمل حبس وكذا الاخر اي الناضل ان يوقع صاحبه إدراكه اه قال في شرحه وإلا بان شرطا إصابة خمسة من عشرين فاصاب أحدهما خمسة والاخر واحد ولم يبق لكل منهما إلا رميتهان فاصحاب الخمسة أن يترك الباقي اه سم (قوله ويستأنفا عقدا) زاد المعنى ان وافقهما المحلل اه اي في الاستئناف لا في الفسخ فلا منافاة بينه وبين ما مر في كلام الشارح اه سيد عمر (قول المتن وشرط المسابقة) اي شروطها اه معنى (قوله من اثنين) الى قوله فان اي في المعنى لا قوله فاغلب الى المتن وقوله وكذا الى فيمتنع ولى قوله وإطلاق التصرف في النهاية لا قوله اي من قوله اي وإلا الخ وقوله وسبقه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج الى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة إن حصل بالمشاهدة إلا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضى الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة الموقف والغاية اه سم عبارة المعنى (تنبية) دخل في إطلاقه الغاية صورتان الاولى ان تكون اما بتعيين الابتداء والانهاء واما مسافة يتفقان عليها مدركة ومشهورة الثانية ان يعينا الابتداء والانهاء ويقولان إن اتفق السبق عندها فذاك وإلا فغايتهما موضع كذا اه وهذه سألمة عن الاشكال المذكور

يتأمل (قوله بعوض منهما) اي بشرطه (قوله وقد التزم كل منهما) اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح إلا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ احدهما بعيب العوض لانه ليس له لا نأقول بل قد يكون له ايضا كما يعلم مما سيأتي وخرج ما لو كان الملتزم احدهما فلا معنى لفسخه إذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا يفسخ الاخر لجواز العقد من جهته إلا ان يقال جواز من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قالوه في نحو شرط الرهن بالعوض وعبارة شرح الروض ولما كان العقد في حقه جائز افسخه ولو بعيب اه (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وإنما العوض منفعتها (قوله اماهما) محترز احدهما (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من اتمام العمل حبس وكذا الاخر اي الناضل ان يوقع صاحبه إدراكه اه قال في شرحه وإلا بان شرطا إصابة خمسة من عشرين فاصاب احدهما خمسة والاخر واحد ولم يبق لكل منهما الا رميتهان فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج الى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة ان حصل بالمشاهدة إلا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضى الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة

في نظيره (وتساويهما فيهما) فلو شرط تقدم أحدهما فيهما أو في أحدهما امتنع لأن القصد معرفة الأسبق وهو لا يحصل مع ذلك ويجوز أن يعينا غاية أن اتفق سبق عندها ولا فاعية أخرى عنها بعدها إلا أن يتفقا على أنه أن وقع سبق في نحو وسط الميدان وقفا عن الغاية لأن السابق قد يسبق ولأن المال لمن سبق بلا غاية (وتعيين) الراكين كالرايين بأشارة لا وصف (الفرسين) مثلاً بأشارة أو وصف سلم لأن القصد امتحان سيرهما (ولهذا) يتعين أن عينا بالعين وكذا الركبان والرايين كما يأتي فيمتنع (٤٠١) إبدال أحدهما فاني أوعى أو قطعت

يده مثلاً إبدال الموصوف وانفسخ في المعين نعم في موت الراكب يقوم وارثه ولو بنائبه مقامه فان أبي استاجر عليه الحاكم وظاهر أن عمله أن كان مورثه لا يجوز له الفسخ لكونه ملتزماً ويفرق بين الراكب والراي بأن القصد جودة هذا فلم يقم غيره مقامه ومركوب ذاك فقام غيره مقامه وعند نحو مرض أحدهما ينتظر أن رجى أي والا جاز الفسخ إلا في الراكب فيبدل فيما يظهر (وامكان) قطعهما المسافة (وسبق كل واحد) منهما لأعلى تدور وكذا في الرايين فان ضعف أحدهما بحيث يقطع بتخلفه أو يندر سبقه لم يجوز لأنه عبث لكن نقلا عن الإمام فيه تفصيلاً واستحساناً وهو الجواز أن أخرجه من يقطع بتخلفه أو سبقه لأنه حينئذ مسابقة بلا مال فان أخرجهما مع ولا محل واحد يقطع بسبقه فالسابق كالمحل لأنه لا يفرم شيئاً وشرط المال من جهته لغو وعلم من هذا

(قوله في نظيره) أي في المناضلة (قوله لأن القصد معرفة الأسبق الخ) عبارة المغنى والنهاية لأن المقصود معرفة فروسية الفارسين وجودة جرى الدابة وهو لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السابق لأقرب المسافة للاحق الفارس ولا لفراة الدابة (قوله في نحو وسط الميدان) يسكون السين (قوله قد يسبق) ببناء المفعول (قوله بلا غاية) أي بلا تعيينها معنى (قوله إبدال أحدهما) عبارة المغنى إبدالهما ولا أحدهما لاختلاف الغرض (قوله نعم في موت الراكب الخ) أي دون موت الراي عيش وسم (قوله لسكونه ملتزماً) راجع للنفي (قوله ومركوب الخ) عطف على قوله هذا (قوله وعند نحو مرض أحدهما) أي الراكب والراي (قوله فيما يظهر) راجع إلى قوله أي والا (قوله وامكان قطعهما المسافة) فيعتبر كونها بحيث يمكنهما قطعاً بلا انقطاع وتعب والا فالحق بطل أسنى ومعنى (قوله أن أخرجه) أي المال (قوله لأنه حينئذ مسابقة بلا مال) يتأمل في الأول أنه سم وعلل الروض والنهاية الأول بأنه كالباذل جعلاه أي في نحو قوله لغيره أرم كذا فلك هذا المال أسنى (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط إمكان سبق كل واحد سم وعش (قوله وعلم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله من هذا) أي اشتراط إمكان السابق (قوله ومنه يؤخذ الخ) عبارة النهاية وأخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون أحد أبوي البغل حماراً (قوله أن الكلام الخ) فيه تصريح بأنه لا يكون أحد أبويه حماراً سم على حج أي وهو خلاف المعروف أعش (قوله برؤية المعين) إلى قوله أو أن سبقه في المغنى الأقوله واستحق إلى وركوبهما (قوله برؤية المعين الخ) عبارة النهاية جنساً وقدرار صفة ويجوز كونه عينا وديناحالا أو مؤجلا أو بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته أو في الذمة ووصف اهزاد المغنى فلا يصح عقد بغير مال كسكب وإن كان لاحدهما على الآخر مال في ذمته وجعلاه عوضاً جاز بناء على جواز الاعتياض عنه وهو الراجح اه (قوله فان جهل) كسب غير موصوف اه معنى (قوله وركوبهما الخ) وقوله واجتتاب وقوله واسلامهما الخ وقوله وإطلاق التصرف كل منها عطف على قوله علم المسافة (قوله لهما) أي للدابتين اه سيد عمر (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً اه سم عبارة الأسنى قال البلقيني والارجح اعتبار اسلام المتعاقدين ولم أر من ذكره انتهى وفيه وقفة انتهى وعبارة عش تقدم أنها الاستعانة على الجهاد مندوبة فان قصد بها مباح فهي مباحة وعليه فيبني محتمل إذا جرت بين المسلم والكافر ليتقوى بها على أمر مباح أو مكروه من ذلك أن يقصد المسلم التعلم من الكافر لشدة حذقه فيه اه (قوله كما مر) أي في شرح ويحل أخذ عوض عليهما (قول المتن ويجوز شرط المال) أي أخرجه

الموقف والغاية (قوله ويتعينان الخ) عبارة شرح الروض فعلم أن المركوبين يتعينان بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز إبدال واحد منهما في الأول ويجوز في الثاني اه (قوله نعم في موت الراكب يقوم وارثه الخ) بخلاف الراي (قوله لأنه حينئذ مسابقة بلا مال) يتأمل في الأول (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط إمكان سبق كل واحد (قوله ومنه يؤخذ أن الكلام في بغل أحد أبويه حمار) فيه تصريح بأنه قد لا يكون أحد أبويه حماراً (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم في الهامش عن الشارح في غير هذا الشرح خلافاً (قوله وإطلاق التصرف الخ) تقدم هذا في شرح قوله ومحل أخذ عوض عليهما

(٥١) — شرواني وابن قاسم — تاسع — اشتراط اتحاد الجنس لا النوع وإن تباعد النوع وإن وجد الامكان المذكور نعم يجوز بين بغل وحمار لتقاربهما ومنه يؤخذ أن الكلام في بغل أحد أبويه حمار (والعلم بالمال المشروط) برؤية المعين ووصف الملتزم في الذمة كما مر في الثمن فان جمل فسدوا استحق السابق أجرة المثل بركوبهما فلو شرط جريهما بأنفسهما فسدوا واجتتاب شرط مفسد كاطعام السابق لاصحابه أو أن سبقه لا يسايقه إلى شهر واسلامهما كما بحثه البلقيني لأن مبيحه غرض الجهاد وإطلاق التصرف في خرج المال فقط كما مر لأن الآخر اما أخذ أو غير غارم ( ويجوز شرط المال من غيرهما بأن يقول الإمام أو أحد الرعية من سبق منك فله في بيت المال )

كذا هذا خاص بالامام (أو) فله (على كذا) هذا عام فيهما خلا فالمنزعم تخصيص هذا بغير الامام لما في ذلك من الحث على الفروسة وبذل مال في قربة ومثله يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما فريقول ان سبقتني فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء (ل) (عليك) اذ لا قار (فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لتردد كل بين أن يغرم أو يغرم وهو القمار المحرم (الابمحلال) يكافئهما في المركوب وغيره (فرسه) مثلا المعين (كفاء) (٤٠٢) بتثنية أوله أي مساو (لفرسهما) ان سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يغرم شيئا وكانه

حذف هذا من أصله للعلم به من لفظ المحلل حينئذ يصح للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبق فهو قمار فاذا كان قمارا عند الامن من سبق فرس المحلل فعند عدم المحلل أولى وقوله فيه بين فرسين للغالب فيجوز كونه بجنب أحدهما إن رضيا والاتعين التوسط ويكفي محلل واحد بين أكثر من فرسين فالتثنية في المتن على طبق الخبر وسمى محلا لأنه أحل العوض منهما اما اذا لم يكاف فرسه فرسهما فلا يصح نظير مامر (فان سبقهما أخذ المالين) سواء أجا أمعا أو مرتبا (وان سبقاه وجا أمعا) ولم يسبق أحد (فلا شيء) لا أحد وإن جاء مع أحدهما وتأخر الآخر (فقال هذا) الذي جاء معه (لنفسه) لأنه لم يسبق (ومال المتأخر للمحلل والذي معه) لانهما سبقاه

في المسابقة وقوله من غيرهما أي المتسابقين اه معنى (قوله كذا) الى قوله وكأنه في النهاية الا قوله خلافا الى ما في ذلك (قوله هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كما قاله البلقيني اه معنى (قوله لمن زعم الخ) وافقه المعنى (قوله لما في ذلك الخ) أي وإنما صح ذلك الشرط لما فيه من التحريض على تعلم الفروسة اه معنى (قوله نذب ذلك) أي بذل المال اه ع ش (قوله ويجوز) الى قوله وكأنه في المعنى الا قوله يكافئهما الى المتن (قول المتن وسبقتك الخ) الاولى وان سبقتك الخ (قوله اذ لا قار) بكسر القاف اه ع ش (قول المتن فان شرط) أي شرطا في عقد المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه معنى (قوله يكافئهما في الركوب الخ) لعل المراد في الحدق فيه (قوله وغيره) أي كالرمي حلي ومساواتهما في الموقف والغاية اه معنى (قوله مثلا) أي فكل ما تصح المسابقة عليه كذلك اه معنى (قوله المعين) فيشترط ان يكون فرسه معيناً عند العقد كفرسهما اه معنى (قوله ان سبق اخذ مالهما وان سبق لم يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حلي زاد المعنى فان شرط ان لا يأخذ لم يجز اه (قوله من لفظ المحلل) أي وقول المصنف فان سبقهما أخذ المالين (قوله حينئذ) الى قوله ولو كانوا عشرة في النهاية الا قوله واعتمد البلقيني الاول (قوله حينئذ) أي حين اذ وجد المحلل (قوله للخبر الخ) ولخروجه بذلك عن صورة القمار اه معنى (قوله من أدخل فرسا الخ) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قمار وان لم يامن أن يسبقهما فليس بقمار وجه الدلالة انه اذا علم ان الثالث لا يسبق يكون قمارا فاذالم يكن معهما الثالث فالولى بان يكون قمارا انتهت اه سم (قوله وهو لا يؤمن الخ) وفي النهاية لا يامن الخ بالهزم بدل الواو قال الرشيدى قوله وهو لا يامن ان يسبق هو ببناء بامن للفاعل وبناء يسبق للمفعول عكس ما سياتى في قوله وقد آمن ان يسبق فانه ببناء امن للمفعول وبناء يسبق للفاعل ليطلق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فليتأمل اه اقول ما ذكره في الاول ليس بمتعين من حيث المعنى والاستدلال (قوله وقوله اه صلى الله عليه وسلم فيه) أي الخبر (قوله ويكفي محلل واحد الخ) الى المتن في المعنى الا قوله فالتثنية في المتن على طبق الخبر (قوله أحل العوض الخ) عبارة المعنى بكسر اللام من حلل الممتنع جعله حلالا لانه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم اه (قوله اما اذا لم يكاف الخ) عبارة الاسنى فان لم يكن فرسه مكافئا لفرسهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز اه (قوله نظير مامر) أي في شرح واما كان سبق كل واحد (قوله سواء) الى قول المتن ويشترط في المعنى الا قوله اثنين الى ثلاثة وقوله وقيل الى وآثروا ما نبه عليه (قول المتن وان تسابق ثلاثة فصاعدا) أي وبازل المال غيرهم اه معنى (قوله من رابع) الاولى من اجنبى (قوله والاصح في الروضة كالشرحين الصحة) وهو المعتمد نهاية ومعنى ومنهج (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا يجتهدان لا يكون ثالثا مثلا اه

(قوله للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن أن يسبقهما فهو قمار وان لم يامن أن يسبقهما فليس بقمار رواه ابو داود وغيره وصحح الحاكم اسناده وجه الدلالة انه اذا علم الثالث انه لا يسبق يكون قمارا فاذالم يكن معهما الثالث فالولى بان يكون قمارا فان لم يكن فرسه مكافئا لفرسهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز لوجود صورة القمار لانه كالعدوم اه اى وهذا ما اشار اليه بقوله في الخبر وقد آمن الخ (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا

(وقيل للمحلل فقط) بناء على انه محلل لنفسه فقط والاصح انه محلل لنفسه وغيره (وان جاء احدهما ثم المحلل ثم الآخر) أو سبقاه وجا أمر تبين أو سبقه احدهما وجاء مع المتأخر (فقال الآخر للاول في الاصح) لسبقه لهما فعلم من كلامه حكم جميع الصور الثمانية التي ذكرها ان يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو مرتبا أو يتوسطهما أو يصاحب اولهما او ثانيهما او ياتي الثلاثة معا (وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط) من رابع (لثاني) عليه (مثل الاول فسد) العقد لان كلا لا يجتهد في السابق لو وثقه بالمال سبق أو سبق والاصح في الروضة كالشرحين الصحة لان كلا يجتهدان يكون أولاً أو ثانيًا ليفوز بالعوض ومن ثم لو كانا اثنين فقط

وشرط للثاني مثل الاول او ثلاثة وشرط للثاني اكثر من الاول فسدوا اعتماد البلقيني الاول (و) إذا شرط للثاني (دونه) أي الاول (يجوز في  
الاصح) لان كلا يجتهدان يكون اولاً ليفوز بالاكثر ولو كانوا عشرة وشرط لكل واحد (٢٠٣) سوى الاخير مثل اودون من قبله

جاز على مافي الروضة (وسبق  
ابل) وكل ذي خف كفيل  
عند إطلاق العقد (بكتف)  
أو بعضه عند الغاية عبارة  
الروضة كالشافعي والجمهور  
بكتد وهو بفتح الفوقية  
أشهر من كسرهما يجمع  
الكتفين بين اصل الظهر  
والعنق ويسمى بالكاهل  
قيل مآل العبارتين واحد  
وآخر المتن الكتف لانه  
أشهر وذلك لانها ترفع  
اعناقها في العدو والليل  
لا عنق له فتعذر اعتباره  
(وخيل) وكل ذي حافر  
(بعنق) أو بعضه عند  
الغاية لانها لا ترفعه ومن  
ثم لورفعته اعتبر فيها  
الكتف كما بحثه البلقيني  
وصرح به جمع متقدمون  
ولو اختلف طول عنقها  
فسبق الاطول او الاقصر  
بتقدمه باكثر من قدر  
الرائد وهذا في سبق الاطول  
واضح واما في سبق الاقصر  
فهو محتمل والذي يتجه انه  
يكفي ان يجاوز عنقه بعض  
زيادة الاطول لا كلها  
(وقيل) السابق (بالقوائم  
فيهما) أي الابل والخيل  
لان العدو بها والعبرة  
بالسبق عند الغاية لا قبلها  
ولو عثر أو ساخت قوائمه

سم (قوله الاول) أي مافي المتن من الفساد (قوله للثاني) أي منهم اه معنى (قوله أي الاول) أي أقل  
منه اه معنى (قوله سوى الاخير) ويجوز ان يشرط له دون ما شرط لمن قبله في الاصح اه معنى  
وشرح المنهج (قوله جاز) أي في الاصح اه معنى (قوله على مافي الروضة) تقدم عن النهاية والمعنى  
والمنهج اعتماده (قوله وكل ذي خف) إلى قوله ويشترط للمناضلة في النهاية إلا قوله وقيل إلى وائر (قوله  
عند إطلاق العقد أي كافي الروضة فان شرطاً في السبق اقداما معلومة فلا يحصل السبق بما دونها معنى  
ونهاية (قوله اعتباره) أي العنق (قول المتن وخيل بعنق) لم اعتبروا العنق دون الراس اه سم  
(قوله ولو اختلف دون عنقهما الخ) يتامل هذا يعلم ان المتبر في تساويهما في الموقف تساوى قوائمه المقدمة  
اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم اقصرهما عنقا فهو السابق وان  
تقدم الاخر نظرا ان تقدم بقدر زيادة الحلقة فادونها فليس يسابق وان تقدم باكثر فسابق انتهت  
وبتأملها يعلم مافي صنيعه اه سيد عمر (قوله بعض زيادة الاطول لا كلها) قضيته انه لا بد من تقدم صاحب  
الاقصر بقدر من الزائد ويجوز ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرط ان يجاوز قدر عنقه من عنق  
الاطول فتزيد الجزم من عنقه على قدر من عنق الاطول عدسا بقا اه عرش (قول المتن وقيل بالقوائم الخ)  
في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى في الابتداء يعتبر بالقوائم  
قطعا وان ذلك حسن متجه إذا كانا يمدان اعناقهما وقديقال المانع ان المتبر في الابتداء ما هو معتبر  
في الانتهاء اه سم (قوله أي الابل والخيل) أي ونحوهما اه معنى (قوله والعبرة) إلى قوله ولو عثر  
مكرر مع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لا قبلها) فلو سبق احدهما في وسط الميدان والاخر  
في اخره فهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو عثر الخ) أي احد المركوبين اه معنى وينبغي تصديق  
صاحب الفرس العاشر في ذلك عرش (قوله أو ساخت) أي غاصت اه عرش (قوله أو وقف لمرض)  
عبارة النهاية أو وقف بعد جريه لمرض ونحوه فتقدم الاخر لم يكن سابقا أو بلاعلة فمستبوق لان وقف قبل  
ان يجري اه زاد المعنى ويسن جعل قصة في الغاية باخذها السابق ليلتزم سبقه اه (قول المتن ويشترط  
للمناضلة الخ) فصوره عقدها ان بعقد اعلى رمي عشرين مثلاً فنضل منها باصابة خمس مثلاً فله العوض  
اه سم (قوله أو العدد المشروط الخ) أي كخمسة اه معنى (قوله من عدد معلوم) إلى قوله فلو شرط  
الخ المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد يسبق احدهما باصابة العدد المشروط  
ان يصيبه قبل الاخر وان اصاب الاخر في ذلك العدد كان رمي احدهما عشرة فأصاب منها الخمسة الاولى ثم  
رمي الاخر العشرة فأصاب منها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المرمي دون

يجتهدان لا يكون ثالثا مثلاً (قوله بعنق) لم اعتبروا العنق دون الرأس (قوله ولو اختلف طول عنقهما فسبق  
الاطول او الاقصر الخ) يتامل هذا يعلم ان المتبر في تساويهما في الموقف تساوى قوائمه المقدمة (قوله  
وقيل بالقوائم) في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى في الابتداء  
يعتبر بالقوائم قطعا وان ذلك حسن متجه إذا كانا يمدان اعناقهما اه وقد يقال المانع ان المتبر في  
الابتداء ما هو معتبر في الانتهاء (قوله ويشترط الخ) عبارة المنهج وشرط المناضلة بيان بادي موعود رمي  
واصابة وقدر غرض وارتفاعه ان لم يغلط عرف لا مبادرة الخ اه فصوره عقد المناضلة ان يعقد على رمي  
عشرين مثلاً فنضل منها باصابة خمس فله العوض (قوله وهي ان يبدرا احدهما باصابة العدد المشروط  
اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل مع استوائهما في العدد المرمي أو الياس من استوائهما في الاصابة فلو  
شرط الخ) المفهوم من هذا التقرير الذي هو نص كلامهم انه ليس المراد يسبق احدهما باصابة العدد  
المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصابه الاخر في ذلك العدد كان رمي احدهما عشرة فأصاب منها

بالارض أو وقف لمرض فتقدم الآخر لم يكن سابقا (ويشترط للمناضلة) أي فيها (بيان أن الرمي مبادرة وهي ان  
ان يبدرا) بضم الدال أي يسبق (أحدهما باصابة) الواحد أو (العدد المشروط) اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل



الآخر كان يرمى احدهما قد راسوا كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال او بعضه كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمى الآخر ما رماه الاول من العشرين او العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو اصابها وان كانت هي الخمسة الاخيرة من العدد المرمى وكان اصابة الاول في الخمسة الاولى منه فتأمل فانه ربما يتوهم خلافة من لفظ المبادرة والسبق اه سم (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) اى الذى رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاق او عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة اه سم (قوله او الياس الخ) عطف على استوائهما الخ (قوله فلو شرط الخ) هذا التمثيل صريح كما ترى في انه مع كون المشروط السابق بخمسة لورمى كل عشرة وتميز احدهما باصابة الخمسة منها فهو الناضل وان امكن الاخر اصابة الخمسة لورميا العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الاخرى انه المفهوم من هذا الكلام اه سم (قوله او عشرة الخ) قضية هذا ان الثانى لو رمى من العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الاول وان لم يستوف الثانى باقى العشرة ولا مانع من التزام ذلك برسمى اه سم (قوله ولا فلا) اى وان اصاب كل منهما خمسة فلا ناضل منهما اه معنى وقوله فان اصاب احدهما خمسة من عشرين الخ ولعل الخامسة من الاصابات لتمامت عند تمام العشرين ولا فلا حصلت قبل فهو ناضل لانه صدق عليه انه بدر اصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرمى فتأمل اه رشيدى وهذا يخالف ما مر عن سم اولا في القولة الطويلة (قول الماتن او محاطة) اى بيان ان الرمى في المناضلة محاطة اه معنى (قوله بتشديد الطاء) الى قوله ويشترط في المعنى (قوله كعشرين من كل) اى كان يقول لا كل من ارمى عشرين مثلا اه معنى (قوله ففاضل الاخر) فيستحق المال المشروط في العقد ولو اصاب احدهما من العشرين خمسة ولم يصب الاخر شيئا فمل يقال الاول ناضل اولان قيل نعم انتقض حد المحاطة لانه لا تقابل ولا طرح وان قيل لا احتيج الى نقل وقضية كلامه انهما لو شرطتا التفضل بواحدة وطرح المشترك انه لا يكون من صورة المحاطة لان الواحد ليس بعدد وليس مراداه معنى (قوله بيان ما ذكر) اى من كون الرمى مبادرة او محاطة معنى وعش (قوله ويحمل على المباراة) كان يقول تناضلت معك على ان يرمى كل من عشرين ومن اصاب في خمسة منها فهو ناضل فان هذه الصيغة محتملة لان يكون معناها ان من اصاب في خمسة قبل الاخر او زيادة على الاخر فتحمل على المبادرة اه يجيرمى

الخمس الاولى ثم رمى الاخر العشرة فاصاب منها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المرمى دون الآخر كان يرمى احدهما قد راسوا كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال او بعضه كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمى الآخر ما رماه الاول من العشرين او العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو اصابها وان كانت هي الخمسة الاخيرة من العدد المرمى وكان اصابة الاول في الخمسة الاولى منه فتأمل فانه ربما يتوهم خلافة من لفظ المبادرة والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) اى الذى رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاق او عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة وغيرهما (قوله فلو شرط) هذا التمثيل صريح كما ترى في انه مع كون المشروط بخمسة من عشرين لورمى كل عشرة وتميز احدهما باصابة الخمسة منها فهو الناضل وان امكن الاخر اصابة الخمسة لورميا العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الاخرى انه المفهوم من هذا الكلام (قوله او عشرة) قضية هذا ان الثانى لو رمى في العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الاول وان لم يستوف الثانى باقى العشرة ولا مانع من التزام ذلك برسمى (قوله مع استوائهما في عشرين) اى على ذلك التقدير (قوله وهى ان تقابل اصاباها الخ) قاله الزركشى واورد بعضهم هنا اسئلة الاول لو اصاب احدهما من العشرين خمسة ولم يصب الاخر شيئا فهل ينضل مع انه لا مقابلة ولا طرح لعدم الاشتراك ان قيل نعم انتقض حد المحاطة الثانى لو اصاب الاخر واحد فهل يكون بالاول لان الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعد طرح المشترك فضل شيء من غير تعيين هل يجوز ويكون محاطة اه ومنشا هذه الاسئلة انه اعتبر في المحاط

مع استوائها في العدد المرمى او الياس من استوائهما في الاصابة فلو شرط ان من سبق لخمس من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين او عشرة وتميز احدهما باصابة الخمسة فهو الناضل ولا فلا فان اصاب احدهما خمسة من عشرين والآخر اربعة من تسعة عشر تممها لجواز ان يصيب في الباقي او ثلاثة فلا يلاسه من الاستواء في الاصابة مع استوائهما في رمى عشرين (او محاطة) تشديد الطاء (وهى ان تقابل اصاباها) من عدم معلوم كعشرين من كل (ويطرح المشترك) بينهما من الاصابات (فن زاد) منهما بواحد او (بعدد كذا) كنخمس (فناضل) للآخر والمعتمد في اصل الروضة والشرح الصغير انه لا يشترط لصحة العقديان ما ذكر بل يكفي اطلاقه ويحمل على المبادرة وان جهلاها لانها الغالب

ويفرق بين هذا وما يأتي قريبا بان الجهل بهذا نادرا جدا فلم يلفت اليه (و) يشترط المناضلة بناء على خلاف المعتمد المذكور (بيان عدد نوب الرمي) في كل من المحاطة والمبادرة لينضبط العمل لذهنا وما بعده هنا كالميدان في المسابقة (٤٠٥) وذلك كاربعة نوب كل نوبة خمسة أسهم

وكسهم سهم أو اثنين اثنين ويجوز شرط تقدم واحد بجميع سهامه فان اطلقا حمل على سهم سهم كما قالاه وبه يعلم ضعف ما في المثنى كما تقرر اما بيان عدد ما يرميه كل فهو شرط مطلقا (و) بيان عدد (الاصابة) خمسة من عشرين لان الاستحقاق بها وبها يتبين حذق الرامي وقضية المثنى انهما لو قالوا نرعى عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لم يصح لكن جزم الاذرى بخلافه فعليه لا يشترط بيان هذا كالذى قبله ويشترط امكانها فان ندر عشرة او تسعة من عشرة وكشدة صغر الغرض او بعده فوق مائتين وخمسين ذراعا الى بذراع اليد المعتدلة كما هو ظاهر من قياس نظائره ثم زابت شارحا صرح به لم يصح والتحديد بذلك انما ياتي على عرف السلف واما الان فقد اتقنت القسي حتى صار الحاذق يرمى اضغاف ذلك العدد فلا يبعد التقدير لكل قوم بما هو الغالب في عرفهم أو يتقن كواحد من مائة لحاذق فكذلك على

(قوله ويفرق بين هذا) أي حيث يغتفر الجهل فيه وما يأتي قريبا أي في مسافة الرمي أنه لا يغتفر فيه (قوله المذكور) أي خلاف المعتمد (قوله في كل مرة من المحاطة) إلى قوله كما قالاه في النهاية لا قوله وما بعده وإلى قول المثنى والظاهر في المعنى لا قوله ذلك وقوله والتحديد إلى أوتيقن وقوله علم الموقوف والغاية وقوله ثم إن عرفها إلى ويصح (قوله إذ هذا) أي عدد النوب (قوله وما بعده) أي عدد الاصابة وما ذكر بعده في المثنى والشرح ويحتمل أنه ادخل فيه عدد الرمي أيضا (قوله وذلك) أي عدد النوب (قوله وكسهم سهم) أي خلافا لما يرميه تعبيره بالعدد اه معنى (قوله فان اطلقا) أي عن بيان عدد النوب (قوله كما قالاه) وظاهره ان بيان عدد نوب الرمي مستحب وبه صرح الماوردي اه معنى (قوله ضعف ما في المثنى) أي من اشتراط بيان نوب الرمي (قوله كما تقرر) أي في قوله بناء على خلاف المعتمد المذكور (قوله فهو شرط) أي إلا إذا توافقا على رمية واحدة وشرط المال لمصيدها فيصح في الاصح معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان هناك عرف غالب في ذلك ام لا اه اسنى (قوله وبيان عدد الاصابة) إلى قول المثنى والظاهر في النهاية لا قوله وقضية المثنى إلى ويشترط وقوله ثم رايت شارحا صرح به (قوله لكن جزم الاذرى الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله بخلافه) أي بالصحة (قوله ويشترط امكانها الخ) أي عدم ندرتها اه سم عبارة ع ش أي إمكانا قريبا ليصح التفريع بقوله فان ندر الخ اه وعبارة المعنى والروض مع شرحه ويشترط إمكان الاصابة والخطأ في سد العقدان امتعت الاصابة عادة لصغر الغرض او بعد المسافة او كثرة الاصابة المشروطة وكثرة متواليه او ندرت كاصابة تسعة من عشرة او تيقنت كاصابة حاذق واحدا من مائة اه (قوله فان ندر الخ) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الا تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت واما كونه ضمير الامكان فيلزمه غاية التعسف كما لا يخفى اه سم ويجوز ارجاع الضمير إلى عدد الاصابة بلا تعسف (قوله من عشرة) من فيه ابتدائية بالنسبة إلى العشرة وتبعية بالنسبة إلى التسعة (قوله والتحديد بذلك) يعني بمائتين وخمسين ذراعا عبارة المعنى والروض وقدر الاصحاب المسافة التي يقرب توقع الاصابة فيها بمائتين وخمسين ذراعا وما يتعدى فيها بمافوق ثلثائة وخمسين وما ينذر فيها بما بينهم اه (قوله فكذلك الخ) عبارة النهاية فالاول وجه عدم الصحة كما جزم به ابن المقرئ اه (قوله والاستواء فيه) عطف على اتحاد جنس الخ عبارة المعنى ويشترط ايضا تساوى المتناضلين في الموقف اه (قوله وبيان علم الموقف) انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بفتح العين واللام عبارة الروض مع شرحه ويستحب نصب غرضين متقابلين يرمون من عند احدهما إلى الآخر ثم بالعكس بان ياتون إلى الآخر ويلتقطون السهام ويرمون إلى الاول لانهم بذلك لا يحتاجون إلى الذهاب والاياب ولا تطول المدة ايضا اه (قول المثنى ومسافة الرمي) صريح في ان بيان موقف الغاية لا يكفي في بيان علم المسافة وهو متجه لانه يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة لعدم مشاهدته وتقديرها اه سم (قوله والا) أي وان كان هناك عادة أو لم يقصدا غرضا (قوله وينزل) أي المطلق عن بيان المسافة (قوله

اشتركا في الاصابة وأن ينضل لاحدهما وان ناضله عدد او يكون معينا فاعتبار الاشتراك افاده قولهم ان تقابل اصابتاهم وبطرح المشترك واعتبار كون الفاضل عددا افاده قولهم بعدد كذا إلا ان في كون الواحد يسمى عددا خلافا (قوله ويشترط امكانها) أي عدم ندرتها (قوله فان ندر) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الآتي أو تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت وأما كونه ضمير الامكان فيلزمه غاية التعسف كما لا يخفى (قوله وبيان علم) انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله ومسافة الرمي) صريح في ان بيان الموقف والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو متجه لا يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة

الأوجه لانها عبث ويشترط اتحاد جنس ما يرمى به لا كسهم مع مزارق والعلم بالمشرط وتقارب المتناضلين في الحذق وتعيينها كالموقف والاستواء فيه (و) بيان علم الموقف والغاية (و) (مسافة الرمي) بالذرع أو المشاهدة حيث لا عادة وقصد اغراض الامم محتج لبيان ذلك وينزل على عادة الرماة الغالبة ثم ان عرفها والاشترط بيانها ويصح رجوع قوله الآتي الآن يعمد إلى آخره لهذا أيضا لخيئذ لا اعتراض عليه

ولو تناضلا على أن يكون السبق لا بعدهما رميا ولم يقصد اغراضا صح ان استوى السهمان خفة ووزانة والقوسان شدة ولينا (وقدر الغرض)  
الرمي اليه من نحو خشب أو قرطاس أو دائرة (طولا وعرضا) وسمكا وارتفاعا من الارض لاختلاف الغرض بذلك (الا ان يعقد بموضع فيه  
غرض معلوم فيحمل) العقد (المطلق) عن بيان غرض (عليه) أى الغرض المعتاد نظير ما مر في المسافة وبينان أيضا موضع الاصابة أهو  
الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم الدارة (٦٠٦) في الشئ أم الخاتم في الدارة ان قلنا بصحة شرطه (ولينا) ندبا (صفة الرمي) المتعلقة باصابة

ولو تناضلا (الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا هم (قوله ان استوى السهمان الخ) قضيته عدم اشتراط  
ذلك إذا قصد اغراضا هم سم وكلام الاسنى والمغنى كالصريح في عدم الاشتراط وتقدم منه في المسابقة ان  
الثاني يكفي في الاول (قول المتن وقدر الغرض) والغرض بفتح الغين المعجمة والراء المهملة ما يرمى اليه من  
خشب أو جلد أو قرطاس والهدف ما يرفع من حائط يبنى أو تراب يجمع أو نحوه ويوضع عليه الغرض  
والرقعة عظام ونحوه يجعل وسط الغرض والدائرة نقش مستدير كالقمر قبل استكمالها قد يجعل بدل الرقعة في  
وسط الغرض والخاتم نقش يجعل في وسط الدائرة وقد يقال له الحلقة والرقعة مغنى وروض مع شرحه (قوله  
وسمكا) أى تخنا أه ع ش (قوله وبينان أيضا موضع الاصابة الخ) قال الماوردى فان اغفل ذلك كان  
جميع الغرض محلا للاصابة وان شرطت الاصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في  
طوله وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدائرة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدائرة انتهى مغنى  
(قوله ان قلنا بصحة شرطه) وهو الراجح قاله ع ش وهو مخالف لقول الروض والمغنى ولو شرط اصابة الخاتم  
الحق بالنادر أه فيبطل العقد اسنى فإيراجع (قوله باصابة الغرض) نعت لصفة الرمي عبارة النهاية  
المتعلق باصابة الغرض أه (قوله أى انه يكفي فيه ذلك) لا يخلو عن شيء من حيث المغنى فان التمكن من  
الاصابة بلا خدش يدل على غاية الخدق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة  
وكذا يقال في الباقي وليتأمل أه سم وقوله من حيث المغنى أى لا من حيث النقل (قول المتن ولا يثبت  
فيه) بان يعود اسنى ومغنى (قوله بالراء) أى المكسورة أه مغنى (قوله كامر) أى فى شرح بلا خدش  
(قول المتن من حيث يجوز) أى من الجهة التى يجوز منها أه مغنى (قوله فيجوز الخ) عبارة المغنى فيخرج  
عوض المناضلة الامام من بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المتناضلين أو كلاهما فيقول الامام أو أحد  
الرعية ارميا كذا فن اصاب من كذا فله في بيت المال أو على كذا أو يقول أحدهما نرمى كذا فان اصب  
انت منها كذا فلك على كذا وإن اصب انت انما كذا فلا شيء لى عليك وأشار بقوله بشرطه الى ان العوض اذا  
شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الا بمحل يكون رمية كرميهما في القوة والعدد المشروط ياخذما لهما ان  
غلبهما ولا يغرم ان غالب أه (قوله بخلاف الفرس) تقدم انه يشترط تعيين الفرسين مثلا بإشارة أو  
وصف ملو يتعينان ان غنيا بالعين فيمتنع ابدال أحدهما فان مات أو عوى أو قطعت يده مثلا ابدال الموصوف  
وانفسخ في المعين أه (قوله فان اطلقا الخ) عبارة المغنى فاذا اطلقا صح العقد ثم ان تراصيا على نوع فذاك  
أو نوع من جانب وآخر من جانب جاز في الاصح وان تنازعافسوخ العقد وقيل ينفسخ أه (قول المتن والظاهر  
اشتراط بيان البادى الخ) فان لم يبيناه فسد العقد ولو بدا أحدهما في نوبة لا تأخر عن الآخر في الاخرى ولو  
شرط تقديمه ابد الم يجوز لان المناضلة مبنية على التساوى والرمي من أحدهما في غير النوبة لا غ ولو جرى ذلك

لعدم مشاهدة وتقديرها (قوله ولو تناضلا على أن يكون الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا (قوله ان  
استوى السهمان) قضيته عدم اشتراط ذلك إذا قصد اغراضا (قوله أى انه يكفي فيه ذلك الخ) لا يخلو عن شيء  
من حيث المغنى فان التمكن من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الخدق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا  
فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي فليتأمل (قوله بخلاف الفرس) فى شرح الروض فعلم ان

الغرض (من قرع) بسكون  
الراء (وهو اصابة الشئ)  
المعلق وهو يفتح أو له المعجم  
الجلد البالى والمراد هنا  
مطلق الغرض (بلا خدش)  
له أى انه يكفي فيه ذلك لان  
ما بعده يضروكذا في الباقي  
(أو خزق) بفتح فسكون  
للمعجمة تين (وهو ان يثبته  
ولا يثبت فيه أو خسق) بفتح  
للمعجمة فسكون للمعجمة  
ققاف (وهو ان يثبت فيه  
أو في بعض طرفه ويسمى  
خرما وان سقط بعد وقد  
يطلق الخسق على المرق  
وجريا عليه في موضع (أو  
مرق) بالراء (وهو ان ينفذ)  
بالمعجمة منه ويخرج من  
الجانب الآخر والحوالي  
من حبال الصبي وهو ان يقع  
السهم بين يدي الغرض ثم  
يثب اليه ولا يتعين ما عيناه  
من هذه مطلقا بل كل يغنى  
عنها ما بعدهما كامر فالقرع  
يغنى عنه الخزق وما بعده  
والخزق يغنى عنه الخسق  
وما بعده وهكذا والعبرة  
باصابة النصل كما ياتي (فان  
اطلقا) العقد عن ذكر  
واحد من هذه (اقتضى  
القرع) لانه المتعارف وبه

يعلم أن الامر في قوله ولينا للندب كما مردون الوجوب والالم يصح مع الاطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز  
عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غيرهما ومن أحدهما وكذا منها بمحلل كفاء لهما فان كانا حزين فكل حزب كشخص (ولا يشترط  
تعيين قوس وسهم) بعينه ولا نوعه لان الاعتماد على الرامي بخلاف الفرس فان اطلقا واتفقا على شيء أو الانفسخ العقد (فان عين) قوس أو سهم  
بعينه (لنا) تعيينه (وجاز ابداله بمثله) من ذلك النوع وان لم يحدث فيه خلل بخلاف الفرس أما بغير نوعه فلا يجوز الا بالرضا (فان شرط منع  
ابداله فسد العقد) لانه يخالف مقتضاه إذ قد يعرض للرامي أمر خفي يوجه اليه ففي منعه منه تضيق (والاظهر اشتراط بيان البادى بالرمي)

مطلقا وإن أطال البلقيني في خلافه لا شرط الترتيب بينهما فيه لئلا يشتبه المصيب بالخطي ولورميا معا (ولو حضر جمع للناسطة فانتصب) منهم  
برضاهم (زعيمان) فلا يكفي واحد (يختاران) قبل العقد (أصحابا) أي هذا واحد ائتم هذا واحد وهكذا الثلاث يستوعب أحدهما الخذاق ويبدأ  
بالتعيين من رضاهم والافالقرعة ثم يتوكل كل عن حزبه في العقد ثم يعقدان (جاز) إذ (٧٠٤) لا محذور فيه وفي البخاري ما يدل له وكل حزب

إصابة وخطأ كشخص  
واحد في جميع ما مر فيه فن  
ذلك أنه يشترط حزب  
ثالث محلل كفاء لكل  
منهما عدد اورميا إن بذلا  
مالا وتساويا في عدد  
الارشاق والاصابات  
وانقسام المجموع عليهم  
صحيا فان تحزبوا ثلاثة  
وثلاثة أو أربعة وأربعة  
اشترط أن يكون للعدد ثلث  
أوربع صحيح كالثلثين  
والاربعين (ولا يجوز  
شرط تعيينهما) الاصحاب  
(بقرعة) لأنها قد تجمع  
الخذاق في جانب فيفوت  
المقصود نعم ان ضم حاذق  
إلى غيره في كل جانب واقرع  
فلا باس قاله الامام وهو  
ظاهر لا تنفاه المحذور  
المذكور (فان اختار) احد  
الزعيمين (غريبا ظنه راميا  
فبان خلافه) أي غير محسن  
لاصل الرمي (بطل العقد  
فيه وسقط من الحزب  
الآخر واحد) في مقابلته  
ليتساويا وهو كما قاله جمع  
مقدمون واعتمده البلقيني  
وغيره ما اختاره زعيمه  
في مقابلته لما مر أن كل  
زعيم يختار واحدا ثم

باتفاقهما فلا يحسب الزيادة له ان اصاب ولا عليه إن أخطأ معنى وروى مع شرحه (قوله مطلقا) أي  
سواء كان هناك عرف غالب في ذلك أم لا سني اه (قوله وإن أطال) إلى قوله وهو كما قاله جمع في المعنى  
الافوله وفي البخاري ما يدل عليه (قوله لا شرط الترتيب) علة للبت وقوله لئلا يشتبه الخ علة لتلك العلة  
(قول المتن زعيمان) تنبيه زعيم وهو سيد القوم ويشترط كونهما احذق الجماعة معنى ونهاية (قوله أي  
هذا) إلى قوله ويبدأ في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العدد اه معنى (قوله ولألا فالقرعة) أي  
وإن تنازع الزعيمان فيمن يختار أو لا اقرع بينهما اه معنى (قوله ثم يتوكل كل عن حزبه الخ) ونص في  
الام على أنه يشترط أن يعرف كل واحد من يرى معه بان يكون حاضرا أو غائبا يعرفه قال القاضي ابو الطيب  
وظاهره أنه يكفي معرفة الزعيمين ولا يعتبر أن يعرف الاصحاب بعضهم بعضا وابتداء احد الحزبين كابتداء  
احد الرجلين ولا يجوز أن يشترط أن يتقدم من هذا الحزب فلان ويقابله من الحزب الاخر فلان ثم  
فلان لان تدبير كل حزب إلى زعيمه وليس للاخر مشار كنه فيه معنى وروى مع شرحه (قوله وكل حزب  
إلى قوله في جميع في النهاية) (قوله وتساويا) أي الحزبين ويشترط تساوي عدد الحزبين عند العرايين  
وبه اجاب البغوي وهو اظهر من قول الامام لا يشترط التساوي في العدد بل لورمي واحد سهمين في مقابلة  
اثنين جاز معنى (قوله في عدد الارشاق) بفتح الهجمة جمع رشق بفتح الراء هو الرمي واما بكسر هاء فهو  
النوبة يجرى بين الرامين سهماسهما واكثر اه سني (قوله وانقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض  
في النهاية لا قوله ويمكن إلى المتن (قوله وانقسام المجموع الخ) عطف على حزب ثالث الخ عبارة المعنى  
الرابع أي من الشروط إمكان قسمة السهام عليهم بلا كسر فان تحزبوا الخ (قوله ثلث اوربع) نشر على  
ترتيب اللف (قوله والاربعين) المناسب لما قبله أو بدل الواو (قوله قد تجمع الخذاق في جانب) أي وضدهم  
في اخرهاية ومعنى (قول المتن فبان خلافه) أي بان الغريب غير ما ظن به بخلافه بالنصب اه ع ش  
(قوله وهو) الواحد الساقط (قوله ما اختاره) الاولى من اختاره (قوله ان كل زعيم الخ) الاولى ان احد  
الزعيمين الخ (قوله ويردبانه الخ) معتمده اه ع ش (قوله ويردبانه لو كان الامراخ) خلاصته ان الاختيار  
وإن كان واحدا في نظير واحد لا يلزم منه انه إذا سقط واحد سقط من اختيار في نظيره اه رشدي (قوله  
لم يثبت قولهم الخ) منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جهل ما اختاره زعيمه في مقابلته أو بان المراد انه يسقط من  
اختاره زعيمه حيث لا منازعة ولا فسح العقد اه سم ويأتى عن المعنى ما يوافق الجواب الاول (قوله اما  
لوبيان) إلى قوله وهو هذا في بعض في المعنى لا قوله نعم إلى المتن (قوله ضعيفه) عبارة غيره ضعيف الرمي أو قليل  
الاصابة اه (قوله اوفوق ما ظنوه الخ) ولو اختاره مجهو لا ظنه غير رام فبان راميا قال الزركشي فالقياس  
البطلان أيضا (تنبيه) لو تناضل غريان لا يعرف كل منهما الاخر جاز فان بانا غير متكافئين فهل  
يبطل العقد أو لا وجهان اظهرهما كما جزم به ابن المقرئ البطلان لثبتي فساد الشرط اه معنى (قوله  
ظنوه) الاولى افراد الفعل (قوله واصحهما الصحة الخ) عبارة المعنى اظهرهما تفرق ويصح العقد فيه فان  
صححنا العقد في الباقي وهو الاصح فلم الخ اه معنى (قول المتن وتنازعوا فيمن يسقط بدله ففسخ العقد)  
هذا قلنا إذا سقط واحد على الابهام كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في الشامل والشاشي  
في الحلية وصاحب الترغيب كما حكاه الاذرعى انه انه يسقط الذي عينه الزعيم في مقابلته وقال البلقيني انه متعين

المركو بن بتعينا بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله لم  
يثبت) لهم منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جهل من اختاره زعيمه في مقابلته أو بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه

الاخر في مقابلته واحدا وهكذا ويردبانه لو كان الامر كما قاله هو لا لم يثبت قولهم الا في تنازعوا فيمن يسقط بدله فتامله اما لوبيان ضعيفه  
فلا فسح لحزبه أو فوق ما ظنوه فلا فسح للحزب الاخر (وفي بطلان) العقد في (الباقى قولاً) تفريق (الصفقة) وأصحهما الصحة فيصح هنا  
(فان صححنا فلم جميعا الخيار) بين الفسخ والاجازة للتبعيض (فان اجازوا وتنازعوا فيمن يسقط بدله ففسخ العقد) لتعذر امضاءه

(وإذا نضل حزب قسم المال)

(٤٠٨)

بينهم (بحسب الاصابة) لانهم استحقوا بها (وقيل) وهو الاصح في أصل الروضة والاشبه

في الشرحين بل قال  
الاسنوي ان ترجيح الاول  
سبق قلم يقسم بينهم  
(بالسوية) لانهم كشخص  
واحد كما ان المنضولين  
يغرمون بالسوية ويمكن  
حمل الاول لولا مقابله  
المذكور على ما اذا شرط  
المال بحسب الاصابة فانه  
يتبع (ويشترط في الاصابة  
المشروطة ان تحصل  
بالنصل) الذي في السهم  
دون فوقه وعرضه  
بالضم لانه المتعارف نعم  
ان قارن ابتداء رمية ربح  
عاصفة لم يحسب له ان اصاب  
ولا عليه ان اخطا القوة  
تأثيرها (فلو تلف  
وتر او قوس) ولو مع  
خروجه بلا تقصيره  
ولاسوء رمية كان حدث  
ربح عاصفة او علة بيده  
(او عرض شيء) كهيئة  
(انصدم به السهم واصاب)  
الغرض في كل ذلك (حسب  
له) لان الاصابة مع ذلك  
تدل على جودة الرمي وقوة  
الساعد (ولالا) يصبة (لم  
يحسب عليه) لغدره فيعيد  
رميه اما بتقصيره او سوء  
رميه فيحسب عليه (ولو  
نقلت ربح الغرض) عن  
محله (فاصاب موضعه حسب  
له) لاذل كان فيه لاصابه

اه وعلى هذا لا يفسخ ولا منازعة ويحمل كلام المصنف على ما اذا لم يعلم مقابله اه معنى (قول المتن فضل)  
اي غلب في المناضلة اه معنى (قول المتن قسم المال بحسب الاصابة) فمن لا اصابة له لاشيء له ومن اصاب  
اخذ بحسب اصابته نهاية ومعنى وقوله اخذ الخ اي وجوبا اه عش (قول المتن وقيل بالسوية) معتمد  
اه عش (قوله يقسم بينهم بالسوية) اي على عدد رؤسهم اه معنى عبارة سم قضيته ان يعطى من لم  
يصب شيئا اه (قوله ويمكن حمل الاول الخ) عبارة المعنى محل الخلاف في حالة الاطلاق فان شرطوا ان  
يقسموا على الاصابة فالشرط متبع ولو لا ان الخلاف محقق لا يمكن حمل كلام المتن على هذا اه (قول المتن  
بالنصل) بضاد معجمة بخطه وفي الروضة بالمهملة اي بطرف النصل وصوبه بعضهم اه معنى (قوله فوقه)  
هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم اه رشيدى (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة  
بذلك اي بفوق السهم وعرضه عليه لاله روض وسم زاد المعنى وهو اي الفوق موضع الوتر من السهم  
اه (قوله بالضم) اي فيها اه عش اي في الفوق والعرض (قول المتن فلو تلف وتر) اي بانقطاعه  
حاله رمية او قوس اي بانكساره حال رمية اه معنى (قوله في كل ذلك) أي من المسائل الثلاث اه معنى  
(قول المتن حسب له) قال في الروضة ولو انكسر السهم نصفين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذي  
فيه النصل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل على جودة الرمي وغاية الحدق بخلاف اصابته بالنصف  
الآخر لا تحسب له كالم لم يكن انكسار وظاهر التقيد بالشديدة ان الضعيفة لا تحسب والاوجه كما قال  
شيخنا انها تحسب وان اصاب بالنصفين حسب ذلك اصابة واحدة كالرمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو  
اصاب السهم الارض فازدلف واصاب الغرض حسب له وان اخطأ فعليه ولو سقط السهم بالاغراق من  
الرمي بان بالغ بالمد حتى دخل النصل مع قبض القوس ووقع السهم عنده فكأنقطاع الوتر وانكسار القوس  
لان سوء الرمي ان يصيب غير ما قصده ولم يوجد هنا اه معنى وقوله وان اصاب بالنصفين الخ في الروض مع  
شرحه مثله (قول المتن والالم يحسب عليه) عبارة الروض مع شرحه ولورمي السهم ما تلاعن السميت او  
مسا متا والريح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها واخطا بصرها حسب له في الاولى وعلى  
في الثانية لان الجو لا يخلو عن الريح اللينة غالباً ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة مروره فلا اعتدادهما ولو  
رمي رميا ضعيفا فقوته الريح اللينة فاصاب حسب له صرح به الاصل لان رمي كذلك في ربح عاصفة قارنت  
ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطا لقوة تأثيرها وكذا الحكم فيما لو هجمت في مرور  
السهم نعم لو اصاب في الهاجمة حسب له اه بخذف (قوله اما بتقصيره الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر او  
القوس بتقصيره الخ (قوله فيحسب عليه) ظاهره وان اصاب اه سم وفيه وقفة لاسيما بالنسبة الى سوء  
الرمي لما مر انفا عن المعنى والاسنى من تفسيره (قوله هذا) اي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض

بلا منازعة والافسخ العقد (قوله بحسب الاصابة) قياسه ان من لم يصب لا يعطى شيئا وقوله وقيل بالسوية  
قضيته ان يعطى من لم يصب شيئا (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة بذلك عليه قال في الروض  
والاعتبار باصابة النصل لا بفوق السهم وعرضه لدلالتة على سوء الرمي فتحسب اي هذه الرمية عليه انتهى  
(قوله ولو مع خروجه) أي السهم عن القوس (قوله أو عرض شيء انصدم به السهم الخ) في الروض ولو  
انصدم بالارض فازدلف واصابه حسب له وان اخطا فعليه انتهى وقوله حسب له قال في شرحه وان اعانته  
الصدمة كما صرفت الريح اللينة السهم فاصابه وقوله وان اخطا قال في شرحه بعد ازدلافه فلم يصب الغرض  
فعليه يحسب اه فخص مسألة الخطا بصورة الازدلاف فتستثنى هذه الصورة من قول المصنف والشارح  
والايصبة لم يحسب عليه بل لا حاجة للاستثناء لان هذا خارج عن كلام المصنف لانه مصور بعروض شيء  
انصدم به السهم فلا يتناوله الازدلاف (قوله والالم يحسب عليه) في الروض وشرحه ولورمي السهم ما تلا  
عن السميت او مسا متا والريح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها واخطا بصرها حسب له في  
الاولى وعليه في الثانية ولورمي رميا ضعيفا فقوته الريح اللينة فاصاب صرح به الاصل لانه رمي كذلك في ربح

(ولالا) يصب موضعه (فلا يحسب عليه) احالة على السبب العارض وهذا في بعض

نسخ اصله قال  
الاذعى وهو سبق قلم  
والذى فى اكثرها الاقتصار  
على قوله فلاى فلا يحسب  
اياه قضية السياق وهذان  
يخالفان قول الروضة  
وغيرها حسب عليه لاله وان  
اصابه فى المحل المنتقل اليه  
فان قلت هل يمكن فرض  
عبارة الروضة فى غير صورة  
المنهاج لتصح كان تحمل  
الاولى على انتقاله قبل  
الرمى والثانية على انتقاله بعده  
كطرو الريح بعده والفرق  
انه فى الاول مقصر بخلافه  
فى الثانى قلت نعم يمكن  
ذلك ثم رايت بعضهم صرح  
به وقال معنى قول الشارح  
ولا ترد على عبارة المنهاج  
أن عبارته ليست شاملة  
لها وظن كثيرون اتحاد  
صورتي الروضة والمنهاج  
فاطالوا فى الاعتراض  
عليه (ولو شرط خسق  
ثقب) السهم الغرض  
(وثبت) فيه (ثم سقط  
أولقي صلاية) منته من  
ثقبه (فسقط حسب له)  
لعنره ويسن جعل شاهدين  
عند الغرض ليشهدا على  
ما يريانه من اصابة وغيرها  
وليس لهما ولا لغيرهما  
مدح أو ذم أحدهما مطلقا  
لانه يخل بالنشاط

نسخ اصله) اى المحرر (قوله وهذان يخالفان الخ) مخالفة الاول ظاهرة واما مخالفة الثانى فلعلها لان  
المتبادر من عدم الحسبان له ان يصير لغوا (قوله فان قلت) الى الكتاب فى النهاية والمغنى الا قوله ثم رايت  
بعضهم صرح به وقوله مطلقا (قوله لتصح) أى صورة المنهاج (قوله قلت نعم الخ) عبارة المغنى قال الشارح  
وما بعد لا مز يدعى المحرر وفى الروضة كاصها أو اصاب الغرض فى الموضع المنتقل اليه حسب عليه لاله  
ولا يرد على المنهاج اهدفع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض انه اذا كان عند اصابة الغرض  
فى الموضع المنتقل اليه بحسب عليه فبالاولى يحسب عليه اذا لم يصبه ووجه الدفع اما ان يقال ان ما فى المنهاج  
محمول على ما اذا طرات الريح بعدي فقلت الغرض فلم يحصل منه تقصير والروضة على ما اذا نقلته قبل رمية  
فنسب إلى تقصير فيها مستلذان او انه محمول على ما اذا نقلت الريح الغرض والحال ما ذكر من تلف وتراو  
قوس أو عروض شيء انصدم به السهم بخلاف ما فى الروضة وهذا أقرب الى عبارة المصنف اه (قوله  
ان عبارته) أى المنهاج (قوله ليست شاملة الخ) قد يشكل عليه مع شمول قوله ولو نقلت الخ  
للريح الموجودة قبل الرمي والطارئة بعده إلا أن يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى فاصاب  
يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شيء الخ يتبادر منه تصوير الريح بالعارض  
بجامع ان المقصود بيان الاعذار فليتأمل اه سم (قوله لها) أى لعبارة الروضة وما تفسيده  
(قوله فى الاعتراض عليه) أى على المنهاج (قوله وليس الخ) قال ابن كج لو تراهن رجلان  
على قوة يختبران بها أنفسهما كالقدرة على رقى جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا أو نحو ذلك  
كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام أى بعوض وغيره ومن هذا النمط ما يفعله  
العوام فى الرهان على حمل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا واجراء الساعى من طلوع  
الشمس إلى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات  
اه نهاية (قوله لهما) أى الشاهدين (قوله مطلقا) أى مخطئا كان أو مصيبا اه معنى

عاصفة قارنت ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطا وكذا الحكم لو هجمت فى مرور السهم نعم  
لو اصاب بغير الهاجمة حسب له اه باختصار الادلة (قوله اما بتقصيره او سوء رمية فيحسب عليه) ظاهره  
وان اصاب (قوله ولو نقلت ربيع الغرض) الى موضع آخر فاصاب السهم موضعه حسب له لانه لو كان موضعه  
لاصابه هذا ان كان الشرط اصابه وكذا ان كان خسقا ان ثبت فى موضع مساو صلاية أى مساو فى صلابته  
صلاية الغرض أو فوقه فيها انتهى فقول المصنف حسب له اما ان يحمل على الشق الاول وهو ما اذا كان  
الشرط اصابه وإما ان يحمل قوله فاصاب موضعه على ما يشمل اصابة موضعه مع الثبوت فيه على المذكور ثم قال  
فى الروض وشرحه وان اصاب الغرض فى الموضع الآخر أو لم يصبه كما فهم بالاولى حسب عليه لاله وان نقلته  
حين استقبله بالسهم فاصاب الغرض لم يحسب له ويحسب عليه فالظاهر انه لو اصاب موضع الغرض حسب له  
وان رمى الغرض لحاد السهم عن طريقه حسب عليه لسوء رمية انتهى (قوله وقال معنى قول الشارح ولا ترد  
على عبارة المنهاج ان عبارته ليست شاملة لها) قد يشكل دعوى عدم الشمول مع شمول قوله ولو نقلت ربيع  
للريح الموجودة قبل الرمي والطارئة بعده الا ان يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى و اصاب  
يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شيء الخ يتبادر

منه تصوير الريح بالعارض بجامع ان

المقصود بيان الاعذار

فليتأمل

تم الجزء التاسع ويليهِ الجزء العاشر وأوله كتاب الايمان





﴿ فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة	٢
فصل فى الاصطدام ونحوه	١٨
فصل فى العاقلة	٢٥
فصل فى جناية الرقيق	٣٣
فصل فى الغرة فى الجنين	٣٨
فصل الكفارة	٤٥
كتاب دعوى الدم والقسامة	٤٧
فصل فيما يثبت به موجب القود	٦٠
كتاب البغاة	٦٥
فصل فى شروط الامام الاعظم	٧٤
كتاب الردة	٧٩
كتاب الزنا	١٠١
كتاب حد القذف	١١٩
كتاب قطع السرقة	١٢٣
فصل فى فروع تتعلق بالسرقة	١٤٢
فصل فى شروط الركن الثالث وهو السارق	١٥٠
باب قاطع الطريق	١٥٧
فصل فى اجتماع عقوبات على شخص	١٦٤
كتاب الاشربة	١٦٦
فصل فى التعزير	١٧٥
كتاب الصيال	١٨١
فصل فى حكم اتلاف الدواب	٢٠١
كتاب السير	٢١٠
فصل فى مكروهات ومحرمات ومنذوبات	٢٣٧
فى الغزو وما يتبعها	
فصل فى حكم الاسر وامول الحريين	٢٤٦
فصل فى امان الكفار	٢٦٥
كتاب الجزية	٢٧٤
فصل فى اقل الجزية	٢٨٤
فصل فى جملة من احكام عقد الذمة	٢٩٢

(تابع فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

٣٠٤ باب الهدنة

٣١٢ كتاب الصيد والذبائح

٣٢٧ فصل فى بعض شروط الآلة والذبح والصيد

٣٣٣ فصل فيما يملك به الصيد وما يتبعه

٣٤٣ كتاب الاضحية

٣٦٩ فصل فى العقيقة

٣٧٧ كتاب الاطعمة

٣٩٧ كتاب المسابقة

(تمت)

